

الذُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْمَعْرُوفِ بِالسَّمِينِ الْحَبَلِيِّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثالث

دار الفلم
دمشق

سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ﴾: قد تقدّم الكلام على هذا مشبعاً، ولكن نقل الجرجاني هنا أن «ألم» إشارة إلى حروف المعجم كأنه يقول: هذه الحروف كتابك أونحو هذا، ويدل: «لا إله إلا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب» على ما ترك ذكره من خبر هذه الحروف، وذلك في نظمه مثل قوله تعالى: «أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ»^(١) وترك الجواب لدلالة قوله: «فويلٌ للقاسية قلوبهم من ذكر الله» عليه تقديره: كَمَنْ قسا قلبه، ومنه قول الشاعر^(٢):

١١٥٦ - فلا تَدْفِنُونِي إِنْ دَفَنِي مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ خَامِرِي أُمُّ عَامِرٍ

أي: ولكن اتركوني التي يقال لها «خامري أم عامر». انتهى.

قال ابن عطية^(٣): يَحْسُنُ فِي هَذَا الْقَوْلِ / - يَعْنِي قَوْلَ الْجَرْجَانِيِّ - أَنْ [١٢٢/ب]

(١) الآية ٢٢ من الزمر.

(٢) البيت للشنفرى، وينسب أيضاً للأخطل وليس في ديوانه، وهو في ذيل الأماي ٣٦؛

وأما المرتضى ٧٢/٢؛ ومشكل ابن قتيبة ٢٢١؛ والبحر ٣٧٧/٢. وخامري: من

الخمر وهو السر؛ وأم عامر: الضع.

(٣) المحرر ٦/٣.

- آل عمران -

يكون «نَزَّل» خبر قوله «الله» حتى يرتبط الكلام إلى هذا المعنى». قال الشيخ^(١) «وهذا الذي ذكره الجرجاني فيه نظراً، لأنَّ مُثْلَهُ ليست صحيحة الشبه بالمعنى الذي نحا إليه، وما قاله في الآية محتملٌ، ولكنَّ الأبرع في الآية أن «ألم» لا تَضُمُّ ما بعدها إلى نفسها في المعنى، وأن يكونَ قوله: «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» كلاماً مبتدأً جزءاً جملةً رادةً على نصارى نَجْرانَ». قلت: هذا الذي ردَّه الشيخ على القاضي الجرجاني هو الذي اختاره الجرجاني وتبيَّح به، وجعله أحسنَ الأقوال التي حكاهَا في كتابه «نظم القرآن».

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: يجوزُ أن تكون هذه الجملة خبرَ الجلالة و«نَزَّل عليك» خبرٌ آخرُ، ويجوزُ أن تكونَ «لا إله إلا هو» معترضةً بين المبتدأ وخبره، ويجوزُ أن تكونَ حالاً. وفي صاحبها^(٢) احتمالان، أحدهما: أن يكونَ الجلالة، والثاني: أن يكونَ الضمير في «نَزَّل» تقديره نَزَّل عليك الكتاب متوحداً بالربوبية. ذكره مكي^(٣). وأوَّلُ الأقوال أَوْلَاهَا.

وقرأ جمهورُ الناس: «ألم الله» بفتح الميم وإسقاط همزة الجلالة، واختلفوا في فتحة هذه الميم [على أقوال]^(٤) أحدها: أنها حركةُ التقاء ساكنين، وهو مذهبُ سيبويه^(٥) وجمهورِ الناس. فإن قيل: أصلُ التقاء الساكنين الكسرُ فلمَ عدَلْ عنه؟ فالجوابُ أنهم لو كسروا لكانَ ذلك مُفْضِياً إلى ترقيقِ لامِ الجلالة والمقصودُ تفخيمُها للتعظيم فأوثر الفتحُ لذلك. وأيضاً فقبلَ الميم ياءٌ وهي أختُ الكسرة، وأيضاً فقبلَ هذه الياءِ كسرةٌ فلو كسرنا

(١) البحر ٣٧٧/٢.

(٢) الأصل: «صاحبه» وهو سهو.

(٣) المشكل ١٢٤/١.

(٤) بياض في الأصل، وما أثبتنا من: ب.

(٥) الكتاب ٢٧٥/٢.

- آل عمران -

الميمَ الأخيرةَ للقاءِ الساكنينِ لتوالى ثلاثةُ متجانساتٍ فحرَّكوها بالفتحِ كما حرَّكوا في نحو «مِنَ الله»، وأما سقوطُ الهمزةِ فواضحٌ وبسقوطها التقى الساكنانِ.

الثاني: أنَّ الفتحةَ للقاءِ الساكنينِ أيضاً، ولكنَّ الساكنانِ هما الياءُ التي قبلَ الميمِ والميمُ الأخيرةُ، فحرَّكت بالفتحِ لثلاثا يلتقي ساكنانِ، ومثلهُ: أين وكيف وكَيْتَ وذَيْتَ وما أشبهه، وهذا على قولنا إنه لم يُنَوِّ الوقفُ على هذه الحروفِ المقطعةِ، وهذا بخلافِ القولِ الأولِ فإنه منويٌّ فيه الوقفُ على الحروفِ المقطعةِ فَسَكَنْتُ أواخرُها وبعدها ساكنٌ آخرٌ وهو لامُ الجلالةِ، وعلى هذا القولِ الثاني ليس لإسقاطِ الهمزةِ تأثيرٌ في اللقاءِ الساكنينِ بخلافِ الأولِ فإنَّ اللقاءَ الساكنينِ إنما نشأ مِنْ حَذْفِهَا دَرَجاً.

الثالث: أنَّ هذه الفتحةَ لَيْسَتْ للقاءِ الساكنينِ، بل هي حركةٌ نقلَ أي: نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ التي قبلَ لامِ التعريفِ على الميمِ الساكنةِ نحو: «قَدْ أَفْلَحَ»^(١) وهي قراءةُ ورشٍ وحمزةٌ في بعض طُرُقِهِ في الوقْفِ وهو مذهبُ الفراءِ^(٢)، واحتجَّ على ذلك بأن هذه الحروفَ النيةُ بها الوقفُ، وإذا كان النيةُ بها الوقفُ فَتَسْكُنُ أواخرُها، والنيةُ بما بعدها الابتداءُ والاستئنافُ، فكانَ همزةُ الوصلِ جَرَتْ مجرى همزةِ القطعِ إذ النيةُ بها الابتداءُ وهي تَثَبَّتْ ابتداءً ليس إلّا، فلمَّا كانت الهمزةُ في حكمِ الثابتةِ وما قبلها ساكنٌ صحيحٌ قابلٌ لحركتها خَفَّفُوهَا بأنَّ ألَفَوا حركتها على الساكنِ قبلها.

وقد ردَّ بعضهم قولَ الفراءِ بأنَّ وَضَعَ هذه الحروفِ على الوقْفِ لا يُوجِبُ قَطْعَ أَلِفِ الوصلِ وإثباتها في المواضعِ التي تسْقُطُ فيها، وأنت إذا

(١) الآية ١ من المؤمنين.

(٢) لم أجد لهذا الرأي أثراً في إعرابه للقرآن.

- آل عمران -

أَلْقَيْتَ حركتها على الساكن قبلها فقد وَصَلَت الكلمة التي هي فيها بما قبلها وإن كان ما قبلها موضوعاً على الوقف، فقولك: «أَلْقَيْتَ حركته عليه» بمنزلة قولك «وصلته» ألا ترى أنك إذا خَفَفْتَ «مَنْ أبوك» قلت: «مَنْ بوك» فوصلت، ولو وقفت لم تَلْقِ الحركة عليها، وإذا وصلتها بما قبلها لَزِمَ إسقاطها، وكان إثباتها مخالفاً لأحكامها في سائر متصرفاتها.

قلت: هذا الرد مردودٌ بأن ذلك مُعَامَلُ معاملة الموقوف عليه والابتداء بما بعده، لا أنه موقوفٌ عليه ومبتدأٌ بما بعده حقيقةً حتى يَرُدَّ عليه بما ذكره. وقد قَوَّى جماعة قول الفراء بما حكاه سيبويه^(١) مِنْ قولهم: «ثَلَاثُ رُبْعَةٍ» والأصل: ثلاثة أربعة، فلَمَّا وَقَفَ على «ثلاثة» أَبْدَلَتِ التاء هاءً كما هو اللغة المشهورة، ثم أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ، فَتَرَكَ الهاءَ على حالها في الوصل، ثم نَقَلَ حركة / الهمزة إلى الهاءِ فكَذَلِكَ هذا.

وقد رَدَّ بعضهم هذا الدليل، وقال: الهمزة في «أربعة» همزة قطع، فهي ثابتة ابتداءً ودرجاً، فلذلك نَقَلْتُ حركتها بخلافِ همزة الجلالة فإنها واجبة السقوط فلا تستحقُّ نَقْلَ حركتها إلى ما قبلها، فليس وزن ما نحن فيه. قلت: وهذا من هذه الحثيثةِ صحيحٌ، والفرقُ لائقٌ؛ إلا أن حَظَّ الفراء منه أنه أَجْرَى فيه الوصلَ مُجْرَى الوقفِ من حيث بقيتِ الهاءُ المنقلبةُ عن التاءِ وَضْلاً لا وقفاً واعتدًى بذلك، ونَقَلَ إليها حركة الهمزة وإن كانت همزة قطع.

وقد اختار الزمخشري^(٢) مذهب الفراء، وسأل وأجاب فقال: «ميم حَقُّها أن يُوقَفَ عليها كما يُوقَفُ على ألف ولام، وأن يُبْتَدَأَ ما بعدها كما تقول: واحد إثنان، وهي قراءة عاصم^(٣)، وأما فتحها فهي حركة الهمزة أَلْقَيْتَ عليها حين

(١) الكتاب ٣٤/٢.

(٢) الكشف ٤١٠/١.

(٣) السبعة ٢٠٠؛ الكشف ٣٣٤/١.

— آل عمران —

أَسْقَطْتُ لِلتَّخْفِيفِ. فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ جَازَ إِلْقَاءُ حَرْكَيْهَا عَلَيْهَا وَهِيَ هَمْزَةٌ وَصَلٌ، لَا تَثْبُتُ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ فَلَا تَثْبُتُ حَرْكُهَا لِأَنَّ ثَبَاتَ حَرْكَيْهَا كَثْبَاتُهَا؟ قُلْتُ: هَذَا لَيْسَ بِدَرَجٍ، لِأَنَّ مِيمَ فِي حَكَمِ الْوَقْفِ وَالسَّكُونِ، وَالْهَمْزَةُ فِي حَكَمِ الثَّابِتِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ تَخْفِيفاً، وَأُلْقِيَتْ حَرْكُهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا لِنَدَلٍ عَلَيْهَا، وَنَظِيرُهُ: «وَاحِدِ اثْنَانِ» بِالْقَائِمِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى الدَّالِ».

قال الشيخ^(١): «وَجَوَابُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ الْمِيمَ حِينَ حُرِّكَتْ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِدَرَجٍ؛ بَلْ هُوَ وَقْفٌ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا أَجْمَعْتُ عَلَيْهِ الْعَرَبُ وَالنُّحَاةُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى مَتَحَرِّكِ الْبِتَّةِ سِوَاءَ كَانَتْ حَرْكُهَا إِعْرَابِيَّةً أَمْ بِنَائِيَّةً أَمْ نَقْلِيَّةً أَمْ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ أَمْ لِلِاتِّبَاعِ أَمْ لِلْحَكَايَةِ، فَلَا يَجُوزُ فِي «قَدْ أَفْلَحَ» إِذَا حَذَفَتْ الْهَمْزَةُ وَنَقَلَتْ حَرْكُهَا إِلَى دَالِ «قَدْ» أَنْ تَقِفَ عَلَى دَالِ «قَدْ» بِالْفَتْحَةِ، بَلْ تُسَكِّنُهَا قَوْلًا وَاحِدًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَنَظِيرُ ذَلِكَ «وَاحِدِ اثْنَانِ» بِالْقَائِمِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى الدَّالِ، فَإِنَّ سَبِيحَهُ^(٢) ذَكَرَ أَنَّهُمْ يُشِيمُونَ آخِرَ «وَاحِدٍ» لَتَمَكُّنِهِ، وَلَمْ يَحِكْ الْكَسْرَ لَفْعَةً، فَإِنَّ صَحَّ الْكَسْرُ فَلَيْسَ «وَاحِدٌ» مَوْقُوفًا عَلَيْهِ كَمَا زَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَلَا حَرْكُهَا حَرَكَةُ نَقْلِ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَلَكِنَّهُ مَوْصُولٌ بِقَوْلِهِمْ: اثْنَانِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: دَالٌ وَاحِدٌ وَثَاءُ اثْنَيْنِ فَكُسِرَتِ الدَّالُ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ، وَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ فِي الْوَصْلِ.

قلت: ومتى ادَّعى الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّهُ يُوقَفُ عَلَى مِيمَ مِنْ: أَلِفٍ — لَامٍ — مِيمٍ — وَهِيَ مَتَحَرِّكَةٌ، حَتَّى يُلْزِمَهُ بِمُخَالَفَةِ إِجْمَاعِ الْعَرَبِ وَالنُّحَاةِ، وَإِنَّمَا ادَّعَى الرَّجُلُ أَنَّ هَذَا فِي نِيَّةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَحْرِيكِهِ بِحَرَكَةِ النُّقْلِ، لَا أَنَّهُ يُقَلُّ إِلَيْهِ، ثُمَّ

(١) البحر ٣٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٤/٢.

— آل عمران —

وَقِفْ عَلَيْهِ، هَذَا لَمْ يَقُلْهُ الْبَيِّنَةُ وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ^(١)، ثُمَّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا زَعَمْتَ أَنَّهَا حَرَكَةٌ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. قُلْتَ: لِأَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ لَا يُبَالِي بِهِ فِي بَابِ الْوَقْفِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ وَدَاوُدُ وَإِسْحَاقُ، وَلَوْ كَانَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ فِي حَالِ الْوَقْفِ بَوَجِبَ التَّحْرِيكُ لِحَرَكَةِ الْمِيمَانِ فِي أَلْفِ لَامٍ مِيمٍ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَمَّا انْتَظَرُ سَاكِنٌ آخَرُ».

قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَهُوَ سُؤَالٌ صَحِيحٌ وَجَوَابٌ صَحِيحٌ، لَكِنِ الَّذِي قَالَ: «إِنَّ الْحَرَكَةَ هِيَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ» لَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّقَاءَ الْبَاءَ وَالْمِيمَ مِنْ «أَلَمْ» فِي الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا عَنَى التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ اللَّذِينَ هُمَا مِيمٌ مِيمٌ الْأَخِيرَةُ وَلَامٌ التَّعْرِيفِ كَالْتَّقَاءِ نُونٍ «مِنْ» وَلَامٍ الرَّجُلِ إِذَا قُلْتَ: مِنَ الرَّجُلِ». قُلْتَ: هَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي قَدَّمْتَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ وَهُوَ مَكِّيٌّ^(٤) وَغَيْرُهُ.

ثُمَّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا لَمْ يُحَرِّكُوا لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي مِيمٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْوَقْفَ وَأَمَكْنَهُمُ النُّطْقُ بِسَّاكِنِينَ، فَإِذَا جَاءَ سَاكِنٌ ثَالِثٌ لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّحْرِيكُ فَحَرَّكُوا. قُلْتَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ لَيْسَتْ لِمَلَقَاةِ السَّاكِنِ أَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: وَاحِدٌ اثْنَانِ بِسَكُونِ الدَّالِ مَعَ طَرَحِ الْهَمْزَةِ فَجَمَعُوا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ كَمَا قَالُوا: «أَصْبِيْمٌ» وَ«مُدْبِقٌ»^(٦) فَلَمَّا حَرَّكُوا الدَّالَ عَلِمَ أَنَّ حَرَكَتَهَا هِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ السَّاقِطَةِ لَا غَيْرُ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّقَاءِ سَاكِنِينَ».

قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَفِي سُؤَالِهِ تَعْمِيَةٌ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يُحَرِّكُوا

(١) فِي ب: «لَهُ بَيِّنَةٌ».

(٢) الْكَشَافُ ١/٤١٠.

(٣) الْبَحْرُ ٢/٣٧٥.

(٤) الْمَشْكَلُ ١/١٢٣.

(٥) الْكَشَافُ ١/٤١٠.

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٢/١٠٧.

(٧) الْبَحْرُ ٢/٣٧٦.

— آل عمران —

لالتقاء الساكنين» وَيَعْنِي بِالسَّاكِنِينَ: الْيَاءَ وَالْمِيمَ، وَحَيْثُ يَجِيءُ التَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْوَقْفَ وَأَمَكَّنَهُم النَّطْقُ بِسَّاكِنِينَ» يَعْنِي الْيَاءَ وَالْمِيمَ. ثُمَّ قَالَ: «فَإِذَا جَاءَ سَاكِنٌ ثَالِثٌ — يَعْنِي لَامَ التَّعْرِيفِ — لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّحْرِيكُ — يَعْنِي فِي الْمِيمِ —، فَحَرَّكُوا — يَعْنِي الْمِيمَ — لِالتَّقَائِهَا سَاكِنَةً مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، إِذْ لَوْلَمْ يَحَرَّكُوا لَاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ سَوَاكِنَ وَهُوَ لَا يُمْكِنُ. هَذَا شَرْحُ السُّؤَالِ، وَأَمَّا جَوَابُ الزَّمَخْشَرِيِّ عَنْ سُؤَالِهِ فَلَا يُطَابِقُ، لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ لَيْسَتْ لِمُلَاقَاةِ سَاكِنٍ بِإِمْكَانِيَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ: وَاحِدٌ ائْثَانٌ بِأَنَّ سَكُونَا الدَّالِّ وَالثَّاءِ سَاكِنَةٌ وَتَسْقُطُ الْهَمْزَةُ، فَعَدَلُوا عَنْ هَذَا الْإِمْكَانِ إِلَى نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ عَلَى الدَّالِّ، وَهَذِهِ مَكَابِرَةٌ فِي الْمَحْسُوسِ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ أَصْلًا، وَلَا هُوَ فِي قُدْرَةِ الْبَشَرِ أَنْ يَجْمَعُوا فِي النَّطْقِ بَيْنَ سَكُونِ الدَّالِّ وَسَكُونِ الثَّاءِ وَطَرَحَ الْهَمْزَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَمَعُوا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ» فَلَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ كَمَا قُلْنَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ كَمَا قَالُوا: «أَصْنَمٌ وَمُذَيِّقٌ» فَهَذَا مُمْكِنٌ، كَمَا هُوَ فِي: رَادُّ وَضَالٌّ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ / عَلَى حَدِّهِمَا الْمَشْرُوطِ فِي النَّحْوِ فَأَمَكَّنَ ذَلِكَ، [١٢٣/ب] وَلَيْسَ مِثْلُ «وَاحِدٌ ائْثَانٌ»؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ لَيْسَ حَرْفَ مَدٍ وَلَا الثَّانِي مَدْغَمٌ فَلَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ «فَلَمَّا حَرَكُوا الدَّالَّ عَلِمَ أَنَّ حَرَكَتَهَا هِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ السَّاقِطَةِ لَا غَيْرَ» وَلَيْسَتْ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ «لَمَّا بَنَى عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنِينَ فِي «وَاحِدٌ ائْثَانٌ» مُمْكِنٌ، وَحَرَكَةُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِنَّمَا هِيَ فِيمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَا فِيهِ فِي اللَّفْظِ، ادَّعَى أَنَّ حَرَكَةَ الدَّالِّ هِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ السَّاقِطَةِ.

قلت: هذا الذي رَدَّ بِهِ عَلَيْهِ صَحِيحٌ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ إِذْ لَا يُمْكِنُ النَّطْقُ بِمَا ذَكَرَ. وَقَدْ انْتَصَرَ بَعْضُهُمْ لِرَأْيِ الْفَرَّاءِ وَاخْتِيَارِ الزَّمَخْشَرِيِّ بِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ جِيءَ بِهَا لِمَعْنَى فِي غَيْرِهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ

- آل عمران -

فأواخرها موقوفة، والنية بما بعدها الاستئناف، فالهمزة في حكم الثبات كما في أنصاف الأبيات كقول حسان^(١):

١١٥٧- لَتَسْمَعُنَّ وِشِيكاً فِي دِيَارِهِمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عِثْمَانَا

ورجحه بعضهم أيضاً بما حكي عن المبرد أنه يجيز: «الله أكبر الله أكبر» بفتح الراء الأولى قال: «لأنهم في نية الوقف على «أكبر» والابتداء بما بعده، فلما وصلوا مع قصدهم التنبيه على الوقف على آخر كل كلمة من كلمات التكبير نقلوا حركة الهمزة الداخلة على لام التعريف إلى الساكن قبلها التفاتاً لما ذكر من قصدهم^(٢)، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في حركات الإعراب وأتوا بغيرها مع احتياجهم إلى الحركة من حيث هي فلأن يفعلوا ذلك فيما كان موقوف الآخر من باب أولى وأحرى.

الرابع: أن تكون الفتحة فتحة إعراب على أنه مفعول بفعل مقدر أي: اقروا أَلَمْ، وإنما منعه من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي إذا أريد به اسم السورة نحو: قرأت هود، وقد قالوا هذا الوجه بعينه في قراءة من قرأ: «صاد والقرآن»^(٣) بفتح الدال، فهذا يجوز أن يكون مثله.

الخامس: أن الفتحة علامة الجر، والمراد باللف لام ميم أيضاً السورة، وأنها مُقَسَّم بها، فحُذِفَ حرف القسم وبقي عمله وامتنع من الصرف لِمَا تَقَدَّمَ، وهذا الوجه أيضاً مَقُول في قراءة من قرأ: صاد بفتح الدال، إلا أن

(١) ديوانه ٩٧؛ والمنصف ٦٨/١؛ واللسان: ثار؛ ورصف المباني ٤١. ووشيكاً: سريعاً؛ يائارات فلان: أي: يا أهل ثاراته المطالبين بدمه.

(٢) أي أنهم لو حركوا الراء بالضم لفات غرضهم ولكان وصلاً عادياً، إنما غيروا الحركة لينبهوا على قصد الوقف.

(٣) الآية ١ - ٢ من سورة ص وهي قراءة عيسى بن عمر كما في شواذ القراءات ١٢٩.

- آل عمران -

القراءة هناك شاذة وهنا متواترة، والظاهر أنها حركة التقاء الساكنين؛ كما هو مذهب سيبويه وأتباعه.

السادس: قال ابن كيسان: «ألف الله، وكل ألف مع لام التعريف ألف قطع بمنزلة «قد»، وإنما وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، فَمَنْ حَرَكَ الميم ألقى عليها حركة الهمزة التي بمنزلة القاف من «قد» من «الله» ففتحها^(١) بفتحة الهمزة، نقله عنه مكي^(٢). فعلى هذا هذه حركة نقل من همزة قطع، وهذا المذهب هو مشهور عن الخليل بن أحمد^(٣)، حيث يُعتقد أن التعريف حَصَلَ بمجموع «أل» كالأستفهام يَحْصُلُ بمجموع هل، وأن الهمزة ليست مزيدة، لكنه مع اعتقاده ذلك يوافق على سقوطها في الذرج إجزاء لها مُجرى همزة الوصل لكثرة الاستعمال، ولذلك قد ثبَّت ضرورة، لأن الضرورة تُردُّ الأشياء إلى أصولها. وللبحث في ذلك مكان هو أليق به منه منا.

ولمَّا نَقَلَ أبو البقاء هذا القول ولم يَعْرِهْ قال^(٤): «وهذا يَصِحُّ على قول مَنْ جَعَلَ أداة التعريف «أل» يعني الخليل لأنه هو المشهور بهذه المقالة. وقد تقدَّم النقل عن عاصم أنه يقرأ بالوقف على ميم، ويتبدىء بالله لا إله إلا هو، كما هو ظاهر عبارة الزمخشري^(٥) عنه، وغيره يَحْكِي عنه أنه يُسَكِّن الميم ويقطع الهمزة من غير وقف منه على الميم، كأنه يُجْري الوصل مُجرى الوقف، وهذا هو الموافق لغالب نقل القراء عنه.

(١) أي: فتح الميم.

(٢) المشكل ١/١٢٣.

(٣) انظر في هذه المسألة: كتاب اللامات للزجاجي ١٨؛ والمتصف ١/٦٥.

(٤) الاملاء ١/١٢٢.

(٥) الكشف ١/٤١٠.

- آل عمران -

وقرأ عمرو بن عبيد فيما نقل الزمخشري^(١)، والرؤاسي فيما نقل ابن عطية^(٢)، وأبو حيوة: «الم الله» بكسر الميم. قال الزمخشري: «وما هي بمقبولة» والعجب منه: كيف تجرأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزل، وكأنه يريد وما هي مقبولة عنه أي: لم تصح عنه، وكأن الأخفش لم يطلع على أنها قراءة فقال: «لو كسرت الميم لالتقاء الساكنين فقل: «الم الله» لجاز».

قال الزجاج^(٣): «وهذا غلط من أبي الحسن، لأن قبل الميم ياء مكسوراً ما قبلها فتحها لالتقاء الساكنين لثقل الكسر مع الياء، وهذا وإن كان كما قاله، إلا أن الفارسي انتصر لأبي الحسن، ورد على أبي إسحاق رده فقال: «كسر الميم لو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس، بل كان يثبت ويقويه لأن الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر، وإنما يُبدل إلى غير ذلك لما يعرض من علة وكراهة، فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لرده ولا مساع لدفعه، وقول أبي إسحاق «إن ما قبل الميم ياء مكسور ما قبلها فتحها الفتح» منقوض بقولهم: «جبر» و«كان من الأمر ذيت وذنت وكيت وكيت» فحرك الساكن بعد الياء بالكسر^(٤)، كما حرك بعدها بالفتح في «أين»، وكما جاز الفتح بعد الياء في قولهم: «أين» كذلك يجوز الكسر بعدها كقولهم جبر، ويدل على جواز التحريك لالتقاء الساكنين بالكسر فيما كان قبله ياء جواز تحريكه بالضم نحو قولهم: حيث، وإذا جاز الضم كان الكسر أجوز وأسهل.

(١) الكشف ١/٤١٠؛ وانظر: شواذ القراءات ١٩.

(٢) المحرر ٨/٣.

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٣.

(٤) ولكن يبقى فرق بين المسألتين حيث إن ما قبل الياء مكسور في ألم، أما «جبر وذيت وكيت» فلم أجد في كتب اللغة غير فتح ما قبل الياء.

- آل عمران -

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾: العائنة على التشديد في «نَزَّلَ» ونصب «الكتاب». وقرأ^(١) الأعمش والنخعي وابن أبي عبيدة: نَزَلَ بتخفيف الزاي ورفع الكتاب، فأما القراءة الأولى فقد تقدّم أن هذه الجملة / يُحتمل أن تكون خبراً وأن تكون مستأنفة. وأما القراءة الثانية فالظاهر أن [١٢٤/١] الجملة فيها مستأنفة، ويجوز أن تكون خبراً، والعائد حينئذٍ محذوف، تقديره: نَزَلَ الْكِتَابُ مِنْ عِنْدِهِ.

قوله: «بِالْحَقِّ» فيه وجهان، أحدهما: أن تتعلّق الباء بالفعل قبلها والباء حينئذٍ للسببية، أي: نَزَلَ بسبب الحق. والثاني: أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ: إمّا من الفاعل أي: نَزَلَ مُحَقَّقًا، أو من المفعول أي: نَزَلَ ملتبساً بِالْحَقِّ نحو: جاء بكرٌ بشيابه أي: ملتبساً بها.

وقال مكّي^(٢): «ولا تتعلّق الباءُ بنَزَلَ لأنه قد تعدّى إلى مفعولين، أحدهما بحرفٍ فلا يتعدى إلى ثالثٍ» وهذا الذي ذكّره مكّي غير ظاهر، فإنّ الفعل يتعدّى إلى متعلقاته بحروفٍ مختلفة على حَسَب ما يكون، وقد تقدّم أنّ معنى الباء السببية، فأَيُّ مانع يمنع من ذلك؟.

قوله: «مُصَدِّقًا» فيه أوجه، أحدهما: أن ينتصب على الحال من «الكتاب»، فإن قيل إنّ «بِالْحَقِّ» حالٌ كانت هذه حالاً ثانية عند مَنْ يُجيز تعدّد الحال، وإن لم يُقل ذلك كانت حالاً أولى. الثاني: أن ينتصب على الحال على سبيل البدلية من محلّ «بِالْحَقِّ» وذلك عند مَنْ يمنع تعدّد الحال في غير عطفٍ ولا بدلية. الثالث: أن ينتصب على الحال من الضمير المستكن في «بِالْحَقِّ» إذا جعلناه حالاً، لأنه حينئذٍ يتحمّل ضميراً لقيامه مقام الحال التي

(١) الشواذ ١٩؛ البحر ٣٧٧/٢؛ وإبراهيم النخعي بن يزيد الكوفي توفي سنة ٩٦. انظر:

الطبقات ٢٩/١.

(٢) المشكل ١٢٤/١.

- آل عمران -

تَحْمُلُهُ، وتكونُ حالاً متداخلةً أي: إنها حالٌ من حال، وعلى هذه الأقوال كلها فهي حالٌ مؤكدةٌ، لأنه لا يكون إلا كذلك، فالانتقال غير متصورٍ فيه، وهو نظير قوله^(١):

١١٥٨ - أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهل بدارةٍ يا للناسِ مِنْ عارٍ

قوله «لما بين يديه» مفعولٌ لمصدّقاً، وزيدت اللام في المفعول تقويةً للعامل لأنه فرعٌ، إذ هو اسمٌ فاعل كقوله تعالى: «فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ»^(٢) وإنما ادّعينا ذلك لأن هذه المادة متعدية بنفسها.

قوله: «التوراة والإنجيل» اختلف الناس في هاتين اللفظتين: هل يدخلُهما الاشتقاق والتصرف أم لا يدخلانِهما لكونهما أعجميين؟ فذهب جماعةٌ كالزمخشري^(٣) وغيره إلى الثاني. قالوا: لأن هذين اللفظين اسمان عبرانيان لهذين الكتابين الشريفين. قال الزمخشري^(٤): «وتَكَلَّفُ اشتقاقهما من الوريّ والتجل، ووزنُهما بتفعلة وإفعيل إنما يثبت بعد كونهما عربيين». [قال الشيخ^(٥): «وكلامه صحيح، إلا أن فيه استدراكاً وهو قوله: تَفْعَلَةٌ، ولم يذكر مذهب البصريين»]^(٦) وهو أن وزنَها فَعْلَةٌ، ولم ينبّه على تَفْعَلَةٍ: هل هي بكسر العين أو فتحها؟ قلت: لم يحتج إلى التنبيه لشهرتهما، وإنما ذكر المستغرب. ويؤيد ما قاله الزمخشري من كونها أعجميةً ما نقله الواحدي،

(١) تقدم برقم ٦١٥.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) الكشف ١/٤١٠.

(٤) الكشف ١/٤١٠.

(٥) البحر ٣٧١/٢.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة.

— آل عمران —

وهو أن التوراة والإنجيل والزبور سريانية فَعَرَّبُوهَا قال: «ولذلك يقولون فيها بالسريانية: تُوري ايكليون زَفوتا» فَعَرَّبُوهَا إلى ما ترى.

ثم القائلون باشتقاقهما اختلفوا: فقال بعضهم: التَّوْرَةُ مشتقة من قولهم: وري الزُّنْدُ إذا قَدَحَ فظَهَرَ منه نارٌ. يقال «وَرِي الزُّنْدُ» و«أَوْرَيْتُهُ أَنَا». قال تعالى: «أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ»^(١) فثَلَاثَةٌ قَاصِرٌ ورباعيةٌ متعَدٌّ. وقال تعالى: «فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا»^(٢)، ويقال أيضاً: «وَرَيْتُ بِكَ زِنَادِي» فاستُعْمِلَ الثلاثيُّ متعدياً، إلا أن المازني يزعم أنه لا يُتجاوز به هذا اللفظ، يعني فلا يُقاس عليه، فيقال: «وَرَيْتُ النَّارَ» مثلاً. إذا تقرر ذلك فلما كانت التوراة فيها ضياءٌ ونورٌ يُخْرِجُ به من الضلال [إلى] الهدى، كما يُخْرِجُ بالنور من الظلام إلى النور سُمِّيَ هذا الكتابُ بالتوراة، وهذا هو قولُ الفراء، وهو مذهبُ جمهور الناس.

وقال آخرون: بل هي مشتقةٌ من «وَرَيْتُ فِي كَلَامِي» من التورية وهي التعريض. وفي الحديث: «كان إذا أراد سفراً وَرَى بغيره»^(٣)، وَسُمِّيَتِ التوراة بذلك لأنَّ أكثرَها تلويحاتٌ ومعارضٌ، وإلى هذا ذهب المؤرِّج السدوسي^(٤) وجماعة.

وفي وزنها^(٥) ثلاثة أقوالٍ أحدها: — وهو قولُ الخليل وسيبويه^(٦) — أن

(١) الآية ٧١ من الواقعة.

(٢) الآية ٢ من العاديات.

(٣) رَوَاهُ البخاري في الجهاد (الفتح) ١١٣/٦؛ وابن حنبل ٤٥٦/٣.

(٤) مؤرِّج بن عمر، سمع من أبي عمرو، وله: غريب القرآن، توفي سنة ١٩٥. انظر: معجم الأدباء ١٩/١٩٧؛ البغية ٣٠٥/٢.

(٥) انظر: المتع ٣٨٣.

(٦) لم أقف عليه في الكتاب.

— آل عمران —

وَزَنَهَا فَوَعَلَةً، وهذا الوزن قد وردت منه ألفاظ نحو: الدَّوْخَلَةُ^(١) والقَوْصِرَةُ^(٢) والدَّوْسِرَةُ^(٣) والصَّوْمَعَةُ، والأصل: وَوَرِيَّةٌ بواوين، لأنها إمَّا من وَرِي الزَّنْدُ، وإمَّا من وَرَيْتُ في كلامي، فأُبدلت الواو الأولى تاءً وتحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار اللفظ: تَوْرَاةٌ كما ترى، وكُتبت بالياء مُبَنًى عَلَى الأصل، كما أُمِلت لذلك، وقد أُبْدِلَت العربُ التاءَ من الواو في ألفاظ^(٤) نحو: تَوَلَّجَ وَتَيَقَّورُ^(٥) وَتَحَمَّةٌ وَتُكَاةٌ وَتُرَاثٌ وَتُجَاهٌ وَتُكْلَانُ من: الْوُلُوجِ وَالْوَقَارِ وَالْوَحَامَةِ وَالْوَكَاةِ وَالْوَرَاثَةِ وَالْوَجْهَ وَالْوَكَاةَ. ونظيرُ إبدال الواو تاءً في التوراة إبدالُها أيضاً في قولهم لما تراه المرأة في الظهر بعد الحيض: «التَّريَّة» هي فَعِيلَةٌ من لفظ الوراء لأنها تُرى بعد الصَّفْرة والكُدْرة.

الثاني: — وهو قولُ الفراء — أن وزنها تَفْعَلَةٌ بكسر العين، فأُبدِلَت الكسرة فتحَةً، وهي لغة طائية، يقولون في الناصية: ناصاة، وفي بقي: بَقَى قال الشاعر^(٦):

بِحَرْبٍ كَنَاصَةِ الْأَغَرِّ الْمُشْهَرِّ
وقال آخر^(٧):

(١) الدوخلة: نسيج من خوص يوضع فيها الثمر.

(٢) القوصرة: وعاء للتمر.

(٣) الدوسرة: الجمل الضخم.

(٤) الممتع ٣٨٣.

(٥) التيقور: الوقار.

(٦) البيت لحريث بن عتاب الطائي وصدره:

أَلَا أَذْنَتْ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طَيْئِي

وهو في اللسان: «نصاء»، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ٢٠.

(٧) البيت لبعض بني بولان من طيئىء، وهو في الحماسة ١٠١/١ وصدره:

نستوقد النبل بالحضيض ونص طاد

والشاهد في قوله «بُنْتُ» وهي على اللغة القليلة والمشهور بُنِيت، وأصلها بُنَات

ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

- آل عمران -

١١٦٠ - ... نفوساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

وَأُنْشَدُ الْفَرَاءُ^(١):

١١٦١ - وَمَا الدُّنْيَا بِيَاقَاةٍ عَلَيْنَا وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِيَاقٍ
وَقَدْ رَدَّ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ بِوَجْهِينَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ قَلِيلٌ جَدًّا
- أَعْنِي بِنَاءَ تَفْعِلَةٍ - بِخِلَافِ فَوَعْلَةٍ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ، فَالْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوْلَى.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ زِيَادَةُ التَّاءِ أَوَّلًا وَالتَّاءُ لَمْ تُزَدْ أَوَّلًا إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لَيْسَ هَذَا
مِنْهَا بِخِلَافِ قَلْبِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ، وَذَلِكَ^(٢) أَنَّ الْوَاوَ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا
قَلْبَتْ: إِمَّا هَمْزَةً نَحْوُ: أَجْوَهَ وَأُقْتَتَ وَأَنَاءَ وَإِشَاحَ وَإِعَاءَ فِي: وَجْهٍ وَوُقَّتَتْ
وَوَحَدَ وَوَنَاءَ وَوِشَاحَ وَوِعَاءَ، وَإِمَّا تَاءَ نَحْوُ: تُجَاهَ وَتُخَمَّةَ ... الخ، فَاتَّبَاعَ مَا
عُهِدَ أَوَّلَى مِنْ اتِّبَاعِ مَا لَمْ يُعْهَدُ.

الثالث: أَنَّ وَزْنَهَا تَفْعَلَةٌ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، كَمَا يَقُولُونَ
فِي: تَتَفَلَّةُ^(٣) بِالضَّمِّ / تَتَفَلَّةُ بِالْفَتْحِ، وَهَذَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَهُوَ أَيْضًا دَعْوَى [١٢٤/ب]
لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا^(٤) التَّوْرَةُ حَيْثُ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ إِمَالَةٌ مَحْضَةٌ أَبُوعَمْرٍو
وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَأَمَّا هَلَا بَيْنَ بَيْنَ حَمْزَةٍ وَوَرَشَ عَنْ
نَافِعٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ قَالُونَ: فَرُوي عَنْهُ بَيْنَ بَيْنَ وَالْفَتْحُ، وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ
فَقَطْ. وَوَجْهُُ الْإِمَالَةِ إِنْ قُلْنَا بِأَنَّ أَلْفَهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ظَاهِرٌ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا
أَعْجَمِيَّةٌ لَا اشْتِقَاقَ لَهَا فَوَجْهُُ الْإِمَالَةِ شَبَهُ أَلْفِهَا أَلْفُ التَّائِيثِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَتْهَا
رَابِعَةً فَسَبَبُ إِمَالَتِهَا: إِمَّا الْإِنْقِلَابُ وَإِمَّا شَبَهُ أَلْفِ التَّائِيثِ.

(١) تقدم برقم ١١٠٩.

(٢) انظر: الممتع ٣٣٥.

(٣) التفلة: الأتني الصغيرة من الثعالب.

(٤) انظر: السبعة ٢٠١.

- آل عمران -

والإنجيل: قيل: إفعيل كإجفيل^(١). وفي وزنه أقوال، أحدها: أنه مشتق من النَّجَل وهو الماء الذي يَنْزُ من الأرض وَيَخْرُج منها، ومنه: النَّجَل للولد، وسُمِّي الإنجيل لأنه مستخرج من اللوح المحفوظ. وقيل: من النَّجَل وهو الأصل، ومنه «النَّجَل» للوالد فهو من الأضداد، إذ يُطلق على الولد والوالد، قال الأعشى^(٢):

١١٦٢- أَنْجَبَ أَيَّامَ وَإِلْدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا

وقيل: من النَّجَل وهو التوسعة، ومنه: العَيْنُ النجلاء لسعتها، وسُمِّي الإنجيل بذلك؛ لأن فيه توسعة لم تكن في التوراة، إذ حُلِّل فيه أشياء كانت مُحَرَّمَةً.

وقيل: هو مشتق من التناجل وهو التنازع، يقال: تَنَاجَلَ النَّاسُ أَي: تنازعوا، وسُمِّي الإنجيل بذلك لاختلاف الناس فيه قاله أبو عمرو الشيباني.

والعامة على كَسْرِ الهمزة من «إنجيل». وقرأ^(٣) الحسنُ بفتحها. قال الزمخشري^(٤): «وهذا يَدُلُّ على أنه أعجمي لأنَّ «أفعيلا» بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب». قلت: بخلاف إفعيل بكسرها فإنه موجود نحو: إَجْفِيل^(٥) وإخريط^(٦) وإصليت^(٧).

(١) الاجفيل: الجبان.

(٢) الديوان ٢٣٥؛ وأوضح المسالك ٢/٢٣٠؛ والأشمونى ٢/٢٧٧؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٧.

(٣) البحر ٢/٣٧٨؛ شواذ القراءات ١٩.

(٤) الكشف ١/٤١٠.

(٥) الإجفيل: الجبان.

(٦) الإخريط: اسم نبات.

(٧) الإصليت: الشجاع.

— آل عمران —

وَفَرَّقَ الزمخشري^(١) بين «نَزَلَ» و«أُنْزِلَ» على عادته فقال: «فإن قلت: لِمَ قيل: نَزَلَ الكتابُ، وأُنْزِلَ التوراة والإنجيل؟ قلت: لأن القرآن نَزَلَ منجماً ونَزَلَ الكتابان جملةً». قال الشيخ^(٢): «قد تقدّم الردُّ على هذا القول في البقرة، وأن التعديّة بالتضعيف لا تَدُلُّ على التكثير ولا على التنجيم، وقد جاء في القرآن: أُنْزِلَ ونَزَلَ، قال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ»^(٣) و«نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ»^(٤) ويدلُّ على أنهما بمعنى واحد قراءة مَنْ قرأ ما كان من «يُنْزَلُ» مشدداً بالتخفيف إلا ما استثنى، ولو كان أحدهما يدلُّ على التنجيم والآخر على النزول دفعةً واحدةً لتناقض الإخبار وهو محالٌ». قلت: وقد سبق الزمخشري إلى هذا الفرق بعينه الواحدي.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾: متعلّق بأنزَل، والمضاف إليه الظرف محذوف لفهم المعنى تقديره: مِنْ قَبْلِكَ أو من قبل الكتاب. والكتاب غَلَبَ على القرآن كالشريا^(٥). وهو في الأصل مصدر واقع موقع المفعول به أي: المكتوب، وذكر المنزّل في قوله «نَزَلَ عَلَيْكَ» ولم يذكره في قوله: «وَأَنْزَلَ التوراة والإنجيل» تشريفاً لنبينا صلى الله عليه وسلم.

قوله: «هُدًى» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله، والعامل فيه أنزَلَ أي: أنزَلَ هذين الكتابين لأجل هداية. ويجوز أن يكون متعلقاً من حيث المعنى بنَزَلَ وأنزل معاً، وتكون المسألة من باب التنازع على إعمال الثاني، والحذف من الأول تقديره: نَزَلَ عَلَيْكَ له أي: للهدى،

(١) الكشف ٤١١/١.

(٢) البحر ٣٧٨/٢.

(٣) الآية ٤٤ من النحل.

(٤) الآية ٣ من آل عمران.

(٥) أي كالنجم على الشريا.

- آل عمران -

فَحَذَفَهُ، ويجوزُ أَنْ يتعلّقَ بالفعلين معاً تعلّقاً صناعياً لا على وجه التنازع، بل بمعنى أنه علةٌ للفعلين معاً، كما تقول: «أكرمتُ زيداً وضربتُ عمراً إكراماً لك» يعني أن الإكرام علةٌ للإكرام وللضرب.

والثاني: ان يتصبّب على الحال من التوراة والإنجيل، ولم يُثنَ لأنه مصدرٌ وفيه الأوجهُ المشهورةُ من حَذَفِ المضافِ أي: ذوي هدىً أو على المبالغةِ بأن جُعِلَا نفسُ الهدى أو على جعلِهما بمعنى هاديين. وقيل: إنه حال من الكتاب والتوراة والإنجيل، وقيل: حالٌ من الإنجيل فقط وحُذِفَ ممّا قبله لدلالة هذا عليه. وقال بعضهم: تمّ الكلامُ عند قوله تعالى: «مِنْ قَبْلُ» فَيُوقَفُ عليه وَيُتَّيَدُّ بقوله «هُدًى للناسِ وَأَنْزَلَ الفرقانَ» أي: وَأَنْزَلَ الفرقانَ هُدًى للناسِ. وهذا التقديرُ غيرُ صحيحٍ لأنه يُؤدِّي إلى تقديم المفعولِ على حرفِ النسقِ وهو ممتنعٌ، لو قلت: «قام زيد مكتوفاً وضربتُ هنداً» تعني: «وضربتُ هند مكتوفةً» لم يَصِحَّ البتة فكَذَلِكَ هذا.

قوله: «لِلنَّاسِ» يُحْتَمَلُ أَنْ يتعلّقَ بنفسِ «هُدًى» لأنّ هذه المادة تتعدّى باللام كقوله تعالى: «يَهْدِي لِلتي هي أَقْوَمُ»^(١) وَأَنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لهدى.

قوله: «وَأَنْزَلَ الفرقانَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يرادَ به جميعُ الكتبِ السماويةِ، ولم يُجْمَعْ لأنه مصدرٌ بمعنى الفرق كالغفران والكفران، وهو يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مصدرًا واقعًا موقعَ الفاعلِ أو المفعولِ والأولُ أظهرٌ. وقال الزمخشري^(٢): «أَوْكَّرَ / ذَكَرَ القرآنَ بما هونعتُ له ومُدِحَ مِنْ كونه فارقاً بين الحقِّ والباطل بعد ما ذكّره باسم الجنس تعظيماً لشأنه وإظهاراً لفضله». قلت: قد يعتقد معتقداً

(١) الآية ٩ من الإسراء.

(٢) الكشف ٤١١/١.

أَنَّ فِي كَلَامِهِ هَذَا رَدًّا^(١) لِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ: «إِنْ نَزَّلَ» يَقْتَضِي التَّنْجِيمَ وَ«أَنْزَلَ» يَقْتَضِي الْإِنْزَالَ الدَّفْعِيَّ، لِأَنَّهُ جَوَّزَ أَنْ يُرَادَ بِالْفَرْقَانِ الْقُرْآنَ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ «أَنْزَلَ»، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «إِنْ» «أَنْزَلَ» لِلْإِنْزَالِ الدَّفْعِيِّ فَقَطْ، بَلْ يَقُولُ إِنْ «نَزَّلَ» بِالتَّشْدِيدِ يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ وَ«أَنْزَلَ» يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ الْإِنْزَالَ الدَّفْعِيَّ.

قَوْلُهُ: «لَهُمْ عَذَابٌ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَرْتَفَعَ «عَذَابٌ» بِالْفَاعِلِيَّةِ بِالْجَارِ قَبْلَهُ لَوْقُوعِهِ خَبَرًا عَنْ «إِنَّ»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرْتَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ «إِنَّ» وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، لِأَنَّهُ مِنْ قِبَلِ الْإِخْبَارِ بِمَا يَقْرُبُ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ. وَانْتِقَامُ: افْتِعَالٌ مِنَ النَّقْمَةِ وَهِيَ السَّطْوَةُ وَالتَّسْلُطُ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهَا بِالمَعَاقِبَةِ يَقَالُ: نَقِمَ وَنَقِمَ، بِالْفَتْحِ — وَهُوَ الْأَفْصَحُ — وَبِالْكَسْرِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا، وَسَيَأْتِي مُزِيدٌ بَيَانٌ فِي الْمَائِدَةِ.

آ. (٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ«يَخْفَى» وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لشيء.

آ. (٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي الْأَرْحَامِ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِبَيِّصُورُكُمْ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ «يُصَوِّرُكُمْ» أَيِ: يُصَوِّرُكُمْ وَأَنْتُمْ فِي الْأَرْحَامِ مُضْغُ.

وَقَرَأَ طَاوُوسُ^(٢): «تَصَوِّرُكُمْ» فَعْلًا مَاضِيًا وَمَعْنَاهُ صَوَّرَكُمْ لِنَفْسِهِ وَلِتَعْبِيدِهِ، وَتَفْعَلُ يَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ كَقَوْلِهِمْ: «تَأْتَلْتُ مَالًا وَأَتَلْتُهُ» أَيِ جَعَلْتُهُ أَتَلَةً أَيِ أَصْلًا، وَنَحْوُهُ: وَلَّى وَتَوَلَّى. وَالتَّصَوِيرُ: تَفْعِيلٌ مِنْ صَارَ يَصُورُهُ أَيِ: أَمَالَهُ وَثَنَاهُ، وَمَعْنَى صَوَّرَهُ أَيِ: جَعَلَ لَهُ صُورَةً. وَالصُّورَةُ: الْهَيْئَةُ يَكُونُ عَلَيْهَا الشَّيْءُ مِنْ تَأْلِيفٍ خَاصٍّ وَتَرْكِيبٍ مُنْضَبِطٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «رَدٌّ» وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) الْبَحْرُ ٢/٣٨٠؛ الْكَشَافُ ١/٤١١.

- آل عمران -

قوله: «كيف يشاء» في هذه الآية أوجه، أظهرها: أن «كيف» للجزاء، وقد جُوزي بها في لسانهم في قولهم: «كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ، وكيف تكونُ، إلا أنه لا يجزم بها، وجوابها محذوفٌ لدلالة ما قبلها، وكذلك مفعولُ «يشاء» لما تقدّم أنه لا يُذكرُ إلا لغرابية، والتقدير: كيف يشاء تصويركم يصوّرُكم، فحذف «تصويركم» لأنه مفعولُ يشاء، و«يصوركم» لدلالة «يصوركم» الأول عليه، ونظيره قولهم: «أنت ظالم إن فعلت» تقديره: أنت ظالم إن فعلت فانت ظالم. وعند من يُجيز تقدّم الجزء في الشرط الصريح يجعل «يصوّرُكم» المتقدم هو الجزء.

و «كيف» منصوبٌ على الحال بالفعل بعده، والمعنى: على أي حال شاء أن يُصوّرُكم صوّرُكم، وتقدّم الكلام على ذلك في قوله: «كيف تكفرون»^(١). ولا جائز أن تكون «كيف» معمولةً ليُصوّرُكم لأن لها صدرَ الكلام، وماله صدرُ الكلام لا يعملُ فيه إلا أحدُ شيئين: إمّا حرفُ الجر نحو: بمن تمر؟ وإمّا المضاف نحو: «غلامٌ من عندك؟ الثاني: أن تكون «كيف» ظرفاً ليشاء، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير اسم الله تعالى تقديره: يصوّرُكم على مشيئته أي مريداً. الثالث: كذلك إلا أنه حالٌ من مفعول «يصوّرُكم» تقديره: يصوركم متقلبين على مشيئته. ذكر الوجهين أبو البقاء^(٢)، ولَمَّا ذَكَرَ غيره كونها حالاً من ضمير اسم الله قدّرها بقوله: يُصوّرُكم في الأرحام قادراً على تصويركم مالكاً ذلك. الرابع: أن تكون الجملةُ في موضعِ المصدر، المعنى: يُصوّرُكم في الأرحام تصويرَ المشيئة وكما يشاء، هكذا قال الحوفي. وفي قوله: «الجملةُ في موضعِ المصدر» تسامحٌ لأنَّ الجمَلَ لا تقوم مقام المصادر، ومراده أن «كيف» دالةٌ على ذلك،

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) الإملاء ١٢٣/١.

— آل عمران —

ولكن لَمَّا كَانَتْ فِي ضَمَنِ الْجُمْلَةِ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الْجُمْلَةِ. وَقَوْلُهُ «هُوَ الَّذِي يَصُورُكُمْ»: تَحْتَمِلُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً سَبَقَتْ لِمَجْرَدِ الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرًا ثَانِيًا لِأَنَّ.

آ. (٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «آيَاتٌ» رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْجَارُ خَبَرُهُ. وَفِي الْجُمْلَةِ عَلَى هَذَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ «الْكِتَابِ» أَيِ: هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَيِ: مُنْقَسِمًا إِلَى مُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «مِنْهُ» هُوَ الْحَالُ وَحْدَهُ، وَ«آيَاتٌ» رَفْعٌ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

و «هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ قَبْلَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، وَأَخْبِرَ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ وَهُوَ «أُمُّ» عَنْ جَمْعٍ، وَهُوَ «هُنَّ»: إِمَّا لِأَنَّ الْمُرَادَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ أُمٍّ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ بِمَنْزِلَةِ آيَةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِهِ: «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً»^(١)، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: «وَعَلَى سَمْعِهِمْ»^(٢) وَ^(٣):

١١٦٣ — كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

[وَقَوْلُهُ]^(٤):

١١٦٤ — وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيلٌ

[وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٥): «وَحَدَّ» أُمُّ الْكِتَابِ] بِالْحِكَايَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ

(١) الآية ٥٠ من المؤمنون.

(٢) الآية ٧ من البقرة.

(٣) تقدم برقم ١٥٣.

(٤) تقدم برقم ١٥٤.

(٥) معاني القرآن ١/١٩٣.

- آل عمران -

كأنه قيل: ما أم الكتاب؟^(١) فقال: هُنَّ أم الكتاب، كما يقال: مَنْ نظير زيد؟ فيقول قوم: «نَحْنُ نظيرُهُ» كأنهم حَكَّوْا ذلك اللفظ، وهذا على قولهم: «دعني من تمرتان» أي: مِمَّا يقال له تمرتان. قال ابن الأنباري: «وهذا بعيد من الصواب في الآية، لأن الإضمار لم يَقُمْ عليه دليل، ولم تَدْعُ إليه حاجة» وقيل: لأنه بمعنى أصل الكتاب والأصل يُؤخَذُ.

قوله: «وَأُخْرُ» نسق على «آيات»، و«متشابهات» نعتٌ لِأُخْرُ، وفي الحقيقة «أُخْرُ» نعتٌ لمحذوف تقديره: وآيات أُخْرُ متشابهات. قال أبو البقاء^(٢): «فإن قيل: واحدة «متشابهات» متشابهة، وواحدة «أُخْرُ» أُخْرَى، والواحدة هنا لا يَصِحُّ أن توصف بهذا الواحد فلا يُقال، أُخْرَى متشابهة إلا أن يكون بعضُ الواحدة يُشَبِّه بعضاً، وليس المعنى على ذلك / وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أُخْرَى، فكيف صَحَّ وصفُ هذا الجمع بهذا الجمع، ولم يَصِحَّ وصفُ مفردة بمفرده؟ قيل: التشابه لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة كان كل واحدٍ منها مشابهاً لِلْأُخْرَى، فلمَّا لم يَصِحَّ التشابه إلا في حالة الاجتماع وَصَفَ الجمعَ بالجمع لأنَّ كل واحدٍ منها يشابه باقيها، فأما الواحد فلا يَصِحُّ فيه هذا المعنى، ونظيره قوله: «فوجد فيها رَجُلَيْنِ يقتلان»^(٣) فثنى الضمير وإن كان الواحد لا يَقْتَتِلُ. قلت: يعني أنه ليس من شرط صحة الوصف في التثنية أو الجمع صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات، وإن كان الأصل ذلك، كما أنه لا يُشترط في إسناد الفعل إلى المثني والمجموع صحة إسنادِهِ إلى كل واحدٍ على حِدَةٍ. وقريب من ذلك قوله: «حَافَيْنِ من حَوْلِ العرش»^(٤) قيل: ليس لحافَيْنِ مفردٌ

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٢) الإملاء ١/ ١٢٤.

(٣) الآية ١٥ من القصص.

(٤) الآية ٧٥ من الزمر.

- آل عمران -

لأنه لو قيل: «حاف» لم يَصِحَّ، إذ لا يتحقق الحُفوفُ في واحد فقط، وإنما يتحقق بجمعٍ يُحيطون بذلك الشيء المحفوف، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه.

قوله: «زَيْغٌ» يجوز أن يكون مرفوعاً بالفاعلية لأن الجار قبله صلة لموصول ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره الجار قبله.

والزَيْغُ: قيل: المَيْلُ، وقال بعضهم: هو أخَصُّ مِنْ مُطْلَقِ المِيلِ، فإنَّ الزَيْغَ لا يُقال إلا لما كان من حقٍ إلى باطل. قال الراغب^(١): «الزَيْغُ: الميلُ عن الاستقامة إلى أحد الجانبين، وزَاغَ وزَالَ ومَالَ تنقارب، لكن «زَاغَ» لا يُقال إلا فيما كان عن حق إلى باطل» انتهى. يقال: زَاغَ يَزِيغُ زَيْغاً وزِيغَةً وَزَيْغَاناً وَزُيُوغاً. قال الفراء: «والعربُ تقول في عامة ذوات البياء مِمَّا يشبه زَغَتْ مثل: سِرْتُ وصِرْتُ وطِرْتُ: سَيْرورةٌ وصَيْرورةٌ وطَيْرورةٌ، وَجَدْتُ حَيْدودةً، ومِلْتُ مَيْلولةً، لا أحصي ذلك كثرةً، فأما ذوات الواو مثل: قُلْتُ ورضيت فإنهم لم يقولوا ذلك إلا في أربعة ألفاظ: الكَيْنونة والدَّيْمومة من دام، والهَيُّعوعة من الهَواع^(٢)، والسَّيْدودة من سُدْتُ». ثم ذكر كلاماً كثيراً غير متعلق بما نحن فيه، وقد تقدّم الكلام على هذا المصدر، وما ذكر الناس فيه، وأنه قد سُمِعَ فيه الأصل وهو «كَيْنونة» في قول الشاعر^(٣):

١١٦٥ - حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ كَيْنُونَةً

قوله: «ما تشابه» مفعول الاتباع، وهي موصولة أو موصوفة، ولا تكون مصدرية لعود الضمير مِنْ «تَشَابَه» عليها إلا على رأي ضعيف. و«منه» حال من فاعل «تشابه» أي: تشابه حال كونه بعضه.

(١) المفردات: ٢١٧ بالمعنى.

(٢) الهواع: الصباح في الحرب.

(٣) تقدم برقم ٨٠٨.

- آل عمران -

قوله: «ابتغاء» منصوبٌ على المفعولِ له أي: لأجلِ الابتغاء، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله. والتأويلُ: مصدرٌ أولٌ يُؤوّل. وفي اشتقاقه قولان أحدهما: أنه من آل يؤولٌ أولاً ومآلاً. أي: عادَ ورجع، و«آل الرجل» من هذا عند بعضهم، لأنهم يرجعون إليه في مهماتهم، ويقولون: أوّلُ الشيء قال، أي: صرّفته لوجهٍ لاثقٍ به فانصرف، قال الشاعر^(١):

١١٦٦- أووّلُ الحكمم على وجهه ليس قضائي بالهوى الجائر
وقال بعضهم: أوّلُ الشيء فتأوّل، فجعل مطاوعه تفعل، وعلى الأول مطاوعه فَعَل، وأنشد للأعشى^(٢):

١١٦٧- على أنها كانت تأوّل حُبها تأوّل رُبعي السَّقاب فأصْحبا
يعني أن حُبها كان صغيراً قليلاً قال إلى العِظم، كما يؤول السَّقْبُ إلى الكِبَر. ثم قد يُطلق على العاقبة والمَرَدِّ، لأنَّ الأمرَ يصير إليهما.

والثاني أنه مشتقٌّ من: الإيالة وهي السياسة. تقول العرب: «قد إلنا وإيل علينا» أي: سُسنا وساسنا غيرنا، وكانَّ المؤوّل للكلام سائسه والقادر عليه وواضعه موضعه، نقل ذلك عن النضر بن شميل. وفرَّق الناس بين التأويل والتفسير في الاصطلاح: بأن التفسير مقتصرٌ به على ما لا يُعلم إلا بالتوقيف كاسباب النزول ومدلولات الألفاظ، وليس للرأي فيه مدخل، والتأويل يجوز لمن حصّلت عنده صفات أهل العلم وأدوات يقدر أن يتكلّم بها إذا رجع بها إلى أصول وقواعد.

(١) تقدم برقم ٦٧٩.

(٢) ديوانه ١١٣، وصدره في اللسان «ربع»:

ولكنها كانت نَوَى أجنبية

ومقاب ربعية: أي ولدت في أول التاج.

- آل عمران -

وقوله: «والراسخون» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والوقف على الجلالة المعظمة، وعلى هذا فالجملة من قوله: «يقولون» خبرُ المبتدأ. والثاني: أنهم منسوقون على الجلالة المعظمة، فيكونون داخلين في علم التأويل. وعلى هذا فيجوز في الجملة القولية وجهان، أحدهما: أنها حالٌ أي: يعلمون تأويله حال كونهم قائلين ذلك، والثاني: أن تكون خبرَ مبتدأٍ مضمرٍ أي: هم يقولون.

والرُسُوخ: الثبوت والاستقرار ثبوتاً متمكناً فهو أخصُّ من مطلق الثبات قال الشاعر^(١):

١١٦٨ - لَقَدْ رَسَخَتْ فِي الْقَلْبِ مِنِّي مَوْدَةٌ لِّلَّيْلِ أَبَتْ آيَاتُهَا أَنْ تُغَيِّرَا
و«آمناً به» في محلِّ نصب بالقول، و«كل» مبتدأ، أي كله أو كلُّ منه، والجارُّ بعده خبره، والجملة نصبٌ بالقول أيضاً.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿لَا تَرْغُ قُلُوبُنَا﴾: العامةُ على ضَمِّ حرفِ المضارعة من: أَرَاغ يُرَاغ. و«قلوبنا» مفعول به. وقرأ^(٢) أبو بكر وابن^(٣) فايد والجراح^(٤) «لَا تَرْغُ قُلُوبُنَا» بفتح التاء ورفع «قلوبنا»، وقرأه بعضهم^(٥) كذلك إلا أنه بالياء من تحت، وعلى القراءتين فالقلوب فاعلٌ بالفعل المنهِي عنه،

(١) لم أعتد إلى قائله، وليس بديوان المجنون، وهو في القرطبي ١٩/٤.

(٢) البحر ٣٨٦/٢؛ القرطبي ٢٠/٤.

(٣) في الأصل: «وأبو فايد» وهو سهو، والتصحيح من شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٩، لأنه ليس ثمة قارئ كنيته أبو فايد، وعمر بن فايد البصري وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه حسان بن محمد، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ٦٠٢/١.

(٤) الجراح بن عبدالله الحكمي، ولى البصرة، واستشهد غازياً سنة ١١٢. انظر: الكامل لابن الأثير ٥٨/٥، الأعلام ١٠٦/٢.

(٥) نسبها في الشواذ ١٩ للسلمي.

- آل عمران -

والتذكير والتأنيث باعتبار تأنيث الجمع وتذكيره، والنهي في اللفظ للقلوب، وفي المعنى دعاء الله تعالى، أي: لا تُزِغْ قُلُوبَنَا فَنَزِيغٌ، فهو من باب «لا أُرِيْتُكَ» [١/١٢٦] ههنا^(١) وقول النابتة^(٢): /

١١٦٩- لا أَعْرِفَنَّ رَبِّبًا حُورًا مَدَامِعُهَا

قوله: «بعد إذ هديتنا» «بعد» منصوب بـ «لا تُزِغْ» و «إذ» هنا خَرَجَتْ عن الظرفية للإضافة إليها، وقد تقدّم أن تصرفها قليل، وإذا خرجت عن الظرفية فلا يتغيّر حكمها من لزوم إضافتها إلى الجملة بعدها كما لم يتغير غيرها من الظروف في هذا الحكم، ألا ترى إلى قوله: «هذا يومٌ يَنْفَعُ»^(٣) و «يومٌ لا تملك»^(٤) في قراءة من رفع «يوم» في الموضعين، وقول الآخر^(٥):

١١٧٠- على حين الكرام قليل

[وقوله]^(٦):

(١) انظر: الكتاب ٤٥٣/١.

(٢) ديوانه ٨١ وعجزه:

كأنهن نعاج حول دوار

والربرب: قطيع البقر، والنعاج: أناثها، والدوار: مستدار من الرمل، أو صنم

يدورون حوله.

(٣) الآية ١١٩ من المائدة وهي قراءة العامة إلا نافعاً كما في السبعة ٢٥٠.

(٤) الآية ١٩ من الانفطار، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في السبعة ٦٧٤.

(٥) البيت لمربال بن جهم وقامه:

ألم تعلمي يا عَمْرُكُ الله أنسي كريم

وينسب أيضاً لبشر بن هذيل، وهو في أمالي القالي ٣٩/١؛ والإنصاف ٤٠٢؛

والهمع ٢١٨/١؛ والدرر ١٨٧/١، و«عمرك الله» أطال الله عمرك.

(٦) البيت للمبيد وهو في ديوانه ٢١٧ وعجزه:

يَحْبُذُ فَقْدَهَا فِي الدِّنَابِ تَدَاثُرُ

وَاللَّبَثِ: البطء، والذنوب: الدلو، والتدائر: التراحم.

- آل عمران -

..... ١١٧١ - عَلَى حِينٍ مِّنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ

[وقوله] ^(١):

..... ١١٧٢ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

[وقوله] ^(٢):

..... ١١٧٣ - أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدُ

كيف خرجت هذه الظروف من النصب إلى الرفع والجبر والنصب
بـ «ليت» ومع ذلك هي مضافة للجمل التي بعدها.

قوله: «وَهَبْ» الهَبْ: الْعَطِيَّةُ، حُذِفَتْ فَاوْهَا لِمَا تَقَدَّمَ فِي «عِدَّة»
وَنَحْوِهَا، وَكَانَ حَقُّ عَيْنِ الْمَضَارِعِ فِيهَا كَسْرَ الْعَيْنِ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مَنَعَهُ كَوْنُ
الْعَيْنِ حَرْفَ حَلَقٍ، فَالْكَسْرُ مُقَدَّرَةٌ. فَلِذَلِكَ اعْتَبِرْتَ تِلْكَ الْكَسْرَةَ الْمُقَدَّرَةَ،
فَحُذِفَتْ لَهَا الْوَاوُ، وَهَذَا نَحْوُ: يَضَعُ وَيَسَعُ لِكَوْنِ اللَّامِ حَرْفَ حَلَقٍ. وَيَكُونُ
«هَبْ» فَعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى ظُنَّ، فَيَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ كَقَوْلِهِ ^(٣):

..... ١١٧٤ - وَالْأَفْهَيْنِي أَمْرًا هَالِكًا

(١) البيت للناطقة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه:

فقلت: أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وهو في أمالي الشجري ٤٦/١؛ والكتاب ٣٦٩/١؛ والإنصاف ٢٩٢؛ والهمع

٢١٨/١؛ والدرر ١٨٧/١.

(٢) البيت لجميل، وهو في ديوانه ٦١ وعجزه:

وَدَفْعَرَأْ تَوَلَّى يَا بَشِيرُ يَعُودُ

ومجالس ثعلب ٥٢٩/٢؛ والبحر ٣٨٦/٢.

(٣) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في الأشموني ١٧٨/٢ وصدره:

فقلتُ أَجْزَنِي أَبَا مَالِكٍ

والعيني ١٩٠/٣؛ والهمع ٢٤٦/١؛ والدرر ١٣١/١.

- آل عمران -

وحينئذ لا تتصرف. ويقال أيضاً: «وَهَبْنِي اللَّهُ فِدَاكَ» أي: جَعَلْنِي، ولا تتصرف أيضاً عن الماضي بهذا المعنى.

قوله: «مِنْ لَدُنْكَ» متعلق بـ «هَبْ»، وَلَدُنْ: ظرف وهي لأول غاية زمان أو مكان أو غيرهما من الذوات نحو: مِنْ لَدُنْ زيد، فليست مرادفة لـ «عند» بل قد تكون بمعناها، وبعضهم يقيدها بظرف المكان، وتُضاف لصريح الزمان، قال^(١):

١١٧٥- تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ
ولا تُقَطَّعُ عن الإضافة بحالٍ، وأكثر ما تُضاف إلى المفردات، وقد تُضاف إلى «أَنْ» وصلتها لأنهما بتأويل مفردٍ قال^(٢):

١١٧٦- وَلَيْتَ فَلَمْ تَقَطَّعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا قَرَابَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا حَقَّ مُسْلِمٍ
أي: لَدُنْ ولايتك إيانا، وقد تُضاف إلى الجملة الاسمية كقوله^(٣):

١١٧٧- تَذَكَّرْ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ بِأَفْعٍ إِلَى أَنْتَ ذُو قُوْدَيْنِ أَبْيَضَ كَالنَّسْرِ
وقد تُضاف للفعلية كقوله^(٤):

١١٧٨- لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَايِكُمْ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ
وقال آخر^(٥):

١١٧٩- صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهْنٌ وَرُقَّةٌ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدَ الذَّوَابِ

(١) البيت لرجل من طيء، وهو في ابن عقيل ٢/٢٥٦؛ والأشُموني ٢/٢٦٢؛ والهمع ٢١٥/١؛ والدرر ١/١٨٤.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٢١٥/١؛ والدرر ١/١٨٤.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٢١٥/١؛ والدرر ١/١٨٤.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في المغني ٤٧٠.

(٥) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٥٠؛ وأمالى الشجري ١/٢٣٣؛ والمغني ١٦٩؛ وأوضح

المسالك ٢/٢٠٧؛ والدرر ١/١٨٤. والذوائب: ج ذؤابة وهي صغيرة الشعر.

- آل عمران -

وفيهما لغتان: الإعراب وهي لغة قيس. وبها قرأ أبو بكر عن عاصم:
«مِنْ لَدُنْهِ»^(١) بجر النون، وقوله^(٢):

١١٨٠- مِنْ لَدُنِ الظَّهِيرِ إِلَى الْعَصِيرِ

ولا تخلو مِنْ «مِنْ» غالباً، قاله ابن جني. وَمِنْ غير الغالب ما تقدّم من
قوله «لَدُنْ أَنْتَ يافِع» «لَدُنْ سَالِمَتُونَا». وَإِنْ وقع بعدها لفظ «غدوة» خاصة
جاز نصبها ورفعها، فالنصب على خبر كان أو التمييز، والرفع على إضمار
«كان» التامة، ولولا هذا التقدير لَرِمَ إفراد «لَدُنْ» عن الإضافة، وقد تقدّم أنه
لا يجوزُ، فَمِنْ نَصَبٍ «غدوة» قوله^(٣):

١١٨١- وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غَدَوَةٌ حَتَّى دَنَتْ لَغُرُوبِ

واللغة المشهورة بناؤها، وسببه شَبَّهَها بِالْحَرْفِ في لزوم استعمال واحد،
وامتناع الإخبار بها بخلاف عند ولدى، فإنهما لا يَلْزَمَانِ استعمالاً واحداً،
إذ يكونان فَضْلَةً وَعُمْدَةً وَغَايَةً وَغَيْرَ غَايَةٍ بخلاف «لَدُنْ». وقال بعضهم: «عِلَّةٌ
بناؤها كونها دالة على الملاصقة صفةً ومختصةً بها بخلاف «عند» فإنها لا تدلُّ
على الملاصقة، فصارَ فيها معنى لا يَدُلُّ عليه الظرف، بل هو من قبيل ما يَدُلُّ
عليه الحرف، فكانها مُضْمَنَةٌ معنى حرف، كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُوضَعَ لذلك فلم
يُوضَعَ، كما قالوا في اسم الإشارة.

واللغتان المذكورتان من الإعراب والبناء مختصتان بـ «لَدُنْ» المفتوحة
اللام المضمومة الدال، الواقع آخرها نون. وأما بقية لغاتها على ما سنذكره

(١) الآية ٢ من الكهف، وانظر: السبعة ٣٨٨.

(٢) تقدم برقم ١١٧٥.

(٣) البيت لأبي سفيان بن حرب، وهو في التصريح ٤٦/٢؛ والعيني ٤٢٩/٣؛ والدرر

١٨٤/١؛ وينسب البيت أيضاً لحسان في ديوانه ١٢٠.

- آل عمران -

فإنها فيها مبنية عند جميع العرب. وفيها عشر لغات: الأولى - وهي المشهورة -، وَلَذَنْ وَلَذِنْ بفتح الدال وكسرها، وَلَذَنْ وَلَذَنْ بفتح اللام، وضمها مع سكون الدال وكسر النون، وَلَذَنْ بالضم والسكون وفتح النون، وَلَذْ وَلَذْ بفتح اللام وضمها مع سكون الدال، وَلَذْ بفتح اللام وضم الدال وَلَتْ بإبدال الدال تاء ساكنة، ومتى أضيفت المحذوفة النون إلى ضمير وَجَبَ رُدُّ النون.

قوله: «أنت الوهاب» يُحتمل أن تكون مبتدأ وأن تكون ضمير الفصل وأن تكون تأكيداً لاسم «إِنَّ».

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿جَامِعَ النَّاسِ﴾: قرأ^(١) أبو حاتم: «جامع الناس» بالتنوين والنصب.

و «ليوم» اللام للعلّة أي: لجزاء يوم، وقيل: هي بمعنى في، ولم يُذكر المجموع لأجله. و «لاريب» صفة ليوم، فالضمير في «فيه» عائذ عليه. وأبعد مَنْ جَعَلَهُ عائذاً على الجمع المدلول عليه بجامع، أو على الجزاء المدلول عليه بالمعنى أو على الغرض.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ» يجوز أن يكون من تمام حكاية قول الراسخين فيكون التفاتاً من خطابهم للباري تعالى بغير الخطاب إلى الإتيان بالاسم الظاهر دلالة على تعظيمه، ويجوز أن يكون مستأنفاً من كلام الله فلا التفات حينئذٍ، والميعاد: مصدر، ويأؤه عن واو لانكسار ما قبلها كميقات.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ﴾: العامة على «تُغني» بالتاء من

(١) وهي أيضاً قراءة الحسن ومسلم بن جندب. انظر: الشواذ ١٩؛ والبحر ٣٨٧/٢.

- آل عمران -

فوق مراعاةً لتأنيث الجمع. وقرأ الحسن^(١) وأبو عبد الرحمن بالياء مِنْ تحبّ بالتذكير على الأصل، وسكّن الحسن^(٢) ياء «تُغني» استقلاًّ للحركة على حرف العلة. وذهاباً به مذهب الألف، وبعضهم يخصّ هذا بالضرورة.

قوله: «من الله» في «من» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها لا ابتداءً الغاية مجازاً أي: مِنْ عذاب الله وجزائه. الثاني: أنها بمعنى عند، قال أبو عبيدة^(٣): هي بمعنى عند كقوله: «أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ»^(٤) أي: عند جوع وعند خوف، وهذا ضعيفٌ عند / النحويين. [١٢٦/ب] الثالث: أنها بمعنى بدل. قال الزمخشري^(٥): «قوله» من الله مثلُ قوله: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً»^(٦)، والمعنى: لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعته شيئاً أي: بدلَ رحمته وطاعته وبدلَ الحق، ومنه «وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»^(٧) أي: لا يَنْفَعُهُ جَدُّهُ وَحَظُّهُ مِنَ الدُّنْيَا بِذَلِكَ، أي: بدلَ طاعتك وما عندك، وفي معناه قوله تعالى: «وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى»^(٨)، وهذا الذي ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِهَا بِمَعْنَى «بَدَلٍ» جَمْهُورُ النُّحَاةِ يَأْبَاهُ، فَإِنَّ عَامَّةَ مَا أوردته مجيئُ ذلك يتأوله الجمهور، فمنه قوله^(٩):

(١) البحر ٣٨٧/٢.

(٢) البحر ٣٨٧/٢؛ الشواذ ١٩؛ ونسبها الزمخشري ٤١٤/١ إلى علي.

(٣) المجاز ٨٧/١.

(٤) الآية ٤ من قريش.

(٥) الكشف ٤١٤/١.

(٦) الآية ٣٦ من يونس.

(٧) قطعة من دعاء مأثور رواه البخاري: الأذان (الفتح) ٣٢٥/٢؛ مسلم: الصلاة

٤١٤/١؛ أحمد ٨٧/٣.

(٨) الآية ٣٧ من سبأ.

(٩) البيت لأبي نخيلة، وهو في المخصص ١١/١٣٩؛ والتاج واللسان: بقل؛ والجنى الداني

٣١١؛ والمغني ٣٥٥.

- آل عمران -

١١٨٢- جاريةٌ لم تأْكُلِ المُرَقَّقا ولم تَذُقْ من البقولِ الفُسْتَقا

وقول الآخر^(١):

١١٨٣- أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلُمًا وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا

وقال تعالى: [ولو نشاء] لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً^(٢) «أَرَضَيْتُمْ بالحياة الدنيا من الآخرة»^(٣).

الرابع: أنها تبعيضية، إلا أن هذا الوجه لَمَّا أجازه الشيخ^(٤) جعله مبنياً على إعراب «شيئاً» مفعولاً به، بمعنى: لا يَدْفَع ولا يَمْنَع. قال: «فعلى هذا يجوز أن تكون «مِنْ» في موضع الحال من شيئاً، لأنه لو تأخر لكان في موضع التبع له، فلَمَّا تقدّم انصب على الحال، وتكون «مِنْ» إذ ذاك للتبعيض. وهذا ينبغي ألا بجوز البتة، لأن «مِنْ» التبعيضية تُؤوّل بلفظ «بعض» مضافة لما جرته مِنْ، ألا ترى أنك إذا قلت: «رأيت رجلاً من بني تميم» معناه بعض بني تميم، و«أخذت من الدراهم»: بعض الدراهم، وهنا لا يَتَصَوَّرُ ذلك أصلاً، وإنما يَصِحُّ جَعْلُهُ صفةً لشيئاً إذا جعلنا «مِنْ» لابتداء الغاية كقولك: «عندي درهم من زيد» أي: كائن أو مستقر من زيد، ويمتنع فيها التبعيض، والحال كالصفة في المعنى، فامتنع أن تكون «مِنْ» للتبعيض مع جَعْلِهِ «من الله» حالاً من «شيئاً»، والشيخ تنبّع في ذلك أبا البقاء^(٥)، إلا أن أبا البقاء حين قال ذلك

(١) البيت للراعي، وهو في أمالي الشجري ٦١/٢؛ وابن يعيش ٤٤/٦؛ والمغني ٣٥٥؛

والمخاض: النواق الخوامل؛ والفصيل: ولد الناقة المفصول عن أمه؛ والأفيل: الصغير.

(٢) الآية ٦٠ من الزخرف.

(٣) الآية ٣٨ من التوبة.

(٤) البحر ٣٨٨/٢.

(٥) الاملاء ١٢٥/١.

- آل عمران -

قَدَّرَ مضافاً صَحَّ به قَوْلُهُ، والتقدير: شيئاً من عذاب الله، فكان ينبغي أن يَتَّبِعَهُ [في هذا الوجه مُصَرِّحاً بما يَدْفَعُ] ^(١) هذا الرد الذي ذكرته.

و«شيئاً»: إمّا منصوبٌ على المفعول به، وقد تقدّم تأويله، وإمّا على المصدرية أي: شيئاً من الإغناء. قوله: «وأولئك هم وَقُودٌ» هذه الجملة تحتل وجهين، أحدهما: أن تكونَ مستأنفةً. والثاني: أن تكونَ منسوقةً على خبر إن، و«هم» يحتلُّ الابتداء والفصل. وقرأ العامة: «وَقُودٌ» بفتح الواو، والحسن ^(٢) بضمّها، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة ^(٣)، وأنَّ المصدرية مُحْتَمَلَةٌ في المفتوح الواو أيضاً، وحيث كان مصدراً فلا بد من تأويله فلا حاجة إلى إعادته هنا.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿كَذَّابٍ آلِ فِرْعَوْنَ﴾: في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمير تقديره: ذئابهم في ذلك كذاب آلِ فرعون، وبه بدأ الزمخشري ^(٤) وابن عطية ^(٥).

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ وفي الناصب لها تسعة أقوال: أحدها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والعاملُ فيه «كفروا» تقديره: «إن الذين كفروا كفراً كذابٍ آلِ فرعون، أي: كعاداتهم في الكفر، وهو رأيُ الفراء ^(٦). وهذا القولُ مردودٌ بأنه قد أُخْبِرَ عن الموصول قبل تمام صليته، فَلَزِمَ الفصلُ بين أبعاضِ الصلةِ بالأجنبي، وهو لا يجوزُ. والثاني: أنه منصوبٌ بكفروا، لكنَّ مقدراً لدلالة

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة عن الأصل.

(٢) البحر ٣٨٨/٢؛ ونسبها في الشواذ ١٩ إلى طلحة بن مصرف.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٤.

(٤) الكشف ١٤٤/١.

(٥) المحرر ٢٦/٣.

(٦) معاني القرآن ١٩١/١.

هذا الملفوظ به عليه . الثالث : أن الناصب مقدّر مدلول عليه بقوله : «لَنْ تُغْنِي» أي بطل انتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون ، في ذلك . الرابع : أنه منصوب بلفظ «وقود» أي : تُوقد النار بهم كما توقد بآل فرعون ، كما تقول : «إنك لتظلم الناس كذاب أبيك» تريد : كظلم أبيك ، قاله الزمخشري^(١) . وفيه نظر لأن الوقود على القراءة المشهورة الأظهر فيه أنه اسم لما يُوقد به ، وإذا كان اسماً فلا عمل له . فإن قيل : إنه مصدر أو على قراءة الحسن صح . الخامس : أنه منصوب بنفس «لَنْ تُغْنِي» أي : لن تُغْنِي عنهم مثل ما لم تُغْنِ عن أولئك ، ذكره الزمخشري^(٢) ، وضعفه الشيخ^(٣) . بلزوم الفصل بين العامل ومعموله بالجملة التي هي قوله : «وأولئك هم وقود النار» ، قال : «على أي التقديرين اللذين قدّرناهما فيها من أن تكون معطوفة على خبر «إن» أو على الجملة المؤكدة بأن» قال : «فإن جعلتها اعتراضية - وهو بعيد - جاز ما قاله الزمخشري . السادس : أن يكون العامل فيها فعلاً مقدراً مدلولاً عليه بلفظ الوقود تقديره : يُوقد بهم كعادة آل فرعون ، ويكون التشبيه في نفس الاحتراق ، قاله ابن عطية^(٤) . السابع : أن العامل «يُعَذَّبون» كعادة آل فرعون ، يَدُلُّ عليه سياق الكلام . الثامن : أنه منصوب بـ : «كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا» ، والضمير في «كَذَّبُوا» على هذا لكفار مكة وغيرهم من معاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم أي : كَذَّبُوا تكذيباً كعادة آل فرعون في ذلك التكذيب . التاسع : أن العامل فيه قوله «فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ» أي : فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ أَخْذاً كَأَخْذِهِ آل فرعون ، وهذا مردود ، فإن ما بعد الفاء العاطفة لا يعمل فيها قبلها ، لا يجوز : «قُمْتُ زَيْدًا

(١) الكشف ١/٤١٤ .

(٢) الكشف ١/٤١٤ .

(٣) البحر ٢/٣٨٩ .

(٤) المحرر ٣/٢٦ .

- آل عمران -

فَضَرَبْتُ»، وأما «زيداً فاضرب» فقد تقدّم الكلام عليه في البقرة. وقد حكى بعض النحويين عن الكوفيين أنهم يُجيزون تقديم المعمول على حرف العطف فعلى هذا يجوز هذا القول.

وفي كلام الزمخشري سهو فإنه قال: «ويجوز أن يتصبّ محلّ الكاف بـ «لن تُغني» أو «بخالدون» أي: لن تُغني عنهم مثل ما لم تُغني عن أولئك، أو هم فيها خالدون كما يُخلّدون»^(١)، وليس في لفظ الآية الكريمة «خالدون» إنما نظّم القرآن: «وأولئك هم وقود النار» ويَبْعُدُ أن يُقال أراد «خالدون» مقدّراً يَدُلُّ عليه سياق الكلام.

قوله: «والذين مِنْ قبلهم» يجوز أن يكون مجروراً نسقاً على آل فرعون وأن يكون مرفوعاً على الابتداء، والخبر قوله بعد ذلك: «كذبوا بآيات الله» وهذان الاحتمالان جائزان مطلقاً. وَحَصَّى أبو البقاء^(٢) جواز الرفع بكون الكاف في محلّ الرفع فقال: «فعلى هذا - أي على كونها مرفوعة المحلّ خبراً لمبتدأ مضمّر - يجوز في «والذين مِنْ قبلهم» وجهان أحدهما: هو جرّ بالعطف / أيضاً، و«كذبوا» في موضع الحال، و«قد» معه مضمرة، ويجوز [١/١٢٧] أن يكون مستأنفاً لا موضع له، ذُكِرَ لشرح حالهم، والوجه الآخر أن يكون الكلام تمّ على فرعون و«الذين مِنْ قبلهم مبتدأ، وكذبوا خبره».

والدأب: العادة، يقال: دأب يَدَأُبُ أي: واطب ولازم، ومنه: «دأباً»^(٣) أي: مداومة. وقال امرؤ القيس^(٤):

(١) ليس هذا النص واردة في مطبوعة الكشف، وقد تكون نسخة المؤلف غير النسخة التي طُبِعَ عليها الكشف. انظر: الكشف ١/٤١٤.

(٢) الاملاء ١/١٢٥.

(٣) الآية ٤٧ من يوسف.

(٤) تقدم برقم ٥٥.

- آل عمران -

١١٨٤- كَذَّابِكُ مِنْ أُمَّ الْخَوْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمُّ الرِّبَابِ بِمَاسَلٍ

ويقال: دَابَّ يَدَابُّ دَوْوَبًا، قال زهير^(١):

١١٨٥- لَا رَتَجَلَنْ بِالسَّفَرِ ثُمَّ لَا ذَاتِنْ إِلَى اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ يُعَرِّجَنِي طِفْلُ

وقال الواحدي: الدَّابُّ: الإجهاد والتعب، يقال: سار فلان يومه كله يدَابُّ فيه فهو دَائِبٌ، أي: أجهَد في سيره، هذا أصله في اللغة، ثم يصير الدَّابُّ عبارةً عن الحال والشأن والعادة، لاشتغال العمل والجهْد على هذا كله، ولذا قال الزمخشري^(٢): قال: [الدَّابُّ]: مصدر دَابَّ في العمل إذا كَدَحَ فيه، فَوَضِعَ مَوْضِعَ ما عليه الإنسان من شأنه وحاله» ويقال: دَابَّ ودَابَّ، يسكون الهمزة وفتحها، وهما لغتان في المصدر كالضَّان والضَّان، والمَعَز والمَعَز. وقرأ حفص^(٣) «سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا»، بالفتح، قال الفراء: «والعربُ تُثَقِّلُ ما كان ثانيه من حروفِ الحلق كالنَّعْل والنَّعْل والنَّهْر والنَّهْر والشَّام والشَّام» وأنشد^(٤):

١١٨٦- قد سار شرقِيهم حتى أتوا سَبًّا وانساح غربِيهم حتى هوى الشَّامَا

قوله: «كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا» قد تقدَّم أنه يجوز أن يكون خبراً عن «الذين» إن قيل: إنه مبتدأ، وإن لم يكن مبتدأ فقد تقدَّم أيضاً أنه يكون بياناً للدَّاب وتفسيراً له كأنه قيل: ما فَعَلُوا وما فَعِلَ بهم؟ فقيل: كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا، فهو جواب سؤالٍ مقدر، وأن يكونَ حالاً. وفي قوله «بِآيَاتِنَا» التفاتٌ؛ لأنَّ قبله «من الله» وهو اسمٌ ظاهر. والباءُ في «بِذَنوبِهِم» يجوز أن تكونَ للسببية أي: أَخَذَهُمْ بسبب ما اجترعوا، وأن تكونَ للحال أي: أَخَذَهُمْ ملتبسِينَ بالذنوبِ غيرِ تائبين منها.

(١) ديوانه ٩٩؛ والبحر ٣٧٢/٢. والطفل: الحاجة.

(٢) الكشف ٤١٤/١.

(٣) السبعة ٣٤٩.

(٤) لم أقف عليه.

— آل عمران —

[والذَّنْبُ في الأصل: التَّلَوُّ والتَّابِعُ، وَسُمِّيَتِ الجريمة ذَنْبًا^(١) لأنها يتلو — أي يتبع — عقابها فاعلمها؛ والذَّنُوبُ: الدَّلُو لأنها تتلو الحبل في الجذب، وأصل ذلك من ذَنَبَ الحيوان لانه يَذْنُبُه أي يَتْلُوهُ يقال: ذَنَبَ يَذْنُبُه ذَنْبًا أي: تَبِعَه.

قوله: «شديد العقاب» كقوله: «سريع الحساب»^(٢) أي: شديد عقابه، وقد تقدّم تحقيقه. وقد اشتملت هذه الآيات من أولِ السورة إلى ههنا أنواعاً من علمِ المعاني والبيان والبدیع لا تخفى على متأملها.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾: قرا^(٣) الأخوان هذين الضلعين بالغيبة، والباقون بالخطاب، والغيبة والخطاب في مثل هذا التركيب واضحا كقولك: «قل لزيد: قم» على الحكاية، وقل لزيد: يقوم، وقد تقدم نحو من هذا في قوله: «لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ»^(٤). وقال الشيخ^(٥) في قراءة الغيبة: «الظاهر أن الضمير للذين كفروا، وتكون الجملة إذ ذاك ليست محكية بقل، بل محكية بقول آخر، التقدير: قُلْ لَهُمْ قَوْلِي سَيُغْلَبُونَ وإخباري أنه ستقع عليهم الغلبة، كما قال: «قُلْ للذين كفروا إن ينتهوا يُغْفَرْ لَهُمْ ما قد سَلَفَ»^(٦) فإلتاء أخبرهم بمعنى ما أخبر به من أنهم سَيُغْلَبُونَ، وبإلتاء أخبرهم باللفظ الذي أخبر به أنهم سَيُغْلَبُونَ».

وهذا الذي قاله سبقه إليه الزمخشري^(٧) فأخذه منه، ولكن عبارة

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٢) الآية ٢٠٢ من البقرة.

(٣) السبعة ٢٠١؛ الكشف ٣٣٥/١.

(٤) الآية ٨٣ من البقرة.

(٥) البحر ٣٩٢/٢.

(٦) الآية ٣٨ من الأنفال.

(٧) الكشف ٤١٤/١.

- آل عمران -

أبي القاسم أوضح فلنوردها، قال رحمه الله: «فإن قلت: أي فرق بين القراءتين من حيث المعنى؟ قلت: معنى القراءة بالتاء - أي من فوق - الأمر بأن يُخبرهم بما سيجري عليهم من الغلبة والحشر إلى جهنم، فهو إخبار بمعنى ستُغلبون وتُحشرون فهو كائن من نفس المتوعد به، وهو الذي يدل عليه اللفظ، ومعنى القراءة بالياء الأمر بأن يحكي لهم ما أخبره به من وعيدهم بلفظه كأنه قال: أذ إليهم هذا القول الذي هو قولي لك سيُغلبون ويُحشرون».

وجوز الفراء^(١) وتعلب أن يكون الضمير في «سيُغلبون ويُحشرون» لكفار قريش، ويراد بالذين كفروا اليهود، والمعنى: قل لليهود: ستُغلب قريش، هذا إنما يتجه على قراءة الغيبة فقط. قال مكي^(٢): «ويُقوي القراءة بالياء - أي: من تحت - إجماعهم على الياء في قوله: «قل للذين كفروا إن ينتهوا»، قال: «والتاء - يعني من فوق - أحب إلي لإجماع الحرمين^(٣)». وعاصم وغيرهم على ذلك» قلت: ومثل إجماعهم على قوله: «قل للذين كفروا إن ينتهوا» إجماعهم على قوله: «قل للمؤمنين يغضوا»^(٤) «قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون»^(٥).

وقال الفراء^(٦): «من قرأ بالتاء جعل اليهود والمشركين داخلين في الخطاب، ثم يجوز في هذا المعنى الياء والتاء، كما تقول في الكلام: «قل لعبدالله: إنه قائم وإنك قائم»، وفي حرف عبدالله: «قل للذين كفروا إن

(١) معاني القرآن ١/١٩١.

(٢) الكشف لمكي ١/٣٣٦.

(٣) يعني بهما ابن كثير قارئ الحرم المكي، ونافعاً قارئ الحرم المدني.

(٤) الآية ٣٠ من النور.

(٥) الآية ١٤ من الجاثية.

(٦) معاني القرآن ١/١٩١.

- آل عمران -

يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَكُمْ مَا قَدْ سَلَفَ»، وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَأْءِ فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَخَاطِبَةِ الْيَهُودِ، وَأَنَّ الْغَلْبَةَ تَقَعُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ لِلْيَهُودِ سَيُغْلَبُ الْمَشْرِكُونَ وَيُخْشَرُونَ، فَلَيْسَ يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا الْيَأْءُ لِأَنَّ الْمَشْرِكِينَ غَيَّبَ.

قوله: «وبش الميهاد» المخصوص بالذم محذوف أي: بش المهاد جهنم. والحذف للمخصوص يدل على صحة مذهب سيبويه^(١) من أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، ولو كان كما قال غيره مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس لما حذف / ثانياً للإجفاف بحذف سائر الجملة.

[١٢٧/ب]

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ﴾: جواب قسم محذوف، و«آية» اسم كان، ولم يؤنث الفعل لأن تأنيث الآية مجازي، ولأنها بمعنى الدليل والبرهان، ولوجود الفصل بـ «لكم»، فإن الفصل مُسَوِّغٌ لذلك مع كون التأنيث حقيقياً كقوله^(٢):

١١٨٧- إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَيَعْدِكُ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

وفي خبر «كان» وجهان أحدهما: أنه «لكم» و«في فئتين» في محل رفع نعتاً لآية. والثاني: أنه «في فئتين». وفي «لكم» حينئذ وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «آية» لأنه في الأصل صفة لآية، فلما قُدم نُصِبَ حالاً. والثاني: أنه متعلق بكان، ذكره أبو البقاء^(٣)، وهذا عند مَنْ يرى أنها تعمل في الظرف وحرف الجر، ولكن في جعل «في فئتين» الخبر إشكالاً، وهو أن حكم اسم «كان» حُكْمُ المبتدأ فلا يجوز أن يكون اسماً لها

(١) الكتاب ١/٣٠٠.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/٤١٤؛ والإنصاف ١٧٤؛ وشذور الذهب ٧٤؛ وابن يعيش ٥٣/٥؛ والدرر ٢/٢٢٥.

(٣) الأملاء ١/١٢٦.

- آل عمران -

إلا ما جاز الابتداء به، وهنا لوجُعِلْتَ «آية» مبتدأ وما بعدها خبراً لم يَجُزْ،
إذ لا سَوْغٌ للابتداء بهذه النكرة، بخلاف ما إذا جُعِلْتَ «لكم» الخبر فإنه جائز
لوجود المسوَّغ وهو تقدُّم الخبر حرف جر.

قوله: «التَّقَاتِ» في محلِّ جرِّ صفةً لفَتْنَيْنِ أي: فتنين ملتقيتين.

قوله: «فَتَّةٌ تَقَاتِلُ» العامة على رفع «فئة» وفيها أوجه، أحدها: أن يرتفع
على البدل من فاعل «التَّقَاتِ»، وعلى هذا فلا بد من ضمير محذوف يعود على
«فتنين» المتقدمين في الذكر، ليسوَّغ الوصف بالجملة، إذ لو لم يُقَدَّرْ ذلك
لما صَحَّ، لخلو الجملة الوصفية من ضمير، والتقدير: في فتنين التَّقَاتِ فِتَّةٌ
منهما وفِتَّةٌ أخرى كافرة. والثاني: أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمير تقديره:
إحدهما فِتَّةٌ تَقَاتِلُ، فقطع الكلام عن أوله، واستأنفه. ومثله ما أنشده الفراء
على ذلك^(١):

١٨٨- إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَيْنِ شَامَتْ وَأَخْرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
أي: أحدهما شامتٌ وَأَخْرُ مَثْنٍ، أي: وصنفٌ آخرُ مَثْنٍ، ومثله في
القطع أيضاً قول الآخر^(٢):

١١٨٩- حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ النِّجْمُ فِي غَلَسٍ وَغَوَدَ الْبَقْلُ مَلَوِيٍّ وَمَحْصُودُ
أي: بعضُهُ مَلَوِيٍّ وبعضُهُ مَحْصُود. وقال أبو البقاء^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا قَدَّرْتَ
في الأولى «إحدهما» مبتدأ كان القياس أن يكون والأخرى، أي: والفئة الأخرى

(١) البيت للمعبر السلوي وهو في الكتاب ٣٦/١؛ والنوادر ١٥٦؛ وابن يعيش ٧٧/١؛
والهمع ٦٧/١؛ والدرر ٤٦/١.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٣٦٦؛ والسمط ٣٥٤/١؛ ومعاني القرآن للفراء
١٩٣/١. واستقل: طلع؛ الملوي: اليابس.

(٣) الأملاء ١٢٦/١.

— آل عمران —

كافرة. قيل: لَمَّا عَلِمَ أَنَّ التَفْرِيقَ هُنَا لِنَفْسِ الشَّيْءِ الْمَقْدَمِ ذَكَرَهُ كَانَ التَّعْرِيفُ
والتَّنْكِيرُ وَاحِدًا. قلت: ومثل الآية الكريمة في هذا السؤال وجوابه البيتُ
المتقدم: «شامتٌ وآخَرُ مُثْنٍ» فجاء به نكرةٌ دون «آل».

الثالث: أن يرتفعَ على الابتداءِ وخبره مضمَرٌ تقديره: منهما فئة تقاتل،
وكذا في البيت أي: منهم شامتٌ ومنهم مُثْنٍ، ومثله قولُ النابغة^(١):

١١٩٠ — تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَسْتُ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لِأَبَا أَبِينَهُ وَنُؤْيُ كَجِذْمِ الْحَوْضِ ائْتَلَمُ خَاشِعُ

تقديره: منهنَّ أي: من الآياتِ رمادٌ، ومنهنَّ نُؤْيٌ، وَيَحْتَمِلُ الْبَيْتُ أَنْ
يَكُونَ كَمَا تَقْدِمُ مِنْ تَقْدِيرِهِ مَبْتَدَأً، و«رمادٌ» خبره كما تقدَّم في نظيره.

وقرأ الحسن ومجاهد وحميد^(٢): «فئةٌ تقاتل» بالجر على البدل من
«فئتين»، ويسمى هذا البدلُ بدلًا تفصيلًا كقول كثير عزة^(٣):

١١٩١ — وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
وَهُوَ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى
المبدل منه تقديره: فئةٌ منهما.

وقرأ ابن السَّمِيعِ وابن أبي عَبْلَةَ «فئةً» نصبًا. وفيه أربعة أوجه،
أحدها: النَّصْبُ بِإِضْمَارِ أَعْنِي. والثاني: النَّصْبُ عَلَى الْمَدْحِ. وتحريرُ هذا
القول أن يُقالَ عَلَى الْمَدْحِ فِي الْأَوَّلِ، وَعَلَى الذَّمِّ فِي الثَّانِي، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَمْدَحُ

(١) تقدم الأول برقم ٣٩٨؛ وتقدم الثاني برقم ٤٣٠.

(٢) البحر ٣٩٣/٢؛ والقرطبي ٢٥/٤.

(٣) ديوانه ٤٦/١؛ والمتاب ٢١٥/١؛ والمغني ٥٢٤؛ والأشموني ١٢٨/٣ والخزاعة ٣٧٦/٢.

- آل عمران -

فئةٌ تقاتل في سبيل الله، وأذمُّ أخرى كافرةً. الثالث: أن يتصبَّ على الاختصاص جُوزُه الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): «ليس بجيد؛ لأنَّ المنصوبَ [على الاختصاص] لا يكونُ نكرةً ولا مبهماً» قلت: لا يعني الزمخشري الاختصاصَ المبوبَ له في النحو نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورثُ»^(٣) إنما عني النصبُ بإضمارِ فعلٍ لائقٍ، وأهلُ البيانِ يُسمُّونَ هذا النحو اختصاصاً. الرابع: أن تتصبَّ «فئةٌ» على الحال من فاعلِ «التقتا» كأنه قيل: التقتا مؤمنةً وكافرةً، فعلى هذا يكونُ «فئةٌ» و «أخرى» توطئةً للحال، لأن المقصود ذِكْرُ وصفها، وهذا كقولهم: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، ومثله في باب الإخبار: «بل أنتم قومٌ مسرفون»^(٤) ونحوه.

قوله: «وأخرى كافرة» «أخرى»: صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: «وفئةٌ أخرى كافرة». وقُرئت «كافرة» بالرفع والجَرُّ على حَسَبِ القراءتين المذكورتين [١/١٢٨] في «فئة تقاتل»، وهذه منسوقةٌ عليها، وكان من حق / من قرأ «فئةٌ تقاتل» نصباً أن يقرأ: «وأخرى كافرة» نصباً عطفاً على الأولى، ولكني لم أحفظ فيها ذلك. وفي عبارة الزمخشري^(٥) ما يؤهم القراءةَ به فإنه قال: «وقرئ فئة تقاتل وأخرى كافرة بالجرِّ على البدل من فئتين، وبالنصب على الاختصاص أو الحال»، فظاهرُ قوله: «وبالنصب» [أي: في جميع ما تقدم وهو: فئة تقاتل وأخرى كافرة]^(٦). وقد تقدَّم سؤال أبي البقاء وهو: لم يُقلَّ «والأخرى»

(١) الكشف ٤١٥/١.

(٢) البحر ٣٩٤/٢.

(٣) رواه البخاري في النفقات (الفتح) ٥٠٢/٩؛ والنسائي: الفئ ١٣٦/٧؛ وابن حنبل ٤/١.

(٤) الآية ٨١ من الأعراف.

(٥) الكشف ٤١٥/١.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.

- آل عمران -

بالتعريف، أعني حال رفع «فئة تقاتل» على خبر ابتداءٍ مضميرٍ تقديره: «إحدهما»، والجواب عنه.

والعامَّة على «تقاتل» بالتأنيث لإِسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ المؤنث، ومتى أُسْنِدَ إلى ضميرِ المؤنث وَجَبَ تأنيثه، سواءً كان التأنيث حقيقةً أم مجازاً نحو: «الشمس طَلَعَتْ» هذا جمهورُ الناسِ عليه، وخالفَ ابنُ كيسان فأجاز: «الشمس طَلَعَ» مستشهداً بقوله الشاعر^(١):

١١٩٢- فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أرضٌ أبْقَلْ إِبْقَالَهَا

فقال: «أبْقَل» وهو مسندٌ لضميرِ الأرض ولم يَقُلْ: أبْقَلْتُ، وغيره يَخْصُصُهُ بالضرورة. وقال هو: «لا ضرورةَ إذ كان يمكنُ أن يَنْقَلَّ حركةُ الهمزة على تاءِ التأنيثِ الساكنة فيقول: ولا أرضٌ أبْقَلَتْ بِقَالَهَا. وقد رُدُّوا عليه بأنِ الضرورةَ ليس معناها ذلك، ولئن سَلَّمنا ذلك فلا نُسَلِّمُ أن هذا الشاعرَ كان من لغتهِ النقلُ، لأنَّ النقلَ ليس لغةً لكلِّ العرب.

وقرأ مجاهد^(٢) ومقاتل^(٣): «يقاتل» بالياء من تحت، وهي مُخَرَّجَةٌ على مذهب ابن كيسان ومقويةٌ له. قالوا: والذي حَسَّنَ ذلك كَوْنُ «فئة» في معنى القومِ والناسِ؛ فلذلك عاد الضميرُ عليها مذكراً.

قوله: «يَرَوْنَهُمْ» قرأ^(٤) نافع وحده من السبعةِ ويعقوب وسهل: «تَرَوْنَهُمْ» بالخطاب، والباقون من السبعةِ بالغيبةِ. فأما قراءةُ نافع ففيها ثمانية أوجه،

(١) تقدم برقم ٢٨٣.

(٢) البحر ٣٩٤/٢.

(٣) مقاتل بن سليمان أحد المفسرين، له: «متشابه القرآن». توفي سنة ١٥٠. انظر: وفيات الأعيان ١١٢/٢؛ الأعلام ٢٠٦/٨.

(٤) السبعة ٢٠١؛ الكشف ٣٤٦/١؛ البحر ٣٩٤/٢؛ الشواذ ١٩.

أحدها: أن الضمير في «لكم» والمرفوع في «تَرَوْنَهُمْ» للمؤمنين، والضمير المنصوب في «تَرَوْنَهُمْ» والمجرور في «مِثْلِهِمْ» للكافرين. والمعنى: قد كان لكم أيها المؤمنون آية في فتيين بأن رأيتم الكفار مثلي أنفسهم في العدد وهو أبلغ في القدرة حيث رأى المؤمنون الكافرين مثلي عدد الكافرين، ومع ذلك انتصروا عليهم وغلبوهم وأوقعوا بهم الأفاعيل. ونحوه: «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله»^(١) واستبعد بعضهم هذا التأويل لقوله تعالى في الأنفال: «وإذ يريكُمهم إذ التقيتم في أعينكم قليلاً»^(٢)، فالقصة واحدة، وهناك تدل الآية على أن الله تعالى قلل المشركين في أعين المؤمنين لثلاث يَجِبُوا عنهم، وعلى هذا التأويل المذكور هنا يكون قد كثَّروهم في أعينهم. ويمكن أن يُجاب عنه باختلاف حالِّين، وذلك أنه في وقت أراهم إياهم مثلي عددهم ليمتحنهم ويبتليهم، ثم قلَّلهم في أعينهم ليقدموا عليهم، فالإتيان باعتبارين ومثله: «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان»^(٣) مع: «فوربك لنسألنهم أجمعين»^(٤)، و«ولا يكتُمون الناس حديثاً»^(٥) مع: «هذا يوم لا ينطقون»^(٦). وقال الفراء^(٧): «المراد بالتقليل التهوين كقولك: «رأيت كثيراً قليلاً» لهوانهم عندك، وليس من تقليل العدد في شيء».

الثاني: أن يكون الخطاب في «تَرَوْنَهُمْ» للمؤمنين أيضاً، والضمير المنصوب في «تَرَوْنَهُمْ» للكافرين أيضاً، والضمير المجرور في «مِثْلِهِمْ»

(١) الآية ٣٤٩ من البقرة.

(٢) الآية ٤٤ من الأنفال.

(٣) الآية ٣٩ من الرحمن.

(٤) الآية ٩٢ من الحجر.

(٥) الآية ٤٢ من النساء.

(٦) الآية ٣٥ من المرسلات.

(٧) معاني القرآن ١/١٩٥.

— آل عمران —

للمؤمنين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها المؤمنون الكافرين مثلي عددِ أنفسكم، وهذا تَقْلِيلٌ للكافرين عند المؤمنين في رأي العين، وذلك أَنَّ الكفَارَ كانوا ألفاً وَثَقِلاً والمسلمونَ على الثلث منهم، فأراهم إياهم مِثْلِيَّهم، على ما قرَّر عليهم من مقاومة الواحدِ للآخرين في قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِثْيَيْنَ»^(١) بعد ما كُلِّفُوا أَنْ يَقَاطِمُوا وَاحِدَ الْعَشْرَةِ في قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثْيَيْنَ»^(٢). قال الزمخشري^(٣): «وقراءة نافع لا تساعد عليه» يعني على هذا التأويل المذكور، ولم يُبَيِّنْ وجه عدم المساعدة، وكأنَّ الوجهَ في ذلك — والله أعلم — أنه كان ينبغي أن يكونَ التركيب: «تَرَوْنَهُمْ مِثْلِيَّكُمْ» بالخطاب في «مِثْلِيَّكُمْ» لا بالغَيْبَةِ. وقال أبو عبد الله الفاسي — بعد ما ذكرته عن الزمخشري —: «قلت: بل يساعدُ عليه إن كان الخطابُ في الآية للمسلمين، وقد قيل ذلك» انتهى، فلم يأتِ أبو عبد الله بجواب، إذ الإشكالُ باقٍ.

وقد أجاب بعضهم عن ذلك بجوابين، أحدهما: أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى الغَيْبَةِ وأن حقَّ الكلام: «مِثْلِيَّكُمْ» بالخطاب، إلا أنه التفتَ إلى الغَيْبَةِ، ونظره بقوله تعالى: «حتى إذا كنتم في الفلك وجرَّينَ بهم»^(٤). والثاني: أن الضميرَ في «مِثْلِيَّهم» وإن كان المرادُ به المؤمنين إلا أنه عادَ على قوله: «فَتَّةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، والفَتَّةُ المقاتلة هي عبارة عن المؤمنين المخاطبين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها المؤمنون الفتَّةَ الكافرة مِثْلِيَّ الفتَّةِ المقاتلة في سبيل الله، فكأنه قيل: تَرَوْنَهُمْ أيها المؤمنون مِثْلِيَّكُمْ. وهو جوابٌ حسنٌ ومعنى واضحٌ.

(١) الآية ٦٦ من الأنفال.

(٢) الآية ٦٥ من الأنفال.

(٣) الكشاف ٤١٥/١.

(٤) الآية ٢٢ من يونس.

الثالث: أن يكون الخطاب في «لكم» وفي «تَرَوْنَهُم» للكفار، وهم قريش، والضمير المنصوب والمجرور للمؤمنين، أي: قد كان لكم أيها المشركون / آية حيث تَرَوْنَ المؤمنين مِثْلِي أَنفُسِهِمْ في العَدَدِ، فيكون قد كَثُرَهم في أعين الكفار ليجنّبوا عنهم، فيعود السؤال المذكور بين هذه الآية وآية الأنفال، وهي قوله تعالى: «وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ»^(١)، فكيف يقال هنا إنه كَثُرَهم فيعود الجواب بما تقدّم من اختلاف حالتين، وهو أنه قَلَّلَهم أولاً ليجترى عليهم الكفار، فلما التقى الجمعان كَثُرَهم في أعينهم ليحصل لهم الخَوْرُ والفُشْلُ.

الرابع: كالثالث، إلا أن الضمير في «مِثْلِيهِمْ» يعود على المشركين فيعود ذلك السؤال، وهو أنه كان ينبغي أن يُقال «مِثْلِيكُمْ» ليتطابق الكلام فيعود الجوابان وهما: إمّا الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وإمّا عودته على لفظ الفئة الكافرة، لأنها عبارة عن المشركين، كما كان ذلك الضمير عبارة عن الفئة المقاتلة، ويكون التقدير: تَرَوْنَ أيها المشركون المؤمنين مِثْلِي فَتَيْكُم الكافرة، وعلى هذا فيكونون قد رأوا المؤمنين مِثْلِي أَنفُسِ المشركين ألفين ونيفاً، وهذا مدد من الله تعالى، حيث أرى الكفار المؤمنين مِثْلِي عدد المشركين حتى فُتِلُوا وَجِبُوا، فَطَمَعِ المسلمون فيهم فانتصروا عليهم، ويؤيده: «والله يؤيد بنصره من يشاء» فالإراءة هنا بمنزلة المدد بالملائكة في النصرة بكليهما، ويعود السؤال حينئذ بطريق الأولى: وهو كيف كَثُرَهم إلى هذه الغاية مع قوله في الأنفال: «وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ»؟ ويعود الجواب.

الخامس: أن الخطاب في «لكم» و«تَرَوْنَهُم» لليهود، والضميران المنصوب والمجرور على هذا عائدان على المسلمين على معنى: تَرَوْنَهُم لورأيتموهم مِثْلِيهِمْ، وفي هذا التقدير تكلف لا حاجة إليه، وكان هذا القائل

(١) الآية ٤٤ من الأنفال.

- آل عمران -

اختار أن يكون الخطابُ في الآيةِ المنقضيةِ وهي قوله: «قد كان لكم» لليهود، فجَعَلَهُ في «تَرَوْنَهُمْ» لهم أيضاً، ولكنَّ الخروجَ من خطاب اليهود إلى خطاب قوم آخرين أولى من هذا التقدير المتكلف، لأنَّ اليهود لم يكونوا حاضري الواقعةِ حتى يُخاطَبوا برويتهم لهم كذلك. ويجوز على هذا القول أن يكون الضميران المنصوب والمجرور عائدين على الكفار، أي: إنهم كثر في أعينهم الكفار حتى صاروا مثلي عدد الكفار، ومع ذلك غلبهم المؤمنون وانتصروا عليهم، فهو أبلغ في القدرة. ويجوز أن يعود المنصوب على المسلمين والمجرور على المشركين، أي: ترون أيها اليهود المسلمين مثلي عدد المشركين مهابةً لهم وتهويلاً لأمر المؤمنين، كما كان ذلك في حق المشركين فيما تقدّم من الأقوال. ويجوز أن يعود المنصوب على المشركين والمجرور على المسلمين، والمعنى: ترون أيها اليهود لورأيتم المشركين مثلي عدد المسلمين، وذلك أنهم قللوا في أعينهم ليحصل لهم الفزع والغم؛ لأنه كان يغمهم قلة الكفار ويعجبهم كثرتهم ونصرتهم على المسلمين حسداً ونغياً. فهذه ثلاثة أوجه مرتبة على الوجه الخامس، فتصيرُ ثمانية أوجه في قراءة نافع.

وأما قراءة الباقيين ففيها أوجه، أحدها: أنها كقراءة الخطاب، فكلُّ ما قيل في المراد به الخطاب هناك قيل به هنا، ولكنه جاء على باب الالتفات أي: التفات من خطاب إلى غيبة. الثاني: أن الخطاب في «لكم» للمؤمنين، والضمير المرفوع في «يرَوْنَهُمْ» للكفار، والمنصوب والمجرور للمسلمين، والمعنى: يرى المشركون المؤمنين مثلي عدد المؤمنين ستمئة ونيفاً وعشرين، أراهم الله - مع قلتهم - إياهم ضِعْفَيْهِمْ لِيَهَابُوهُمْ وَيَجْبُتُوا عَنْهُمْ. الثالث: أن الخطاب في «لكم» للمؤمنين أيضاً، والمرفوع في «يرَوْنَهُمْ» للكفار، والمنصوب للمسلمين والمجرور للمشركين، أي: يرى المشركون المؤمنين مثلي عدد المشركين، أراهم الله المؤمنين أضعافهم لما تقدّم في الوجه قبله.

- آل عمران -

الرابع: أن يعودَ الضميرُ المرفوعُ في «يَرَوْنَهُمْ» على الفئةِ الكافرةِ؛ لأنها جُمِعَ في المعنى، والضميرُ المنصوب والمجرورُ على ما تقدم من احتمالِ عودِهما على الكافرينِ أو المسلمينِ أو أحدهما لأحدهم.

والذي تَقَوَّى في هذه الآية من جميع ما قَدَّمْتُهُ من حيث المعنى أن يكونَ مدارُّ الآية على تقليلِ المسلمينِ وتكثيرِ الكافرينِ، لأنَّ مقصودَ الآية ومساقتها الدلالة على قُدْرَةِ الله الباهرة وتأييده بالنصر لعباده المؤمنين مع قلة عددهم وخذلانِ الكافرين مع كثرة عددهم وتحزُّبهم، لِيُعْلَمَ أن النصرَ كُلَّهُ من عند الله، وليس سببه كثرتكم وقلة عدوكم، بل سببه ما فعله تبارك وتعالى من إلقاءِ الرعبِ في قلوبِ أعدائكم، ويؤيده قوله بعد ذلك / : «وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ» وقال في موضع آخر: «وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً»^(١). قال الشيخ أبو شامة - بعد ذكره هذا المعنى وجَعَلَهُ قوياً -: «فَالِهَاءُ فِي تَرَوْنَهُمْ لِلْكَفَّارِ سَوَاءٌ قُرِئَ بِالْغَيْبَةِ أَمْ بِالْخَطَابِ وَالِهَاءُ فِي «مِثْلِهِمْ» لِلْمُسْلِمِينَ. فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ كَانَ الْمَرَادُ هَذَا فَهَلَا قِيلَ: يَرَوْنَهُمْ ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ. فَكَانَ أَبْلَغَ فِي الْآيَةِ، وَهِيَ نَصْرُ الْقَلِيلِ عَلَى هَذَا الْكَثِيرِ، وَالْعُدَّةُ كَانَتْ كَذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ. قُلْتَ: أَخْبَرَ عَنِ الْوَاقِعِ، وَكَانَ آيَةٌ أُخْرَى مَضْمُونَةٌ إِلَى آيَةِ الْبَصَرِ، وَهِيَ تَقْلِيلُ الْكَفَّارِ فِي أَعْيُنِ الْمُسْلِمِينَ وَقُلُّوْا إِلَى حَدِّ وَعِدَةِ الْمُسْلِمِينَ النَّصْرَ عَلَيْهِمْ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَغْلِبُ الْاِثْنَيْنِ، فَلَمْ تَكُنْ حَاجَةً إِلَى التَّقْلِيلِ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا، وَفِيهِ فَائِدَةٌ: وَقَوْعُ مَا ضَمِنَ لَهُمْ مِنَ النَّصْرِ فِيهِ» انتهى. قلت: وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى ذَهَبَ الْفَرَاءُ^(٢)، أَعْنِي أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُمْ ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ، فَإِنَّهُ قَالَ: «مِثْلِهِمْ: ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ، كَقَوْلِ الْقَاتِلِ: «عِنْدِي أَلْفٌ وَأَنَا مُحْتَاجٌ إِلَى

(١) الآية ٢٥ من التوبة.

(٢) معاني القرآن ١/١٩٥.

— آل عمران —

مثليها». وغلطه أبو إسحق^(١) في هذا، وقال: «مثل الشيء ما ساواه، ومثله ما ساواه مرتين». قال ابن كيسان: «الذي أوقع الفراء في ذلك أن الكفار كانوا يوم بدر ثلاثة أمثالهم، فتوهم أنه لا يجوز أن يروهم إلا على عدتهم، والمعنى ليس عليه، وإنما أراهم الله على غير عدتهم لجهتين، إحداهما: أنه رأى الصلاح في ذلك؛ لأن المؤمنين [تقوى قلوبهم بذلك، والأخرى]^(٢) أنه آية للنبي صلى الله عليه وسلم.

والجملة على قراءة نافع تحتمل أن تكون مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ويحتمل أن يكون لها محل، وفيه حيثنذ وجهان، أحدهما: النصب على الحال من «كم» في «لكم» أي: قد كان لكم حال كونكم تروهم. والثاني: الجر نعتاً لفنتين، لأن فيها ضميراً يرجع عليهما، قاله أبو البقاء^(٣).

وأما على قراءة الغيبة فتحتمل الاستئناف، وتحتمل الرفع صفة لإحدى^(٤) الفنتين، وتحتمل الجر صفة لفنتين أيضاً، على أن تكون الواو في «يروهم» ترجع إلى اليهود، لأن في الجملة ضميراً يعود على الفنتين.

وقرأ ابن عباس^(٥) وطلحة «تروهم» مبنياً للمفعول على الخطاب. والسلمي كذلك، إلا أنه بالغية. وهما واضحتان مما تقدم تقريره، والفاعل المحذوف هو الله تعالى.

وللناس في الرؤية هنا رأيان، أحدهما: أنها البصرية، ويؤيد ذلك تأكيده بالمصدر الذي هونص في ذلك. فهو مصدر مؤكد. قال

(١) وهو الزجاج، انظر كتابه معاني القرآن ٣٨٢/١.

(٢) ما بين معقوفين محروم في الأصل.

(٣) الإملاء ١٢٦/١.

(٤) الأصل: «لأحد» وهو سهو.

(٥) البحر ٣٩٤/٢؛ والقرطبي ٢٧/٤.

- آل عمران -

الزمخشري^(١): «رؤية ظاهرة مكشوفة لا لبس فيها» وعلى هذا فتعدى لواحد. و «مثليهم» نصب على الحال. والثاني: أنها من رؤية القلب، فعلى هذا يكون «مثليهم» مفعولاً ثانياً.

وقد رد أبو البقاء^(٢) هذا فقال: «ولا يجوز أن تكون الرؤية من رؤية القلب على كل الأقوال لوجهين، أحدهما: قوله «رأي العين»، والثاني: أن رؤية القلب علم، ومحال أن يُعلم الشيء شيئين». وقد أجيب^(٣) عن الوجه الأول بأن انتصابه انتصاب المصدر التشبيهي أي: رأياً مثل رأي العين، أي: يُشبه رأي العين، فليس إياه على التحقيق. وعن الثاني بأن الرؤية هنا يُراد بها الاعتقاد، فلا يلزم المحال المذكور، قال: «وإذا كانوا قد أطلقوا العلم في اللغة على الاعتقاد دون اليقين فلاَن يُطلقوا عليه الرأي أولى».

ومن إطلاق العلم على الاعتقاد قوله تعالى: «فإن علمتموهن مؤمنات»^(٤)؛ إذ لا سبيل إلى العلم اليقيني في ذلك، إذ لا يعلمه كذلك إلا الله تعالى، فالمعنى: فإن اعتقدتموهن، والاعتقاد قد يكون صحيحاً، وقد يكون فاسداً، ويدل على هذا التأويل قراءة من قرأ: «تروْنهم» أو «يروْنهم» بالياء أو الياء مبنياً للمفعول؛ لأن قولهم «أري كذا» بضم الهمزة يكون فيما عند المتكلم فيه شك وتخمين لا يقين وعلم، ولما كان اعتقاد التضعيف في جمع الكفار أو في جمع المؤمنين تخميناً وظناً لا يقيناً دخل الكلام ضرب من الشك، وأيضاً كما يستحيل حمل الرؤية هنا على العلم يستحيل أيضاً حملها على رؤية البصر بعين ما ذكرتم من المحال، وذلك كما أنه لا يقع

(١) الكشف ١/٤١٥.

(٢) الإملاء ١/١٢٦.

(٣) انظر: البحر ٢/٣٩٥.

(٤) الآية ١٠ من المتحنة.

- آل عمران -

العلم غير مطابق للمعلوم كذلك لا يقع النظر البصري غير مطابق لذلك الشيء
المُبَصَّر المنظور إليه، فكان المراد التخمين والظن لا اليقين والعلم. كذا
قيل، وفيه نظر لأننا لا نَسْلَم أن البصر لا يخالف المُبَصَّر، لجواز أن يحصل
خلل فيه وسوء في النظر فيتخيل الباصر الشيء شيئين فأكثر وبالعكس.

وفي انتصاب «رأي العين» ثلاثة أوجه تقدم منها اثنان: النصب على
المصدر التوكيدي أو النصب على المصدر التشبيهي كما عرفت تحقيقه.
والثالث: أنه منصوب على ظرف المكان، قال الواحدي: «كما تقول:
«تَرَوْنَهُمْ أَمَامَكُمْ» ومثله: «هو مني مَزَجَرَ الكلب ومناط العيوق»^(١)، وهذا
إخراج للفظ عن موضوعه مع عدم المساعد معنى وصناعة.

و«رأي» مشترك بين «رأي» بمعنى أبصر، ومصدره الرأي والرؤية،
وبمعنى اعتقد وله الرأي، وبمعنى الحُلم وله الرؤيا كالدنيا، فوقع الفرق
بالمصدر، فالرؤية للبصر خاصة، والرؤيا للحلم فقط، والرأي مشترك بين
البصرية والاعتقادية يقال: هذا رأي فلان أي: اعتقاده، قال: ^(٢)

١١٩٣- رَأَى النَّاسَ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجُ تَرَائِكِنِ قَصَدَ الْمَخَارِجِ
قلت: وهذه الآية قد أكثر الناس فيها القول فتبغته وقرئت كل شيء
بما يلائمه.

قوله: «مَنْ يشاء» مفعول «يشاء» محذوف أي: مَنْ يشاء تأييده، والباء
/ سببية، أي: بسبب تأييده وهو تفعيل من الأيد وهو القوة.

[١٢٩/ب]

وقرأه ورش «يُؤَيَّد» بإبدال الهمزة واوا محضة وهو تسهيل قياسي^(٣) قال

(١) العيوق: اسم نجم.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٣٩٥/٢، والجمع ١٥٠/١، والدرر ١٣٣/١.

(٣) انظر: الكشف ١٠٤/١.

- آل عمران -

أبو البقاء وغيره^(١) «ولا يجوز أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ لقربها من الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولذلك لم تُجْعَلَ الهمزة المبدوء بها بَيْنَ بَيْنَ لاستحالة الابتداء بالألف». قلت: مذهب سيويه^(٢) وغيره في الهمزة المفتوحة بعد كسرة قلبها ياء محضة وبعد الضمة قلبها واواً محضة للعلة المذكورة، وهي قُرْبُ الهمزة التي بَيْنَ بَيْنَ من الألف، والألف لا تكون ضمة ولا كسرة.

و«الأولي الأبصار» صفة لـ «عبرة» أي: عبرة كائنة لأولي الأبصار. والعبرة: فِعْلة من العبور كالركبة والجلسة، والعبور: التجاوز، ومنه: عَبَّرْتُ النهر، والمَعْبَرُ: السفينة لأنَّ بها يُعْبَرُ إلى الجانب الآخر، وعَبْرَةُ العين: دمعها لأنها تجاوزَها، وَعَبَّرَ بالعبرة عن الاعتاظ والاستيقاظ لأنَّ الْمُتَعَطِّ يَعْبُرُ من الجهل إلى العلم ومن الهلاك إلى النجاة. والاعتبارُ افتعال منه، والعبارة: الكلام الموصِلُ إلى الغرض لأنَّ فيه مجاوزةً، وَعَبَّرْتُ الرؤيا وعَبَّرْتُها مخففاً ومثقلاً، لأنك نَقَلْتَ ما عندك من تاويلها إلى رائيها.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ﴾: العامة على بناءه للمفعول، والفاعل المحذوف هو الله تعالى؛ لِمَارَكَبٍ في طباع البشر من حُبِّ هذه الأشياء، وقيل: هو الشيطان، عن الحسن: «مَنْ زَيْنَهَا؟ إِنَّمَا زَيْنَهَا الشَّيْطَانُ لأنه لا أحد أبغضُ لها^(٣) مِنْ خَالِقِهَا».

وقرأ مجاهد: (٤) «زَيْنٌ» مبنياً للفاعل، «حُبٌّ» مفعول به نصاً، والفاعل: إِمَّا ضَمِيرُ اللَّهِ تَعَالَى لِتَقْدُّمِ ذِكْرِ الشَّرِيفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ

(١) الإملاء ١/١٢٧.

(٢) الكتاب ٢/١٦٣.

(٣) ولها أي: للشهوات.

(٤) البحر ٢/٣٩٦؛ القرطبي ٤/٢٨.

— آل عمران —

بنصروه^(١)، ولَمَّا ضَمِيرُ الشَّيْطَانِ، أَضْمِرَ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ، لِأَنَّهُ أَصْلُ ذَلِكَ، فَذَكَرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُؤَذِّنٌ بِذِكْرِهِ. وَأَضَافَ الْمَصْدَرَ لِمَفْعُولِهِ فِي «حُبِّ الشَّهَوَاتِ».

وَالشَّهَوَاتِ: جَمْعُ «شَهْوَةٍ» بِسُكُونِ الْعَيْنِ، فَحُرِّكَتْ فِي الْجَمْعِ، وَلَا يَجُوزُ التَّسْكِينُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ: ^(٢)

١١٩٤ — وَحُمِلْتُ زَقَرَاتِ الضَّحَى فَاطَّقْتُهَا وَمَالِي بِزَقَرَاتِ الْعِشِيِّ يَدَانِ

بِتَسْكِينِ الْفَاءِ. وَالشَّهْوَةُ: مُصْدَرٌّ يُرَادُ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ أَيْ: الْمُشْتَهَاتِ فَهُوَ مِنْ بَابِ: رَجُلٌ عَذَلٌ، حَيْثُ جُعِلَتْ نَفْسُ الْمَصْدَرِ مُبَالِغَةً، وَالشَّهْوَةُ: مِثْلُ النَّفْسِ، وَيُجْمَعُ عَلَى «شَهَوَاتٍ»، كَالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَعَلَى «شَهَى» كَقُرْفٍ، قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي نَضَرَ بْنِ مَعَاوِيَةَ: ^(٣)

١١٩٥ — فَلَوْلَا الشُّهَى وَاللَّهِ كُنْتُ جَدِيرَةً بِأَنْ أَتَرَكَ اللَّذَاتِ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ

وَقَالَ النُّحَوِيُّونَ: لَا تُجْمَعُ فَعْلَةٌ الْمُعْتَلَةُ اللَّامِ — يَعْنُونَ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ — [عَلَى فُعْلٍ] ^(٤) إِلَّا ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ: كَوَّةٌ وَكُؤَى — فِيمَنْ فَتَحَ كَافٌ «كَوَّةٌ» وَقَرْيَةٌ وَقُرَى وَنَزْوَةٌ وَنَزَى، وَاسْتَدْرَكَ الشَّيْخُ ^(٥) عَلَيْهِمْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ أَيْضاً فَيَكُنُّ أَرْبَعَةً وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ. وَقَالَ الرَّاعِبِيُّ: ^(٦) «وَقَدْ يُسَمَّى الْمُشْتَهَى شَهْوَةً، وَقَدْ

(١) الآية ١٣ من آل عمران.

(٢) البيت لعروة بن حزام، وهو في ديوانه ٤؛ وأما القالي ٦٠/٣؛ والأشْمُونِي ١١٨/٤؛ وأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢٥١/٣؛ وَالْدَّرَرُ ٦/١.

(٣) البحر ٣٩٢/٢؛ التَّاجُ: شَهَى.

(٤) زيادة ضرورية من أبي حيان ٣٩٢/٢.

(٥) البحر ٣٩٢/٢.

(٦) المفردات ٢٧٧.

- آل عمران -

يُقَالُ لِلقُوَّةِ الَّتِي بِهَا تَشْتَهِي الشَّيْءَ شَهْوَةً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ» يَحْتَمِلُ الشَّهَوَاتِينَ.

قوله: «مِنَ النِّسَاءِ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ «الشَّهَوَاتِ» وَالتَّقْدِيرُ: حَالُ كَوْنِ الشَّهَوَاتِ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَهِيَ مَفْسَرَةٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ» لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: (١) «ثُمَّ يُفَسِّرُهُ بِهَذِهِ الْأَجْنَاسِ».

قوله: «وَالْقَنَاطِيرُ» جَمْعُ قَنْطَارٍ. وَفِي نَوْنِهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ - أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ، وَأَنَّ وَزْنَهَا فِعْلَالٌ كَجَمْلَاقٍ (٢) وَقِرْطَاسٍ. وَالثَّانِي أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ فِعْعَالٌ كَقِنْعَاسٍ - وَهُوَ الْجَمَلُ الشَّدِيدُ -، قِيلَ: وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ: قَطَرٌ يَقْطُرُ إِذَا سَالَ، لِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ يُشَبَّهَانِ بِالمَاءِ فِي سُرْعَةِ الْإِنْقِلَابِ وَكَثْرَةِ التَّقَلُّبِ. وَقَالَ الزَّجَاجُ (٣): «هُوَ مَا خُوذَ مِنْ قَنْطَرَتِ الشَّيْءِ إِذَا عَقَّدَتْهُ وَأَحْكَمَتْهُ، وَمِنْهُ: الْقَنْطَرَةُ لِأَحْكَامِ عَقْدِهَا».

قوله: «مِنَ الذَّهَبِ» كَقَوْلِهِ: «مِنَ النِّسَاءِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَالذَّهَبُ مُؤَنَّثٌ، وَلِذَلِكَ يُصَغَّرُ عَلَى «ذَهَبِيَّةٍ»، وَيُجْمَعُ عَلَى ذَهَابٍ وَذُهُوبٍ. وَقِيلَ: «الذَّهَبُ» جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى لـ «ذَهَبَةٍ»، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الذَّهَابِ. وَالْفِضَّةُ يُجْمَعُ عَلَى فِضْضٍ. وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ انْفِضُّ الشَّيْءِ إِذَا تَفَرَّقَ، وَيُقَالُ: «رَجُلٌ ذَهَبٌ» بِكَسْرِ الْهَاءِ، أَي: رَأَى مَعْدِنَ الذَّهَبِ فَذَهَشَ.

قوله: «وَالْخَيْلُ» عَطْفٌ عَلَى «النِّسَاءِ» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٤): «لَا عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى قَنْطَارًا»، وَتَوَهُمُ مِثْلَ ذَلِكَ بَعِيدٌ جَدًّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ.

(١) الْكَشَافُ ١/٤١٦.

(٢) حَمَلَقُ الْعَيْنِ: بَاطِنُ أَجْفَانِهَا.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/٣٨٥.

(٤) الْإِمْلَاءُ ١/١٢٧.

- آل عمران -

والخَيْلُ فيه قولان، أحدهما أنه جمعٌ ولا واحدَ له من لفظه بل مفردُهُ «فرس» فهو نظيرُ: قوم ورهط ونساء. والثاني: أن واحده «خايل» فهو نظير راکب وركب، وتاجر وتجر، وطائر وطير، وفي هذا خلافٌ بين سيبويه (١) والأخفش (٢)، فسيبويه يجعلُه اسمَ جمعٍ، والأخفش يجعلُه جمعَ تكسير. وفي اشتقاقها وجهان، أحدهما: من الاختيال وهو العُجب، سُميت بذلك لاختيالها في مشيتها وطولِ أذنانِها. قال امرؤ القيس: (٣)

١١٩٦- لها ذَنَبٌ مثلُ ذَيْلِ العرو سِ تَسُدُّ به فرجَها مِنْ دُبُرٍ

والثاني: من التخيل، قيل: لأنها تتخيلُ في صورة مَنْ هو أعظمُ منها. وقيل: / أصلُ الاختيالِ من التخيل، وهو التشبُّه بالشيء؛ لأنَّ المختالَ يتخيلُ [١/١٣٠] في صورة مَنْ هو أعظمُ منه كِبَرًا، والأخيلُ: الشِّراقُ لأنه يَتَغَيَّرُ لونهُ بحسَبِ [المَقام] مرةً أحمرَ، ومرةً أخضرَ، ومرةً أصفرَ، وعليه قولُه: (٤)

١١٩٧- كَأَبِي بَرَأَقِشْ كُلُّ لَوْنٍ لَوْنُهُ يَتَخَيَّلُ

وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ مَخْفَفًا مِنْ «خَيْلٍ» بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ نَحْوُ: «مَيْتٌ» فِي مَيْتٍ، وَ«هَيْنٌ» فِي هَيْنٍ. وفيه نظرٌ لأنَّ كلَّ ما سُمِعَ فيه التَخْفِيفُ سُمِعَ [التثْقِيلُ، وهذا لم يُسْمَعْ إِلَّا مَخْفَفًا، وقد تقدَّم نظيرُ] (٥) هذا البحثِ في لفظ «الغَيْبِ».

(١) لم أجد في الكتاب تصريحاً بمذهبه في «الخيل» وإنما في نظائرها انظر: الكتاب ٢٠٣/٢.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن إشارة إلى الخيل وإنما ذكر نظائرها. انظر: ص ٢٩٠، ٥٠٤.

(٣) ديوانه ١٦٤.

(٤) البيت لرجل من بني أسد، وهو في أدب الكاتب ١٦٢؛ ومفردات الراغب ١٦٤.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة. وانظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.

- آل عمران -

وقال الراغب^(١): «الْخَيْلُ فِي الْأَصْلِ لِلْأَفْرَاسِ وَالْفُرْسَانِ جَمِيعاً، قَالَ تَعَالَى: «وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ»^(٢)، وَتُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْفَرِداً، نَحْوُ مَا رُوي: «يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبي» فهذا لِلْفُرْسَانِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ»^(٣) يَعْنِي الْأَفْرَاسَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ نَصُّوا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبي»^(٤): إِمَّا مَجَازٌ إِضْمَارٌ، وَإِمَّا مَجَازٌ عِلَاقَةٌ، وَلَوْ كَانَ لِلْفُرْسَانِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ لَمَّا سَأَغَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ.

قوله: «الْمُسَوِّمَةُ» أصل التسويم: التعليم، ومعنى مُسَوِّمَةٌ: مُعَلِّمَةٌ إِمَّا بِالْكَيْ وَإِمَّا بِالْبَلْغِ^(٥)، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي التَّفْسِيرِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مِنْ سَوَّمَ مَا شَيْئُهُ أَي: رَعَاهَا، فَمَعْنَى مُسَوِّمَةٌ أَي: مُرْعِيَّةٌ، يُقَالُ: «أَسَمْتُ مَا شَيْئِي فَسَامَتْ»، قَالَ تَعَالَى: «فِيهِ تُسَيِّمُونَ»^(٦)، وَسَوِّمْتُهَا فَاسْتَامَتْ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ عُدِّي تَارَةً بِالْهَمْزِ وَتَارَةً بِالتَّضْعِيفِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مِنَ السَّيِّئِاءِ وَهِيَ الْحُسْنُ، فَمَعْنَى مُسَوِّمَةٌ أَي: ذَاتُ حَسَنٍ، قَالَهُ عِكْرَمَةُ وَاخْتَارَهُ النَّحَّاسُ، قَالَ^(٧): «لَأَنَّهُ مِنَ الْوَسْمِ». وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ بِاخْتِلَافِ الْمَادَتَيْنِ. وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِأَنَّهُ مِنَ بَابِ الْمَقْلُوبِ فَيُصَحُّ مَا قَالَهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ «يُسَوِّمُونَكُمْ»^(٨) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «بِسَيِّمَاهُمْ»^(٩).

(١) المفردات ١٦٤.

(٢) الآية ٦٠ من الأنفال.

(٣) رواه ابن ماجه في الزكاة ٥٧٠/١؛ أبو داود ٢٥١/٢؛ ابن حنبل ١٨/١.

(٤) ذكره في المقاصد الحسنة ٤٧٣.

(٥) لون سواد مشرب بالبياض.

(٦) الآية ١٠. من النحل «لكم منه شراب، ومنه شجر فيه تُسَيِّمُونَ».

(٧) لم يرد في كتابه «إعراب القرآن».

(٨) الآية ٤٩ من البقرة.

(٩) الآية ٢٧٣ من البقرة.

— آل عمران —

قوله: «والأنعام» هي جمع نَعَم، والنَّعَمُ مختصة بثلاثة أنواع: الإبل والبقر والغنم. وقال الهروي: النَّعَمُ تذكّر وتؤنث، وإذا جُمع انطلق على الإبل والبقر والغنم. وظاهرُ هذا أنه قبلَ جمعه على «أنعام» لا يُطلق على الثلاثة الأنواع، بل يختصُّ بواحدٍ منها، وهذا الظاهر الذي أشرتُ إليه قد صرَّح به الفراء^(١) فقال: «النَّعَمُ الإبلُ فقط، وهو مذكّر ولا يؤنثُ تقول: «هذا نَعَمٌ وارد، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه» وقال ابن قتيبة: «الأنعام: الإبلُ والبقر والغنم، واحده نَعَم، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، سُميت بذلك لنعومة مشيها ولينها»، وعلى الجملة فالاشتقاق في أسماء الأجناس قليلٌ جداً.

قوله: «والحرث» قد تقدّم تفسيره، وهو هنا مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، فلذلك وُحِدَ ولم يُجمع كما جُمِعَت أخواته. ويجوزُ إدغامُ الثاءِ في الذال^(٢) وإن كان بعضُ الناسِ ضَعَفَه بأنه يُلزَمُ الجمعُ بين ساكنين والأولُ ليس حرفَ لين، قال: «بخلاف «يَلْهَثُ ذلك» حيث أذْغِمَ الثاءُ في الذالِ لانتفاءِ التقاءِ الساكنين، إذ الهاءُ قبلَ الثاءِ متحركةٌ».

وقد تَضَمَّنَتْ هذه الآيةُ الكريمةُ أنواعاً من الفصاحةِ والبلاغةِ فمنها: الإتيانُ بها مُجْمَلَةً، ومنها: جَعْلُهُ لها نفسَ الشهواتِ مبالغةً في التنفيرِ عنها^(٣)، ومنها: البدأةُ بالأهمِّ فالأهمِّ، فَقَدِمَ أولاً النساءَ لأنهن أكثرُ امتزاجاً ومخالطةً بالإنسانِ، وهُنَّ حبايلُ الشيطانِ، قال عليه السلام: «ما تَرَكْتُ بعدي فتنةً أَضُرُّ على الرجالِ مِنَ النساءِ»^(٤) «ما رأيتُ مِنْ ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أَسْلَبَ لُلبُ الرجلِ مِنْكُنَّ»^(٥) ويروى: «الحازمِ مِنْكُنَّ». وقيل: «فيهن فتتان، وفي البنين

(١) معاني القرآن ١/١٢٩.

(٢) أي ثاء الحرث في ذال «ذلك» بعدها، وهي قراءة أبي عمرو كما في البحر ٢/٣٩٨.

(٣) أي إن الشهوة مصدر يراد به اسم المفعول أي المشتبهات فجعلت نفس المصدر مبالغة.

(٤) البخاري: (الفتح) النكاح ١٣٧/٩؛ مسلم: الذكر ٢٩٧/٤؛ ابن حنبل ٥/٢٠٠.

(٥) البخاري: فتح الباري ١/٤٠٥؛ مسلم: الإيمان ١/٨٧.

- آل عمران -

فتنة واحدة؛ وذلك أنهم يَقْطَعْنَ الأرحامَ والصلات بين الأهل غالباً وهُنَّ سبب في جمع المال من حلالٍ وحرام غالباً، والأولاد يُجْمَع لأجلهم المال، فلذلك ثُنِيَ بالبنين، وفي الحديث^(١): «الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»، ولأنهم فروع منهم وثمرات نشأت عنهن، وفي كلامهم: «المرء مفتونٌ بولده». وقُدِّمَتْ على الأموال لأنها أحبُّ إلى المرء من ماله، وأمَّا تقديم المال على الولد في بعض المواضع فلإنما ذلك في سياق امتنانٍ وإنعامٍ أو نصرةٍ ومعاونةٍ وغلبة، لأنَّ الرجال تُستَمال بالأموال، ثم أتى بذكر تمام اللذة وهو المركوبُ البهيُّ من بين سائر الحيوانات، ثم أتى بِذِكْرِ مَا يَحْصُلُ بِهِ جَمَالٌ حين تُرِيحُونَ وحين تَسْرَحُونَ، كما تشهد به الآية الأخرى^(٢)، ثم ذَكَرَ مَا بِهِ قِوَامُهُمْ وحياةُ بينهم وهو الزروع والثمار، ويشمل الفواكة أيضاً، ومنها: الإتيانُ بلفظٍ يُشعر بشدة حب هذه الأشياء حيث قال: «زَيْنٌ»، والزينةُ محبوبةٌ في الطباع.

ومنها: بناءُ الفعل للمفعول؛ لأنَّ الغرضَ الإعلامُ بحصول ذلك. ومنها: إضافةُ الحُبِّ للشهوات، والشهواتُ هي الميلُ والنزوعُ إلى الشيء. ومنها التجنيس: «القناطير المقنطرة». ومنها: الجمعُ بين ما يشبه المطابقة في قوله: «الذهب والفضة» لأنهما صارَا متقابلين في غالبِ العُرف. ومنها: وصفُ القناطيرِ بالمقنطرة الدالة على تكثيرها مع كثرتها في ذاتها. ومنها: ذِكْرُ هذا الجنس بمادة الخيل لِمَا فِي / اللفظ من الدلالة على تحسينه، ولم يقل: الأفراس، وكذا قوله: «والأنعام» ولم يَقُلْ الإبل والبقر والغنم، ولأنه أخصرُ قوله: «ذلك متاع» الإشارةُ بـ «ذلك» للمذكور المتقدم، فلذلك وَحَدَّ اسْمَ

(١) ابن ماجه الأدب ٢/١٢٠٩؛ ابن حنبل ٤/١٧٢.

(٢) الآية ٦ من النحل: «ولكم فيها جمالٌ حين تُرِيحُونَ وحين تَسْرَحُونَ».

— آل عمران —

الإشارة، والمشار إليه متعدد كقوله تعالى: «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ»^(١)، وقد تقدّم شيثان.

قوله: «المآب» هو مفعّل من: آب يؤوب أي رَجَعَ، والأصل: مأوب فنُقِلت حركة الواو إلى الهمزة الساكنة قبلها، فقُلِبَت الواو ألفاً، وهو هنا اسمٌ مصدرٌ أي: حَسَنُ الرجوعِ، وقد يقع اسم مكان أو زمان، تقول: آب يَؤُوب أوباً وإياباً ومآباً، فالأوب والإياب مصدران والمآب اسمٌ لهما.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿قُلْ أُؤْتِيْكُمْ﴾: قرأ نافع^(٢) وابن كثير وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بَيْنَ، على ما عُرِف من قواعدهم في أول البقرة، والباقون بالتخفيف فيهما. ومدّ بين هاتين الهمزتين بلا خلاف قالون عن نافع، وأبو عمرو وهشام عن ابن عامر بخلاف عنهما، والباقون بغير مد، وهم على أصولهم من تحقيق وتسهيل، وورث على أصله من نُقِل حركة الهمزة إلى لام «قل».

واعلم أنه لا بُدَّ مِنْ ذِكْر اختلاف القراء في هذه اللفظة وشبهها وتحريرو مذاهبهم فإنه موضعٌ عَسِر الضبط فأقول بعونِ الله تعالى: الواردُ من ذلك في القرآن الكريم ثلاثة مواضع: أعني همزتين أولاهما مفتوحة والثانية مضمومة من كلمة واحدة، الأول هذا الموضع، والثاني في ص: «أَوُنَزَلْ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا»^(٣)، الثالث في القمر: «أَوَلَقِيَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ»^(٤). والقراء فيها على خمس مراتب، إحداها: مرتبة قالون، وهي تسهيلُ الثانية بينَ بَيْنَ، وإدخال ألفٍ بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا رواه عن نافع. الثانية: مرتبة ورث وابن كثير، وهي

(١) «قال انه يقول انها بقرة لا فارض ولا بكر، عوان بين ذلك» الآية ٦٨ من البقرة.

(٢) السبعة ١٣٤؛ البحر ٣٩٩/٢.

(٣) الآية ٨ من سورة ص.

(٤) الآية ٢٥ من سورة القمر.

- آل عمران -

تسهيلُ الثانية أيضاً بينَ من غير إدخال ألف بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا روى ورش عن نافع . الثالثة : مرتبة الكوفيين^(١) وابن ذكوان عن ابن عامر وهي تحقيق الثانية من غير إدخال ألف بلا خلاف، كذا روى ابن ذكوان عن ابن عامر . الرابعة : مرتبة هشام، وهي أنه روي عنه ثلاثة أوجه : الأول التحقيق وعدم إدخال ألف بين الهمزتين في ثلاث السور . الوجه الثاني : التحقيق وإدخال ألف بينهما في ثلاث السور . والوجه الثالث : التفرقة بين السور الثلاث، وهو أنه يُحَقَّقُ وَيَقْصُرُ في هذه السورة، وَيُسَهِّلُ وَيَمُدُّ في السورتين الأخرتين . الخامسة : مرتبة أبي عمرو وهي تسهيل الثانية مع إدخال الألف وعدمه . واجتزأت عن تعليل التخفيف والمد والقصير واعزاً كل واحد منها إلى لغة من تكلم به بما قدمته في أول البقرة، والله الحمد .

ونقل أبو البقاء^(٢) أنه قرىء : «أُوْبَيْتُكُمْ» بواو خالصة بعد الهمزة لانضمامها، وليس ذلك بالوجه . وفي قوله : «أُوْبَيْتُكُمْ» التفاتٌ من الغيبة في قوله : «للناس» إلى الخطاب تشريفاً لهم .

قوله : «بخير» متعلقٌ بالفعل، وهذا الفعل لما لم يُضْمَنْ معنى «أَعْلَم» تعدى لاثنتين، الأول تعدى إليه بنفسه وإلى الثاني بالحرف، ولو ضُمِّن معناها لتعدى إلى ثلاثة .

و «من ذلكم» متعلقٌ بخير؛ لأنه على بابِه من كونه أَفْعَل تفضيل، والإشارة بذلكم إلى ما تقدَّم من ذكر الشهوات، وتقدَّم تسويغُ الإشارة بالمفرد إلى الجمع . ولا يجوز أن تكون «خير» ليست للتفضيل، ويكون المرادُ به خيراً من الخيور، وتكون «من» صفةً لقوله : «خير» . قال أبو البقاء^(٣) : «من» في

(١) أي عاصم وحزمة والكسائي .

(٢) الاملاء ١/ ١٢٧ .

(٣) الاملاء ١/ ١٢٧ .

— آل عمران —

موضع نصبٍ بخيرٍ تقديرُهُ: بما يُفْضَلُ ذلك، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ صفةٌ لخيرٍ؛ لأن ذلك يوجبُ أَنْ تكونَ الجنةُ وما فيها ممَّا رَغِبُوا فيه بعضاً لِمَا زهدوا فيه من الأموال ونحوها» وتابعه على ذلك الشيخ^(١) / .

[١/١٣١]

قوله: «لِلَّذِينَ اتَّقَوْا» [يجوزُ فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بخيرٍ، ويكونُ الكلامُ قد تَمَّ هنا]^(٢) ويرتفعُ «جنات» على خبرٍ مبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ: هو جنات، أي: ذلك الذي هو خيرٌ ممَّا تقدم جناتٌ، والجملةُ بيانٌ وتفسيرٌ للخيرية، ومثله: «قل أفؤبُتُكم بشرٌ من ذلك» ثم قال: «النارُ وعدّها الله الذين كفروا»^(٣)، ويؤيد ذلك قراءة «جنات»^(٤) بكسر التاء على أنها بدل من «بخير» فهي بيانٌ للخير. والثاني: أن الجارَّ خبرٌ مقدم، و«جنات» مبتدأ مؤخرٌ، أو يكونُ «جنات» فاعلاً بالجار قبله، وإن لم يعتمد عند مَنْ يرى ذلك. وعلى هذين التقديرين فالكلامُ تَمَّ عند قوله: «من ذلكم»، ثم ابتدأ بهذه الجملة وهي أيضاً مبيِّنة ومفسرة للخيرية.

وأما الوجهان الآخران فذكرهما مكي^(٥) مع جر «جنات»، يعني أنه لم يُجَزَّ الوجهين، إلا إذا جرَّرت «جنات» بدلاً مِنْ «بخير». الوجه الأول: أنه متعلقٌ بأؤبُتُكم. الوجه الثاني: أنه صفةٌ لخير. ولا بُدَّ من إيرادِ نصه فإن فيه إشكالاً.

قال رحمه الله: — بعد أن ذَكَرَ أَنَّ «لِلَّذِينَ» خبرٌ مقدم و«جنات» مبتدأ — «ويجوزُ الخفضُ في «جنات» على البدلِ من «بخير» على أن تَجَعَلَ اللامَ في «لِلَّذِينَ» متعلقةً بأؤبُتُكم، أو تجعلها صفةً لخير، ولوجعلت اللامَ متعلقةً

(١) البحر ٣٩٩/٢.

(٢) ما بين معقوفين خرم في الأصل.

(٣) الآية ٧٣ من الحج.

(٤) وهي قراءة يعقوب. البحر ٣٩٩/٢؛ شواذ القراءات ١٩.

(٥) المشكل ١/١٢٩.

- آل عمران -

بمحذوفٍ قَامَتْ مقامه لم يَجُزْ خَفَضُ «جَنَاتٍ»؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ وَالظُرُوفَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِمَحذُوفٍ، وَقَامَتْ مقامه صار فيها ضَمِيرٌ مُقَدَّرٌ مَرْفُوعٌ، وَاحْتَاجَتْ إِلَى ابْتِدَاءٍ يَعُودُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الضَّمِيرُ كَقَوْلِكَ: «لَزَيْدٍ مَالٌ، وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ وَخَلَقْتُ عَمْرُوهُ» فَلَا بُدَّ مِنْ رَفْعِ «جَنَاتٍ» إِذَا تَعَلَّقَتْ اللَّامُ بِمَحذُوفٍ، وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّ لَاضْمِيرٍ فِيهَا لَرَفَعَتْ «جَنَاتٍ» بِفِعْلِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ فِي رَفْعِهِ مَا بَعْدَ الظُرُوفِ وَحُرُوفِ الْخَفَضِ بِالِاسْتِقْرَارِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ عِنْدَ حُدَاقِ النُّحَوِيِّينَ إِذَا كَانَتْ الظُّرُوفُ أَوْ حُرُوفُ الْخَفَضِ صِفَةً لِمَا قَبْلَهَا، فَحِينَئِذٍ يَتِمَكَّنُ وَيَحْسُنُ رَفْعُ الْأَسْمِ بِالِاسْتِقْرَارِ، وَقَدْ شَرَحْنَا لَكَ وَيِّنَاهُ فِي أَمْثَلِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ أَحْوَالًا [مِمَّا قَبْلَهَا]». انْتَهَى فَقَدْ جَوَزَ تَعَلُّقُ هَذِهِ اللَّامِ بِأَوْثَنِيكُمْ أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِخَيْرٍ بِشَرطِ أَنْ تُجَرَّ «جَنَاتٍ»، عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «بَخِيرٍ»، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ رَفْعِ «جَنَاتٍ» وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ تَعَلَّقَتْ بِمَحذُوفٍ وَتَحْمَلُ الضَّمِيرَ، فَجَوَّبَ أَنْ يُؤْتَى لَهُ بِمَبْتَدَأٍ وَهُوَ «جَنَاتٍ»، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مِنْ هَذِهِ الْحِثِّيَةِ لَا يَلْزَمُ، إِذْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: أَجُوزُ تَعْلِيْقَ اللَّامِ بِمَا ذَكَرْتُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ مَعَ رَفْعِ «جَنَاتٍ» عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، لَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ حَتَّى يَلْزَمَ مَا ذَكَرْتُ. وَلَكِنْ الْوَجْهَانِ ضَعِيفَانِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: وَهُوَ أَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ وَاضِحًا عَلَى مَا ذَكَرَ، مَعَ أَنَّ جَعْلَهُ أَنَّ اللَّامَ صِفَةً لِخَيْرٍ أَقْوَى مِنْ جَعْلِهَا مُتَعَلِّقَةً بِأَوْثَنِيكُمْ إِذَا لَا مَعْنَى لَهُ. وَقَوْلُهُ: «فِي الظُّرُوفِ وَحُرُوفِ الْجَرِّ أَنَّهَا عِنْدَ الْحُدَاقِ إِنَّمَا تَرْفَعُ الْفَاعِلُ إِذَا كَانَتْ صِفَاتٍ» وَقَوْلُهُ: «وَكَذَلِكَ إِذَا كُنَّ أَحْوَالًا» فِيهِ قَصُورٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَكْمَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا فِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا الْمَوْضِعَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا. ثَالِثُهُمَا: أَنْ يَقَعَا صَلَةً. رَابِعُهُمَا: أَنْ يَقَعَا خَيْرًا لِمَبْتَدَأٍ. خَامِسُهُمَا: أَنْ يَعْتَمِدَا عَلَى نَفِي. سَادِسُهُمَا: أَنْ يَعْتَمِدَا عَلَى اسْتِفْهَامٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا، وَإِنَّمَا أَعَدُّهُ لِبُعْدِ عَهْدِهِ.

قوله: «عند ربهم» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه في محل نصبٍ على

- آل عمران -

الحال من «جنات» لأنه في الأصل صفة لها، فلما قُدِّمَ نُصِبَ حالاً. الثاني: أنه متعلِّق بما تعلَّقَ به «للذين» من الاستقرار إذا جعلناه خبراً أوراغاً لجنات بالفاعلية، أمّا إذا علَّقْتَهُ بـ «خير» أو بـ «أؤنبثكم» فلا، لعدم تضمُّنه الاستقرار. الثالث: أن يكون معمولاً لتجري، وهذا لا يساعِدُ عليه المعنى. الرابع: أنه متعلِّق بخير، كما تعلَّقَ به «للذين» على قولٍ تقدَّم. ويَضَعُفُ أن يكون الكلام قد تمَّ عند قوله «للذين اتقوا» ثم يُبتدأ بقوله: «عند ربهم جنات» على الابتداء والخبر، وتكون الجملة مبينة ومفسرة للخبر كما تقدَّم في غيرها.

وقرأ يعقوب^(١) «جنات» بكسر التاء، وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من لفظ «خير» فتكونُ مجرورةً، وهي بيانٌ له كما تقدم. والثاني أنها بدلٌ من محل «بخير» ومحلُّه النصب، وهو في المعنى كالأول / . الثالث: أنه [١٣١/ب] منصوبٌ بإضمار أعني، وهو نظيرُ الوجهِ الصائرِ إلى رفعه على خبر ابتداءٍ مضمرة.

قوله: «تَجْرِي» صفةٌ لجنات، فهو في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍ على حَسَبِ القراءتين والتخاريج فيهما. و«مَنْ تحتها» متعلِّقٌ بتجري، وجَوُزٌ فيه أبو البقاء^(٢) أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الأنهار قال: «أي: تَجْرِي الأنهارُ كائنةً تحتها»، وهذا يُشْبِهُ تهئية العاملِ للعمل في شيء وقَطْعَهُ عنه.

قوله: «خالدين» حالٌ مقدِّرة، وصاحبها الضميرُ المستكنُّ في «للذين» والعاملُ فيها حينئذٍ الاستقرارُ المقدَّرُ. وقال أبو البقاء^(٣): «إن شئتَ من الهاء في «تحتها». وهذا الذي ذكره إنما يتمشى على مذهب الكوفيين، وذلك أنَّ

(١) البحر ٣٩٩/٢؛ شواذ القراءات ١٩.

(٢) الإملاء ١٢٧/١.

(٣) الإملاء ١٢٨/١.

- آل عمران -

جَعَلَهَا حَالاً مِنْ «هَا» فِي «تَحْتَهَا» يُوْدِي إِلَى جَرِيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فِي الْمَعْنَى^(١)، لِأَنَّ الْخُلُودَ مِنْ أَوْصَافِ الدَّاخِلِينَ فِي الْجَنَّةِ لَا مِنْ أَوْصَافِ الْجَنَّةِ، وَلِذَلِكَ جَمَعَ هَذِهِ الْحَالَ جَمَعَ الْعُقُلَاءِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْتَى بِضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ بَارِزٍ، هُوَ الَّذِي كَانَ مُسْتَتَرّاً فِي الصِّفَةِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ»، وَالْكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ كَهَذَا لَمْ يَجِبْ بَرُوزُ الضَّمِيرِ، وَإِلَّا يَجِبُ، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يَقْرُقُونَ، وَتَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ.

قوله: «وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ» مَنْ رَفَعَ «جَنَاتٍ» كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ كَانَ عَطْفُ «أَزْوَاجٍ» وَ«رِضْوَانٍ» سَهْلاً. وَمَنْ كَسَرَ التَّاءَ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ عَلَى قِرَاءَتِهِ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مُضْمَرٌ، تَقْدِيرُهُ: وَلَهُمْ أَزْوَاجٌ وَلَهُمْ رِضْوَانٌ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى «أَزْوَاجٍ مُطَهَّرَةٍ» فِي الْبَقَرَةِ^(٢).

وَفِي «رِضْوَانٍ» لِفَتَانٍ: ضَمُّ الرَّاءِ وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَالْكَسْرُ وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَبِهَا قَرَأَ الْعَامَّةُ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ^(٣) عَنْ عَاصِمٍ فَإِنَّهُ قَرَأَ بِلُغَةِ تَمِيمٍ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، إِلَّا فِي الثَّانِيَةِ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، وَهِيَ: «مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَهُ»^(٤) فَبَعْضُهُمْ نَقَلَ عَنْهُ الْجَزْمَ بِكَسْرِهَا، وَبَعْضُهُمْ نَقَلَ عَنْهُ الْخِلَافَ فِيهَا خَاصَّةً.

وَهَلْ هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؟ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ لِرِضَايَ يَرْضَى. وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَكْسُورَ اسْمٌ وَمِنْهُ: رِضْوَانُ خَازِنٍ الْجَنَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَى أَنْبِيَائِهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَالْمُضْمُومُ هُوَ الْمَصْدَرُ. وَ«مِنْ اللَّهِ» صِفَةٌ لِرِضْوَانٍ.

(١) انظر: الإنصاف ١/٥٧.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) السبعة ٢٠٢؛ والكشف ١/٣٣٧.

(٤) الآية ١٦ من المائدة.

- آل عمران -

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾: يَحْتَمِلُ مَحَلَّهُ الرفعَ والنصبَ والجرَّ، فالرفعُ من وجهين، أحدهما: أنه مبتدأ محذوفُ الخبرِ، تقديرُه: الذين يقولون كذا مستجابٌ لهم، أولهم ذلك الخيرُ المذكورُ. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ، كأنه قيل: مَنْ هم هؤلاء المتقون؟ فقيل: الَّذِينَ يَقُولُونَ كَيْتَ وَكَيْتَ.

والنصبُ من وجهٍ واحدٍ، وهو النصبُ بإضمارِ أعني أو أمدحُ، وهو نظيرُ الرفعِ على خبرٍ ابتداءً مضمِرٍ، ويُسمَّيان الرفعَ على القطعِ والنصبَ على القطعِ. والجرُّ من وجهين، أحدهما: النعتُ والثاني البدلُ، ثم لك في جَعَلَهُ نعتاً أو بدلاً وجهان، أحدهما: جَعَلَهُ نعتاً للذين اتقوا أو بدلاً منه. والثاني: جَعَلَهُ نعتاً للعباد أو بدلاً منهم. واستضعف أبو البقاء^(١) جَعَلَهُ نعتاً للعباد. قال: «لأنَّ فيه تخصيصاً لعلمِ الله تعالى، وهو جائزٌ على ضَعْفِهِ، ويكون الوجهُ فيه إعلامهم بأنه عالمٌ بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يُجازيهم عليها كما قال: «والله أعلمُ بإيمانكم»^(٢).

والجملةُ من قوله: «والله بصيرٌ» يجوز أن تكونَ معترضةً لا محلَّ لها إذا جَعَلْتَ «الذين يقولون» تابعاً للذين اتقوا نعتاً أو بدلاً، وإن جَعَلْتَهُ مرفوعاً أو منصوباً فلا.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ﴾: إِنَّ قَدَّرْتَ «الذين يقولون» منصوبَ المحلِّ أو مجروره على ما تقدَّم كان «الصَّابِرِينَ» نعتاً له على كلا التقديرين، فيجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ وأن يكونَ في محلِّ جرٍّ، وإن قَدَّرْتَهُ مرفوعَ المحلِّ تعيَّنَ نصب «الصَّابِرِينَ» بإضمارِ أعني.

(١) الاملاء ١/ ١٢٨.

(٢) الآية ٢٥ من النساء.

- آل عمران -

والأشجار جمع «سَحَر» بفتح العين وسكونها. واختلف أهل اللغة في السَّحَر: أي وقت هو؟ فقال جماعةٌ منهم الزجاج^(١): «إنه الوقت قبل طلوع الفجر»، ومنه «تَسَحَّر» أي أكل في ذلك الوقت، وأسَحَرَ إذا سار فيه، قال زهير^(٢):

١١٩٨- بَكَرْنَ بُكُوراً وَاسْتَحَرْنَ سَحَرَةً فهُنَّ وَوَادِي الرُّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ
قال الراغب^(٣): «السَّحَرُ: اختلاطُ ظلامِ آخر الليل بضياءِ النهار، وجُعِلَ اسماً لذلك الوقت، ويقال: «لَقِيْتَهُ بِأَعْلَى سَحَرَيْنِ»، والمُسْتَحَرُّ: الخارجُ سَحَرًا، والسُّحُورُ: اسمٌ للطعام المأكولِ سَحَرًا، والتَّسَحُّرُ أَكْلُهُ». والمُسْتَحَرُّ: الطائر الضَّيَّاحُ في السَّحَر، قال^(٤):

١١٩٩- يُعَلِّ بِه بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحَرُّ
وقال بعضهم: «أَسَحَرَ الطَّائِرُ أَي: صَاحَ وَتَحَرَّكَ فِي صِيَاحِهِ» وأنشد البيت. وهذا وإن كان مطلقاً، وإنما يريد ما ذكرته بالضَّيَّاحِ فِي السَّحَرِ، [١/١٣٢] ويقال: أَسَحَرَ الرَّجُلُ: أَي دَخَلَ فِي وَقْتِ السَّحَرِ كَأَظْهَرَ / أَي: دَخَلَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، قال^(٥):

١٢٠٠- وَأَذْلَجَ مِنْ طَيِّبَةٍ مَسْرَعاً فَجَاءَ إِلَيْنَا وَقَدْ أَسَحَرَ
ومثله: «اسْتَحَرَ» أيضاً. وقال بعضهم: «السَّحَرُ مِنْ ثَلَاثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ

(١) معاني القرآن ٣٨٧/١.

(٢) ديوانه ١٠.

(٣) المفردات ٢٣٢.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٥٨، واللسان: «سحر». ويعل: يسقى بالمدام مرة بعد مرة.

(٥) لم أهتمد إلى قائله وهو في البحر ٣٩٨/٢.

— آل عمران —

إلى طلوع الفجر» وقال بعضهم أيضاً: «السَّحَرُ عند العرب من آخر الليل، ثمَّ يَسْتَمِرُّ حَكْمُهُ إلى الإسفار، كُلُّهُ يقال له: سَحَرٌ». قيل: وَسُمِّيَ السَّحَرُ سَحَرًا لِحِفَائِهِ، ومنه قيل: لِلْسَّحَرِ: سِحْرٌ لِلطُّفَةِ وَخِفَائِهِ.

وَالسَّحَرُ بِسُكُونِ الْحَاءِ مُتَّهَى قَصَبَةِ الرَّثَةِ، ومنه قولُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَاتَ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي»^(١) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِحِفَائِهِ، وَ«سَحَرٌ» فِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ، وَالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِهِ، وَالْإِعْرَابِ وَعَدَمِهِ، يَأْتِي تَفْصِيلُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ ذِكْرِهِ إِذْ هُوَ الْأَلْيَقُ بِهِ.

وقوله: «وَالصَّادِقِينَ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. إِنْ قِيلَ: كَيْفَ دَخَلَتْ الْوَاوُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ وَكُلُّهَا لِقَبِيلٍ وَاحِدٍ؟ فِيهِ جَوَابَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّ الصِّفَاتِ إِذَا تَكَرَّرَتْ جَازَ أَنْ يُعْطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِالْوَاوِ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ بِهَا وَاحِدًا، وَدَخُولُ الْوَاوِ فِي مِثْلِ هَذَا تَفْخِيمٌ، لِأَنَّهُ يُؤْذِنُ بِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ بِالْمَدْحِ. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ مُتَفَرِّقَةٌ فِيهِمْ، فَبَعْضُهُمْ صَابِرٌ، وَبَعْضُهُمْ صَادِقٌ، فَالْمَوْصُوفُ بِهَا مُتَعَدِّدٌ، هَذَا كَلَامُ أَبِي الْبَقَاءِ^(٢).

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «الْوَاوُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الصِّفَاتِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِهِمْ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا». قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَلَا نَعْلَمُ الْعُطْفَ فِي الصِّفَةِ بِالْوَاوِ يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ» قُلْتُ: قَدْ عَلِمَهُ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَوَائِلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَمَا أَنْشَدْتُهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ. وَالْبَاءُ فِي «بِالْأَسْحَارِ» بِمَعْنَى فِي.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: (الفتح ٣/٢٥٥)؛ ابْنُ حَنْبَلٍ ٤٨/٦.

(٢) الْإِمْلَاءُ ١/١٢٨.

(٣) الْكَشَافُ ١/٤١٧.

(٤) الْبَحْرُ ٢/٤٠٠.

- آل عمران -

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾: العامة على «شَهِدَ» فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل، والجلالة الكريمة رُفِعَ بِهِ. وقرأ أبو الشعثاء^(١): «شَهِدَ» مبنياً للمفعول، والجلالة المعظمة قائمة مقام الفاعل، وعلى هذه القراءة فيكون «أنه لا إله إلا هو» في محل رفع بدلاً من اسم الله تعالى بدل اشتغال، تقديره: شَهِدَ وحدانية الله وألوهيته، ولَمَّا كان المعنى على هذه القراءة كذا أَشْكَلَ عَطْفُ «الملائكة وأولى العلم» على الجلالة الكريمة، فَخُرِجَ ذلك على عَدَمِ العطف، بل: إمَّا على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره: والملائكة وأولو العلم يَشْهَدُونَ بذلك، يَدُلُّ عليه قوله تعالى: «شَهِدَ الله»، وإمَّا على الفاعلية بإضمار محذوف، تقديره: وشَهِدَ الملائكة وأولو العلم بذلك، وهو قريب من قوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(٢) في قراءة مَنْ بَنَاهُ للمفعول، وقوله^(٣):

١٢٠١- لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ

في أحد الوجهين.

وقرأ أبو المهلب^(٤) عُمُ محارب بن دثار «شهداء الله» جمعاً على فُعلاء

(١) البحر ٤٠٣/٢؛ الشواذ ١٩.

(٢) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم. السبعة ٤٥٦، وهي الآية ٣٦ من النور.

(٣) البيت لنهشل بن حري أو ضرار بن نهشل، وينسب لآخرين، وعجزه:

وَمُخْتَبَطٌ نَمَّا تُطِيحُ السَّطَوَاتِحُ

وهو في المحتسب ٢٣٠/١؛ والخصائص ٣٥٣/٢؛ والحزانة ١٤٧/١؛ والهمع

١٦٠/١؛ والدرر ١٤٢/١؛ والضارع: الفقير الذليل، والمختبط: الذي يأتي للمعروف

من غير وسيلة، تطيح: تهلك.

(٤) البحر ٤٠٣/٢؛ القرطبي ٤٣/٤ ولم أقف على ترجمة أبي المهلب وسقطت كلمة (أبو)

من الأصل سهواً وسوف يشتهى بعد قليل. أما محارب بن دثار فهو السدوسي الكوفي

عرض على أبيه عن عمر بن الخطاب، وعرض عليه ابنه مسلمة، ولم تذكر وفاته.

طبقات القراء ٤٢/٢.

- آل عمران -

كَظُرْفَاءٍ مَنْصُوبًا، وَرُوي عنه وعن أَبِي نُهَيْكٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَفِي كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ مِضَافٌ لِلْجَلَالَةِ. فَأَمَّا النِّصْبُ فَعَلَى الْحَالِ، وَصَاحِبُهَا هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُ فِي «الْمُسْتَغْفِرِينَ» قَالَ ابْنُ جَنِي^(١)، وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ كَالزَّمَخْشَرِيِّ^(٢) وَأَبِي الْبَقَاءِ^(٣). وَأَمَّا الرُّفْعُ فَعَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، أَي: هُم شُهَدَاءُ اللَّهِ. وَ«شُهَدَاءُ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ شَاهِدٍ كَشَاعِرٍ وَشُعْرَاءٍ، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعُ شَهِيدٍ كَظُرْفَاءٍ وَظُرْفَاءٍ.

وَقَرَأَ أَبُو الْمُهَلَّبِ أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ: «شُهِدُوا لِلَّهِ» بِضَمِّ الشَّيْنِ وَالْهَاءِ وَالتَّنْوِينِ وَنِصْبِ الْجَلَالَةِ الْمَعْظَمَةِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، جَمْعُ شَهِيدٍ نَحْو: نَذِيرٌ وَنُذْرٌ، وَاسْمُ اللَّهِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ أَي: يَشْهَدُونَ لِلَّهِ أَي: وَحْدَانِيَّتِهِ.

وَرَوَى النِّقَاشُ أَنَّهُ قُرِئَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «بِرْفَعِ الدَّالِ وَنِصْبِهَا» وَالْإِضَافَةُ لِلْجَلَالَةِ الْمَعْظَمَةِ. فَالنِّصْبُ وَالرُّفْعُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي «شُهَدَاءَ»، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ فَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُحْضَةً، بِمَعْنَى أَنَّكَ عَرَفْتَهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِحَدُوثِ فِعْلٍ، كَقَوْلِكَ: عِبَادَ اللَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ نِصْبٍ^(٤) كَالْقِرَاءَةِ قَبْلَهَا فَتَكُونَ غَيْرَ مُحْضَةٍ. وَقَدْ نَقَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) أَنَّهُ قُرِئَ: «شُهَدَاءُ اللَّهِ» جَمْعًا عَلَى فُعْلَاءَ وَزِيَادَةٍ لَامٍ جَرِ دَاخِلَةٌ عَلَى اسْمِ اللَّهِ، وَفِي الْهِمَزَةِ الرُّفْعُ وَالنِّصْبُ وَخَرَجَهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَالِ وَالْخَبَرِ.

(١) المحتسب ٢٣٠/١.

(٢) الكشف ٤١٩/١.

(٣) الإملاء ١٢٨/١.

(٤) أي إن أصلها النصب على عادة الإضافة غير المحضة التي تفيد الإضافة فيها التخفيف

فقط نحو: هذا ضاربُ الرجل، وأصلها: ضاربُ الرجل.

(٥) الكشف ٤١٩/١.

- آل عمران -

وعلى هذه القراءات كلها ففي رفع «الملائكة» وما بعدها ثلاثة أوجه، [١٣٢/ب] أحدها الابتداء / والخبر محذوف. والثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ وقد تقدّم تحريرها. الثالث - ذكره الزمخشري^(١) - وهو النسق على الضمير المستكن في «شهداء الله» قال: «وجاز ذلك لوقوع الفاصل بينهما».

قوله: «أنه» العائنة على فتح الهمزة، وإنما فُتِحَتْ لأنها على حَذَفِ حرفِ الجر، أي: شَهِدَ الله بأنه لا إله إلا هو، فَلَمَّا حُذِفَ الحرفُ جازَ أن يكونَ محلُّها نصباً وأن يكونَ محلُّها جرّاً كما تقدّم تقديره.

وقرأ ابن عباس^(٢): «إنه» بكسر الهمزة، وفيها تخريجان، أحدهما: إجراء «شَهِدَ» مُجْرَى القولِ لأنه بمعناه، وكذا وَقَعَ في التفسير: شَهِدَ الله أي: قال الله، ويؤيده ما نقله المؤرِّج أن «شَهِدَ» بمعنى «قال» لغة قيس بن عيلان. والثاني: أنها جملة اعتراض بين العامل - وهو شهد - وبين معموله - وهو قوله «إن الدين عند الله الإسلام»، وجازَ ذلك لما في هذه الجملة من التأكيد وتقوية المعنى، وهذا إنما يتجه على قراءة فُتِحَ «أن» من «أن الدين»، وأما على قراءة الكسر فلا يجوز، فيتعيَّن الوجه الأول.

والضميرُ في «أنه» يَحْتَمِلُ العَوْدَ على الباري لنقدّم ذكره، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ ضميرَ الأمر، ويؤيِّدُ ذلك قراءة عبد الله^(٣): «شَهِدَ الله أن لا إله إلا هو» فأن مخففةً في هذه القراءة، والمخففة لا تعملُ إلّا في ضميرِ الشانِ ويُحَذَفُ حينئذٍ، ولا تَعْمَلُ في غيره إلا ضرورة.

(١) الكشف ١/٤١٩.

(٢) البحر ٢/٤٠٣؛ الشواذ ١٩.

(٣) البحر ٢/٤٠٣.

— آل عمران —

وَأَدْعُمْ أَبْرَءَكُمْ^(١) — بخلاف عنه — واو «هو» في واو النسق بعدها وقد تقدّم تحقيق هذه المسألة في البقرة عند قوله: «هو والذين آمنوا معه»^(٢).

قوله: «قائماً بالقسط» في نصبه أربعة أوجه أحدها: أنه منصوب على الحال، واختلف القائل بذلك: فبعضهم جعله حالاً من اسم الله، فالعامل فيها «شَهِدَ». قال الزمخشري^(٣): «وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه كقوله تعالى: «وهو الحقُّ مصداقاً». قال الشيخ^(٤): «وليس من باب الحال المؤكدة لأنه ليس من باب: «ويومٌ يُبْعَثُ حياً»^(٥) ولا من باب: «أنا عبدُ الله شجاعاً»^(٦) فليس «قائماً بالقسط» بمعنى شَهِدَ، وليس مؤكداً لمضمون الجملة السابقة في نحو: أنا عبدُ الله شجاعاً وهو زيدٌ شجاعاً، لكن في هذا التخريج قلقٌ في التركيب، إذ يصير كقولك: «أكلَ زيدٌ طعاماً وعائشةٌ وفاطمةٌ جائعاً» فيفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالمفعول، وبين الحال وذو الحال بالمفعول والمعطوف، لكن بمشيئة كونها كلها معمولةً لعامل واحد. انتهى.

قلت: مؤاخذته له في قوله: «مؤكدة» غير ظاهر، وذلك أن الحال على قسمين: إما مؤكدة وإما مبينة، وهي الأصل، فالمبينة لا جائز أن تكون ههنا، لأن المبينة تكون منتقلةً، والانتقال هنا مُحالٌ، إذ عدلُ الله تعالى لا يتغيرُ، فإن قيل لنا قسم ثالث، وهي الحال اللازمة فكان للزمخشري مندوحة عن قوله «مؤكدة» إلى قوله «لازمة» فالجواب أن كل مؤكدة لازمة وكل لازمة مؤكدة

(١) البحر ٤٠٣/٢.

(٢) الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٣) الكشف ٤١٧/١.

(٤) البحر ٤٠٣/٢.

(٥) الآية ١٥ من مريم، ويعنون بهذا الباب الحال التي تؤكد عاملها.

(٦) ويعنون بهذا الباب الحال التي تؤكد مضمون الجملة.

- آل عمران -

فلا فرق بين العبارتين، وإن كان الشيخ زعم أن إصلاح العبارة يحصل بقوله: «لازمة»، ويدل على ما ذكرته من ملازمة التأكيد للحال اللازمة وبالعكس الاستقراء. وقوله: «ليس معنى قائماً بالقسط معنى شهد» ممنوع بل معنى «شهد» مع متعلقه - وهو أنه لا إله إلا هو - مساوٍ لقوله «قائماً بالقسط» لأن التوحيد ملازم للعدل.

ثم قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لم جاز إفراؤه بنصب الحال دون المعطوفين عليه، ولو قلت: «جاءني زيد وعمرو راكباً» لم يجز؟ قلت: «إنما جاز هذا لعدم الإلباس كما جاز في قوله تعالى: «ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة»^(٢) إن انتصب «نافلة» حالاً عن «يعقوب» ولو قلت: «جاءني زيد وهند راكباً» جاز لتمييزه بالذكر.

قال الشيخ^(٣): «وما ذكره من قوله: «جاءني زيد وعمرو راكباً» أنه لا يجوز ليس كما ذكر، بل هذا جائز لأن الحال قيد فيمن وقع منه أوبه الفعل أو ما أشبه ذلك، وإذا كان قيداً فإنه يُحمل على أقرب مذكور، ويكون «راكباً» حالاً مما يليه، ولا فرق في ذلك بين الحال والصفة، لو قلت: «جاءني زيد وعمرو الطويل» كان «الطويل» صفة لعمرو، ولا تقول: لا تجوز هذه المسألة للئس، إذ لا لئس في هذا وهو جائز، وكذلك الحال. وأما قوله: «إن نافلة» انتصب حالاً عن يعقوب» فلا يتعين أن يكون حالاً عن يعقوب، إذ يُحتمل أن يكون «نافلة» مصدرًا كالعاقبة والعافية، ومعناه: زيادة، فيكون ذلك شاملاً لإسحاق ويعقوب لأنهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه إسماعيل وغيره» قلت: مراد الزمخشري بمنع «جاءني زيد وعمرو راكباً» إذا أُريد أن الحال منهما معاً، أمّا

(١) الكشف ٤١٧/١.

(٢) الآية ٧٢ من الأنبياء.

(٣) البحر ٤٠٦/٢.

إذا أريد أنها حال من واحدٍ منهما فإنما تُجْعَلُ لما تليه، لعودِ الضمير على أقربِ مذكور، وبعضهم جَعَلَهُ حالاً من «هو» قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: قد جَعَلْتَهُ حالاً من فاعل «شهد» فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَنْتَصِبَ حالاً عن «هو» في «لا إله إلا هو»؟ قلت: نَعَمْ لأنها حالٌ مؤكدةٌ، والحالُ المؤكدةُ لا تَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ في الجملة - التي هي زيادةٌ في فائدتها - عاملٌ فيها كقولك: «أنا عبدُ الله شجاعاً». انتهى. يعني أَنَّ الحالَ المؤكدةَ لا يَكُونُ العاملُ فيها النصب^(٢) شيئاً من الجملة السابقة قبلها، إنما يَنْتَصِبُ بعاملٍ مضمِرٍ، فإن كان المتكلمُ مُخْبِراً عن نفسه نحو: «أنا عبدُ الله شجاعاً» قَدَّرْتَهُ: أحمقٌ شجاعاً، مبنياً للمفعول، وإن كان مُخْبِراً عن غيره قَدَّرْتَهُ مبنياً للفاعل نحو: «هذا عبدُ الله شجاعاً» أي: أحمقه، هذا هو المذهبُ المشهورُ في نصبِ مثلِ هذه الحالِ. وفي المسألة قولٌ ثانٍ لأبي إسحاق أَنَّ العاملَ فيها هو خيرُ المبتدأ لما ضُمِّنَ من معنى المشتقِ إذ هو بمعنى المُسَمَّى. وقولُ ثالث: أَنَّ العاملَ فيها المبتدأ لما ضُمِّنَ مِنْ معنى التنبيه، وهي مسألةٌ طويلةٌ. وبعضهم جَعَلَهُ حالاً من الجميع على اعتبارِ كُلِّ واحدٍ واحدٍ قائماً بالقسط، وهذا مناقضٌ لما قاله الزمخشري من أَنَّ الحالَ مختصةٌ باللَّهِ تعالى دونَ ما عُطِفَ عليه. وهذا المذهبُ مردودٌ بأنه لو جازَ ذلك لجازَ «جاء القومُ راكباً» أي: كُلُّ واحدٍ منهم راكباً، والعربُ لا تقولُ ذلك البتَّة، فَفَسَدَ هذا، فهذه ثلاثةٌ أوجهٍ في صاحبِ الحال.

الوجهُ الثاني من أوجهِ نصبِ «قائماً» نصبُهُ على النعتِ للمنفى بلا، كأنه قيل: لا إلهَ قائماً بالقسطِ إلا هو. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هَلْ يجوزُ

(١) الكشف ٤١٧/١.

(٢) قوله النصب مفعول «العامل» و «شيئاً» خبر يكون.

(٣) الكشف ٤١٧/١.

— آل عمران —

أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِّلْمَنْفِي ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لَا إِلَهَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ إِلَّا هُوَ ؟ قُلْتُ : لَا يَبْعُدُ ، فَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَتَسَعُونَ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ «ثُمَّ قَالَ : «هُوَ أَوْجَهُ مِنْ انتصابِهِ عَنْ فاعِلٍ «شَهِدَ» ، وكذلك انتصابُهُ عَلَى الْمَدْحِ» .

قال الشيخ^(١) : — وكان الزمخشري قد مثَّل في الفصل بين الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بقوله : «لَا رَجُلَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ شَجَاعاً» — قال : «وهذا الذي ذَكَرَهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ فَصَّلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِي وَهُوَ الْمَعْطُوفَانِ اللَّذَانِ هُمَا «وَالْمَلَاتِكَةُ وَأَوَّلُو الْعِلْمِ» وَلَيْسَا مَعْمُولَيْنِ لشيءٍ مِنْ جُمْلَةٍ «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» بَلْ هُمَا مَعْمُولَانِ لِشَهِدَ ، وَهُوَ نَظِيرُ : «عَرَفَ زَيْدٌ أَنَّ هَذَا خَارِجَةٌ وَعَمْرُو وَجَعْفَرُ التَّمِيمِيَّةُ» فَيُفْصَلُ بَيْنَ «هَذَا وَالتَّمِيمِيَّةِ» بِأَجْنَبِي لَيْسَ دَاخِلاً فِي حَيْزٍ مَا عَمِلَ فِيهَا ، وَذَلِكَ الْأَجْنَبِيُّ هُوَ «وَعَمْرُو وَجَعْفَرُ» الْمَرْفُوعَانِ الْمَعْطُوفَانِ عَلَى «زَيْدٍ» . وَأَمَّا الْمَثَلُ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ وَهُوَ «لَا رَجُلَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ شَجَاعاً» فَلَيْسَ نَظِيرُ تَخْرِيجِهِ فِي الْآيَةِ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ «إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ» بَدَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ مِنْ «لَا رَجُلَ» فَهُوَ تَابِعٌ عَلَى الْمَوْضِعِ ، فَلَيْسَ بِأَجْنَبِي ، عَلَى أَنَّ فِي جَوَازِ هَذَا التَّرْكِيبِ نَظْراً ، لِأَنَّهُ بَدَلَ وَ«شَجَاعاً» وَصِفٌ ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْبَدَلُ وَالْوَصْفُ قُدِّمَ الْوَصْفُ ؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، فَصَارَ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ .

الوجه الثالثُ : نصبُهُ عَلَى الْمَدْحِ . قال الزمخشري^(٢) : «فإن قلت : ليس من حقِّ المتَّصِبِ عَلَى الْمَدْحِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، كَقَوْلِكَ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ» «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ»^(٣) .

(١) البحر ٢/٤٠٥ .

(٢) الكشف ١/٤١٧ .

(٣) البخاري : الفتن (الفتح) ٩/٥٠٢ ؛ والنسائي : الفتي ٧/١٣٦ ؛ وابن حنبل ١/٤١ .

[وقوله^(١)]:

١٢٠٢- إنا بني نَهْشَلٍ لا نَدْعِي لآبٍ
قلت: قد جاء نكرة كما جاء معرفة، وأنشد سيويه ممّا جاء منه نكرة
قول الهذلي^(٢):

١٢٠٣- وَيَأْوِي إِلَى نَسْوَةٍ عُظْلٍ وَشُعْثًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
انتهى .

قال الشيخ^(٣): «انتهى هذا السؤال وجوابه، وفي ذلك تخطيط، وذلك
أنه لم يُفَرِّق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم، وبين المنصوب
على الاختصاص، وجعل حكمهما واحداً، وأورد مثلاً من المنصوب على
المدح وهو: «الحمد لله الحميد» ومثاليّن من المنصوب على الاختصاص
وهما: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» «إنا بني نهشل لا ندعي لآب». والذي ذكره
التحويون أنّ المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم قد يكون معرفة، وقبله
معرفة تصلح أن يكون تابعاً لها وقد لا تصلح، وقد يكون نكرة كذلك، وقد
يكون نكرة وقبلها معرفة فلا يصلح أن يكون نعتاً لها، نحو قول النابغة^(٤):

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وعجزه:

عنه ولا هو بالأبناء يشرينا

وهو في الكامل ٦٥؛ وشواهد الكشف ٥٤٨/٤؛ وشذور الذهب ٢١٨.

(٢) البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ وروايته فيه:

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع مثل السعالي

والكتاب ١٩٩/١؛ ومعاني القرآن للقرائ ١٠٨/١؛ وابن يعيش ١٨/٢؛ والمقرب

٢٢٥/١؛ ورصف المباني ٤١٦. واللسان: رضع؛ والخزانة ٤٢٦/٢؛ والعيني ٦٣/٤.

والعاطل: هي التي لاحت لها، والشعثة: هي التي تلبد شعرها، والسعلاة: الغول.

(٣) البحر ٤٠٥/٢.

(٤) تقدم برقم ٦٤٤.

- آل عمران -

١٢٠٤- أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجَوْهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تَجَادِعُ

فنصب «وجه قُرود» على الذَّمِّ وقبله معرفة وهي «أقارع عوف»، وأما [١٣٣/ب] المنصوب على الاختصاص / فنصوا على أنه لا يكون نكرة ولا مبهماً، ولا يكون إلا معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة أو بالعلمية أولفظ «أي»، ولا يكون إلا بعد ضمير^(١) مختص به أو مشارك فيه، وربما أتى بعد ضمير مخاطب. قلت: إنما أراد الزمخشري بالمنصوب على الاختصاص المنصوب على إضمار فعلٍ لائقٍ، سواء كان من الاختصاص المبوب له في النحوم لا، وهذا اصطلاح أهل المعاني والبيان، وقد تقدّم التنبيه على ذلك غير مرة.

الوجه الرابع: نصبه على القطع أي: إنه كان من حقه أن يرتفع نعتاً لله تعالى بعد تعريفه بال، والأصل: شهد الله القائم بالقسط، فلما نكر امتنع إتباعه فقطع إلى النصب. وهذا مذهب الكوفيين، ونقله بعضهم عن الفراء^(٢) وحده، ومنه عندهم قول امرئ القيس: (٣)

١٢٠٥- وعالَيْن قَنَوَانًا مِنَ الْبُشْرِ أَحْمَرَا

الأصل: من البسر الأحمر، وقد تقدّم ذلك محققاً. ويؤيد هذا الذاهب قراءة عبدالله^(٤) «القائم بالقسط» برفع «القائم» تابعاً للجلالة. وخُرّجه الزمخشري^(٥) وغيره على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو القائم، [أو بدلاً

(١) البحر: ضمير متكلم.

(٢) معاني القرآن ١/٢٠٠.

(٣) تقدم برقم ٣١٢.

(٤) البحر ٢/٤٠٥؛ القرطبي ٤/٤٣.

(٥) الكشف ١/٤١٧.

- آل عمران -

من هو^(١)». قال الشيخ: ^(٢) «ولا يجوز ذلك لأن فيه فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي، وهو المعطوفان، لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً؛ لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قُدِّم البدل على العطف، لو قلت: جاء زيد وعائشة أخوك» لم يجز، إنما الكلام جاء زيد أخوك وعائشة».

فتحصّل في رفع «القائم» على هذه القراءة ثلاثة أوجه: النعت والبدل وخبر مبتدأ محذوف. ويُقَلَّ عن عبدالله أيضاً أنه قرأ: «قائم بالقسط» بالتنكير، ورفعه من وجهي البدل وخبر المبتدأ. وقرأ^(٣) أبو حنيفة: «قيماً» بالنصب على ما تقدّم. فهذه أربعة أوجه حرّرتها من كلام القوم.

والظاهر أن رفع «الملائكة» وما بعده عطف على الجلالة المعظمة. وقال بعضهم: «الكلام تمّ عند قوله: «لا إله إلا هو» وارتفع «الملائكة» بفعل مضمر تقديره: وشهد الملائكة وأولو العلم بذلك» وكأنّ هذا الذاهب يرى أنّ شهادة الله مغايرة لشهادة الملائكة وأولي العلم، ولا يجيزُ إعمال المشترك في معنييه فاحتاج من أجل ذلك إلى إضمار فعلٍ يُوافق هذا المنطوق لفظاً ويخالفه معنى، وهذا يجيء نظيره في قوله تعالى: «إن الله وملائكته يصلُّون على النبي»^(٤). قال الزمخشري: ^(٥) «فإن قلت: هل دخل قيامه بالقسط في حكم شهادة الله والملائكة وأولي العلم كما دخلت الوجدانية؟ قلت: نعم إذا جعلته

(١) زيادة من الكشف تقتضيها المناقشة التالية.

(٢) البحر ٤٠٥/٢.

(٣) البحر ٤٠٣/٢؛ الكشف ٤١٧/١.

(٤) الآية ٥٦ من الأحزاب.

(٥) الكشف ٤١٧/١.

- آل عمران -

حالاً من «هو» أو نصباً على المدح منه، أو صفةً للمنفى، كأنه قيل: شهد الله والملائكة وأولو العلم أنه لا إله إلا هو وأنه قائم بالقسط.

قوله: «لا إله إلا هو» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مكررة للتوكيد. قال الزمخشري: ^(١) «فإن قلت: لِمَ كرّر قوله «لا إله إلا هو»؟ قلت: ذكره أولاً للدلالة على اختصاصه بالوحدانية، وأنه لا إله إلا تلك الذات المتميزة، ثم ذكره ثانياً بعد ما قرّن بإثبات الوحدانية إثبات العدل للدلالة على اختصاصه بالأميرين، كأنه قال: لا إله إلا هو الموصوف بالصفتين، ولذلك قرّن به قوله: «العزیز الحكيم» لتضمينها معنى الوحدانية والعدل».

وقال بعضهم: «ليس بتكرير؛ لأنّ الأول شهادة الله تعالى وحده، والثاني شهادة الملائكة وأولي العلم»، وهذا كما تقدّم عند من يرفع «الملائكة» بفعل آخر مضمّر لما ذكرته من أنه لا يرى إعمال المشترك، وأن الشهادتين متغايرتان، وهو مذهب مرجوح. وقال الراغب: «إنما كرّر لا إله إلا هو لأنّ صفات التنزيه أشرف من صفات التمجيد، لأنّ أكثرها مشارك في ألفاظها العبيد فيصح وصفهم بها، ولذلك وردت ألفاظ التنزيه في حقّه أكثر وأبلغ».

قوله: «العزیز الحكيم» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من «هو». الثاني: أنه خبر مبتدئ مضمّر. الثالث: أنه نعت لـ «هو»، وهذا إنما يتمشى على مذهب الكسائي، فإنه يرى وصف الضمير الغائب، ويتقدّم نحو هذا في قوله: «لا إله إلا هو الرحمن الرحيم» ^(٢).

(١) الكشف ٤١٩/١.

(٢) الآية ١٦٣ من البقرة.

— آل عمران —

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ : قرأ الكسائي^(١) بفتح الهمزة والباقون بكسرها. فأمّا قراءة الجماعة فعلى الاستثنا، وهي مؤكدة للجملة الأولى. قال الزمخشري: ^(٢) «فإن قلت: ما فائدة هذا التوكيد؟ قلت: فائدته أن قوله: «لا إله إلا هو» توحيد، وقوله: «قائماً بالقسط» تعديل، فإذا أَرَدَفَه قوله: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامَ» فقد آذَنَ أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس في شيء من الدين عنده».

وأما قراءة الكسائي ففيها أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من «أنه لا إله إلا هو» على قراءة الجمهور في «أنه لا إله إلا هو» وفيه وجهان، أحدهما: أنه من بدل الشيء من الشيء، وذلك أن الدين الذي هو الإسلام يتضمّن العدل والتوحيد وهو هو في المعنى. والثاني: أنه بدلٌ اشتمالٍ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل.

الثاني من الأوجه السابقة أن يكونَ «أن الدين» بدلاً من قوله «قائماً بالقسط» ثم لك اعتباران، أحدهما: أن تجعله بدلاً من لفظه^(٣) فيكون محلُّ «أن الدين» الجرّ. والثاني: أن تجعله بدلاً من موضعه فيكون محلّها نصباً. وهذا الثاني لا حاجة إليه وإن كان أبو البقاء^(٤) ذكره، وإنما صحّ البدل في المعنى؛ لأن الدين الذي هو الإسلام قسطٌ وعدلٌ، فيكون أيضاً من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة / . ويجوز أن يكون بدلٌ اشتمالٍ لأن الدين [١/١٣٤] مشتمل على القسط وهو العدل. وهذه التخارج لأبي علي^(٥) الفارسي، وتبعه

(١) السبعة ٢٠٢؛ الكشف ٣٣٨/١.

(٢) الكشف ٤١٨/١.

(٣) أي من لفظ «بالقسط».

(٤) الإملاء ١٢٩/١.

(٥) الحجة (خ) ٣٣٧/٢.

- آل عمران -

الزمخشري^(١) في بَعْضِهَا. قال الشيخ: (٢) «وأبو علي معتزلي فلذلك يشتمل كلامه على لفظ المعتزلة من العدل والتوحيد» قلت: وَمَنْ يَرَعُبُ عن التوحيد والعدل من أهل السنة حتى يَخُصَّ به المعتزلة؟ وإنما رأى في كلام الزمخشري هذه الألفاظ كثيراً، وهو عنده معتزلي، فَمَنْ تَكَلَّمَ بالتوحيد والعدل كان عنده معتزلياً.

ثم قال: «وعلى البدل من» أنه «خَرَجَ هو وغيره، وليس بجيد لأنه يُؤدِّي إلى تركيب بعيد أن يأتي مثله في كلام العرب وهو: «عَرَفَ زيد أنه لا شجاع إلا هو» بونو دارم ملاقياً للحروب لا شجاع إلا هو البطل الحامي أن الخصلة الحميدة هي البسالة» وتقرِّبُ هذا المثال: «ضرب زيد عائشة والعمران حيناً أختك» فَحَتِيقاً حال من زيد، وأختك بدل من عائشة، ففصل بين البدل والمبدل منه بالعطف، وهو لا يجوز، وبالحال لغير المُبدل منه، وهو لا يجوز، لأنه فصلٌ بأجنبي بين المُبدل منه والبدل» انتهى.

قوله: «عرف زيد» هو نظير: «شهد الله» وقوله: «أنه لا شجاع إلا هو» نظير: «أنه لا إله إلا هو». وقوله: «وبنو دارم» نظير قوله: «والملائكة». وقوله: «ملاقياً للحروب» نظير قوله: «قائماً بالقسط»، وقوله: «لا شجاع إلا هو» نظير قوله: «لا إله إلا هو» فجاء به مكرراً كما في الآية، وقوله: «البطل الحامي» نظير قوله: «العزیز الحكيم» وقوله: «أن الخصلة الحميدة هي البسالة» نظير قوله: «أن الدين عند الله الإسلام» ولا يَظْهَرُ لي مَنَعُ ذلك ولا عَدَمُ صحّة تركيبه حتى يقول «ليس بجيد» وبعيد أن يأتي عن العرب مثله. وما ادّعاه بقوله في المثال الثاني أن فيه الفصل بأجنبي فيه نظر، إذ هذه الجمل صارت كلها كالجملة الواحدة لما اشتملت عليه من تقوية كلمات

(١) الكشف ٤١٨/١.

(٢) البحر ٤٠٨/٢.

— آل عمران —

بعضها ببعض، وأبو عليّ وأبو القاسم وغيرهما لم يكونوا في محلٍّ مَنْ يَجْهَلُ
صحة تركيب بعض الكلام وفساده.

ثم قال الشيخ: «قال الزمخشري: وقرئنا مفتوحين على أن الثاني بدلٌ
من الأول كأنه قيل: شهد الله بأن الدين عند الله الإسلام، والبدل هو المبدل
منه في المعنى، فكان بياناً صريحاً لأن دين الإسلام هو التوحيد والعدل». قال: «فهذا نقلُ كلام أبي عليّ دون استيفاء».

الثالث من الأوجه: أن يكون «أن الدين» معطوفاً على «أنه لا إله إلا هو»،
حُذِفَ منه حرفُ العطف، قاله ابن جرير^(١)، وضَعَفَهُ ابنُ عطية^(٢)، ولم يبين
وجهَ ضَعْفِهِ.

قال الشيخ: ^(٣) «وجهُ ضَعْفِهِ أنه متناوِرُ التركيب مع إضمار حرفِ العطف،
فَيَقْصُلُ بين المتعاطِفينِ المرفوعَيْنِ بالمنصوبِ المفعولِ، وبين المتعاطفينِ
المنصوبينِ بالمرفوعِ وبجملتي الاعتراضِ، وصار في التركيب نظير قولك:
«أكل زيدٌ خبزاً وعمرٌ سمكاً» يعني ففَصَلَتْ بين «زيد» وبين «عمر»
بـ «خبزاً»، وفَصَلَتْ بين «خبزاً» وبين «سمكاً» بعمرٍ، إذ الأصل قبل الفصل:
«أكل زيدٌ وعمر خبزاً وسمكاً».

الرابع: أن يكون معمولاً لقوله: «شهد الله» أي: شهد الله بأن الدين،
فلما حُذِفَ الحرفُ جاز أن يَحْكَمَ على موضعه بالنصب أو بالجر. فإن قلت:
إنما يتجه هذا التخيُّرُ على قراءة ابن عباس، وهي كسرُ إن الأولى، وتكون
حينئذ الجملة اعتراضاً بين «شهد» وبين معموله كما قدَّمْتُهُ، وأما على قراءة

(١) تفسير الطبري ٦/٢٦٨.

(٢) المحرر ٣/٤١.

(٣) البحر ٢/٤٨٠.

- آل عمران -

فتح «أَنَّ» الأولى، وهي قراءة العامة فلا يَتَجَهَّ ما ذَكَرْتُهُ من التخريج، لأن الأولى معمولة له استغنى بها. فالجواب: أَنَّ ذلك متجه أيضاً مع فتح الأولى وهو أَنَّ تَجَعَّلَ الأولى على حَذَفٍ لامٍ العلة، تقديره: شهد الله أَنَّ الدين عند الله الإسلام لأنه لا إله إلا هو، وكان يَحِيك في نفسي هذا التخريج مدة، ولم أَرَهُم ذكروه حتى رأيت الواحدي ذَكَرَهُ، وقال: «وهذا معنى قول الفراء^(١) حيث يقول في الاحتجاج للكسائي: «إِنَّ شَيْئًا جَعَلَتْ «أنه» على الشرط، وجَعَلَتْ الشهادة واقعةً على قوله: «أَنَّ الدين عند الله الإسلام» وتكون «أَنَّ» الأولى يصلح فيها الحَقْضُ كقولك: «شهد الله لوحْدانيته أَنَّ الدين عند الله الإسلام». وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسه، ومعنى قوله: «على الشرط» أي: العلة، سَمَّى العلة شرطاً لأنَّ المشروط متوقفٌ عليه كتوقف المعلول على علته، فهو علةٌ، إلا أنه خلاف اصطلاح النحويين.

ثم اعترض الواحدي على هذا التخريج بأنه لو كان كذلك لم يَحْسُن إعادة اسم الله وكان التركيب «أَنَّ الدين عنده الإسلام»، لأن الاسم قد سبق فالوجه الكناية، ثم أجاب بأنَّ العرب ربما أعادت الاسم موضع الكناية وأنشد: (٢)

١٢٠٦ - لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفقير

يعني أنه من باب إيقاع الظاهر موقع المضمير، ويزيده هنا حسناً أنه في موضع تعظيم وتفضيم. [١٣٤/ب]

الخامس: أَنَّ تكون على حَذَفٍ حرفِ الجر معمولةً لِلْفَظِ «الحكيم» كأنه

(١) معاني القرآن ١/١٩٩.

(٢) تقدم برقم ٤٩٠.

- آل عمران -

قيل: الحكيم بأن، أي: الحاكم بأن، فحكيم مثال مبالغة مُحَوَّلٌ من فاعِل، فهو كالعليم والخبير والبصير، أي: المبالغ في هذه الأوصاف، وإنما عدَلَ عن لفظ «حاكم» إلى «حكيم» مع زيادة المبالغة لموافقة العزيز. ومعنى المبالغة تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع أن الدين عند الله هو الإسلام، أو حَكَمَ في كلِّ شريعة بذلك. وهذا الوجه ذكره الشيخ^(١) وكأنه من تخريجه ثم قال: «فإن قلت: لِمَ حَمَلْتُ الحكيم على أنه مُحَوَّلٌ من فاعل إلى فعيل للمبالغة، وهَلَّا جَعَلْتَهُ فعِيلاً بمعنى مُفْعِل، فيكون بمعنى مُحَكِّم، كما قالوا: أليم بمعنى مُؤَلِّم وسميع بمعنى مُسْمِع من قول الشاعر:^(٢)

١٢٠٧- أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَاعِي السَّمِيعِ

فالجواب أنا لا نُسَلِّمُ أَنَّ فعِيلاً بمعنى مُفْعِل، وقد يُؤَوَّلُ أليم وسميع على غير مُفْعِل، ولئن سَلَّمْنَا ذلك فهو من التَّدْوِيرِ والشَّدُوذِ بحيث لا يَنْقَاسُ، بخلاف فعيل مُحَوَّلٌ من فاعِل فإنه كثير جداً خارج عن الحصرِ كعليم وسميع وقدير وحكيم وخبير وحفيظ، إلى ألفاظ لا تُحْصَى كثرةً. وأيضاً فإنَّ العربيَّ القُحَّ الباقي على سَجِيَّتِهِ لم يَفْهَمْ عن «حكيم» إلا أنه مُحَوَّلٌ من فاعل للمبالغة، ألا ترى أنه لَمَّا سَمِعَ قارئاً يقرأ: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كَسَبَا نكالاً من الله والله غفور رحيم»^(٣) أنكر أن تكونَ فاصلةً هذا التركيبِ السابق: «والله غفور رحيم» فقليل له: التلاوة: «والله عزيز حكيم»، فقال: هكذا يكون: عَزَّ فحكم فقطع» فَفَهَّم من حكيم أنه محوَّلٌ للمبالغة السالفة^(٤) من «حاكم»، وفَهَّم هذا العربي حجةً قاطعةً بما قلناه، وهذا تخريجُ

(١) البحر ٤٠٩/٢.

(٢) تقدم برقم ٦٩٢.

(٣) الآية ٣٨ من المائدة.

(٤) كذا في الأصل ولم ترد هذه العبارة في البحر.

- آل عمران -

سهل سائغ جداً، يُزيل تلك التكلفاتِ والتركيباتِ العِقدَةَ التي يُنزّه كتابُ الله عنها. وأما على قراءة ابن عباس^(١) فكذلك نقول، ولا نجعل «أنَّ الدين» معمولاً لـ «شهد» كما زعموا وأن «إنه لا إله إلا هو» اعتراضٌ - يعني بين الحال وصاحبها وبين «شهد» ومعموله، وسيأتي إيضاح ذلك - بل نقول: معمول «شهد» هو «إنه» بالكسر على تخريج مَنْ خَرَجَ أَنْ «شهد» لَمَّا كَانَ بمعنى القولِ كَسَرَ ما بعده إجراءً له مُجَرِّى القولِ، أو نقول «إنه» معموله وُعْلِقَتْ^(٢)، ولم تَدْخُلِ اللامُ في الخبرِ لأنه منفيٌّ، بخلافِ أَنْ لو كان مثبتاً فإنك تقول: «شهدت إن زيدا لمنطلق» فَتُعْلَقُ بِأَنْ مع وجودِ اللامِ لأنه لو لم تكن اللامُ لَفَتَحَتْ «أَنْ» فقلت: شهدت أَنْ زيدا منطلق، فَمَنْ قرأ بفتح «أنه» فإنه لم يَنْوِ التعليقَ، وَمَنْ كَسَرَ فإنه نوى التعليقَ ولم تَدْخُلِ اللامُ في الخبرِ لأنه منفيٌّ كما ذكرنا» انتهى.

وكان الشيخ - لَمَّا ذَكَرَ الفصلَ والاعتراضَ بين كلماتِ هذه الآية - قال ما نصه^(٣): «وأما قراءة ابن عباس فخرَجَ^(٤) على «أن الدين عند الله الإسلام» هو معمولٌ شهد، ويكونُ في الكلامِ اعتراضانِ أحدهما: بين المعطوفِ عليه^(٥) والمعطوفِ^(٦)، وهو «إنه لا إله إلا هو»، والثاني: بين المعطوفِ^(٧) والحالِ^(٨) وبين المفعولِ^(٩) لشهد وهو: «لا إله إلا هو العزيز الحكيم» وإذا

(١) أي: كسر ان الأولى.

(٢) أي: علقت «شهد».

(٣) البحر ٤٠٩/٢.

(٤) لعل الأفصح: فخرَجَتْ وأثبتنا ما في البحر والأصل.

(٥) وهو قوله «الله».

(٦) وهو قوله «والملائكة».

(٧) وهو قوله «الله».

(٨) وهو قوله «قائماً».

(٩) وهو قوله «أن الدين».

— آل عمران —

أَعْرَبْنَا «العزیزُ الحکیم» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كان ذلك ثلاثة اعتراضات. فانظر إلى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يقدِّر أحدٌ أن يأتيَ بنظيرِهنَّ من كلام العرب، وإنما حمَل على ذلك العجْمَةُ وعدمُ الإمعانِ في تراكيب كلام العرب وحفظ أشعارها، وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب أنه لن يكفِيَ النحو وحده في علم الفصيح من كلام العرب، بل لا بُدَّ من الاطلاع على كلام العرب والتطعُّع بطبائعها والاستكثار من ذلك.

قلت: ونسبته كلامَ أعلام الأمة إلى العجْمَةِ وعدم معرفتهم بكلام العرب وحمْلهم كلامَ الله على ما لا يجوز، وأنَّ هذا الوجه الذي ذكره هو تخريج سهل واضح غير^(١) مقبولة ولا مُسلَّمة، بل المتبادر إلى الذهن ما نقله الناس، وتلك الاعتراضات بين أثناء كلمات الآية الكريمة موجودٌ نظيرُها في كلام العرب، وكيف يجهل الفارسي والزمخشري والفراء وأضرابهم ذلك، وكيف يتبيَّح بأطلاعه على ما لم يُطلِّع عليه مثل هؤلاء، وكيف يظنُّ بالزمخشري أنه لا يعرفُ مواقع النظم وهو المُسلَّم له في علم المعاني والبيان والبدیع، ولا يشك أحد أنه لا بد لمن يتعرَّض إلى علم التفسير أن يعرف جملةً سالحةً / من هذه العلوم، وانظر إلى ما حكى صاحب [١/١٣٥] «الكشاف» في خطبته^(٢) عن الجاحظ وما ذكره في حقِّ الجاهل بهذه العلوم، ولكن الشيخ يُنكر ذلك ويدَّعي أنه لا يُحتاج إلى هذه العلوم البتة، فَمِنْ ثمَّ صدر ما ذكرته عنه.

قوله: «عند الله» ظرفٌ، العاملُ فيه لفظ «الدين» لِمَا تَضَمَّنَه من معنى الفعل. قال أبو البقاء: (٣) «ولا يكونُ حالاً، لأن «إن» لا تعمل في الحال»

(١) قوله: «غير» خبر عن قوله: «ونسبته».

(٢) الكشاف ١/١٥٠.

(٣) الإملاء ١/١٢٩.

- آل عمران -

قلت: قد جَوَزُوا في «ليت» وفي «كأن» وفي «ها» أن تعمل في الحال. قالوا: لما تَصَمَّنَتْ هذه الأحرف من معنى التمني والتشبيه والتنبيه، فإنَّ للتأكيد فلتعمل في الحال أيضاً، فليست تتباعد عن «ها» التي للتنبيه، بل هي أولى منها، وذلك أنها عاملة و«ها» ليست بعاملة فهي أقرب لشيء الفعل من «ها».

قوله: «بغياً» فيه أوجه: أحدها: أنه مفعول من أجله، العامل فيه «اختلف» والاستثناء مفرغ. والتقدير: وما اختلفوا إلا للبغى لا لغيره. والثاني: أنه مصدر في محل نصب على الحال من «الذين» كأنه قيل: «ما اختلفوا إلا في هذه الحال، وليس بقوي، والاستثناء مفرغ أيضاً. [الثالث: أنه منصوب على المصدر والعامل فيه مقدر]»^(١) كأنه لما قيل: «وما اختلف» دلَّ على معنى: «وما بغى» فهو مصدر مؤكد، وهذا قول الزجاج^(٢)، والأول قول الأخفش^(٣)، ورَّجَّحه أبو علي. ووقع بعد «إلا» مستثنيان وهما: «من بعد» و«بغياً» وقد تقدَّم تخريج ذلك وما ذكرَ الناس فيه.

قوله: «وَمَنْ يَكْفُرْ» «مَنْ» مبتدأ، وفي خبره الأقوال الثلاثة، أعني فعل الشرط وحده، أو الجواب وحده، أو كلاهما. وعلى القول بكونه الجواب وحده لا بد من ضمير مقدر أي: سريع الحساب له، وقد تقدَّم تحقيق ذلك. آ. (٢٠) وفتح الباء من «وجهي» هنا وفي الأنعام^(٤) نافع^(٥) وابن عامر وحفص، وسكَّنَها الباقون.

قوله: «وَمَنْ أَتَبَعَن» في محل «مَنْ» أوجه، أحدها: الرفع عطفاً على

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٢) معاني القرآن ٣٨٨/١.

(٣) معاني القرآن ١٩٩.

(٤) الآية ٧٩.

(٥) البحر ٤١٢/٢.

التاء في «أَسْلَمْتُ»، وجاز ذلك لوجود الفصل بالمفعول، قاله الزمخشري^(١) وبه بدءاً، وكذلك ابن عطية^(٢). قال الشيخ: (٣) «ولا يُمكن حمله على ظاهره؛ لأنه إذا عطف على الضمير في نحو: «أكلت رغيفاً وزيد» لزم من ذلك أن يكونا شريكين في أكل الرغيف، وهنا لا يسوغ [فيه] ذلك لأن المعنى ليس على: أَسْلَمُوا هم وهو صلى الله عليه وسلم وجهه لله، بل المعنى على أنه صلى الله عليه وسلم أَسْلَمَ وجهه لله، وهم أَسْلَمُوا وجوههم لله^(٤)، فالذي يَقْوَى في الإعراب أنه معطوف على الضمير محذوف منه المفعول، لا مشارك في مفعول «أَسْلَمْتُ» والتقدير: «وَمَنْ أَتَّبَعَنِي وجهه أو أنه مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة المعنى عليه، والتقدير: وَمَنْ أَتَّبَعَنِي كذلك أي: أَسْلَمُوا وجوههم لله، كما تقول: «قَضَى زيدٌ نَحْبَهُ وعَمَرُو» أي: وعَمَرُوا كذلك، أي: قَضَى نَحْبَهُ».

قلت: إنما صَحَّ في نحو: «أكلت رغيفاً وزيد» المشاركة لإمكان ذلك، وأما نحو الآية الكريمة فلا يَتَوَهَّمُ أحدٌ فيه المشاركة.

الثاني: أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف كما تقدم تقريره. الثالث: أنه منصوب على المعية، والواو بمعنى مع، أي: أَسْلَمْتُ وجهي لله مع مَنْ أَتَّبَعَنِي، قاله الزمخشري^(٥) أيضاً. قال الشيخ: (٦) «وَمِنْ الْجِهَةِ الَّتِي امْتَنَعَ عَطْفُ «وَمَنْ» عَلَى الضَّمِيرِ إِذَا حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ دُونَ تَأْوِيلِ يَمْتَنِعُ كَوْنُ

(١) الكشف ٤١٩/١.

(٢) المحرر ٤٣/٣.

(٣) البحر ٤١٢/٢.

(٤) هذا من شدة تمسك أبي حيان بالظاهرية، فالأمر واضح لا لبس فيه.

(٥) الكشف ٤١٩/١.

(٦) البحر ٤١٢/٢.

- آل عمران -

«مَنْ» منصوباً على أنه مفعولٌ معه، لأنك إذا قلت: «أَكَلْتُ رَغِيفاً وعمراً» أي: مع عمرو دَلَّ ذلك على أنه مشارِكُ لك في أَكَلِ الرغيف، وقد أجاز الزمخشري هذا الوجه، وهو لا يجوزُ لما ذكرنا على كُلِّ حال؛ لأنه لا يجوزُ حَذْفُ المفعولِ مع كَوْنِ الواوِ واوِ «مع» البتة». قلت: فَهْمُ المعنى وَعَدَمُ الإلباسِ يُسَوِّغُ ما ذكره الزمخشري، وأيُّ مانعٍ من أَنَّ المعنى: فقل: أَسَلَمْتُ وجهي لله مصاحباً لِمَنْ أَسَلِمَ وجهَهُ لله أيضاً، وهذا معنى صحيح مع القولِ بالمعية.

الرابع: أَنَّ محلَّ «مَنْ» الخفضُ نَسْقاً على اسمِ الله تبارك وتعالى، وهذا الإعرابُ وإن كان ظاهراً مُشْكِلاً، فقد يُزَوَّلُ على معنى: جَعَلْتُ مَقْصِدِي لله بالإيمانِ به والطاعةِ له وَلِمَنْ اتَّبَعَنِي بالحفظِ له، والتحفي بعلمه وبرأيه وبصحبته.

وقد أثبت^(١) الباءُ في «اتَّبَعَنِي» نافع وأبو عمرو وصلاً وحَذْفاًها وقفاً، والباقون حَذَفُوها فيهما موافقةً للرسم، وحَسُنَ ذلك أيضاً كونُها فاصلةً ورأسَ آية نحو: «أَكْرَمَنَ وَأَهَانَنَ»^(٢) وعليه قولُ الأعشى^(٣):

١٢٠٨- وهل يَمْنَعُنِي ارتيادي البلاءَ دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وقال الأعشى أيضاً^(٤):

١٢٠٩- وَمِنْ شَانِيءٍ كاسِفٍ وجهه إذا ما انتَسَبْتُ له أَنْكَرَنَ
قال بعضهم: «يكثرُ حذفُ هذه الباءِ مع نونِ الوقايةِ خاصة، فإن لم تكن نونٌ فالكثيرُ إثباتها».

(١) الكشف ٣٣٢/١؛ البحر ٤١٢/٢.

(٢) الآية ١٥ - ١٦ من الفجر.

(٣) ديوانه ٥٥؛ الكتاب ٢٩٠/٢؛ أمالي الشجري ٧٣/٢؛ وابن يعيش ٧٣/٩.

(٤) انظر التخريج في الحاشية السابقة. والشانء: المبخض.

— آل عمران —

قوله: «أَسْلَمْتُمْ» صورته استفهام ومعناه الأمر، أي: أَسْلَمُوا، كقوله تعالى: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ» أي: انتهوا، قال الزمخشري^(١): «يعني أنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الإسلام ويقتضي حصوله لا محالة، فهل أسلمتم بعد، أم أنتم على كفركم؟ وهذا كقولك لِمَنْ لَخِصَّتْ لَهُ المسألة ولم تُبْقِ من طرق البيان والكشف طريقاً إلا سَلَكْتَهُ: هل فهمتها أم لا، لا أُمُّ لك؟ ومنه قوله عز وجل: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ»^(٢) بعد ما ذَكَرَ الصَّوَارِفَ عن الخمر والميسر، وفي هذا الاستفهام استقصاء وتعبير بالمعاندة وقلة الإنصاف، لأنَّ المنصف إذا تَجَلَّتْ لَهُ الْحُجَّةُ لم يتوقَّف إذعانه للحق وهو كلام حسن جداً / وقوله: [١٣٥/ب] «فقد اهْتَدَوْا» دَخَلَتْ «قد» على الماضي مبالغة في تحقق وقوع الفعل وكأنه قد قَرَّبَ من الوقوع.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾: لَمَّا ضُمِّنَ هذا الموصول معنى الشرط دَخَلَتْ الفاء في خبره، وهو قوله: فَبَشِّرْهُمْ، وهذا هو الصحيح، أعني أنه إذا نُسِخَ المبتدأ بـ «إِنَّ» فجواز دخول الفاء باقي، لأن المعنى لم يتغيَّر، بل ازداد تأكيداً، وخالف الأخفش فَمَنَعَ دخولها مع نُسْخِهِ بـ «إِنَّ»، والسماع حُجَّةٌ عليه كهذه الآية، وكقوله: «إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ»^(٣) الآية، وكذلك إذا نُسِخَ بـ «لَكِنْ» كقوله^(٤):

١٢١٠— فوالله ما فَارَقْتُكُمْ عن ملالة ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكون

وكذلك إذا نُسِخَ بـ «أَنَّ» المفتوحة كقوله تعالى: «واعلموا أَنَّ ما غَنِمْتُمْ

(١) الكشف ٤١٩/١.

(٢) الآية ٩١ من المائدة.

(٣) «إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ» البروج ١٠.

(٤) البيت للأفوه الأودي وليس في ديوانه، وهو في العيني ٣١٥/٢؛ والجمع ١١٠/١؛

والدرر ٨٠/١.

- آل عمران -

من شيء فإنَّ لله [خُمْسَهُ] ^(١)، أمَّا إذا نُسِخَ بليت ولعل وكان امتنعت الفاء عند الجميع لتغيّر المعنى.

قوله: «وَيَقْتُلُونَ» قرأ حمزة ^(٢) «وَيُقَاتِلُونَ» من المقاتلة، والباقون: «وَيَقْتُلُونَ» كالأول، فأما قراءة حمزة فإنه غايرَ فيها بين الفعلين وهي موافقة لقراءة عبدالله: «وقَاتِلُوا» من المقاتلة، إلّا أنه أتى بصيغة الماضي، وحمزة يُحتمل أن يكون المضارع في قراءته لحكاية الحال ومعناه المضى. وأمّا الباقون فقتيل في قراءتهم: إنما كرّر الفعل لاختلاف متعلّقه، أو كرّر تأكيداً، وقيل: المراد بأحد القَتْلين نفوِث الروح وبالأخر الإهانة، فلذلك ذَكَرَ كُلَّ واحدٍ على حَدِّثِهِ، ولولا ذلك لكان التركيب «ويقتلون النبيين والذين يأْمُرُونَ».

وقرأ الحسن: «وَيُقْتَلُونَ» بالتشديد ومعناه التكثير، وجاء هنا «بغير حق» مُنْكَرًا، وفي البقرة ^(٣) «بغير الحق» مُعْرِفًا قيل: لأنَّ الجملة هنا أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الشرط، وهو عامٌ لا يتخصّصُ فلذلك ناسبَ أن تُنْكَرَ في سياقِ النفي ليعمَّ، وأمّا في البقرة فجاءت الآية في ناسٍ مَعْهُودِينَ مُشْخَّصِينَ بأعيانهم، وكان الحقُّ الذي يُقْتَلُ به الإنسانُ معروفًا عندهم فلم يُقْصَدْ هذا العمومُ الذي هنا، فَجِيءَ في كُلِّ مكانٍ بما يناسبُهُ. قوله: «من الناس»: إمّا بيانٌ وإمّا للتبعض، وكلاهما معلومٌ أنهم من الناس، فهو جارٍ مَجْرَى التأكيد.

آ. (٢٢) وقرأ ابنُ عباس ^(٤) وأبو عبدالرحمن بفتح الباء: «حَبَطَتْ» وهي لغةٌ معروفةٌ.

(١) الآية ٤١ من الأنفال.

(٢) السبعة ٢٠٣؛ الكشف ٣٣٨/١؛ البحر ٤١٣/٢.

(٣) الآية ٦١ من البقرة.

(٤) شواذ القراءات ١٩.

- آل عمران -

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿يُذْعَوْنَ﴾: في محل نصب على الحال من الذين أوتوا. وقوله «ليُحْكَم» متعلق بـيُذْعَوْنَ. وقوله: «ثم يتولى» عطفت على «يُذْعَوْنَ» و«منهم» صفة لفريق.

وقوله: «وهم مُعْرِضُونَ» يجوز أن تكون صفة معطوفة على الصفة قبلها فتكون الواو عاطفة، وأن تكون في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في «منهم» لوقوعه صفة فتكون الواو للحال، [ويجوز أن تكون حالاً من «فريق» وجاز ذلك وإن كان نكرة لتخصيصه بالوصف قبله^(١)] وإذا كانت حالاً فيجوز أن تكون مؤكدة، لأن التولي والإعراض بمعنى، ويجوز أن تكون مبينة لاختلاف متعلقهما، قالوا: لأن التولي عن الداعي، والإعراض عما دُعي إليه. ويحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة لا محل لها أخبر عنهم بذلك.

وقرأ الحسن^(٢) وأبو جعفر والجحدري، «ليُحْكَم» مبنياً للمفعول والقائم مقام الفاعل هو الظرف، أي: ليقع الحكم بينهم.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم﴾: يجوز في «ذلك» وجهان، أصحهما: أنه مبتدأ والجار بعده خبره، أي: ذلك التولي بسبب هذه الأقوال الباطلة التي لا حقيقة لها. والثاني: أن «ذلك» خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر ذلك، وهو قول الزجاج^(٣). وعلى هذا فقولُه: «بأنهم» متعلق بذلك المقدّر، وهو الأمر ونحوه. وقال أبو البقاء^(٤): «فعلى هذا يكون قوله: «بأنهم» في موضع نصب على الحال ممّا في «ذا» من معنى الإشارة أي: ذلك الأمر مستحقاً بقولهم»، ثم قال: «وهذا ضعيف». قلت: بل لا يجوز البتة.

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٢) البحر ٤١٦/٢؛ القرطبي ٥٠/٤.

(٣) معاني القرآن ٣٩٣/١.

(٤) الإملاء ١٢٩/١.

- آل عمران -

وجاء هنا «معدودات» بصيغة الجمع، وفي البقرة^(١): «معدودة» تفنناً في البلاغة، وذلك أن جَمَعَ التكسير غير العاقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة تارةً ومعاملة جمع الإناث أخرى، فيقال: «هذه جبالٌ راسيةٌ» وإن شئت: «راسيات»، و«جمالٌ ماشيةٌ» وإن شئت: «ماشيات». وخُصَّ الجمع بهذا الموضع لأنه مكانٌ تشنع عليهم بما فعلوا وقالوا، فأتى بلفظ الجمع مبالغةً في زجرهم وزجر مَنْ يعملُ بعملهم.

قوله: «وَعَرَّهم في دينهم» الغرور: الخداع، يقال منه: عَرَّه يَغُرُّه غُرُوراً فهو غارٌ ومغرور، والغرور - بالفتح - مثالٌ مبالغة، كالضروب، والغُرُّ: الصغير، والغريرة: الصغيرة لأنهما يَتَخَدَّعَانِ والغِرَّةُ مأخوذة من هذا. يقال: «أَخَذَهُ على غِرَّةٍ» أي: تَعَفَّلَ وخداع، والغِرَّةُ: بياضٌ في الوجه، يقال منه: وَجْهٌ أَعْرُ ورجلٌ [أَعْرُ]^(٢) وامرأةٌ «عَرَاءٌ»، والجمعُ القياسي: غُرٌّ، وغيرُ القياسي: غُرَان. قال^(٣):

١٢١١- ثيابُ بني عوفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُم عندَ المَشَاهِدِ غُرَانٌ
والغُرَّةُ من كُلِّ شيءٍ: أَنْفُسُهُ، وفي الحديث: «وَجَعَلَ في الجنينِ غُرَّةً»
عبداً أو أمةً^(٤) وقيل: «الغُرَّةُ» الخِيَارُ. وقال أبو عمرو بن العلاء في تفسير هذا
الحديث: «إنه لا يكونُ إلا الأبيضُ من الرقيقِ» كأنه أَخَذَهُ من الغُرَّةِ وهي
البياضُ في الوجه.

قوله: «ما كانوا يَفْتَرُونَ» «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أو بمعنى الذي،
والعائدُ محذوفٌ أي: الذي كانوا يَفْتَرُونَهُ.

(١) الآية ٨٠ من البقرة.

(٢) عن الصحاح: «غرر» وسقطت من الأصل.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٨٣؛ والبحر ١٦/٢.

(٤) رواه أبو داود: الديات ٦٩٨/٤، والنسائي القسامة ٢٢/٨.

- آل عمران -

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا﴾: «كيف» منصوبة بفعلٍ مضمرٍ تقديره: كيف يكون حالهم؟ كذا قدره الحوفي، وهذا يحتمل أن يكون الكون تاماً، فيجيء في «كيف» الوجهان المتقدمان في قوله: «كيف تكفرون»^(١) من التشبيه بالحال أو الظرف، وأن تكون الناقصة فتكون «كيف» خبرها، وقدر بعضهم الفعل فقال: «كيف يصنعون» فـ «كيف» على ما تقدم من الوجهين، ويجوز أن تكون «كيف» خبراً مقدماً، والمبتدأ محذوف، تقديره: فكيف حالهم؟. قوله: «إِذَا جَمَعْنَاهُمْ» ظرفٌ مخضٌ من غير تضمين شرط، والعامل فيه العامل في «كيف» إن قلنا إنها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ كما تقدم تقريره، وإن قلنا: إنها خبرٌ لمبتدأٍ مضمرٍ وهي منصوبة انتصابَ الظروف كان العامل في «إِذَا» الاستقرار العامل في «كيف» لأنها كالظرف. وإن قلنا: إنها اسمٌ غير ظرف، بل لمجرد السؤال كان العامل فيها نفس المبتدأ الذي قدرناه، أي: كيف حالهم في وقت / جمعهم.

[١/١٣٦]

قوله: «ليوم» متعلقٌ بجمعناهم «أي: لقضاء يومٍ أولجزاء يوم و لا ريب فيه» صفةٌ للظرف.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ﴾: اختلف البصريون والكوفيون في هذه اللفظة الكريمة^(٢). فقال البصريون: الأصل يا الله، فحذفت حرف النداء، وعوض عنه هذه الميم المشددة. وهذا خاصٌ بهذا الاسم الشريف فلا يجوزُ تعويض الميم من حرف النداء في غيره، واستدلوا على أنها عوضٌ من «يا» أنهم لم يجمعوا بينهما فلا يُقال: يا اللهم إلا في ضرورة كقوله^(٣):

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) الإنصاف ٣٤١، اللسان: آله.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في رصف المباني ٣٠٦، واللسان: آله؛ والإنصاف ٣٤٢؛ والجمع

١٥٧/٢؛ والدرر ٢٢٠/٢.

- آل عمران -

١٢١٢- وما عليك أن تقولي كلما سَبَّحْتَ أو هَلَّلْتَ يا اللهم ما
أَرَدَدْنَا عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

وقال الكوفيون: الميمُ المشددةُ بقية فعلٍ محذوفٍ تقديره: «أُمنَّا بخير»
أي: اقضدنا به، مِنْ قولك: «أُمنْتُ زيداً» أي قصدته، ومنه: «ولا آمين البيت
الحرام»^(١) أي: قاصديه، وعلى هذا فالجمعُ بين «يا» والميم ليس بضرورة
عندهم، إذ ليست عوضاً منها. وقد ردَّ عليهم البصريون هذا بأنه قد سُمع
«اللهم أُمنا بخير» وقال تعالى: «اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ
فَأَمْطِرْ»^(٢) فقد صرَّحَ بالمدعوى، فلو كانتِ الميمُ بقيةً «أُمنَّا» لفسد المعنى
فبان بطلانه. وهذا من الأسماء التي لَزِمَتِ النداء فلا يجوزُ أن يقعَ في غيره،
وقد وَقَعَ في ضرورة الشعرِ كونه فاعلاً. أنشد الفراء^(٣):

١٢١٣- كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي دِنَارٍ يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ الْكِبَارُ

فاستعمله هنا فاعلاً بقوله: «يَسْمَعُهَا» ولا يجوزُ تخفيفُ ميمه، وجوزَه
الفراء وأنشد البيت: «يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ / الْكِبَارُ» بتخفيفِ الميم؛ إذ لا يمكنه
استقامَةُ الوزن إلا بذلك. قال بعضهم: «هذا خطأ فاجش، وذلك لأنَّ الميمَ
بقيةُ «أُمنَّا» وهو رأيُ الفراء^(٤)، فكيف يُجوزُ الفراء؟ وأجاب عن البيت بأنَّ
الروايةَ ليست كذلك، بل الروايةُ: يَسْمَعُهَا لَاهُ الْكِبَارُ. قلت: وهذا
[لا يُعارضُ الروايةَ الأخرى، فإنه كما صَحَّتْ هذه صَحَّتْ] ^(٥) تَيْكَ. وردَّ

(١) الآية ٢ من المائدة.

(٢) الآية ٣٢ من الأنفال.

(٣) تقدم برقم ٢٩. وانظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٤/١.

(٤) معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٥) ما بين معقوفين أصابه خرم في الأصل.

- آل عمران -

الزجاج^(١) مذهب الفراء بأنه لو كان الأصل: «يا الله أُمَّنا» لَلْفِظَ بِهِ مَنَبَهَةً عَلَى الأصل كما قالوا في: وَيَلْمُهُ: وَيَلُّ لَأُمِهِ.

ومن أحكام هذه اللفظة أيضاً أنها كَثُرَ دَوْرُهَا حَتَّى حُذِفَتْ مِنْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِمْ: «لَاهُمْ» أَي: اللّهُمَّ^(٢)، قال الشاعر^(٣):

١٢١٤ - لَا هُمْ إِنْ عَامَرَ بَنَ جَهْمٍ أَحْرَمَ حَجًّا فِي ثِيَابٍ دُئِمَ
وقال آخر^(٤):

١٢١٥ - لَا هُمْ إِنْ جُرُّهُمَا عِبَادُكَ النَّاسُ طَرَفٌ وَهُمْ بِلَادُكَ
وفي هذه الكلمة أبحاث كثيرة موضِعُهَا غَيْرُ هَذَا.

قوله: «مَالِكُ الْمَلِكِ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «اللّهُمَّ». الثَّانِي: أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَنَادَى ثَانٍ، حُذِفَتْ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، أَي: يَا مَالِكُ الْمَلِكِ، وَهَذَا هُوَ الْبَدَلُ فِي الْحَقِيقَةِ، إِذِ الْبَدَلُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِتَابِعٍ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ نَعَتْ لـ «اللّهُمَّ» عَلَى الْمَوْضِعِ فَلِذَلِكَ نُصِبَ، وَهَذَا لَيْسَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ، فَإِنَّ سَيَبَوِيهِ^(٥) لَا يُجِيزُ نَعْتَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لَوْجُودِ الْمِيمِ فِي آخِرِهَا، لِأَنَّهَا أَخْرَجَتْهَا عَنْ نِظَائِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَأَجَازَ الْمَبْرَدُ^(٦) ذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ الزَّجَاجُ^(٧) قَالَا: لِأَنَّ الْمِيمَ بَدَلٌ مِنْ «يَا»

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٥/١.

(٢) الأصل: «لا اللهم» و«لا» مقحمة سهواً.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في مشكل ابن قتيبة ١٤٢؛ وغريب الحديث ٢٥٤/٢؛ والبحر ٤١٦/٢، واللسان: دسم، وأساس البلاغة ٢٧١/١. والدسم: الدنس.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) الكتاب ٣١٠/١.

(٦) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٧) معاني القرآن ٣٩٧/١.

- آل عمران -

والمنادي مع «يا» لا يمتنع وَصَفَهُ فَكَذَا مع ما هو عوضٌ منها، وأيضاً فإنَّ الأسمَ لم يتغيَّر عن حكمه، ألا تَرَى إلى بقائه مبنياً على الضم كما كان مبنياً مع «يا».

وانتصرَ الفارسي [لسيويه] بأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حَدِّ «اللهم» فإذا خالَفَ ما عليه الأسماء الموصوفة ودخل في حيزٍ ما لا يُوصَفُ من الأصوات وَجَبَ ألا يُوصَفَ، والأسماءُ المناداةُ المفردةُ المعرفةُ القياسُ ألا توصَفَ كما ذهب إليه بعضُ الناسِ لأنها واقعةٌ موقعٌ ما لا يُوصَفُ. وكأ أنه لمَّا وَقَعَ موقعٌ ما لا يُعَرَّبُ لم يُعَرَّبَ، كذلك لمَّا وَقَعَ موقعٌ ما لا يُوصَفُ لم يُوصَفَ. فأما قوله^(١):

١٢١٦- يا حَكَمُ الوارثُ عن عبد الملك

وقوله^(٢):

١٢١٧- يا حَكَمُ بنَ المنذرِ بنَ الجارودِ سُرَادِقُ المجدِ عليك مَمْدُودُ

و [قوله]^(٣):

١٢١٨- يا عُمَرُ الجوادا

(١) البيت لرؤية وهو في ديوانه ١١٨، وبعده:

أَوْدَيْتَ إِنَّ لَمْ تَحَبُّ حَبَوَ المَعْتَنَك

والإنصاف ٦٢٨؛ وأمالى الشجري ٢٩٩/٢. وأوديت: هلكت، تحب: تمنح، والمعتنك: البعير كُلف أن يصعد في صعب الرمل.

(٢) البيت للحكم بن المنذر العبدي، وهو أيضاً في ملحق ديوانه رؤية ١٧٢؛ والكتاب ٣١٣/١؛ وابن يعيش ٥/٢. واللسان: سرق.

(٣) البيت لجرير وقامه:

فما كعبُ بن مامة وابن سعدى بأجود منك

وهو في ديوانه ١٣٥؛ وأوضح المسالك ٨٠/٣؛ والهمع ١٨٦/١؛ والدرر

١٥٣/١.

— آل عمران —

فإنَّ الأوَّلَ على «أنت» والثاني على نداءٍ ثانٍ، والثالث على إضمارٍ «أعني»، فلمَّا كان هذا الاسمُ الأصلُ فيه الأَ يوصَفُ لِمَا ذَكَرْنَا كان «اللهم» أَوَّلِي الأَ يوصَفُ، لأنَّه قبل ضَمِّ الميمِ إليه واقعٌ موقعٌ ما لا يوصَفُ، فلمَّا ضُمَّتْ إليه الميمُ صيغٌ مَعَهَا صياغةٌ مَخْصُوصَةٌ، وصارَ حَكمُهُ حَكمُ الأصواتِ، وحَكمُ الأصواتِ الأَ توصَفُ نحو: «غاق» وهذا مع ما ضُمَّ إليه من الميمِ بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: «حَيْهَلْ» فحَقُّه الأَ يوصَفُ كما لا يُوصَفُ «حَيْهَلْ». انتهى ما انتصر به أبو علي لسيبويه وإن كان لا ينتهضُ مانعاً.

قوله: «تُؤْتِي» هذه الجملةُ وما عُطِفَ عليها يجوزُ أن تكونَ مستأنفةٌ مُبَيَّنَّةٌ لقوله: «مَالِكُ الْمُلْكِ» ويجوزُ أن تكونَ حالاً من المنادى، وفي انتصابِ الحالِ عن المنادى خلافاً، الصحيحُ جوازُهُ، لأنَّه مفعولٌ به، والحالُ كما تكونُ لبيانِ هيئةِ الفاعلِ تكونُ لبيانِ هيئةِ المفعولِ، ولذلك أعْرَبَ الحَذَّاقُ قولَ النابغة^(١):

١٢١٩ — يا دارميَّةً بالعُلياءِ فالسَّنَدِ أَقَوْتُ وطالَ عليها سالفُ الأبدِ
أن «بالعُلياءِ» حالٌ من «دارميَّة»، وكذلك «أَقَوْتُ».

والثالث من وجوه «تُؤْتِي» أن يكونَ خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ أي: أنت تُؤْتِي، فتكونُ الجملةُ اسميَّةً، وحينئذٍ يجوزُ أن تكونَ مستأنفةٌ وأن تكونَ حاليةً.

وقوله: «تشاء» أي: تشاء إيتاءه، وتشاء انتزاعه، فحذف المفعول بعد المشيئة للعلم به /

[ب/١٣٦]

(١) ديوانه ٢؛ والكتاب ١/٣٦٤؛ والمحاسب ١/٢٥١؛ وأُمالي الشجري ١/٢٧٤؛ والخزانة ٤/٤٠٩؛ والعيني ٤/٣١٥.

- آل عمران -

قوله: «بِيدِكَ الْخَيْرُ» [قيل: في الكلام حذف معطوف تقديره: والشر، فحذف كقوله^(١)]: «تَقِيكُمْ الْحَرَّ»^(٢) أي: والبرد، وكقوله: ^(٣):

١٢٢٠- كَأَنَّ الْحَصَا مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلْتَهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَعْسَرَا
أي: ويدها.

وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف قال: «بِيدِكَ الْخَيْرُ» فذكر الخير دون الشر؟ قلت: لأن الكلام إنما وقع في الخير الذي يسوقه الله إلى المؤمنين، وهو الذي أنكرته الكفرة، فقال: بيدك الخير تؤتيه أوليائك على رغمٍ مِنْ أَعْدَائِكَ» انتهى. وهذا جواب حسن جداً، ثم ذكر هو كلاماً آخر يُوافق مذهبه لا حاجة لنا به، وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرح إلا بما هو محبوبٌ لخلقِه، ونحو منه قوله: «والشرُّ ليس إليك» وقوله: «وإذا مَرَضْتُ فهو يَشْفِينِ»^(٥).

والتَّرْعُ: الجَذْبُ، يقال: نَزَعَهُ يَنْزِعُهُ نَزْعاً إذا جَذَبَهُ عنه، ويُعْبَرُ به عن المِيلِ، ومنه: «نَزَعَتْ نَفْسَهُ إِلَى كَذَا» كأن جاذباً جَذَبَهَا، ويُعْبَرُ به عن الإزالة، «نَزَعَ اللهُ عَنْكَ الشَّرَّ» أي: أزاله، «يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا» أي: أزاله، وكهذه الآية فإنَّ المعنى: وَيُزِيلُ الْمُلْكَ^(٦).

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿تَوَلَّجْ﴾: كقوله: «تَوَلَّيْتُ» وقد تقدّم ما فيه، ويقال: وَلَجَ يَلِجُ وَلُوجاً وَلِجَةً كَعِدَّةٍ وَلُجاً كَوَعْدٍ، وَاَتَلَجَّ يَتَلَجُّ اَتِلَاجاً، والأصل:

(١) ما بين معقوفين أصابه خرم في الأصل.

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) تقدم برقم ٦٨٨.

(٤) الكشف ٤٢٢/١.

(٥) الآية ٨٠ من الشعراء.

(٦) الآية ٢٧ من الأعراف.

— آل عمران —

اَوْتَلَجَ يَوْتَلِجْ اَوْتَلَجًا، فَقَلِبْتَ الواو تاءً قبل تاءِ الافتعال نحو: اَتَعَدَّ يَتَعَدُّ اَتَعَادًا قال الشاعر^(١):

١٣٢١— فَإِنَّ القَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا تَضَائِقُ عنها أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبْرَ

وَالْوُلُوجُ: الدخول، والإيلاجُ: الإدخال، ومعنى الآية على ذلك. وقول مَنْ قَالَ معناها: النقص فإنما أراد أنه من باب اللزوم، لأنه تبارك وتعالى إذا أَدَخَلَ مِنْ هَذَا فِي هَذَا فَقَدْ نَقَصَ مِنَ الْمَأْخُذِ مِنْهُ الْمُدْخَلُ فِي ذَلِكَ الْآخِرِ، وزعم بعضهم أن «تَوَلَّجَ» بمعنى ترفع، وأن «فِي» بمعنى «عَلَى» وليس بشيء.

قوله: «من المَيِّت» اختلف القُراء في هذه اللفظة على مراتب: (٢) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم لفظ «المَيِّت» من غير تاء تأنيث مخففاً في جميع القرآن، وسواءٌ وُصِفَ به الحيوانُ نحو: «تُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ» أو الجمادُ نحو قوله: «إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ»^(٣) «لِبَلَدٍ مَيِّتٍ»^(٤) منكرًا أو معرفًا كما تقدّم ذكره، إلا قوله تعالى: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^(٥)، وقوله: «وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ»^(٦) في إبراهيم، مما لم يَمُتْ بعدُ فإن الكلَّ ثَقُلُوهُ، وكذلك لفظُ «المَيِّتة» في قوله: «وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ»^(٧) دُونَ الْمَيِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ الدَّمِ^(٨) فَإِنَّ تَيِّكَ لَمْ يَشْدُدْهَا إِلَّا بَعْضُ قُرَاءِ الشَّوَادِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٦١؛ والخصائص ١٤/١؛ وابن يعيش ٣٧/١٠؛ وأوضح المسالك ٣٣٨/٣. وموالجاً: مكان الولوج.

(٢) السبعة ٢٠٣؛ الكشف ٣٣٩/١؛ البحر ٤٢١/٢.

(٣) الآية ٩ من فاطر.

(٤) الآية ٥٧ من الأعراف.

(٥) الآية ٣٠ من الزمر.

(٦) الآية ١٧ من إبراهيم.

(٧) الآية ٣٣ من يس.

(٨) الآية ١٧٣ من البقرة.

- آل عمران -

البقرة، وكذلك قوله: «وإن يكن ميتة»^(١) و«بلدة ميتة»^(٢) و«إلا أن يكون ميتة»^(٣) فإنها مخففات عند الجميع. وثقل نافع جميع ذلك، والأخوان وحفص عن عاصم وافقوا ابن كثير ومن معه في الأنعام في قوله: «أومن كان ميتاً فأحييناه»^(٤) وفي الحجرات: «أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً»^(٥)، و«الأرض الميتة» في يس، ووافقوا نافعاً فيما عدا ذلك، فجمعوا بين اللغتين إذاً بأن كلاً من القراءتين صحيح، وهما بمعنى، لأن فِعْلَ يَجُورُ تخفيفه في المعتل بحذف إحدى يائيه فيقال: هَيْنَ وهَيْنَ وَلَيْنَ وَلَيْنَ ومَيَّتَ ومَيَّتَ، ومنه قول الشاعر فَجَمَعَ بين اللغتين: ^(٦)

١٢٢٢- لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيئاً كَأَيْفَاءُ بِأَلْهِ قَلِيلُ الرَّجَاءِ

وزعم بعضهم أن «ميتاً» بالتخفيف لمن وقع به الموت، وأنَّ المشدّد يُسْتَعْمَلُ فِيمَنْ مَاتَ وَمَنْ لَمْ يَمُتْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^(٧) وهذا مردود بما تقدّم من قراءة الأخوين وحفص، حيث خَفَّفُوا في موضع لا يُمْكِنُ أن يراد به الموت وهو قوله: «أومن كان ميتاً»^(٨) إذ المراد به الكفر مجازاً.

(١) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٢) الآية ١١ من الزخرف.

(٣) الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٤) الآية ١٢٢ من الأنعام.

(٥) الآية ١٢ من الحجرات.

(٦) البيتان لعدي بن رعاء الغساني، وهما في الأصمعيات ١٥٢؛ والحماسة الشجرية

١٩٤/١؛ وأمالى الشجري ١٥٢/١؛ وابن يعيش ٦٩/١٠؛ والأشمونى ١٦٩/٢.

(٧) الآية ٣٠ من الزمر.

(٨) الآية ١٢٢ من الأنعام.

— آل عمران —

هذا بالنسبة إلى القراء، وإن شئت ضَبَطْتَهُ باعتبار لفظ «الميت» فقلت: هذا اللفظُ بالنسبة إلى قراءة السبعة ثلاثة أقسام: قسمٌ لا خلاف في تثقيله وهو ما لم يَمُتْ نحو «وما هو بميت» و«إنك ميتٌ وإنهم ميتون»، وقسمٌ لا خلاف في تخفيفه وهو ما تقدم في قوله: «المَيِّتَةُ والدم» و«إلا أن يكونَ مَيِّتَةً» وقوله: «وإن يكنُ مَيِّتَةً» وقوله: «فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا» وقسمٌ فيه الخلافُ وهو ما عدا ذلك وقد تقدّم تفصيلُهُ. وقد تقدّم أيضاً أن أصلَ مَيِّتٍ: مَيُوتُ فادغم، وأن في وزنه خلافاً: ^(١) هل وزنه فَعِيلٌ وهو مذهب البصريين أو فَعِيلٌ وهو مذهب الكوفيين، وأصله: مَوَيْتٌ، قالوا: لأنَّ فَعِيلًا مفقودٌ في الصحيح فالمعتلُّ أَوَّلَى الأَ يوجَدُ فيه. وأجاب البصريون عن قولهم بأنه لا نظير له في الصحيح بأنَّ قُضَاةً في جمع «قاضٍ» لا نظير له في الصحيح. وتفسيرُ هذا الجواب أننا لا نَسَلِّمُ أَنَّ المعتلَّ يلزم أن يكون له نظيرٌ من الصحيح، ويدل على عدم التلازم: «قُضَاةٌ» جمع قاضٍ، وفي «قُضَاةٍ» خلافٌ طويل ليس هذا موضعُ ذكره. واعترض البصريون عليهم بأنه لو كان وزنه فَعِيلًا لَوَجِبَ أن يَصِحَّ كما صَحَّتْ نظائره من ذوات الواو نحو: طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ وَقَوِيمٌ، فحيثُ اعتُلَّ بالقلبِ والإدغام، امتنعَ أن يُدْعَى أن أصله فَعِيلٌ لمخالفةَ نظائره. وهو ردٌّ حسنٌ.

قوله: «وَتَرَزُّقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ» يجوز أن تكون الباء للحال من الفاعل أي: ترزقه وأنت لم تحاسبه، أي: لم تُضَيِّقْ عليه، أو من المفعول أي: غير مُضَيِّقٍ عليه /. وقد تقدّم الكلام على مثل هذا مشبعاً في البقرة عند [١/١٣٧] قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ» ^(٢) فَأَعْنَى عن إعادته.

واشتملت هذه الآية على أنواعٍ من البديع، منها: التجنيس المماثل في

(١) انظر: الإنصاف ٧٩٥.

(٢) الآية ٢١٢ من البقرة.

- آل عمران -

قوله: «مَالِكِ الْمُلْكِ» تُؤْتَى الْمُلْكُ، وَتَنْزِعُ الْمَلِكُ ومنها: الطَّبَاقُ وهو الجَمْعُ بين متضادَّين أو شَيْهِيهِمَا، وذلك في قوله: «تُؤْتَى الْمَلِكُ وَتَنْزِعُ» وفي «نُعِزُّ وَتُذِلُّ»، وفي قوله «بِيَدِكَ الْخَيْرُ» أي: وَالشَّرُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وفي قوله: «الليل والنهار» وفي قوله: «الحي والميت». ومنها: رَدُّ الْأَعْجَازِ عَلَى الصَّدُورِ، وَالصَّدُورِ عَلَى الْأَعْجَازِ فِي قَوْلِهِ: «تُولَجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَتُولَجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ» وفي قوله: «وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ» وَنَحْوُهُ: عَادَاتُ السَّادَاتِ سَادَاتُ الْعَادَاتِ. وَتَضَمَّنَتْ مِنَ الْمَعَانِي التَّوَكُّدَ: بِإِقْكَاعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِّ فِي قَوْلِهِ: «تُؤْتَى الْمَلِكُ الْخ» وَفِي تَجَوُّزِهِ بِإِقْكَاعِ الْحَرْفِ مَكَانَ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَالْحَذْفِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى.

آ. (٢٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى قِرَائَتِهِ نَهْيًا، وَقَرَأَ الضَّبِّيُّ^(١): «لَا يَتَّخِذُ» بَرَفْعِ الدَّالِّ نَفْيًا بِمَعْنَى لَا يَنْبَغِي، أَوْ هُوَ خَيْرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ نَحْوُ: «لَا تَبْصُرُ وَالِدَةً»^(٢) وَ«لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ»^(٣) فَيَمُنْ رَفْعَ الرَّاءِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) وَغَيْرُهُ: «وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ رَفْعَ الرَّاءِ عَلَى الْخَبَرِ، وَالْمَعْنَى: لَا يَنْبَغِي» وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْفَرَاءُ^(٥)، فَإِنَّهُ قَالَ: «وَلَوْ رُفِعَ عَلَى الْخَبَرِ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «لَا تَبْصُرُ وَالِدَةً» جَازَ». قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٦): «وَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الرَّفْعِ أَنَّهُ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ الْكَافِرُ وَلِيًّا» كَأَنَّهُمَا لَمْ يَطَّلِعَا عَلَى قِرَاءَةِ الضَّبِّيِّ، أَوْ لَمْ تُثَبِّتْ عِنْدَهُمَا. وَ«يَتَّخِذُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُتَعَدِّيَّةُ لِوَاحِدٍ فَيَكُونُ «أَوْلِيَاءَ» حَالًا، وَأَنْ تَكُونَ الْمُتَعَدِّيَّةُ لِاثْنَيْنِ، وَ«أَوْلِيَاءَ» هُوَ الثَّانِي.

(١) البحر ٢/٤٢٢. والضَّبِّيُّ هُوَ الْمُفْضِلُ الضَّبِّيُّ وَتَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ.

(٢) الْآيَةُ ٢٣٣ مِنَ الْبَقَرَةِ.

(٣) الْآيَةُ ٢٨٢ مِنَ الْبَقَرَةِ.

(٤) الْإِمْلَاءُ ١/١٣٠.

(٥) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/٢٠٥.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ١/٣٩٨.

- آل عمران -

قوله: «مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» فيه وجهان، أظهرهما: أَنَّ «مِنْ» لا ابتداء الغاية، وهي متعلقة بفعل الاتخاذ. قال علي بن عيسى: «أي: لا تَجْعَلُوا ابتداء الولاية من مكانٍ دُونَ مكانِ المؤمنين» وقد تقدّم تحقيق هذا عند قوله تعالى: «وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ»^(١) في البقرة. والثاني: أجازة أبو البقاء^(٢) أن يكونَ في موضع نصبٍ صفةً لأولياء، فعلى هذا يتعلّق بمحذوف. قوله: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ» أدغم الكسائي^(٣) في رواية الليث^(٤) عنه اللام في الذال هنا، وفي مواضع أُخَرَ تقدّم التنبيه عليها وعلى عليها في سورة البقرة.

قوله: «مِنْ اللَّهِ» الظاهرُ أنّه في محلّ نصبٍ على الحال من «شيء» لأنه لو تأخّر لكانَ صفةً له. و«في شيء» هو خبرٌ ليس، لأن به تستقلُّ فائدة الإسناد، والتقدير: فليس في شيء كائنٍ من الله، ولا بد من حذف مضاف أي: فليس من ولاية الله، وقيل: مِنْ دِينَ الله. ونظّر بعضهم الآية الكريمة بيت النابغة: ^(٥)

١٢٢٣- إذا حاولتَ في أسدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي

قال الشيخ: ^(٦) «والتنظير ليس بجيد، لأنَّ «منك» و«مني» خبر «ليس»، تستقل به الفائدة، وفي الآية: الخبرُ قوله «في شيء» فليس البيت كالأية».

وقد نحا ابنُ عطية^(٧) هذا المَنحَى الذي ذكرته عن بعضهم فقال:

(١) الآية ٢٣ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/ ١٣٠.

(٣) السبعة ١٢٣.

(٤) وهو راوي الكسائي أبو الحارث وتقدمت ترجمته.

(٥) تقدم برقم ١٠٢٣.

(٦) البحر ٤٢٣/٣.

(٧) المحرر ٥٤/٣.

- آل عمران -

«فليس من الله في شيء مَرَضِيٌّ عَلَى الْكَمَالِ وَالصَّوَابِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١) وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: فَلَيْسَ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ وَالثَّوَابِ وَنَحْوِ هَذَا، وَقَوْلُهُ: «فِي شَيْءٍ» هُوَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: «لَيْسَ مِنَ اللَّهِ». قَالَ الشَّيْخُ:^(٢) «وَهُوَ كَلَامٌ مُضْطَرَبٌ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: فَلَيْسَ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ «مِنَ اللَّهِ» خَبَرًا لِلَّيْسِ، إِذْ لَا يَسْتَقِلُّ، وَقَوْلُهُ: «فِي شَيْءٍ» هُوَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ خَبَرًا، فَتَبْقَى «لَيْسَ» عَلَى قَوْلِهِ لَيْسَ لَهَا خَبَرٌ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَتَشْبِيهُهُ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» لَيْسَ بِجَدِيدٍ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ بَيْتِ النَّابِغَةِ وَبَيْنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ».

قلت: قد يُجَابَ عَنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ «مِنَ اللَّهِ» لَا يَكُونُ خَبَرًا لِعَدَمِ الْإِسْتِقْلَالِ» بِأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: فَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، أَوْ لَيْسَ^(٣)، لِأَنَّ اتِّخَاذَ الْكَفَارِ أَوْلِيَاءَ يَنَافِي وَلَايَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ^(٤): فَلَيْسَ مِنَ التَّقَرُّبِ أَيُّ: مِنْ أَهْلِ التَّقَرُّبِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ التَّنْظِيرُ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ وَبَيْنَ النَّابِغَةِ مُسْتَقِيمًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ، وَنَظِيرُ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ هُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي»^(٥) أَيُّ: مِنْ أَشْيَاعِي وَأَتْبَاعِي، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي»^(٦)، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: «أَنْتَ مِنِّي

(١) رواه مسلم في «الإيمان» ٩٩/١؛ وأبو داود في البيوع ٧٣٢/٣.

(٢) البحر ٤٢٣/٢.

(٣) كذا مقحمة في الأصل.

(٤) المحرر ٥٤/٣.

(٥) الآية ٣٦ من إبراهيم.

(٦) الآية ٢٤٩ من البقرة.

— آل عمران —

فرسخين» أي: من أشياعي، ما سِرْنَا فرسخين. ويجوز أن يكون «من الله» هو خبر ليس، و«في شيء» يكون حالاً من الضمير في «ليس» كما ذهب إليه ابن عطية تصريحاً، وغيره إيماءً، وقد تقدّم اعتراض الشيخ عليهما وجوابه. / [١٣٧/ب]

قوله: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا» هذا استثناء مفرغ من المفعول [من أجله، والعامل فيه: لا يَتَّخِذُ أَي] ^(١): لا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ وَلِيًّا لشيءٍ من الأشياءِ إِلَّا لِلتَّقِيَّةِ ظاهراً، أي يكونُ مُوَالِيَه في الظاهر ومعادِيَه في الباطن، وعلى هذا فقوله: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ» وجوابه معترضٌ بين العلة ومعلولها.

وفي قوله: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا» التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، ولو جرى على سَنَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ لَجَاءَ بِالْكَلامِ غِيبةً، وَأَبْدَوْا لِلتَّفَاتِ هُنَا مَعْنًى حَسَنًا: وَذَلِكَ أَنَّ مَوَالِيَةَ الْكَافِرِ لَمَّا كَانَتْ مُسْتَقْبَحَةً لَمْ يُوَاجِهْ اللَّهُ عِبَادَهُ بِخَطَابِ النَّهْيِ، بَلْ جَاءَ بِهِ فِي كَلَامِ أُسْنَدِ الْفِعْلِ الْمُنْهِي عَنْهُ لَغَيْبٍ، وَلَمَّا كَانَتْ الْمَجَامَلَةُ فِي الظَّاهِرِ وَالْمَحَاسَنَةُ جَائِزَةً لِعَذْرِ وَهُوَ اتِّقَاءُ شَرِّهِمْ حَسَنَ الْإِقْبَالِ إِلَيْهِمْ وَخَطَابُهُمْ بِرَفْعِ الْحَرْجِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ.

قوله: «تَقَاة» في نصبها ثلاثة أوجه وذلك مبنيٌّ على تفسير «تَقَاة» ما هي؟ أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدر والتقدير: تَتَّقُوا مِنْهُمْ اتِّقَاءً، فَتَقَاةٌ وَاقِعَةٌ مَوْقِعُ الْإِتِّقَاءِ، وَالْعَرَبُ تَأْتِي بِالْمَصَادِرِ نَائِبَةً عَنْ بَعْضِهَا، وَالْأَصْلُ: أَنْ تَتَّقُوا اتِّقَاءً، نَحْوُ: تَقْتَدِرُوا اقْتِدَارًا، وَلَكِنْهُمْ أَتَوْا بِالْمَصْدَرِ عَلَى حَذْفِ الزَّوَادِ كَقَوْلِهِ: «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا» ^(٢) وَالْأَصْلُ: إِنْبَاتٌ، وَمِثْلُهُ: ^(٣)

١٢٢٤ — وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِثَّةَ الرُّتَاعَا

(١) ما بين معقوفين أصابه الخرم في الأصل.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) تقدم برقم ٣١٧.

أي: إعطائك، ومن ذلك أيضاً قوله: (١)

١٢٢٥ - وليس بأن تَتَّبِعُهُ أَتْبَاعًا

قول الآخر: (٢)

١٢٢٦ - وَلَا حِجَابَ الْجَبِلِينَ مِنْهُ رُكَّامٌ يَخْفِرُ الْأَرْضَ احْتِفَارًا

وهكذا عكس الآية، إذ جاء بالمصدر مزاداً فيه، والفعل الناصب له مجرد من تلك الزوائد. ومن مجيء المصدر على غير الصدر قوله تعالى: «وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ تَبْيِيلًا» (٣)، والأصل: تَبَيَّنَّا، ومثله: (٤)

١٢٢٧ - وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ

والأصل: تَطَوَّيَّا، وأصل نُقَاة: «وُقْيَةٌ» مصدرٌ على فَعَلَ من الوقاية، وقد تقدّم تفسير هذه المادة في أول هذا الموضوع (٥)، ثم أبدلت الواو تاءً، ومثلها تُخْمة وتُكَاة وتُجَاه، وتَحَرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها فقِيلَتْ أَلْفًا، فصَارَ اللفظ «نُقَاة»، كما ترى، ووزنها فُعْلة، ومجيء المصدر على فَعَلَ وفُعْلة قليل نحو: التُّخْمة والتُّهْمة والتُّؤْدة والتُّكَاة، وانضمَّ إلى ذلك كونها جاءت على غير الصدر، والكثير مجيء المصادر جاريةً على أفعالها قيل: وَحَسَّنَ مجيء هذا

(١) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤٠؛ والكتاب ٢٤٤/٢؛ وأمالى الشجري ١٤١/٢؛

وابن يعيش ١١١/١. وصدره:

وخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ

(٢) لم أهند إلى قائله، وهو في البحر ٤٢٤/٢.

(٣) الآية ٨ من المزمل.

(٤) البيت لرؤية وهو في ديوانه ١٦؛ والكتاب ٢٤٤/٢؛ وابن يعيش ١١٢/١؛ وأمالى

الشجري ١٤١/٢؛ والمقرب ١٣٥/٢؛ واللسان: حَضِب. والحَضِب: الأفعى.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢ من البقرة.

- آل عمران -

المصدر ثلاثياً كَوْنُ «فُعَلَة» قد حُذِفَتْ زوائده في كثيرٍ من كلامهم نحو: تَقَى
يَتَّقِي ومنه (١):

١٢٢٨ - تَقَى اللّٰهَ فِينَا وَالكِتَابَ الَّذِي تَنَلُو
وَقَدْ قَدُمْتُ تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ.

الثاني: أنها منصوبة على المفعول به، وذلك أن يكونَ «تَتَّقُوا» بمعنى
تخافوا، ويكون «تَقَاة» مصدراً واقعاً موقعَ المفعول به، وهو ظاهرُ قول
الزمخشري فإنه قال (٢): «إِلَّا أَنْ تَخَافُوا مِنْ جِهَتِهِمْ أَمْراً يَجِبُ اتِّقَاؤُهُ، وَقُرْءُ
«تَقِيَّةً»، وَقِيلَ لِلْمُتَّقَى: تَقَاةٌ وَتَقِيَّةٌ كَقَوْلِهِمْ «ضَرَبَ الْأَمِيرُ لِمَضْرُوبِهِ». انْتَهَى
فَصَارَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِلَّا أَنْ تَخَافُوا مِنْهُمْ أَمْراً مُتَّقَى.

الثالث: أنها منصوبة على الحال وصاحبُ الحال فاعل «تَتَّقُوا» وعلى
هذا تكونُ حالاً مؤكدة، لأنَّ معناه مفهوم من عاملها كقوله: «وَيَوْمَ أُبْعِثُ
حَيًّا» (٣) «وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ» (٤)، وهو على هذا جمعُ «فَاعِلٍ» وإن
لم يُلَفْظْ بفاعل من هذه المادة فيكون فاعلاً وفُعَلَة نحو: رام ورُماة وغاز وغُرَاة،
لأنَّ فَعْلَهُ يَطْرُدُ جمعاً لفاعل الوصفِ المعتلِّ اللامِ، وقيل: بل فُعَلَة جمعُ
لفعل، أجازَ ذلك كُلُّهُ أبو علي الفارسي. قلت: جمعُ فَعِيلٍ على فُعَلَة
لا يجوزُ، فإن فَعِيلًا الوصفِ المعتلِّ اللامِ يُجْمَعُ على أَفْعِلَاءٍ نحو: غَيْبِي
وَأَغْنِيَاءُ، وَتَقَى وَاتَّقِيَاءُ، وَصَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءُ، فإن قيل: قد جاء فَعِيلُ الوصفِ
مجموعاً على فُعَلَة قالوا: كَمَيٍّ وَكُمَاةً، فالجواب: أنه من الندور بحيث
لا يُقَاسُ عليه.

(١) تقدم برقم ٢٨٠.

(٢) الكشف ١/٤٢٢.

(٣) الآية ٣٣ من مريم.

(٤) الآية ٦٠ من البقرة.

- آل عمران -

وقرأ^(١) ابن عباس ومجاهد وأبو رجاء وقتادة وأبو حيوه ويعقوب وسهل وعاصم في رواية المفضل عنه: «تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً» بوزن «مَطِيَّة» وهي مصدر أيضاً بمعنى «تُقَاة»، يقال: اتَّقَى يَتَّقِي اتَّقَاءً وَتَقَوًى وَتُقَاةً وَتَقِيَّةً وَتَقَى، فيجيء مصدر أفعَلَ من هذه المباداة على الافتعال وعلى ما ذكر معه من هذه الأوزان، ويقال أيضاً: تَقَيَّتْ أَتَقَى ثَلَاثِيًّا تَقِيَّةً وَتَقَوًى وَتُقَاةً وَتَقَى، والياء في جميع هذه الألفاظ بدل من الواو لما عرفته من الاشتقاق.

وأمال الأخوان^(٢) «تُقَاة» هنا، لأنَّ أَلْفَهَا منقلبة عن ياء كما تقدم تقريره، ولم يؤثر حرف الاستعلاء في مَنع الإمالة لأنَّ السبب غير ظاهر، ألا ترى أن سببَ الإمالة الياء المقدرة بخلاف «غالب» و«طالب» و«قادم» فإنَّ حرف الاستعلاء عنا مؤثِّر لكون سبب الإمالة ظاهراً وهو الكسرة، وعلى هذا يقال: كيف يُؤثِّر مع السبب الظاهر ولم يؤثِّر مع المقدر وكان العكس أولى؟ والجواب أنَّ الكسرة سببٌ منفصل عن الحرف الممال ليس موجوداً فيه بخلاف الألف المنقلبة عن باءٍ فإنها نفسها مقتضية للإمالة، فلذلك لم يُقاومها حرفُ الاستعلاء.

وأمال الكسائي وحده «حَقَّ تَقَاتِهِ»^(٣)، فخرج حمزة عن أصله، وكان الفرق أنَّ «تُقَاة»^(٤) هذه رُسِمَت بالياء فلذلك وافق حمزة الكسائي عليه، ولذلك قرأ بعضهم «تَقِيَّةً» بوزن مَطِيَّة كما تقدم / لظاهر الرسم، بخلاف «حَقَّ تَقَاتِهِ»، وإنما أَمَعْنَتْ في سبب الإمالة هنا لأنَّ بعضهم زعم أن إمالة هذا شاذ لأجل حرف الاستعلاء، وأنَّ سيويه^(٥) حكى عن قوم أنهم يميلون شيئاً

(١) البحر ٢/٤٢٤؛ القرطبي ٥٧/٤.

(٢) السبعة ٢٠٤؛ البحر ٢/٤٢٤؛ والأخوان: حمزة والكسائي.

(٣) الآية ١٠٢ من آل عمران.

(٤) أي الواردة في الآية التي يعربها الآن.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٤.

- آل عمران -

لا يجوز إمالته نحو: «رأيت عِرْقِي»^(١) بالإمالة، وليس هذا من ذاك لما تقدّم لك من أن سبب الإمالة في «عِرْقِي» كسرة ظاهرة.

وقوله: «منهم» متعلّق بـ «تقوا»، أو بمحذوف على أنه حال من «تقاة» لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفة لها، فلما قدّم نُصِبَ حالاً. هذا إذا لم تجعل «تقاة» حالاً، فأما إذا جعلناها حالاً تعيّن أن يتعلّق «منهم» بالفعل قبله، ولا يجوز أن يكون حالاً من «تقاة» لفساد المعنى لأنّ المخاطبين ليسوا من الكافرين.

قوله: «نفسه» مفعول ثانٍ لحذّر؛ لأنه في الأصل متعدّد بنفسه لواحد فازداد بالتضعيف آخر، وقدّر بعضهم حدّف مضاف أي: عقاب نفسه. وصرّح بعضهم بعدم الاحتياج إليه، كذا نقله أبو البقاء^(٢) عن بعضهم، وليس بشيء، إذ لا بدّ من تقدير هذا المضاف لصحة المعنى، ألا ترى إلى غير ما نحن فيه في نحو قولك: «حذّرتك نفس زيد» أنه لا بدّ من شيء تحذّر منه كالعقاب والسّطوة، لأن الذات لا يتصوّر الحذر منها نفسها، إنما يتصوّر من أفعالها وما يصدر عنها. وعبرّ هنا بالنفس عن الذات جرياً على عادة العرب، كما قال الأعشى^(٣):

١٢٢٩ - يوماً بأجود نائلاً منه إذا نفس الجبان تجهمت سؤلها
وقال بعضهم: الهاء في «نفسه» تعود على المصدر المفهوم من قوله:
«لا يتخذ»^(٤) أي: ويحذركم الله نفس الاتخاذ، والنفس عبارة عن وجود الشيء وذاته.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ﴾: مستأنف، وليس منسوقاً على جواب الشرط، وذلك أن عِلْمَهُ بما في السموات وما في الأرض غير متوقّف

(١) العرق: أرومة الشجر التي تتشعب منها العروق.

(٢) الاملاء ١/١٣٠.

(٣) الديوان ٢٩؛ البحر ٢/٤٢٥.

(٤) الأصل: «لا تتخذوا» وهو سهو.

— آل عمران —

على شرط فلذلك جيء به مستأنفاً، وفي قوله «وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» من باب ذِكْرِ العام بعد الخاص وهو «ما في صدوركم».

وقدّم هنا الإخفاء على الإبداء وجعل محلّهما الصدور وجعل جواب الشرط العلم بخلاف ما في البقرة^(١)، فإنه قدّم فيها الإبداء على الإخفاء، وجعل محلّهما النفس، وجعل جواب الشرط المحاسبة، وكل ذلك تفنن في البلاغة وتنوع^(٢) في الفصاحة.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُحَدِّثُ﴾: في ناصبه أوجه، أحدها: أنه منصوب بقدير، أي: قدير في ذلك اليوم العظيم، لا يقال: يلزم من ذلك تقييد قدرته بزمان، لأنه إذا قدر في ذلك اليوم الذي يسلب كل أحد قدرته فلأن يقدر في غيره بطريق أولى وأخرى، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن الأنباري.

الثاني: أنه منصوب بيحذركم أي: يخوفكم عقابه في ذلك اليوم، وإلى [هذا] نحا أبو إسحق^(٣)، ورجحه. ولا يجوز أن ينتصب بيحذركم المتأخرة. قال ابن الأنباري: «لأنه لا يجوز أن يكون» اليوم منصوباً بيحذركم المذكور في هذه الآية، لأنّ واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعلى ما ذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرف وناصبه معترضاً، وهو كلام طويل، والفصل بمثله مستبعد، هذا من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فلا يصح، لأن التخويف موجود، واليوم موعود فكيف يتلاقيان^(٤).

الثالث: أن يكون بالمصير^(٥)، وإليه نحا الزجاج^(٦) أيضاً وابن الأنباري

(١) الآية ٢٨٤ من البقرة: «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه».

(٢) الأصل: «تنوعاً» وهو سهو.

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٩.

(٤) قوله: «يتلاقيان» محروم في الأصل.

(٥) أي: منصوباً بالمصير.

(٦) معاني القرآن ١/٣٩٩.

— آل عمران —

ومكي^(١) وغيرهم، وهذا ضعيفٌ على قواعد البصريين، للزوم الفصل بين المصدر ومعموله بكلامٍ طويل، وقد يقال: إنَّ جُمْلَ الاعتراض لا نبالي بها فاصلةٌ، وهذا من ذاك.

الرابع: أن ينتصب بـ «اذكر» مقدراً مفعولاً به لا ظرفاً. وقَدَّر الطبري^(٢) الناصب له «اتقوا»، وفي التقدير ما فيه من كونه على خلاف الأصل مع الاستغناء عنه.

الخامس: أنَّ العامل فيه ذلك المضافُ المقدَّر قبل «نفسه» أي: يحذركم الله عقابَ نفسه يومَ تجد، فالعاملُ فيه «عقاب» لا «يحذركم»، قاله أبو البقاء^(٣). وفي قوله «لا يحذركم» فرارٌ ممَّا أوردته على أبي إسحاق كما تقدَّم تحقيقه.

السادس: أنه منصوبٌ بتودُّ، قال الزمخشري^(٤): «يومَ تجد منصوبٌ بتودُّ، والضمير في «بينه» لليوم، أي: يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها [حاضرين]^(٥)»، تتمنى لو أنَّ بينها وبين ذلك اليوم وهَوْلُهُ أمداً بعيداً. وهذا الذي ذكره الزمخشري وجهٌ ظاهرٌ لا خفاء بحسنه، ولكن في هذه المسألة خلافٌ ضعيف: جمهور البصريين والكوفيّين على جوازها، وذهب الأخفش والفراء إلى منعها، وضابطُ هذه المسألة: أنه إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على شيء متصلٍ بمعمول الفعل نحو: «ثوبي أخوك يلبسان» فالفاعل هو الألف، وهو ضمير عائِد على «أخوك» المتصلين بمفعول يلبسان، ومثله: «غلامٌ هند ضربت» ففاعل «ضربت» ضمير عائِد على «هند» المتصلة بغلام المنصوب بضربت، والآية من هذا القبيل: فإن فاعل «تودُّ» ضميرٌ عائِد على

(١) الشكل ١/١٣٤.

(٢) تفسير الطبري ٦/٣١٩.

(٣) الاملاء ١/١٣٠.

(٤) الكشف ١/٤٢٣.

(٥) من الكشف.

- آل عمران -

«نفس» المتصلة بيوم لأنها في جملة، أضيف الظرف إلى تلك الجملة، والظرف منصوب بتوّد، والتقدير: يوم وجدان كل نفس خيرها وشرها مُحَضَّرِينَ تَوَدُّ كذا. احتج الجمهور على الجواز بالسمع وهو قول الشاعر^(١) /:

١٢٣٠- أَجَلَ الْمَرْءِ يَسْتَحْتُ وَلَا يَدُ رِي إِذَا يَبْتَغِي حَصُولَ الْأَمَانِي

ففاعل «يستحْتُ» ضمير عائد على «المرء» المتصل بـ «أجل» المنصوب بـ «يستحْتُ». واحتج المانعون بأنَّ المعمول فَضْلَةٌ يجوز الاستغناء عنه، وعودُ الضمير عليه في هذه المسائل يقتضي لزومَ ذِكْرِهِ فيتنافى هذان السببان، ولذلك أُجْمِعُ على منع: «زيداً ضرب» و«زيداً ظَنُّ قائماً» أي: ضرب نفسه وظنها، وهو دليل واضح للمانع لولا ما يرده من السماع كما أنشدتكَ البيت آنفاً. وفي الفرق بين «غلام زيدٍ ضَرَبَ» وبين «زيداً ضرب» حيث جاز الأول وامتنع الثاني بمقتضى العلة المذكورة غموضٌ وعُسْرٌ ليس هذا محلُّ ذِكْرِهِ.

قوله: «تَجِدُ» يجوزُ أَنْ تكون المتعدية لواحد بمعنى تصيب، ويكون «مُحَضَّرًا» على هذا منصوباً على الحال، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن تكون عِلْمِيَّةً، فتتعدى لاثنتين أولهما «مَا عَمِلْتُ» والثاني: «مُحَضَّرًا» وليس بالقوي في المعنى.

و«ما» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها بمعنى الذي، فالعائدُ على هذا مقدَّرٌ أي: ما عملته، فحذف لاستكمال الشروط، و«من خير» حالٌ: إمَّا من الموصول وإمَّا من عائدته، ويجوز أن تكون «من» لبيان الجنس. ويجوز أن تكون «ما» مصدرية، ويكون المصدر حينئذ واقعاً موقعَ المفعول تقديره: يوم تجد كل نفس عملها أي: معمولها، فلا عائد حينئذ عند الجمهور.

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٢/٤٢٧، وقد وقع خرم في البيت في نسخة الأصل.

— آل عمران —

قوله: «وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ»: يجوزُ في «ما» هذه أن تكونَ منسوقةً على «ما» التي قبلها بالاعتبارين المذكورين فيها أي: وتَجِدُ الذي عملته أو: وتَجِدُ عملُها أي: معمولُها من سوء، فإنَّ جَعَلْنَا «تجد» متعدية لاثنيين فالثاني محذوفٌ، أي: وتجد الذي عملته من سوء محضراً، أو تجد عملها محضراً نحو: «علمت زيدا ذاهباً وبكراً» أي: وبكراً ذاهباً، فَحَذَفْتَ مفعوله الثاني للدلالة عليه بذكره مع الأول، وإنَّ جعلناها متعديةً لواحدٍ فالحال من الموصول أيضاً محذوفةٌ أي: تجده مُحَضَّراً؛ أي: في هذه الحال، وهذا نظيرُ قولك: «أكرمتُ زيدا ضاحكاً وعمراً» أي: وعمراً ضاحكاً، حَذَفْتَ حَالِ الثاني لدلالة حالِ الأول عليه، وعلى هذا فيكون في الجملة من قوله «تَوَدُّ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ في محل نصب على الحال من فاعل «عَمِلْتَ» أي: وما عَمِلْتَهُ حَالِ كونها وادَّةً أي: متمنية البُعْدَ من السوء. والثاني: أن تكونَ مستأنفة، أخبر الله عنها بذلك، ويجوز أن تكونَ «ما» مرفوعةً بالابتداء، والخبرُ الجملةُ من قوله: «تود» أي: والذي عملته — أو وعملُها — تَوَدُّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً.

والضمير في «بينه» فيه وجهان، أحدهما — وهو الظاهر — عَوْدُهُ على «مَا عَمِلْتَ»، وأعادَهُ الزمخشري^(١) على «اليوم» قال الشيخ^(٢): «وَأَبْعَدُ الزمخشري في عَوْدِهِ على «اليوم» لأنَّ أَحَدَ الْقِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ أُخْضِرَا فِي ذَلِكَ لَهُ هُوَ الْخَيْرُ الَّذِي عَمِلَهُ، وَلَا يُطْلَبُ تَبَاعُدُ وَقْتِ إِحْضَارِ الْخَيْرِ إِلَّا بِتَجَوُّزٍ، إِذْ كَانَ يَشْتَمِلُ عَلَى إِحْضَارِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فَتَوَدُّ تَبَاعُدَهُ لِتَسْلَمَ مِنَ الشَّرِّ، وَدَعَاهُ^(٣) لَا يَحْصُلُ لَهُ الْخَيْرُ، وَالْأَوَّلَى عَوْدُهُ إِلَى مَا عَمِلْتَ مِنَ السُّوءِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ. وَلِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ السُّوءَ يُتَمَنَّى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ التَّبَاعُدُ مِنْهُ».

(١) الكشاف ١/٤٢٣.

(٢) البحر ٢/٤٢٧.

(٣) كذا في الأصل والبحر ولم أتبين معناها.

— آل عمران —

فلان قيل: هل يجوز أن تكون «ما» هذه شرطية؟ فالجواب أن الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢) منعا من ذلك، وجعلوا علة المنع عدم [جزم]^(٣) الفعل الواقع جواباً وهو «تود»، وهذا ليس بشيء، لأن الناس نَصُّوا على أنه إذا وقع فعلُ الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في ذلك المضارع وجهان: الجزم والرفع، وقد سُمعا من لسان العرب، ومنه بيت زهير^(٤):

١٢٣١— وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

ومن الجزم قوله تعالى: «مَنْ كَانَ يَرِيدَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ»^(٥)، «مَنْ كَانَ يَرِيدَ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ»، ومن كَانَ يَرِيدَ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا»^(٦) فدلَّ ذلك على أن المانعَ من شرطيتها ليس هو رفع «تود»، وأجاب الشيخ^(٧) بأنها ليست شرطيةً لا لما ذكره الزمخشري وابن عطية بل لعلِّه أخرى. ولنذكر هنا ما ذكره قال: «كنت سُبِّلْتُ عن قول الزمخشري» فذكره ثم قال: «ولنذكر ههنا ما تمسَّس إليه الحاجةُ بعد أن تقدَّم ما ينبغي تقديمه في هذه المسألة فنقول: إذا كَانَ فعلُ الشرط ماضياً وبعده مضارعٌ تَمَّ به جملة الشرط والجزاء جازَ في ذلك المضارع الجزمُ وجاز فيه الرفعُ، مثال ذلك: «إن قام زيد يقم ويقوم عمرو» فأما الجزم فعلى جواب الشرط، ولا نعلم في ذلك خلافاً وأنه فصيحٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب»^(٨) عن بعض النحويين

(١) الكشف ٤٢٣/١.

(٢) المحرر ٥٨/٣.

(٣) سقطت سهواً من الأصل.

(٤) ديوانه ١٥٣؛ وابن عقيل ١٧٩/٣؛ وأوضح المسالك ١٩١/٣؛ والدرر ٧٦/٢.

(٥) الآية ١٥ من هود.

(٦) الآية ٢٠ من الشورى.

(٧) البحر ٤٢٨/٢.

(٨) لعله أبو الحسن الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨؛ كشف الظنون ١٢٥/١.

- آل عمران -

أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان» كقوله تعالى: «من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوفَّ» لأنها أصل الأفعال ولا يجوز ذلك مع غيرها، وظاهر كلام سيبويه^(١) وكلام الجماعة أنه لا يختص ذلك بـ «كان» بل سائر الأفعال في ذلك مثل «كان»، وأنشد سيبويه للفرزدق^(٢):

١٢٣٢ - دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُؤُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ

وقال أيضاً^(٣):

١٢٣٣ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وأما الرفع فإنه مسموع من لسان العرب كثيراً، وقال بعض أصحابنا: هو أحسن من الجزم، ومنه بيت زهير السابق إنشأه، ومثله أيضاً قوله^(٤):

١٢٣٤ - وَإِنْ شُلَّ رَيْعَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً نَقُولُ جِهَارًا وَيُلَكِّمُ لَا تُنْفَرُوا

وقول أبي صخر^(٥):

١٢٣٥ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يَقُولُ وَيُخْفِي الصَّبْرَ إِنِّي لَجَارِعُ

وقال آخر^(٦):

١٢٣٦ - وَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمُنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوَّفُ أَهْلَ الْغَائِبِ الْمُتَنَظِّرِ

(١) الكتاب ٤٣٧/١.

(٢) ديوانه ٢٦٢؛ والكتاب ٤٣٧/١؛ والجمع ٦٠/٢؛ والدرر ٧٧/٢؛ والتوغير: الحقد.

(٣) ديوانه ٨٧٠؛ والكتاب ٤٠٤/١؛ وأمالى الشجري ٣١١/٢؛ والخصائص ٤٢٢/٢؛ والدرر ٦٥/١.

(٤) ديوان زهير ٢١٦؛ والبحر ٤٢٩/٢؛ وشل: طرد؛ ورعيان كل شيء: أصله.

(٥) ليس في ديوان الهذليين، وهو في الأشموني ١٧/٤؛ والبحر ٤٢٩/٢.

(٦) البيت لعروة بن الورد، وهو في الحماسة ٢٣٨/١؛ والبحر ٤٢٩/٢. والمتنظر: الذي يترقب رجوعه.

- آل عمران -

وقال آخر^(١):

١٢٣٧- فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا

وقال آخر^(٢):

١٢٣٨- إِنْ يَسْأَلُوا الْخَيْرَ يُعْطَوْهُ وَإِنْ خَبَرُوا فِي الْجَهْدِ أُذِرْكَ مِنْهُمْ طَيْبُ أَخْبَارِ

قلت: هكذا ساق هذا البيت في جملة الأبيات الدالة على رفع المضارع، ويدل على قصده ذلك أنه قال بعد إنشاده هذه الأبيات كلها: «فهذا الرفع كما رأيت كثير» انتهى، وهذا البيت ليس / من ذلك في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ لأن [المضارع فيه مجزوم وهو «يُعْطَوْهُ» وعلامة جزمه سقوط النون فكان ينبغي]^(٣) أن ينشده حين أنشد: «دَسْتُ رسولاً»^(٤) وقوله: «تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي»^(٥) البيتين.

ثم قال: «فهذا الرفع كثير كما رأيت، ونصوص الأئمة على جوازِهِ في الكلام وإن اختلفت تأويلاتهم كما سنذكره، وقال صاحبنا أبو جعفر أحمد ابن عبد النورين رشيد المالقي - وهو مصنف كتاب «رصف المباني»^(٦) - رحمه الله: «لا أعلم منه شيئاً» جاء في الكلام، وإذا جاء فقياسُهُ الْجَزْمُ، لأنه أصلُ العملِ

(١) البيت لسواربن المضرب - أموي -، وهو في المحتسب ١٩٢/٢؛ والخصائص ٤٣٣/٢؛ وأمالى ابن الشجري ١٨٥/١؛ وابن يعيش ٨٠/١؛ والأشموني ٤٥/٢؛ والعيني ٥١/٢.

(٢) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٤٢٩/٢.

(٣) ما بين معقوفين أصابه الخرم في الأصل.

(٤) الشاهد برقم ١٢٣٢.

(٥) الشاهد برقم ١٢٣٣. ولعل أبا حيان يريد «أدرك».

(٦) رصف المباني ١٠٤؛ وهو أحمد بن عبد النور، أخذ عن ابن مفرج، وأخذ عنه أبو حيان، له: شرح الجزولية والتحلية. انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٨٠/١؛ الدرر الكامنة ٢٠٧/١. وطبع الكتاب في دمشق بتحقيقنا.

— آل عمران —

في المضارع ، تقدّم الماضي أو تأخّر ، وتأول هذا المسموع على إضمار الفاء وجعله مثل قول الشاعر: (١)

١٢٣٩ — إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

على مذهب مَنْ جعل أن الفاء منه محذوفة . وأما المتقدمون فاختلّفوا في تخريج الرفع : فذهب سيويه (٢) إلى أن ذلك على سبيل التقديم وأن جواب الشرط ليس مذكوراً عنده . وذهب المبرد (٣) والكوفيون إلى أنه هو الجواب . وإنما حُذِفَتْ منه الفاء ، والفاء ما بعدها كقوله تعالى : «ومن عاد فينتقم الله منه» (٤) ، فَأُعْطِيَتْ في الإضمار حكمها في الإظهار . وذهب غيرهما إلى أن المضارع هو الجواب بنفسه أيضاً كالقول قبله ، إلا أنه ليس معه فاء مقدرة قالوا : لكنّ لما كان فعل الشرط ماضياً لا يظهر لأداة الشرط فيه عمل ظاهر استضعفوا أداة الشرط فلم يُعْمَلوها في الجواب لضعفها ، فالمضارع المرفوع عند هذا القائل جواب بنفسه من غير نيّة تقديم ولا على إضمار الفاء ، وإنما لم يُجَزَمْ لما ذكّر ، وهذا المذهب والذي قبله ضعيفان .

وتلخص من هذا الذي قلناه أن رَفَعَ المضارع لا يمنع أن يكون ما قبله شرطاً لكن امتنع أن يكون «وما عملت» شرطاً لعله أخرى ، لا لكون «تود»

(١) البيت لجرير بن عبدالله البجلي أو عمرو بن الخشام ، وهو في رصف المباني ١٠٤ ، وصدره :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
وأما الشجري ٨٤/١ ؛ وابن يعيش ١٥٨/٨ ؛ والمقرب ٢٧٥/١ ؛ واللسان :
بجل ؛ والمغني ٦١٠ ؛ وشواهد المغني ٨٩٧ .

(٢) الكتاب ٤٣٦/١ .

(٣) المقتضب ٦٩/٢ ، ٧٢/٢ .

(٤) الآية ٩٥ من المائدة .

- آل عمران -

مرفوعاً، وذلك على ما نقرره على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجواب لا نفس الجواب فنقول: إذا كان «تود» منوياً به التقديم أدى إلى تقدّم المضممر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أن الضمير في قوله «وبينه» عائذ على اسم الشرط الذي هو «ما» فيصير التقديم: «تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء» فلزم من هذا التقديم تقديم المضممر على الظاهر وذلك لا يجوز.

فإن قلت: لم لا يجوز ذلك والضمير قد تأخر عن اسم الشرط وإن كانت النية به التقديم، فقد حصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله، وذلك نظير: «ضرب زيداً غلامه» فالفاعل رتبته التقديم ووجب تأخره لصحة عود الضمير؟ فالجواب أن اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخير عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء لا دليلاً، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنها تعمل في جملة الجزاء، وجملة الدليل لا موضع لها من الإعراب، وإذا كان كذلك تدافع الأمر، لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضاها فتدافعاً، وهذا بخلاف «ضرب زيداً غلامه» فإنها جملة واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، فكل واحد منهما يقتضي صاحبه، ولذلك جاز عند بعضهم «ضرب غلامها هنداً» لاشتراك الفاعل المضاف إلى الضمير والمفعول الذي عاد عليه الضمير في العامل، وامتنع «ضرب غلامها جارية هند» لعدم الاشتراك في العامل^(١)، فهذا فرق ما بين المسألتين، ولا يحفظ من لسان العرب:

(١) العامل في الفاعل: «ضرب»، وقد عاد الضمير في «غلامها» على المضاف إليه، والعامل في المضاف إليه هو المضاف، فاختلف العاملان.

- آل عمران -

«وَأَوْدُ لَوْ أَنَّ أَكْرَمَهُ أَبَا ضَرَبْتَ هُنْدَ» لأنه يلزم منه تقديم المضمير على مفسره في غير المواضع التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيرها. انتهى.

وقد جَوَّز أبو البقاء^(١) كونها شرطية، ولم يَلْتَفِتْ لِمَا مَنَعُوا بِهِ ذَلِكَ فَقَالَ:
«والثاني: أنها شرط، وارتفع «تَوَدُّ» على إرادة الفاء، أي: فهي تَوَدُّ، ويجوز أن يرتفع من غير تقدير حرف لأن الشرط هنا ماضٍ، وإذا لم يظهر في الشرط لفظُ الجزم جاز في الجزاء الوجهان: الجزم والرفع». انتهى وقد تقدّم تحقيق القول في ذلك، والظاهرُ موافقتهُ للقول الثالث في تخريج الرفع في المضارع كما تقدّم تحقيقه.

وقرأ عبد الله^(٢) وابنُ أبي عبيدة «وَدَّتْ» بلفظ الماضي، وعلى هذه القراءة يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطية، وفي محلّها حينئذٍ احتمالان: الأولُ النصبُ بالفعل بعدها، والتقدير: أي شيء عَمِلْتُ من سوء وَدَّتْ، فوَدَّتْ جوابُ الشرط. والاحتمالُ الثاني: الرفعُ على الابتداء، والعائدُ على المبتدأ محذوفٌ تقديرُهُ: وما عملته، وهذا جائزٌ في اسم الشرط خاصةً عند الفراء في فصيح الكلام، أعني حَذَفَ عائد المبتدأ إذا كان منصوباً بفعلٍ نحو: «أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَكْرَمَهُ» برفع أيهم، وإذا كان المبتدأ غير ذلك ضَعُفَ نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ». وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في موضعين من القرآن، أحدهما قراءة مَنْ قرأ: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ»^(٣). والثاني: «وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى»^(٤) في الحديد، واختلافُ الناس في ذلك.

(١) الإملاء ١/١٣١.

(٢) البحر ٢/٤٣٠.

(٣) الآية ٥٠ من المائدة، وهي قراءة السلمي كما في الشواذ ٣٢.

(٤) الآية ١٠ من الحديد، وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة ٦٢٥.

- آل عمران -

الوجه الثاني من وجهي «ما» أن تكون موصولة بمعنى: الذي عملته من سوء ودت لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، ومَحَلُّهَا على هذا رفع بالابتداء، و«وَدَّتْ» الخبر، واختاره الزمخشري^(١) فإنه قال: «لكنَّ الحملَ على الابتداء والخبر أوقع في المعنى لأنه حكاية الكائن في ذلك اليوم، وأثبت لموافقة قراءة العامة». انتهى.

فإن قلت لِمَ لَمْ يمتنع أن تكون «ما» شرطية على هذه القراءة كما امتنع ذلك فيها على قراءة العامة؟ فالجواب أن العلة إن كانت رفع الفعل وَعَدَمَ جزمه كما قال به الزمخشري وابن عطية فهي مفقودة في هذه القراءة لأن الماضي مبني للفظ / لا يظهر فيه لأداة الشرط عمل، وإن كانت العلة أن النية به التقديم فيلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فهي أيضاً مفقودة فيها؛ إذ لا داعي يدعو لذلك.

و«لو» هنا على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وعلى هذا ففي الكلام حَذَفَان، أحدهما: حذف مفعول «يود»، والثاني: حذف جواب «لو»، والتقدير فيهما: تود تباعد ما بينها وبينه لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً لَسُرَّتْ بذلك، أو لَفَرِحَتْ ونحوه. والخلاف في «لو» بعد فعل الودادة وما بمعناه أنها تكون مصدرية - كما تقدم تحريره في البقرة -^(٢) يَبْعُدُ مجيئه هنا، لأن بعدها حرفاً مصدرياً وهو أن. قال الشيخ: ^(٣) «ولا يباشر حرف مصدرى حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: «إنه لحقُّ مثل ما أنكم تَطِيقُونَ»^(٤) قلت: قوله «إلا قليلاً» يُشعر بجوازه وهو لا يجوز البتة، فأما

(١) الكشف ٤٢٣/١.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٠٩ من البقرة.

(٣) البحر ٤٣٠/٢.

(٤) الآية ٢٣ من الذاريات.

- آل عمران -

ما أَوْرَدَهُ من الآية الكريمة فقد نصَّ النحاة على أن «ما» زائدة. وقد تقدّم الكلام في «أنّ» الواقعة بعد «لو» هذه: هل محلُّها الرفع على الابتداء والخبر محذوف كما ذهب إليه سيبويه^(١)، أو أنها في محل رفعٍ بالفاعلية بفعلٍ مقدر أي: لو كُنْتُ أنّ بينها؟ وما قال الناس في ذلك.

وقد زعم بعضهم أنّ «لو» هنا مصدرية، هي وما في حيزها في موضع^(٢) المفعول لـ «تود»، أي: تود تباعد ما بينها وبينه، وفيه ذلك الإشكال، وهو دخول حرف مصدرى على مثله، ولكنَّ المعنى على تسلُّط الودادة على «لو» وما في حيزها لولا المانع الصناعي.

والأمد: غاية الشيء ومنتهاه وجمعه آماد نحو: جَبَلٌ وَأَجْبَالٌ فَأُبْدِلْتُ الهمزة ألفاً لوقوعها ساكنةً بعد همزة «أفعال». وقال الراغب: ^(٣) «الأمْدُ والأبْدُ يتقاربان، لكنَّ الأبْدَ عبارة عن مدة الزمان التي ليس لها حدٌّ محدودٌ، ولا يتقيّد فلا يقال: أبْدَ كذا، والأمْدُ مدّة لها حدٌّ مجهولٌ إذا أُطْلِقَ، وينحصرُ إذا قيل: أمدٌ كذا، كما يقال: زمانٌ كذا، والفرق بين الأمد والزمان: أنَّ الأمد يُقال باعتبار الغاية، والزمانُ عام في المبدأ والغاية، ولذلك قال بعضهم: المَدَى والأمد يتقاربان».

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾: قرأ العامة: «تُحِبُّونَ» بضم حرف المضارعة مِنْ أَحَبَّ، وكذلك «يُحِبِّيكُمُ اللَّهُ». وقرأ أبو رجاء العطاردي: ^(٤) تُحِبُّونَ، يُحِبِّيكُمُ بفتح حرف المضارعة وهما لغتان: يقال حَبَّه

(١) الكتاب ١/٤١٠.

(٢) قوله «موضع» غير واضح في الأصل.

(٣) المفردات ٢٠.

(٤) البحر ٢/٤٣١؛ الشواذ ٢٠، وجاء في الأصل أبو الجوزاء العطاردي وهو سهو.

- آل عمران -

يُحِبُّهُ بضم الحاء وكسرهما في المضارع، وَأَحَبَّهُ يُحِبُّهُ، وقد تقدم القول في ذلك في البقرة^(١). ونقل الزمخشري^(٢) أنه قرئ «يُحِبُّكُمْ» بفتح الباء والإدغام وهو ظاهر، لأنه متى سَكَنَ المِثْلَيْنِ جزءاً أو وقفاً جاز فيه لغتان: الفك والإدغام، وسيأتي تحقيق ذلك في المائدة.

وقرأ الجمهور: «فَاتَّبَعُونِي» بتخفيف النون وهي للوقاية، وقرأ الزهري^(٣) بتشديدها، وَخُرِّجَتْ على أنه أَلْحَقَ الفعلَ نَوْنَ التوكيد وأدغمها في نون الوقاية، وكان ينبغي له أن يَحْذِفَ واو الضمير لالتقاء الساكنين، إلا أنه شَبَّه ذلك بقوله: «أَتَحَاجُّونِي»^(٤) وهو توجيهُ ضعيف^(٥)، ولكن هو يصلح لتخريج هذا الشذوذ.

وقد طعن الزجاج^(٦) على مَنْ روى عن أبي عمرو إدغامَ الراء من «يغفر» في لام «لكم» وقال: «هو خطأ وغلط على أبي عمرو» وقد تقدم تحقيق ذلك وأنه لا خطأ ولا غلط، بل هذه لغة للعرب نقلها الناس، وإن كان البصريون - كما يقول الزجاج - لا يُجيزون ذلك.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: هذا يَحْتَمِل وجهين، أحدهما: أن يكون مضارعاً والأصل: «تَتَوَلَّوْا» فَحَذَفَ إحدى التاءين، وقد تقدم الكلام على ذلك، وعلى هذا فالكلام جارٍ على نسقٍ واحد وهو الخطاب. والثاني:

(١) انظر إعرابه للآية ١٦٥ من البقرة.

(٢) الكشف ١/٤٢٤؛ ونسبتها في الشواذ ٢٠ إلى أبي رجاء.

(٣) البحر ٢/٤٣١.

(٤) الآية ٨٠ من الأنعام.

(٥) الفرق بينهما أن «فاتبعوني» أمر فيجب فيه حذف الواو لالتقاء الساكنين وليس فيه نون الرفع، أما «أتحاجوني» فهو مضارع فيه نون الرفع أدغمت مع نون الوقاية فليس فيه ضعف بخلاف الأول.

(٦) معاني القرآن ١/٤٠٠.

- آل عمران -

أن يكون فعلاً ماضياً مسنداً لضمير غيب، فيجوز أن يكون من باب الالتفات، ويكون المراد بالغيب المخاطبين في المعنى، وهو نظير قوله تعالى: «حتى إذا كتتم في الفلك وجرّين بهم»^(١).

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَنُوحًا﴾: «نوح» اسم أعجمي لا اشتقاق له عند محققى النحويين، وزعم بعضهم أنه مشتق من النوح، وهذا كما تقدم لهم في آدم وإسحاق ويعقوب، وهو منصرف وإن كان فيه علتان فرعيتان: العلمية والعجمة الشخصية لخفة بنائه بكونه ثلاثياً ساكن الوسط، وقد جَوَزَ بعضهم منعه قياساً على «هند» وبابها لا سماعاً إذ لم يُسمع إلا مصروفاً.

وأدعى الفراء^(٢) أن في الكلام حذف مضاف تقديره: «إن الله اصطفى دين آدم». قال التبريزي: «وهذا ليس بشيء، لأنه لو كان الأمر على ذلك لقليل: «ونوح» إذ الأصل: دين آدم ودين نوح، وهذه سقطة فاحشة من التبريزي، إذ لا يلزم أنه إذا حذف المضاف بقي المضاف إليه مجروراً حتى يردّ على الفراء بذلك، بل المشهور الذي لا تعرف الفصحاء غيره إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف حين حذفه، ولا يجوز بقاؤه على جرّه إلا في قليل من الكلام بشرط^(٣) ذكر في النحو، وسيأتي لك في الأنفال، وكان ينبغي على رأي التبريزي أن يكون قوله تعالى: «واسأل القرية»^(٤) بجر «القرية» لأنّ الكل - هو وغيره - يقولون: هذا على حذف تقديره: «أهل القرية».

(١) الآية ٢٢ من يونس.

(٢) معاني القرآن ٢٠٧/١.

(٣) الشرط هو أن يكون المحذوف مائلاً لما عليه قد عطف كقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً
التقدير: وكل نار، فحذف «كل» وأبقى المضاف إليه مجروراً لتوفر العطف على مائل المحذوف وهو «كل» في قوله: أكل امرئ. ابن عقيل ٦٥/٢.

(٤) الآية ٨٢ من يوسف.

- آل عمران -

[١/١٤٠] و«عِمران» اسم أعجمي / . وقيل: عربي مشتق من العِمر، وعلى كلا القولين فهو ممنوع الصرف: إمّا للعلميّة والعجمة الشخصية، وإمّا للعلمية وزيادة الألف والنون.

قوله تعالى: «على العالمين» متعلقٌ باصطفى، فإن قيل: مصطفى يتعدى بمن نحو: «اصطفيتك من الناس» فالجواب أنه ضُمّن معنى «فُضِّل» أي: فَضَّلهم بالاصطفاء.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿ذَرِيَّةً﴾: في نصبها وجهان، أحدهما: أنها منصوبة على البدل مِمَّا قبلها، وفي المبدل منه على هذا ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدل من «آدم» وَمَنْ عُطِفَ عليه، وهذا إنما يتأتى على قول مَنْ يطلق «الذرية» على الآباء وعلى الأبناء، وإليه ذهب جماعة. قال الجرجاني: «الآية تُوجِبُ أن يكونَ الآباء ذريةً للأبناء والأبناء ذريةً للآباء، ويجاز ذلك لأنه من «ذَرَأَ الخَلْقُ» فالأب ذُرِّيٌّ منه الولد، والولد ذُرِّيٌّ من الأب». وقال الراغب: (١) «الذرية تقال للواحد والجمع والأصل والنسل، كقوله: «حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ» (٢) أي: آبائهم، ويقال للنساء: الذَّراري، فعلى هذين الوجهين يصحُّ جَعْلُ «ذرية» بدلاً من آدم ومن عُطِفَ عليه. وقال أبو البقاء: (٣) «ولا يجوز أن يكونَ بدلاً من آدم لأنه ليس بذرية» وهذا الذي قاله ظاهرٌ إن أراد آدم وحده دون مَنْ عُطِفَ عليه، وإن أراد آدمَ وَمَنْ ذُكِرَ معه فيكونُ المانع عنده عدم جواز إطلاق الذرية على الآباء.

الثاني من أوجه البدل: أنها بدلٌ من «نوح» وَمَنْ عُطِفَ عليه، وإليه نحا

(١) المفردات ١٨١.

(٢) الآية ٤١ من يس.

(٣) الإملاء ١/١٣١.

- آل عمران -

أبوالبقاء^(١). الثالث: أنها بدلٌ من الآلَيْن: أعني آل إبراهيم وآل عمران، وإليه نحاً^(٢) الزمخشري، يريد أن الآلَيْن ذريةٌ واحدة.

الوجه الثاني من وجهي نصب «ذرية»: النَّصْبُ على الحال، تقديره: اصطفاهم حالَ كونهم بعضُهم من بعض، والعامِلُ فيها: اصطفى. وقد تقدّم القول في اشتقاق هذه اللفظة ووزنها ومدلولها مشبعاً فأغنى عن إعادته^(٣).

وقوله: «بعضُها من بعض» هذه الجملةُ في موضع النصب نعتاً لذرية.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾: في الناصبِ له أوجهٌ، أحدها: أنه «اذكر» مقدراً، فيكونُ مفعولاً به لا ظرفاً أي: اذكر لهم وقتَ قول امرأة عمران كَيْتَ وكَيْتَ، وإليه ذهب أبو الحسن^(٤) وأبو العباس^(٥). الثاني: أن الناصبَ له معنى الاصطفاء أي بـ «اصطفى» مقدراً مدلولاً عليه باصطفى الأول، والتقدير: واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران، وعلى هذا يكون قوله: «وآل عمران» من باب عطْفِ الجمل لا من باب عطْفِ المفردات، إذ لو جُعِلَ من عَطْفِ المفردات لَزِمَ أن يكون وقتُ اصطفاء آدم وقتَ قول امرأة عمران كَيْتَ وكَيْتَ، وليس كذلك لتغاير الزمانين، فلذلك اضطررنا إلى تقديرٍ عامِلٍ غيرِ هذا الملفوظِ به، وإلى هذا ذهب الزجاج^(٦) وغيره.

(١) الإملاء ١/١٣١.

(٢) الكشاف ١/٤٢٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٢٤ من البقرة.

(٤) معاني القرآن ١/٢٠٤.

(٥) الأول هو الأخفش والثاني هو المبرد.

(٦) معاني القرآن ١/٤٠٣.

- آل عمران -

الثالث: أنه منصوبٌ بـ «سميع» وبه صَرَّحَ ابن جرير الطبري^(١). وإليه نحا الزمخشري^(٢) ظاهراً فإنه قال: «أوسميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها، و«إذ» منصوبٌ به». قال الشيخ: ^(٣) «ولا يَصِحُّ ذلك لأن قوله «عليم»: إمَّا أن يكونَ خبراً بعد خبر أو وصفاً لقوله: «سميع»، فإن كان خبراً فلا يجوزُ الفصلُ بين العامل^(٤) والمعمولِ لأنه أجنبيٌّ منهما، وإن كان وصفاً فلا يجوزُ أن يعملَ «سميع» في الظرفِ لأنه قد وُصفَ، واسمُ الفاعلِ وما جرى مجراه إذا وُصفَ قبل أخذِ معموله لا يجوزُ له إذ ذاك أن يعملَ، على خلافِ لبعضِ الكوفيين في ذلك، ولأنَّ اتصافه تعالى بسميع عليم لا يتقيدُ بذلك الوقتُ قلت: وهذا العُدْرُ غيرُ مانعٍ لأنه يُتَّسَعُ في الظرفِ وعديله ما لا يُتَّسَعُ في غيره، ولذلك يُقَدِّمُ على ما في حيز «أل» الموصولة وما في حيز «أن» المصدرية.

الرابع: أن تكونَ «إذ» زائدةٌ وهو قول أبي عبيدة^(٥)، والتقدير: قالت امرأة، وهذا عند النحويين غلطٌ، وكان أبو عبيدة يُضَعِّفُ في النحو.

قوله: «مُحرَّراً» في نصبه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الموصول وهو «ما في بطني»، فالعاملُ فيها «نَذَرْتُ». الثاني: أنه حالٌ من الضمير المرفوع بالجارِ لوقوعِهِ صلةً لـ «ما»، وهو قريبٌ من الأول، فالعاملُ في هذه الحال الاستقراءُ الذي تضمَّنَه الجارُ والمجرور. الثالث: أن ينتصبَ على المصدر؛ لأن المصدرَ يأتي على زِنَةِ اسمِ المفعولِ من الفعلِ الزائدِ على ثلاثة أحرفٍ، وعلى هذا فيجوزُ أن يكونَ في الكلامِ حَذْفُ مضافٍ تقديرُهُ:

(١) التفسير ٣٢٨/٦.

(٢) الكشف ٤٢٤/١.

(٣) البحر ٤٣٧/٢.

(٤) العامل: سميع، والمعمول: إذ.

(٥) مجاز القرآن ٩٠/١.

- آل عمران -

نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي نَذَرَ تَحْرِيرٍ، ويجوز أن يكون ممّا انتصب على المعنى؛ لأن معنى «نَذَرْتُ لَكَ» حَرَّرْتُ مَا فِي بَطْنِي تَحْرِيراً. ومن مجيء المصدر بزنة المفعول مما زاد على الثلاثي قوله تعالى: «وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ»^(١)، وقوله: «وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ»^(٢) في قراءة من فتح الراء، أي: كل تمزيق، وفما له من إكرام، ومثله قول الشاعر:^(٣)

١٢٤٠- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي فَلَاعِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا

أي: تسريحى القوافي. الرابع: أن يكون نعت مفعول محذوف تقديره: غلاماً محرراً، قاله مكي^(٤) بن أبي طالب. وجعل ابن عطية^(٥) في هذا القول نظراً. قلت:^(٥) / وجه النظر فيه أن «نَذَرَ» قد أخذ مفعوله وهو قوله: [١٤٠/ب] «ما في بطني» فلم يتعد إلى مفعول آخر؟ وهونظر صحيح. وعلى القول بأنها حالٌ يجوز أن تكون حالاً مقارنةً إن أريد بالتحريم معنى العتق، ومقدرةً إن أريد به معنى خدمة الكنيسة كما جاء في التفسير.

ووقف^(٦) أبو عمرو والكسائي على «امرأة» بالهاء دون التاء، وقد كتبوا امرأة بالتاء وقياسها الهاء هنا وفي يوسف: «امرأة العزيز»^(٧) [في] موضعين،

(١) الآية ١٩ من سبأ.

(٢) الآية ١٨ من الحج، وقال في الشواذ ص ٩٤: «ذكره أبو معاذ».

(٣) البيت لجريز وهو في ديوانه ٦٢؛ والكتاب ١١٩/١؛ والخصائص ٣٦٧/١؛ وأما الشجري ٤٢/١.

(٤) المشكل ١٣٦/١.

(٥) هذا الكلام لأبي حيان ٤٣٧/٢، أو يكون الاثنان قد اتفقا على أمر واحد. المحرر ٦٤/٣.

(٦) البحر ٤٣٧/٢.

(٧) من الآية ٣٠ من يوسف.

- آل عمران -

و «امرأة نوح»^(١) و «امرأة لوط»^(٢) و «امرأة فرعون»^(٣)، وأهل المدينة يقفون بالثناء أتباعاً لرسم المصحف، وهي لغة للعرب يقولون في حمزة: حَمَزَتْ، وأنشدوا: (٤)

١٢٤١- اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

وقوله: «ما في بطني» أتى بـ «ما» التي لغير العاقل لأن ما في بطنها مُبْهَمٌ أمره، والمبهم أمره يجوز أن يُعَبَّرَ عنه بـ «ما»، ومثاله إذا رأيت شيخاً من بعيد لا تدري أأنسان هو أم غيره: ما هذا؟ ولو عرفت أنه إنسان وجَهِلْتَ كونه ذكراً أم أنثى قلت: ما هو؟ أيضاً، والآية من هذا القبيل هذا عند مَنْ يرى أن «ما» مخصوصة بغير العاقل، وأما مَنْ يرى وقوعها على العقلاء فلا يتأول شيئاً. وقيل: إنه لما كان ما في البطن لا تمييز له ولا عقل عَبَّرَ بـ «ما» التي لغير العقلاء.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾: الضمير في «وضعتها» يعود على «ما» من حيث المعنى، لأن الذي في بطنها أنثى في علم الله تعالى، فعاد الضمير على معناها، دون لفظها. وقيل: إنما أنثى حَمَلاً على معنى النَسَمَةِ أو الحَبْلَةِ أو النفس، قاله الزمخشري^(٥) وقال ابن عطية^(٦): «حَمَلاً على الموجودة [ورفعاً لِلْفَظِ «ما» في قوله: «ما في بطني»^(٧) محرراً].

(١) من الآية ١٠ من التحريم.

(٢) من الآية ١٠ من التحريم.

(٣) من الآية ٩ من القصص.

(٤) البيت لأبي النجم، وهو في مجالس ثعلب ٢٧٠، والخصائص ٣٠٤/١، وسر الصناعة

١٧٧/١، واللسان: ما؛ وشواهد الشافية ٢١٨؛ ورصف المباني ١٦٢.

(٥) الكشف ٤٢٥/١.

(٦) المحرر ٦٥/٣.

(٧) لم يظهر في الصورة عن الأصل.

— آل عمران —

قوله: «أَنْثَى» فيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبة على الحال وهي حال مؤكدة لأن التانيث مفهوم من تانيث الضمير، فجاءت «أَنْثَى» مؤكدة، قال الزمخشري^(١) «فإن قلت: كيف جاز انتصاب «أَنْثَى» حالاً من الضمير في «وَضَعْتُهَا» وهو كقولك: «وَضَعْتُ الْأَنْثَى أَنْثَى»؟ قلت: الأصل وَضَعْتُ أَنْثَى، وإنما أَنْتُ لتانيث الحال، لأن الحال وذا الحال لشيء واحد كما أَنْتُ الاسم في «مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ» لتانيث الخبر. ونظيره قوله تعالى: «فإن كانتا اثنتين»^(٢)، وأما على تأويل النَّسَمَةِ والحَبْلَةِ فهو ظاهر، كأنه قيل: إني وَضَعْتُ الحَبْلَةَ والنَّسَمَةَ أَنْثَى» يعني أن الحال على الجواب الثاني تكون مبينة لا مؤكدة، وذلك لأن النسمة والحبلَة تصدق على الذكر وعلى الأنثى، فلما حصل فيها الاشتراك جاءت الحال مبينة لها.

ألاً أن الشيخ^(٣) ناقشه في الجواب الأول فقال: «وآل قوله — يعني الزمخشري — إلى أنها»^(٤) حال مؤكدة، ولا يُخْرِجُهُ تانيثه لتانيث الحال عن أن تكون حالاً مؤكدة. وأما تشبيهه ذلك بقوله: «مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ» حيث عادَ الضميرُ على معنى «مَنْ» فليس ذلك نظيرَ «وَضَعْتُهَا أَنْثَى» لأن ذلك حُمِلَ على معنى «مَنْ» إذ المعنى: أَيْةُ امرأةٍ كَانَتْ أُمُّكَ، أي: كانت هي أي أُمُّكَ، فالتانيثُ ليس لتانيث الخبر، وإنما هو من باب الحَمْلِ على معنى مَنْ، ولو فرضنا أنه من تانيث الاسم لتانيث الخبر لم يكن نظيرَ «وَضَعْتُهَا أَنْثَى» لأنَّ الخبرَ تَخَصَّصَ بالإضافة إلى الضمير، فاستفيد من الخبر ما لا يُستفاد من الاسم، بخلاف «أَنْثَى» فإنه لمجرد التوكيد. وأما تنظيره بقوله: «فإن كانتا اثنتين» فيعني أنه ثُنِيَ الاسم لتثنية الخبر، والكلامُ عليه يأتي في مكانه، فإنه من

(١) الكشف ١/٢٥٠.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

(٣) البحر ٢/٤٣٨.

(٤) أي: «أَنْثَى».

- آل عمران -

المُشْكَلَات، فالأحسن أن يُجْعَلَ الضميرُ في «وَضَعْتُهَا أَنثَى» عائداً على النَّسَمَةِ أو النفس، فتكون الحالُ مبيّنةً لا مؤكدةً.

قلت: قوله «ليس نظيره»، لأنَّ «مَنْ كانت أُمُّكَ» حُمِلَ فيه على معنى [مَنْ]، وهذا أَنتُ لتأنيث الخبرِ ليس كما قال، بل هو نظيره، وذلك أنه في الآية الكريمة حُمِلَ على معنى «ما» كما حُمِلَ هناك على معنى «مَنْ»، وقول الزمخشري: «لتأنيث الخبرِ» أي: لأنَّ المراد بـ «مَنْ» التأنيثُ بدليل تأنيث الخبرِ، فتأنيثُ الخبرِ يبيِّن لنا أن المراد بـ «مَنْ» المؤنثُ، كذلك تأنيثُ الحال - وهي أَنثَى - يبيِّن لنا أن المراد بـ «ما» في قوله: «ما في بطني» أنه شيء مؤنث، وهذا واضح لا يحتاج إلى فكر. وأما قوله: «فقد استُفيد من الخبر ما لا يُستفاد من الاسم بخلاف «وَضَعْتُهَا أَنثَى» فإنه لمجرد التوكيد» فليس^(١) بظاهر أيضاً؛ وذلك لأنَّ الزمخشري إنما أراد بكونه نظيره من حيث إنَّ التأنيث في كلِّ من المثالين مفهومٌ قبل مجيء الحال في الآية، وقبل مجيء الخبر في النظر المذكور. أمَّا كونه يفارقه في شيء آخرٍ لعارضٍ فلا يضرُّ ذلك في التنظير، ولا يُخرِجه عن كونه يُشبهه من هذه الجهة.

وقد تحصَّل لك في هذه الحال وجهان، أحدهما: أنها مؤكدةٌ إن قلنا إنَّ الضمير في «وَضَعْتُهَا» عائداً على معنى «ما». والثاني: أنها مبيّنةٌ إن قلنا: إنَّ الضميرَ عائداً على معنى الحَبْلَةِ أو النَّسَمَةِ أو النفس، لصِدْقِ كلِّ من هذه الألفاظ الثلاثة على الذكرِ والأنثى.

الوجه الثاني من وجهي «أَنثَى»: أنها بدلٌ من «ها» في «وَضَعْتُهَا» بدلٌ كلٍّ من كلٍّ، قاله أبو البقاء^(٢)، ويكونُ في هذا البديل بيانٌ ما المرادُ بهذا

(١) الأصل: «ليس» وهو سهو لأن الفاء واجبة.

(٢) الإملاء ١/١٣١.

— آل عمران —

الضمير، وهذا من المواضع التي يُفسَّر فيها الضمير بما بعده لفظاً ورتبةً. فإن كان الضمير مرفوعاً نحو: «وَأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا»^(١) على أحد الأوجه، فالكلُّ يجيزون فيه البدل. وإن كان غير مرفوع نحو: «ضربتُه» [١/١٤١] زيدا، ومَرَرْتُ به زيد، فاختُلِف فيه، والصحيح جوازه كقول الشاعر^(٢):

١٢٤٢ — على حالةٍ لو أن في القوم حاتماً على جوده لَضُنُّ بالماءِ حاتمٍ

بجرٍّ «حاتم» الأخير، بدلاً من الهاء في «جوده».

قوله: «بما وَضَعْتُ» قرأ^(٣) ابن عامر وأبو بكر: «وَضَعْتُ» بقاء المتكلم، وهو من كلام أم مريم عليها السلام خاطَبَتْ بذلك نفسها تَسْلِيّاً لها، واعتذاراً لله تعالى حيث أَتَتْ بمولود لا يَصْلُح لِمَا نَذَرَتْهُ مِنْ سِدَانَةِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ. قال الزمخشري^(٤) — وقد ذكر هذه القراءة: «تعني ولعلَّ الله تعالى فيه سرّاً وحكمة، ولعلَّ هذه الأنثى خيرٌ من الذكر تسليّةً لنفسها». وفي قولها «والله أعلم بما وَضَعْتُ» التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة، إذ لو جَرَتْ على مقتضى قولها: «ربِّ» لقلت: «وأنت أعلم».

وقرأ الباقون: «وَضَعْتُ» بقاء التانيث الساكنة على إسناد الفعل لضمير مريم عليها السلام، وهو من كلام الباري تبارك وتعالى، وفيه تنبيهٌ على عِظَمِ قَدْرِ هذا المولود، وأنَّ له شأنًا لم تعرفه، ولم تُعرفي إلا كونه أنثى لا غير، دون ما يُؤوِّل إليه من أمورٍ عظامٍ وآياتٍ واضحةٍ، قال الزمخشري^(٥):

(١) الآية ١٣ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٥٩٦.

(٣) السبعة ٢٠٤؛ والكشاف ١/٣٤٠.

(٤) الكشاف ١/٤٢٥.

(٥) الكشاف ١/٤٢٥.

- آل عمران -

«ولتكلمها بذلك على وجه التحزُّن والتَحُسُّر قال الله تعالى: «والله أعلم بما وُضِعَتْ» تعظيماً لموضوعها وتجهيلاً لها بقدر ما وَهَبَ لها منه، ومعناه: والله أعلم بالشئ الذي وُضِعَتْ وما علق به من عظام الأمور، وأن يجعله وولده آيةً للعالمين، وهي جاهلة^(١) بذلك لا تعلم منه شيئاً فلذلك تَحَسَّرَتْ». وقد رَجَّح بعضهم القراءة الثانية على الأولى بقوله: «والله أعلم» قال: «لو كان من كلام أم مريم لكان التركيب: وأنت أعلم» وقد تقدَّم جوابُ هذا وأنه التفات.

وقرأ ابنُ عباس^(٢): «وُضِعَتْ» بكسر التاء على أنها تاءُ المخاطبة، خاطبها الله تعالى بذلك بمعنى: أنك لا تعلمين قَدْرَ هذه المولودة، ولا قَدْرَ ما عَلِمَهُ الله فيها من عظام الأمور.

قوله: «وليس الذكر كالأنثى» هذه الجملة تحتمل أن تكونَ معترضة، وأن يكونَ لها محلٌّ، وذلك بحسبِ القراءات المذكورة في «وضعت»، كما سيبرُّ بك تفصيله. والألف واللام في «الذكر» يُحتمل أن تكونَ للعهد، والمعنى: ليس الذكر الذي طَلَبَتْ كالأنثى التي وَهَبَتْ لها. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: فما معنى قولها: «وليس الذكر كالأنثى»؟ قلت: هو بيانٌ لـ «ما» في قوله: «والله أعلم بما وُضِعَتْ» من التعظيم للموضوع والرفع منه، ومعناه: وليس الذكر الذي طَلَبَتْ كالأنثى التي وَهَبَتْ لها، والألف واللام فيهما للعهد» وأن تكونَ^(٤) للجنس على أن مرادها أنَّ الذكر ليس كالأنثى في الفضل والمزية، إذ هو صالح لخدمة المتعبدات وللنحرير ولمخالطة الأجانب بخلاف

(١) قوله «جاهلة» رسم في الأصل «حالة» ولعل في النسخة الذي ينقل منها المؤلف عن الكشاف تحريفاً، والتصحيح من مطبوعة الكشاف.

(٢) البحر ٢/٤٣٩؛ والكشاف ١/٤٢٥.

(٣) الكشاف ١/٤٢٥.

(٤) قوله: «وأن تكون» معطوف على قوله - قبل أسطر - «يحتمل أن تكون للعهد».

- آل عمران -

الأُنْثَى، وكان سياقُ الكلام على هذا يَقْتَضِي أن يَدْخُلَ النفي على ما استقرَّ وَحَصَلَ عندها وانتَفَت عنه صفاتُ الكمالِ للغرضِ المقصودِ منه، فكان التركيب: وليس الأُنْثَى كالذكر، وإنما عَدَلَ عن ذلك لأنها بَدَأَتْ بالأهمِّ بما كانت تريده. وهو المتلَجُّجُ في صدرِها والحائِكُ في نفسها فلم يَجِرْ لسانُها في ابتداءِ النطق إلا به فصار التقديرُ: وليس جنسُ الذكر مثْلَ جنسِ الأُنْثَى لِمَا بينهما من التفاوتِ فيما ذَكَر. ولولا هذه المعاني التي استنبطها العلماءُ وفهموها عن الله تعالى لم يَكُنْ لمجردِ الإخبارِ بالجملةِ الليسية معنى؛ إذ كُلُّ أحدٍ يعلم أن الذكر ليس كالأُنْثَى.

وقوله: «وإني سَمَّيْتُها مريمَ» هذه الجملةُ معطوفةٌ على قوله: «إني وضَعْتُها» على قراءةٍ مَنْ ضَمَّ التاء في قوله «وضَعْتُ» فتكونُ هي وما قبلها في محلِّ نصب بالقول، والتقدير: قالت إني وضَعْتُها، وقالت: والله أعلم بما وضَعْتُ، وقالت: وليس الذكر كالأُنْثَى، وقالت: إني سَمَّيْتُها مريمَ. وأما على قراءةٍ مَنْ سَكَنَ التاء أو كسرَها فيكون «إني سَمَّيْتُها» أيضاً معطوفاً على «إني وضَعْتُها»، ويكون قد فَصَلَ بين المتعاطفين بجملتي اعتراض كقوله تعالى: «وإنه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ» قاله الزمخشري^(١).

قال الشيخ^(٢): «ولا يتعيَّن ما ذَكَر من كونهما جملتين معترضتين، لأنه يُحْتَمَل أن يكون «وليس الذكر كالأُنْثَى» في هذه القراءة مِنْ كلامِها، ويكون المعترضُ جملةً واحدةً كما كان من كلامِها في قراءةٍ من قرأ: «وضَعْتُ» بضم التاء، بل ينبغي أن يكونَ هذا المتعيَّن لثبوتِ كونه من كلامِها في هذه القراءة، ولأنَّ في اعتراضِ جملتين خلافاً، مذهبُ أبي علي أنه لا تَعْتَرِضُ جملتان،

(١) الكشف ٤٢٥/١؛ والآية ٧٦ من الواقعة.

(٢) البحر ٤٤٠/٢.

- آل عمران -

وأيضاً تشبيهه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما على رُعيه بين المعطوف [١٤١/ب] والمعطوف عليه بقوله: «وإنه لقسمٌ / لو تعلمون عظيم» ليس تشبيهاً مطابقاً للآية لأنه لم تعترض جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعترض بين القسم الذي هو: «فلا أقسم بمواقع النجوم» وبين جوابه الذي هو: «إنه لقرآن كريم» بجمله واحدة، وهي قوله: «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم» لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض اعتراض بجمله وهو قوله: «لو تعلمون» اعترض به بين المنعوت الذي هو «لقسم» وبين نعت الذي هو «عظيم»، فهذا اعتراض في اعتراض، فليس فصلاً بجملتي اعتراض كقوله: «والله أعلم بما وضعت، وليس الذكر كالأنثى» قلت: والمُشَاحَّةُ بمثل هذه الأشياء ليست طائفة، وقوله: «ليس فصلاً بجملتي اعتراض» ممنوع، بل هو فصل بجملتي اعتراض، وكونه جاء اعتراض في اعتراض لا يضر ذلك ولا يقدح في قوله: «فصل بجملتين».

و «سَمِيَّ» يتعدى لاثنتين، أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، ويجوزُ حَذْفُه، تقول: سَمَيْت ابني زيداً والأصل: يزيد، قال الشاعر فجمع بين الأصل والفرع^(١):

١٢٤٣- وَسَمَيْتَ كَعْباً بَشَرَ الْعِظَامِ وَكَانَ أَبُوكَ يُسَمَّى الْجُعْلُ
أي: يُسَمَّى بِالْجُعْلِ. وقد تقدّم الكلام في «مريم» واشتقاقها ومعناها وكونها من الشاذ عن نظائره^(٢).

قوله: «وإني أعيدُها» عطفٌ على «إني سَمَيْتُها»، وأتى هنا بخبر

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه - صالحاني - ٣٣٥؛ أو عتبة بن الوغل، وهو في المؤلف

والمختلف ٨٤؛ والبحر ٤٤٠/٢؛ والخزانة ٤١٥/١.

(٢) انظر إعرابه للآية ٨٧ من البقرة.

- آل عمران -

«إِنَّ»^(١) فعلاً مضارعاً دلالةً على طلبها استمرار الاستعاذة دون انقطاعها، بخلاف قوله: «وَضَعْتُهَا وَسَمَّيْتُهَا» حيث أتى بالخبرين ماضيين لانقطاعهما، وقَدَّم المعاذَ به^(٢) على المعطوف اهتماماً به.

وفَتَح نافع^(٣) ياء المتكلم قبل هذه الهمزة المضمومة^(٤)، وكذلك كلُّ ياء وقع بعدها همزة مضمومة إلا موضعين، فإنَّ الكلَّ اتفقوا على سكونها فيهما: «بِعَهْدِي أَوْفٍ»^(٥) «آتُونِي أُفْرِغُ»^(٦)، والباقي عشرة مواضع، هذا الذي في هذه السورة أحدها.

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا﴾: الجمهور على «تَقَبَّلَهَا» فعلاً ماضياً على تَفَعَّل بتشديد العين، و«رُبُّهَا» فاعل به. وتَفَعَّل يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون بمعنى المجرد أي: فَقَبَّلَهَا، بمعنى رَضِيَها مكانَ الذِّكْر المنذور، ولم يَقْبَلْ أنثى منذورةً مثلَ مريم، كذا جاء في التفسير، وتَفَعَّل يأتي بمعنى فَعَلَ مجرداً نحو: تَعَجَّبَ وَعَجِبَ من كذا، وتَبَرَّأَ وَبَرَّأ منه. والثاني: أن تَفَعَّل بمعنى استفعل، أي: فاستقبلها ربُّها يقال: استقبلْتُ الشيءَ أي: أخذتُه أولَ مرة، والمعنى: أن الله تولّاها في أول أمرها وحين ولادتها ومنه قوله - هو القطامي-^(٧):

١٢٤٤- وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منه وليس بأنَّ تتبَّعه أتباعاً

(١) الأصل «بخبر إن هاء» وهنا مقحمة لأنه أثبتها قبلاً.

(٢) وهو قوله «بك».

(٣) السبعة ١٥٢.

(٤) في قوله: «وإني أعيدها».

(٥) الآية ٤٠ من البقرة.

(٦) الآية ٩٦ من الكهف.

(٧) تقدم برقم ١٢٢٥.

- آل عمران -

ومنه المثل: «خُذِ الْأَمْرَ بِقَوَائِلِهِ»^(١). وتَفَعَّلَ بمعنى استفعل كثير نحو: تَعَظَّمَ واستعظم، وتَكَبَّرَ واستكبر، وتَقَصَّيْتُ الشيء، واستقصيته وتَعَجَّلْتَه واستعجلته.

والباء في قوله: «بِقَبُولٍ» فيها وجهان، أحدهما. أنها زائدة أي: قَبُولاً، وعلى هذا فينتصب، «قَبُولاً» على المصدر الذي جاء على حذف الزوائد؛ إذ لو جاء على تقبل لقليل: تَقَبُّلاً نحو: تَكَبَّرَ تَكَبُّراً. وقَبُول من المصادر التي جَاءَتْ على فَعُول بفتح الفاء، وقد تقدَّم ذكرها أول البقرة، يقال: قَبِلْتُ الشيء قَبُولاً. وأجاز الفراء والزجاج^(٢) ضمَّ القاف من «قبول»، وهو القياس كالُدُخُول والخُرُوج، وحكاها ابن الأعرابي عن العرب: قبلته قَبُولاً وقَبُولاً بفتح القاف وضمَّها سماعاً عن العرب، و«على وجهه قَبُول» لا غير، يعني لم يُقَلْ هنا إلا بالضم^(٣)، وأنشدوا^(٤):

١٢٤٥ - والوجه عليه القبول

بضم القاف كذا حكاه بعضهم.

وقال الزجاج^(٥): «إن» قَبُولاً هذا ليس منصوباً بهذا الفعل حتى يكون مصدراً على غير الصدر، بل هو منصوبٌ بفعل موافقٍ له أي: مجرد قال: «والتقدير: فتَقَبَّلَهَا بتقبل حسن وقَبِلَهَا قَبُولاً حسناً أي: رضىها وفيه بُعد.

(١) مجمع الأمثال ٣٢٤/١ يعني: دبره قبل أن يفوتك تدييره.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٤/١.

(٣) غير أن صاحب اللسان ضبطها في هذا الموضع بالفتح. انظر: اللسان «قبل» وأجاز صاحب القاموس ضبطها بالوجهين، والقبول هنا بمعنى الحسن.

(٤) لم أقف عليه، وقد أصاب البيت خرم في الأصل واضطربت النسخ فيه عروضياً ومعنوياً من مثل: قد يجمد المرء وإن لم يبل بالسر والوجه عليه القبول.

(٥) معاني القرآن ٤٠٤/١.

- آل عمران -

والوجه الثاني: أن الباء ليست زائدة، بل هي على حالها، ويكون المراد بالقبول هنا اسماً^(١)، لما يُقبل به الشيء نحو: «اللُدود»^(٢)، لما يُلدُّ به، والسُّعوط: لما يُسْعَطُ به، والمعنى بذلك اختصاصه لها بإقامتها مقامَ الذكر في النَّذر.

وقوله: «وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا» نبات أيضاً مصدرٌ على غير الصدر؛ إذ القياس: إنبات. وقيل: بل هو منصوبٌ بمضمِرٍ موافقٍ له أيضاً تقديره: فنبَتَ نباتاً حسناً.

وقوله: «وَكَفَّلَهَا» قرأ الكوفيون^(٣): «وَكَفَّلَهَا» بتشديد العين، «زكريا» بالقصر، إلا أبا بكر^(٤) فإنه قرأه بالمدِّ كالباقيين، ولكنه يُصْبِهُ، والباقون يرفعونه كما سيأتي.

وقرأ مجاهد^(٥): «فَتَقَبَّلَهَا» بسكون اللام، «رَبَّهَا» منصوباً، و«أَنْبَتَهَا» بكسر الباء وسكون التاء، و«كَفَّلَهَا» بكسر الفاء وسكون اللام، وقرأ أُبَيُّ: «وَأَكْفَلَهَا» كـ «أَكْرَمَهَا» فعلاً ماضياً. وقرأ عبدالله^(٦) المزني «وَكَفَّلَهَا» بكسر الفاء والتخفيف.

فأمَّا قراءة الكوفيين فإنهم عدَّوا الفعلَ بالتضعيف إلى مفعولين، ثانيهما

(١) الأصل: «اسم» وهو سهو.

(٢) اللدود: ما يصب بالمسقط من الدواء في أحد شقي الفم.

(٣) أي عاصم وحمة والكسائي؛ السبعة ٢٠٤؛ الكشف ٣٤١/١.

(٤) وهو الراوي الثاني عن عاصم.

(٥) البحر ٤٤٢/٢؛ القرطبي ٧٠/٤؛ الكشف ٤٢٧/١.

(٦) عبدالله بن مغفل المزني له صحبة، سكن البصرة. انظر: الإصابة ٢٤٢/٤؛ أسد الغابة

٣٩٨/٣. ونسب هذه القراءة في الشواذ ٢٠ إلى رواية عن ابن كثير. وانظر: البحر

٤٤٢/٢.

- آل عمران -

«زكريا» فَمَنْ قَصَرَهُ كالأخوين وحفص كان عنده مقدّر النصب، ومن مدّه كآبني بكر عن عاصم أظهر فيه الفتحة، وهكذا قرأته.

وأما قراءة بقية السبعة فَكَفَلَ مخففٌ عندهم متعدّدٌ لواحد وهو ضمير مريم، وفاعله «زكريا»، ولا مخالفة بين القراءتين؛ لأنّ الله لمّا كفّلها إياه كفّلها، وهو في قراءتهم ممدودٌ مرفوعٌ بالفاعلية.

وأما قراءة «أكفّلها» فإنه عدّاه بالهمزة كما عدّاه غيره بالتضعيف نحو: خَرَجْتَهُ / وأخرجته، وكَرَّمْتَهُ وأكرّمته، وهذه كقراءة الكوفيين في المعنى والإعراب، فإنّ الفاعل هو الله تعالى، والمفعول الأول هو ضمير مريم والثاني هو «زكريا».

وأما قراءة: «وكفّلها» بكسر الفاء فإنها لغةٌ في كَفَلَ، يقال: كَفَلَ يَكْفُلُ، كَقَتَلَ يَقْتُلُ، وهي الفاشية، وكَفَلَ يَكْفُلُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ، وعليها هذه القراءة، وإعرابها كإعراب قراءة الجماعة في كون «زكريا» فاعلاً.

وأما قراءة مجاهد فإنها كلّها على لفظ الدعاء مِنْ أُمِّ مَرْيَمَ لله تعالى بأنّ يفعلَ لها ما سألته. و«ربّها» منصوب على النداء أي: فتقبّلها يا ربّها وأنبتّها وكفّلها يا ربّها. و«زكريا» في هذه القراءة مفعول ثانٍ أيضاً كقراءة الكوفيين.

وقرأ^(١) حفص والأخوان: «زكريا» بالقَصْرِ حيث وَرَدَ في القرآن، وباقي السبعة بالمدّ، والمدّ والقصرُ في هذا الاسم لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز. وهو اسمٌ أعجمي فكانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يقولوا فيه: مُنِعَ من الصرفِ للعلميّة والعُجْمَةِ كظواهره، وإنما قالوا: مُنِعَ من الصرفِ لوجود ألف التانيث فيه. إمّا الممدودة كحَمْرَاءٍ أو المقصورة كحَبْلِي، وكان الذي اضطرهم إلى

(١) السبعة ٢٠٤؛ الكشف ٣٤١/١؛ القرطبي ٣٤١/١.

— آل عمران —

ذلك أنهم رأوه ممنوعاً معرفةً ونكرةً، قالوا: فلو كان منعه للعلمية والعجمة لانصرف نكرة لزوال أحد سببي المنع، لكن العرب منعت نكرةً، فَعَلِمْنَا أَنَّ المانع غير ذلك، وليس معنا هنا ما يصلح مانعاً من صرفه إلا ألف التانيث، يَعْنُونَ التشبيه بألف التانيث، وإلا فهذا اسم أعجمي لا يُعرف له اشتقاق حتى يُدعى فيه أن الألف فيه للتانيث. على أن أبا حاتم قد ذهب إلى صرفه نكرةً، وكأنه لَحَظَ فيه ما قَدَّمَتْهُ من العجمة والعلمية لكنهم غَلَطُوا وَخَطَّوْهُ فِي ذلك.

وقال الفارسي^(١) فأشبع فيه القول: «لا يخلو من أن تكون الهمزة فيه: للتانيث أو للإلحاق أو متقلبةً، ولا يجوز أن تكون متقلبةً؛ لأنَّ الانقلاب لا يخلو من أن يكون من حرف أصلي أو من حرف الإلحاق، ولا يجوز أن يكون من حرف أصلي لأنَّ الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، ولا أن يكون من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقاتاً به وإذا ثبت ذلك ثَبَّتْ أنها للتانيث، وكذلك القول في الألف المقصورة». وهذا الذي قاله أبو علي صحيح لو كان فيما يُعرف له اشتقاق ويَدْخُلُهُ تصريفٌ، ولكنهم يُجَرِّون الأسماء الأعجمية مُجَرِّى العربية بمعنى أن هذا لو وَرَدَ في لسانِ العرب كيف يكون حكمه؟

وفيه بعد ذلك لغتان أُخْرَيَان، إحداهما: زَكَّرِي بياء مشددة في آخره فقط دون ألف، وهو في هذه اللغة منصرف. ووجهُ أبو علي ذلك^(٢) فقال: «القول فيه أنه حُذِفَ منه الياءان اللتان كانتا فيه ممدوداً ومقصوراً وما بعدهما وألْحَقَ بياءي النسب» قال: «يَدُلُّ على ذلك صَرَفُ الاسم، ولو كانت الياءان هما اللتان كانتا فيه لوجب أن لا ينصرف للعجمة والتعريف»، وهذه اللغة التي

(١) الحجة (خ) ٢/٣٤٠.

- آل عمران -

ذَكَرْتُهَا لُغَةً أَهْلُ نَجْدٍ وَمَنْ وَالَاهُمْ. والثانية: «زَكَّرَ» بزنة عَمَرُوا. حكّاها الأَخْفَشُ^(١).

والكَفَالَةُ: الضمان في الأصل، ثم يستعار للضم والأخذ، يقال منه: كَفَلَ يَكْفُلُ، وَكَفَلَ يَكْفُلُ - كَعْلِمَ يَعْلَمُ - كَفَالَةً وَكَفَالًا فَهُوَ كَافِلٌ وَكَفِيلٌ.

قوله: «المحراب» فيه وجهان مشهوران، أحدهما وهو مذهب سيبويه^(٢) أنه منصوبٌ على الظرف، وشُدَّ عن سائر إخوانه بعد «دخل» خاصة، يعني أن كلَّ ظرفٍ مكانٍ مختص لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة «في» نحو: «صَلَّيْتُ فِي الْمَحْرَابِ» ولا تقول: المحراب، ونمت في السوق، ولا تقول: السوق، إلا مع «دخل» خاصة، نحو: دَخَلْتُ السُّوقَ وَالْبَيْتَ، وإلا ألفاظاً أُخَرُ ذَكَرْتُهَا فِي كِتَابِ النُّحُو. والثاني: مذهب الأَخْفَشِ، وهو نصبُ ما بعد «دخل» على المفعول به لا على الظرف، فقولك: «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» كقولك: «هَدَمْتُ الْبَيْتَ» في نصب كلٍّ منهما على المفعول به. وهو قولٌ مرجوحٌ بدليل أن «دخل» لو سُلِّطَ على غير الظرف المختص وجب وصوله بواسطة «في» تقول: «دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ» ولا تقول: دخلت الأمر، فدلَّ ذلك على عدم تعدّيه للمفعول به بنفسه.

والمحراب: قال أبو عبيدة^(٣) «هو أشرف المجالس ومقدّمُها، وهو كذلك من المسجد». وقال أبو عمرو بن العلاء: «هو القَصْرُ لعلوّه وَشَرَفُهُ». وقال الأصمعي: «هو الغرفة»، وأنشد لامرئ القيس: ^(٤)

(١) لم يحك في «معاني القرآن» غير لغة المد والقصر. انظر: المعاني ٢٠٠.

(٢) الكتاب ١٥/١.

(٣) مجاز القرآن ٩١/١.

(٤) ديوانه ٣٤؛ واللسان: حرب. ومغريب أقيال: غرف ملوك حير.

- آل عمران -

١٢٤٦- وماذا عليه أَنْ ذَكَرْتُ أَوَانَسًا كَغَزَلَانِ رَمَلٍ فِي مُحَارِبٍ أَقْيَالٍ

قالوا: معناه في غُرَفِ أَقْيَالٍ. وأنشد غيره لعمر بن أبي ربيعة: (١)

١٢٤٧- رَبَّةٌ مِحْرَابٍ إِذَا جَشَّهَا لَمْ أَذُنْ حَتَّى أَرْتَقِي سُلْمًا

وقيل: هو المحراب من المسجد المعهود وهو الأليق بالآية. وأما ما ذكرته عمن تقدم فإنما ينعنون به المحراب من حيث هو، وأما في هذه الآية فلا يظهر بينهم خلاف [في] أنه المحراب المتعارف، قيل: واشتقاقه من الحَرْبِ لتحاربِ الناس عليه.

وأمال (٢) ابن ذكوان عن ابن عامر «المحراب» في هذه السورة موضعين (٣) بلا خلاف، لكونه قَوِيَّ فيه سببُ الإمالة، وذلك أن الألف تقدمها كسرة وتأخرت عنها كسرة أخرى فَقَوِيَّ داعي الإمالة، وهذا بخلاف / «المحراب» غير المجرور فإنه نُقِلَ عن ابن ذكوان فيه الوجهان: الإمالة [١٤٢/ب] وعدمها نحو قوله: «إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ» (٤)، فوجهُ الإمالة تقدمُ الكسرة، ووجهُ التفضيم أنه الأصل، وقد تقدم لك الفرقُ بين كونه مجروراً فلم يُخْبَرْ عنه فيه خلاف وبين كونه غير مجرور فجرى فيه الخلاف، وكذلك جرى عنه الخلاف أيضاً في «عمران» لما ذكرتُ لك من تقدم الكسر.

قوله: «وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا» هذه «وَجَدَ» بمعنى أصاب ولقي وصادف فتتعدى لواحد وهو «رِزْقًا»، و«عِنْدَهَا» الظاهر أنه ظرفٌ لِلْوَجْدَانِ. وأجاز

(١) البيت لوضاح اليمن وليس لعمر، وهو في معاني القرآن للزجاج ٤٠٦/١؛ والجمهرة ٢١٩/١؛ واللسان: حرب؛ والقرطبي ٧١/٤. وانظر في ترجمة وضاح: الأغاني ٢٠٩/٦.

(٢) الكشف ١٧٢/١.

(٣) الموضع الثاني: «يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ» الآية ٣٩.

(٤) الآية ٢١ من ص.

- آل عمران -

أبو البقاء^(١) أن يكونَ حالاً من «رزقاً» لأنه يصلح أن يكونَ صفةً له في الأصل، وعلى هذا فيتعلّق بمحذوف، و«وَجَدَ» هو الناصبُ لكلما، لأنها ظرفيةٌ، وقد تقدّم تحقيقه. وأبو البقاء^(٢) سمّاه جوابها؛ لأنها عنده تشبه الشرط كما سيأتي.

قوله: «قال: يا مريم» فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف، قال أبو البقاء: ^(٣) «ولا يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «وَجَدَ» لأنه ليس بمعناه». والثاني: أنه معطوفٌ بالفاء، فحذفتِ العاطفُ، قال أبو البقاء: ^(٤) «كما حذفتُ في جواب الشرط كقوله: «وإن أطعمتهم إنكم لمشركون»^(٥)، وكذلك قولُ الشاعر: ^(٦)

..... ١٢٤٨ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وهذا الموضعُ يشبهُ جوابَ الشرط؛ لأنَّ «كلما» تُشبهُ الشرطَ في اقتضاها الجوابَ انتهى. قلت: وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنه تخيل أن قوله تعالى «وإن أطعمتهم» أن جوابَ الشرط. هونفس «إنكم لمشركون» حذفت منه الفاء، وليس كذلك، بل جوابُ الشرط محذوفٌ، و«إنكم لمشركون» جوابُ قسمٍ مقدّم قبل الشرط، وقد تقدّم تحقيقُ هذه المسألة، فليس هذا ممّا حذفتُ منه فاءُ الجزاءِ البتّة، وكيف يدّعي ذلك ويُسوّيه بالبيت المذكور وهو لا يجوزُ إلا في ضرورة، ثم الذي يَظْهَرُ أن الجملةَ من قوله: «وَجَدَ» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «دخل»، ويكون جوابُ «كلما» هونفس

(١) الإملاء ١/١٣٢.

(٢) الإملاء ١/١٣٢.

(٣) الإملاء ١/١٣٢.

(٤) الإملاء ١/١٣٢.

(٥) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٦) تقدم برقم ١٤٠.

— آل عمران —

«قال» والتقدير: كلما دخل عليها زكريا واجداً عندها الرزقُ قال، وهذا بينٌ جداً. ونُكِّر «رزقاً» تعظيماً له أوليدلُّ به على نوعٍ مأمَنه.

قوله: «أَنْتَى لَكَ هَذَا» أَنْتَى خبر مقدم، و«هذا» مبتدأ مؤخر، ومعنى «أَنْتَى» هنا: مِنْ أَيْنَ، كَذَا فَسَّرَهَا أبو عبيدة^(١)، وقيل: ويجوز أن يكون سؤالاً عن الكيفية أي: كيف تهيأ لك هذا، قال الكميّ: (٢)

١٢٤٩— أَنْتَى وَمِنْ أَيْنَ أَبْكَ الطَّرْبُ مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رَيْبُ

وَجَوَزَ أبو البقاء^(٣) في «أَنْتَى» أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الظَرْفِ بِالِاسْتِقْرَارِ الَّذِي فِي «لَكَ»، وَ«لَكَ» رَافِعٌ لـ «هَذَا» يَعْنِي بِالْفَاعِلِيَّةِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى «أَنْتَى» فِي الْبَقْرَةِ^(٤).

«إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ» تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا [مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ مَرْيَمَ فَيَكُونَ مَنْصُوبًا]^(٥).

آ. (٣٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا لَكَ دَعَا﴾: «هنا» هو الاسمُ واللامُ للبعد والكافُ حرفٌ، وهو وَزَانٌ «ذلك»، وهو منصوبٌ على الظرفِ المكاني بـ «دعا»، أي: فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ الَّذِي رَأَى فِيهِ مَا رَأَى مِنْ أَمْرِ مَرْيَمَ، وَهُوَ ظَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ بَلْ يَلْزَمُ النِّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَقَدْ يُجَرُّ بـ «مِنْ» وَ«إِلَى» قَالَ الشَّاعِرُ: (٦)

(١) مجاز القرآن ٩١/١.

(٢) الهاشميات ٣١؛ ومشكل ابن قتيبة ٥٢٥؛ والطبري ٤١٥/٤؛ والقربطبي ٧٢/٤. وَأَبْكَ: وَبَلَكَ.

(٣) الإملاء ١٣٢/١.

(٤) الآية ٢٢٣ من البقرة.

(٥) ما بين معقوفين أصابه الحُرم في الأصل.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في النصف ١٥٦/٢؛ وابن يعيش ١٣٨/٣؛ واللسان «هنا»؛ والممتع ٤٠٠؛ والممتع ٧٨/١؛ والدرر ٥٢/١. وفاعل وردت يعود على الإبل.

- آل عمران -

١٢٥٠- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهُ مِنْ ههنا وَمِنْ هُنَا

وحكمه حكم «ذا» مِنْ كونه يُجَرَّد من حرف التنبيه ومن الكاف واللام نحو: هنا، وقد تصحبه «ها» التنبيه نحو: ههنا، ومع الكاف قليلاً نحو: «ها هناك»، ويمتنع الجمع بين ها واللام. وأخواته: هُنَا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها، وَثُمَّ بفتح الثاء، وقد يقال هُنْتُ، ولا يُشار بهذه إلا للبعيد خاصة، ولا يشار بهنالك وما ذُكِر معه إلا للأمكنة.

وقد زعم بعضهم أَنَّ «هناك» و«هنالك» و«هنا» للزمان، فمِنْ ورود «هنالك» بمعنى الزمان عند بعضهم هذه الآية أي: في ذلك الزمان، ومثله: «هنالك ابتلي المؤمنون»^(١) ومنه قول زهير:^(٢)

١٢٥١- هنالك إِنْ يُسْتَخْلُوا الْمَالُ يُخْلُوا

والظاهر أنه على مكانيته. ومن ورود «هناك» قوله:^(٣)

١٢٥٢- وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فهناك يعترفون أين المفرع
ومن ورود هُنَا قوله:^(٤)

١٢٥٣- حَنْتَ نَوَارٍ وَلَاتَ هُنَا حَنْتَ وبدا الذي كانت نوارٍ أَجْنَبَ

(١) الآية ١١ من الأحزاب.

(٢) ديوانه ١١٢ «وعجزه»:

وإن يُسألوا يُعطوا وأن يَيسروا يُغْلوا

الخصائص ٩٨/١؛ واللسان: خبل. ويستخلوا: تستعار إيلهم ليشرب لبها،

ويُغْلوا: يتكرموا في الشدة، وييسروا: يقامروا بالميسر، ويغْلوا: يأخذوا الغالي منها.

(٣) البيت للأفوه الأودي، وهو في ديوانه ٧؛ والعيني ٤٢١/١؛ والهمع ٧٨/١؛ والدرر ٥٢/١.

(٤) البيت لشبيب بن جعيل أو حجل بن نضلة، وهو في ابن عيش ١٥/٣؛ والهمع ٧٨/١؛ والخزاعة ١٥٦/٢؛ والدرر ٥٢/١. وأجنت: سرت.

— آل عمران —

لأن «لات» لا تعمل إلا في الأحيان، وفي البيت كلامٌ أطولٌ من هذا. وفي عبارة السجاوندي أن «هناك» في المكان و«هنالك» في الزمان، وهو سهوٌ، لأنها للمكان سواءً تجردت أم اتصلت بالكاف واللام معاً أم بالكاف دون اللام.

قوله: «مَنْ لَدُنْكَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ«هَبْ» وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً أي: هَبْ لي من عندك، ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنه في الأصل صفةٌ لذرية، فلما قُدِّم عليها انتصبَ حالاً. وقد تقدَّم الكلام على لدن وأحكامها ولغاتها. وقوله: «سميع الدعاء» مثالٌ مبالغةٍ مُحَوَّلٌ من «سامع» وليس بمعنى «مُسْمِع» لفسادِ المعنى.

وقوله «طَيِّبَةٌ» إنَّ أَرَادَ بـ«ذرية» الجنسَ فيكونُ التانيثُ في «طَيِّبَةٍ» باعتبارِ تانيثِ الجماعة، وإنَّ أَرَادَ به ذَكَراً واحداً فالتانيثُ باعتبارِ اللفظ. قال الفراء: ^(١) «وأنت «طَيِّبَةٍ» لتانيثِ لفظِ «الذرية» كما قال الشاعر: ^(٢)

١٢٥٤— أبوك خليفةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأنتَ خليفةٌ، ذاك الكمالُ
وهذا فيما لم يُقْصَدْ به واحدٌ معيَّنٌ، أمَّا لو قُصِدَ به واحدٌ معيَّنٌ امتنعَ
اعتبارُ اللفظِ نحو: طلحة وحمزة، وقد جَمَعَ الشاعرُ بين التذكيرِ والتانيثِ في
قوله ^(٣):

١٢٥٥— فما تَزْدَرِي من حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ سُكَّاتٍ إذا ما عَضَّ ليس بِأَذْرَدَا
لأنَّ المرادَ بحَيَّةٍ اسمُ الجنسِ لا واحدٌ بعينه.

(١) معاني القرآن ٢٠٨/١.

(٢) لم أهتمد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢٠٨/١، واللسان: خلف.

(٣) لم أهتمد إلى قائله، وهو في الطبري ٣٦٢/٦، والبحر ٤٤٥/٢، واللسان: سكت. وحَيَّةٌ سكات: إذا لم يشعر بها الملسوع حتى تلسعه، والدَّرْد: ذهاب الأسنان.

- آل عمران -

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾: قرأ الأخوان^(١): «فناداه» من غير تاء تأنيث، والباقون: «فنادَتْهُ» بتاء التأنيث. والتذكير والتأنيث باعتبار الجمع المكسر، فيجوز في الفعل المسند إليه التذكير باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة، ومثل هذا: «إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ»^(٢) يُقْرَأُ بالتاء والياء، وكذا قوله: «تَنْجُرُجُ الْمَلَائِكَةُ»^(٣). قال الزجاج^(٤): «يَلْحَقُهَا التَّأْنِيثُ لِلْفِعْلِ الْجَمَاعَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهَا بِلَفْظِ التَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: جَمَعَ الْمَلَائِكَةُ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: «وَقَالَ نِسْوَةٌ»^(٥) انتهى وإنما حَسَنَ الحذف هنا الفصل بين الفعل وفاعله.

وقد تَجَرَّأَ بعضهم على قراءة العامة فقال: «أَكْرَهُ التَّأْنِيثَ لِمَافِيهِ مِنْ مُوَافَقَةِ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ زَعَمَتْ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ إِنَاثٌ. وَتَجَرَّأَ [١/١٤٣] أَبُو الْبَقَاءِ»^(٦) على قراءة الأخوين فقال: «وَكَرِهَ قَوْمٌ قِرَاءَةَ التَّأْنِيثِ لِمُوَافَقَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَلِذَلِكَ قَرَأَ مَنْ قَرَأَ: «فَنَادَاهُ» بِغَيْرِ تَاءٍ، وَالْقِرَاءَةُ بِهِ غَيْرُ جَيِّدَةٍ»^(٧) لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ جَمْعٌ، وَمَا اعْتَلُّوا بِهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى إِبْثَابِ التَّاءِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ»^(٨). وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ الصَّادِرَانِ مِنْ أَبِي الْبَقَاءِ وَغَيْرِهِ لَيْسَا^(٩) بِجَيِّدَيْنِ، لِأَنَّهُمَا قِرَاءَتَانِ مُتَوَاتِرَتَانِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُرَدَّ إِحْدَاهُمَا بِلَيْتَةٍ.

(١) السبعة ٢٠٥؛ والكشف ٣٤٢/١.

(٢) الآية ٥٠ من الأنفال، وابن عامر قرأ بالتاء. السبعة ٣٠٧.

(٣) الآية ٤ من المعارج، والكسائي قرأ بالياء. السبعة ٦٥٠.

(٤) معاني القرآن ٤٠٨/١.

(٥) الآية ٣٠ من يوسف.

(٦) الإملاء ١٣٣/١.

(٧) في المطبوعة: «والقراءة به جيدة» ولعلها مقصود أبي البقاء فتكون «غير» مقحمة.

(٨) الآية ٤٢ من آل عمران. وهنا ينتهي قول أبي البقاء.

(٩) الأصل: «ليس بجيد» وهو سهو لأن المبتدأ مثنى.

- آل عمران -

وَالْأَخْوَانُ عَلَى أَصْلِهِمَا مِنْ إِمَالَةٍ «فناداه»^(١)، والرسمُ يَحْتَمِلُ القراءتين معاً أعني التذكيرَ والتأنيثَ.

والجمهورُ على أن الملائكةَ المرادُ بهم واحدٌ وهو جبريلُ. قال الزجاج: ^(٢) «أتاه النداء من هذا الجنس الذين هم الملائكةُ كقولك: «فلان يركب السفن» أي: هذا الجنس» ومثله: «الذين قال لهم الناس»^(٣) وهم نعيم بن مسعود. وقوله «إنَّ الناس» يعني أباسفيان، ولَمَّا كان جبريلُ رئيسَ الملائكةِ أَخْبَرَ عنه إخبارَ الجماعةِ تعظيماً له. وقيل: «الرئيس لا بُدَّ له من أتباع، فلذلك أَخْبَرَ عنه وعنهم، وإنَّ كان النداءُ إنما صدر منه»، ويؤيدُ كونَ المنادي جبريلَ وحده قراءةُ عبدالله^(٤)، وكذا في مصحفه: «فناداه جبريل»، والعطفُ بالفاء في قوله: «فنادَتْهُ» مُؤْذِنٌ بأنَّ الدعاءَ مُعْتَقَبٌ بالتبشيرِ.

قوله: «وهو قائمٌ» جملةٌ حاليةٌ من مفعولِ النداء، و«يُصلي» يحتملُ أوجهًا، أحدها: أن يكونَ خبراً ثانياً عند مَنْ يرى تعدُّه مطلقاً نحو: «زيدٌ شاعرٌ فقيهٌ». الثاني: أنه حالٌ ثانيةٌ من مفعولِ النداء، وذلك أيضاً عند مَنْ يُجَوِّزُ تعدُّدَ الحالِ. الثالث: أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في «قائمٌ» فيكونُ حالاً من حالِ. الرابع: أن يكونَ صفةً لقائمِ.

قوله: «في المحرابِ» متعلقٌ بِصَلِّي، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقائمِ إذا جَعَلْنَا «يُصلي» حالاً من الضميرِ في «قائمٌ»؛ لأنَّ العاملَ فيه حينئذٍ وفي الحالِ شيءٌ واحدٌ فلا يلزمُ منه فصلٌ، أمَّا إذا جَعَلْنَاهُ خبراً ثانياً أو صفةً لقائمِ أو حالاً من المفعولِ لَزِمَ الفصلُ بينَ العاملِ ومعموله بأجنبي، هذا معنى كلامِ

(١) السبعة ٢٠٥.

(٢) معاني القرآن ٤٠٨/١.

(٣) الآية ١٧٣ من آل عمران: «الذين قال لهم الناس: إنَّ الناسَ قد جمعوا لكم».

(٤) البحر ٤٤٦/٢.

- آل عمران -

الشيخ^(١)، والذي يظهر أنه يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع، فإنَّ كلاً من قائم ويصلي يصحُّ أن يتسلَّط على «في المحراب»، وذلك جائزٌ على أيِّ وجهٍ تقدَّم من وجوه الإعراب.

قوله: «إنَّ الله» قرأ نافع وحزمة وابن عامر^(٢) بكسر «إنَّ»، والباقون بفتحها. فالكسر عند الكوفيين لإجراء النداء مُجرى القول فليُكسر معه، وعند البصريين على إضمار القول، أي: فنأذنه فقالت. والفتح على حذف حرف الجر تقدیره: فنأذنه بأن الله، فلما حذِفَ الخافض جرى الوجهان المشهوران في محلها.

وفي قراءة عبدالله^(٣) «فناذته الملائكة: يا زكريا» فقوله «يا زكريا» هو مفعول النداء، وعلى هذه القراءة يتعيَّن كسر «إنَّ» ولا يجوز فتحها لاستيفاء الفعل معموليه، وهما: الضمير وما نُودي به زكريا.

قوله: «نُبشِّرُكُ» قرأ نافع^(٤) وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم - الخمسة - في هذه السورة: «إنَّ الله يُبشِّرُكُ» موضعان، وفي سورة الإسراء^(٥): «وَيُبشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ»، وفي سورة الكهف^(٦): «وَيُبشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ» أيضاً بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مشددةً من: بَشَّرَهُ يُبشِّرُهُ. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم - ثلاثهم - كذلك في سورة الشورى^(٧) وهو ذلك الذي

(١) البحر ٤٤٦/٢.

(٢) السبعة ٢٠٥؛ الكشف ٣٤٣/١.

(٣) البحر ٤٤٦/٢.

(٤) السبعة ٢٠٥؛ الكشف ٣٤٣/١.

(٥) الآية ٩ من الإسراء.

(٦) الآية ٢ من الكهف.

(٧) الآية ٢٣ من الشورى.

— آل عمران —

يُبَشِّرُ اللهَ عباده»، وقرأ الجميع دون حمزة كذلك في سورة براءة^(١): «يُبَشِّرُهُمْ ربهم برحمةٍ منه» وفي أول الحجر^(٢) في قوله: «إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ»^(٣)، ولا خلاف في الثاني وهو قوله: «فِيمَ نُبَشِّرُونَ»^(٤) أنه بالثقل، وكذلك قرأ الجميع دون حمزة في سورة مريم موضعين: «إِنَّا نُبَشِّرُكَ»^(٥) «لَتُبَشِّرَ بِهِ المتقين»^(٦)، وكلُّ مَنْ لم يُذَكَّرْ مع هؤلاء — مَنْ قرأ بالتقييد المذكور — فإنه يَقْرَأُ بفتح حرف المضارعة وسكونِ الباء وضَمَّ الشين.

وإذا أردت معرفة ضبط هذا الفصل فاعلم أن المواضع التي وقع فيها الخلاف المذكور تسع كلمات، والقراء فيها على مراتب: فنافع وابن عامر وعاصم ثقلوا الجميع، وحمزة خَفَّفَ الجميع، وابن كثير وأبو عمرو ثَقَّلَا الجميع إلا التي في سورة الشورى فإنهما وافقا فيها حمزة، والكسائي خَفَّفَ خمساً منها وثَقَّلَ أربعاً، فخَفَّفَ كلمتي هذه السورة وكلمات الإسراء والكهف والشورى. وقد تقدَّم أن في هذا الفعل ثلاث لغات: «بَشَّرَ» بالتشديد، وبَشَرَ بالتخفيف، وعليه ما أنشده الفراء^(٧):

١٢٥٦ — بَشَرْتُ عيالي إذ رأيتُ صحيفةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا
والثالثة: «أَبَشَرْتُ» رباعياً، وعليه قراءة بعضهم «يُبَشِّرُكَ» بضم الباء^(٨)،
ومن التبشير قول الآخر^(٩):

(١) الآية ٢١ من براءة (التوبة).

(٢) الآية ٥٣ من الحجر.

(٣) الآية ٥٤ من الحجر.

(٤) الآية ٧ من مريم.

(٥) الآية ٩٧ من مريم.

(٦) تقدم برقم ١٠٠. وانظر معاني القرآن للفراء ٢/١١٢.

(٧) وهي قراءة حميد بن قيس. انظر: شواذ القراءات ٢٠، البحر ٢/٤٤٧.

(٨) لم أهتمد إلى قائله وهو في البحر ٢/٤٤٧.

- آل عمران -

١٢٥٧- يَا بَشْرُ حَقٍّ لَوْجِهَكَ التَّبْشِيرُ هَلَّا غَضِبْتَ لَنَا وَأَنْتَ أَمِيرُ

وقد أُجْمِعَ على مواضع من هذه اللغات نحو: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ»^(١).
«وَأَبَشِرُوا»^(٢)، «فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ»^(٣)، فلم يَرِدِ الخلافُ إلا في المضارع
دون الماضي والأمر، وقد تقدّم معنى البشارة واشتقاقها في سورة البقرة^(٤).

قوله تعالى: «يَحْيَى» متعلق بـ: يُبَشِّرُكَ، ولا بد ن حذف مضاف أي:
بولادة يحيى، لأن الذوات ليست متعلقةً للبشارة^(٥) ولا بد في الكلام من
[شيء] عاد إليه السياق تقديره: بولادة يحيى منك ومن امرأتك، دَلَّ على
ذلك قرينة الحال وسياق الكلام.

و «يَحْيَى» فيه قولان أحدهما: - وهو المشهور عند أهل التفسير - أنه
منقول من الفعل المضارع، وقد سَمُوا بالأفعال كثيراً نحو: يعيش ويعمر
[١٤٣/ب] / وَيَمُوت، قال قتادة: «سُمِّيَ يَحْيَى لِأَنَّ اللَّهَ أَحْيَاهُ بِالْإِيمَانِ» وقال الزجاج:
«حَيَّيَ بالعلم» وعلى هذا فهو ممنوعُ الصرف للعملية ووزن الفعل نحو: «يزيد
ويشكر وتغلب». والثاني: أنه أعجمي لا اشتقاق له، وهذا هو الظاهر فامتناعه
لِلْعَمَلِيَّةِ وَالْعَجَمَةِ الشَّخْصِيَّةِ. وعلى كلا القولين فيُجْمَعُ على يَحْيَوْنَ بحذف
الآلف نحو: «مُوسَوْنَ» بحذف الآلف وبقاء الفتحة تدلُّ عليها. وقال
الكوفيون: «إن كان عربياً منقولاً من الفعل فالأمر كذلك، وإن كان أعجمياً
ضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء إجراء له مُجْرَى المنقوص نحو: جاء

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) الآية ٣٠ من فصلت.

(٣) الآية ٧١ من هود.

(٤) راجع إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.

(٥) كذا في الأصل ولعل الأنسب: بالبشارة.

- آل عمران -

القاضون، ورأيت القاضين» هذا نَقْلُ الشيخ^(١) عنهم. ونقل ابن مالك^(٢) عنهم أن الاسم إن كانت ألفه زائدة ضُمَّ ما قبل الواو وكُسِر ما قبل الياء نحو: جاء حُبْلُونُ ورأيت حُبْلَيْنِ، وإن كانت أصليةً نحو: «رَجَوْنُ» وجب فتح ما قبل الحرفين، قالوا: «فإن كان أعجمياً جاز الوجهان، لاحتمال أن تكون ألفه أصليةً أوزائدة، إذ لا يُعرَفُ له اشتقاق» ويَصَغُرُ يَحْيَى على «يُحَيِّى» وأنشدت للشيخ أبي عمرو ابن الحاجب^(٣) في ذلك:

١٢٥٨- أيُّها العالم بالتصريف لا زلت تُحَيَّا

إنَّ يَحْيَى إنَّ يَصَغُرُ فَيُحَيَّا

وأبى قومٌ وقالوا ليس هذا الرأي حَيَّا

إنما كان صواباً أنَّ يُجَيِّوا يَحَيَّا

كيف قد رَدُّوا يُحَيَّا

والذي اختاروا يُحَيَّا

أنراهم في ضلالٍ أم ترى وجهاً يُحَيَّا

قلت: هذا جارٍ مَجْرَى الألفاظ في تصغير هذه اللفظة، وذلك يختلف بالتصريف والعمل، وهو أنه إذا اجتمع في آخر الاسم المصغَّر ثلاث ياءات

(١) البحر ٢/٤٣٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٨٠٠.

(٣) عثمان بن عمر، له: الكافية والشافية وشرح المفصل توفي سنة ٤٤٦هـ. انظر: الوفيات

١/٣١٤، والبغية ٢/١٣٤. والأبيات لم أعثر عليها في المظان التي عدت إليها، وقد

تصرف ابن الحاجب فيها في عدد تفعيلات فاعلاتن في البيت الواحد.

- آل عمران -

جَرَى فيه خلافٌ بين النحاة بالنسبة إلى الحذف والإثبات^(١) وأصل المسألة تصغير «أحوى»^(٢) وقد أتقت هذه الأبيات وحررتُ مذاهب التصريفين فيها حين سئلت عنها في غير هذا الموضوع إذ لا يحتمله.

ويُنسَبُ إلى يَحْيَى: يَحْيِيُّ بحذف الألف تشبيهاً لها بالزائد نحو: حُبْلِيَّ في: حُبْلَى، وَيَحْيَوِيَّ بالقلب لأنها أصلٌ كَألف مَلْهُوِيٍّ، أو شبيهة بالأصل إن كان أعجمياً، وَيَحْيَاوِيَّ بزيادة ألف قبل قلب ألفه واواً.

والنداء: رفع الصوت، يقال: نادى نداءً ونداء بضم النون وكسرهما، والأكثر في الأصوات مجيئها على الضم نحو: البكاء والصراخ والدعاء والرغاء^(٣). وقيل: المكسور مصدر والمضموم اسم، ولو عكس هذا لكان أبين لموافقه نظائره من المصادر. وقال يعقوب بن السكيت: «إذا ضَمَمْتَ نُونَهُ قَصَرَتْهُ وإن كسرتها مددته» وأصل المادة يَذُلُّ على الرفع. ومنه المُنْتَدَى والنادي لاجتماع القوم فيهما وارتفاع أصواتهم. وقالت قريش: دار الندوة، لارتفاع أصواتهم عند المشاركة والمحاوره فيها، وفلان أندى صوتاً من فلان أي: أرفع، هذا أصله في اللغة، وفي العرف صار ذلك لأحسنيهما نغماً وصوتاً، والندى: المطر، ومنه: نَدَى يَنْدَى، وَيُعْبَرُ به عن الجود، كما يُعْبَرُ بالمطر والغيث وأخواتهما عنه استعاراً.

قوله: «مُصَدِّقاً» حالٌ من «يحيى» وهذه حالٌ مقدرة، وقال ابن عطية^(٤):

(١). ثمة رأيان للنحاة في هذه المسألة، الأول: حذف الأخيرة، فتصغير يحيى هنا: يَحْيِيٌّ، والثاني: عدم الحذف فتصغيرها يصير: يُحْيِيٌّ، وأما أحوى فتشبه يحيى من حيث اجتماع الياءات الثلاث عند إضافة ياء التصغير لها وقلب الواو ياء.

انظر المسألة في: الكتاب ١٣٢/٢، وشرح الشافعية ١/٢٢٦، واللسان: حوا.

(٢). الحوة: سواد إلى الخضرة.

(٣). الرغاء: صوت ذوات الخف.

(٤). المحرر ٧٣/٣.

— آل عمران —

«هي حالٌ مؤكدة بحسب حال هؤلاء الأنبياء عليهم السلام». و«بكلمة» متعلقٌ بـ «مصدقاً». وقرأ أبو السَّمَّال^(١): «بِكَلِمَةٍ» بكسر الكاف وسكون اللام، وهي لغة فصيحة، وذلك أنه أتبع الفاء للعين في حركتها فالتقى بذلك كسرتان، فَحَذَفَ الثانيةَ لأجل الاستتقال. والكلمة قيل: المراد بها الجمع؛ إذ المقصودُ التوراةُ والإنجيل وغيرهما من كتب الله تعالى المُنزَّلة، فَعَبَّرَ عن الجمعِ ببعضه، ومثُلُ هذا قوله عليه السلام: «أصدقُ كلمةٍ قالها الشاعر كلمةُ لبيد»^(٢) يريدُ قوله^(٣):

١٢٥٩ — ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطِلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ
وذكرَ لحسان رضي الله عنه الحُوَيْلِيرةَ الشاعر فقال: «لعن الله كلمته»
يعني قصيدته، وسيأتي لهذا مزيدُ بيان عند قوله تعالى: «إلى كلمةٍ سواءٍ»^(٤).
قوله: «من الله» في محلِّ جر صفةٍ للكلمة فيتعلّقُ بمحذوف أي: بكلمة
كائنة من الله. و«سيداً وحسوراً ونبيّاً» أحوالٌ أيضاً كمصدقاً. والسيدُ فِعْلٌ،
والأصلُ: سَيِّدٌ فَفُعِلَ [به] ما فُعِلَ بميت، وقد تقدّم كيفية ذلك، واشتقاقه من
سَادَ يسود سيادةً وسُوِّدَ دَأً أي: فاقَ نُظْرَاءَه في الشرف والسُّودد، ومنه
قولهم^(٥):

١٢٦٠ — نفسُ عصامٍ سَوَدَّتْ عِصَاماً وَعَلِمَتْهُ الْكَرُّ وَالْإِقْدَامُ
وَصَيَّرَتْهُ بَطْلاً هُمَاماً

(١) البحر ٤٤٧/٢.

(٢) رواه البخاري في مناقب الأنصار ٢٦؛ وابن ماجه: الأدب ٤١.

(٣) تقدم برقم ٣٨٤.

(٤) الآية ٦٤ من آل عمران.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: عصم.

- آل عمران -

وقال بعضهم: سُمِّيَ سَيِّدًا لَّأنَّه يَسُودُ سَوَادَ النَّاسِ أَي: عَظِيمُهُمْ وَجُلَّهُمْ، وَجَمَعُهُ عَلَى فَعْلَةٍ شَادَ قِيَاسًا فَصِيحٌ اسْتِعْمَالًا، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا»^(١) وَالْأَصْلُ: سَوْدَةٌ، وَ «فَعْلَةٌ» إِنَّمَا يَكْثُرُ لِفَاعِلٍ نَحْو: كَافِرٌ وَكَفَرَةٌ وَفَاجِرٌ وَفَجَرَةٌ وَبَارٌ وَبَرَّةٌ.

وَالْحَصُورُ فَعُولٌ لِلْمِبَالِغَةِ مُحَوَّلٌ مِنْ «حَاصِرٍ» كَضْرُوبٌ فِي قَوْلِهِ^(٢):

١٢٦١- ضْرُوبٌ يَنْصُلُ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

وَقِيلَ: بَلْ هُوَ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: مُحْصُورٌ، وَمِثْلُهُ رَكُوبٌ بِمَعْنَى مَرْكُوبٍ وَحُلُوبٌ بِمَعْنَى مَحْلُوبٍ. وَالْحَصُورُ: الَّذِي يَكْتُمُ سِرَّهُ. قَالَ جَرِيرٌ^(٣):

١٢٦٢- وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي الْوِشَاءُ فَصَادَفُوا حَصِرًا بِسِرِّكَ يَا أُمَيْمٌ ضَنِيبًا

[وَهُوَ الْبَخِيلُ أَيْضًا]^(٤) قَالَ^(٥):

١٢٦٣- لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَارٍ

وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِثْقَاءُ هَذِهِ الْمَادَّةِ^(٦)، وَأَصْلُهُ مَاخُودٌ مِنَ الْمَنْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَصُورَ هُوَ الَّذِي لَا يَأْتِي النِّسَاءَ: إِمَّا لَطَبِيعِهِ عَلَى ذَلِكَ وَإِمَّا لِمِغَالِبَتِهِ نَفْسَهُ. وَ «مِنَ الصَّالِحِينَ» صِفَةٌ لِقَوْلِهِ «نَبِيًّا» فَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ.

(١) الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٢) البيت لأبي طالب بن عبدالمطلب، وهو في الكتاب ٥٧/١؛ وأما الشجري ١٠٦/٢؛ وأوضح المسالك ٢٥٢/٢؛ والجمع ٩٧/٢؛ والدرر ١٣٠/٢. وعقر الإبل: نحرها، والسوق: ج ساق.

(٣) ديوانه ٥٧٨، واللسان: حصر؛ والبحر ٦٠/٢.

(٤) لم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٥) البيت للأخطل وصدره: وَشَارِبٌ مُرْبِحٌ بِالكَّاسِ نَادِمِي وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ١٦٨؛ والمحتسب ٢٤١/٢، واللسان: سار. والسار: مَنْ لَا يَبْقِي فِي الكَّاسِ شَيْئًا.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي غَلامٌ﴾: يجوز أن تكون الناقصة، وفي خبرها حينئذ وجهان، أحدهما: «أنتي» لأنها بمعنى كيف، أو بمعنى من أين: و«لي» على هذا تبيين. والثاني: أن الخبر الجار و«كيف»^(١) منصوب على الظرف. ويجوز أن تكون التامة فيكون الظرف والجار كلاهما متعلقين بـ «يكون» لأنه تام، أي: كيف يحدث لي غلام، ويجوز أن يتعلق / بمحذوف على أنه حال من «غلام» لأنه لو تأخر لكان صفة له. [١/١٤٤]

وقوله: «وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ» جملة حالية، وفي موضع آخر: «وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ»^(٢) لأن ما بَلَغَكَ فقد بَلَغْتَهُ. وقيل: لأن الحادث تَطَلَّبَ الإنسان. وقيل: هو من المَقْلُوب كقوله^(٣):

١٢٦٤ — مَثَلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بُلُغَتْ سَوَاءُ إِنِّهِنَّ هَجَرٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وقدّم في هذه السورة حال نفسه، وأخر حال امرأته، وفي مريم^(٤) عَكَسَ، فقيل: صدرُ الآيات في مريم مطابق لهذا التركيب لأنه قدّم وَهْنٌ عَظِيمُهُ واشتعال شَيْبِهِ وَخِيفَةُ مَوَالِيهِ من ورائه، وقال: «وَكَاثِبَ امْرَأَتِي عَاقِرًا» فلمّا أعاد ذكْرهما في استفهام آخر ذَكَرَ الْكِبَرَ لِيُوافِقَ «عِتِيًّا» رُؤُوسَ الْآيِ، وهو باب مقصود في الفصاحة، والعطف بالواو لا يقتضي ترتيباً زمنياً، فلذلك لم يُيَالُ بتقديم ولا تأخير.

(١) أي: «أنتي» التي بمعنى كيف.

(٢) الآية ٨ من مريم.

(٣) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٢٠٩؛ والمحاسب ١١٨/٢؛ وأمالى الشجري ١/٣٦٧؛ والأشموني ٢/٧١؛ والهمع ١/١٦٥؛ والدرر ١/١٤٤. والهداج: مشية الشيخ.

(٤) الآية ٨ من مريم.

- آل عمران -

والغلام: الفتى السن من الناس وهو الذي...^(١) شارب، وإطلاقه على الطفل وعلى الكهل مجاز، أما الطفل فالتناؤل بما يؤول إليه، وأما الكهل فباعتبار ما كان عليه. قالت ليلي الأخيلية^(٢):

١٢٦٥- شفاها من الداء العضال الذي بها غلام إذا هز القنأة شفاها

وقال بعضهم: ما دام الولد في بطن أمه سُمي «جنيناً». قال تعالى: «وإذا أنتم أجنة»^(٣)، سُمي بذلك لاجتماعه في الرحم، فإذا وُلد سُمي «صبياً»، فإذا قُطِم سُمي «غلاماً» إلى سبع سنين، ثم سُمي يافعاً إلى أن يبلُغ عشر سنين، ثم يُطلق عليه «حزور» إلى خمس عشرة، ثم يصير «قُمذاً» إلى خمس وعشرين سنة، ثم «عَنَطَظاً» إلى ثلاثين قال^(٤):

١٢٦٦- وبالجعد حتى صار جعداً عَنَطَظاً إذا قام ساوى غارب الفحل غاربته

ثم «حُملاً» إلى أربعين ثم «كَهْلاً» إلى خمسين، ثم «شيخاً» إلى ثمانين ثم «هَمٌّ» بعد ذلك.

واشتقاق الغلام من الغلْمة والاعتِلام، وهو طَلَبُ النكاح، لَمَّا كان مسبباً عنه أجد منه لفظه، ويقال: «اغْتَلَمَ الفحل» أي: اشتدتْ شهوته إلى طَلَبِ النكاح، واغْتَلَمَ البحر أي: هاج وتلاطمتْ أمواجه مستعار منه، وقياسه في القلة أغلِمة، وفي الكثرة: غلمان، وقد جُمع على غلْمة شدوذاً، وهل هذه الصيغة جمعُ تكسير أم اسم جمع؟ قال الفراء: «يقال غلام بين الغلومة والغلومية والغلامية» قال: «والعرب تجعل مصدر كل اسم ليس له فعل

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل لعلها: طُر.

(٢) تقدم برقم ٩٨٧.

(٣) الآية ٣٢ من النجم.

(٤) تقدم برقم ١١٠٤.

— آل عمران —

معروفٌ على هذا المثال، فيقولون: عَبْدٌ بَيْنُ الْعُبُودَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ وَالْعُبَادِيَّةِ يعني لم تتكلم العرب من هذا بفعلٍ .

والكِبَرُ: مصدرُ كَبَرٍ يَكْبَرُ كِبَرًا أي: طَعَنَ في السن، قال^(١):

١٢٦٧— صَغِيرَيْنِ نَرَعَى الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبَرْ وَلَمْ تَكْبُرِ الْبَهْمُ

قوله: «وامرأتي عاقر» جملةٌ حاليةٌ: إمَّا من الباءِ في «لي» فتتعدَّدُ الحالُ عند مَنْ يراه، وإمَّا من الباءِ في «بلغني». والعاقر: مَنْ لَا يُولِدُ له: رجلاً كان أو امرأةً، مشتقاً من العَقَرِ وهو القتل، كأنهم تخيلوا فيه قَتْلَ أولاده، والفعل بهذا المعنى لازمٌ، وإمَّا عَقَرْتُ بمعنى نَحَرْتُ فمتعِدٌ، قال تعالى: «ففعروا الناقة»^(٢)، وقال^(٣):

١٢٦٨— عَقَرْتُ بَعِيرِي بِأَمْرِ الْقَيْسِ فَأَنْزِلَ

وقيل: «عاقر» على النسب أي: ذاتُ عَقَرٍ، وهي بمعنى مَفْعُولٍ أي: معقورة، ولذلك لم تُلْحَقْ تاءُ التانيث.

والعَقَرُ والعَقْرُ بضم العين وفتحها: أصلُ الشيء، ومنه: عَقْرُ الدارِ وعَقْرُ الحوضِ، وفي الحديث: «مَا غَزِيَ قَوْمٌ قَطٍ فِي عَقْرِ دَارِهِمْ إِلَّا ذُلُّوا» وعَقَرْتُهُ: أَصَبْتُ عَقْرَهُ أي: أَصَلَّهُ نحو: رَأْسَتُهُ أي: أَصَبْتُ رَأْسَهُ، والعَقْرُ أيضاً: آخرُ الولدِ، وكذلك بِيضَةُ العَقْرِ، والعُقَارُ: الخمرُ لأنها تَعَقِرُ العقلَ مجازاً وفي

(١) تقدم برقم ٩٠٩.

(٢) الآية ٧٧ من الأعراف.

(٣) البيت لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ١١ وصدره:

تقول وقد مال الغَيْطُ بنا معاً

وهو في شرح المعلقات للتريزي ٦٨. والغَيْطُ: الهودج.

- آل عمران -

كلامهم: «رَفَعَ فُلَانٌ عَقِيرَتَهُ» أي: صوته، وذلك أَنَّ رجلاً عَقَرَ^(١) رجله فرفع صوته فاستعير ذلك لكل من رفع صوته. وقال بعضهم: «يُقَالُ: عَقَرْتُ^(٢) المرأة تَعْقِرُ عَقْرًا وعقارةً وأنشد الفراء^(٣):

١٢٦٩- أَرْزَامُ بَابٍ عَقَرْتُ أَعْوَامًا فَعَلَّقْتُ بُنْيَهَا تَسْمَامًا

ويقال: عَقَرَ الرجل وعَقَرَ وعَقِرَ إذا لم تَحْبِلْ زوجته فَجَعَلُوا الفعل المسند إلى الرجل أَوْسَعَ من المسند إلى المرأة، قال الزجاج^(٤): «عاقِر: بمعنى ذات عَقْر، قال: «لأنَّ فَعَلْتُ أسماء الفاعلين منه على فَعِيلَة نحو: طريفة وكريمة، وإنما «عاقِر» على ذات عَقْر» قلت: وهذا نص في أَنَّ الفعل المسند للمرأة لا يُقال فيه إلا عَقَرْتُ بضم القاف إذ لو جازَ فَتَحَهَا أو كسَرَهَا لجاز منها «فَاعِلٌ» من غير تأويلٍ على النسب. ومن ورود «عاقِر» وصفًا للرجل قولُ عامر بن الطفيل^(٥):

١٢٧٠- لَيْسَ الْفَتَى إِنْ كُنْتُ أَعَوْرَ عَاقِرًا جَبَانًا فَمَا عَذْرِي لَدَى كُلِّ مَحْضَرٍ

قوله: «كذلك الله يفعل ما يشاء» في الكاف وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب وفيه التخريجان المشهوران، أحدهما - وعليه أكثر المعربين - أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: يفعل الله ما يشاء من الأفعال العجيبة مثل ذلك الفعل، وهو خَلَقَ الولد بين شيخٍ فإِنْ وعجوزٍ عاقِرٍ.

(١) عقر: جرح.

(٢) كذا ضبطها في الأصل، وفي الصحاح: «عَقَرْتُ».

(٣) لم أقف عليه.

(٤) معاني القرآن ٤١٢/١.

(٥) ديوانه ١١٩؛ والطبري ٣٨١/٦؛ ومجاز القرآن ٩٢/١.

- آل عمران -

والثاني: أنها في محل نصب على الحال من ضمير ذلك المصدر أي: يفعل الفعل حال كونه مثل ذلك، وهو مذهب سيويه^(١) وقد تقدّم إيضاحه.

والثاني من وجهي الكاف أنها في محل رفع على أنها خبر مقدم، والجلالة مبتدأ مؤخر، فقدّره الزمخشري^(٢) «على نحو هذه الصفة الله»، ويفعل ما يشاء بيان له، وقدّره ابن عطية^(٣): كهذه القدرة المستغرّبة هي قدرة الله، وقدّره الشيخ^(٤) فقال: «وذلك على حذف مضاف أي: صنع الله الغريب مثل ذلك الصنع، فيكون «يفعل ما يشاء» شرحاً للإبهام الذي في اسم الإشارة» فالكلام على الأول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان. وقال ابن عطية^(٥): «ويحتمل أن تكون الإشارة بذلك إلى حال زكريا وحال امرأته، كأنه قال: ربّ على أي وجه يكون لنا غلام ونحن بحال كذا؟ فقال له: كما أنتما يكون لكما الغلام، والكلام تام على هذا التأويل في قوله: «كذلك» وقوله: «الله يفعل ما يشاء» جملة مبنية مقرّرة في النفس وقوع هذا الأمر المستغرب انتهى. وعلى هذا الذي ذكره يكون «كذلك» متعلقاً بمحذوف، و «الله يفعل» جملة منعقدة من مبتدأ وخبر.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾: يجوز أن يكون الجعل

بمعنى التصيير فيتعدى لاثنتين أولهما «آية» والثاني: الجار قبله. والتقديم هنا

واجب، لأنه لا مسوّغ للابتداء بهذه النكرة وهي «آية» / لو انحلت إلى مبتدأ [١٤٤/ب]

وخبر إلا تقدّم هذا الجار، وحكمهما بعد دخول الناسخ حكمهما قبله،

والتقدير: صيّر آية من الآيات لي. ويجوز أن يكون بمعنى الخلق والاتخاذ

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) الكشف ١/٤٢٨.

(٣) المحرر ٣/٧٩.

(٤) البحر ٢/٥١١.

(٥) المحرر ٣/٧٩.

- آل عمران -

أي: اخلُقْ لي آيةً فيتعَلَى لواحدٍ، وفي «لي» على هذا وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بالَجْعَلِ، والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «آية» لأنه لو تأخَّرَ لجاز أن يقعَ صفةٌ لها، ويجوزُ أن يكونَ للبيانِ. وحَرَكُ الياءِ بالفتح^(١) نافع وأبو عمرو، وأسكنها الباقون.

قوله: «أَلَا تَكُلِّمُ» أن وما في حيزها في محلِّ رفعٍ خبراً لقوله: «آيتُكَ» أي: آيتُكَ عدمُ كلامِكَ للناسِ. والجمهورُ على نصبِ «تَكُلِّمُ» بأن المصدرية. وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة برفعه، وفيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ «أن» مخففةً من الثقيلة، واسمُها حينئذٍ ضميرٌ شأنٍ محذوفٍ، والجملةُ المنفيةُ بعدها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «أن»، ومثله: «أفلا يرون أن لا يرجع»^(٣) «وحسبوا أن لا تكون فتنة»^(٤)، ووقعَ الفاصلُ بين أن والفعلِ الواقعِ خبرها بحرف نفي، ولكن يُضَعِفُ كونها مخففةً عدمُ وقوعها بعد فعلٍ يقين. والثاني: أن تكونَ الناصبةُ حَمَلَتْ على «ما» أختها، ومثله: «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّصَاعَةَ»^(٥)، وأن وما في حيزها أيضاً في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «آيتُكَ».

قوله تعالى: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» الصحيحُ أن هذا النحو - وهو ما كان من الأزمنة يستغرقُ جميعه الحدثِ الواقعِ فيه - منصوبٌ على الظرفِ خلافاً للكوفيين فإنهم ينصبونه نصبَ المفعولِ به، وقيل: «وَتَمَّ معطوفٌ محذوفٌ تقديره: ثلاثة أيام ولياليها، فحذِفَ كقوله تعالى: «تَقِيكُمُ الْحَرَّ»^(٦) ونظائره،

(١) السبعة ١٥١.

(٢) البحر ٤٥٢/٢.

(٣) الآية ٨٩ من طه.

(٤) الآية ٧١ من المائدة، على قراءة أبي عمرو والأخوين كما في السبعة ٢٤٧.

(٥) الآية ٢٣٣ من البقرة وهي قراءة مجاهد كما في البحر ٢١٣/٢.

(٦) الآية ٨١ من النحل.

— آل عمران —

يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: «ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا»^(١)، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يُؤْخَذُ الْمَجْمُوعُ مِنَ الْمَجْمُوعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ادِّعَاءِ حَذْفٍ، فَإِنَّا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مَعْطُوفٍ فِي. الْآيَةِ الْآخَرَى تَقْدِيرُهُ: ثَلَاثَ لَيَالٍ وَأَيَّامَهَا.

قَوْلُهُ: «إِلَّا رَمَزًا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ لِأَنَّ الرَّمْزَ لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْكَلَامِ، إِذِ الرَّمْزُ: الْإِشَارَةُ بِعَيْنٍ أَوْ حَاجِبٍ، أَوْ نَحْوَهُمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) غَيْرَهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣) بَادِئًا بِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَالْكَلَامُ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ النُّطْقُ بِاللِّسَانِ لَا الْإِعْلَامُ بِمَا فِي النَّفْسِ، فَحَقِيقَةُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ» ثُمَّ قَالَ: «وَذَهَبَ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ وَنَحْوَهَا فِي حُكْمِ الْكَلَامِ فِي الْأَيْمَانِ وَنَحْوِهَا، فَعَلَى هَذَا يَجِيءُ الْاسْتِثْنَاءُ مُتَصِلًا».

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَصِلٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لُغَةً يُطْلَقُ بِإِزَاءِ مَعَانٍ، الرَّمْزُ وَالْإِشَارَةُ مِنْ جَمَلَتِهَا، وَأَنْشَدُوا عَلَى ذَلِكَ^(٤):

١٢٧١ — إِذَا كَلَّمْتَنِي بِالْعَيُونِ الْفَوَاتِرِ رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالدُّمُوعِ الْبَوَادِرِ

وَقَالَ آخِرُ^(٥):

١٢٧٢ — أَرَادَتْ كَلَامًا فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيبِهَا فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَمُؤْهَا بِالْحَوَاجِبِ

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ النَّاسُ ذَلِكَ فَقَالَ حَبِيبٌ^(٦):

(١) الْآيَةُ ١٠ مِنْ مَرْيَمَ.

(٢) الْإِمْلَاءُ ١٣٣.

(٣) الْمَحْرَرُ ٨٠/٣.

(٤) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٥٥٤.

(٥) الْبَيْتُ لِلْقَنَانِيِّ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ: وَمَأْ؛ وَالْبَحْرُ ٥٥٢/٢.

(٦) لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ — وَحَبِيبٌ هُوَ أَبُو تَمَّامٍ — وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٥٥٢/٢.

- آل عمران -

١٢٧٣- كَلَّمْتُهُ بِجَفْوَةٍ غَيْرِ نَاطِقَةٍ فَكَانَ مِنْ رَدِّهِ مَا قَالَ حَاجِبُهُ

وبهذا الوجه بدأ الزمخشري^(١) مختاراً له قال: «لَمَّا أَدَّى مُؤَدِّي الْكَلَامِ وَفَهُمْ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ سُمِّيَ كَلَاماً، وَيجوز أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعاً».

وَالرَّمْزُ: الْإِشَارَةُ وَالْإِيمَاءُ بَعَيْنٍ أَوْ حَاجِبٍ أَوْ يَدٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْفَاجِرَةِ: الرَّمَاةُ وَالرَّمَاةُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «نَهَى عَنْ كَسْبِ الرَّمَاةِ» يُقَالُ فِيهِ: رَمَزَتْ تَرْمِزُ وَتَرْمِزُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسَرِهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَأَصْلُ الرَّمْزِ: التَّحْرُكُ يُقَالُ: رَمَزَ وَارْتَمَزَ أَيُ: تَحَرَّكَ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْبَحْرِ: الرَامُوزُ لِتَحَرُّكِهِ وَاضْطِرَابِهِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ^(٢): «الرَّمْزُ: إِشَارَةٌ بِالشَّفَةِ، وَالصَّوْتُ الْخَفِيُّ وَالغَمْرُ بِالْحَاجِبِ، وَمَا رَمَزَ أَيُ: لَمْ يَتَكَلَّمْ رَمْزاً، وَكِتَبَتْ رَمَاةً: أَيُ لَمْ يُسَمِعْ مِنْهَا إِلَّا رَمْزٌ لِكَثْرَتِهَا» قُلْتُ: وَيُوَيِّدُ كَوْنَهُ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ - كَمَا قَالَ الرَّاعِبُ - مَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ كَانَ مَمْنُوعاً مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ.

وَالْعَامَّةُ قَرَأُوا: رَمَزَ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ. وَقَرَأَ^(٣) يَحْيَى بْنُ وَثَابٍ وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ: «رُمَزَ» بِضَمِّهِمَا وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُصْدَرٌ عَلَى فُعْلٍ بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ ضُمَّتِ الْعَيْنُ إِتْبَاعاً كَقَوْلِهِمْ: الْيُسْرُ وَالْعُسْرُ فِي: الْيُسْرُ وَالْعُسْرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا كَلَامٌ لِأَهْلِ التَّصْرِيفِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ رَمُوزٍ كُرِّسَ فِي جَمْعِ رَسُولٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) غَيْرَهُ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥): «وَقُرِئَ بِضَمِّهَا - أَيُ الرَّاءِ - وَهُوَ جَمْعُ رُمُوزَةٍ بِضَمَّتَيْنِ، وَأَقْرَبُ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ سَكَنُ الْمِيمِ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا أَتْبَعَ الضَّمَّ

(١) الْكَشَافُ ٤٢٩/١.

(٢) الْمَفْرَدَاتُ ٢٠٣.

(٣) الشَّوَاذُ ٢٠٢: الْبَحْرُ ٤٥٣/٢.

(٤) الْكَشَافُ ٤٢٩/١.

(٥) الْإِمْلَاءُ ١٣٣/١.

- آل عمران -

الضَّمُّ، ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا غيرَ جمعٍ وُضِمَ إِتِّباعاً كاليُسْرِ واليُسْرِ قلت: قوله «جمع رُمُوزة» إلى قوله «في الأصل» كلامٌ مُثْبِتٌ^(١) لا يُفْهَمُ منه معنى صحيحٌ. وقرأ الأعمش: «رَمَوزاً» بفتحِهما. وخرَّجها الزمخشري^(٢) على أنه جمعُ رامِزٍ كخادمٍ وخَدَمَ.

وانتصابُهُ على هذا على الحالِ من الفاعِلِ وهو ضميرُ زكريا، والمفعولِ معاً وهو الناسُ كأنه: إلا مترامزين كقوله: ^(٣)

١٢٧٤- متى ما تَلَقَّني فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ إِلَيْتِكَ وتُسْتَطَارا

[١/١٤٥]

/ وكقوله: ^(٤)

١٢٧٥- فَلَيْتَ لَقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَبِي وَأَبُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

قوله تعالى: «كثيراً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ وقد عُرِفَ. أو نعتٌ لزمانٍ محذوفٍ تقديرُهُ: ذِكْراً كثيراً أو زماناً كثيراً.

والباءُ في قوله: «بالْعَشِيِّ» بمعنى «في» أي: في العشي والإبكار. والعَشِيُّ يُقال من وقت زوال الشمس إلى مَغِيْبِها، كذا قال الزمخشري^(٥). وقال الراغب: ^(٦) «العَشِيُّ»: من زوال الشمس إلى الصباح والأولُ هو المعروف. وقال الواحدي: «العَشِيُّ»: جمع عَشِيَّةٍ وهي آخر النهار.

(١) كلام مُثْبِتٌ: مضطرب.

(٢) الكشف ٤٢٩/١.

(٣) البيت لعترة وهو في ديوانه ٢٣٤؛ وابن يعيش ٥٥/٢؛ واللسان: طبر؛ والجمع ٦٣/٢؛ والدرر ٨٠/٢. ج. راتفة، وهي أسفل إلية القائم.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ٢٠٥/٢؛ والأشمونى ٢٦١/٢؛ والجمع ٥١/٢؛ والدرر ٦٢/٢.

(٥) الكشف ٤٢٩/١.

(٦) المفردات ٣٤٧.

- آل عمران -

والعامة قرؤوا: «والإبكار» بكسر الهمزة، وهو مصدرٌ بَكَرَ يُبْكَرُ إبْكَاراً أي: خرج بُكْرَةً، ومثله بَكَرَ بالتخفيف وابتَكَرَ. قال عمر بن أبي ربيعة: (١)

..... ١٢٧٦ - أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكَرُ

فهذا من أَبْكَرَ. وقال أيضاً: (٢)

..... ١٢٧٧ - أَيُّهَا الرَّائِخُ الْمُجِدُّ ابْتِكَارَا

وقال الآخر: (٣)

١٢٧٨ - بَكَرَنْ بُكُوراً وَاسْتَحَرَنْ سُبْحَرَةً فهنَّ ووادي الرُّسْ كاليد في الفم

وَقُرِئَ شاذاً: (٤) «والأبْكَار» بفتح الهمزة، وهو جمع «بَكَرَ» بفتح الفاء والعين. ومتى أُريدَ به هذا الوقتُ من يومٍ بعينه امتنع من الصرف والتصرف فلا يُستعمل غير ظرف. تقول: «أَتَيْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَكَرَ»، وسببُ منع صرفه التعريف والعدلُ من «أَل» (٥)، فلو أُريدَ به وقتٌ مبهمٌ انصرف نحو: «أَتَيْتُكَ بَكَرًا مِنَ الْأَبْكَارِ»، ونظيره: سَحَرٌ وَأَسْحَارٌ في جميع ما تقدّم، وهذه القراءة تناسبُ قوله «العشي» عند مَنْ يَجْعَلُهَا جمعَ «عَشِيَّةٍ» ليتقابل الجمعان.

ووقتُ الإبْكَارِ من طلوعِ الفجرِ إلى وقتِ الضُّحَى وقال الراغب: (٦)

(١) ديوانه ٨٤، وعجزة:

..... غداة غَدٍ أم رَائِحٍ فَمُهْجَرُ
(٢) في الشعر المنسوب إلى عمر بنديوانه ٤٩٣، وعجزة:

..... قَدْ قَضَى مِنْ تِهَامَةٍ الْأَوْطَارَا
(٣) تقدم رقم ١١٩٨.

(٤) البحر ٤٥٣/٢؛ وقال في شواذ القراءات ٢٠ «ذكره الأخفش عن بعضهم».

(٥) قال ابن عقيل ٢٦٣/٢: «معدول عن البَكَرَ لأنه معرفة والأصل في التعريف أن يكون بَالٌ، فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه مشبهاً لتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمَعْرِفٍ» وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٩٨.

(٦) المفردات ٥٥.

- آل عمران -

«أصل الكلمة هي الْبُكْرَةُ أولُ النهارِ، فَاشْتُقَّ مِنْ لَفْظِهِ لَفْظُ الْفَعْلِ فَقِيلَ: بَكَرَ فَلَانٌ بُكُوراً إِذَا خَرَجَ بُكْرَةً، وَالبُّكُورُ: الْمُبَالِغُ فِي الْبُكُورِ، وَبَكَرَ فِي حَاجَتِهِ وَابْتَكَرَ وَبَاكَرَ، وَتُصَوَّرُ فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّيلِ لِتَقْدُمِهَا عَلَى سَائِرِ أَوْقَاتِ النَّهَارِ، فَقِيلَ لِكُلِّ مُتَعَجِّلٍ: بَكَرَ» قُلْتُ: ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ - وَكَذَا عِبَارَةُ غَيْرِهِ - أَنَّ الْبَكَرَ مُخْتَصٌّ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الضُّحَى، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مِنْ أَوَّلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الضُّحَى، فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ. وَقَدْ صَرَّحَ الْوَاحِدِيُّ بِذَلِكَ فَقَالَ: هَذَا مَعْنَى الْإِبْكَارِ، ثُمَّ يُسَمَّى مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الضُّحَى إِبْكَاراً كَمَا يُسَمَّى إِصْبَاحاً.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾: إِنَّ شَيْئًا جَعَلْتَ هَذَا الظَّرْفَ نَسْقًا عَلَى الظَّرْفِ قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ»، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ مَنْصُوبًا بِمَقْدَرِ قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١).

وقرأ^(٢) عبدالله بن مسعود وابن عمر: «وَإِذْ قَالَ الْمَلَائِكَةُ» دُونَ تَاءٍ تَأْنِيثٍ، وَتَوْجِيهُ ذَلِكَ تَقْدِيمٌ فِي «فَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ»^(٣). وَمَعْمُولُ الْقَوْلِ الْجَمْلَةُ الْمُؤَكَّدَةُ بِإِنْ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ»، وَكَرَّرَ الْإِصْطِفَاءَ رَفْعًا مِنْ شَأْنِهَا. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «^(٤) اصْطَفَاكِ أَوَّلًا حِينَ تَقَبَّلَكِ مِنْ أَمْلِكِ وَرَبَّاكِ وَاخْتَصَّكِ بِالْكَرَامَةِ السَّيِّئَةِ، وَاصْطَفَاكِ آخِرًا عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ بِأَنْ وَهَبَ لِكَ عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبِي وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ».

وَاصْطَفَى: افْتَعَلَ مِنَ الصَّفْوَةِ، أُبْدِلَتْ التَّاءُ طَاءً لِأَجْلِ حَرَفِ الْإِطْبَاقِ

(١) الإملاء ١/١٣٣.

(٢) البحر ٢/٤٥٥.

(٣) الآية ٣٩ من آل عمران.

(٤) الكشف ١/٤٢٩.

- آل عمران -

وقد تقدّم تقريره في البقرة^(١)، وتقدّم سبب تعدّيه بـ «على»، وإن كان أصل تعدّيته بـ «من». وقال أبو البقاء: ^(٢) «وكرر اصطفى: [إمّا] توكيداً، وإمّا ليبين من اصطفاهما عليهن»، وقال الواحدي: «وكرر الاصطفاء لأن كلا الاصطفائيين يختلف معناه، فالاصطفاء الأول عمومٌ يدخل فيه صوَالِحُ النساء، والثاني اصطفاء بما اختصّت به من خصائصها.

آ. (٤٤) قوله: «ذلك من أنباء الغيب نوحيه»: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون «ذلك» خبر مبتدأ محذوف تقديره: الأمر ذلك. و«من أنباء الغيب» على هذا يجوز أن يكون من تنمة هذا الكلام حالاً من اسم الإشارة، ويجوز أن يكون الوقف على «ذلك»، ويكون «من أنباء الغيب» متعلقاً بما بعده وتكون الجملة من «نوحيه» إذ ذاك: إمّا مبينة وشارحة للجملة قبلها وإمّا حالاً.

الثاني: أن يكون «ذلك» مبتدأ، و«من أنباء الغيب» خبره، والجملة من «نوحيه» مستأنفة، والضمير في «نوحيه» عائذ على الغيب، أي: الأمر والشأن أنا نوحى إليك الغيب وتعلمك به ونظهرُك على قصص من تقدّمك مع عدم مدارسك لأهل العلم والأخبار، ولذلك أتى بالمضارع في «نوحيه»، وهذا أحسن من عوّده على «ذلك»؛ لأنّ عوّده على الغيب يشمل ما تقدّم من القصص وما لم يتقدّم منها، ولو أعذّه على «ذلك» اختصّ بما مضى وتقدّم.

الثالث: أن يكون «نوحيه» هو الخبر، و«من أنباء الغيب» على وجهيه المتقدمين من كونه حالاً من «ذلك» أو متعلقاً بنوحيه، ويجوز فيه وجه ثالث [١٤٥/ب] على هذا / وهو أن يجعل حالاً من مفعول «نوحيه» أي: نوحيه حال كونه بعض أنباء الغيب.

(١) انظر إعرابه للآية ١٣٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٣٣.

— آل عمران —

قوله: «إِذْ يُلقُونَ» فيه وجهان أحدهما: وهو الظاهر أنه منصوب بالاستقرار العامل في الظرف الواقع خبراً. والثاني — وإليه ذهب الفارسي — أنه منصوب بكنت، وهو عجب منه لأنه يزعم أنها مسلوقة الدلالة على الحدّ فكيف تعمل في الظرف والظرف وعاء للأحداث؟ والذي يظهر أن الفارسي إنما جَوَزَ ذلك بناءً منه على ما يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مراداً في الآية، وهو أَنْ تَكُونَ «كان» تامةً بمعنى: وما وجد في ذلك الوقت.

والضمير في «لديهم» عائد على المتنازعين في مريم وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ، لأنَّ السياق قد دلَّ عليهم، وهذا الكلام ونحوه كقولهِ تعالى: «وما كُنْتُ بجانبِ الطُّور»^(١) «وما كُنْتُ لديهم إذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ»^(٢) وإن كان معلوماً انتفاؤه بالضرورة جارٍ مجرى التهكم بمنكري الوحي، يعني أنه إذا عَلِمَ أنك لم تعاصِرْ أولئك ولم تُدَارِسْ أحداً في العلم فلم يَتَقَّ اطلاعُك عليه إلا مِنْ جِهَةِ الوحي.

والأقلام جمع «قَلَمٌ» وهو فَعَلَ بمعنى مفعول أي: مَقْلُوم، والقَلَمُ القطع، ومثله القبض والنقص بمعنى المقبوض والمنقوص، وقيل له: قَلَمٌ؛ لأنه يُقْلَمُ، ومنه «قَلَمْتُ ظُفْرِي» أي: قَطَعْتُهُ وَسَوَّيْتُهُ، قال زهير:^(٣)

١٢٧٩ — لدى أسدٍ شاكي السلاحِ مُقَدِّفٍ له لِبَدٌ أظفاره لم تُقْلَمِ

وقيل: سُمِّيَ القَلَمُ قَلَمًا تشبيهاً له بالقَلَامَةِ وهي نبتٌ ضعيف؛ وذلك أنه يُرَقِّقُ فيضَعُفُ. وفي المراد بالأقلام هنا خلاف: هل هي التي يُكْتَبُ بها أو قد أحْصَتْهَا بها كالأزلام؟

(١) الآية ٤٦ من القصص.

(٢) الآية ١٠٢ من يوسف.

(٣) ديوانه ٢٣، والمقدف: الغليظ اللحم.

— آل عمران —

قوله: «أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ» هذه الجملة منصوبة المَحَلُّ؛ لأنها متعلقة بفعلٍ محذوف، ذلك الفعل في محلِّ نصبٍ على الحالِ تقديره: يُلْقُونَ أقلامَهُمْ يَنْظُرُونَ: أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ أَوْ يَعْلَمُونَ، وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) أَنْ يُقَدَّرَ «يَقُولُونَ»، فَيَكُونُ مُحْكِيًّا بِهِ، وَذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «يُلْقُونَ». وقوله: «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ» كقوله: «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ».

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾: في هذا الظرفِ أوجهٌ، أحدها: أَنْ يَكُونَ منصوباً بِيَخْتَصِمُونَ. الثاني: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «إِذْ يَخْتَصِمُونَ» وهو قولُ الزَّجَّاجِ^(٢). وفي هذين الوجهين بُعْدٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَلِزَمُ اتِّحَادُ زَمَانِ الْاِخْتِصَامِ وَزَمَانِ قَوْلِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَنَّ وَقْتَ الْاِخْتِصَامِ كَانَ^(٣) صَغِيرًا جَدًّا وَوَقْتَ قَوْلِ الْمَلَائِكَةِ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَحْيَانٍ. وَقَدْ اسْتَشْهَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) هَذَا السُّؤَالَ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْاِخْتِصَامَ وَالْبِشَارَةَ وَقَعَا فِي زَمَانٍ وَاسِعٍ كَمَا نَقُولُ: لَقِيتُهُ سَنَةً كَذَا، يَعْنِي أَنَّ الْلِقَاءَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ السَّنَةِ فَكَذَا هَذَا. الثالث: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ» أَوَّلًا، وَبِهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) كَالْمَخْتَارِ لَهُ، وَفِيهِ بُعْدٌ لِكثْرَةِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ. الرابع: نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ.

وَالْوَحْيُ: ^(٦) الْإِشَارَةُ السَّرِيعَةُ، وَلِتَضَمِّنِ السَّرْعَةَ قِيلَ: «أَمْرٌ وَحْيِي»

(١) الكشف ٤٣٠/١.

(٢) معاني القرآن ٤١٥/١.

(٣) الأصل: كانت صغيرة وهو سهو.

(٤) الكشف ٤٣٠/١.

(٥) الكشف ٤٣٠/١.

(٦) انظر: مفردات الراغب ٥٥٢.

- آل عمران -

وقيل: هو اللقاء معنى الكلام إلى مَنْ يريدُ إعلامَهُ، والوحيُّ يكونُ بالرمز والإشارة قال: (١)

١٢٨٠- لَاؤَحِّثُ إِلَيْنَا وَالْأَنَامِلُ رُسُلُهَا

وقوله تعالى: «فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا» أي: أشار إليهم، ويكون بالكتابة، قال زهير: (٢)

١٢٨١- أتى العُجَمُ والآفاق منه قصائدُ
بَقَيْنَ بقاءَ الوحي في الحجر الأَصَمِ
ويُطْلَقُ الوحيُّ على الشيء المكتوب، قال: (٣)

١٢٨٢- فَمَدَّافِعَ الرِّيَانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا
خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الْوُحْيُ سِلَاقُهَا
قيل: الوحيُّ جمعُ: وَحْيٍ كَفَلَسَ وفُلُوسَ، وكُسِرَتِ الحاءُ إتباعاً.
والوحيُّ: الإلهامُ: «وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ» (٤)، والوحي للرسول يكون بأنواع
مذكورة في التفسير.

قوله: «بكلمة منه» في محلِّ جرِّ صفةٍ لكلمة، والمرادُ بالكلمة هنا
عيسى، سُمِّيَ كلمةً لوجوده بها وهو قوله: «كُنْ فَيَكُونُ» فهو من باب إطلاق
السبب على المُسَبَّب. و«اسمه» مبتدأ، و«المسيح» خبرُهُ. و«عيسى» بدلٌ منه
أو عطفٌ بيان. قال أبو البقاء: (٥) «ولا يكونُ خبراً ثانياً لأنَّ تَعَدُّدَ الْأَخْبَارِ يُوجِبُ

(١) لم أمتد إلى قائله وعجزه، وهو في البحر ٤٥٤/٢.

(٢) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٦٤، وليس لزهير، والبيت في الطبري ٤٠٦/٦؛
والبحر ٤٥٤/٢.

(٣) البيت للبيد من معلقته، وهو في ديوانه ٣١٠. المدافع: الأودية، وخلقاً أي: متجرداً بعد
جذته، والسلام: الحجارة.

(٤) الآية ٦٨ من النحل.

(٥) الإملاء ١٣٤/١.

— آل عمران —

تعدّد المبتدأ، والمبتدأ هنا مفردٌ، وهو قوله: «اسمُهُ» ولو كان عيسى خبراً آخر لكان أسماء أو أسماها على تانيث الكلمة قلت: هذا على رأي، وأما من يجيز ذلك فقد أعرب عيسى خبراً ثانياً، وأعرّبه بعضهم خبر مبتدأ محذوف أي: هو عيسى، فهذه ثلاثة أوجه في «عيسى»، ويجوزُ على الوجه الثالث وجهٌ رابعٌ وهو النصبُ بإضمار «أعني» لأنَّ كلَّ ما جازَ قطعُهُ رفْعاً جازَ قطعُهُ نصباً.

والألف واللام في «المسيح» للغلبة كهي في الصَّعِق^(١) والعَيُوق^(٢) وفيه وجهان، أحدهما: أنه فِعِل بمعنى فاعِل مُحوّل منه مبالغة، فقليل: لأنه مَسَحَ الأرض بالسيّاحة، وقيل: لأنه يَمَسَحُ ذا العاهة فيبرأ، وقيل: بمعنى مَفْعول لأنه مُسَح بالبركة أو لأنه مَسِيحُ القدم، قال: (٣)

١٢٨٣— باتَ يُقاسِنُها غلامٌ كالزَّلَمِ خَدَلَجُ الساقِينِ ممسوحُ القدمِ

أو لِمَسَح وجهه بالملاحة، قال: (٤)

١٢٨٤— على وَجْهِ مَيِّ مَسْحَةٍ من مَلاحة

والثاني: أنَّ وَزَنَهُ مَفْعَل من السياحة وعلى هذا كله فهو منقولٌ من الصفة. وقال أبو عبيد: أصله بالعبرانية: «مسيحاً» فغُيِّرَ، قال الشيخ: (٥)

(١) الصعق: اسم لكل من رُمِيَ بصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل الذي سب الرياح فَرُمِيَ بصاعقة. انظر: اللسان: «صعق».

(٢) العيوق: اسم نجم.

(٣) البيت لشريح بن شرجيل أو الأغلب العجلي أو الأخنس بن شهاب، وهو في السمت ٧٢٩؛ والطبري ٤٧٣/٩؛ والزلم: قدح الميسر، خدلج: تمتلء.

(٤) البيت في ملحق ديوان ذي الرمة ١٩٢١ وعجزه:

وتحت الثياب الخِزْيُ إن كان بادياً وهو في الأغاني ١٦/١٢٠؛ وأمالى الزجاجي ٥٧؛ والخزاة ٥٢/١؛ واللسان:

مسح.

(٥) البحر ٢/٤٦٠.

«فعلى هذا يكون / اسماً مرتجلاً ليس مشتقاً من المَسْح ولا من السَّيَاحَةِ» [١/١٤٦] قلت: قوله «ليس مشتقاً» صحيح، ولكن لا يَلَزَمُ من ذلك أن يكون مرتجلاً ولا بُدَّ، لاحتمال أن يكون في لغتهم منقولاً من شيء عندهم.

وأتى بالضمير في قوله: «اسمه» مذكراً وإن كان عائداً على الكلمة مراعاةً للمعنى، إذ المرادُ بها مذكر.

و«ابن مريم» يجوزُ أن يكونَ صفةً لعيسى، قال ابن عطية: ^(١) «وعيسى خبرٌ مبتدأٌ محذوف، ويدْعُو إلى هذا كونُ قوله «ابن مريم» صفةً لعيسى، إذ قد أَجْمَعَ الناسُ على كَتْبِهِ دونَ أَلْفٍ، وأما على البدلِ أو عطفِ البيانِ فلا يجوزُ أن يكونَ «ابن مريم» صفةً لعيسى؛ لأنَّ الاسمَ هنا لم يَرُدْ به الشخصُ. هذه النزعةُ لأبي عليٍّ، وفي صدرِ الكلامِ نظرٌ انتهى. قلتُ: فقد حَتَمَ كونهَ صفةً لأجلِ كَتْبِهِ بدونِ أَلْفٍ، ثم قال: «وأما على البدلِ أو عطفِ البيانِ فلا يكونُ ابنُ مريمَ صفةً لعيسى» يعني بدلَ عيسى من المسيح، فَجَعَلَهُ غيرَ صفةٍ له مع وجودِ الدليلِ الذي ذكره وهو كَتْبُهُ بغيرِ أَلْفٍ.

وقد مَنَعَ أبو البقاء ^(٢) أن يكونَ «ابن مريم» بدلاً أو صفةً لعيسى قال: «لأنَّ ابنَ مريمَ ليس باسمٍ، ألا ترى أنك لا تقولُ: «هذا الرجلُ ابنُ عمرو» إلا إذا كان قد عَلِقَ عليه علماً» قلت: وهذا التعليلُ الذي ذكره إنما يَنْهَضُ في غَدَمِ كَوْنِهِ بدلاً، وأما كونهَ صفةً فلا يَمْنَعُ ذلك، بل إذا كان اسماً امتنعَ كونهَ صفةً، إذ يصيرُ في حكمِ الأعلامِ، والأعلامُ لا تُوصَفُ به، ألا ترى أنك إذا سَمَّيْتَ رجلاً بابنِ عمرو امتنعَ أن يَقَعَ «ابن عمرو» صفةً والحالةُ هذه.

وقال الزمخشري: ^(٣) «فإن قلت: لِمَ قيل «اسمُ المسيح عيسى ابن

(١) المحرر ٨٨/٣.

(٢) الإملاء ١٣٤/١.

(٣) الكشف ٤٣٠/١.

مريم، وهذه ثلاثة أشياء: الاسمُ منها عيسى، وأما المسيحُ والابنُ فَلَقَبُ وصفة؟ قلت: الاسمُ لِلْمَسْمَى علامةٌ يُعْرَفُ بها ويتميزُ مِنْ غَيْرِهِ، فكأنه قيل: الذي يُعْرَفُ ويتميزُ مِنْ سِوَاهُ بمجموعِ هذه الثلاثةِ انتَهَى فَظْهَرَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مجموعَ الألفاظِ الثلاثةِ إخبارٌ^(١) عن اسمِهِ، بمعنى أَنَّ كلاً منها ليس مستقلاً بالخبرية بل هو من باب: هذا حلٌّ حامض، وهذا أعسرُ يسر^(٢) ونظيره قولُ الشاعر: (٣)

١٢٨٥- كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ ممَّا يزرعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ
أي: مجموعُ كيف أصبحتَ، وكيف أمسيتَ، فكما جاز تعدُّدُ المبتدأ لفظاً مِنْ غيرِ عاطفٍ والمعنى على المجموعِ فكذلك في الخبرِ، وقد أُنشِدْتُ عليه أبياتاً كقوله^(٤):

١٢٨٦- فهذا بتي مُقَيِّظُ مُصَيِّفُ مُشْتِي
وقد زعم بعضهم أَنَّ «المسيح» ليس باسمٍ لقبٍ له بل هو صفةٌ كالضاربِ والظريف، قال: «وعلى هذا ففي الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، إذ المسيحُ صفةٌ لعيسى والتقدير: اسمه عيسى المسيح». وهذا لا يجوز، أعني تقديمُ الصفةِ على الموصوفِ، لكنه يعني هو صفةٌ له في الأصل، والعربُ إذا قَدَمَتْ ما هو صفةٌ في الأصلِ جَعَلُوهُ مَبْنِياً على العاملِ قَبْلَهُ وجعلوا الموصوفَ بدلاً مِنْ صِفَتِهِ في الأصلِ نحو قوله^(٥):

-
- (١) الأصل: إخباراً وهو سهو.
(٢) أعسر يسر: يعمل بكلتا يديه.
(٣) لم أهد إلى قائله وهو في الخصائص ٢٩٠/١؛ وأمالى السهيلي ١٥٢؛ ورصف المبانى ٤١٤؛ والهمع ١٤٠/٢؛ والدرر ١٩٣/٢.
(٤) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ١٨٩ وتام الأول:
مَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ
والأشموني ٢٢٢/١؛ والدرر ٧٨/١، والبيت: الكساء.
(٥) تقدم برقم ٤٠٩.

١٢٨٧- وبالطويلِ العُمَرُ عُمَرًا حَيِّدًا

الأصل: وبالعميرِ الطويلِ، هذا في المعارفِ، وأما في النكراتِ فينصبون الصفةَ حالاً.

وقال الشيخ: ^(١) «ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «المسيح» في هذا التركيب صفةً لأنَّ الْمُخْبَرَ به على هذا لَفْظٌ، والمسيحُ من صفةِ المدلولِ لا من صفةِ الدالِّ، إذ لفظُ عيسى ليس المسيح، ومَنْ قال: إنهما اسمان قال: فَقَدَّمَ المسيحُ على عيسى لشهرته. قال ابن الأنباري: «وإنَّما قُدِّمَ - بُدِئَ بـ بـلقبه - لأنَّ المسيحَ أشهرُ من عيسى لأنه قُلَّ أن يَقَعَ على سُمِّيَ يَشْتَبُه به، وعيسى قد يَقَع على عدد كثير فَقَدَّمَهُ لشهرته، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهرُ من أسمائهم»، فهذا يَدُلُّ على أَنَّ المسيحَ عند ابن الأنباري [لقبٌ] ^(٢) لا اسمٌ. وقال أبو إسحاق: «وعيسى مُعَرَّبٌ من أيسوع وإنَّ جَعَلْتَهُ عربياً لم تَصْرِفْهُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، لأنَّ فيه أَلْفَ التانيث، ويكون مشتقاً مِنْ عَاسِه يَعُوسُه إذا سَاسَه، وقام عليه»، وقال الزمخشري: ^(٣) «وَمُسْتَقْتُهُمَا - يعني المسيح وعيسى - من المَسْحِ والعَيْسِ كالراحمِ على الماء». وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على عيسى ومريم واشتقاقهما وما ذَكَرَ الناسُ في ذلك في سورة البقرة ^(٤) فَأَغْنَى عن إعادته.

قوله: «وجيهاً» حالٌ وكذلك قوله: «ومن المقرَّبين» وقوله: آ. (٤٦) و«يُكَلِّمُ» وقوله: «من الصالحين» فهذه أربعة أحوالٍ انتصبت عن قوله «بكلمة»، وإنما ذَكَرَ الحالَ حَمَلاً على المعنى، إذ المرادُ بها الولدُ والمُكُونُ، كما ذَكَرَ الضميرَ في «اسمُه»، فالحالُ الأولى جِيءَ بها على الأصلِ اسماً

(١) البحر ٢/٤٦٠.

(٢) سقط من الأصل سهواً، وأثبتناه من البحر.

(٣) الكشف ١/٤٣٠.

(٤) البقرة آية ٨٧.

صريحاً، والباقيّة في تأويله: فالثانيّة جار ومجرور، وأنيّ بها هكذا لِوُقُوعِها فاصلةً في الكلام، ولوجيء بها اسماً صريحاً لفات مناسبة الفواصل، والثالثة/ جملة فعلية، وعطف الفعل على الاسم لتأويله به وهو كقوله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ»^(١) أي: وقابضاتٍ، ومثله في عطف الاسم على الفعل لأنه في تأويله قولُ النابغة: (٢)
 ١٢٨٨- فَأَلْقَيْتَهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَيَحَرَّ عَطَاءٌ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا

ويقرب منه: (٣):

١٢٨٩- بَاتَ يُغَشِّيْهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرُ

إذ المعنى: مبيراً عدوّه، وقاصداً، وجاء بالثالثة فعلية لأنها في رتبته، إذ الحال وصف في المعنى، وقد تقدّم أنه إذا اجتمع صفات مختلفة في الصراحة والتأويل قدّم الاسم ثم الطرف أو عديله ثم الجملة، فكذا فعل هنا، قدّم الاسم وهو «وجيهاً» ثم الجار والمجرور ثم الفعل، وأتى به مضارعاً لدلالته على التجدد وقتاً فوقتاً، بخلاف الوجهة فإن المراد ثبوتها واستقرارها والاسم مكتفلٌ بذلك، والجار قريب من المفرد فلذلك ثنى به إذ المقصود ثبوت تقريبه. والتضعيف في «المقرّبين» للتعدية لا للمبالغة لِمَا تقدّم من أن التضعيف للمبالغة لا يُكسِبُ الفعل مفعولاً، وهذا قد أكسبه مفعولاً كما ترى بخلاف: «قَطَعْتُ الْأَثْوَابَ» فإنّ التعدّي حاصلٌ قبل ذلك، وجيء بالرابعة بقوله «من الصالحين» مراعاةً للفاصلة كما تقدّم في «المقرّبين»، والمعنى: أن الله يُبَشِّرُك بهذه الكلمة موصوفةً بهذه الصفات الجميلة.

(١) الآية ١٩ من الملك.

(٢) ديوانه ١٣٤؛ ورصف المبانى ٤١١؛ والبحر ٧/٧٩. ويبر: يهلك، والمعابر: السفن.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في ابن عقيل ١٩٣/٢.

وَمَنَعَ أَبُو الْبَقَاءُ^(١) أَنْ تَكُونَ أَحْوَالاً مِنَ الْمَسِيحِ أَوْ مِنْ عَيْسَى أَوْ مِنْ ابْنِ مَرْيَمَ، قَالَ: «لَأَنَّهُمَا أَخْبَارُ وَالْعَامِلُ فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ أَوِ الْمَبْتَدَأُ أَوْ هُمَا، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ» وَمَنَعَ أَيْضاً كَوْنَهَا حَالاً مِنَ الْهَاءِ فِي «اسْمِهِ» قَالَ: «لِلْفَصْلِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمَا، وَلَعْدَمِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ» قُلْتُ: وَمَذْهَبُهُ أَيْضاً أَنَّ الْحَالَ لَا تَجِيءُ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: «وَلَعْدَمِ الْعَامِلِ» وَجَاءَتْ الْحَالُ مِنَ النِّكَرَةِ لِتَخْصُصِهَا بِالصِّفَةِ بَعْدَهَا. وَظَاهَرُ كَلَامِ الْوَاحِدِيِّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الْفَرَاءِ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَحْوَالاً مِنْ عَيْسَى فَإِنَّهُ قَالَ: «وَالْفَرَاءُ^(٢) يُسَمِّي هَذَا قِطْعاً كَأَنَّهُ قَالَ: عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ الْوَجِيهَ، قَطَعَ مِنْهُ التَّعْرِيفَ» فَظَاهِرُ هَذَا يُؤْذِنُ بِأَنَّ «وَجِيهاً» مِنْ صِفَةِ عَيْسَى فِي الْأَصْلِ فَقُطِعَ عَنْهُ، وَالْحَالُ وَصِفٌ فِي الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: «فِي الدُّنْيَا» مُتَعَلِّقٌ بِوَجِيهَ، لِإِمَافِهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ. وَالْوَجِيهَ: ذُو الْجَاهِ وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالْمَنْعَةُ وَالشَّرَفُ، يُقَالُ: وَجْهَ الرَّجُلِ يَوْجُهُ وَجَاهَةً، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْوَجْهِ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ، وَالْجَاهُ مَقْلُوبٌ مِنْ فَوْزْنُهُ عَقْلٌ.

آ. (٤٦) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي الْمَهْدِ﴾: يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «يُكَلِّمُ» أَيْ: يَكَلِّمُهُمْ صَغِيراً وَكِهَلاً، فَكِهَلاً عَلَى هَذَا نَسَقٌ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْمُؤَوَّلَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ظَرَفٌ لِلتَّكْلِيمِ كَسَائِرِ الْفَضَلَاتِ، فَكِهَلاً عَلَى هَذَا نَسَقٌ عَلَى وَجِيهَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ خَمْسَةُ أَحْوَالٍ.

وَالْكِهْلُ: مَنْ بَلَغَ سِنَّ الْكِهْلَةِ وَأَوَّلُهَا ثَلَاثُونَ، وَقِيلَ: اثْنَانِ، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ. وَقِيلَ: أَرْبَعُونَ، وَآخِرُهَا سِتُونَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي سِنِ الشَّيْخُوخَةِ وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ أَكْتَهَلَ النَّبَاتَ: إِذَا عَلَا وَأَرْبَعٌ، وَمِنْهُ: الْكَاهِلُ، وَقَالَ صَاحِبُ

(١) الإملاء ١/١٣٤.

(٢) معاني القرآن ١/٢١٣.

- آل عمران -

المُجْمَلُ^(١): «اكتهل الرجل: وخطه الشيب من قولهم: اكتهلت الروضة إذا عمها النور، والمرأة: كهلة». وقال الراغب^(٢): «والكهل من وخطه الشيب، واكتهل النبات: إذا شارف اليبوسة مشاركة الكهل الشيب، وأنشد قول الأعشى في وصف روضة:»^(٣)

١٢٩٠- يَضاحِكُ الشمسَ منها كوكبٌ شَرِقٌ مُؤَزَّرٌ بعميمِ النبتِ مُكْتَهِلٌ

وقد تقدّم الكلام في تنقل أحوال الولد من لدن كونه في البطن إلى شيخوخته عند ذكر «غلام»^(٤) فلا نعيده.

وقال بعضهم: «مادام في بطن أمه فهو جنين، فإذا وُلِدَ فوليد، فإذا لم يَسْتِمَّ الأسبوع فصديق، ومادام يَرْضَعُ فهو رضيع، ثم هو فطيم عند الفطام، وإذا لم يَرْضَعْ فَمَحْشُوسٌ^(٥)، فإذا دب فدارج، فإذا سقطت رواضعه فَتَعُورٌ، فإذا نَبَتَ بعد إسقاطه فَمَتُغُورٌ وَمَتُغُورٌ، فإذا جاوز العشر فمترعرع وناشئ، فإذا لم يبلغ الحلم فيافع ومراهق، فإذا احتلم فَحَزُورٌ، والغلام يُطْلَقُ عليه في جميع أحواله بعد الولادة، فإذا اخضرَّ شاربه وسال عذاره فباقل، فإذا صار ذا لحية ففتي وشارح، فإذا ما كملت لحيته فمتجمع، ثم هو من الثلاثين إلى الأربعين شاب، ومن الأربعين إلى ستين كهل ولاهل [١/١٤٧] اللغة عبارات مختلفة/ في ذلك، هذا أشهرها.

(١) وهو أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى ٣٩٥. انظر: كشف الظنون ١٦٠٤/٢.

(٢) المفردات ٤٦٠.

(٣) ديوانه ٥٧؛ ومشكل ابن قتيبة ١٣٦؛ وشرح المعلقات للتبريزي ٤٨٨. ويضاحك الشمس: يدور معها، والكوكب هنا: الزهر، ومؤزر من الإزار، والشرق: المثلء ماء.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٠ من آل عمران.

(٥) كذا في الأصل، ولم أجدها في كتب اللغة، وإنما وجدت: جحوش.

فإن قيل: [المُسْتَعْرَبُ إنما هو كلامُ الطفلِ في] ^(١) المهدِ، وأمّا كلامُ الكهولِ فغيرُ مُسْتَعْرَبٍ، فالجوابُ أنهم قالوا: لم يتكلم صبيٌّ في المهدِ وعاش، أو لم يتكلم أصلاً بل يبقى أحرَسَ أبداً، فبشّر الله مريم بأن هذا يتكلم طفلاً ويعيش ويتكلم في حال كهولته، ففيه تطمينٌ لخطرها بما يخالفُ العادة. وقال الزمخشري: ^(٢) «بمعنى يُكَلِّمُ الناسَ طفلاً وكهلاً، ومعناه يُكَلِّمُ الناسَ في هاتين الحالتين كلامَ الأنبياء من غير تفاوتٍ بين الحالتين: حالة الطفولة وحالة الكهولة».

والمهدُ: ما يُهيأُ للصبى أن يُرَبَّى فيه، مِنْ مَهَّدْتُ له المكانَ أي: وَطَّأته وَلَيَّنَّته له، وفيه احتمالان، أحدهما: أن يكونَ أصلُه المصدر، فسمِّي به المكانُ، وأن يكونَ بنفسه اسمَ مكانٍ غيرَ مصدرٍ، وقد قُرئَ مَهْدًا ومِهَادًا في طه ^(٣) كما سيأتي.

آ. (٤٧) وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾: قد تقدّم إعرابُ هذه الجملة في قصّة زكريا ^(٤) فلا معنى لإعادته إلّا أن هناك «يفعل ما يشاء» وهنا «يخلق» قيل: لأنّ قصّتها أغربُ من قصّته، وذلك أنه لم يُعْهَدْ وَلَدٌ مِنْ عَذْرَاءٍ لم يَمَسَّهَا بَشَرُ الْبَتَّةِ، بخلافِ الولدِ بينَ الشَّيْخِ والعَجُوزِ فإنه مستبعدٌ، وقد يُعْهَدُ مثله وإن كان قليلاً، فلذلك أتى بـيُخَلِّقُ المقتضي الإيجادَ والاختراعَ من غيرِ إحالةٍ على سببٍ ظاهر، وإن كانت الأشياءُ كلّها بخُلُقِهِ وإيجاده وإن كان لها أسبابٌ ظاهرة.

والجملةُ من قوله: «ولم يَمَسَّني» حاليةٌ. [والبشّرُ في الأصلِ مصدرٌ

(١) ما بين معقوفين محروم في الأصل.

(٢) الكشف ٤٣٠/١.

(٣) الآية ٥٣ من طه: «الذي جَمَلَ لَكُم الأرض مَهْدًا». قرأ الكوفيون بغير ألف، والباقون

بالألف. السبعة ٤١٨.

(٤) الآية ٤٠ من آل عمران.

كالخَلْق، ولذلك يَسْتَوِي فِيهِ^(١) المذكرُ والمؤنثُ والمفردُ والمثنى والمجموعُ،
تقول: هذه بَشَرٌ، وهذان بَشَرٌ، وهؤلاء بَشَرٌ، كقولك: هؤلاء خَلْقٌ. قيل:
[واشتقاقُهُ من البَشَرَةِ وهو ظاهرُ الجِلْدِ، لأنه الذي من شأنِهِ أَنْ يَظْهَرَ الفَرْخُ]^(٢)
والغَمُّ فِي بَشَرِيَّتِهِ. و«يَكُونُ» يَحْتَمِلُ التَّامَّ والنَّقْصانَ، وقد تَقَدَّمَ تحريره،
وتَقَدَّمَ أَيْضاً اختلافُ القراء في «يَكُونُ»^(٣) وما ذَكَرَ فِي تَوْجِيهِهِ.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾: قرأ نافع^(٤) وعاصم: «وَيُعَلِّمُهُ»
بياء الغيبة، والباقون بنون المتكلم المعظم نفسه، وعلى كلتا القراءتين ففي
محل هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها معطوفة على «يُشْرِكُ» أي: إن الله
يبشرك بكلمة ويعلم ذلك المولود المعبر عنه بالكلمة. الثاني: أنها معطوفة
على «يَخْلُقُ» أي: كذلك الله يَخْلُقُ ما يشاء ويعلمه، وإلى هذين الوجهين
ذهب جماعة منهم الزمخشري^(٥) وأبو علي^(٦) الفارسي. وهذان الوجهان
ظاهران على قراءة الياء. وأمّا قراءة النون فلا يظهر هذان الوجهان عليها إلا
بتأويل الالتفات من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم إيداناً بالفخامة والتعظيم.
فأمّا عطفه على «يُشْرِكُ» فقد استبعدّه الشيخ^(٧) جداً قال: «لطول الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه» وأمّا عطفه على «يَخْلُقُ» فقال الشيخ: «^(٨)
هو معطوف عليه سواء كانت - يعني يخلق - خبراً عن الله تعالى أم تفسيراً
لما قبلها، إذا أعربت لفظ «الله» مبتدأ، وما قبله الخبر» يعني أنه قد تقدّم في

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٣) الآية ١١٧ من البقرة.

(٤) السبعة ٢٠٦؛ الكشف ٣٤٤/١.

(٥) الكشف ٤٣١/١.

(٦) الحجة (خ) ٢١٦/٢.

(٧) البحر ٤٦٣/٢.

(٨) البحر ٤٦٣/٢.

إعراب «كذلك الله»^(١) في قصة زكريا أوجه أحدها: ما ذكر، ف«يَعْلَمُهُ» معطوف على «يَخْلُقُ» بالاعتبارين المذكورين، إذ لا مانع من ذلك. وعلى هذا الذي ذكره الشيخ وغيره تكون الجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، والجملة من «يَعْلَمُهُ» في الوجهين المتقدمين مرفوعة المحل لرفع محل ما عطف عليه.

الثالث: أن يُعْطَفَ على «يُكَلِّمُ» فيكون منصوباً على الحال، والتقدير: يُبَشِّرُكَ بكلمة مَكْلَمًا ومُعَلِّمًا الكتاب، وهذا الوجه جَوَّزه ابنُ^(٢) عطية وغيره.

الرابع: أن يكون معطوفاً على «وجيهاً» لأنه في تأويل اسم منصوب على الحال، كما تقدّم تقريره في قوله: «ويكلم». وهذا الوجه جَوَّزه الزمخشري^(٣). واستبعد الشيخ^(٤) هذين الوجهين الأخيرين - أعني الثالث والرابع - قال: «لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ومثله لا يوجد في لسان العرب».

الخامس: أن يكون معطوفاً على الجملة المحكية بالقول، وهي: «كذلك الله يخلق» قال الشيخ: «^(٥) وعلى كلتا القراءتين هي معطوفة على الجملة المَقُولَة، وذلك أن الضمير في قوله: «قال كذلك» لله تعالى، والجملة بعده هي المَقُولَة، وسواء كان لفظ «الله» مبتدأ خبره ما قبله أم مبتدأ وخبره «يخلق» على ما مرَّ إعرابه في «قال: كذلك الله يفعل ما يشاء» فيكون هذا من المَقُول لمريم على سبيل الاغتراب والتبشير بهذا الولد الذي يُوْجِدُهُ اللهُ منها.

(١) الآية ٤٠ من آل عمران.

(٢) المحرر ٩١/٣.

(٣) الكشف ٤٣١/١.

(٤) البحر ٤٦٣/٢.

(٥) البحر ٤٦٣/٢.

السادس: أن يكون مستأنفاً لا محلَّ له من الإعراب، قال الزمخشري^(١) بعد أن ذَكَرَ فيه أنه يجوزُ أن يكون معطوفاً على «نَبَشْرُك» أو «يَخْلُقُ» أو «وجيهاً»: «أو هو كلامٌ مبتدأ» يعني مستأنفاً. قال الشيخ: ^(٢) «فإن عني أنه استئناف إخبار من الله أو عن الله على اختلاف القراءتين، فمن حيث ثبوت الواو لا بد أن يكون معطوفاً على شيء قبله، فلا يكون ابتداءً كلام، إلا أن يُدْعَى زيادةً الواو في «وَيُعَلِّمُهُ» فحينئذٍ يَصِحُّ أن يكون ابتداءً كلام، وإن عني أنه ليس معطوفاً على ما ذكر فكان ينبغي أن يبيِّن ما عُطِفَ عليه، وأن يكون الذي عُطِفَ عليه ابتداءً كلامٍ حتى يكون المعطوفُ كذلك» قلت: وهذا الاعتراضُ غيرُ لازمٍ لأنه لا يلزم من جعله كلاماً مستأنفاً أن يُدْعَى زيادةً الواو، ولا أنه لا بد من معطوف عليه، لأنَّ النحويين وأهل البيان نصُّوا على أن الواو تكون للاستئناف، بدليل أن الشعراء يأتون بها في أوائل أشعارهم من غير تقدُّم شيء يكون ما بعدها معطوفاً عليه، والأشعارُ مشحونةٌ/ بذلك، ويسُمُّونها واو الاستئناف، ومنَّ منع ذلك قَدَّرَ أنَّ الشاعرَ عَطَفَ كلامه على شيء منوِيٍّ في نفسه، ولكنَّ الأولُ أشهرُ القولين.

وقال الطبري: ^(٣) «قراءةُ الباءِ عَطَفَ على قوله «يَخْلُقُ ما يشاء»، وقراءةُ النونِ عَطَفَ على قوله: «نُوحِيهِ إليك». قال ابن عطية^(٤): «وهذا القولُ الذي قاله في الوجهين مُقْسِدٌ للمعنى» ولم يبيِّن أبو محمد جهةَ إفسادِ المعنى. قال الشيخ: ^(٥) «أما قراءةُ النونِ فظاهرُ فسادِ عطفيه على «نُوحِيهِ» من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى: أمَّا من حيث اللفظُ فمثله لا يقعُ في لسانِ العرب لُبْعِدِ

(١) الكشف ٤٣١/١.

(٢) البحر ٤٦٣/٢.

(٣) تفسير الطبري ٤٢١/٦.

(٤) المحرر ٩١/٣.

(٥) البحر ٤٦٤/٢.

الفصل الْمُفْرَطُ وتعقيد التركيب وتنافر الكلام، وأمّا من حيث المعنى فإنَّ المعطوف بالواو شريك المعطوف عليه فيصير المعنى بقوله: «ذلك من أنباء الغيب» أي: إخبارك يا محمد بقصة امرأة عمران وولادتها لمريم وكفالتها زكريا، وقصته في ولادة يحيى له وتبشير الملائكة لمريم بالاصطفاء والتطهير، كل ذلك من أخبار الغيب نُعَلِّمه، أي: نُعَلِّم عيسى الكتاب، فهذا كلام لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله. وأمّا قراءة الباء وعطف «ويعلمه» على «يخلق» فليست مُفسِّدةً للمعنى، بل هو أولى وأصح ما يُحمل عليه عطف «ويعلمه» لقرب لفظه وصحة معناه، وقد ذكّرنا جوازَه قبل، ويكرن الله أخبر مريم بأنه تعالى يخلق الأشياء الغريبة التي لم تجر العادة بمثلها مثل ما خلق لك ولداً من غير أب، وأنه تعالى يُعَلِّم هذا الولد الذي يخلقه ما لم يُعَلِّمه من قبله من الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، فيكون في هذا الإخبار أعظم تبشير لها بهذا الولد وإظهاراً^(١) لبركته، وأنه ليس مُشَبَّهاً أولاد الناس من بني إسرائيل، بل هو مخالِف لهم في أصل النشأة، وفيما يُعَلِّمه تعالى من العلم، وهذا يَظْهَرُ لي أنه أحسن ما يُحْمَلُ عطف «ويعلمه». انتهى.

وقال أبو البقاء: (٢) «وَيُقْرَأُ بِالنُّونِ حَمَلاً عَلَى قَوْلِهِ: «ذلك من أنباء الغيب نُوحِيهِ إِلَيْكَ»، وَيُقْرَأُ بِالْبَاءِ حَمَلاً عَلَى «يُبَشِّرُكَ» وَمَوْضِعُهُ حَالٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى «وَجِيهًا». قال الشيخ: (٣) «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَنُعَلِّمُهُ بِالنُّونِ حَمَلاً عَلَى «نُوحِيهِ». إِنَّ عَنِي بِالْحَمْلِ الْعُطْفَ فَلَا شَيْءَ أْبَعُدُ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِنْ عَنِي بِالْحَمْلِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الِاتِّفَاتِ فَهُوَ صَحِيحٌ». قلت: يتعيّن أن يعنى بقوله «حَمَلاً» الِاتِّفَاتَ لَيْسَ إِلَّا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ بِهِ الْعُطْفَ لقوله: «ومَوْضِعُهُ حَالٌ مَعْطُوفَةٌ

(١) الأصل: وإظهاراً وهو سهو.

(٢) الإملاء ١/ ١٣٥.

(٣) البحر ٢/ ٤٦٣.

— آل عمران —

على وجهها» كيف يَسْتَقِيمُ أن يَرِيدَ عَظْفَهُ على «بَشْرُكَ» أو «نوحِيه» مع حُكْمِهِ عليه بأنه معطوفٌ على «وجهها»؟ هذا ما لا يَسْتَقِيمُ أبداً.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا﴾: في «رسول» وجهان، أحدهما: أنه صِفَةٌ بمعنى مُرْسَلٍ فهو صِفَةٌ على فَعُولٍ كالصبور والشكور. والثاني: أنه في الأصل مصدرٌ، ومن مجيء «رسول» مصدراً قوله: ^(١)

١٢٩١— لَقَدْ كَذَبَ الْوَاثُونَ مَا بُحْتُ عَنْهُمْ
بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ

أي: برسالة، وقال آخر ^(٢):

١٢٩٢— أَبْلَغَ أَبَا سَلَمَى رَسُولًا تَرُوعَهُ

أي: أَبْلَغُهُ رسالةً، ومنه قوله تعالى: «إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ^(٣) على أحدِ التأويلين، أي: إِنَّا ذَوَا رِسَالَةٍ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وعلى الوجهين يترتب الكلام في إعراب «رسول»:

فعلى الأولِ يَكُونُ في نصيبه ستة أوجه، أحدها: أن يَكُونَ معطوفاً على «يُعَلِّمُهُ» إذا أعربناه حالاً معطوفاً على «وجهها» إذ التقدير: وجهها ومُعَلِّماً ومُرْسَلاً، قاله الزمخشري ^(٤) وابن عطية ^(٥). قال الشيخ ^(٦): «وهو مَبْنِيٌّ على

(١) تقدم برقم ٦٠٥.

(٢) للعباس بن مرداس وهو في حماسة أبي تمام ٢٤٤/١، وعجزه:

وَأَنْ حَلَّ ذَا سِدْرٍ وَأَهْلِي بِسَجَلٍ

(٣) الآية ١٦ من الشعراء.

(٤) ليس في الكشف مثل هذا التقدير.

(٥) المحرر ٩٢/٣.

(٦) البحر ٤٦٤/٢.

- آل عمران -

إِعْرَابٍ «وَيُعَلِّمُهُ»، وقد بَيَّنَّا ضَعْفَ إِعْرَابِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ «وَيُعَلِّمُهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى «وَجِيهًا» لِلْفَصْلِ الْمُفْرِطِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ.

الثاني: أن يكون نسقاً على «كَهَلًا» الذي هو حال من الضمير المستتر في «وَيُكَلِّمُ» أي: يُكَلِّمُ النَّاسَ طِفْلاً وَكَهْلاً وَمُرْسَلاً إلى بني إسرائيل، جَوَزَ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١). واستبعده الشيخ^(٢) لطول الفصل بين المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. قلت: ويظهر أن ذلك لا يجوز من حيث المعنى، إذ يصير التقدير: يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي حَالِ كَوْنِهِ رَسُولاً إِلَيْهِمْ، وهو إنما صار رسولاً بعد ذلك بأُزْمِنَةٍ، فإن قيل: هي حال مقدرة كقولهم: «مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً» وقوله: «فادْخُلُوهَا خَالِدِينَ»^(٣)، قيل: الأصل في الحال أن تكون مقارنة، ولا تكون مقدرة إلا حيث لا لبس.

الثالث: أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ لائقٍ بالمعنى، تقديره: ونجعلهُ رسولاً، لَمَّا رَأَوْهُ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَفَاعِيلِ التَّعْلِيمِ أَضْمَرُوا لَهُ عَامِلاً يَنَاسِبُهُ، وهذا كما قالوا في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٤) وقوله^(٥):

١٢٩٣- يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا
مَتَقَلَّدًا سَيْفًا وَرَمَحًا

وقول الآخر^(٦):

١٢٩٤- عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

.....

(١) المحرر ٩٢/٣.

(٢) البحر ٤٦٤/٢.

(٣) الآية ٧٣ من الزمر.

(٤) الآية ٩ من الحشر.

(٥) تقدم برقم ١٤٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٠.

وَرَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

أي: واعتقدوا الإيمان، ومعتقلاً^(٢) رمحاً، وسَقَيْتُهَا ماءً بارداً، وَكَحَلْنِ العيونَ، وهذا على أحد التاويلين في هذه الأمثلة.

الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ من لفظ «رسول»، ويكون ذلك الفعل معمولاً لقولٍ مضمّر أيضاً هو من قول عيسى.

الخامس: أن الرسول فيه معنى النطق، فكأنه قيل: وناطقاً بأني قد جئتكم. ويوضح هذين الوجهين الأخيرين ما قاله الزمخشري^(٣)، قال رحمه الله: «فإن قلت: علام تحمّل «ورسولاً ومصداقاً» من المنصوبات المتقدمة، وقوله: «أني قد جئتكم» و«لما بين يدي» بأبي حمّله عليها؟ قلت: هو من المضايق، وفيه وجهان، أحدهما: أن تُضمّر له «وَأُرْسِلْتُ» على إرادة القول، تقديره: ويُعلّمه الكتاب والحكمة ويقول: أُرْسِلْتُ رسولاً بأني قد جئتكم ومُصَدِّقاً لما بين يدي. والثاني: أن الرسول والمُصَدِّق فيهما معنى النطق، فكأنه قيل: وناطقاً بأني قد جئتكم ومُصَدِّقاً لما بين يدي» انتهى^(٤).
إنما احتاج إلى إضمار ذلك كله تصحيحاً للمعنى واللفظ، وذلك أن ما قبله [١/١٤٨] / من المنصوبات لا يَصِحُّ عطفه عليه في الظاهر؛ لأنّ الضمائر المتقدمة غيبٌ،

(١) البيت للراعي، وهو في الخصائص ٤٣٢/٢، وصدره:

إذا ما الغانيات برزْنَ يوماً

ومشكل ابن قتيبة ٢١٣؛ وشذور الذهب ٢٤٢؛ والدرر ١/١٩١، ورجّجن: ترقيقهن كالللال.

(٢) اعتقل الرمح: إذا وضعه بين ساقيه وركابه.

(٣) الكشاف ١/ ٤٣١.

(٤) عبارة الكشاف: «ناطقاً بأني أصدّق ما بين يدي» وهي: أنسب.

والضميران المصاحبان لهذين المنصوبين للمتكلم، فاحتاج إلى ذلك التقدير لتتناسب الضمائر. قال الشيخ^(١): «وهذا الوجه ضعيف؛ إذ فيه إضمار شيئين: القول ومعموله الذي هو «أُرْسِلْتُ»، والاستغناء عنهما باسم منصوب على الحال المؤكدة، إذ يفهم من قوله «وَأُرْسِلْتُ» أنه رسولٌ فهي حال مؤكدة». واختار الشيخ الوجه الثالث قال: «إذ ليس فيه إلا إضمار فعلٍ يدلُّ عليه المعنى، ويكون قوله: «أني قد جئتكم» معمولاً لرسول أي: ناطقاً بأني قد جئتكم، على قراءة الجمهور.

السادس: أن يكونَ حالاً من مفعول «وَيُعَلِّمُهُ» وذلك على زيادة الواو، كأنه قيل: وَيُعَلِّمُهُ الكتابَ حالَ كونه رسولاً، قاله الأخفش^(٢)، وهذا على أصل مذهبه من تجويزه زيادة الواو، وهو مذهب مرجوح.

وعلى الثاني^(٣) في نصبه وجهان، أنه مفعولٌ به عطفاً على المفعول الثاني لِيُعَلِّمَهُ أي: وَيُعَلِّمُهُ الكتابَ ورسالةً أي: يعلمه الرسالة أيضاً، والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، وفيه التأويلات المشهورة في: رجلٌ عدلٌ^(٤).

وقرأ البيهقي^(٥): «ورسولٌ» بالجر، وخَرَجَهَا الزمخشري^(٦) على أنها منسوقة على قوله: «بكلمة» أي: نبشرك بكلمة ورسول. وفيه بُعدٌ لكثرة الفصل بين المتعاطفين، ولكن لا يَظْهَرُ لهذه القراءة الشاذة غيرُ هذا التخريج.

(١) البحر ٤٦٤/٢.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٢٠٥/١ أنه معطوف على «وجيهاً».

(٣) كان المؤلف قد احتمل في قوله تعالى: «ورسولاً» وجهين: صفة بمعنى مرسل، ومصدر، ويتحدث الآن عن الثاني.

(٤) انظر: ابن عقيل ١٨/٣.

(٥) البحر ٤٦٥/٢؛ الشواذ ٢٠.

(٦) الكشف ٤٣١/١.

وقوله: «إلى بني إسرائيل» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «رسولاً» إذ فعله يتعدى إلى، والثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِرَسُولاً، فَيَكُونُ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، مَجْرُورُهُ فِي قِرَاءَةِ الْبِزِيدِيِّ.

قوله: «أني قد جئتكم» قرأ العامة: «أني» بفتح الهمزة وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ مَوْضِعُهَا جَرُّ بَعْدِ إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، إِذَا الْأَصْلُ: بِأَنِّي، فـ «بأني» متعلق برسولاً، وهذا مذهب الشيخين: الخليل والكسائي. والثاني: أَنْ مَوْضِعُهَا نَصْبٌ، وفيه ثلاثة أوجه، الأول: أَنَّهُ نَصْبٌ بَعْدَ إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَهُوَ الْبَاءُ، وَهَذَا مَذْهَبُ التَّلْمِيزِيِّينَ: سَبِيوهِ^(١) وَالْفَرَّاءِ^(٢). الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ أَيْ: يَذْكُرُ أَنِّي، فَيَذْكُرُ صِفَةً لِرَسُولاً، حُدِّثَتِ الصِّفَةُ وَبَقِيَ مَعْمُولُهَا. الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «رسولاً» أَيْ: إِذَا جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا مَفْعُولًا بِهِ، تَقْدِيرُهُ: وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَيُعَلِّمُهُ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ، جَوَزَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَهُوَ بَعِيدٌ فِي الْمَعْنَى.

الثالث من الأوجه الأول: أَنْ مَوْضِعَهُ رَفْعٌ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ أَيْ: هُوَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ.

وقرأ بعض القراء^(٤) بكسر هذه الهمزة وفيها تأويلان، أحدهما: أَنَّهَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَيْ: قَائِلًا إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ، فَحُدِّثَ الْقَوْلَ الَّذِي هُوَ حَالٌ فِي الْمَعْنَى وَأَبْقَى مَعْمُولَهُ. والثاني: أَنْ «رسولاً» بمعنى ناطق، فَهُوَ مُضْمَنٌ مَعْنَى

(١) الكتاب ١٧/١.

(٢) معاني القرآن ١٤٨/١، ٢٣٨/٢.

(٣) الاملاء ١٣٥/١.

(٤) البحر ٤٦٥/٢ من دون نسبة.

- آل عمران -

القول، وما كان مُضْمَنًا معنى [القول] أُعْطِيَ حَكَمَ القول، وهذا مذهب الكوفيين.

وقوله: «بآية» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ متعلقةً بمحذوفٍ على أنها حالٌ من فاعل «جئكم» أي: جئْتُكُمْ ملتبساً بآية. والثاني: أنها متعلقةٌ بنفسِ المجيءِ أي: إجماعكم الآية. وقوله: «من ربكم» صفةٌ لآيةٍ فيتعلّقُ بمحذوفٍ أي: بآيةٍ من عند ربكم، فـ «مِنْ» للابتداءِ مجازاً، ويجوزُ أَنْ يتعلّقَ «من ربكم» بنفسِ المجيءِ أيضاً. وقدّر أبو البقاء^(١) الحال في قوله «بآية» بقوله: محتجاً بآية، إنْ عَنَى من جهةِ المعنى صَحَّ، وإنْ عَنَى من جهةِ الصنعةِ لم يَصِحَّ، إذ لم يُضْمَرْ في هذه الأماكنِ إلا الأكوأُن المطلقَةُ.

وقرأ الجمهور: «بآية» بالإنفراد في الموضعين، وابن مسعود^(٢): «بآيات» جمعاً في الموضعين.

قوله: «اني أخلق» قرأ نافع^(٣) بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. فالكسر من ثلاثة أوجه، الأول: على إضمارِ القولِ أي: فقلت: إني أخلق. الثاني: أنه على الاستئناف. الثالث: على التفسير، فسّر بهذه الجملةِ قوله: «بآية» كأنَّ قائلاً قال: وما الآية؟ فقال هذا الكلام، ونظيره ما سيأتي: «إنَّ مثل عيسى عند الله كمثلِ آدم» ثم قال: «خَلَقَهُ من تراب»^(٤) فخلقه مفسرةً للمثل، ونظيره أيضاً قوله تعالى: «وعدّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات» ثم فسّر الوعد بقوله: «لهم مغفرة»^(٥)، وهذا الوجه هو الوجه الصائرُ إلى الاستئناف، فإنَّ

(١) الإملاء ١/ ١٣٥.

(٢) البحر ٢/ ٤٦٥.

(٣) السبعة ٢٠٦؛ الكشف ١/ ٣٤٤.

(٤) الآية ٥٩ من آل عمران.

(٥) الآية ٩ من المائدة.

المستأنف يُؤتى به تفسيراً لما قبله، إلا أن الفرق بينه وبين ما قبله أن الوجه الذي قبله لا تجل له تعلقاً بما تقدم البتة، بل جيء به لمجرد الإخبار بما تضمنته، والوجه الثالث تقول: إنه متعلق بما تقدمه، مفسر له.

وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه أحدها: أنها بدل من «أني قد جتكم» فيجيء فيها ما تقدم في تلك لأن حكمها حكمها. الثاني: أنها بدل من «آية» فتكون محلها، أي: وجتكم بأني أخلق لكم، وهذا نفسه آية من الآيات، وهذا البدل يحتمل أن يكون كلاً من كل إن أريد بالآية شيء خاص، وأن يكون بدل بعض من كل إن أريد بالآية الجنس. الثالث: أنها خبر مبتدأ مضمر تقديره: هي أني أخلق أي: الآية التي جئت بها أني أخلق، وهذه الجملة في الحقيقة جواب لسؤال مقدر كأن قائلًا قال: وما الآية؟ فقال: ذلك. الرابع: أن تكون منصوبة بإضمار فعل، وهو أيضاً جواب لذلك السؤال كأنه قال: أعني أني أخلق، وهذان الوجهان يلاقيان في المعنى قراءة نافع على بعض الوجوه فإنهما استئناف.

و «لكم» متعلق بأخلق، واللام لليلة، أي: لأجلكم بمعنى: لتحصيل إيمانكم ودفع تكذيبكم إياي، والألذوات لا تكون عللاً بل أحداثها. و «من الطين» متعلق به أيضاً، و «من» لابتداء الغاية، وقول من قال: «إنها للبيان» تساهل، إذ لم يسبق منهم تبينه.

قوله: «كهية الطير» في موضع هذه الكاف ثلاثة أوجه، أحدها: أنها نعت لمفعول محذوف تقديره: أني أخلق لكم هيئة مثل هيئة الطير، والهيئة: [١٤٨/ب] إما مصدر في الأصل / ثم أطلقت على المفعول أي المهيأ كالخلق بمعنى المخلوق، وإما اسم لحال الشيء، وليست مصدرًا، والمصدر: التهيؤ والتهيء والتهيئة، ويقال: [هاء الشيء يهيء هيئاً وهيئة إذا ترتب واستقر على

حالة مخصوصة^(١)، ويتعدى بالتضعيف، قال تعالى: **وَيُهيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا^(٢)**. والطينُ: معروف، طأنه الله على كذا وطامه بإبدال النون ميماً أي: جَبَله عليه، والنْفَخُ معروف.

الثاني: أَنَّ الكافَ هي المفعولُ به لأنها اسمُ كسائرِ الأسماءِ وهذا رأيُ الأخفشِ، يجعلُ الكافَ اسماً حيث وَقَعَتْ، وغيره من النحاة لا يقولُ بذلك إلا إذا اضْطُرَّ إليه كوقوعها مجرورةً بحرفٍ أو بإضافةٍ أو تقع فاعلةً أو مبتدأ، وقد تقدّم جميعُ أمثلةِ ذلك مسبقاً فأغنى عن إعادته هنا.

والثالث: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، قاله الواحدي نقلاً عن أبي علي بعد كلامٍ طويلٍ، قال: «وتكوُنُ الكافُ في موضعٍ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المُرادِ، تقديره: أني أخلُقُ لكم من الطينِ خلقاً مثلَ هيئةِ الطيرِ». وفيما قاله نظرٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ التحذِيَّ إنما يقعُ في أثرِ الخَلْقِ، وهو ما يُنشأُ عنه من المخلوقاتِ لا في نفسِ الخَلْقِ، اللهم إلا أن تقولَ: المرادُ بهذا المصدرِ المفعولُ به فيؤولُ إلى ما تقدّم.

وقال الزمخشري^(٣): «إني أَقْدَرُ لكم شيئاً مثلَ هيئةِ الطيرِ» فهذا تصريحٌ منه بأنها صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ، وقوله «أَقْدَرُ» تفسيرٌ للخلقِ، لأن الخَلْقَ هنا التقدير، كقول الشاعر^(٤):

١٢٩٦- وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعُ
ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٢) الآية ١٦ من الكهف.

(٣) الكشف ٤٣١/١.

(٤) تقدم برقم ٢٦١.

إذ المراد الاختراع فإنه مختص بالباري تعالى. وقرأ الزهري^(١): «كهيئة» بنقل حركة الهمزة إلى الياء وهي فصيحة. وقرأ أبو جعفر: كهيئة الطائر.

قوله: «فأنفخ فيه» في هذا الضمير ستة أوجه، أحدها: أنه عائد على الكاف، لأنها اسم عند مَنْ يرى ذلك أي: أنفخ في مثل هيئة الطير. الثاني: أنه عائد على «هيئة» لأنها في معنى الشيء المهيأ، فلذلك عاد الضمير عليها مذكراً، وإن كانت مؤنثة، اعتباراً بمعناها دون لفظها، ونظيره قوله تعالى: «وإذا حَضَرَ الْقِسْمَةَ»^(٢) ثم قال: «فأرزقوهم منه» فأعاد الضمير في: «منه» على القسم لما كانت بمعنى المقسوم. الثالث: أنه عائد على ذلك المفعول المحذوف أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير. الرابع: أنه عائد على ما وقعت الدلالة عليه في اللفظ وهو «أني أخلق» ويكون الخلق بمنزلة المخلوق. الخامس: أنه عائد على ما دلت عليه الكاف مِنْ معنى المثل، لأنَّ المعنى: أخلق من الطين مثل هيئة الطير، وتكون الكاف في موضع نصب على أنه صفة للمصدر المراد تقديره: «أني أخلق لكم خلقاً مثل هيئة الطير»، قاله الفارسي وقد تقدّم الكلام معه في ذلك. السادس: أنه عائد على الطين قاله أبو البقاء^(٣). وهذا الوجه قد أفسده الواحدي فإنه قال: «ولا يجوز أن تعود الكناية»^(٤) على الطين لأنَّ النفخ إنما يكون في طين مخصوص، وهو ما كان مهيأً منه، والطين المتقدم ذكره عام فلا تعود إليه الكناية، ألا ترى أنه لا ينفخ جميع الطين، وفي هذا الردُّ نظر، إذ لقائل أن يقول: لا نسلم عموم الطين المتقدم، بل المراد بعضه، ولذلك أدخل عليه «مِنْ» التي تقتضي التبعيض، وإذا صار المعنى: «أني أخلق بعض الطين» عاد الضمير عليه من

(١) البحر ٢ / ٤٦٦؛ القرطبي ٩٣ / ٤ منسوبة إلى الأعرج.

(٢) الآية ٨ من النساء.

(٣) الإملاء ١٣٥ / ١ وفيها: «الطين» وليس الطين.

(٤) أي: الضمير.

غير إشكال، ولكن الواحدِي جَعَلَ «مِنْ» في «من الطين» لابتداء الغاية وهو الظاهر. قال الشيخ^(١): «وقد قرأ بعضُ القراء: «فأنفخُها» أعادَ الضميرَ على الهيئة المحذوفة، إذ يكونُ التقدير: هيئةُ كهيةِ الطير، أو على الكافِ على المعنى، إذ هي بمعنى: مماثلةُ هيئةِ الطير، فيكونُ التانيثُ هنا كما هو في آية المائدة في قوله: «فتنفخُ فيها» فتكونُ هذه القراءةُ قد حُذِفَ حرفُ الجرِّ منها كقوله^(٢):

١٢٩٧- ما شُقَّ جِبٌّ ولا قامَتْكَ نائحةٌ
ولا بَكَتْكَ جِياذٌ عندَ إسْلابِ

وقول النابغة^(٣):

١٢٩٨-
كالهَبْرِقي تَنْحِي يَنْفُخُ الفَحْما

يريد: ولا قامَتْ عليك، وينفخُ في الفحم، قال: «وهي قراءةٌ شاذةٌ نقلها الفراء»^(٤)، وعجبت منه كيف لم يَعْزُها، وقد عَزَّها صاحبُ «الكشاف»^(٥) إلى عبد الله قال: «وقرأ عبد الله: «فأنفخُها» وأنشد:

«كالهَبْرِقي تَنْحِي».

قوله: «فيكون» في «يكون» وجهان أحدهما: أنها تامة أي: فيوجدُ

(١) البحر ٤٦٦/٢.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في جمهرة ابن دريد ٤٩٦/٣؛ والبحر ٤٦٦/٢.

(٣) ديوانه ١١٠ وصدده:

مُؤَلِّي الرِّيحِ قَرْيَتَهُ وَجِبَّتَهُ

وهو في شواهد الكشاف ٥١٧/٤؛ والهبرقي: الحداد.

(٤) معاني القرآن ٢١٤/١.

(٥) الكشاف ٤٣١/١.

ويكون «طيراً» على هذا حالاً، والثاني: أنها الناقصة و«طيراً» خبرها، وهذا هو الذي ينبغي أن يكون، لأن في وقوع اسم الجنس حالاً بعداً^(١) مُحَوَّجاً إلى تأويل، وإنما يظهر ذلك على قراءة نافع: «طائراً» لأنه حينئذ اسم مشتق، وإذا قيل بنقصانها فيجوز أن تكون على بابها ويجوز أن تكون بمعنى صار الناقصة كقوله^(٢):

١٢٩٩- بَتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَيطِيُّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يَبُوضُهَا

أي: صارت، وقال أبو البقاء^(٣): «فيكون» أي: يصير، فيجوز أن تكون «كان» هنا التامة لأن معناها «صار»، وصار بمعنى انتقل، ويجوز أن تكون الناقصة، و«طائراً» على الأول حال وعلى الثاني خبر. قلت: لا حاجة إلى جعله إياها في حال تمامها بمعنى «صار» التامة التي معناها معنى انتقل، بل النحويون إنما يُقَدِّرون التامة بمعنى حَدَثَ وَوَجَدَ وَحَصَلَ وشبهها، وإذا جعلوها بمعنى «صار» فإنما يَعْنُونَ صَارَ الناقصة.

وقرأ^(٤) نافع ويعقوب: «فيكون طائراً» هنا وفي المائة^(٥)، والباقون: «طيراً» في الموضعين: فأما قراءة نافع فوجهها بعضهم بأن المعنى على التوحيد، والتقدير: فيكون ما أنفخ فيه طائراً، ولا يُعْتَرَضُ عليه بأن الرسم الكريم إنما هو «طير» دون ألف، لأن الرسم يُجَوِّزُ حَذْفَ مثل هذه الألف تخفيفاً، ويدل على ذلك أنه رُسِمَ قوله تعالى: «ولا طائر يطير بجناحيه»^(٦):

(١) الأصل: «بعد محوج» وهو سهو.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤.

(٣) الإملاء ١/١٣٥.

(٤) السبعة ٢٠٦؛ والكشف ١/٣٤٥؛ والبحر ٢/٤٦٦.

(٥) الآية ١١٠ من المائة.

(٦) الآية ٣٨ من الأنعام.

«ولا طير» دون ألف، ولم يقرأه أحدٌ إلا «طائر» بالألف، فالرسمُ محتملٌ لا منافٍ.

وقال بعضهم كالشارح لما قدَّمته: «ذهب نافع إلى نوع واحد من الطير لأنه لم يخلق غير الخفاش». وزعم آخرون أنَّ معنى قراءته: يكون كل واحد مما أنفخ فيه طائراً، قال: كقوله تعالى: «فاجلدوهم ثمانين جلدة»^(١) أي: اجلدوا كل واحدٍ منهم، وهو كثيرٌ في كلامهم.

وأما قراءة الباقيين فمعناها يُحتمل أن يُراد به اسمُ الجنس، أي: جنس الطير، فيُحتمل أن يُراد به الواحدُ فما فوقه، ويُحتمل أن يُراد به الجمع، ولا سيما عند مَنْ يرى أن «طيراً» صيغته جمعٌ نحو: / ركب وصحب وتجر [١/١٤٩] جمعٌ راكب وصاحب وتاجر وهو الأخفش^(٢)، وأما سيبويه^(٣) فهي عنده أسماءُ جموعٍ لا جموعٌ صريحة، وقد تقدَّم لنا الكلامُ على ذلك في البقرة. وحسَّن قراءة الجماعة موافقته لما قبله في قوله: «من الطير» ولموافقة الرسم لفظاً ومعنى.

قوله: «بإذن الله» يجوز أن يتعلَّق بـ «طائراً» وهذا على قراءة نافع، وأما على قراءة غيره فلا يتعلَّق به، لأنَّ طيراً اسمُ جنسٍ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لطير، أي: طيراً ملتبساً بإذن الله أي: بتمكينه وإقراره. وقال أبو البقاء^(٤): «متعلِّقٌ بـ يكون»، وهذا إنما يَظْهَرُ إذا جعل «كان» تامةً، وأما إذا جعلها ناقصةً ففي تعلُّقِ الظرفِ بها الخلافُ المشهور.

قوله: «وأبرئ الأكمه» وأبرئ عطفٌ على «أخلق» فهو داخلٌ في حيز «أني»، ويقال: أبرأت زيدا من العاهة ومن الدين، وبرأتك من الدين

(١) الآية ٤ من النور.

(٢) معاني القرآن ٥٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٤) الإملاء ١/١٣٥.

بالتضعيف، وَبَرِئْتُ مِنَ الْمَرْضِ أَبْرَأُ، وَبَرَأْتُ أَيْضاً، وَأَمَّا بَرِئْتُ مِنَ الدِّينِ وَمِنَ الذَّنْبِ فَبَرِئْتُ لَا غَيْرَ. وقال الأصمعي: «بَرِئْتُ مِنَ الْمَرْضِ لُغَةً تَمِيمٌ وَبَرَأْتُ لُغَةً الْحِجَازِ». وقال الراغب^(١): «بَرَأْتُ مِنَ الْمَرْضِ وَبَرِئْتُ، وَبَرَأْتُ مِنَ فَلَانٍ» فظاهر هذا أنه لا يقال الوجهان: أعني فتح الراء وكسرهما إلا في البراءة من المرض ونحوه، وَأَمَّا الدِّينُ والذَّنْبُ ونحوهما فالفتح ليس إلا. والبراءة: التَّغْضِي^(٢) من الشيء المَكْرُوهَ مجاوزته وكذلك: التَّبرِّي والبرء.

والأكمة: مَنْ وَلِدَ أَعْمَى يقال: كَمِهْ يَكْمُهُ كَمَهَا فهو أكمه قال زويرة: (٣)

١٣٠٠ - فارتدَّ عنها كارتداد الأكمة

ويُقال كَمِهْتُهَا أَنَا أَي: أَعْمَيْتُهَا. وقال الزمخشري^(٤) والراغب^(٥) وغيرهما: «الأكمة مَنْ وَلِدَ مَطْمُوسَ الْعَيْنِ». قال الزمخشري: (٦) «وَلَمْ يُوجَدْ فِي هَذِهِ الْأُمَةِ أَكْمَةٌ غَيْرُ قَتَادَةَ صَاحِبِ التَّفْسِيرِ». وقال الراغب: (٧) «وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ ذَهَبَتْ عَيْنُهُ: أَكْمَةٌ، قَالَ سُوَيْدٌ: (٨)

١٣٠١ - كَمِهَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى أَبْيَضَتْ

(١) المفردات ٣٨.

(٢) أي: التَّغْضِي أَبدل الصاد ياءً.

(٣) ديوانه ١٦٦ وبعده:

في غائلات الحائر المُتَهَيِّة

وهو في مجاز القرآن ٩٣/١؛ واللسان: كمه.

(٤) الكشف ٤٣١/١.

(٥) المفردات ٤٥٩.

(٦) الكشف ٤٣١/١.

(٧) المفردات ٤٥٩.

(٨) سويد بن أبي كاهل، وعجزه:

فَهُوَ يَلْحَى نَفْسَهُ لَمَّا نَزَعَ

وهو في المفضليات ٢٠٠؛ والطبري ٤٣٠/٦؛ والبحر ٤٥٥/٢

— آل عمران —

وَالْبَرَصُ دَاءٌ مَعْرُوفٌ وَهُوَ بَيَاضٌ يَغْتَرِي الْإِنْسَانَ، وَلَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ تَنْفِرُ مِنْ شَيْءٍ نَفَرَتْهَا مِنْهُ، يُقَالُ: بَرَصٌ يَبْرَصُ بَرَصًا، أَيْ: أَصَابَهُ ذَلِكَ، وَيُقَالُ لَهُ: الْوَضَحُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «وَكُنَ بِهَا وَضَحٌ»^(١) وَالْوَضَحُ مِنْ مُلُوكِ الْعَرَبِ هَائِبُوا أَنْ يَقُولُوا لَهُ الْأَبْرَصُ، وَيُقَالُ لِلْقَمَرِ: أَبْرَصٌ لَشِدَّةِ بَيَاضِهِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: «لِلنَّكَتَةِ الَّتِي عَلَيْهِ» وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، فَإِنَّ النَّكَتَةَ الَّتِي عَلَيْهِ سُودَاءٌ، وَالْوَزْغُ: سَامٌ أَبْرَصٌ لِبَيَاضِهِ، وَالتَّبْرِيصُ: الَّذِي يَلْمَعُ لَمَعَانَ الْبَرَصِ وَيُقَارِبُ الْبَصِصَ^(٢).

قوله: «بِمَا تَأْكُلُونَ» يجوزُ في «مَا» أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً أَوْ حَرْفِيَّةً أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، فَعَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ بِخِلَافِ الثَّانِي عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ «مَا» فِي قَوْلِهِ: «وَمَا تَذَخَّرُونَ» مُحْتَمَلَةٌ لِمَا ذُكِرَ.

وَأَتَى بِهَذِهِ الْخَوَارِقِ الْأَرْبَعِ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ دَلَالَةً عَلَى تَجَدُّدِ ذَلِكَ كُلِّ وَقْتٍ طُلِبَ مِنْهُ، وَقَيَّدَ قَوْلُهُ: «أَنِّي أَخْلَقُ» إِلَى آخِرِهِ «بِإِذْنِ اللَّهِ» لِأَنَّهُ خَارِقٌ عَظِيمٌ، فَأَتَى بِهِ دَفْعًا لِتَوَهُّمِ الْإِلَهِيَّةِ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ فِيمَا عُطِفَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «وَأُبْرَى»، ثُمَّ قَيَّدَ الْخَارِقَ الثَّلَاثِ أَيْضًا «بِإِذْنِ اللَّهِ» لِأَنَّهُ خَارِقٌ عَظِيمٌ أَيْضًا، وَعُطِفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَأُنَبِّئُكُمْ» مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ لَهُ مَتَّبِعَةً عَلَى عِظَمِ مَا قَبْلَهُ وَدَفْعًا لَوَهُمْ مَنْ يَتَوَهُّمُ فِيهِ الْإِلَهِيَّةَ، أَوْ يَكُونُ قَدْ حَذَفَ الْقَيِّدَ مِنَ الْمَعْطُوفِينَ اِكْتِفَاءً بِهِ فِي الْأَوَّلِ، وَمَا قَدَّمْتُهُ أَحْسَنُ.

وَتَذَخَّرُونَ: قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ بِدَالٍ مُشَدَّدَةٍ مُهْمَلَةٍ، وَأَصْلُهُ تَذَخَّرُونَ تَفْتَحُونَ مِنْ الذُّخْرِ وَهُوَ التَّخَيُّنَةُ، يُقَالُ: ذَخَرَ الشَّيْءَ يَذْخَرُهُ ذُخْرًا فَهُوَ ذَاخِرٌ وَمَذْخُورٌ أَيْ: خَبَاءٌ، قَالَ الشَّاعِرُ: (٣)

(١) رواه ابن حنبل ٢٥٤/٣.

(٢) البصيص: البريق.

(٣) البيت لأبي كاهل الشكري، وهو في الكتاب ٣٤٤/١؛ ومجالس ثعلب ٢٢٩؛ والمتن ٣٦٩؛ وابن يعيش ٢٥٨/٢؛ واللسان والتاج: نمر؛ وشرح الشافعية ٢١٢/٣؛ والهمع =

١٣٠٢- لها أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ

من الثَّعَالِي وَذُخْرٌ مِنْ أَرَانِيهَا

الذُّخْرُ: فُعْلٌ بمعنى المَذْخُور نحو: الأَكْلُ بمعنى المَأْكُول، وبعضُ النُحُومِ يُصَحَّفُ هذا البيت فيقول: «وَوُخْرٌ» بالواو والزاي، وقوله: «من الثَّعَالِي وَأَرَانِيهَا» يريدُ: من الثَّعَالِبِ وَأَرَانِيهَا، فَأَبْدَلُ البَاءَ الموحدة ياءً بِشَتَيْنٍ من تحت، وَلَمَّا كَانَ أَصْلُهُ «تَذْخَرُونَ» اجتمعت الذالُ المعجمةُ مع التاءِ - أي تاءِ الافتعال - أُبْدِلَتْ تاءُ الافتعال دالاً مهملةً فالتقى بذلك متقاربان: الذالُ والذالُ، فَأَدْغَمَ الذالُ المعجمةُ في المهملةِ فصَارَ اللفظُ: تَذْخَرُونَ كما ترى.

وقد قرأ السوسي^(١) في رواية عن أبي عمرو: تَذْخَرُونَ بِقَلْبِ تاءِ الافتعالِ دالاً مهملةً من غيرِ إدغامٍ، وهو وإن كَانَ جائزاً إِلَّا أَنَّ الإِدْغَامَ هو الفَصِيحُ. وقرأ الزهري ومجاهد وأبو السَّمَّالِ وأيوب السخيتاني^(٢) «تَذْخَرُونَ» بسكونِ الذالِ المعجمةِ وفتحِ الخاءِ، جاؤوا به مجرداً على فَعْلٍ، يقال: ذَخَرْتُهُ أي: خَبَّأْتُهُ، ومن العرب من يَقْلِبُ تاءَ الافتعالِ في هذا النحو ذالاً معجمةً فيقول: أَذْخَرُ، يَذْخِرُ بذالٍ معجمةٍ مشددةٍ، ومثله أَذْكَرُ فهو مُذَكِّرٌ، وسيأتي إن شاء الله.

وقال أبو البقاء: (٣) «والأصلُ في تَذْخَرُونَ: تَذْخَرُونَ، إِلَّا أَنَّ الذالَ مجهورةً والتاءَ مهموسةً فلم يجتمعا، فَأَبْدَلْتُ التاءَ دالاً لأنها من مَخْرَجِهَا لتَقَرَّبَ من الذالِ، ثم أَبْدَلْتُ الذالَ دالاً وَأَدْغَمْتُ». و«في بيوتكم» متعلقٌ بتَذْخَرُونَ.

= ١٨١/١. والأشارير: قطع اللحم تحفف للادخار، وتتمره: تحففه، والثعالي: الثعالب، والأراني: الأرناب، والبيت في وصف عقاب.

(١) البحر ٤٦٧/٢؛ القرطبي ٩٥/٤.

(٢) أيوب بن كيسان البصري الفقيه، توفي سنة ١٣٢. انظر: شذرات الذهب ١٨١/١.

(٣) الإملاء ١٣٦/١.

قوله: «إِنَّ فِي ذَلِكَ» «ذلك» إشارة إلى جميع ما تقدّم من الخوارق، وأشير إليها بلفظ الأفراد وإن كانت جمعاً في المعنى، بتأويل «ما ذُكِرَ وما تقدّم». وقد تقدّم أن في مصحف عبدالله وقراءته: «لآياتٍ بالجمع مراعاةً لما ذكرته من معنى / الجمع. وهذه الجملة تحتل أن تكون من كلام عيسى [١٤٩/ب] وأن تكون من كلام الله تعالى.

و«إن كنتم مؤمنين» جوابه محذوف أي: إن كنتم مؤمنين انتفعتم بهذه الآية وتدبرتموها. وقدّر بعضهم صفةً محذوفة لآية، أي لآية نافعة، قال الشيخ: ^(١) «حتى يتّجه التعلّق بهذا الشرط» وفيه نظر، إذ يصحّ التعلّق بالشرط دون تقدير هذه الصفة.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾: نسق على محلّ «بآية»؛ لأنّ «بآية» في محلّ نصب على الحال إذ التقدير: وجئتكم ملتبساً بآية ومصدقاً. وقال الفراء ^(٢) والزجاج: ^(٣) «نصب مصدقاً على الحال، المعنى: وجئتكم مصدقاً لما بين يديّ، وجاز إضمار «جئتكم» لدلالة أول الكلام عليه، وهو قوله: «أني قد جئتكم بآية من ربكم»، ومثله في الكلام: «جئت بما يحب ومكرماً له». قال الفراء: «ولا يجوز أن يكون «ومصدقاً» معطوفاً على «وجيهاً» لأنه لو كان كذلك لقال: «ومصدقاً لما بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً عليه لأتى معه بضمير الغيبة لا بضمير التكلم، وكذلك ذكر غير الفراء، ومنع أيضاً أن يكون منسوقاً على «رسولاً» قال: «لأنه لو كان مردوداً عليه لقال: «ومصدقاً لما بين يديك» لأنه خاطب بذلك مريم، أو قال: بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً على «رسولاً» لكان ينبغي أن يؤتى بضمير الخطاب مراعاةً لمريم أو بضمير

(١) البحر ٢/٤٦٨.

(٢) معاني القرآن ١/٢١٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٩.

الغَيْبَةِ مراعاةً للاسم الظاهر. قال الشيخ: (١) «وقد ذَكَّرْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي «وَرَسُولًا» أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ أَيْ: وَأُرْسِلْتُ رَسُولًا» فعلى هذا التقدير يكون «مصدقًا» معطوفًا على «رسولًا».

قوله: «مِنَ التَّوْرَةِ» فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «مَا» الْمُوصُولَةِ أَيْ: الَّذِي بَيْنَ يَدَيْ حَالٍ كَوْنِهِ مِنَ التَّوْرَةِ، فَالْعَامِلُ فِيهِ «مصدقًا» لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي صَاحِبِ الْحَالِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الظَّرْفِ الْوَاقِعِ صِلَةً، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِسْتِقْرَارُ الْمَضْمُرُ فِي الظَّرْفِ أَوْ نَفْسُ الظَّرْفِ لِقِيَامِهِ بِمَقَامِ الْفِعْلِ.

قوله: «وَلِأَجْلِ» فِيهِ أَوْجُهٌ أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْنَى «مصدقًا» إِذِ الْمَعْنَى: جِئْتُكُمْ لِأَصْدُقَ مَا بَيْنَ يَدَيْ وَلِأَجْلِ لَكُمْ، وَمِثْلُهُ مِنَ الْكَلَامِ: «جِئْتُهُ مَعْتَذِرًا إِلَيْهِ وَلِاجْتِلَابِ رِضَاهِ، أَيْ: جِئْتُ لِأَعْتَذَرَ وَلِاجْتِلَابِ، كَذَا قَالَ الْوَاحِدِي وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ حَالٌ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ. قَالَ الشَّيْخُ (٢) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ: «وَهَذَا هُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى التَّوْهُمِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ، لِأَنَّ مَعْقُولِيَّةَ الْحَالِ مُخَالَفَةٌ لِمَعْقُولِيَّةِ التَّعْلِيلِ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى التَّوْهُمِ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مُتَّحِدًا فِي الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: «فَأَصْدَقُ وَأَكُنْ» (٣) كَيْفَ اتَّحَدَ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ الصَّلَاحِيَّةُ لِجَوَابِ التَّحْضِيضِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (٤)

١٣٠٣- نَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكْثَرْ غَنِيمَةً

بَنَهَكَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا يَحْقِلُدْ

(١) البحر ٤٦٨/٢.

(٢) البحر ٤٦٨/٢.

(٣) الآية ١٠ من المنافقون: «رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ».

(٤) تقدم برقم ١٠٤٤.

كيف اتحد معنى النفي في قوله: «لَمْ يُكْثَرْ» وفي قوله: «ولا بحقْلَدْ» أي: ليس بمكثّر ولا بحقْلَدْ، وكذلك ما جاء منه». قلت: ويمكن أن يُريدَ هذا القائلُ أنه معطوفٌ على معنى «مصدقاً» أي: بسببِ دلاليته على علةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ فَتَسَبَّ العطفُ على معناه باعتبارِ دلالته على العلةِ المحذوفةِ لأنها تشاركه في أصلِ معناه، أعني مدلولِ المادةِ وإنْ كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلةِ.

الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ مقدرةٍ أي: جئتكم بآيةٍ لأوسّع عليكم ولأجل، أو لأخفّف عنكم ولأجل ونحو ذلك.

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضمّرٍ لدلالةِ ما تقدّم عليه أي: وجئتكم لأجل، فحذِفَ العاملُ بعد الواو.

الرابع: أنه متعلّقٌ بقوله: «وأطيعون»^(١) والمعنى: اتبعوني لأجل لكم، وهذا بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

الخامس: أن يكونَ «ولأجل» ردّاً على قوله: «بآية»، قال الزمخشري: ^(٢) «ولأجل» ردٌّ على قوله: «بآية من ربكم» أي جئتكم بآية من ربكم ولأجل. قال الشيخ: ^(٣) «ولا يَسْتَقِيمُ أن يكونَ «ولأجل لكم» ردّاً على «بآية»؛ لأنَّ «بآية» في موضعِ حالٍ، و«لأجل» تعليلٌ ولا يصحُّ عطفُ التعليلِ على الحالِ؛ لأنَّ العطفَ بالحرفِ المُشْرِكِ في الحكمِ يُوجِبُ التشريكَ في جنسِ المعطوفِ عليه، فإنَّ عَطَفْتَ على مصدرٍ أو مفعولٍ به أو ظرفٍ أو حالٍ أو تعليلٍ أو غير ذلك شارَكُهُ في ذلك المعطوفِ» قلت: ويُحتملُ أن يكونَ جوابُهُ ما تقدّم من أنه أرادَ ردّاً على «بآية» من حيث دلالتها على عاملٍ مقدّرٍ.

(١) وهو آخر الآية ٥٠ من آل عمران.

(٢) الكشف ٤٣١/١.

(٣) البحر ٤٦٩/٢.

قوله: «بعض الذي حُرِّم» المراد ببعض مدلوله الأصلي، وقال أبو عبيدة: (١) «إنها هنا بمعنى «كل» مستدلاً بقول لبيد: (٢)

١٣٠٤- تَرَاكَ أَمَكْنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَها

أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النُّفُوسِ جِمَامُها

وقد ردَّ الناسُ عليه بأنه كان يلزم أن يُحِلَّ لهم الربا والسرقه والقتل لأنها كانت مُحَرَّمَةً عليهم، فلو كان المعنى: وإلَّحِلَّ لكم كلُّ الذي حُرِّمَ عليكم لأَحَلَّ لهم ذلك كله. واستدلَّ بعضهم على أن «بعضاً» بمعنى «كل» بقول الآخر: (٣)

١٣٠٥- أبا منذرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقُ بَعْضَنَا

حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

أي: أهْوَنُ مِنْ كُلِّ الشَّرِّ، واستدلَّ آخرون بقول الآخر: (٤)

١٣٠٦- إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَها

دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِها خَلَّالاً

أي: فِي كُلِّها خَلَّالاً، ولا حاجة إلى إخراج اللفظ عن مدلوله مع إمكان صحة معناه، إذ مراد لبيد ببعض النفوس نفسه هو، والتبعض في البيتين الآخرين (٥) واضح فإنَّ الشرَّ بعضُه أهْوَنُ مِنْ بَعْضِ آخَرٍ لَا مِنْ كُلِّهِ، وكذلك ليس كلُّ أمرٍ دَبَّرَه الأحداثُ كان فيه خَلَّلٌ، بل قد يأتي تدبيرُه أحسنَ مِنْ تدبيرِ الشيخ.

(١) مجاز القرآن ٩٤/١.

(٢) ديوانه ٣١١، والخصائص ٧٤/١؛ والمحتسب ١١١/١.

(٣) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٧٢؛ والكتاب ١٧٤/١؛ والمقتضب ٢٢٤/٣؛

وابن يعيش ١١٨/١؛ والجمع ١٩٠/١؛ والدرر ١٦٣/١.

(٤) لم أهدد إلى قائله وهو في الإنصاف ٧٦٧؛ والبحر ٤٦٨/٢.

(٥) الأصل: «الآخر» وهو سهو.

وقرأ العامة: «حُرِّمَ» مبنياً للمفعول والفاعل هو الله تعالى. وقرأ^(١) عكرمة: «حُرِّمَ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى أو الموصول في قوله: «لما بين يدي» لأنه كتابٌ مُنزَّلٌ، أو موسى لأنه هو صاحبُ التوراة، فأَضْمَرَ للدلالة عليه بِذِكْرِ كتابه. وقرأ إبراهيم النخعي: «حُرِّمَ» بوزن شَرَفَ وظَرْفَ، نَسَبَ الفعل إليه / مجازاً للعلم أن المَحْرَمَ هو الله تعالى.

[١/١٥٠]

قوله: «وَجِئْتُكُمْ» هذه الجملة يُحْتَمَلُ أن تكون تأكيداً للأولى لتقدم معناها ولفظها قبل ذلك. قال أبو البقاء: ^(٢) «هذا تكريرٌ للتوكيد لأنه سَبَقَ هذا المعنى في الآية التي قبلها» وَيُحْتَمَلُ أن تكون للتأسيس لاختلاف متعلقاتها ومتعلقات ما قبلها. قال الشيخ: ^(٣) «وَجِئْتُكُمْ بآيةٍ من ربكم للتأسيس لا للتوكيد لقوله: «قد جِئْتُكُمْ»، وتكون هذه الآية قوله: «إِنَّ اللَّهَ ربي وربكم فاعبدوه» لأن هذا القول شاهدٌ على صحة رسالته، إذ جميعُ الرسل كانوا عليه لم يختلفوا فيه، وجعلَ هذا القول آيةً وعلامةً لأنه رسولُ كسائر الرسل حيث هداه للنظر في أدلة العقل والاستدلال، قاله الزمخشري^(٤).

آ. (٥١) وقرأ العامة: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾: بكسر الهمزة على الإخبار المستأنف، وهذا ظاهرٌ على قولنا إن «جِئْتُكُمْ» تأكيدٌ، أما إذا جعلته تأسيساً وجعلت الآية هي قوله: «إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ» بالمعنى الذي ذكرته أولاً فلا يصح الاستئناف، بل يكون الكسر على إضمار القول وذلك القول بدلٌ من الآية، كأن التقدير: وجِئْتُكُمْ بآيةٍ من ربكم قولي إن الله، فقولي بدلٌ من «آية»، و«إِنَّ» وما في حيزها معمولَةٌ لقولي، ويكون قوله: «فاتقوا الله وأطيعون» اعتراضاً بين البديل والمبدل منه.

(١) البحر ٢/٤٦٨.

(٢) الإملاء ١/١٣٦.

(٣) البحر ٢/٤٦٩.

(٤) الكشاف ١/٤٣٢.

وَقُرِئَ^(١) بفتح الهمزة وفيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «آية» كأنَّ التقديرَ: وَجِئْتُكُمْ بِأَنَّ اللهَ ربي وربكم، أي: جِئْتُكُمْ بالتوحيد، وقوله: «فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُوا» اعتراضٌ أيضاً. الثاني: أنَّ ذلك على إضمار لامِ العلة، ولأَمِ العلة متعلقة بما بعدها من قوله: فاعبدوه والتقدير: فاعبدوه لأنَّ الله ربي وربكم كقوله تعالى: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا»^(٢) إلى أن قال: «فَلْيَعْبُدُوا» إذ التقدير: فليعبدوا لإيلاف قريش، وهذا عند سيبويه^(٣) وأتباعه ممنوعٌ؛ لأنه متى كان المعمولُ أَنَّ وما في صلتها امتنع تقديمها على عاملها، لا يُجيزون: «أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ عَرَفْتُ» تريد: «عَرَفْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ» للقبح اللفظي، إذ تَصَدَّرُهَا لَفْظًا يَقْتَضِي كَسْرَهَا. الثالث: أن يكونَ «أَنَّ اللهَ» على إسقاطِ الخافض وهو «على» و«على» يتعلَّقُ بآيةِ نفسها، والتقدير: وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ عَلَى أَنَّ اللهَ، كأنه قيل: بعلامةٍ ودلالةٍ على توحيدِ الله تعالى، قاله ابن عطية^(٤)، وعلى هذا فالجملتان الأمريتان اعتراضٌ أيضاً وفيه بُعدٌ.

وقوله: «هذا صراط» هذا إشارةٌ إلى التوحيدِ المَدْلُولِ عليه بقوله: «إِنَّ اللهَ ربي وربكم» أو إلى نفسِ «إِنَّ اللهَ» باعتبار هذا اللفظِ هو الصراط المستقيم.

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ يتعلَّقُ بأَحْسَ، و«مِنْ» لا ابتداءً الغاية، أي: ابتداءً الإحساسِ مِنْ جهتهم. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الكفر أي: الكفرُ حالٌ كونه صادراً منهم.

(١) البحر ٢/٤٦٩؛ الكشف ١/٤٣٢.

(٢) الآية ١ من قريش.

(٣) الكتاب ١/٤٦٣.

(٤) لم أجد هذا القول في محرره.

والإحساسُ: الإدراكُ ببعضِ الحواسِّ الخمسِ وهي: الذوقُ والشمُّ واللمسُ والسمعُ والبصرُ، يقال: أَحَسَسْتُ الشيءَ وبالشَّيءِ، وَحَسَسْتُهُ وَحَسَسْتُ بِهِ، ويقال: حَسِيتُ بإبدالِ سينه الثانيةِ ياءً، وَأَحَسْتُ بحذفِ أولِ سينه، قال: (١)

١٣٠٧- سِيَوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا
أَحَسَّنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ

قال سيويه: (٢) «وَمِمَّا شَذَّ مِنَ الْمَضَاعِفِ - يعني في الحذفِ - شبيهُ بِيَابِ أَقَمْتُ وَلَيْسَ بِمَثَلِيبٍ» (٣)، وذلك قولهم: أَحَسَّتْ وَأَحَسَّنَ، يريدون: أَحَسَسْتُ وَأَحَسَّنَ، وكذلك يُفَعَّلُ بكلِّ بناءٍ يُبْنَى الفعلُ فيه وَلَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ، فإذا قلت: لَمْ أَحَسَّ لَمْ تَحْذِفْ». وقيل: الإحساسُ: الوجودُ والرؤيةُ يقال: هَلْ أَحَسَسْتَ صَاحِبَكَ أَي: وَجَدْتَهُ أَوْ رَأَيْتَهُ.

قوله: «مَنْ أَنْصَارِي» أنصار جمع نصير نحو: شَرِيف وَأَشْرَاف. وقال قوم: هو جمع «نَصْر» المرادُ به المصدر، ويحتاج إلى حَذْفِ مضافٍ أَي: مَنْ أَصْحَابُ نُصْرَتِي. و«إِلَى» على بابها، وتتعلّق بمحذوف، لأنها حالٌ تقديريّة: مَنْ أَنْصَارِي مضافين إلى الله، كذا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (٤). وقال قوم: إِنَّ «إِلَى» بمعنى مع أَي: مع الله، قال الفراء: (٥) «وهو وَجْهٌ حَسَنٌ». وإنما يجوز أَنْ تَجْعَلَ «إِلَى» في موضعٍ مع إذا ضَمَمْتَ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ

(١) البيت لأبي زيد، وهو في أمالي القاضي ١/١٧٦؛ والسمط ٤٣٨؛ والمنصف ٣/٨٤؛ وأما الشجري ١/٣٨٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٢٩؛ والعنق: النجيات من الإبل، أحسن: أيقن، شوس: ج أشوس وهو الذي ينظر بمؤخر عينه.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) أي ليس جارياً مطرداً.

(٤) الإملاء ١/١٣٦.

(٥) معاني القرآن ١/٢١٨.

كقول العرب: «الدَّوْدُ إلى الدَّوْدِ إبل» أي: مع الدود، بخلاف قولك: «قَدِمَ فلانٌ ومعه مال كثير» فإنه لا يصلح أن تقول: وإليه مال، وكذا تقول: «قدم فلان مع أهله» ولو قلت: «إلى أهله» لم يصح، وجعلوا من ذلك أيضاً قوله: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»^(١). وقد ردَّ أبو البقاء^(٢) كونها بمعنى «مع» فقال: «وليس بشيء فإن «إلى» لا تصلح أن تكون بمعنى «مع» ولا قياس يعضده».

وقيل: «إلى» بمعنى اللام أي: من أنصاري لله، كقوله: «يَهْدِي إلى الحق»^(٣) أي: للحق، كذا قدره الفارسي. وقيل: بل ضَمَّن «أنصاري» معنى الإضافة أي: مَنْ يُضِيفُ نَفْسَهُ إلى الله في نصرتي، فيكون «إلى الله» متعلقاً بنفس أنصاري، وقيل: متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الباء في «أنصاري» أي: مَنْ أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه، قاله الزمخشري^(٤).

قوله: «الحواريون» جمع حواريٍّ وهو الناصر، وهو مصروفٌ وإن مائل مفاعل، لأنَّ بَاءَ النسب فيه عارضةٌ، ومثله حَوَالِيٌّ وهو المحتال، وهذان بخلاف: قَمَارِيٍّ^(٥) وَبَخَاتِيٍّ^(٦)، فإنهما ممنوعان من الصرف، والفرق أن الباء في حواريٍّ وحواليٍّ عارضةٌ بخلافها في: «قَمَارِيٍّ وَبَخَاتِيٍّ» فإنها موجودةٌ قبل جَمْعِهَا في قولك: قُمْرِيٍّ وَبُخْتِيٍّ.

والحواريُّ: الناصرُ كما تقدَّم، وذلك أن عيسى عليه السلام مرَّ بقوم فاستنصرهم ودعاهم إلى الإيمان فتبعوه وكانوا قَصَّارينَ للشباب، فَسَمَّى كُلَّ مَنْ

(١) الآية ٢ من النساء.

(٢) الإملاء ١/١٣٦.

(٣) الآية ٣٥ من يونس.

(٤) الكشف ١/٤٣٢.

(٥) القمرية: ضرب من الحمام.

(٦) البختية: الإبل الخراسانية.

تَبَعَ نَبِيًّا وَنَصَرَهُ: حوارياً تسمية له / باسم أولئك تشبيهاً بهم وإن لم يكن [١٥٠/ب] قَصَّاراً، وفي الحديث عنه عليه السلام في الزبير: «ابن عمي وحواري من أمي»^(١) ومنه أيضاً: «إن لكل نبي حوارياً وحواري الزبير»^(٢) هذا معنى كلام أبي عبيدة^(٣) وغيره من أهل اللغة. وقيل: الحواري هو صفوة الرجل وخالصته، واشتقاقه من حُرْتُ الثوب أي: أَخْلَصْتُ بياضه بالغسل ومنه سُمِّيَ الْقَصَّارُ حوارياً لتنظيفه الثياب، وفي التفسير: أن أتباع عيسى عليه السلام كانوا قَصَّارين، قال أبو عبيد: «سُمِّيَ أصحاب عيسى حوارين للبياض وكانوا قَصَّارين، قال الفرزدق:»^(٤)

١٣٠٨- فقلت: إِنَّ الْحَوَارِيَّاتِ مَعْطَبَةٌ

إِذَا تَفَتَّلْنَ مِنْ تَحْتِ الْجَلَابِيبِ

يعني النساء». قلت: يَعْنِي أَنَّ النِّسَاءَ لِبَيَاضِهِنَّ وَصَفَاءِ لَوْنِهِنَّ لَا سِيَّمَا الْمُتَرَفِّهَاتُ يُقَالُ لَهُنَّ الْحَوَارِيَّاتُ، وَلِذَلِكَ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وَالْحَوَارِيُّ صَفْوَةُ الرَّجُلِ وَخَالَصَتُهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلنِّسَاءِ الْحَضْرِيَّاتِ: الْحَوَارِيَّاتُ لَخُلُوصِ أَلْوَانِهِنَّ وَنِظَافَتِهِنَّ، وَأَنشَدَ لِأَبِي جَلْدَةَ الْيَشْكْرِيِّ:»^(٥)

١٣٠٩- فَقُلْ لِلْحَوَارِيَّاتِ يَكِينٌ غَيْرَنَا

وَلَا يَكِينُنَا إِلَّا الْكَلَابُ النَّوَاحُ

انتهى. ومنه سُمِّيتِ الْحُورُ حُوراً لِبَيَاضِهِنَّ وَنِظَافَتِهِنَّ. والاشتقاق من

(١) رواه في المسند ٤/٤ بلفظ قريب.

(٢) رواه البخاري (الفتح) الجهاد ٥٢/٦؛ المسند ٨٩/١.

(٣) مجاز القرآن ٩٥/١.

(٤) ديوانه ٥٢٤/١ اللسان: حور.

(٥) الكشف ٤٣٢/١.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٤٢٣/١ وشواهد الكشف ٣٥٨/٤. وأبو جلدة شاعر إسلامي

انقلب على الحجاج. انظر في أخباره: المؤلف والمختلف ٧٩، والأغاني ٣١١/١١.

- آل عمران -

الْحَوْرَ وهو تبييضُ الأثواب وغيرها. وقال الضحاك: «هم الغسالون، وهم بلغة النبط: هَواري بالهاء مكان الحاء»، قال ابن الأنباري: «فمن قال بهذا القول قال: هذا حرفٌ اشتركت فيه لغة العرب ولغة النبط، وهو قول مقاتل بن سليمان: إن الحواريين هم القصارون». وقيل: هم المجاهدون كذا نقله ابن الأنباري^(١) وأنشد: ^(٢)

١٣١٠- ونحن أناسٌ تملأُ البيضُ هَامُنَا

ونحن الحواريون يومَ نَزَاجِفُ
جماعِمتنا يومَ اللقاء تَراسُنَا
إلى الموت نَمْشي ليس فينا تَجَانِفُ

قال الواحدي: «والمختارُ من هذه الأقوال عند أهل اللغة أن هذا الاسم لزمهم للبياض»، ثم ذكر ما ذكرته عن أبي عبيد.

وقال الراغب: ^(٣) «حَوْرَتُ الشيءَ بَيَضَتْهُ ودَوَّرَتْهُ، ومنه: الحَبْرُ الحَوَّاري، والحواريون: أنصار عيسى، وقيل: اشتقاقهم من حار يَحُورُ أي: رَجَعَ، قال تعالى: «إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ»^(٤) أي: لن يرجع، فكأنهم الراجعون إلى الله تعالى، يقال: حار يَحُورُ حَوْرًا أي: رَجَعَ، وحار يَحُورُ حَوْرًا إذا تَرَدَّدَ في مكان، ومنه: حار الماء في الغدير، وحار في أمره وتَجَيَّرَ فيه وأصله: تَحَيَّوْرٌ، فَقَلِبْتَ الواوَ ياءً فوزنه تَفَعَّلَ لا تَفَعَّلَ، إذ لو كان تَفَعَّلَ لَقِيلَ: تَحَوَّرَ نحو: تَجَوَّرَ، ومنه قيل للعود الذي عليه البكرة: مَحَوَّرٌ لتردده، ومَحَارَةٌ الأذن لظاهره المنقعر تشبيهاً بِمَحَارَةِ الماء لِتردُّدِ الهواء بالصوت فيه كتردد الماء

(١) الزاهر له ١٢١/١.

(٢) لم أهدئ إلى قائلها، وهما في زاد المسير لابن الجوزي ٤١٠/١؛ والزاهر ١٢١/١.
والتراس: ج ترس وهو ما يتوقى به، والتجانف: التمايل.

(٣) المفردات ١٣٤.

(٤) الآية ١٤ من الانشقاق.

في المَحَارَةِ، والقَوْمُ في حَوْرٍ أَي: في تردد إلى نقصان، ومنه: «نَعُوذُ بِاللَّهِ من الحَوْرِ بعد الكَوْرِ»^(١) وفيه تفسيران، أحدهما: نعوذ بالله من التردد في الأمر بعد المُضِيِّ فيه، والثاني: نعوذ بالله من نقصانٍ وترددٍ في الحال بعد الزيادة فيها. ويقال: حَارَ بعد مَا كَارَ، والمُحَاوَرَةُ: المُرَادَةُ في القول، وكذلك التَّحَاوُرُ والحِوَارُ، ومنه: «وهو يُحَاوَرُهُ»^(٢) «والله يسمع تَحَاوُرَ كَمَا»^(٣) أَي: تراذُكُما القول، ومنه أيضاً: كَلَّمْتَهُ فَمَا رَجَعَ إلى حَوَارٍ أو حَوِيرٍ أو مَحَوْرَةٍ وما يعيش بِحَوْرٍ أَي: بعقل يرجع إليه، و«الحَوْرُ»: ظَهْورٌ قَلِيلٌ بِيَاضٍ في العَيْنِ من السَّوَادِ، وذلك نِهَآيَةُ الحَسَنِ في العَيْنِ يَقَالُ منه: أَحْوَرَتْ عَيْنُهُ، والمَذْكُورُ أَحْوَرُ، والمُؤَنَّثَةُ حَوْرَاءُ، والجمعُ فِيهِمَا حُورٌ، نحو: حُمُرٌ في جمع أحمر وحمرَاءُ، وقِيلَ: سُمِّيَتِ الحُورُ حُوراً لذلك وقِيلَ: اشتقاقهم من نَقَاءِ القلبِ وخُلُوصِهِ وَصِدْقِهِ، قاله أَبُو البَقَاءِ^(٤)، وهُوَ رَاجِعٌ للمَعْنَى الأولِ من خُلُوصِ البَيَاضِ، فهو مجازٌ عن التَّنْظِيفِ مِنَ الآثَامِ وما يَشُوبُ الدِّينَ.

والبَاءُ فِي حَوَارِيٍّ وَحَوَالِيٍّ لَيْسَتْ لِلنَّسَبِ بَلْ زَائِدَةٌ كَزِيَادَتِهَا فِي كَرَسِيٍّ.
وقرأ العامة: «الحَوَارِيُّونَ» بِتَشْدِيدِ البَاءِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَقَرَأَ الثَّقَفِيُّ^(٥) وَالنَّخْعِيُّ بِتَخْفِيفِهَا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، قَالُوا: لِأَنَّ التَّشْدِيدَ ثَقِيلٌ، وَكَانَ قِيَاسُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّ يَقَالَ فِيهَا: الْحَوَارُونَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَسْتَقِلُّ الضَّمَّةُ عَلَى الْبَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا فَتَنْقَلِبُ ضَمَّةُ الْبَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَتَسْكُنُ الْبَاءُ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ

(١) رواه الترمذي (التحفة) الدعاء ٣٩٩/٩؛ المسند ٨٢/٥.

(٢) الآية ٣٤ من الكهف.

(٣) الآية ١ من المجادلة.

(٤) الإملاء ١٣٦/١.

(٥) شواذ القراءات ٢١، ونسبها إلى ابن عامر في رواية؛ البحر ٤٧١/٢. والثقفي: أبو بكر

أحمد بن حماد البغدادى، حاذق في رواية قالون عن نافع، قرأ على البزاز، وأخذ عنه النقاش ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٥١/١.

فَتَحَذَفُ الْيَاءَ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهَذَا نَحْوُ: جَاءَ الْقَاضُونَ، الْأَصْلُ: الْقَاضِيُونَ، فَفُعِلَ بِهِ مَا ذُكِرَ. قَالُوا: وَإِنَّمَا أُقِرَّتْ ضِمَّةُ الْيَاءِ عَلَيْهَا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ التَّشْدِيدَ مَرَادٌ لِأَنَّ التَّشْدِيدَ يَحْتَمِلُ الضِّمَّةَ^(١) كَمَا ذَهَبَ الْأَخْفَشُ فِي «يَسْتَهْزِیُونَ» إِذْ أَبْدَلَ الهمزة ياءً مضمومةً، وَإِنَّمَا بَقِيََتِ الضِّمَّةُ تَنْبِيْهًا عَلَى الهمزة.

آ. (٥٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾: حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ «اَكْتَبْنَا» وَفِي الْكَلَامِ حَذَفَ أَي: مَعَ الشَّاهِدِينَ لَكَ بِالوَحْدَانِيَّةِ.

آ. (٥٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾: مِنْ بَابِ الْمَقَابَلَةِ، أَي: لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِالْمَكْرِ إِلَّا لِأَجْلِ مَا ذُكِرَ مَعَهُ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ مُسْتَدٍ لِمَنْ يَلِيْقُ بِهِ، وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْخِدَاعِ^(٢)، هَكَذَا قِيلَ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ فِي قَوْلِهِ: «أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ، فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ»^(٣).

وَالْمَكْرُ فِي اللَّغَةِ أَصْلُهُ السُّتْرُ. يُقَالُ: مَكَرَ اللَّيْلُ: أَيِ أَظْلَمَ وَسَتَرَ بِظِلْمَتِهِ مَا فِيهِ، وَقَالُوا: وَاشْتَقَّاهُ مِنَ الْمَكْرِ وَهُوَ شَجَرٌ مُلْتَفٌّ، تَخَيَّلُوا فِيهِ أَنَّ الْمَكْرَ يَلْتَفُّ بِالْمَمْكَورِ بِهِ وَيَشْتَمِلُ عَلَيْهِ، وَامْرَأَةٌ مَمْكُورَةُ الْخَلْقِ أَي: مُلْتَفَّةُ الْجِسْمِ، وَكَذَا مَمْكُورَةُ الْبَطْنِ، ثُمَّ أُطْلِقَ الْمَكْرُ عَلَى الْخُبْتِ وَالْخِدَاعِ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِ اللَّغَةِ بِأَنَّهُ السَّعْيُ بِالْفَسَادِ/. قَالَ الزَّجَّاجُ: «هُوَ مِنْ مَكْرِ اللَّيْلِ وَأَمَكَرَ أَيِ أَظْلَمَ». وَقَدْ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ صَرْفُ الْغَيْرِ عَمَّا يَقْصِدُهُ بِحِيلَةٍ، وَذَلِكَ ضَرْبَانِ: مَحْمُودٌ وَهُوَ أَنْ يُتَحَرَّى بِهِ فِعْلٌ جَمِيلٌ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ»، وَمَذْمُومٌ وَهُوَ أَنْ يُتَحَرَّى بِهِ فِعْلٌ قَبِيْحٌ نَحْوُ: «وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ»^(٤).

(١) أَي: يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرَأَهَا عَلَيْهِ مِنْ دُونِ ثَقَلٍ فِي النُّطْقِ.

(٢) انْظُرِ الْآيَةَ ٩ مِنَ الْبَقَرَةِ.

(٣) الْآيَةُ ٩٩ مِنَ الْأَعْرَافِ.

(٤) الْآيَةُ ٤٣ مِنَ فَاطِرٍ.

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾: في ناصبه ثلاثة أوجه، أحدها: قوله: «وَمَكَرَ اللَّهُ» أي وَمَكَرَ اللَّهُ بِهِمْ في هذا الوقت. الثاني: أنه «خير الماكرين». الثالث: اذكر مقدراً، فيكون مفعولاً به كما تقدّم تقريره غير مرفوعة.

قوله: «إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ» فيه وجهان، أظهرهما: أن الكلام على حاله من غير ادعاء تقديم وتأخير فيه، بمعنى: إني مستوفي أجلك ومؤخرُكَ وعاصمُكَ مِنْ أَنْ يَقْتُلَكَ الكفار إلى أن تموتَ حَتَّى أَنْفِكَ من غيرِ أَنْ تُقْتَلَ بأيدي الكفارِ ورافعُكَ إلى سمانِي.

والثاني: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، والأصل: رافعُكَ إِلَيَّ ومتوفيك لأنه رُفِعَ إلى السماء ثم يُتَوَفَّى بعد ذلك، والواو للجمع فلا فرق بين التقديم والتأخير، قاله أبو البقاء^(١) وبدأ به، ولا حاجة إلى ذلك مع إمكان إقرار كل واحد في مكانه بما تقدّم من المعنى، إلا أن أبا البقاء حَمَلَ التَّوَفِّيَ على الموت، وذلك إنما هو بعد رَفْعِهِ ونزوله إلى الأرض وحكمه بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم.

وفي قوله «وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ»^(٢) إيقاع الظاهر موقع المضمير، إذ الأصل: ومكروا ومكرَ اللَّهُ وهو خير الماكرين.

قوله: «وجاعل الذين اتبعوك» فيه قولان، أظهرهما: أنه خطاب لميسى عليه السلام، والثاني: أنه خطاب لنا صلي الله عليه وسلم، فيكون الوقف على قوله «مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا» تاماً، والابتداء بما بعده، وجاز هذا للدلالة الحال عليه. و«فوق الذين كفروا» ثاني مفعولي جاعل لأنه بمعنى مُصَيِّر فقط.

(١) الإملاء ١٣٧/١.

(٢) هذه الإشارة البلاغية تابعة للآية ٥٣، وهو الآن يتحدث عن الآية ٥٤.

«وإلى يوم» متعلق بالجعل، يعني أن هذا الجعل مستمر إلى ذلك اليوم، ويجوز أن يتعلّق بالاستقرار المقدّر في «فوق» أي: جاعلهم قاهرين لهم إلى يوم القيامة، يعني أنهم ظاهرون على اليهود وغيرهم من الكفار بالغلبة في الدنيا، فأما يوم القيامة فيحكم الله بينهم فيدخل الطائع الجنة والعاصي النار، وليس المعنى على انقطاع ارتفاع المؤمنين على الكافرين بعد الدنيا وانقضائها، لأنّ لهم استعلاء آخر غير هذا الاستعلاء. وقال الشيخ: (١) «والظاهر أن «إلى» تتعلّق بمحذوف، وهو العامل في «فوق»، وهو المفعول الثاني لجاعل، إذ «جاعل» هنا مُصَيّر، فالمعنى كائنين فوقهم إلى يوم القيامة، وهذا على أن الفوقية مجاز، وأما إن كانت الفوقية حقيقة فهي الفوقية في الجنة فلا تتعلّق «إلى» بذلك المحذوف بل بما تقدّم من «متوفيك» أو من «رافعك» أو من «مطهرك» إذ يصحّ تعلّقه بكل واحد منها، أمّا تعلّقه برافعك، أو بمطهرك فظاهر، وأمّا بمتوفيك فعلى بعض الأقوال يعني ببعض الأقوال أن التوفي يُراد به قابضك من الأرض من غير موت، وهو قول جماعة كالحسن وابن زيد وابن جريج وغيرهم، أو يرادّ به ما ذكره الزمخشري (٢)، وهو مستوفي أجلك، ومعناه: إني عاصمك من أن يقتلك الكفار ومؤخرك إلى أجل كتبه لك، ومميتك حتف أنفك لا قتلاً بأيدي الكفار، وأمّا على قول من يقول: إنه تُوفي حقيقة فلا يتصوّر تعلّقه به لأن القائل بذلك لم يقل باستمرار الوفاة إلى يوم القيامة بل قائل يقول: إنه تُوفي ثلاث ساعات، وآخر يقول: توفي سبع ساعات بقدر ما رفع إلى سمائه حتى لا يلحقه خوف ولا دُعر في اللحظة، وعلى هذا الذي ذكره الشيخ يجوز أن تكون المسألة من الإعمال، ويكون قد تنازع في هذا الجار ثلاثة عوامل، وإذا ضَمَمْنَا إليها كون الفوقية مجازاً تنازع

(١) البحر ٢/٤٧٤.

(٢) الكشف ١/٤٣٢.

فيه أربعة عوامل، والظاهر أنه متعلق بجاعل. وقد تقدّم أن أبا عمرو يُسَكِّنُ ميم «أَحْكُم» ونحوه قبل الباء.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: في محلّ هذا الموصول قولان، أظهرهما: أنه مرفوع على الابتداء، والخبر الفاء وما في حيزها، والثاني: أنه منصوب بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، إذ الفعل بعده قد عمِلَ في ضميره، وهذا وجهٌ ضعيف، لأنَّ «أَمَّا» لا يليها إلا المبتدأ، وإذا لم يَلِها إلا المبتدأ امتنع حملُ الاسم بعدها على إضمار فعل. ومن جَوَزَ ذلك تَمَحَّلَ بأنه يُضْمَرُ الفعل متأخراً عن الاسم، ولا يُضْمَرُ قبله، قال: لثلا يَلِي «أَمَّا» فعلٌ وهي لا يليها الأفعال البتة فيقدّرُ في قولك: «أَمَّا زيداً فضربتُه»: أَمَّا زيداً ضربتُ فضربتُه، وكذا هنا يُقدَّرُ: فأما الذين كفروا أعدب فاعذبهم، فيقدّرُ العامل بعد الصلة، ولا يقدره قبل الموصول لما ذكرت، وهذا ينبغي ألاّ يجوزَ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجهٍ ضعيفٍ جداً في أفصح كلام، وقد قرأ بعض قراء الشواذ: «وأما ثمود فهديناهم»^(١) بنصب «ثمود» واستضعفها الناس.

وفي قوله: «ثم إليّ مرجعكم» إلى «كنتم فيه تختلفون» التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، وذلك أنه قدّم تعالى ذِكْرَ مَنْ كَذَّبَ بعيسى وافترى عليه وهم اليهود - لعنوا -، وقدّم أيضاً ذِكْرَ مَنْ آمَنَ به وهم / الحواريون - رضي الله [١٥١/ب] عنهم - وقضى بعد ذلك بالإخبار بأنه يجعلُ مُتَّبِعِي عيسى فوق مخالفيه، فلوجاء النظم على هذا السياق من غير التفاتٍ لكان: ثم إليّ مرجعهم فأحْكُم بينهم فيما كانوا، ولكنه التفات إلى الخطاب لأنه أبلغ في الإشارة وأزجر في النذارة.

(١) الآية ١٧ من فصلت، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٣٤٩/١٥؛ والشواذ ١٣٣.

وفي ترتيب هذه الأخبار الأربعة - أعني مُتَوَفِّكَ ورافِعُكَ ومُطَهِّرُكَ وجاعِلُ - هذا الترتيب معنى حسنٌ جداً، وذلك أنه تعالى بَشَّرَهُ أولاً بأنه متوفى ومُتَوَلَّى أمره فليس للكفار المتوَعِّدين له بالقتل عليه سلطان ولا سبيل، ثم بَشَّرَهُ ثانياً بأنه رافعه إليه أي: سمائه محل أنبيائه وملائكته ومحل عبادته ليسكن فيها ويعبد ربه مع عابديه، ثم ثالثاً بتطهيره من أوضار الكفرة وأذاهم وما رموه به، ثم رابعاً برفعة تابعيه على من خالفهم ليتم بذلك سروره، ويكمل فرحه، وقدم الإشارة بما يتعلق بنفسه على الإشارة بما يتعلق بغيره؛ لأن الإنسان بنفسه أهم وبشأنها أعنى، «قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً»^(١) «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ»^(٢).

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الكلام فيه كالكلام في الموصول قبله، وقرأ حفص^(٣) عن عاصم: «فيوفِّيهم» بياء الغيبة، والباقون بالنون، فقرأه حفص على الالتفات من التكلم إلى الغيبة تفتناً في الفصاحة. وقرأه الباقيين جاريةً على ما تقدم من اتساق النظم، ولكن جاء هناك بالمتكلم وحده وهنا بالمتكلم وحده المعظم نفسه اعتناءً بالمؤمنين ورفعاً من شأنهم لما كانوا معظمين عنده.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ﴾: يجوز أن يكون «ذلك» مبتدأ و«نتلوه» الخبر، و«من الآيات» حال أو خبر بعد خير، ويجوز أن يكون «ذلك» منصوباً بفعل مقدر يفسره ما بعده، فالمسألة من الاشتغال و«من الآيات» حال أو خبر مبتدأ مضمرة أي: هو من الآيات، ولكن الأحسن الرفع بالابتداء، لأنه لا يخرج إلى إضمار، وعندهم: «زيد ضربته» أحسن من «زيداً ضربته»، ويجوز أن يكون «ذلك» خبر مبتدأ مضمرة، يعني: الأمر ذلك، و«نتلوه» على

(١) الآية ٦ من التحريم.

(٢) رواه ابن حنبل ٩٤/٢.

(٣) السبعة ٢٠٦، الكشف ٣٤٥/١.

هذا حال من اسم الإشارة، و«من الآيات» حال من مفعول «تتلوه» ويجوز أن يكون «ذلك» موصولاً بمعنى الذي، و«تتلوه» صلة وعائد، وهو مبتدأ خبره الجار بعده، أي: الذي نتلوه عليك كائن من الآيات أي: المعجزات الدالة على نبوتك، جَوَزَ ذلك الزجاج^(١) وتبعه الزمخشري^(٢)، وهذا مذهب الكوفيين، وأما البصريون فلا يُجيزون أن يكون اسم من أسماء الإشارة موصولاً إلا «ذا» خاصة بشروط تقدّم ذكرها، ويجوز أن يكون «ذلك» مبتدأ، و«من الآيات» خبره، و«تتلوه» جملة في موضع نصب على الحال، ويجوز أن يكون «ذلك» مبتدأ و«من الآيات» خبره، و«تتلوه» جملة في موضع نصب على الحال، والعامل معنى اسم الإشارة. و«من» فيها وجهان، أظهرهما: أنها تبعيضية؛ لأن المتلو عليه عليه السلام من قصة عيسى بعض معجزاته وبعض القرآن، وهذا وجه واضح. والثاني: أنها لبيان الجنس، وإليه ذهب ابن عطية^(٣) وبه بدأ، قال الشيخ^(٤): «ولا يتأتى ذلك هنا من جهة المعنى إلا بمجاز، لأنّ تقدير «من» البيانية بالموصول ليس بظاهر، إذ لو قلت: «ذلك نتلوه عليك الذي هو الآيات والذكر الحكيم» لاحتجّت إلى تأويل، وهو أن يُجعل بعض الآيات والذكر آيات وذكرًا وهو مجاز.

والحكيم صيغة مبالغة مَحَوَّل من فاعل كضرب من ضارب، ووُصف الكتاب بذلك مجازاً، لأن هذه الصفة في الحقيقة لمُتَزَلِّهِ والمتكلم به فوُصِفَ بصفة من هو من سببه وهو الباري تبارك تعالي، أو لأنه ناطق بالحكمة أولاً أنه أَحْكَم في نظمه، وجَوَزُوا أن يكون بمعنى مُفْعِل أي: مُحْكِم لقوله تعالي:

(١) معاني القرآن ٤٢٧/١.

(٢) الكشف ٤٣٣/١.

(٣) المحرر ١٠٧/٣.

(٤) البحر ٤٧٦/٢.

«كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ» إِلَّا أَنَّ فَعِيلًا بِمَعْنَى مُفْعِلٌ قَلِيلٌ قَدْ جَاءَتْ مِنْهُ أَلْفَاظٌ قَالُوا: عَقَدْتُ الْعَسْلَ فَهُوَ عَقِيدٌ وَمُعَقَّدٌ، وَاحْتَبَسْتُ الْفَرَسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ حَبِيسٌ وَمُحَبَسٌ.

وَفِي قَوْلِهِ «تَتْلُوهُ» التَّفَاتُ مِنْ غَيَّةٍ إِلَى تَكْلُمٍ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ اسْمُ ظَاهِرٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ» كَذَا قَالَ الشَّيْخُ^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ» جِيءَ بِهَا اعْتِرَاضًا بَيْنَ أِبْعَاضِ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «تَتْلُوهُ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا لَفِظًا فَهُوَ مَاضٍ بِمَعْنَى أَيْ: ذَلِكَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ مِنْ قِصَّةِ عِيسَى وَمَا جَرَى لَهُ تَلَوْنَاهُ عَلَيْكَ كَقَوْلِهِ: «وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ»^(٢)، وَالثَّانِي: عَلَى بَابِهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ لَمْ يَتِمَّ، وَلَمْ يَفْرَغْ مِنْ قِصَّةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ بَقِيَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ.

آ. (٥٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى﴾: جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا تَعْلُقًا صِنَاعِيًّا بَلْ مَعْنَوِيًّا، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا جَوَابٌ لِقِسْمٍ، وَذَلِكَ الْقِسْمُ هُوَ قَوْلُهُ: «وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ» كَأَنَّهُ قِيلَ: أَقْسَمَ بِالذِّكْرِ الْحَكِيمِ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى، فَيَكُونُ الْكَلَامُ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: «مِنَ الْآيَاتِ» ثُمَّ اسْتَأْنَفَ قِسْمًا، فَالْوَاوُ حَرْفٌ جَرَّ لَا حَرْفٌ عَطَفَ، وَهَذَا بَعِيدٌ أَوْ مَمْتَنِعٌ، إِذْ فِيهِ تَفْكِيكٌ لِنَظْمِ الْقُرْآنِ وَإِذْهَابٌ لِرَوْنَقِهِ وَفَصَاحَتِهِ.

قَوْلُهُ: «خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ» فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا مَفْسُورَةٌ لَوَجْهِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الْمَثَلَيْنِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا حِينَئِذٍ مِنَ الْإِعْرَابِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ«قَدْ» مَعَهُ مَقْدَرَةٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ، وَالْهَاءُ فِي «خَلَقَهُ» عَائِدَةٌ عَلَى آدَمَ، وَلَا تَعْوِذُ عَلَى عِيسَى لِفَسَادِ

(١) البحر ٤٧٦/٢.

(٢) الآية ١٠٢ من البقرة.

المعنى، وقال ابن عطية^(١): «ولا يجوز أن يكون «خلقه» صلةً لآدم ولا حالاً منه، / قال الزجاج^(٢): «إذ الماضي لا يكون حالاً أنت فيها، بل هو كلامٌ [١٥٢/١] مقطوعٌ منه مُضْمَنٌ تفسِيرُ الشَّأن» قال الشيخ^(٣): «وفيه نظرٌ»، ولم يُبَيِّن وجهَ النظرِ، والظاهرُ من هذا النظرِ أنَّ الاعتراضَ وهو قوله: «لا يكون حالاً أنت فيها» غيرُ لازم، إذ تقديرُ «قد» معه يقرُّبه من الحال، وقد يَظْهَرُ الجوابُ عَمَّا قاله الزجاج من قول الزمخشري^(٤): «إنَّ المعنى: قَدَّرَه جَسَداً من طين ثم قال له: كن، أي أَنشَأَ بشراً». قال الشيخ^(٥): «ولو كان الخَلْقُ بمعنى الإنشاء لا بمعنى التقدير لم يأتِ بقوله «كن» لأنَّ ما خُلِقَ لا يقال له: كُنْ، ولا يُنشَأُ إلا إنَّ كان معنى «ثم قال له كن» عبارةً عن نَفَحِ الروح فيه. قلت: قد تعرَّضَ الواحدي لهذه المسألة فَاتَّقَنَهَا فقال: «وهذا - يعني قوله خلقه من تراب - ليس بصلةٍ لآدم ولا صفةٍ، لأنَّ الصلةَ للمبهمات والصفةُ للنكرات ولكنه خبرٌ مستأنفٌ على جهةِ التفسير لحالِ آدم عليه السلام» قال: «قال الزجاج^(٦)» وهذا كما تقولُ في الكلام: «مِثْلُكَ كمثِلَ زيد» تريد أنك تُشَبِّهه في فِعْلٍ ثم تخبرُ بقصة زيد، فتقول: فعل كذا وكذا».

وقوله: «كن فيكون» اختلفوا في المقول له: كن، فالأكثرُ على أنه آدم عليه السلام، وعلى هذا يقعُ الإشكالُ في لفظ الآية، لأنه إنما يقول له: «كن» قبل أن يخلقه لابعده، وههنا يقول: «خَلَقَهُ» ثم قال له: كن،

(١) المحرر ١٠٩/٣.

(٢) معاني القرآن ٤٢٨/١.

(٣) البحر ٤٧٨/٢.

(٤) الكشف ٤٣٣/١، والحديث الآن عن معنى «خلقه» وليس فيه إشارة لموضوع الصناعة

النحوية في كلام الزجاج.

(٥) البحر ٤٧٨/٢.

(٦) معاني القرآن ٤٢٨/١.

والجواب: أَنَّ الله تعالى أَخْبَرَنَا أَوَّلًا أَنَّهُ خَلَقَ آدَمَ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَلَا أُنْثَى، ثُمَّ ابْتَدَأَ خَبْرًا آخَرَ، أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَنَا بِهِ فَقَالَ: إِنِّي مَخْبِرُكُمْ أَيْضًا بَعْدَ خَبْرِي الْأَوَّلِ أَنِّي قُلْتُ لَهُ: «كُنْ» فَكَانَ، فَجَاءَ بِشَمِّ لِمَعْنَى الْخَبْرِ الَّذِي تَقَدَّمَ وَالْخَبْرُ الَّذِي تَأَخَّرَ فِي الذِّكْرِ، لِأَنَّ الْخَلْقَ تَقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ «كُنْ»، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: «أُخْبِرُكَ أَنِّي أَعْطَيْتُكَ الْيَوْمَ أَلْفًا، ثُمَّ أُخْبِرُكَ أَنِّي أَعْطَيْتُكَ أَمْسَ قَبْلَهُ أَلْفًا» فَأَمْسَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْيَوْمِ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِشَمِّ لِأَنَّ خَبَرَ الْيَوْمِ مُتَقَدِّمٌ خَبَرُ أَمْسٍ، وَجَاءَ خَبَرُ أَمْسٍ بَعْدَ مُضِيِّ خَبَرِ الْيَوْمِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: «خَلَقْتُكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلْتُ مِنْهَا زَوْجَهَا»^(١) وَقَدْ خَلَقَهَا بَعْدَ خَلْقِ زَوْجِهَا، وَلَكِنْ هَذَا عَلَى الْخَبْرِ دُونَ الْخَلْقِ، لِأَنَّ التَّأْوِيلَ: أَخْبِرْكُمْ أَنِّي قَدْ خَلَقْتُكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ حَوَاءَ قَدْ خُلِقَتْ مِنْ ضَلْعِهِ، ثُمَّ أُخْبِرْكُمْ أَنِّي خَلَقْتُ زَوْجَهَا مِنْهَا، وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ^(٢):

١٣١١- إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَبَ مُتَقَدِّمٌ لَهُ وَالْجَدُّ مُتَقَدِّمٌ لِلأَبِ، فَالترتيبُ يَعُودُ إِلَى الْخَبْرِ لَا إِلَى الْوُجُودِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ خَلَقَهُ قَالِبًا مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ بَشَرًا فَيَصِحُّ النَّظْمُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَقُولُ لَهُ كُنْ: عَيْسَى، وَلَا إِشْكَالَ عَلَى هَذَا.

وقوله: «فَيَكُونُ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا، وَالْمَعْنَى: فَيَكُونُ كَمَا يَأْمُرُ اللهُ فَيَكُونُ حِكَايَةً لِلْحَالِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا آدَمُ، وَيَجُوزُ أَنْ

(١) الآية ٦ من الزمر.

(٢) البيت لأبي نواس، وهو في ديوانه ٤٩٣؛ ورصف المياني ١٧٤؛ والجمع ١٣١/٢؛

والدرر ١٧٣/٢.

يكون «فيكون» بمعنى «فكان»، وعلى هذا أكثر المفسرين والنحويين، وبهذا فُسِّرَ ابنُ عباس رضي الله عنه.

والمَثَلُ هنا: منهم مَنْ فُسِّرَ بمعنى الحال والشأن، قال الزمخشري^(١): «أي: إنَّ شأنَ عيسى وحالَه الغريبة كشأنِ آدم»، وعلى هذا التفسير فالكافُ على بابها من كونها حرفَ تشبيه، وفُسِّرَ بعضهم المَثَلُ بمعنى الصفة، قال ابن عطية^(٢): «وهذا عندي خطأ وضعفٌ في فهمِ الكلام، وإنما المعنى: أن المَثَلُ الذي تصوَّره النفوسُ والعقولُ مِنْ عيسى هو كالمُتصوِّرِ من آدم، إذ الناسُ كلُّهم مُجْمِعُونَ^(٣) [على] أنَّ اللهَ خَلَقَهُ مِنْ ترابٍ من غيرِ فحلٍ، وكذلك قوله: «مَثَلُ الجنة»^(٤) عبارةٌ عن المتصوِّرِ منها، والكافُ في «كمثل» اسمٌ على ما ذكرناه من المعنى. قال الشيخ^(٥): «ولا يَظْهَرُ لي فَرْقٌ بين كلامه هذا وبين مَنْ جَعَلَ المَثَلُ بمعنى الشأن والحال وبمعنى الصفة». قلت: قد تقدَّم في أولِ البقرة أنَّ المَثَلُ قد يُعَبَّرُ به عن الصفة وقد لا يُعَبَّرُ به عنها، فدلَّ ذلك على تغايرهما، وقد مرَّ تفسيرُهُ عبارةً الناسِ فيه، ويدلُّ على ذلك ما قاله صاحب^(٦) «رَيِّ الظمَّان» عن الفارسي قال: «قيل: المَثَلُ بمعنى الصفة، وقولك: صفةُ عيسى كصفةِ آدم كلامٌ مُطْرَد، على هذا جُلُّ اللغويين والمفسرين، وخالف أبو علي الفارسي الجميعَ، وقال: المَثَلُ بمعنى الصفة لا يُمكنُ تصحيحُه في اللغة، إنما المَثَلُ التشبيهُ، على هذا تدورُ تصاريهُ

(١) الكشف ٤٣٣/١.

(٢) المحرر ١٠٩/٣.

(٣) الأصل: «مجموعون» وهو سهو.

(٤) الآية ٣٥ من الرعد.

(٥) البحر ٤٧٧/٢.

(٦) وهو شرف الدين محمد بن عبدالله المرسى الأندلسي المتوفى سنة ٦٥٥. انظر: إيضاح

المكنون ٦٠٤/٣.

الكلمة، ولا معنى للوصفية في التشابه، ومعنى المثل في كلامهم أنها كلمة يرسلها قائلها لحكمة يُشَبَّه بها الأمور ويقابل بها الأحوال» قلت: فقد فُرق بين لفظ المثل في الاصطلاح وبين الصفة.

وقال بعضهم: إِنَّ الكاف زائدة، وبعضهم قال: إِنَّ «مثلاً» زائد. فقد تحسّل في الكاف ثلاثة أقوال، أظهرها: أنها على بابها من الحرفية وعدم الزيادة، وقد تقدّم تحقيقه. وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف شُبّه به وقد وُجد هو بغير أب، ووُجد آدم بغير أب ولا أم؟ قلت: هو مثله في أحد الطرفين، فلا يمتنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به، لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنه شُبّه به في أنه وُجد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران، ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود بغير أب، فَشَبّه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأخسّم لمادة شُبّهته. وعن بعض العلماء أنه أيسر بالروم فقال لهم: لِمَ تعبدون عيسى؟ قالوا: لأنه لا أب له، قال: فأدم أولى لأنه لا أبوين له، قالوا: فإنه كان يحيي الموتى، قال: فحزقيل أولى لأن عيسى أحيا أربعة نفر، وحزقيل أحيا ثمانية آلاف. قالوا: فإنه كان يرى الأكمة والأبرص. قال: فجرجيس أولى لأنه طَبَخ وأَحْرَق ثم خَرَج سالماً».

قوله: «من تراب» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلّق بـ «خلقه» أي: ابتداء خلقه من هذا الجنس، والثاني: أنه حال من مفعول «خلقه» تقديره: خَلَقَهُ كائناً مِنْ تراب، وهذا لا يساعده المعنى.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾: يجوز أن تكون هذه جملة مستقلة برأسها، والمعنى: أَنَّ الحقَّ الثابت الذي لا يضمحل هو من ربك، ومن جملة ما جاء من ربك قصة عيسى وأمه فهي حقٌّ ثابت، ويجوز أن «الحق» خبر

مبتدأ محذوف، أي: هو، أي: ما قَصَصْنَا عليك من خبر عيسى وأمه. و«من ربك» على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه حال فيتعلق بمحذوف. والثاني: أنه خبر ثان عند مَنْ يُجَوِّزُ ذلك، وتقدّم نظيرُ هذه الجملة في البقرة^(١) والنهي له عليه السلام عن الامتراء، ولم يكن ممترياً، [وهذا] من الإلهاب والتهيج على الثبات على ما هو عليه من الحق، أو لأنَّ المرادَ به غيره.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ﴾: يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهر أي: إنَّ حاجَّك أحدٌ فقلَّ له: كَيْتَ وكَيْتَ، ويجوز أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر لتضمُّنه معنى الشرط. والمُحَاجَّةُ مُفاعلة وهي من اثنين، وكان الأمر كذلك.

قوله: «فيه» متعلق بحاجَّك أي: جادلَكَ في شأنه، والهاء فيها وجهان، أظهرهما: عَوَّدُها على عيسى عليه السلام. والثاني عَوَّدُها على الحق، وقد يتأيد هذا بأنه أقربُ مذكور، إلَّا أنَّ الأول أظهرُ لأن عيسى هو المُحَدِّثُ عنه وهو صاحب القصة.

قوله: «مِنْ بَعْدِ ما جاءك» متعلِّقٌ بحاجَّك أيضاً، و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، ففاعلٌ «جاءك» ضميرٌ يعودُ عليها أي: من بعد الذي جاءك هو، و«من العلم» حالٌ / من فاعل «جاءك»، ويجوز أن تكونَ موصولةً [١٥٢/ب] حرفية، وحينئذ يُقال: يلزم من ذلك خُلُوُ الفعل من الفاعل، أو عَوَّدُ الضمير على الحرف، لأن «جاءك» لا بُدَّ له من فاعل، وليس معنا شيءٌ يَصْلُحُ عَوْدَهُ عليه إلَّا «ما» وهي حرفية. والجواب: أنه يجوز أن يكون الفاعلُ قوله «من العلم» و«من» مزيدة، أي بعد ما جاءك العلم أي: بعد مجيء العلم، وهذا إنما يتخرَّج على قول الأخفش^(٢) لأنه لا يَشْتَرَطُ في زيادتها شيئاً. و«مِنْ» في

(١) الآية ١٤٧: «الحق من ربك فلا تكونن من الممترين».

(٢) انظر: معاني القرآن ٩٨/١.

«من العلم» يُحتمل أن تكون تبعيةً وهو الظاهر وأن تكون لبيان الجنس.

قوله: «تعالوا» العامة على فتح اللام لأنه أمر من: تعالى يتعالى، كترامى يترامى، وأصل ألفه ياء، وأصل هذه الياء واو، وذلك أنه مشتق من العلو وهو الارتفاع كما سيأتي بيانه في الاشتقاق، والواو متى وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياءً فصارت تعالوا: تعالى، فتحرّك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصارت: تعالى كترامى وتغازى، فإذا أمرت منه الواحد قلت: تعال يا زيد، بحذف الألف، وكذا إذا أمرت الجمع المذكر قلت: تعالوا؛ لأنك لما حذف الألف لأجل الأمر أبقيت الفتحة مُشعرةً بها. وإن شئت قلت: الأصل: تعالوا، وأصل هذه الياء واو كما تقدّم، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت ضممتها فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الياء لالتقاء الساكنين وتحرّكت الفتحة على حالها. وإن شئت قلت: كما كان الأصل: تعالوا تحرّك حرف العلة وانفتح ما قبله وهو الياء فقلب ألفاً فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الألف وبقيت الفتحة دالة عليه.

والفرق بين هذا وبين الوجه الأول أن الألف في الوجه الأول حذفت لأجل الأمر وإن لم تتصل به واو ضمير، وفي هذا حذفت لالتقاءها مع واو الضمير. وكذلك إذا أمرت الواحدة تقول لها «تعالى»، فهذه الياء هي ياء الفاعلة من جملة الضمائر، والتصريف كما تقدم، إلا أنك تقول هنا: الكسرة على الياء بدل الضمة هناك، وأمّا إذا أمرت المثنى فإن الياء تثبت فتقول: يا زیدان تعالیا، ويا هذیان تعالیا أيضاً، یستوی فیہ المذکران والمؤنثان، وكذلك أمر جماعة الإناث تثبت فيه الياء تقول: يا نسوة تعالين، قال تعالى: «فتعالين أمتعن»^(١) إذا لا مقتضى للحذف ولا للقلب، وهو ظاهر بما تمهّد من القواعد.

(١) الآية ٢٨ من الأحزاب.

- آل عمران -

وقرأ الحسن وأبو السَّمَال وأبو واقد^(١): «تعالوا» بضم اللام، ووجهوها على أن الأصل: تعالوا كما تقدم، فاستقلت الضمة على الياء فنقلت إلى اللام بعد سلب حركتها فبقي: تعالوا بضم اللام. قال الزمخشري في سورة النساء^(٢): «وعلى هذه القراءة قال الحمداني^(٣)»

..... ١٣١٢ -

تعالِي أقاسمك الهموم تعالِي

بكسر اللام»، وقد عاب بعض الناس^(٤) عليه في استشهاده بشعر هذا المولّد المتأخر، وليس بعيب فإنه ذكره استثناساً وهذا كما تقدّم في أول البقرة عندما أنشد لحبيب: (٥)

١٣١٣ - هما أظلمًا حالِّي نمت أجليًا

.....

واعتذر هو عن ذلك بما قدّمته عنه فكيف يُعاب عليه شيء عرّفه ونبّه عليه واعتذر عنه؟

والذي يظهر في توجيه هذه القراءة أنهم تناسوا الحرف المحذوف حتى كأنهم توهّموا أن الكلمة بُيِّنَتْ على ذلك، وأن اللام هي الآخر في الحقيقة فلذلك عومِلَتْ معاملة الآخر حقيقة فَضُمَتْ قبل واو الضمير وكُسِرَتْ قبل يائه كما ترى، ويدل على ما قلته أنهم قالوا في «لم أَيْلَه»: إن الأصل: «أبالي» لأنه

(١) البحر ٤٧٩/٢؛ الشواذ ٢١.

(٢) الكشف ٥٣٦/١ عند الآية ٦١ من النساء.

(٣) ديوانه ٣٢٥ وصدوره:

أيا جارتا ما أنصف الدهرُ بيننا

والحمداني هو أبو فراس ابن عم سيف الدولة.

(٤) لعله يعني به أبا حيان في البحر ٢٨٠/٣.

(٥) تقدم برقم ٢٤٩.

مضارع بالي، فلما دخل الجازم حَذَفُوا له حرف العلة على القاعدة ثم تناسوا ذلك الحرف فَبَكَّنُوا للجازم اللام لأنها كالأخير حقيقة، فلما سكنت اللام التقى ساكنان: هي والالف قبلها فَحُذِفَتِ الالف لالتقاء الساكنين، وهذا التعليل أَوْلَى لأنه يُعَمِّم هذه القراءة والبيت المذكور، وعلى مقتضى تعليله هو^(١) يقال: الأصل: تعالِبي^(٢)، فاستثقلت الكسرة على الياء، فنُقِلَت إلى اللام بعد سَلْبِهَا حركتها، ثم حُذِفَتِ الياء لالتقاء الساكنين.

وتعال: فعلٌ صريحٌ وليس باسم فعل لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة به. قيل: وأصله طَلَبُ الإقبال من مكان مرتفع تفاؤلاً بذلك، وإدناءً للمدعو، لأنه من العلو والرفعة، ثم تُوَسَّعَ فيه فاستُعْمِلَ في مجرد طلب المجيء، حتى يُقَالُ ذلك لمن يريد إهانته كقولك للعدو: تعال، ولمن لا يَعْقِلُ كالبهائم ونحوها، وقيل: هو الدعاء لمكانٍ مرتفع، ثم تُوَسَّعَ فيه حتى استُعْمِلَ في طَلَبِ الإقبال إلى كل مكانٍ حتى المنخفض.

و«نَدْعُ» جَزَمَ على جواب الأمر إذ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ تَتَعَالَوْا نَدْعُ.

قوله: «ثُمَّ نَبْتَهِلُ» أتى بـثم هنا تنبيهاً لهم على خطايهم في مباہلته، كأنه [١/١٥٣] يقول لهم: لا تعجلوا وتأنوا لعله أَنْ يظهر لكم الحق، فلذلك أتى بحرف/ التراخي.

والابتهال: افتعال من البهلة، والبهلة بفتح الباء وضمها، وهي اللعنة، قال الزمخشري: ^(٣) «ثم نبتاهل بأن نقول: لعنة الله على الكاذب منا ومنكم، والبهلة بالفتح والضم: اللعنة، وبهله الله: لعنه الله وأبعده من رحمته، من

(١) أي التعليل السابق الذي أورده، وكان قد نقله عن أبي حيان في البحر ٤٧٩/١ دون أن ينص.

(٢) الياء الأولى ياء الفعل كُسِرَتْ لوجود الياء بعدها، والياء الثانية ياء المؤنثة المخاطبة.

(٣) الكشف ٤٣٤/١.

قولك: أبهله إذا أهمله، وناقّة باهل: لا صِرار عليها، وأصل الابتهاال هذا ثم استعمل في كل دعاء يُجْتَهد فيه وإن لم يكن التعانّ قلت: ما أحسن ما جُعِلَ الافتعال هنا بمعنى التفاعل، لأن المعنى لا يَجِيء إلا على ذلك، وتفاعَلَ وأَفْتَعَلَ أخوان في مواضع نحو: اجْتَوَرُوا وتجاوزوا، واشْتَوَرُوا وتشاوروا، ولذلك صَحَّتْ واو اجْتَوَر واشْتَوَر، وقوله: «وإن لم يكن التعانّ» يعني أنه اشتهر في اللغة: فلان يَنْتَهِل إلى الله في قضاء حاجته، ويبتهل في كشف كربته.

وقال الراغب: ^(١) «أصل البَهْل: كَوْنُ الشَّيْءِ غَيْرَ مَرَاعَى. والباهل: البعيرُ الْمُخْلَى عن قَيْدِهِ أو عن سِمَةٍ، أو الْمُخْلَى ضَرْعُهَا عن صِرار»، وأنشد لامرأة: ^(٢)

«أَتَيْتُكَ بَاهِلًا غَيْرَ ذَاتِ صِرارٍ»

وَأَبْهَلْتُ فلاناً: خَلَّيْتَهُ وإرادته، تشبيهاً بالبعير الباهل، والبَهْل والابتهاال في الدعاء: الاسترسال فيه والتضرع نحو: «ثم نبتهل فنجعل» ^(٣)، ومن قَسَرَ الابتهاال باللَّغْنِ فلاجلِ أَنْ الاسترسال في هذا المكانِ لأجل اللغْنِ، قال الشاعر: ^(٤)

..... ١٣١٤ -

نَظَرَ الدهرُ إليهم فابْتَهَلَ

قلت: هذا الشطرُ للبيد، وأول البيت:

(١) المفردات ٦١.

(٢) ليس هذا بالإنشاد، وإنما هو قول ورد لأعرابية أمام زوجها في المفردات ٦١، وشرحه بقوله: «أُبْحَتْ له جميع ما كنت أملكه، لم أستأثر بشيء دونه. وانظر: الصحاح «بهل».

(٣) الآية ٦١ من آل عمران.

(٤) ديوان لبيد ١٩٧. والقروم: السادة.

١٣١٥- مِنْ قُرُومٍ سَادَةٍ فِي قَوْمِهِمْ
نَظَرَ الدَّهْرُ إِلَيْهِمْ فَاِبْتَهَلَ
وظاهرُ هذا أنَّ الابتَهالَ عامٌّ في كلِّ دعاءٍ لَعْنًا كانَ أو غيرَه، ثم خُصَّ في
هذه الآية بِاللَّعْنِ.

وظاهرُ عبارة الزمخشري^(١) أنَّ أصلَه خصوصيته بِاللَّعْنِ، ثم تُجَوِّزُ فيه
فاستُعْمِلَ في اجتِهَادٍ في دعاءٍ لَعْنًا كانَ أو غيرَه، والظاهرُ من أقوال اللغويين
ما ذكرَه الرَّاعِبُ. وقال أبو بكر بن دريد في مقصورته: ^(٢)

١٣١٦- لَمْ أَرْ كَالْمُزْنِ سَوَامًا بُهْلًا
تَحَسَّبُهَا مَرْعِيَّةٌ وَهِيَ سُدى
بُهْلًا: ج باهلة أي: مهملة، وفاعلة يُجْمَع على فُعْل نحو: ضُرب،
والسُدى: المهمل أيضاً.

وقوله: «فنجعلُ» هي المتعدية لاثنتين بمعنى: نُصَيِّرُ، و«على الكاذبين»
هو المفعول الثاني.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقَصَصُ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ
«هو» فصلاً، والقصصُ خبر «إِنَّ»، و«الحقُّ» صفته، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «هو»
مبتدأ و«القصصُ» خبره، والجملةُ خبر «إِنَّ»، والإشارةُ بهذا إلى ما تقدَّم ذكرُه
من أخبار عيسى عليه السلام، وقيل: بل هو إشارةٌ لما بعده وهو قوله: «وما مِن
إله إلا الله». وضُعِفَ هذا بوجهين، أحدهما: أنَّ هذا ليس بقصص، والثاني:

(١) الكشف ٤٣٤/١.

(٢) ديوانه ١٢٨. والسوام: الإبل الراعية. وأبو بكر محمد ابن الحسن روى عن الرياشي
وأبي حاتم وروى عنه السيرافي له: الجمهرة والأمل. مات ٣٢١. انظر: مراتب
التحويين ٨٤؛ ومعجم الأدباء ١٨/١٣٠؛ والبغية ١/٧٦.

أنه مقترنٌ بحرفِ العطفِ، وقد اعتذر بعضهم عن الأول فقال: إن أراد بالقصص الخبرَ فيصحُّ على هذا، ويكون التقدير: إنَّ الخبرَ الحقُّ أنه ما من إله إلا الله، ولكن الاعتراض الثاني باقٍ لم يُجَبَّ عنه.

والْقَصَصُ: مصدرٌ قولهم: قَصَّ فلان الحديثَ يَقُصُّه قَصًّا وقَصَصًا. وأصلُّه: تَبَعُ الأثرِ، يقال: «فلان خَرَجَ يَقُصُّ أثرَ فلان» أي: يَتَّبِعُه ليعرفَ أين ذَهَبَ؟ ومنه قوله تعالى: «وقالت لأختيه قُصِّيهِ»^(١) أي: اتَّبِعِي أثره وكذلك القاصُّ في الكلام لأنه يَتَّبِعُ خبراً بعد خبر. وقد تقدَّم التنبيه على قراءة نَيٍّ: «لَهُوَ» بسكون الهاء وضمِّها، إجراءً له مُجَرَّى عَصْدُ.

قال الزمخشري: ^(٢) «فإن قلت لمَ جاز دخول اللام على الفصل؟ قلت: إذا جاز دخولها على الخير فدخلها على الفصل أجوز، لأنها أقربُ إلى المبتدأ منه، وأصلُّها أَنْ تدخُلَ على المبتدأ».

قوله: «وما من إله إلا الله» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن «من إله» مبتدأ، و«مِنْ» مزيدهُ فيه، و«إلا الله» خبره تقديره: ما إله إلا الله، وزيدت «مِنْ» للاستغراق والعموم. قال الزمخشري: ^(٣) «ومِنْ في قوله «وما مِنْ إله إلا الله» بمنزلة البناء على الفتح في «لا إله إلا الله» في إفادة معنى الاستغراق» قلت: الاستغراقُ في «لا إله إلا الله» لم تَسْتَفِدْهُ من البناء على الفتح بل استفدناه من «مِنْ» المقدرة الدالة على الاستغراق، نصُّ النحويون على ذلك، واستدلُّوا عليه بظهورها في قول الشاعر: ^(٤)

(١) الآية ١١ من القصص.

(٢) الكشف ١/٣٥٥.

(٣) الكشف ١/٣٥٥.

(٤) تقدم برقم ٩٤.

١٣١٧- فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه

فقال ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندٍ

والثاني: أن يكونَ الخبرُ مضمراً تقديرُه: وما من إلهٍ لنا إلا الله، و«إلا الله» بدلٌ من موضع «من إله» لأن موضعه رفعٌ بالابتداء، ولا يجوزُ في مثله الإبدالُ من اللفظ، لثلاثِ زيادٍ مِنْ في الواجب، وذلك لا يجوزُ عند الجمهور، ويجوزُ في مثل هذا التركيب نصبُ ما بعد «إلا» على الاستثناء، ولكنه لم يُقرأ به، إلا أنه جائزٌ لغةً، تقول: «لا إله إلا الله» برفع الجلالة بدلاً من الموضع، ونصبها على الاستثناء من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ المقدَّر، إذ التقديرُ: لا إله استقر لنا إلا الله.

وقوله: «وإنَّ اللهَ لهو العزيز الحكيم» كقوله: «إنَّ هذا لهو القصص».

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: / يجوزُ أَنْ يكونَ مضارعاً [١٥٣/ب]

وحُذفت منه إحدى التاءين [تخفيفاً على حدّ] قراءة «تَنَزَّلُ الملائكةُ»^(١) و«تَذَكَّرُونَ»^(٢) ويؤيدُ هذا نَسَقُ الكلامِ ونظمُه في خطاب مَنْ تقدم في قوله تعالى «تعالوا» ثم جرى معهم في الخطاب إلى أَنْ قال لهم: فَإِنْ تَوَلَّوْا. وقال أبو البقاء: (٣) «ويجوزُ أَنْ يكونَ مستقبلاً تقديرُه: فَإِنْ تَوَلَّوْا، ذكره النحاس»^(٤) وهو ضعيف؛ لأنَّ حرفَ المضارعة لا يُحذفُ «قلت: وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ حرفَ المضارعة يُحذفُ في هذا النحو من غير خلاف، وسيأتي من ذلك طائفةٌ كثيرة، وقد أجمعوا على الحذف في قوله: «تَنَزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها»^(٥)

(١) الآية ٤ من القدر، وهي قراءة العامة.

(٢) الآية ١٥٢ من الأنعام وهي قراءة حفص كما في السبعة ٢٧٢ «علكم تذكرون».

(٣) الإملاء ١/١٣٨.

(٤) إعراب القرآن ١/٣٣٩.

(٥) الآية ٤ من القدر.

- آل عمران -

ويجوز أن يكون ماضياً أي: فإن تَوَلَّى وفدُ نجران المطلوبَ مباہلتهم، ويكون على ذلك في الكلام التفاتٌ، إذ فيه انتقال من خطابٍ إلى غيبة.
وقوله: «بالمفسدين» مِنْ وقوع الظاهر موقعَ المضمر تنبيهاً على العلة المقتضية للجزاء، وكان الأصل: فإنَّ الله عَلِيمٌ بكم، على الأول، وبهم، على الثاني.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿إِلَى كَلِمَةٍ﴾: متعلقٌ بتعالوا فذكرَ مفعول «تعالوا» بخلاف «تعالوا» قبلها فإنه لم يذكرَ مفعوله، لأنَّ المقصودَ مجرد الإقبال، ويجوز أن يكونَ حَذْفُه للدلالةِ عليه تقديرُه: تعالوا إلى المباهلة.
وقرأ العامة «كَلِمَةٍ» بفتح الكاف وكسر اللام، وهو الأصل.
وأبو السَّمال^(١) «كَلِمَةٍ» بزنة سِدْرَةٍ، وكَلِمَةٍ كضَرْبَةٍ، وتقدم هذا قريباً. و«كَلِمَةٍ» مفسَّرةٌ بما بعدها من قوله: «أَلَّا نَعْبُدَ» فالمرادُ بها كلامٌ كثير، وهذا مِنْ باب إطلاق الجزء، والمرادُ به الكل، ومنه تسميتُهم القصيدةَ جمعاً: قافية، والقافية جزءٌ منها، قال: (٢)

١٣١٨- أَعْلَمَهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ
فَلَمَّا اسْتَدَّ سَاعِدُهُ رِمَانِي
وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي

فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي
ويقولون: «كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ» يَعْنُون: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (٣) «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَيْدٍ»: (٤)
يريد قوله:

- (١) شواذ القراءات ٢١؛ البحر ٤٨٢/٢.
(٢) البيتان لمن بن أوس أو مالك بن فهم أو عقيل بن علفة وهما في اللسان: سدد، وشرح شواهد الألفية للعيني ٢٠/١.
(٣) البخاري: مناقب الأنصار (الفتح) ١٤٩/٧؛ ابن ماجه: الأدب ١٢٣٦/٢.
(٤) تقدم برقم ٣٨٤.

١٣١٩- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وهذا كما يُسَمُّونَ الشيءَ بجزأيه في الأعيان لأنه المقصودُ منه، قالوا لربيبة القوم - وهو الذي ينظر لهم ما يحتاجون إليه - عَيْنٌ، فأطلقوا عليه عيناً. وقال بعضهم: وَضِعَ المفرد موضعَ الجمع، كما قال: ^(١)

١٣٢٠- بِهَا جِيفَ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا

فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

وقيل: أُطْلِقَتِ الكلمة على الكلمات لارتباط بعضها ببعض، فصارت في قوة الكلمة الواحدة، إذا اختلَّ جزءٌ منها اختلَّت الكلمة، لأن كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، هي كلماتٌ لا تَتِمُّ النسبةُ المقصودةُ فيها مِنْ حَضَرِ الإلهية في الله إلا بمجموعها.

وقرأ العامة: «سواء» بالجر نعتاً لكلمة بمعنى عدل، وَيَذُلُّ عليه قراءةُ عبدالله: ^(٢) «إلى كلمة عدل» وهذا تفسيرٌ لا قراءة. و«سواء» في الأصل مصدر، ففي الوصف التأويلاتُ الثلاثةُ المعروفة، ولذلك لم يُؤنَّثْ كما لم يُؤنَّثْ بـ «امرأة عدل».

وقرأ الحسن: «سواء» بالنصب وفيها وجهان، أحدهما: نصبها على المصدر، قال الزمخشري: ^(٣) «بمعنى استوت استواء»، وكذا الحوفي. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، وجاءت الحالُ من النكرة، وقد نصَّ سيبويه عليه واقتاسه، كذا قال الشيخ ^(٤)، ولكنَّ المشهورَ غيره، والذي حَسَّنَ مجيئها

(١) تقدم برقم ١٥٤.

(٢) البحر ٤٨٣/٢؛ الشواذ ٢١.

(٣) الكشف ٤٣٥/١.

(٤) البحر ٤٨٣/٢؛ والكتاب ٢٧٢/١.

من النكرة هنا كونُ الوصفِ بالمصدر على خلاف الأصل، والصفة والحال متلاقيان من حيث المعنى، وكان الشيخ غَضُّ من تخريج الزمخشري والحوفي فقال: ^(١) «والحال والصفة متلاقيان من حيث المعنى، والمصدر يحتاج إلى إضمار عامل وإلى تأويل «سواء» بمعنى استواء، والأشهر استعمال «سواء» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُسْتَوٍ» قلت: وبذلك فسرها ابن عباس فقال: «إلى كلمة مستوية».

قوله: «أَنْ لَا نَعْبُدَ» فيه سِتَّةُ أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «كلمة» بدلٌ كلٍّ من كل، الثاني: أنه بدلٌ من «سواء»، جَوَّزه أبو البقاء ^(٢)، وليس بواضح، لأنَّ المقصودَ إنما هو الموصوفُ لاصفته، فنسبةُ البدلية إلى الموصوفِ أولى. وعلى الوجهين فإنَّ وما في حيزها في محل جر. الثالث: أنه في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمَر، والجملة استئنافٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدر، لأنه لما قيل: تعالوا إلى كلمة» قال قائل: ما هي؟ ف قيل: هي أَنْ لَا نَعْبُدَ، وعلى هذه الأوجه الثلاثة فـ «بين» منصوبٌ بسواء ظرفٌ له أي: يقع الاستواء في هذه الجهة، وقد صرح بذلك زهير حيث قال: ^(٣)

١٣٢١- أَرُونَا خَطَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا

يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السُّوَاءُ

والوقفُ التام حينئذٍ عند قوله «من دون الله» لارتباط الكلام معنى وإعراباً. الرابع: أن تكونَ «أَنْ» وما في حيزها في محل رفع بالابتداء، والخبرُ الظرفُ قبله.

الخامس: جَوَّزَ أبو البقاء ^(٤) أن يكونَ فاعلاً بالظرفِ قبله، وهذا إنما

(١) البحر ٤٨٣/٢.

(٢) الإملاء ٢٣٨/١.

(٣) تقدم برقم ١٤٢.

(٤) الإملاء ١٣٨/١.

يتأتى على رأي الأخفش، إذ لم يعتمد الظرف، وحيتئذ يكون الوقف على «سواء» ثم يُبتدأ بقوله: «بيننا وبينكم أن لا نعبد» وهذا فيه بُعدٌ من حيث المعنى ثم إنهم جَعَلُوا هذه الجملةَ صفةً لكلمة، وهذا غلطٌ لعدم رابطٍ بين الصفة والموصوفِ وتقديرُ العائد ليس بالسهل، وعلى هذا فقَوْلُ أبي البقاء: «وقيل: تَمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف فقال: «بيننا وبينكم أن لا نعبد» أي بيننا وبينكم التوحيد، فعلى هذا يكون «أن لا نعبد» مبتدأ، والظرف خبره، والجملةُ صفةٌ للكلمة / غيرُ واضح، لأنه من حيث جَعَلَهَا صفةً كيف يحسن أن يقول: تَمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف، بل كان الصواب على هذا الإعراب أن تكون الجملةُ استئنافيةً كما تقدم.

السادس: أن يكون «أن لا نعبد» مرفوعاً بالفاعلية بسواء، وإلى هذا ذهب الرماني فإنَّ التقدير عنده: إلى كلمة مُستوفِها بيننا وبينكم عدمُ عبادة غير الله تعالى، قال الشيخ: ^(١) «إلاَّ أن فيه إضمارَ الرابط وهو «فيها» وهو ضعيف». قوله: «فإنَّ تَوَلَّوْا فقولوا» قال أبو البقاء: ^(٢) «هو ماض ولا يجوز أن يكون التقدير: «فإنَّ تَوَلَّوْا» لفسادِ المعنى لأنَّ قوله: «فقولوا اشهدوا» خطابٌ للمؤمنين وتَوَلَّوْا للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جوابُ الشرط، والتقديرُ: فقولوا: لهم. وهذا الذي قاله ظاهرٌ جداً.

آ. (٦٥) وقوله تعالى: ﴿لَمْ نَحْجُوجْ﴾: هي «ما» الاستفهامية دخل عليها حرفُ الجرِ فَحَذَفَتْ ألفها، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرة، واللامُ متعلقةٌ بما بعده، وتقديمُها على عاملِها واجبٌ لجرِّها ماله صدرُ الكلام وقوله: «في إبراهيم» لا بدُّ من مضافٍ محذوفٍ أي: في دين إبراهيم وشريعته، لأنَّ الذوات لا مجادلةَ فيها.

(١) البحر ٤٨٣/٢.

(٢) الإملاء ١٣٨/١.

وقوله: «وما أنزلت التوراة» الظاهر أن الواو للحال كهي في قوله: «لَمْ تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون»^(١) أي: كيف تُحاجون في شريعته والحال أن التوراة والإنجيل متأخران عنه؟ وجوزوا أن تكون عاطفة وليس بالبين، وهذا الاستمهام للإنكار والتعجب. وقوله: «إلا من بعده» متعلق بأنزلت، وهو استثناء مفرغ.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾: الكلام على هذه الآية فيه صعوبة وإشكال فيحتاج من أجل ذلك إلى بسط في العبارة، ولنبدأ أولاً بضبط قراءاتها وتفسير معناها، فإن الإعراب متوقف على ذلك، فأقول: القراء في ذلك على أربع مراتب، المرتبة الأولى للكوفيين^(٢)، وابن عامر والبري عن ابن كثير: «ها أنتم» بألف بعد الهاء وهمزة مخففة بعدها. المرتبة الثانية لأبي عمرو وقالون عن نافع: بألف بعد الهاء وهمزة مسهلة بين بين بعدها. المرتبة الثالثة لورش وله وجهان، أحدهما: بهمزة مسهلة بين بين بعد الهاء دون ألف بينهما، الثاني: بألف صريحة بعد الهاء من غير همز بالكلية. المرتبة الرابعة: لقبيل بهمزة محققة بعد الهاء دون ألف.

وأما المعنى: فقال قتادة والسدي والربيع وجماعة كثيرة: إن الذي لهم به علم هوديتهم الذي وجدوه في كتبهم وثبتت صحته لديهم، والذي ليس لهم به علم هو شريعة إبراهيم وما كان عليه مما ليس في كتبهم، ولا جاءت به إليهم رسلهم، ولا كانوا معاصريه فَيَعْلَمُونَ دينه، فجداهم فيه مجرد عناد ومكابرة. وقيل: الذي لهم به علم أمر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه موجود عندهم في كتبهم بنعته، والذي ليس لهم به علم هو أمر إبراهيم عليه

(١) الآية ٧٠ من آل عمران.

(٢) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٦/١؛ القرطبي ١٠٨/٤؛ البحر ٤٨٥/٢.

السلام. وقال الزمخشري: (١) «يعني ها أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علمٌ مما نطق به التوراة والإنجيل، فلم تُحاجُّون فيما ليس لكم به علمٌ ولا تُلَقِّق به كتابكم من دين إبراهيم؟».

واختلف الناس في هذه الهاء فمنهم من قال: إنها ها التي للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة، وقد كُثِرَ الفصل بينها وبين أسماء الإشارة بالضمائر المرفوعة المنفصلة نحو: ها أنت ذا قائماً، وها نحن وها هم هؤلاء قائمون، وقد تُعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضمائر توكيداً كهذه الآية، ويُقَلَّ الفصل بغير ذلك كقوله: (٢)

١٣٢٢- تَعَلَّمْنَ هَالْعَمَرُ اللّٰهَ ذَا قَسَمًا

فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وقال النابغة: (٣)

١٣٢٣- هَا إِنَّ تَا عِذْرَةَ إِنْ لَا تَكُنْ تَفَعَّتْ

فلأن صاحبها قد تاء في البلد ومنهم من قال: إنها مبدلة من همزة استفهام، والأصل: أأنتم، وهو استفهام إنكار، وقد كُثِرَ إبدال الهمزة هاء وإن لم ينقص (٤)، قالوا: هَرَقَتْ وَهَرَحَتْ وَهَبَرَتْ، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وجماعة، واستحسنه أبو جعفر (٥)، وفيه نظرٌ من حيث إنه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام، لم يُسمع منهم: هَتَضَرَبُ زيداً بمعنى: أنضرب زيداً. وإذا

(١) الكشف ٤٣٥/١.

(٢) تقدم برقم ٦٤٤.

(٣) ديوانه ٢٦؛ وابن يعيش ١١٣/٨. واللسان: تاء؛ والخزانة ٤٧٨/٢. عذرة: معذرة.

(٤) انظر: المتع ٣٩٩.

(٥) يعني النحاس، انظر: إعراب القرآن ١/٣٤٠.

- آل عمران -

لم يثبت ذلك فكيف يُحمل هذا عليه؟ هذا معنى ما اعترض به الشيخ^(١) على هؤلاء الأئمة، وإذا ثبت إبدال الهمزة هاءً هانَ الأمر، ولا نظرَ إلى كونها همزة استفهام ولا غيرها.

وهذا - أعني كونها همزة استفهام أبدلت هاءً - ظاهرٌ على قراءة قبل وورش لأنهما لا يُدْخِلان ألفاً بين الهاء وهمزة «أنتم» لأنَّ إدخالَ الألف إنما كان لاستتقال توالي همزتين، فلما أبدلت الهمزة هاءً زال الثقل لفظاً، فلم يُحتج إلى ألفٍ فاصلة، وقد جاء إبدالُ همزة الاستفهام هاءً قال^(٢):

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا يَقُلْنَ: هذا الذي

مَنَحَ المودةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

يريد: إذا الذي؟ وَيَضَعُفُ جَعْلُهَا على قراءتهما ها التي للتنبيه لأنه لم يُحْفَظَ حَذْفُ أَلْفِهَا، لا يقال: «هذا زيد» بحذفِ ألف «ها» كذا قيل، قلت: وقد حَذَفَهَا ابن عامر في ثلاثة مواضع، إلا أنه ضم الهاء الباقية بعد حذف الألف، فقرأ في الوصل: «يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ»^(٣) و«أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ»^(٤) في النور و«أَيُّهُ الثَّقَلَانُ»^(٥) في الرحمن، لكن إنما فَعَلَ ذلك إِتِبَاعاً للرسم لأنَّ الألف حُذِفَتْ في مرسوم مصحف الشام في هذه الثلاثة، وعلى الجملة فقد ثَبِتَ حَذْفُ أَلْف «ها» التي للتنبيه.

وأما مَنْ أثبت الألف بين الهاء وبين همزة «أنتم» فالظاهر أن «ها» للتنبيه

(١) البحر ٤٨٦/٢.

(٢) نسب في اللسان «ذا» إلى جميل وليس في ديوانه، وهو في رصف المباني ٤٠٣؛ والبحر

٤٨٦/٢؛ والممتع ٤٠٠؛ ابن يعيش ٤٢/١٠؛ والمغني ٣٨٤.

(٣) الآية ٤٩ من الزخرف.

(٤) الآية ٣١ من النور.

(٥) الآية ٣١ من الرحمن، وانظر: السبعة ٤٥٥.

[١٥٤/ب] / ، وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ بدلاً من همزة الاستفهام لما تقدّم من أَنَّ الألف إنما تدخل لأجل الثقل، والثقل قد زال بإبدالِ الهمزة هاء. وقال بعضهم: «الذي يقتضيه النظر أَنَّ تكون «ها» في قراءة الكوفيين والبزي وابن ذكوان للتنبيه، لأنَّ الألف في قراءتهم ثابتة، وليس من مذهبهم أن يَفْصِلُوا بين الهمزتين بِألفٍ، وأن تكونَ في قراءة قنبل وورش مبدلةً من همزة، لأن قنبلًا يقرأ بهمزة بعد الهاء، ولو كانت «ها» للتنبيه لَأَتَى بِألف بعد الهاء، وإنما لم يُسَهِّلِ الهمزة كما سَهَّلَهَا فِي «أَنذَرْتَهُمْ»^(١) ونحوه لأن إبدال الأولى هاء أغناها عن ذلك، ولأن ورشاً فَعَلَ فِيهِ ما فعل فِي «أَنذَرْتَهُمْ» ونحوه من تسهيل الهمزة وتَرْكِ إدخال الألف، وكان الوجه في قراءته بِالألف الحَمْلُ على البديل كالوجه الثاني فِي «أَنذَرْتَهُمْ» ونحوه.

وَمَنْ عدا هؤلاء المذكورين - وهم أبو عمرو وقالون وهشام - يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «ها» للتنبيه، وَأَنْ تَكُونَ بدلاً من همزة الاستفهام، أمّا الوجه الأول فلأن «ها» التنبيه دَخَلَتْ على «أنتم»، فحقق هشام الهمزة كما حَقَّقَهَا فِي «هؤلاء» ونحوه، وخَفَّفَهَا قالون وأبو عمرو لتوسطها بدخول حرف التنبيه عليها، وتخفيف الهمزة المتوسطة قوي. وأمّا الوجه الثاني فَأَنَّ تكونَ الهاء بدلاً من همزة الاستفهام لأنهم يَفْصِلُونَ بين الهمزتين بِألف، فيكونُ أبو عمرو وقالون على أصلهما فِي إدخال الألف والتسهيل، وهشام على أصله فِي إدخال الألف والتحقيق، ولم يُقرأ بالوجه الثاني وهو التسهيل، لأن إبدال الهمزة الأولى هاء مُغْنٍ عن ذلك.

وقال آخرون: «إنه يجوز أن تكون «ها» في قراءة الجميع مبدلةً من همزة، وأن تكون التي للتنبيه دخلت على «أنتم»، ذَكَرَ ذَلِكَ أبو علي^(٢) الفارسي

(١) الآية ٦ من البقرة.

(٢) الحجة (خ) ٢١٨/٢.

— آل عمران —

والمهدوي ومكي^(١) في آخرين. فأما احتمال هذين الوجهين في قراءة أبي عمرو وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر فقد تقدّم توجيهه وبيانه، وأما احتمالهما في قراءة غيرهم فأقول: أمّا الكوفيون واليزي وابن ذكوان فقد تقدّم توجيه كونه «ها» عندهم للتنبية، وأما توجيه كونها بدلاً من الهمزة عندهم فإن يكون الأصل: أنتم ففصلوا بالألف على لغة من قال^(٢):

..... — ١٣٢٥ —

... أنا أنت أم أم سالم

ولم يعبّوا بإبدال الهمزة الأولى هاء، لكون البديل فيها عارضاً، وهؤلاء وإن لم يكن من مذهبهم الفصل، ولكنهم جمعوا بين اللغتين. وأما توجيه كون «ها» بدلاً من الهمزة في قراءة قبل وورش فقد تقدم. وأما توجيه كونها للتنبية في قراءتهما — وإن لم يكن فيها ألف — فإن^(٣) تكون الألف حذفت لكثرة الاستعمال. وعلى قول من أبدل كورش حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

وقال أبو شامة: «قلت: الأولى في هذه الكلمة على جميع القراءات فيها أن تكون «ها» للتنبية، لأننا إن جعلناها بدلاً من همزة كانت تلك الهمزة همزة استفهام، و«ها أنتم» أينما جاءت في القرآن إنما جاءت للخبر لا للاستفهام، ولا مانع من ذلك^(٤) إلا تسهيل من سهل وحذف من حذف، أما التسهيل فقد سبق تشبيهه بقوله: «لأعنتكم»^(٥) وشبهه، وأما الحذف فيقول:

(١) الكشف ٣٤٧/١.

(٢) تقدم برقم ١٤٦.

(٣) سقطت الفاء سهواً من الأصل.

(٤) أي من جعلها للتنبية.

(٥) الآية ٢٢٠ من البقرة: «ولو شاء الله لأعنتكم».

«ها» مثل: «أما» كلاهما حرف تنبيه، وقد ثبت جواز حذف ألف «أما» فكذا حذف ألف «ها» وعلى ذلك قولهم: «أَمْ وَاللَّهِ لأفعلن»، وقد حمل البصريون قولهم: «هَلُمَّ» على أَنَّ الأصل: «هالِمٌ» ثم حُذِفَت ألفُ «ها» فكذا: «ها أنتم». قلت: وهو كلام حسن، إلا أَنَّ قوله: «إِنَّ ها أنتم حيث جاءت كانت خبراً لا استفهاماً» ممنوع، بل يجوز ذلك ويجوز الاستفهام. انتهى^(١).

وذكر الفراء^(٢) أيضاً هنا بحثاً بالنسبة إلى القصر والمد فقال^(٣): «مَنْ أثبت الألف في «ها» واعتقدها للتنبيه، وكان مِنْ مذهبه أن يَقْصُرَ في المنفصل فقياسه هنا قَصْرُ الألف، حقق الهمزة أو سَهَّلَهَا، وأما مَنْ جعلها للتنبيه ومذهبه المدُّ في المنفصل أو جعلَ الهاءَ مبدلةً من همزة استفهام فقياسه أن يَمُدَّ، سواء حقق الهمزة أو سَهَّلَهَا. وأما ورش فقد تقدّم عنه وجهان: إبدالُ الهمزة من «أنتم» ألفاً وتسهيلها بينَ بينَ، فإذا أبْدَل مدَّ، وإذا سَهَّل قَصَرَ. وهذا كافٍ فيما يتعلق بالقراءاتِ وتفرعاتِ مذاهبِ القراءِ عليها، وقد تكلموا بأكثر من ذلك، ولكن ليس هذا موضعه.

إذا عرفت جميع ما تقدم ففي إعراب هذه الآية أوجه، أحدها: أن «أنتم» مبتدأ و«هؤلاء» خبره، والجملة من قوله «حاججتم» جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم بما نطق به التوراة والإنجيل، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم؟ ذكر ذلك الزمخشري^(٤).

الثاني: أن يكون «أنتم هؤلاء» مبتدأ وخبراً، والجملة من «حاججتم»

(١) لعله يعني بقوله «انتهى» انتهى عرض كلام أبي شامة ومناقشته.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٣١.

(٣) الأصل: «فقالوا» وهو سهو.

(٤) الكشاف ١/ ٤٣٥.

- آل عمران -

في محلّ نصبٍ على الحال. يَدُلُّ على ذلك تصرّيحُ العرب ببقاء الحالِ موقعها في قولهم: «ها أنا ذا قائماً»، ثم هذه الحالُ عندهم من الأحوالِ اللازمةِ التي لا يَسْتَعْنِي الكلامُ عنها / الثالث: أَنْ يَكُونَ «أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ» على [١٥٥/أ] ما تقدّم أيضاً، ولكن «هَؤُلَاءِ» هنا موصولٌ لا يَتِمُّ إلا بصفةٍ وعائِدٍ، وهما الجملةُ مِنْ قوله: «حَاجَجْتُمْ» ذَكَرَهُ الزمخشري،^(١) وهذا إنما يتجه عند الكوفيين، تقديره: ها أَنْتُمْ الَّذِينَ حَاجَجْتُمْ. الرابع: أَنْ يَكُونَ «أَنْتُمْ» مبتدأ، و«حَاجَجْتُمْ» خبره، و«هَؤُلَاءِ» منادى، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين أيضاً، لأنَّ حرف النداء لا يُحَذَفُ من أسماء الإشارة، وأجازهُ الكوفيون^(٢) وأنشدوا^(٣):

١٣٢٦- إِنَّ الْأَوَّلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ
هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا

يريد: يا هذا اعتصم، وقول الآخر^(٤):

١٣٢٧- لَا يَغُرَّنْكُمْ أَوْلَاءُ مِنْ الْقَوْمِ
مِ جُنُوحٍ لِلْسُّلَمِ فَهُوَ خِدَاعٌ

يريد: يا أولاء. الخامس: أَنْ يَكُونَ «هَؤُلَاءِ» منصوباً على الاختصاص بإضمار فعل، و«أَنْتُمْ» مبتدأ و«حَاجَجْتُمْ» خبره، وجملةُ الاختصاصِ معترضةٌ. السادس: أَنْ يَكُونَ على حَذَفٍ مضافٍ تقديره: ها أَنْتُمْ مِثْلُ هَؤُلَاءِ، وتكونُ الجملةُ بعدها مُبَيَّنَّةً لوجه التشبيهِ أَوْحَالاً، السابع: أَنْ يَكُونَ «أَنْتُمْ» خبراً مقدماً، و«هَؤُلَاءِ» مبتدأ مؤخرًا. وهذه الأوجه السبعة قد تقدم ذكرها وذكرُ مَنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ والرَّدُّ على بعضِ القائلين ببعضها بما يُغْنِي عن إعادته في سورة

(١) الكشف ٤٣٦/١.

(٢) المقتضب ٢٥٨/٤؛ ابن يعيش ١٥/٢؛ ابن عقيل ٢٠٢/٢.

(٣) تقدم برقم ٥٨٤.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٤٨٦/٢.

— آل عمران —

البقرة عند قوله تعالى: «ثم أنتم هؤلاء تقتلون»^(١)، وإنما أعدته تذكيراً به فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «فيما لكم به علم»: «ما يجوز أن تكون بمعنى الذي وأن تكون نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير عليها، وهي حرف عند الجمهور، و«لكم» يجوز أن يكون خبراً مقدماً، و«علم» مبتدأ مؤخر، والجملة صلة لـ «ما» أو صفة، ويجوز أن يكون «لكم» وحده صلة أو صفة، و«علم» فاعل به، لأنه قد اعتمد، و«به» متعلق بمحذوف لأنه حال من «علم»، إذ لو تأخر عنه لصح جعله نعتاً له، ولا يجوز أن يتعلق بعلم لأنه مصدر، والمصدر لا يتقدم معموله عليه، فإن جعلته متعلقاً بمحذوف يفسره المصدر جاز ذلك وسُمي بياناً.

آ. (٦٧) قوله تعالى: «ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً»: بدأ باليهود لأن شريعتهم أقدم، وكرر «لا» في قوله: «ولا نصرانياً» توكيداً وبياناً أنه كان مُتَنَفِّياً عن كل واحد من الدينين على حدته.

وقوله: «ولكن» استدراك لما كان عليه، ووقعت هنا أحسن موقع، إذ هي بين نقيضين بالنسبة إلى اعتقاد الحق والباطل، ولما كان الخطاب مع اليهود والنصارى أتى بجملة نفي أخرى ليدل على أنه لم يكن على دين أحد من المشركين كالعرب عبدة الأوثان والمجوس عبدة الأوثان، والصابئة عبدة الكواكب، وبهذا يُطرح سؤال من قال: أي فائدة في قوله: «وما كان من المشركين» بعد قوله: «ما كان يهودياً ولا نصرانياً»؟ وأتى بخبر «كان» مجموعاً فقال: «وما كان من المشركين» لكونه فاصلة، ولولا مراعاة ذلك لكانت المطابقة مطلوبةً بينه وبين ما استدرك عنه في قوله: «يهودياً ولا نصرانياً» فيتناسب النفيان.

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾: متعلقٌ بـ «أُولَى»، وأولى: أفعَلُ تفضيل من الوَلَّى وهو القُرْب، والمعنى: أن أقربَ الناس به وأخصَّهم، فالفُّه منقلبةٌ من ياء، لكونِ فائه واواً. قال أبو البقاء^(١): «إذ ليس في الكلام ما لامُه وفاؤه واوان، إلا «واو» يعني اسم حرف التهجي، كالوسط من «قول»، أو اسم^(٢) حرف المعنى كواو النسق، ولأهل التصريفِ خلافٌ في عينه: هل هي واو أيضاً أو ياء؟ وقد تعرَّضتُ لها بدلائلها في «شرح التسهيل».

و «لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ» خبرٌ «إِنَّ»، و «هذا النبي» نسقٌ على الموصول، وكذلك والذين آمنوا»، والنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون رضي الله عنهم وإن كانوا داخلين فيمنَ اتَّبع إبراهيم، إلا أنَّهم خُصُّوا بالذكر تشريفاً وتكريماً، فهوم من باب «وملائكته ورسله وجبريل وميكال»^(٣).

وحكى الزمخشري^(٤) أنه قرئ: «وهذا النبي» بالنصب والجبر، فالنصبُ نسق على مفعول «اتبعوه» فيكون النبي صلى الله عليه وسلم قد اتَّبعه غيره كما اتبع إبراهيم، والتقدير: للذين اتبعوا إبراهيم وهذا النبي: ويكون قوله: «والذين آمنوا» نسقاً على قوله: «لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ». والجبر نسقٌ على «إبراهيم»، أي: إن أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي للذين اتبعوه، وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أن يثنى الضمير في «اتبعوه» فيقال: اتبعوهما، اللهم إلا أن يقال: هوم من باب «والله ورسوله أحقُّ أن يُرضوه»^(٥).

(١) الإملاء ١/ ١٣٩.

(٢) قوله: «اسم» معطوف على «اسم حرف التهجي».

(٣) الآية ٩٨ من البقرة.

(٤) الكشف ١/ ٤٣٦؛ ونسب ابن خالويه قراءة النصب إلى أبي السَّمال ولم ينسب الثانية:

الشواذ ٢١.

(٥) الآية ٦٢ من التوبة.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾: «من أهل الكتاب» فيه وجهان، أحدهما: أنها تبعية وهو الظاهر. والثاني: أنها لبيان الجنس، قاله ابن عطية^(١)، ويعني أن المراد بطائفة جميع أهل الكتاب. قال [١٥٥/ب] الشيخ^(٢): «وهو بعيد من دلالة اللفظ». وهذا الجار على القول / بكونها تبعية في محل رفع صفة لطائفة، وعلى القول بكونها بيانية يتعلّق بمحذوف، و«لو» تقدم أنه يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره.

وقال أبو مسلم الأصباهي: «وَدَّتْ بمعنى تمنى، فيستعمل معها «لو» و«أن» وربما جُمِعَ بينهما، فيقال: وَدَدْتُ أَنْ لَوْفَعْتُ، ومصدره الودادة، والاسم منه وَدٌّ، وبمعنى أَحَبَّ فيتعدى تعديَّ أَحَبَّ، والمصدر: المَوَدَّةُ، والاسم منه وَدٌّ، وقد يتداخلان في المصدر والاسم». وقال الراغب^(٣): «إذا كان بمعنى «أَحَبَّ» لا يجوز إدخال «لو» فيه أبداً». وقال الرماني: «إذا كان وَدٌّ بمعنى تمنى صَلَحَ للحال والاستقبال، وتجاوز «لو»، وإذا كان بمعنى الماضي لم تجز «أن» لأن «أن» للاستقبال وفيه نظر، لأن «أن» توصل بالماضي.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿لَمْ تَلْبِسُونَ﴾: قرأ العامة بكسر الباء من لَبَسَ عليه يَلْبِسُهُ أي خلطه. وقرأ يحيى^(٤) بن وثاب بفتحها جعله من لَبَسْتُ الثوب أَلْبَسُهُ على جهة المجاز، وقرأ أبو مجلز: «تَلْبِسُونَ» بضم التاء وكسر الباء وتشديدها من لَبَسَ بالتشديد ومعناه التكتير. والباء في «بالباطل» للحال أي: ملتبساً بالباطل.

(١) المحرر ٣/١٢٠.

(٢) البحر ٢/٤٨٩.

(٣) ليس في مفرداته.

(٤) البحر ٢/٤٩١؛ الشواذ ٢١.

قوله: «وتكتمون الحق» جملة مستأنفة، ولذلك لم يَنْتَصِبْ بإضمار أن في جواب الاستفهام، وقد أجاز الزجاج^(١) من البصريين، والفراء^(٢) من الكوفيين فيه النصب من حيث العربية، فتسقط النون، فيتصب على الصرف عند الكوفيين، وبإضمار أن عند البصريين، وقد منع ذلك أبو علي الفارسي وأنكره، وقال: «الاستفهام واقع على اللبس فحسب، وأما «تكتمون» فخبُر حتم لا يجوز فيه إلا الرفع»، يعني أنه ليس معطوفاً على «تلبسون» بل هو استئناف، خبر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق. ونقل أبو محمد بن عطية^(٣) عن أبي علي أنه قال أيضاً: «الصرف هنا يقبح، وكذلك إضمار «أن»، لأن «يكتمون» معطوف على موجب مقدر وليس بمستفهم عنه، وإنما استفهم عن السبب في اللبس، والتلبس موجب، فليست الآية بمنزلة قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وبمنزلة قولك: «أتقوم فأقوم» والعطف على الموجب المقرر قبيح متى نصب، إلا في ضرورة شعر كما روي^(٤):

..... ١٣٢٨ -

وَأَلْحَقُ بِالْحَجَازِ فَاسْتَرْحَا

وقد قال سييويه^(٥) في قولك: «أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟» لا يجوز إلا النصب في «تدخل» لأن السير مُسْتَفْهِمٌ عنه غير موجب، وإذا قلنا: «أَيُّهُمْ» سار حتى يدخلها؟ رَفَعْتَ لأن السير موجب والاستفهام إنما وقع عن غيره.

(١) معاني القرآن للزجاج ٤٣٥/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٢١/١.

(٣) المحرر ١٢٢/٣.

(٤) تقدم برقم ٦٩٨.

(٥) الكتاب ٤١٦/١.

(٦) الأصل: «أنه» وهو سهو.

قال الشيخ^(١): وظاهر هذا النقل عنه معارضته لما نقل عنه قبله، لأن ما قبله فيه أن الاستفهام وَقَعَ عن اللبس فحسب، وأما «يكتُمون» فمخبر حتم لا يجوز فيه إلا الرفع، وفيما نقله ابن عطية أن «يكتُمون» معطوف على موجب مقدّر وليس بمستفهم عنه، فيدلّ العطف على اشتراكهما في الاستفهام عن سبب اللبس وسبب الكتم الموجبين، وفرق بين هذا المعنى وبين أن يكون «يكتُمون» إخباراً مَحْضاً لم يشترك مع اللبس في السؤال عن السبب، وهذا الذي ذهب إليه أبو عليّ من أن الاستفهام إذا تَضَمَّن وقوع الفعل لا ينتصب الفعل بإضمار «أن» في جوابه تبعه في ذلك جمال الدين بن مالك، فقال في «تسهيله»^(٢): «أو لاستفهام لا يتضمَّن وقوع الفعل» فإن تَضَمَّن وقوع الفعل امتنع النصب عنده نحو: «لَمْ ضَرَبْتُ زَيْداً فيجاريك» لأن الضرب قد وقع ولم يشترط غيرهما من النحويين ذلك، بل إذا تعذّر سَبْك المصدر مما قبله: إمّا لعدم تقدّم فعل، وإمّا لاستحالة سَبْك المصدر المراد به الاستقبال لأجل مُضِيِّ الفعل فإنما يَقْدَر مصدرٌ مُقَدَّر استقباله بما يَدُلُّ عليه المعنى، فإذا قلت: لَمْ ضَرَبْتُ زَيْداً [فأضربك]^(٣) فالتقدير: ليكن منك إعلامٌ بضرب زيد فمجازاة منا. وأما ما رَدَّ به أبو عليّ الفارسي على الزجاج والفراء فليس^(٤) بلازم، لأنه قد منع أن يُراد بالفعل المضّي، إذ ليس نصاً في ذلك، إذ قد يمكن^(٥) الاستقبال لتحقيق صدوره لا سيما على الشخص الذي صَدَرَ منه أمثال ذلك، وعلى تقدير تحقق المضّي فلا يلزم الزجاج أيضاً، لأنه كما تقدّم: إذا لم يمكن

(١) البحر ٤٩٢/٢.

(٢) التسهيل ٢٣١.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من البحر.

(٤) الأصل: «ليس» وهو سهو لأن الفاء واجبة بعد «أما»: أو تكون العبارة: «وما رَدَّ» كما في البحر.

(٥) البحر: ينكر.

سبب مصدرٌ مستقبلٌ من الجملة الاستفهامية سَبَّكَنا مِنْ لَازِمِها، ويُدُلُّ على إلغاء هذا الشرط والتأويل بما ذكرناه ما حكاه ابن كيسان مِنْ نصب المضارع بعد فعلٍ ماضٍ محقق الوقوع مستفهم عنه نحو: أين ذهب زيد فنتبعه؟ ومن أبوك فنكرمه؟ وكم مالك فنعرِّفه؟ كلُّ ذلك متأوَّلٌ بما ذكرت من انسباك المصدرِ المستقبلِ من لازمِ الجملِ المتقدمة فإنَّ التقدير: ليكنْ منك إعلامٌ بذهابِ زيد فاتَّباعُنا، ليكنْ منك إعلامٌ بأبيك فإكرامٌ له منا، وليكنْ منك تعريفٌ بقَدْرِ مالك فمعرفةُنا، وهذا البحث الطويل على تقدير شيء لم يقع، فإنه لم يُقرأ لا في الشاذ ولا في غيره إلا ثابت النون، ولكن للعلماء غرضٌ في تطويل البحث تنقيحاً للذهن.

ووراء هذا قراءةٌ مُشكلةٌ رَوَّها عن عبيد بن عمير^(١) وهي: «لَمْ تَلْبِسُوا وَتَكْتُمُوا» بحذف النون من الفعلين، وهي قراءةٌ لا تبعد عن الغلط البَحْتِ، كانه تَوَهَّمُ أَنَّ «لَمْ» هي «لَمْ» الجازمة فَجَزَمَ بها / وقد نقل المفسرون عن [١/١٥٦] بعض النحاة هنا أنهم يَجْزِمُونَ بـ«لَمْ» حملاً على لَمْ، نقل ذلك السجائدي وغيره عنهم، ولا أظنُّ نحوياً يقول ذلك البتة، كيف يقول في جارٍ ومجرورٍ إنه يجزم!! هذا ما لا يَنْقُوهُ به البتة ولا يطيق سماعه، فإن يَثْبُتَ هذا قراءةٌ ولا بد فليكنْ مِمَّا حَذَفَ فيه نون الرفع تخفيفاً حيث لا مقتضى لحذفها، ومن ذلك قراءةٌ بعضهم: «قالوا ساحران تَظَاهَرا»^(٢) بتشديد الظاء، الأصل: تتظاهران، فَأَدْغَمَ التاء في الظاء وَحَذَفَ النون تخفيفاً، وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا تَدْخُلُوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تُؤْمِنُوا حتى تَحَابُّوا»^(٣) يريد عليه السلام:

(١) البحر ٢/٢٩٩، وهو أبو عاصم الليثي وردت عنه الرواية في حروف القرآن وروى عن ثلثة من الصحابة، وروى عنه مجاهد وعطاء، توفي سنة ٧٤. انظر: الطبقات لابن الجزري

٤٩٦/١.

(٢) الآية ٤٨ من القصص، وهي قراءة يحيى الذماري كما في الشواذ ١١٣.

(٣) رواه أبو داود إفشاء السلام ٣٧٨/٥؛ الترمذي: (التحفة) إفشاء السلام ٧/٤٦٠.

لا تدخلون ولا تؤمنون، لاستحالة النهي معنى، وقال الشاعر: ^(١)

١٣٢٩- أَيْبْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي

وَجَهَكِ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِي

يريد: تبيتين وتدلكين، ومثله قول أبي طالب: ^(٢)

١٣٣٠- فَلِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ

سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ

يريد: فستحتلبونها، ولا يجوز أن يُتوهم في هذا البيت أن يكون حذف

النون لأجل جواب الشرط، لأن الفاء مرادة وجوباً، لعدم صلاحية «ستحتلبوها» جواباً لاقتراحه بحرف التنفيس.

قوله: «وأنتم تعلمون» جملة حالية، ومتعلق العلم محذوف: إما اقتصاراً وإما اختصاراً، أي: وأنتم تعلمون الحق من الباطل أو نبوة محمد ونحو ذلك.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿وَجَهَ النَّهَارُ﴾: منصوب على الظرف لأنه

بمعنى أول النهار، قال الربيع بن زياد العبسي: ^(٣)

١٣٣١- مَنْ كَانَ مُسْرُوراً بِمَقْتَلِ مَالِكٍ

فَلَيَأْتِ نَسَوْتَنَا بِوَجْهِ نَهَارٍ

أي بأوله. وفي ناصب هذا الظرف وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر -

أنه فعل الأمر من قوله: «آمنوا» أي: أوقعوا إيمانكم في أول النهار، وأوقعوا

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في الخصائص ٣٨٨/١؛ والمحتسب ٢٢/٢؛ واللسان: ذلك؛

ورصف المباني ٣٦١؛ والجمع ٥١/١؛ والدرر ٢٧/١.

(٢) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٤٩٢/٢. والباهل: المطلقة بلا راع.

(٣) الحماسة ٤٩٤/١؛ واللسان: وجه؛ ومجالس العلماء ٣٠٥؛ وشواهد الكشف ٤٠٠/٤.

وربيع شاعر مخضرم من قيس عيلان كان من ندماء النعمان بن المنذر، انظر: الأغاني

١٩/١٦.

كُفِّرَكُمْ فِي آخِرِهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ «أُنْزِلَ» أَي: آمَنُوا بِالْمُنَزَّلِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِظَاهِرٍ بِدَلِيلِ الْمَقَابِلَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَكَفِّرُوا آخِرَهُ» فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى النَّهَارِ، وَمَنْ جَوَّزَ الْوَجْهَ الثَّانِي جَعَلَ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الَّذِي أُنْزِلَ، أَي: وَكَافَرُوا آخِرَ الْمُنَزَّلِ، وَأَسْبَابُ النَّزُولِ تَخَالَفَ هَذَا التَّأْوِيلِ.

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أُنْشَدَتْهُ فَائِدَةٌ رَأَيْتُ ذِكْرَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ قَصِيدَةٍ يَرْثِي بِهَا مَالِكُ بْنُ زَهْرِبْنَ حَرِيمَةَ الْعَبْسِيِّ وَبَعْدَهُ:

يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدُبُنَّهُ

يَلْطَمْنَ أَوْجُهُنَّ بِالْأَسْحَارِ

قَدْ كُنَّ يَخْبَأْنَ الْوَجُوهَ تَسْتُرًا

فَالْيَوْمَ حِينَ بَدَوْنَ لِلنُّظَارِ

وَمَعْنَى الْآيَاتِ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قُتِلَ لَهُمْ قَتِيلٌ لَا تَقُومُ عَلَيْهِ نَائِحَةٌ وَلَا تُنْذَبُ نَادِبَةٌ حَتَّى يُؤْخَذَ بِثَأْرِهِ، فَقَالَ هَذَا: مَنْ سَرَّهُ قَتْلُ مَالِكٍ فَلْيَأْتِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ يَجِدْنَا قَدْ أَخَذْنَا بِثَأْرِهِ، فَذَكَرَ الْإِلَازِمَ لِلشَّيْءِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ.

وَيُحْكِي أَنَّ الشَّيْبَانِي سَأَلَ الْأَصْمَعِيَّ: كَيْفَ تُنْشِدُ قَوْلَ الرَّبِيعِ: حِينَ بَدَأْنَا أَوْ بَدَيْنَ؟ فَرَدَّدَهُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ. فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: بَدَأْنَا، فَقَالَ: أَخْطَأْتُ، فَقَالَ: بَدَيْنَ، فَقَالَ: أَخْطَأْتُ، فَغَضِبَ لَهَا الْأَصْمَعِيُّ، وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: بَدَوْنَا بِالْوَاوِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَدَا يَبْدُو، أَي: ظَهَرَ. فَأَتَى الْأَصْمَعِيُّ يَوْمًا لِلشَّيْبَانِي فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تُصَغِّرُ مُخْتَارًا؟ فَقَالَ: أَقُولُ مُخَيَّرًا، فَضَحِكَ مِنْهُ وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ وَشَنَّعَ عَلَيْهِ فِي حَلَقَتِهِ، وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: مُخَيَّرٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ زَائِدَانِ: الْمِيمُ وَالتَّاءُ، وَالْمِيمُ أَوْلَى بِالْبَقَاءِ لَعَلَّ ذِكْرَهَا التَّصْرِيفِيُّونَ^(١)، فَأَبْقَاهَا، وَحَذَفَ التَّاءَ، وَأَتَى بِيَاءَ التَّصْغِيرِ

(١) لَأَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ وَبَعْدَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى الْوَصْفِ، انْظُرْ: ابْنُ عَقِيلٍ ٣٧٢/٢.

فَقَلَبَ لِأَجْلِهَا الْأَلْفَ يَاءً، وَأَدْعَمَهَا فِيهَا، فَصَارَ «مُخَيَّرًا» كَمَا تَرَى، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ فَاعِلٌ أَوْ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمَا كَانَ يَحْتَمِلُهُمَا مُكَبَّرُهُ، وَهَذَا أَيْضًا يُلَبَّسُ بِاسْمِ فَاعِلٍ خَيْرٌ يُخَيَّرُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ، وَالْقَرَائِنُ تُبَيِّنُهُ.

ومفعول «يَرْجِعُونَ» محذوفٌ أَيْضًا اقْتِصَارًا أَيْ: لَعَلَّهُمْ يَكُونُونَ مِنْ أَهْلِ الرُّجُوعِ، أَوْ اخْتِصَارًا أَيْ: يَرْجِعُونَ إِلَى دِينِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ.

آ. (٧٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ﴾: فِي هَذِهِ اللَّامِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ، كَهَيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «رَدِّفْ لَكُمْ»^(١) أَيْ: رَدِّفْكُمْ، وَقَوْلِ الْآخَرِ:^(٢)

١٣٣٢- فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا
أَنخَنَّا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا

وقول الآخر:^(٣)

١٣٣٣- مَا كُنْتُ أَخْدَعُ لِلْخَلِيلِ بِخُلَّةٍ
حَتَّى يَكُونَ لِي الْخَلِيلُ خَدُوعًا

أَيْ: أَنَخْنَا الْكَلاَكِلَ، وَأَخْدَعُ الْخَلِيلَ، وَمِثْلُهُ:^(٤)

١٣٣٤- يَذْمُونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضِعُونََهَا
أَفَأَوَيْتَ حَتَّى مَا يَدِرُّ لَهَا ثَغْلٌ

يُرِيدُ: يَذْمُونَ الدُّنْيَا، وَيُرْوَى «بِالدُّنْيَا» بِالْبَاءِ، وَأُظِنُّ الْبَيْتَ: «يَذْمُونَ لِي

(١) الآية ٧٢ من النمل.

(٢) لم أهتمد إلى قائلته وهو في المقرب ١١٥/١؛ ورصف المباني ١١٦. والكلاكل: الصدور.

(٣) لم أهتمد إلى قائلته وهو في زاد المسير ٤٠٧/١؛ والبحر ٤٩٤/٢.

(٤) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في إصلاح المنطق ٢١٣؛ واللسان: رضع،

والثغل: خلف زائد صغير في أخلاف الناقة وضرع الشاة لا يدُرُّ من اللبن شيئاً.

الدنيا» فاشتبه اللفظ على السامع، وكذا رأيته في بعض التفاسير، وهذا ليس بقوي.

والثاني: أَنَّ «أَمِنْ» ضَمَّنْ معنى أَقَرَّ واعترف، فَعُدِّي باللام أي: ولا تُقَرُّوا ولا تُعْتَرِفُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكم، ونحوه: «فما آمَنَ لموسى»^(١) «وما أنت بمؤمنٍ لنا»^(٢). وقال أبو علي: «وقد تعدَّى «أَمِنْ» باللام في قوله: «فما آمَنَ لموسى» «آمنتم له»^(٣) «وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ»^(٤) فَذَكَرَ أنه يتعدَّى بها من غير تضمين. / والصواب ما قَدَّمْتُهُ من التضمين، وقد حَقَّقْتُ هذا [١٥٦/ب] أول البقرة^(٥).

وهذا استثناء مفرغ، وقال أبو البقاء^(٦): «إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء مِمَّا قَبْلَهُ، والتقدير: ولا تُقَرُّوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ فعلى هذا اللام غير زائدة، ويجوز أَنْ تكون زائدة، ويكون محمولاً على المعنى أي: اجْهَدُوا كُلَّ أَحَدٍ مِنْ تَبِعَ، والثاني: أَنَّ النية به التأخير والتقدير: ولا تُصَدِّقُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا مَنْ تَبِعَ دينكم، فاللام على هذا زائدة، و«مَنْ» في موضع نصبٍ على الاستثناء من «أحد».

وقال الفارسي: ^(٧) «الإيمانُ لا يتعدَّى إلى مفعولين فلا يتعلَّقُ أيضاً بجارَّين، وقد تُعلَّقُ بالجارِّ المحذوفِ مِنْ قوله: «أَنْ يُؤْتَى» فلا يتعلَّقُ باللام في قوله: «لِمَنْ تَبِعَ دينكم» إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الإيمانُ على معناه، فيتعدَّى إلى

(١) الآية ٨٣ من يونس.

(٢) الآية ١٧ من يوسف.

(٣) الآية ٧١ من طه.

(٤) الآية ٦١ من التوبة.

(٥) انظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.

(٦) الإملاء ١٣٩/١.

(٧) الحجة ٢٢٢/٢ (خ).

مفعولين، ويكون المعنى: «ولا تَقْرُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أَوْتِيتُمْ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكم كما تقول: أَفَرَزْتُ لزيدٍ بألف، فتكون اللام متعلقة بالمعنى، ولا تكون زائدة على حُدَّ «رَدَفَ لَكُمْ»^(١) «وإن كنتم للرؤيا تعبرون»^(٢). قلت: فهذا تصريح من أبي علي بأنه ضَمَّنَ آمَنَ معنى أَقَرَّ.

قوله: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» اعلم أن في هذه الآية كلاماً كثيراً لا بد من إبراده عن قائله ليتضح ذلك، فأقول وبالله العون: اختلف الناس في هذه الآية على [وجه]: أحدها: أن يكون «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» متعلقاً بقوله: «ولا تُؤْمِنُوا» على حذف حرف الجر، والأصل: «ولا تؤمنوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أَوْتِيتُمْ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكم» فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ جرى الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه^(٣) في محل «أَنْ»، ويكون قوله: «قل: إن الهدى هدى الله» جملة اعتراضية، قال الزمخشري^(٤) في تقرير هذا الوجه وبه بدأ: «ولا تُؤْمِنُوا متعلقٌ بقوله: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ»، وما بينهما اعتراض أي: «ولا تُظْهِرُوا إيمانكم بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أَوْتِيتُمْ إِلَّا لِأَهْلِ دينكم دون غيرهم، أرادوا: أسروا تصديقكم بِأَنْ المسلمين قد أوتوا مثل ما أوتيتُمْ ولا تُفْشَوْهُ إِلَّا لِأَشْيَاعِكُمْ وحدهم دون المسلمين، لئلا يزيدَهم ثباتاً، ودون المشركين لئلا يذْغَوْهُمْ إلى الإسلام، أو يُحَاجُّوكم عطفٌ على «أَنْ يُؤْتَى». والضميرُ في «يُحَاجُّوكم» لأحد لأنه في معنى الجميع، بمعنى: ولا تؤمنوا لغير أتباعكم، فإن المسلمين يُحَاجُّوكم عند ربكم بالحق، ويغالبونكم عند الله. فإن قلت: ما معنى الاعتراض؟ قلت: معناه أن الهدى هدى الله، مَنْ شاءَ أَنْ يُلطفَ به حتى يُسَلِّمَ أو يَزِيدَ ثباتاً كان ذلك، ولم ينفع كَيْدُكم وَحِيلُكم

(١) الآية ٧٢ من النمل.

(٢) الآية ٤٣ من يوسف.

(٣) انظر: الكتاب ١٧/١.

(٤) الكشاف ٤٣٧/١.

— آل عمران —

وزيُكُم^(١) تصديقكم عن المسلمين والكافرين، وكذلك قوله: «قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء» يريد الهداية والتوفيق». قلت: هذا كلام حسن لولا ما يريد بباطنه، وعلى هذا يكون قوله «إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ» مستثنى من شيء محذوف، تقديره: ولا تُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا لِأَشْيَاعِكُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وتكون هذه الجملة — أعني قوله: ولا تُؤْمِنُوا إِلَى آخِرِهَا — من كلام الطائفة المتقدمة، أي: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ كَذَا، وَقَالَتْ أَيْضًا: ولا تُؤْمِنُوا، وتكون الجملة من قوله: «قُلْ إِنْ الْهُدَى هَدَى اللَّهَ» مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَا غَيْرَ.

الثاني: أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ فِي «لِمَنْ تَبِعَ» وهو مستثنى من أحد المتأخر، والتقدير: ولا تُصَدِّقُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا مَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ، فَمَنْ تَبِعَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ «أَحَدٍ»، وعلى هذا الوجه جَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي مَحَلِّ «أَنْ يُؤْتَى» ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٢).
الثالث: النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ تَقْدِيرُهُ: مَخَافَةً أَنْ يُؤْتَى.

وهذا الوجه الثاني لَا يَصِحُّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلَا مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ: أَمَّا الْمَعْنَى فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الصَّنَاعَةُ فَلَأَنَّ فِيهِ تَقْدِيمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَعَلَى عَامِلِهِ، وَفِيهِ أَيْضًا تَقْدِيمٌ مَا فِي صِلَةِ «أَنْ» عَلَيْهَا، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ «أَنْ يُؤْتَى» مَجْرُورًا بِحَرْفِ الْعِلَةِ وَهُوَ اللَّامُ، وَالْمُعْلَلُ مُحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لِأَنَّ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ قُلْتُمْ ذَلِكَ وَذَبَرْتُمُوهُ، لَا لَشَيْءٍ آخَرَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ كَلَامُ الطَّائِفَةِ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ «إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ»، وَلِنَوْضُحِ هَذَا الْوَجْهَ بِمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. قَالَ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ، عَلَى مَعْنَى: وَلَا تُؤْمِنُوا هَذَا الْإِيمَانَ الظَّاهِرَ

(١) الزي: الهيئة.

(٢) قال الخليل: محلها الجر، وقال سيوبه: محلها نصب. انظر: الكتاب ١٧/١.

(٣) الكشف ٤٣٧/١.

وهو إيمانهم وجه النهار إلا لِمَنْ تَبَعَ دينكم، إلا لِمَنْ كانوا تابعين لدينكم مِمَّنْ أسلموا منكم، لأن رجوعهم كان أَرْجَى عندهم مِنْ رُجُوع مَنْ سِوَاهُمْ، ولأن إسلامهم كان أغْيظَ لهم، وقوله: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» معناه: لأن يُؤْتَى أَحَدٌ مثل ما أُوتِيتُمْ قلتم ذلك وَدَبَّرْتُمُوهُ لَشَيْءٍ آخَرَ، يَعْنِي أَنْ مَا بَكُمْ مِنَ الْحَسَدِ وَالْبَغْيِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلُ مَا أُوتِيتُمْ مِنْ فَضْلِ الْعِلْمِ وَالْكِتَابِ دَعَاكُمْ إِلَى أَنْ قُلْتُمْ مَا قُلْتُمْ، والدليل عليه قراءة ابن كثير^(١): «أَنَّ يُؤْتَى أَحَدٌ» بزيادة همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ بمعنى: أَلَا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ؟ فَإِنْ قُلْتَ: فما معنى قوله «أَوْ يُحَاجُّوكُمْ» على هذا؟ قلت: معناه دَبَّرْتُمْ مَا دَبَّرْتُمْ لِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلُ مَا أُوتِيتُمْ وَلِمَا يَتَصَلُّ بِهِ عِنْدَ كُفْرِكُمْ بِهِ مِنْ مُحَاجَّتِهِمْ لَكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ».

الرابع: أَنْ يَنْتَصِبَ «أَنْ يُؤْتَى» بفعلٍ مَقْدَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ «وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دينكم» كَانَهُ قِيلَ: قُلْ إِنْ الْهَدَى هَدَى اللَّهِ فَلَا تُنْكِرُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلُ مَا أُوتِيتُمْ، فَلَا تُنْكِرُوا نَاصِبٌ لِأَنْ وَمَا فِي حَيِّزِهَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ «وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دينكم» إنكار لِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلُ مَا أُوتُوا. قال الشيخ: ^(٢) «وهذا بعيدٌ لِأَنَّ فِيهِ حَذَفَ حَرْفَ النَّهْيِ وَحَذَفَ مَعْمُولَهُ، وَلَمْ يُحَفَظْ ذَلِكَ مِنْ لِسَانِهِمْ» قلت: متى دَلَّ عَلَى الْعَامِلِ دَلِيلٌ جَازَ حَذْفُهُ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ كَانَ.

الخامس: أَنْ يَكُونَ «هَدَى اللَّهِ» بَدَلًا مِنْ «الْهَدَى» الَّذِي هُوَ اسْمٌ، إِنْ، وَيَكُونُ خَبَرٌ، إِنْ: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ»، والتقدير: قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ، أَي: إِنْ هَدَى اللَّهُ إِبْتَاءً أَحَدٍ مِثْلُ مَا أُوتِيتُمْ، وَتَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى «حَتَّى»، وَالْمَعْنَى: حَتَّى يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ فَيُغْلِبُوكُمْ وَيَدْخَضُوا حُجَّتَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُ «أَوْ يُحَاجُّوكُمْ» مَعْطُوفًا عَلَى أَنْ يُؤْتَى وَدَاخِلًا فِي حَيِّزِ أَنْ.

السادس: أَنْ يَكُونَ «أَنْ يُؤْتَى» بَدَلًا مِنْ هَدَى اللَّهِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: قُلْ

(١) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٧/١ وسياق الحديث عنها.

(٢) البحر ٤٩٥/٢.

إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ كَالَّذِي جَاءَنَا نَحْنُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «أَوْ يُحَاجُّوكُمْ» بمعنى أَوْ فليحاجوكم فإنهم يَغْلِبُونَكُمْ، قاله ابن عطية^(١)، [١/١٥٧] وفيه نظر، لأنه يُؤَدِّي إلى حَذْفِ حرفِ النهي وإبقاءِ عمله.

السابع: أَنْ تَكُونَ «لَا» النافية مقدرةً قبل «أَنْ يُؤْتَى» فَحُذِفَتْ لدلالة الكلام عليها وتكون «أَوْ» بمعنى إِلَّا أَنْ، والتقدير: وَلَا تَوَمَّنُوا لِأَحَدٍ بِشَيْءٍ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ بَانْتِفَاءٍ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلُ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا مَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ، وجاء بمثله وعاضداً له، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْتَاهُ غَيْرُكُمْ إِلَّا أَنْ يُحَاجُّوكُمْ كَقَوْلِكَ: لَا لَزْمَ لَكَ أَنْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، وفيه ضعفٌ من حيث حَذْفُ «لَا» النافية، وما ذكرناه من دلالة الكلام عليها غير ظاهر.

الثامن: أَنْ يَكُونَ «أَنْ يُؤْتَى» مفعولاً من أجله، وتحريرُ هذا القولِ أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَهُ: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلُ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ» ليس داخلاً تحتَ قَوْلِهِ «قُلْ» بل هو من تمامِ قولِ الطائفةِ متصلٌ بقوله: وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا لِمَنْ جَاءَ بِمَثَلِ دِينِكُمْ مَخَافَةً أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِنَ النُّبُوَّةِ وَالْكَرَامَةِ مَثَلُ مَا أُوتِيتُمْ، ومَخَافَةً أَنْ يُحَاجُّوكُمْ بِتَصْدِيقِكُمْ إِيَّاهُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ إِذَا لَمْ تَسْتَمِرُوا عَلَيْهِ. وهذا القولُ منهم ثمرة حسدهم وكفرهم مع معرفتهم بنبوَّةِ محمد صلى الله عليه وسلم، وَلَمَّا قَدَّرَ الْمَبْرَدُ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْلِهِ هُنَا قَدَّرَ الْمُضَافَ: كِرَاهَةً أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلُ مَا أُوتِيتُمْ، أَي: مِمَّنْ خَالَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَكَفَّارٌ، فَهُدَى اللَّهِ بَعِيدٌ مِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْخَطَابُ فِي «أُوتِيتُمْ» وَ«يُحَاجُّوكُمْ» لِأَمَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

واستضعف بعضهم هذا وقال: كَوْنُهُ مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِهِ عَلَى تَقْدِيرِ: «كِرَاهَةً» يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ عَامِلٍ فِيهِ وَيَضَعُ بِتَقْدِيرِهِ، إِذْ قَبْلَهُ جُمْلَةٌ لَا يَظْهَرُ تَعْلِيلُ النَّسْبَةِ فِيهَا بِكَرَاهَةِ الْإِيتَاءِ الْمَذْكُورِ.

التاسع: أن «أَنْ» المفتوحة تأتي للنفي كما تأتي «لَا» نقل ذلك بعضهم نصاً عن الفراء^(١)، وجعل «أَوْ» بمعنى إلا، والتقدير: لا يُؤْتَى أحدٌ مثل ما أوتيتُمْ إلا أن يُحاجُّوكُمْ، فإن إيتاءه ما أوتيتُمْ مقرون بمغالبتكم أو مُحاجَّتكم عند ربكم، لأن مَنْ آتاه اللهُ الوحي لا بد أن يُحاجَّهُمْ عند ربهم في كونهم لا يتبعونه، فقوله: «أو يُحاجُّوكُمْ» حال لازمة مِنْ جهة المعنى، إذ لا يُوحى الله لرسولٍ إلا وهو مُحاجٌّ مخالفٍ به. وهذا قولٌ ساقط إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب.

واختلفوا في الجملة مِنْ قوله: «ولا تُؤْمِنُوا» هل هي مِنْ مقول الطائفة أم من مقول الله تعالى، على معنى أن الله تعالى خاطب به المؤمنين تنبيهاً لقلوبهم وتسكيناً لجأشهم؛ لثلاث يشكُّوا عند تلبس اليهود عليهم وتزويرهم؟ وقد نقل ابن عطية^(٢) الإجماع من أهل التأويل على أنه من مقول الطائفة، وليس بسديد لما نقله الناس من الخلاف.

و«أحد» يجوز أن يكون في الآية الكريمة من الأسماء الملازمة للنفي وألاً يكون، بل يكون بمعنى واحد. وقد تقدّم الفرق بينهما بأن الملازم للنفي همزته أصلية، والذي لا يلزم النفي همزته بدل من واو، فعلى جعله ملازماً للنفي يظهر عود الضمير عليه جمعاً اعتباراً بمعناه، لأن المراد به العموم، وعليه قوله: «فما منكم مِنْ أحدٍ عنه حاجزين»^(٣) جمع الخبر لما كان «أحد» في معنى الجميع، وعلى جعله غير الملازم للنفي يكون جمع الضمير في «يُحاجُّوكُمْ» باعتبار الرسول عليه السلام وأتباعه. وبعض الأوجه المتقدمة يصح أن يجعل فيها «أحد» المذكور الملازم للنفي، وذلك إذا كان الكلام

(١) معاني القرآن ١/٢٢٢.

(٢) المحرر ٣/١٢٤.

(٣) الآية ٤٧ من الخاقعة.

على معنى الجَحْدِ، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت كما مرَّ في بعض الوجوه فيمتنع جعله الملازم للنفي، والأمر واضحٌ مما تقدّم.

وقرأ ابن كثير: «أَنْ يُؤْتَى»^(١) بهمزة استفهام وهو على قاعدته في كونه يُسَهِّلُ الثانيةَ بَيْنَ بَيْنٍ من غير مدٍّ بينهما. وَخُرِجَتْ هذه القراءةُ على أوجه، أحدها: أَنْ يكون «أَنْ يُؤْتَى» على حَذْفِ حرف الجر وهو لام العلة والمُعْلَلُ محذوف، تقديره: أَلَا أَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثل ما أوتيتُم قلتم ذلك وذبرتموه. وقد قَدِّمْتُ تحقيقَ هذا فحيثُ يُسَوِّغُ في محلِّ «أَنْ» الوجهان: أعني النصبَ مذهبَ سيبويه^(٢)، والجَرَّ مذهبَ الخليل.

الثاني: أَنْ «أَنْ يُؤْتَى» في محلِّ رفعٍ بالابتداء والخبر محذوف تقديره: أَنْ يُؤْتَى أحدٌ يا معشر اليهود مثل ما أوتيتُم من الكتاب والعلم تُصَدِّقُون به أو تعترفون به أو تذكرونه لغيركم أو تُشيعونه في الناس ونحو ذلك مِمَّا يَحْسُنُ تقديره، وهذا على قولٍ مَنْ يقول: «أزيد ضربته»^(٣) وهو وجه مرجوح، كذا قَدَّرَهُ الواحدي تبعاً للفارسي^(٤)، وأحسنُ من هذا التقدير لأنه الأصل^(٥): أَيْتَانِ أَحَدٍ مِثْلَ مَا أُوتِيتُم مِمَّا مُمْكِنٌ أَوْ مُصَدِّقٌ بِهِ.

الثالث: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدر يفسره هذا الفعلُ المضمرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ والتقدير: أَتَذْكُرُونَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ تذكرونه، فنذكرونه مفسراً لتذكرون الأول على حَدِّ: «أزيداً ضربته» ثم حُذِفَ الفعلُ الأخيرُ المفسرُ لدلالة الكلام عليه، وكأنه منطوقٌ به، ولكونه في قوة المنطوق

(١) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٧/١.

(٢) الكتاب ١٧/١.

(٣) أي يجيز وقوع الاسم بعد همزة الاستفهام وهو قليل.

(٤) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٥) وذلك لأن خبر المبتدأ هنا مفرد.

به صَحَّ له أن يفسر مضمراً، وهذه المسألة منصوص عليها. وهذا أرجح من الوجه قبله، لأنه مثل: أزيداً ضربته، وهو أرجح لأجل الطالب للفعل^(١)، ومثل حذف هذا الفعل المقدّر لدلالة ما قبل الاستفهام عليه حذف الفعل في قوله: «الآن وقد عصيت»^(٢) قيل: تقديره: الآن آمنت ورجعت وتبت ونحو ذلك.

قال الواحدي: «فإن قيل: كيف وجد دخول «أحد» في هذه القراءة وقد انقطع من النفي والاستفهام»^(٣)، وإذا انقطع الكلام إيجاباً وتقريراً فلا يجوز دخول «أحد»؟ قيل: يجوز أن يكون «أحد» في هذا الموضع «أحداً» الذي في نحو: أحد وعشرين وهذا يقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد. وقال أبو العباس: «إن أحداً وواحداً وبمعنى واحد».

وقوله: «أويحاجوكم» «أو» في هذه القراءة بمعنى حتى، ومعنى الكلام: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تذكرونه لغيركم حتى يحاجوكم عند ربكم. [١٥٧/ب] قال الفراء: «ومثله في الكلام: تعلق به أو يعطيك حقك، ومثله قول امرئ القيس:»^(٤)

١٣٣٥- فقلت له: لا تبك عينك إنما

نحاول ملكاً أو نموت فنعدراً

أي: حتى، ومن هذا قوله تعالى: «ليس لك من الأمر شيء أوتوب

(١) أي المهمة.

(٢) الآية ٩١ من يونس.

(٣) أي: لم يأت قبله نفي أو استفهام، لأن الاستفهام الداخل على «أن» في قراءة ابن كثير قطع الكلام.

(٤) معاني القرآن ٢٢٣/١.

(٥) ديوانه ٦٦؛ والخصائص ٦٣/١؛ واللامات ٥٦؛ وابن يعيش ٢٢/٧؛ ورصف المباني ١٣٣.

- آل عمران -

عليهم^(١) قال: «فهذا وجه، وأجودُ منه أن تجعله عطفاً على الاستفهام، والمعنى: أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم أو يُحاجَّكم أحدٌ عند الله تُصدَّقونه وهذا كله معنى قول الفارسي^(٢)، ويجوز أن يكون «أن يؤتى أحد» منصوباً بفعل مقدر لا على سبيل التفسير، بل لمجرد الدلالة المعنوية تقديره: أتذكرون أو أتشيعون أن يُؤتى أحدٌ، ذكره الفارسي^(٣) أيضاً، وهذا هو الوجه الرابع.

الخامس: أن يكون «أن يؤتى» في قراءته مفعولاً من أجله على أن يكون داخلاً تحت القول لا من قول الطائفة. وهو أظهر من جعله من قول الطائفة.

وقد ضَعَّف الفارسي^(٤) قراءة ابن كثير فقال: «وهذا موضعٌ ينبغي أن تُرجَّح فيه قراءة غير ابن كثير على قراءة ابن كثير، لأنَّ الأسماء المفردة ليس بمستمر فيها أن تدلَّ على الكثرة»^(٥). وقرأ الأعمش^(٦) وشعيب بن أبي حمزة: «إنَّ يؤتى» بكسر الهمزة، وخرَّجها الزمخشري^(٧) على أنها: «إنَّ» النافية فقال: «على إن النافية، وهو متصل بكلام أهل الكتاب أي: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع

(١) الآية ١٢٨ من آل عمران.

(٢) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٣) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٤) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٥) وذلك لأن «أحد» عندما انقطع في قراءة ابن كثير عما قبله بسبب وجود الاستفهام أصبح بمعنى واحد، فالاستفهام القاطع منع من أن يشيع معنى أحد لامتناع دخوله في النفي الذي في أول الكلام.

(٦) البحر ٢/٤٩٧؛ القرطبي ٤/١١٤ منسوبة إلى سعيد بن جبير، وشعيب بن أبي حمزة ثقة من أهل حمص، كان حافظاً للحديث ثبتاً فيه. وروى له الجماعة توفي سنة ١٦٢. انظر: تهذيب الكمال ٢/٥٨٥؛ الأعلام ٣/٢٤٤.

(٧) الكشف ١/٤٣٧.

دينكم وقولوا لهم: ما يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَل ما أوتيتم حتى يُحاجُّوكم عند ربكم، يعني لا يُؤْتُونَ مثله فلا يُحاجُّونكم»^(١).

وقال ابن عطية^(٢): «وهذه القراءة تحتل أن يكون الكلام خطاباً من الطائفة القائلة، ويكون قولها «أو يحاجُّوكم» بمعنى: أو فليحاجُّوكم وهذا على التخصيص على أنه لا يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَل ما أوتي، أو تكون بمعنى: إلا أن يُحاجُّوكم، وهذا على تجويز أن يُؤْتَى أَحَدٌ ذَلِكَ إذا قامت الحجة له» فقد ظَهَرَ على ما ذَكَرَ ابن عطية أنه يجوز في «أو» في هذه القراءة أن تكون على بابها من كونها للتخيير والتنويع، وأن تكون بمعنى «إلا»، إلا أن فيه حذف حرف الجزم وإبقاء عمله، وهو لا يجوز، وعلى قول غيره تكون بمعنى حتى.

وقرأ الحسن: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» على بناء الفعل للفاعل. ولما نقل هذه القراءة بعضهم لم يتعرض لـ «ان» بفتح ولا كسر كابي البقاء^(٣)، وتعرض لها بعضهم فقيدها بكسر «إن» وفسرها بـ «إن» النافية، والظاهر في معناها أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه، وهي خطاب من النبي صلى الله عليه وسلم لامته، والمفعول محذوف تقديره: إن يُؤْتَى أَحَدٌ أَحَداً مَثَل ما أوتيتم، فحذف المفعول الأول وهو «أحداً» لدلالة المعنى عليه، وأبقى الثاني. وهذا ما تلخص من كلام الناس في هذه الآية مع اختلافه والله الحمد. قال الواحدي: «وهذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبه تفسيراً، ولقد تدبرْتُ أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أجِدْ قولاً يَطْرُدُ في هذه الآية من أولها إلى آخرها مع بيان المعنى وصحة النظم».

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْ﴾: مَنْ مبتدأ، و«من أهل»

(١) الأصل: فلا يحاجُّوكم وهو سهو.

(٢) المحرر ١٢٧/٣.

(٣) الإملاء ١٣٩/١.

خبره، قُدِّمَ عليه، و«مَنْ»: إما موصولة وإما نكرة، و«إِنْ تَأْمَنَّهُ يُؤَدَّهُ» هذه الجملة الشرطية: إما صلة فلا محلَّ لها، وإما صفة فمحلُّها الرفع.

وقرأ أُبَيُّ: ^(١) «تُتَمَنَّهُ» في الحرفين، و«مالك لا تُتَمَنَّا» ^(٢) بكسر حرف المضارعة، وكذلك ابن مسعود والأشهب العقيلي، إلا أنهما أبدلا الهمزة ياء، وجعلَ ابن عطية ^(٣) ذلك لغة قريش، وغلَّطه الشيخ ^(٤). وقد تقدَّم لنا الكلامُ في كسرِ حرفِ المضارعة وشرط ذلك في سورة الفاتحة ^(٥) بكلامٍ مشبعٍ فليراجع ثمة.

والدينار أصله «دِنَار» بنونين، فاستُثْقِلَ توالي مثليين فأبدلوا أولهما حرفَ علة تخفيفاً لكثرة دَوْرِهِ في لسانهم، ويَدُلُّ على ذلك رَدُّهُ إلى النونين تكسيراً وتصغيراً في قولهم: دَنَانِيرٌ ودُنَيْنِيرٌ، ومثله: قيراط: أصله قِرَاطٌ بدليل قراريط وقُرَيْرِيط كما قالوا: تَطَنَّيْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي، يريدون تَطَنَّنْتُ وَقَصَّصْتُ بثلاث نونات وثلاث صادات. والدينار مُعَرَّبٌ ^(٦)، قالوا: ولم يختلف وزنه أصلاً وهو أربعة وعشرون قيراطاً، كل قيراط ثلاث شُعيرات معتدلة، فالمجموعُ اثنتان وسبعون شُعيرة. ^(٧)

وقرأ ^(٧) أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم: «يُؤَدَّهُ» بسكون الهاء في الحرفين، وقرأ قالون: يُؤَدَّهُ بكسر الهاء من دون صلة، والباقون بكسرها موصولة بياء، وعن هشام وجهان، أحدهما: كقالون، والآخر كالجماعة.

(١) البحر ٤٩٩/٢؛ الشواذ ٢١.

(٢) الآية ١١ من يوسف.

(٣) المحرر ١٣٠/٣.

(٤) البحر ٤٩٩/٢.

(٥) انظر: إعرابه للآية ٥ عند قوله «نستعين».

(٦) انظر: كتاب المعرَّب للجواليقي ١٨٧.

(٧) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٩/١.

- آل عمران -

فأما قراءة أبي عمرو ومن ذُكر معه فقد خرَّجوها على أوجه أحسنها أنه
سُكُنَتْ هاءُ الضمير إجرأً للوصل مُجرى الوقف، وهو باب واسع مضى لك
منه شيء نحو: «يَتَسَنَّهُ وَاَنْظُرْ»^(١) «أنا أحيي وأميت»^(٢) وسيمر بك منه أشياء
إن شاء الله تعالى، وأنشد ابن مجاهد على ذلك قوله:^(٣)

١٣٣٦- وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشُ
إِلَّا لِأَنَّ عَيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

وأنشد الأخفش على ذلك أيضاً:^(٤)

١٣٣٧- فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ
وَمِطْوَائِ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

إِلَّا أَنَّ هَذَا يَخْصُهُ بَعْضُهُمْ بِضُرُورَةِ الشَّعْرِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ لَمَّا سَأَلْتَنِي.

وقد طعن بعضهم على هذه القراءة فقال الزجاج:^(٥) «هذا الإسكان
الذي رُوِيَ عَنْ هَؤُلَاءِ غَلَطٌ بَيِّنٌ، لِأَنَّ الْهَاءَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُجْزَمَ، وَإِذَا لَمْ تُجْزَمْ
فَلَا تَسْكُنُ فِي الْوَصْلِ، وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَأَرَاهُ كَانَ يَخْتَلِسُ الْكِسْرَةَ فَعَلَّطَ عَلَيْهِ
كَمَا غَلَّطَ عَلَيْهِ فِي «بَارِئِكُمْ»^(٦)، وَقَدْ حَكَى عَنْهُ سَبِيوهُ^(٧) - وَهُوَ ضَايِطٌ لِمَثَلِ
هَذَا - أَنَّهُ كَانَ يَكْسِرُ كَسْرًا خَفِيًّا، يَعْنِي يَكْسِرُ فِي «بَارِئِكُمْ» كَسْرًا خَفِيًّا فَظَنَّهُ

(١) الآية ٢٥٩ من البقرة.

(٢) الآية ٢٥٨ من البقرة.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في الخصائص ٣٧١/١؛ والمحاسب ٢٤٤/١؛ ورصف المباني ١٦؛
واللسان: هاو؛ الهمع ٥٩/١؛ والدرر ٣٤/٢.

(٤) البيت لعمر بن أبي عماره أوجواس بن حيان أو أبي مسلم ابن أبي قيس، وهو في
معاني القرآن للأخفش ٢٧؛ والمقتضب ٣٩/١؛ والخصائص ١٢٨/١؛ والخزانة
٤٠١/٢؛ ورصف المباني ١٦.

(٥) معاني القرآن ٤٣٩/١.

(٦) الآية ٥٤ من البقرة.

(٧) الكتاب ٢٩٧/٢.

الراوي سكوناً». قلت: وهذا الردُّ من الزجاج ليس بشيء لوجوه منها: أنه قرَّ من السكون إلى الاختلاس /، والذي نصُّ على أن السكون لا يجوز نصُّ على أن [١٥٨/أ] الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جَعَلَ الإسكان في الضرورة أحسنَ منه في الاختلاس قال: «لَيَجْرِي الوصل مُجْرَى الوقف إِجْرَاءً كاملاً»، وَجَعَلَ قَوْلَهُ «عِيونَةُ سَيْلٍ وادِيهَا» أحسنَ من قوله: ^(١)

..... ١٣٣٨ —

ما حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا

حَيْثُ سَكَنَ الْأَوَّلُ وَاخْتَلَسَ الثَّانِي .

ومنها: أَنَّ هذه لُغَةً ثَابِتَةٌ عَنِ الْعَرَبِ حَفِظَهَا الْأَثَمَةُ الْأَعْلَامُ كَالْكَسَائِي وَالْفَرَاء، وَحَكَى الْكَسَائِي عَنْ بَنِي عُقِيل وَبَنِي كَلَاب: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ» ^(٢) بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع، ويقولون: «لَهُ مَالٌ وَلَهُ مَالٌ» بالإسكان والاختلاس. وقال الفراء: ^(٣) «مَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَجْزِمُ الْهَاءَ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلُهَا فَيَقُولُونَ: ضَرْبَتُهُ ضَرْباً شَدِيداً، فَيَسْكُنُونَ الْهَاءَ كَمَا يُسْكُنُونَ مِيمَ «أَنْتُمْ» وَ«فَمِنْهُمْ» وَأَصْلُهَا الرِّفْعُ، وَأَنْشُد: ^(٤)

١٣٣٩ — لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَا

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعَا

قلت: وهذا عجيبٌ من الفراء كيف يُنشد هذا البيت في هذا المَعْرِضِ

(١) تقدم برقم ٣٨٦.

(٢) الآية ٦ من العاديات.

(٣) معاني القرآن ١/٢٢٣.

(٤) البيت لمنظور بن مرثد، وهو في المحتسب ١/١٢٤؛ والخصائص ١/٦٣؛ والمخصص ٨/٢٤؛ وابن يعيش ٩/٨٢؛ واللسان: رطاً؛ وأوضح المسالك ٣/٣١٣. والأرطاة: واحدة الأرطى وهو شجر ذو ثمر، والحقف: ما اعوجَّ من الرمل. والبيت في وصف ذئب.

- آل عمران -

لأن هذه الهاء مبدلة من تاء التأنيث التي كانت ثابتة في الوصل فقلبها هاء ساكنة في الوصل إجراء له مُجرى الوقف، وكلامنا إنما هو في هاء الضمير لافي هاء التأنيث، لأن هاء التأنيث لاحظ لها في الحركة البتة، ولذلك امتنع رَوُّها وإشمامها في الوقف، نصوا على ذلك، وكان الزجاج يَضْعِف في اللغة، ولذلك رَدَّ على ثعلب في «فصيحه» أشياء أنكرها عن العرب، فردَّ الناس عليه رَدُّه، وقالوا: قالتها العرب، فحفظها ثعلب ولم يحفظها الزجاج فليكن هذا منها.

وزعم بعضهم^(١) أن الفعل لَمَّا كان مجزوماً وحَلَّتِ الهاء محلَّ لامه جرى عليها ما يجري على لام الفعل من السكون للجزم وهو غير سديد. وأما قراءة قالون فأنشدوا عليها: ^(٢)

١٣٤٠- لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ

وقول الآخر: ^(٣)

١٣٤١- أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ

قِنَاعُهُ مَغْطِياً فَإِنِّي لَمُجْتَلِي

وقول الآخر: ^(٤)

١٣٤٢- وَأَغْبِرُ الظَّهْرَ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ

مَا حَجَّ رَبِّهِ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا

وقد تقدَّم أنها لغة عِقِيل وكِلَاب أيضاً.

(١) أي في الآية التي يعربها: «يؤده».

(٢) تقدم برقم ٣٨٥.

(٣) لم أهتمد إلى قائله وهو في معاني القرآن ٢٢٣/١؛ والإنصاف ٥١٨؛ واللسان: غطى.

والمراد أنه نابه الذكر، والشاهد: «قناعه».

(٤) تقدم برقم ٣٨٦.

وأما قراءة الباقيين فواضحة. وقرأ الزهري^(١): «يُؤَدِّهُو» بضم الهاء بعدها واو، وقد تقدّم أن هذا هو الأصل في هاء الكناية، وقرأ سلام^(٢) كذلك، إلا أنه ترك الواو فاختلس، وهما نظيرتا قراءتي: «يؤد هي ويؤده» بالإشباع والاختلاس مع الكسر.

واعلم أن هذه الهاء متى جاءت بعد فعلٍ مجزوم أو أمر معتل الآخر جرى فيها هذه الأوجه الثلاثة - أعني السكون والاختلاس والإشباع - وذلك: «نُؤْتُهُ مِنْهَا»^(٣) «يَرْضَهُ لَكُمْ»^(٤) «نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى»^(٥) «وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ»^(٦) «فَالْقَهْ إِلَيْهِمْ»^(٧)، وقد جاء ذلك في قراءة السبعة أعني الأوجه الثلاثة في بعض هذه الكلمات، وبعضها لم يأت فيه إلا وجهان، وسيأتي ذلك مفصلاً في سورة إن شاء الله تعالى، والسر فيه أن الهاء التي للكناية متى سَبَقَهَا متحركٌ فالفصيحُ فيها الإشباعُ نحو: إنه، وبه، وله، وإن سَبَقَهَا ساكنٌ فالأشهرُ الاختلاسُ، وسواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو معتلاً نحو: فيه ومنه، وبعضهم يُفَرِّقُ بين المعتل والصحيح، وقد أتقنت ذلك في أول الكتاب، إذا علم ذلك فنقول: هذه الكلمات المشارُ إليها إنْ نَظَرْنَا إلى اللفظ فقد وَقَعَتْ بعد متحركٍ فَحَقُّهَا أَنْ تُشَبِّعَ حركتها موصولةً بالياء أو الواو، وإن سَكَنَتْ فَلِمَا تَقَدَّمَ من إجراء الوصلِ مُجْرَى الوقف، وإنْ نَظَرْنَا إلى الأصلِ فقد سَبَقَهَا ساكنٌ وهو حرفُ

(١) البحر ٢/٥٠٠.

(٢) سلام بن سليمان، أخذ عن عاصم وأبي عمرو وقرأ عليه يعقوب الحضرمي، توفي سنة ١٧١. انظر: طبقات القراء ٣٠٩/١.

(٣) الآية ١٤٥ من آل عمران.

(٤) الآية ٧ من الزمر.

(٥) الآية ١١٥ من النساء.

(٦) الآية ١١٥ من النساء.

(٧) الآية ٢٨ من النمل.

العلة المحذوف للجزم، فلذلك جاز الاختلاس، وهذا أصل نافع يطرُد معك عند قربك في هذا الكتاب من هذه الكلمات.

قوله: «بدينار» في هذه الباء أوجه، أحدها: أنها على أصلها من الإلصاق وفيه قلق، والثاني: أنها بمعنى في، ولا بُدَّ من حذف مضاف أي: في حفظ دينار وفي حفظ قنطار. والثالث: إن الباء بمعنى على، وقد عُدِّي بها كثيراً: «لا تأمناً على يوسف»^(١) «هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه»^(٢) وكذلك هي في «يقنطار».

قوله: «إلا ما دُمَّت عليه قائماً» استثناء مفرغ من الظرف العام، إذ التقدير: لا يُؤدَّه إليك في جميع المدد والأزمنة إلا في مدة دوامك قائماً عليه [ب/١٥٨] متوكلاً به. ودُمَّت هذه هي الناقصة / ترفع وتنصب، وشرط أعمالها أن يتقدمها «ما» الظرفية كهذه الآية، إذ التقدير إلا مدة دوامك، ولا ينصرف، فأما قولهم، «يدوم» فمضارع «دام» التامة بمعنى بقي، ولكونها صلة لـ «ما» الظرفية لزم أن تكون محتاجة إلى كلام آخر لتعمل في الظرف نحو: «لا أصحبك ما دمت باكياً»، ولو قلت: «ما دام زيد قائماً» من غير شيء لم يكن كلاماً.

وجوز أبو البقاء^(٣) في «ما» هذه أن تكون مصدرية فقط، وذلك المصدر المنسبك منها ومن دام في محل نصب على الحال، وهو استثناء مفرغ أيضاً من الأحوال المقدرة العامة، والتقدير: إلا في حال ملازمتك له، وعلى هذا فتكون «دام» هنا تامة لما تقدم من أن تقدم الظرفية شرط في أعمالها، وإذا كانت تامة انتصب «قائماً» على الحال.

ويقال: دام يدوم كقام يقوم، ودُمَّت قائماً بضم الفاء وهذه لغة الحجاز،

(١) الآية ١١ من يوسف.

(٢) الآية ٦٤ من يوسف.

(٣) الإملاء ١٤٠/١.

وتميم يقولون: دِمَت بكسرهما، وبها قرأ أبو عبد الرحمن وابن وثاب والأعمش وطلحة والفياض بن غزوان^(١)، قال الفراء: «وهذه لغة تميم ويجتمعون في المضارع، فيقولون: يدوم»، يعني أن الحجازيين والتميمين اتفقوا على أن المضارع مضموم العين، وكان قياس تميم أن تقول يَدَام كَخَاف يَخَاف ومات يمات، فيكون وزنها عند الحجاز: فَعَلَ بفتح العين، وعند التميميين: فَعِل بكسرهما، هذا نقلُ الفراء، وأمَّا غيره فنقل عن تميم أنهم يقولون: دِمَت أدام كَخِفَت أخاف، نقل ذلك أبو أسحق وغيره كالراغب الأصبهاني وأبي القاسم الرمخشري^(٢).

وأصلُ هذه المادة الدلالة على الثبوت والسكون، يقال: «دام الماء» أي سكن، وفي الحديث: «لا يُولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ»^(٣) وفي بعضه^(٤) بزيادة: «الذي لا يجري» وهو تفسيرُ له، وأَدَمَتُ الْقِدْرَ ودَوَّمْتُها: سَكَنَت غليانها بالماء، ومنه دام الشيء: إذا امتد عليه زمان، ودَوَّمَتِ الشمس: إذا وقفت في كبد السماء، قال ذو الرمة^(٥):

(١) الفياض بن غزوان الكوفي، أخذ عن طلحة بن مصرف، وله اختيار في القراءة، روى عنه نعيم بن مسيرة، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١٣/٢؛ وانظر في هذه القراءة: البحر ٥٠٠/٢؛ الشواذ ٢١.

(٢) خَرَجَ في الكشف قراءة كسر الدال من دام يدام ولم يذكر أنها عن تميم. الكشف ٤٣٨/١.

(٣) البخاري: الوضوء (الفتح ٣٤٦/١)؛ أبردود: الطهارة ٥٦/١.

(٤) أي بعض طرق الحديث وهي في البخاري.

(٥) صدره:

مُعَرَّوْرِيَا رَمَضَ الرُّضْرَاضِ يَرْكُضُهُ

وهو في ديوانه ٤١٨؛ واللسان: دوم. واعرورئى الرمض: ركه، والرمض: حرّ الشمس على الحجارة والرمل، والرضراض: الحصى الصغار، ويركضه: يضربه برجله، وحيرى: لا تمشي من بطئها.

والشمسُ حَيْرَى لها في الجَوِّ تَدْوِيمُ

هكذا أنشد الراغب^(١) هذا الشطرَ على هذا المعنى، وغيره يُنشد على معنى أنَّ الدوامَ يُعبَّر به عن الاستدارة حول الشيء، ومنه الدوامُ: وهو الدَّوَار الذي يأخذ الإنسان في دماغه فيرى الأشياءَ دائرة، وأنشد معه أيضاً قولَ علقمة بن عبدة^(٢):

١٣٤٤- تشفي الصداع ولا يؤذيك صليها

ولا يُخالطها في الرأس تسدويم

ومنه: دَوَم الطائرُ إذا حَلَقَ ودار.

وقوله: «عليه» متعلِّقٌ بقائماً، والمعنى بالقيام: الملازمة لأن الأغلب أنَّ المطالب يقوم على رأس المطالب، ثم جُعِل عبارة عن الملازمة وإن لم يكن ثمة قيام.

قوله: «ذلك بأنهم» مبتدأ وخبر، و«ذلك» إشارة إلى الاستحلال وعدم المؤاخذه في زعمهم، أي: ذلك الاستحلال مستحق أو جائز بقولهم: «ليس علينا في الأميين سبيل».

قوله: «ليس علينا» يجوزُ أَنْ يكونَ في «ليس» ضميرُ الشأن وهو اسمها، وحينئذٍ يجوز أن يكون «سبيل» مبتدأ و«علينا» الخبر، والجملةُ خبرُ «ليس» ويجوز أن يكون «علينا» وحده هو الخبر، و«سبيل» مرتفعٌ به على الفاعلية، ويجوز أن يكونَ «سبيل» اسمَ ليس، والخبرُ أحدُ الجارَّين - أعني علينا أو في الأميين - ويجوزُ أن يتعلقَ «في الأميين» بالاستقرار الذي تعلق به «علينا».

(١) المفردات ١٧٧.

(٢) تقدم برقم ١٠٩.

وَجَوَّزَ بعضهم أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «لَيْسَ» نَقْلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) وَغَيْرُهُ، وَفِي هَذَا النُّقْلِ نَظَرٌ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ التَّوَاقُصَ فِي عَمَلِهَا فِي الظُّرُوفِ خِلَافٌ، وَبَنُوا الْخِلَافَ عَلَى الْخِلَافِ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدَثِ فَمَنْ قَالَ: تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ جَوَّزَ إِعْمَالَهَا فِي الظَّرْفِ وَشِبْهِهِ، وَمَنْ قَالَ: لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ مَنَعَ إِعْمَالَهَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ «لَيْسَ» لَا تَدُلُّ عَلَى حَدَثِ الْبَتَّةِ فَكَيْفَ تَعْمَلُ؟ هَذَا مَا لَا يُعْقَلُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ «فِي الْأَمِينِ» بِسَبِيلٍ، لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ بِمَعْنَى الْحَرَجِ وَالضَّمَانِ وَنَحْوَهُمَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ.

وقوله: «على الله الكذب» يجوز أن يتعلق «على الله» بالكذب وإن كان مصدراً؛ لأنه يُتَّسَعُ في الظرف وعديله ما لا يُتَّسَعُ في غيرهما، ومن منع^(٢) علَّقه يقولون متضمناً معنى يفترون فَعَدِّي تعديته، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من «الكذب».

وقوله: «وهم يعلمون» جملةٌ حالية، ومفعولُ العلم محذوف اقتصاراً أي: وهم من ذوي العلم، أو اختصاراً أي: يعلمون كذبهم وافتراءهم وهو أقربُ لهم.

أ. (٧٦) وقوله تعالى: ﴿بَلَى﴾: جوابٌ لقولهم «ليس» وإيجابٌ لِمَا نَفَوْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي نَظِيرِهِ، وَمَنْ شَرْطِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ، وَالرَّابِطُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْجَزَائِيَّةِ أَوْ الْخَبَرِيَّةِ هُوَ الْعَمُومُ فِي الْمَتَعَيْنِ، وَعِنْدَ مَنْ يَرَى الرِّبْطَ بِقِيَامِ الظَّاهِرِ مَقَامَ الْمَضْمَرِ يَقُولُ ذَلِكَ هُنَا، وَقِيلَ: الْجَزَاءُ أَوْ الْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَحِبُّهُ اللَّهُ، وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْمَحذُوفِ قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُتَّقِينَ» وَفِيهِ تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

و «بعده» يجوز أن يكون المصدرُ مضافاً لفاعله على أن الضمير يعودُ

(١) الإملاء ١/١٤٠.

(٢) حجة المانع أن المصدر لا يتقدم معموله عليه.

على مَنْ، أو إلى مفعوله على أنه يعود على «الله»، ويجوز أن يكون المصدرُ [١/١٥٩] مضافاً للفاعل وإن كان الضمير لله تعالى / ، وإلى المفعول وإن كان الضمير لِمَنْ، ومعناه واضح إذا تَوَمَّل.

آ. قوله تعالى: ﴿يَلُوءُونَ﴾: «صفةٌ لـ «فريقاً» فهي في محل نصب، وجمع الضمير اعتباراً بالمعنى لأنه اسمُ جمع كالقَوْم والرَّهْط، قال أبو البقاء^(١): «ولو أُفرد على اللفظ لجاز» وفيه نظرٌ إذ لا يجوز: «القوم جاءني».

والعامة على «يَلُوءُونَ» بفتح الياء وسكون اللام بعدها واوٌ مضمومة ثم أخرى ساكنة، مضارع لَوَى أي: قَتَلَ. وقرأ أبو جعفر^(٢) وشيبة بن نصاح وأبو حاتم عن نافع: يَلُوءُونَ بضم الياء وفتح اللام وتشديد الواو الأولى من لَوَى مضعفاً، والتضعيفُ فيه للتكثير والمبالغة للتعدية، إذ لو كان لها لتعدى لِأَخَرٍ لأنه متعدٌ لواحد قبل ذلك، ونسبها الزمخشري^(٣) لأهل المدينة وهو كما قال، فإن هؤلاء روساء قراء المدينة.

وقرأ حميد: «يَلُون» بفتح الياء وضم اللام بعدها واو مفردة ساكنة، ونسبها الزمخشري^(٤) لمجاهد وابن كثير، ووجهها هو بأن الأصل: «يَلُوءُونَ» كقراءة العامة، ثم أُبدلت الواو المضمومة همزةً، وهو بدلٌ قياسيٌّ كأجوه وأُفْتُت، ثم حُفَّت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وهو اللام وحُذِفَت الهمزة فبقي وزنُ يَلُون: يَقُون بحذف اللام والعين، وذلك أن اللام وهي الياء حُذِفَت لالتقاء الساكنين لأن الأصل: «يَلُوءُونَ» كيَضْرِبُونَ فاستثقلت الضمة

(١) الإملاء ١/١٤٠.

(٢) البحر ٢/٥٠٣؛ القرطبي ٤/١٢١.

(٣) الكشف ١/٤٣٩.

(٤) الكشف ١/٤٣٩.

- آل عمران -

على الياء فَحُذِفَتْ فالتقى ساكنان : الياء وواو الضمير فَحُذِفَت الياء لالتقائهما ،
ثم حُذِفَت الواو التي هي عين الكلمة بما قدمته لك .

وَأَلَسْتَهُمْ : جمعُ لسان وهذا على لغةٍ مَنْ ذَكَرَ ، وأما على لغةٍ من يؤنثه
فيقول : هذه لسان فإنه يُجمع على ألسن نحو : ذراع وأذرع وكراع وأكرع ،
وقال الفراء^(١) : «لم تسمعه من العرب إلا مذكراً» وَيُعَبَّرُ باللسان عن الكلام
لأنه يَنْشَأُ منه وفيه ، والمرادُ به ذلك أيضاً التذكيرُ والتأنيثُ^(٢) .

وَاللِّي : الفتلُ ، يقال : لَوَيْتُ الثوبَ وَلَوَيْتُ عنقه أي : قَتَلْتُهُ والمصدرُ
الليُّ والليَّان ، قال^(٣) :

١٣٤٥- قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانَا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

والأصل : لَوِي وَلَوِيَان ، فَأَعْلِلَ وهو واضح بما تقدَّم في «ميت» وبابه ، ثم
يُطْلَقُ اللَّيُّ على الإِراغَةِ والمِراوغة في الحجج والخصومة تشبيهاً للمعاني
بالأجرام .

و «بالكتاب» متعلِّقٌ بَيَلُون وهو تعلقٌ واضح ، وجَعَلَهُ أبو البقاء^(٤) حالاً
من الألسنة قال : «تقديره ملتبسةً بالكتاب أو ناطقةً بالكتاب» ، والضمير في
«لِتَحْسِبُوهُ» يجوزُ أَنْ يعودَ على ما دَلَّ عليه ما تقدم من ذِكْرِ اللَّيِّ والتحريف
أي : لتَحْسِبُوا المحرَّفَ من التوراة ، ويجوزُ أَنْ يعودَ على مضافٍ محذوفٍ دَلَّ

(١) المذكر والمؤنث ٧٤ .

(٢) أي قد يكنى باللسان عن الكلمة والكلام فيجوز فيه التذكير والتأنيث وفي العبارة إغماض .

(٣) البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه ١٨٧ ؛ أولزياد العنبري ، والكتاب ٩٨/١ ؛ وأما لي
الشجري ٢٢٨/١ ؛ وابن عقيل ٢٩٥/٢ ؛ والدرر ٢٠٣/٢ . وبها : أي الجارية ومعناها
البدل .

(٤) الإملاء ١٤١/١ .

عليه المعنى والأصل: يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بشبه الكتاب لتحسبوا شبه الكتاب الذي حرفوه من الكتاب، ويكون كقوله تعالى: «أو كظلمات في بحر»^(١) ثم قال: «يَغْشَاهُ» والأصل: أو كذي ظلمات، فالضمير في «يغشاه» يعود على ذي المحذوف. و«من الكتاب» هو المفعول الثاني للحسبان. وقُرئ: «ليحسبوه»^(٢) بياء الغيبة والمراد بهم المسلمون أيضاً، كما أريد بالمخاطبين في قراءة العامة، والمعنى: ليحسب المسلمون أن المحرف من التوراة.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ﴾: «أَنْ يُؤْتِيَهُ» اسمُ كان و«لبشر» خبرها. وقوله: «ثم يقول للناس» عطْفٌ على «يؤتيه»، وهذا العطْفُ لازمٌ من حيث المعنى، إذ لو سكت عنه لم يصحَّ المعنى، لأنَّ الله تعالى قد أتى كثيراً من البشر الكتاب والحكم والنبوة، وهذا كما يقولون في بعض الأحوال والمفاعيل: إنها لازمة، فلا غرو أيضاً في لزوم المعطوف، وإنما بيئتُ لك هذا لأجل قراءةٍ سأذكرها. ومعنى مجيء هذا النفي في كلام العرب نحو: «ما كان لزيد أن يفعل» ونحوه نفي الكون والمراد نفي خبره، وهو على قسمين: قسم يكون النفي فيه من جهة العقل، ويُعبَّر عنه بالنفي التام نحو هذه الآية، لأنَّ الله تعالى لا يُعْطِي الكتاب والحكم والنبوة لِمَنْ يَقُولُ هذه المقالة الشنعاء، ونحوه: «ما كان لكم أن تُنبئوا شجرها»^(٣) «وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله»^(٤)، وقسم يكون النفي فيه على سبيل الانتقاء كقول أبي بكر «ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدَّم فيصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم»، ويُعرَّف القسمان من السياق.

(١) الآية ٤٠ من النور.

(٢) البحر ٥٠٣/٢؛ الشواذ ٢١ من دون نسبة.

(٣) الآية ٦٠ من النمل.

(٤) الآية ١٤٥ من آل عمران.

وقرأ العامة: «يقول» بالنصب نسقاً على «يؤتيه»، وقرأ^(١) ابن كثير في رواية شبل^(٢) بن عباد، وأبو عمرو في رواية محبوب^(٣): «يقول» بالرفع، وخرجوها على القطع والاستثناف، وهو مشكل لما قدمته من أن المعنى على لزوم ذكر هذا المعطوف، إذ لا يستقل ما قبله لفساد المعنى فكيف يقولون على القطع والاستثناف؟ /

[١٥٩/ب]

قوله: «عباداً» قال ابن عطية^(٤): «ومن جموعه عبيد وعبيدٌ. قال بعض اللغويين: هذه الجموع كلها بمعنى، وقال بعضهم: العباد لله، والعبيد والعبيد للبشر، وقال بعضهم: العبيد إنما يقال في العبد من العبيد كأنه مبالغة تقتضي الإغراق في العبودية، والذي استقرت في لفظ العباد أنه جمع «عبد» متى سقت اللفظة في مضمار الترفع والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير وتصغير الشأن، وانظر قوله: «والله رؤوف بالعباد»^(٥) و«عباداً مكرمون»^(٦) و«يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم»^(٧)، وقول عيسى في معنى الشفاعة والتعريض: «إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ»^(٨)، وأما العبيد فيستعمل في تحقيره، ومنه قول امرئ القيس^(٩):

-
- (١) البحر ٥٠٦/٢.
 - (٢) شبل بن عباد مقرئ مكة، عرض على ابن كثير وابن محيصن، وعنه إسماعيل القسطنطيني سنة ١٦٠. انظر: طبقات القراء ٣٢٣/١.
 - (٣) محمد بن الحسن القواريري روى عن إسماعيل بن مسلم وأبي عمرو، وهو من المقلين عنه، وروى عنه خلف بن هشام ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١١٥/٢.
 - (٤) المحرر ١٣٧/٣.
 - (٥) الآية ٢٠٧ من البقرة.
 - (٦) الآية ٢٦ من الأنبياء.
 - (٧) الآية ٥٣ من الزمر.
 - (٨) الآية ١١٨ من المائدة.
 - (٩) ديوانه ١١٩؛ أمالي الشجري ٢٦٤/١؛ البحر ٥٠٥/٢.

١٣٤٦- قولاً لدودان عبيد العَصَا

ما غَرَّكُمْ بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ

وقال حمزة بن عبدالمطلب: «وهل أنتم إلا عبيد لأبي»، ومنه: «وماربك بظلام للعبيد»^(١) لأنه مكان تشفيق وإعلام بقلّة انتصارهم ومقدّرتهم، وأنه تعالى ليس بظلام لهم مع ذلك، ولما كانت لفظة العباد تقتضي الطاعة لم تقع هنا، ولذلك أنشأ بها في قوله تعالى: «قُلْ يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ»^(٢) فهذا النوع من النظر يسلّك بك سبيل العجائب في فصاحة القرآن العزيز على الطريقة العربية قال الشيخ: (٣) «وفيه بعض مناقشة أمّا قوله: وَمِنْ جَمْعِهِ عِبِيدٌ وَعِبْدِي فَأَمَّا «عبيد» فالأصح أنه جمع. وقيل: اسم جمع، وأمّا عِبْدِي فاسم جمع، وألفه للتأنيث» قلت: لا مناقشة، فإنه إنما يعني جمعاً معنوياً ولا شك أن اسم الجمع جمع معنوي. ثم قال: «وأمّا ما استقرأه من أن «عباداً» يُساق في معنى الترفع والدلالة على الطاعة دون أن يقتصر بها معنى التحقير والتصغير وإيراده ألفاظاً في القرآن بلفظ العباد، وأمّا قوله «وأمّا العبيد فيُستعمل في تحقير وأشدّ بيت امرئ القيس وقول حمزة «وهل أنتم إلا عبيد أبي» وقوله تعالى: «وماربك بظلام للعبيد» فاستقراء ليس بصحيح، وإنما كثر استعمال «عباد» دون «عبيد» لأنّ فعلاً في جمع فَعْل غير اليائي العين قياسيّ مطرد، وجمع فَعْل على فَعِيل لا يطرّد. قال سيبويه: (٤) «وربما جاء فَعِيلاً وهو قليل نحو: الكليل والعبيد» فلما كان فعال مقيساً في جمع «عبد» جاء «عباد» كثيراً. وأمّا «وماربك بظلام للعبيد» فحسن مجيئه هنا- وإن لم يكن مقيساً- أنه جاء لتواخي الفواصل، ألا ترى أن قبله «أولئك ينادون من مكان

(١) الآية ٤٦ من فصلت.

(٢) الآية ٥٣ من الزمر.

(٣) البحر ٥٠٥/٢.

(٤) الكتاب ١٧٦/٢.

بعيد^(١) وبعده «قالوا آذناك ما منا من شهيد» فَحَسَّنَ مجيئه بلفظ العبيد مراعاةً هاتين الفاصلتين، ونظير هذا في سورة ق: ^(٢) «وما أنا بظلام للعبيد» لأن قبله: «وقد قَدَّمْتُ إليكم بالوعيد» وبعده «وتقول: هل من مزيد». وأما مدلوله فمدلول «عباد» سواء. وأما بيت امرئ القيس فلم يُفهم التحقير من لفظ «عبيد» إنما فهم من إضافتهم إلى العصا ومن مجموع البيت، وكذلك قول حمزة: «هل أنتم إلا عبيد أبي» إنما فهم التحقير من قرينة الحال التي كان عليها، وأتى في البيت وفي قول حمزة على أحد الجائزين. قلت: رُدَّ عليه استقراءه من غير إتيائه بما يَحْرُمُ الاستقراء مردود. وأما ادَّعَاؤُهُ أن التحقير مفهوم من السياق دون لفظ عبيد فممنوع، ولأنه إذا دار إحالة الحكم بين اللفظ وغيره فالإحالة على اللفظ أَوْلَى.

وقوله: «لي» صفة لعباد، و«من دون» متعلق بلفظ «عباد» لما فيه من معنى الفعل، يجوزُ أَنْ يَكُونَ صفةً ثانيةً وَأَنْ يَكُونَ حالاً لتخصُّص النكرة بالوصف.

قوله: «ولكن كونوا» أي: ولكن يقول كونوا، فلا بُدَّ من إضمار القول هنا. والرَّبَّائِيُون جمع رَبَّائِيٍّ، وفيه قولان، أحدهما أنه منسوب إلى الرَّبِّ، والألف والنون فيه زائدتان في النسب دلالة على المبالغة كَرَبَّائِي وشُعْرَانِي ولِحْيَانِي للغليظ الرقة والكثير الشعر والطويل اللحية، ولا تُفرد هذه الزيادة عن النسب، أَمَّا إِذَا نَسَبُوا إِلَى الرِّقَةِ والشعر واللحية من غير مبالغة قالوا: رَقَبِي وشُعْرِي وَلَحَوِي، هذا معنى قول سيبويه^(٣). والثاني: أنه منسوب إلى

(١) ليست قبلها، إنما قبلها «لني شاك منه مُريب».

(٢) الآية ٢٩.

(٣) الكتاب ٨٩/٢.

- آل عمران -

رَبَّانٍ وَالرَّبَّانُ هُوَ الْمُعَلَّمُ لِلْخَيْرِ وَمَنْ يَسُوسُ النَّاسَ وَيُعَرِّفُهُمْ أَمْرَ دِينِهِمْ، فَلَا لَفُ
وَالنُّونُ دَالَّتَانِ عَلَى زِيَادَةِ الْوَصْفِ كَهَيِّ فِي عَطْشَانٍ وَرَبَّانٍ وَجَوْعَانٍ وَوَسْطَانٍ،
وَتَكُونُ النِّسْبَةُ عَلَى هَذَا فِي الْوَصْفِ نَحْوَ أَحْمَرِيٍّ، قَالَ: (١)

١٣٤٧- أَطْرِباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٍّ

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٍّ

وقال سيبويه: (٢) «زادوا ألفاً ونوناً في الرباني أرادوا تخصيصاً بعلم الرب
دون غيره من العلوم، وهذا كما قالوا: شُعْرَانِي وَلِحْيَانِي وَرَقَبَانِي» وفي التفسير:
«كونوا فقهاء علماء»، ولَمَّا مات ابن عباس قال محمد بن (٣) الحنفية: «مات
اليوم رَبَّانِيٌّ هذه الأمة».

[١٦٠/أ] قوله: «بما كنتم» الباء سببية أي: كونوا / علماء بسبب كونكم. وفي
متعلّق هذه الباء حيث إنّ أقوال أحدها: أنه متعلّقة بكونوا، كذا ذكره أبو البقاء (٤)
والخلاف مشهور. الثاني: أن تتعلّق بربانيين، لأنّ فيه معنى الفعل. الثالث:
أن تتعلّق بمحذوف على أنها صفة لربانيين ذكره أبو البقاء (٥) وليس بواضح
المعنى.

و«ما» مصدرية، وظاهر كلام الشيخ (٦) أنه يجوز أن تكون غير ذلك،
فإنه قال: «وما الظاهر أنها مصدرية» فهذا يجوز غير ذلك، وجوازه فيه بُعد،

(١) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٤٨٠/١؛ والكتاب ١٧٠/١؛ والمخصص ٤٥٠/١؛

وأما الشجري ١٦٢/١؛ والدرر ١٦٥/١. والقنصري: الشيخ.

(٢) لم أقف على هذا النص في كتاب سيبويه.

(٣) محمد بن علي بن أبي طالب، وردت عنه الرواية في حروف القرآن وروى عنه بنوه،
وروى عن ثلثة من الصحابة توفي سنة ٧٣. انظر: طبقات القراء ٢٠٤/٢.

(٤) الإملاء ١٤١/١.

(٥) الإملاء ١٤١/١.

(٦) البحر ٥٠٦/٢.

وهو أن تكون موصولةً، وحينئذٍ تحتاجُ إلى عائِد وهو مقدَّر، أي: بسبب الذي تُعلِّمون به الكتاب، وقد نَقَصَ شرطُ وهو اتحاد المتعلِّق فلذلك لم يظهر جَعْلُهَا غيرَ مصدرية.

وقرأ نافع^(١) وابن كثير وأبو عمرو: «تُعَلِّمُونَ» مفتوحُ حرفِ المضارعة، ساكنُ العين مفتوحُ اللام من: عَلِمَ يَعْلَمُ، أي: تعرفون فيتعدى لواحد، وباقِي السبعة بضم حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورةً، فيتعدى لاثنتين أولهما محذوف، تقديره: تُعَلِّمُونَ الناسَ والطلَّابِينَ الكتاب، ويجوز ألا يُرادَ مفعول أي: كنتم من أهلِ تعليم الكتاب، وهو نظيرُ: «أطعم الخبز» المقصودُ الأهمُ إطعامَ الخبزِ من غيرِ نظرٍ إلى مَنْ يُطْعِمُهُ، فالتضعيف فيه للتعديّة^(٢).

وقد رجَّح جماعة^(٣) هذه القراءةَ على قراءة نافع بأنها أبلغُ، وذلك أنَّ كلَّ مُعلِّمٍ عالمٌ، وليس كلُّ عالمٍ مُعلِّمًا^(٤)، فالوصفُ بالتعليم أبلغُ، وبأن قبله ذَكَرَ الربانيين، والربانيُّ يقتضي أن يَعْلَمَ وَيُعَلِّمَ غيره، لا أن يَقْتَصِرَ بالعلم على نفسه.

ورجَّح بعضهم الأولى بأنه لم يُذكر إلا مفعولٌ واحدٌ والأصل عدم الحذف، والتخفيف مُسوِّغٌ لذلك بخلاف التشديد، فإنه لا بد من تقدير مفعول، وأيضاً فهو أوفقٌ لتدريسون. والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيحُ إحداهما على الأخرى، وقد قَدِّمْتُ ذلك في أوائل هذا الموضوع^(٥).

(١) السبعة ٢١٣؛ الكشف ٣٥١/١.

(٢) أي في القراءة الثانية.

(٣) لعلة يعني مكياً في كتابه «الكشف» ٣٥١/١.

(٤) الأصل «معلم» وهو سهو.

(٥) انظر دراسته لقراءات «مالك يوم الدين» الآية ٣ من الفاتحة، الورقة ٦ ب.

وقرأ^(١) الحسن ومجاهد: «تَعْلَمُونَ» بفتح التاء والعين واللام مشددة من «تَعْلَمُ» والأصل: تتَعْلَمُونَ بتاءين فحذفت إحداهما. و«بما كنتم تدرسون» كالذي قبله.

والعامة على «تَدْرُسُونَ» بفتح التاء وضم الراء من الدَّرَس وهو مناسب لتَعْلَمُونَ من علم ثلاثياً، قال بعضهم: «كان حقٌّ مَنْ قرأ «تَعْلَمُونَ» بالتشديد أن يقرأ: «تَدْرُسُونَ» بالتشديد» وليس بلازم، إذ المعنى: كنتم تُعْلَمُونَ غيركم ثم صرتم تدرسون، وبما كنتم تدرسونهم عليهم أي: تتلونهم عليه كقوله تعالى: «لتقرأه على الناس»^(٢).

وقرأ أبو حية^(٣) في إحدى الروايتين عنه: «تَدْرُسُونَ» بكسر الراء وهي لغة ضعيفة، يقال: دَرَسَ العلم يَدْرِسه بكسر العين في المضارع وهما لغتان في مضارع دَرَسَ، وقرأ هو أيضاً في رواية: «تُدْرُسُونَ» مِنْ دَرَسَ بالتشديد، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون التضعيف فيه للتكثير، فيكون موافقاً لقراءة تَعْلَمُونَ بالتخفيف^(٤). والثاني: أن التضعيف للتعدية ويكون المفعولان محذوفين لفهم المعنى، والتقدير: تَدْرُسُونَ غيركم العلم أي: تحمّلونهم^(٥) على الدَّرَس. وقرئ «تُدْرُسُونَ»^(٦) من أَدْرَسَ، كَتَكْرِمُونَ مِنْ أَكْرَمَ على أن أفعل بمعنى فَعَّل بالتشديد، فأَدْرَسَ ودَرَسَ واحد كأكرم وكرم وأنزَلَ ونَزَلَ.

والدَّرَس: التَّكْرَارُ والإِدْمَانُ على الشيء ومنه: دَرَسَ زيدُ الكتابَ والقرآنَ يَدْرِسه ويدْرِسه أي كرَّرَ عليه، ويقال: دَرَسْتُ الكتابَ أي: تناولتُ أثره بالحفظ.

(١) البحر ٥٠٦/٢؛ الشواذ ٢١ منسوبة إلى سعيد بن جبير.

(٢) الآية ١٠٦ من الإسراء.

(٣) البحر ٥٠٦/٢؛ الشواذ ٢١.

(٤) كذا في الأصل: لعلها: بالتشديد وذلك لحصول هذه الموافقة.

(٥) الأصل: «تحمّلونهم» وهو سهو.

(٦) وهي قراءة أبي حية كما في القرطبي ١٢٣/٤.

ولَمَّا كَانَ ذَلِكَ بِمَدَاوِمَةِ الْقُرْآنِ عَبَّرَ عَنْ إِدَامَةِ الْقُرْآنِ بِالذُّرْسِ ، وَدَرَسَ الْمَنْزِلَ :
ذَهَبَ أَثَرُهُ وَطُلُلَ عَافٍ وَدَارَسَ بِمَعْنَى .

آ . (٨٠) قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾ : قرأ ابن عامر^(١) وعاصم
وحمزة بنصب «يأمركم» والباقون بالرفع ، وأبو عمرو على أصله من جواز
تسكين الراء والاختلاس ، وهي قراءة واضحة سهلة التخريج والمعنى ، وذلك
أنها على القطع والاستثنا ، أخبر تعالى بأن ذلك الأمر لا يقع . والفاعل فيه
احتمالان ، أحدهما : هو ضميرُ الله تعالى ، والثاني هو ضميرُ «بَشَرٍ» الموصوف
بما تقدّم ، والمعنى على عَوْدِهِ على «بَشَرٍ» أنه لا يقع من بشر موصوفٍ
بما وُصِفَ به أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ رَبًّا فَيُعْبَدَ ، ولا يأمر أيضاً أَنْ تُعْبَدَ الملائكة
والأنبياء من دون الله ، فانتفى أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره .
والمعنى على عَوْدِهِ على الله تعالى أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك فانتفى أمر الله
وأمر أنبيائه بعبادة غيره تعالى .

وأما قراءةُ النصبِ ففيها [أوجه] ،^(٢) أحدها : قول أبي علي^(٣) وغيره ،
وهو أن يكونَ المعنى : ولا له أن يأمركم ، فقدّروا «أَنْ» تُضْمَرُ بعد «لا» وتكون
«لا» مؤكّدةً لمعنى النفي السابق كما تقول : «ما كان من زيدٍ إتيانٌ ولا قيامٌ»
وأنت تريدُ انتفاء كُلِّ واحدٍ منهما عن زيدٍ ، فلا للتوكيد لمعنى النفي
السابق / ، وبقي معنى الكلام : ما كان من زيدٍ إتيانٌ ولا منه قيامٌ .

[١٦٠/ب]

الثاني : أن يكونَ نصبُهُ لنسبِهِ على «يُؤْتِيهِ» قال سيويه :^(٤) «والمعنى :
وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة» . قال الواحدي : «ويُقَوَّى هذا

(١) السبعة ٢١٣ ؛ الكشف ٣٥٠/١ .

(٢) سقط من الأصل ، وما أثبتناه من ب ، وفي ي : أقوال .

(٣) الحجة (خ) ٢٢٦/٢ .

(٤) الكتاب ٤٣٠/١ .

الوجه ما ذكرنا أن اليهود قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: أتريد يا محمد أن نتخذك رباً فنزلت.

الثالث: أن يكون معطوفاً على «يقول» في قراءة العامة قاله الطبري^(١). قال ابن عطية^(٢): «وهذا خطأ لا يلتزم به المعنى» ولم يبين أبو محمد وجه الخطأ ولا عدم التثام المعنى. قال الشيخ^(٣): «وجه الخطأ أنه إذا كان معطوفاً على «يقول» وجعل «لا» للنفي على سبيل التأسيس لا على سبيل التأكيد فلا يمكن أن يقدر الناصب وهو «أن» إلا قبل «لا» النافية، وإذا قدرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنفي بـ «لا» مصدر منفي، فيصير المعنى: ما كان لبشر موصوف بما وُصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبين أرباباً، وإذا لم يكن له انتفاء الأمر بذلك كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خطأ بين. أما إذا جعل «لا» لتأكيد النفي لا لتأسيسه فلا يلزم خطأ ولا عدم التثام المعنى، وذلك أنه يصير النفي منسجماً على المصدرين المُقَدَّرِ ثبوتهما فينتفي قوله «كونوا عباداً لي» وينتفي أيضاً أمره باتخاذ الملائكة والنبين أرباباً، ويوضح هذا المعنى وضْعُ «غير» موضع «لا» فإذا قلت: «ما لزيد فقه ولا نحو» كانت «لا» لتأكيد النفي وانتفي عنه الوصفان، ولو جعلت «لا» لتأسيس النفي كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عنه وثبوت النحو له، إذ لو قلت: «ما لزيد فقه وغير نحو» كان في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ما له غير نحو، ألا ترى أنك إذا قلت: «جئت بلا زاد» كان المعنى جئت بغير زاد، وإذا قلت: «ما جئت بغير زاد» معناه أنك جئت بزاد، لأن «لا» هنا لتأسيس النفي، فإطلاق ابن عطية الخطأ وعدم التثام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين، وهو أن تكون «لا» لتأسيس النفي لا لتأكيد، وأن يكون من عطف المنفي

(١) التفسير ٥٤٧/٦.

(٢) المحرر ١٤٢/٣.

(٣) البحر ٥٠٧/٢.

بلا على المثبت الداخل عليه النفي نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم تريد: ما أريد أن لا تتعلم» انتهى .

وتابع الزمخشري^(١) الطبري في عطف «يأمركم» على «يقول» وجوز في «لا» الداخلة عليه وجهين، أحدهما: أن تكون لتأسيس النفي، والثاني: أنها مزيدة لتأكيد، فقال: «وقرىء» «ولا يأمركم» بالنصب عطفاً على «ثم يقول»، وفيه وجهان، أحدهما: أن تجعل «لا» مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: «ما كان لبشر» والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كقولك: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بي. والثاني: أن تجعل «لا» غير مزيدة، والمعنى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح، فلما قالوا له: أنتخذك رباً قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء. قلت: وهذا الذي أورده الزمخشري كلام صحيح ومعنى واضح على كلاتقديري كون «لا» لتأسيس النفي أو تأكيد، فكيف يجعل الشيخ كلام الطبري فاسداً على أحد التقديرين وهو كونها لتأسيس النفي؟ فقد ظهر والحمد لله صحة كلام الطبري بكلام أبي القاسم الزمخشري وظهر أن رد ابن عطية عليه مردود.

وقد رجح الناس قراءة الرفع على النصب قال سيبويه: ^(٢) «ولا يأمركم منقطعة مما قبلهما؛ لأن المعنى ولا يأمركم الله»، قال الواحدي: «ومما يدل على الانقطاع من الأول قراءة عبدالله: ^(٣) «ولن يأمركم». قال الفراء: ^(٤) «فهذا

(١) الكشاف ١/٤٤٠.

(٢) الكتاب ١/٤٣٠.

(٣) البحر ٢/٥٠٧؛ الكشاف ١/٤٤٠.

(٤) معاني القرآن ١/٤٤٠.

دليل على انقطاعها من النسق وأنها مستأنفة، فلما وقعت [لا] موقع لن رَفَعَتْ كما قال تعالى: «إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ»^(١) وفي قراءة عبدالله: «وَلَنْ تُسْأَلَ» وقال الزمخشري: ^(٢) «والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وَيَعْضُدُهَا قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ: «وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ». انتهى.

وقد تقدّم أَنَّ الضميرَ في «يَأْمُرَكُمْ» يجوز أن يعود على «الله» وأن يعود على البشر الموصوف بما تقدم، والمرادُ به النبي صلى الله عليه وسلم أو أعمُّ من ذلك، سواء قرئ برفع «ولا يَأْمُرَكُمْ» أو بنصبه إذا جعلناه معطوفاً على «يؤْتِيهِ»، وأما إذا جعلناه معطوفاً على «يقول» فَإِنَّ الضمير يعود لبشر ليس إلا، ويؤيد ما قلته ما قال بعضهم: «ووجهُ القراءة بالنصب أن يكونَ معطوفاً على الفعل المنصوب قبله، فيكونُ الضميرُ المرفوع لبشر لا غير» يعني بما قبله «ثم يقول». ولَمَّا ذَكَرَ سَيُؤْتِيهِ^(٣) قراءة الرفع جعل الضمير عائداً على الله تعالى، ولم يذكر غير ذلك، فيُحْتَمَلُ أَنَّ يكونَ هو الأظهر عنده، ويُحْتَمَلُ أَنَّهُ [١٦١/أ] / لا يجوز غيره، والأول أولى.

قال بعضهم: «في الضمير المنصوب في «يَأْمُرَكُمْ» على كلتا القراءتين خروجٌ من الغيبة إلى الخطاب على طريق الالتفات» قلت: كأنه تَوَهَّمُ أَنَّهُ لَمَّا [توهم]^(٤) تقدّم ذَكَرُ النَّاسِ في قوله: «ثم يقول للناس» كان ينبغي أن يكون النظم «ولا يَأْمُرُهُمْ» جَرِيًّا على ما تقدم، وليس كذلك، بل هذا ابتداء خطاب لا التفات فيه.

قوله: «بعد إذ أنتم مسلمون» «بعد» متعلّقُ بِيَأْمُرَكُمْ، و«بعد» ظرفُ زمانٍ

(١) الآية ١١٩ من البقرة.

(٢) الكشف ٤٤٠/١.

(٣) الكتاب ٤٣٠/١.

(٤) لعله مقحم.

مضافٌ لظرفِ زمانٍ ماضٍ، وقد تقدّم أنه لا يُضاف إليه إلا الزمان نحو: حينئذٍ ويومئذٍ، و«أنتم مسلمون» في محلّ خفضٍ بالإضافة؛ لأنّ «إذ» تُضاف إلى الجملة مطلقاً اسميةً كانت أو فعليةً.

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ﴾: في العامل في هذا الظرف أوجهٌ، أحدها: «اذكر» إنّ كان الخطاب للنبيّ صلى الله عليه وسلم. الثاني: «اذكروا» إنّ كان خطاباً لأهل الكتاب. الثالث: «اصطفى» فيكون معطوفاً على «إذ» المقدّمة قبلها، وفيه بُعدٌ، بل امتناعٌ لبُعده. الرابع: أنّ العامل فيه «قال» من قوله: «قال أأقررتم» وهو واضح جداً.

و «ميثاق» يجوز أن يكون مضافاً لفاعله أو لمفعوله. وفي مصحف أبي عبد الله^(١) وقراءتهما: «ميثاق الذين أوتوا الكتاب» مثل ما في آخر السورة، وعن مجاهد بن جبر كذلك، وقال: «أخطأ الكاتب» وهذا خطأ من قائله كائناً مَنْ كان، ولا أظنه يصحّ عن مجاهد، فإنه قرأ عليه مثل ابن كثير وأبي عمرو ابن العلاء، ولم ينقل واحدٌ منهما عنه شيئاً من ذلك.

والمعنى على القراءة الشهيرة صحيحٌ، وقد ذكّر الناس فيها أوجهاً، أحدها: أنّ الكلام على ظاهره وأن الله تعالى أخذ على الأنبياء موثيقاً أنهم يُصدّقون بعضهم بعضاً وينصرون بعضهم بعضاً، بمعنى أنه يوصي قومه أن ينصروا ذلك النبيّ الذي بعده ولا يتخذلوه، وهذا مرّويٌّ عن جماعة. الثاني: أنّ الميثاق مضاف لفاعله والموثق عليه غيرُ مذكورٍ لفهم المعنى، والتقدير: ميثاق النبيين على أممهم، ويؤيده قراءة أبيّ وعبد الله، ويؤيده أيضاً قوله: «فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ». الثالث^(٢): أنه على حذف مضاف تقديره: ميثاقُ أمم الأنبياء أو أتباع، ويؤيده ما أيّد ما قبله أيضاً وقوله: «ثم جاءكم رسول».

(١) البحر ٥٠٨/٢؛ والقرطبي ١٢٤/٤.

(٢) الأصل: «الثاني» وهو سهو.

الرابع: قال الزمخشري^(١): «أَنْ يُرَادَ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَأَنْ يُرَدَّ عَلَى رُغْمِهِمْ تَهْكُمًا بِهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: نَحْنُ أَوْلَى بِالنَّبْوَةِ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّا أَهْلُ كِتَابٍ وَمَنْ كَانَ النَّبِيُّونَ» وهذا الذي قاله يعيد جداً، كيف يُسَمِّيهِمْ أَنْبِيَاءَ تَهْكُمًا بِهِمْ، ولم يكن ثَمَّ قَرِينَةٌ تَبَيَّنُ ذَلِكَ؟

قوله: «لَمَّا آتَيْنَاكُمْ» العامة: «لَمَّا» بفتح اللام وتخفيف الميم، وحمزة وحده^(٢) على كسر اللام، وسعيد بن جبير والحسن: لَمَّا بالفتح والتشديد. فأما قراءة العامة ففيها خمسة أوجه، أحدها: أَنْ تكون «ما» موصولةً بمعنى الذي وهي مفعولة بفعل محذوف، ذلك الفعل هُوَ جَوَابُ الْقِسْمِ، والتقدير: وَاللَّهِ لَتُبَلِّغُنَّ مَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ، قال هذا القائل: لِأَنَّ لَامَ الْقِسْمِ إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا ذَلَّتْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْفِعْلِ حُذِفَ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ وَهُوَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قال: «وعلى هذا التقدير يستقيم النظم». قلت: «وهذا الوجه لا ينبغي أَنْ يجوز البتة، إذ يمتنع أَنْ تقول في نظيره من الكلام: «وَاللَّهِ لَزَيْدًا» تريد: وَاللَّهِ لَنَضْرِبَنَّ زَيْدًا.

الوجه الثاني: - وهو قول أبي علي^(٣) وغيره - أَنْ تكون اللَّامُ في «لَمَّا» جوابَ قوله: «مِيثَاقُ النَّبِيِّينَ» لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْقِسْمِ، فَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ الْمُتَلَقَّى بِهَا الْقِسْمُ، وَ«مَا» مَبْدَأُ مَوْصُولَةٍ وَ«آتَيْنَاكُمْ» صَلَاتُهَا، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: آتَيْنَاكُمْوه، فَحُذِفَ لِاسْتِكْمَالِ شَرْطِهِ، وَ«مِنْ كِتَابٍ» حَالٌ: إِمَّا مِنْ الْمَوْصُولِ وَإِمَّا مِنْ عَائِدِهِ، وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ» عَطَفَ عَلَى الصَّلَةِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ بِمَا قَبْلَهَا فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الصَّلَةِ صَلَةٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ: فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «ثُمَّ

(١) الكشف ٤٤١/١.

(٢) السبعة ٢١٣، الكشف ٣٥١/١؛ البحر ٥٠٩/٢.

(٣) الحجة (خ) ٢٢٨/٢.

جاءكم رسول به» فَحَذِفَ «به» لطول الكلام ولدلالة المعنى عليه، وهذا لا يجوز؛ لأنه متى جُرَّ العائدُ لم يُحَذَفْ إلا بشروطٍ تقدّمت، هي مفقودةٌ هنا، وزعم هؤلاء أن هذا مذهب سيويه، وفيه ما قد عرفته، ومنهم من قال: الربطُ حصل هنا بالظاهر، لأن هذا الظاهر وهو قوله: «لِما معكم» صادقٌ على قوله: «لِما آتيناكم» فهو نظير: «أبوسعيد الذي رَوِيْتُ عن الخِدرِيّ، والحجّاج الذي رأيتُ ابنُ يوسف»، وقال^(١):

١٣٤٨- فِيا رَبِّ ليلي أَنْتَ في كُلِّ موطن

وَأَنْتَ الَّذِي في رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

يريدون: عنه ورأيته وفي رحمته، وقد وَقَعَ ذلك في المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا»^(٢) وهذا رأي أبي الحسن وتقدّم فيه بحث. ومنهم من قال: إِنَّ العائدَ يكون ضميرَ الاستقرارِ العاملِ في «مع»، و«لَتُؤْمِنُنَّ به» جوابُ قسمٍ مقدّر، وهذا القسمُ المقدّرُ وجوابُه خبرٌ للمبتدأ الذي هو «لِما آتيناكم»، والهاءُ في به تعود على المبتدأ ولا تعودُ على «رسول»، لثلاثِ يَلَزَمُ خُلُوءُ الجملةِ / الواقعةِ [١٦١ب] خبراً من رابطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ.

الثالث: كما تقدم إلا أن اللام في «لِما» لَامُ التوطئة، لأنَّ أَخَذَ الميثاقَ في معنى الاستحلاف، وفي «لَتُؤْمِنُنَّ به» لَامُ جوابِ القسم، هذا كلام الزمخشري^(٣) ثم قال: «وما» تحتل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و«لَتُؤْمِنُنَّ» ساءٌ مسدّدٌ جوابِ القسم والشرط جميعاً، وأن تكون بمعنى «الذي». وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنَّ لَامَ التوطئة إنما تكون مع أدوات الشرط،

(١) البيت لمجنون بني عامر وليس في ديوانه، وهو في المغني ٢٣٠؛ والأشموني ١٤٦/١؛ والجمع ٨٧/١؛ والدرر ٦٤/١.

(٢) الآية ٣٠ من الكهف.

(٣) الكشف ٤٤١/١.

وتأتي غالباً مع «إن»، أما مع الموصول فلا، فلو جَوَزَ في اللام أن تكون موطئة وأن تكون للابتداء، ثم ذكر في «ما» الوجهين لَحْمَلْنَا كُلَّ واحد على ما يليق به.

الرابع: أن اللام هي الموطئة و«ما» بعدها شرطية، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو «آتيناكم»، وهذا الفعل مستقبل معنى لكونه في حيز الشرط، ومحلّه الجزم والتقدير: والله لأي شيء آتيتكم من كذا وكذا لتكونن كذا.

وقوله: «مِنْ كتاب» كقوله: «ما نَنْسَخْ مِنْ آية»^(١) وقد تقدّم تقريره. وقوله: «ثم جاءكم رسول» عطفت على الفعل قبله فيلزم أن يكون فيه رابط يربطه بما عطفت عليه. و«لتؤمنن» جواب لقوله: «أخذ الله ميثاق النبيين»، وجواب الشرط محذوف سدّ جواب القسم مسدّه، والضمير في «به» عائذ على «رسول»، كذا قال الشيخ^(٢)، وفيه نظر لأنه يمكن عوّده على اسم الشرط، ويستغني حينئذ عن تقديره رابطاً، وهذا كما تقدّم في الوجه الثاني، ونظير هذا من الكلام أن تقول: «أخلف بالله لأيهم رأيت ثم ذهب إليه رجل قرشي لأحسننّ إليه» تريد إلى الرجل، وهذا الوجه هو مذهب الكسائي.

وقد سأل سيبويه^(٣) الخليل عن هذه الآية فأجاب بأن «ما» بمنزلة الذي، ودخلت اللام على «ما» كما دخلت على «إن» حين قلت: واللّه لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في «ما» كهذه التي في إن، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا «هذا نصّ الخليل. قال أبو علي^(٤): «لم يرد الخليل بقوله

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٢) البحر ٥٠٩/٢.

(٣) الكتاب ٤٥٥/١.

(٤) الحجة (خ) ٢٣٠/٢.

«إنها بمنزلة الذي» كونها موصولةً بل أنها اسمٌ كما أن الذي اسم، وقرر أن تكون حرفاً كما جاءت حرفاً في قوله: «وإن كُلاًّ لَمَّا لَبِثُوا فِيْهِمْ»^(١) «وإن كُلاًّ ذلك لَمَّا متاع الحياة»^(٢). وقال سيويه^(٣): «ومثل ذلك: «لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ»^(٤) إنما دَخَلَتْ اللامُ على نيّة اليمين».

وإلى كونها شرطية ذهب جماعة كالمازني والزجاج^(٥) والزمخشري^(٦) والفارسي، قال الشيخ^(٧): «وفيه حَدْسٌ لطيف، وحاصلُ ما ذكر أنهم إن أرادوا تفسيرَ المعنى فيمكن أن يُقال، وإن أرادوا تفسيرَ الإعراب فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما — أعني الشرط والقسم — يطلبُ جواباً على حدة، ولا يمكن أن يكونَ هذا محمولاً عليهما؛ لأنَّ الشرطَ يقتضيه على جهة العمل فيكونُ في موضع جزم، والقسمُ يطلبُه من جهة التعلق المعنوي به من غير عمل فلا موضع له^(٨) من الإعراب، ومُحالٌ أن يكونَ الشيء له موضعٌ من الإعراب ولا موضع له من الإعراب» قلت: وقد تقدّم هذا الإشكالُ والجوابُ عنه.

الخامس: أن أصلها «لَمَّا» بتشديد الميم فخففت، وهذا قول ابن أبي إسحاق، وسيأتي توجيهُ قراءة التشديد فتعرّف مِنْ ثَمّة.

وقرأ حمزة: «لِما» بكسر اللامِ خفيفة الميم أيضاً، وفيها أربعة أوجه، أحدها: — وهو أغربها — أن تكونَ اللام بمعنى «بعد» كقول النابغة^(٩):

(١) الآية ١١١ من هود.

(٢) الآية ٣٥ من الزخرف.

(٣) الكتاب ١/٤٥٦.

(٤) الآية ١٨ من الأعراف.

(٥) معاني القرآن ١/٤٥٥.

(٦) الكشف ١/٤٤١.

(٧) الحجة (خ) ٢/٢٣٠.

(٨) قوله: «فلا موضع له» وردت بالتكرار في الأصل.

(٩) تقدم برقم ٣٩٨.

١٣٤٩- تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا

لستة أعوام وذا العام سابع يريد: فَعَرَفْتُهَا بعد ستة أعوام، وهذا منقول عن صاحب النظم، ولا أدري ما حمله على ذلك؟ وكيف ينتظم هذا كلاماً، إذ يصير تقديره: وإذا أخذ الله ميثاق النبيين بعدما آتيناكم، ومن المخاطب بذلك؟

الثاني: أن اللام للتعليل، وهذا الذي ينبغي ألا يُحاذ عنه وهي متعلقة بـ «لتؤمنن»، و«ما» حينئذٍ مصدرية، قال الزمخشري^(١): «ومعناه لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء رسول مصدق لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعلان معها أعني: «آتيناكم»^(٢) و«جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلَةٌ للتعليل، والمعنى: أخذ الله ميثاقهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنه لأجل أن آتيتكم الحكمة، وأن الرسول الذي أمركم بالإيمان ونصرته موافق لكم غير مخالف. قال الشيخ^(٣): «ظاهر هذا التعليل الذي ذكره والتقدير الذي قدره أنه تعليلٌ للفعل المُقَسَّم عليه، فإن عَنِ هذا الظاهر فهو مُخَالِفٌ لظاهر الآية، لأن ظاهر الآية يقتضي أن يكون تعليلاً لأخذ [١/١٦٢] الميثاق لا لمتعلقه وهو الإيمان، فاللام متعلقة بأخذ، وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقة بقوله: لتؤمنن به»، ويمتنع ذلك من حيث إن اللام المتلقى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: والله لأضربن زيداً، ولا يجوز: والله زيداً لأضربن، فعلى هذا لا يجوز أن تتعلق اللام في «لما» بقوله: «لتؤمنن». وقد أجاز بعض النحويين في معمول الجواب - إذا كان ظرفاً أو معجوراً - تقدّمه، وجعل من ذلك^(٤):

(١) الكشف ٤٤١/١.

(٢) كذا بالأصل على قراءة نافع بالضمير المعظم نفسه.

(٣) البحر ٥١٢/٢.

(٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٢٥ ونماه:

رضيقي لسان تذي أم تحالفاً بأسحَم داج

... عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ

وقوله تعالى: «عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ»^(١) فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله: «لَتُؤْمِنُنَّ» وفي هذه المسألة تفصيل يُذَكَّرُ في علم النحو، قلت: أمّا تعلق اللام بـلَتُؤْمِنُنَّ من حيث المعنى فإنه أظهر من تعلقها بأخذ، وهو واضح فلم يبق إلا ما ذكر من منع تقديم معمول الجواب المقترن باللام عليه وقد عُرف، وقد يكون الزمخشري ممن يرى جوازه.

والثالث: أن تتعلق اللام بأخذ أي: لأجل إينائي إياكم كَيْتَ وكَيْتَ أَخَذْتُ عليكم الميثاق، وفي الكلام حذف مضافٍ تقديره: لرعاية ما أتيحكم.

الرابع: أن تتعلق بالميثاق لأنه مصدر، أي توثقنا عليهم لذلك. هذه الأوجه بالنسبة إلى اللام، وأمّا [ما] ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون مصدرية وقد تقدّم تحريره عند الزمخشري. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي وعائدها محذوف و«ثم جاءكم» عطف على الصلة، والرباط لها بالموصول: إمّا محذوف تقديره: «به» وهو رأي سيبويه^(٢)، وإمّا لقيام الظاهر مقام المضمير وهو رأي الأخفش، وإمّا ضمير الاستقرار الذي تضمنه «معكم» وقد تقدّم تحقيق ذلك. والثالث: أنها نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفتها وعائدها محذوف، و«ثم جاءكم» عطف على الصفة، والكلام في الرباط كما تقدّم فيها وهي صلة، إلا أن إقامة الظاهر مقام الضمير في الصفة ممتنع، لو قلت: «مررت برجلٍ قام أبو عبدالله» على أن يكون «قام أبو عبدالله» صفة

= وهو في الخصائص ٢٦٥/١؛ والإنصاف ٤٠١؛ وابن يعيش ١٠٧/٤؛ والخزانة ٢٠٩/٣؛ والجمع ٢١٣/١؛ والدرر ١٨٣/١؛ والشاهد: تقدّم الظرف عوضاً على جواب القسم «لا نتفرّق».

(١) الآية ٤٠ من المؤمنون.

(٢) الكتاب ١/٤٥٥، ٤٥٦.

لرجل، والرباطُ أبو عبد الله، إذ هو الرجل في المعنى لم يَجْزْ ذلك، وإن جاز في الصلة والخبر عند مَنْ يرى ذلك، فيتعين عَوْدُ ضمير محذوف.

وجوابُ قوله: «وإذ أخذ الله ميثاقَ» قوله: «لَتُؤْمِنُنَّ به» كما تقدم، والضمير فيه «به» عائذٌ على «رسول»، ويجوز الفصلُ بين القسم والمقسم عليه بمثل هذا الجار والمجرور لو قلت: «أقسمتُ للخير الذي بلغني عن عمرو لأحسننَّ إليه» جاز.

وقوله: «مِنْ كتابٍ وحكمة»: إمَّا حالٌ من الموصول أو من عائده، وإمَّا بيانٌ له فامتنع في قراءة حمزة أن تكون «ما» شرطيةً كما امتنع في قراءة الجمهور أن تكون مصدريةً.

وأما قراءة سعيد والحسن^(١) ففيها أوجه، أحدها: أن «لَمَّا» هنا ظرفيةٌ بمعنى حين فتكونُ ظرفية. ثم القائلُ بظرفيتها اختلف تقديره في جوابها، فذهب الزمخشري^(٢) إلى أن الجوابَ مقدرٌ من جنس جواب القسم فقال: «لَمَّا» بالتشديد بمعنى حين، أي: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدقٌ وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونصرته. وقال ابن عطية^(٣): «ويظهر أن «لَمَّا» هذه الظرفيةُ أي: لَمَّا كنتم بهذه الحال رؤساء الناس وأماثلهم أخذ عليكم الميثاق، إذ على القادة يُؤخَذ، فيجيء على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» فقدّر ابن عطية جوابها من جنس ما سبقها، وهذا الذي ذهب إليه مذهب مرجوح قال به^(٤) الفارسي، والجمهور: سبويه وأتباعه على خلافه، وقد تقدم تحقيق هذا الخلاف فلاحاجة لذكره. وقال

(١) قراءتها بتشديد «لما».

(٢) الكشف ٤٤١/١.

(٣) المحرر ١٤٦/٣.

(٤) أي قال باسميةً لَمَّا الظرفية، وسيبويه عَدَّها حرفاً: الكتاب ٣١١/٢؛ الإيضاح العضيدي ٣١٩.

الزجاج^(١): «أي لَمَّا آتاكم الكتاب والحكمة أخذ عليكم الميثاق، وتكون «لَمَّا» تؤول إلى الجزاء كما تقول: لَمَّا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» وهذه العبارة لا يؤخذ منها كون «لَمَّا» ظرفية ولا غير ذلك، إلا أن فيها عاضداً^(٢) لتقدير ابن عطية جوابها من جنس ما تقدمها بخلاف تقدير الزمخشري.

الثاني: أن «لَمَّا» حرفٌ وجوبٍ لوجوبٍ، وقد تقدّم دليله وأنه مذهب سيبويه، وجوابها كما تقدّم من تقدير ابن عطية والزمخشري. وفي قول ابن عطية: «فيجيء على المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» نظراً؛ إذ قراءة حمزة فيها تعليل وهذه القراءة لا تعليل فيها، اللهم إلا أن يقال: لَمَّا كانت «لَمَّا» تحتاج إلى جواب أشبه ذلك العلة ومعلولها، لأنك إذا قلت: «لَمَّا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» في قوة: أَكْرَمْتُكَ لأجل مجيئي إليك، فهي من هذه الجهة كقراءة حمزة.

والثالث: أن الأصل: لَمِنَ ما فادغمت النون في الميم لأنها تقاربها، والإدغام هنا واجب، / ولما اجتمع ثلاث ميمات، ميمٍ مِنْ، وميمٍ ما [١٦٢/ب] والميم التي انقلبت من نون «من» لأجل الإدغام فحصل ثقل في اللفظ. قال الزمخشري^(٣): «فحذفوا إحداها». قال الشيخ^(٤): «وفيه إبهامٌ»، وقد عيّن ابن عطية^(٥) بأن المحذوفة هي الأولى، قلت: وفيه نظر، لأن الثقل إنما حصل بما بعد الأولى، ولذلك كان الصحيح في نظائره إنما هو حَذَفُ الثواني نحو: «تَنَزَّلُ» و«تَذْكُرُونَ»، وقد ذكر أبو البقاء^(٦) أن المحذوفة هي الثانية، قال: «لضعفها بكونها بدلاً وحصول التكرير بها».

(١) معاني القرآن ٤٤٦/١.

(٢) الأصل: عاضد وهو سهو.

(٣) الكشف ٤٤١/١.

(٤) البحر ٥١٢/٢.

(٥) المحرر ١٤٦/٣.

(٦) الإملاء ١٤٢/١.

و «مِنْ» هذه التي في «لَمِنْ ما» زائدة في الواجب على رأي أبي الحسن الأخفش^(١). وهذا تخريج أبي الفتح^(٢)، وفيه نظرٌ بالنسبة إلى ادعائه زيادة «مِنْ» فإن التركيب يعلق على ذلك، ويبقى المعنى غير ظاهر.

الرابع: أن الأصل أيضاً: لَمِنْ ما، ففُعِلَ به ما تقدم من القلب والإدغام ثم الحذف، إلا أن «مِنْ» ليست زائدة بل هي تعليلية، قال الزمخشري^(٣): «ومعناه لَمِنْ أجل ما أتيتكم لتؤمننَّ به، وهذا نحو من قراءة حمزة في المعنى» قلت: وهذا الوجه أوجه مما تقدّمه لسلامته من ادعاء زيادة «مِنْ» ولوضوح معناه. قال الشيخ^(٤): «وهذا التوجيه في غاية البُعد ويُترّك كلامُ العرب أن يأتي فيه مثله فكيف في كتاب الله عز وجل! وكان ابن جني كثير التمثل في كلام العرب، ويلزم في «لَمَّا» هذه على ما قرره الزمخشري أن تكون اللام في «لَمِنْ» ما أتيناكم» زائدة، ولا تكون اللام الموطئة، لأن الموطئة إنما تدخل على أدوات الشرط لا على حرف الجر، لو قلت: «أقسم بالله لَمِنْ أجلك لأضربن زيداً» لم يَجُزْ، وإنما سُميت موطئةً لأنها تُوطىء ما يَصْلُح أن يكون جواباً للشرط للقسم، فيصير جواب الشرط إذ ذاك محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه» قلت: قد تقدّم له هو أن «ما» في هذه القراءة يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي، وأن اللام معها موطئة للقسم، وقد حصر هنا أنها لا تدخل إلا على أدوات الشرط فأحُد الأمرين لازم له، وقد قدّمتُ أن هذا هو الإشكال على مَنْ جَعَلَ «ما» موصولةً وجَعَلَ اللام موطئةً.

وقرأ نافع^(٥): «أتيناكم» بضمير المعظم نفسه، والباقون: «أتيتكم»

(١) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ٩٨/١.

(٢) المحتسب ١٦٤/١.

(٣) الكشف ٤٤١/١.

(٤) البحر ٥١٢/٢.

(٥) السبعة ٢١٤، والكشف ٣٥١/١.

بضمير المتكلم وحده، وهو موافق لما قبله وما بعده من صيغة الإفراد في قوله: «وإذ أخذ الله»، وجاء بعده «إصري».

وفي قوله «آتيكم» أو «آتيانكم» على كلا القراءتين التفاتان أحدهما: الخروج من الغيبة إلى التكلم في قوله آتينا أو آتيت، لأن قبله ذُكر الجلالة المعظمة في قوله: «وإذ أخذ الله»، والثاني: الخروج من الغيبة إلى الخطاب في قوله «آتيانكم» لأنه قد تقدّمه اسم ظاهر وهو «النبين»، إذ لو جرى على مقتضى تقدّم الجلالة والنبين لكان التركيب: وإذا أخذ الله ميثاق النبين لما آتاهم من كتاب كذا، قال بعضهم: «وفيه نظر لأن مثل هذا لا يسمى التفاتاً في اصطلاحهم، وإنما يسمى حكاية الحال، ونظيره قولك: حلف زيد ليفعلن ولافعلن، فالغيبة مراعاة لتقدّم الاسم الظاهر، والتكلم حكاية لكلام الحالف، والآية الكريمة من هذا».

وأصل لتؤمنن به ولتنصرنه: لتؤمنن وثلاثون، فالتون الأولى علامة الرفع، والمشددة بعدها للتوكيد، فاستقلّ توالي ثلاثة أمثال فحذفوا نون الرفع لأنها ليست في القوة كالتي للتوكيد، فالتقى بحذفها ساكنان، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

وقرأ عبد الله^(١): «مُصَدِّقًا» نصب على الحال من النكرة، وقد قاسه سيبويه^(٢) وإن كان المشهور عنه خلافه، وحسن ذلك هنا كون النكرة في قوة المعرفة من حيث إنه أريد بها شخص معين وهو محمد صلى الله عليه وسلم. واللام في «لما» زائدة لأن العامل فرع وهو مُصَدِّق والأصل: مُصَدِّق ما معكم.

قوله: «قال أقررتُم»: فاعل «قال» يجوز أن يكون ضمير الله تعالى وهو الظاهر، وأن يكون ضمير النبي الذي هو واحد النبين، خاطب بذلك

(١) البحر ٢/٥١٣.

(٢) الكتاب ١/٢٧٢.

- آل عمران -

أمته، ومتعلّق الإقرار محذوف، أي: أأقرتم بذلك كله، والاستفهام على الأول مجاز، إذ المراد به التقرير والتوكيد عليهم لاستحاليته في حق الباري تعالى، وعلى الثاني هو استفهام حقيقة، و«إصري» على الأول الياء لله تعالى وعلى الثاني للنبي.

وقرأ العامة «إصري» بكسر الهمزة وهي الفصحى، وقرأ أبو بكر عن عاصم في رواية: ^(١) «أصري» بضمها، ثم المضموم يُحتمل أن يكون لغة في المكسور وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون جمع إصار، ومثله أُرر ^(٢) في جمع إزار، وقد تقدّم في أواخر البقرة ^(٣) الكلام عليه مشبعاً.

وقوله: «أقرّنا»: أي: بالإيمان به وتبصرته. وفي الكلام حذف جملة أيضاً، حُذِفَتْ لدلالة ما تقدّم عليها، إذ التقدير: قالوا أقرنا وأخذنا إصرَكَ على ذلك كله.

وقوله: «فاشهدوا» هذه الفاء عاطفة على جملة مقدرة تقديره: قال: أأقرتم فاشهدوا، ونظير ذلك: «أَلْقَيْتَ زَيْدًا؟» قال: «لَقِيْتَهُ»، قال: «فَأَحْسِنُ إِلَيْهِ»، التقدير: أَلْقَيْتَ زَيْدًا فَأَحْسِنُ إِلَيْهِ، فما فيه الفاء بعضُ المقول، ولا جائز أن يكون كلّ المقول لأجل الفاء، ألا ترى قوله: «قال: أأقرتم». وقوله: «قالوا: أقرنا» لَمَّا كان كلّ المقول لم يُدْخِلِ الفاء، قاله الشيخ ^(٤)، والمعنى واضح بدونه.

[١٦٣/أ] قوله: «مِنَ الشَّاهِدِينَ» هذا هو / الخبرُ لَأَنَّهُ مَحْطُ الفائدة، وأمّا قوله «معكم» فيجوز أن يكون حالاً أي: وأنا من الشاهدين مصاحباً لكم، ويجوز

(١) السبعة ٢١٤؛ البحر ٢/٥١٣.

(٢) هذا بضم العين، وأصري في قراءة أبي بكر بتسكين الصاد.

(٣) الآية ٢٨٦ من البقرة.

(٤) البحر ٢/٥١٤.

أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بالشاهدين ظرفاً له عند مَنْ يرى تجويز ذلك^(١)، ويمتنع أَنْ يَكُونَ هو الخبر إذ الفائدة به غير تامة في هذا المقام، والجملة من قوله: «وأنا معكم من الشاهدين» يجوز ألا يكون لها محلٌ لاستئنافها، ويجوز أَنْ تكون في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «فاشهدوا».

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَوَلَّى﴾: يجوز أَنْ تكون «مَنْ» شرطيةً فالفاء في «فأولئك» جوابها، وَأَنْ تكون موصولةً، ودخلت الفاء لشبه المبتدأ باسم الشرط، فالفعل بعدها على الأول في محل جزم، وعلى الثاني لا محل له لكونه صلةً، وأما «فأولئك» ففي محلِّ جزم أيضاً على الأول ورفعٍ على الثاني لوقوعه خبراً، و«هم» يجوز أَنْ يكون فصلاً وَأَنْ يكون مبتدأً، وهذه الأشياء واضحةٌ ممَّا تقدَّم، فلذلك لم أوغل في بيانها.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبِغُونَ﴾: قد تقدم أَنْ الجمهور يجعلون الهمزة مقدمةً على الفاء للزومها الصدر، والزمخشري يُقرُّها على حالها ويقدرُ محذوفاً قبلها، وهنا جَوَزُ^(٢) وجهين، أحدهما: أَنْ تكون الفاء عاطفةً جملةً على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغيرَ دينِ الله يبغيون، ثم توسَّطت الهمزة بينهما. والثاني: أَنْ يُعْطَفَ على محذوفٍ تقديره: أيتولَّونَ فغيرَ دينِ الله يبغيون، وقَدَّم المفعولَ الذي هو «غير» على فِعْلِهِ لانه أهمُّ من حيثُ إِنَّ الإنكارَ الذي هو معنى الهمزة متوجهٌ إلى المعبود بالباطل، هذا كلامُ الزمخشري. قال الشيخ: ^(٣) «ولا تحقيقَ فيه لأنَّ الإنكارَ الذي هو معنى الهمزة لا يتوجَّه إلى الذوات، إنما يتوجَّه إلى الأفعال التي تتعلق بالذوات، فالذي أنكر إنما هو الابتغاء الذي متعلِّقه غيرُ دينِ الله، وإنما جاء تقديمُ

(١) ويحتج المانع بأن «أَل» لا يعمل ما بعدها فيها قبلها.

(٢) الكشف ٤٤١/١.

(٣) البحر ٥١٥/٢.

المفعول من باب الاتساع، ولشبهه ييغون بالفاصلة بآخر الفعل «قلت: وأين المعنى من المعنى؟

وقرأ أبو عمرو^(١) وحفص عن عاصم: «يَيغون» بالياء من تحت نَسَقاً على قوله: «هم الفاسقون» والباقون بياء الخطاب التفاضلاً.

قوله: «وله أسلم من في السموات» جملةً حالية أي: كيف يَيغون غير دينه والحال هذه؟

قوله: «طَوْعاً وَكَرْهاً» فيهما وجهان أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال والتقدير: طائعين وكرهين. والثاني: أنهما مصدران على غير الصدر، قال أبو البقاء: ^(٢) «لأنَّ أسلم بمعنى انقاد وأطاع»، وتابع الشيخ ^(٣) على هذا، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ هذا ماضٍ في «طَوْعاً» لموافقته لمعنى الفعل قبله، وأما «كَرْهاً» فكيف ^(٤) يقال فيه ذلك، والقول بأنه يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل غيرُ نافع هنا. ويقال: طاعَ يَطُوع، وأطاعَ يُطِيع بمعنى: وقيل: طاعه يَطُوعه انقاد له، وأطاعه أي: رَضِيَ لأمره، وطاوَعَهُ أي: وافقه.

وقرأ الأعمش: ^(٥) «كَرْهاً» بالضم، وسيأتي أنها قراءة للأخوين في سورة النساء ^(٦)، وللكوفيين وابن ذكوان في الأحقاف ^(٧)، وهناك تكلُّمنا عليها، وتقدم لنا أيضاً ذِكرُ هذه المادة في البقرة ^(٨).

(١) الكشف ٢٥٣/١؛ السبعة ٢١٤.

(٢) الإملاء ١٤٢/١.

(٣) البحر ٥١٦/٢.

(٤) الأصل: «كيف» وهو سهو.

(٥) البحر ٥١٦/٢.

(٦) الآية ١٩ من النساء، وانظر في قراءات «كرهأ»: السبعة ٢٢٩.

(٧) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٨) انظر إعرابه للآية ٢١٦ من البقرة.

قوله: «وَالِيهِ يُرْجَعُونَ» يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفةً فلا محل لها، وإنما سبقت للإخبار بذلك لتضمينها معنى التهديد العظيم والوعيد الشديد، ويجوز أن تكون معطوفة على الجملة من قوله: «وَلَهُ أَسْلَمَ» فتكون حالاً أيضاً، ويكون المعنى أنه نعى عليهم ابتغاء غير دين من أسلم له جميع من في السموات والأرض طائعين ومكرهين ومن مرجعهم إليه.

وقرأ حفص^(١) عن عاصم: «يُرْجَعُونَ» بياء الغيبة ويَحْتَمِلُ ذلك وجوهاً. أحدها: أن يعود الضمير على من أسلم وهو واضح. الثاني: أن يعود على من عاد عليه ضمير «يَبْعُونَ» في قراءة من قرأه بالغيبة، وهو أيضاً واضح، ولا التفات. في هذين الوجهين. والثالث: أن يعود على من عاد عليه الضمير في «تَبْعُونَ» في قراءة الخطاب فيكون التفاتاً حينئذٍ. وقرأ الباقون: «تَبْعُونَ» بالخطاب، فمن قرأ «تبعون» بالخطاب فهو واضح، ومن قرأه بالغيبة فيكون هذا التفاتاً منه، ويجوز أن يكون التفاتاً من قوله: «من في السموات والأرض».

آ (٨٤) قوله تعالى: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾: في هذه الآية احتمالان أحدهما: أن يكون المأمور بهذا القول - وهو آمناً إلى آخره - محمداً صلى الله عليه وسلم، ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أن يكون هو وأمثه مأمورين بذلك، وإنما حُذِفَ معطوفه لفهم المعنى، والتقدير: قل يا محمد أنت وأمتك: آمناً بالله، وهذا تقدير ابن عطية^(٢). والثاني من المعنيين أن المأمور هنا بذلك نبينا صلى الله عليه وسلم وحده، وإنما خُوطِبَ بلفظ الجمع تعظيماً له. قال الرمخشري: (٣) «ويجوز أن يُؤْمَرَ بأن يتكلم عن نفسه كما تتكلم

(١) السبعة ٢١٤؛ الكشف ٣٥٣/١.

(٢) المحرر ١٥٠/٣.

(٣) الكشف ٤٤٢/١.

الملوك إجلالاً من الله لقدر نبيه» قلت: وهو معنى حسن. والاحتمال الثاني: أن يكون المأمور بهذا القول من تقدم، والتقدير: قل لهم قولوا آمناً، فأمناً منصوبٌ بقل على الاحتمال الأول، وقولوا المقدير على الثاني، وذلك القول المضمَر منصوبٌ المحل.

وهذه الآية شبيهةٌ بالتي في البقرة^(١)، إلا أن هنا تعديّة أنزل بعلى، وهناك بإلى. فقال الزمخشري^(٢): «لوجود المعنيين جميعاً لأن الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسل، فجاء تارةً بأحد المعنيين وأخرى بالأخر» وقال ابن عطية: ^(٣) «الإنزال على نبي الأمة إنزالٌ عليها»، وهذا لا طائل فيه بالنسبة إلى طلب الفرق. وقال الراغب: «إنما قال هنا «على» لأن ذلك لما كان خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم وكان واصلاً إليه من الملأ الأعلى بلا واسطة بشرية كان لفظ «على» المختص بالعلو أولى به، وهناك لما كان خطاباً للأمة، وقد وصل إليهم بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم كان لفظ «إلى» المختص بالإيصال أولى، ويجوز أن يقال: «أنزل عليه» إنما يحمل على ما أمر المنزل عليه أن يبلغه غيره، و«أنزل إليه» على ما خص به في نفسه وإليه نهاية الإنزال، وعلى ذلك قال: «أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم»^(٤) وقال: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم»^(٥) خص هنا بإلى لما كان مخصوصاً بالذكر [الذي] هو بيان المنزل، وهذا كلام في الأولى لا في الوجوب».

(١) الآية ١٣٦ من البقرة.

(٢) الكشاف ٤٤٢/١.

(٣) المحرر ١٥٠/٣.

(٤) الآية ٥١ من العنكبوت.

(٥) الآية ٤٤ من النحل.

وهذا الذي ذكره الراغب رَدُّه الزمخشري فقال: ^(١) «وَمَنْ قَالَ: إنما قيل «علينا» لقوله «قل»، و«إلينا» لقوله «قولوا» تفرقة بين الرسول والمؤمنين، لأنَّ الرسول يأتيه الوحي على طريق الاستعلام ويأتيهم على وجه الانتهاء فقد تَعَسَّفَ، [ألا ترى] ^(٢) إلى قوله «بما أنزل إليك» ^(٣) «وأنزلنا إليك الكتاب» ^(٤) وإلى قوله: «آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا» ^(٥).

وفي البقرة: «وما أوتي النبيون» ^(٦) وهنا «والنبيون» لأنَّ التي في البقرة لفظُ الخطاب فيها عامٌّ، ومن حُكْمِ خطابِ العام البسطُ دونَ الإيجاز بخلافِ الخطاب هنا فإنه خاصٌّ فلذلك اكتفى فيه بالإيجاز دون الإطناب. وباقي كلماتِ جملِ الآية تقدَّم الكلام عليها في البقرة.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿يَتَنَفَّسْ غَيْرَ﴾: العامة على إظهار هذين المِثْلين؛ لأن بينهما فاصلاً فلم يلتقيا في الحقيقة، وذلك الفاصل هو الياء التي حذفت للجزم، ورُوي عن أبي عمرو ^(٧) فيها الوجهان: الإظهار على الأصل ولمراعاة الفاصل الأصلي، والإدغام مراعاةً للفظ، إذ يَصْدُقُ أنهما التقيا في الجملة، ولأنَّ ذلك الفاصل مستحقُّ الحذف لعاملِ الجزم، وليس هذا مخصوصاً بهذه الآية بل كلما التقى فيه مثلاً بسبب حذف حرف، لعلَّه اقتضت ذلك جرى فيها الوجهان نحو: «يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ» ^(٨) «وإن يَكُ

(١) الكشف ٤٤٢/١.

(٢) من الكشف، وسقطت سهواً من الأصل وثبتت في ب.

(٣) الآية ٤ من البقرة.

(٤) الآية ٤٨ من المائدة.

(٥) الآية ٧٢ من آل عمران.

(٦) الآية ١٣٦ من البقرة.

(٧) السبعة ١١٦؛ البحر ٥١٧/٢.

(٨) الآية ٩ من يوسف.

كاذباً»^(١)، وقد استشكل على هذا نحو: «يا قوم مالي أدعوكم»^(٢) و«يا قوم من ينصُرني»^(٣) فإنه لم يُروَ عن أبي عمرو خلافٌ في إدغامهما، وكان القياس يقتضي جواز الوجهين لأن ياء المتكلم فاصلةً تقديراً.

قوله: «دينا» فيه ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه مفعولٌ يبتَغى، و«غير الإسلام» حالٌ لأنها في الأصل صفةٌ له، فلما قُدِّمت عليه نُصِبَتْ حالاً. الثاني: أن يكونَ تمييزاً لغير لإبهامها، فمُيزَتْ كما مُيزَتْ «مثل» و«شبه» وأخواتهما، وسُمع من العرب: «إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاء». والثالث: أن يكونَ بدلاً من «غير»، وعلى هذين الوجهين فغير الإسلام هو المفعولُ به لِيَتَّبَعَ.

وقوله: «وهو في الآخرة من الخاسرين» كقوله: «وإنه في الآخرة لمن الصالحين»^(٤) في الإعراب وسيأتي ما بينهما في المعنى. وقيل: «أل» معرفةٌ لا موصولةٌ فلم يمنع من تعلُّق ما قبلها. بما بعدها، وهذه الجملة يجوزُ أن لا يكونَ لها محلٌّ لاستثناها، ويجوزُ أن تكونَ في محل جزم نسقاً على جواب الشرط وهو «فلن يُقبل»، ويكون قد ترتَّب على ابتغاء غير الإسلام ديناً عدمُ القبول والخسران.

آ. (٨٦) وقوله تعالى: ﴿كيف يهدي﴾ كقوله: «كيف تكفرون»^(٥)

وقيل: الاستفهامُ هنا معناه النفي، وأنشد: ^(٦)

(١) الآية ٢٨ من غافر.

(٢) الآية ٤١ من غافر.

(٣) الآية ٣٠ من هود.

(٤) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٥) الآية ٢٨ من البقرة.

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٩٥؛ وأمالى الشجري ٣٨٣/١؛

وابن عيش ٣٦/٩؛ وشواهد الكشاف ٣٢٢/٤.

١٣٥١- كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفَرَاشِ وَلَمَّا
تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَفَوَاءَ

وقول الآخر: (١)

١٣٥٢- فَهَذِي سَيْوْفٌ يَا صُدِّيُّ بْنُ مَالِكٍ
كَثِيرٌ وَلَكِنْ كَيْفَ بِالسَّيْفِ ضَارِبُ
قوله: «وشهدوا» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها معطوفة على
«كفروا» و«كفروا» في محلّ نصبٍ نعتاً لقوماً، أي: كيف يهدي مَنْ جَمَعَ بين
هذين الأمرين، وإلى هذا ذهب ابن عطية^(٢) والحوافي وأبو البقاء^(٣)، إلا أنَّ
مكيّاً^(٤) قد ردّد هذا الوجه فقال: «لا يجوزُ عطفُ «شهدوا» على «كفروا» لفسادِ
المعنى»، ولم يُبين جهةَ الفسادِ فكأنه فهمَ الترتيبَ بين الفكرة والشهادة،
فلذلك فسَدَ المعنى، وهذا غير لازمٍ، فإنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً، ولذلك قال
ابن عطية: (٥) «المعنى مفهومٌ أنَّ الشهادةَ قبل الكفرِ والواو لا ترتّب».

الثاني: أنها في محلّ نصبٍ على الحال من واو «كفروا»، والعامل فيها
الرافعُ لصاحبها، و«قد» مضمرةٌ معها على رأي، أي: كفروا وقد شهدوا،
وإليه ذهب جماعة كالزمخشري^(٦) وأبي البقاء^(٧) وغيرهما، قال أبو البقاء:
«ولا يجوز أن يكون العامل «يَهْدِي» لأنه يهدي مَنْ شَهِدَ أن الرسول حق،
يعني أنه لا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «قوماً»، والعاملُ في الحال «يَهْدِي»
لما ذَكَر من فساد المعنى /.

[١/١٦٤]

(١) لم أهد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/١٦٤؛ وأما الشجري ١/٢٦٧؛

والبحر ٢/٥١٨.

(٢) المحرر ٣/١٥٢.

(٣) الإملاء ١/١٤٣.

(٤) ليس في الشكل.

(٥) الكشف ١/٤٤٢.

(٦) الإملاء ١/١٤٣.

- آل عمران -

الثالث: أن يكون معطوفاً على «إيمانهم» لما تضمنه من الانحلال لجملة فعلية،
إذ التقدير: بعد أن آمنوا وشهدوا، وإلى هذا ذهب جماعة، قال
الزمخشري^(١): «أن يُعطف على ما في «إيمانهم» من معنى الفعل، لأن
معناه: بعد أن آمنوا، كقوله تعالى: «فَأَصْدَقُوا»^(٢) وقوله^(٣):
١٣٥٣- مشائيمٌ ليسوا مُصلِحين عَشيرةً

ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها
انتهى. وجهُ تنظيره ذلك بالآية والبيت توهم وجود ما يسوغ العطف عليه
في الجملة، كذا يقول النحاة: جُزم على التوهم أي: لسقوط الفاء،
إذ لو سقطت لانجزم في جواب التحضيض، وكذا يقولون: توهم وجود الباء
فجراً، وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوء أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك
حاش لله، وكان تنظير الزمخشري بغير ذلك أولى كقوله: «إنَّ المُصَدِّقينَ
والمُصَدِّقَاتِ وأَقْرَضُوا»^(٤)، إذ هو في قوة: إن الذين صدقوا وأقرضوا، وفي
هذه الآية بحثٌ سيمر بك إن شاء الله تعالى.

وقال الواحدي: «عُطف الفعل على المصدر؛ لأنه أراد بالمصدر الفعل
تقديره: كفروا بالله بعد أن آمنوا، فهو عطفٌ على المعنى كما قال^(٥):

١٣٥٤- لَلْبَيْسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفَوفِ

معناه: لأنَّ البس وتقرَّرَ عيني فظاهرُ عبارة الزمخشري والواحدي أن

(١) الكشف ٤٤٢/١.

(٢) الآية ١٠ من المنافقون.

(٣) البيت للأخوص الرياحي، وهو في الكتاب ٨٣/١؛ والخصائص ٣٥٤/٢؛ وابن يعيش
٥٢/٢؛ وإملاء العكبري ٢١٠/١.

(٤) الآية ١٨ من الحديد.

(٥) تقدم برقم ٧٠١.

الأول يُؤَوَّل لأجل الثاني، وهذا ليس بظاهر، لأننا إنما نحتاج إلى ذلك لكون الموضع يطلبه فعلاً كقوله: «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ» لأنَّ الموصول يُطْلَبُ جملةً فعلية فاحتجنا أَنْ نتأَوَّل اسمَ الفاعل بفعلٍ، وعَطَفْنَا عليه «وأقربوا»، وأما «بعد إيمانهم» وقوله «لللبس عباءة» فليس مكانُ الاسم محتاجاً إلى فعل، فالذي ينبغي: أن نتأَوَّل الثاني باسمٍ ليصحَّ عطفُه على الاسم الصريح قبله، وتأويلُه بأن نأتي معه بـ «أن» المصدرية مقدرةً، تقديرُه: بعد إيمانهم وَأَنْ شَهِدُوا، أي: وشهادتهم، ولهذا تأَوَّل النحويون قولها: «لَلْبَسُ عباءةٍ وَتَقَرَّ»: وَأَنْ تَقَرَّ، إذ التقدير: وقرة عيني، وإلى هذا الذي ذكرته ذهب أبو البقاء^(١) فقال: «التقدير: بعد أَنْ آمَنُوا وَأَنْ شَهِدُوا، فيكونُ في موضعِ جَرٍّ». انتهى، يعني أنه على تأويلٍ مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريحِ المجرور بالظرف، وكلام الجرجاني فيه ما يشهد لهذا وَيَشْهَدُ لتقدير الزمخشري فإنه قال: «قوله «وشهدوا» منسوقٌ على ما يمكنُ في التقدير، وذلك أَنَّ قوله «بعد إيمانهم» يمكن أن يكونَ بعد «أن آمَنُوا» وَأَنَّ الخفيفة مع الفعلِ بمزلةِ المصدرِ كقوله: «وَأَنْ تصوموا خير لكم»^(٢) أي: والصوم، ومثله مِمَّا حُمِلَ فيه على المعنى قوله تعالى: «وما كان لبشرٍ أن يُكَلِّمه الله إلاَّ وحياً أو من وراءِ حجابٍ أو يُرْسِلَ»^(٣) فهو عطفٌ على قوله: «إلاَّ وحياً»، ويمكن فيه: إلاَّ أن يُوحى إليه، فلما كان قوله «إلاَّ وحياً» بمعنى: إلاَّ أن يُوحى إليه حَمَلَهُ على ذلك، ومثله من الشعر قوله^(٤):

١٣٥٥ - فَظَلَّ طَهَاءُ اللحم من بين مُنْضَجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ

(١) الإملاء ١/١٤٣.

(٢) الآية ١٨٤ من البقرة.

(٣) الآية ٥١ من الشورى.

(٤) من معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه ٢٢. والتقدير: المطبوخ في القدر. وانظر بحثاً

للنحاس حول هذا البيت في: شرح القصائد التسع ١/١٨٣.

خَفَضَ قَوْلَهُ «قدِير» لأنه عَطَفَ على ما يمكن في قوله «منضج» لأنه
أمكن أن يكون مضافاً إلى الصفيِّفَ فَحَمَلَهُ على ذلك^(١) قلت: فَإِثْبَانُهُ بهذا
البَيْتِ نظيرُ إِتْيَانِ الزمخشري بالآية الكريمة والبيت المتقدمين، لأنه جَرَّ «قدِير»
هنا على التوهم، كأنه تَوَهُّمٌ إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله تخفيفاً فَجَرَّ على
التوهم، كما تَوَهُّمَ الآخرُ وجودَ الباءِ في قوله: «ليسوا مصلحين»، لأنها كثيراً
ما تزداد في خبر ليس. وقوله: «أن الرسول» الجمهورُ على أنه وصف بمعنى
المُرْسَل، وقيل: هو بمعنى الرسالة فيكون مصدرًا وقد تقدّم ذلك.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن
يكون مبتدأ ثانياً، و«أن عليهم» إلى آخره في محل رفع خبراً لجَزَاؤُهُمْ،
والجملة خبر لأولئك. والثاني: أن يكون «جَزَاؤُهُمْ» بدلاً من «أولئك» بدل
اشتمال، و«أن عليهم» إلى آخره خبر أولئك. وقال هنا: «جَزَاؤُهُمْ أن عليهم
لعنة الله» وهناك^(٢): «أولئك عليهم» دون «جَزَاؤُهُمْ» قيل: لأنَّ هناك وَقَعَ
الإخبارُ عَمَّنْ توفي على الكفر، فمن ثم حَتَمَ الله عليه اللعنة بخلافه هنا، فإنَّ
سببَ النزول في قوم ارتدّوا ثم رَجَعُوا للإسلام. ومعنى «جَزَاؤُهُمْ» أي: جزاء
كفرهم وارتدادهم. وتقدّم قراءة الحسن «والناس أجمعون»^(٣) وتخريجها.

آ. (٨٨) وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾: حال من الضمير في «عليهم»
والعامل فيها الاستقرار أو الجار لقيامه مقام الفعل وتقدّمت نظائره. والضمير
في «فيها» للجنة. و«لا يُخَفَّفُ» جملةٌ حالية أو مستأنفة.

آ. (٨٩) وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾: استثناء متصل.

آ. (٩٠) وقوله تعالى: ﴿كَفَرًا﴾: تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية،

(١) أي: إنه حمل «قدِير» على صفيِّف لوكان مجروراً بالإضافة.

(٢) الآية ١٦١ من البقرة: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ».

(٣) الآية ١٦١ من البقرة.

والأصل: ثم ازداد كفرهم، والدال الأولى بدل من تاء الافتعال لوقوعها بعد الزاي، كذا أعربه الشيخ^(١)، وفيه نظر، إذ المعنى على أنه مفعول به، وذلك أن الفعل المتعدي لاثنين إذا جُعِلَ مطاوعاً نَقَصَ مفعولاً، وهذا من ذاك، لأن الأصل: زِدْتُ زيداً خيراً فازداده، وكذلك أصل الآية الكريمة، زادهم الله كفوفاً فازدادوه.

ولم يُؤْتِ هنا بالفاء داخلَةً على «لن» وأتى بها في «لن» الثانية. قيل: لأنَّ الفاء مُؤَدَّةٌ بالاستحقاق بالوصف السابق، لأنه قد صرَّح بقيد موتهم على الكفر / بخلاف «لن» الأولى فإنه لم يُصرَّح معها به، فلذلك لم يُؤْتِ بالفاء. [١٦٤/ب]

وقرأ عكرمة^(٣): «لن نقبل» بنون العظمة، «توبتهم» بالنصب، فلذلك قرأ: «فلن نقبل من أحدهم ملء» بالنصب.

قوله: «وأولئك هم الضالون» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون في محل رفعٍ عطفاً على خبر إن، أي: إن الذين كفروا لن تُقبل توبتهم وإنهم أولئك هم الضالون. الثاني: أن تُجْعَلَ معطوفة على الجملة المؤكدة بأن، وحيثُ فلا محل لها من الإعراب لعطفها على ما لا محل له. الثالث: وهو أغربها أن تكون الواو للحال، فالجملة بعدها نصب على الحال، والمعنى: لن تُقبل توبتهم من الذنوب والحال أنهم ضالون، فالتوبة والضلال متنافيان لا يجتمعان، قاله الراغب، وهو بعيد في التركيب، وإن كان قريب المعنى. قال الشيخ^(٤): «ويُنبوعن هذا المعنى هذا التركيب، إذ لو أُريد هذا المعنى لم يُؤْتِ باسم الإشارة».

(١) البحر ٥١٩/٢.

(٢) وذلك في الآية ٩١.

(٣) البحر ٥٢٠/٢.

(٤) البحر ٥٢٠/٢.

وقوله: «فلن يُقْبَل» قد تقدم أن عكرمة [قرأ] «نقبل» بالنون^(١)، «ملء» بالنصب مفعولاً به، وقرأ بعضهم^(٢): فلن يقبل بالياء من تحت على بنائه للفاعل وهو الله تعالى، و«ملء» بالنصب كما تقدم. وقرأ أبو جعفر وأبو السَّمَّال: «مل الأرض» بطرح همزة «ملء»، نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وبعضهم يُدغم نحو هذا، أي: لام «ملء» في لام «الأرض» بعروض التقائهما.

والمَلءُ مقدار ما يملأ الوعاء، والمَلءُ بفتح الميم هو المصدر. يقال: «مَلَأْتُ القِرْبَةَ أَمْلُوها مَلْئاً»، والمَلَاءُ المِلْحَقَةُ بضم الميم والمد.

و«ذَهَبَ» العامة على نصبه تمييزاً، وقال الكسائي: «على إسقاط الخافض» وهذا كالأول، لأنَّ التمييز مقدَّر به «مِنْ» واحتاجت «ملء» إلى تفسير لإبهامها، لأنها دالة على مقدار. كالفَقِيرِ والصَّاع. وقرأ الأعمش «ذهب» بالرفع، قال الزمخشري^(٣): «رَدّاً على «ملء» كما يقال: «عندي عشرون نفساً رجال» يعني بالرد البدل، ويكون بدل نكرة من معرفة، قال الشيخ^(٤): «ولذلك ضَبَطَ الحَذَّاقُ قوله «لَكَ الحمدُ ملءُ السموات» بالرفع، على أنه نعتٌ للحمد، واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة» قلت: ولا يتعيَّنُ نصبه على الحال حتى يلزَمَ ما ذكره من الضعف، بل هو منصوبٌ على الظرف، أي: إِنَّ الحمد يقع مِلْئاً للسموات وللأرض.

قوله: «ولو أفتَدَى» الجمهورُ على ثبوت الواو وهي واو الحال، قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: كيف موقعُ قوله: «ولو أفتدى به»؟ قلت: هو كلامُ

(١) انظر في قراءتها: البحر ٥٢٠/٢؛ الشواذ ٢١؛ الكشف ٤٤٣/١.

(٢) نسبها في الشواذ ٢١ إلى عيسى بن سليمان الحجازي.

(٣) الكشف ٤٤٣/١.

(٤) البحر ٥٢٠/٢.

(٥) الكشف ٤٤٣/١.

محمولٌ على المعنى كأنه قيل: فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ فِدْيَةٌ ولو افْتَدَى بملء الأرض». انتهى. والذي ينبغي أن يُحْمَلَ عليه أن الله تعالى أخبر أن مَنْ مَاتَ كَافِرًا لَا يُقْبَلُ مِنْهُ مَا يَمْلَأُ الْأَرْضَ مِنْ ذَهَبٍ، على كل حال يَقْصِدُهَا ولو في حال افتدائه من العذاب، وذلك أن حالة الافتداء حالة لا يَمْتَنُّ فيها المفتدي على المفتدى منه إذ هي حالة قهرٍ من المفتدى منه للمفتدي.

قال الشيخ^(١): «وقد قررنا في نحو هذا التركيب أن «لو» تأتي مَنبَهَةً على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء، وما بعدها جاء تنصيصاً على الحالة التي يُظَنُّ أنها لا تَنْدَرُجُ فيما قبلها، كقوله عليه السلام: «أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»^(٢) و«رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ»^(٣)، كأن هذه الأشياء كان ممَّا ينبغي أن لا يُؤْتَى بها، لأنَّ كَوْنَ السَّائِلِ عَلَى فَرَسٍ يُشْعِرُ بَغْنَاهُ فَلَا يَنَاسِبُ أَنْ يُعْطَى، وكذلك الظُّلْفُ الْمُحْرَقُ لَا غِنَاءَ فِيهِ، فكان يَنَاسِبُ أَلَّا يُرَدَّ بِهِ السَّائِلُ».

وقيل: الواو هنا زائدة، وقد يتأيد هذا بقراءة ابن أبي عبيدة «لو افْتَدَى بِهِ» دون واوٍ، ومعناها أنه جُعِلَ الافتداء شرطاً في عدم القبول فلم يَتَعَمَّمْ نَفْيُ وجود القبول. و«لو» قيل: هي هنا شرطية بمعنى إن، لا التي معناها لما كان سيقع لوقوع غيره، لأنها مُعَلَّقة بمستقبل، وهو قوله: «فلن يُقْبَلَ» وتلك مُعَلَّقة بالماضي.

وافْتَدَى: افْتَعَلَ من لَفِظِ الْفِدْيَةِ وهو متعَدٌّ لواحدٍ لأنه بمعنى فَدَى، فيكونُ افْتَعَلَ فِيهِ وَقَعَلَ بِمَعْنَى نَحْو: شَوَى وَاشْتَوَى، ومفعوله محذوف تقديره: افْتَدَى نَفْسَهُ.

(١) البحر ٥٢١/٢.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢؛ ابن حنبل ٢٠١/١.

(٣) رواه أحمد في المسند ٣٨١/٥. والظلف: الحافر.

والهَاءُ في «به» فيها أقوال، أظهرها: عودُها على «ملء» لأنه مقدار ما يملؤها، أي: ولو افْتدى بملء الأرض. والثاني: أن يعودَ على «ذهبا» قاله أبو البقاء^(١)، قال الشيخ^(٢): «ويوجد في بعض التفسير أنها تعود على المِلء أو على الذهب، فقوله «أو على الذهب» غلطٌ» قلت: كان وجه الغلط فيه أنه ليس مُحَدَّثاً عنه /، إنما جيء به بياناً وتفسيراً لغيره فَضْلاً. الثالث: أن يعود على «مثل» محذوف، قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يُرادَ «ولو افْتدى بمثله» كقوله: «لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه»^(٤) والمِثْلُ يُحذف في كلامهم كثيراً، كقولك: «ضَرَبْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ» تريد مثل ضربه، أبو يوسف أبو حنيفة «أي مثله، و»^(٥):

١٣٥٦- لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطْطِي

و «قضية ولا أبا حسن لها» تريد: لا مثل هَيْثَم ولا مثل أبي حسن، كما أنه يزداد في قولهم: «مِثْلُكَ لا يفعل كذا» يريدون: أنت لا تفعل، وذلك أن المثلين يَسُدُّ أحدهما مَسَدَ الآخر، فكانا في حكم شيء واحد. قال الشيخ^(٦): «ولا حاجة إلى تقدير «مثل» في قوله «ولو افْتدى به»، وكان الزمخشري تَحْيِلُ أن ما نُفِي أن يُقْبَلَ لا يمكن أن يُفْتَدَى به فاحتاج إلى إضمار «مثل» حتى يُغَايِرَ بين ما نُفِي قَبُوله وبين ما يُفْتَدَى به، وليس كذلك؛ لأن ذلك كما ذكرناه على سبيل الفَرَض والتقدير، إذ لا يمكن عادةً أن أحداً يملك مِلءَ الأرض ذهباً، بحيث إنه لو بَذَله على أي جهة بَذَله لم يُقْبَلَ منه، بل لو كان ذلك مُمَكِّناً لم يَحْتَجْ

(١) الإملاء ١/١٤٣.

(٢) البحر ٢/٥٢٢.

(٣) الكشف ١/٤٤٤.

(٤) الآية ٣٦ من المائدة.

(٥) تقدم برقم ٩٨.

(٦) البحر ٢/٥٥٢.

إلى تقدير «مثل» لأنه نفى قبوله حتى في حالة الافتداء، وليس ما قَدَّر في الآية نظيرَ ما مثَّل به، لأنَّ هذا التقدير لا يُحتاج إليه ولا معنى له، ولا في اللفظ ولا في المعنى ما يدل عليه فلا يُقدَّر، وأما ما مثَّل به من نحو: «ضربت ضرب زيد، وأبويوسف أبو حنيفة» فبضرورة العقل نعلم أنه لا بد من تقدير «مثل»، إذ ضربك يستحيل أن يكون ضرب زيد، وذاتُ أبي يوسف يستحيل أن تكون ذات أبي حنيفة، وأما «لا هيثم الليلة للمطي» فذلٌّ على حذف «مثل» ما تقرَّر في اللغة العربية أن «لا» التي لنفي الجنس لا تدخل على الأعلام فتؤثِّر فيها فاحتيج إلى إضمار «مثل» لتبقى على ما تقرَّر فيها، إذ تقرَّر فيها أنها لا تعمل إلا في الجنس، لأن العَلَمِيَّة تنافي عمومَ الجنس، وأما قوله: «كما يُزاد في نحو: «مثلك لا يفعل» تريد أنت» فهذا قولٌ قد قيل [به]، ولكن المختار عند حُذاق النحويين أنَّ الأسماء لا تزاد. قلت: وهذا الاعتراضُ على طوله جوابُه ما قاله أبو القاسم في خطبة كشافه^(١): «فاللغوي وإن عَلَكَ اللغةَ بِلَحْيَيْهِ^(٢) والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه إلى آخره»^(٣).

قوله: «أولئك لهم عذابٌ أليمٌ يجوزُ أن يكونَ «لهم» خبراً لاسم الإشارة، و«عذابٌ» فاعلٌ به، وعَمِلَ لاعتماده على ذي خبر، أي: أولئك استقر لهم عذاب، وأن يكونَ «لهم» خبراً مقدماً، و«عذاب» مبتدأ مؤخرًا، والجملةُ خبر عن اسم الإشارة، والأولُ أحسن، لأنَّ الإخبار بالمفرد أقرب من الإخبار بالجملة، والأول من قَبيلِ الإخبار بالمفرد.

قوله: «وما لهم من ناصرين» يجوزُ أن يكونَ «من ناصرين» فاعلاً، وجاز

(١) الكشف ١٦/١.

(٢) اللَّحْيُ: منبت اللحية.

(٣) ومقصود الزمخشري أن اللغوي والنحوي وإن برعا في علومهما فإنَّ حقائق القرآن وأسراره لا يدركها إلا مَنْ برع في علم المعاني والبيان.

- آل عمران -

عَمَلُ الْجَارِ لِعَتِمَادِهِ عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ أَيْ: وَمَا اسْتَقَرَّ لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ.
والثاني: أنه^(١) خبر مقدم و«من ناصرين» مبتدأ مؤخر، و«مِنْ» مزيدة على الإعرابين لوجود الشرطين في زيادتها. وأتى بناصرين جمعاً لتوافق الفواصل.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا﴾: النَّيْلُ: إدراك الشيء ولُحُوقُهُ^(٢)، وقيل: هو العطية، وقيل: هو تناول الشيء باليد، يقال: نَلَيْتُهُ أَنَالَهُ نَيْلًا. قال تعالى: «وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا»^(٣). وأما النَّوْلُ بالواو فمعناه تناول، يقال: نَلَيْتُهُ أَنُولُهُ أَيْ: تناولته، وأنلته زيدا أَنُوْنُهُ إِيَّاهُ أَيْ: ناولته إِيَّاهُ، كقولك: عَطَوْتُهُ أَعْطَوْتُهُ بمعنى تناولته، وأعطيته إِيَّاهُ إِذَا ناولته إِيَّاهُ^(٤).

وقوله: «حتى تنفقوا» بمعنى إلى أن، و«مِنْ» في «مما تحبون» تبعيضية، يدلُّ عليه قراءة عبدالله^(٥): «بَعْضُ مَا تَحْبُونَ»، وهذه عندي ليست قراءة بل تفسيرٌ معنى. و«ما» موصولةٌ وعائدها محذوف، والقولُ بكونها نكرة موصوفة لا معنى له، وقد جَوَّزَ ذلك أبو البقاء^(٦) فقال: [«أَوْ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَلَا تَكُونُ مُصَدَّرِيَّةً لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ لَا تُنْفَقُ، فَإِنْ جُعِلَتِ الْمَحَبَّةُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ جَازَ عَلَى رَأْيِ أَبِي عَلِيٍّ »]^(٧) يعني يبقى التقدير: من الشيء المحبوب، وهذان الوجهان ضعيفان، والأول أضعف.

وقوله: «وما تنفقوا من شيء» تقدم نظيره في البقرة^(٨).

(١) أي «لهم» والوجه الأول ما ذكره قبله.

(٢) اللحق: أحد مصادر لحق الفصيحة. انظر: اللسان: لحق.

(٣) الآية ١٢٠ من التوبة.

(٤) انظر: اللسان: عطا.

(٥) البحر ٥٢٤/٢.

(٦) الإملاء ١٤٣/١.

(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٨) الآية ٢٧٢ من البقرة.

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿حِلًّا﴾: الحِلُّ: بمعنى الحلال وهو في الأصل مصدر لَحَلَّ يَحِلُّ كَقَوْلِكَ: عَزَّ يَعِزُّ عِزًّا، ثم يُطلق على الأشخاص مبالغة، ولذلك يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كقوله تعالى: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ»^(١)، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها: «كنت أُطَيِّبُهُ صلى الله عليه وسلم لِحَلِّهِ وَلِحَرَمِهِ»^(٢) أي: لإحلاله وإحرامه، وهو كالجَرَمِ واللَّيْسِ بمعنى الحَرَامِ واللباس، قال تعالى: «وَجُرْمٌ»^(٣) وقرئ «وحرَام». و«لبنى» متعلق بِحَلَّ.

قوله: «إِلَّا مَا حَرَّمَ» مستثنى / من اسم كان. وَجُوزَ أبو البقاء^(٤) أَنْ يَكُونَ [١٦٥/ب] مستثنى من ضميرٍ مستتر في «حِلًّا» فقال: «لأنه استثناء من اسم كان، والعاملُ فيه «كان»، ويجوزُ أَنْ يَعمَلَ فيه «حِلًّا» ويكون فيه ضميرٌ يكون الاستثناء منه؛ لأن حِلًّا وحَلًّا في موضع اسم الفاعل بمعنى الجائر والمباح».

وفي هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصل، والتقدير: إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ، فَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ، فَلَيْسَ فِيهَا مَا زَادَهُ مِنْ مُحَرَّمَاتٍ وَادْعُوا صِحَّةَ ذَلِكَ. والثاني: أنه منقطع، والتقدير: لَكِنْ حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً وَلَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْهِمْ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ.

قوله: «مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنْزَلَ» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِحَرَّمَ أَي: إِلَّا مَا حَرَّمَ مِنْ قَبْلِ، قاله أبو البقاء^(٥). قال الشيخ^(٦): «وَيَبْدُو ذَلِكَ، إِذْ هُوَ مِنْ

(١) الآية ١٠ من الممتحنة.

(٢) رواه البخاري (الفتح) الحج ٣/٣٩٦؛ أبو داود: الحج ٢/٣٥٨.

(٣) الآية ٩٥ من الأنبياء على قراءة حمزة والكسائي وأبو بكر، والباقيون حرام: السبعة ٤٣١: «وحرَامٌ على قريةٍ أهلكتها».

(٤) الإملاء ١/١٤٣.

(٥) الإملاء ١/١٤٣.

(٦) البحر ٣/٤.

الإخبار بالواضح، لأنه معلوم أن ما حَرَّمَ إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة. والثاني: أنها تتعلّق بقوله: كان حِلًّا قال الشيخ^(١): «ويظهر أنه متعلّق بقوله «كان حِلًّا لبني إسرائيل» أي: من قبل أن تُنزّل التوراة، وفَصَلَ بالاستثناء إذ هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو حالاً نحو: «ما حَسِبَ إلا زيدٌ عندك، وما أَوَى إلا عمروُ إليك، وما جاء إلا زيدٌ ضاحكاً» وأجاز الكسائي ذلك في المنصوب مطلقاً نحو: ما ضَرَبَ إلا زيدٌ عمراً، وأجاز هو وابن الأباري ذلك في المرفوع نحو: ما ضَرَبَ إلا زيداً عمرو، وأمّا تخريجه على غير مذهب الكسائي وأبي الحسن فيَقْدَرُ له عاملٌ من جنس ما قبله، تقديره هنا: حُلٌّ من قبل أن تُنزّل التوراة».

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بافتري، وهذا هو الظاهر، والثاني: جَوَزَهُ أبو البقاء^(٢) وهو أن يتعلّق بالكذب، يعني الكذب الواقع من بعد ذلك. وفي المشار إليه بذلك ثلاثة أوجه أحدها: استقرار التحريم المذكور في التوراة، إذ المعنى: إلا ما حَرَّمَ إسرائيل على نفسه ثم حَرَّمته التوراة عليهم عقوبةً لهم. الثاني: التلاوة، وجاز تذكير اسم الإشارة لأن المراد بها بيان مذهبهم. والثالث: الحال بعد تحريم إسرائيل على نفسه.

وهذه الجملة — أعني قوله «فَمَنْ افترى» — يجوز أن تكون استثنائية فلا محلّ لها من الإعراب، ويجوز أن تكون منصوبة المحلّ نسقاً على قوله: «فَاتَّوَا بالتوراة» فتندرج في المقول. و «مَنْ» يجوز أن تكون شرطية أو موصولة،

(١) البحر ٤/٣.

(٢) الإملاء ١٤٣/١.

وَحَمَلَ عَلَى لَفْظِهَا فِي قَوْلِهِ: «افْتَرَى» فَلِذَلِكَ وَحَّدَ الضَّمِيرَ، وَعَلَى مَعْنَاهَا فَجُمِعَ فِي قَوْلِهِ: «فَأُولَئِكَ» إِلَى آخِرِهِ.

آ. (٩٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾: أَي: قُلْ لَهُمْ. وَالْعَامَّةُ عَلَى إِظْهَارِ لَامِ «قُلْ» مَعَ الصَّادِ، وَقَرَأَ أَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ^(١) بِإِدْغَامِهَا فِيهَا، وَكَذَلِكَ أَدْغَمَ اللَّامَ فِي السِّينِ فِي قَوْلِهِ: «قُلْ سِيرُوا»^(٢)، وَسَيَأْتِي أَنَّ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ وَهَشَامًا أَدْغَمُوا اللَّامَ فِي السِّينِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «بَلْ سَوَّلْتُ لَكُمْ»^(٣).

قال أبو الفتح^(٤): «عَلَّةُ ذَلِكَ فَشُوْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ فِي الْقَمْرِ وَانْتِشَارُ الصَّوْتِ الْمُنْبِتِّ عَنْهُمَا فَقَارَبَتَا بِذَلِكَ مَخْرَجَ اللَّامِ فَجَازَ إِدْغَامُهَا فِيهِمَا»^(٥) وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوَيْه، فَإِنَّ سَيَبَوَيْه قَالَ^(٦): «وَالْإِدْغَامُ - يَعْنِي إِدْغَامَ اللَّامِ مَعَ الطَّاءِ وَالصَّادِ وَأَخَوَاتِهِمَا - جَائِزٌ وَلَيْسَ كَكَثَرَتِهِ مَعَ الرَّاءِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَرَاحَنَ عَنْهَا وَهِيَ مِنَ الثَّنَائِيَّاتِ» قَالَ: «وَجَوَازُ الْإِدْغَامِ لِأَنَّهُ آخَرُ مَخْرَجِ اللَّامِ قَرِيبٌ مِنْ مَخْرَجِهَا. انْتَهَى». وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٧) عِبَارَةً تَوْضِيحَ مَا تَقَدَّمَ وَهِيَ: «لِأَنَّ الصَّادَ فِيهَا انْبِسَاطٌ وَفِي اللَّامِ^(٨) انْبِسَاطٌ، بَحِثْ يَتَلَقَى طَرَفَاهُمَا فَصَارَا مُتْقَارِبَيْنِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ إِعْرَابُ قَوْلِهِ: «مِلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا»^(٩) فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

(١) البحر ٥/٣؛ الشواذ ٢١.

(٢) الآية ١١ من الأنعام.

(٣) الآية ١٨ من يوسف.

(٤) المحتسب ١٦٥/١.

(٥) أي: إدغام اللام في السين أو الصاد.

(٦) الكتاب ٤١٧/٢.

(٧) الإملاء ١٤٣/١.

(٨) الأصل: «الصاد» وهو سهو، والتصويب من الإملاء.

(٩) الآية ١٣٥ من البقرة.

آ. (٩٦) قوله تعالى: ﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾: هذه الجملة في موضع خفض صفةً لمبتدئ. وقرأ العامة: «وُضِعَ» مبنياً للمفعول، وعكرمة^(١) وابن السَّمِيعِ: «وَضَعَ» مبنياً للفاعل، وفي فاعله قولان، أظهرهما، أنه ضمير إبراهيم لتقدم ذكره، ولأنه مشهورٌ بعمارتِهِ، والثاني: أنه ضميرُ الباري تعالى. وللناس» متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ فيه للعلّة، و«لَلَّذِي بَيْكَةُ» خبرٌ إنَّ، [١٦٦/أ] / وأخبر هنا بالمعرفة وهو الموصول عن النكرة وهو «أَوَّلُ بَيْتٍ» لتخصيص النكرة بشيئين: الإضافة والوصف بالجملة بعده، وهو جائزٌ في باب إنَّ، ومن عبارة سيويه^(٢): «إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ» لَمَّا تَخَصَّصَ «قَرِيباً» بوصفه بالجار بعده ساغ ما ذكرته لك، وزاده حسناً هنا كونه اسماً «إِنَّ»، وقد جاءتِ النكرة اسماً لأنَّ وإنَّ لم يكن تخصيصاً. قال^(٣):

١٣٥٧- وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أُسَبَّ مَجَاشِعاً

بِأَبَائِي الشُّمَّ الْكِرَامِ الْخَضَارِمِ

و«بَيْكَةُ» صلةٌ، والباءُ فيه ظرفيةٌ أي: في مكة، وبَيْكَةُ فيها أوجه، أخذها أنها مرادفةٌ لمكة فأبدلت ميمُها بَاءً، قالوا: والعربُ تُعَاقِبُ بَيْنَ الْبَاءِ وَالْمِيمِ في مواضع، قالوا: هذا عَلَيَّ ضَرْبَةٌ لَازِمٌ وَلَازِبٌ^(٤)، وهذا أَمْرٌ رَاتِبٌ وَرَاتِمٌ^(٥)، وَالنَّمِيطُ وَالنَّبِيطُ^(٦)، وَسَبَدٌ رَأْسُهُ وَسَمَدَا^(٧)، وَأَعْطَطَ الْحُمَى وَأَعَمَطَتِ^(٨)،

(١) البحر ٦/٣.

(٢) الكتاب ٢٨٤/١.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٤٤؛ والجمع ١١٩/١؛ والدرر ٨٨/١.

(٤) صار ضربة لازب: أي صار لازماً ثابتاً.

(٥) أمر راتب: مقيم.

(٦) النبيت: أول ما يظهر من ماء البشر.

(٧) سيد: خلق.

(٨) أعبطته: نالته.

وقيل: اسمٌ لبطن مكة، وقيل: لمكان البيت، وقيل: للمسجد نفسه، وأيدوا هذا بأن التباكُّ وهو الازدحام إنما يحصل عند الطواف، يقال: تَبَّأُكَ النَّاسُ أي: ازدحموا. وهذا القول يُفْسِدُهُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ ظَرْفًا لِنَفْسِهِ، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّ الْبَيْتَ فِي الْمَسْجِدِ حَقِيقَةٌ، وَسُمِّيَتْ بَكَّةً، لِازْدِحَامِ النَّاسِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا تَبَّكَ أَعْنَاقَ الْجَبَابِرَةِ، أَيْ تَدَقُّهَا، وَسُمِّيَتْ مَكَّةَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «تَمَكَّكْتُ الْمُخَّ مِنَ الْعَظْمِ» إِذَا اسْتَقْصَيْتَهُ وَلَمْ تَرَكَ مِنْهُ شَيْئًا، وَمِنْهُ «أَمَتُّكَ الْفَصِيلُ مَا فِي ضَرْعِ أُمِّهِ» إِذَا لَمْ يَتَرَكَ فِيهِ لَبْنًا، وَرُوي أَنَّهُ قَالَ^(١): «لَا تُمَكِّكُوا عَلَى غَرَمَائِكُمْ».

ثم في تسميتها بذلك أوجهٌ، فقال ابن الأنباري^(٢): «سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِقَلَّةِ مَائِهَا وَزَرْعِهَا وَقَلَّةِ خَصْبِهَا، فَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ «مَكَّكْتُ الْعَظْمَ» إِذَا لَمْ تَرَكَ فِيهِ شَيْئًا. وَقِيلَ: لِأَنَّ مَنْ ظَلَمَ فِيهَا مَكَّهُ اللَّهُ أَيْ اسْتَقْصَاهُ بِالْهَلَاكِ. وَقِيلَ: لِأَنَّهَا وَسْطُ الْأَرْضِ كَالْمَخِّ وَسْطُ الْعَظْمِ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، وَهُوَ حَسَنٌ. وَالْمَكُّوكُ كَأْسٌ يُشْرَبُ بِهِ وَيُكَالُ بِهِ كَالصُّوَاعِ.

قوله: «مباركاً وهديً» حالان: إمَّا من المضمَرِ في «وُضِعَ» كَذَا أَعْرَبَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَغَيْرُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْحَالِ وَبَيْنَ الْعَامِلِ فِيهَا بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ خَبَرٌ إِنَّ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّ الْخَبَرَ مَعْمُولٌ لِإِنَّ، فَإِنَّ أَضْمَرْتَ عَامِلًا وَهُوَ «وُضِعَ» بَعْدَ «لِلَّذِي بِيَكَّةَ» أَيْ «وُضِعَ» جَازٍ، وَالَّذِي حَمَلَ عَلَى ذَلِكَ مَا يَعْطِيهِ تَفْسِيرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنَّهُ وُضِعَ بِهَذَا الْقَيْدِ.

(١) وهو حديث شريف وجدته في النهاية ٣٤٩/٤، واللسان: مكك، ومعناه: لا تُلْحُوا.

(٢) مذهبه في الزاهر ١١٢/٢ «لازدحام الناس فيها، أولانها تذهب الجبابرين».

(٣) الإملاء ١٤٤/١.

والظاهر أنَّ «وهدي» نَسَقَ على «مباركاً». وزعم بعضهم أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمِرٌ تقديره: وهو هديٌّ، وهو ساقطُ الاعتبار به.

والبركة: الزيادة، يقال: بارَكَ اللهُ لك أي: زادَكَ خيراً، وهو متعدٌّ، ويُدُلُّ عليه: «أَنْ بوركَ مَنْ»^(١) وَيُضْمَنُ معنى [ما يتعدى]^(٢) بعلَى كقوله: «وبَارَكْنَا عليه»^(٣). و«تَبَارَكَ» لَا يَتَصَرَّفُ وَلَا يُسْتَعْمَلُ مُسْتَدَلاً إِلَّا اللهُ تَعَالَى، ومعناه في حَقِّه تَعَالَى: تَزَايَدَ خَيْرُهُ وإِحْسَانُهُ، وقيل: الْبَرَكَةُ ثُبُوتُ الْخَيْرِ، مَأْخُودٌ مِنْ مَبْرَكِ الْبَعِيرِ. وإِماً^(٤) من الضمير المستكنِّ في الجار، وهو «بيكة» لوقوعه صلةً، والعاملُ فيها الجارُ بما تَضَمَّنَهُ من الاستقرارِ أَوِ الْعَامِلُ فِي الْجَارِ^(٥)، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ الْمَدْحِ أَوْ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ نَكْرَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ دَلَالُ ذَلِكَ. و«لِلْعَالَمِينَ» كقوله: «لِلْمُتَّقِينَ» أَوَّلُ الْبَقَرَةِ^(٦).

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ﴾: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في محل نصبٍ على الحال: إِمَّا مِنْ ضَمِيرِ «وُضِعَ»، وفيه ما تَقَدَّمَ مِنَ الْإِشْكَالِ، وإِماً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «بِيكَةِ» وهو واضحٌ، وهذا على رأي مَنْ يُجِيزُ تَعَدُّدَ الْحَالِ لِدِي حَالٍ وَاحِدٍ، وإِماً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «لِلْعَالَمِينَ»، وإِماً مِنْ «هَدَى»، وَجَازَ ذَلِكَ لِتَخْصُصِهِ بِالْوَصْفِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «مَبَارَكاً»، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ نَعْتاً لَهْدَى بَعْدَ نَعْتِهِ بِالْجَارِ قَبْلَهُ،

(١) الآية ٨ من النمل «فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ».

(٢) سقط من مصورة الأصل.

(٣) الآية ١١٣ من الصافات.

(٤) معطوف على قوله، إِمَّا الْوَاردُ فِي أَوَّلِ إِعْرَابِ مَبَارَكاً.

(٥) لأن الأصل: «لِلَّذِي اسْتَقَرَّ هُوَ بِيكَةُ مَبَارَكاً».

(٦) الآية ٢ من البقرة.

- آل عمران -

ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيءَ بها بياناً وتفسيراً لبركته وهُدهاء، ويجوزُ أَنْ تكونَ الحالُ أو الوصفُ على ما مرَّ تفصيله هو الجارُّ والمجرورُ فقط، و«آياتٌ» مرفوعٌ بها على سبيلِ الفاعلية، لأنَّ الجارَّ متى اعتمدَ على أشياء ذكرتها في أولِ هذا الموضوعِ رَفَعَ الفاعلُ، وهذا أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِها جملةً من مبتدأ وخبر، لأنَّ هذه الأشياءَ - أعني الحال والنعت والخبر - أصلُها أَنْ تكونَ مفردةً فما قُرِبَ منها كان أولى، والجارُّ قريبٌ من المفرد، ولذلك تقدَّم المفردُ ثم الظرفُ ثم الجملةُ فيما ذَكَرْتُ، وعليه الآيةُ الكريمة: «وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يَكْتُمُ إيمانه»^(١) فقدَّم الوصفَ بالمفرد وهو «مؤمنٌ»، وثَنَّى بما قُرِبَ منه وهو «من آلِ فرعونَ»، وثَلَّثَ بالجملة وهي «يَكْتُمُ إيمانه»، وقد جاءَ في الظاهر عكسُ هذا، وسأوضحُ هذه المسألةَ إِنْ شاء الله عند قوله: «يُجِبُّهُمْ وَيُجِيبُونَهُ أَذِلَّةً»^(٢).

قوله: «مقامُ إبراهيمَ وَمَنْ دخله كان آمناً» فيه أوجه، أحدها أَنْ «مقامٌ» بدلٌ من «آياتٍ»، وعلى هذا يُقال: إِنَّ النحويين نَصُّوا على أَنه متى ذَكَرَ جمعٌ لا يُبْدَلُ منه إلا ما يُؤْفَى بالجمع فنقول: «مررت / برجالٍ زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ» [١٦٦/ب] لأنَّ أَقلَّ الجَمْعِ الصحيح ثلاثة، فإن لم يُوفَّ قالوا: وَجَبَ القطعُ عن البدلية: إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمَّا إلى الرفعِ على مبتدأٍ محذوفٍ الخبر، كما تقولُ في المثال المتقدم: «زيداً وعمراً» أي أعني زيداً وعمراً، أو «زيد وعمرو» أي: منهم زيد وعمرو، ولذلك أعربوا قولَ النابغة الذبياني^(٣):

١٣٥٨ - تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا
لَسْتُ أَعَوِّمُ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

(١) الآية ٢٨ من غافر.

(٢) الآية ٥٤ من المائدة.

(٣) تقدم الأول برقم ٣٩٨، وتقدم الثاني برقم ٤٣٠.

رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لِأَيِّ أَيْنِهِ
وَنُؤْيٍ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَتْلَمُ خَاشِعٌ

على القطع المتقدم، أي: فمنها رمادٌ ونُؤْيٌ، وكذا قوله تعالى: «حديثُ الجنودِ فرعونَ وثمودَ»^(١) أي: أعني أو أؤدُمُ فرعونَ وثمودَ، على أنه قد يقال: إنَّ المرادَ بفرعونَ وثمودَ هما وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنْ قَوْمِهِمَا، فذكرُهما وافيًا بالجمعة، وفي الآيةِ الكريمةِ هنا لم يُذكرْ بعد الآياتِ إلا شيثان: المقامُ وأَمَنْ داخله، فكيف يكون بدلاً؟ وهذا الإشكالُ أيضاً واردٌ على قول مَنْ جَعَلَهُ خَبِرٌ مبتدأً محذوفٌ أي: هي مقامُ إبراهيمَ كيف يُخبر عن الجمعِ باثنين؟.

وفيه أجوبةٌ، أحدها: أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان كما ذهب إليه بعضهم، قال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أن يُراد: فيه آيات: مقامُ إبراهيمَ وأَمَنْ مَنْ دخله، لأنَّ الاثنينَ نوعٌ من الجمعِ كالثلاثةِ والأربعةِ». الثاني: أنَّ «مقامَ إبراهيمَ» وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يشتمل على آياتٍ كثيرة، لأنَّ أثرَ القدمين في الصخرةِ الصَّماءِ آيةٌ، وغَوْصُهُمَا فيها إلى الكعبين آيةٌ، وإلانةُ بعضِ الصخرةِ دونَ بعضِ آيةٌ، وإبقاؤه على مَرِّ الزمانِ، وحفظُهُ من الأعداءِ آيةٌ، واستمرارُهُ دونَ آياتِ سائرِ الأنبياءِ - خلا نبينا صلى الله عليه وعلى سائرهم - آيةٌ، قال معناه الزمخشري^(٣): الثالث: أنَّ يكونَ هذا من بابِ الطِّيِّ، وهو أنَّ يُذكرَ جمعٌ ثم يُؤتى ببعضه ويُسكتَ عن ذكرِ باقيه لغرضٍ للمتكلمِ ويسمى طيًّا، وأنشد الزمخشري عليه قول جرير^(٤):

(١) الآية ١٧ من البروج.

(٢) الكشف ٤٤٧/١.

(٣) الكشف ٤٤٧/١.

(٤) ديوانه ٦٠٠ «صارت خيفة»، والبحر ٩/٣.

١٣٥٩- كَانَتْ حَنِيفَةً أَمْلَأَتْ فُتْلُثَهُمْ
مِنْ الْعَبِيدِ وَتُلْتُ مِنْ مَوَالِيهَا

وأورد منه قوله عليه الصلاة والسلام: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثُ: الطَّيِّبِ وَالنِّسَاءِ، وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(١) ذَكَرَ اثْنَيْنِ وَهُمَا الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَطَوَى ذِكْرَ الثَّالِثَةِ، لَا يَقَالُ: إِنْ الثَّالِثَةُ قَوْلُهُ: «وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ دُنْيَاهُمْ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ، وَفَائِدَةُ الطَّيِّبِ عِنْدَهُمْ تَكْبِيرُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، كَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ مِنْ جُمْلَةِ الْآيَاتِ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ قَالَ: وَكَثِيرُ سَوَاهِمَا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٢): «وَالْأَرْجَحُ عِنْدِي أَنَّ الْمَقَامَ وَأَمَّنَ الدَّخَلَ جُعِلَا مَثَلًا مِمَّا فِي حَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْآيَاتِ، وَخُصًّا بِالذِّكْرِ لِعِظَمِهِمَا وَأَنَّهُمَا تَقُومُ بِهِمَا الْحُجَّةُ عَلَى الْكُفَّارِ، إِذْ هُمْ مُذَرِّكُونَ لِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ بِحَوَاسِّهِمْ».

الوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» عَطْفَ بَيَانٍ، قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣) وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٤) هَذَا مِنْ جِهَةٍ تَخَالُفُهُمَا تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا فَقَالَ: «قَوْلُهُ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ حُكْمُ النَّعْتِ فَيَتَّبِعُونَ النِّكَرَةَ النِّكَرَةَ وَالْمَعْرِفَةَ الْمَعْرِفَةَ، وَتَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(٥) مَعْرِفَتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا نَكْرَتَيْنِ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَوْرَدَهُ الْكُوفِيُّونَ مِمَّا يُؤْهِمُ جَوَازَ كَوْنِهِ عَطْفًا جَعَلَهُ الْبَصَرِيُّونَ بَدَلًا، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ لِلْكُوفِيِّينَ». قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَتَأْتِي إِنْ شَاءَ

(١) النَّسَائِيُّ: عَشْرَةُ النِّسَاءِ ٥٨/٧؛ ابْنُ حَنْبَلٍ ١٢٨/٣.

(٢) الْمُحَرَّرُ ١٦٥/٣.

(٣) الْكَشَافُ ٤٠٧/١.

(٤) الْبَحْرُ ٩/٣.

(٥) أَيْ التَّابِعِ وَالتَّبَوُّعِ.

اللَّهُ محررةً عند قوله تعالى: «مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ»^(١) وعند قوله تعالى: مِنْ شَجَرَةٍ مباركةٍ زيتونةٍ»^(٢).

ولَمَّا أعرب الزمخشري مقام إبراهيم وأَمَّنْ داخله بالتأويل المذكور اعترضَ على نفسه بما ذكرته مِنْ إبدال غير الجمع من الجمع، وأجاب بما تقدَّم، واعترض أيضاً على نفسه، بأنه كيف تكون الجملة عطف بيان للأسماء المفردة؟ فقال: «فإن قلت: كيف أَجَزْتُ أن يكونَ مقام إبراهيم والأمنُ عطف بيان، وقوله «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمناً» جملةً مستأنفةً: إمَّا ابتدائيةً وإمَّا شرطيةً؟ قلت: أَجَزْتُ ذلك من حيث المعنى، لأن قوله: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمناً» دلٌّ على أَمْنٍ مَنْ دَخَلَهُ، فكانه قيل: «فيه آياتٌ بينات: مقام إبراهيم وأَمَّنْ مَنْ دَخَلَهُ» ألا ترى أنك لو قلت: «فيه آيةٌ بيِّنةٌ: مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمناً» صَحَّ، لأن المعنى: فيه آيةٌ بيِّنةٌ أَمَّنْ مَنْ دَخَلَهُ». قال الشيخ^(٣): «وليس بواضحٍ لأنَّ تقديره وأَمَّنْ الداخل هو مرفوعٌ عطفًا على / «مقام إبراهيم» وقَسَّرَ بهما الآياتِ، والجملةُ من قوله: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمناً» لا موضعٌ لها من الإعراب فتدافعاً، إلا إن اعتقد أن ذلك معطوفٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه ما بعده، فيمكن التوجيهُ، فلا يُجْعَلُ قوله «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمناً» في معنى: «وأَمَّنْ داخله» إلا من حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب» وهي مُشاحَّةٌ لا طائلَ تحتها، ولا تدافعُ فيما ذَكَرَ، لأنَّ الجملةَ متى كانت في تأويلِ المفردِ صَحَّ عطفُها عليه، ثم المختارُ أن يكونَ قوله «مقام إبراهيم» خبرَ مبتدأٍ مضمَّرٍ، لا كما قَدَّروه حتى يلزم الإشكالُ المتقدم، بل تقدَّره: أحدها^(٤) مقام إبراهيم، وهذا هو الوجه

(١) الآية ١٦ من إبراهيم.

(٢) الآية ٣٥ من النور.

(٣) البحر ٩/٣.

(٤) لعل الأنسب: إحداها.

الثالث. و«مَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً وأن تكونَ موصولة، ولا يَخفى الكلام عليهما ممَّا تقدم.

وقرأ أُبَيُّ وعمرُ وابن عباس وأبو جعفر ومجاهد: «آيَةُ بَيِّنَةٍ»^(١) بالتوحيد، وتخريجُ «مقام» على الأوجه المتقدمة سهل: مَنْ كونها بدلاً أو بياناً عند الزمخشري، أو خبرٌ مبتدأ محذوف، وهذا البدل متفق عليه؛ لأن البصريين يُبدلون من النكرة مطلقاً، والكوفيون لا يُبدلون منها إلا بشرطٍ وصفها وقد وُصِفَتْ.

قوله: «مَنْ استطاع» فيه ستة أوجه، أحدها أن «مَنْ» بدلٌ من «الناس» بدلٌ بعضٍ من كل، وبدلُ البعض وبدلُ الاشتمال لا بد في كلٍّ منهما مِنْ ضميرٍ يعودُ على المُبدلِ منه نحو: أَكَلْتُ الرغيفَ ثلثه، وسَلِبَ زيدٌ ثوبه، وهنا ليس ضميرٌ، فقليل: هو محذوفٌ تقديره: مَنْ استطاع منهم. الثاني: أنه بدلٌ كلٍّ مِنْ كل، إذ المرادُ بالناس المذكورين خاصٌّ، والفرقُ بين هذا الوجه والذي قبله أن الذي قبله يُقال فيه: عامٌ مخصوصٌ، وهذا يُقال فيه: عامٌ أريد به الخاصُّ، وهو فرقٌ واضح، وهاتان العبارتان مأخوذتان مِنْ عبارة الإمام الشافعي^(٢) رضي الله عنه. الثالث: أنها خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: هو مَنْ استطاع. الرابع: أنها مصدريةٌ بإضمارِ فعلٍ أي: أعني مَنْ استطاع، وهذان الوجهان في الحقيقة مأخوذان من وجهِ البدل، فإنَّ كلَّ ما جاز إبداله ممَّا قبله جاز قطعُه إلى الرفع أو النصب المذكورين آنفاً. الخامس: أن «مَنْ» فاعلٌ بالمصدرِ وهو «حَجٌّ» والمصدرُ مضاف لمفعوله، والتقدير: والله على الناس أن

(١) البحر ٨/٣؛ الكشف ٤٤٧/١.

(٢) محمد بن إدريس، أخذ عن إسماعيل بن عبدالله، أحد الفقهاء الأربعة المشهورين، توفي

سنة ٢٠٤؛ له كتاب الأم. انظر: طبقات القراء ٩٦/٢.

يَحْجُجُ من استطاع منهم سبيلاً البيتَ، وهذا الوجه قد رَدَّه جماعة^(١) مِنْ حيثُ الصناعةُ ومن حيثُ المعنى: أَمَّا من حيثُ الصناعةُ فلأنه إذا اجتمع فاعلٌ ومفعولٌ مع المصدرِ العاملِ فيهما فإنما يُضَافُ المصدرُ لمفعوله دونَ منصوبه فيقال: يعجبني ضَرَبُ زيدٍ عمراً، ولوقلت: «ضَرَبُ عمرو زيدٌ» لم يَجْزِ إلا في ضرورةِ كقوله^(٢):

١٣٦٠- أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفَوَاهُ الْإِبَارِيقِ

يروى بنصب «أفواه» على إضافة المصدر وهو «قَرَع» إلى فاعله، وبالرفع على إضافته إلى مفعوله، وقد جَوَّزه بعضهم في الكلام على ضَعْفٍ، والقرآن لا يُحْمَلُ على ما في الضرورة ولا على ما فيه ضعف. وأما من حيثُ المعنى فلأنه يُوَدِّي إلى تكليفِ الناس جميعهم مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يَحْجُجَ مستطيعهم، فيلزمُ من ذلك تكليفُ غيرِ المستطيعِ بأن يَحْجُجَ المستطيعُ وهو غيرُ جائزٍ، وقد التزم بعضهم هذا، وقال: نعم نقول بموجبه، وأن الله تعالى كَلَّفَ الناسَ ذلك، حتى لو لم يَحْجُجَ المستطيعون لَرِمَ غيرُ المستطيعين أن يأمرهم بالحج حَسَبَ الإمكان؛ لأن إحتجاج الناس إلى الكعبة وعرفة فرضٌ واجبٌ. و«مَنْ» على الأوجه الخمسة موصولةٌ بمعنى الذي. السادس: أنها شرطيةٌ والجزاء محذوفٌ يدل عليه ما تقدَّم أو هو نفس المتقدم على رأي، ولا بُدَّ من ضميرٍ يعود مِنْ جملةِ الشرط على الناسِ

(١) يعني شيخه أباحيان في البحر ١١/٢.

(٢) البيت للأقشر الأسدي وهو في الإنصاف ٢٣٣؛ واللسان: قفز؛ والشذور ٣٨٣؛ والدرر ١٢٥/٢. والتلاد: المال القديم؛ النشَب: ما لا يستطيع الإنسان حمله من أموال كالدرر؛ القواقيز: أقذاح الحمير.

- آل عمران -

تَقْدِيرُهُ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَلِلَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَحْجُجَ، وَيَرْجُحَ هَذَا بِمُقَابَلَتِهِ بِالشَّرْطِ بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ».

وقوله: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ» جملة من مبتدأ وخبر وهو قوله

«لِلَّهِ»، و«عَلَى النَّاسِ» متعلق بما تعلق [به] الخبر / أو متعلق بمحذوف على أنه [ب/١٦٧] حال من الضمير المستكن في الجار، والعامل فيه أيضاً ذلك الاستقرار المحذوف، ويجوز أن يكون «عَلَى النَّاسِ» هو الخبر، و«لِلَّهِ» متعلق بما تعلق به الخبر، ويمتنع فيه أن يكون حالاً من الضمير في «عَلَى النَّاسِ» وإن كان العكس جائزاً كما تقدم، والفرق أنه يلزم هنا تقديم الحال على العامل المعنوي، والحال لا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف وحرف الجر فإنهما يتقدمان على عاملهما المعنوي للاتساع فيهما، وقد تقدم أن الشيخ جمال الدين بن مالك يُجَوِّزُ تقديمها^(١) على العامل المعنوي إذا كانت هي ظرفاً أو حرف جر والعامل كذلك، ومسألنا في الآية الكريمة من هذا القبيل^(٢).

وقرأ^(٣) الأخوان وحفص عن عاصم: «حجج» بكسر الحاء، والباقون بفتحها، فقل: لغتان بمعنى، الكسر لغة نجد والفتح لغة أهل العالية، وُفِرَّقَ سيبويه^(٤) فَجَعَلَ المَكْسُورَ مُصَدِراً أو اسماً للعمل، وأما المفتوح فمصدر فقط. وقد تقدم في البقرة أنه قرئ في الشاذ بكسر الحاء، وتكلمت هناك^(٥) على هاتين اللفظتين وما ذَكَرَ النَّاسُ فيهما واشتقاق المادة فأغنى عن إعادته والله الحمد والمنة.

وقد جيء في هذه الآية بمبالغات كثيرة منها قوله: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

(١) أي الحال.

(٢) انظر المسألة في شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ٥٤٨/١.

(٣) السبعة ٢١٤؛ الكشف ٣٥٣/١.

(٤) الكتاب ٢/٢١٦.

(٥) البقرة ١٨٩.

- آل عمران -

حج البيت» يعني أنه حَقٌّ واجبٌ عليهم لله في زمانهم لا ينفكُون عن أدائه والخروج عن عَهْدِهِ. ومنها أنه ذَكَرَ «الناس» ثم أُبدِلَ منهم «مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً» وفيه ضربان من التأكيد، أحدهما: أَنَّ الإبدالَ تَنْبِيهُ المَرَادِ وتكريراً له، والثاني: أَنَّ التَفْصِيلَ بعد الإجمال والإيضاح بعد الإبهام إيرادُ له في صورتين مختلفتين، قاله الزمخشري^(١) على عادة فصاحته وتلخيصه المعنى بأقرب لفظ.

والآلف والسلام في «البيت» للعهد لتقدم ذكره، وهو عَلَمٌ بالغلبة كالثريا^(٢) والصَّعِقُ^(٣)، فإذا قيل: «زار البيت» لم يتبادر الذهن إلا إلى الكعبة شرفها الله تعالى، وقال الشاعر^(٤):

١٣٦١- لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ

وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

أنشد الشيخ^(٥) هذا البيت في هذا المَعْرُضِ وفيه نظرٌ، إذ ليس في الظاهر الكعبة. والضمير في «إليه» الظاهرُ عَوْدُهُ على الحج لأنه مُحَدَّثٌ عنه، والثاني: عَوْدُهُ على البيت و«إليه» متعلِّقٌ باستطاع، و«سبيلاً» مفعولٌ به لأنَّ «استطاع» متعدٍّ، قال: «لا يستطيعون نصرَكم»^(٦) إلى غيره من الآيات.

قوله: «وَمَنْ كَفَرَ» يجوزُ أَنْ تكونَ الشرطية وهو الظاهر، ويجوزُ أَنْ تكونَ الموصولة، ودَخَلَتِ الفاءُ شَبْهًا للموصولِ باسمِ الشرط وقد تقدَّم تقريرُهُ غيرَ مرةٍ، ولا يَخْفَى حالُ الجملتين بعدها بالاعتبارين المذكورين. ولا بُدَّ من رابطٍ بين

(١) الكشف ٤٤٩/١.

(٢) الثريا: نجم.

(٣) الصعق: كان في الأصل اسماً لكلِّ مَنْ رُمِيَ بصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل.

(٤) تقدم برقم ٩٤٦.

(٥) البحر ١١/٣.

(٦) الآية ١٩٧ من الأعراف.

الشرط وجزائه أو المبتدأ وخبره، وَمَنْ جَوَّزَ إِقَامَةَ الظَّاهِرِ مُقَامَ الْمُضْمَرِ اكْتَفَى بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» كَأَنَّهُ قَالَ: غَنِي عَنْهُمْ.

آ. (٩٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ تَصُدُّونَ﴾: «لَمْ» متعلقٌ بالفعل بعده، و«مَنْ آمَنَ» مفعولٌ، وقَوْلُهُ «يَتَّبِعُونَهَا» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفةً أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ، وَأَنَّ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وهو أَظْهَرُ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الِاسْتِفْهَامِيَّةَ جِيءَ بِعَدهَا بِجُمْلَةٍ حَالِيَةٍ أَيْضاً وَهِيَ قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ» فَتَفَقُّ الْجُمْلَتَانِ فِي انْتِصَابِ الْحَالِ عَنْ كُلِّ مَنَّهُمَا، ثُمَّ إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا حَالٌ فِي صَاحِبِهَا اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَاعِلٌ «تَصُدُّونَ»، والثَّانِي: أَنَّهُ «سَبِيلُ اللَّهِ» وَإِنَّمَا جَازَ الرَّجْهَانِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى ضَمِيرٍ كُلِّ مَنَّهُمَا.

والعامة على «تَصُدُّونَ» بفتح التاء من صَدَّ يَصُدُّ ثَلَاثِيًّا، وَيَسْتَعْمَلُ لِأَزْمًا وَمَتَعَدِيًّا. وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(١): «تُصِدُّونَ» بِضَمِّ التاء من أَصَدَّ مِثْلَ أَعَدَّ، وَوَجْهُهُ أَنَّ يَكُونُ عَدَى «صَدَّ» اللَّازِمَ بِالْهَمْزَةِ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٢):
 ١٣٦٢ — أَنَاسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمْ

و«عَوَجًا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَذَلِكَ أَنْ يُرَادَ تَبْغُونَ: تَطْلُبُونَ، قَالَ الزَّجَّاجُ^(٣) وَالتَّطْبِرِيُّ^(٤): «تَطْلُبُونَ لَهَا عَوَجَاجًا، تَقُولُ الْعَرَبُ:

(١) البحر ١٤/٣؛ الشَّوَّاذُ ١٢.

(٢) عَجْزُهُ:

صَدَوْدُ السَّوَاقِي عَنْ رُؤُوسِ الْمَخَارِمِ
 وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٧٧١، وَرَوَايَتُهُ فِيهِ:

أَنَاسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالضَّرْبِ عَنْهُمْ
 وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ١٤/٣؛ وَشَوَاهِدُ الزَّخَشَرِيِّ ٥٢٨/٤. وَالسَّوَاقِي: الرِّيحُ، وَالْمَخَارِمُ: الْجِبَالُ.

(٣) معاني القرآن ٤٥٧/١.

(٤) التفسير ٥٤/٧.

«ابغني كذا» بوصل. الألف أي: اطلبه لي و«أبغني كذا» بقطع الألف أي: أعني على طلبه، قال ابن الأنباري: «البَغْيُ يُقْتَصَرُ لَهُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ اللَّامُ كَقَوْلِكَ: بَغَيْتُ الْمَالَ وَالْأَجْرَ وَالثَّوَابَ، وَهَهُنَا أُرِيدُ: يَبْغُونَ لَهَا عَوْجًا، فَلَمَّا سَقَطَتِ اللَّامُ عَمِلَ الْفَعْلُ فِيمَا بَعْدَهَا كَمَا قَالُوا: «وَهَبْتُكَ دَرَاهِمًا» يَرِيدُونَ: وَهَبْتُ لَكَ، وَمِثْلُهُ: «صَدْتُكَ ظَنِيًّا» أَي: صَدْتُ لَكَ، قَالَ الشَّاعِرُ: (١)

١٣٦٣- فَتَوَلَّى غِلَامُهُمْ ثُمَّ نَادَى
أَطْلِمًا أَصِيدُكُمْ أَمْ جِمَارًا
يريد: أَصِيدُ لَكُمْ ظَلِيمًا وَمِثْلُهُ: «جَنَيْتُكَ كَمَاءً وَجَنَيْتُكَ رُطْبًا» وَالْأَصْلُ:
جَنَيْتُ لَكَ، فَحَذَفَ وَنَصَبَ.

والثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يَبْغُونَهَا» وَذَلِكَ أَنَّ يُرَادُ بِـ «تَبْغُونَ» مَعْنَى تَتَعَدَّوْنَ، وَالبَغْيُ التَّعَدِّيُّ، وَالْمَعْنَى: تَبْغُونَ عَلَيْهَا أَوْ فِيهَا. قَالَ الزَّجَّاجُ: (٢)
«كَأَنَّهُ قَالَ: تَبْغُونَهَا ضَالِّينَ».

وَالْعَوْجُ - بِالْكَسْرِ - وَالْعَوْجُ - بِالْفَتْحِ - الْمَيْلُ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، فَخَصُّوا الْمَكْسُورَ بِالْمَعَانِي وَالْمَفْتُوحَ بِالْأَعْيَانِ، تَقُولُ: فِي دِينِهِ وَكَلَامِهِ عَوْجٌ - بِالْكَسْرِ -، وَفِي الْجِدَارِ عَوْجٌ - بِالْفَتْحِ - . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ (٣): «الْعَوْجُ - بِالْكَسْرِ - الْمَيْلُ فِي الدِّينِ وَالْكَلَامِ وَالْعَمَلِ، وَبِالْفَتْحِ فِي الْحَائِظِ وَالْجَذْعِ» وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: «بِالْكَسْرِ فِيمَا لَا تَرَى لَهُ شَخْصًا، وَبِالْفَتْحِ فِيمَا لَهُ شَخْصٌ» وَقَالَ صَاحِبُ «الْمَجْمَلِ» (٤):

(١) لم أعتد إلى قائله وهو في المعنى ٢٤٣، والظلم: ذَكَرَ النِّعَامُ.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن».

(٣) مجاز القرآن ٩٨/١.

(٤) وهو ابن فارس وتقدمت ترجمته.

«بالتفتح في كُلِّ منتصبٍ كالحائط، والِعِوَج — يعني بالكسر — ما كان في
بساطٍ أو دِين أو أَرْض أو معاش» فقد جعل الفرقَ بينهما بغير ما تقدم. وقال
الراغب^(١): «الِعِوَجُ: العَطْفُ عن حالِ الانتصاب، يقال: عُجْتُ البعيرَ بِزِمَامِهِ،
وفلان ما يَعُوجُ عن شيءٍ يَهُمُّ به أَي يَرْجِعُ، والِعِوَجُ — يعني
بالتفتح — / يقال فيما يُدْرِك بالبصر كالخشبِ المنتصب ونحوه، والِعِوَجُ يقال [أ/١٦٨]
فيما يدرك بفكرٍ وبصيرة، كما يكون في أرضٍ بسيطةٍ عِوَجٌ فيُعرف تفاوتُهُ
بالبصيرة وكالدين والمعاش» قلت: وهذا قريبٌ من قول ابن فارس لأنه كثيراً
ما يأخذ منه.

وقد سأل الزمخشري^(٢) في سورة طه عند قوله «لا ترى فيها عِوَجاً
ولا أَمْتاً»^(٣) حاصله يرجع إلى أنه كيف قيل: عِوَجٌ — بالكسر — في الأعيان،
ولإنما يقال في المعاني؟ وأجاب هناك بجواب حسن سيأتي بيانه إن شاء الله،
والسؤال إنما يجيء على قول أبي عبيدة والزجاج المتقدم، وأما على قول
ابن فارس والراغب فلا يردُّ.

ومِنْ مجيءِ العِوَجِ بمعنى الميل من حيث الجملة قوله^(٤):

١٣٦٤ — تَمُرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

وقول امرئ القيس: ^(٥)

١٣٦٥ — عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّا

نَبْكِي الدِيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامٍ

(١) المفردات ٣٥١.

(٢) الكشف ٣١/٢.

(٣) الآية ١٠٧ من طه.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

(٥) ديوانه ١١٤؛ وابن يعيش ٨٩/٨؛ والهمع ١٣٤/١؛ والدرر ١١١/١؛ والخزائن

٢٣٤/٢.

أي: ولم تملوا، وميلاً. وأما قولهم: «ما يعيج زيدٌ بالدواء» أي: ما يتفع به فمن مادة أخرى ومعنى آخر. والعاج: هذا العظمُ ألْفُه مجهولة، لا نعلم: أمقلبة عن واو أوياء، وفي الحديث: أنه قال لثوبان: «اشترِ لفاطمة سواراً من عاج^(١)» قال القتيبي^(٢): «العاج: الذبل»، وقال أبو خراش الهذلي في امرأة^(٣):

١٣٦٦- فجاءت كخاصي العَيْر لم تحل حاجة

ولا عاجة منها تلوح على وشم
قال الأصمعي: «العاجة: الذبلة، والحاجة: تخمين خزيمة ما يساوي فلساً، وقوله كخاصي العَيْر: هذا مثل^(٤)» تقوله العرب لمن جاء مُستَحِيّاً من أمرٍ فيقال: «جاء كخاصي العَيْر» والعَيْر: الحمار، يعنون جاء مستحياً.

ويقال: عاج بالمكان وعوج به أي: أقام وقطن، وفي حديث اسماعيل عليه السلام: «ها أنتم عائجون» أي مقيمون، وأنشدوا لجريز^(٥):

١٣٦٧- هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَغْنَا

نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرِ الْخِيَامِ

كذا أنشد هذا البيت الهروي مستشهداً به على الإقامة، وليس بظاهر، بل المرادُ بعائجون في البيت مائلون وملفتون، وفي الحديث: «ثم عاج رأسه إليها^(٦)» أي التفت إليها.

(١) رواه أبو داود: باب الانتفاع بالعاج ٤/٤١٩؛ المسند ٥/٢٧٥.

(٢) عبدالله بن مسلم بن قتيبة، وكان رأساً في اللغة والأخبار واشتغل بالقضاء، له: إعراب القرآن؛ مشكل القرآن، توفي سنة ٢٦٧. انظر: البغية ٢/٦٣.

(٣) ديوان الهذليين ٢/١٢٩. وعلى وشم: أي ليست موشومة.

(٤) مجمع الأمثال ١/٢٢٨.

(٥) ديوانه ٥٦٥؛ وهو في ديوان الفرزدق أيضاً ٨٣٥؛ والإنصاف ٢٢٥؛ واللسان: لغن؛ والقرطبي ٤/١٥٤. والعرصات: ج عرصة: وسط الدار.

(٦) رواه ابن حنبل ٥/١٥٠.

و «ها» في «يَتَّبِعُونَهَا» عائدةً على سبيل، والسبيل يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ كما تقدَّم، ومن التَّائِيثِ هذه الآية، وقوله تعالى: «هذه سبيلي»^(١) وقول الآخر^(٢):

١٣٦٨— فَلَا تَبْعُدْ فَكُلُّ فَتًى أَنَسٍ

سَيَصْبُحُ سَالِكاً تِلْكَ السَّبِيلَا

قوله: «وأنتم شهداء» حال: إمَّا من فاعل «تَصُدُّون» وإمَّا من فاعل «تَبْعُونَ»، وإمَّا مستأنفٌ، وليس بظاهرٍ، وتقدَّم أنَّ «شهداء» جمعٌ شهيد أو شاهد.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿يُرْذُوكُمْ﴾: «رَذٌ» يجوزُ أَنْ يُضْمَنَ معنى «صَيَّرَ» فيَنْصِبَ مفعولين، ومنه قولُ الشاعر^(٣):

١٣٦٩— رَمَى الْجِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ

بِمَقْدَارِ سَمْدَنٍ لَهُ سُودَا

فَرَذَ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً

وَرَذَ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

ويجوزُ ألاَّ يتضمَّنَ، فيكونُ المنصوبُ الثاني حالاً. وقوله: «بعد إيمانكم» يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ«يُرْذُوكُمْ»، وأنَّ يتعلَّقَ بكافرين، ويَصِيرُ المعنى كالمعنى في قوله «كفروا بعد إيمانهم»^(٤):

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾: جملةٌ

حالية من فاعل «تكفرون»، وكذلك «وفيكم رسوله» أي: كيف يُوجَدُ منكم الكفرُ مع وجودِ هاتين الحاليتين؟

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٤/٣؛ والزاهر ٢٠٩/٢؛ ومجاز القرآن ٣١٩/١. وتبعد: تهلك.

(٣) تقدم برقم ٦٧٦.

(٤) الآية ٩٠ من آل عمران.

والاعتصام: الامتناع، يُقال: اعتصم واستعصم بمعنى واحد، واعتصم زيدٌ عمرًا أي: هيأَ له ما يعتصمُ به، وقيل: الاعتصام: الإمساك، واستعصم بكذا: أي استمسك به، والعِصْمُ: ما يُشدُّ به القربة، وبه يُسمَّى الأشخاص، والعِصْمَةُ مستعملةٌ بالمعنيين لأنها مانعةٌ من الخطيئة وصاحبها مستمسك بالحق، والعِصْمَةُ أيضًا: شبهُ السوار، والمِعْصَمُ: موضعُ العِصْمَةِ، ويُسمَّى البياضُ الذي في الرسغ «عُصْمَةً» تشبيهاً بها، وكأنهم جعلوا ضمة العين فارقةً، والأعْصَمُ من الوَعول: ما في معاصمها بياضٌ وهي أشدُّها عدوًّا، قال^(١):

١٣٧٠- لو أنْ عُصِمَ عَمَاتَيْنِ وَيَذْبُلْ

سمعا حديثك

وفي الحديث في النساء^(٢): «لا يَدْخُلُ الجنةَ منهن إلا كالغراب الأعْصَمِ» وهو الأبيضُ الرجلين. وقيل: الأبيضُ الجناحين، والمرادُ بذلك التقليل.

وقوله: «فقد هَدَى» جوابُ الشرط، وجيء في الجواب بـ«قد» دلالةً على التوقع لأنَّ المعتصمَ متوقعُ الهداية.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿حَقَّقْ تَقَاتِهِ﴾: فيه وجهان: / أُنَّ «تَقَاة» [١٦٨/ب]

مصدرٌ، وهو من بابِ إضافة الصفةِ إلى موصوفها، إذ الأصلُ: اتقوا الله التقاةَ الحقُّ أي: الثابت كقولك: «ضربتُ زيداً أشدَّ الضَرْبِ تريد: الضَرْبَ الشديد، وقد تقدَّم تحقيقُ كونِ «تَقَاة» مصدرًا في أولِ السورة، وزاد ابنُ عطية^(٣) هنا أن «تَقَاة» يجوزُ أَنْ يكونَ جمعاً، وهو في ذلك كالمخالفِ

(١) لم أمتد إلى قائله، وقامه: سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

وهو في شرح المفصل ٤٦/١.

(٢) أي التبرجات، والحديث رواه ابن حنبل ١٩٧/٤.

(٣) المحرر ٣/١٨٠.

للإجماع فقال: «وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ» «التقاء» في هذه الآية جمع فاعل، وإن كان لم يتصرف منه فيكون كرامة ورام، أو يكون جمع تقي، إذ فعيل وفاعل بمنزلة، ويكون المعنى على هذا: اتقوا الله كما يحق أن يكون متقوه المختصون به، ولذلك أضيفوا إلى ضمير الله تعالى. قال الشيخ^(١): «وهذا المعنى ينبو عنه هذا اللفظ، إذ الظاهر من قوله: «حَقُّ تَقَاتِهِ» من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، كما تقول: «ضربتُ زيداً شديداً الضرب» أي الضرب الشديد، وكذلك هذا أي: اتقوا الله الاتقاء الحق أي: الواجب الثابت، أما إذا جعلت التقاء جمعاً فإن المعنى يصير مثل: اضرب زيداً حقاً ضرايه، فلا يدل هذا التركيب على معنى: اضرب زيداً كما يحق أن يكون ضرايه، بل لو صرح بهذا التركيب لاحتج في فهم معناه إلى تقدير أشياء يصح بتقديرها المعنى، والتقدير: اضرب زيداً ضرباً حقاً كما يحق أن يكون ضرب ضرايه، ولا حاجة تدعو إلى تحميل اللفظ غير ظاهره وتكلف تقادير يصح بها معنى لا يدل عليها اللفظ».

قوله: «وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» هو نهى في الصورة عن موتهم إلا على هذه الحالة، والمراد دوامهم على الإسلام، وذلك أن الموت لا بد منه، فكانه قيل: دُوموا على الإسلام إلى الموت، وقريب منه ما حكى سيبويه^(٢): «لَا أَرَيْتَكَ هَهنا» أي لا تكن بالحضرة فتقع عليك رؤيتي. والجملة من قوله: «وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» في محل نصب على الحال والاستثناء مفرغ من الأحوال العامة أي: لا تَمُوتُنَّ على حالة من سائر الأحوال إلا على هذه الحال الحسنة، وجاء بها جملة اسمية لأنها أبلغ وأكد، إذ فيها ضمير متكرر، ولو قيل: «إِلَّا» مسلمين لم يُفد هذا التأكيد، وتقدم إيضاح هذا التركيب في البقرة عند قوله

(١) البحر ١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤٥٣/١.

تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»^(١).

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿بِحَبْلِ﴾: الحَبْلُ في الأصل هو السَّبَبُ، وكلُّ ما وصلك إلى شيء فهو حَبْلٌ، وأصله في الأجرام واستعماله في المعاني من باب المجاز، ويجوز أن يكون حَبْلًا من باب الاستعارة، ويجوز أن يكون من باب التمثيل، ومن كلام الأنصار رضي الله عنهم: «يا رسول الله إنَّ بيننا وبين القوم حبالاً ونحن قاطعوها»- يَعْنُونَ العهود والحلف. قال الأعشى^(٢):
١٣٧١- وَإِذَا تُجَوَّزُهَا حِبَالُ قَبِيلَةٍ

أَخَذَتْ مِنَ الْآخِرَى إِلَيْكَ حِبَالَهَا

يعني العهود، قيل: والسبب فيه أن الرجل كان إذا سافر خاف فيأخذ من القبيلة عهداً إلى أخرى، ويُعطى سهماً أو حبالاً يكون معه كالعلامة، فُسِّمِيَ العهدُ حبالاً لذلك، وهذا معنى غير طائل، بل سُمِّيَ العهدُ حبالاً للتوصل به إلى الغرض. وقال آخر^(٣):

١٣٧٢- مَا زِلْتُ مَعْتَصِماً بِحَبْلِ مَنْكُم

والمراد بالحبل هنا القرآن، وفي الحديث الطويل: «هو حَبْلُ اللَّهِ المَتِين»^(٤):

(١) الآية ١٣٢ من البقرة.

(٢) ديوانه ٢٩؛ وشواهد الكشف ٤/٤٨٩. أي لا أزال راكباً على الناقة وقد أخذت الأمان على مرورها.

(٣) لم أهد إلى قائله وعجزه:

مَنْ حَلَّ سَاحَتَكُمْ بِأَسْبَابِ نَجَا

وهو في اللسان: «حبل».

(٤) الضمير «هو» يعود على القرآن الكريم، والحديث رواه الترمذي في فضل القرآن ١٤؛ (التحفة) ٢١٩/٨؛ والدارمي في فضائل القرآن ٢/٣٥٥.

- آل عمران -

وقوله: «جميعاً» حال من فاعل «اعتصموا»، و«يحبِل الله» متعلّق به.
قوله «ولا تفرّقوا» قرأه البزي بتشديد التاء وصلّاً، وقد تقدّم توجيهه في البقرة عند
قوله: «ولا تيمّموا»^(١)، والباقون بتخفيفها على الحذف.

وقوله: «نعمة الله» مصدر مضاف لفاعله إذ هو المُنعم، و«عليكم» يجوز
أن يكون متعلقاً بنفس «نعمة» لأن هذه المادة تتعلّى بـ «على» [نحو:] «للذي
أنعم الله عليه»^(٢) ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من «نعمة»
فيتعلّق بمحذوف أي: مستقرة وكائنة عليكم.

قوله: «إذ كنتم» «إذ» منصوبة بنعمة ظرفاً لها، ويجوز أن يكون متعلقاً
بالاستقرار الذي تضمّنه «عليكم» إذا قلنا: إن «عليكم» حال من النعمة، وأما
إذا علّقنا «عليكم» بنعمة تعيّن الوجه الأول. وجوز الحوفي أن يكون منصوباً
بإذكروا، يعني مفعولاً به لا أنه ظرف له لفساد المعنى، إذ «إذكروا» مستقبل،
و«إذ» ماضٍ.

قوله: «فأصبحتم» أصبح من أخوات «كان» فإذا كانت ناقصة كانت مثل
«كان» في رفع الاسم ونصب الخبر، وإذا كانت تامة رفعت فاعلاً واستغنت
به، فإن وجد منصوب بعدها فهي حال، وتكون تامة إذا كانت بمعنى دخل في
الصباح تقول: «أصبح زيد» أي دخل في الصباح، ومثلها في ذلك «أمسى»،
قال تعالى: «فسبحان الله حين تُمسّون وحين تُصبحون»^(٣) وقوله: «وإنكم
لتمرّون عليهم مُصبحين»^(٤) وفي أمثالهم^(٥): «إذا سمعتُ بسرّي القَيْن فاعلمْ

(١) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٢) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٣) الآية ١٧ من الروم.

(٤) الآية ١٣٧ من الصافات.

(٥) مجمع الأمثال ٥٦/١.

- آل عمران -

أنه مُصْبِح» لَأَنَّ الْقَيْنَ - وهو الحَدَّاد - ربما قَلَّتْ صناعته في أحياء العرب فيقول: أنا غداً مسافرٌ لِيَأْتُوهُ^(١) الناس بحوائجهم فيقيم ويترك السفر، فأخرجوه [١٦٩/أ] مثلاً لمن يقول / قولاً ويخالفه، فالمعنى أنه مقيم في الصباح، وتكون بمعنى «صار» عملاً ومعنى كقولهِ^(٢):

١٣٧٣- فَأَصْبَحُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ
فَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصُّبَا وَالذُّبُورُ

أي: صاروا. و«إخواناً» خبرها، وجَوَّزُوا فيها هنا أن تكون على بابها من دلالتها على اتِّصاف الموصوفِ بالصفة في وقت الصباح، وأن تكون بمعنى صار، وأن تكون التامة، أي: دخلتم في الصباح، فإذا كانت ناقصةً على بابها فالأظهر أن يكون «إخواناً» خبرها.

و«بنعمته» متعلِّق بـ«إخواناً»، لما فيه مِنْ معنى الفعل أي: تأخيتم بنعمته، والباء للسببية. وجَوَّزَ الشَّيْخُ^(٣) أَنْ يَتَعَلَّقَ بأصبحتم، وقد عَرَفَتْ ما فيه من الخلاف، وجَوَّزَ غيره أَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوف على أنه حال من فاعل «أصبحتم» أي: فأصبحتم إخواناً ملتبسين بنعمته، أو حال من «إخواناً» لأنه في الأصل صفة له. وجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ «بنعمته» هو الخبر، و«إخواناً» حال، والباء بمعنى الظرفية، وإذا كانت بمعنى «صار» جَرَى فيها ما تقدَّم من جميع هذه الأوجه، وإذا كانت تامةً فإنخواناً حال، و«بنعمته» فيه ما تقدَّم من الأوجه خلا الخبرية.

(١) كذا على اللغة الضعيفة: أكلوني البراغيث.

(٢) البيت لعدي بن زيد، ورواية صدره المشهورة:

ثُمَّ أَصْبَحُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ

والبيت برواية المؤلف أصاب تفعيلته الأولى شدوذ، وهو في ديوان عدي ٩٠؛ وابن

يعيش ١٠٤/٧؛ والجمع ١١٤/١؛ والدرر ٨٤/١.

(٣) البحر ١٩/٣.

قال ابن عطية^(١): «فأصبحت» عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقت، وإنما خُصَّتْ هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال، فالحال التي يُحْسِنُ المرءُ مِنْ نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومه في الأغلب، ومنه قول الربيع بن ضبع^(٢):

١٣٧٤— أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

قال الشيخ^(٣): «وهذا الذي ذكره مِنْ أَنَّ «أصبح» للاستمرار، وَعَلَّله بما ذكره لم أرَ أحداً من النحويين ذهب إليه، إنما ذكروا أنها تستعمل بالوجهين^(٤) اللذين ذكرناهما» قلت: وهذا الذي ذكره ابن عطية معنى حسن، وإذا لم ينصَّ عليه النحويون لا يُدْفَعُ، لأنَّ النحاة غالباً إنما يتحدثون بما يتعلَّقُ بالألفاظ، وأما المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجة لهم بالكلام عليها غالباً.

والإخوان: جمع أخ، وإخوة اسمُ جمعٍ عندسيويه^(٥) وعند غيره هي جمع. وقال بعضهم: «إنَّ الأخ في النسب يُجمع على «إخوة»، وفي الدين على «إخوان»، هذا أغلبُ استعمالهم، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوة»^(٦)، ونفسُ هذه الآية تؤيد ما قاله لأن المراد هنا ليس إخوة النسب إنما المرادُ إخوة الدين والصداقة، قال أبو حاتم: «ثم قال أهلُ البصرة: الإخوة في النسب والإخوان في الصداقة» قال: «وهذا غلط، يقال للأصدقاء والأنسباء

(١) المحرر ١٨٤/٣.

(٢) البيت في الكتاب ٤٦/١؛ والنوادر ١٥٩؛ واللسان: ضمن؛ وأما الشجري ١١٨/٢؛ وابن يعيش ١٠٥/٧.

(٣) البحر ١٩/٣.

(٤) كان الشيخ قد ذكر أنها تستعمل لاتِّصاف الموصوف بالصفة وقت الصباح، وقد تأتي بمعنى صار.

(٥) الآية ١٠ من الحجرات.

(٦) الكتاب ٢٠٣/٢.

إخوة وإخوان، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوة» لم يعنِ النسب، وقال تعالى: «أوبيوت إخوانكم»^(١) وهذا في النسب قلْتُ: رُدُّ أبي حاتم يتَّجهُ على هذا النقلِ المطلق، ولا يَرُدُّ على النقلِ الأولِ لأنهم قَيَّدوه بالأغلبِ في الاستعمالِ.

قوله: «على شفا» شفا الشيء: طرَّفه وخرَّفه، وهو مقصورٌ من ذواتِ الواو، يُشَيُّ بالواو نحو: شَفَوَيْن، ويُكتب بالالف، ويُجمع على أَشْفَاء، ويُستعمل مضافاً إلى أعلى الشيء وإلى أسفله، فمن الأول: «شفا جُرْفٍ»^(٢) ومن الثاني هذه الآية، وأشفى على كذا أي: قَارَبَه، ومنه أَشْفَى المريضُ على الموت، قال يعقوب^(٣): «يُقال للرجل عند موته، وللقمر عند محاقه، وللشمس عند غروبها: «ما بقي منه - أو منها - إلا شفا» أي: إلا قليلٌ». وقال بعضهم: يُقال لما بين الليل والنهار عند غروبِ الشمس إذا غاب بعضها: شفا، وأنشد^(٤):

١٣٧٥- أَدْرَكْتُهُ بَلَا شَفَا أَوْ بَشَفَا

والشمسُ قد كاذَتْ تكونُ دَنَفَا

وقال الراغب^(٥): «والشفاء من المرضِ موافاةُ شفا السلامة، وصار اسماً للبرء، والشفأ مذكراً».

وأما عَوْدُ الضميرِ في «منها» ففيه أوجهٌ، أحدها: أنه عائِدٌ على «حفرة».

(١) الآية ٦١ من النور.

(٢) الآية ١٠٩ من التوبة.

(٣) وهو ابن السكيت وتقدمت ترجمته وانظر: إصلاح المنطق ٤٠٩.

(٤) البيت للمعجاج وهو في ديوانه ٢٢٧/٢؛ والخصائص ١١٩/٢؛ واللسان: دنف، ودنفا:

أي اصفرَّت.

(٥) المفردات ٢٧١.

والثاني : أنه عائدٌ على «النار» قال الطبري^(١) : «إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يُعِيدُهُ عَلَى الشُّفَا، وَأَنْتَ مِنْ حَيْثُ كَانَ الشُّفَا مِضَافاً إِلَى مُؤَنَّثٍ، كَمَا قَالَ جَرِيرٌ^(٢) :

١٣٧٦- أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنْ مَنِ
كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ

قال ابن عطية^(٣) : «وليس الأمر كما ذكروا، لأنه لا يُحتاج في الآية إلى مثل هذه الصناعة، إلا لو^(٤) لم نجد للضمير معاداً إلا الشفا، أما وَمَعَنَا لَفْظُ مُؤَنَّثٌ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ / وَيَعُضُّدُهُ الْمَعْنَى الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تِلْكَ [ب/١٦٩] الصَّنَاعَةِ» قال الشيخ^(٥) : «وأقول : لَا يَخْسُنُ عَوْدُهُ إِلَّا عَلَى الشُّفَا؛ لِأَنَّ كَيْنُونَتَهُمْ عَلَى الشُّفَا هُوَ أَحَدُ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ، فَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَأَمَّا ذِكْرُ الْحَفْرَةِ فَإِنَّمَا جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «كَانَ زَيْدٌ غَلَامٌ جَعْفَرٍ» لَمْ يَكُنْ جَعْفَرٌ مُحَدَّثاً عَنْهُ، وَلَيْسَ أَحَدُ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ : «زَيْدٌ ضَرَبَ غَلَامٌ هِنْدٍ» لَمْ تُحَدَّثْ عَنْ هِنْدٍ بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَ جَعْفَرًا وَهِنْدًا مُخَصَّصًا لِلْمُحَدَّثِ عَنْهُ، وَأَمَّا ذِكْرُ النَّارِ فَإِنَّمَا ذِكْرٌ لِتَخْصِصِ الْحَفْرَةِ، وَلَيْسَتْ أَيْضاً أَحَدُ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَتْ أَيْضاً مُحَدَّثاً عَنْهَا، فَالْإِنْقَازُ مِنَ الشُّفَا أُلْبِغُ مِنَ الْإِنْقَازِ مِنَ الْحَفْرَةِ وَمِنَ النَّارِ، لِأَنَّ الْإِنْقَازَ مِنَ الشُّفَا [يَسْتَلْزِمُ الْإِنْقَازَ مِنَ الْحَفْرَةِ وَمِنَ النَّارِ، وَالْإِنْقَازَ مِنْهُمَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِنْقَازَ مِنَ الشُّفَا]^(٦) فَعَوْدُهُ عَلَى الشُّفَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى» .

(١) التفسير ٨٦/٧ .

(٢) ديوانه ٤٢٦ ؛ والمجم ٤٧/١ ؛ والدرر ٢٠/١ .

(٣) المحرر ١٨٦/٣ .

(٤) تعبير ضعيف وجدته بنصه أيضاً في البحر ١٩/٣ .

(٥) البحر ١٩/٣ .

(٦) سقط سهواً من الأصل، وهو ضروري للسياق، أثبتته من البحر .

- آل عمران -

وقال الزجاج^(١): «وقوله: «منها» الكناية راجعة إلى النار لا إلى الشفا؛ لأن القصْدَ الإنجاءَ من النار لا مِنْ شفا الحفرة». وقال غيره: «يعودُ على الحفرة، فإذا أنقذهم الله من الحفرة فقد أنقذهم من شفاها لأن شفاها منها». قال الواحدي: «على أنه يجوزُ أَنْ يَذْكَرَ المضافُ والمضافُ إليه ثم تعودَ الكنايةُ إلى المضافِ إليه دونَ المضاف، كقول جرير: «أرى مرَّ السنين أخذنَ البيت. فَذَكَرَ مرَّ السنين، ثم أخبر عن السنين، وكذلك قول العجاج^(٢)»:

١٣٧٧- طَوَّلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي
طَوَيْنَ طَوْلِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي

قال: «وهذا إذا كان المضافُ من جنسِ المضافِ إليه، فإنَّ مرَّ السنين هو السنون، وكذلك شفا الحفرة من الحفرة، فَذَكَرَ الشفا وعادَتِ الكنايةُ إلى الحفرة» قلت: وهذان القولان نصٌّ في ردِّ ما قاله الشيخ، إلّا أنَّ المعنى الذي ذكَّره أوَّلَى، لأنه إذا أنقذهم من طَرْفِ الحفرة فهو أبلغُ مِنْ إنقاذهم من الحفرة، وما ذكره من الصناعة أيضاً واضحٌ.

والإنقاذ: التخليصُ والتُنحية، قال الأزهري^(٣): «يقالُ أَنْقَذْتُهُ وَنَقَذْتُهُ واستَنْقَذْتُهُ وَتَنَقَّذْتُهُ بمعنى، ويقال: «فرسٌ نَقِذٌ»^(٤) إذا كان مأخوذاً من قومٍ آخرين لأنه استَنْقَذَ منهم، والحفرة: فُعْلة بمعنى مَفْعولة كَعُرْفَةٍ بمعنى مغروفة. وقوله: «كذلك يُبَيِّنُ الله» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميره أي:

(١) معاني القرآن ٤٦١/١.

(٢) البيت في ملحقات العجاج ٣٠٠/٢ ونُسب إلى الأغلب أو معاوية. وهو في الكتاب ٢٦١/١؛ والخصائص ٤١٨/٢؛ والمقتضب ١٩٩/٤؛ والخزانة ١٦٨/٢.

(٣) تهذيب اللغة ٧٣/٩.

(٤) في مطبوعة التهذيب «نَقَذَ».

يَبِّينَ لَكُمْ نَبِيًّا مِثْلَ تَبِيِّنِهِ لَكُمْ الْآيَاتِ الْوَاضِحَةِ. وقوله: «مِنَ النَّارِ» صِفَةٌ لِحَفْرَةٍ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تَكُونَ التَّامَّةُ أي: وَلَتُوجَدْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ، فتكون «أمة» فاعلاً، و«يَدْعُونَ» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صِفَةٌ لِأُمَّةٍ، و«منكم» متعلِّقٌ بتكن على أنها تبعيةٌ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «منكم» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «أمة» إذ كان يجوزُ جَعْلُهُ صِفَةً لَهَا لو تأخَّرَ عنها، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ» للبيان لأنَّ الْمَبْنِيَّ وَإِنْ تأخَّرَ لفظاً فهو مُقَدَّمٌ رتبةً، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ الناقصةُ فامةً اسمها و«يَدْعُونَ» خبرها، و«منكم» متعلِّقٌ: إمَّا بالكون، وإمَّا بمحذوفٍ على الحال من «أمة». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «منكم» هو الخبر و«يَدْعُونَ» صِفَةٌ لِأُمَّةٍ، وفيه بُعْدٌ. وقرأ العامة: «ولتكن». وقرأ الحسن^(١) والزهري والسلمي بكسرهما، وهو الأصل.

وقوله: «وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» من باب ذكر الخاص بعد العلم اعتناءً به كقوله: «وملائكته ورسوله وجبريل وميكال»^(٢) لأن اسم الخير يقعُ عليهما بل هما أعظمُ الخيور. وقوله: «جاءهم البينات» لم يؤنثِ الفعلُ للفصلِ ولكونه غيرَ حقيقي بمعنى الدلائل.

آ. (١٠٦) قوله تعالى: «يَوْمَ تَبْيَضُّ» في العاملِ في هذا الظرفِ وجوهٌ، أحدها: أنه الاستقرار الذي تضمَّنه «لهم» والتقدير: وأولئك استقر لهم عذابٌ يومَ تبيضُّ. وقيل: العامل فيه مضمَرٌ يَدُلُّ عليه الجملة السابقة تقديره: يُعَذَّبُونَ يَوْمَ تَبْيَضُّ وجوهٌ. وقيل: العامل فيه «عظيم» وضَعُفَ هذا بأنه يلزَمُ تقييدُ عَظَمِهِ بهذا اليوم. وهذا التضعيفُ ضعيفٌ؛ لأنه إذا عَظُمَ في هذا اليومِ

(١) البحر ٢٠/٣.

(٢) الآية ٩٨ من البقرة.

- آل عمران -

ففي غيره أولى، وأيضاً فإنه مسكوت عنه فيما عدا هذا اليوم. وقيل: العامل «عذاب». وهذا ممتنع؛ لأن المصدر الموصوف لا يَعْمَلُ [بعد] وَصْفِهِ.

وقرأ يحيى^(١) بن وثاب وأبو نُهَيْك وأبورزين العقيلي^(٢): «تَبْيِضُ وتَسْوَدُ» بكسر التاء وهي لغة تميم، وقرأ الحسن والزهري وابن محيصن وأبو الجوزاء: «تَبْيَاضُ وتَسَوَّدُ» بآلف فيهما، وهي أبلغ فإن «ابْيَاضَ» أدل على [١٧٠/] اتصاف الشيء بالبياض من ابْيَضَ، ويجوز كسر حرف المضارعة أيضاً مع / الألف، إلا أنني لا أنقله قراءة لأحد.

قوله: «أكفرتهم» هذه الجملة في محل نصب بقول مضمر، وذلك القول المضمر مع فاء مضمرة أيضاً هجواب أمّا، وحذفت الفاء مع القول مُطَرَّدٌ، وذلك أن القول يُضمر كثيراً كقوله تعالى: «والملائكة يَدْخُلُونَ عليهم من كل باب سلام عليكم»^(٣) «والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا»^(٤) «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا»^(٥) وأمّا حذفها دون إضمار القول فلا يجوز إلا في ضرورة كقوله^(٦):

١٣٧٨ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

ولكن سيراً في عراض المواكب

أي: فلا قتال.

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٢٢/٣؛ القرطبي ١٦٧/٤.

(٢) لقيط بن عمير، له صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى له البخاري. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال ١١٥٢/٣.

(٣) الآية ٢٣ من الرعد.

(٤) الآية ٣ من الزمر.

(٥) الآية ١٢٧ من البقرة.

(٦) تقدم برقم ٣٠٨.

وقال صاحب «أسرار التنزيل»^(١): «بل قد اعترض على النحاة في قولهم: «لَمَّا حُذِفَ» يُقال «حُذِفَتِ الفاء» بقوله تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ»^(٢) فَحَذَفَ «يُقال» ولم يَحْذِفِ الفاء، فلَمَّا بَطَلَ هذا تعيَّن أن يكون الجوابُ في قوله: «فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون» فوقَّ ذلك جواباً له، ولقوله: «أَكْفَرْتُمْ»، ومن نَظَمِ العرب إذا ذَكَرُوا حرفاً يقتضي جواباً له أَنْ يَكْتَفُوا عن جوابه حتى يَذْكُرُوا حرفاً آخر يقتضي جواباً، ثم يَجْعَلُونَ له جواباً واحداً كما في قوله تعالى: «فَلَمَّا يَأْتِيَنَّكَم مِّنِي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»^(٣)، فقوله: «فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ» جوابٌ للشَّريطين معاً، وليس «أَفَلَمْ» جوابٌ «أَمَّا» بل الفاء عاطفةٌ على مقدِّرٍ، والتقدير: أهملتكم فلم أتَلْ عليكم آياتي».

قال الشيخ^(٤): «وهو كلامٌ أديبٍ لا كلامٌ نحوي، أمَّا قوله: «قد اعترض على النحاة» فيكفي في بطلان هذا الاعتراض أنه اعتراضٌ على جميع النحاة، لأنه ما من نحوي إلا وَيُخْرِجُ الآيةَ على إضمارٍ فيقال لهم: أكفرتم، وقالوا: هذا هو فحوى الخطاب: وهو أن يكون في الكلام شيءٌ مقدَّرٌ لا يَسْتغْنِي المعنى عنه، فالقولُ بخلافه مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ فلا التفاتَ إليه. فأما ما اعترض به من قوله: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي» وأنه قدَّروه: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي، فَحَذَفَ «فيقال» ولم يَحْذِفِ الفاءَ فَدُلَّ على بطلان هذا التقدير» فليس بصحيحٍ، بل هذه الفاء التي بعد الهمزة في «أَفَلَمْ» ليست فاءً «فيقال» التي هي جوابٌ «أَمَّا» حتى يُقَالَ حَذَفَ «يُقال» وبقيت الفاء، بل الفاء التي هي

(١) وهو كمال الدين عبدالواحد بن عبدالله الأنصاري، واسم كتابه «نهاية التأميل في أسرار التنزيل». البحر ٢٣/٣.

(٢) الآية ٣١ من الجاثية.

(٣) الآية ٣٨ من البقرة.

(٤) البحر ٢٤/٣.

- آل عمران -

جواب «أَمَا» و«يَقَالُ» بعدها محذوفٌ، وفاء «أفلم» تحتل وجهين أحدهما: أن تكون زائدة، وقد أنشد النحويون على زيادة الفاء قول الشاعر^(١):

١٣٧٩- يَمُوتُ أَنَسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ
وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ
أي: والصغيرُ يَكْبُرُ، وقول الآخر^(٢):

١٣٨٠- لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمَهَا
فَتَرَكْتُ ضَاحِي كَفِّهِ يَتَذَبَذَبُ
أي: تركت، وقال زهير^(٣):

١٣٨١- أَرَانِي إِذَا مَا يَتُّ يَتُّ عَلَى هَوَى
فَنَمُّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

يريد: ثم إذا، وقال الأخفش^(٤): «وزعموا أنهم يقولون: «أخوك فوجد» يريدون: أخوك وجد». والوجه الثاني: أن تكون الفاء تفسيرية. والتقدير: «فيقال لهم ما يسوءهم فآلم تكن آياتي» ثم اعتني بحرف الاستفهام فقدم على الفاء التفسيرية، فقدم كما تقدم على الفاء التي للتعقيب في نحو قوله: «أفلم يسيروا في الأرض»^(٥). وهذا على رأي من يثبت أن الفاء تفسيرية نحو: «توضاً

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في المجمع ١٣١/٢؛ والدرر ١٧٢/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في سر الصناعة ٢٧٠/١؛ والمغني ١٨٠؛ والجزم: الجسد،
والضاحي: الظاهر.

(٣) ديوانه ٢٨٥؛ وسر الصناعة ٢٦٦/١؛ وابن يعيش ٩٦/٨؛ والمغني ١٢٥؛ ورصف
المباني ٢٧٥؛ وشواهد المغني ١٢٥؛ والخزانة ٥٨٨/٣؛ وبث على هوى: أي على أمر
أريده.

(٤) معاني القرآن ١٢٤/١.

(٥) الآية ١٠٩ من يوسف.

- آل عمران -

زَيْدٌ فَتَسْلُ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ إِلَى آخِرِ أَعْمَالِ الْوُضُوءِ» فالفاء هنا ليست مُرتبةً وإنما هي مفسرة للوضوء، كذلك تكونُ في «أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ» مفسرة للقول الذي يسوءهم.

وقولُ هذا الرجل: «فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ: فذوقوا» أي نعيّن بطلانَ حَذَفِ ما قَدَرَهُ النحويون من قوله «فيقال لهم» لوجود هذه الفاء في «أفلم تكن» وقد بيّنا أن ذلك التقدير لم يبطل وأنه سواء في الآيتين، وإذا كان كذلك فجواب «أما» هو: «فيقال» في الموضعين ومعنى الكلام عليه. وأما تقديره: «أأهملتكم فلم تكن آياتي تُتْلَى» فهذه بدعة زمخشريّة، وذلك أن الزمخشري يُقدِّر بين همزة الاستفهام وبين الفاء فعلاً يصح عطفُ ما بعدها عليه، ولا يَعتقد أنَّ الفاء والواو وثم إذا دَخَلَتْ عليها الهمزة أَصلُهنَّ التقديّم على الهمزة، لكن اعتنَيَ بالاستفهام فَقَدَّمَ على حرف العطف، كما ذهب إليه سيبويه^(١) وغيره من النحويين. وقد رجع الزمخشري إلى مذهب الجماعة

/ في ذلك، وبُطْلانُ قوله الأول مذكورٌ في النحو، وقد تقدّم في هذا الكتاب [١٧٠/ب] حكاية مذهب الجماعة في ذلك، وعلى تقدير قول هذا الرجل «أهملتكم» فلا بد من إضمار القول وتقديره: فيقال أأهملتكم، لأنَّ هذا المقدّر هو خبر المبتدأ، والفاء جوابٌ أمّا، وهو الذي يدل على الكلام ويقضيه ضرورةً، وقولُ هذا الرجل: «فوقع ذلك جواباً له ولقوله: أكفرتم» يعني أن «فذوقوا العذاب» جوابٌ لـ «أما» ولقوله: «أكفرتم» والاستفهام هنا لا جواب له إنما هو استفهام على طريق التوبيخ والإردال بهم. وأما قولُ هذا الرجل: «ومن نظم العرب إلى آخره» فليس كلامُ العرب على ما زعم بل يُجعل لكلّ جواب، إن لا يكن ظاهراً فمقدراً، ولا يجعلون لهما جواباً واحداً. وأما دعواه ذلك في قوله تعالى: «فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى» الآية وزعمه أن قوله تعالى: «فلا خوفٌ عليهم»

(١) الكتاب ١/٤٩١.

جواب للشرطين فقولُ رُوِيَ عن الكسائي، وزعم بعضُ الناس أن جواب الشرط الأول محذوفٌ تقديرُهُ: فاتبعوه، والصحيح أن الشرط الثاني وجوابه جوابُ الشرط الأول، وتقدّمت هذه الأقوالُ الثلاثة عند قوله تعالى: «فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى انْتَهَى».

وقوله: «أَكْفَرْتُمْ» الهمزة فيه للإنكارِ عليهم والتوبيخ لهم والتعجيب من حالهم، وفي قوله: «أَكْفَرْتُمْ» نوعٌ من الالتفاتِ وهو المُسَمَّى عند علماء البيان بتلويح الخطاب، وذلك أن قوله: «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ» في حكم الغيبة، وقوله بعد ذلك: «أَكْفَرْتُمْ» خطابٌ مواجهة.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الجار متعلّقٌ بخالدون. و«فيها» تأكيدٌ لفظي للحرف، والتقدير: فهم خالدون في رحمة الله فيها، وقد تقرّر أنه لا يُؤكّد الحرف تأكيداً لفظياً إلا بإعادة ما دخل عليه أو بإعادة ضميره كهذه الآية، ولا يجوز أن يعودَ وحده إلا في ضرورة كقوله^(١):

١٣٨٢- حَتَّى [تَراها] وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْنَاقُهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ

كذا ينشدون هذا البيت، وأصرّح منه في الباب^(٢):

١٣٨٣- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي

وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

(١) البيت للأغلب المعجّل أو خطام المجاشعي، وهو في الجمع ١٢٥/٢؛ والعيني ١٠٠/٤؛ والدرر ١٦٠/٢. والقرن: الحبل.

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو في معاني القرآن للقراء ٦٨/١؛ وسر الصناعة ٢٨٣/١؛ والمقرب ٢٣٨/١؛ والإنصاف ٥٧١؛ ورصف المباني ٢٠٢؛ وابن يعيش ١٧/٧٨؛ وشواهد المغني ٥٠٥؛ والدرر ١٥/٢.

وَيَحْسُنْ ذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا كَقَوْلِهِ^(١):

١٣٨٤- فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ بَمَا بِهِ

.....

اللهم إلا أن يكون ذلك الحرف قائماً مقام جملة فيكرّر وحده كحروف
الجواب كنعم نعم وبلى وبلى ولا لا.

والثاني: أن قوله: «ففي رحمة» خبر لمبتدأ مضمّر، والجملة بأسرها
جواب «أما» والتقدير: فهم مستقرون في رحمة الله، وتكون الجملة بعده من
قوله: «هم فيها خالدون» جملة مستقلة من مبتدأ وخبر دلت على أن الاستقرار
في الرحمة على سبيل الخلود، فلا تعلق لها بالجملة قبلها من حيث
الإعراب.

قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف موقع قوله: «هم فيها خالدون»
بعد قوله: «ففي رحمة الله»؟ قلت: موقع الاستئناف، كأنه قيل: كيف يكونون
فيها؟ فقيل: هم فيها خالدون لا يظعنون عنها ولا يموتون».

وقرأ أبو الجوزاء^(٣) وابن يعمر: «اسودّت وابياضت» بألف، وقد تقدّم
أن قراءتهما: تَبْيَاضٌ وَتَسْوَدٌ وهذا قياسها. وأصلُ أَفْعَلٌ هذا أن يكون دالاً على
لون أو عيب حسي كَاغَوْرٌ وَاسْوَدٌ وَاحْمَرٌ، وألّا يكون من مضعف كَأَجِمٌ^(٤)،
ولا معتلّ اللام كَأَلْهَى، وألّا يكون للمطاوعة، ونذر «انهار الليل» و«أشعار
الرجل» أي تفرّق شعره، إذ لا دلالة فيهما على عيب ولا لون، ونذر أيضاً
«ارْعَوَى» فإنه معتلّ اللام مطاوع لـ «رَعَوْتُهُ» بمعنى كَفَفْتُهُ، وليس دالاً على عيب

(١) تقدم برقم ٩١٦.

(٢) الكشف ١/ ٤٥٤.

(٣) البحر ٢/ ٢٦.

(٤) أَجِمٌ: قُدِّرَ.

ولا لون، وأما دخول الألف في أَفْعَلْ^(١) هذا فدالٌّ على عروض ذلك المعنى، وعدمها دالٌّ على ثبوته واستقراره، فإذا قلت: اسودَّ وجهه دلٌّ على اتصافه بالسواد من غير عروض فيه، وإذا قلت «اسوَّادَ» دلٌّ على حدوثه، هذا هو الغالب وقد يُعَكِّسُ قال تعالى: «مُذَاهِمَاتَانِ»^(٢) والقصدُ به الدلالةُ على لزوم الوصفِ بذلك للجنتين، وقوله تعالى: «تَزَوَّرَ عَنْ كَهْفِهِمْ»^(٣) القصدُ به العروضُ لازرار الشمس لا الثبوت والاستقرار، كذا قيل، وفيه نظرٌ محتمل، لأنَّ المقصود وصفُ الشمس بهذه الصفة الثابتة بالنسبة إلى هؤلاء القوم خاصة.

وقوله: «فَذُوقُوا» من باب الاستعارة، جَعَلَ العذابَ شيئاً يُذَرِّكُ بحاسة الأكل والذوق تصويراً له بصورة ما يَذَاق. وقوله: «بِمَا كُنْتُمْ» الباءُ سببيةٌ، [١٧١/أ] و«مَا» مصدريةٌ ولا تكونُ بمعنى الذي لاحتياجها إلى العائد، / وتقديرُهُ غيرُ جائزٍ لعدمِ الشروطِ المجوِّزةِ لحذفِهِ.

آ. (١٠٨) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾: مبتدأ وخبر، و«تَلَّوْهَا» جملةٌ حاليةٌ، وقيل: «آيَاتُ اللَّهِ» بدلٌ من «تِلْكَ» و«تَلَّوْهَا» جملةٌ واقعةٌ خبراً للمبتدأ، و«بِالْحَقِّ» حالٌ من فاعل «تَلَّوْهَا» أو مفعوله، وهي حالٌ مؤكدةٌ؛ لأنه تعالى لا يُنَزِّلُهَا إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ.

وقال الزجاج^(٤): «في الكلام حذفُ تقديره: تلك آياتُ القرآن حُجِّجَ اللَّهُ ودلائلُهُ». قال الشيخ^(٥): «فعلى هذا الذي قَدَّرَهُ يكونُ خبرُ المبتدأ محذوفاً

(١) فتصبح مع دخول الألف اسوَّادَ، ومع عدمها: اسودَّ.

(٢) الآية ٦٤ من الرحمن.

(٣) الآية ١٧ من الكهف وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة ٣٨٨.

(٤) معاني القرآن ١/٤٦٦.

(٥) البحر ٣/٢٧.

لأنه عنده بهذا التقدير يَتِمُّ معنى الآية، وهذا التقدير لا حاجةَ إليه، إذ المعنى تامٌ بدونه. والإشارة بـ «تلك» إلى الآياتِ المتقدمةِ المتضمنةِ تعذيبَ الكفارِ وتنعيمَ الأبرار.

وقرأ العامة: «تتلوها» بنونِ العظمة وفيه التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلم. وقرأ أبو نُهَيْك^(١) «يتلوها» بالياءِ من تحت، وفيه احتمالان، أحدهما: أن يكونَ الفاعلُ ضميرُ الباري تعالى لتقدم ذكره في قوله «آيات الله» ولا التفاتَ في هذا التقديرِ بخلافِ قراءةِ العامة. والثاني: أن يكونَ الفاعلُ ضميرُ جبريل.

قوله: «للعالمين» اللامُ زائدةٌ لا تعلقُ لها بشيءٍ، زيدت في مفعولِ المصدرِ وهو ظلم. والفاعلُ محذوفٌ، وهو في التقديرِ ضميرُ الباري تعالى، والتقدير: وما اللهُ يريد أن يَظْلِمَ العالمين، فزيدت اللامُ تقويةً للعامل لكونه فرعاً كقوله تعالى: «فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ»^(٢) وقيل: معنى الكلام: وما اللهُ يريدُ ظلمَ العالمين بعضهم لبعض. وردَّ هذا بأنه لو كان المرادُ هذا لكان التركيبُ بـ «مِنْ» أولى منه باللام، فكان يقال «ظُلماً من العالمين» فهذا معنى يَنبُو عنه اللفظُ. ونَكَرَ «ظُلماً» لأنه في سياقِ النفي، فهو يعمُّ كلَّ نوعٍ من الظلم.

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾: في «كان» هذه ستة أقوال، أحدها: أنها ناقصةٌ على بابها، وإذا كانت كذلك فلا دلالةَ على مُضيٍّ وانقطاع، بل تصلح للانقطاع نحو: «كان زيد قائماً» وتصلح للدوام نحو: «وكان الله غفوراً رحيماً»^(٣) «ولا تقربوا الزَّنى إنه كان فاحشة»^(٤)، فهي هنا بمنزلةِ «لم يَزَلْ» وهذا بحسبِ القرائن.

(١) البحر ٢٦/٣.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) الآية ١٦ من النساء.

(٤) الآية ٣٢ من الإسراء.

وقال الزمخشري^(١): «كان» عبارة عن وجود الشيء في زمن ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليلٌ على عَدَمٍ سابقٍ ولا على انقطاع طارئٍ، ومنه قوله تعالى «وكان الله غفوراً رحيماً» وقوله: «كنتم خير أمة» كأنه قيل: «وُجِدْتُمْ خير أمة». قال الشيخ^(٢): قوله «لم تَدُلْ على عدمٍ سابقٍ» هذا إذا لم تكن بمعنى «صار» فإذا كانت بمعنى «صار» دَلَّتْ على عدمٍ سابقٍ، فإذا قلت: «كان زيد عالماً» بمعنى «صار زيد عالماً» دَلَّتْ على أنه انتقل من حالة الجهل إلى حالة العلم، وقوله: «ولا على انقطاع طارئٍ» قد ذكرنا قبلُ أن الصحيح أنها كسائر الأفعال يَدُلُّ لفظ المُضِيِّ منها على الانقطاع، ثم قد تُستعمل حيث لا انقطاع، وفَرَّقَ بين الدلالة والاستعمال، ألا ترى أنك تقول: «هذا اللفظُ يَدُلُّ على العموم» ثم قد يستعمل حيث لا يُراد العموم بل يُراد الخصوصُ. وقوله «كانه قيل وُجِدْتُمْ خير أمة» هذا يعارضُ قوله «إنها مثلُ قوله»: «وكان الله غفوراً رحيماً» لأن تقديره «وُجِدْتُمْ خير أمة» يَدُلُّ على أنها التامة وأن «خير أمة» حالٌ. وقوله «وكان الله غفوراً رحيماً» لا شك أنها هنا الناقصةُ فتعارضُ» قلت: لا تعارضُ لأنَّ هذا تفسيرٌ معنًى لا تفسيرٌ إعرابٌ.

الثاني: أنها بمعنى «صِرْتُمْ» و«كان» تأتي بمعنى «صار» كثيراً كقوله^(٣):

١٣٨٥- بتيهَاءَ قَفِيرٍ وَالْمَطِيِّ كَانَهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحَا بِيَوْضُهَا

أي: صَارَتْ فِرَاحاً.

الثالث: أنها تامةٌ بمعنى وُجِدْتُمْ، و«خير أمة» على هذا منصوبٌ على

الحال أي: وُجِدْتُمْ في هذه الحال.

(١) الكشف ١/٤٤.

(٢) البحر ٣/٢٨.

(٣) تقدم برقم ٣٦٤.

- آل عمران -

الرابع: أنها زائدة، والتقدير: أنتم خير أمة، وهذا قول مرجوح أو غلط لوجهين، أحدهما: أنها لا تُزاد أولاً، وقد نقل ابن مالك^(١) الاتفاق على ذلك. والثاني: أنها لا تعمل في «خير» مع زيادتها، وفي الثاني نظر، إذ الزيادة لا تنافي العمل، وقد تقدّم عليه دلائل في البقرة عند قوله: «أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢).

الخامس: أنها على بابها، والمراد: كنتم في علم الله، أو في اللوح المحفوظ. السادس: أن هذه الجملة متصلة بقوله «ففي رحمة الله» أي: فيقال لهم في القيامة «كنتم خير أمة»، وهو بعيد جداً.

قوله: «أُخْرِجَتْ» يجوز في هذه الجملة أن تكون في محل جر نعتاً لـ «أمة» وهو الظاهر، وأن تكون في محل نصب نعتاً لـ «خير»، وحينئذ يكون قد روعي لفظ الاسم الظاهر بعد ورودِهِ بعد ضمير الخطاب، ولوروعي ضمير الخطاب لكان جائزاً أيضاً، وذلك أنه إذا تقدّم ضمير حاضر متكلماً كان أو غائباً، ثم جاء بعده خبره اسماً ظاهراً، ثم جاء بعد ذلك الاسم الظاهر ما يصلح أن يكون وصفاً له كان للعرب فيه طريقان، إحداهما: مراعاة ذلك الضمير السابق فيطابق بما في تلك الجملة الواقعة صفةً للاسم / الظاهر، والثانية: مراعاة ذلك الاسم الظاهر فيعيد الضمير عليه منها غائباً، وذلك [نحو] قولك: «أَنْتَ رَجُلٌ تَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ» بالخطاب مراعاةً لـ «أَنْتَ»، و«يَأْمُرُ بِالْغَيْبَةِ» مراعاةً لـ «رَجُلٍ»، «وَأَنَا أَمْرٌ أَقُولُ الْحَقَّ» بالمتكلم مراعاةً لـ «أَنَا» و«يَقُولُ الْحَقَّ» مراعاةً لـ «أَمْرٍ». ومن مراعاة الضمير قوله تعالى: «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ»^(٣)، «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتِنُونَ»^(٤)، وقوله: «وَإِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَةٌ»^(٥)

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٤١١/١. (٢) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٣) الآية ٥٥ من النمل.

(٤) الآية ٤٧ من النمل.

(٥) رواه البخاري: الإيمان (الفتح) ٨٤/١؛ المسند ١٦١/٥.

وقول الشاعر^(١):

١٣٨٦- وأنت امرؤ قد كُتِلَتْ لك لِحْيَةٌ

كأنك منها قاعدٌ في جُوالِقِ

ولو قيل في الآية الكريمة «أُخْرِجْتُمْ» مراعاة لـ «كنتم» لكان جائزاً من حيث اللفظ، ولكن لا يجوز أن يُقرأ به، لأن القراءة سنة متبعة، فالأولى أن تُجعل الجملة صفةً لـ «أمة» لا لـ «خير» ليتناسب الخطابُ في قوله: «تأمرون».

قوله: «للناس» فيه أوجه، أحدها: أن يتعلّق بـ «أُخْرِجْتُمْ»، والثاني: أن يتعلّق بـ «خير» والفرق بينهما من حيث المعنى أنه لا يلزم أن يكونوا أفضل الأمم في الوجه الثاني من هذا اللفظ، بل من موضع آخر. والثالث: أنه متعلّق من حيث المعنى لا من حيث الإعراب بـ «تأمرون» على أن مجرورها مفعول به، فلما قُدِّمَ ضَعُفَ العاملُ فَقَوِيَ بزيادة اللام كقوله: «إن كنتم للرؤيا تعبرون»^(٢) أي: تعبرون الرؤيا.

قوله: «تأمرون» في هذه الجملة أوجهٌ أحدها: أنها خبرٌ ثانٍ لـ «كنتم»، ويكون قد راعى الضميرَ المتقدم في «كنتم»، ولوراعى الخبرَ لقال: «تأمرون» بالغيبة، وقد تقدّم تحقيقه. والثاني: أنها في محلّ نصبٍ على الحال، قاله الراغب وابن عطية^(٣). الثالث: أنها في محلّ نصبٍ نعتاً لخير أمة، وأتى بالخطابِ لما تقدّم، قاله الحوفي. الرابع: أنها مستأنفةٌ بيّن بها كونهم خير أمة، كأنه قيل: السبب في كونكم خير الأمم هذه الخصال الحميدة، وهذا أغرب الأوجه.

(١) لم أعتد إلى قائله وهو في أمالي القالي ٧٩/٢؛ والمنصف ١٦٥/١؛ والمنعم ٢٧٠/١؛ واللسان والتاج: «كُتِلَ»؛ والمنعم ٢٧٠/١؛ والبحر ٢٩/٣. وكُتِلَتْ: طالت.

(٢) الآية ٤٣ من يوسف.

(٣) المحرر ١٩٥/٣.

قوله: «لَكَانَ خَيْرًا» اسْمُ «كَانَ» ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِفِعْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَكَانَ الْإِيمَانُ خَيْرًا كَقَوْلِهِمْ: «مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ» أَيْ: كَانَ الْكَذِبُ شَرًّا لَهُ، وَنَحْوَهُ: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ»^(١)، [وقوله]^(٢):

١٣٨٧— إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ
وَنَخَالَفَ السَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

أَي: جَرَى إِلَيْهِ السَّفَهُ.

وَالْمُقَضَّلُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ أَيْ: خَيْرًا لَهُمْ مِنْ كُفْرِهِمْ وَبِقَائِهِمْ عَلَى جَهْلِهِمْ. وَالْمَرَادُ بِالْخَيْرِيَّةِ فِي زَعْمِهِمْ: وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣): «وَلَفْظَةُ «خَيْر» صِغَةُ تَفْضِيلٍ وَلَا مِشَارَكَةَ بَيْنَ كُفْرِهِمْ وَإِيمَانِهِمْ فِي الْخَيْرِ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِمَا فِي لَفْظِ «خَيْر» مِنَ الشَّبَاحِ»^(٤) وَتَشَبُّعِ الْوُجُوهِ، وَكَذَلِكَ هِيَ لَفْظَةُ «أَفْضَل» وَ«أَحَبُّ» وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَبِقَائِهَا عَلَى مَوْضُوعِهَا الْأَصْلِيِّ أَوْلَى إِذَا أُمِّكَنَّ ذَلِكَ، وَقَدْ أُمِّكَنَّ ذَلِكَ إِذِ الْخَيْرِيَّةُ مُطْلَقَةٌ فَتَحْصُلُ بِأَدْنَى مِشَارَكَةٍ.

قوله: «مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ» إِلَى آخِرِهِ: جَمْلٌ مُسْتَأْنَفَةٌ سَبَقَتْ لِلْإِخْبَارِ بِذَلِكَ.

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَذَى﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ مِنَ الْمَصْدَرِ الْعَامِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَنْ يَضُرُّوكُمْ ضَرًّا الْبَتَةَ

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) لم أهتمد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٦٠/١؛ والمحاسب ١٧٠/١؛ والخصائص ٤٩/٣؛ والإنصاف ١٤٠؛ والهمع ٦٥/١؛ والدرر ٤٤/١. وجرى: سارع، أي: من شأن السفيه أن يخالف ناصحه.

(٣) المحرر ١٩٥/٣.

(٤) الشَّيْخُ: مصدر شاع إذا ظهر وتفرق.

(٥) البحر ٣٠/٣.

إلا ضَرَر أذى لا يُبَالَى به من كلمةٍ سوءٍ ونحوها. والثاني: أنه منقطع أي: لن يَضُرُّوكم بقتالٍ وغلبةٍ، لكن بكلمةٍ أذى ونحوها.

قوله: «ثم لا يُنْصَرُونَ» مستأنفٌ، ولم يُجْزَمْ عطفاً على جواب الشرط، لأنه كان يتغير المعنى، وذلك أن الله تعالى أخبر بعدم نصرتهم مطلقاً، ولو عطفناه على جواب الشرط للزم تقييده بمقاتلتهم لنا، وهم غير منصورين مطلقاً: قَاتَلُوا أَوْ لَمْ يَقَاتِلُوا. وزعم بعض مَنْ لا تحصيل له أن المعطوف على جواب الشرط بـ «ثم» لا يجوزُ جَزْمُهُ البتة، قال: «لأنَّ المعطوف على الجواب جوابٌ، وجوابُ الشرط يقع بعده وعقبه، و«ثم» تقتضي التراخي فكيف يُتَصَوَّر وقوعه عقبَ الشرط؟ فلذلك لم يُجْزَمْ مع «ثم». وهذا فاسدٌ جداً لقوله تعالى: «وَأَنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِّلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ»^(١) ف«لا يكونوا» مجزومٌ نسقاً على «يستبدل» الواقع جواباً للشرط والعاطف «ثم». و«الآداب» مفعول ثانٍ ليؤلُّوكم، لأنه تعدَّى بالتضعيف إلى مفعول آخر.

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا﴾: أينما شرطٌ وهي ظرفُ مكانٍ و«ما» مزيدةٌ فيها، ف«تُقِفُوا» في محلِّ جزمٍ بها، وجوابُ الشرط: إمَّا محذوفٌ أي: أينما تُقِفُوا غَلِبُوا وَذَلُّوا، دَلٌّ عليه قوله: «ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ»، وإمَّا نَفْسُ «ضُرِبَتْ» عند مَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَ جواب الشرط عليه، ف«ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ» لا محلَّ له على الأول ومحلُّه الجزمُ على الثاني.

قوله: «إلا بجبلٍ» هذا الجائرُ في محلِّ نصبٍ على الحال، وهو استثناءٌ مفرغٌ من الأحوال العامة. قال الزمخشري^(٢): «وهو استثناءٌ من عامٍّ أعمٍّ»^(٣) الأحوال، والمعنى: «ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ فِي عَامَةِ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالٍ

(١) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الكشف ٤٥٥/١.

(٣) الكشف: «من أعم عام».

اعتصامهم بحبلٍ من الله وحبلٍ من الناس»، وعلى هذا فهو استثناء متصل.
وقال الزجاج^(١) والفراء^(٢): «هو استثناء منقطع». فقدّره الفراء: «إِلَّا أَنْ يَغْتَصِمُوا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ»، فَحَذَفَ ما يَتَعَلَّقُ به الجارُّ، كما قال حميد بن ثور الهلالي^(٣):

١٣٨٨- رَأَتْنِي بِحَبْلَيْهَا فَصَدْتُ مَخَافَةً

وفي الحبلِ رَوْعَاءُ الْفَوَادِ فَرَوْقُ

أراد: أقبلت بحبلَيْها، فَحَذَفَ الفعلَ للدلالة عليه. ونظره ابن عطية^(٤)
بقوله تعالى: «وما كان لمؤمنٍ أَنْ يَقتُلَ مؤمناً إِلَّا خَطَأً»^(٥) قال: «لأنَّ باديَ
الرأي يُعْطِي أَنْ لَهُ أَنْ يَقتُلَ خطأً، وأنَّ الحبل من الله ومن الناس يُزِيل ضرب
الذلة، وليس الأمر كذلك، وإنما في الكلام محذوف / يدركه فهم السامع [١٧٢/أ]
الناظر في الأمر، وتقديره في آيتنا: «فلا نَجاة من الموت إِلَّا بحبلٍ» قال
الشيخ^(٦): «وعلى ما قدّره لا يكونُ استثناء منقطعاً لأنه مستثنى من جملة
مقدرة وهي قوله: «فلا نَجاة من الموت» وهو متصل على هذا التقدير،
فلا يكون استثناء منقطعاً من الأول ضرورة أن الاستثناء الواحد لا يكون منقطعاً
متصلاً، والاستثناء المنقطع كما تقرّر في علم النحو على قسمين: منه
ما يُمكن أَنْ يتسلّط عليه العامل، ومنه ما لا يمكن في ذلك، ومنه هذه الآية على
تقدير الانقطاع، إذ التقدير: لكنَّ اعتصامهم بحبلٍ من اللّٰه وحبلٍ من الناس
يُنْجِيهم من القتلِ والأسْرِ وسببِ الدَّارِاي واستئصالِ أموالهم، وبذلك على أنه

(١) معاني القرآن له ٤٦٨/١.

(٢) معاني القرآن له ٢٣٠/١.

(٣) الديوان ٣٥؛ واللسان: «فرق»، والفروق: الفَرْعة، وهو يصف ناقته.

(٤) المحرر ١٩٧/٣.

(٥) الآية ٩٢ من النساء.

(٦) البحر ٣٢/٣.

منقطع: الإخبار بذلك في قوله تعالى في سورة البقرة: «وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاؤُوا بغضبٍ من الله»^(١) فلم يَسْتَتِرْ هناك. وما بعد هذه الآية قد تقدّم إعرابه.

آ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾: الظاهر في هذه الآية أن الوقف على «سواء» تام، فإن الواو اسم «ليس»، و«سواء» خبر، والواو تعودُ على أهل الكتاب المتقدم ذكرهم، والمعنى: أنهم منقسمون إلى مؤمن وكافر لقوله: «منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون»^(٢) فانتفى استوائهم. و«سواء» في الأصل مصدرٌ فلذلك وحّد، وقد تقدّم تحقيقه أول البقرة^(٣).

وقال أبو عبيدة^(٤): «الواو في «ليسوا» علامة جمع وليست ضميراً، واسم «ليس» على هذا «أمة» و«قائمة» صفتها، وكذا «يَتْلُونَ»، وهذا على لغة «أكلوني البراغيث» كقول الآخر^(٥):

١٣٨٩- يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيـ

لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

قالوا: «وهي لغة ضعيفة». ونازع السهيلي النحويين في كونها ضعيفةً، ونسبها بعضهم لأزدٍ شنوءة، وكثيراً ما جاء عليها الحديث، وفي القرآن مثلاً^(٦)، وسيأتي تحقيق هذا في المائدة بزيادة بيان.

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) الآية ١١٠ من آل عمران.

(٣) الآية ٦ من البقرة.

(٤) مجاز القرآن ١/١٠١.

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه، وهو في أمالي الشجري ١/١٣٣؛ وأوضح المسالك ١/٣٤٧؛ والدرر ١/١٤٢.

(٦) لا يثبت الجمهور هذه اللغة في القرآن، ويؤولون ما جاء ظاهره منها على البذل أو التقديم والتأخير أو أن الواو علامة الجمع.

قال ابن عطية^(١): «وما قاله أبو عبيدة خطأ مردوداً، ولم يُبين وجه الخطأ، وكأنه توهم أن اسم «ليس» هو «أمة قائمة» فقط، وأنه لا محذوف ثم، إذ ليس الغرض تفاوت الأمة القائمة التالية، فإذا قُدِّرَ ثم محذوف لم يكن قول أبي عبيدة خطأ مردوداً، إلا أن بعضهم ردَّ قوله بأنها لغة ضعيفة، وقد تقدم ما فيها والتقدير الذي يصحُّ به المعنى، أي: ليس سواءً من أهل الكتاب أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة، فهذا تقدير يصحُّ به المعنى الذي نحا إليه أبو عبيدة.

وقال الفراء^(٢): «إنَّ الوقف لا يتم على «سواء»، فجعل الواو اسم «ليس» و«سواء» خبرها، كما قال الجمهور، و«أمة» مرتفعة بـ «سواء» ارتفاع الفاعل، أي: ليس أهل الكتاب مستويًا منهم أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة، فحذفت الجملة المعادلة لدلالة القسم الأول عليها كقول الشاعر^(٣):

١٣٩٠- دعاني إليها القلبُ إني لأمرها

سميعٌ فما أدري أرشدُ طلابها

أي: أم غيٍّ، فحذفت «الغي» لدلالة ضده عليه، ومثله قول الآخر^(٤):

١٣٩١- أراك فما أدري أهمُّ هممته

وذو الهمِّ قَدْماً خاشعٌ متضائل

أي: أهمُّ هممته أم غيره، فحذفت للدلالة، وهو كثير، قال الفراء: «لأنَّ

المساواة تقتضي شيئين كقوله: «سواء العاكف فيه والباد»^(٥)، وقوله: «سواء

(١) المحرر ١٩٩/٣.

(٢) معاني القرآن ٢٣٠/١.

(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

(٤) لم أهتمد إلى قائله، وهو في مشكل ابن قتيبة ٢١٥؛ ومعاني القرآن للفراء ٢٣١/١؛

والطبري ١١٩/٧.

(٥) الآية ٢٥ من الحج.

محياتهم ومماتهم»^(١). وقد ضَعَفَ قولُ الفراء من حيث الحذف ومن حيث وَضَعَ الظاهر موضعَ المضمر، إذ الأصل: منهم أمة قائمة، فَوُضِعَ «أهل الكتاب» موضعَ الضمير.

والوجه أن يكونَ «ليسوا سواء» جملةً تامة، وقوله: «من أهل الكتاب أمة» جملةً برأسها، وقوله: «يتلون» جملةً أخرى مبيِّنة لعدم استوائهم، كما جاءتِ الجملةُ مِنْ قوله: «تأثرون بالمعروف»^(٢) إلخ مبيِّنة للخيرية. ويجوزُ أن يكونَ «يتلون» في محلِّ رفعٍ صفةً لأمة.

ويجوزُ أن يكونَ حالاً من «أمة» لتخصُّصِها بالنعت، وأن يكونَ حالاً من الضمير في «قائمة»، وعلى كونها حالاً من «أمة» يكونُ العامل فيها الاستقرار الذي تَضَمَّنَه الجارُّ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في هذا الجارُّ لوقوعه خبراً لأمة.

قوله: «آناء الليل» ظرفٌ لـ «يتلون». والآناء: الساعات، واحدها: «أَنَّى» بفتح الهمزة والنون بزنة «عَصَا» أو «إِنِّي» بكسر الهمزة وفتح النون بزنة «مَعَى»، أو «أَنَّى» بالفتح والسكون بزنة «طَبِي» أو: «إِنِّي» بالكسر والسكون بزنة «نَحْي»^(٣)، أو «إِنُو» بالكسر والسكون مع الواو بزنة «جِرُو»، فالهمزة في «آناء» منقلبة عن ياء على الأقوال الأربعة كِرداء، وعن واو على القول الأخير، نحو: «كِساء» وستأتي بقية هذه المادة في مواضع.

ولا يجوزُ أن يكونَ «آناء الليل» ظرفاً لـ «قائمة» قال أبو البقاء^(٤): «لأنَّ قائمة» قد وُصِفَتْ فلا تعملُ فيما بعد الصفة» وهذا على تقدير أن يكونَ

(١) الآية ٢١ من الحاشية.

(٢) الآية ١١٠ من آل عمران.

(٣) النحي: زق للسمن.

(٤) الإملاء ١٤٦/١.

«يَتْلُونَ» وصفاً لقائمة، وفيه نظر؛ لأنَّ المعنى ليس على جَعَلَ هذه الجملة صفةً لما قبلها، بل على الاستئناف للبيان المتقدم، وعلى تقدير جَعَلَهَا صفةً لما قبلها فهي صفة لـ «أمة» لا لـ «قائمة» لأنَّ الصفة لا تُوصَفُ، إلا أن يكون معنى الصفة الثانية لائقاً بما قبلها نحو: «مرَّثُ برجلٍ ناطقٍ فصيحٍ» فـ «فصيح» صفة لناطق، لأن معناه لائق به. وبعضهم يجعله وصفاً لرجل، وإنما المانع من تعلُّق هذا الظرف بـ «قائمة» ما ذكرته من استئناف جملته.

قوله: «وهم يَسْجُدُونَ» يجوز أن تكونَ حالاً من فاعلِ «يَتْلُونَ» أي: يَتْلُونَ القرآنَ وهم ساجِدُونَ، وهذا قد يكونُ في شريعتهم مشروعيةً التلاوة في السجود بخلافِ شريعتنا، وبهذا يُرَجَّح قولُ مَنْ يقول: إنهم غيرُ أمةٍ محمد. ويجوز أن تكونَ / حالاً من الضمير في «قائمة» قاله أبو البقاء^(١). وفيه ضعفُ [١٧٢/ب] للاستئناف المذكور، ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (١١٤) وقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾. إلى آخره: إمَّا استئناف وإمَّا احوال، وجيء بالجملة الأولى اسميةً دلالةً على الاستقرار، وصُدِّرت بضمير، وبُنِيَ عليه جملةٌ فعليةٌ ليتكرَّرَ الضميرُ فيزدادَ الكلامُ بتكراره توكيداً، وجيء بالخبرِ مضارعاً دلالةً على تجددِ السجود في كلِّ وقتٍ، وكذلك جيء بالجملة التي بعدها أفعالاً مضارعة، ويُحتمل أن يكون «تؤمنون» خبراً ثانياً لقوله: «هم»، ولذلك تَرِكَ العاطفُ ولو ذُكِرَ لكان جائزاً^(٢). وقوله: «من الصالحين» يجوزُ في «من» أن تكونَ للتبويض وهو الظاهر. وجَعَلَهَا ابنُ عطية^(٣) لبيان الجنس، وفيه نظر، إذ لم يتقدَّمْ مبهمٌ فتبيَّنه هذه.

(١) الإملاء ١/١٤٦.

(٢) وذلك على تقدير أن المعطوف على الخبر خير مثله.

(٣) المحرر ٣/٢٠٣.

آ. (١١٥) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا﴾: قرأ الأخوان^(١) وحفص: «يفعلوا» و«يُكْفَرُوهُ» بالغيبة، والباقون بالخطاب، فالغيبة مراعاة لقوله: «مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ» فَجَرَى عَلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ، أَخْبَرَنَا تَعَالَى أَنَّ «مَا يَفْعَلُوا» مِنْ خَيْرٍ بَقِيَ لَهُمْ غَيْرَ مَكْفُورٍ. والخطابُ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى خُطَابِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: «كُنْتُمْ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّفَاتًا مِنَ الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ «أُمَّةٌ قَائِمَةٌ» إِلَى آخِرِهِ إِلَى خُطَابِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَنْسَهُمْ بِهَذَا الْخُطَابِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْخَيْرِ دُونَ الشَّرِّ لِإِزِيدَ فِي التَّائِيْسِ، وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةَ الْأَخْوَيْنِ، فَإِنَّهَا كَالنَّصِّ فِي أَنَّ الْمُرَادَ قَوْلُهُ «أُمَّةٌ قَائِمَةٌ».

و «كَفَر» يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، فَكَيْفَ يَتَعَدَّى هُنَا لِاثْنَيْنِ، أَوَّلُهُمَا قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَالثَّانِي: الْهَاءُ فِي «يُكْفَرُوهُ»؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى فَعَلَ يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ وَهُوَ «حَرَمَ» فَكَانَ قِيلَ: فَلَنْ تُحَرِّمُوهُ، وَ«حَرَمَ» يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ.

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يَنْفَقُونَ﴾: «مَا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً اسْمِيَّةً، وَعَاتِدُهَا مَحْذُوفٌ لِاسْتِكْمَالِ الشَّرْطِ أَي: يَنْفَقُونَهُ.

وقوله: «كَمَثَلِ رِيحٍ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ — أَعْنِي تَشْبِيهَ الشَّيْءِ الْمَنْفَقِ بِالرِّيحِ — اسْتَشْكِلَ التَّشْبِيهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيهِهِ بِالْحَرِثِ — أَيْ الزَّرْعِ — لَا بِالرِّيحِ. وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ أَوْجَهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ الْمَرْكَبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُقَابَلُ الْهَيْئَةُ الْجَامِعَةُ بِالْهَيْئَةِ الْجَامِعَةِ، وَلَا يُقَابَلُ الْأَفْرَادُ بِالْأَفْرَادِ، وَهَذَا قَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ أَوَّلَ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ»^(٢)، وَهَذَا اخْتِيَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣).

الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ بِشَيْئَيْنِ، فَذَكَرَ أَحَدَ الْمُسَبَّهَيْنِ

(١) السبعة ٢١٥؛ الكشف ٣٥٤/١.

(٢) الآية ١٨ من البقرة.

(٣) الكشف ٤٥٧/١.

وَتَرَكَ ذِكْرَ الْآخِرِ، وَذَكَرَ أَحَدَ الْمَشْبِهِينَ بِهِ وَتَرَكَ ذِكْرَ الْآخِرِ، فَقَدْ حَذَفَ مِنْ كُلِّ اثْنَيْنِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ، وَقَدْ مَرَّ نَظِيرُ هَذَا فِي الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ»^(١).

واختار هذا ابن عطية^(٢)، وقال: «هذه غاية البلاغة والإعجاز». الثالث: أنه على حَذَفِ مضاف: إمَّا من الأولِ تقديرُهُ: «مَثَلُ مَهْلِكٍ ما يَنْفَقُونَهُ»، وإمَّا من الثاني تقديرُهُ: كمثل مَهْلِكٍ رِيح. وهذا الثاني أظهر؛ لأنه يؤدي في الأولِ إلى تشبيه الشيء المُنْفَقِ المَهْلِكِ بالريح، وليس المعنى عليه أيضاً، ففيه عَوْدٌ لِمَا قُرِئَ مِنْهُ.

وقد ذكر الشيخ^(٣) التقديرَ المشارَ إليه، ولم يَنْبُهِ عليه، اللهم إلا أن يريد بـ «مَهْلِكٍ» اسمَ مصدر أي: مَثَلُ إِهْلَاكِ ما يَنْفَقُونَ، ولكن يُحْتَاجُ إلى تقديرٍ مثل هذا المضاف أيضاً قبل «ريح» تقديرُهُ: مَثَلُ إِهْلَاكِ ما يَنْفَقُونَ كمثل إِهْلَاكِ رِيح. ويجوزُ أَنْ تَكُونَ «ما» مصدريةً، وحينئذ يكونُ قد شَبَّهَ إِنْفَاقَهُمْ فِي عَدَمِ نَفْعِهِ بِالرَّيْحِ الموصوفةِ بهذه الصفة، وهو من باب تشبيه المعقول بالمحسوس.

قوله: «فِيهَا صِرٌّ» في محل جر نعتاً لـ «ريح»، ويجوز أن يكونَ «فِيهَا صِرٌّ» جملةً من مبتدأ وخبر، ويجوز أن يكونَ «فِيهَا» وحده هو الصفة، و«صِرٌّ» فاعلٌ به، وجاز ذلك لاعتماد الجار على الموصوف، وهذا أحسن؛ لأنَّ الأصلَ في الأوصافِ الإفراد، وهذا قريبٌ منه.

و «الصِّرُّ» قيل: البردُ الشديد المحرق، قال^(٤):

(١) الآية ١٧١ من البقرة.

(٢) المحرر ٣/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) البحر ٣/٣٧.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: «حلل». والأناويون: الغرباء. والمجَلَّات: القدر والرحى والدلو والقربة، ومن كانت معه حَلٌّ حيث شاء، وإلا فلا بد له من الاستعانة بالناس.

١٣٩٢- لَا يَغْدِلْنَ أَتَاوُونَ تَضَرُّهُمْ
نكباء صر بأصحاب المجلات

وقيل: «الصر» بمعنى الصرصر، وهو الشيء البارد، قالت ليلي
الأخيلية^(١):

١٣٩٣- وَلَمْ يَغْلِبِ الْخَصَمَ الْأَلَدُ وَيَمْلَأِ الْـ
جِفَانِ سَدِيفاً يَوْمَ نَكَبَاءِ صَرَصَرِ

وأصله مأخوذ من الشد والتعقيد، ومنه: الصرة للعقدة، وأصر على
كذا: لزمه. وقال بعضهم: «الصر» صوت لهيب النار، يكون في الريح من:
صر الشيء يصير صريراً أي: صوّت بهذا الحس المعروف، ومنه: صرير
الباب. قال الزجاج^(٢): «والصر: صوت النار التي في الريح» وإذا عُرف هذا
فإن قلنا: الصر: البرد الشديد أو هو صوت النار أو صوت الريح، فظرفية الريح
[١٧٣/أ] له واضحة، وإن كان الصر صفة الريح كالصرصر فالمعنى: / فيها قوة^(٣)
صر، كما تقول: برد بارد، وحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، أو تكون
الظرفية مجازاً لجعل الموصوف ظرفاً للصفة كما قال^(٤):

١٣٩٤-
وفي الرحمن للضعفاء كافي

(١) الكشف ٤٥٧/١ وشواهد ٤٠٠/٤؛ البحر ٣٢/٣. والجفنة: القصعة، والسديف:
قطع السنام، والنكباء: الريح الشديدة.

(٢) معاني القرآن ٤٧٣/١.

(٣) القرّة: ما أصابك من القَر وهو البرد.

(٤) البيت لأبي خالد القناني وصدره:

ولولاهنّ قد سَوِّتَ مُهْرِي

وهو في الكامل ٨٩٥؛ والكشاف ٤٥٧/١؛ وشواهد ٥٦/٤.

ومنه قولهم: «إِنْ ضَيَّعْنِي فَلَانَ فَفِي اللَّهِ كَافٍ» المعنى: الرحمن كافٍ، واللَّهُ كافٍ. وهذا فيه بُعْدٌ.

قوله: «أَصَابَتْ» هذه الجملة في محل جر أيضاً صفة لـ «ريح»، ولا يجوز أن تكون صفة لـ «صِرَ» لأنه مذكر. وبدأ أولاً بالوصف بالجار لأنه قريب من المفرد ثم بالجملة. هذا إِنْ أَعْرَبْنَا «فيها» وحده صفةً، وَرَفَعْنَا بِهِ (١) «صِرَ»، أمّا إذا أَعْرَبْنَاهُ خبراً مقدماً و«صِرَ» مبتدأ فهما جملة أيضاً.

قوله: «ظَلَمُوا» صفة لـ «قوم»، والضمير في «ظلمهم» يعود على القوم ذوي الحرث، أي: ما ظلمهم الله بإهلاك حرثهم، ولكنهم ظلموا أنفسهم بارتكابهم المعاصي التي كانت سبباً في إهلاكه. وَجَوَزَ الزمخشري (٢) وغيره أن يعودَ على المنفقين، وإليه نحا ابنُ عطية (٣)، وَرَجَّحَهُ بأن أصحاب الحرث لم يُذَكِّرُوا للردِّ عليهم ولا لتبيين ظلمهم، بل لمجرد التشبيه بهم.

قوله: «وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» العامة على تخفيف «لكن» وهي استدراكية، و«أنفسهم» مفعولٌ مقدم، قُدِّمَ للاختصاص أي: لم يقع وبأل ظلمهم إلا بأنفسهم خاصة لا يتخطأهم، ولأجل الفواصل أيضاً. وقرأها بعضهم (٤) مشددة، وَوَجَّهَهَا أن يكونَ «أنفسهم» اسمها، و«يظلمون» الخبر، والعائدُ من الجملة الخبرية على الاسم محذوفٌ تقديره: وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَهَا، فَحَذِفَ، وَحَسَّنَ حَذْفَهُ كَوْنُ الْفِعْلِ فَاصِلَةً، فَلَوْذِكِرَ مَفْعُولُهُ لَفَاتَ هَذَا الْغَرَضُ. وقد خَرَّجَهُ بعضهم على أن يكونَ اسمُها ضميرُ الأمرِ والقصة حُذِفَ للعلم به، و«أنفسهم» مفعولٌ مقدَّم ليظلمون كما تقدَّم، والجملة خبرٌ

(١) أي بقوله «فيها».

(٢) الكشف ٤٥٧/١.

(٣) المحرر ٢٠٦/٣.

(٤) البحر ٣٨/٣.

لها، وقد رُدَّ هذا بأنَّ حَذَفَ اسم هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة كقوله^(١):
١٣٩٥- إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا
يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَطَبَّاءَ

على أن بعضهم لا يَقْصُرُهُ على الضرورة، مستشهداً بقوله عليه السلام:
«إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(٢)، قال: «تقديره
إنه، ويُعْزَى هذا للكسائي، وقد رَدَّ بعضهم، وَخَرَجَ الحديث على زيادة
«مِنْ» والتقدير: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ. والبصريون لَا يُجِيزُونَ زيادة «مِنْ» في مثل
هذا التركيب لِمَا عُرِفَ غَيْرَ مَرَّةٍ^(٣) إِلَّا الْأَخْفَشُ.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿مِنْ دُونِكُمْ﴾: يجوز أن يكون صفة
لـ «بطانة» فيتعلّق بمحذوف، أي: كائنة من غيركم. وقدره الزمخشري^(٤):
«من غير أبناء جنسكم، وهم المسلمون» ويجوزُ أَنْ يتعلّق بفعل النهي. وجوزَ
بعضهم أن تكون «مِنْ» زائدة، والمعنى: دونكم في العمل والإيمان.

وبطانة الرجل: خاصّته الذين يُبَاطِنُهُم في الأمور، ولا يُظْهَرُ غيرهم
عليها مشتقة من البَطْن، والباطن: دون الظاهر، وهذا كما استعاروا الشُّعَارَ
والدُّثَارَ في ذلك. قال عليه السلام: «النَّاسُ دُثَارٌ وَالْأَنْصَارُ شُعَارٌ»^(٥). والشُّعَارُ

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه - بيروت - ٢٧٦؛ وأمالى الشجري ٢٩٥/١؛ والمقرب
١٠٩/١؛ وابن يعيش ١١٥/٣، ورصف المباني ١١٩. والجوزي: ولد البقرة الوحشية،
وقد منع وقوع «من» اسماً لما كون الشرط لا يعمل ما قبله فيها بعده.

(٢) البخاري: اللباس (الفتح) ٣٨٢/١٠؛ وابن حنبل ٤٢٦/١.

(٣) أي أنهم يشترطون تنكير مجرورها وأن تسبق بغير موجب.

(٤) الكشاف ٤٥٨/١.

(٥) البخاري (الفتح): المغازي ٤٧/٨ المسند ٤١٩/٢.

ما يلي جسدك من الثياب. ويقال: «بَطْنُ فلانُ بفلان بَطُوناً وبِطَانَةً»^(١). قال الشاعر^(٢):

١٣٩٦- أولئك خُلصاني نَعَمْ وبِطَانتي
وهم عَيْبَتِي مِنْ دُونِ كُلِّ قَرِيبٍ
قوله: «لا يَأَلُونَكُمْ خَبَالاً» يقال: «أَلَا فِي الْأَمْرِ يَأْلُو فِيهِ» أي: قَصَّرْ نحو:
غزا يغزوا، فأصله أن يتعدَّى بحرف الجر كما ترى.

واختلِفَ في نصب «خَبَالاً» على أوجه. أحدها: أنه مفعول ثانٍ.
والضميرُ هو الأول، وإنما تَعَدَّى لاثنتين للتضمين. قال الزمخشري^(٣): «يقال:
ألا في الأمر يَأْلُو فيه أي: قَصَّر، ثم اسْتَعْمِلَ مُعَدَّى إلى مفعولين في قولهم:
«لا أَلُوكَ نُصْحاً ولا أَلُوكَ جُهْداً» على التضمين، والمعنى: لا أَمْنَعُكَ نُصْحاً
ولا أَنْقُصُكَ».

الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاط حرفِ الجر، والأصل: لا يَأَلُونَكُمْ فِي
خَبَالٍ أَي: في تخيلكم وهذا غيرُ منقاسٍ، بخلافِ التضمين فإنه منقاسٌ، وإنَّ
كان فيه خلافٌ وإه.

الثالث: أن ينتصبَ على التمييز، وهو حينئذٍ تمييز منقول من المفعولية،
والأصل: لا يَأَلُونُ خَبَالَكُمْ أَي: في خبالكم: ثم جُعِلَ الضميرُ المضاف إليه
مفعولاً بعد إسقاط الخافض، فنُصِبَ «الخَبَالُ» الذي كان مضافاً تمييزاً، ومثله
قوله تعالى: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْوناً»^(٤) أي: «عيون الأرض»، ففَعَّلَ بِهِ

(١) بطن فلان: صار من خواصه.

(٢) لم أعتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣٣، والعبية من الرجل: موضع برّه.

(٣) الكشف ٤٥٨/١.

(٤) الآية ١٢ من القمر.

- آل عمران -

ما تقدّم، ومثله في الفاعلية: «واشتعل الرأس شيباً»^(١) الأصل: «شيبُ الرأس»، وهذا عند مَنْ يُثَبِّت كَوْنَ التَّمْيِيزِ مَنْقُولاً مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ. وَقَدْ مَنَعَهُ بَعْضُهُمْ، وَتَأَوَّلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْوناً» عَلَى أَنَّ «عَيْوناً» بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَفِيهِ حَذْفُ الْعَائِدِ أَي: عَيْوناً مِنْهَا. وَعَلَى هَذَا التَّخْرِيجِ يَجُوزُ أَنَّ يَكُونَ «خَبَالاً» بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ «كَمْ»، وَالضَّمِيرُ أَيْضاً مُحذوفٌ أَي: «خَبَالاً مِنْكُمْ» وَهَذَا وَجْهٌ رَابِعٌ.

[١٧٣/ب] الخامس: أنه / مصدرٌ في موضع الحال أي: مُتَخَبِّلِينَ. السادس: قال ابن عطية^(٢): معناه: لَا يَقْصُرُونَ لَكُمْ فِيمَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ عَلَيْكُمْ، فَعَلَى هَذَا الَّذِي قَدَّرَهُ يَكُونُ الْمَضْمَرُ وَ«خَبَالاً» مَنْصُوبِينَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَهُوَ اللَّامُ وَ«فِي».

وهذه الجملة فيها ثلاثة أوجه. أحدها: أنها استثنائية لا محل لها من الإعراب، وإنما جيء بها وبالجملة التي بعدها لبيان حال الطائفة الكافرة حتى ينفروا منها فلا يتخذوها بطانة، وهو وجه حسن. والثاني: أنها حال من الضمير المستكن في «مِنْ دُونَكُمْ» عَلَى أَنَّ الْجَارَّ صِفَةٌ لـ «بطانة». والثالث: أنها في محل نصبٍ نعتاً لـ «بطانة» أيضاً.

وَالْأَلُوْ بَزَنَةُ «الْغَزْو» التَّقْصِيرُ كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ زَهَيْرٌ^(٣):

١٣٩٧- سَعَى بَعْدَهُمْ قَوْمٌ لَكِي يُذَرِّكُوهُمْ
فَلَمْ يَقْعُلُوا وَلَمْ يُلِيمُوا وَلَمْ يَأْلُوا

(١) الآية ٣ من مريم.

(٢) المحرر ٢٠٧/٣.

(٣) الديوان ١١٤؛ البحر ٣٣/٣.

وقال امرؤ القيس^(١):

وما المرء ما دامت حُشاشةُ نفسه

بمُدرِكِ أطرافِ الخطوبِ ولا آلِ

يقال: آلَى يُؤَلِّي بزنة «أكرم»، فأُبْدِلَتِ الهمزةُ الثانيةُ ألفاً، وأنشدوا^(٢):

..... ١٣٩٩ -

فما آلَى بِنِي ولا أساؤوا

ويقال: ائْتَلَى يَأْتَلِي بزنة «اكتسب» يكتسب، قال امرؤ القيس^(٣):

١٤٠٠ - ألا رُبَّ خصمٍ فيك أَلَوَى رَدَدْتُهُ

نصيحٍ على تَعْدَالِهِ غيرُ مُؤْتَلٍ

فيتحدُّ لفظُ «آلى» بمعنى قَصَّرَ و«آلى» بمعنى حَلَفَ، وإن كان الفرقُ

بينهما ثابتاً من حيث المادة؛ لأنَّ لامَهُ من معنى الحَلَفِ ياء، ومن معنى التقصير واو.

وقال الراغب^(٤): «وَأَلَوْتُ فلاناً أي: أَوْلَيْتُهُ تقصيراً نحو: كسبته أي:

أوليتَه كَسَباً وما أَلَوْتُهُ جُهْداً أي: ما أَوْلَيْتُهُ تقصيراً بحسبِ الجُهدِ، فقولك:

«جُهْداً» تمييز. وقوله: لا يَأَلُونَكُمْ خَبالاً» منه، أي: لا يُقَصِّرُونَ في طلبِ

الْخَبَالِ. وقال تعالى: «ولا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ»^(٥) قيل: هو يفتعل من أَلَوْتُ،

وقيل: هو من آلَيْتَ أي: حَلَفْتُ.

(١) الديوان ٣٩.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان «ألا» وصدده:

وإن كنائني لنساء صديقي

(٣) ديوانه ١٨، وشرح القصائد للتبريزي ٩٩؛ والألوى: الشديد الخصومة، وغير مؤتل:

أي: غير تارك نصحي بجهده.

(٤) المفردات ١٨.

(٥) الآية ٢٢ من النور.

وَالْخَبَالُ: الفساد، وأصله ما يلحق الحيوان من مرضٍ وفطورٍ فيورثه فساداً واضطراباً، يقال منه: خَبِلَ وَخَبِلَهُ بالتخفيف والتشديد فهو خَابِلٌ وَمُخْبِلٌ وَمُخْبُولٌ وَمُخْبَلٌ. ويقال: خَبِلَ وَخَبِلَ وَخَبَالَ. وفي الحديث: «مَنْ شَرَبَ الخمر ثلاثاً كان حقاً على الله أن يَسْقِيَهُ من طينة الخبال»^(١) وقال زهير ابن أبي سلمى^(٢):

١٤٠١— هُنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْبَلُوا الْمَالَ يُخْبِلُوا

وَإِنْ يَسْأَلُوا يُعْطُوا وَإِنْ يَسِيرُوا يُغْلُوا

والمعنى في هذا البيت: أنهم إذا طُلب منهم لإفساد شيء من إبلهم أفسدوه، وهذا كناية عن كرمهم.

قوله: «وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أَوْجُهَا: أن تكون مستأنفة كما هو الظاهر فيما قبلها. والثاني: أنها نعت لـ «بطانة» فمَحْلُهَا نصبٌ. والثالث: أنها حالٌ من الضمير في «يَأْلُونَكُمْ». و«ما» مصدرية، و«عَنِتُّمْ» صِلَتْهَا، وهي وصلتها مفعولُ الودادة أي: عَنَتَكُمْ أي: مَقَتَكُمْ. وقد تقدّم اشتقاق هذه اللفظة في البقرة عند [قوله] «لَأَعْنَتَكُمْ»^(٣). وقال الراغب^(٤) هنا: «المعاندةُ والمعانئةُ يتقاربان، لكن المعاندة هي الممانعة، والمعانئة أن يتحرى مع الممانعة المشقة».

قوله: «قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ» هذه الجملة كالتى قبلها، وقرأ عبدالله^(٥): «بدا» من غير تاء، لأن الفاعل مؤنث مجازي ولأنها في معنى البغض. والبغضاء

(١) رواه أبو داود: الأشربة ٨٦/٤؛ ابن حنبل ٣٥/٢.

(٢) تقدم برقم ١٢٥.

(٣) انظر الآية ٢٢٠ من البقرة.

(٤) المفردات ٣٦١.

(٥) البحر ٣٩/٣.

مصدرُ كَالسَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ. يقال منه: بَغَضَ الرَّجُلُ فَهُوَ بَغِيزٌ كَظُرْفٍ فَهُوَ ظَرِيفٌ.

وقوله: «من أفواههم» متعلّق بـ «بَدَتْ» «ومِنْ» لابتداء الغاية. وَجَوَزَ أبو البقاء^(١) أن تكونَ حَالاً أي: خارجةً من أفواههم. والأفواه: جمعُ فم، وأصله: فوه، فلامُه هاء، يَدُلُّ على ذلك جَمْعُهُ على «أفواه»، وتصغيرُه على «فُوّه»، والنسبُ إليه على فَوْهِيٍّ، وهل وزنه فَعَلَ بسكون العين أو فَعَل «فُوّه»، وخلافٌ للنحويين، وإذا عَرَفْتَ ذلك فاعْلَمْ أنهم حَذَفُوا لَامَهُ تَخْفِيفاً فبقي آخره حرف علة فَأَبْدَلُوها ميماً لقربها منها لأنهما من الشَّفَةِ، وفي الميم هَوِيٌّ في الفم يضارع المَدَّ الذي في الواو، هذا كُلُّهُ إذا أفردوه عن الإضافة، فإن أضافوه لم يُبْدِلُوا حرفَ العلة كقوله^(٢):

١٤٠٢- فُوهُ كَشَقَّ الْعَصَا لَأَيَّ تَبَيَّنُهُ

وقد عكس الأمرُ في الطرفين، فَأَتَى بالميمِ في الإضافة وبحرفِ العلةِ في القطعِ عنها، فَمِنْ الأولِ قوله^(٣):

١٤٠٣- يُصَيِّحُ ظِمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ

وَحَصَّهُ الْفَارِسِيُّ وَجَمَاعَةٌ بِالضَّرُورَةِ، وَغَيْرُهُمْ جَوَزَهُ سَعَةً، وَجَعَلَ مِنْهُ

(١) الإملاء ١/١٤٧.

(٢) البيت لعَلَقْمَةَ بن عبدة وعجزه:

أَسْكُ مَا يَسْمَعُ الْأَصْوَاتَ مَصْلُومٌ

وهو في الديوان ٥٩؛ والمفضليات ٣٩٩. والبيت في وصف النعام؛ والألبي: الجهد؛ والسكك: ضيق الأذنين؛ والمصلوم: المقطوع الأذن.

(٣) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ١٥٩؛ والمخصص ١/١٣٦؛ والخزانة ٢/٢٦٦؛ والدرر ١/١٤.

- آل عمران -

[١٧٤/أ] قوله عليه السلام / : «لُخْلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(١)، ومن الثاني قوله^(٢) :

١٤٠٤- خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَقَا

أي : «وفاها»، وإنما جاز ذلك لأن الإضافة كالمنطوق بها، وقالت العرب : «رَجُلٌ مُفَوَّهٌ» إذا كان يجيد القول، وهو أَفَوُّهُ منه أي : أوسع^(٤) فمًا، وقال لبيد^(٣) :

..... ١٤٠٥ -

وما فاهوا به أبدأ مُقِيمٌ

وفي الفم تسع لغات^(٥)، وله أربع مواد : فوه، فمو، فمي، فمم، بدليل أفواه وفموين وفميين وأفمام.

قوله : «وما تُخْفِي» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي : تُخْفِيهِ، فَخُذِفَ، وَأَنْ تكونَ المصدريةُ أي : وإخفاء صدورهم، وعلى كلا التقديرين فـ «ما» مبتدأ، و«أكبر» خبره، والمفضلُ عليه محذوفٌ أي : أكبرُ من الذي أَبْدَوْه بأفواههم.

(١) البخاري (الفتح) الصوم ٤/١٠٣؛ مسلم : الصوم ٢/٨٠٧.

(٢) البيت للعجاج وقبلة :

حتى تنأى في صهاريج الصفا

وهو في الديوان ٢/٢٢٥؛ والمخصص ١/١٣٦؛ وابن يعيش ٦/٨٩؛ والهمع ١/٤٠؛ والدرر ١/١٤.

(٣) الأصل : «واسع» وهو سهو.

(٤) البيت لامية بن أبي الصلت. وعجزه :

فلا لغو ولا تأثيم فيها

وهو في ديوانه ٥٤؛ وليس للبيد؛ واللسان : سهر، والدرر ٢/١٩٩.

(٥) انظر : اللسان : فوه.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ» شرطٌ حُذِفَ جوابُهُ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه، أو هو ما تقدَّمَ عند مَنْ يرى جوازَهُ^(١).

آ. (١١٩) وقوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾: قد تقدَّمَ نظيره وتحقيقُهُ مرتين^(٢)، ونزيد هنا أن يكونَ «أولاء» في موضعٍ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ، فتكونُ المسألةُ من الاشتغال نحو: «أنا زيداَ ضربته» وقوله: «ولا يُحِبُّونَكُمْ» يُحتمل أن يكونَ استثناءً إخبارٍ وأن يكونَ جملةً حاليةً. و«الكتاب» يجوزُ أن تكونَ الألفُ واللامُ للجنس، والمعنى بالكتبِ كلها، فاكفني بالواحد، ويجوزُ أن تكونَ للعهد، والمرادُ به كتابٌ مخصوصٌ.

وقوله: «عليكم». متعلِّقٌ بـ «عَصُوا»، وكذلك: «من الغيظ». و«مِنْ» فيه لا ابتداءً الغاية، ويجوزُ أن تكونَ بمعنى اللام فتفيدُ العلة أي: من أجلِ الغَيْظِ. وجَوَزَ أبو البقاء^(٣) في «عليكم» وفي «من الغيظ» أن يكونا حاليَّين، فقال: «ويجوزُ أن يكونَ حالاً أي: حَقِيقِينَ عَلَيْكُمْ، «من الغيظ» متعلِّقٌ بـ «عَصُوا» أيضاً، و«مِنْ» لا ابتداءً الغاية أي: من أجلِ الغيظ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً أي: مغتاظين» انتهى. وقوله: «ومِنْ لا ابتداءً الغاية أي: من أجلِ الغيظ» كلامٌ متنافر، لأنَّ التي لا ابتداءً لا تُفسَّرُ بمعنى «من أجل» فإنه معنى العلة، والعلةُ والابتداءُ متغايران، وعلى الجملةِ فالحاليةُ فيها لا يَظْهَرُ معناها، وتقديرُهُ الحالُ ليس تقديرًا صناعيًا، لأنَّ التقديرَ الصناعي إنما يكونُ بالأكوانِ المطلقةِ.

والعَصُ: الأَزمُ بالأسنانِ وهو تحامُلُ الأسنانِ بعضها على بعضٍ. يقال: عَصِضْتُ بكسر العين في الماضي — أعصُ — بالفتح — عَصًا وعَصِيضًا. قال

(١) انظر: الكتاب ٤٣٦/١؛ المقتضب ٦٩/٢ — ٧٢.

(٢) انظر الآية: ٨٥ من البقرة، ٦٦ من آل عمران.

(٣) الإملاء ١٤٧/١.

امرؤ القيس^(١):

- ١٤٠٦ -

كَفَحَلَ الْهَجَانِ يَنْتَحِي لِلْعَضِيضِ

وَيُعَبِّرُ بِهِ عَنِ النَّدَمِ الْمَفْرُطِ، وَمِنْهُ: «وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ»^(٢)
وإن لم يكن نَمَّ عَصُ حَقِيقَةً. قال أبو طالب^(٣):

- ١٤٠٧ - وَقَدْ صَالَحُوا قَوْمًا عَلَيْنَا أَشِحَّةً

يَعْعُضُونَ غِيظًا خَلَفْنَا بِالْأَنَامِلِ

جَعَلَ الْبَاءَ زَائِدَةً فِي الْمَفْعُولِ، إِذَا الْأَصْلُ: يَعْصُونَ خَلَفْنَا الْأَنَامِلَ، وَلَهُ
نَظَائِرُ مَرَّتْ. وَقَالَ آخِرُ^(٤):

- ١٤٠٨ - قَدْ آفَنِي أَنَامِلُهُ أَزْمُهُ

فَأَمْسَى يَعْصُ عَلَيَّ الْوَظِيفَا

وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ ظَالِمِ الْمُرِّي^(٥):

- ١٤٠٩ - وَأَقْتُلْ أَقْوَامًا لِيَامًا أَذِلَّةً

يَعْصُونَ مِنْ غِيظِ رُؤُوسِ الْأَبَاهِمِ

وَقَالَ آخِرُ^(٦):

(١) ديوانه ٧٥، وصدرة:

لَهُ قُصْرٌ يَا عَيْرَ وَسَاقِ نَعَامَةٍ

وَالْقَصْرَى: آخِرُ الضُّلُوعِ، يَنْتَحِي: يَعْتَرِضُ.

(٢) الآية ٢٧ من الفرقان.

(٣) وهو أيضاً في ديوان الفرزدق ٨٥٥؛ والمقتضب ٩٠/٤؛ والبحر ٤١/٣.

(٤) البيت لصخر الغي الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٧٣/٢؛ والوظيف: الذراع.

(٥) شواهد الكشف ٥١٩/٤.

(٦) لم أهتمد إلى قائله وهو في البحر ٤١/٣.

١٤١٠- إِذَا رَأَوْنِي أَطَالَ اللَّهُ غِيْظَهُمْ
عَضُّوا من الغيْظِ أَطْرَافَ الْأَبَاهِيمِ
وَالْعَضُّ كُلُّهُ بِالضَّادِ إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ: «عَطَّ الزَّمَانُ» أَيِ اشْتَدَّ، وَعَطَّتِ
الْحَرْبُ، فَإِنَّهُمَا بِالضَّاءِ أَخْتِ الطَّاءِ، وَأَشْدُّ^(١):

١٤١١- وَعَطَّ زَمَانٌ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا
وقد رأيته بخط جماعة من الفضلاء: «وَعَضَّ زَمَانٌ بِالضَّادِ.

وَالْعَضُّ: - بَضَمُ الْفَاءِ - عَلَفَ مِنْ نَوَى مَرْضُوضٍ وَغَيْرِهِ، وَمِنْهُ: بَعِيرٌ
عُضَاضِيٌّ أَيِ: سَمِينٌ كَأَنَّهُ مَسُوبٌ إِلَيْهِ، وَأَعَضَّ الْقَوْمُ: إِذَا أَكَلَتْ إِبِلُهُمْ ذَلِكَ
وَالْعِضُّ - بِكَسْرِ الْفَاءِ - الدَّاهِيَةُ مِنَ الرِّجَالِ كَأَنَّهُمْ تَصَوَّرُوا عَضَّهُ وَشَدَّتْهُ. وَزَمْنٌ
عَضُوضٌ أَيِ: جَذْبٌ، وَالتَّعَضُّوضُ: نَوْعٌ مِنَ التَّمْرِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِشِدَّةِ مَضِغِهِ
وَصَعُوبَتِهِ.

وَالْأَنَامِلُ: جَمْعُ أَنْمَلَةٍ وَهِيَ رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ، قَالَ الرَّمَانِيُّ: «وَاشْتَقَّاقُهَا
مِنَ النَّمْلِ هَذَا الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ، شُبِّهَتْ بِهِ لِدِقَّتُهَا وَسُرْعَةُ تَصَرُّفِهَا وَحَرَكَتُهَا
وَمِنْهُ قَالُوا لِلنَّمَامِ: نَمِلٌ وَمُنْمِلٌ لِذَلِكَ قَالَ^(٢):

١٤١٢- وَلَسْتُ بِذِي نَيْرٍ فِيهِمْ
وَلَا مُنْمِشٍ مِنْهُمْ مُنْمِلٌ
وَفِي مِمْهَا الضَّمِّ وَالْفَتْحِ.

وَالْعَيْظُ: مُصْدَرُ غَاظِهِ يَعْظُهُ أَيِ: أَغْضَبَهُ، وَقَسَّرَهُ الرَّاعِبُ^(٣) بِأَنَّهُ أَشَدُّ

(١) تقدم برقم ١٠٢٥.

(٢) لم أهتم إلى قائله وهو في اللسان: نمش. والتيرب: الشر والنميمة. والنمش: الفساد.

(٣) المفردات ٢٨٢.

الغضب قال: «وهو الحرارة التي يجدها الإنسان من ثوران دم قلبه» قال: «وإذا وُصف به الله تعالى فإنما يُراد به الانتقام. والتغبط: إظهار الغبط، وقد يكون مع ذلك صوت. قال تعالى: «سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا»^(١).

والجملة من قوله: «وتؤمنون» معطوفة على: «تُحِبُّونَهُمْ» ففيها ما فيها من [١٧٤/ب] الأوجه المعروفة. / وقال الزمخشري^(٢): «والواو في «وتؤمنون» للحال وانتصابها من «لا يُحِبُّونَكُمْ» أي: لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابكم كله، وهم مع ذلك يبغضونكم فما بالكم تُحِبُّونَهُمْ وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم» قال الشيخ^(٣): «وهو حسن، إلا أن فيه من الصناعة النحوية ما يَخْدِشُهُ، وهو أنه جعل الواو في «وتؤمنون» للحال وانتصابها من «لا يحبونكم»، والمضارع المثنى إذا وَقَعَ حالاً لا تدخل عليه واو الحال تقول: «جاء زيدٌ يضحك» ولا يجوز: «ويضحك». فأما قولهم: «قمتُ وأصكُ عينه» ففي غاية الشذوذ، وقد أوَّل على إضمار مبتدأ أي: «وأنا أصكُ عينه» فتصير الجملة اسمية، ويُحتمل هذا التأويل هنا أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله، لكنَّ الأولى ما ذكرناه من كونها للمعطف يعني فإنه لا يُحَوِّج إلى حَذْفٍ بخلاف تقدير مبتدأ فإنه على خلاف الأصل. وثمَّ جملةٌ محذوفةٌ يدلُّ عليها السياق، والتقدير: وتؤمنون بالكتاب كله ولا يؤمنون هم به كله، بل يقولون: نؤمن ببعض ونكفر ببعض.

قوله: «بغيطكم» يجوز أن تكون الباء للحال أي: موتوا ملتبسين بغيطكم لا يُزِيلُكم، وهو كناية عن كثرة الإسلام وفشوه، لأنه كلما ازداد الإيمان زاد غيظهم. ويجوز أن تكون للسببية أي: بسبب غيظكم.

(١) الآية ١٢ من الفرقان.

(٢) الكشف ٤٥٩/١.

(٣) البحر ٤٠/٣.

وقوله: «موتوا» صورته أمر ومعناه الدعاء، وقيل: معناه الخبر أي: إن الأمر كذلك، وقد قال بعضهم: «إنه لا يجوز أن يكون بمعنى الدعاء لأنه لو أمره^(١) بأن يدعو عليهم بذلك لماتوا جميعاً على هذه الصفة فإن دعوته لا تُردُّ، وقد آمن منهم كثيرون بعد هذه الآية، ولا يجوز أن يكون بمعنى الخبر لأنه لو كان خبراً لوقع على حكم ما أَخْبَرَ ولم يؤمن أحدٌ بعده، وإذا انتفى هذان المَعْنَيَانِ فلم يَبْقَ إلا أن يكون معناه التوبيخ والتهديد، ومثله: «اعملوا ما شئتم»^(٢) «إذا لم تَسْتَحْ فاصنع ما شئت»^(٣). وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ منهم لم يدخل تحت الدعاء إنَّ قصد به الدعاء، ولا تحت الخبر إنَّ قَصْدَ به الإخبار.

آ. (١٢٠) وقرأ العامة: ﴿إِنْ تَمْسِكُمْ﴾ بالتأنيث، مراعاةً للفظ «حسنة»، وقرأ أبو عبد الرحمن بالياء من تحت^(٤)، لأن تأنيثها مجازي، وقياسه أن يقرأ: «وإنَّ يصبكم سيئة» بالتذكير أيضاً، ولا أحفظ عنه فيها شيئاً. قوله: «إنَّ الله عليم بذات الصدور» يُحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة، أخبر تعالى بذلك؛ لأنهم كانوا يُخْفُونَ غِيظَهُمْ ما أمكنهم، فذكر ذلك لهم على سبيل الوعيد، ويحتمل أن تكون من جملة المقول أي: قل لهم كذا وكذا فتكون في محل نصب بالقول. ومعنى قوله «بذات» أي: بالمضمرات ذوات الصدور، فـ «ذات» هنا تأنيث «ذي» بمعنى صاحب، فَحُذِفَ الموصوف وأقيمت صفته مقامه أي: عليم بالمضمرات صاحبة الصدور، وجُعِلَتْ صاحبةً للصدور لملازمتها لها وعدم انفكاكها عنها نحو: أصحاب الجنة، أصحاب النار.

(١) الأصل: «أمرهم» وهو سهو.

(٢) الآية ٤٠ من فصلت.

(٣) رواه البخاري: الأنبياء (الفتح) ٥١٥/٦؛ أبو داود: الأدب ١٤٩/٥.

(٤) البحر ٤٣/٣.

واختلفوا على الوقف على هذه اللفظة: هل يُوقف عليها بالتاء أو بالهاء؟ فقال الأخفش والفراء وابن كيسان: «الوقفُ عليها بالتاء إتياعاً لرسم المصحف». وقال الكسائي والجرمي: «يُوقَفُ عليها بالهاء لأنها تاء تأنيث، كهي في «صاحبه». وموافقة الرسم أولى، فإنه قد ثَبَتَ لنا الوقفُ على تاء التأنيث الصريحة بالتاء، فإذا وقفنا هنا بالتاء وافقنا تلك اللغة والرسم، بخلاف عكسه.

قوله: «لَا يَضُرُّكُمْ» قرأ نافع^(١) وابن كثير وأبو عمرو: «يَضُرُّكُمْ» بكسر الضاد وجَزَمَ الرءاء على جواب الشرط من ضاره يَضِيرُهُ ويقال أيضاً: ضاره يَضُورُهُ، ففي العين لغتان. ويقال: ضاره يَضِيرُهُ ضَيَّراً فهو ضائر وهو مَضِيرٌ، وضاره يَضُورُهُ ضَوَّراً فهو ضائرٌ وهو مَضُورٌ، نحو: قلته أقوله فأنا قائل وهو مقول.

وقرأ الباقون: «يَضُرُّكُمْ» بضم الضاد وتشديد الرءاء مرفوعة. وفي هذه القراءة أوجه، أحدها: أن الفعل مرتفع وليس بجواب للشرط، وإنما هو دالٌّ على جواب الشرط، وذلك أنه على نية التقديم، إذ التقدير: لَا يَضُرُّكُمْ أَنْ تصبروا وتنقوا فلا يَضُرُّكُمْ، فَحُذِفَ «فلا يضرُّكم» الذي هو الجواب للدلالة ما تقدم عليه، ثم أُخِّرَ ما هو دليل على الجواب، وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه^(٢) وأتباعه. وإنما احتاجوا إلى ارتكاب هذا الشطط لما رأوا من عدم الجزم في فعل / مضارع لا مانع من إعمال الجازم فيه، ومثل هذا قول الآخر^(٣):

١٤١٣- يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أخوكُ تُضْرَعُ

(١) السبعة ٢١٥: الكشف ١/٣٥٥.

(٢) الكتاب ١/٢٣٦.

(٣) تقدم برقم ١٢٣٩.

برفع «تُضْرَع» الأخير، وكذلك قوله^(١):

١٤١٤- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

برفع «يقول» إلا أن هذا النوع^(٢) مُطَرَّدٌ بخلاف ما قبله، أعني كون فعلَي الشرط والجزاء مضارعين فإن المنقول عن سيبويه^(٣) وأتباعه وجوب الجزم إلا في ضرورة كقوله: «إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ»، وتخريجه هذه الآية على ما ذكرته عنه يدل على أن ذلك لا يُخَصُّ بالضرورة فاعلم ذلك:

الوجه الثاني: أن الفعل ارتفع لوقوعه بعد فاء مقدرة هي وما بعدها الجواب في الحقيقة، والفعل متى وقع بعد الفاء رُفِعَ ليس إلا، كقوله تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^(٤) والتقدير: فلا يَضْرُكُم، والفاء حُذِفَتْ في غير محل النزاع كقوله^(٥):

١٤١٥- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ

أي: فالله يشكرها. وهذا الوجه رأيت بعضهم ينقله عن المبرد، وفيه نظر^(٦)، من حيث إنهم لما أنشدوا البيت المذكور نقلوا عن المبرد أنه لا يجوز حَذْفُ هذه الفاء البتة لا ضرورة ولا غيرها، وينقلون عنه أن كان يقول: «إنما الرواية في هذا البيت:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

(١) تقدم برقم ١٢٣١.

(٢) أي إذا كان فعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً.

(٣) الكتاب ٤٣٦/١.

(٤) الآية ٩٥ من المائدة.

(٥) تقدم برقم ١٤٠.

(٦) مذهبه في المقتضب ٦٩/٢ - ٧٢ على تقدير الفاء.

وَرَدُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ إِذَا صَحَّتْ رَوَايَةٌ فَلَا يَقْدَحُ فِيهَا غَيْرُهَا. وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَنْقُلُهُ عَنِ الْفَرَاءِ^(١) وَالْكَسَائِيِّ، وَهَذَا أَقْرَبُ.

الوجه الثالث: أَنَّ الحَرَكَهَ حَرَكَهَ إِتْبَاعٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ: لَا يَضْرُرُّكُمْ بِالْفِكَ لِسُكُونِ الثَّانِي جُزْأً، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا اتَّقَى مِثْلَانِ فِي آخِرِ فِعْلٍ سَكَنَ ثَانِيهِمَا جُزْأً أَوْ وَقْفًا فَلِلْعَرَبِ فِيهِ مَذْهَبَانِ: الْإِدْغَامُ - وَهَوْلُغَةُ تَمِيمٍ - وَالْفِكَ - وَهَوْلُغَةُ الْحِجَازِ -، لَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْإِدْغَامِ إِلَّا فِي مُتَحَرِّكٍ، فَاضْطُرَرْنَا إِلَى تَحْرِيكِ الْمِثْلِ الثَّانِي فَحَرَّكَتَاهُ بِأَقْرَبِ الْحَرَكَاتِ إِلَيْهِ وَهِيَ الضَّمَّةُ الَّتِي عَلَى الْحَرْفِ قَبْلَهُ، فَحَرَّكَتَاهُ بِهَا وَأَدْغَمْنَا مَا قَبْلَهُ فِيهِ فَهُوَ مُجْزُومٌ تَقْدِيرًا، وَهَذِهِ الْحَرَكَهَ فِي الْحَقِيقَةِ حَرَكَهَ إِتْبَاعٍ لَا حَرَكَهَ إِعْرَابٍ بِخِلَافِهَا فِي الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ قَبْلَ هَذَا فَإِنَّهَا حَرَكَهَ إِعْرَابٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَتَى أَدْغَمَ هَذَا النَّوعُ: فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ فَائِزُهُ مَضْمُومَةً أَوْ مَفْتُوحَةً أَوْ مَكْسُورَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً كَالْآيَةِ الْكَرِيَةِ وَقَوْلُهُمْ «مُدٌّ» فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ حَالَةَ الْإِدْغَامِ: الضَّمُّ لِلْإِتْبَاعِ، وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَصْلِ التَّنْقِاءِ السَّاكِنِينَ فَتَقُولُ: مُدٌّ وَمُدٌّ وَمُدٌّ، وَرُدٌّ وَرُدٌّ وَرُدٌّ. وَيُنْشِدُونَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ جَرِيرٍ^(٢):

١٤١٦ - فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

بِضَمِّ الضَّادِ وَفَتْحِهَا وَكُسْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ، وَسَيَأْتِي أَنَّ الْآيَةَ قُرِئَ فِيهَا بِالْأَوْجَهِ الثَّلَاثَةِ. وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً نَحْوُ: غَضٌّ، أَوْ مَكْسُورَةً نَحْوُ: فَرٌّ، كَانَ فِي اللَّامِ وَجْهَانِ: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، إِذْ لَا وَجْهَ لِلضَّمِّ، لَكِنْ لَكَ فِي نَحْوِ: «فَرٌّ»

(١) معاني القرآن ١/٢٣٤.

(٢) ديوانه ٧٥؛ والكتاب ١٦٠/٢.

أن تقول: الكسر من وجهين: إمّا الإنباع وإمّا التقاء الساكنين، وكذلك لك في الفتح نحو: «عَصَّ» وجهان أيضاً: إمّا الإنباع وإمّا التخفيف، هذا كله إذا لم يتصل بالفعل ضمير غائب، فأما إذا اتصل به ضمير غائب نحو: «رُدَّه» ففيه تفصيل ولغات يكثر القول فيها ولا^(١) يليق التعرُّض لذلك في هذا النوع. وقرأ عاصم^(٢) فيما رواه عنه المفضل بضم الضاد وتشديد الراء مفتوحة

على ما ذكرت لك من التخفيف /، وهي عندهم أوجه من ضم الراء. وقرأ [١٧٥/ب] الضحاك بن مزاحم: «لَا يَضُرُّكُمْ» بضم الضاد وتشديد الراء مكسورة على ما ذكرته لك من التقاء الساكنين، وكأن ابن عطية^(٣) لم يحفظها قراءة فإنه قال: «وأما الكسر فلا أعرفها قراءة». وعبارة الزجاج^(٤) في ذلك مُتَجَوِّزٌ فيها إذ يظهر من درج كلامه أنها قراءة. قلت: قد بينت أنها قراءة كما قال الزجاج والله الحمد.

والكيد: المَكْرُ والاحتِيال. وقال الراغب^(٥): «وهو نوع من الاحتِيال، وقد يكون ممدوحاً، وقد يكون مذموماً، وإن كان يستعمل في المذموم أكثر». قال ابن قتيبة: «وأصله من المشقة من قولهم: «فلان يكيد بنفسه» أي يجوز^(٦) بها غمرات الموت ومشقاته». ويقال: كدْتُ فلاناً أكيدته كيغته أبيعهُ. قال^(٧):
١٤١٧— مَنْ يَكِدُنِي بَسِيءٌ كُنْتُ مِنْهُ

كالشجاء بين خلقه والوريد

(١) الواو من «ولا» مطبوعة في الأصل.

(٢) الشواذ ٢٢: البحر ٤٣/٣؛ القرطبي ١٨٤/٤.

(٣) المحرر ٢١٣/٣.

(٤) معاني القرآن ٤٧٦/١.

(٥) المفردات ٤٤٣.

(٦) يجوز: يسلك.

(٧) البيت لأبي زيد الطائي وهو في نوادر أبي زيد ٦٨؛ والمقتضب ٥٩/٢؛ والمقرب

٢٧٥/١؛ ورصف المباني ١٠٥. والشجاء: الشوك.

وقرأ أُبَيُّ: «لَا يَضُرُّكُمْ» بالفك وهي لغة الحجاز، وعليها قوله تعالى: «إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ».

وقوله: «شيئاً» منصوبٌ نصبَ المصادر أي: شيئاً من الضرر، وقد تقدم نظيره، وقرأ العامة: «بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ» بالغيبة وهي واضحة. وقرأ الحسن^(١) بالخطاب: «إِنَّمَا عَلَى الْإِنْفَاتِ وَإِنَّمَا عَلَى إِضْمَارٍ» قل لهم يا محمد.

آ. (١٢١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾ العامل في «إِذْ» مضمرة تقديره: واذكر إذ غدوت، فينتصب انتصابُ المفعول به لا على الظرف. وَجَوَزَ بعضهم أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى «فَتَيْنِ» في قوله: «قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَتْنَيْنِ»^(٢) أي: قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَتْنَيْنِ وَفِي إِذْ غَدَوْتَ، وهذا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ.

والغدو: الخروجُ أَوَّلَ النَّهَارِ يُقَالُ: غَدَا يَغْدُو أَي: خَرَجَ غَدْوَةً، وَيُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى صَارَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَيَكُونُ نَاقِصاً يَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيَنْصَبُ الْخَبَرَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ [عَلَيْهِ] السَّلَامُ^(٣): «لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا».

وقوله: «مَنْ أَهْلَكَ» متعلق بـ «غَدَوْتَ» وفي «مَنْ» وجهان، أظهرهما: أَنَّهَا لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ أَي: مَنْ بَيْنَ أَهْلِكَ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «وَمَوْضِعُهُ نَصَبٌ تَقْدِيرُهُ: فَارَقْتَ أَهْلَكَ» وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَيْسَ تَفْسِيرٌ لِإِعْرَابٍ وَلَا تَفْسِيرٌ مَعْنَى، فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى مَعَ أَي: مَعَ أَهْلِكَ، وَهَذَا لَا يَسَاعِدُهُ لَا لَفْظٌ وَلَا مَعْنَى.

قوله: «تُبَوِّئُ» الجملة يجوز أن تكون حالاً من فاعل «غدوت»، وهي

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٤٣/٣.

(٢) الآية ١٣ من آل عمران.

(٣) ابن ماجة: الزهد ١٣٩٤/٢؛ ابن حنبل ٣٠/١.

(٤) الإملاء ١٤٨/١.

- آل عمران -

حال مقدرة أي: قاصداً تَبَوُّةَ المؤمنين، لأنَّ وقت الغدو ليس وقتاً للتَّبَوُّة. ويحتمل أن تكون مقارنة؛ لأنَّ الزمان متسع.

وتَبَوُّىءُ أي: تُتَزَلُّ فهو يتعدى لمفعولين إلى أحدهما بنفسه وإلى آخر بحرف الجر، وقد يُحذف كهذه الآية. ومنْ عدم الحذف قوله تعالى: «وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ»^(١) وأصله من الْمَبَاءَةِ وهي الْمَرْجِعُ. قال^(٢):
١٤١٨- وما بَوَّأَ الرَّحْمَنُ بَيْتَكَ مَنْزِلاً
بشَرْقِيٍّ أَجْيَادِ الصِّفَا وَالْمَحَرَّمِ

وقال آخر^(٣):

١٤١٩- كَمِ مِنْ أَخٍ لِي صَالِحٍ
بَوَّأَتْهُ بِيَدِي لَحْدًا
وقد تقدَّم اشتقاق هذه اللفظة. وقيل: «اللام في قوله «لِإِبْرَاهِيمَ» مزيدة، فعلى هذا يكون متعدداً للاثنتين بنفسه».

ومقاعد جمع «مَقْعَد». والمراد به هنا مكانُ الْقُعُودِ. وقعد قد يكون بمعنى صار في المَثَلِ خاصة. وقال الزمخشري^(٤): «وقد أُتسع في قعد وقام حتى أُجْرياً مُجْرى صار». قال الشيخ^(٥): «أما إجراء «قَعْد» مُجْرى «صار»

(١) الآية ٢٦ من الحج.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٢٣ وروايته فيه:

وما جَعَلَ الرَّحْمَنُ بَيْتَكَ فِي الْعُلَى بِأَجْيَادِ غَرْبِي الصِّفَا وَالْمَحَرَّمِ
وهذا في البحر ٤٥/٣.

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي. وهو في الحماسة ١٠٥/١؛ وشواهد الكشف ٣٧٧/٤. واللحد: القبر.

(٤) الكشف ٤٦٠/١.

(٥) البحر ٤٥/٣.

فقال بعض أصحابنا إنما جاء ذلك في لفظة واحدة شاذة في المثل^(١) في قولهم: «شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ»، وكذلك نَقَدَ عَلَى الزَمْخَشَرِيِّ تَخْرِيجَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَتَقَعَدَ مَذْمُومًا»^(٢) بمعنى: فتنصير، لأنه لَا يَطْرُدُ إِجْرَاءً قَعَدَ مُجْرَى صَارَ. قلت: وهذا الذي ذكره الزَمْخَشَرِيُّ صحيح من كون «قَعَدَ» يكون بمعنى صَارَ في غير ما أشار إليه هذا القائل، حكى أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي أن العرب تقول: «قَعَدَ فُلَانٌ أَمِيرًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَأْمُورًا» أي صَارَ. ثم قال الشيخ^(٣): «وَأَمَّا إِجْرَاءُ «قَامَ» مُجْرَى «صَارَ» فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا عَدَّهَا فِي أَحْوَاتِ «كَانَ»، وَلَا جَعَلَهَا بِمَعْنَى صَارَ، إِلَّا ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ^(٤) فَإِنَّهُ ذَكَرَ [١٧٦/أ] فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥) /

١٤٢٠- عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لِثِيْمٍ

كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي رِمَادٍ

قلت: وغيره من النحويين يجعلها زائدة، وهو شاذ أيضاً.

وقرأ العامة: «تُبَوِّءُ» عَدُوَّهُ بِالتَّضْعِيفِ. وعبدالله^(٦): «تُبَوِّءُ» بِسُكُونِ الْبَاءِ عَدَاهُ بِالْهَمْزَةِ، فَهُوَ مُضَارِعٌ أَبَوًا كَأَكْرَمَ، وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ وَثَابٍ «تُبَوِّ» كَقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُ سَهَّلَ الْهَمْزَةَ بِإِبْدَالِهَا يَاءً فَصَارَ لَفْظُهُ كَلْفَظِ «نُحْيِي» كَقَوْلِهِمْ: تُقْرِى فِي تُقْرِىءَ. وقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: «لِلْمُؤْمِنِينَ» بِلَامِ الْجَرِّ كَقَوْلِهِ: «وَإِذْ بَوَّأْنَا

(١) المثل هنا: التشبيه بين الشيتين.

(٢) الآية ٢٢ من الإسراء: «لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعَدَ مَذْمُومًا غَذُولًا».

(٣) البحر ٤٥/٣.

(٤) أبو عبدالله محمد بن يحيى الأندلسي، أخذ عن ابن خروف وأخذ عنه الشلوطين، وله: أبنية الأفعال والاقتراح. توفي ٦٤٦. انظر: البلغة ٢٥٠؛ والبلغة ٢٦٧/١.

(٥) تقدم برقم ١١٦.

(٦) انظر في وجوه قراءاته: الشواذ ٢١؛ البحر ٤٦/٣.

لإبراهيم^(١). وتقدّم أن في هذه اللام قولين^(٢). والظاهر أنها معدّية؛ لأنه قبل التضعيف والهمزة غير متعدّ بنفسه. ويحتمل أن يكون قد ضمّنه هنا معنى «تَهَيَّأ»، و«ترتّب».

وقرأ^(٣) الأشهب: «مقاعِد القتال» بإضافتها للقتال. واللام في «للقتال» في قراءة الجمهور فيها وجهان، أظهرهما: أنها متعلقة بـ «تُبَوِّئ» على أنها لام العلة، والثاني: أنها متعلقة بمحذوف لأنها صفة لـ مقاعد أي: مقاعد كائنة ومهيئة للقتال، ولا يجوز تعلقها بـ «مقاعد» وإن كانت مشتقة، لأنها مكان والأمكنة لا تعمل.

آ. (١٢٢) قوله تعالى: «إِذْ هَمَّتْ» في هذا الظرف أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «إِذْ غَدَوْتُ» فالعامل فيه العامل في المبدل منه. الثاني: أنه ظرف لـ «غَدَوْتُ». الثالث: أنه ظرف لـ «تُبَوِّئ» وهذه الأوجه تحتاج إلى نقل تاريخي في اتحاد الزمانيين. الرابع: أن الناصب له «عليم» وحده، ذكره أبو البقاء^(٤). الخامس: أن العامل فيه: إمّا «سميع» وإمّا «عليم» على سبيل التنازع، وتكون المسألة حينئذ من إعمال الثاني، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني، ولم يحذف منه شيئاً كما قد عرفته غير مرة.

وقال الزمخشري^(٥): «أو عمل فيه معنى «سميع عليم». قال الشيخ^(٦): «وهذا غير مُحَرَّرٍ؛ لأن العامل لا يكون مركباً من وصفين، فتحريره أن يقال: عمل فيه معنى سميع أو عليم، وتكون المسألة من التنازع». قلت: لم يُرِدْ

(١) الآية ٢٦ من الحج.

(٢) في الأصل: «قولان» وهو سهو.

(٣) البحر ٤٦/٣.

(٤) الإملاء ١٤٨/١.

(٥) الكشف ٤٦٠/١.

(٦) البحر ٤٦/٣.

الزمخشري بذلك إلا ما ذكرته من إرادة التنازع، ويصدق أن يقول: عمل فيه هذا وهذا بالمعنى المذكور لا أنهما عملاً فيه معاً، على أنه لو قيل به لم يكن مبتدعاً قولاً، إذ الفراء يرى ذلك، ويقول في نحو: «ضربت وأكرمت زيداً» إن «زيداً» منصوب بهما وإنهما تسلطاً عليه معاً، ولتنقيح هذه المسألة موضوع غير هذا حررتها فيه بحمد الله تعالى.

والهم: العزم. وقيل: بل هو دونه، وذلك أن أول ما يمر بقلب الإنسان يسمى خاطراً، فإذا قوي سمي حديث نفس، فإذا قوي سمي همّاً، فإذا قوي سمي عزمًا، ثم بعده إما قول أو فعل، وبعضهم يعبر عن الهم بالإرادة، تقول العرب: هممت بكذا أهم به - بضم الهاء -، ويقال: «هممت» بميم واحدة، حذفوا إحدى الميمين تخفيفاً كما قالوا: مسّت وظلّت وحسّت في مسست وظللت وحسست، وهو غير مقيس. والهم أيضاً: الحزن الذي يذيب صاحبه وهو مأخوذ من قولهم: «هممت الشحم» أي: أذيته. والهم الذي في النفس قريب منه؛ لأنه قد يؤثر في نفس الإنسان كما يؤثر الحزن، ولذلك قال الشاعر^(١):

١٤٢١- وهمك ما لم تمضه لك منصبت

أي: إنك إذا هممت بشيء ولم تفعله، وجال في نفسك فانت في تعب منه حتى تقضيه.

قوله: «أن تفشلاً» متعلق بـ «همت» لأنه يتعدى بالباء، والأصل: بأن تفشلاً، فيجري في محل «أن» الوجهان المشهوران. والفشل: الجبن والخور. وقال بعضهم: «الفشل في الرأي: العجز، وفي البدن: الإعياء وعدم

(١) لم أقف عليه.

- آل عمران -

النهوض، وفي الحرب الجُبْن والخَوَر» والفعل منه «فَشِلَّ» بكسر العين، وتفأشَل الماء إذا سال.

وقوله: «على الله» متعلق بقوله: «فَلْيَتَوَكَّلْ» قُدِّم للاختصاص ولتناسب رؤوس الآي. وقد تقدَّم القولُ في نحو هذه الفاء. وقال أبو البقاء^(١): «ودخلت الفاء لمعنى الشرط، والمعنى: إِنْ فَشِلُوا فتوكلوا أنتم، أو إِنْ صُعِبَ الأمرُ فتوكلوا.

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿يَبْدُرْ﴾: متعلق بـ«نَصَرَكم» وفي الباء حينئذ قولان، أظهرهما: أنها ظرفية أي: في بدر كقولك: زيد بمكة أي: في مكة. والثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنها باءُ المصاحبة، فمحَلُّها نصب على الحال أي: مصاحبين لبَدْر. وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة سُمِّيَ بذلك لصفائهِ كالْبَدْرِ، وقيل: لاستدارته. وقيل: باسم صاحبه وهو بدر بن كلداء. وقيل: هو اسم واد. وقيل: اسم بئر.

والتوكُّل: / تفعلُّ: إمَّا من الوُكَّالة وهي تفويضُ الأمر إلى مَنْ تَبَقَّى بحسن [١٧٦/ب] تدبيره ومعرفته في التصرف، وإمَّا مِنْ وَكَّلَ أمره إلى فلان إذا عَجَزَ عنه. قال ابن فارس: «هو إظهارُ الْعَجْزِ والاعتمادُ على غيرك، يقال: فلانُ وَكَّلَهُ تُكَلَّةً أي: عاجز يَكِلُ أمره إلى غيره». والتاء في «تُكَلَّة» بدلٌ من الواو كَتَخَمَةٌ وتُجَاه.

قوله: «وأنتم أَدِلَّةٌ» في محلِّ نصب على الحال من مفعول «نصرکم». و«أَدِلَّةٌ» جمع ذليل، وجميعُ جَمْعٍ قلة إشعاراً بقلتهم مع هذه الصفة، وفعليل الوصف قِياسُ جميعه على فُعَلَاء كظريف وظرفاء وشريف وشرفاء، إلا أنه تَرَكَّ في المضعف تخفيفاً، ألا ترى إلى ما يُؤدِّي إليه قولك ذُلَّاء وخُلَّاء من الثقل من جمع ذليل وخليل.

(١) الإملاء ١/١٤٨.

آ. (١٢٤) قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا الظرف بدلٌ من قوله: «إِذْ هَمَّتْ». الثاني: أنه منصوبٌ بـ «نصركم». الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار «اذكر»، وهل هذه الجملة من تمام قصة بدر - وهو قول الجمهور - فلا اعتراض في هذا الكلام، أو من تمام قصة أحد، فيكون قوله «ولقد نصركم الله» مُعْتَرِضاً بين الكلامين؟ خلافٌ مشهور.

قوله: «أَنْ يُمِدَّكُمْ» فاعلٌ «أَنْ يَكْفِيَكُمْ» أي: أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ إِمْدَادُ رَبِّكُمْ. والهمزة لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى النفي قَرَّرَتْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، وجيء بـ «لَنْ» دُونَ «لَا» لأنها أَبْلَغُ فِي النفي. وفي مصحف أُبَيٍّ^(١): «أَلَا» بـ «لَا» دُونَ «لَنْ» كأنه قَصَدَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى.

و «بِثَلَاثَةٍ» متعلق بـ «يُمِدَّكُمْ». وقرأ الحسن^(٢) البصري: «ثَلَاثَةُ آلَافٍ» بهاء في الوصل ساكنة. وكذلك «بِخَمْسَةِ آلَافٍ» كأنه أَجْرَى الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ، وهي ضَعِيفَةٌ لِكُونِهَا فِي مُتَضَايِفِينَ يَقْتَضِيَانِ الْإِتِّصَالَ. قال ابن عطية^(٣): «ووجهُ هذه القراءة ضعيف، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد فيقتضيان الاتصالَ والثاني كمالُ الأول، والهاء إنما هي أَمَارَةٌ وَقْفٍ فَيَقْلُقُ الْوَقْفُ فِي مَوْضِعٍ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِتِّصَالِ، لَكِنْ جَاءَ نَحْوُ هَذَا فِي مَوَاضِعَ لِلْعَرَبِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَكَلْتُ لَحْمًا شَاةً» يَرِيدُونَ: «لَحْمَ شَاةٍ» فَمَطَّلُوا الْفَتْحَةَ حَتَّى نَشَأَتْ عَنْهَا أَلْفٌ كَمَا قَالُوا فِي الْوَقْفِ: «قَالَ» يَرِيدُونَ «قَالَ»، ثُمَّ يَمَطَّلُونَ الْفَتْحَةَ فِي الْقَوَافِي وَنَحْوِهَا مِنْ مَوَاضِعِ الرُّوِيَّةِ وَالتَّثْبُتِ، وَمِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ^(٤):

(١) البحر ٥٠/٣.

(٢) البحر ٥٠/٣.

(٣) المحرر ٢٢١/٣ - ٢٢٢.

(٤) البيت لعترة وهو في ديوانه ٢٠٤؛ وشرح القصائد للتبريزي ٣٣٢؛ والخصائص ١٢١/٣، واللسان: بوع، والإنصاف ٢٦؛ والخزانة ١٢٢/١. والذفرى: عظم خلف الأذن. والجسرة: الطويلة العظيمة الجسم، والزيافة: السريعة، والفنيق: الفحل.

١٤٢٢- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غُضُوبٍ جَسْرَةَ
زَيْافَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمُكْتَمِ

يريد: «يَنْبَعُ» فَمَطَّلَ، ومثله قول الآخر^(١):

١٤٢٣- أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتِي مَا جُلْتُ مِنْ مَجَالٍ

يريد «الكلكل» فَمَطَّلَ، ومثله قول الآخر^(٢):

١٤٢٤- فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى
وَمَنْ ذُمَّ الرِّجَالَ بِمُنْتَزَاحٍ

يريد: بمنتزح. قال أبو الفتح^(٣): «فإذا جاز أن يَعتَرَضَ هذا التماذي بين أثناء الكلمة الواحدة جاز التماذي بين المضاف والمضاف إليه إذ هما اثنان». قال الشيخ^(٤) - بعد كلام ابن عطية -: «وهو تكثير وتنظير بغير ما يناسب، والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل مُجرى الوقف، أبدلها [هَاء] في الوصل كما أبدلوها في الوقف، وموجود في كلامهم إجراء الوصل مُجرى الوقف، وإجراء الوقف مُجرى الوصل. وأما قوله^(٥): «لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع» وجميع ما ذكر إنما هو من باب إشباع الحركة، وإشباع الحركة ليس نحو إبدال التاء هاء في الوصل، وإنما نظير هذا قولهم: «ثلاثة أربعة» أبدل التاء هاء، ونقل حركة همزة «أربعة» إليها،

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في المحاسب ١/١٦٦؛ واللسان: كلل؛ والإنصاف ٢٠؛ ورصف الباني ١٢. والكلكل: الصدر.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة أو إبراهيم بن عماد، وهو في الخصائص ٢/٣١٦؛ والمحاسب ١/١٦٦؛ واللسان: نزع؛ وأما في الشجري ١/١٢٢؛ والإنصاف ٢٥. والمنتزح: البعيد.

(٣) المحاسب ١/١٦٥ وأبو الفتح هو ابن جني.

(٤) البحر ٣/٥٠. (٥) أي قول ابن عطية.

وحذفت الهمزة، فأجرى الوصل مُجرى الوقف في الإبدال وأجرى الوصل مُجرى الوقف^(١)، إذ النقل لا يكون إلا في الوصل.

وَقُرِءَ شاذاً أيضاً: «ثلاثة» بناءً ساكنة وهي أيضاً من إجراء الوصل مُجرى الوقف من حيث السكون. واختلف في هذه التاء الموقوفة عليها الآن: أهي تاء التانيث التي كانت فسكنت فقط، أو هي بدلٌ من هاء التانيث المبدلة من التاء؟ وهو خلاف لا طائل تحته.

وقوله: «من الملائكة» يجوز أن تكون «مِنْ» للبيان، وأن تكون «من» ومجرورها في موضع الجر صفة لـ «ثلاثة» أول «آلاف».

قوله: «مُزَّلِينَ» صفة لثلاثة آلاف، ويجوز أن تكون حالاً من «الملائكة» والأول أظهر. وقرأ ابن عامر^(٢): «مُزَّلِينَ» بالتضعيف، وكذلك شدد قوله في سورة العنكبوت: «إِنَّا مُزَّلُّونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ»^(٣)، إلا أنه هنا اسم مفعول وهناك اسم فاعل. والباقون خففوهما. وقرأ ابن أبي عبلة هنا: «مُزَّلِّينَ» بالتشديد مكسور الزاي مبنياً للفاعل. وبعضهم^(٤) قرأه كذلك إلا أنه خَفَّفَ الزاي، جَعَلَهُ من أنزل كأكرم، والتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية، ففَعَّلَ وأَفْعَلَ بمعنى، وقد تقدَّم أن الزمخشري يجعل التشديد دالاً على التنجيم، وتقدَّم البحث معه في ذلك. وفي القراءتين الأخيرتين يكون المفعول [١٧٧/أ] / محذوفاً أي: مُزَّلِّينَ النَّصَرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْعَذَابَ عَلَى الْكَافِرِينَ.

قوله: «بلى» حرفٌ جواب وهو إيجاب للنفي في قوله تعالى: «أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ» وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً^(٥). وجواب الشرط قوله: «يُمْدِدْكُمْ».

(١) عبارة البحر: «ولأجل الوصل نقل».

(٢) انظر في قراءات «مُزَّلِّينَ» السبعة ٢١٥؛ الكشف ٣٥٥/١؛ الشواذ ٢٢؛ البحر ٥١/٣.

(٣) العنكبوت ٣٤. وانظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) قراءة أبي حيوة. الشواذ ٢٢. (٥) انظر إعرابه للآية ٨١ من البقرة.

والْفُورُ: العَجَلَةُ والسَّرعَةُ ومنه: «فَارَتْ الْقِدْرُ» اَشْتَدَّ غَلِيَانُهَا وَسَارَعَ مَا فِيهَا إِلَى الْخُرُوجِ، يُقَالُ: فَارَ يَفُورُ فَوْرًا، وَيُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْغَضَبِ وَالْجِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْغَضْبَانَ يَسَارِعُ إِلَى الْبَطْشِ بَعَثَ يَغْضِبُ عَلَيْهِ، فَالْفُورُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ثُمَّ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي لَا رَيْثَ فِيهَا وَلَا تَعْرِيجَ عَنْ شَيْءٍ سِوَاهَا.

آ. (١٢٥) قوله تعالى: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾: كَقَوْلِهِ: «مُتَزَلِّينَ». وقرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو على اسم الفاعل، والباقون بفتحها على اسم المفعول. فأما القراءة الأولى فتحتمل أن تكون من السَّوْمِ وهو تَرْكُ الْمَاشِيَةِ تَرْعَى، والمعنى أَنَّهُمْ سَوَّموا خَيْلَهُمْ أَي: أَعْطَوْهَا سَوْمَهَا مِنَ الْجَرِيِّ وَالْجَوْلَانِ وَتَرْكُوهَا كَذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ مَنْ يَسِيُمُ مَاشِيَتَهُ فِي الْمَرْعَى، ويحتمل أن يكون من السَّوْمَةِ وهي الْعَلَامَةُ، على معنى أَنَّهُمْ سَوَّموا أَنْفُسَهُمْ أَوْ خَيْلَهُمْ، ففي التفسير أَنَّهُمْ كَانُوا بَعِمَاتٍ بَيْضٍ إِلَّا جَبْرِيلَ فَبَعِمَاتٍ صَفَاءً، وَرُوي أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى خَيْلٍ بَلَقَ. وَرَجَّحَ ابْنُ جَرِيرٍ^(٣) هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ بَدْرٍ «تَسَوَّموا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوَّمتُ».

وأما القراءة الثانية فواضحةٌ بِالْمَعْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَمَعْنَى السَّوْمِ فِيهَا: أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُمْ، إِذِ الْمَلَائِكَةُ كَانُوا مُرْسَلِينَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِنَصْرَةِ نَبِيِّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ. حَكَى أَبُو زَيْدٍ: سَوَّمَ الرَّجُلُ خَيْلَهُ: أَيِ أَرْسَلَهَا، وَحَكَى بَعْضُهُمْ: «سَوَّمتُ غُلَامِي» أَي: أَرْسَلْتُهُ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ^(٤): «مَعْنَى مُسَوِّمِينَ: مُرْسَلِينَ». وَمَعْنَى السَّوْمَةِ فِيهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَوَّهَهُمْ أَي: جَعَلَ عَلَيْهِمْ عِلَامَةً وَهِيَ الْعِمَامَةُ، أَوِ الْمَلَائِكَةُ جَعَلُوا خَيْلَهُمْ نَوْعًا خَاصًّا وَهِيَ الْبَلَقُ، فَقَدْ سَوَّموا خَيْلَهُمْ.

(١) السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٥/١.

(٢) البلق: سواد وبياض.

(٣) تفسير الطبري ١٨٥/٧.

(٤) لم يقل بذلك في «معاني القرآن».

آ. (١٢٦) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بُشْرَى﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله وهو استثناء مفرغ، إذ التقدير: وما جعله لشيء من الأشياء إلا للبشرى، وشروط نصبه موجودة وهي اتحاد الفاعل والزمان وكونه مصدرًا سيق للعله. والثاني: أنه مفعول ثان لجعل على أنها تصيرية. والثالث: أنها بدل من الهاء في «جعله» قاله الحوفي، وجعل الهاء عائدة على الوعد بالممدد. والبشرى مصدر على فُعلى كالرُجعى.

قوله: «ولتطمئن» فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوف على «بشرى» هذا إذا جعلناها مفعولاً من أجله، وإنما جُرَتْ باللام لاختلال شرط من شروط النصب وهو عدم اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل الجعل هو الله تعالى وفاعل الاطمئنان القلوب، فلذلك نُصِبَ المعطوف عليه لاستكمال الشروط، وجرَّ المعطوف باللام لاختلال شرطه، وقد تقدَّم، والتقدير: وما جعله إلا للبشرى وللطمانينة. والثاني: أنها متعلقة بمحذوف أي: ولتطمئن قلوبكم فَعَلَ ذلك، أو كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ.

وقال الشيخ^(١): «وتطمئن منصوب بإضمار «أن» بعد لام «كي» فهو من عطف الاسم على تَوْهَم موضع اسم آخر». ثم نقل عن ابن عطية^(٢) أنه قال: «واللام في «ولتطمئن» متعلقة بفعل مضمر يدلُّ عليه «جعله»، ومعنى الآية: «وما كان هذا الإمداد إلا لتستبشروا به وتطمئن به قلوبكم». قال الشيخ: «وكانه رأى أنه لا يمكن عنده أن يُعْطَفَ «ولتطمئن» على «بشرى» على الموضع، لأنَّ مِنْ شرطِ العطف على الموضع عند أصحابنا أن يكون ثُمَّ مُعْجَزٌ للموضع، ولا مُخَرَّرٌ هنا، لأنَّ عاملَ الجَرِّ مفقود، وَمَنْ لم يشترطِ المُخَرِّزَ فيجوزُ ذلك، ويكونُ من باب العطف على التوهم». قلت: وقد جعل بعضهم

(١) البحر ٥١/٣.

(٢) المحرر ٢٢٤/٣.

الواو في «ولتطمئن» زائدة وهولائق بمذهب الأخفش^(١)، وعلى هذا فتعلق اللام بالبشرى، أي: إن البشرى علة للجعل، والطمانية علة للبشرى فهي علة العلة.

وقال الفخر الرازي^(٢): «في ذكر الإمداد مطلوبان، أحدهما: إدخال السرور في قلوبهم وهو المراد بقوله «إلا بشرى» والثاني: حصول الطمانية بالنصر فلا يجبنوا، وهذا هو المقصود الأصلي ففرق بين هاتين العبارتين تنبيهاً على حصول التفاوت بين الأمرين، فعطف الفعل على الاسم، ولما كان الأقوى حصول الطمانية أدخل حرف التعليل». قال الشيخ^(٣): «ويناقض في قوله «عطف الفعل على الاسم» إذ ليس من عطف الفعل / على الاسم^(٤)»، [١٧٧/ب] وفي قوله: «أدخل حرف التعليل» وليس ذلك كما ذكر. انتهى. قلت: إن عنى الشيخ أنه لم يدخل حرف التعليل البتة فهو غير مُسلم ولا يمكن إنكاره، وإن عنى أنه لم يدخله بالمعنى الذي قصده الإمام فيسهل.

وقال الجرجاني في «نظمه»: «هذا على تأويل: وما جعله الله إلا ليشركم ولتطمئن، ومن أجاز إقحام الواو وهو مذهب الكوفيين جعلها مقحمة في «ولتطمئن» فيكون التقدير: وما جعله الله إلا بشرى لكم لتطمئن قلوبكم به.

والضميران في قوله: «وما جعله» و«به» يعودان على الإمداد المفهوم من الفعل المتقدم وهو قوله: «يُمدِّدكم» وقيل: يعودان على النصر، وقيل:

(١) لم يشر إليها الأخفش في هذا الموضع في معاني القرآن، ولكنه أثبت زيادة الواو في موضع آخر. انظر: ص ٤٥٧.

(٢) تفسير الفخر ٢١٦/٨، والفخر هو محمد بن عمر، له مفاتيح الغيب في التفسير. توفي سنة ٦٠٦. انظر: طبقات الشافعية ٣٣/٥، الأعلام ٣١٣/٦.

(٣) البحر ٥٢/٣.

(٤) لأن «ولتطمئن» منصوبة بأن مضمرة التي ينسبك منها ومما بعدها مصدر.

على التسويم. وقيل: على التنزيل. وقيل: على العَدَد، وقيل: على الوعد.

وفي هذه الآية قال: «لكم» وتركها في سورة الأنفال^(١) لأن تيك مختصر هذه، وكان الإطناب هنا أولى، لأن القصة مُكَمَّلَةٌ هنا فناسب إيناسهم بالخطاب المواجه. وأخر هنا «به» وقُدِّم في سورة الأنفال؛ لأنَّ الخطاب هنا موجودٌ في «لكم» فَاتَّبَعَ الخطابُ الخطابَ. وهنا جاء بالصفتين تابعتين في قوله: «العزیز الحکیم» وجاء بهما في جملة مستأنفة في سورة الأنفال في قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» لأنه لَمَّا خاطبهم هنا حَسُنَ تعجيلُ بشارتهم بأنه عزيزٌ حكيمٌ أي: لا يغالب وأنَّ أفعاله كلها متقنةٌ حكمةً وصوابً.

آ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ﴾: في متعلّق هذه اللام سبعة أوجه، أحدها: أنها متعلّقة بقوله: «ولقد نصركم» قاله الحوفي، وفيه بُعدٌ لطول الفصل. الثاني: أنها متعلّقة بالنصر في قوله: «وما النصرُ إلّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فُصِّلَ بين المصدر ومتعلّقه بأجنبي وهو الخبر. الثالث: أنها متعلّقة بما تعلق به الخبر وهو قوله: «من عند الله» والتقدير: وما النصرُ إلّا كائنٌ - أو إلّا مستقرٌ - من عند الله ليقطع. والرابع: أنها متعلّقة بمحذوف تقديره: أمذكُم - أو نصركم - ليقطع. الخامس: أنها معطوفة على قوله: «ولتطمئنَّ»، حَذَفَ حرف العطف لفهم المعنى كقوله: «ثلاثةٌ رابعهم كلّهم»^(٢)، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ من قوله: «وما النصرُ إلّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» اعتراضيةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو ساقطُ الاعتبار. السادس: أنها متعلّقة بالجعل قاله ابن عطية^(٣). السابع: أنها متعلّقة بقوله: «يُمدِّدكم»، وفيه بُعدٌ للفواصل بينهما.

(١) الآية ١٠ من الأنفال: «وما جعله الله إلّا بُشْرَى ولتطمئنَّ به قلوبكم». وما النصرُ إلّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف:

(٣) المحرر ٢٢٥/٣.

وَالطَّرْفُ: المرادُ به جماعة وطائفة، و«من الذين» يجوز أن يكون متعلقاً بالقطع فتكون «مِنْ» لابتداء الغاية. ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها وصفت لـ «طرفاً» وتكون «مِنْ» للتبعية.

قوله: «أَوْيَكِّبْتَهُمْ» عطفٌ على «ليقطع». و«أو» قيل: على بابها من التفصيل أي: ليقطع طرفاً من البعض ويكبت بعضاً آخرين. وقيل: بل هي بمعنى الواو أي: يجمع عليهم الشئين.

وَالكَيْتُ: الإصابة بمكروه. وقيل: هو الصَّرْعُ للوجه واليدين، وعلى هذين فالتاء أصلية، وليست بدلاً من شيء بل هي مادةٌ مستقلة. وقيل: أصله مِنْ كَبَدَه إذا أصابه بمكروه، أثر في كبده وجعاً كقولك: رأسته أي: أصبتُ رأسه ويدل على ذلك قراءة لاحق بن حميد^(١) «أَوْيَكِّدَهُم» بالبدال، والعربُ تُبْدِلُ التاء من الدال قالوا: هَرَّتْ^(٢) الثوبَ وهَرَدَ، وَسَبَّتْ رأسه وَسَبَدَ^(٣). وقد قيل: «إِنَّ قِرَاءَةَ لَاحِقٍ أَصْلُهَا التَّاء، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ دَالاً كَقَوْلِهِمْ: سَبَدَ رَأْسُهُ وَهَرَدَ الثَّوبُ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا: التَّاء».

وقوله: «فَيَنْقَلِبُوا» مُرَّتَبٌ على ما تقدّم. وَالْحَيَّةُ: عَدَمُ الظفر المطلوب، خَابَ يَخِيبُ خَيْبَةً. و«خائبين» نصب على الحال.

آ. (١٢٨) قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ﴾: في نصبه أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على الأفعال المنصوبة قبله تقديره: ليقطع أو يكبتهم أو يتوب عليهم أو يعدّبهم، وعلى هذا فيكون قوله «ليس لك من الأمر شيء» جملةً اعتراضيةً بين المتعاطفين، والمعنى: أن الله تعالى هو المالكُ لأمرهم، فإن شاء

(١) وهو أبو مجلز وقد تقدّمت ترجمته. وانظر في هذه القراءة: القرطبي ١٩٨/٤ والبحر ٥٢/٢.

(٢) هرد الثوب: مزقه.

(٣) سبد رأسه: حلقها.

- آل عمران -

قطع طرفاً منهم أو هزمهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا ورجعوا، أو يعذبهم إن تمادوا على كفرهم، وإلى هذا التخريج ذهب جماعة من النحاة كالفراء^(١) والزجاج^(٢).

والثاني: أن «أو» هنا بمعنى «إلا أن» كقولهم: «لألزمتك أو تقضيني حقي» أي: إلا أن تقضيني.

الثالث: [أن] «أو» بمعنى «حتى» أي: ليس لك من الأمر شيء حتى يتوب. وعلى هذين القولين فالكلام متصل بقوله: «ليس لك من الأمر شيء» [١/١٧٨] والمعنى: / ليس لك من الأمر شيء إلا أن يتوب عليهم بالإسلام فيحصل لك سرورٌ بهدايتهم إليه أو يعذبهم بقتلٍ أو نارٍ في الآخرة. فيتشقى بهم. وممن ذهب إلى ذلك الفراء^(٣) وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء: «ومثل هذا الكلام: «لأذمتك أو تعطيني» على معنى: إلا أن تعطيني، وحتى تعطيني. وأشد ابن الأنباري في ذلك قول امرئ القيس^(٤):

١٤٢٥- فقلت له لا تبك عينك إنما
تحاول ملكاً أو تموت فتُعذراً

أزاد: حتى تموت، أو: إلا أن تموت» قلت: وفي تقديره بيت امرئ القيس بـ «حتى» نظراً، إذ ليس المعنى عليه، لأنه لم يفعل ذلك لأجل هذه الغاية، والنحويون لم يقدروه إلا بمعنى «إلا».

(١) معاني القرآن له ٢٣٤/١.

(٢) معاني القرآن له ٤٨٠/١.

(٣) معاني القرآن له ٢٣٤/١.

(٤) تقدم برقم ١٣٣٥.

- آل عمران -

الثالث^(١): أنه منصوبٌ بإضمار «أنَّ» عطفاً على قوله: «الامر» كأنه قيل: ليس لك من الامرِ أو من تَوْبَتِهِ عليهم أو تعذيبهم شيءٌ، فلما كان في تأويل الاسمِ عَطَفَ على الاسمِ قبله فهو من باب قوله^(٢):

١٤٢٦- وَلَوْلا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ
وَأَلْ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءُكَ عِلْقَمَا

وقولها^(٣):

١٤٢٧- لَلْبُسُ عِبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الرابع: أنه معطوفٌ بالتأويلِ المذكور على «شيء» والتقدير: ليس لك من الامرِ شيءٌ أو تَوْبَةُ اللَّهِ عليهم أو تعذيبهم أي: ليس لك أيضاً تَوْبَتُهُم ولا تعذيبُهُم، إنما ذلك راجعٌ إلى الله تعالى.

وقرأ أُبَيُّ^(٤): «أُوَيْتُوبُ، أُوَيْعِذُّهُمْ» برفعهما على الاستثناف في جملة اسميةٍ أضمر مبتدؤها أي: أُوَيْتُوبُ وَيُعِذُّهُمْ.

آ. (١٣٠) قوله تعالى: ﴿أَضْعَافًا﴾: جمع ضِعْفٌ، ولَمَّا كان جمع قلةٍ والمقصودُ الكثرةُ أتبعه بما يدلُّ على ذلك وهو الوصف بمضاعفة. وقال أبو البقاء^(٥): «أَضْعَافًا» مصدرٌ في موضع الحال من «الربا». وقد تقدَّم لنا

(١) عَدَّ المؤلف الوجهين السابقين على هذا الوجه تقديرًا واحدًا، وإلا كان من حقه أن يقول هنا: الرابع.

(٢) تقدم برقم ١٠١٦.

(٣) تقدم برقم ٧٠١.

(٤) البحر ٥٣/٣.

(٥) الإملاء ١٤٩/١.

الكلامُ على «أضعاف» ومفرده في البقرة^(١). وقرأ^(٢) ابن كثير وابن عامر: «مُضَعَّفَةٌ» مشدّد العين دون ألف، والباقون بالتخفيف والألف. وقد تقدّم الكلام أيضاً على التشديد والتخفيف في البقرة أيضاً.

آ. (١٣٣) قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا﴾: قرأ^(٣) نافع وابن عامر: «سارِعوا» دون واو. والباقون بواو العطف، فَمَنْ أَسْقَطَهَا استأنف الأخير^(٤) بذلك، أو أراد العطف ولكنه حَذَفَ العاطفَ للدلالة كقوله تعالى: «ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ»^(٥). وقد تقدّم ضعفُ هذا المذهب. وَمَنْ أثبت الواو عطفَ جملةً أمريةً على مثْلِها. وبعد اتِّباعِ الأثرِ في التلاوة اتَّبَعَ كُلُّ رِسْمٍ مصحفه فَإِنَّ الواو ساقطةٌ من مصاحف المدينة والشام ثابتةٌ فيما عداها.

قوله: «من ربكم» صفةٌ لـ «مغفرة» و«من» للابتداء مجازاً. وقوله: «عَرَضُهَا السَّمَوَاتِ» لا بد من حذف أي: مثل عرض السموات، يدل عليه قوله: «عَرَضُهَا كَعَرَضِ» والجملةُ في محلٍّ جرٍّ صفةٌ لـ «جنة».

قوله: «أُعِدَّتْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ محلُّها الجرُّ صفةً ثانيةً لـ «جنة»، ويجوز أن يَكُونَ محلُّها النِّصْبُ على الحال من «جنة»؛ لأنها لَمَّا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ فَقَرُبَتْ من المعارف. قال أبو البقاء^(٦): «ويجوز أن تكون مستأنفة، ولا يجوز أن تكون حالاً من المضاف إليه لثلاثة أشياء، أحدها: أنه لا عامل، وما جاء من ذلك متاولٌ على ضعفه. والثاني: العَرَضُ هنا لا يُراد به المصدرُ الحقيقي بل

(١) انظر الآية ٢٤٥.

(٢) السبعة ١٨٤.

(٣) السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٦.

(٤) أي لم يعطف الأمر الأخير على ما قبله.

(٥) الآية ٢٢ من الكهف.

(٦) الإملاء ١/١٤٩.

يُرَادُّ بِهِ الْمَسَافَةُ^(١). والثالث: أَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْحَالِ وَبَيْنَ صَاحِبِ الْحَالِ بِالْخَبَرِ» مَعْنَى بِالْخَبَرِ قَوْلُهُ «السَّمَوَاتِ» وَهُوَ رَدُّ صَحِيحٍ.

آ. (١٣٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَنْفَقُونَ﴾: يَجُوزُ فِي مَحَلِّهِ الْأَلْقَابُ الثَّلَاثَةُ، فَالْجَرُّ عَلَى النَّعْتِ أَوْ الْبَدَلِ أَوْ الْبَيَانِ، وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ الْمُشْعِرِ بِالْمَدْحِ.

قَوْلُهُ: «وَالْكَاطِمِينَ» يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا قَبْلَهُ. وَالْكَظْمُ: الْحَبْسُ. كَظَمَ غَيْظَهُ أَي: حَبَسَهُ وَكَظَمَ الْقُرْبَةَ وَالسَّقَاءَ: إِذَا شَدَّ فَمَوَّيْهُمَا مَانِعًا مِنْ خُرُوجِ مَا فِيهِمَا، وَمِنْهُ: الْكَظَامُ لِسِيرٍ تُشَدُّ بِهِ الْقُرْبَةُ وَالسَّقَاءُ كَذَلِكَ. وَالْكَظْمُ فِي الْأَصْلِ: مَخْرَجُ النَّفْسِ، يُقَالُ: أَخَذَ بَكْظِمِهِ أَي: مَخْرَجَ نَفْسِهِ^(٢). وَالْكَظْمُ: احْتِسَاسُ النَّفْسِ، وَيُعَبَّرُ بِهِ عَنِ السَّكُونِ كَقَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ لَا يَتَنَفَّسُ». وَالْمَكْظُومُ: الْمَمْتَلِيُّ غِيظًا وَكَأَنَّهُ لَغِيظِهِ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَلَا يُخْرِجَ نَفْسَهُ، وَالْكَظِيمُ: الْمَمْتَلِيُّ أَسْفًا، قَالَ أَبُو طَالِبٍ^(٣):

١٤٢٨- فَحَضَضْتُ قَوْمِي وَاحْتَسَبْتُ قَتَالَهُمْ
وَالْقَوْمُ مِنْ خَوْفِ الْمَنَايَا كُظْمُ

وَكَظَمَ الْبَعِيرُ: إِذَا تَرَكَ الْاجْتِرَارَ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاعِي^(٤):

١٤٢٩- وَأَفْضَنَ بَعْدَ كُظْمِهِنَّ بِجَرَّةٍ
مِنْ ذِي الْأَبَاطِحِ إِذْ رَعَيْنَ حَقِيلًا

(١) لِأَنَّ مَجِيءَ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ جَائِزٌ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ مُصَدَّرًا.

(٢) قَوْلُهُ: «مَخْرَجَ نَفْسِهِ» سَقَطَ مِنْ مَصْوُورَةِ الْأَصْلِ.

(٣) الْبَحْرُ ٥٦/٣.

(٤) دِيَوَانُهُ ١٣٢؛ وَجَالَسَ الْعُلَمَاءَ ٤٨؛ وَاللِّسَانُ: فَيْضٌ. وَالْجَرَّةُ: مَا يَرُدُّهُ الْبَعِيرُ فِي جَوْفِهِ عِنْدَ الْاجْتِرَارِ.

والحقيل: نبت، وقيل: موضع، فعلى الأول هو مفعول به وعلى الثاني هو ظرف، ويكون قد شُدَّ عدمُ جرّه بـ «في» لأنه ظرف مكانٍ مختصٌّ، ويكون المفعولُ محذوفاً أي: إِذْ رَعَيْنَ الْكَلَّا فِي حَقِيلٍ، وَلَا تَقْطَعُ الْإِبِلُ جُرَّتَهَا إِلَّا عِنْدَ الْفَرْعِ، ومنه قولُ أعشى باهلة يصفُ رجلاً يُكْثِرُ نَحْرَ الْإِبِلِ^(١):

١٤٣٠- قَدْ نَكْظِمُ الْبُزْلَ مِنْهُ حِينَ تُبْصِرُهُ

حَتَّى تَقْطَعَ فِي أَجْوَافِهَا الْجِرْرَ

والجِرْرُ جمعُ جِرَّةٍ. وَالْكَظَامَةُ: حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ تَكُونُ فِي طَرَفِ الْمِيزَانِ تُجْمَعُ فِيهَا خِيوطُهُ، وَهِيَ أَيْضاً السِّرُّ الَّذِي يُوصَلُ بِوَتَرِ الْقَوْسِ، وَالْكَظَائِمُ: خُرُوقُ بَيْنِ الْيَدَيْنِ يَجْرِي مِنْهَا الْمَاءُ إِلَى الْآخَرَى، كُلُّ ذَلِكَ تَشْبِيهاً بِمَجْرَى [١٧٨/ب] النفس /.

آ. (١٣٥) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ معطوفاً على الموصولِ قبله، ففيه ما فيه من الأوجه السابقة، وتكونُ الجملةُ من قوله: «وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» جملةً اعتراضٍ بين المتعاطفين، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «وَالَّذِينَ» مرفوعاً بالابتداء، و«أُولَئِكَ» مبتدأ ثانٍ، و«جزاؤهم» مبتدأ ثالث، و«مغفرة» خبرُ الثالث، والثالثُ وخبرُهُ خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبرُ الأول. وقوله: «إِذَا فَعَلُوا» شرطُ جوابه «ذَكَرُوا» وقوله: «فَاسْتَغْفَرُوا» عطْفٌ على الجواب، والجملةُ الشرطية وجوابُها صلةُ الموصول، والمفعولُ الأولُ لاستغفر محذوفٌ، أي: اسْتَغْفَرُوا اللَّهَ لِذُنُوبِهِمْ. وقد تقدَّم الكلامُ على «استغفر»، وأنه يتعدَّى لاثنتين ثانيهما بحرفِ الجر، وليس هو هذه اللامُ بل «مِنْ»، وقد تُحَذَفُ، وقوله: «وَمَنْ يَغْفِرْ» استفهامٌ معناه النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناء.

(١) القرطبي ٢٠٦/٤؛ والبزول: ج. بازول وهو البعير الذي كملت قوته.

وقوله: «إِلاَّ اللَّهُ» بدلٌ من الضمير المستكن في «يغفرُ» التقدير: لا يغفرُ أحدُ الذنوبِ إلاَّ اللهُ، والمختارُ هنا الرفعُ على البدلِ لكونِ الكلامِ غيرِ إيجاب، وقد تقدّم تحقيقُه عند قوله تعالى: «وَمَنْ يَرْغُبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ»^(١). وقال أبو البقاء^(٢): «وَمَنْ» مبتدأ، و«يغفرُ» خبره، و«إِلَّا اللَّهُ» فاعلٌ أو بدلٌ من المضمَر وهو الوجه، لأنك إذا جَعَلْتَ اللَّهُ تعالى فاعلاً احتجَّتْ إلى تقدير ضمير أي: وَمَنْ يغفر الذنوبَ له غيرُ الله» وهذا الذي قاله — أعني جَعَلَهُ الجلالةَ فاعلاً — يَقْرُبُ من الغلطِ فَإِنَّ الاستفهامَ هنا لا يُراد به حقيقته، إنما يُرادُ النفي، والوجهُ ما تقدّم من كونِ الجلالةِ بدلاً من ذلك الضميرِ المستترِ العائدِ على «مَنْ» الاستفهامية.

قوله: «وَلَمْ يُصِرُّوا» يجوز أن تكونَ جملةٌ حاليةٌ من فاعلِ «استغفروا» أي: استغفروا غيرَ مُصِرِّين، ويجوزُ أن تكونَ هذه الجملةُ منسوقةٌ على «فاستغفروا» أي: ترتبَ على فعلهم الفاحشةَ ذَكَرَ اللَّهُ تعالى والاستغفارُ لذنوبهم وعدمُ إصرارهم عليها، وتكونُ الجملةُ مِنْ قوله: «وَمَنْ يغفرُ الذنوبَ إِلَّا اللَّهُ» على هذين الوجهين معترضةٌ بين المتعاطفين على الوجه الثاني، وبين الحالِ وذِي الحالِ على الأول.

قوله: «وَهُمْ يَعْلَمُونَ» يجوز أن تكونَ حالاً ثانيةً من فاعلِ «استغفروا» وأن تكونَ حالاً من فاعلِ «يُصِرُّوا»، ومفعولُ «يَعْلَمُونَ» محذوفٌ للعلمِ به، فقيل: تقديره: يعلمون أنَّهُ اللَّهُ يتوبُ على مَنْ تَابَ، قاله مجاهد. وقيل: يعلمون أنَّهُ تركَهُ أَوَّلَى، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: يَعْلَمُونَ المؤاخَذةَ بها أَوْ عَفَوَ اللَّهُ عنها. و«ما» في قوله: «على ما فَعَلُوا» يجوزُ أن تكونَ اسميةً بمعنى الذي، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً.

(١) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٤٩.

- آل عمران -

والإصرار: المداومة على الشيء وترك الإقلاع عنه وتأكيد العزم على ألا يتركه، مِنْ صَرَّ الدنانير: إذا رَبَطَ عليها، ومنه «صُرَّةُ الدراهم» لما يُرَبَطُ بها. وقال الحطيئة يصف خيلاً^(١):

١٤٣١- عَوَّسُ بِالشَّعْثِ الْكُمَاةِ إِذَا ابْتَغَوْا
عُلَّاتَهَا بِالمُحْصَدَاتِ أَصْرَتْ

أي: ثَبَّتَتْ وَأَقَامَتْ مداومةً على ما حُمِلَتْ عليه. وقال الشاعر^(٢):

١٤٣٢- يُصِرُّ بِاللَّيْلِ مَا تُخْفِي شَوَاكِلُهُ
يَا وَيْحَ كُلِّ مُصِرِّ الْقَلْبِ خُتَارِ

آ. (١٣٦) قوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾: في محلِّ رفعٍ نعتاً لمغفرة، و«مِنْ» للتبعية أي: مِنْ مغفرات ربهم. قوله: «خالدبن» حال من الضمير في «جزاؤهم» لأنه مفعولٌ به في المعنى، لأنَّ المعنى: يَجْزِيهِمَ اللَّهُ جَنَاتٍ فِي حَالِ خُلُودِهِمْ، وتكونُ حالاً مقدرةً. ولا يجوز أن تكونَ حالاً من «جَنَاتٍ» في اللفظ وهي لأصحابها في المعنى، إذ لو كان ذلك لبرز الضمير لجريانِ الصفة على غير مَنْ هي له. والجملة من قوله «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» في محلِّ رفعٍ نعتاً لـ «جَنَاتٍ». وتقدَّم إعرابُ نظيرِ هذه الجملة^(٣)، والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ في قوله: «وَنَعَمْ أَجْرُ الْعَامِلِينَ» تقديره: وَنَعَمْ أَجْرُ الْعَامِلِينَ الْجَنَّةِ.

آ. (١٣٧) قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «خَلَتْ»

(١) ديوانه ٣٤١، وابتغوا علالاتها: طلبوا جرماً بعد أن يذهب نشاطها الأول؛ والمحصدات: السياط.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٢١١/٤؛ الشواكل: الطرق المتشعبة عن الطريق؛ والختر: الغدر والخديعة.

(٣) انظر: الآية ٢٥ من البقرة.

- آل عمران -

ويَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «سُنَنِ»؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا فَلَمَّا قُدِّمَ نُصِبَ حَالًا.

وَالسُّنَنُ: جَمْعُ «سُنَّةٍ» وَهِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ وَيَلَازِمُهَا، وَمِنْهُ «سُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ» عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. قَالَ خَالِدُ الْهَذَلِيُّ لَخَالِهِ أَبِي ذُؤَيْبٍ^(١):

١٤٣٣- فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا
فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

وقال آخر^(٢):

١٤٣٤- وَإِنَّ الْأَلَى بِالسَّطَفِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ
تَأَسَّوْا فَتَسُّوْا لِلْكَرَامِ التَّائِسِيَا

وقال لبيد^(٣):

١٤٣٥- مِنْ أُمَةٍ سَنَنْتَ لَهُمْ آبَاؤُهُمْ
وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا

وقال المفضل: «السُّنَّةُ الْأُمَّةُ»، وأنشد^(٤):

١٤٣٦- مَا عَايَنَ النَّاسُ مِنْ فَضْلٍ كَفَضْلِكُمْ
وَلَا رُبِّي مِثْلُهُ فِي سَائِرِ السُّنَنِ

ولا دليل فيه لاحتماله. وقال الخليل: «سَنَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى صَوَّرَهُ».

(١) ديوان الهذليين ٥٧/١؛ القرطبي ٢١٦/٤؛ الخصائص ٢١٢/٢.

(٢) البيت لسليمان بن قتية وهو في الكامل ١٠؛ وأمالى الشجري ١٣١/١؛ واللسان: «أساء» والبحر ٥٦/٣؛ وتأسوا: أسى بعضهم بعضاً.

(٣) ديوانه ٣٢٠؛ والخصائص ٣٢/١؛ وأمالى الشجري ١١٠/١؛ والجمع ١١/١؛ والدرر ٥/١.

(٤) لم اُمتد إلى قائله، وهو في البحر ٥٦/٣.

ومنه: «مِنْ حَمِإٍ مَسْنُونٍ»^(١) أي: مُصَوَّر. وقيل: سَنَّ الماء والدرع إذا صَبَّهما، وقوله: «مِنْ حَمِإٍ مَسْنُونٍ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ منه، ولكنَّ نسبةَ الصَّبِّ إلى الطين بعيدة. وقيل «مَسْنُونٍ» أي متغير. قال بعض أهل اللغة: «هي فُعْلَةٌ من سَنَّ الماءُ يَسْنُهُ إذا والى صَبَّهُ. والسَّنُّ: صَبُّ الماءِ والعرق ونحوهما، وأنشد لزهير^(٢):

١٤٣٧- نَعَوْدُهَا الطَّرَادَ فَكَلَّ يَوْمَ
تُسَنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا السُّقْرُونَ

أي: يُصَبُّ عليها العرق. وقيل: سُنَّةٌ: فُعْلَةٌ بمعنى مفعول كالغُرْفَةِ والأَكْلَةِ. وقيل: اشتقاقها من سَنَنْتُ النُّصْلَ أَسْنُهُ سَنًّا إذا حَدَدْتَهُ، والمعنى أن الطريقة الحسنة معتنى بها كما يُعْتَنَى بالنصل ونحوه. وقيل: مِنْ سَنَّ الإِبِلُ: إذا أَحْسَنَ رَعِيَّهَا. والمعنى: أَنَّ صاحبَ السنة يقومُ على أصحابِهِ كما يقومُ الراعي على إبله، وقد مَضَى مِنْ ذلك جملةٌ صالحةٌ في البهرة.

وقوله: «فَاسِيرُوا» جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلها. والتسبيُّ في هذه الألفاظ ظاهرٌ أي: سَبَبُ الأمرِ بالسير لينظروا نَظَرَ اعتبارٍ خُلُو^(٣) مَنْ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ وطرائقهم. وقال أبو البقاء^(٤): «وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي «فَاسِيرُوا» / لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الشَّرْطِ أَي: إِنْ شَكَكْتُمْ فاسيروا.

قوله: «كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ» «كَيْفَ» خبرٌ مقدمٌ واجبٌ التقديم؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الاستفهام وهو مُعَلَّقٌ لـ «انظروا» قبله، فالجملةُ في محل نصبٍ بعد إسقاطِ

(١) الآية ٢٦ من الحجر.

(٢) ديوانه ١٨٧. والطراد: مطاردة الصيد، والسنبك: مقدم الحافر، وعَرَقَ الفرس في كل شوط يسمى قرناً.

(٣) قوله «خلو» خبر قوله «سبب».

(٤) الإملاء ١٥/١.

الخافضِ إذ الأصل : انظروا في كذا.

آ. (١٣٨) قوله تعالى : ﴿لِلنَّاسِ﴾ ؛ يجوز أن يتعلّق بالمصدر قبله ؛ ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه وصفٌ له . قوله : «للمتقين» يجوز أن يكون وصفاً أيضاً ويجوز أن يتعلّق بما قبله ، وهو محتملٌ لأن يكون من التنازع ، وهو على إعمالِ الثاني للحذفِ من الأول .

آ. (١٣٩) قوله تعالى : ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ : الأصل : «تَوَهَّنُوا» فَحُذِفَتْ الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ في الأصل ، ثم أُجْرِيتْ حروفُ المضارعةِ مُجْراها في ذلك . ويقال : وَهَنَ — بالفتح في الماضي — يَهِنُ — بالكسر في المضارع . ونُقِلَ أنه يقال : وَهَنَ وَوَهِنَ بضم الهاء وكسرها في الماضي . وَوَهِنَ يُسْتَعْمَلُ لازماً ومتعدياً تقول : وَهَنَ زَيْدٌ أَي : ضَعُفَ ، قال تعالى : «وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي»^(١) وَوَهْنَتُهُ أَي : أَضْعَفْتُهُ . ومنه الحديثُ : «وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَشْرِبُ»^(٢) والمصدرُ على الوَهْنِ والوَهْنِ ، بفتح العين ويسكونها . وقال زهير^(٣) :

..... ١٤٣٨ —

فأصبحَ الجبلُ مِنْهَا وإِنَّا خَلَقْنَا

أَي : ضَعِيفاً .

قوله : «وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «تَهِنُوا» أو «تَحْزَنُوا» والاستئنافُ فيها غيرُ ظاهرٍ . والأَعْلَوْنَ : جَمْعُ أَعْلَى والأصل : أَعْلَوْنَ فَتَحَرَّكَتْ

(١) الآية ٤ من مريم .

(٢) البخاري : الحج (الفتح) ٤٦٩/٣ ؛ أبوداود : المناسك ٤٤٦/٢ .

(٣) ديوانه ٣٤ وصدره :

وَأَخْلَفْتِكَ ابْنَةُ الْبَكْرِىِّ مَا وَعَدْتَ

وَالْخَلْقُ : الْبَالِي .

الفاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فحذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة لتدل عليها، وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان أيضاً الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وإنما احتجنا إلى ذلك لأن واو الجمع لا يكون ما قبلها إلا مضموماً لفظاً أو تقديراً، وهذا مثال التقدير. قوله: «إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» جوابه محذوف أي: فلا تهنؤا ولا تحزنوا.

آ. (١٤٠) قوله تعالى: ﴿قَرْحٌ﴾: قرأ الأخوان^(١) وأبو بكر: «قُرْح» بضم القاف، وكذلك «القُرْح» معرفاً، والباقون بالفتح فيهما، ف قيل: هما بمعنى واحد. ثم اختلف القائلون بهذا فقال بعضهم: «المراد بهما الجرح نفسه». وقال بعضهم: - منهم الأخفش^(٢) - المراد بهما المصدر. يقال قَرِحَ الجرحُ يَقْرِحُ قَرْحاً وَقَرْحاً. قال امرؤ القيس^(٣):

وَبَدَلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صَحَةٍ

لَعَلَّ مَسَايَنَا تَحَوَّلْنَ أَبْوَسَا

والفتح لغة الحجار، والضم لغة غيرهم فهما كالضعف والضعف والكروه والكروه. وقال بعضهم: «المفتوح: الجرح، والمضموم: ألمه».

وقرأ ابن السَّمِيعِ^(٤) بفتح القاف والراء وهي لغة كالطرد والطرد. وقال أبو البقاء^(٥): «هو مصدر قُرِحَ يَقْرِحُ إذا صار له قُرْحَةٌ، وهو بمعنى دُمِيَ. وقرىء «قُرْح» بضمهما. قيل: وذلك على الإتياع كاليسر واليسر والطنب والطنب».

(١) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٦/١.

(٢) معاني القرآن ٢١٥/١.

(٣) ديوانه ١٠٧؛ الهمع ١١٢/١؛ والدرر ٨٣/١.

(٤) الشواذ ٢٢ منسوبة إلى أبي السَّمَال والبحر ٦٢/٣.

(٥) الإملاء ١٥٠/١.

وقرأ الأعمش^(١): «إِنْ تَمَسَّكُمْ» بالتاء من فوق، «قروح» بصيغة الجمع، والتأنيث^(٢) واضح. وأصل المادة الدلالة على الخلوص ومنه: الماء القراح أي: لا كدورة فيه، قال^(٣):

١٤٤٠— فسأغ لي الشرابُ وكنْتُ قبلاً
أكادُ أغصُ بالماءِ القراحِ
وأرضُ قَرَحَةٍ أي: خالصة الطين ومنه: قريحة الرجل لخالص طبعه.
وقال الراغب^(٤): «القَرَحُ: الأثرُ من الجراحة، من شيء يصيبه من خارج،
والقَرَحُ — يعني بالضم — أثرها مِنْ داخلٍ كالْبَثْرَةِ ونحوها، يقال: قَرَحْتُهُ نحو:
جَرَحْتُهُ. قال الشاعر^(٥):

١٤٤١— لَا يُسْلِمُونَ قَرِيحاً حَلَّ وَسَطُهُمْ
يَوْمَ اللَّقَاءِ وَلَا يُشَوُّونَ مَنْ قَرَحُوا
أي: جرحوا. وقَرَحَ: خرج به قَرَحٌ، وقَرَحَ الله قلبه وأفرحه — يعني:
فَفَعَلَ وأَفْعَلَ فيه بمعنى — وفَرَسَ قَارِح: إذا أصابه أثرٌ من ظهور نابه،
والأنثى: قارحة، وروضة قَرَحَاءُ إذا كان في وسطها نورٌ، وذلك تشبيه بالفرسِ
القَرَحَاءِ. والاقتراحُ: الابتداءُ والابتكارُ، ومنه قالوا: اقترح عليه فلانٌ كذا،
واقترحتُ بشراً: استخرجتُ منها ماءً قراحاً، والقريحةُ في الأصل: المكانُ
الذي يجتمع فيه الماءُ المُسْتَبْطُ، ومنه استعيرتُ قريحة الإنسانِ.

(١) البحر ٦٢/٣.

(٢) قوله: «والتأنيث» غرورٌ في الأصل.

(٣) تقدّم برقم ١٢٥.

(٤) المفردات ١١٥.

(٥) البيت للمتلخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣٢/٢؛ واللسان: قرح؛ ويشوون: يخطئون.

قوله: «فقد مَسَّ القومَ قَرْحٌ» للنحويين في مثل هذا تأويلٌ وهو أن يُقدِّروا شيئاً مستقبلاً، لأنه لا يكون التعليق إلا في المستقبل، وقوله «فقد مَسَّ القومَ قَرْحٌ مثله» ماضٍ محقق، وذلك التأويل هو التبيين: فقد تبيَّن مَسَّ القَرْحِ للقوم، وسيأتي له نظائر / نحو: «إن كان قيمضُه قَدْ من قُبَلٍ فَصَدَقَتْ» (١) «وإن كان قيمضُه قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ» (٢). وقال بعضهم «وجواب الشرط محذوف تقديره: «فتأسوا» ونحو ذلك. وقال الشيخ (٣): «مَنْ جَعَلَ جوابَ الشرط «فقد مَسَّ» فهو ذاهلٌ». قلت: غالب النحاة جعلوه جواباً متأولين له بما ذكرت.

قوله: «وتلك الأيامُ نُدَاوِلُهَا» يجوزُ في «الأيام» أن تكون خبراً لـ «تلك». و«نُدَاوِلُهَا» جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها معنى اسم الإشارة أي: أُشير إليها حال كونها متداولةً. ويجوزُ أن تكون «الأيام» بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو نعتاً لاسم الإشارة، والخبرُ هو الجملةُ من قوله: «نُدَاوِلُهَا»، وقد مرَّ نحوه في قوله: «تلك آياتُ اللّهِ نتلوها» (٣) إلا أن هناك لا يجيء القولُ بالنعتِ لما عرفتُ أن اسم الإشارة لا يَنْعَتُ إلا بذِي آل.

و«بين» متعلقٌ بـ «نُدَاوِلُهَا». وجَوَزَ أبو البقاء (٤) أن يكون حالاً من مفعولِ «نُدَاوِلُهَا» وليس بشيءٍ. والمُدَاوِلَةُ: المتناوِلةُ على الشيء والمعاوِدةُ وتَعَهُدُهُ مرةً بعد أخرى. يقال: دَاوَلْتُ بَيْنَهُم الشيءَ فتداولوه، كان «فاعلٌ» بمعنى «فَعَلَ» (٥). قال الشاعر (٦):

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) البحر ٦٢/٣.

(٣) الآية ١٠٨ من آل عمران.

(٤) الإملاء ١٥٠/١.

(٥) لعلها تفاعل.

(٦) لم أهتمد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٣٩/٤.

١٤٤٢- يَرِدُ الْمِيَاءَ فَلَا يَزَالُ مُدَاوِلًا

في الناسِ بَيْنَ تَمَثُّلٍ وَسَمَاعٍ
وَأَدَالٍ فَلَانٌ فَلَانًا جَعَلَ لَهُ دَوْلَةً، ويقال: دَوْلَةٌ بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا،
وقد قُرِئَ بِهِمَا فِي سُورَةِ الْحَشْرِ^(١) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

واختلف الناس: هل اللفظتان بمعنى أم بينهما فرق؟ فذهب بعضهم كالراغب وغيره إلى أنهما سيان، فيكون في المصدر لفتان. وقال غير هؤلاء: «بينهما فرق» واختلفت أقوال هؤلاء فقال بعضهم: «الدَّوْلَةُ» بالفتح في الحرب والجاء، وبالضَمِّ في المال، وهذا تَرُدُّهُ الْقَرَاءَتَانِ فِي سُورَةِ الْحَشْرِ. وقيل: بِالضَمِّ اسْمُ الشَّيْءِ الْمَتَدَاوِلِ، وبالفتح نفس المصدر وهذا قريب. وقيل: الدَّوْلَةُ بِالضَمِّ هِيَ الْمَصْدَرُ، وبالفتح الْفِعْلَةُ الْوَاحِدَةُ فَلِذَلِكَ يُقَالُ «فِي دَوْلَةٍ فَلَانٌ» لَأَنَّهَا مَرَّةٌ فِي الدَّهْرِ. والدَّوْرُ أَعْمُ مِنَ الدَّوْلِ؛ لِأَنَّ الدَّوْلَ بِاللَّامِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحِظْوِظِ الدَّنيوية. والدَّوْلُولُ: الدَّاهِيَةُ، وَالْجَمْعُ: دَائِلِيلٌ.

قوله: «وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ» ذكر أبو بكر بن الأنباري في تعلق هذه اللام وجهين، قال: «أحدهما: أَنَّ اللّامَ صِلَةٌ لِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْكَلَامِ بِتَقْدِيرٍ: وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا نُدَاوِلُهَا. والثاني: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ «نُدَاوِلُهَا» الْمَذْكُورُ بِتَقْدِيرٍ: نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ لِنُظْهِرَ أَمْرَهُمْ وَلِنُبَيِّنَ أَعْمَالَهُمْ، وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا، فَلَمَّا ظَهَرَ مَعْنَى اللّامِ الْمَضْمُرَةِ فِي «لِنُظْهِرَ» وَ«لِنُبَيِّنَ» جَرَتْ مَجْرَى الظَّاهِرَةِ فَجَازَ الْعَطْفُ عَلَيْهَا.

وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) وَجْهًا وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةً، وَعَلَى هَذَا فَاللّامُ

(١) الآية ٧ من الحشر، وقرأ العامة بالضم، والسلمي وأبو حيوة بفتح الدال؛ انظر:

القرطبي ١٦/١٨.

(٢) الإملاء ١٥٠/١.

متعلقة بـ «نداولها» من غير تقدير شيء. ولكن هذا لا حاجة إليه، ولم يحتج إلى زيادة الواو إلا الأخفش في مواضع ليس هذا منها^(١)، وبعض الكوفيين يوافق على ذلك. وقدره الزمخشري^(٢) بـ «فعلنا ذلك ليكون كيت وكيت. وليعلم»، فقدّر عاملاً وعلّق به علّة محذوفة عطف عليها هذه العلّة. قال الشيخ^(٣): «ولم يُعيّن فاعل العلّة المحذوفة، إنما كنى عنه بكيت وكيت، ولا يُكنى عن الشيء حتى يُعرف، ففي هذا الوجه حذف العلّة وحذف عاملها وإبهام فاعليها، فالوجه الأول أظهر إذ ليس فيه غير حذف العامل» يعني بالوجه الأول أنه قدّره: «وليُعلم الله فعلنا ذلك» وهو المداولة أو نيل الكفار منكم.

والعلم هنا يجوز أن يتعدّى لواحد قالوا: لأنه بمعنى عرف، وهو مُشْكِلٌ لأنه لا يجوز وصف الله تعالى بذلك لما تقدّم من أن المعرفة تستدعي جهلاً بالشيء، أو أنها متعلقة بالذوات دون الأحوال، ويجوز أن يكون متعدياً لاثنتين، فالثاني محذوف تقديره: وليعلم الذين آمنوا مميّزين بالإيمان من غيرهم.

وقرى شاذاً^(٤): «يداولها» بياء الغيبة وهو موافق لما قبله ولما بعده. وقراءة العامة على الالتفات المفيد للتعظيم. قوله: «منكم» الظاهر أن «منكم» متعلقٌ بالاتخاذ، وجوزوا فيه أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شهداء» لأنه في الأصل صفة له.

آ. (١٤١) وقوله تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ﴾: معطوفٌ على «ليُعلم» وتكون الجملة من قوله: «والله لا يحب الظالمين» جملةً معترضةً بين هذه

(١) معاني القرآن ١/١٢٥.

(٢) الكشف ١/٤٦٦.

(٣) البحر ٣/٦٣.

(٤) البحر ٣/٦٣ من دون نسبة.

العلل. والتمحيصُ: التخليص من الشيء، وقيل: المَحْصُ كالفحص، ولكنَّ الفحص يُقال في إبراز شيء من أثناء ما يَخْتَلط به وهو منفصل، والمَحْصُ يُقال في إبرازه عما هو متصل به، يقال: مَحَصْتُ الذهبَ ومَحَصْتُهُ إذا أزلتُ عنه ما يشوبه من خَبثٍ. ومَحَصَ الثوبُ: إذا أزال عنه زَيْبُهُ^(١)، ومحَصَ الحَبْلُ أي أخلق^(٢) حتى ذهب عنه زَيْبُهُ، ومَحَصَ الطَّبِيُّ: عدا، فَمَحَصَ بالتخفيف يكون قاضراً ومتعدياً، هكذا رَوَى الزجاج^(٣) هذه اللفظة: «الحَبْلُ»، ورواها النقاش: «مَحَصَ الجملُ» إذا ذهبَ وَبَرُهُ / وأَمْلَسَ، [١٨٠/أ] والمعنيان واضحا.

وقال الخليل: «التمحيصُ: التخليص من الشيء المَعِيب. وقيل: هو الابتلاء والاختبار» وأنشد^(٤):

١٤٤٣- رَأَيْتُ فَضِيلاً كَانَ شَيْئاً مُلَفَّقاً

فكشَفَه التَّمْحِصُ حَتَّى بَدَالِيَا

وروى الواحدي عن المبرد بسند متصل: مَحَصَ الحَبْلُ يَمَحُصُ مَحْصاً إذا ذهبَ زَيْبُهُ حَتَّى تَمْلُصَ، وَحَبْلٌ مَحِصٌ ومَلِصٌ بمعنى واحد. قال: «يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ أَنْ تَمَحُصَ قَوَائِمُهُ أَيْ: تَخْلُصَ، وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَلَى ذَلِكَ يَصِفُ فَرَساً^(٥)»:

(١) الزَّيْبُ: ما يعلو الثوب.

(٢) أخلق: بَلَّيَ.

(٣) معاني القرآن ٤٨٤/١.

(٤) البيت لعبدالله بن معاوية، وهو في الكامل ١٨٣/١؛ واللسان: محص، وزاد المسير ٤٦٧/١.

(٥) البيت لأبي دؤاد الإيادي وهو في ديوانه ٢٨٥؛ والزاهر للأنباري ١٠٧/١؛ النور: اللحم في باطن الحافر واحدها نسر؛ والمحصات: القوائم المتجردة ليس فيها إلا العظم والجلد والعصب.

١٤٤٤- صُمُّ النُّسُورِ صِحَاحٌ غَيْرُ عَائِرَةٍ
رُكِّبَ فِي مَحْصَاتٍ مُلْتَقَى الْعَصَبِ
أي: في قوائم متجرداتٍ من اللحم ليس فيها إلا العظم والعصب
والجلد. قال المبرد: «ومعنى قول الناس: «مَحْصٌ عَنَّا ذُنُوبُنَا» أي أَذْهَبَ
ما تعلق بنا من الذنوب». قال الواحدي: «وهذا الذي قاله المبرد تأويلُ
المَحْصِ بفتح الحاء وهو واقعٌ، والمَحْصُ بسكون الحاء مصنوعٌ، قال
الخليل: «يقال مَحْصُتُ الشيءُ أَمْحَصَهُ مَحْصاً إذا أَخْلَصْتَهُ من كُلِّ عَيْبٍ» وفي
جَعْلِهِ تَسْكِينَ الحاء مصنوعاً نظراً، لأنَّ أهلَ اللغةِ نَقَلُوهُ ساكنها، وهو قياسُ
مصدر الثلاثي. وَمَحْصَتُ السيفُ والسَّنانُ: جَلَوْتُهُمَا حتى ذهبَ صَدْرُهُمَا. قال
أسامة الهذلي^(١):

١٤٤٥- وَشَقُّوا بِمَمْحُوصِ السَّانِ فَوَادَهَ

أي: بِمَجْلُوءٍ، ومنه استعير ذلك في وَصَفِ الحبلِ بِالْمَلَأَسَةِ وَالْبَرِيقِ. قال
رؤبة^(٢) يصف فرساً:

١٤٤٦- شَدِيدُ جِلْزِ الصُّلْبِ مَمْحُوصُ السَّوَى

والسَّوَاءُ: الظهرُ، قَصْرُهُ ضرورةٌ، سُمِعَ: «فَعَلْتُهُ حَتَّى انْقَطَعَ سِوَايَ» أي
ظَهْرِي. وقد تقدَّمت مادة «مَحَقَّ» في البقرة^(٣).

آ. (١٤٢) قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا﴾: في «أَمْ» هذه

(١) ديوان الهذليين ٢٠٦/٢ وعجزه:

لهم قِترَاتٌ قد بُيِّنَ مَحَابِدُ

قِترَات: ج قِترَ نَصْلٍ حديد الطرف.

(٢) لم أجده في ديوانه وهو في اللسان: محص؛ والجلز: شدة عصب العقب.

(٣) انظر الآية ٢٧٦ من البقرة.

أوجه أظهرها: أنها منقطعة مقدرة بـ «بل» وهمزة الاستفهام، ويكون معناه الإنكار. وقيل: «أم» بمعنى الهمزة وحدها، ومعناه كما تقدّم: التوبيخ والإنكار، وقيل: هذا استفهام معناه النهي قاله أبو مسلم الأصفهاني. وقيل: هي متصلة. قال ابن بحر^(١): «هي عديلة همزة تتقدّر من معنى ما تقدّم، وذلك أن قوله: «إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرْحٌ» «وتلك الأيام نداولها» إلى آخر القصّة يقتضي أن يتبع ذلك: أتعلمون أن التكليف يُوجب ذلك أم حسبتم. و«حَسِبَ» هنا على بابها من ترجيح أحد الطرفين. و«أَنْ تَدْخُلُوا» ساء مسدّد المفعولين على رأي سيبويه ومسدّد الأول، والثاني محذوف على رأي الأخفش^(٢).

قوله: «وَلَمَّا يَعْلَمِ» جملة حالية. وقال الزمخشري^(٣): «وَلَمَّا» بمعنى «لم» إلا أن فيه ضرباً من التوقع، فدل على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقّعه فيما يُستقبل. وتقول: «وعدني أن يفعل كذا وَلَمَّا» تريد: «وَلَمْ يَفْعَلْ وأنا أتوقع فِعْلَهُ». قال الشيخ^(٤): «وهذا الذي قاله في «لَمَّا»: أنها تدلّ على توقّع الفعل المنفيّ بها فيما يُستقبل لا أعلم أحداً من النحويين ذكره، بل ذكروا أنك إذا قلت: «لَمَّا يخرج زيد» دلّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلاً نفيّه إلى وقت الإخبار، أمّا أنها تدلّ على توقّعه في المستقبل فلا، لكنني وجدت في كلام الفراء شيئاً يقارب ما قاله الزمخشري، قال: «لَمَّا» لتعريض الوجود بخلاف «لم». قلت: «والنحويون إنما فرّقوا بينهما من جهة أن المنفيّ بـ «لم» هو فعل غير مقرون بـ «قد» و«لَمَّا» نفيّ له مقروناً بها، وقد تدلّ على التوقع، فيكون كلام الزمخشري صحيحاً من هذه الجهة، ويدلّ على

(١) وهو أبو مسلم نفسه.

(٢) راجع المسألة في إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٣) الكشف ٤٦٧/١.

(٤) البحر ٦٦/٣.

ما قلته من كون «لم» لنفي فعل، و «لَمَّا» لنفي قد فَعَلَ نَصُّ النجاة على ذلك: سيبويه^(١) فَمَنْ دَوَّه. وقد تقدم نظير هذه الآية في البقرة^(٢) وتحقيق القول فيها بما يُعني عن إعادته فعليك بالالتفات إليه.

وقوله: «منكم» حال من «الذين». «ولمَّا يعلم الله» بكسر الميم على أصل التقاء الساكنين. وقرأ^(٣) النخعي وابن وثاب بفتحها. وفيها وجهان أحدهما: أنَّ الفتحَ فتحةُ إتياع، أتبع الميم للام قبلها. والثاني: أنه على إرادة النون الخفيفة، والأصل: «ولمَّا يَعْلَمَنَّ» والمنفي بـ لَمَّا قد جاء مؤكداً بها كقوله^(٤):

١٤٤٧- يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شيخاً على كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا

فلَمَّا حَذَفَ النونَ بقي آخرُ الفعل مفتوحاً كقوله^(٥):

١٤٤٨- لَا تُهِنَنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ

كَعَ يَوْمًا وَالدهرُ قد رَفَعَهُ

[وعليه تُخَرِّجُ قِرَاءَةُ: «ألم نشرح»^(٦) بفتح الحاء^(٧)، وقول الآخر^(٨):

(١) الكتاب ١/٤٦٠.

(٢) الآية ٢١٤.

(٣) البحر ٣/٦٦.

(٤) البيت لأبي حيان الفقعسي، أو مساور العسي، أو العجاج (ملحق ديوانه ٣٣١/٢)؛ وهو في النوادر ١٣؛ و«مجالس ثعلب» ٥٥٢؛ وأمثالي الزجاجي ١٨٩؛ وأمثالي الشجري ٣٨٤/١؛ وابن يعيش ٩/٤٢؛ والإنصاف ٦٥٣؛ و«وصف المباني» ٣٣؛ والبيت في تأكيد الفعل بعد لم وليس لما، وأصل الفعل «يعلمَنَّ» أبدلت النون ألفاً للوقف. (٥) تقدم برقم ٤٢٢.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٧) الآية ١ من الانشراح، قراءة أبي جعفر المنصور كما في فتح القدير ٥/٤٦١.

(٨) البيت للمحارث بن منذر أو علي بن أبي طالب وهو في النوادر ١٣؛ وحماسة البحتري ٤٥؛ وسر الصناعة ٨٥؛ والمغني ٣٠٧.

١٤٤٩- في أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ

أَيَّوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ
قوله: «وَيَعْلَمُ» العامة على فتح الميم وفيها تخريجان، أشهرهما: أنَّ
الفعل منصوب. ثم هل نصبه بـ «أَنَّ» مقدرةً بعد الواوِ المقتضية للجمع كهي
في قولك: «لا تأكل السمكَ وتَشْرَبَ اللبن» أي: لا تجمع بينهما وهو مذهب
البصريين، أو يواو الصرف، وهو مذهب الكوفيين، يَعتُون أنه كان مِنْ حَقِّ هذا
الفعل أن يُعْرَبَ بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرَفَتْه إلى وجه آخر من
الإعراب. وتقرير المذهبين^(١) في غير هذا الموضوع.

والثاني: أنَّ الفتحة فتحةُ التقاء ساكنين والفعل مجزوم، فلما وقع بعده
ساكنٌ آخر احتيج إلى تحريك آخره فكانت الفتحةُ أُولَى لأنها أخف وللإتباع
لحركة اللام، كما قيل ذلك في أحدِ التخريجين لقراءة: «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللهُ» بفتح
الميم، والأول هو الوجه.

وقرأ^(٢) الحسن وابن يعمر وأبو حيوه بكسر الميم عطفاً على «يَعْلَمُ»
المجزوم بـ «لم».

وقرأ عبد الوارث^(٣) عن أبي عمرو بن العلاء: «وَيَعْلَمُ» بالرفع، وفيه
وجهان، أظهرهما: أنه مستأنف، أخبر تعالى / بذلك. وقال الزمخشري^(٤): [١٨٠/ب]
«على أن الواو للحال، كأنه [قال]: وَلَمَّا يُجَاهِدُوا وَأَنْتُمْ صَابِرُونَ. قال
الشيخ^(٥): «ولا يصح ما قال، لأنَّ وأوَ الحال لا تدخل على المضارع،

(١) انظر: الإنصاف ٥٥٥.

(٢) الشواذ ٢٢؛ القرطبي ٢٢٠/٤؛ البحر ٦٦/٣.

(٣) عبد الوارث بن سعيد البصري، عرض على أبو عمرو؛ وروى عنه ابنه عبد الصمد، توفي
سنة ١٨٩. انظر: الطبقات ٤٧٨/١؛ وانظر في هذه القراءة: القرطبي ٢٢٠/٤؛
البحر ٦٦/٣؛ الشواذ ٢٢.

(٤) الكشف ٤٦٧/١.

(٥) البحر ٦٦/٣.

لا يجوز: «جاء زيد ويضحك» وأنت تريد: جاء زيد يضحك، لأن المضارع واقع موقع اسم الفاعل، فكما لا يجوز «جاء زيد وضاحكاً» كذلك لا يجوز: جاء زيد ويضحك، فإن أوّل على أن المضارع خبرٌ مبتدأٌ محذوف أمكن ذلك التقدير أي: وهو يعلم الصابرين كما أوّلوا قول الشاعر^(١):

..... ١٤٥٠

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

أي: وأنا أرهنهم» قلت: قوله: «لا تدخل على المضارع» هذا ليس على إطلاقه، بل ينبغي أن يقول: على المضارع المثبت أو المنفي بـ«لا» لأنها تدخل على المضارع المنفي بـ«لم» ولما، وقد عُرِفَ ذلك غير مرة.

آ. (١٤٣) قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: قرأ البزي بخلاف عنه بتشديد تاء «تَكْفُرُونَ»، ولا يمكن ذلك إلا في الوصل، وقاعدته أنه يصل ميم الجمع بواو، وقد تقدّم تحرير هذا عند قوله: «ولا تيمّموا الخبيث»^(٢).

والضمير في «تلقوه» فيه وجهان، أظهرهما: عودته على الموت، والثاني: عودته على العدو، وإن لم يجر له ذكر لدلالة الحال عليه.

والجمهور على كسر اللام من «قبل»؛ لأنها معربة لإضافتها إلى أن وما في حيزها أي: من قبل لقائه. وقرأ^(٣) مجاهد بن جبر: «من قبل» بضم اللام وقطعها عن الإضافة كقوله: «لله الأمر من قبل ومن بعده»^(٤)، وعلى هذا فـ«أن» وما في حيزها في محل نصب على أنها بدلٌ اشتمال من الموت أي:

(١) تقدم برقم ٤١٩.

(٢) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٣) الشواذ ٢٢؛ البحر ٤/٦٧؛ القرطبي ٤/٢٢٠ منسوبة إلى الأعمش.

(٤) الآية ٤ من الروم.

تَمْنُونُ لقاء الموتِ كقولك: «رَهَبْتُ العدوَّ لقاءً». وقرأ^(١) الزهري والنخعي: «تَلَقَّوْهُ» ومعناه معنى «تَلَقَّوْهُ» لأن «لَقِيَ» يستدعي أن يكونَ بين اثنين عادةً وإن لم يكن على المفاعلة.

قوله: «فقد رأيتموه» الظاهر أن الرؤيةَ بصريةً فتكتفي بمفعول واحد، وجَوَّزوا أن تكونَ علمية فتحتاج إلى مفعول ثانٍ هو محذوف أي: فقد علمتموه حاضراً أي: الموت، إلا أن حَذَفَ أحد المفعولين في باب «ظن» ليس بالسهل^(٢)، حتى إن بعضهم يَحْصُهُ بالضرورة كقول عترة^(٣):

١٤٥١- وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ
مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ واقعاً مني.

قوله: «وأنتم تنظرون» يجوزُ أن تكونَ حاليةً، وهي حالٌ مؤكدة رَفَعَتْ ما احتمله الرؤيةُ من المجازِ أو الاشتراك، أي: بينهما وبين رؤية القلب، ويجوزُ أن تكونَ مستأنفةً، بمعنى: وأنتم تنظرون في فعلِكم الآن بعد انقضاء الحرب هل وَفَّيْتُمْ أو خَالَفْتُمْ؟ وقال ابن الأنباري: «رأيتموه» أي: قابلتُموه وأنتم تنظرون بعيونكم، ولهذه العلةِ ذَكَرَ النظرَ بعد الرؤية حين اختلف معناهما، لأنَّ الأولَ بمعنى المقابلة والمواجهة، والثاني: بمعنى رؤية العين» وهذا غيرُ معروفٍ عند أهل اللسان، أعني إطلاقَ الرؤيةِ على المقابلة والمواجهة، وعلى تقدير صحته فتكونُ الجملةُ من قوله: «وأنتم تنظرون» جملةً حاليةً مبيِّنةً لا مؤكدةً؛ لأنها أفادت معنىً زائداً على معنى عاملها، ويجوز أن يُقَدَّرَ

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٦٧/٣.

(٢) لأن أصلها مبتدأ وخبر فيها عمدة.

(٣) تقدم برقم ٧٩٩.

- آل عمران -

لـ «ينظرون» مفعولاً، ويجوز ألا يُقدَّر، إذ المعنى: وأنتم من أهل النظر.
[١٨٢/أ] واللَّهُ تعالى أعلمُ واللهُ الحمد والمِنَّةُ / (١).

آ. (١٤٤) قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾: «ما» نافية ولا عمل لها هنا مطلقاً أعني على لغة الحجازيين والتميمين، لأن التميميين لا يُعملونها البتة، والحجازيون يُعملونها بشروط منها: ألا يتقضى النفي بـ «إلا»، إذ يزول السبب الذي عمِلَتْ لأجله وهو شبهها بـ «ليس» في نفي الحال (٢)، فيكون «محمد» مبتدأ، و«رسول» خبره، هذا هو مذهب الجمهور، أعني إهمالها إذا نُقِضَ نفيها، وقد أجاز إعمالها منتقضة النفي بإلا يونس وأنشد (٣):

١٤٥٢- وما الدهر إلا منجنوناً بأهله

وما صاحب الحاجات إلا مُعَذِّباً

فَنَصَّبَ «منجنوناً» و«مُعَذِّباً» على خبر «ما»، وهما بعد «إلا»، ومثله قول الآخر (٤):

١٤٥٣- وما حق الذي يَغْتُو نهاراً

ويَسْرِقُ ليله إلا نكالا

فـ «حق» اسم «ما» و«نكالا» خبرها. وتأوَّل الجمهور هذه الشواهد على أن الخبر محذوف، وهذا المنصوب معمولٌ لذلك الخبر المحذوف

(١) يبدأ الآن الجزء الثاني وكتب في اللوحة ١٨١: «الجزء الثاني من الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين» واللوحة ١٨٢ ذات وجه واحد.

(٢) أي إنها تصبح دالة على إيجاب لدى دخول «إلا» عليها.

(٣) تقدم برقم ٥٩٧.

(٤) البيت لمخلص بين لقيط وهو في الممع ١/١٢٣، والعيني ٢/١٤٨، والدرر ١/٩٤.

والتقدير: وما الدهرُ إلا يدورُ دورانَ منجنون، فحُذِفَ الفعلُ الناصِبُ لـ «دوران»، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مُقامه في الإعراب، وكذا «إلا معذباً» تقديره: يُعَذِّبُ تعذيباً، فحُذِفَ الفعلُ وأُقيِمَ «مُعَذِّباً» مُقامَ «تُعَذِّبُ» كقوله: «مَرْقَأَهُمْ كُلَّ مَرْقَأٍ»^(١) أي: كُلَّ تمزيق، وكذا «إلا نكالاً» وفيه من التكلُّفِ ما ترى.

قوله: «قد خَلَّتْ» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرهما: أنها في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «رسول». والثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستكنِّ في «رسول»، وفيه نظرٌ لجريانِ هذه الصفةِ مَجْرَى الجوامدِ فلا تتحمَّلُ ضميراً.

و «من قبله» فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خَلَّتْ». والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من «الرسول» مُقَدِّماً عليها، وهي حينئذٍ حالٌ مؤكدة؛ لأنَّ ذِكْرَ الخلوِّ يُشعرُ بالقبليَّة. وقرأ ابن عباس^(٢): «رُسُلٌ» بالتنكير. قال أبو الفتح^(٣): «ووجهها أنه موضعُ تبشيرٍ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم في أمر الحياة ومكانُ تسويةٍ بينه وبين البشر في ذلك، وهكذا يُفعل في أماكن الاقتصاد نحو: «وقليلٌ من عِبَادِي الشُّكُورُ»^(٤) «وما آمنَ معه إلا قليلٌ»^(٥) وقال أبو البقاء^(٦): «وهو قريب من معنى المعرفة» كأنه يُريدُ أن المَرَادَ بالرسولِ الجنسُ، فالنكرةُ قريبةٌ منه بهذه الحيثيَّة، وقراءةُ الجمهورِ أولى لأنها تدلُّ على تفخيمِ الرسلِ وتعظيمهم.

(١) الآية ١٩ من سبأ.

(٢) البحر ٦٨/٣.

(٣) المحتسب ١٦٨/١.

(٤) الآية ١٣ من سبأ.

(٥) الآية ٤٠ من هود.

(٦) الإملاء ١٥١/١.

قوله: «أَفَإِنْ مَاتَ» الهمزة لاستفهام الإنكار، والفاء للعطف ورتبها التقديم لأنها حرف عطف، وإنما قُدِّمَت الهمزة لأنها لها صَدْرُ الكلام، وقد تقدَّم تحقيق ذلك، وأنَّ الزمخشري يُقَدِّرُ بينهما فعلاً محذوفاً تَعَطَّفَ الفاء عليه ما بعدها. وقال ابن خطيب زَمَلَكِي^(١): «الْأَوْجَهُ أَنْ يُقَدَّرَ محذوفٌ بعد الهمزة وقبل الفاء تكونُ الفاء عاطفةً عليه، ولو صرح به لقليل: أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتدذتم فتخالفوا سَنَنَ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكُمْ فِي ثَبَاتِهِمْ عَلَى مِلَلٍ أَنْبِيَائِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ» وهذا هو مذهب الزمخشري، إلا أنَّ الزمخشري هنا عبَّرَ بعبارة لا تقتضي مذهبه الذي هو حذفُ جملةٍ بعد الهمزة فإنه قال^(٢): «الفاء مُعَلِّقَةٌ لِلْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ قَبْلُهَا عَلَى مَعْنَى التَّسْبِيبِ، وَالْهَمْزَةُ لِإِنْكَارِ أَنْ يَجْعَلُوا خُلُوءَ الرِّسْلِ قَبْلَهُ سَبَباً لِانْقِلَابِهِمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بَعْدَ هَلَاكِهِ بِمَوْتٍ أَوْ قَتْلِ، مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ خُلُوءَ الرِّسْلِ قَبْلَهُ وَبَقَاءَ دِينِهِمْ مُتَمَسِّكاً بِهِ يَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ سَبَباً لِلتَّمَسُّكِ بِدِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا لِلانْقِلَابِ عَنْهُ» فظاهرُ هذا الكلام أنَّ الفاء عَطَفَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْإِنْكَارِ عَلَى مَا قَبْلُهَا مِنْ قَوْلِهِ «فَدَخَلَتْ» مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ أُخْرَى.

وقال أبو البقاء^(٣) قريباً من هذا فإنه قال: «الهمزة عند سيبويه^(٤) في موضعها، والفاء تدلُّ على تعلُّقِ الشرطِ بما قبله». انتهى. لا يقال: إنه جعل الهمزة في موضعها فيؤمُّ هذا أنَّ الفاء ليست مُقَدِّمَةً عَلَيْهَا لِأَنَّهُ جَعَلَ هَذَا مُقَابِلًا لِمَذْهَبِ يُونُسَ، فَإِنَّ يُونُسَ يَزْعُمُ أَنَّ هَذِهِ الهمزة في مثلِ هذا التَّركِيبِ دَاخِلَةٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ، فَهِيَ فِي مَذْهَبِهِ [فِي] غَيْرِ مَوْضِعِهَا. وسيأتي تحرُّرُ هذا كُلِّهِ.

(١) لعله كمال الدين بن الزملكاني من القرن السابع، ورد اسمه في طبقات القراء ٥٧/٢.

(٢) الكشف ٤٦٨/١.

(٣) الإملاء ١٥١/١.

(٤) الكتاب ٤٩١/١.

و «إِنْ» شرطية. و «مَاتَ» و «انقلبتم» شرط وجزاء، ودخول الهمزة على أداة الشرط لا يغير شيئاً من حكمها، وزعم يونس أن الفعل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس بجزاء للشرط، إنما هو المُستفهمُ عنه، وأن الهمزة داخلَةٌ عليه تقديراً فينوي به التقديم وحينئذ فلا يكون جواباً، بل الجواب محذوف، ولا بد إذ ذاك من أن يكون فعل الشرط ماضياً، إذ لا يُحذف الجواب إلا والشرط ماضٍ، ولا اعتبار بالشعر فإنه ضرورة، فلا يجوزُ عنده أن تقول: «إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرَمْتُكَ» [لا بجزمهما ولا بجزم الأول ورفع الثاني]^(١) لأن الشرط مضارعٌ. ولا: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» بجزم «أَكْرَمْتُكَ» لأنه ليس الجواب بل دالاً^(٢) عليه، والنية به التقديم، فَإِنْ رَفَعْتَ «أَكْرَمْتُكَ» وقلت: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» صَحَّ عنده، فالتقديرُ عند يونس: انقلبتم على أعقابكم إِنْ مَاتَ محمداً؟ لأن الغرض إنكارُ انقلابهم على أعقابهم بعد موته.

ويقول يونس قال كثيرٌ من المفسرين، فإنهم يقولون: أَلِفُ الاستفهامِ دَخَلَتْ في غير موضعها، لأن الغرض إنما هو: «اتنقلبون إِنْ مَاتَ محمدٌ». وقال أبو البقاء^(٣): «وقال يونس: الهمزة في مثل هذا حَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ على جواب الشرط تقديره: «اتنقلبون إِنْ مَاتَ»؛ لأن الغرض التنبؤ أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط. ومذهبُ سيبويه الحقُّ لوجهين، أحدهما: أنك لو قَدَّمْتَ الجواب لم يكن للقاء وجهٌ إذ لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: «اتزوروني فَإِنْ زُرْتُكَ»، ومنه قوله تعالى: «أَفَأَنْ مِتَّ فَهَمَّ الْخَالِدُونَ»^(٤)، والثاني: أَنَّ الهمزة لها صدرُ الكلام، و«إِنْ» لها صدرُ الكلام، فقد وقعا في موضعيهما، والمعنى يَتِمُّ بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب، لأنهما كالشيء

(١) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٢) لعل الأنسب: بل دالٌ.

(٣) الإملاء ١٠١/١.

(٤) الآية ٣٤ من الأنبياء.

- آل عمران -

الواحد» انتهى. وقد رَدَّ النحويون على يونس بقوله: «أفإنَّ مِتَّ فهم الخالدون» فإنَّ الفاءَ في قوله: «فهم» تُعَيِّنُ أن يكون جواباً للشرط. ولهذه المسألة موضعٌ هو أليقُّ بها من هذا الكتاب. وأتى هنا بـ «إنَّ» التي تقتضي الشك، والموتُ أمرٌ محقق، إلا أنه أورد مَوْرَدَ المشكوك فيه للتردُّد بين الموت والقتل.

قوله: «على أغقابكم» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقٌ بـ «انقلبتم». والثاني: أنه حالٌ من فاعلِ «انقلبتم» كأنه قيل: انقلبتم راجعين. وقرأ^(١) ابن أبي إسحاق: «ومنَّ يَنْقَلِبْ على عَقِبِهِ» بالإنفراد. و«شيئاً» نُصِبَ على المصدرِ أي: شيئاً مِنَ الضررِ لا قليلاً ولا كثيراً. وقد تقدَّم نظيره.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ﴾: «أَنَّ تَمُوتَ» في محل رفع اسماً لـ «كان». و«لنفس» خبرٌ مقدمٌ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ و«إلاَّ بإذنِ الله» حالٌ من الضمير في «تموت» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وهو استثناء مفرغ، والتقدير: وما كان لها أن تموت إلا مأذوناً لها، والباء للمصاحبة.

وقال أبو البقاء^(٢): «وإلاَّ بإذنِ الله» الخبر، واللامُ للتبيين متعلِّقةٌ بـ «كان». وقيل: هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديره: الموتُ لنفس، و«أن تموت» تبيينٌ للمحذوف، ولا يجوز أن تتعلَّقَ اللامُ بـ «تموت» لما فيه من تقديم الصلة على الموصول. وقال بعضهم: «إنَّ «كان» زائدةٌ فيكون «أَنَّ تَمُوتَ» مبتدأ، و«لنفس» خبره. وقال الزجاج^(٣): «تقديره: وما كانت نفسٌ لتموت، ثم قُدِّمَتِ اللامُ» فجُعِلَ ما كان اسماً لـ «كان» وهو «أن تموت» خبراً لها، وما كان خبراً وهو «لنفس» اسماً لها. فهذه خمسة أقوال، أظهرها الأول.

(١) البحر ٦٩/٣. وقوله «ابن أبي إسحاق» غير واضح في الأصل.

(٢) الإملاء ١٥١/١.

(٣) معاني القرآن ٤٨٨/١.

أَمَّا قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ «وَاللَّامُ لِلتَّبْيِينِ فَتَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ» فَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «كَانَ» النَّاqَصَةَ لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا، وَلِئِنْ سَلَّمْ ذَلِكَ فَاللَّامُ الَّتِي لِلتَّبْيِينِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَقَدْ نَصَّوْا عَلَى ذَلِكَ فِي نَحْوِ: «سُقِيََا لَكَ».

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ «لِنَفْسٍ» مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «الْمَوْتُ لِنَفْسٍ» فَفَاسِدٌ لِأَنَّهُ ادَّعَى حَذْفَ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ إِنْ جَعَلَ «كَانَ» تَامَةً أَوْ نَاقِصَةً اِمْتَنَعَ حَذْفُ مَرْفُوعِهَا لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحَذَفُ، وَأَيْضاً فَإِنَّ فِيهِ حَذْفَ الْمَصْدَرِ وَابْقَاءَ مَعْمُولِهِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ «كَانَ» زَائِدَةً. وَأَمَّا قَوْلُ الزَّجَاجِ فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا يُعْرَبُ فَتَعْوَدُ الْأَقْوَالُ أَرْبَعَةً / .

[١٨٣/١]

قوله: «كِتَابًا مُؤَجَّلًا» فِي نَصْبِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ، فَعَامِلُهُ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ: «كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا»، نَحْوِ: «صُنِعَ اللَّهُ»^(١) «وَعَدَ اللَّهُ»^(٢)، وَكِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^(٣). وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ. ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٤)، وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ مَنْقُولٌ وَغَيْرُ مَنْقُولٍ، وَأَقْسَامُهُ مُحْصَوْرَةٌ وَلَيْسَ هَذَا شَيْئًا مِنْهَا. وَأَيْضاً فَإِنَّ الذَّاتَ الْمُبْهَمَةَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: الزَّمُوا كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَآمِنُوا بِالْقَدَرِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ.

وَقَرَأَ وَرَشٌ^(٥): «مُؤَجَّلًا» بِالْوَاوِ بَدَلَ الهمزة وَهُوَ قِيَاسُ تَخْفِيفِهَا.

قوله: «وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ» «مَنْ» مُبْتَدَأٌ وَهِيَ شَرْطِيَّةٌ. وَفِي خَبَرِ هَذَا الْمُبْتَدَأِ

(١) الآية ٨٨ من النمل.

(٢) الآية ١٢٢ من النساء.

(٣) الآية ٢٤ من النساء.

(٤) المحرر ٢٥٠/٣.

(٥) انظر: الكشف ١٠٤/١.

الخلاف المشهور^(١) وأدغم^(٢) أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر - بخلاف عنه - دال «يُرَدُّ» في الثاء، والباقون بالإظهار.

وقرأ^(٣) أبو عمرو بالإسكان في هاء «نُوتِه» في الموضعين وصلًا ووقفًا، وقالون وهشام - بخلاف عنه - بالاختلاس وصلًا، والباقون بالإشباع وصلًا. فأما السكون فقالوا: إِنَّ الهاءَ لَمَّا حَلَّتْ مَحَلَّ ذَلِكَ المحذوفِ أُعْطِيَتْ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ من السكون. وأما الاختلاس فلاستصحاب ما كانت عليه الهاء قبل حذف لام الكلمة، فإن الأصل: نُتُوتِه، فحذفت الياء للجزم، ولم يُعْتَدَ بهذا العارض فبقيت الهاء على ما كانت عليه. وأما الإشباع فنظرًا إلى اللفظ لأنَّ الهاء بعد متحرك في اللفظ، وإن كانت في الأصل بعد ساكن وهو الياء التي حُذِفَتْ للجزم. والأوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إن الاختلاس والإسكان بعد المتحرك لغة ثابتة عن بني عُقَيْل وبني كلاب، حكى الكسائي: «لَهُ مَالٌ وَبِهِ دَاءٌ» بسكون الهاء، واختلاس حركتها، وبهذا يَتَبَيَّنُ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: «إِسْكَانُ الهَاءِ واختلاسها في هذا النحو لا يجوز إلا ضرورة» ليس بشيء، أمَّا غير بني عُقَيْل وبني كلاب فنعم لا يوجد ذلك عندهم إلا في ضرورة كقوله^(٤):

١٤٥٤- لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ

إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ

باختلاس هاء «كأنه»^(٥)، وقول الآخر^(٦):

١٤٥٥- وَأَشْرَبُ المَاءِ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشُ

إِلَّا لِأَنَّ عِيُونَهُ سَيْلٌ وَإِدْبَاهَا

(١) انظر إعرابه للآية ٣٨ من البقرة.

(٢) السبعة ١١٣؛ البحر ٧١/٣.

(٣) السبعة ٢١١، في رواية عبدالوارث واليزيدي عنه. وانظر: البحر ٧١/٣.

(٤) تقدم برقم ٣٨٥.

(٥) في الأصل «له» وهو سهو.

(٦) تقدم برقم ١٣٣٦.

بسكونها. وجعل^(١) ابنُ عصفور أنَّ الضرورةَ في البيت الثاني أحسنُ منها في الأول قال: «لأنه إذهابٌ للحركةِ وصلتها فهي جَرِيٌّ على الضرورةِ إجراءً كاملاً» وإنما ذَكَرْتُ هذه التعليلاتَ لكثرةِ ورودِ هذه المسألة نحو «يَرْضَهُ لَكُمْ»^(٢) و«فبهدهم اقتدِه»^(٣). وقرئ: «يُؤْتِه» بياء الغائب^(٤)، والضميرُ لله تعالى، وكذلك: «وسَيَجْزِي الشاكِرِينَ» بالنونِ والياء.

آ. (١٤٦) قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٌ مِنْ نَبِيٍّ﴾: هذه اللفظةُ قيل: مركبةٌ من كافٍ التشبيه ومن «أَيٍّ»، وَحَدَّثَ فيها بعد التركيب معنى التكريرِ المفهومُ من «كم» الخبرية، ومثلها في التركيب وإفهامِ التكرير: «كذا» في قولهم: «له عندي كذا كذا درهماً» والأصل: كاف التشبيه و«ذا» الذي هو اسمُ إشارة، فلَمَّا رُكِّبَا حَدَّثَ فيهما معنى التكرير، وكم الخبرية و«كَايْنٌ» و«كذا» كُلُّهَا بمعنى واحد، وقد عَهِدْنَا في التركيب إحداثَ معنى آخر، ألا تَرَى أَنَّ «لولا» حَدَّثَ لها معنى جديد. وكَايْنٌ مِنْ حَقِّهَا^(٥) على هذا أَنَّ يُوقَفَ عليها بغيرِ نونٍ، لأنَّ التَّوْنين يُحَذَفُ وقفاً، إلا أَنَّ الصحابة كتبها: «كَايْنٌ» بثبوتِ النونِ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَفَ عليها جمهورُ القراء بالنون إيتاعاً لرسم المصحف. ووقف^(٦) أبو عمرو وسُورَةُ بن مبارك^(٧) — عن الكسائي — عليها:

(١) كذا في الأصل، والأنسب: «وزعم» كما في نسخة ي.

(٢) الآية ٧ من الزمر.

(٣) الآية ٩٠ من الأنعام.

(٤) الشواذ ٢٢؛ والبحر ٧٠/٣، وهي قراءة الأعمش.

(٥) أي على كونها مركبة من الكاف وأَيٍّ.

(٦) انظر فيها وفي لغاتها وقراءاتها: السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٧/١؛ النشر ٢٣٤/٢؛ الشواذ ٢٢؛ البحر ٧٢/٣.

(٧) سورة بن مبارك روى عن الكسائي، وروى عنه أحمد بن زكريا، ولم تذكر سنة وفاته. الطبقات ٣٢١/١.

- آل عمران -

«كأي» من غير نونٍ على القياس. واعتلّ الفارسي^(١) لوقف النون بأشياء طَوَّل بها، منها: أَنَّ الكلمة لَمَّا رُكِبَتْ خَرَجَتْ عَنْ نَظَائِرِهَا، فَجُعِلَ التَّنْوِينُ كَأَنَّهُ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ مِنْ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ. وفيها لغاتٌ خمس. أحدها: «كَأَيِّن» وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة إلَّا ابنٌ كثير. وقال الشاعر^(٢):

١٤٥٦- كَأَيِّنَ فِي الْمَعَاشِرِ مِنْ أَنْاسٍ

أَخَوُهُمْ فَوْقَهُمْ وَهُمْ كِرَامُ

والثانية: «كأَيِّن» بزنة «كأَعِن» وبها قرأ ابن كثير وجماعة، وهي أكثر استعمالاً من «كَأَيِّن» وإن كانت تلك الأصل. قال الشاعر^(٣):

١٤٥٧- وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ

يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

وقال: (٤)

١٤٥٨- وَكَأَيِّنْ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ

واختلفوا في توجيه هذه القراءة، فنقل عن المبرد أنها اسم فاعل من: كان يكون فهو كائن، واستبعده مكِّي^(٥) قال: «لَا تَيَانٍ مِنْ» بعده ولبنائه على

(١) الحجة (خ) ٢/٢٤٠.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٧٢/٣.

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٤٤/١؛ والمقرب ١/١١٩؛ وابن يعيش ٣/١١٠؛ والمغني ٥٤٨؛ وشواهد ٨٧٥؛ والهمع ٦٨/١.

(٤) البيت لعمر بن شأس وعجزه:

يَجِيءُ أَمَامَ الرُّكْبِ يَرْدِي مُقْنَعًا

وهو في الكتاب ٢٩٧/١؛ والقرطبي ٢٢٨/٤؛ والهمع ٢٥٦/١؛ والدرر ٢١٣/١.

والمُدَجِّجُ: اللباس السلاح، يردي: يمشي متبخترًا، والمقنع: الذي تقنع بالسلاح.

(٥) المشكل ١/١٦١.

السكون». وكذلك أبو البقاء^(١) قال: «وهو بعيد الصحة، لأنه لو كان كذلك لكان مُعرباً، ولم يكن فيه معنى التكثير» لا يقال: هذا يُحْمَلُ على المبرد، فإنَّ هذا لازمٌ لهم أيضاً، فإنَّ البناء ومعنى التكثير عارضان أيضاً، لأنَّ التركيب عهد فيه مثل ذلك كما تقدم في «كذا» و«لولا» ونحوهما، وأما لفظ مفرد يُنقل إلى معنى ويبنى من غير سبب فلم يُوجد له نظير. وقيل: هذه القراءة أصلها «كائِن» كقراءة الجماعة إلا أنَّ الكلمة دخلها القلب فصارت «كائِن» مثل «جاعِن».

واختلفوا في تصييرها بالقلب كذلك على أربعة أوجه، أحدها: أنه قُدِّمَت الياء المشددة على الهمزة فصار وزنها كَعَلَفَ لأنك قُدِّمَت العين واللام وهما الياء المشددة^(٢)، ثم حُذِفَت الياء الثانية لِثِقَلِهَا بالحركة والتضعيف كما قالوا في «أيهما»: أيُّهُما، ثم قُلِبَت الياء الساكنة ألفاً كما قَلَّبُوهَا في نحو: «آية» والأصل: آيَّة، وكما قالوا: طائي، والأصل: طَيِّي، فصار اللفظ: كائِن كجاعِن كما ترى، ووزنه «كَعَفٍ»؛ لأنَّ الفاء أُخِّرَت إلى موضع اللام، واللام قد حُذِفَت.

الوجه الثاني: أنه حُذِفَت الياء الساكنة التي هي عينٌ وقُدِّمَتِ المتحركة التي هي لامٌ، فتأخَّرَتِ الهمزة التي هي فاء، وقُلِبَت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «كائِن» ووزنه: كَلَفَ.

الوجه الثالث: — ويُعزى للخليل — أنه قُدِّمَت إحدى الياءين في موضع الهمزة فَحُرِّكَت بحركة الهمزة وهي الفتحة، وصارت الهمزة ساكنة في موضع الياء، فَتَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها فَقُلِبَت ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف المنقلبة

(١) الإملاء ١/١٥٢.

(٢) أصله آي، فالفاء الهمزة، والياء الأولى عين، والياء الثانية لام.

- آل عمران -

عن الياء والهمزة بعدها ساكنة، فكُسِرَت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبقيت إحدى الياءين متطرفةً فأذهبها التنوينُ بعد سَلْبِ حركتها كياءٍ قاضٍ وغازٍ.

الوجه الرابع: أنه قُدِّمَتِ الياءُ المتحركةُ فانقلبت ألفاً، وبقيت الأخرى ساكنةً فحذفها التنوينُ مثل قاضٍ، ووزنُه على هذين الوجهين أيضاً كَلَفٍ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَذْفِ الْعَيْنِ وتأخيرِ الفاء، وإنما الأعمالُ تختلف.

اللغة الثالثة: «كَأَيْنَ» بياء خفيفة بعد الهمزة على مثال: كَعَيْنٍ، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، ووجهها أن الأصل: كَأَيْنَ كقراءة الجماعة: فَحُدِفَتِ الياءُ الثانيةُ استقلالاً فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فكُسِرَت الياءُ لالتقاء الساكنين ثم سَكَنَتِ الهمزةُ تخفيفاً للثقلِ الكلمة بالتركيب فصارتُ كالكلمة الواحدة كما سَكَنُوا: «فهو» و«فهي».

اللغة الرابعة: «كَئَيْنَ» بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، وهذه مقلوبُ القراءة التي قبلها، وقرأ بها بعضهم.

واللغة الخامسة: «كَئِنَّ» على مثال كَعٍ، ونقلها الداني قراءةً عن ابن محيصن أيضاً. وقال الشاعر^(١):

١٤٥٩- كئِنَّ مِنْ صَنَدِي خِلْتَهُ صَادِقَ الْإِخَا

أَبَانُ اخْتِبَارِي أَنَّهُ لِي مُدَاهِنُ

وفيها وجهان أحدهما: أنه حَذَفَ الياءَينِ دفعةً واحدةً لامتزاج الكلمتين بالتركيب، والثاني: أنه حَذَفَ إحدى الياءَينِ على ما تقدم تقريره، ثم حَذَفَ الأخرى لالتقاءها ساكنة مع التنوين، ووزنُه على هذا: «كَفٍ» لِحَذْفِ الْعَيْنِ

[١٨٣/ب] واللام منه /

(١) لم أعتد إلى قائله وهو في البحر ٧٢/٣.

واختلفوا في «أي»: هل هي مصدرٌ في الأصل أم لا؟ فذهب جماعةٌ إلى أنها ليستَ مصدرًا وهو ظاهرٌ قولِ أبي البقاء^(١) فإنه قال: «وكأَيِّن الأصل فيه: «أي» التي هي بعض من كل، أُذْخِلْتُ عليها كافُ التشبيه» وفي عبارته عن «أي» بأنها بعض من كلٍ نظرٌ، لأنها ليست بمعنى بعض من كل، نعم إذا أُضيفت إلى معرفةٍ فحكمُها حكمُ «بعض» في مطابقةِ الخبرِ وَعُودِ الضميرِ نحو: أيُّ الرجلين قام؟ ولا تقول: «قاما»، وليست هي التي «بعض» أصلًا.

وذهب ابن جني^(٢) أنها في الأصل مصدر «أَوَى يَأْوِي» إذا انضمَّ واجتمع، والأصل: أَوَى نحو: طَوَى يَطْوِي طَيًّا، الأصل: طَوَى، فاجتمعت الياءُ والواوُ وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ فَقَلِبَتِ الواوُ ياءً وأُذْغِمَتْ في الياء، وكأَنَّ ابن جني ينظر إلى معنى المادة من الاجتماعِ الذي يدل عليه «أي» فإنها للعمومِ، والعمومُ يستلزمُ الاجتماعَ.

وهل هذه الكافُ الداخلةُ على «أي» تتعلقُ بشيءٍ كغيرها من حروف الجرِّ أم لا؟ والصحيحُ أنها لا تتعلقُ بشيءٍ أصلًا لأنها مع «أي» صارتا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ وهي «كم»، فلم تتعلقُ بشيءٍ؛ ولذلك هُجِرَ معناها الأصلي وهو التشبيه.

وزعم الحوفي أنها تتعلقُ بعاملٍ، ولا بُدَّ من إيرادِ نَصِّه لنتقَفَ عليه فإنه كلامٌ غريب. قال: «أما العاملُ في الكافِ فإن جَعَلْنَاهَا على حكمِ الأصلِ فمحمولٌ على المعنى، والمعنى: أصَابَتْكُمْ كِإِصَابَةِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَأَصْحَابِهِمْ، وَإِنْ حَمَلْنَا الْحَكْمَ عَلَى الْإِنْتِقَالِ إِلَى معنى «كم» كان العاملُ بتقديرِ الابتداءِ وكانت في موضعِ رفعٍ، وقِيلَ «الخبر»، و«مِنْ» متعلقةٌ بمعنى

(١) الإملاء ١/١٥١.

(٢) المحتسب ١/١٧١.

الاستقرار، والتقدير الأول أوضح لحَمْل الكلام على اللفظ دون المعنى بما يجب من الخفض في «أي»، وإذا كانت «أي» على بابها من معاملة اللفظ ف«من» متعلقة بما تعلقت به الكاف من المعنى المدلول عليه. انتهى.

واختار الشيخ^(١) أن «كأين» كلمة بسيطة غير مركبة وأن آخرها نون هي من نفس الكلمة لا تنوين، لأن هذه الدعاوي المتقدمة لا يقوم عليها دليل، والشيخ سلك في ذلك الطريق الأسهل، والنحويون ذكروا هذه الأشياء محافظة على أصولهم، مع ما ينضم إلى ذلك من الفوائد وتشجيد الذهن وتمرينه. هذا ما يتعلق بـ «كأين» من حيث الأفراد.

أما ما يتعلق بها من حيث التركيب فموضعها رفع بالابتداء وفي خبرها أربعة أوجه، أحدها: أنه «قُتل» فإن فيه ضميراً مرفوعاً به يعود على المبتدأ والتقدير: كثير من الأنبياء قتل. قال أبو البقاء^(٢): «والجيد أن يعود الضمير على لفظ «كأين» كما تقول: «مئة نبي قُتل» فالضمير للمئة، إذ هي المبتدأ. فإن قلت: لو كان كذلك لأنت فقلت: «قُتِلْت». قيل: هذا محمول على المعنى، لأن التقدير: كثير من الرجال قُتل. انتهى» كأنه يعني بغير الجيد عوده على لفظ «نبي»، فعلى هذا يكون «معه ربيون» جملة في محل نصب على الحال من الضمير في «قُتل» [وهو أولى لأنه من قبيل المفردات، وأصل الحال والخبر والصفة أن تكون مفردة]^(٣). ويجوز أن يكون «معه» وحده هو الحال و«رَبْيُون» فاعل به، ولا يحتاج هنا إلى واو الحال لأن الضمير هو الرابط، أعني الضمير في «معه»، ويجوز أن يكون حالاً من «نبي» وإن كان نكرة لتخصيصه بالصفة حيثئذ، ذكره مكي^(٤)، وعمل الظرف هنا لاعتماده على ذي

(١) البحر ٧٣/٣.

(٢) الإملاء ١٥٢/١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) المشكل ١٦٢/١.

- آل عمران -

الحال. قال الشيخ^(١): «وهي حكاية حالٍ ماضيةٍ فلذلك ارتفع «رَبُّيُون» بالظرف وإن كان العاملُ ماضياً لأنه حكى الحال الماضية كقوله تعالى^(٢): «وَكُلُّهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ» وهذا على رأي البصريين، وأما الكسائي فيُعْمَلُ اسمُ الفاعلِ العاري من ألٍ مطلقاً». وفيه نظرٌ لأننا لا نسلّم أن الظرفَ يتعلقُ باسمِ فاعلٍ حتى يَلَزَمَ عليه ما قال من تأويله اسمَ الفاعل بحالٍ ماضية، بل ندّعي تعلقه بفعلٍ تقديره: استقر معه ربيون.

الوجه الثاني: أن يكون «قَتِلَ» جملةً في محلٍ جرٍ صفةً لـ «نبي» و«معه ربيون» هو الخبر، ولك الوجهان المتقدمان في جعله حالاً، أعني إن شئت أن تجعل «معه» خبراً مقدماً و«ربيون» مبتدأً مؤخراً، والجملةُ خبر «كائِن»، وإن شئت أن تجعل «معه» وحده هو الخبر، و«ربيون» فاعلٌ به، لاعتمادِ الظرف على ذي خبر.

الوجه الثالث: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً تقديره: «في الدنيا» أو «مضى» أو «صائر» ونحوه، وعلى هذا فقوله: «قتل» في محلٍّ جرٍ صفةً لـ «نبي»، و«معه ربيون» حال من الضمير في «قتل» على ما تقدم تقريره، ويجوز أن يكون «معه ربيون» صفةً ثانية لـ «نبي» وُصِفَ بصفيتين: بكونه «قتل» وبكونه «معه ربيون».

الوجه الرابع: أن يكون «قَتِلَ» فارغاً من الضمير مسنداً إلى «ربيون»، وفي هذه الجملة حينئذ احتمالان، أحدهما: أن تكونَ خبراً لـ «كائن»، والثاني: أن تكونَ في محلٍّ جرٍ صفةً لـ «نبي»، والخبر محذوف على ما تقدّم، وأدعاء حذفِ الخبرِ ضعيفٌ لاستقلال الكلام بدونه. وقال

(١) البحر ٧٢/٣.

(٢) الآية ١٨ من الكهف.

أبو البقاء^(١): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «قُتِلَ» صفة^(٢) لربّين، فلا ضمير فيه على هذا، والجملة صفة «نبي» ويجوز أن تكون خبراً، فيصير في الخبر أربعة أوجه، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ صفة لـ «نبي» والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا. أمّا قوله «صفة لـ «ربّين» يعني أن القتل من صفتهم في المعنى. وقوله: «فيصير فيه أربعة أوجه» يعني مع ما تقدّم له من أوجهٍ ذكرها. وقوله: «فلا ضمير فيه على هذا، والجملة صفة نبي» غلطٌ لأنّه يبقى المبتدأ بلا خبر. فإن قلت: إنّما يزعم هذا لأنّه يُقدّرُ خبراً محذوفاً. قلت: قد ذكر هذا وجهاً آخر حيث قال: «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ صفة لـ «نبي» والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا».

ورجّح كون «قُتِلَ» مستنداً إلى ضمير النبي أن القصة بسبب غزوة أحد وتجادل المؤمنين حين قيل: إنّ محمداً قد مات مقتولاً، ويؤيده قوله: «أفإنّ مات أوقُتِلَ»^(٣) وإليه ذهب ابن عباس والطبري^(٤) وجماعة، وعن ابن عباس في قوله: «وما كان لنبيٍّ أَنْ يَغُلَّ»^(٥): «النبي يُقتل فكيف لا يُخان؟ وذهب الحسن وابن جبير وجماعة إلى أنّ القتل للربّين قالوا: لأنّه لم يُقتل نبيٌّ في حرب قط. ونصّر الزمخشري^(٦) هذا بقراءة «قتل» بالتشديد، يعني أن التكرير لا يتأتّى في الواحد وهو النبي. وهذا الذي ذكره الزمخشري سبّقه إليه ابن جني^(٧)، وسيأتي تأويل هذا.

وقرأ^(٨) ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «قتل» مبنياً للمفعول، وفتادة كذلك

(١) الإملاء ١٥٣/١.

(٢) عبارة المطبوعة: «قتل مستنداً لربّين» وهي أوضح.

(٣) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٤) تفسير الطبري ٢٦٤/٧.

(٥) الآية ١٦١ من آل عمران.

(٦) الكشف ٤٦٩/١.

(٧) المحتسب ١٧٣/١.

(٨) السبعة ٢١٧؛ الكشف ٣٥٩/١؛ والشواذ ٢٢؛ والبحر ٧٣/٣.

إلا أنه شدد التاء، وباقي السبعة: «قَاتِلْ»، وكلٌّ مِنْ هذه الأفعال يَصْلُحُ أَنْ يرفعَ ضمير «نبي» وأن يرفعَ رَبَّيْنِ على ما تقدّم تفصيله. وقال ابن جني^(١): «إِنَّ قراءة «قُتِلَ» بالتشديد يتعيّن أن يُسندَ الفعل فيها إلى الظاهر، أعني ربين. قال: «لأنّ الواحد لا تكثير فيه». قال أبو البقاء^(٢): «ولا يمتنع أن يكون فيه ضمير الأول^(٣) لأنه في معنى الجماعة» انتهى. يعني أنّ «من نبي» المراد به الجنس فالتكثير بالنسبة لكثرة الأشخاص لا بالنسبة إلى كلّ فردٍ فردٍ، إذ القتل لا يتكثر في كلّ فرد. وهذا الجواب الذي أجاب به أبو البقاء استشعر به أبو الفتح وأجاب عنه. قال: «فإن قيل: يُسندُ إلى «نبي» مراعاةً لمعنى «كم» فالجواب: أنّ اللفظ قد فُشّا على جهة الأفراد في قوله: «من نبي»، ودلّ الضمير المفرد في «معه» على أن المراد إنما هو التمثيل بواحد، فخرج الكلام عن معنى «كم». قال: «وهذه القراءة تُقوّي قول مَنْ قال: إنّ «قُتِلَ» و«قَاتِلَ» يُسندان إلى الربّين».

قال الشيخ^(٤): «وليس بظاهر لأنّ «كأين» مثل «كم»، وأنت إذا قلت: «كم مِنْ عَانٍ فَكُتِبَتْ» [فأفردت]^(٥) راعيت لفظها، ومعناها جَمْعٌ، فإذا قلت: «فَكُتِبَتْهُمْ» راعيت المعنى، فلا فرق بين «قُتِلَ معه ربون» و«قُتِلَ معهم ربّون»، وإنما جاز مراعاة اللفظ تارةً والمعنى أخرى في «كم» و«كأين» لأنّ معناهما «جَمْعٌ»، و«جَمْعٌ» يجوزُ فيه ذلك، قال تعالى: «أَمْ يَقُولُونَ: نحن جميعٌ مُتَّصِرُونَ سِيَهْرَمُ الْجَمْعِ وَيُولُونَ الدُّبُرَ»^(٦) فراعى اللفظ في قوله: «متّصرون» والمعنى في قوله: «يُولُونَ».

(١) المحتسب ١٧٣/١.

(٢) الإملاء ١٥٣/١.

(٣) أي: أن يعود على «نبي».

(٤) البحر ٧٣/٣.

(٥) زيادة من البحر.

(٦) الآيتان ٤٤ — ٤٥ من القمر.

ورَجَّحَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ «قَاتِلْ» لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «فَمَا وَهَنُوا» قَالَ: «وَإِذَا قُتِلُوا فَكَيْفَ يُوصَفُونَ بِذَلِكَ؟ إِنَّمَا يُوصَفُ بِهَذَا الْأَحْيَاءُ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ مَعْنَاهُ «قُتِلَ بَعْضُهُمْ»، كَمَا تَقُولُ: «قُتِلَ بَنُو فُلَانٍ فِي وَقْعَةٍ كَذَا ثُمَّ انْتَصَرُوا». وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّة^(١): «قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ «قَاتِلْ» أَعْمُ فِي الْمَدْحِ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا مَنْ قُتِلَ وَمَنْ بَقِيَ، وَيَحْسُنُ عِنْدِي عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الرَّبِّينِ، وَعَلَى [١٨٤/أ] قِرَاءَةِ «قُتِلَ» إِسْنَادُهُ إِلَى «نَبِيٍّ». قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «بَلْ «قُتِلَ» أَمْدَحُ / وَأَبْلَغُ فِي مَقْصُودِ الْخُطَابِ، فَإِنَّ «قُتِلَ» يَسْتَلْزِمُ الْمَقَاتِلَةَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ».

وقوله: «مَنْ نَبِيٍّ» تَمَيِّزٌ لـ «كَائِنْ» لِأَنَّهَا مِثْلُ «كَمْ» الْخَبَرِيَّةِ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَلْزِمُ جَرَّهُ بِـ «مِنْ»، وَلِهَذَا لَمْ يَجِءْ فِي التَّنْزِيلِ إِلَّا كَذَا، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ الْغَالِبُ كَمَا قَالَ، وَقَدْ جَاءَ تَمَيِّزُهَا مَنْصُوبًا. قَالَ^(٣):

١٤٦٠- أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنْ

إِلْمَا حُمَ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقال آخر^(٤):

١٤٦١- وَكَائِنْ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً

قَدِيمًا وَلَا تَذَرُونَنَا مِنْ مُنْعِمٍ

وَأَمَّا جَرُّهُ فَمَمْتَنُ لِأَنَّ آخِرَهَا تَنْوِينٌ وَهُوَ لَا يُثْبِتُ مَعَ الْإِضَافَةِ.

وَالرَّبُّونُ: جَمْعُ «رَبِّي» وَهُوَ الْعَالَمُ مَنْسُوبٌ إِلَى الرَّبِّ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ رَاوُهُ تَغْيِيرًا فِي النِّسْبِ نَحْوُ: «إِمْسِي» بِالْكَسْرِ مَنْسُوبٌ إِلَى «أَمْسٍ». وَقِيلَ: كُبِّرَ لِلِاتِّبَاعِ، وَقِيلَ: لَا تَغْيِيرَ فِيهِ وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الرُّبَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ. وَهَذِهِ

(١) المحرر ٣/٢٥٤.

(٢) البحر ٣/٧٣.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٧.

(٤) البيت للأعشى وهو ديوانه ١٢٧؛ والهمع ١/٢٥٥؛ والدرر ١/٢١٢.

القراءةُ بكسرِ الراء قراءة الجمهور، وقرأ^(١) علي وابن مسعود وابن عباس والحسن: «رَبِّيُّون» بضمِّ الراء، وهو من تغيير النسب إن قلنا هو منسوبٌ إلى الربِّ، وقيل: لا تغييرٌ وهو منسوب إلى الرُّبَّة وهي الجماعة، وفيها لغتان: الكسر والضم، وقرأ ابن عباس في رواية قتادة: «رَبِّيُّون» بفتحها على الأصل، إن قلنا: منسوبٌ إلى الربِّ، وإلا فَمِنْ تغييرِ النسب إن قلنا: إنه منسوبٌ إلى الرُّبَّة. قال ابن جني^(٢): «والفتحُ لغة تميم». وقال النقاش: «هم المُكثِرُونَ العلمَ من قولهم: «رَبَّا يَرْبُو» إذا كَثُرَ». وهذا سَهْوٌ منه لاختلافِ المادتين، لأنَّ تَبَيَّنَ من راء وباء وواو، وهذه من راء وباء مكررة. و«كثيرٌ» صفة لـ «رَبِّيُّون» وإن كان بلفظِ الأفراد لأنَّ معناه جمعٌ.

قوله: «فَمَا وَهَنُوا» الضميرُ في «وَهَنُوا» يعودُ على الرَبِّيِّين بجملتهم إن كان «قُتِلَ» مسنداً إلى ضمير النبي، وكذا في قراءة «قاتل» سواء كان مسنداً إلى ضمير النبي أو إلى الرَبِّيِّين، وإن كان مسنداً إلى الربيين فالضميرُ يعودُ على بعضهم، وقد تقدَّم ذلك عند الكلام في ترجيح قراءة «قاتل».

والجمهورُ على «وَهَنُوا» بفتحِ الهاء، والأعمش^(٣) وأبو السَّمَّال بكسرها، وهما لغتان: وَهَنَ يَهِنُ، كَوَعَدَ يَعِدُ، وَهَنَ يَوْهِنُ كَوَجَلَّ يَوْجَلُّ، وَرَوِيَ عن أبي السَّمَّال أيضاً وعكرمة: «وَهَنُوا» بسكونِ الهاء، وهو من تخفيفِ فَعَلَ لأنه حرفٌ حلقٍ نحو: نَعَمَ وشَهِدَ في: نَعِمَ وشَهِدَ.

و «لَمَّا» متعلِّقٌ بـ «وَهَنُوا»، و«وما» يجوزُ أَنْ تَكُونَ موصولةً اسميةً أو مصدريةً أو نكرةً موصوفةً. والجمهورُ قرؤوا: «ضَعُفُوا» بضمِّ العَيْنِ،

(١) الشواد ٢٢؛ القرطبي ٢٣٠/٤؛ البحر ٧٤/٣.

(٢) المحتسب ١٧٣/١.

(٣) الشواد ٢٢؛ القرطبي ٢٣٠/٤؛ والبحر ٧٤/٣.

وَقُرِءَ^(١): «ضَعُفُوا» بفتحها، وحكاها الكسائي لغةً.

قوله: «وما استكانوا» فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه استَفْعَلَ من الكون، والكون: الذَّلُّ، وأصله: اسْتَكُون، فَفَعِلَتْ حركة الواو على الكاف، ثم قَلَبَتْ الواو ألفاً. وقال الأزهري^(٢) وأبو علي: «هو من قول العرب: «بات فلان بِكَيْتَةٍ سوء» على وزن «جَفَنَة» أي: بحالة سوء» فألفه على هذا من ياء، والأصل: اسْتَكَيْنَ، ففَعِلَ بالياء ما فُعِلَ بأختها.

الثالث: قال الفراء: «وزنه افْتَعَلَ من السكون، وإنما أُشْبِعَت الفتحَةُ فتولَّدَ منها أَلَفٌ كقوله^(٣):

١٤٦٢- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ

الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

يريد: العَقْرَبُ الشَّائِلَةُ». وَرُدَّ على الفراء بأنَّ هذه الألف ثابتة في جميع تصاريف الكلمة نحو: استكانَ يَسْتَكِينُ فهو مُسْتَكِينٌ وَمُسْتَكَانٌ إليه استكانة، وبأنَّ الإشباع لا يكون إلا في ضرورة. وكلاهما لا يَلْزَمُه: أمَّا الإشباعُ فواقع في القراءات السبع كما سيمرُّ بك، وأمَّا ثبوت الألف في تصاريف الكلمة فلا يَدُلُّ أيضاً؛ لأنَّ الزائد قد يلزِمُ ألا ترى أنَّ الميم في تَمَنَّدَلُ^(٤) وَتَمَدَّرَعُ زائدة، ومع ذلك هي ثابتة في جميع تصاريف الكلمة قالوا: تَمَنَّدَلُ يَتَمَنَّدَلُ تَمَنَّدَلًا فهو مُتَمَنَّدَلٌ وَمَتَمَنَّدَلٌ به، وكذا تَمَدَّرَعُ، وهما من النَّدَلِ والدَّرْع. وعبارة أبيي البقاء أحسن في الردِّ فإنه قال^(٥): «لأنَّ الكلمة في جميع تصاريفها ثَبَّتَ عنها والإشباع لا يكون على هذا الحد».

(١) ذكرها في البحر ٧٤/٣ من دون نسبة.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٣٧٤/١٠.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان: سبب؛ والمغني ٤١٢؛ ورصف المباني ١٢.

(٤) تَمَنَّدَلُ: تمسح بالمتنديل.

(٥) الإملاء ١٠٣/١.

ولم يَذْكُرْ متعلّق الاستكانة والضعف فلم يَقُلْ «فما ضَعُفُوا عن كذا، وما استكانوا لكذا» للعلم به أو للاقتصار على الفعلين نحو: «كُلُوا واشربوا»^(١) لِيَعْمَ ما يَصْلُحُ لهما.

آ. (١٤٧) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ﴾: الجمهور على نصب «قولهم» خبراً مقدماً، والاسم هو «أن» وما في حيزها تقديره: وما كان قولهم إلا قولهم هذا الدعاء، أي: هو دأبهم ودينهم. وقرأ^(٢) ابن كثير وعاصم في رواية عنهما برفع «قولهم» على أنه اسم، والخبر «أن» وما في حيزها. وقراءة الجمهور أولى؛ لأنه إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يُجعل الأعراف اسماً، و«أن» وما في حيزها أعراف، قالوا: لأنها تُشبه المضمَر من حيث إنها لا تُضمَر ولا تُوصَف ولا يُوصَف بها، و«قولهم» مضاف لمضمَر فهو في رتبة العلم فهو أقل تعريفاً.

ورجّح أبو البقاء^(٣) قراءة الجمهور بوجهين، أحدهما هذا، والآخر: أن ما بعد «إلا» مُثَبَّت، والمعنى: كان قولهم: ربنا اغفر لنا دأبهم في الدعاء وهو حسن، والمعنى: وما كان قولهم شيئاً من الأقوال إلا هذا القول الخاص.

و «في أمرنا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بالمصدر قبله يقال: أسرّفت في كذا. والثاني: أنه يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حال منه أي: حال كونه مستقراً في أمرنا، والأول أَوْجَهُ.

«إن». (١٤٨) وقرأ الجحدري^(٤): ﴿فَأَنَابَهُمْ﴾: من لفظِ الثواب.

(١) الآية ٦٠ من البقرة.

(٢) الشواذ ٢٣؛ والبحر ٧٥/٣، وهي رواية حماد عن ابن كثير وأبوبكر عن عاصم فيما ذكره المهدوي، ولم يذكرها صاحب السبعة.

(٣) الإملاء ١٥٣/١.

(٤) البحر ٧٦/٣؛ القرطبي ٢٣١/٤.

آ. (١٤٩) وقوله تعالى: ﴿يُرَدُّوكُمْ﴾: جواب «إن تطيعوا». و«خاسرين» حال.

آ. (١٥٠) قوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ﴾: مبتدأ وخبر، وقرأ الحسن^(١): «اللّه» بنصب الجلالة على إضمار فعل يَدُلُّ عليه الشرط الأول، والتقدير: «لا تطيعوا الذين كفروا بل أطيعوا الله». و«مولاكم» صفته. قال مكي^(٢): «وأجاز الفراء^(٣): بل اللّه بالنصب» كأنه لم يَطْلُعْ على أنها قراءة.

آ. (١٥١) قوله تعالى: ﴿سَتَلْقٰى﴾: الجمهور بنون العظمة وهو التفات من الغيبة في قوله: «وهو خير الناصرين»، وذلك للتنبيه على عظم ما يُلْقِيه تعالى. وقرأ^(٤): أيوب السخنياني: «سَيُلْقِي» بالغية جَرِيًّا على الأصل. وقُدِّمَ المجرور على المفعول به اهتماماً بذكر المحلِّ قبل ذِكْرِ الحال. والإلقاء هنا مجاز لأن أصله في الأجرام، فاستعير هنا كقوله^(٥):

١٤٦٣- هما نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا

على النابحِ العاوي أشدَّ رجام

وقرأ^(٦) ابن عامر والكسائي: «الرُّعْب» و«رُعْبًا» بالضم، والباقون بالإسكان^(٧). فقليل: لغتان، وقيل: الأصل: الضمُّ وخُفِّفَ، وهذا قياس

(١) القرطبي ٢٣٢/٤؛ البحر ٧٦/٣؛ الشواذ ٢٢.

(٢) المشكل ١٦٣/١.

(٣) معاني القرآن ٢٣٧/١.

(٤) الشواذ ٢٢؛ القرطبي ٢٣٢/٤؛ البحر ٧٧/٣.

(٥) البيت للفَرَزْدَق وهو في ديوانه ٧٧١؛ والكتاب ٨٣/٢؛ والمحتسب ٢٣٨/٢؛ واللسان: فوه؛ والإنصاف ٣٤٥؛ والدرر ٢٦/١. والرجام: مصدر رجمه بالحجارة، والبيت في ذكر إبليس وابنه.

(٦) السبعة: ٢١٧؛ الكشف ٣٦٠/١.

(٧) أي: إسكان العين.

- آل عمران -

مُطَرَّد، وقيل: الأصلُ السكونُ، وَضُمَّ إِتْبَاعاً كَالصُّبْحِ وَالصُّبْحِ، وهذا عكسُ المعهودِ من لغة العرب.

[والرعبُ: الخَوْفُ. يقال: رَعِبْتُ فهو رَمْرَعُوبٌ، وأصله من الامتلاء، يقال: رَعِبْتُ الحوضَ أي: ملأته، وسيل راعِب، أي: ملأ الوادي. والسلطان: الحُجَّةُ والبرهان، واشتقاقه: إمَّا مِنْ سَلِيْطِ السَّراجِ الَّذِي يُوقَدُ بِهِ^(١)^(٢)، لِإِنَارَتِهِ ووضوحه، وإمَّا مِنْ السَّلاطَةِ وَهِيَ الْحِدَّةُ وَالْقَهْرُ^(٣).

و «في قلوب» متعلِّقٌ بِالْإِلْقَاءِ. وكذلك «بما أشركوا»، ولا يَضُرُّ تَعَلُّقُ الحرفين لاختلافِ معنَاهُمَا، فَإِنَّ «في» لِلظرفيةِ والبَاءُ لِلسببيةِ. و«ما» مصدريةٌ. و«ما» الثانيةُ مفعولٌ به لـ «أشركوا»، وهي موصولةٌ بمعنى الذي، أو نكرةٌ موصوفةٌ. والراجعُ الهاءُ في «به»، ولا يجوز أن تكونَ مصدريةً عند الجمهور لَعَوْدِ الضميرِ عليها. وَتَسَلَّطَ النفيُّ على الإنزالِ لفظاً والمقصودُ نفيُّ السلطانِ، أي: الحُجَّةُ، كأنه قيل: لا سلطانَ على الإِشْرَاقِ فَيَنْزِلُ كقولهِ^(٤):
..... ١٤٦٤ -

وَلَا تَرَى الضُّبَّ بِهَا يَنْجَجِرُ

أي: لا ينجح الضُّبُّ بِهَا فَيُرَى، وقولهِ^(٥):

١٤٦٥ - عَلَى لَاجِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

.....

أي: لا منارَ لَهُ فَيُهْتَدَى بِهِ، فالمعنى على نفيِ السلطانِ وَالْإِنزَالِ معاً. و«سلطاناً» مفعول لـ «يُنزَلُ».

(١) وهو ما يضاء به كالدَّهْنِ وَالزَّيْتِ.

(٢) كلمة لم أتبينها في النسخ كافة، رسمت «ستنه». وانظر اللسان: سلط.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٤) تقدم برقم ١٠٨٩.

(٥) تقدم برقم ١٠٨٨.

وقوله: «وَبَشِّرِ الثَّمَوِيَّ الظَّالِمِينَ» المخصوصُ بالذِّمِّ محذوفٌ أي: مثوَاهم، أو النار. والثَّمَوِيَّ: مَفْعَلٌ من ثَوَيْتُ أي: أَقَمْتُ، فلامه ياء، وقُدِّمَ المأوى - وهو المكان الذي يَأْوِي إليه الإنسان - على الثَّمَوِيَّ - وهو مكان الإقامة، لأنه على الترتيبِ الوجودي يَأْوِي ثم يَتَوَي، ولا يلزم من المأوى الإقامة، بخلافِ عَكْسِهِ.

آ. (١٥٢) قوله تعالى: ﴿صَدَقَكُمْ﴾: «صَدَقَ» يتعدى لاثنتين، أحدهما بنفسه والآخرُ بالحرف، وقد يُحذفُ كهذه الآية، والتقدير: صَدَقَكُمْ في وعده كقولهم: «صَدَقْتَهُ الحديث»، و«في الحديث». و«إِذْ تُحْسِنُوهُمْ» معمولٌ لـ «صَدَقَكُمْ» أي: صَدَقَكُمْ في ذلك الوقت، وهو وقتُ حَسَنِهِمْ أي قَتْلِهِمْ. وأجاز أبو البقاء^(١) أن يكون معمولاً للوعد في قوله: «وَعَدَهُ»، وفيه نظرٌ لأنَّ الوعدَ متقدم على هذا الوقت. يقال: «حَسَسْتُه أَحْسَهُ» أي: قتلته. وقرأ أبو عبيد^(٢): «تُحْسِنُوهُمْ» رباعياً أي: أَذْهَبْتُمْ حِسَّهُمْ بالقتل. و«بِإِذْنِهِ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل «تُحْسِنُوهُمْ» أي: تقتلونهم مأذوناً لكم في ذلك / [١٨٤/ب].

قوله: «حتى إذا قُتِلْتُمْ» في «حتى» هذه قولان، أحدهما: أنها حرف جر بمعنى «إلى» وفي متعلِّقها حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ «تُحْسِنُوهُمْ» أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «صَدَقَكُمْ»، وهو ظاهرٌ قول الزمخشري^(٣) قال: «ويجوز أن يكونَ المعنى: صَدَقَكُمْ اللَّهُ وَعَدَهُ إلى وقتِ فشلِكُمْ». والثالث: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه السياق، قال أبو البقاء^(٤): «تقديره: دامَ لكم ذلك إلى وقتِ فشلِكُمْ».

(١) الإملاء ١٥٤/١.

(٢) نسبها في البحر ٧٨/٣ إلى عبيد بن عمير ولعله الصواب لأن أبا عبيد ليس بالقارىء.

(٣) الكشف ٤٧١/١.

(٤) الإملاء ١٥٤/١.

القول الثاني: أنها حرفٌ ابتداءً داخلَةٌ على الجملة الشرطية، و«إذا» على بابها من كونها شرطية، وفي جوابها حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «وتنازعتم» قال الفراء^(١): «وتكون الواو زائدة». والثاني: أنه «ثُمَّ صَرَفَكُمْ» و«ثُمَّ» زائدة، وهذا القولان ضعيفان جداً. والثالث - وهو الصحيح -: أنه محذوفٌ، واختلفت عبارتهم في تقديره، فقدّره ابن عطية^(٢): «انهزمت»، وقدّره الزمخشري^(٣): «مَنَعَكُمْ نَصْرَهُ»، وقدّره أبو البقاء^(٤): «بان لكم أمركم»، ودل على ذلك قوله: «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة»، وقدّره غيره: «امتَحِنْتُمْ»، وقدّره الشيخ^(٥): «انقسمتم إلى قسمين، ويدلُّ عليه ما بعده، وهو نظير: «فلما نَجَّاهم إلى البرِّ فمنهم مُقْتَصِدٌ»^(٦). قال الشيخ: «لا يُقال كيف يقال: انقسمتم إلى مريد الدنيا وإلى مريد الآخرة فيمن فُشِل وتنازع وعصى؛ لأن هذه: الأفعال لم تصدُر من كلِّهم بل من بعضهم».

واختلفوا في «إذا» هذه، هل هي على بابها أم بمعنى «إذ»؟ والصحيح الأول سواء قلنا إنها شرطية أم لا .

قوله: «ثُمَّ صَرَفَكُمْ» عطفٌ على ما قبله، والجملةتان من قوله: «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة» اعتراضٌ بين المتعاطفين. وقال أبو البقاء^(٧): «ثم صرفكم» معطوفٌ على الفعل المحذوف «يعني الذي قدّره جواباً للشرط، ولا حاجة إليه. «وليتليكم» متعلّق بـ «صرفكم» و«أن» مضمرة بعد اللام.

(١) معاني القرآن ٢٣٨/١ .

(٢) المحرر ٢٦٣/٣ .

(٣) الكشف ٤٧١/١ .

(٤) الإملاء ١٥٤/١ .

(٥) البحر ٧٩/٣ .

(٦) الآية ٣٢ من لقمان .

(٧) الإملاء ١٥٤/١ .

آ. (١٥٣) قوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾: العامل في «إذ» قيل: مضمّر أي: اذكروا. وقال الزمخشري^(١): «صَرَفَكُمْ إِذْ لَيْسَ تَلِيكُمْ». وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن تكون ظرفاً لـ «عَصَيْتُمْ» أو «تَنَارَعْتُمْ» أو «فُتِلْتُمْ». وقيل: «هو ظرفٌ لـ «عفا عنكم». وكلُّ هذه الوجوه سائغة، وكونه ظرفاً لـ «صرفكم» جيدٌ من جهة المعنى، ولـ «عفا» جيدٌ من جهة القرب. وعلى بعض الأقوال تكونُ المسألة من باب التنازع، وتكون على إعمال الأخير منها لعدم الإضمار في الأول، ويكون التنازع في أكثر من عاملين.

والجمهور على «تُصْعِدُونَ» بضم التاء وكسر العين من أضعِد في الأرض إذا ذهب فيها، والهمزة فيه للدخول نحو: «أَصْبَحَ زَيْدٌ» أي: دخل في الصباح، فالمعنى: إِذْ تَدْخُلُونَ فِي الصُّعُودِ، ويبيّن ذلك قراءةُ أُبَيّ^(٣): «تُصْعِدُونَ فِي الْوَادِي». والحسن والسلمي: «تَصْعَدُونَ» من صَعِد في الجبل أي رَفِيَ، والجمع بين القراءتين: أنهم أولاً أضعِدوا في الوادي، ثم لَمَّا حَزَبَهُم العدوُّ صَعِدوا في الجبل، وهذا على رأي مَنْ يَفَرِّقُ بَيْنَ: أَضَعَدَ وَصَعِدَ. وأبو حيوة: «تَصْعَدُونَ» بالتشديد، وأصلها: تَتَصْعَدُونَ، فحذفت إحدى التاءين: إمّا تاء المضارعة أو تاء تَفَعَّلَ، والجمع بين قراءته وقراءة غيره كما تقدم. والجمهور «تُصْعِدُونَ» بتاء الخطاب، وابن محيصن^(٤) — ويروى عن ابن كثير — بياء الغيبة على الالتفات وهو حسن، ويجوز أن يعود الضمير على المؤمنين أي: والله ذو فضل على المؤمنين إِذْ يُصْعِدُونَ، فالعامل في إذ: «فَضْلٌ».

(١) الكشف ٤٧١/١.

(٢) الإملاء ١٥٤/١.

(٣) القرطبي ٢٣٩/٤، والبحر ٨٢/٣؛ الشواذ ٢٣.

(٤) القرطبي ٢٣٩/٤، والبحر ٨٢/٣.

يقال: أضعِد: أبعِد في الذهاب، قال القتيبي: «كأنه أبعِد كإبعاد الارتفاع» قال الشاعر^(١):

١٤٦٦- ألا أيْهَذَا السَّائِلِي أَيْنَ أَضَعَدْتُ
فإنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا
وقال آخر^(٢):

١٤٦٧- قَدْ كُنْتُ تَبْكِينَ عَلَى الإِصْعَادِ
فَالْيَوْمَ سُرَّحْتَ وَصَاحَ الْحَادِي

وقال الفراء^(٣) وأبو حاتم: «الإِصْعَادُ: ابتداء السفر والمخرج، والصعود مصدر صَعِدَ [إذا] رَقِيَ مِنْ سُفْلٍ إِلَى عَلْوٍ» ففرَّقوا^(٤) هؤلاء بين صَعِدَ وَأَصْعَدَ. وقال المفضل: «صَعِدَ وَصَعَّدَ وَأَصْعَدَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالصَّعِيدُ وَجْهُ الْأَرْضِ».

«وَلَا تَلَوْنِ» الْجَمْهُورُ عَلَى «تَلَوْنِ» بَوَاوِين. وَقُرِءَ بِإِبْدَالِ الْأَوَّلَى هَمْزَةً^(٥) كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ وَاوِين، وَلَيْسَ بِقِيَاسِ لَكُونِ الضَّمَّةِ عَارِضَةً، وَالْوَاوُ الْمَضْمُومَةُ تُبْدَلُ هَمْزَةً^(٦) بِشُرُوطِ تَقَدُّمِ ذِكْرِهَا فِي الْبَقَرَةِ: أَلَّا تَكُونَ الضَّمَّةُ عَارِضَةً كَهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَأَلَّا تَكُونَ مَزِيدَةً نَحْوَ: «تَرَهَوْكَ»^(٧)، وَأَلَّا يُمْكِنَ تَخْفِيفُهَا نَحْوَ: «سُورَ» وَ«نُورَ» جَمْعُ سِوَارٍ وَنُورٍ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ تَسْكِينُهُمَا فَتَقُولُ: سُورَ وَنُورَ

(١) البيت للأعشى وهو في الديوان ١٣٥؛ والجمع ١٧٥/١؛ والدرر ١٥٣/١.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ١٠٥/١؛ والبحر ٨١/٣.

(٣) معاني القرآن ٢٣٩/١.

(٤) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٥) البحر ٨٢/٣ من دون نسبة.

(٦) انظر: المتع ٣٣٦.

(٧) ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه.

- آل عمران -

فِيحِفُّ اللَّفْظُ بِهَا، وَالْأَيُّ دَعَمَ فِيهَا نَحْوُ: «تَعَوَّدَ» مُصَدَّرَ تَعَوَّدَ، فَنَحْوُ «فُوجٍ»^(١) يَطْرُدُ إِبْدَالُهُ لاسْتِكْمَالِ الشَّرْطِ.

وَمَعْنَى لَا تَلُونُ: لَا تَرْجِعُونَ، يُقَالُ: «لَوَى بِهِ» [أَي]: ذَهَبَ بِهِ، وَلَوَى عَلَيْهِ: عَطَفَ. قَالَ^(٢):

..... ١٤٦٨ -

أَخُو الْجَهْدِ لَا يَلْوِي عَلَى مَنْ تَعَذَّرَا

وَأَصْلُ تَلُونُ: تَلَوِيُونَ فَأَعْلَلَ بِحَذْفِ اللَّامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «يَلُونُ السِّتْهُمْ»^(٣).

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ^(٤): - وَرُوِيَتْ عَنْ عَاصِمٍ - «تَلُونُ» بِضَمِّ التَّاءِ. مِنْ أَلَوَى وَهِيَ لُغَةٌ فِي «لَوَى» فَفَعَلَ وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى. وَقَرَأَ الْحَسَنُ: «تَلُونُ» بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ، وَخَرَّجُوهَا عَلَى أَنَّهُ أَبْدَلَ الْوَاوَ هَمْزَةً، ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ ثُمَّ حَذَفَ الْهَمْزَةَ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْكَلِمَةِ إِلَّا الْفَاءُ وَهِيَ اللَّامُ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٥): «وَحُذِفَتْ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ لِلْسَّاكِنَيْنِ»، وَكَانَ قَدْ قَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مَرْكَبَةٌ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَهْمَزُ الْوَاوَ وَيَنْقُلُ الْحَرَكَةَ، وَهَذَا عَجِيبٌ بَعْدَ أَنْ يَجْعَلَهَا مِنْ بَابِ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ كَيْفَ يَعُودُ يَقُولُ: حُذِفَتْ إِحْدَى السَّوَابِينِ؟

(١) فوج: جمع فوج.

(٢) البيت لامرئ القبس، وصدره:

بَسِيرٌ يَضِجُ الْعَوْدُ مِنْهُ يَمْنَةً

وهو في ديوانه ٦٢؛ واللسان: عذرة؛ والبحر ٨٢/٣.

والعود: الجمل المسنن: يمتنه: يضعفه؛ وأخو الجهد: السائق الشديد.

(٣) الآية ٧٨ من آل عمران.

(٤) القرطبي ٢٣٩/٤؛ والبحر ٨٣/٣.

(٥) المحرر ٢٦٦/٣.

ويمكن تخريج قراءة الحسن على وجهين آخرين، أحدهما: أن يُقال: استُقبلت الضمة على الواو لأنها أختُها، فكانه اجتمع ثلاثة واوات، فنُقلت الضمة إلى اللام فالتقى ساكنان: الواو التي هي عين الكلمة والواو التي هي ضمير، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين، ولو قال ابن عطية هكذا لكان أولى. والثاني: أن يكون «تَلَوْنَ» مضارع «وليّ كذا» من الولاية، وإنما عُدِّي بـ«على» لأنه ضَمَّن معنى العطف.

وقرأ حميد بن قيس: «على أُحْد»^(١) بضمتين، يريد الجبل، والمعنى على مَنْ في جبل أحد، وهو النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عطية^(٢): «والقراءة الشهيرة أقوى لأنه لم يكن على الجبل إلا بعد ما فرّ الناس عنه، وإصعادهم إنما كان وهو يَدْعُوهم».

قوله: «والرسولُ يَدْعُوكم» مبتدأ وخبر في محلّ نصب على الحال، العامل فيها: «تَلَوْنَ».

قوله: «فَأَنابَكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوف على «تُصْعِدُونَ» و«تَلَوْنَ»، ولا يَصُرُّكوْنُهُما مضارعين، لأنهما ماضيان في المعنى، لأن «إذ» المضافة إليهما صَبَّرْتُهُما ماضيين، فكان المعنى: إذا صَبَّحْتُمْ وَأَلْوَيْتُمْ. والثاني: أنه معطوف على «صَرَفَكُمْ». قال الزمخشري^(٣): «فَأَنابَكُمْ» عطف على «صَرَفَكُمْ». وفيه بُعدٌ لطول الفصل. وفي فاعله قولان، أحدهما: أنه الباري تعالى، والثاني: أنه النبي صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري^(٤): «ويجوز أن يكون الضميرُ في «فَأَنابَكُمْ» للرسول، أي: فأساكم في الاعتصام، وكما غَمَّكم ما نَزَلَ به من كسر رباعيته غَمَّه ما نَزَلَ بكم من قُوَّة الغنيمة.

(١) البحر ٨٣/٣.

(٢) المحرر ٢٦٦/٣.

(٣) الكشف ٤٧١/١.

(٤) الكشف ٤٧١/١.

و«غَمًّا» مفعول ثانٍ، و«بِغَمٍّ» يجوزُ في الباءِ أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ للسببية، على معنى أن متعلّق الغمّ الأولِ الصحابة، ومتعلّق الغمّ الثاني قَتْلُ المشركين يوم بدر، والمعنى: فأتابكم غَمًّا بالغَمِّ الذي أَوْقعه على أيديكم بالكفار يوم بدر. وقيل: «متعلّق الغمّ الرسولُ، والمعنى: إذا قُتِلَ اللهُ غَمًّا بسبب الغمِّ الذي أدخلتموه على الرسول والمؤمنين بفشلِكُمْ، أو فأتابكم الرسولُ، أي: آساكم غَمًّا بسببِ غمِّ اغتمتموه لأجله. والثاني: أن تكونَ الباءُ للمصاحبة أي: غَمًّا مصاحباً لَغَمِّ، ويكون الغمّان للمصاحبة، فالغمّ الأول الهزيمة والقتل. والثاني: إشرافُ خالد بنخل الكفار، أو بإرجاف قتل الرسول عليه السلام، فعلى الأولِ تتعلّق الباءُ بـ «أتابكم». قال أبو البقاء^(١): «وقيل: المعنى بسببِ غَمٍّ، فيكونُ مفعولاً به». وعلى الثاني تتعلّق بمحذوفٍ، لأنه صفةٌ لَغَمِّ، أي: غَمًّا مصاحباً لَغَمِّ، أو مُلتبساً بِغَمِّ. وأجاز أبو البقاء^(٢) أن تكونَ الباءُ بمعنى «بعد» أو بمعنى «بَدَل»، وجعلها في هذين الوجهين صفةً لـ غَمًّا، وكونها بمعنى «بعد» و«بَدَل» بعيدٌ، وكأنه يريد تفسيرَ المعنى، وكذا قال الزمخشري^(٣): «غَمًّا بعد غم».

وقوله: «فأتابكم» هل هو حقيقةٌ أم مجاز؟ فقل: مجاز، كأنه جعلَ الغمَّ قائماً مقامَ الثواب / الذي كان يحصلُ لولا الفِرارُ، فهو كقوله^(٤):

١٤٦٩- أخافُ زياداً أن يكونَ عَطَاؤُهُ
أداهِمَ سُوداً أو مُحَذَرَجَةً سُمُراً

(١) الإملاء ١/١٥٤.

(٢) الإملاء ١/١٥٤.

(٣) الكشف ١/٤٧١.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ١/٢٢٧؛ وشواهد الكشف ٤/٤٠٤؛ والبحر ٣/٨٣؛ والأدهم: القيود؛ والمُحَذَرَجَةُ: السياطُ المقتولة.

وقوله: ^(١)

— ١٤٧٠ —

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

جعل القيودَ والسيّاطَ بمنزلة العطاء، والضربَ بمنزلة التحية. وقال الفراء ^(٢): «الإثابة هنا بمعنى المعاقبة، وهو يرجع إلى المجاز».

قوله: «لكيلا» هذه لامٌ «كي»، وهي لام جر، والنصبُ هنا بـ «كي» لثلاث يلزم دخول حرف جر على مثله. وفي متعلق هذه اللام قولان، أحدهما: أنه «فأثابكم»، وفي «لا» على هذا وجهان، أحدهما: أنها زائدة، لأنه لا يترتبُ على الاعتماد انتفاء الحزن، والمعنى: أنه غمهم ليُحزنهم عقوبة لهم على تركهم مواقعهم، قاله أبو البقاء ^(٣). الوجه الثاني: أنها ليست زائدة، فقال الزمخشري ^(٤): «معناه: لكي لا تحزنوا لتتبرأوا على تجرّع الغموم، وتضرّوا باحتمال الشدائد فلا تحزنوا فيما بعدُ على فائتٍ من المنافع، ولا على مصيبٍ من المضار» وقال ابن عطية ^(٥): «المعنى: أن ما وقع بكم إنما هو بجنايتكم، فأنتم ورطتُم أنفسكم، وعادة البشر أن يصبر للعقوبة إذا جنى، وإنما يكثر قلقه إذا ظنَّ البراءة من نفسه».

والثاني: أن اللامَ تتعلق بـ «عفا» لأنَّ عَفْوَ أَذْهَبَ كُلَّ حَزْنٍ. وفيه بُعدٌ من جهة طولِ الفصل.

آ. (١٥٤) قوله تعالى: ﴿أَمِنَّا نَعِاسًا﴾: في نصب كل منهما أربعة

(١) تقدم برقم ٦٦٥.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣٩.

(٣) الإملاء ١/١٥٤.

(٤) الكشف ١/٤٧١.

(٥) المحرر ٣/٢٦٨.

أوجهه، الأول من وجوه «أَمَنَةً»: أنها مفعول «أُنْزِلَ». الثاني: أنها حال من «نُعَاسًا» لأنها في الأصل صفة نكرة فلمَّا قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالًا. الثالث: أنها مفعول من أجله، وهو فاسدٌ لاختلال شرط وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل «أُنْزِلَ» غيرُ فاعلِ الأَمَنَةِ. الرابع، أنه حالٌ من المخاطبين في «عليكم»، وفيه حينئذٍ تأويلان: إمَّا على حَذْفِ مُضَافٍ أي: ذوي أَمَنَةٍ، وإمَّا أن يكونَ «أَمَنَةً» جمعُ «أَمِنَ» نحو: بار وبررة، وكافر وكفرة.

وأما «نُعَاسًا» فإنَّ أَعْرَبَنَا «أَمَنَةً» مفعولًا به كان بدلًا، وهو بدلٌ اشتمال، لأنَّ كلاً من الأَمَنَةِ والنُعَاسِ يشتمل على الآخر، أو عطفت بيانٍ عند غير الجمهور، فإنهم لا يشترطون جريانه في المعارف، أو مفعولًا من أجله وهو فاسدٌ بما تقدَّم، وإنَّ أَعْرَبَنَا «أَمَنَةً» حالًا كان مفعولًا بـ «أُنْزِلَ» عطفت على قوله: «فأنا بكم»، وفاعله ضميرُ اللَّهِ تعالى، وأل في «الغَمِّ» للعهد، لتقدُّم ذِكْرِهِ.

ورَدَّ الشيخ^(١) على الزمخشري كونَ «أَمَنَةٍ» مفعولًا له بما تقدَّم، وفيه نظرٌ، فإنَّ الزمخشري^(٢) قال: «أو مفعولًا له بمعنى: نَعِستُمْ أَمَنَةً» فقدَّر له عاملاً يتحدَّ فاعله مع فاعلِ «أَمَنَةٍ» فكانه استشعر السؤال، فلذلك قدَّر عاملاً، على أنه قد يُقال: إنَّ الأَمَنَةَ من الله تعالى، بمعنى أنه أَوْقَعَهَا بهم، كأنه قيل: أنزل عليكم النُعَاسَ لِيُؤْمِنَكم به، و«أَمَنَةٍ» كما تكون مصدرًا لِمَنْ وَقَعَ به الأَمْنُ تكونُ مصدرًا لِمَنْ أَوْقَعَهُ.

وقرأ [الجمهور]: «أَمَنَةً» بفتح الميم: إمَّا مصدرًا بمعنى الأَمْنِ، أو جمع «أَمِنَ» على ما تقدَّم تفصيله. والنخعي^(٣) وابن محيصن^(٤) بسكون الميم، وهو مصدرٌ فقط، وكلاهما للمرة.

(١) البحر ٨٦/٣.

(٢) الكشف ٤٧٢/١.

(٣) الشواذ ٢٣؛ البحر ٨٥/٣.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

قوله: «يَغْشَى» قرأ^(١) حمزة والكسائي بالتاء من فوق، والباقون بالياء من تحت، وخَرَجُوا قراءة حمزة والكسائي على أنها صفة لـ «أَمَنَةً» مراعاة لها. ولا بُدَّ من تفصيل وهو: إنْ أَعْرَبُوا «نُعَاساً» بدلاً أو عطفَ بيان أشكَلَ قولُهُمْ مِنْ وجهين، أحدهما: أَنَّ النحاة نَصُّوا على أنه إذا اجتمع الصفة والبدل أو عطفُ البيان، قُدِّمَتِ الصفة وأُخِّرَ غيرها. وهنا قد قُدِّموا البدل أو عطفُ البيانِ عليها. والثاني: أن المعروف في لغة العرب أن تُحَدَّثَ عن البدل لا عن المبدل منه تقول: «هَندٌ حَسَنُها فَاتِنٌ» ولا يجوز: «فاتنةٌ» إلا قليلاً، فَجَعَلُهُمْ «نُعَاساً» بدلاً من «أَمَنَةٍ» يَضَعُفُ بهذا، فإن قيل: قد جاء مراعاة المبدل منه في قوله^(٢):

١٤٧١- فَكَانَ لِهَيْقِ السَّارَةِ كَأَنَّهُ

مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

فقال: «مُعَيَّنٌ» مراعاةً للهاء في «كَأَنَّهُ»، ولم يراعِ البدل وهو «حَاجِبِيهِ» ومثله قولُهُ^(٣):

١٤٧٢- إِنَّ السَّيْفَ غُدُوها وَرَواحِها

تَرَكَتْ هَوازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

فقال: «تَرَكَتْ» مراعاةً للسيف، ولوراعى البدل لقال: «تركا».

فالجواب: أن هذا وإن كان قد قال به بعض النحويين مستنداً إلى هذين البيتين - مؤول بأن «مُعَيَّنٌ» خبرٌ عن «حَاجِبِيهِ» لجريانها مجرى الشيء الواحد في كلام العرب، وأنَّ نَصَبَ «غُدُوها ورواحها» على الظرف لا على البدل،

(١) السبعة ٢١٧؛ الكشف ٣٦٠/١.

(٢) تقدم برقم ٦٥٠.

(٣) تقدم برقم ٦٤٩.

وقد تقدّم لنا شيء من هذا عند قوله: «على الملّكين يبابل هاروتَ وماروتَ»^(١).

وإنّ أعربوا «نُعاساً» مفعولاً من أجله لزم الفصل بين الصفة والموصوف بالمفعول له، وكذا إنّ أعربوا «نُعاساً» مفعولاً به، و«أَمَنَةً» حالاً يلزم الفصل أيضاً، وفي جوازه نظراً والأحسن حينئذ أن تكون هذه الجملة استثنائية جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما حكم هذه الأمانة؟ فأخبر بقوله «يَغْشَى»، ومن قرأ بالياء أعاد الضمير على «نُعاساً» وتكون الجملة صفةً له. و«منكم» صفة لـ «طائفة» فيتعلق بمحذوف.

قوله: «وطائفة قد أهتمّهم» في هذه الواو ثلاثة أوجه، أحدها: أنّها واو الحال، وما بعدها في محلّ نصب على الحال، العامل فيها «يَغْشَى». والثاني: أنّها واو الاستئناف، وهي التي عبّر عنها مكي^(٢) بواو الابتداء، والثالث: أنّها بمعنى «إذ» ذكره مكي^(٣) وأبو البقاء^(٤) وهو ضعيف. و«طائفة» مبتدأ، والخبر «قد أهتمّهم أنفسهم»، وجاز الابتداء بالنكرة لأحد شيئين: إمّا للاعتماد على واو الحال، وقد عدّه بعضهم مسوّغاً، وإن كان الأكثر لم يذكره، وأنشد^(٥):

١٤٧٣- سَرَيْنَا وَنَجَمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذَّ بَدَا

مُحْيَاكِ أَخْفَى صَوُّهُ كُلَّ شَارِقٍ

وإمّا لأنّ الموضع موضع تفصيل، فإنّ المعنى: يَغْشَى طائفةً، وطائفةً لم يَغْشَهُم^(٦)، فهو كقوله^(٧):

(١) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٢) المشكل ١/١٦٤.

(٣) المشكل ١/١٦٤.

(٤) الإملاء ١/١٥٤، وقال عنه: «وليس بشيء».

(٥) لم أعتد إلى قائله وهو في المغني ٤٢٣؛ والدرر ١/٧٦.

(٦) الأصل: «يغشاهم» وهو سهر.

(٧) تقدم برقم ٢٢٢.

١٤٧٤- إذا ما بكى مِنْ خَلْفِهَا انصَرَفَتْ له

بَشِيقٌ وَشِيقٌ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ

ولو قُرِئ بنصب «طائفة» على أن تكون المسألة من باب الاشتغال

لم يكن ممتنعاً إلا من جهة النقل فإني لم أحفظه قراءة.

وفي خبر هذا المبتدأ أربعة أوجه، أحدها: أنه «قد أَهْمَتْهُمْ» كما تقدم، الثاني: أنه «يظنون» والجملة قبله صفة لـ «طائفة». الثالث: أنه محذوف، أي: ومنكم طائفة، وهذا يُقَوِّي أَنَّ معناه التفصيل، والجملتان صفتان لـ «طائفة»، أو يكون «يظنون» حالاً من مفعول «أهمتهم» أو مِنْ «طائفة» لتخصُّصه بالوصف، أو خبراً بعد خبر إن قلنا إن «قد أَهْمَتْهُمْ» خبرٌ أولٌ، وفيه من الخلاف ما مَضَى غير مرة. الرابع: أن الخبر «يقولون»، والجملتان قبله على ما تقدَّم من كونهما صفتين أو خبرين، أو إحداهما خبرٌ والأخرى حالٌ، ويجوز أن يكون «يقولون» صفةً، أو حالاً أيضاً إن قلنا: إن الخبر الجملة التي قبله، أو قلنا إن الخبر مضمَر.

وقوله: «يظنون» له مفعولان، فقال أبو البقاء^(١): «غير الحق» مفعولٌ

أولٌ أي: أمراً غير الحق، و«بالله» هو المفعول الثاني. وقال الزمخشري: ^(٢)

«غير الحق» في حكم المصدر، ومعناه: يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غيرَ الحق الذي يجب

أن يُظَنَّ به، و«ظنَّ الجاهلية» بدلٌ منه، ويجوز أن يكون المعنى: «يظنون

باللَّهِ ظَنَّ الجاهلية»، و«غير الحق» تأكيدٌ لـ «يظنون» كقولك: «هذا القولُ

غيرٌ ما تقول»، فعلى ما قال لا يتعدى «ظنَّ» إلى مفعولين، بل تكونُ الباءُ ظرفيةً

للظن، كقولك: «ظننت بزيد» أي: جعلته مكانَ ظني، وعلى هذا المعنى

حَمَلَ النحويون قوله^(٣):

(١) الإملاء ١/١٥٤.

(٢) الكشف ١/٤٧٢.

(٣) تقدم برقم ٤٣١.

- آل عمران -

١٤٧٥- فقلت لهم ظَنُّوا بِالْفَيِّ مُدْجَجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

أي: اجعلوا ظنكم في الفَيِّ مُدْجَجٍ. وتحصّل في نصب «غير الحق» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ أوّلٌ لـ «يظنون». والثاني: أنه مصدرٌ مؤكّدٌ للجملة التي قبله بالمعنيين اللذين ذكرهما الزمخشري.

وفي نصب «ظنّ الجاهلية» وجهان أيضاً: البدلُ من «غير الحق»، أو أنه مصدرٌ مؤكّدٌ لـ «يظنون»، و«بالله»: إمّا متعلّقٌ بمحذوفٍ على جَعَلَهُ / مفعولاً ثانياً، وإمّا بفعل الظنّ على ما تقدم. وإضافة «الظنّ» إلى «الجاهلية» قال الزمخشري^(١): «كقولك: «حاتمُ الجود، ورجلٌ صدق» يريد الظنّ المختصّ بالملة الجاهلية، ويجوز أن يراد: ظنّ أهل الجاهلية» وقال غيره: «المعنى: المدة الجاهلية أي: القديمة قبل الإسلام نحو: حَيَمَةُ الجاهلية».

قوله: «هل لنا من الأمر من شيء»: «مِنْ» في «من شيء» زائدةٌ في المبتدأ، وفي الخبر وجهان، وأصحُّهما أنه «لنا»، فيكون «من الأمر» في محلّ نصب على الحال من «شيء» لأنه نعتٌ نكرةٌ قُدِّمَ عليها فينتصبُ حالاً، ويتعلّقُ بمحذوف. والثاني: - أجازَه أبو البقاء -^(٢) أن يكون «من الأمر» هو الخبر، و«لنا» تبيين، وبه تبيّنُ الفائدةُ كقوله: «ولم يكن له كُفُوءاً أحدٌ»^(٣)، وهذا ليس بشيء، لأنه إذا جعله للتبيين فحيثُذ يتعلّقُ بمحذوف، وإذا كان كذلك فيصير «لنا» من جملةٍ أخرى، فتبقى الجملة من المبتدأ أو الخبر غير مستقلة بالفائدة، وليس نظيراً لقوله: «ولم يكن له كُفُوءاً أحدٌ» فإن «له» فيها متعلّقٌ بنفس «كُفُوءاً» لا بمحذوف، وهو نظير: «لم يكن أحدٌ قائلاً لبكر» فـ «لبكر» متعلّقٌ بنفس الخبر.

(١) الكشف ٤٧٢/١.

(٢) الإملاء ١٥٥/١.

(٣) الآية ٤ من الإخلاص.

وهل هذا الاستفهام على حقيقته؟ فيه وجهان أظهرهما: نعم، ويعنون بالأمر: النصر والغلبة. والثاني: أنه بمعنى النفي، كأنهم قالوا: ليس لنا من الأمر — أي النصر — شيء، وإليه ذهب قتادة وابن جريج، ولكن يضعف هذا بقوله: «قل إنَّ الأمر كله لله» فإنَّ مَنْ نَفَى عن نفسه شيئاً لا يُجاب بأنَّ يثبتَ لغيره، لأنه مُقَرَّرٌ بذلك، اللهم إلا أنَّ يُقدَّرَ جملةً أخرى ثبوتيةً مع هذه الجملة فكأنهم قالوا: ليس لنا من الأمر شيء، بل لِمَنْ أكرهنا على الخروج، وحملنا عليه، فحينئذ يَحْسَنُ الجواب بقوله: «قل إنَّ الأمر كله لله» لقولهم هذا.

وهذه الجملة الجوابية اعتراضٌ بين الجمل التي جاءت بعد قوله: «وطائفة» فإنَّ قوله: «يُخْفُونَ في أنفسهم» وكذا «يقولون» الثانية: إمَّا خبرٌ عن «طائفة» أو حالٌ ممَّا قبلها.

وقرأ الجماعة «كله» بالنصب، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تأكيدٌ لاسم «إن». والثاني — حكاه مكي^(١) عن الأخفش^(٢) — أنه بدلٌ منه، وليس بواضح. و«الله» خبرٌ «إنَّ». وقرأ أبو عمرو^(٣): «كله» رفعاً وفيه وجهان، أشهرهما: أنه رفع بالابتداء، و«الله» خبره، والجملة خبرٌ «إنَّ» نحو: «إنَّ مَالٌ زيد كله عنده». والثاني: أنه تأكيدٌ على المحلِّ، فد «إنَّ» اسمها في الأصل مرفوعٌ بالابتداء، وهذا مذهب الزجاج والجرمي، يُجْرُونَ التوابع كلها مُجْرَى عطفِ النسق، فيكون «الله» خبراً لـ «إنَّ» أيضاً. و«يُخْفُونَ»: إمَّا خبرٌ لـ «طائفة» أو حالٌ ممَّا قبله كما تقدم. وأما «يقولون» فيحتمل هذين الوجهين، ويحتمل أن يكون تفسيراً لقوله «يُخْفُونَ» فلا محلَّ له حينئذ.

وقوله: «ما قُتِلْنَا» جوابٌ «لو»، وجاء على الأفصح: فإنَّ جوابها إذا كان

(١) المشكل ١/١٦٤.

(٢) معاني القرآن له ١/٢١٨.

(٣) السبعة ٢١٧؛ الكشف ١/٣٦١.

- آل عمران -

منفياً بـ «ما» فالأكثر عدم اللام ، وفي الإيجاب بالعكس . وقوله : «لو كان لنا من الأمر شيء» كقوله : «هل لنا من الأمر من شيء» وقد عُرِفَ الصحيح من الوجهين .

وقد أَعْرَبَ الزمخشري هذه الجملة الواقعة بعد قوله : «وطائفة» إعراباً أفضى إلى خروج المبتدأ بلا خبر ، ولا بد من إيراد نصّه ليتبين ذلك ، قال رحمه الله ^(١) : «فإن قلت كيف واقع هذه الجملة التي بعد قوله : «وطائفة»؟ قلت : «قد أهتمّهم» صفة لـ «طائفة» و«يظنون» صفة أخرى أو حال ، بمعنى : قد أهتمّهم أنفسهم ظانين ، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ، و«يقولون» بدل من «يظنون» . فإن قلت : كيف صحّ أن يقع ما هو مسألة عن الأمر بدلاً من الإخبار بالظن؟ قلت : كانت مسألتهم صادرة عن الظن فلذلك جاز إبداله منه ، و«يُخفون» حال من «يقولون» ، و«قل إن الأمر كله لله» اعتراض بين الحال وذو الحال ، و«يقولون» بدل من «يُخفون» ، والأجود أن يكون استئنافاً انتهى كلامه . وهذا من أبي القاسم بناءً على أن الخبر محذوف كما قدّمْتُ لك تقريره [في] : «ومنكم طائفة» لأنه موضعُ تفصيل .

قوله : «لبرز» جاء على الأفصح ، وهو ثبوت اللام في جوابها مثبتاً ، والجمهور «لبرز» مخففاً مبنياً للفاعل ، وأبو حيوة ^(٢) : «لبرز» مشدداً مبنياً للمفعول ، عذاه بالتضعيف . وقرئ ^(٣) «كُتِبَ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى ، «القتل» مفعولاً به ، والحسن ^(٤) : «القتال» رفعاً .

قوله : «وليبتلي» فيه خمسة أوجه ، أحدها : أنه متعلّق بفعلٍ قبله ، تقديره : فَرَضَ اللَّهُ عليكم القتالَ ولم ينصركم يومَ أحدٍ ليبتلي ما في

(١) الكشف ٤٧٣/١ .

(٢) الشواذ ٢٣ ؛ القرطبي ٢٤٣/٣ ؛ البحر ٩٠/٣ .

(٣) قراءة ابن عباس ؛ الشواذ ٢٣ ؛ البحر ٩٠/٣ .

(٤) البحر ٩٠/٣ .

صدوركم. وقيل: بفعل بعده، أي: ليبتلّي فَعَلَ هذه الأشياء. وقيل: الواو زائدة واللام متعلقة بما قبلها، وقيل: «وليبتلّي» عطفٌ على «ليبتلّي» الأولى، وإنما كُرِّرَتْ لطول الكلام، فَعُطِفَ عليه «وليمحّص» قاله ابن بحر. وقيل: هو عطفٌ على علةٍ محذوفةٍ تقديره: ليقضي الله أمره وليبتلي، وجَعَلَ متعلّقٌ بالابتلاء ما انطوى عليه الصدور، والذي انطوى عليه الصدر هو القلب، لقوله: «القلوب التي في الصدور»^(١)، وجَعَلَ متعلّقٌ التمحّص — وهو التصفية — ما في القلب وهو النيات والعقائد.

آ. (١٥٥) وقوله تعالى: ﴿الْجَمْعَانِ﴾: إنما تُثِي — وإن كان اسم جمع وقد نصّ النحاة على أنه لا يُثِي ولا يُجْمَع إلا شذوذاً — لأنه أريد به النوع، فإنّ المعنى: جَمْعُ المؤمنين وَجَمْعُ المشركين، فلما أريد به ذلك تُثِي كقوله^(٢):

١٤٧٦ — وكلُّ رفيقٍ كلُّ رحلٍ وإنّ هما
تعاطى القنا قوماً هما أخوان

والسين في «استنزّهم» للطلب، والظاهر أن استفعل هنا بمعنى أفعل لأنّ القصة تدلُّ عليه، فالمعنى حَمَلَهُمْ على الزلة، ويكون كاستَبَلَّ وأَبْلَّ.

آ. (١٥٦) قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾: «إذا» ظرفٌ مستقبلٌ فلذلك اضطربت أقوالُ المُعَرِّبين هنا من حيث إنّ العاملَ فيها: «قالوا» وهو ماضٍ، فقال الزمخشري^(٣): «فإنّ قلت: كيف قيل «إذا ضَرَبُوا» مع «قالوا»؟ قلت: هو حكايةُ حالٍ ماضيةٍ كقولك «حين يضربون في الأرض». وقال أبو البقاء^(٤)

(١) الآية ٤٦ من الحج: «ولكن تَعْمَى القلوب التي في الصدور».

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٧٠؛ والمغني ٢١٥؛ واللسان «يدي»؛ والدرر ٩٠/٢. وانظر الأوجه الأخرى في البيت في المغني ٢١٥.

(٣) الكشف ٤٧٣/١.

(٤) الإملاء ١٥٥/١.

بعد قوله قريباً^(١) من قول الزمخشري: «ويجوز أن يكون «كفروا» و«قالوا» ماضيين، ويراد بهما المستقبل المحكي به الحال، فعلى هذا يكون التقدير: يكفرون ويقولون» انتهى. ففي كلا الوجهين حكاية حال، لكن في الأول حكاية حال ماضية، وفي الثاني مستقبل، وهو من هذه الحيثية كقوله تعالى: «حتى يقول الرسول والذين آمنوا»^(٢) وقد تقدّم. ويجوز أن يراد بـ «قال» الاستقبال لا على سبيل الحكاية، بل لوقوعه صلة لموصول، وقد نص بعضهم على أن الماضي إذا وقع صلة لموصول صلح للاستقبال نحو: «إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم»^(٣)، وإلى هذا نحا ابن عطية^(٤)، قال: «ودخلت إذا — وهي حرف استقبال — من حيث «الذين» اسم مبهم يعم من قال في الماضي ومن يقول في الاستقبال، ومن حيث هذه النازلة تتصور في مستقبل الزمان» يعني فتكون حكاية حال مستقبل.

وقيل: «إذا» بمعنى «إذ» وليس بشيء. وقدّر الشيخ^(٥) مضافاً محذوفاً هو عامل في «إذا» تقديره: «وقالوا لهلاك إخوانهم» أي مخافة أن يهلك إخوانهم إذا سافروا أو غزوا، فقدّر العامل مصدراً منحلّاً لـ «أن» والمضارع حتى يكون مستقبلاً قال: «ولكن يصبر الضمير في قوله: «لو كانوا عندنا» عائداً على «إخوانهم» في اللفظ وهو لغيرهم في المعنى أي: يعود على إخوان آخرين وهم الذين تقدّم موتهم بسبب سفر أو غزو، وقصدهم بذلك تثبيت الباقيين، وهو نظير: «درهم ونصفه»، «وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره»^(٦) وقول النابغة^(٧):

(١) أي: كلاماً قريباً.

(٢) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٣) الآية ٣٤ من المائدة.

(٤) المحرر ٢٧٥/٣.

(٥) البحر ٩٢/٣.

(٦) الآية ١١ من فاطر.

(٧) تقدم برقم ١٨٩.

١٤٧٧- قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حِمَامَتِنَا وَنَصْفَهُ فَقَدِ

أَيُّ نَصْفِ دَرَاهِمٍ آخَرَ، وَمُعَمَّرٍ آخَرَ، وَحِمَامٍ آخَرَ.

وَاللَّامُ فِي «لِإِخْوَانِهِمْ» لِلْعَلَّةِ، وَلَيْسَتْ هُنَا لِلتَّبْلِيغِ كَالَّتِي فِي قَوْلِكَ:
«قُلْتُ لَزِيدٍ: أَفْعَلْ كَذَا».

وَالْجُمْهُورُ عَلَى «غَزَى» بِالتَّشْدِيدِ جَمْعُ «غَازٍ»، وَقِيَاسُهُ: غَزَاةٌ كِرَامٌ
وَرُمَاةٌ، وَلَكِنَّهُمْ حَمَلُوا الْمُعْتَلَّ عَلَى الصَّحِيحِ فِي نَحْوِ: ضَارِبٌ وَضُرْبٌ، وَصَائِمٌ
وَصُومٌ. وَالزَّهْرِيُّ^(١) وَالْحَسَنُ: «غَزَى» بِتَخْفِيفِهَا، وَفِيهِ وَجْهَانٌ: أَنَّهُ خَفَّفَ
الزَّائِي كِرَاهِيَةَ التَّثْقِيلِ فِي الْجَمْعِ. وَالثَّانِي: أَنَّ أَصْلَهُ «غَزَاةٌ» كَقَضَاةٍ وَرُمَاةٍ،
وَلَكِنَّهُ حَذَفَ تَاءَ التَّائِيثِ، لِأَنَّ نَفْسَ الصِّغَةِ دَالَّةٌ عَلَى الْجَمْعِ، فَالتَّاءُ مُسْتَعْنَى
عَنْهَا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٢): «وَهَذَا الْحَذْفُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
يَمْدَحُ الْكِسَائِيَّ^(٣):

١٤٧٨- أَبَى الذَّمُّ أَخْلَاقَ الْكِسَائِيِّ وَانْتَحَى
بِهِ الْمَجْدُ أَخْلَاقَ الْأَبُو السَّوَابِقِ

يُرِيدُ: «الْأَبُوَّةُ» جَمْعُ أَبٍ، كَمَا أَنَّ «الْعُمُومَةَ» جَمْعُ عَمٍّ، وَ«الْبُنُوَّةُ»
جَمْعُ ابْنٍ، وَقَدْ قَالُوا: ابْنٌ وَبُنُوٌّ. وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٤) هَذَا: بِأَنَّ الْحَذْفَ لَيْسَ
بِكَثِيرٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: «حَذِفَتِ التَّاءُ مِنْ «عُمُومَةٍ» لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْأَصْلُ «عُمُومٌ»

(١) الشَّوَّازُ ٢٣؛ الْبَحْرُ ٩٣/٣؛ الْقُرْطُبِيُّ ٢٤٦/٤.

(٢) الْمَحْرُورُ ٢٧٦/٣.

(٣) الْبَيْتُ لِلْقَنَانِيِّ، وَهُوَ فِي الْمَحْتَسَبِ ١٧٥/١؛ وَابْنُ يَعِيشَ ٣٦/٥؛ وَاللَّسَانُ: أَبِي؛
وَالْبَحْرُ ٩٣/٣.

(٤) الْبَحْرُ ٩٣/٣.

[١٨٦/أ] من غير تاء / ، ثم أدخلوا عليها التاء لتأكيد الجمع ، فما جاء على «فُعول» من غير تاء فهو الأصل نحو: عُموم وفُحول ، وما جاء فيه التاء فهو الذي يحتاج إلى تأويله بالجمع ، لم يَبَيَّنْ على هذه التاء حتى يُدْعَى حَذْفُهَا ، وهذا بخلاف «قُضاة» وبابه بُني عليها فيمكن ادّعاء الحذف فيه ، وأما «أَبُو» و«بُنُو» فليس جَمْعَيْن بل مصدرَيْن^(١) وأما «أَبُو» في البيت فهو شاذ عند النحاة من جهة أنه كان مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُعْلَلَ فيقول: «أَبِي» بقلب الواوين ياءين نحو: عُصَي .

ويقال: غُزَاء بالمذ أيضاً وهو شاذ، وتَحَصَّل في «غاز» ثلاثة جموع في التفسير: غُزَاة كقُضاة ، وَغُزَى كصُوم ، وَغُزَاء كصُوم ، وجمع رابع جمع سلامة ، والجملة كلها في محل نصب بالقول .

قوله: «ليجعل الله» في هذه اللام قولان ، أحدهما: أنها لام «كي» والثاني: أنها لام العاقبة والضرورة ، وعلى القول الأول فبِمِ تَتَعَلَّقُ هذه اللام؟ وفيه وجهان ، فقول: التقدير: أَوْقَعَ ذلك أي القول — أو الْمُعْتَقَد — ليجمعه حَسْرَةً ، أو نَدَمَهُمْ ، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء^(٢) ، وأجاز الزمخشري^(٣): أن تَتَعَلَّقَ بجملة النهي ، وذلك على معنيين باعتبار ما يُراد باسم الإشارة على ما سيأتي بيانه في كلامه: أمَّا الاعتبارُ الأول فإنه قال: «يعني: لا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول واعتقاده ليجمعه الله حَسْرَةً في قلوبهم خاصة ، ويصون منها قلوبكم» فجعل «ذلك» إشارةً إلى القول والاعتقاد . وأمَّا الاعتبارُ الثاني فإنه قال: «ويجوز أن يكون «ذلك» إشارةً إلى ما ذلَّ عليه النهي أي: لا تكونوا مثلهم ليجمعه الله انتفاء كونكم مثلهم حَسْرَةً في قلوبهم ، لأن مخالفتهم فيما يقولون ، ويعتقدون مِمَّا يَغْمَهُمْ وَيَغِيظُهُمْ» .

(١) لعل الأنسب: «بل مصدران» أي: هما .

(٢) الإملاء ١/ ١٥٥ .

(٣) الكشف ١/ ٤٧٤ .

وقد رَدَّ عليه الشيخ^(١) المعنى الأول بالمعنى الثاني الذي ذكره هو، ولا بد من إيرادِهِ لِيَتَبَيَّنَ لك. قال بعد ما حكى عنه ما نقلته في المعنى الأول: «وهذا كلام مثنج^(٢) لا تحقيق [فيه] لأنَّ جَعَلَ الحسرة لا يكون سبباً للنهي كما قلنا. إنما يكون سبباً لحصول امتثال النهي، وهو انتفاء المماثلة، فحصول ذلك الانتفاء والمخالفة فيما يقولون ويعتقدون يَحْصُلُ عنه ما يَغِيْظُهُمْ وَيُعْظِمُهُمْ إذ لم يُوافِقُوهم فيما قالوه واعتقدوه فلا تَضْرِبُوا ولا تَغْزُوا، فالتبس على الزمخشري استدعاء انتفاء المماثلة بحصول الانتفاء، وفهم هذا فيه خفاء ودقَّةٌ انتهى. ولا أدري ما وجه تشبيح كلام أبي القاسم، وكيف رَدَّ عليه على زعمه بكلامه؟

وقال الشيخ^(٣) أيضاً: «وقال ابنُ عيسى — يعني الرماني — وغيره اللام متعلِّقٌ بالكون، أي لا تكونوا كهؤلاء ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم دونكم، ومنه أخذَ الزمخشري في قوله، لكن ابن عيسى نصَّ على ما تتعلق به اللام، وذلك لم ينص، وقد بيَّنا فسادَ هذا القول». انتهى. وقوله: «وذلك لم ينص» بل قد نصَّ، قال: «فإن قلت ما متعلِّقٌ ليجعل؟ قلت: «قالوا» إلى آخره، أو بقوله: «لا تكونوا»، وأي نصٍ أظهر من هذا؟ ولا يجوزُ تَعَلُّقُ هذه اللام — ومعناها التعليل — بـ «قالوا» لفساد المعنى، لأنهم لم يقولوه لذلك بل لتبسيط المؤمنين عن الجهاد.

وعلى القول الثاني — أعني كونها للعاقبة — تتعلَّقُ بـ «قالوا» والمعنى: أنهم قالوا ذلك لغرضٍ من أغراضهم، فكان عاقبة قولهم ومصيره إلى الحسرة والندامة كقوله: «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً»^(٤)، لم يلتقطوه

(١) البحر ٩٤/٣.

(٢) كلام مثنج: أي مضطرب.

(٣) البحر ٩٤/٣.

(٤) الآية ٨ من القصص.

لذلك، لكن كان مآله لذلك، ولكن كونها للصيرورة لم يعرفه أكثر النحويين، وإنما هوشيء ينسبونه للأخفش، وما ورد من ذلك يؤولونه على العكس من الكلام نحو: «فَبَشِّرْهُمْ [بعذاب]»^(١)، وهذا رأي الزمخشري، فإنه^(٢) شبه هذه اللام باللام في «ليكون لهم عذوًا»، ومذهبه في تيك أنها للعلة بالتأويل المذكور. والجعل هنا بمعنى التصيير، و«حسرة» مفعول ثانٍ، و«في قلوبهم» يجوز أن يتعلق بالجعل — وهو أبلغ — أو بمحذوف على أنه صفة للنكرة قبله.

واختلف في المُشار إليه بذلك: فعن الزجاج^(٣): هو الظن، ظنوا أنهم لو لم يحضروا لم يقتلوا. وقال الزمخشري^(٤): «هو النطق بالقول والاعتقاد». وقريب منه قول ابن عطية^(٥)، وأجاز ابن عطية^(٦) أيضاً أن يكون للنهي والانتهاه معاً. وقيل هو مصدر «قال» المدلول عليه به.

«والله بما تعملون بصير» قرأ^(٧) ابن كثير وحزمة والكسائي: «يعملون» بالغيبة رداً على الذين كفروا، والباقون بالخطاب رداً على قوله: «لا تكونوا» فهو خطاب للمؤمنين. وجاء هنا بصفة البصر، قال الراغب: «عَلَّقَ ذلك بالبصر لا بالسمع»، وإن كان الصادر منهم قولاً مسموعاً لا فعلاً مرئياً، لما كان ذلك القول من الكافر قصداً منه إلى عمل يُحاوله، فخصَّ البصر بذلك، كقولك لمن يقول شيئاً وهو يقصدُ فعلاً يُحاوله: «أنا أرى ما تفعله».

آ. (١٥٧) قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ قَتَلْتُمْ﴾: اللام هي الموطئة لقسم.

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) الكشف ٤٧٤/١.

(٣) معاني القرآن ٤٩٦/١.

(٤) الكشف ٤٧٤/١.

(٥) المحرر ٢٧٧/٣.

(٦) المحرر ٢٧٧/٣.

(٧) السبعة ٢١٧؛ الكشف ٣٦١/١.

محذوف، وجوابه قوله: «لمغفرة» وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لسدِّ جوابِ القسمِ مَسَدَّهُ لكونه دالاً عليه، وهو الذي عَنَاه الزمخشري^(١) بقوله: «وهو سادُّ مسدِّ جوابِ الشرط» ولا يعني بذلك أنه من غير حذف. واللام لام الابتداء، وهي وما بعدها جواب القسم كما تقدم.

و«مغفرة» فيها وجهان، أظهرهما: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، والمسوَّغات هنا كثيرة: لام الابتداء والعطف عليها في قوله: «ورحمة» ووصفها، فإنَّ قوله: «من الله» صفةٌ لها، ويتعلق حينئذٍ بمحذوف، و«خير» خبرٌ عنها. والثاني: أن تكونَ مرفوعة على خبر ابتداء مضمَر، إذا أُريدَ بالمغفرة والرحمة القتلُ أو الموتُ في سبيل الله، لأنهما مقترنان بالموتِ في سبيلِ الله، فيكونُ التقدير: فذلك — أي الموتُ أو القتلُ في سبيلِ الله — مغفرةٌ ورحمةٌ خير، ويكون «خير» صفةً لا خبراً، وإلى هذا نحا ابن عطية^(٢) فإنه قال: «وتحتمل الآية أن يكونَ قوله: «لمغفرة» إشارةً إلى الموت أو القتل في سبيلِ الله، فَسُمِّيَ ذلك مغفرةً ورحمة، إذ هما مقترنان به، ويجيء التقدير: فذلك مغفرةٌ ورحمة، وترتفعُ المغفرةُ على خبر الابتداء المقدر، وقوله: «خير» صفةً لا خبرٌ ابتداءً انتهى. ولكنَّ الوجه الأولُ أظهر، و«خير» هنا على بابها من كونها للتفضيل، وعن ابن عباس: «خيرٌ من طلاع^(٣) الأرض ذهبةً حمراء».

وقوله: «ورحمة» أي: ورحمةٌ من الله، فَحُذِفَتْ صفتُها لدلالة الأولى عليها، ولا بُدَّ من حَذْفِ آخرِ مُصَحِّحٍ للمعنى، تقديره: لمغفرة من الله لكم ورحمةٌ منه لكم. وجاء بالمغفرة والرحمة نكرتين إيداناً بأنَّ أدنى خيرٍ وأقلَّ

(١) الكشف ٤٧٤/١.

(٢) المحرر ٢٧٩/٣.

(٣) طلاع الشيء: ملؤه.

- آل عمران -

شيء خيرٌ من الدنيا وما فيها الذي يجمعونه، وهو نظير «ورضوانٌ من الله أكبر»^(١)، والتشكيك قد يُشعرُ بالتقليل، و«ما» في قوله «مِمَّا يَجْمَعُونَ» موصولة اسمية والعائد محذوف، ويجوز أن تكون مصدرية، وعلى هذا فالمفعول محذوف أي: مِنْ جَمْعِكُم المَال ونحوه.

آ. (١٥٨) وقرأ^(٢) أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم: ﴿مُتُّمٌ﴾ و﴿مُتٌ﴾^(٣): وبابه بضم الميم، ووافقهم حفص هنا خاصة في الموضعين، والباقون بالكسر. فأما الضم فلأنه فَعَلَ بفتح العين من ذوات الواو، وكل ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلم وأخواتها أن تضم فاؤه: إمَّا من أول وهلة، وإمَّا بأن تبدل الفتحة ضمةً ثم تنقلها إلى الفاء^(٤) على اختلاف بين التصريفيين، فيقال في «قام» وقال وطال: قُمْتُ وقُمْنَا وقُمِنَ وطُلْتُ وطُلْنَ وما أشبه، ولهذا جاء مضارعُه على يَفْعُل نحو: يَمُوت. وأما الكسر فالصحيح من قول أهل العربية أنه من لغة مَنْ يقول: مات يمات كخاف يخاف، والأصل: مَوَت بكسر العين كخَوَف فجاء مضارعه على يَفْعُل بفتح العين. قال الشاعر^(٥):

١٤٧٩- بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ

عِشِّي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

[١٨٦/ب] فجاء بمضارعه على يَفْعُل بالفتح، فعلى هذه / اللغة يلزم أن يقال في الماضي المسند إلى التاء وإحدى أخواتها: «مِتُّ» بالكسر ليس إلا، وهو أنا

(١) الآية ٧٢ من التوبة.

(٢) السبعة ٢١٨؛ والكشف ٣٦١/١.

(٣) الآية ٢٣ من مريم.

(٤) العمل واحد لظاهرة واحدة، وإنما اختلفت طريقة التعبير لتفسيره.

(٥) تقدم برقم ٢٣٨.

نَقَلْنَا حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا دَلَالَةً عَلَى بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ. وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ «مِتَّ» بِالْكَسْرِ مَأْخُوذٌ مِنْ لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ: «يَمُوتُ» بِالضَّمِّ فِي الْمَضَارِعِ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ شَاذًا فِي الْقِيَاسِ كَثِيرًا فِي الْأَسْتِعْمَالِ كَالْمَازَنِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ سَيِّوِيهِ^(١) صَرِيحًا، وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ لُغَةً فَلَا مَعْنَى إِلَى ادِّعَاءِ الشَّدُوذِ فِيهِ. وَأَمَّا حَفْصٌ فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ.

وَقَرَأَ الْجَمَاعَةُ: «تَجْمَعُونَ» بِالْخَطَابِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَمَّا قُتِلْتُمْ»، وَحَفْصٌ^(٢) بِالْغِيَةِ: إِمَّا عَلَى الرَّجُوعِ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِمَّا عَلَى الْإِلْتِفَاتِ مِنَ خُطَابِ الْمُؤْمِنِينَ.

وهذه ثلاثة مواضع: تَقَدَّمَ الْمَوْتُ عَلَى الْقَتْلِ فِي الْأَوَّلِ مِنْهَا وَفِي الْآخِرِ، وَالْقَتْلُ عَلَى الْمَوْتِ فِي الْمَتَوَسِّطِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ لِمُنَاسِبَةِ مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى» فَرَجَعَ الْمَوْتُ لِمَنْ ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ، وَالْقَتْلُ لِمَنْ غَزَا، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُ مَحَلُّ تَحْرِيسٍ عَلَى الْجِهَادِ فَقَدَّمَ الْأَهَمَّ الْأَعْرَفَ، وَأَمَّا الْآخِرُ فَلَأَنَّ الْمَوْتَ أَغْلَبَ.

وقوله: «إِلَى اللَّهِ» اللَّامُ جَوَابُ الْقِسْمِ فَهِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى «تُحْشَرُونَ»، وَ«إِلَى اللَّهِ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ لِلَاخْتِصَاصِ أَيُّ: إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ يَكُونُ حَشْرُكُمْ، أَوْ لِلْإِهْتِمَامِ، وَحَسَنَهُ كَوْنُهُ فَاصِلَةً، وَلَوْلَا الْفَصْلُ لَوَجِبَ تَوْكِيدُ الْفِعْلِ بِنَوْنٍ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ الْمَثْبُتَ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ مَعَ اللَّامِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ، حَيْثُ يَجِيزُونَ التَّعَاقُبَ بَيْنَهُمَا، كَقَوْلِهِ^(٣):

(١) الْكِتَابُ ٣٦١/٢.

(٢) السَّبْعَةُ ٢١٨؛ الْكَشْفُ ٣٦٢/١.

(٣) الْبَيْتُ لِعَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ، وَعَجَزَهُ:

فَرَعُ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُقْصَدِ

١٤٨٠- وقتيل مَرَّةً اُنْثَارَنَّ فَإِنَّهُ

فجاء بالنونِ دونَ اللامِ ، وقوله^(١):

١٤٨١- لِئَنْ تَكُ قَدْ صَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَبُوتُكُمْ

لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فجاء باللامِ دونِ النونِ ، والبصريون يجعلونه ضرورةً. فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَ اللامِ بالمعمولِ كهذه الآية أوب «قد» نحو: «والله قد أقوم» وقوله^(٢):

١٤٨٢- كَذَّبَتْ لَقَدْ أَصْبِي عَلَى الْمَرْءِ عَرْسَهُ

أو بحرفِ تنفيسٍ نحو: «ولسوف يُعطيك»^(٣) فلا يجوزُ توكيده حيثُ
بالنون. قال الفارسي: «دخلتِ النونُ فرقاً بين لامِ اليمينِ ولامِ الابتداءِ، ولأنَّ
الابتداءَ لا تدخل على الفضلة، فبدخول لامِ اليمينِ على الفضلةِ حَصَلَ الفرقُ
فلم يُحتَجْ إلى النونِ، وبدخولها على «سوف» حَصَلَ الفرقُ أيضاً فلا حاجةَ
إلى النونِ، ولأنَّ الابتداءَ لا تدخل على الفعلِ إلا إذا كان حالاً، أما مستقبلاً
فلا».

آ. (١٥٩) قوله تعالى: ﴿فَبِمَا﴾: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها

= وهو في ديوانه ١٤٥؛ والفضليات ٣٦٤؛ والجمع ٤٢/٢؛ والدرر ٤٧/٢؛ وفتح:
هَذَر، ولم يقصد: لم يقتل.

(١) تقدم برقم ٦٦٣.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٨ وعجزه:

وأمنع عَرْسِي أَنْ يُزْنَ بِهَا الْحَالِي

والبحر ١٩٧/٣.

(٣) الآية ٤ من الضحى.

زائدة للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله، ونظيره: «فَمَا نَقْضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ»^(١). والثاني: أنها غيرٌ مزيدة، بل هي نكرة وفيها وجهان، أحدهما: أنها موصوفةٌ برحمة، أي: فبشيء رحمة. والثاني: أنها غيرٌ موصوفة، و«رحمة» بدلٌ منها، نقله مكي^(٢) عن ابن كيسان. ونقل أبو البقاء^(٣) عن الأخفش^(٤) وغيره أنها نكرةٌ غيرٌ موصوفة، و«رحمة» بدلٌ منها، كأنه أبهم ثم يبين بالإبدال. وجَوَزَ بعضُ الناس - وعزاه الشيخ^(٥) لابن خطيب^(٦) الري - أن «ما» استفهاميةٌ للتعجب تقديره: فبأي رحمةٍ لُنتَ لهم، وذلك فإنَّ جنايتَهُمَ لَمَّا كانت عظيمة - ثم إنه ما أظهر تغليظاً في القول ولا خشونةً في الكلام - علموا أن ذلك لا يتأتى إلا بتأييد ربّاني قبل ذلك. وردَّ عليه الشيخ هذا بأنه لا يَخْلُو: إمَّا أن تُجْعَلَ «ما» مضافةً إلى «رحمة»، وهو ظاهرٌ تقديره كما حكاه عنه، فيلزمُ إضافة «ما» الاستفهامية، وقد نصُّوا على أنه لا يُضاف من أسماءِ الاستفهام إلا «أي» اتفاقاً، و«كم» عند الزجاج، وإمَّا أن لا تجعلها مضافةً، فتكون «رحمة» بدلاً منها، وحينئذ يلزمُ إعادةُ حرف الاستفهام في البديل كما تقرَّر في علم النحو، وأنحى عليه في كلامه فقال: «وليته كان يُغْنيه عن هذا الارتباك والتسلُّق إلى ما لا يُحْسِنُه قولُ الزجاج»^(٧) في «ما» هذه إنها صلةٌ فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين» انتهى.

وليس لقائل أن يقول له: أن يجعلها غيرَ مضافةٍ ولا يجعل «رحمة» بدلاً

(١) الآية ١٥٥ من النساء.

(٢) المشكل ١/١٦٥.

(٣) الإملاء ١/١٥٥.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ١/٢٢٠ أنها زائدة.

(٥) البحر ٣/٩٨.

(٦) تفسير الفخر الرازي ٩/٦٢، وهو ابن خطيب الري وتقدمت ترجمته.

(٧) معاني القرآن ١/٤٩٧.

حتى يلزم إعادة حرف الاستفهام بل يجعلها صفة؛ لأن «ما» الاستفهامية لا توصف، وكأن من يدعي فيها أنها غير مزيدة يفر من هذه العبارة في كلام الله تعالى، وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كان لا يجوز أن يقال في القرآن: «هذا زائد» أصلاً. وهذا فيه نظر، لأن القائلين بكون هذا زائداً لا يفتنون أنه يجوز سقوطه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائد للتوكيد، فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن، و«ما» كما تزداد بين الباء ومجرورها تزداد أيضاً بين «عن» و«من» والكاف ومجرورها كما سيأتي.

وقال مكي^(١): «ويجوز أن ترتفع «رحمة» على أن تجعل «ما» بمعنى الذي، وتضمير «هو» في الصلة وتحذفها كما قرئ: «تماماً على الذي أحسن»^(٢). وقوله: «ويجوز» يعني من حيث الصناعة، وأما كونها قراءة فلا أحفظها.

والفظاظة: الجفوة في المعاشرة قولاً وفعلاً. قال^(٣):

١٤٨٣- أَخْشَى فِظَاظَةً عَمٍّ أَوْ جَفَاءً أَخٍ
وَكُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهَا مِنْ أَدَى الْكَلِمِ
وَالْغُلْظُ: تكثير الأجزاء، ثم تجوز به في عدم الشفقة وكثرة القسوة في القلب قال^(٤):

(١) المشكل ١٦٥/١.

(٢) الآية ١٥٤ من الأنعام، قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ١٤٢/٧.

(٣) البيت لإسحاق بن خلف - شاعر إسلامي - وهو في الحماسة ١٦٥/١؛ والبحر ٨١/٣.

(٤) لم أهند إلى قائله وهو في القرطبي ٢٤٨/٤.

١٤٨٤- يُبَكِّى عَلَيْنَا وَلَا تُبَكِّى عَلَى أَحَدٍ

لنَحْنُ أَغْلَظُ أَكْبَاداً مِنَ الْإِبِلِ

وقال الراغب^(١): الْفَطُّ كَرِهَ الْخُلُقَ وذلك مستعارٌ من الْفَطِّ وهو ماءُ

الْكَرْشِ، وذلك مكروه شربه إلا في ضرورةٍ، قال^(٢): «الْعِلْظَةُ: ضِدُّ الرِّقَّةِ،

ويقال: غُلْظَةٌ وَغُلْظَةٌ أَيُّ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ» وعن الْعِلْظَةِ تَنْشَأُ الْفِظَاطَةُ فَلِمَ

قُدِّمَتْ؟ فَقِيلَ: قُدِّمَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْحِسِّ عَلَى مَا هُوَ خَافٍ فِي الْقَلْبِ، لِأَنَّهُ كَمَا

تَقْدِّمُ أَنَّ الْفِظَاطَةَ: الْحَقْوَةُ فِي الْعِشْرَةِ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَالْعِلْظُ: قِسَاوَةُ الْقَلْبِ،

وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَنْ جَعَلَهُمَا بِمَعْنَى، وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدًا.

والانفضااضُ: التَّفَرُّقُ فِي الْأَجْزَاءِ وَانْتِشَارُهَا وَمِنْهُ: «فُضِّ خَتَمُ الْكِتَابِ

ثُمَّ اسْتَعِيرَ عَنْهُ «انْفِضَااضُ النَّاسِ» وَنَحْوُهُمْ.

وقوله: «فَاعَفْتُ عَنْهُمْ» إِلَى آخِرِهِ جَاءَ عَلَى أَحْسَنِ النِّسْقِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمَرَ

أَوَّلًا بِالْعَفْوِ عَنْهُمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِخَاصَّةِ نَفْسِهِ، فَإِذَا انْتَهَوْا إِلَى هَذَا الْمَقَامِ أَمَرَ أَنْ

يَسْتَغْفِرَ لَهُمْ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِتَنْزَاحِ عَنْهُمْ التَّيَبُّعَاتِ، فَلَمَّا صَارُوا إِلَى

هَذَا أَمَرَ بِأَنْ يُشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ إِذَا صَارُوا خَالِصِينَ مِنَ التَّيَبُّعَاتِ مُصَفَّيْنِ مِنْهُمَا،

وَالْأَمْرُ هُنَا وَإِنْ كَانَ عَامًّا فَالْمَرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «إِذْ لَمْ يُؤْمَرْ

بِمُشَاوَرَتِهِمْ فِي الْفَرَائِضِ، وَلِذَلِكَ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فِي بَعْضِ الْأَمْرِ». وَهَذَا

تَفْسِيرٌ لَا تَلَاوَةَ.

وقوله: «فَإِذَا عَزَمْتَ» الْجُمْهُورُ عَلَى فَتْحِ النَّاءِ خَطَابًا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَرَأَ عِكْرَمَةُ^(٤) وَجَعَفَرُ الصَّادِقُ بِضْمِهَا، عَلَى أَنَّهَا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَعْنَى: فَإِذَا

(١) المفردات ٣٩٦.

(٢) المفردات ٣٧٦.

(٣) الإملاء ١٥٥/١.

(٤) البحر ٩٩/٣؛ الشواذ ٢٣.

- آل عمران -

أَرْسَدْتُكَ إِلَيْهِ وَجَعَلْتُكَ تَقْصِدُهُ، وجاء قوله: «على الله» من الالتفات، إذ لوجاء على نَسَقِ هذا الكلام لقليل: فتوكَّل عليَّ، وقد نُسِبَ العزمُ إليه تعالى في قول أم سلمة^(١): «ثم عَزَمَ الله لي» وذلك على سبيل المجاز.

وقوله: «إِنَّ الله يحب المتوكلين» جارٍ مجرى العلةِ الباعثةِ على التوكيل [١٨٧/أ] عند الأخذِ في كُلِّ الأمرِ /.

آ. (١٦٠) قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ﴾: شرطُ وجوابه. وقوله: «وإنَّ يَخْذُلْكُمْ» مثله، وهذا التفاتٌ من الغيبةِ إلى الخطاب، كذا قاله الشيخ^(٢)، يعني من الغيبةِ في قوله: «لَئِنْ لَهُمْ» و«لَا تَنْفُضُوا» و«فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ». وفيه نظرٌ. وجاء قوله: «فلا غالب» جواباً للشرط وهو نفْيٌ صريح، وقوله «فَمَنْ ذَا الَّذِي» وهو متضمنٌ للنفي جواباً للشرط الثاني تَلَطُّفاً بالمؤمنين حيث صَرَّحَ لَهُمْ بعدم الغلبةِ في الأول، ولم يُصَرِّحْ لَهُمْ بأنه لا ناصرَ لَهُمْ في الثاني، بل أتى في صورة الاستفهام وإن كان معناه نفياً.

وقوله: «فَمَنْ ذَا الَّذِي» قد تقدَّم مثله في البقرة^(٣) وأقوال الناس فيه. والهاءُ في «مِنْ بعده» فيها وجهان، أحدهما - وهو الأظهر - أنها تعودُ على الله تعالى، وفيه احتمالان، أحدهما: أَنَّ يَكُونَ ذلك على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ بَعْدِ خِذْلَانِهِ. والثاني: أنه لا يُحْتَاجُ إلى ذلك، ويكون معنى الكلام: إنكم إذا جَوَزْتُمُوهُ إلى غيرِهِ وقد خَذَلْكُمْ فَمَنْ تَجَاوَزُونَ إِلَيْهِ وَيَنْصُرْكُمْ؟ والوجه

(١) رواه مسلم في الجنايز ٢/٦٣٣.

(٢) البحر ٣/١٠٠.

(٣) الآية ٢٥٥ من البقرة: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

الثاني: أن تعودَ على الخِذْلانِ المفهوم من الفعلِ وهونظيرُ: «اعِدُّوا هو أقربُ»^(١).

وقوله: «وعلى الله فليتوكل المؤمنون» إنما قَدِّمَ الجَزَّاءَ ليؤذَنَ بالاختصاصِ أي: ليُخَصَّ المؤمنون ربُّهم بالتوكلِ عليه والتفويضِ لعلمهم أنه لا ناصرَ لهم سواه، وهو معنى حسن ذكره الزمخشري^(٢). وقرأ الجمهور: «يُخَذِّلُكُمْ» بفتح الياءِ مِنْ «خَذَلَهُ» ثلاثياً، وقرأ^(٣) عبيد بن عمير: «يُخَذِّلُكُمْ» بضمها مِنْ أَخَذَلَ رباعياً، والهمزةُ فيه لجعل الشيء، أي: يجعلكم مخذولين.

آ. (١٦١) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَنَبِيِّ أَنْ يُغْلَ﴾: [«أَنْ يُغْلَ» في محلِّ رفعٍ اسمَ كان، و «لنبي» خبرٌ مقدم]^(٤) أي: ما كان له غُلُولٌ أو إغلالٌ على حَسَبِ القراءةِتين. وقرأ^(٥) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياءِ وضم الغينِ مِنْ «غَلَّ» مبنياً للفعل، ومعناه: أنه لا يَصِحُّ أن يقع من النبي غُلُولٌ لتنافيها، فلا يجوزُ أن يُتَوَهَّمَ ذلك فيه البتة. وقرأ الباقر «يُغْلَ» مبنياً للمفعول. وهذه القراءةُ فيها احتمالان، أحدهما: أن يكونَ مِنْ «غَلَّ» ثلاثياً، والمعنى: ما صَحَّ لنبيٍّ أَنْ يَخُونَهُ غيره وَيَغْلَهُ، فهو نفْيٌ في معنى النهي أي: لا يَغْلَهُ أحدٌ. والاحتمال الثاني: أن يكونَ مِنْ أَغْلٍ رباعياً، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكونَ مِنْ أَغْلَهُ: أي نَسَبَهُ إلى الغُلُولِ كقولهم: أَكْذَبْتُهُ أي: نَسَبْتُهُ إلى الكذب، وهذا في المعنى كالذي قبله أي: نفْيٌ في معنى النهي أي: لا يَنْسِبُهُ أحدٌ إلى الغُلُولِ. والثاني: أن يكونَ مِنْ أَغْلَهُ أي وجده غالباً كقولهم:

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) الكشاف ١/٤٧٥.

(٣) البحر ٣/١٠٠.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٥) السبعة ٢١٨؛ الكشاف ١/٣٦٣.

أَحْمَدْتُ الرَّجُلَ وَأَبْخَلْتُهُ وَأَجَبْتُهُ أَي: وجدته محموداً وبخيلاً وجباناً. والظاهر أن قراءة «يَغْلُ» بالياء للفاعل لا يُقَدَّر فيها مفعولٌ محذوف؛ لأنَّ العَرَضَ نفي هذه الصفة عن النبي من غير نظرٍ إلى تَعَلُّقٍ بمفعولٍ كقولك: «هو يعطي ويمنع» تريدُ إثباتَ هاتين الصفتين. وَقَدَّرَ له أبو البقاء^(١) مفعولاً فقال: «تقديره: أَنْ يَغْلُ المَالَ أَوِ الغَنِيمَةَ».

واختار أبو عبيد والفراسي^(٢) قراءة البناء للفاعل قالوا: لأنَّ الفعلَ الوارد بعدُ «ما كان لكذا أن يفعل» أكثرُ ما يَجِيءُ منسوباً إلى الفاعل نحو: «وما كان لنفس أن تموت»^(٣) «ما كان الله لِيَذَرَ»^(٤) وبابه. ورجَّحها^(٥) بعضهم بقوله: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ» فهذا يُوافِقُ هذه القراءة، ولا حُجَّةَ في ذلك لأنها موافقةٌ للأخرى.

وَالْخَذَلُ وَالْخِذْلَانُ ضد النصر، وهو تَرْكُ مَنْ تَطَنُّ بِهِ النُّصْرَةُ. وأصله مِنْ «خَذَلَتِ الطَّيْبَةُ وَلِذَها» أَي: تركته منفرداً، ولهذا قيل لها: خاذِل. ويقال للولد المتروك أيضاً: خاذِل، وهذا على النسب، والمعنى أنها مخذولةٌ، قال بُجَيْرٌ^(٦):

١٤٨٥ - بجيدٍ مُغْزَلَةٍ أدماء خاذِلَةٍ

من الطُّبَّاءِ تُراعي منزلاً زَيْماً

(١) الإملاء ١/١٥٦.

(٢) الحجة (خ) ٢/٢٤٦.

(٣) الآية ١٠٠ من يونس.

(٤) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٥) أي رجح قراءة البناء للفاعل.

(٦) البيت لزهير وليس لبجير، وهو في ديوانه ٣٥؛ والبحر ٨١/٣ والرواية فيها: تراعى شادنا خرقاً. والمغزلة: الطيبة ذات الغزال، والأدماء: البيضاء، والخرق: اللاصق بالأرض، والزيم: المفرق.

وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً: خَذُولٌ، فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ. قَالَ (١):

١٤٨٦- خَذُولٌ تُرَاعِي رَبْرَباً بِخَمِيلَةٍ
تَنَاولُ أَطْرَافَ الْبَرِيرِ وَتَرْتَدِي

ومنه يُقَالُ: «تَخَاذَلْتُ رَجُلًا فَلَانٍ» قَالَ الْأَعَشَى (٢):

١٤٨٧- بَيْنَ مَغْلُوبٍ تَلِيلٍ خَذُهُ
وِخْذُولِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ كَسَحٍ

ومعنى المادة: هذا الترك الخاص.

والغُلُول (٣) فِي الْأَصْلِ: تَذَرُعُ الْخِيَانَةِ وَتَوَسُّطُهَا، وَالْغَلْلُ: تَذَرُعُ الشَّيْءِ وَتَوَسُّطُهُ، وَمِنْهُ: «الْغَلْلُ» لِلْمَاءِ الْجَارِي بَيْنَ الشَّجَرِ، وَالْغِلُّ: الْحَقْدُ لَكُمْوْنِهِ فِي الصَّدْرِ، وَتَغْلَغَلَ فِي كَذَا: إِذَا دَخَلَ فِيهِ وَتَوَسَّطَ، قَالَ (٤):

١٤٨٨- تَغْلَغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابَ
وَلَا حُزْنَ وَلَمْ يَبْلُغْ سُورَ

فَالْغُلُولُ الَّذِي هُوَ الْأَخْذُ فِي خُفْيَةٍ مَأْخُوذٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَمِنْهُ: «أَغْلَّ الْجَازِرُ» إِذَا سَرَقَ أَوْ تَرَكَ فِي الْإِهَابِ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ. وَفَرَّقَ الْعَرَبُ بَيْنَ الْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ فَقَالُوا: غَلَّ يَغْلُ غُلُولًا بِالضَّمِّ فِي الْمَصْدَرِ وَالْمُضَارَعِ إِذَا خَانَ، وَغَلَّ يَغْلُ غَلًّا بِالْكَسْرِ فِيهِمَا. قَالَ تَعَالَى: «وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ» (٥) أَيْ حِقْدٍ.

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٩؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٣٨. والربرب: القطيع من البقر، والبرير: ثمر الاراك.

(٢) ديوانه ٢٤٣؛ ومفردات الراغب ١٤٥.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٣٧٥.

(٤) تقدم برقم ٦١٩.

(٥) الآية ٤٣ من الأعراف.

قوله: «وَمَنْ يَغْلُلْ» الظاهر أنَّ هذه الجملة الشرطية مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيء بها للرَّدْع عن الإغلال. وزعم أبو البقاء^(١) أنها يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، ويكونُ التقديرُ: في حال علم الغالِّ بعقوبة الغلول، وهذا وإن كان محتملاً ولكنه بعيد. و«ما» موصولة بمعنى الذي، فالعائدُ محذوف أي: غلَّهُ، ويدلُّ على ذلك الحديث: «إِنَّ أَحَدَهُمْ يَأْتِي بِالشَّيْءِ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَى رَقَبَتِهِ». ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً، وتكونُ على حذفٍ مضاف أي: بإثمِ غلوله.

وقوله: «ثُمَّ تُوَفَّى» هذه الجملة معطوفة على الجملة الشرطية، وفيها إعلامٌ أَنَّ الغالَّ وغيره مِنْ جميع الكاسبين لا بُدَّ وأن^(٢) يُجازوا فيندرج الغالُّ تحت هذا العموم أيضاً فكأنه ذُكر مرتين. قال الزمخشري^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: «ثُمَّ يُؤْفَى مَا كَسَبَ» ليتصلَ به. قلت: جيء بعامٍّ دخلَ تحته كلُّ كاسبٍ من الغالِّ وغيره فاتَّصلَ به من حيثُ المعنى، وهو أثبتُ وأبلغُ».

آ. (١٦٢) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ﴾: الكلامُ على مثله قد تقدَّم مِنْ أَنَّ الفاءَ النيةُ بها التقديمُ على الهمزة، وأن مذهبَ الزمخشري تقديرُ فعلٍ بينهما. قال الشيخ^(٤): «وتقديره في مثل هذا التركيب متكلفٌ جداً». انتهى. والذي يَظهرُ من التقديرات: «أَحْصَلَ لَكُمْ تَمِييزٌ بَيْنَ الضَّالِّ وَالْمُهْتَدِي، فَمَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ وَاهْتَدَى لَيْسَ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطِهِ وَعَلَّ». لأنَّ الاستفهامَ هنا للنفي. و«مَنْ» هنا موصولةٌ بمعنى الذي في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ الخبر. قال أبو البقاء^(٥): «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ شرطاً، لأنَّ

(١) الإملاء ١/١٥٦.

(٢) الواو هنا مقحمة في الأصل.

(٣) الكشف ١/٤٧٦.

(٤) البحر ٣/١٠٢.

(٥) الإملاء ١/١٥٦.

«كَمْ» لا يصلح أن يكون جواباً يعني لأنه كان يجب اقترانه بالفاء، ولأن المعنى ياباه.

و «بَسَخَطَ» يجوز أن يتعلّق بنفس الفعل أي: رَجَعَ بَسَخَطَهُ، ويجوز أن يكون حالاً فيتعلّق بمحذوف أي: رَجَعَ مصاحباً لَسَخَطَهُ أو ملتبساً به. و «مَنْ الله» صفته. والسُّخْطُ: الغضب الشديد، ويقال: «سَخَطَ» بفتحين وهو مصدر قياسي، ويقال: «سُخْطَ» بضم السين وسكون الخاء، وهو غير مقيس، ويقال: «هو في سُخْطَةِ الْمَلِكِ» بالثاء أي: في كراهة منه له.

قوله: «ومأواه جهنم» في هذه الجملة احتمالان: أن تكون مستأنفة، أخبر أن مَنْ بَاءَ بَسَخَطَهُ أَوَى إلى جهنم. ويُفْهَمُ منه مقابله وهو: أن مَنْ اتَّبَعَ الرضوان كان مأواه الجنة، وإنما سَكَتَ عن هذا ونَصَّ على ذلك ليكون أبلغ في الزجر، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ في هذه الجمل تقديره: أَفَمَنْ اتَّبَعَ ما يُؤُولُ به إلى رضا الله فباء برضاه كَمْ اتَّبَعَ ما يُؤُولُ به إلى سَخَطِهِ.

والثاني: أنها داخلَةٌ في حَيَزِ الموصول، فتكون معطوفةً على «باء بسخط»، فيكون قد وَصَلَ الموصولَ بجمليتين اسميةٍ وفعليةٍ، وعلى كلا الاحتمالين لا محلّ لها من الإعراب. والمخصوصُ بالذمّ محذوف أي: وبس المصير جهنم. واشتملت هذه الآياتُ على الطباق في قوله: «يُنْصُرْكُمْ وَيُخْذِلْكُمْ»، وفي قوله: «رضوان الله وسخطه»، والتجنيس المماثل في قوله: «يَغْلُلُ» و «بما غلَّ».

آ. (١٦٣) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ دَرَجَاتٌ﴾: مبتدأ وخبر، ولا بُدَّ من تأويل في الإخبار بالدرجات عن «هم» لأنها ليست إياهم، فيجوز أن يكون جُعِلُوا نفس الدرجاتِ مبالغةً، والمعنى: أنهم متفاوتون في الجزاء على كَسْبِهِمْ، كما أن الدرجاتِ متفاوتةٌ، والأصلُ على التشبيه أي: / هم مثل [١٨٧/ب]

الدرجات في التفاوت، ومنه قوله^(١):

١٤٨٩- أَنْصَبُ لِمَنْبِيَّةٍ تَعْتَرِيهِمْ

رجالي أم هم دَرَجُ السُّيُولِ

ويجوزُ أَنْ يكونَ على حذفٍ مضافٍ أي: ذوو درجاتٍ أي: أصحاب منازلٍ ورتبٍ في الثواب والعقاب.

وأجاز ابن الخطيب^(٢) أن يكونَ الأصلُ: «لهم درجات» فحُذِفَت اللام، وعلى هذا يكونُ «درجات» مبتدأ وما قبلها الخبرُ. وقد رَدَّ عليه بعضُ الناس، وجعلَ هذا مِنْ جَهْلِهِ وجهلِ متبوعيه من المُفَسِّرِينَ بلسانِ العربِ وقال: «لا مساعٍ لحذفِ اللامِ البتة، لأنها إنما تُحْدَفُ في مواضعٍ يُضْطَرُّ إليها، وهنا المعنى واضحٌ مستقيمٌ مِنْ غيرِ تقديرٍ حَذَفٍ»، ولعمري إنَّ ادعاءَ حذفِ اللامِ خطأ، والمخطيءُ معذورٌ، ولكن قد نُقِلَ عن المفسرين هذا، ونُقلَ عن ابن عباس والحسن: «لكلِّ درجاتٍ من الجنة والنار»، فإنَّ كانَ هذا القائلُ أَخَذَ مِنْ هذا الكلامِ أَنَّ اللامَ محذوفةٌ فهو مخطيءٌ، لأنَّ هؤلاء - رضي الله عنهم - يُفَسِّرُونَ المعنى لا الإعرابَ اللفظي. وقرأ النخعي^(٣): «درجةٌ» بالإفراد على الجنس.

و «عند الله» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلَّقَ بـ «درجات» على المعنى لما تَضَمَّنَتْ من معنى الفعل، كأنه قيل: هم متفاضلون عند الله، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةٌ لدرجات، فيكونُ في محل رفع.

آ. (١٦٤) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ﴾: جوابٌ لقسم محذوف.

(١) البيت لابن هرمة، وهو في الكتاب ٢٠٦/١، واللسان: درج؛ والكشاف ٤/٤٧٩؛ والخزانة ٢٠٣/١، والنصب: الغرض، والدرج: السبيل.

(٢) وهو الفخر الرازي في تفسيره ٧٥/٩.

(٣) البحر ١٠٢/٣.

— آل عمران —

وقرىء^(١) «لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ» بـ «مِنْ» الجارة، و«مَنْ» بالتشديد مجرورٌ بها. وخَرَجَ الزمخشري^(٢) على وجهين، أحدهما: أَنَّ يَكُونَ هذا الجارُّ خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف تقديره: «لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ على المؤمنين منه أَوْبَعُهُ إِذْ بَعَثَ، فَحُذِفَ لِقِيَامُ الدلالة، والثاني: أَنَّهُ جُعِلَ المبتدأ نَفْسَ «إِذْ» بمعنى وقت، وخبرها الجارُّ قَبْلَهَا تقديره: لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ على المؤمنين وقت بعثه، ونَظَرَهُ بقولهم: «أَخْطَبُ ما يَكُونُ الأميرُ إِذَا كان قائماً». وهذان الوجهان في هذه القراءة مِمَّا يَدُلُّانَ على رسوخِ قَدَمِهِ في هذا العلم.

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ^(٣) قد رَدَّ عليه الوجهَ الثاني بأنَّ «إِذْ» غيرُ متصرفية، لا تَكُونُ إِلا ظرفاً، أو مضافاً إليها اسمُ زمان، أو مفعولةً بذكر على قولٍ. ونَقَلَ قولَ أبي علي فيها وفي «إِذَا» أَنَّهُما لا تكونان^(٤) فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدئين. قال: «ولا يُحْفَظُ مِنْ كلامِهِم: «إِذَا قام زيدٌ طويلاً» يريد: وقت قيامه طويلاً، وبأنَّ تنظيره القراءة بقولهم: «أَخْطَبُ» إلى آخره خطأ، من حيث إنَّ المشبه مبتدأ والمُشَبَّه [به] ظرفٌ في موضعِ الخبرِ عند مَنْ يُعَرِّبُ هذا الإعراب، ومن حيث إنَّ هذا الخبرَ الذي قد أُبرِزه ظاهراً واجبُ الحذفِ لِسَدِّ الحالِ مسدِّه، نصُّ عليه النحويون الذين يُعَرِّبونه هكذا فكيف يُبَرِّزُهُ في اللفظِ». وجوابُ هذا الرَّدُّ واضحٌ، وليت أبا القاسم لم يَذْكُرْ تخريجَ هذه القراءة حتى كنا نسمع.

والجمهورُ على ضَمِّ السينِ من «أنفُسِهِم» أي: مِنْ جملَتِهِم وجنسِهِم. وقرأت^(٥) عائشة وفاطمة والضحاك — ورواها أنس عنه صلى الله عليه وسلم —

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٠٣/٣، ولم ينسبها أحد.

(٢) الكشف ٤٧٧/١.

(٣) البحر ١٠٤/٣.

(٤) الأصل: «لا تكون» وهو سهو.

(٥) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٠٤/٣؛ القرطبي ٢٦٣/٤.

بفتح الفاء من النُفاسة، وهي الشرف أي: من أشرفهم نسباً وخُلُقاً وخُلُقاً. وعن علي عنه عليه السلام: «أنا أَنفُسُكُمْ نَسَباً وَحَسَباً وَصِهْرًا».

وهذا الجارُّ يَحْتَمِل وجهين أحدهما: أَنْ يتعلّق بنفس «بعث». والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه وصفٌ لـ «رسولاً» فيكون منصوبٌ المحلّ، وَيَقْوَى هذا الوجهُ على قراءة فتح الفاء. وقوله: «يَتْلُو عليهم» في محلّ حال أو مستأنف، وقد تقدّم نظيرها في البقرة^(١).

وقوله: «وإن كانوا من قبل لَنفي» هي «إن» المخففة واللام فارقة، وقد تقدّم الكلام على تحقيق هذا والخلاف فيه. إلّا أن الزمخشري^(٢) ومكي^(٣) هنا حين جعلها مخففة قدّرا لها اسماً محذوفاً، فقال الزمخشري: «تقديره: وإنَّ الشَّانَ والحديث كانوا من قبل». وقال مكي: «وأما سيبويه^(٤) فإنه يقول إنها مخففة واسمها مضمر، والتقدير: على قوله: «وإنهم كانوا». وهذا ليس بجيد، لأنَّ «إن» المخففة إنما تعمل في الظاهر على غير الأفصح، ولا عمل لها في المضمر، ولا يُقدَّر لها اسمٌ محذوفٌ البتّة، بل تُهْمَل أو تعمل على ما تقدّم، مع أن الزمخشري لم يصرّح بأنَّ اسمها محذوف، بل قال: «إن هي المخففة واللام فارقة، وتقديره: وإنَّ الشَّانَ والحديث كانوا» فقد يكون هذا تفسيرٌ معني لا إعراب.

وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. والثاني: في محلّ نصبٍ على الحال من المفعول في «يُعَلِّمُهُم» وهو الأظهر.

(١) الآية ١٢٩ من البقرة.

(٢) الكشف ٤٧٧/١.

(٣) لم أقف على هذا الرأي لمكي في مشكله.

(٤) لم أقف لسيبويه على نص يفيد ذلك.

آ. (١٦٥) قوله تعالى: ﴿وَأَوْلَآءَ أَصَابَتْكُمُ﴾ : الهمزة للإنكار، وجعلها ابن عطية^(١) للتقرير، والواو عاطفة، والنية بها التقديم على الهمزة على ما تقرر. وقال الزمخشري^(٢): «و» لَمَّا «نصبت بقلتم، و» أَصَابَتْكُمُ «في محل الجر بإضافة «لَمَّا» إليه، وتقديره، «قلتم حين أصابَتْكُمُ» و«أُنِي» هذا نُصِبَ لأنه مقولٌ والهمزة للتقريع والتقرير. فإن قلت: علامَ عَطَفَتِ الواو هذه الجملة؟ قلت: على ما مضى من قصة أحد من قوله: «ولقد صدقكم الله وعده»، ويجوز أن تكون معطوفة على محذوفٍ تقديره: أفعلتم كذا وقلتم حينئذٍ كذا» انتهى.

أما جعله «لَمَّا» بمعنى «حين» أي ظرفاً فهو مذهب الفارسي^(٣)، وقد تقدم تقرير المذهبين، وأما قوله: «عَطَفَ على قصة أحد»؛ فهذا غير مذهب؛ لأنَّ الجاري من مذهبه إنما هو تقديرُ جملةٍ يُعْطَفُ ما بعد الواو عليها أو الفاء أو ثم كما قرره هو في الوجه الثاني.

و«أُنِي هذا» أُنِي: بمعنى «مِنْ أَيْنَ» كما تقدم في قوله «أُنِي لِكَ هذا»^(٤). ويدلُّ عليه قوله: «مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ» و«مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» قاله الزمخشري^(٥). وردَّ عليه الشيخ^(٦) بأنَّ الظرف إذا وَقَعَ خبراً لا يُقَدَّرُ داخلاً عليه حرفٌ جرٌ غيرُ «في»، «أَمَّا أَنْ يُقَدَّرَ داخلاً عليه «مِنْ» فلا، لأنه إنما انتصب على إسقاطٍ «في» ولذلك إذا أُضْمِرَ الظرفُ تعدَّى إليه [الفعل] بـ «في» إلاَّ أَنْ يُسَمَّعَ فيه. قال: «فتقديره غيرُ سائغٍ واستدلاله بقوله: «مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ» «مِنْ

(١) المحرر ٢٢٨/٣.

(٢) الكشف ٤٧٧/١.

(٣) الإيضاح ٣١٩.

(٤) الآية ٣٧ من آل عمران.

(٥) الكشف ٤٧٧/١.

(٦) البحر ١٠٧/٣.

عند الله» وقوفٌ مع مطابقة السؤال للجواب في اللفظ ودُهورٌ عن هذه القاعدة». واختار الشيخ أن «أنى» بمعنى «كيف» قال: «وأنى سؤالٌ عن الحال هنا، ولا تناسب أن تكون بمعنى «أين» أو «متى»، لأن الاستفهام لم يقع عن مكانٍ ولا زمانٍ هنا، إنما وقع عن الحال التي اقتضت لهم ذلك، سألوا عنها على سبيل التعجب، وجاء الجواب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ في قوله: «قل هو من عند أنفسكم». قال: «والسؤال» بـ «أنى» سؤالٌ عن تعيين كيفية حصول هذا الأمر، والجواب بقوله: «من عند أنفسكم» يتضمن تعيين الكيفية، لأنه بتعيين السبب تتعين الكيفية من حيث المعنى، لو قيل على سبيل التعجب: كيف لا يحجُّ زيد الصالح!! فقليل في جوابه: «لعدم استطاعته» لحصل الجواب وانتظم من المعنى أنه لا يحجُّ وهو غيرٌ مستطيع» انتهى. أمّا قوله: «لا يقدر الظرف بحرف جرٍ غير «في» فالزمخشري لم يقدر «في» مع «أنى» حتى يلزمه ما قال، إنما جعل «أنى» بمنزلة «من أين» في المعنى. وأمّا عدوله^(١) عن الجواب المطابق لفظاً فالكسُ أولى.

وقوله: «قد أصبتم» في محل رفعٍ صفةٌ لـ «مصيبة». و«قلتم» على مذهب سيبويه^(٢) جوابٌ لـ «لما»، وعلى مذهب الفارسي ناصبٌ لها، على حسب ما تقدّم من مذهبيهما. والضميرُ في قوله «قل» هو راجع على المصيبة من حيث المعنى. ويجوز / أن يكون على حذف مضاف مُراعَى أي: سببها، وكذلك الإشارةُ بقوله: «أنى هذا» لأن المراد المصيبة.

آ. (١٦٦) قوله تعالى: ﴿وما أصابكم﴾: «ما» موصولةٌ بمعنى الذي في محل رفعٍ بالابتداء. و«فيأذن الله» الخبر، وهو على إضمار تقديره: فهو بإذن الله، ودخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط نحو: «الذي

(١) أي عدول الشيخ.

(٢) الكتاب ٣١١/٢، الإيضاح العضدي ٣١٩.

يأتيني فله درهم» وهذا على ما قرره الجمهور مُشْكِلٌ، وذلك أنهم قرروا أنه لا يجوز دخول هذه الفاء زائدة في الخبر إلا بشرط، منها أن تكون الصلة مستقبلة في المعنى، وذلك لأنَّ الفاء إنما دخلت للشبه بالشرط، والشرط إنما يكون في الاستقبال لا في الماضي، لو قلت: «الذي أتاني أمس فله درهم» لم يصح، و«أصابكم» هنا ماضٍ في المعنى لأنَّ القصة ماضية فكيف جاز دخول هذه الفاء؟

وأجابوا عنه بأنه يُحْمَلُ على التبيين أي: «وما تبين إصابته إياكم» كما تأولوا: «إن كان قيمه قد من دبر»^(١) أي: إن تبين، وهذا شرط صريح. قلت: وإذا صح هذا التأويل فلتجعل «ما» هنا شرطاً صريحاً، وتكون الفاء داخلةً وجوباً لكونها واقعة جواباً للشرط. وقال ابن عطية^(٢): «يحسن دخول الفاء إذا كان سبب الإعطاء»^(٣)، وكذلك ترتيب هذه، فالمعنى إنما هو: وما أذن الله فيه فهو الذي أصابكم، لكن قدّم الأهم في نفوسهم والأقرب إلى حسهم. والإذن: التمكين من الشيء مع العلم به» وهذا حسن من حيث المعنى، فإن الإصابة مرتبة على الإذن من حيث المعنى. وأشار بقوله «الأهم والأقرب» إلى ما أصابهم يوم التقى الجمعان.

قوله: «وليعلم» في هذه اللام قولان، أحدهما: أنها معطوفة على معنى قوله: «فبإذن الله» عطف سبب على سبب، فتعلق بما تعلق به الباء. والثاني: أنها متعلقة بمحذوف أي: وليعلم فعل ذلك، أي: أصابكم. والأول

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) المحرر ٢٩٠/٣.

(٣) هذا الكلام مرتبط بمثال أورده ابن عطية، ونصه:

«ودخلت الفاء رابطة مسددة وذلك للإيهام الذي في «ما» فأشبه الكلام الشرط، وهذا كما قال سيويه: «الذي قام فله درهمان»، فيحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإعطاء»؛ انظر: المحرر ٢٩٠/٣.

- آل عمران -

أُولَى، وقد تقدّم أن معنى «وَلْيَعْلَمَ اللَّهُ كَذَا» أي تمييزاً ويظهر للناس ما كان في علمه. وزعم بعضهم أن ثم مضافاً أي: ليعلم إيمان المؤمنين ونفاق الذين، ولا حاجة إليه.

آ. (١٦٧) قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُم تَعَالَوْا قَاتِلُوا﴾: هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون استثنائية، أخبر الله أنهم مأمورون: إما بالقتال وإما بالدفع أي: تكثير سواد المسلمين. والثاني: أن تكون معطوفة على «نافقوا»، فتكون داخلّة في حيز الموصول أي: وليعلم الذين حصل منهم النفاق والقول بكذا، و«تعالوا» و«قاتلوا» كلاهما قائم مقام الفاعل لـ «قيل» لأنه هو المقول، وقد تقدّم ما فيه. قال أبو البقاء^(١): «وإنما لم يأت بحرف العطف - يعني بين تعالوا وقاتلوا - لأنه قصّد أن تكون كل من الجملتين مقصودة بنفسها، ويجوز أن يقال إن المقصود هو الأمر بالقتال، و«تعالوا» ذكر ما لو سكّت عنه لكان في الكلام ما يدلّ عليه، وقيل: الأمر الثاني حال. يعني بقوله: «وتعالوا ذكر ما لو سكّت» أي: المقصود إنما هو أمرهم بالقتال لا مجيئهم وحده، وجعله «قاتلوا» حالاً من «تعالوا» فاسد؛ لأن الجملة الحالية يشترط أن تكون خبرية وهذه طلبية.

قوله: «أو ادفعوا» «أو» هنا على بابها من التخيير والإباحة. وقيل: بمعنى الواو لأنه طلب منهم القتال والدفع، والأول هو الصحيح. وقوله: «قالوا: لو نعلم» إنما لم يأت في هذه الجملة بحرف عطف لأنها جواب لسؤال سائل: كأنه قيل: فما قالوا لما قيل لهم ذلك؟ فأجيب بأنهم قالوا ذلك. و«نعلم» وإن كان مضارعاً فمعناه المضى لأن «لو» تخلص المضارع - إذا كانت لما سيقع لوقوع غيره - [للمضى]. ونكر «قتالاً» أي: لو علمنا بعض قتال ما.

(١) الإملاء ١/١٥٦.

قوله: «هم للكفرِ أقربُ» «هم» مبتدأ و«أقربُ» خبره، وهو أفعلُ تفضيلٍ، و«للكفرِ» متعلقٌ به، وكذلك «للإيمان». فإن قيل: لا يتعلّقُ حرفا جر متحدان لفظاً ومعنى بعامل واحد، إلا أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر أو بدلاً منه، فكيف تعلّقاً بـ«أقرب»؟ فالجواب أن هذا خاصٌّ بأفعلِ التفضيل قالوا: لأنه في قوة عاملين، فإن قولك: «زيدٌ أفضلُ من عمرو» معناه: يزيّدُ فضلهُ على فضلِ عمر. وقال أبو البقاء^(١): «وجاز أن يعملَ «أقربُ» فيهما لأنهما يُشبهان الظرف، وكما عمل «أطيبُ» في قولهم: «هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً» في الظرفين المقدّرين، لأنَّ «أفعلُ» يَدُلُّ على معنيين: على أصلِ الفعل وزيادته، فيعملُ في كلِّ واحدٍ منهما بمعنى غير الآخر، فتقديره: يزيّدُ قُرْبَهُم إلى الكفرِ على قُرْبِهِم إلى الإيمان». ولا حاجة إلى تشبيه الجارّين بالظرفين، لأن ظاهره أن المسوّغَ لتعلّقهما بعاملٍ واحدٍ شَبَهَهُمَا بالظرفين، وليس كذلك، وقوله: «الظرفين المقدّرين» يعني أن المعنى: هذا في أوَانٍ بُسْرِيَّتِهِ أطيبُ منه أوَانِ رُطْبِيَّتِهِ.

و«أقربُ» هنا من القُرب الذي هو ضد البُعد، ويتعدّى بثلاثة حروفٍ: اللام و«إلى» و«مِنْ»، تقول: قُرْبْتُ لك وإليك ومنك، فإذا قلت: «زيدٌ أقربُ من العلمِ من عمرو» ف«مِنْ» الأولى المُعَدِّيَةُ لأصلِ معنى القرب، والثانية هي الجارة للمفضول. وإذا تقرّر هذا فلا حاجة إلى ادّعاء أن اللامَ بمعنى إلى.

و«يومئذٍ» متعلّقٌ بـ«أقربُ»، وكذا «منهم»، و«مِنْ» هذه هي الجارة للمفضول بعد أفعل، وليسَتْ هي المُعَدِّيَةُ لأصلِ الفعل. ومعنى «هم للكفرِ أقربُ منهم يومئذٍ للإيمان» أنهم كانوا قبلَ هذا الوقتِ كاتمين للنفاق، فكانوا

في الظاهر أبعد من الكفر، فلما ظهر منهم ما كانوا يكتُمونه صاروا أقرب للكفر.

و«إذ» مضافةً لجملةٍ محذوفةٍ عُوِضَ منها التنوينُ كما تقدَّم تقريرُهُ، وتقديرُ هذه الجملةِ، «هم للكفر يومَ إذ قالوا: لو نعلمُ قتالاً لا تبغناكم» وقيل: المعنى على حذفِ مضافٍ أي: هم لأهل الكفر أقربُ لأهل الإيمان. وفُضِّلوا هنا على أنفسهم باعتبارِ حالين ووقتَيْن. ولولا ذلك لم يجز. تقولُ: «زيدٌ قاعداً أفضلُ منه قائماً» أو: «زيدٌ قاعداً اليومَ أفضلُ منه قاعداً غداً» ولو قلت: «زيدٌ اليومَ قاعداً أفضلُ منه اليومَ قاعداً» لم يجز.

وحكى النقاش عن بعض المفسرين أنَّ «أقرب» هنا ليست من معنى القرب الذي هو ضد البعد، وإنما هي من القرب بفتح القاف والراء، وهو طلبُ الماء، ومنه «قاربُ الماء»، وليلةُ القرب: ليلةُ الورود، فالمعنى: هم أطلبُ للكفر، وعلى هذا فتتعيَّن التعديَةُ باللام، على حدِّ قولك: «زيدٌ أضربُ لعمرٍو».

قوله: «يقولون بأفواههم» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «أقرب» أي: قَرَّبوا للكفر قائلين هذه المقالة. وقوله: «بأفواههم» قيل: تأكيدٌ كقوله: «ولا طائرٌ يطير بجناحيه»^(١). والظاهرُ أنَّ القولَ يُطلق على اللسانيِّ والنفسانيِّ فتقييدهُ بأفواههم تقييدٌ لأحدٍ محتملين، اللهم إلا أنَّ يُقال: إنَّ إطلاقه على النفسانيِّ مجازٌ. قال الزمخشري^(٢): «وذكرُ القلوبِ مع الأفواه تصويرٌ لنفاقهم، وأنَّ إيمانهم موجود في أفواههم فقط» وبهذا الذي قاله الزمخشري ينتفي كونهُ للتأكيد لتحصيله هذه الفائدة.

(١) الآية ٣٨ من الأنعام.

(٢) الكشف ٤٧٨/١.

آ. (١٦٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾: جَوَزُوا فِي موضع «الذين» الألقاب الثلاثة: الرفع والنصب والجَرُّ، فالرفع من ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى خِبرِ مَبْتَدَأٍ محذوف تقديره: هم الذين. الثاني: أنه بدل من واو «يكتُمون». الثالث: أنه مبتدأ، والخبرُ قوله: «قُلْ فَادْرُؤُوا» ولا بد من حَذْفِ عَائِدٍ تقديره: قُلْ لَهُمْ فَادْرُؤُوا. والنصبُ من ثلاثة أوجه أيضاً، أحدها: النصبُ عَلَى الذم أي: أَدُمُ الَّذِينَ قَالُوا. الثاني: أنه بدل من «الذين نافقوا» الثالث: أنه صفةٌ لَهُمْ. والجَرُّ من وجهين: البدل من الضمير في «بأفواههم»، أو من الضمير في «قلوبهم» كقول الفرزدق^(١):

١٤٩٠- عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً

عَلَى جَوْدِهِ لَضُنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمٍ / [١٨٨/ب]

بجر «حاتم» على أنه بدلٌ من الهاءِ في «جوده»، وقد تقدّم الخلافُ في هذه المسألة.

وقال الشيخ^(٢): وَجَوَزُوا فِي إِعْرَابِ «الذين» وجوهاً: الرفع على النعت لـ «الذين نافقوا»، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو على أنه بدل من الواو في «يكتُمون»، والنصبُ فذكره إلى آخره. وهذا عجيب^(٣) منه لأن «الذين نافقوا» منصوبٌ بقوله «وليعلم»، وهم في الحقيقة عَطُفٌ عَلَى «المؤمنين»، وإنما كَرَّرَ العاملُ توكيداً، والشيخ لا يَخْفَى عَلَيْهِ ما هو أَشْكَلُ من هذا، فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تبعٌ غَيْرُهُ فِي هذا السهْوِ، وهو الظاهر في كلامه، وَلَمْ يَنْظُرْ فِي الآيَةِ اتِّكَالاً عَلَى مَا رَأَاهُ مَنْقُولاً، وكثيراً ما يقع الناس فيه، وَأَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ «الذين» فاعِلٌ

(١) نقدم برقم ٥٩٦.

(٢) البحر ٣/١١١.

(٣) وجه الإشكال أن عبارة أبي حيان «الرفع» مع أنه منصوب.

- آل عمران -

يقوله: «وليعلم» أي: «فَعَلَ اللهُ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ هو المؤمنون وليَعْلَمَ المنافقون» ولكن مثل هذا لا ينبغي أن يجوز البتة.

قوله: «وقعدوا» يجوز في هذه الجملة وجهان أحدهما: أن تكون حالة من فاعل «قالوا» و«قد» مرادة، أي: وقد قعدوا، ومجيء الماضي حالاً بالواو وقد، أو بأحدهما، أو بدونهما ثابت من لسان العرب. والثاني: أنها معطوفة على الصلة فتكون معترضة بين «قالوا» ومعمولها وهو «لو أطاعونا».

آ. (١٦٩) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْسِبَنَّ الَّذِينَ﴾: مفعول أول، و«أمواتاً» مفعول ثان، والفاعل: إمّا ضمير كل مخاطب، أو ضمير الرسول عليه السلام كما تقدّم في نظائره.

وقرأ^(١) حميد بن قيس وهشام - بخلاف عنه - «يَحْسِبَنَّ» بياء الغيبة. وفي الفاعل وجهان، أحدهما: أنه مضمّر: إمّا ضمير الرسول، أو ضمير مَنْ يَصْلُحُ لِلْحُسْبَانِ أيّ حاسب. والثاني: - قاله الزمخشري^(٢) - وهو أن يكون «الذين قُتِلُوا» قال: «ويجوز أن يكون «الذين قُتِلُوا» فاعلاً، والتقدير: ولا يَحْسِبُنَّهُم الذين قتلوا أمواتاً أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله: «بل أحياء» أي: هم أحياء، لدلالة الكلام عليهما.

وردّ عليه الشيخ^(٣) بأن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وعدّ باب: رُبّه رجلاً، ونعم

(١) البحر ١١٢/٣.

(٢) الكشاف ٤٧٩/١.

(٣) البحر ١١٢/٣.

رجلاً زيداً، والتنازع^(١) عند إعمال الثاني في رأي سيبويه، والبدل^(٢) على خلاف فيه، وضمير الأمر^(٣). قال: «وزاد بعض أصحابنا أن يكون [الظاهر] المفسر^(٤) خبراً، وبأن^(٥) حَذَفَ أحد مفعولي «ظن» اختصاراً وإنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليل جداً، نصَّ عليه الفارسي، ومنعه ابن ملكون^(٦) البتة».

وهذا من تحمُّلاته عليه. أمَّا قوله «يؤدي إلى تقديم المضمَر إلى آخره» فالزمخشري لم يقدِّره صناعة بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لمَّا أراد أن يُقدِّر الصناعة النحوية قدَّره بلفظ «أنفسهم» المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظنُّ أن الشيخ توهم أنها مرفوعة تأكيداً للمضمير في «قتلوا»، ولم ينتبه أنه إنما قدَّرها مفعولاً أولاً منصوبةً. وأمَّا تمشيته قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابن ملكون؟ وستأتي مواضع يضطرُّ هو وغيره إلى حَذَفِ أحد المفعولين كما ستقف عليه قريباً. وتقدَّم الكلام^(٧) على مادة «حَسِبَ» ولغاتها وقراءاتها.

وقرأ^(٨) ابن عامر: «قتلوا» بالتشديد، وهشام وحده في «لوأطاعونا ما قُتلوا»، والباقون بالتخفيف. فالتشديد للكثير، والتخفيف صالح لذلك.

(١) نحو: ضرباني وضربت الزيد، وانظر: الكتاب ٣٧/١.

(٢) نحو: مررت به زيد.

(٣) نحو: هو زيد منطلق.

(٤) نحو: «وقالوا إنَّ هي إلا حياتنا الدنيا» والتقدير: وما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

(٥) هذا كلام الشيخ يردُّ فيه على تقدير الزمخشري. معطوف على «بأن هذا التقدير».

(٦) إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي، له: شرح الحماسة وشرح الجمل، روى عنه ابن خروف والشلوبين، توفي سنة ٥٨١؛ انظر: البلغة ١٠؛ والبقية ٤٣١/١؛ وإيضاح المكنون ١٥٨/١.

(٧) انظر: إعرابه للآية ٢١٤ من البقرة.

(٨) السبعة ٢١٩؛ الكشف ٣٦٣/١؛ الشواذ ٢٣.

وقرأ الجمهور «أحياء» رفعاً على: «بل هم أحياء» وقرأ^(١) ابن أبي عبلة: «أحياء». وخرّجها أبو البقاء^(٢) على وجهين، أحدهما: أن تكون عطفاً على «أموات» قال: «كما تقول: «ظننت زيدا قائماً بل قاعداً». والثاني: - وإليه ذهب الزمخشري^(٣) أيضاً - أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره: بل أحسبهم أحياء. وهذا الوجه سبق إليه أبو إسحاق^(٤) الزجاج، إلا أن الفارسي ردّه عليه في «الإغفال» قال: «لأن الأمر تعيّن فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، ولا يصح أن يُضمَر له إلا فعل المحسبة، فوجه قراءة ابن أبي عبلة أن تُضمَر فعلاً غير المحسبة: اعتقدهم أو اجعلهم، وذلك ضعيف إذ لا دلالة في الكلام على ما يُضمَر انتهى. وهذا تحامل من أبي عليّ. أمّا قوله: «إن الأمر تعيّن» يعني أن كونهم أحياء أمر متيقن، فكيف يُقال فيه: «أحسبهم» بفعل يقتضي الشك؟ وهذا غير لازم لأن «حَسِبَ» قد تأتي لليقين. قال^(٥):

١٤٩١- حَسِبْتُ الثَّقَى والجودَ خيرَ تجارةٍ
رَباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلاً

وقال آخر^(٦):

١٤٩٢- شَهِدْتُ وفاتوني وكنْتُ حَسِبْتُني
فقيراً إلى أَنْ يَشْهَدُوا وتَغَيَّبني

فـ «حَسِبَ» في هذين البيتين لليقين، لأنّ المعنى على ذلك، وقوله: «وذلك ضعيف» يعني من حيث عدم الدلالة اللفظية، وليس كذلك، بل إذا

(١) البحر ١١٣/٣.

(٢) الإملاء ١٥٧/١.

(٣) الكشف ٤٧٩/١.

(٤) معاني القرآن ٥٠٤/١.

(٥) تقدّم برقم ٩٢٣.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١١٣/٣.

أَرشَدَ المعنى إلى شيء يُقَدَّرُ ذلك الشيءُ لدلالة المعنى عليه من غير ضَعْفٍ، وإنَّ كان دلالةُ اللفظِ أحسنَ. وأمَّا تقديرُه هو «أَوْ اجْعَلْهُمْ» قال الشيخ^(١): «هذا لَا يَصِحُّ البتة سواء جَعَلْتَ «اجْعَلْهُمْ» بمعنى: اخْلُقْهُمْ أَوْ صَيِّرْهُمْ أَوْ سَمِّهِمْ أَوْ الْقَهْمُ».

قوله: «عند ربهم» فيه خمسة أوجه، أحدهما: أَنْ يَكُونَ خبراً ثانياً لـ «أحياء» على قراءة الجمهور. الثاني: أَنْ يَكُونَ ظرفاً لـ «أحياء» لأنَّ المعنى: يَحْيَوْنَ عند ربِّهم. الثالث: أَنْ يَكُونَ ظرفاً لـ «يُرْزَقُونَ» أي: يَقَعُ رِزْقُهُمْ فِي هذا المكانِ الشريف. الرابع: أَنْ يَكُونَ صفةً لـ «أحياء»، فيكونُ في محلِّ رفعٍ على قراءة الجمهورِ ونصبٍ على قراءة ابن أبي عبلة. الخامس: أَنْ يَكُونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في «أحياء» والمرادُ بالعندية المجازُ عن قربهم بالكرمة. قال ابن عطية^(٢): «هو على حَذْفِ مضافٍ أي: عند كرامة ربهم» ولا حاجة إليه، لأنَّ الأولُ أليق.

قوله: «يُرْزَقُونَ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ خبراً ثالثاً لأحياء، أو ثانياً إذا لم تَجْعَلِ الظرفَ خبراً. الثاني: أنه صفةٌ لـ «أحياء» بالاعتبارين المتقدمين، فإنَّ أعربنا الظرفَ وصفاً أيضاً فيكونُ هذا جاء على الأحسن، وهو أنه إذا وُصِفَ بظرفٍ وجملةٍ فالأحسنُ تقديمُ الظرفِ وعديله لأنه أقربُ إلى المفرد. الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «أحياء» أي: يَحْيَوْنَ مرزوقين. والرابع: أَنْ يَكُونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في الظرف، والعاملُ فيه في الحقيقة العاملُ في الظرف. قال أبو البقاء^(٣) في هذا الوجه: «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً من الظرفِ إذا جَعَلْتَهُ صفةً» أي: إذا جَعَلْتَ الظرفَ، وليس ذلك مختصاً بجَعْلِهِ صفةً فقط، بل لو جَعَلْتَهُ حالاً جاز ذلك أيضاً، وهذه تُسمَّى الحال

(١) البحر ١١٣/٣.

(٢) المحرر ٢٩٣/٣.

(٣) الإملاء ١٥٧/١.

المتداخلة، ولو جعلته خبراً كان كذلك.

آ. (١٧٠) قوله تعالى: ﴿فَرِحِينَ﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون حالاً من الضمير في «أحياء». الثاني: من الضمير في الظرف. الثالث: من الضمير في «يُرْزَقُونَ»: الرابع أنه منصوب على المدح. الخامس أنه صفة لـ «أحياء»، وهذا يختص بقراءة ابن أبي عبله. و«بما» يتعلق بـ «فرحين».

قوله: «مِنْ فضله» في «مِنْ» وجهان^(١)، أحدهما: أن معناها السببية أي: بسبب فضله أي: الذي آتاهم الله متسبب عن فضله. الثاني: أنها لا ابتداءً الغاية، وعلى هذين الوجهين تتعلق بآتاهم. الثالث: أنها للتبعية أي: بعض فضله، وعلى هذا فتتعلق بمحذوف على أنها حال من الضمير العائد على الموصول، ولكنه حُذِفَ والتقدير: بما آتاهموه كائناً من فضله.

قوله: «ويستبشرون» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون من باب عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في تأويله، فيكون عطفاً على «فرحين» كأنه قيل: فرحين ومستبشرين، ونظروهم بقوله تعالى: «فَوَقَّهْم صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ»^(٢). والثاني: أنه أيضاً / يكون من باب عطف الفعل على الاسم، لكن لأن الاسم في تأويل الفعل. قال أبو البقاء^(٣): «هو معطوف على «فرحين»؛ لأن اسم الفاعل هنا يشبه الفعل المضارع» يعني أن «فرحين» بمنزلة «يفرحون»، وكأنه جعله من باب قوله: «إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا»^(٤)، والتقدير الأول أولي، لأن الاسم وهو «فرحين» لا ضرورة بنا إلى أن نجعله في محل فعل مضارع حتى نتأول الاسم به، والفعل فرع عليه، فينبغي أن يُرَدَّ إليه^(٥).

(١) وجهان من ناحية تعلقها، وليس من ناحية معناها.

(٢) الآية ١٩ من الملك.

(٣) الإملاء ١٥٧/١.

(٤) الآية ١٨ من الحديد.

(٥) يرد الفعل «يستبشرون» إلى الاسم «فرحين» بعد تأويله بمستبشرين.

وإنما فعلنا ذلك في الآية لأنَّ آل الموصولة بمعنى الذي، و«الذي» لا توصَّل إلا بجملة أو شبهها، وذلك الشُّبُه في الحقيقة يتأوَّل بجملة.

الثالث: أنَّ يكونَ مستأنفاً، والواو للعطف عطفٌ فعليةٌ على اسمية.

الرابع: أن يكونَ خيراً لمبتدأ محذوف أي: وهم يستبشرون، وحينئذ يجوز وجهان، أحدهما: أن تكونَ الجملةُ حاليةً من الضمير المستكنِّ في «فرحين» أو من العائد المحذوف من «آتاهم»، وإنما احتجنا إلى تقدير مبتدأ عند جَعَلْنَا إياها حالاً لأنَّ المضارع المثنى لا يجوز اقترانه بواو الحال لما تقدَّم غير مرة. والثاني من هذين الوجهين: أن تكونَ استئنافية عطفٌ جملةٌ اسميةٌ على مثلها.

واستغفعل هنا ليست للطلب، بل تكون بمعنى المجرد نحو: «استغنى الله، واستمجد المرخ^(١) والغفار» بمعنى غني ومجد. وقد سمع «بشير الرجل» بكسر العين فيكون استبشر بمعناه، قاله ابن عطية^(٢). ويجوز أن يكونَ مطاوَع أبشر نحو: «أكانه فاستكان، وأراحه فاستراح، وأشلاه^(٣) فاستشلى، وأحكمه فاستحكم» وهو كثير. وجَعَلَهُ الشيخ^(٤) أظهر من حيث إنَّ المطاوعة تدلُّ على الانفعال عن الغير، فحصلت لهم البشرى بإبشار الله تعالى، وهذا لا يلزم إذا كان بمعنى المجرد.

قوله: «مِنْ خَلْفِهِمْ» في هذا الجارَّ وجهان، أحدهما: أنه متعلق

(١) قال في الصحاح: «مجد» وفي المثل: في كل شجرٍ نار، استمجد المرخ والغفار أي: استكثر منها، كأنها أخذت من النار ما هو حسبها. ويقال: لأنها يسرعان الزرِّي فشبها بمن يُكثر من العطاء طلباً للمجد.

(٢) المحرر ٢٩٥/٣.

(٣) أشلى الناقة: دعاها للحلب. ولها معانٍ أخر انظرها في اللسان: شلي.

(٤) البحر ١١٥/٣.

بـ «يَلْحَقُوا» على معنى أنهم قد بقوا بعدهم، وهم قد تقدّموهم. والثاني: أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من فاعل «يلحقوا» أي: لم يلحقوا بهم حال كونهم مُتَخَلِّفِينَ عنهم أي: في الحياة.

قوله: «أَلَا خَوْفٌ» فيه وجهان أحدهما: أن «أَنَّ» وما في حيزها في محل جر بدلاً من «الذين» بدل اشتمال أي: يستبشرون بعدم خوفهم وحزنهم فهو المُسْتَبَشِّرُ به في الحقيقة لأنّ الذوات لا يُسْتَبَشَّرُ بها. والثاني: أنها في محل نصب على أنها مفعول من أجله أي: لأنهم لا خوف. و«أَنَّ» هذه هي المخففة، واسمها ضمير الشأن، وجملته النفي بعدها في محل الخبر، والذوات لا يُسْتَبَشَّرُ بها كما تقدّم فلا بد من حذف مضاف مناسب، والتقدير: ويستبشرون بسلامة الذين، أولحوقهم بهم في الدرجة.

وقال مكي^(١) بعد أن حكى أنها بدل اشتمال: «ويجوز أن تكون «أَنَّ» في موضع نصب على معنى «بأن لا». وهذا هو بعينه هو وجه البدل المتقدم، غاية ما في الباب أنه أعاد مع البدل العامل في تقديره، اللهم أن يعني أنها وإن كانت بدلاً من «الذين» فليست في محل جر بل في محل نصب، لأنها سقطت منها الباء فإن الأصل «بأن لا»، و«أَنَّ» إذا حُذِفَ منها حرف الجر كانت في محل نصب على رأي سيبويه^(٢) والفراء^(٣). وهو بعيد.

آ. (١٧١) قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾: قرأ^(٤) الكسائي بكسر «إِنَّ» على الاستئناف. وقال الزمخشري^(٥): «إن قراءة الكسر اعتراض»

(١) المشكل ١٦٦/١.

(٢) الكتاب ١٧/١.

(٣) معاني القرآن ١٤٨/١، ٢٣٨/٢.

(٤) السبعة ٢١٩؛ الكشف ٣٦٤/١.

(٥) الكشاف ٤٨٠/١.

واستشكل كونها اعتراضاً، لأنها لم تقع بين شيئين متلازمين» ويمكن أن يُجاب عنه بأن «الذين استجابوا» يجوز أن يكون تابعاً لـ «الذين لم يلحقوا» نعتاً أو بدلاً على ما سيأتي، فعلى هذا يُتصوّر الاعتراض. ويؤيد كونها للاستئناف قراءة عبدالله^(١) ومصحفه: «والله لا يضيع». وقرأ باقي السبعة بالفتح عطفاً على قوله: «بنعمة» لأنها بتأويل مصدر أي: يستبشرون بنعمة من الله وفضلٍ منه وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين.

وقوله: «يستبشرون» من غير حرف عطف فيه أوجه، أحدها: أنه استئناف متعلّق بهم أنفسهم دون «الذين لم يلحقوا بهم» لاختلاف متعلّق البشارتين. والثاني: أنه تأكيدٌ للأول لأنه قصد بالنعمة والفضل بيان متعلّق الاستبشار الأول، وإليه ذهب الزمخشري^(٢). الثالث: أنه بدل من الفعل الأول، ومعنى كونه بدلاً أنه لما كان متعلّقه بياناً لمتعلّق الأول حسن أن يقال: بدلاً منه، وإلا فكيف يُبدّل فعلٌ مِنْ فعلٍ موافقٍ له لفظاً ومعنى؟ وهذا في المعنى يؤول إلى وجه التأكيد. والرابع: أنه حال من فاعل «يحزنون»، ويحزنون عامل فيه أي: ولا هم يحزنون حال كونهم مستبشرين بنعمة. وهو بعيدٌ لوجهين، أحدهما: أن الظاهر اختلاف مَنْ نفى عنه الحزن ومن استبشّر. والثاني: أن نفى الحزن ليس مقيداً ليكون أبلغ في البشارة، والحال قيدٌ فيه فيفوت هذا المعنى.

آ. (١٧٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: فيه ستة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره قوله: «لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرًا». وقال مكّي^(٣) هنا: «وخبره» مِنْ بعدما أصابهم القرح». وهذا غلط لأن هذا ليس

(١) البحر ٣/١٦؛ الكشف ١/٤٨٠.

(٢) الكشف ١/٤٨٠.

(٣) المشكل ١/١٦٦.

بمفيد البتة، بل «مِنْ بعد» متعلّق باستجابوا. والثاني: خبر مبتدأ مضمّر أي: هم الذين. والثالث: أنه منصوب بإضمار «أعني». وهذان الوجهان يَشْمَلُهُمَا قولك «القطع». الرابع: أنه بدل من «المؤمنين». الخامس: أنه بدل من «الذين لم يلحقوا» قاله مكي^(١). السادس أنه بدل من «المؤمنين». ويجوز فيه وجهٌ سابع: وهو أن يكون نعتاً لقوله: «الذين لم يلحقوا» قياساً على جعله بدلاً منهم عند مكي. و«ما» في «بعدما أصابهم» مصدرية، و«للذين أحسنوا» خبرٌ مقدم.

و «منهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من الضمير في «أحسنوا» وعلى هذا ف«مِنْ» تكون تبعيضية. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال الزمخشري^(٢): «مثلها في قوله: «وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ»^(٣) لأنّ الذين استجابوا قد أحسنوا كلّهم واتقوا لا بعضهم». و«أَجْرٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ وخبره: إمّا مستأنفة أو حال إن لم نُعَرِّبْ الذين استجابوا مبتدأ، وإمّا خبرٌ إن أعربناه مبتدأ كما تقدّم تقريره.

آ. (١٧٣) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾: فيه من الأوجه ما تقدم في «الذين» قبله، إلّا في رفعه بالابتداء.

قوله: «فزادهم إيماناً» في فاعل «زاد» ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه ضمير يعود على المصدر المفهوم من «قال» أي: فزادهم القول بكيّة وكيّة إيماناً نحو: «اعدلوا هو أقرب للتقوى»^(٤). والثاني: أنه يعود على المقول الذي

(١) المشكل ١/١٦٦.

(٢) الكشف ١/٤٨٠.

(٣) الآية ٢٩ من الفتح.

(٤) الآية ٨ من المائدة.

هو «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ» كأنه قيل: قالوا لهم هذا الكلام فزادهم إيماناً. الثالث: أنه يعود على الناس، إذا أريد واحد فردٌ كما نقل في القصة، وسبب النزول وهو نُعَيْم بن مسعود الأشجعي^(١)، نقل هذه الثلاثة الأوجه الزمخشري^(٢). واستضعف الشيخ^(٣) الوجهين الأخيرين، قال: «مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَوَّلَ لَا يَزِيدُ إِيْمَانًا إِلَّا النُّطْقُ بِهِ لَا هُوَ فِي نَفْسِهِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الثَّانِي إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَفْرَدِ لَفْظُ الْجَمْعِ مَجَازًا فَإِنَّ الضَّمَاثِرَ تَجْرِي عَلَى ذَلِكَ الْجَمْعِ لَا عَلَى الْمَفْرَدِ. تقول: «مَفَارِقُهُ شَابَتْ» باعتبارِ الجمع، ولا يجوز: «مَفَارِقُهُ شَابَ» باعتبار: مَفَرَّقُهُ شَابَ».

وفيما قاله الشيخ نظرٌ، لأنَّ المقول هو الذي في الحقيقة حَصَلَ بِهِ زِيَادَةُ الْإِيْمَانِ. وأما قوله: «تَجْرِي عَلَى الْجَمْعِ لَا عَلَى الْمَفْرَدِ» فغير^(٤) مُسَلَّم. وَيَعْضُدُهُ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اعْتِبَارُ لَفْظِ الْجَمْعِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَثْنَى تَارَةً وَمَعْنَاهُ أُخْرَى فَأَجَازُوا: «رُؤُوسَ الْكَبِشِينَ قَطَعْتُهُنَّ وَقَطَعْتُهُمَا» وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَثْنَى فَلْيَجُزْ فِي الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ^(٥). وَلِقَائِلٍ أَنَّ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يُرَاعَى مَعْنَى الثَّنِيَةِ الْمُعْبَّرِ عَنْهَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ لِقَرَبَاهُمَا، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كَلًّا مِنْهُمَا فِيهِ ضَمٌّ شَيْءٌ إِلَى مِثْلِهِ بِخِلَافِ الْمَفْرَدِ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ الْجَمْعِ لِعَدَمِ الضَّمِّ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ مِرَاعَاةِ مَعْنَى الثَّنِيَةِ فِي ذَلِكَ مِرَاعَاةُ مَعْنَى الْمَفْرَدِ^(٦).

(١) كَتَبَتْهُ أَبُو اسْمَلَةَ، أَسْلَمَ فِي وَقْعَةِ الْخَنْدَقِ وَكَانَ لَهُ فِيهَا أَثَرٌ مَشْهُورٌ. قُتِلَ فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ. انظر: الإصَابَةُ ٨٧٨٠.

(٢) الْكَشَافُ ٤٨١/١.

(٣) الْبَحْرُ ١١٨/٤.

(٤) الْأَصْلُ: «غَيْرٌ» وَهُوَ سَهْوٌ لَوْ جُوبِ الْفَاءُ بَعْدَ «أَمَّا».

(٥) وَاضِحٌ أَنَّ الْإِشْكَالَ فِي الْآيَةِ هُوَ قَوْلُهُ: «فَزَادَهُمْ»، عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّ أَصْلَهَا فَزَادَهُمْ — أَيِ النَّاسِ — إِيْمَانًا. وَرَفُضَ أَبُو حَيَّانَ ذَلِكَ لِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَهُ.

(٦) هَذَا تَسْلِيمٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِ بِمَذْهَبِ أَبِي حَيَّانَ الَّذِي هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ.

قوله: «وقالوا: حَسْبُنَا اللَّهُ» عَطَفَ «قالوا» على «فزادهم» والجملة بعد القول في محلّ النصب به. وقد تقدّم أنّ «حَسْبَ» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُحْسِبٌ» بمعنى الكافي، ولذلك كانت إضافته غير محضة عند قوله في البقرة: «فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ»^(١).

وقوله: «وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» / المخصوصُ بالمدح محذوف أي الله. [١٨٩/ب]

آ. (١٧٤) قوله تعالى: ﴿بِنِعْمَةِ﴾: فيه وجهان أحدهما: أنها متعلقة بنفس الفعل على أنها باء التعدية. والثاني: أنها تعلقُ بمحذوفٍ على أنها حال من الضمير في «انقلبوا»، والباءُ على هذا للمصاحبة كأنه قيل: فانقلبوا ملتبسِينَ بنعمةٍ ومصاحبين لها.

قوله: «لَمْ يَمَسَّ سَهُمْ سُوءٌ» هذه الجملة في محل نصب على الحال أيضاً، وفي ذي الحال وجهان أحدهما: أنه فاعلُ «انقلبوا» أي: انقلبوا سالمين من السوء. والثاني: أنه الضميرُ المستكنُ في «بنعمة» إذا كانت حالاً، والتقدير: فانقلبوا مُنْعَمِينَ بريئين من السوء، والعامل فيها العاملُ في «بنعمة» فهما حالان متداخلتان، والحال إذا وقعت مضارعاً منفياً بـ «لم» وفيها ضميرُ ذي الحال جاز دخولُ الواو وعدمه، فَمِنْ الأول قوله تعالى: «أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ»^(٢) وقَوْلُ كعب^(٣).

١٤٩٣- لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ السَّوْثَاءِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي الْأَقْوَابِ

(١) الآية ٢٠٦.

(٢) الآية ٩٣ من الأنعام.

(٣) من قصيدته اللامية المشهورة. ديوانه ١٢.

ومن الثاني هذه الآية وقوله: «وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ، لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا»^(١)، وقول قيس بن الأسلت^(٢):

١٤٩٤- وَأَضْرِبُ الْقَوْنَسَ يَوْمَ الْوَعَى
بِالسِّيفِ لَمْ يَقْصُرْ بِهِ بَاعِي

وبهذا يُعرف غلط الأستاذ ابن خروف حيث زعم أن الواو لازمة في مثل هذا، سواء كان في الجملة ضميراً أم لم يكن.

قوله: «وَاتَّبَعُوا» يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها عطف على «انقلبوا». والثاني: أنها حال من فاعل «انقلبوا» أيضاً، ويكونُ على إضمار «قد» أي: وقد اتبعوا.

آ. (١٧٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾: «إنما» حرف مكفوف بـ«ما» عن العمل، وقد تقدّم القول فيها أول هذا الكتاب. وفي إعراب هذه الجملة خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «ذلكم» مبتدأ و«الشيطان» خبره، و«يُخَوِّفُ أوليائه» حالٌ بدليل وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب نحو: «وهذا بعلي شيخاً»^(٣) «فلتلك بيوتهم خاوية»^(٤).

الثاني: أن يكون «الشيطان» بدلاً أو عطف بيان، و«يُخَوِّفُ» الخبر ذكره أبو البقاء^(٥). الثالث: أن كون «الشيطان» نعتاً لاسم الإشارة، و«يُخَوِّفُ» الخبر، على أن يُراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان. ذكره الزمخشري^(٦). قال

(١) الآية ٢٥ من الأحزاب.

(٢) المفضليات ٢٨٦؛ والبحر ٣/١١٩؛ والقونس: أعلى بيضة الحديد.

(٣) الآية ٧٢ من هود.

(٤) الآية ٥٢ من النمل.

(٥) الإملاء ١/١٥٨.

(٦) الكشف ١/٤٨١.

الشيخ^(١): «وإنما قال: «والمراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان» لأنه لا يكون نعتاً والمراد به إبليس لأنه إذ ذاك يكون علماً بالغلبة كالعَيُوق^(٢)، إذ هو في الأصل صفةٌ ثم غلب على إبليس» وفيه نظر. الرابع^(٣): أن يكون «ذلكم» ابتداءً وخبراً، و«يُخَوِّفُ» جملةٌ مستأنفة بيانٌ لشيئته، والمراد بالشيطان هو المُبْطَلُ للمؤمنين. الخامس: أن يكون: «ذلكم» مبتدأ، و«الشيطان» مبتدأ ثانٍ، و«يُخَوِّفُ» خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبرُ الأول قاله ابن عطية^(٤). وقال: «وهذا الإعرابُ خيرٌ في تناسق المعنى من أن يكون «الشيطان» خبر «ذلكم» لأنه يَجِيءُ في المعنى استعارةً بعيدة.

وَرَدَّ عليه الشيخ^(٥) هذا الإعرابُ إن كان الضمير في «أولياءه» عائداً على الشيطان؛ لخلو الجملة الواقعة خبراً من رابط يربطها بالمبتدأ وليست نفس المبتدأ في المعنى نحو: «هَجِيرِي^(٦) أبي بكر: لا إله إلا الله»، وإن عاد على «ذلكم» ويُرَادُ بذلكم غيرُ الشيطان جاز، ويصير نظير: «إنما هند زيدٌ يضربُ عبدها» والمعنى: إنما ذلكم الركب أو أبو سفيان الشيطان يخوفكم أنتم أولياءه أي: أولياء الركب أو أولياء أبي سفيان.

والمشار إليه بـ «ذلكم» هل هو عينٌ أو معنى؟ فيه احتمالان، أحدهما: أنه إشارة إلى ناس مخصوصين كنعيم وأبي سفيان وأشياعهما على ما تقدم. والثاني: أنه إشارة إلى جميع ما جرى من أخبار الركب وإرسال أبي سفيان وَجَزَعَ مَنْ جَزَعَ، وعلى هذا التقدير فلا بد من حذف مضاف أي: فَعَلَ

(١) البحر ١٢١/٣.

(٢) العَيُوق: نجم في السماء.

(٣) الأصل: «الثالث» وهو سهو.

(٤) المحرر ٢٩٩/٣.

(٥) البحر ١٢١/٣.

(٦) هَجِيرِي: أي شأنه وذِيدنه.

الشیطان، وَقَدَّرَهُ الزمخشري^(١): «قَوْلَ الشَّيْطَانِ» أي: قَوْلُهُ السَّابِقُ وَهُوَ «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ» وعلى كلا التقديرين — أعني كون الإشارة لأعيانٍ أو معانٍ — فالإخبار بالشیطان عن «ذلكم» مجاز، لأنَّ الأعيان المذكورين والمعاني من الأقوال والأفعال الصادرة من الكفار ليست نفسَ الشيطان، وإنما لما كانت بسببه ووسوسته جاز ذلك.

قوله: «يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ» قد تقدَّم ما محلُّه من الإعراب، والتضعيفُ فيه للتعدية، فإنه قبل التضعيف متعديٌّ إلى واحدٍ وبالتضعيفِ يكتسب ثانياً، وهو من باب أعطى، فيجوزُ حَذْفُ مفعوليه أو أحدهما اقتصاراً واختصاراً، وهو في الآية الكريمة يَحْتَمِلُ أوجهاً، أحدها: أن يكون المفعولُ الأول محذوفاً تقديره: يُخَوِّفُكُمْ أَوْلِيَاءَهُ، وَيُقَوِّي هَذَا التَّقْدِيرَ قِرَاءَةُ^(٢) ابن عباس وابن مسعود هذه الآية كذلك، والمراد بأوليائه هنا الكفار، ولا بد من حذف مضاف أي: شَرُّ أَوْلِيَائِهِ، لأنَّ الذوات لا يُخَافُ منها. والثاني: أن يكونَ المفعول الثاني هو المحذوف، و«أَوْلِيَاءَهُ» هو الأول، والتقدير: يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ شَرَّ الكفار، ويكون المراد بأوليائه على هذا الوجه المنافقون وَمَنْ [في] قلبه مرضٌ مِمَّنْ تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج، والمعنى: أن تخوفه بالكفار إنما يَحْصُلُ للمنافقين الذين هم أَوْلِيَاؤُهُ، وأما أنتم فلا يَصِلُ إليكم تخوفُهُ. والثالث — ذكره بعضهم — أن المفعولين محذوفان، و«أَوْلِيَاءَهُ» نصب على إسقاطِ حرف الجر، والتقدير: يُخَوِّفُكُمْ الشَّرُّ بأوليائه، والباء للسبب أي: بسبب أَوْلِيَائِهِ، فيكونون هم آله التخويف، وكان هذا القائل رأى قراءة أبي^(٣) والنخعي: «يُخَوِّفُ بأوليائه» فظنَّ أن قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم

(١) الكشاف ٤٨١/١.

(٢) البحر ١٢٠/٣.

(٣) البحر ١٢٠/٣.

- آل عمران -

حُدِثَ الباء، وليس كذلك، بل تخريجُ قراءة الجمهور على ما تقدّم، إذ لا حاجة إلى ادّعاء ما لا ضرورة له. وأمّا قراءة أُبَيّ فتحتمل الباء أن تكون زائدةً كقوله^(١):

- ١٤٩٥ -

سُودَ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

فتكونُ كقراءة الجمهور في المعنى، ويُحتمل أن تكونَ للسببِ والمفعولان محذوفان كما تقدّم تقريره.

قوله: «فلا تخافوهم» في الضمير المنصوب ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه يعودُ على أوليائه أي: فلا تخافوا أولياء الشيطان، هذا إن أُريدَ بالأولياء كفار قريش. والثاني: أن يعود على «الناس» من قوله: «إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لكم» إن كان المراد بأوليائه المنافقون. والثالث: أن يعودَ على الشيطان على المعنى. قال أبو البقاء^(٢): «إنما جُمِعَ الضميرُ لأنَّ الشيطانَ جنس». والباء في قوله: «وخافون» من الزوائد، فأثبتها أبو عمرو^(٣) وصلًا، وحذفها وقفًا على قاعدته، والباقون يحذفونها مطلقًا^(٤).

وقوله: «إن كنتم مؤمنين» جوابه محذوفٌ أو متقدّم عند مَنْ يرى ذلك، وهذا من باب الإلهاب والتهيج، وإلّا فهم متلبّسون بالإيمان.

آ. (١٧٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ﴾: قرأ نافع^(٥) «يُحْزِنُكَ» بضم حرف المضارعة من «أحزن» رباعياً في سائر القرآن إلا التي

(١) تقدم برقم ٧٤٧.

(٢) الإملاء ١/١٥٨.

(٣) البحر ٣/١٢١.

(٤) وهم بذلك يسيرون مع رسم المصحف.

(٥) السبعة ٢١٩؛ الكشف ١/٣٦٥.

في قوله: «لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ»^(١) فإنه كالجماعة. والباقون بفتح الياء من حَزَنَهُ ثلاثياً، فقليل: هما من باب ما جاء فيه فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى، وقيل: باختلاف معنى، فَحَزَنَهُ جعل فيه حُزْناً نحو: ذَهَنَهُ وَكَحَلَهُ أي: جعل فيه ذُهْنًا وَكُحْلًا، وأحزنته إذا جَعَلْتُهُ حزيناً، ومثل حَزَنَهُ وَأَحْزَنَهُ: فَتَنَهُ وَأَفْتَنَهُ، قال سيبويه^(٢): «وقال بعضُ الأعراب: أَحْزَنْتُ الرجلَ وَأَفْتَنْتُهُ أي: جَعَلْتُهُ حزيناً وفاتناً». وقيل: حَزَنَتُهُ أَعْدَتْ لَهُ الْحُزْنَ، وَأَحْزَنْتُهُ عَرَضْتُ لِلْحُزَنِ، قاله أبو البقاء^(٣). وقد تقدّم في البقرة^(٤) اشتقاق هذه اللفظة وما قيل فيها. وتقدّم أيضاً أنه يُقال: حَزَنَ الرجلُ بالكسر، فإذا أرادوا تعديته عَدَوْهُ بِالْفَتْحَةِ فيقولون: «حَزَنَتُهُ». كـ «شَتَرْتُ»^(٥) عينه وَشَتَرَهَا اللَّهُ. والحقُّ أَنَّ حَرَنَهُ وَأَحْزَنَهُ لغتان فاشيتان لثبوتهما متواترتين وإن كان أبو البقاء قال^(٦): «إنَّ أَحْزَنَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ».

وَمِنْ عَجِيبٍ مَا اتَّفَقَ أَنْ نَافِعاً — رَحِمَهُ اللَّهُ — يقرأ هذه المادة من «أحزن» إلا التي في الأنبياء كما تقدم، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرأها من «حَزَنَهُ» ثلاثياً إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين، والقراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

ويُقرأ: «يُسَارِعُونَ» بالفتح والإمالة. وقرأ النحوي^(٧): «يُسْرِعُونَ» من أسرع في جميع القرآن. قال ابن عطية^(٨): «وقراءة الجماعة أبلغ، لأنَّ الذي

(١) الآية ١٠٣ من الأنبياء.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٤.

(٣) الإملاء ١/١٥٨.

(٤) الآية ٣٨.

(٥) الشتر: انقلاب في جفن العين.

(٦) الإملاء ١/١٥٨.

(٧) وهو الكسائي كما في البحر ٣/١٢١.

(٨) المحرر ٣/٣٠١.

[١٩٠/أ] يُسَارِعُ غَيْرَهُ أَشَدَّ اجْتِهَاداً / مِنَ الَّذِي يُسْرِعُ وَحْدَهُ.

وقوله: «شيئاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أي: لا يَضُرُّونه شيئاً من الضرر. والثاني: أنه منصوب على إسقاط الخافض أي: لن يضرّوه بشيء، وهكذا كل موضع أشبهه ففيه الوجهان.

آ. (١٧٨) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلُ﴾؛ قرأ الجمهور «يَحْسَبَنَّ» بالغيبة، وحمزة^(١) بالخطاب، وحكى الزجاج^(٢) عن خلقٍ كثيرٍ كقراءة حمزة إلا أنهم كسروا^(٣) «إنما» ونصبوا «خيراً» وأنكرها ابن مجاهد، وسيأتي إيضاح ذلك، ويحيى بن وثاب بالغيبة وكسر «إنما»، وحكى عنه الزمخشري^(٤) أيضاً أنه قرأ بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغيبة. فهذه خمس قراءات.

فأما قراءة الجمهور فتخريجها واضح، وهو أنه يجوز أن يكون الفعل مسنداً إلى «الذين»، و«أن» وما اتصل بها ساد مسدّ المفعولين عند سيويه ومسدّ أحدهما والآخر محذوف عند الأخفش حينما تقدم^(٥) غير مرة. ويجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير غائب يُراد به النبي صلى الله عليه وسلم أي: ولا يحسبن النبي عليه السلام، فعلى هذا يكون «الذين كفروا» مفعولاً أول، وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه في قراءة حمزة، فتتجدّد هذه القراءة على هذا الوجه مع قراءة حمزة - رحمه الله -، وسيأتي تخريجها. و«ما» يجوز أن

(١) السبعة ٢١٩؛ الكشف ٣٦٥/١؛ البحر ١٢٣/٣؛ الشواذ ٢٣، وسوف نرسم «إنما» على الاتصال كما في المصحف.

(٢) معاني القرآن ٥٠٧/١ - ٥٠٨.

(٣) ليس ثمة تصريح من الزجاج بكسر «إنما» بل المفهوم من تخريجه لهذه القراءة حين تحدّث عن نصب «خيراً» أن قارئها فتح «إنما».

(٤) الكشف ٤٨٣/١.

(٥) انظر المسألة في إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

تكون موصولة اسمية، فيكون العائد محذوفاً لاستكمال الشروط، أي: أن الذي نُملي، وأن تكون مصدرية أي: إملاءنا، وهي اسم «أن» و«خير» خبرها. قال أبو البقاء^(١): «ولا يجوز أن تكون كافة ولا زائدة، إذ لو كانت كذلك لا تنصب «خير» ب«نُملي»، واحتاجت «أن» إلى خبرٍ إذ كانت «ما» زائدة، أو قُدِّرَ الفعلُ يليها، وكلاهما ممتنع». انتهى. وهو من الواضحات، وكتبوا «أنما» في الموضعين متصلةً، وكان من حق الأولى الفصل لأنها موصولة.

وأما قراءة حمزة فاضطربت فيها أقوال الناس وتخاريجهم حتى إنه نُقِلَ عن أبي حاتم أنها لحن. قال النحاس^(٢): «وتابعه على ذلك خلق كثير» وهذا لا يلتفت إليه لتواترها. وفي تخريجها ستة أوجه، أحدها: أن يكون فاعلُ «تَحَسَّبَ» ضمير النبي صلى الله عليه وسلم، و«الذين كفروا» مفعول أول، و«أنما نُملي لهم خير» مفعول ثانٍ. ولا بد على هذا التخرِيجِ مِنْ حَذْفِ مضافٍ: إمَّا من الأولِ تقديره: «ولا تَحَسَّبْ شَأْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا، وإمَّا من الثاني تقديره: «أَصْحَابُ أَنْ إِمْلَأْنَا خَيْرٌ لَهُمْ»، وإنما احتجنا إلى هذا التأويل؛ لأنَّ «أنما نُملي» بتأويلٍ مصدرٍ، والمصدرُ معنى من المعاني لا يَصْدُقُ على الذين كفروا، والمفعول الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى.

الثاني: أن يكون «أنما نُملي لهم» بدلً من «الذين كفروا» وإلى هذا ذهب الكسائي والفراء^(٣) وتبعهما جماعة منهم الزمخشري^(٤) والزجاج^(٥) وابن الباذش. قال الكسائي والفراء: «وجه هذه القراءة التكريُّ والتأكيد، والتقدير: ولا تَحَسَّبْ الَّذِينَ كَفَرُوا ولا تَحَسَّبْ أنما نُملي». قال الفراء: «ومثله: «هل

(١) الإملاء ١/١٥٩.

(٢) إعراب القرآن ١/٣٧٩.

(٣) معاني القرآن ١/٢٤٨.

(٤) الكشف ١/٨٢٢.

(٥) معاني القرآن له ١/٥٠٧.

يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ»^(١) أي: ما ينظرون إلّا أنّ تأتيهم انتهى. وقد ردّ بعضهم قول الكسائي والفراء بأنّ حذف المفعول الثاني في هذه الأفعال لا يجوز عند أحد، وهذا الردّ ليس بشيء، لأنّ الممنوع إنما هو حذف الاقتصار، وقد تقدّم تحقيق ذلك. وقال ابن الباذش: «ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه، ويكون التقدير: «ولا تحسّن الذين كفروا خيرية إملأنا لهم ثابتة أو واقعة».

وقال الزمخشري: «فإن قلت: كيف صحّ مجيء البدل ولم يُذكر إلّا أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصار من فعل الحُسان على مفعول واحد؟ قلت: صحّ ذلك من حيث إنّ التعويل على البدل، والمبدل منه في حكم المنحى، ألا تراك تقول: «جعلت متاعك بعضه فوق بعض» مع امتناع سكوتك على «متاع».

وهل البدل بدل اشتمال - وهو الظاهر - أو بدل كل من كل فيكون على حذف مضاف تقديره: «ولا تحسّن إملاء الذين» فحذف «إملاء» وأبدل منه «أنما نملئ»؟ قولان مشهوران.

الثالث: - وهو أغربها - أن يكون «الذين» فاعلاً بـ «تحسّن» على تأويل أن تكون الناء في الفعل للتأنيث كقوله: «كذبت قوم نوح»^(٢) أي: «ولا تحسّن القوم الذين كفروا» و«الذين» وصف «القوم» كقوله: «وأورثنا القوم الذين كانوا»^(٣) فعلى هذا تتحد هذه القراءة مع قراءة الغيبة، وتخريجها كتخريجها، ذكر ذلك أبو القاسم الكرمانلي^(٤) في تفسيره المسمى:

(١) الآية ٦٦ من الزخرف.

(٢) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف.

(٤) محمود بن حمزة، له: الإيجاز والإفادة، قرأ عليه نصر بن علي، توفي بعد الخمسمئة.

انظر: معجم الأدباء ١٩/١٢٥؛ طبقات القراء ٢/٢٩١؛ البنية ٢/٢٧٧.

بـ «الباب». وفيه نظرٌ من حيث إنّ «الذين» جارٍ مجرى جمعِ المذكِرِ السالمِ، والجمعُ المذكِرُ السالمُ لا يجوزُ تأنيثُ فعلِهِ عند البصريين، لا يجوزُ: قامت الزيدون، ولا: تقوم الزيدون. وأمّا اعتذارُهُ عن ذلك بأنّ «الذين» صفةٌ للقومِ الجائِزِ تأنيثُ فعلِهِم وإنما حُذِفَ فلا ينفعه، لأنّ الاعتبارَ إنما هو بالملفوظ به لا بالمقدّر، لا يُجيز أحدٌ من البصريين: «قامت المسلمون» على إرادة «القوم المسلمون» البتة. وقال أبو الحسن الحوفي: «أنّ وما عَمِلْتُ فيه في موضعٍ نصبٍ على البدلِ، و«الذين» المفعولُ الأولُ، والثاني محذوفٌ» وهو معنى قول الزمخشري المتقدم.

الرابع: أن يكونَ «أنما تُملي لهم» بدلاً من «الذين كفروا» بدَلِ الاشتمالِ أي: إملاءنا، و«خيرٌ» بالرفعِ خبرٌ مبتدأ محذوف أي: هو خيرٌ لأنفسهم، والجملةُ هي المفعولُ الثاني. نقل ذلك الشيخ شهاب الدين أبو شامة عن بعضهم، قال: «قلت: ومثُل هذه القراءة بيتُ الحماسة^(١)»:

١٤٩٦- مِنَّا الْأُنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا
أَنَا بَطَاءٌ وَفِي إِسْطَانِنَا سَرَعٌ

كذا جاءت الرواية بفتح «أنا» بعد ذِكْرِ المفعولِ الأول، فعلى هذا يجوز أن تقول: «حَسِبْتُ زَيْدًا أَنَّهُ قَائِمٌ» أي: حَسِبْتُهُ ذَا قِيَامٍ، فوجهُ الفتحِ أنها وقعت مفعولةً، وهي وما عَمِلْتُ فيه في موضعٍ مفردٍ وهو المفعولُ الثاني لحسبتِ» انتهى. وفيما قاله نظر؛ لأن النحاة نصوا على وجوب كسر «إنَّ» إذا وقعت مفعولاً ثانياً والأول اسمٌ عين، وأنشدوا البيت المذكور على ذلك^(٢)، وعللوا وجوبَ الكسر بأنَّ لو فَتَحْنَا لكانت في محل مصدر فيلزمُ الإخبارُ بالمعنى عن العين.

(١) البيت لوضّاح بن إسماعيل وهو في الحماسة ٣٢٤/١، والسر: السرعة.

(٢) يبدو من هذا الكلام أن للبيت روايةً أخرى بكسر «إن».

الخامس: أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً أول، و«أنما نملي لهم ليزدادوا إثماً» في موضع المفعول الثاني، و«أنما نملي لهم خير» مبتدأ وخبر، اعترض به بين مفعولي «وَتَحَسَّبْنَ»، وفي الكلام تقديم وتأخير، نُقِلَ ذلك عن الأخفش^(١). قال أبو حاتم^(٢): «سمعت الأخفش يذكر فتح «أَنَّ» يحتجُّ بها لأهل القَدَر لأنه كان منهم، ويجعله على التقديم والتأخير، كأنه قال: «ولا تَحَسَّبْنَ الذين [كفروا] إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً، أنما نملي لهم خير لأنفسهم» انتهى. وإنما جاز أن تكون «أَنَّ» المفتوحة مبتدأ بها أول الكلام لأنَّ مذهب الأخفش ذلك، وغيره يمنع ذلك، فَإِنْ تَقَدَّمَ خبرها عليها نحو: «في ظني أنك منطلق» أو أمَّا التفصيلية نحو: «أما أنك منطلق فعندي» جاز ذلك إجماعاً، وقول أبي حاتم: «يذكرُ فتحُ أَنَّ» يعني بها التي في قوله: «أنما نملي لهم خير». ووجهُ تمسُّك القَدَرِيَّة به أَنَّ الله تعالى لا يجوزُ أَنْ يُملي لهم إلا ما هو خيرٌ لأنفسهم؛ لأنه يجبُ عندهم رعايةُ الأصلح.

[السادس: قال المهدوي: «وقال قوم»^(٣) قَدَّمَ «الذين كفروا» توكيداً، ثم حالهم مِنْ قوله: «أنما نملي لهم» رَدّاً عليهم، والتقدير: ولا تحسبن أن إملأنا للذين كفروا خيرٌ لأنفسهم» انتهى.

وأمَّا قراءةُ يحيى بكسر «إنما» مع الغيبة فلا يخلو: إمَّا أَنْ يُجْعَلَ الفعلُ مسنداً إلى «الذين» أو إلى ضمير غائب، فإن كان الأول كانت «إنما» وما في حيزها معلقةٌ لـ «يحسبن» وإن لم تكن اللام في خبرها لفظاً فهي مقدرةٌ، فتكون «إنما» بالكسر في موضع نصب؛ لأنها معلقةٌ لفعل الحسبان مع نية اللام،

(١) لم يرد في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨٠/١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

ونظيرُ ذلك تعليقُ أفعالِ القلوبِ عن المفعولين الصريحين لتقديرِ لامِ الابتداء في قوله^(١):

١٤٩٧- كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي

إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ
فلولا تقديرُ اللامِ لَوَجَبَ نَصَبُ «ملاك» و«الأدب»، وكذلك في الآية،
لولا تقديرُ اللامِ لَوَجَبَ فَتْحُ «إنما»، ويجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ الأولُ قد حُذِفَ
وهو ضميرُ الأمرِ والشأنِ، وقد قيلَ بذلك في البيت وهو الأحسن فيه،
والأصلُ: وَلَا يَحْسَبُنَّهُ أَي: الأمر، و«إنما نُملِي» في موضعِ المفعولِ الثاني
وهي المفسرة للضمير.

وإن كان^(٢) الثاني كان «الذين» مفعولاً أول، و«إنما نملِي» في موضعِ الثاني .
وأما قراءته^(٣) التي حكاها عنه الزمخشري فقد خَرَجَهَا^(٤) هو فقال:
«على معنى: وَلَا يَحْسَبُنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ إِمْلَاءَنَا لِزِيَادِ الْإِثْمِ كَمَا يَفْعَلُونَ،
وإنما هو ليتوبوا وَيَدْخُلُوا فِي الْإِيمَانِ، وقوله «إنما نملِي لهم خير لأنفسهم»
اعتراضٌ بين الفعلِ ومعموله، معناه: أَنَّ إِمْلَاءَنَا خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ إِنْ عَمِلُوا
فيه وَعَرَفُوا إِنْعَامَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِتَفْسِيحِ الْمُدَّةِ وَتَرْكِ الْمَعَاجَلَةِ بِالْعُقُوبَةِ» انتهى .
فعلى هذا يكون «الذين» فاعلاً، و«أنما» المفتوحة سادةً مَسَدُ المفعولين
أو أحدهما على الخلاف، واعتراضٌ بهذه الجملة بين الفعلِ ومعموله. قال
النحاس^(٥): «وقراءة يحيى بن وثاب بكسر إنَّ حسنةٌ، كما تقول: «حسبت
عمرًا أبوه خارجًا».

(١) البيت لبعض الفزاريين، وهو في الحماسة ٥٧٤/٢، برواية «ملاك - الأدبا» الخزائنة
٥/٤؛ والدرر ١٣٥/١.

(٢) معطوف على «فإن كان الأول».

(٣) أي: بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغيبة.

(٤) الكشف ٤٨٣/١.

(٥) إعراب القرآن ٣٨٠/١.

وأما ما حكاه الزجاج^(١) قراءة عن خلق كثير وهو نصبٌ «خيراً» على الظاهر من كلامه فقد ذكر هو تخريجها على أن «أنما نملي لهم خيراً لأنفسهم» بدلٌ من «الذين» و«خيراً» مفعول ثانٍ. ولا بُدَّ من إيراد نصّه ليظهر لك، قال رحمه الله: «مَنْ قرأ «ولا تحسبن» بالتاء لم يجز عند البصريين إلا كسر «إن» والمعنى: لا تحسبن الذين كفروا إملأونا خيراً لهم، ودخلت «إن» مؤكدة، فإذا فتحت صار المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا إملأنا خيراً لهم قال: «وهو عندي يجوز في هذا الموضع على البدل من «الذين» المعنى: [ب/١٩٠] / ولا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خلق كثير، ومثل هذه القراءة من الشعر^(٢):

١٤٩٨- فما كان قيسٌ هُلكه هلك واحدٍ

ولكنه بنيان قومٍ تهذبنا
جعل «هُلكه» بدلاً من «قيس» المعنى: فما كان هُلك قيس هُلك واحد يعني: «فهلك» الأول بدلٌ من المرفوع، فبقي «هُلك واحد» منصوباً خبراً لـ «كان»، كذلك «أنما نملي لهم»: «أن» واسمها - وهو «ما» الموصولة - وصلتها والخبر - وهو «لهم» - في محل نصبٍ بدلاً من الذين كفروا، فبقي «خيراً» منصوباً على أنه مفعول ثانٍ لـ «تحسبن».

إلا أن الفارسي قد ردَّ هذا على أبي إسحاق بأن هذه القراءة لم يقرأ بها أحدٌ - أعني نصبٌ «خيراً» - قال أبو علي الفارسي^(٣): «لا يصح البدل

(١) معاني القرآن ٥٠٧/١ - ٥٠٨؛ وما حكاه: تحسبن - أنما - خيراً، قال «وإذا فتحت أن صار المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا إملأنا، وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من «الذين» المعنى: «لا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خلق كثير» وكان قد حكى قبل ذلك: «وقرئت: ولا تحسبن الذين كفروا أنما غلي لهم خيراً، وقد قرئت: ولا تحسبن الذين كفروا أنما غلي لهم» والمفهوم من هذا أنها قرئت بالفتح والكسر، أما الفتح فهو الذي خرجه كما أوردناه، وأما الكسر فقد يعني به قراءة ثانية.

(٢) تقدم برقم ٦٥١. (٣) الحجة (خ) ٢٥٢/٢.

إلا ينصب «خير» من حيث كان المفعول الثاني لـ «حسبت»، فكما انتصب «هلك واحد» في البيت لَمَّا أَبْدَلَ الأول من «قيس» بأنه خيرٌ لكان كذلك ينتصب «خيراً لهم» إذا أبدل الإملاء من «الذين كفروا» بأنه مفعول ثانٍ لتحسبن قال: «وسألتُ أحمد بن موسى عنها فزعم أن أحداً لم يقرأ بها» يعني بأحمد هذا أبا بكر بن مجاهد الإمام المشهور. وقال في «الحجة» له^(١): «الذين كفروا في موضع نصب بأنها المفعول الأول، والمفعول الثاني هو الأول في هذا الباب في المعنى، فلا يجوز إذا فُتِحَ «أن» في قوله: «أنما نُملِي لهم» لأن إملاءهم لا يكون إياهم» قال: «فإن قلت: لِمَ لا يجوز الفتح في «أن» وتجعلها بدلاً من «الذين كفروا» كقوله: «وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره»^(٢) وكما كان «أن» من قوله تعالى: «وإذ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إحدى الطائفتين أنها لكم»^(٣)؟ قيل: لا يجوز ذلك، وإلا لزمك أن تنصب «خيراً» على تقدير: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم، حيث كان المفعول الثاني لـ «تحسبن»، وقيل: إنه لم يقرأ به أحد، فإذا لم يُنصب عَلِمَ أن البدل فيه لا يصح وإذا لم يصح البدل لم يجز إلا كسر «إن» على أن تكون «إن» وخبرها في موضع المفعول الثاني من «تحسبن» انتهى مارد به عليه، فلم يبق إلا الترجيح بين نقل هذين الرجلين، أعني الزجاج وابن مجاهد، ولا شك أن ابن مجاهد أعنى بالقراءات، إلا أن الزجاج ثقة، ويقول: «قرأ بها خلق كثير»، وهذا يُبعدُ غَلَطه فيه، والإثبات مقدّم على النفي. وما ذكره أبو علي من قوله: «وإذا لم يجز البدل لم يجز إلا كسر إن» إلى آخره، هذا أيضاً مما لم يقرأ به أحد. قال مكي^(٤): «وجه القراءة لِمَن قرأ بالتاء — يعني بتاء الخطاب — أن يكسر «إنما» فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني ولم يقرأ به أحد عَلِمَتُهُ».

(٣) الآية ٧ من الأنفال.

(٤) المشكل ١٦٨/١.

(١) الحجة (خ) ٢٥٢/٢.

(٢) الآية ٦٣ من الكهف.

وقد نقل أبو البقاء^(١) نصب «خيراً» قراءة شاذة قال: «وقد قرئ شاذاً بالنصب على أن يكون «لأنفسهم» خبر «أن»، و«لهم» تبين أحوال من «خيراً» يعني أنه لما جعل لأنفسهم الخير جعل «لهم»: إما تبيناً تقديره: أعني لهم، وإما حالاً من النكرة المتأخرة، لأنه كان في الأصل صفة لها، والظاهر على هذه القراءة ما قدّمته من كون «لهم» هو الخبر، ويكون «لأنفسهم» في محل نصب صفة لـ «خيراً» كما كان صفة له في قراءة الجمهور، ونقل أيضاً قراءة كسر «إن» وهي قراءة يحيى، وخرّجها على أنها جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه يسدّ مسدّ المفعولين ولا حاجة إلى ذلك، بل تخريجها على ما تقدّم أولى، لأن الأصل عدم الحذف.

والإملاء^(٢): الإمهال والمد في العمر، ومنه: «ملاوة الدهر» للمدة الطويلة، والمّلوان: الليل والنهار، وقولهم «ملاك الله بنعمة» أي: منحكها عمراً طويلاً. وقيل: المّلوان: تكرّر الليل والنهار وامتدادهما، بدليل إضافتهما إليهما في قول الشاعر^(٣):

١٤٩٩- نهارٌ وليلٌ دائمٌ ملّواهما

على كلّ حال المرء يختلفان

فلو كانا الليل والنهار لما أضيفا إليهما، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه. وقوله: «أنما نُملّي لهم» أصل الباء واو، وإنما قُلبت ياءً لوقوعها رابعة.

قوله: «أنما نُملّي لهم ليزدادوا» قد تقدّم أن يحيى بن وثاب قرأ بكسر الأولى وفتح هذه، فيما نقله عنه الزمخشري، وتقدّم تخريجها، إلا أن الشيخ^(٤)

(١) الإملاء ١/ ١٥٩.

(٢) انظر: مفردات الراغب ٤٩٤.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في المفردات ٤٩٤.

(٤) البحر ٣/ ١٢٤.

قال: «إنه لم يحكها عنه غيرُ الزمخشري، بل الذين نقلوا قراءةَ يحيى إنما نقلوا كسره للأولى فقط» قال: «وإنما الزمخشري لولوعه بمذهبه يروم ردَّ كلِّ شيء إليه». وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقة لا ينقل ما لم يرو.

وأما على قراءة كسرها ففيها وجهان، أحدهما: أنها جملة مستأنفة تعليلٌ للجملة قبلها كأنه قيل: ما بالهم يحسبون الإملاء خيراً؟ فقيل: إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً. و«إنَّ» هنا مكفوفةٌ بـ«ما»، ولذلك كُتِبَتْ متصلةً على الأصل، ولا يجوز أن تكون موصولةً اسميةً ولا حرفيةً؛ لأنَّ لام كي لا يصحُّ وقوعها خيراً للمبتدأ ولا لنواسخه.

والوجه الثاني: أن هذه الجملة تكريرٌ للأولى. قال أبو البقاء^(١): «وقيل «أنما» تكريرٌ للأول، و«ليزدادوا» هو المفعول الثاني لـ «تَحَسَّنَ» هذا على قراءة التاء، والتقدير: لا تَحَسَّنَ يا محمد إملاء الذين كفروا خيراً ليزدادوا إثماً^(٢)، بل ليزدادوا إيماناً، ويروى أن بعض الصحابة قرأه كذلك» انتهى. قلت: وفي هذا نظرٌ من حيث إنه جعل «ليزدادوا» هو المفعول الثاني، وقد تقدّم أن لام «كي» لا تقع خيراً للمبتدأ ولا لنواسخه، ولأنَّ هذا إنما يَتِمُّ له على تقدير فتح الثانية، وقد تقدّم أن أحداً لم ينقلها إلا الزمخشري عن يحيى^(٣)، والذي يقرأ «تَحَسَّنَ» بناء الخطاب لا يفتحها البتة.

واللأم في «ليزدادوا» فيها وجهان، أحدهما: أنها لامٌ كي، والثانيةُ أنها لامٌ الصيرورة.

وقوله: «ولهم عذابٌ» في هذه الواو قولان، أحدهما: أنها للعطف، والثاني: أنها للحال. وظاهرُ قولِ الزمخشري أنها للحال في قراءة يحيى ابن

(١) الإملاء ١/١٥٩.

(٢) عبارة أبي البقاء: «إيماناً بل ليزدادوا إثماً» وهي الصواب.

(٣) وما نقله الزمخشري عن يحيى ليس كذلك، وإنما هو بكسر الأولى وفتح الثانية مع الغيبة.

وثاب فقط، فإنه قال^(١) «فإن قلت: ما معنى هذه القراءة؟ - يعني على قراءة يحيى التي نقلها هو عنه - قلت: معناه «ولا يحسن أن إملأنا لزيادة الإثم والتعذيب، والواو للحال، كأنه قيل: ليزدادوا إثماً مُعَدّاً لهم عذاب مهين» قال الشيخ^(٢): - بعد ما ذكر من إنكاره عليه نقل فتح الثانية عن يحيى كما قدمته لك - «ولمّا قرّر في هذه القراءة أن المعنى على نهى الكافر أن يحسب أنما يُعطي الله لزيادة الإثم، وأنه إنما يملئ لزيادة الخير كان قوله: «ولهم عذاب مهين» يدفع هذا التفسير، فخرج ذلك على أن الواو للحال ليزول هذا التدافع الذي بين هذه القراءة وبين آخر الآية».

وأصل «ليزدادوا»: ليزدادوا بالتاء، لأنه افتعال من الزيادة ولكن تاء الافتعال تُقَلَّبُ دالاً بعد ثلاثة أحرف: الزاي والذال والدال نحو: اذكر وأدان. والفعل هنا متعدّ لواحدٍ وكان في الأصل متعدياً لاثنتين نحو: «فزادهم الله مرضاً»^(٣)، ولكنه بالافتعال ينقُصُ أبداً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل بنائه على افتعل للمطاوعة متعدياً لواحدٍ صار قاصراً بعد المطاوعة نحو: «مددت الحبل فامتد»، وإن كان متعدياً لاثنتين صار بعد الافتعال متعدياً لواحدٍ كهذه الآية.

وُخِيتَ كُلُّ واحدةٍ من هذه الآيات الثلاث بصفة للعذاب غير ما خُتِمَتْ به الأخرى لمعنى مناسب، وهو أن الأولى تَضَمَّنَتْ الإخبار عنهم بالمسارعة في الكفر، والمسارعة في الشيء والمبادرة إلى تحصيله تقتضي جلالته وعظمته، فجعل جزاؤهم «عذاب عظيم» مقابلةً لهم، ويدل ذلك على خساسة ما سارعوا فيه. وأما الثانية فتَضَمَّنَتْ اشتراءهم الكفر بالإيمان، والعادة سرور المشتري واعتباطه بما اشتراه، فإذا خسر تألم، فُخِيتَ هذه الآية بألم العذاب

(١) الكشف ٤٨٣/١.

(٢) البحر ١٢٤/٣.

(٣) الآية ١٠ من البقرة.

كما يجدُّ المُشتري المغبون ألم خسارته. وأمَّا الثالثة فَنَضَمْنَتْ الإِملاء وهو الإِمتاعُ بالمال وزينة الدنيا، وذلك يقتضي التعزُّز والتكبرُّ والجبروت فَخُتِمَتْ هذه الآية بما يقتضي إهانتهم وذلتهم بعد عزهم وتكبرهم.

آ. (١٧٩) وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾: هذه تُسَمَّى لامَ الجحود، وينصبُ بعدها المضارعُ بإضمار «أن» ولا يجوزُ إظهارها. والفرقُ بينها وبين لام كي أنَّ هذه على المشهور شرطها أن تكون بعد كونٍ منفي، ومنهم مَنْ يشترط مُضيَّ الكون، ومنهم مَنْ لم يشترط الكون، ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو استغنيت عنها هنا بما ذكرته في «شرح التسهيل».

وفي خبر «كان» في هذا الموضع وما أشبهه قولان، أحدهما: - وهو قول البصريين^(١) - أنه محذوفٌ وأنَّ اللامَ مقويةٌ لتعديَّة ذلك الخبر المقدر لضعفه، والتقدير: ما كان الله مريداً لأنَّ يَذَرَ، فـ «أن يذر» هو مفعول «مريداً»، والتقدير: ما كان الله مريداً تَرَكَ المؤمنين. والثاني - قول الكوفيين -: أنَّ اللامَ زائدةٌ لتأكيد النفي وأنَّ الفعلَ بعدها هو خبر «كان»، واللامُ عندهم هي العاملةُ النصبُ في الفعلِ بنفسها لا بإضمار «أن»، والتقديرُ عندهم: ما كان الله يَذَرُ المؤمنين.

وضَعَّف أبو البقاء^(٢) مذهب الكوفيين بأنَّ النصبَ قد وُجِدَ بعد هذه اللام، فإنَّ كان النصبُ بها نفسُها فليست زائدة، وإن كان النصبُ بإضمار «أن» فَسَدَ من جهة المعنى لأنَّ «أن» وما في حيزها بتأويل مصدر، والخبرُ في باب «كان» هو الاسمُ في المعنى فيلزم أن يكونَ المصدرُ الذي هو معنى من المعاني صادقاً على اسمِها وهو مُحال.

(١) انظر: الإنصاف ٥٩٣.

(٢) الإِملاء ١٥٩/١.

أمّا قوله: «إِنْ كَانَ النَّصَبُ بِهَا فَلَيْسَتْ زَائِدَةً» فممنوع؛ لأنَّ العمل لا يمنع [١٩١/أ] الزيادة، ألا ترى أنَّ حروف الجر / تُزاد وهي عاملة، وكذلك «أَنَّ» عند الأخفش^(١) و«كَانَ» في قوله^(٢):

- ١٥٠٠ -

وجيران لنا كانوا كرام

وقد تقدّم تحقيق ذلك في غير موضع.

و«يَذَرُ» فعل لا يتصرّف ك«يَدَعُ» استغناءً عنه بتصرّف مُرادفه وهو «ترك»، وحذفت الواو من «يَذَرُ» من غير موجب تصريفي، وإنما حُملت على «يَدَعُ» لأنها بمعناها، و«يَدَعُ» حذفت منه الواو لموجب وهو وقوع الواو بين ياء وكسرة مقدرة، وأمّا الواو في «يَذَرُ» فوقعت بين ياء وفتحة أصلية، وقد تقدّم تحقيق القول فيه عند قوله تعالى: «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا»^(٣).

قوله: «حَتَّى يَمِيزَ» «حَتَّى» هنا قيل: للغاية المجردة بمعنى «إلى»، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أَنَّ»، وقد تقدّم تحقيقه في البقرة. والغاية هنا مشكلة على ظاهر اللفظ؛ لأنه يصيرُ المعنى أنه تعالى لا يترك المؤمنين على ما أنتم عليه إلى هذه الغاية وهي التمييز بين الخبيث والطيب، ومفهومه أنه إذا وُجدت الغاية تَرَكَ المؤمنين على ما أنتم عليه. وهذا ظاهر ما قالوه من كونها للغاية، وليس المعنى على ذلك قطعاً، ويصيرُ هذا نظير قولك: «لَا أَكَلُمُ زَيْدًا حَتَّى يَقْدَمَ عَمْرُو» فالكلام منتفٍ إلى قدوم عمرو. والجواب عنه: أن «حَتَّى» غاية لما يُفهم من معنى هذا الكلام، ومعناه أنه تعالى يُخَلِّص ما بينكم بالابتلاء والامتحان إلى أَنْ يَمِيزَ الخبيث من الطيب.

(١) معاني القرآن له ١٨٠/١.

(٢) تقدّم برقم ٧٥٦.

(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة.

وقرأ حمزة^(١) والكسائي هنا وفي الأنفال^(٢): «يُمَيَّر» بالتشديد، والباقون بالتخفيف. وعن ابن كثير أيضاً «يُمَيَّر» من أَمَزَ، فهذه ثلاث لغات، يقال: مَازَهُ ومَيَّرَهُ وأَمَازَهُ. والتشديد والهمزة ليسا للنقل، لأنَّ الفعل قبلهما متعدٍ، وإنما فَعَلَ بالتشديد وأَفْعَلَ بمعنى المجرد، وهل مَازَ ومَيَّرَ بمعنى واحد أو بمعنىين مختلفين؟ قولان. ثم القائلون بالفرق اختلفوا، فقال بعضهم: لا يقال «ماز» إلا في كثير من كثير، فأما واحد من واحد فَمَيَّرْتُ، ولذلك قال أبو معاذ^(٣): يقال: «مَيَّرْتُ بين الشيئين ومَيَّرْتُ بين الأشياء». وقال بعضهم عكس هذا: مَيَّرْتُ بين الشيئين ومَيَّرْتُ بين الأشياء، وهذا هو القياس، فإنَّ التضعيفَ يُؤْذِنُ بالتكثير وهو لائق بالمتعددات. ورجَّح بعضهم «مَيَّرَ» بالتشديد بأنه أكثر استعمالاً، ولذلك لم يُستعمل المصدرُ إلا منه فقالوا: التمييز، ولم يقولوا: «المَيَّرَ» يعني لم يقلوه سماعاً وإلا فهو جائز قياساً.

قوله: «ولكنَّ الله» هذا استدراك من معنى الكلام المتقدم، لأنه لما قال تعالى: «ما كان الله يُظْلِعُكُمْ» تَوَهَّمُ أنه لا يُظْلِعُ أحداً على غيبه لمعوم الخطاب فاستدرك الرسل، والمعنى: ولكنَّ الله يجتبي — أي يصطفي — مِنْ رسله من يشاء فَيُظْلِعُهُ على الغيب، فهو ضِدٌّ لما قبله في المعنى، وقد تقدَّم أنها تقع بين ضِدَّيْنِ ونقيضين، وفي الخلافين خلافٌ.

و«يَجْتَبِي»: يَصْطَفِي وَيَخْتَارُ، يَفْتَعِلُ مِنْ جَبَوْتُ الْمَالَ وَالْمَاءَ وَجَبَيْتُهُمَا لَغْتَانِ، فإلياء في «يَجْتَبِي» يُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى أَصْلِهَا، وَأَنْ تَكُونَ مَنْقَلَبَةً مِنْ وَاوٍ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا.

(١) السبعة ٢٢٠؛ القرطبي ١٨٩/٤؛ الشواذ ٢٣.

(٢) الآية ٣٧.

(٣) الفضل بن خالد المروزي، روى عنه الأزهري وروى عن عبدالله بن المبارك، مات سنة ٢١١؛ انظر: معجم الأدباء ١٤٠/٦؛ البغية ٢٤٥/٢.

— آل عمران —

ومفعول «يشاء» محذوف، وينبغي أَنْ يُقَدَّرَ ما يليق بالمعنى، والتقدير:
مَنْ يَشَاءُ إِطْلَاعَهُ عَلَى الْغَيْبِ.

آ. (١٨٠) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾: قرأ حمزة^(١) بالخطاب، والباقون بالغيبة. فأما قراءة حمزة فـ «الذين» مفعول أول، و«خيراً» هو الثاني، ولا بُدَّ من حذف مضاف ليَصْدُقَ الخبرُ على المبتدأ، تقديره: وَلَا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ. قال أبو البقاء^(٢): «وهو ضعيفٌ لأنَّ فيه إضمارَ البخلِ قبلَ ذِكْرِ ما يَدُلُّ عليه» وفيه نظرٌ، لأنَّ الدلالةَ على المحذوف قد تكونُ متقدمةً وقد تكونُ متأخرةً، وليس هذا من بابِ الإضمارِ في شيءٍ حتى يَشْتَرَطَ فيه تقدُّمُ ما يَدُلُّ على ذلك الضميرِ.

و «هو» فيه وجهان، أحدهما: أَنه فَضِّلَ بين مفعولي «تحسين». والثاني — قاله أبو البقاء^(٣) —: أَنه توكيدٌ، وهو خطأ، لأنَّ المضمَر لا يُوكَّدُ المظهر، والمفعول الأول^(٤) اسمٌ مظهرٍ ولكنه حُذِفَ كما تقدم. وبعضهم يُعَبِّرُ عنه فيقول: «أضمر المفعول الأول» يعني حُذِفَ فلا يُغْتَرَّ بهذه العبارة، و«هو» في هذه المسألة يتعيَّنُ فَضْلِيَّتُهُ^(٥) لأنه لا يخلو: إمَّا أَنْ يَكُونَ مبتدأً أو بدلاً أو توكيداً، والأولُ متنفٍِّ لنصبِ ما بعده — وهو خيراً — وكذا الثاني لأنه كان يلزمُ أَنْ يوافقَ ما قبله في الإعرابِ فكان ينبغي أَنْ يُقَالَ إياه لا «هو»، وكذا الثالثُ لِمَا تقدَّم.

وأما قراءة الجماعة فيجوزُ فيها أَنْ يَكُونَ الفعلُ مسنداً إلى ضميرِ غائب:

(١) السبعة ٢٣٠؛ الكشف ٣٦٦/١.

(٢) الإملاء ١٦٠/١.

(٣) الإملاء ١٦٠/١.

(٤) وهو المضاف المحذوف «بخل».

(٥) أي إعرابه ضمير فصل.

إِذَا الرُّسُلُ أَوْحَاسِبُوا مَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا إِلَى «الَّذِينَ»، فَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ فِي «الَّذِينَ» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةِ أَيْ: بَخَلُ الَّذِينَ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا يَحْسَبَنَّ الرُّسُلُ - أَوْ أَحَدُ - بَخَلُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ خَيْرًا. وَ«هُوَ» فَصْلٌ كَمَا تَقَدَّمَ، فَتَحَدُّ الْقِرَاءَتَانِ مَعْنًى وَتَخْرِيجًا. وَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا لـ «الَّذِينَ» فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُحذُوفٌ لِلدَّلَالَةِ «يَبْخُلُونَ» عَلَيْهِ كَأَنَّهُ قِيلَ: «وَلَا يَحْسَبَنَّ الْبَاخِلُونَ بِخَلِّهِمْ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ» وَ«هُوَ» فَصْلٌ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّة^(١): «وَذَلَّ عَلَى هَذَا الْبَخْلُ «يَبْخُلُونَ» كَمَا ذَلَّ «السَّفِيه» عَلَى «السَّفَه» فِي قَوْلِهِ^(٢):

١٥٠١- إِذَا نُهِى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ
وخالَفَ والسففيه إلى خلافِ

أَيْ: جَرَى إِلَى السَّفَه. قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَلَيْسَتْ الدَّلَالَةُ فِيهَا سَوَاءً لَوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ وَأَكْثَرُ، وَلَا يَوْجَدُ ذَلِكَ إِلَّا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ وَرَدَ. الثَّانِي: أَنَّ الْبَيْتَ فِيهِ إِضْمَارٌ لَا حَذْفٌ، وَالْآيَةُ فِيهَا حَذْفٌ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ الْمَفْعُولَ نَفْسَ «هُوَ»، وَهُوَ ضَمِيرُ الْبَخْلِ الَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ «يَبْخُلُونَ» كَقَوْلِهِ: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»^(٤)، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥)، وَهُوَ غَلَطٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بِصِيغَةِ الْمَنْصُوبِ فَيَقُولُ: «إِيَّاهُ» لِكَوْنِهِ مَنْصُوبًا بِ«يَحْسَبَنَّ»، وَلَا ضَرُورَةَ بِنَا إِلَى أَنْ نَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ بَابِ اسْتِعَارَةِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ

(١) المحرر ٣/٣٠٦.

(٢) تقدم برقم ١٣٨٧.

(٣) البحر ٣/١٢٨.

(٤) الآية ٨ من المائدة.

(٥) الإملاء ١/١٦٠.

مكانَ النَّصْبِ كَقَوْلِهِمْ «مَا أَنَا كَأَنْتَ، وَلَا أَنْتَ كَأَنَا» فَاسْتَعَارَ ضَمِيرَ الرَّفْعِ مَكَانَ ضَمِيرِ الْجَرِّ.

وفي الآية وجه آخر غريبٌ خَرَّجَهُ الشَّيْخُ^(١) قَالَ: «وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ إِذَا بَجَعْنَا الْفِعْلَ مُسْنَدًا لـ «الَّذِينَ»، وَذَلِكَ أَنَّ «يَحْسَبَنَّ» يَطْلُبُ مَفْعُولِينَ وَ«يَبْخُلُونَ» يَطْلُبُ مَفْعُولًا بِحَرْفِ جَرٍّ، فَقَوْلُهُ: «مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» يَطْلُبُهُ «يَحْسَبَنَّ» مَفْعُولًا أَوَّلَ وَيَكُونُ «هُوَ» فَضْلًا، وَ«خَيْرًا» الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَيَطْلُبُهُ «يَبْخُلُونَ» بِتَوْسِطِ حَرْفِ الْجَرِّ، فَأَعْمَلَ الثَّانِيَّ - عَلَى الْأَفْصَحِ - وَعَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ - وَهُوَ «يَبْخُلُونَ» فَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَأَخَذَ مَعْمُولَهُ، وَحَذَفَ مَعْمُولَ «يَحْسَبَنَّ» الْأَوَّلَ وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ الثَّانِي، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَازَعْ فِيهِ، وَإِنَّمَا جَاءَ التَّنَازُعُ فِي الْأَوَّلِ، وَسَاغَ حَذْفُهُ وَحَدَهُ كَمَا سَاغَ حَذْفُ الْمَفْعُولِينَ فِي مَسْأَلَةِ سَيُوبِهِ^(٢): «مَتَى رَأَيْتُ أَوْ قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ» فَ«رَأَيْتُ» وَ«قُلْتُ» تَنَازَعَا فِي «زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ» وَفِي الْآيَةِ لَمْ يَتَنَازَعَا إِلَّا فِي الْأَوَّلِ، وَتَقْدِيرُ الْمَعْنَى: «وَلَا يَحْسَبَنَّ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمُ النَّاسُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِهِ» فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ «هُوَ» فَضْلًا لـ «مَا آتَاهُمُ» الْمَحذُوفِ لَا لِبَخْلِهِمْ الْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِ الْجَمَاعَةِ^(٣)، وَنَظِيرُ هَذَا التَّرْكِيبِ: «ظَنَّ الَّذِي مَرَّ بِهِ نِدْ هِيَ الْمُنْطَلَقَةُ» الْمَعْنَى: ظَنَّ هُنْدًا الشَّخْصَ الَّذِي مَرَّ بِهَا هِيَ الْمُنْطَلَقَةُ فَالَّذِي تَنَازَعَهُ الْفِعْلَانِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، فَأَعْمَلَ الْفِعْلَ الثَّانِي فِيهِ^(٤)، وَبَقِيَ الْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ مَحذُوفًا وَيَطْلُبُ الثَّانِي مُثَبَّتًا إِذْ لَمْ يَقَعْ فِيهِ التَّنَازُعُ. انْتَهَى.

وَمَعَ غَرَابَةِ هَذَا التَّخْرِيجِ وَتَطْوِيلِهِ بِالنَّظِيرِ وَالتَّقْدِيرِ فِيهِ نَظَرٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النُّحَوِيَّينَ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَعْمَلْنَا الثَّانِيَّ، وَاحْتَاجَ الْأَوَّلُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَنَازَعِ

(١) البحر ١٢٨/٣.

(٢) الكتاب ٤١/١.

(٣) وذلك كما مر في أول الإعراب والتقدير: «وَلَا يَحْسَبَنَّ بِخَلِّ الَّذِينَ هُوَ خَيْرًا».

(٤) وهو قوله: «بِهَنْدٍ».

فيه، فإن كان يطلبه مرفوعاً أَضْمِرَ فيه وإن كان يُطْلَبُ غيرَ مرفوعٍ حُذِفَ، إلا أن يكون أحدَ مفعولي «ظَنَّ» فلا يُحَذَفُ، بل يُضْمَرُ وَيُؤَخَّرُ، وَعَلَّلُوا ذلك بأنه لو حُذِفَ لَبَقِيَ خبرٌ دونَ مُخْبِرٍ عنه أو بالعكس، هذا مذهبُ البصريين، وفيه بحثٌ، فإنَّ لقائلٍ أن يقولَ: حُذِفَ اختصاراً لا اقتصاراً، وأنتم تجيزون حَذْفَ إحداهما اختصاراً في غيرِ التنازعِ فليَجُزْ في تنازعٍ إذ لا فارقَ، وحينئذ يَقْوَى تخريجُ الشيخِ بهذا البحثِ أو يُلْتَزَمَ القولُ بمذهب الكوفيين فإنهم يُجيزون الحَذْفَ فيما نحن فيه.

وذكر مكي^(١) ترجيحَ كُلِّ مِنَ القراءتين فقال^(٢):

وميراث مصدرٌ كالْمِيعَادِ، ويأؤه من واوٍ، قُلِبَتْ لانكسارٍ ما قبلها وهي ساكنةٌ لأنها من الوراثةِ كالمِيقَاتِ والمِيزَانِ من الوقتِ والوزن.

وقرأ أبو عمرو^(٣) وابن كثير: «يَعْمَلُونَ» بالغِيبَةِ جرياً على قوله: «الذين يَبْخُلُونَ»، والباقون بالخطاب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه التفتُّ، فالمرادُ الذين يبخلون. والثاني: ردّاً على قوله: «وإن تؤمنوا وتتقوا».

آ. (١٨١) قوله تعالى: ﴿قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ﴾: العامل في «إن»

هو «قالوا» فـ«إن» وما في حَيْزِها / منصوبُ المحل بـ«قالوا» لا بالقول. وأجاز [١٩١/ب] أبو البقاء^(٤) أن تكونَ المسألة من باب التنازع - أعني بين المصدر وهو «قول» وبين الفعل وهو «قالوا» - تنازعاً في «أن» وما في حَيْزِها، قال: «ويجوز أن يكون معمولاً لـ«قول» المضافِ لأنه مصدرٌ، وهذا تخريجٌ على قول الكوفيين في أعمال الأول وهو قولٌ ضعيف، ويزداد هنا ضعفاً بأن الثاني فعلٌ والأول

(١) المشكل ١/١٦٨؛ الكشف ١/٣٦٦.

(٢) كذا في الأصل وليس بعد ذلك كلام لمكي.

(٣) السبعة ٢٢٠؛ الكشف ١/٣٦٩؛ البحر ٣/١٢٩.

(٤) الإملاء ١/١٦٠.

مصدر، وإعمال الفعل أقوى». وظاهر كلامه أن المسألة من التنازع، وإنما الضعف عنده من جهة إعمال الأول فلو قدرنا إعمال الثاني كان ينبغي أن يجوز عنده، لكنه يمنع من ذلك مانع آخر وهو: أنه إذا احتاج الثاني إلى ضمير المتنازع فيه أخذه ولا يجوز حذفه، وهو هنا غير مذكور، فدل على [هذا] أنها عنده ليست من التنازع إلا على قول الكوفيين، وهو ضعيف كما ذكر. وانظر كيف أكدوا الجملة المشتمة على ما أسندوه إليه تعالى وإلى عدم ذلك فيما أسندوه لأنفسهم كأنه عند الناس أمر معروف.

قوله: «سَنَكْتُبُ» قرأ حمزة^(١) بالياء مبنياً لما لم يسم فاعله، و«ما» وصلتها قائم مقام الفاعل. و«قَتَلَهُمْ» بالرفع عطفاً على الموصول، و«يقول» بياء الغيبة. والباقون بالنون للمتكلم العظيم، ف«ما» منصوبة المحل، و«قَتَلَهُمْ» بالنصب عطفاً عليها، و«نَقُولُ» بالنون أيضاً. وقرأ طلحة ابن مصرف: «سَنَكْتُبُ» بتاء التانيث على تأويل «ما قالوا» بمقاتلتهم. وقرأ ابن مسعود — وكذلك هي في مصحفه —: «سَنَكْتُبُ ما يقولون ويُقال». والحسن والأعرج: «سَيَكْتُبُ» بالغيبة مبنياً للفاعل أي: الله تعالى أو الملك، و«ما» في جميع ذلك يجوز أن تكون موصولة اسمية — وهو الظاهر — وحذف العائد لاستكمال شروط الحذف تقديره: سنكتب الذي يقولونه. ويجوز أن تكون مصدرية أي: قولهم، ويراد به إذاك المفعول به أي: مقولهم، كقولهم: «ضَرَبَ الأمير».

آ. (١٨٢) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ﴾: مبتدأ وخبر تقديره: ذلك مستحق بما قدَّمْتُمْ، كذا قدره أبو البقاء^(٢)، وفيه نظر تقدّم مثله^(٣). و«ما»

(١) السبعة ٢٢٠؛ الكشف ٣٦٩/١؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ٣/١٣١.

(٢) الإملاء ١/١٦٠.

(٣) لأنه قدر الخبر كوناً خاصاً، وتقديره هنا كون عام.

يجوز فيها أن تكون موصولة وموصوفة. و«ذلك» إشارة إلى ما تقدّم من عقابهم. وهذه الجملة تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون في محل نصب بالقول عطفاً على «دُوقوا» كأنه قيل: ونقول لهم أيضاً: ذلك بما قدّمت أيديكم، وبُخوا بذلك، وذكر لهم السبب الذي أوجب لهم العقاب. والثاني: ألا تكون داخلة في حكاية القول، بل تكون خطاباً لمعاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم نزول الآية، وذكرت الأيدي لأن أكثر الأعمال تُراوُل بها.

قوله: «وَأَنْ اللَّهَ» عطف على «ما» المجرورة بالباء أي: ذلك العقاب حاصل بسبب كسبكم وعدم ظلمه لكم. وهنا سؤال: وهو أن «ظلاماً» صيغة مبالغة تقتضي التكثير، فهي أخص من «ظالم»، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، فإذا قلت: «زيد ليس بظلام» أي: ليس يُكثَر الظلم، مع جواز أن يكون ظالماً، وإذا قلت: «ليس بظالم» انتفى الظلم من أصله، فكيف قال تعالى: «ليس بظلامٍ للعبيد»^(١)؟ وفي ذلك خمسة أوجه، ذكر أبو البقاء^(٢) منها أربعة.

الأول: أن «فعلاً» قد لا يُراد به التكثير كقول طرفة^(٣):

١٥٠٢- وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ لِبَيْتِهِ

ولكن متى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

لا يُريد هنا أنه قد يحلّ التلاع قليلاً؛ لأنّ ذلك يدفعه آخر البيت الذي يدلّ على نفي البخل على كلّ حال، وأيضاً تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة. الثاني: أنه للكثرة، ولكنه لمّا كان مقابلاً بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يُقابل الكثير بالكثير. والثالث: أنه إذا نفى الظلم الكثير انتفى القليل

(١) يعني ولو قال «بظالم» لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره.

(٢) الإملاء ١/١٦٠.

(٣) تقدم برقم ١٩٠.

ضرورة؛ لأن الذي يَظْلَم إنما يَظْلَم لانتفاعه بالظلم، فإذا تَرَكَ الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حَقِّ مَنْ يجورُ عليه النفع والضَّرُّ كان للظلم القليل المنفعة أتركه. الرابع: أن يكونَ على النسبِ أي: لا يُنسَبُ إليه ظلمٌ، فيكونُ من باب: بَرَّارٌ وعَطَّارٌ، كأنه قيل: ليس بذي ظلم البتة. الخامس: قال القاضي^(١) أبو بكر: «العذاب الذي تَوَعَّدُ أَنْ يفعلَهُ بهم لو كان ظلماً لكان عظيمًا فنفاه على حَدِّ عظمته لو كان ثابتًا».

وقال الراغب^(٢) - بعد تفرقة بين جَمْعِي «عَبْد» على عبيد وعِبَاد -: فالعبيدُ إذا أُضِيفَ إلى الله تعالى أَعْمُ من العباد، ولهذا قال: «وما أنا بِظَلَّامٍ للعبيد» فنبه على أنه لا يَظْلَمُ مَنْ تخصص بعبادته وَمَنْ انتسبَ إلى غيره من الذين تَسَمَّوْا بعبد الشمس وعبد اللات»، وكان الراغب قد قَدَّمَ الفرقَ بين «عبيد» و«عباد» فقال: «وجَمْعُ العبيد الذي هو مسترقٌّ: «عبيد»، وقيل: «عبيدِي»، وجَمْعُ العبد الذي هو العابد «عباد». وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه اللفظةِ وجموعُها وما قيل فيها.

آ. (١٨٣) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾: يجورُ في مَحَلِّهِ الألقابُ الثلاثة: فالجَرُّ من ثلاثة أوجه، الأول: أنه صفةٌ لـ «الذين» المخفوضين بإضافة «قول» إليه. الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه صفةٌ لـ «العبيد» أي: ليس بظلامٌ للعبيد الذين قالوا كَيْتَ وكَيْتَ، قاله الزجاج^(٣). قال ابن عطية^(٤): «وهذا مُقْسِدٌ للمعنى والرصف».

والرفع: على القطع بإضمار مبتدأ أي: هم الذين. وكذلك النصب على القطع أيضاً بإضمار فعلٍ لائقي أي «أدُّمُ الذين».

(١) لعله يعني به أبا بكر الأنباري.

(٢) المفردات ٣٣١.

(٣) معاني القرآن ٥١٢/١.

(٤) المحرر ٣٠٩/٣.

قوله: «الْأَنزُومَنَ» في «أَن» وجهان، أحدهما: أنها على حذف حرف الجر، والأصل: في أن لا نؤمن، وحينئذ يَجِيء فيها المذهبان المشهوران: أهـي في محل جر أو نصب. والثاني: أنها مفعول بها على تضمين: «عهد» معنى أَلَزَمَ، تقول: «عَهِدْتُ إِلَيْهِ كَذَا» أي: أَلَزَمْتُهُ إِيَّاهُ، فهي على هذا في محل نصب فقط.

و «أَن» تُكتب متصلةً ومنفصلةً اعتباراً بالأصل أو بالإدغام. ونَقَلَ أبو البقاء^(١) أن منهم مَنْ يَحذفُها في الخطِّ اكتفاءً بالتشديد. وحكى مكي^(٢) عن المبرد أنها إن أَدغِمَتْ بغنةً كُتِبَتْ متصلةً وإلاً فمفصلةً، ويُقِلُّ عن بعضهم أنها إن كانت مخففةً كُتِبَتْ منفصلةً، وإن كانت ناصبةً كُتِبَتْ متصلةً، والفرق أن المخففة معها ضمير مقدر، فكأنه فاصلٌ بينهما بخلاف الناصبة، وقول أهل الخطِّ في مثل هذا: «تُكتب متصلة» عبارة عن حذفها في الخطِّ بالكلية اعتباراً بلفظ الإدغام لا أنهم يكتبونها متصلةً، ويثبتون لها بعض صورتيها فيكتبون: أنلا، والدليل على ذلك أنهم لَمَّا قالوا في «أم من» و «أم ما» ونحوه بالاتصال إنما يعنون به كتابة حرفٍ واحد فيكتبون: أمّن وأمّا. وفهم أبو البقاء أن الاتصال في ذلك عبارة عن كتابتهم لها بعض صورتيها ملصقةً بـ «لا»، والدليل على أنه فهم ذلك أنه قال^(٣): «ومنهم مَنْ يَحذفُها في الخطِّ اكتفاءً بالتشديد» فَجَعَلَ الحذف قسيماً للوصل والفصل، ولا يقول أحدٌ بهذا.

وتعدّى «نؤمن» باللام لتضمينه معنى الاعتراف، وقد تقدّم في أول البقرة^(٤).

(١) الإملاء ١/١٦١.

(٢) المشكل ١/١٦٩.

(٣) الإملاء ١/١٦١، وقد يكون سبب هذا كونه ضريراً، فهو لا يعرف قواعدهم الكتابية.

(٤) الآية ٣.

وقرأ عيسى بن عمر^(١): «قُرْبَان» بضمين. قال ابن عطية^(٢): «إتباعاً لضمّة القاف، وليس بلغه لأنه ليس في الكلام فُعْلَان بضم الفاء والعين، وحكى سيويه: «السُّلْطَان» بضم اللام، وقال: «إن ذلك على الإِتباع». قال الشيخ^(٣): «ولم يَقُلْ سيويه إنَّ ذلك على الإِتباع بل قال^(٤)»: «ولا نعلم في الكلام فِعْلَان ولا فُعْلَان ولكنه قد جاء فُعْلَان وهو قليل، قالوا: «السُّلْطَان» وهو اسم» قال الشارحُ لكلام سيويه «صاحبُ هذه اللغة لا يُسَكِّن ولا يَتَّبِع» وكذا ذكر التصريفون أنه بناءٌ مستقلٌّ، قالوا ولم يَجِءْ فُعْلَان إلا اسماً وهو قليلٌ نحو: «سُلْطَان». قلت: أمّا ابنُ عطية فَمَسَلَمَ أنه وَهَمَ في النقل عن سيويه في «سُلْطَان» خاصةً، ولكنَّ قوله في «قُرْبَان» صحيحٌ لأنَّ أهل التصريف لم يَسْتَتُوا إلا السُّلْطَان^(٥).

والقُرْبَان في الأصل مصدرٌ ثم سُمِّيَ به المفعول كالرَّهْنِ فإنه في الأصل مصدرٌ ولا حاجةً إلى حَذْفِ مضاف. وزعم أبو^(٦) البقاء أنه على حَذْفِ مضاف أي: بتقريب قُرْبَانٍ، قال: «أي يُشْرَعُ لنا ذلك». و «تأكُلُه النارُ» صفةٌ لقُرْبَانٍ، وإسنادُ الأكلِ إليها مجازٌ عَبَّرَ عن إفنائها الأشياءَ بالأكل.

و «من قبلي» و «بالبينات» كلاهما متعلّقٌ بـ «جاءكم»، والباء تحتملُ المعيةَ والتعديّةَ أي: مضاحبين للآيات.

آ. (١٨٤) قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ رَسُلٌ﴾: ليس جواباً للشرط، بل الجوابُ محذوفٌ أي: «فَتَسَلَّ» ونحوه، لأنَّ هذا قد مَضَى وتحقَّق، وفيه

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٣٢/٣؛ القرطبي ٢٩٦/٤.

(٢) المحرر ٣٠٩/٣.

(٣) البحر ١٣٢/٣.

(٤) الكتاب ٣٢٢/٢.

(٥) عدّها ابن خالويه في شواذه ٢٣ إلى جانب السُّلْطَان ولم يعدّها على الإِتباع وقال: «إنها زيادة على سيويه».

(٦) الإملاء ١٦١/١.

— آل عمران —

كلامٌ طويلٌ تقدّم لك نظيره. والجملة من «جاؤوا» في محلّ رفعِ صفةٍ لـ «رُسُل» و«من قبلك» متعلّق بـ «كُذِّبَ». والباءُ في «بالبينات» تحتلُّ الوجهين^(١) كنظيرتها.

وقرأ جمهورُ الناس: «والزبر والكتاب» مِنْ غيرِ ذكرِ باءِ الجر، وقرأ ابنُ عامر^(٢): «وبالزبر» بإعادتها، وهشامٌ وحذّه عنه: «وبالكتاب» بإعادتها أيضاً، وهي في مصاحف الشاميين كقراءة ابن عامر — رحمه الله — والخطُّ فيه سهلٌ، فَمَنْ لم يأتِ بها اكتفى بالعطف، وَمَنْ أتى بها كان ذلك تأكيداً / . [١/١٩٢]

والزُّبرُ: جمع زُبور بالفتح، ويقال: زُبور بالضم أيضاً، وهل هما بمعنى واحد أم مختلفان؟ سيأتي الكلامُ عليهما في قوله: «وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً» في النساء^(٣).

واشتقاقُ اللفظة من «زَبَرْتُ» أي: كَتَبْتُ، وَزَبَرْتُهُ قَرَأْتُهُ، وَزَبَرْتُهُ: حَسَنْتُ كِتَابَتَهُ، وَزَبَرْتُهُ: زَجَرْتُهُ، فَزُبُور بالفتح فَعُول بمعنى مَفْعُول كالرُّكُوب بمعنى المركوب، والحَلُوب بمعنى المَحْلُوب، قال امرؤ القيس^(٤):
١٥٠٣ — لِمَنْ طَلَّلَ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي

كَخَطِّ زُبُورٍ فِي عَسِيبٍ يَمَانِي

وقيل: اشتقاقُ اللفظ من الزُّبْرَة، وهي قطعة الحديد المتروكة بحالها. و«المنير» اسم فاعل من أثار أي: أضاء.

آ. (١٨٥) قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾: مبتدأ وخبر، وَسَوَّغَ الابتداءً بالنكرة العموم أو الإضافة. والجمهورُ على «ذائقة الموت».

(١) أي المية والتعديّة كما في «بالبينات» في الآية قبلها.

(٢) السبعة ٢٢١؛ الكشف ٣٧٠/١.

(٣) الآية ١٦٣.

(٤) ديوانه ٨٥؛ واللسان: صرع. وعروضه وضربه فعولن وهي نادرة في الطويل.

- آل عمران -

بخفض «الموت» بالإضافة، وهي إضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال.
وقرأ اليزيدي^(١): «ذائقة الموت» بالتنوين والنصب في «الموت» على الأصل.
وقرأ الأعمش بعدم التنوين ونصب «الموت»، وذلك على حذف التنوين
لالتقاء الساكنين وإرادته، وهو كقول الآخر^(٢):

١٥٠٤- فَاَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْيِبٍ

ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيْلًا

بنصب الجلالة، وقراءة من قرأ: «قل هو الله أحد الله» بحذف التنوين
من «أحد» لالتقاء الساكنين^(٣).

ونقل أبو البقاء^(٤) فيها قراءة غريبة وتخريجاً غريباً قال: «ويُقرأ أيضاً
شاذاً: «ذائقة الموت» على جعل الهاء ضمير «كل» على اللفظ، وهو مبتدأ
أو خبر». انتهى. وإذا صحّت هذه قراءة فيكون «كل» مبتدأ، و«ذائقة» خبر
مقدم، و«الموت» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «كل»، وأضيف «ذائق» إلى
ضمير «كل» باعتبار لفظها، ويكون هذا من باب القلب في الكلام؛ لأنّ النفس
هي التي تذوق الموت وليس الموتُ يذوقها، وهنا جعل الموت هو الذي يذوق
النفس قلباً للكلام لفهم المعنى، كقولهم: «عَرَضْتُ النّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ»،
ومنه: «وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ»^(٥) و«أَدْخَلْتُ الْقَلَنَسُوةَ فِي
رَأْسِي». وقوله^(٦):

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٣٣/٣؛ القرطبي ٢٩٧/٤.

(٢) البيت لأبي الأسود، وهو في ديوانه ١٢٣؛ ومجالس ثعلب ١٢٣؛ وأمالى الشجري
٣٨٣/١؛ والإنصاف ٦٥٩؛ وابن يعيش ٢٣٤/٩؛ ورصف المباني ٤٩؛ واللسان:
عتب؛ وشواهد المغني ٩٣٣. والمستعب: طالب العتبي وهو الرضا.

(٣) وهي قراءة نصر بن عاصم، ورواية عن أبي عمرو. الشواذ ١٨٢. والآية ١-٢ من الإخلاص.

(٤) الإملاء ١٦١/١.

(٥) الآية ٢٠ من الأحقاف.

(٦) تقدم برقم ١٢٦٤.

١٥٥- مثلُ القنَافِذِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ

نَجْرَانُ أَوْ بُلَّغَتْ سَوَاءُ أَتَاهُمْ هَجَرٌ
الأصل: عَرَضَتْ الحَوْضُ عَلَى النَاقَةِ، وَيَوْمَ تُعْرَضُ النَّارُ عَلَيْهِمْ،
وَادْخَلَتْ رَأْسِي فِي الْقَلَنْسُوَةِ، وَبُلَّغَتْ سَوَاءُ أَتَاهُمْ هَجَرًا، فَقَلْبٌ، وَسَيَّاتِي خِلَافَ
النَّاسِ فِي الْقَلْبِ بِأَشْبَحَ مِنْ هَذَا عِنْدَ مَوْضِعِهِ، وَكَانَ أَبُو الْبَقَاءِ قَدْ قَدَّمَ قَبْلَ (١)
هَذَا أَنَّ التَّائِيَةَ فِي «ذَائِقَةُ» إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى «كُلٌّ»، قَالَ: «لَأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ
نَفُوسٌ، وَلَوْ ذُكِّرَ عَلَى لَفِظِ «كُلٌّ» جَازَةً، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقٌ كَذَا»
جَازٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ أَوَّلُ الْبَقَرَةِ أَنَّهُ يَجِبُ اعْتِبَارُ لَفِظِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ «كُلٌّ» إِذَا
كَانَ نَكْرَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْتَبَرَ «كُلٌّ»، وَتَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُنَاكَ.

قوله: «وإِنَّمَا تُؤَفَّقُونَ» «مَا» كَافَةٌ لـ «إِنَّ» عَنِ الْعَمَلِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهَا. وَقَالَ
مَكِّي (٢): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» بِمَعْنَى الَّذِي لِأَنَّهُ يَلْزَمُ رَفْعُ «أَجُورَكُمْ»،
وَلَمْ يُقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: «وَأَنَّ الَّذِي تُؤَفَّقُونَهُ أَجُورَكُمْ، كَقَوْلِكَ: «إِنَّ
الَّذِي أَكْرَمْتُمُوهُ عَمْرُو» وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَفَرِّقُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِخَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ»
يَعْنِي لَوْ كَانَتْ «مَا» مَوْصُولَةً لَكَانَتْ اسْمٌ «إِنَّ» فَيَلْزَمُ حِينَئِذٍ رَفْعُ «أَجُورَكُمْ» عَلَى
خَبَرِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا» (٣)، فـ «مَا» هُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
بِمَعْنَى الَّذِي أَوْ مَصْدَرِيَّةً تَقْدِيرُهُ: «إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ أَوْ: إِنَّ صُنْعَهُمْ، وَلِذَلِكَ رُفِعَ
«كَيْدٌ» خَبَرًا لَهَا. وَقَوْلُهُ: «وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَفَرِّقُ» يَعْنِي أَنَّ «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» مُتَعَلِّقٌ
بـ «تُؤَفَّقُونَ» فَهُوَ مِنْ تَمَامِ الصَّلَةِ، فَلَوْ كَانَتْ «مَا» مَوْصُولَةً لَفَصَلَتْ بِالْخَبَرِ الَّذِي
هُوَ «أَجُورَكُمْ» بَيْنَ أِبْعَاضِ الصَّلَةِ الَّتِي هِيَ الْفِعْلُ وَمَعْمُولُهُ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْ
مَوْصُولٍ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ صَلَاتِهِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاضِحَاتِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ تَنْبِيهًا
عَلَى أَصُولِ الْعِلْمِ.

(١) وَذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ. الْإِمْلَاءُ ١/١٦١.

(٢) الْمَشْكَلُ ١/١٧١.

(٣) الْآيَةُ ٦٩ مِنْ طه.

وأدغم أبو عمرو^(١) الحاء من «رُحِرَجَ» في العين هنا خاصة قالوا: لطول الكلمة وتكرير الحاء، دون قوله: «ذُبِحَ على النَّصَبِ»^(٢) و«المسيحُ عيسى»^(٣) ونُقِلَ عنه الإدغام مطلقاً وعدمه مطلقاً، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يُجيزونه إلا بعد أن يَقلِّبوا العين حاءً، ويُدغمون الحاء فيها قالوا: «لأنَّ الأقوى لا يُدغم في الأضعف، وهذا عكسُ الإدغام، لأنَّ الإدغام أنْ تُقلِّبَ فيه الأولُ للثاني، إلا في مسألتين إحداهما: هذه، والثانية الحاء في الهاء نحو: «امدحْ هذا» لا تُقلِّبُ الهاء حاءً أيضاً»، ولذلك طَعَنَ بعضهم على قراءة أبي عمرو، ولا يُلْتَفَتُ إليه.

والغُورُ: [يجوزُ أنْ يكونَ مصدرًا وأنْ يكونَ]^(٤) جمعاً. وقرأ عبدالله^(٥) بفتح الغين، وفُسر بالشیطان، ويجوزُ أنْ يكونَ فعولاً بمعنى مفعول أي: متاع المغرور، أي: المَخْدُوع، وأصل الغرر: الخَدَع.

آ. (١٨٦) قوله تعالى: ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾: هذا جوابُ قسم محذوف تقديره: والله لَتَبْلُوَنَّ. وهذه الواو هي واو الضمير، والواو التي هي لام الكلمة حُذِفَت لأمر تصريفي، وذلك أن أصله: لَتَبْلُوَنَّ، فالتون الأولى للرفع حُذِفَت لأجل نون التوكيد، وتَحَرَّكَ الواو التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها فُقلِّبَت ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف وواو الضمير، فَحُذِفَت الألف لئلا يلتقيا، وَضُمَّت الواو دلالةً على المحذوف، وإن شئت قلت: اسْتَثْقِلَت الضمة على الواو الأولى فَحُذِفَت فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى، وَحُرِّكَ الواو بحركة مجانسةٍ دلالةً على المحذوف. ولا يجوز قلب مثل هذه الواو همزةً

(١) انظر مذهب أبي عمرو في الإدغام: السبعة ١١٦.

(٢) الآية ٣ من المائدة.

(٣) الآية ٤٥ من آل عمران.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة عن الأصل.

(٥) وهو عبدالله بن عمر كما في البحر ١٣٤/٣.

لأنها حركة عارضةٌ ولذلك لم تُقَلَّبْ ألفاً وإن تحركت وانفتح ما قبلها.
وأصلُ لَتَسْمَعُنَّ: تسمعوننَّ، ففعلٌ فيه ما تقدّم، إلا أن^(١) هنا حُدِفَتْ
واو الضمير لأنَّ قبلها حرفاً صحيحاً.

آ. (١٨٧) قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ﴾: هذا جوابٌ لما تضمَّنه الميثاق
من القسم. وقرأ^(٢) أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر بالياء جرياً على الاسم الظاهر
وهو كالفائضِ وحسَّن ذلك قوله بعده: «فنبذوه». والباقون بالتاء خطاباً على
الحكاية تقديره: «وقلنا لهم»، وهذا كقوله: «وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل
لا تعبدون»^(٣) بالتاء والياء، وتقدّم تحريره.

وقوله: «ولا تَكْتُمُونَهُ» يحتمل وجهين، أحدهما: واو الحال، والجملة
بعدها نصبٌ على الحال أي: لَتُبَيِّنَهُ غيرَ كاتمين. والثاني: أنها للعطف، وأنَّ
الفعل بعدها مقسمٌ عليه أيضاً، وإنما لم يُؤكَّد بالنون لأنه منفى، تقول: «والله
لا يقوم زيد» من غيرِ نونٍ. وقال أبو البقاء^(٤): «ولم يأت بها في «تكتُمونه»
اكْتفاءً بالتوكيد في الأول لأنَّ «تكتُمونه» توكيدٌ، وظاهرُ عبارته أنه لو لم يكن
بعد مؤكِّدٍ بالنون لزم توكيده، وليس كذلك لما تقدّم. وقوله: «لأنه توكيدٌ»
يعني أنَّ نَفْيَ الكتمان عنهم من قوله: «لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ»، فجاء قوله:
«ولا تكتُمونه» توكيداً في المعنى.

واستحسن الشيخ^(٥) هذا الوجه - أعني جَعَلَ الواو عاطفةً لا حاليةً -
قال: «لأن هذا الوجه الأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ بعد الواو حتى تصيرَ

(١) على تقدير: أن الحال والشأن.

(٢) السبعة ٢٣١؛ والكشف ٣٧١/١.

(٣) الآية ٨٣ من البقرة.

(٤) الإملاء ١/١٦١.

(٥) البحر ٣/١٣٦.

- آل عمران -

الجملة اسمية، لأن المضارع المنفي بـ «لا» لا يصح دخول الواو عليه. وغيره يقول: إنها تمتنع إذا كان مضارعاً مثبتاً فيفهم من هذا أن المضارع المنفي بكل نافية لا يمتنع دخولها عليه.

وقرأ^(١) عبدالله: «لَتُبَيَّنُنَّه» من غير تأكيد. قال ابن عطية^(٢): «وقد لا تلزم هذه النون لام التوكيد، قاله سيبويه» انتهى. والمعروف من مذهب البصريين لزومها معاً، والكوفيون يجيزون تعاقبهما في سعة الكلام، وأنشدوا^(٣):

١٥٠٦- وَعَيْشِكَ يَا سَلَمَى لأَوْقِنُ أَنَّنِي
لِما شِئْتُ مُسْتَحِلٌّ وَلَوْ أَنَّهُ الْقَتْلُ
وقال آخر^(٤):

١٥٠٧- يَمِيناً لأَبْغُضُ كُلَّ امْرِئٍ
يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

فأتى باللام وحدها، وقد تقدّم هذا مرة أخرى بأشبع من هذا الكلام.
وقرأ^(٥) ابن عباس: «ميثاق النبيين». والضمير في قوله: «فنبذوه» يعود على الناس المبين لهم، لاستحالة عوده على النبيين، وكان قد تقدّم لك في قوله تعالى: «وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم»^(٦) أنه في أحد الأوجه على

(١) البحر ١٣٦/٣.

(٢) المحرر ٣١٤/٣.

(٣) لم أهند إلى قائله وهو في البحر ١٣٦/٣؛ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٦ و«مستحل» من الخلاوة وليس من الحلال، ولذلك فهو اسم منقوص.

(٤) لم أهند إلى قائله، وهو في البحر ١٣٦/٣؛ والأشمونى ٢١٥/٣؛ والتصريح ٣٠٢/٢؛ والعبني ٣٣٨/٤؛ وشواهد التوضيح ١٦٦.

(٥) الفرطبي ٣٠٥/٤؛ البحر ١٣٦/٣.

(٦) الآية ٨١ من آل عمران.

حذف مضاف، أي: أولاد النبيين، فلا بُعْدَ في تقديره هنا، أعني قراءة ابن عباس.

آ. (١٨٨) قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو: «لَا تَحْسَبَنَّ - فلا يَحْسَبُنَّهُمْ» بالياءِ فيهما ورفع باء «يَحْسَبُنَّهُمْ». وقرأ الكوفيون بقاء الخطاب وفتح الباء فيهما معاً، ونافع وابن عامر بياء الغيبة في الأول، وبالخطاب في الثاني، وفتح الباء فيهما. وقرئ^(٢) شاذاً بقاء الخطاب وضمَّ الباء فيهما معاً. [وقرئ فيه أيضاً بياء الغيبة فيهما وفتح الباء فيهما أيضاً، فهذه خمس قراءات]^(٣).

فأمَّا قراءة ابن كثير وأبي عمرو ففيها خمسة أوجه، وذلك أنه لا يخلو: إمَّا أَنْ يُجْعَلَ الفعلُ الأولُ مسنداً إلى ضميرِ غائبٍ أو إلى الموصولِ، فإنَّ جَعْلَهُ مسنداً إلى ضميرِ غائبٍ: إمَّا الرسولَ عليه السلام أو غيره ففي المسألة وجهان، أحدهما: أَنَّ / «الذين» مفعولٌ أولٌ، والثاني محذوفٌ لدلالة المفعولِ [١٩٢/ب] الثاني للفعلِ الذي بعده عليه وهو «بمفازة»، والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الرسولَ أو حاسبُ الذين يفرحون بمفازة، فلا يَحْسَبُنَّهُمْ بمفازة، فأسند الفعلَ الثاني لضميرِ «الذين»، ومفعولاه: الضميرُ المنصوبُ و«بمفازة».

الوجه الثاني: أَنَّ «الذين» مفعولٌ أولٌ أيضاً، ومفعولُهُ الثاني هو «بمفازة» الملفوظُ به بعد الفعلِ الثاني، ومفعول الفعلِ الثاني محذوفٌ لدلالة مفعولِ الأولِ عليه، والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الرسولَ الذين يفرحون بمفازةً فلا يَحْسَبُنَّهُمْ كذلك، والعمل كما تقدم. وهذا بعيدٌ جداً للفصل بين المفعول الثاني للفعل

(١) الكشف ٣٧١/١؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ١٣٧/٣؛ القرطبي ٣٠٧/٤.

(٢) نسبها القرطبي ٣٠٧/٤ إلى الضحاك وعيسى بن عمر.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

- آل عمران -

الأول بكلامٍ طويلٍ من غير حاجةٍ. والفاءُ على هذين الوجهين عاطفةً، والسببية فيها ظاهرة.

وإن جعلناه^(١) مسنداً إلى الموصول ففيه ثلاثة أوجه، أولها: أنَّ الفعل الأول حُذِفَ مفعولاه اختصاراً للدلالة مفعولي الفعل الثاني عليهما تقديره: لَا يَحْسَبَنَّ الْفَارِحُونَ أَنْفُسَهُمْ فَائِزِينَ فَلَا يَحْسَبُهُمْ فَائِزِينَ كقول الآخر^(٢):

١٥٠٨- بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سُنَّةٍ
تَرى حُبَّهُمْ عاراً علي وتَحَسَّبُ

أي: وتَحَسَّبُ حُبَّهُمْ عاراً، فَحَذَفَ مفعولي الفعل الثاني للدلالة مفعولي الأول عليهما، وهو عكس الآية الكريمة حيث حُذِفَ فيها من الفعل الأول.

الوجه الثاني: أنَّ الفعل الأول لم يَحْتَجْ إلى مفعولين هنا. قال أبو علي^(٣): «يَحْسَبَنَّ» لم يقع على شيء، و«الذين» رفع به، وقد تجيء هذه الأفعال لغواً لا في حكم الجمل المفيدة كقوله^(٤):

١٥٠٩- وما خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ
عَرَّاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا

وقال الخليل: «العربُ تقول: ما رأيتُه يقول ذلك إلا زيدً، وما ظننته يقول ذلك إلا عمرو» يعني أبو علي: أنها في هذه الأماكن ملغاة لا مفعول لها.

(١) أي جعلنا الفعل على قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(٢) تقدم برقم ٧٢٤.

(٣) الحجة (خ) ٢٥٠/٢.

(٤) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٥١، والبحر ٣/١٣٧؛ والمذاكي: التي قد بلغت أسنانها. والمستفات: المتقدمات.

الثالث: أن يكونَ المفعولُ الأولَ محذوفاً. والثاني هونفس «بمفازة» ويكون «فلا يَحْسَبُنْهُمْ» تأكيداً للفعل الأول. وهذا رأي الزمخشري^(١)، فإنه قال بعد ما حكى هذه القراءة: «على أن الفعلَ للذين يفرحون، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ على معنى: «لا يَحْسَبُنْهُمْ الذين يفرحون بمفازة» بمعنى: لا يَحْسَبُنْ أَنْفُسَهُم الذين يفرحون فائزين، و«فلا يَحْسَبُنْهُمْ» تأكيد انتهى.

قال الشيخ^(٢): «وتقدّم لنا الردُّ على الزمخشري في تقديره: «لا يَحْسَبُنْهُمْ الذين» في قوله: «لا يحسبن الذين كفروا أنما نملي»^(٣) وأن هذا التقدير لا يصح». قلت: قد تقدم ذلك والجواب عنه بكلام طويل، لكن ليس هو في قوله: «لا يحسبن الذين كفروا أنما نملي» بل في قوله: «ولا يَحْسَبُنْ الذين قتلوا في سبيل الله»^(٤) في قراءة مَنْ قرأه بياء الغيبة، فهناك ردٌّ عليه بما قال، وقد أَجَبْتُ عنه والحمد لله، وإنما نَبَّهْتُ على الموضع لثلاثِ يَطْلَبُ هذا البحثُ من المكان الذي ذكره فلم يوجد.

ويجوز أن يقال في تقرير هذا الوجه الثالث: إنه حَذَفَ من أحد الفعلين ما أثبتَ نظيره في الآخر، وذلك أن «بمفازة» مفعولُ ثانٍ للفعل الأول حُذِفَتْ من الفعل الثاني، و«هم» في: «فلا يَحْسَبُنْهُمْ» مفعولُ أولٍ للفعل الثاني، وهو محذوفٌ من الأول. وإذا عَرَفْتَ ذلك فالفعل الثاني على هذه الأوجه الثلاثة تأكيدٌ للأول.

وقال مكي^(٥): «إن الفعل الثاني بدلٌ من الأول»، وتسمية مثل هذا بدلاً

(١) الكشف ٤٨٦/١.

(٢) البحر ١٣٧/٣.

(٣) الآية ١٧٨ من آل عمران.

(٤) الآية ١٦٩ من آل عمران.

(٥) المشكل ١٧١/١.

فيه نظر لا يخفى، وكأنه يريد أنه في حكم المكرر، فهو يرجع إلى معنى التأكيد، ولذلك قال بعضهم: «والثاني معاذ على طريق البدل مشوباً بمعنى التأكيد» وعلى هذين القولين - أعني كونه توكيداً أو بدلاً - فالفاء زائدة ليست عاطفة ولا جواباً.

وقوله: «فلا يَحْسَبُونَهُمْ» أصله: يَحْسَبُونَهُمْ بنونين، الأولى نون الرفع والثانية للتأكيد، وتصريفه لا يَخْفَى من القواعد المتقدمة. وتعدى هنا فعل المضمر المنفصل إلى ضميره المتصل، وهو خاص بباب الظن وب: عَدِمَ وَقَدْ دونَ سائر الأفعال لوقلت: «أكرمتني» أي: «أكرمت أنا نفسي» لم يَجْزْ، وموضع تقريره غير هذا.

وأما قراءة الكوفيين^(١) فالفعلان فيها مسندان إلى ضمير المخاطب: إمّا الرسول عليه السلام، أو كلٌّ مَنْ يصلح للخطاب، والكلام في المفعولين للفعلين كالكلام فيهما في قراءة أبي عمرو وابن كثير، على قولنا: إن الفعل الأول مسندٌ لضمير غائب. والفعل^(٢) الثاني تأكيدٌ للأول أو بدلٌ منه، والفاء زائدة كما تقدّم في توجيه قراءة أبي عمرو وابن كثير على قولنا إن الفعلين مسندان للموصول لأن الفاعل فيهما واحد. واستدلوا على أن الفاء زائدة بقوله^(٣):

١٥١٠- لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفْسًا أَهْلَكْتَهُ

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ويقول الآخر^(٤):

(١) بناء الخطاب وفتح الباء في الفعلين.

(٢) بدأ الآن يخرّج قراءة الكوفيين فيما يتعلق بالفعل الثاني.

(٣) البيت للنمرين تولب وهو في الكتاب ٦٧/١؛ وابن يعيش ٢٢/١؛ وأما الشجري

٣٣٢/١؛ والخزانة ١٥٢/١. والمنفس: المال.

(٤) تقدم برقم ١٣٨٠.

١٥١١- لَمَّا اتَّقَىٰ بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُهَا
فَتَرَكْتُ ضَاحِي كَفِّهِ يَتَذَبَّدُ

أي: تركت. وقول الآخر^(١):

١٥١٢- حَتَّىٰ تَرَكْتُ الْعَائِدَاتِ يَعْذُنُهُ
فَيَقْلُن: لَا يَبْعَدُ وَقُلْتُ لَهُ: ابْعَدِ

إلا أن زيادة الفاء ليس رأي الجمهور، إنما قال به الأخفش^(٢).

وأما قراءة نافع وابن عامر بالغيبة في الأول والخطاب في الثاني فوجهها
أنهما غائرا بين الفاعلين، والكلام فيها يُؤْخَذُ مِمَّا تَقْدُم، فيؤخذ الكلام في
الفعل الأول من الكلام على قراءة أبي عمرو وابن كثير، وفي الثاني من
الكلام على قراءة الكوفيين بما يليق به، إلا أنه يمتنع هنا أن يكون الفعل
الثاني تأكيداً للأول أو بدلاً منه لاختلاف فاعليهما، فتكون الفاء هنا عاطفة
ليس إلا. وقال أبو علي^(٣) في «الحجة»: «إنَّ الفاء زائدة والثاني بدل من
الأول»، قال: «ليس هذا موضع العطف لأنَّ الكلام لم يَتِمَّ، ألا ترى أنَّ
المفعول الثاني لم يُذَكَّرْ بعد». وفيه نظر لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

وأما قراءة الخطاب فيهما مع ضَمِّ الباء فيهما فالفعلان مسندان لضمير
المؤمنين المخاطبين، والكلام في المفعولين كالکلام فيهما في قراءة
الكوفيين.

وأما قراءة الغيبة وفتح الباء فيهما فالفعلان مسندان إلى ضمير غائب
أي: لَا يَحْسَبَنَّ الرَّسُولُ أَوْ حَاسِبٌ، والكلام في المفعولين للفعلين كالکلام.

(١) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ٧١؛ والأزهية ٢٥٦.

(٢) معاني القرآن ٣٤، ١٢٤.

(٣) الحجة (خ) ٢٥٢/٢.

- آل عمران -

في القراءة التي قبلها. والثاني من الفعلين تأكيدٌ أو بدلٌ، والفاء زائدة على هاتين القراءتين لاتحادِ الفاعل.

وقرأ^(١) النخعي ومروان بن الحكم^(٢): «بما آتوا» ممدوداً أي: أعطوا. وقرأ أبي: «أوآوا» مبنياً للمفعول.

قوله: «من العذاب» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «مفازة» أي: بمفازة كائنة من العذاب على جَعَلْنَا «مفازة» مكاناً أي: بموضع فوز. قال أبو البقاء^(٣): «لأنَّ المفازة مكانٌ، والمكانُ لا يعمل»، يعني فلا يكون متعلقاً بها، بل بمحذوف على أنه صفة لها، إلا أن جَعَلَهُ صفةً مشكلاً، لأنَّ المفازة لا تتصف بكونها من العذاب، اللهم إلا أن يُقدَّر ذلك المحذوف الذي يتعلق به الجار شيئاً خاصاً [حتى يصح]^(٤) المعنى، تقديره: بمفازة منجية من العذاب، وفيه الإشكال المعروف وهو أنه لا يُقدَّر المحذوف في مثله إلا كوناً مطلقاً.

[١٩٣/] الوجه الثاني: أنه يتعلّق / بنفس «مفازة» على أنها مصدر بمعنى الفوز تقول: «فزت منه» أي: نَجَوْتُ، ولا يَضُرُّ كونها مؤنثة بالتاء لأنها مبنية عليها، وليست الدالة على التوحيد فهو كقوله^(٥):

١٥١٣- فلولا رجاء النصر منك ورهبة
عقابك قد كانوا لنا كالموارد

(١) الشواذ ٢٣، القرطبي ٣٠٨/٤.

(٢) مروان بن الحكم القرشي، أحد خلفاء بني أمية، توفي سنة ٦٥ انظر: البداية والنهاية ٢٥٧/٨.

(٣) الإملاء ١٦٢/١.

(٤) لم يظهر في مصورة الأصل وثبت في النسخ الأخرى.

(٥) تقدم برقم ٩٨٢.

فَاعْمَلْ «رَهْبَةً» فِي «عِقَابِكَ» وهو مفعول صريح فهذا أَوَّلَى . وقال أبو البقاء^(١): «ويكون التقدير: فلا تَحَسَّبْنَهُمْ فائِزِينَ، فالمصدر في موضع اسم الفاعل» انتهى. فَإِنْ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى فَذَاكَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ يَصِحُّ التَّعَلُّقُ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، إِذِ الْمَصْدَرُ مُسْتَقِلٌ بِذَلِكَ لَفْظًا وَمَعْنَى.

آ. (١٩١) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ﴾: فيه خمسة أوجه، أولها: أنه نعت لـ «أولي»، فهو مجرور. وثانيها: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوف أي: هم الذين. وثالثها: أنه منصوبٌ بإضمار «أعني»، وهذان الوجهان يُسَمَّيان بالقطع، وقد تقدم ذلك مراراً. الرابع: أنه مبتدأٌ وخبره محذوف تقديره: يقولون: ربَّنَا. قاله أبو البقاء^(٢). وخامسها: أنه بدلٌ من «أولي» ذكره مكي^(٣). وأول الوجوه هو الأحسن.

و «قياماً وقعوداً» حالان من فاعل «يَذْكُرُونَ». و «على جنوبيهم» حالٌ أيضاً فيتعلّق بمحذوف، والمعنى: يذكرونه قياماً وقعوداً ومضطجعين، فَعَطَفَ الْحَالُ الْمُؤَلَّةَ عَلَى الصَّرِيحَةِ، عَكْسَ الْآيَةِ الْآخَرَى وَهِيَ قَوْلُهُ: «دَعَانَا لَجَنَبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا»^(٤)، حَيْثُ عَطَفَ الصَّرِيحَةُ عَلَى الْمُؤَلَّةِ. و «قياماً» و «قعوداً» جمعان لـ «قائم» و «قاعد». وأجيز أن يكونا مصدرين، وحينئذ يتأوّلان على معنى ذوي قيام وقعود، ولا حاجة إلى هذا.

قوله: «ويتفكرون» فيه وجهان، أظهرهما: أنها عطف على الصلّة فلا محلّ لها. والثاني: أنها في محلّ نصب على الحال عطفاً على «قياماً» أي: يذكرونه متفكرين. فَإِنْ قِيلَ: هذا مضارعٌ مثبت فكيف دخلت عليه الواو؟ فالجواب أن هذه واو العطف، والممنوع إنما هو واو الحال.

(١) الإملاء ١/١٦٢.

(٢) الإملاء ١/١٦٢.

(٣) المشكل ١/١٧١.

(٤) الآية ١٢ من يونس.

و «خَلَقَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ على أصله أي: يتفكرون في صنعة هذه المخلوقات العجيبة، ويكون مصدرًا مضافاً لمفعوله. والثاني: أنه بمعنى المفعول أي: في مخلوق السموات والأرض، وتكون إضافته في المعنى إلى الظرف أي: يتفكرون فيما أودع الله هذين الظرفين من الكواكب وغيرها. وقال أبو البقاء^(١): «وأن يكون بمعنى المخلوق؛ ويكون من إضافة الشيء إلى ما هو في المعنى» وهذا كلامٌ متهافٌ إذ لا يُضاف الشيء إلى نفسه، وما أُوهم ذلك يُؤَوَّل.

قوله: «رَبَّنَا» هذه الجملة في محلِّ نصب بقول محذوف تقديره: يقولون. والجملة القولية فيها وجهان، أظهرهما: أنها حال من فاعل «يتفكرون» أي: يتفكرون قائلين: ربنا، وإذا أعربنا «يتفكرون» حالاً كما تقدم فتكون الحالان متداخلتين. والوجه الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «الذين» على قولنا بأنه مبتدأ، كما تقدّم نقله عن أبي البقاء.

و «هذا» في قوله: «ما خَلَقْتَ هذا» إشارة إلى الخلق إن أريد به المخلوق. وأجاز أبو البقاء^(٢) حال الإشارة إليه بـ «هذا» أن يكون مصدرًا على حاله لا بمعنى المخلوق. وفيه نظرٌ، أو إلى السموات والأرض، وإن كانا شيئين كلٌّ منهما جَمْعٌ، لأنهما بتأويل: هذا المخلوق العجيب، أولانهما في معنى الجمع فأشير إليهما كما يشار إلى لفظ الجمع.

قوله: «باطلاً» في نصبه خمسة أوجه، أحدها: نعت لمصدر محذوف أي: خلقاً باطلاً، وقد تقدم أن سيبويه^(٣) يجعل مثل هذا حالاً من ضمير ذلك المصدر. الثاني: أنه حالٌ من المفعول به وهو «هذا». الثالث: أنه على

(١) الإملاء ١/١٦٣.

(٢) الإملاء ١/١٦٣.

(٣) الكتاب ١/١١٦.

إسقاط حرفٍ خافضٍ وهو الباء، والمعنى: ما خلقتهما بباطلٍ بل بحقٍ وقُدرةٍ. الرابع: أنه مفعول من أجله، و«فَاعِلٌ» قد يجيء مصدرًا كالعاقبة والعافية. الخامس: أنه مفعول ثانٍ بـ«خَلَقَ» قالوا: و«خَلَقَ» إذا كانت بمعنى جعل التي تعدى لاثنيين تعدّت لاثنيين، وهذا غير معروف عند أهل العربية، بل المعروف أن «جَعَلَ» إذا كانت بمعنى «خَلَقَ» تعدّت لواحد فقط. وأحسنُ هذه الأعرابِ أن يكون حالاً من «هذا»، وهي حالٌ لا يُستغنى عنها، لأنها لو حُذِفَتْ لاختلَّ الكلامُ، وهي كقوله: «وما خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وما بينهما لاعبين»^(١).

و«سبحانك» تقدم إعرابه^(٢) وهو معترضٌ بين قوله: «ربنا» وبين قوله: «فَقِنَا»، وقال أبو البقاء^(٣): «دخلت الفاء لمعنى الجزاء، والتقدير: إذا نَزَّهْتَكَ أو وَحَّدْنَاكَ فَقِنَا». وهذا لا حاجةَ إليه، بل التسبُّبُ فيها ظاهر، تسبَّبَ عن قولهم: «ربُّنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك» طَلَبَهُمْ وقايةَ النار. وقيل: هي لترتيبِ السؤالِ على ما تَضَمَّنَهُ «سبحان» من معنى الفعل أي: سبحانك فَقِنَا، وأبعدَ مَنْ ذَهَبَ إلى أنها للترتيبِ على ما تَضَمَّنَهُ النداء.

آ. (١٩٢) قوله تعالى: ﴿مَنْ تَدْخُلْ﴾: «مَنْ» شرطية مفعولٌ مقدَّم واجبُ التقديمِ لأنَّ له صدرَ الكلام، و«تَدْخُلْ» مجزوم بها. و«فقد أَخَزَيْتَهُ» جوابُها. وحكى أبو البقاء^(٤) عن بعضهم قولين غريبين. أحدهما: أن تكونَ «مَنْ» منصوبةً بفعلٍ مقدَّرٍ يُفسَّرُ قوله: «فقد أَخَزَيْتَهُ، وهذا غلطٌ؛ لأنَّ مَنْ شرط الاشتغالِ صحَّةُ تسلُّطِ ما يُفسَّرُ على ما هو منصوب، والجواب لا يعمل فيما قبل فعل الشرط؛ لأنه لا يتقدَّم على الشرط. الثاني: أن «مَنْ» مبتدأ، والشرطُ

(١) الآية ١٦ من الأنبياء.

(٢) انظر الآية ٣٢ من البقرة.

(٣) الإملاء ١/١٦٣.

(٤) الإملاء ١/١٦٣.

وجوابه خبر هذا المبتدأ^(١)، وهذان الوجهان غلط. والله أعلم. وعلى الأقوال كلها فهذه الجملة الشرطية في محل رفع خبراً لـ «إن».

ويقال: خَزَيْتُهُ وَأَخَزَيْتُهُ ثلاثياً ورباعياً، والأكثر الرباعي، وخَزَيْ الرجل يَخْزِي خَزْياً إذا افْتُضِح، وخَزَاية إذا استَحيا بالفعل واحد، وإنما يتميز بالمصدر كما تقدم.

قوله: «وما للظالمين مِنْ أنصارٍ» «مِنْ» زائدة لوجود الشرطين، وفي مجرورها وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ وخبره في الجار قبله، وتقديمه هنا جائز لا واجب لأنَّ النَّفْيَ^(٢) مُسَوِّغٌ، وَحَسَنَ تقديمه كَوْنُ مبتدئه فاصلةً. والثاني: أنه فاعلٌ بالجار قبله لاعتمادِه على النفي، وهذا جائز عند الجميع.

آ. (١٩٣) قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي﴾: «سمع» إنْ دَخَلَتْ على ما يَصِحُّ أن يُسْمَعَ نحو: «سمعت كلامك وقراءتك» تعدَّت لواحد، وإنْ دخلت على ما لا يَصِحُّ سماعه بأنْ كان ذاتاً فلا يَصِحُّ الاقتصارُ عليه وحده، بل لا بد من الدلالة على شيء يُسْمَعُ نحو: «سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيدا يتكلم».

وللنحويين في هذه المسألة قولان، أحدهما: أنها تتعدى فيه أيضاً إلى مفعول واحد، والجملة الواقعة بعد المنصوب صفةٌ إنْ كان قبلها نكرةً، وحالاً إنْ كان معرفة. والثاني: - قول الفارسي وجماعة - تتعدى لاثنتين الجملة في محلِّ الثاني منها. فعلى قول الجمهور يكون «ينادي» في محلِّ نصب لأنه صفةٌ لمنصوبٍ قبله، وعلى قول الفارسي يكون في محلِّ نصبٍ على أنه مفعول ثانٍ.

(١) يبدو أن وجه الغلط هنا أن الفعل بعده متعدٍ ولم يستوفِ مفعوله.

(٢) أي يَسَوِّغُ الابتداء بالنكرة.

وقال الزمخشري^(١): «تقول: سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيداً يتكلم، فتوقع الفعل على الرجل، وتَحَذِفِ المسموع لأنك وَصَفْتَهُ بما يسمع أوجعته حالاً منه فأغناك عن ذكره، ولولا الوصف أو الحال لم يكن منه بُدٌّ، وأن تقول: سَمِعْتُ كلامَ فلانٍ أوقوله». وهذا هو قول الجمهور الذي قَدِّمْتُ لك ذكره. إلا أن الشيخ^(٢) اعترض عليه فقال: «قوله: ولولا الوصف أو الحال إلى آخره ليس كذلك، بل لا يكونُ وصفٌ ولا حالٌ ومع ذلك تَدْخُلُ «سمع» على ذاتٍ لا على مسموع» كقوله تعالى: «هل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تدعون»^(٣) فأغنى ذكرُ ظرفِ الدعاءِ عن المسموعِ».

وأجاز أبو البقاء^(٤) في «ينادي» أن يكونَ في محلِّ نصب على الحالِ من الضميرِ المستكن في «منادياً».

فإن قيل: فما الفائدة في الجَمْعِ بين «منادٍ» و«ينادي»؟ فأجاب الزمخشري^(٥) بأنه ذَكَرَ النداءَ مطلقاً ثم مقيداً بالإيمان تفخيماً لشأن المنادي لأنه لا منادٍ أعظمُ من منادٍ للإيمان، وذلك أَنَّ المنادِي إِذَا أَطْلَقَ ذَهَبَ الوهمُ إلى منادٍ للحرب أو لإطفاءِ النائرة أو لإغاثةِ المكروب أو لكفايةِ بعضِ النوازل أو لبعضِ المنافع، فإذا قلت: «ينادي للإيمان» فقد رَفَعْتَ من شأنِ المنادي وَفَخَّمْتَهُ.

وأجاب أبو البقاء^(٦) عنه بثلاثة أجوبة / أحدها: التوكيد نحو: قم قائماً. [١٩٣/ب] الثاني: أنه وُصِلَ به ما حَسَّنَ التكريرَ وهو «لِلإيمان». الثالث: أنه لو اقْتَصِرَ

(١) الكشف ٤٨٩/١.

(٢) البحر ١٤١/٣.

(٣) الآية ٧٢ من الشعراء.

(٤) الإملاء ١٦٣/١.

(٥) الكشف ٤٨٩/١.

(٦) الإملاء ١٦٣/١.

على الاسم لجاز أن نسمع معروفاً بالنداء يَذْكُر ما ليس بنداء فلَمَّا قال «يُنَادِي» ثَبَتَ أَنَّهُمْ سَمِعُوا نِدَاءَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ.

ومفعول «ينادي» محذوف أي: ينادي الناس. ويجوزُ ألا يرادَ مفعول نحو: «أَمَاتَ وَأَحْيَا»^(١). و«نَادَى» و«دَعَا» يتعدَّيان باللام تارة وبـ «إِلَى» أخرى، وكذلك «نَدَبَ». قال الزمخشري^(٢): «وذلك أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً» فاللَّامُ في موضعها، ولا حاجة إلى أن يقال: إنها بمعنى «إِلَى» ولا إنها بمعنى الباء، ولا إنها لام العلة أي: لأجل الإيمان كما ذهب إلى ذلك بعضهم.

قوله: «أَنْ آمَنُوا» في «أَنْ» قولان، أحدهما: أنها تفسيرية لأنها وَقَعَتْ بعد فعلٍ بمعنى القول لا حروفه، وعلى هذا فلا موضع لها من الإعراب. والثاني: أنها المصدرية وَصِلَتْ بفعل الأمر، وفي وصلها به نظرٌ من حيث إنها إذا انسبكت منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ تفوتُ الدلالة على الأمرية، واستدلُّوا على وَصْلِهَا بالأمر بقولهم: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قَمَ» فهي هنا مصدرية ليس إلا، وإلَّا يلزم تعليقُ حرف الجر. ولهذا موضعٌ هو أليقُّ به، وإذا قيل بأنها مصدرية فالأصل التعدي إليها بالباء أي: بأن آمنوا، فيكون فيها المذهبان المشهوران: الجر والنصب.

وقوله: «فَأَمَّا» عطف على «سمعنا»، والعطفُ بالفاء مؤذنٌ بتعجيل القبول وتسبُّب الإيمان عن السماع من غير مُهْلَةٍ، والمعنى: فَأَمَّا بربنا.

قوله: «مع الأبرار» ظرفٌ متعلِّق بما قبله أي: تَوَفَّنَا معدودين في صحبتهم. وقيل: تُجَوِّزُ به هنا عن الزمان. ويجوز أن يكون حالاً من المفعول

(١) الآية ٤٤ من النجم: «وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا».

(٢) الكشاف ٤٨٩/١.

- آل عمران -

فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَأَجَازُ مَكِّي^(١) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٢) أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِمَحذُوفٍ أَيْ:
أَبْرَاراً مَعَ الْأَبْرَارِ كَقَوْلِهِ^(٣):

١٥١٤- كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَيشَ

يُقَقِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنْ

أَي: كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «وَيَكُونُ «أَبْرَاراً» حَالاً،
وَلَا حَاجَةَ إِلَى دَعْوَى ذَلِكَ. وَالْأَبْرَارُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ «بَارٍّ» كَصَاحِبِ
وَأَصْحَابِ، أَوْ بَرٍّ بَزَنَةِ «كَيْفٍ» نَحْو: كَيْفٍ وَكَتَافٍ.

آ. (١٩٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾: فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا:

أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ«وَعَدَتِنَا» قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «عَلَى» هَذِهِ صِلَةٌ لِلْوَعْدِ فِي قَوْلِكَ:
«وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى الطَّاعَةِ» وَالْمَعْنَى: مَا وَعَدْتُنَا فِي تَصْدِيقِ رِسْلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥)

بِقَوْلِهِ: «مُنْزَلاً عَلَى رِسْلِكَ، أَوْ مَحْمُولاً عَلَى رِسْلِكَ؛ لِأَنَّ الرِّسْلَ مُحْمَلُونَ

ذَلِكَ: «فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ»^(٦). وَرَدَّ الشَّيْخُ^(٧) عَلَيْهِ بِأَنَّ الَّذِي قَدَّرَهُ مَحذُوفاً

كَوْنُ^(٨) مَقِيدٍ، وَقَدْ عَلِمَ مِنَ الْقَوَاعِدِ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْجَارَ إِذَا وَقَعَا حَالَيْنِ

أَوْ وَصَفَيْنِ أَوْ خَبَرَيْنِ أَوْ صِلَتَيْنِ تَعَلَّقَا بِكَوْنٍ مُطْلَقٍ، وَالْجَارُ هُنَا وَقَعَ حَالاً فَكَيْفَ

يُقَدَّرُ مُتَعَلِّقُهُ كَوْناً مَقِيداً وَهُوَ «مُنْزَلٌ» أَوْ «مَحْمُولٌ»؟ الثَّالِثُ: ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٩)

(١) المشكل ١٧٣/١.

(٢) الإملاء ١٦٣/١.

(٣) تقدم برقم ١٠٧١.

(٤) الكشف ٤٨٩/١.

(٥) الكشف ٤٨٩/١.

(٦) الآية ٥٤ من النور: «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ».

(٧) البحر ١٤٢/٣.

(٨) الأصل: «كَوْنًا» وهو سهو، لأنه خبر أن.

(٩) الإملاء ١٦٣/١.

أن تعلق «على» بـ «آتنا»، وقَدِّر مضافاً محذوفاً فقال: «على ألسنة رسلك» وهو حسن.

والميعاد: اسمٌ مصدرٌ بمعنى الوعد. و«يوم القيامة» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بـ «لا تُخزِنَا»، والثاني: أجازهُ الشيخ^(١) أن يكون من باب الإعمال؛ إذ يصلح أن يكون منصوباً بـ «لا تُخزِنَا» وبـ «آتنا ما وعدتنا» إذا كان الموعودُ به الجنة. وقرأ الأعمش^(٢): «رُسُلك» بسكون السين.

آ. (١٩٥) قوله تعالى: ﴿أَنِي لَا أَضِيعُ﴾: الجمهورُ على فتح «أَنْ» والأصل: بأنِّي، فيجيء فيها المذهبان. وقرأ^(٣) أُبَيُّ: «بأنِّي» على هذا الأصل. وقرأ عيسى بن عمر بالكسر وفيه وجهان، أحدهما: أنه على إضمار القول أي: وقال إنِّي. والثاني: أنه على الحكاية بـ «استجاب» لأن فيه معنى القول، وهو رأي الكوفيين.

و«استجاب» بمعنى أجاب، ويتعدَّى بنفسه وباللام، وتقدَّم تحقيق ذلك في قوله: «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي»^(٤). ونقل تاج القراء^(٥) أن «أجاب» عام، و«استجاب» خاص في حصول المطلوب.

والجمهورُ: «أُضِيعُ» من أضاع. وقرئ^(٦) بالتشديد والتضعيف، والهمزةُ فيه للنقل كقوله^(٧):

(١) البحر ١٤٣/٣.

(٢) البحر ١٤٣/٣؛ القرطبي ٣١٧/٤.

(٣) البحر ١٤٣/٣؛ الشواذ ١٤.

(٤) الآية ١٨٦ من البقرة.

(٥) وهو الكرمانى. وتقدمت ترجمته.

(٦) قراءة جناح بن حبيش؛ انظر: الشواذ ٢٤؛ البحر ١٤٣/٣.

(٧) لم أهند إلى قائله وهو في البحر ١٤٣/٣.

١٥١٥- كُمْرُضِعَةَ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ

بنِي بَطْنِهَا، هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ
قوله: «منكم» في موضع جر صفة لـ «عامل» أي كائن منكم.
وأما «مِنْ ذَكَرٍ» ففيه خمسة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، يَبَيِّنُ جنس
العامل، والتقدير: الذي هو ذكر أو أنثى، وإن كان بعضهم قد اشترط في
البيان أن تدخل على مُعَرَّفٍ بلام الجنس، وقد تقدّم شيء من ذلك. الثاني:
أنها زائدة لتقدّم النفي في الكلام، وعلى هذا فيكون «مِنْ ذَكَرٍ» بدلاً من نفسِ
«عامل» كأنه قيل: عاملٍ ذَكَرٍ أو أنثى، ولكن فيه نظرٌ من حيث إنَّ البدلَ
لا يُزَادُ فيه «مِنْ». الثالث: أنها متعلقة بمحذوف؛ لأنها حالٌ من الضمير
المستكن في «منكم»، لأنه لَمَّا وقع صفة تَحْمَلُ ضميراً، والعامل في الحالِ
العامل في «منكم» أي: عاملٍ كائن منكم كائناً من ذكر. الرابع: أن يكونَ
«مِنْ ذَكَرٍ» بدلاً مِنْ «منكم»، قال أبو البقاء^(١) «وهو بدلُ الشيء من الشيء وهما
لعين واحدة» يعني فيكونُ بدلاً تفصيلاً بإعادة العامل كقوله: «لِلَّذِينَ
اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ»^(٢) «لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ»^(٣). وفيه إشكالٌ
من وجهين، أحدهما: أنه بدلٌ ظاهر من حاضر في بدلٍ كُلٍّ من كل وهو
لا يجوزُ إلا عند الأخفش^(٤). وقيد بعضهم جوازَه بأن يفيدَ إحاطةً كقوله^(٥):

١٥١٦- فَمَا بَرِحْتُ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا

ثَلَاثَتُنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيا

(١) الإملاء ١/١٦٣.

(٢) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٣) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٤) انظر المسألة في: الكتاب ١/٣٩٣؛ المقتضب ٤/٢٩٦؛ شرح الرضي على الكافية

٣١٥/١؛ ابن عقيل ٢/١٩٧.

(٥) البيت لعبيدة بن الحارث، وهو في السيرة ٢/٢٤؛ والعيني ٤/١٨٨؛ والتصريح

٢/٢٧٢؛ والأسموني ٣/١٢٩.

وقوله تعالى: «تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا»^(١) فلما أفاد الإحاطة والتأكيد جاز. واستدل الأخفش بقوله^(٢):

١٥١٧- بكم قريش كُفِينَا كُلَّ مُعْصِلَةٍ
وَأَمْ نَهَجَ الْهَدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
وقول الآخر^(٣):

١٥١٨- وَسَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى
بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلَ الْفَنِيْقِ الْمُدْجَلِ
فـ «قريش» بدل من «كم»، و«بمستلتم» بدل من «بي» بإعادة حرف الجر، وليس ثم لا إحاطة ولا تأكيد، فمذهبه يمشي على رأي الأخفش دون الجمهور.

الثاني^(٤): أَنَّ البذل التفصيلي لا يكون بـ «أو»، وإنما يكون بالواو لأنها للجمع كقوله^(٥):

١٥١٩- وَكَنتَ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى مِنْهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
وقد يُمكن أن يجاب عنه بأن «أو» قد تأتي بمعنى الواو كقوله^(٦):

-
- (١) الآية ١١٤ من المائدة.
(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٤٤/٣؛ وشذور الذهب ٤٤٣؛ والتصريح ١٦١/٢.
وأم: قصد.
(٣) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٤٩٩؛ والبحر ١٤٤/٣؛ والشوهاب: الطويلة أوحيدة الفؤاد، والمستلم: عليه لامة وهي الدرع؛ والمدجل: المطلي.
(٤) أي: الإشكال الثاني على إعراب أبي البقاء السابق.
(٥) تقدم برقم ١١٩١.
(٦) تقدم برقم ٦٣٥.

١٥٢٠- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصُّرِيخَ رَأَيْنَهُمْ

مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِحٍ

فـ «أو» بمعنى الواو، لأنَّ «بين» لا تَدْخُلُ إلا على متعدد، وكذلك هنا لَمَّا كَانَ «عامل» عامًّا أُبدِلَ منه على سبيل التوكيد، وعُطِفَ على أحد الجزأين ما لا بد منه، لأنه لا يُوَكِّدُ العموم إلا بعموم. الخامس: أن يكون «مِنْ ذَكَرٍ» صفةً «ثانية» لـ «عامل» قَصَدَ بها التوضيحَ فتعلَّقَ بمحذوفٍ كالتي قبلها.

قوله: «بعضكم من بعض» مبتدأ وخبر، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذه الجملة استثنائية جيء بها لتبيين شُرْكَه النساء مع الرجال في الثواب الذي وَعَدَ الله به عباده العاملين، لأنه يُروى في الأسباب أن أم سلمة - رضي الله عنها - سألته عليه السلام عن ذلك فنزلت، والمعنى: كما أنكم من أصل واحد، وأنَّ بعضكم مأخوذٌ من بعض فكذلك أنتم في ثواب العمل لا يُثَابَ رجلٌ عاملٌ دون امرأة عاملة.

وعَبَّرَ الزمخشري^(١) عن هذا بأنها جملة معترضة. قال: «وهذه جملة معترضة بُيِّنَتْ بها شُرْكَه النساء مع الرجال فيما وَعَدَ اللَّهُ العاملين» ويعني بالاعتراض أنها جيء بها بين قوله «عَمَلٌ عامل» وبين ما فَصَّلَ به عمل العامل مِنْ قوله: «فالذين هاجروا»، ولذلك قال الزمخشري^(٢): «فالذين هاجروا تفصيلٌ لعمل العامل منهم على سبيل التعظيم.

والثاني: أن هذه الجملة صفة. الثالث: أنها حال، ذكرهما أبو البقاء^(٣)، ولم يعين الموصوفَ ولا ذا الحال، وفيه نظر.

قوله: «فالذين هاجروا» مبتدأ، وقوله: «لَا كَفَرْنَ» جوابٌ قسمٍ محذوفٍ

(١) الكشف ٤٨٩/١.

(٢) الكشف ٤٩٠/١.

(٣) الإملاء ١٦٣/١.

- آل عمران -

تقديره: واللّه لأكفّرُنَّ، وهذا القسم وجوابه خبر لهذا المبتدأ، وفي هذه الآية ونظائرها من قوله: «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم»^(١). وقول الشاعر^(٢):

١٥٢١- جَشَأْتُ فَقُلْتُ اللَّذَّ حَثِيثٍ لِيَاتِيْنِ

وإذا أتاكِ فلات حين مناص

رَدُّ^(٣) على ثعلب حيث زعم أن الجملة القسمية لا تقع خبراً. وله أن يقول: هذه معمولة لقول مضمر هو الخبر، وله نظائر.

والظاهر أن هذه الجمل التي بعد الموصول كلها صلات له، فلا يكون الخبر إلا لمن جمع بين هذه الصفات: المهاجرة والقتل والقتال، ويجوز أن يكون ذلك على التنويع، ويكون قد حذف الموصولات لفهم المعنى، وهو مذهب الكوفيين، وقد تقدّم القول فيه، والتقدير: فالذين هاجروا، والذين أخرجوا، والذين قاتلوا، فيكون الخبر بقوله: لأكفّرُنَّ عَمَّن اتصف بواحدة من [١/١٩٤] هذه /.

وقرأ جمهور السبعة: «وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا» ببناء الأول للفاعل من المفاعلة، والثاني للمفعول، وهي قراءة واضحة. وابن^(٤) عامر وابن كثير كذلك، إلا أنهما شَدَّدا التاء من «قُتِلُوا» للتكثير، وحمزة والكسائي بعكس هذا، ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل. وتوجيه هذه القراءة بأحد معنيين: إما أن الواو لا تقتضي الترتيب فلذلك قُدِّم معها ما هو متأخر في المعنى، هذا إن حملنا ذلك على اتّحاد الأشخاص الذين صَدَّرَ منهم هذان الفعلان. الثاني: أن

(١) الآية ٦٩ من العنكبوت.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٤٦/٣؛ والمغني ٤٥٤.

(٣) قوله: «رد» مبتدأ، خبره «في هذه الآية» قبله.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٢٢١؛ الكشف ٢٧٣/١؛ الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٣١٩/٤؛ البحر ١٤٥/٣.

- آل عمران -

يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى التَّوْزِيعِ، أَي: مِنْهُمْ مَنْ قُتِلَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَاتَلَ. وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: «قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا»^(١)، وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ كَالْخِلَافِ فِي قَوْلِهِ: «فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ» فِي بَرَاءة^(٢)، وَالتَّوْجِيهُ هُنَاكَ كَالتَّوْجِيهِ هُنَا.

وَقَرَأَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «وَقَتَّلُوا وَقُتِّلُوا» بِنَاءً الْأَوَّلَ لِلْفَاعِلِ مِنْ «فَعَلَ» ثَلَاثِيًّا، وَالثَّانِي لِلْمَفْعُولِ، وَهِيَ كَقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ.

وَقَرَأَ مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ: «قَتَّلُوا وَقَاتَلُوا» بِنَائِهِمَا لِلْفَاعِلِ. وَقَرَأَ طَلْحَةُ^(٣) ابْنَ مَصْرَفٍ: «وَقَتَّلُوا وَقَاتَلُوا» كَقِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ شَدَّدَ التَّاءَ، وَالتَّخْرِيجُ كَتَخْرِيجِ قِرَاءَتِهِمَا. وَنَقَلَ الشَّيْخُ^(٤) عَنْ الْحَسَنِ وَأَبِي رَجَاءٍ: «قَاتَلُوا وَقُتِّلُوا» بِتَشْدِيدِ التَّاءِ مِنْ «قَتَّلُوا»، وَهَذِهِ هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهَا قِرَاءَتُهُمَا.

قَوْلُهُ: «ثَوَابًا» فِي نَصْبِهِ ثَمَانِيَّةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، لِأَنَّ مَعْنَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ يَقْتَضِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِأَثْبَتِهِمْ إِثَابَةً أَوْ ثَوْبًا، فَوَضَعَ «ثَوَابًا» مَوْضِعَ أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ، لِأَنَّ الثَّوَابَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِمَا يُثَابُ بِهِ كَالْعَطَاءِ: اسْمٌ لِمَا يُعْطَى، ثُمَّ قَدْ يَقَعَانِ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: «صُنِّعَ اللَّهُ»^(٥)، وَ«وَعَدَ اللَّهُ»^(٦) فِي كَوْنِهِمَا مُؤَكَّدَيْنِ. الثَّانِي: أَنَّهُ يَكُونُ حَالًا مِنْ «جَنَاتٍ» أَي: مُثَابًا بِهَا، وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً لِتَخْصُصِهَا بِالْصِفَةِ.

(١) الْآيَةُ ١٤٦ مِنْ آلِ عِمْرَانَ.

(٢) الْآيَةُ ١١١ وَهِيَ التَّوْبَةُ أَيْضًا.

(٣) فِي الْأَصْلِ «يَحْيَى» وَهُوَ سَهْوٌ، وَلَيْسَ ثَمَّةَ قَارِئٍ بِالْأَسْمِ الَّذِي أَوْرَدَهُ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ كَتَبَ الْقِرَاءَاتِ السَّابِقَ ذَكَرَهَا.

(٤) الْبَحْرُ ١٤٥/٣.

(٥) الْآيَةُ ٨٨ مِنَ النَّمْلِ: «صُنِّعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ».

(٦) الْآيَةُ ١٢٢ مِنَ النِّسَاءِ: «وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا».

والثالث: أنه حال من ضمير المفعول أي: مُثَابِينَ. الرابع: أنه حال من الضمير في «تجري» العائد على «جنات». وخُصَّصَ أبو البقاء^(١) كونه حالاً بجعله بمعنى الشيء المُثَابِ به. قال: «وقد يقع بمعنى الشيء المُثَابِ به كقولك: «هذا الدرهم ثوابك» فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من ضمير الجنات أي: مُثَاباً بها، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير المفعول به في «لأدخلنهم»^(٢). الخامس: نصبه بفعلٍ محذوف أي: يُعطيهم ثواباً. السادس: أنه بدلٌ من «جنات»، وقالوا: على تضمين «لأدخلنهم». لأعطيهم لمَّا رأوا أن الثواب لا يصح أن يُنسب إليه الدخولُ فيه احتاجوا إلى ذلك. ولقائل أن يقول: جعل الثواب ظرفاً لهم مبالغةً، كما قيل في قوله: «تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٣). السابع: أنه نصب على التمييز وهو مذهب الفراء^(٤). الثامن: أنه منصوب على القطع، وهو مذهب الكسائي، إلَّا أنَّ مكيًّا^(٥) لمَّا نقل هذا عن الكسائي فسرَّ القطع بكونه على الحال، وعلى الجملة فهذان وجهان غريبان يَبْعُدُ فهمهما.

و «مِنْ عِنْدَ اللَّهِ» صِفَةٌ لَهُ.

وقوله: «وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ» الأحسنُ أن يرتفع «حسن الثواب» على الفاعلية بالظرفِ قبله، لاعتماده على المبتدأ قبله، والتقدير: والله استقر عنده حسنُ الثواب، ويجوزُ أنَّ يكونَ مبتدأ والظرفُ قبله خبرٌ، والجملة خبرُ الأول، وإنما كان الوجهُ الأولُ أحسنَ لأنَّ فيه الإخبارَ بمفرد وهو الأصلُ، بخلافِ الثاني فإنَّ الإخبارَ فيه بجملة.

(١) الإملاء ١/١٦٣.

(٢) قدَّرها أبو البقاء بقوله: «أي مثابين».

(٣) الآية ٩ من الحشر.

(٤) معاني القرآن ١/٢٥١.

(٥) المشكل ١/١٧٤.

آ. (١٩٦) وقرأ^(١) ابن أبي إسحاق: ﴿لَا يَغُرُّكَ﴾: بتخفيف النون، وكذلك: ﴿لَا يَغُرُّكُمْ﴾^(٢) و﴿لَا يَصُدُّكَ﴾^(٣) و﴿لَا يَصُدُّكُمْ﴾^(٤).

آ. (١٩٧) قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ﴾: خيرٌ مبتدأ محذوف ذلٌ عليه الكلام تقديره: تَقْلِبُهُمْ أَوْ تَصْرِفُهُمْ متاع قليل، والمخصوص بالذم محذوف أي: ولبس المهاد جهنم.

آ. (١٩٨) قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ﴾: قرأ الجمهور بتخفيفها، وأبو جعفر^(٥) بتشديدها، فعلى القراءة الأولى: الموصول رفع بالابتداء، وعند بونس يجوز إعمال المخففة، وعلى الثانية في محل نصب. ووقعت «لكن» هنا أحسن موقع، فإنها وقعت بين ضدّين: وذلك أن معنى الجملتين التي قبلها والتي بعدها آيلٌ إلى تعذيب الكفار وتنعيم المتقين، ووجه الاستدراك أنه لَمَّا وَصَفَ الْكَافِرَ بِقِلَّةِ نَفْعِ تَقْلِبِهِمْ فِي التِّجَارَةِ وَتَصْرِفِهِمْ فِي الْبِلَادِ لِأَجْلِهَا جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمُ مَوْتَهُمْ أَنَّ التِّجَارَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَتَصِفَةٌ بِذَلِكَ فَاسْتَدْرَكَ أَنَّ الْمُتَقِينَ وَإِنْ أَخَذُوا فِي التِّجَارَةِ لَا يَضُرُّهُمْ ذَلِكَ وَأَنْ لَهُمْ مَا وَعَدَهُمْ بِهِ.

قوله: «تجري من تحتها الأنهار» هذه الجملة أجاز مكي^(٦) فيها وجهين، أحدهما: الرفع على النعت لـ «جنات». والثاني: النصب على الحال من الضمير المُسْتَكْنَى في «لهم» قال: «وإن شئت في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع في «لهم»؛ إذ هو كالفاعل المتأخر بعد الفاعل إن رَفَعْتَ «جنات» بالابتداء، فإن رَفَعْتَها بالاستقرار لم يكن في «لهم» ضميرٌ

(١) القرطبي ٣١٩/٤ إلى يعقوب؛ والبحر ١٤٧/٣ إليها.

(٢) الآية ٥ من فاطر.

(٣) الآية ١٦ من طه.

(٤) الآية ٦٢ من الزخرف.

(٥) القرطبي ٣٢١/٤؛ البحر ١٤٧/٣.

(٦) المشكل ١٧٤/١.

مرفوع إذ هو كالفعل المتقدم». يعني أن «جنت» يجوز رفعها من وجهين، أحدهما: الابتداء والجاء قبلها خبرها، والجملة خبر «الذين اتقوا». والثاني: بالفاعلية لأن الجاء قبلها اعتمد بكونه خبراً للذين اتقوا، وقد تقدّم أن هذا أولى لقربه من المفرد، فإن جعلنا رفعها بالابتداء جاز في «تجري من تحتها الأنهار» وجهان: الرفع على النعت والنصب على الحال من الضمير المرفوع في «لهم» لتحمله حينئذ ضميراً، وإن جعلنا رفعها بالفاعلية تعين أن تكون الجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، ولا يجوز النصب على الحال؛ لأن «لهم» ليس فيه حينئذ ضمير لرفعه الظاهر. و«خالدين» نصب على الحال من الضمير في «لهم»، والعامل فيه معنى الاستقرار.

قوله: «نُزلاً» التَّزَلُّ: ما يهبط للتزليل وهو الضيف. قال أبو الشعراء الضبي^(١):

١٥٢٢- وكنا إذا الجبار بالجيش ضافنا

جعلنا القنا والمرهفات له نُزلاً

هذا أصله ثم اتسع فيه فأطلق على الرزق والغذاء، وإن لم يكن لضيف، ومنه: «فَتَزُلُّ من حميم»^(٢) وفيه قولان: هل هو مصدر أو جمع نازل، نحو قول الأعشى^(٣):

(١) البحر ١٤٧/٣؛ شواهد الكشاف ٤٧٩/٤. والمرهفات: السيوف.

(٢) الآية ٩٣ من الواقعة. واللفظة فيها لغتان: تَزُلُّ - وتَزَلُّ كما في القاموس «نزل» وكما سيقوله المؤلف.

(٣) الديوان ٦٣ وصدره:

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا

ويُروى له صدر آخر:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا

وهو في الكتاب ٤٢٩/١؛ والمحاسب ١٩٥/١؛ والجمع ٦٠/٢؛ والدرر ٧٦/٢.

أَوْ تَنْزِلُونَ فَلِإِنَّا مَعْشَرُ نَزُلٍ
إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فِي نَصْبِهِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ
الْمُؤَكَّدِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «لَهُمْ جَنَاتٌ» تُنَزَّلُهُمْ جَنَاتٍ نَزْلاً. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١)
بِقَوْلِهِ: «رِزْقاً وَعَطَاءً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ». الثَّانِي: نَصْبُهُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ أَيْ: جَعَلَهَا لَهُمْ
نَزْلاً. الثَّلَاثُ: نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ «جَنَاتٍ» لِأَنَّهَا تَخَصَّصَتْ بِالْوَصْفِ.
الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «فِيهَا» أَيْ: مُنَزَّلَةٌ إِذَا قِيلَ: بِأَنَّ «نَزْلاً»
مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ نَقْلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢). الْخَامِسُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ
الْمُسْتَكْنَى فِي «خَالِدِينَ» إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ جَمْعٌ نَازِلٌ، قَالَهُ الْفَارَسِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ».
الْسَّادِسُ - وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ^(٣) - نَصْبُهُ عَلَى التَّفْسِيرِ أَيْ: التَّمْيِيزِ، كَمَا تَقُولُ:
«هَؤُلَاءِ هِبَةٌ أَوْ صَدَقَةٌ»، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ حَالاً.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى ضَمِّ الزَّايِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(٤) وَالْأَعْمَشُ / وَالنَّخَعِيُّ [١٩٤/ب]
بِسُكُونِهَا وَهِيَ لُغَةٌ، وَعَلَيْهَا الْبَيْتُ الْمَتَقَدِّمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ
فِيهِ الْمُسْكَنُ مُخَفَّفاً مِنَ الْمَثْقَلِ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَالْحَقُّ: الْأَوَّلُ.
قَوْلُهُ: «مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، لِأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ «نَزْلاً» مَصْدَراً كَانَ
الظَّرْفُ صِفَةً لَهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَيْ: نَزْلاً كَائِناً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ
التَّكْرِيمِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ جَمْعاً كَانَ فِي الظَّرْفِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: جَعَلَهُ حَالاً مِنْ
الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ تَقْدِيرُهُ: نَزْلاً لِإِيَّاهَا^(٥). وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَبَرٌ مَحذُوفٌ أَيْ: ذَلِكَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، نَقْلَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦).

(١) الْكَشَافُ ١/٤٩١.

(٢) الْإِمْلَاءُ ١/١٦٤.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/٢٥١.

(٤) الشَّوَاذُ ٢٤؛ الْقُرْطُبِيُّ ٤/٣٢١؛ الْبَحْرُ ٣/١٤٧.

(٥) «إِيَّاهَا» هَذِهِ هِيَ الْمَفْعُولُ الْمَحذُوفُ، وَتَقْدِيرُ الْحَالِ: نَازِلِينَ الْجَنَّةَ كَائِناً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

(٦) الْإِمْلَاءُ ١/١٦٤.

قوله: «وما عند الله خير»: «ما» موصولة، وموضعها رفعٌ بالابتداء، والخبر: «خير»، و«للأبرار» صفة لـ «خير»، فهو في محل رفع، ويتعلّق بمحذوف. وظاهرُ عبارة الشيخ^(١) أنه متعلق بنفس «خير» فإنه قال: «وللأبرار متعلق بـ «خير». وأجاز بعضهم أن يكون «للأبرار» هو الخبر، و«خير» خبر ثان. قال أبو البقاء^(٢): «والثاني - أي الوجه الثاني - أن يكون الخبر «للأبرار»، والنية به التقديم، أي: والذي عند الله مستقر للأبرار، و«خير» على هذا خبر ثان، وفي ادعاء التقديم والتأخير نظرٌ؛ لأن الأصل في الأخبار أن تكون بالاسم الصريح، فإذا اجتمع خبر مفردٌ صريحٌ وخبرٌ مؤولٌ به بُدِيَء بالصريح من غير عكسٍ، كالصفة، فإذا وقع في الآية على الترتيب المذكور فكيف يدعى فيهما التقديم والتأخير؟

ونقل أبو البقاء^(٣) عن بعضهم أنه جعل «للأبرار» حالاً من الضمير في الظرف، و«خير» خبر المبتدأ، قال: «وهذا بعيدٌ، لأن فيه الفصل بين المبتدأ وخبره بحالٍ هي لغيره، والفصل بين الحال وصاحبها بخبر المبتدأ، وذلك لا يجوز في الاختيار.

وقال الشيخ^(٤): «وقيل: فيه تقديم وتأخير، أي: الذي عند الله للأبرار خيرٌ، قال: «وهذا ذهولٌ عن قاعدة العربية: من أن المجرورَ إذا كان يتعلّق بما تعلّق به الظرف الواقع صلةً للموصول، فيكون المجرور داخلًا في حيز الصلة، ولا يُخبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها»^(٥). فإن عني الشيخُ بالتقديم والتأخير هذا الوجه - أعني جعل «للأبرار» حالاً من الضمير

(١) البحر ١٤٨/٣.

(٢) الإملاء ١/١٦٤.

(٣) الإملاء ١/١٦٤.

(٤) البحر ١٤٨/٣.

(٥) على حين أن اللفظ القرآني قد جاء بتقديم «خير» على «الأبرار».

— آل عمران —

في الظرف — فصحيحٌ، لأنَّ العاملَ في الحال حينئذٍ الاستقرارُ الذي هو عاملٌ في الظرفِ الواقعِ صلَةً، فيلزمُ ما قاله، وإنَّ عني به الوجهُ الأول — أعني جَعَلَ «للأبرار» خبراً، والنيةُ به التقديمُ، وبـ «خير» التأخيرُ كما ذُكر أبو البقاء — فلا يلزمُ ما قال، لأنَّ «للأبرار» حينئذٍ يتعلَّقُ بمحذوفٍ آخر غير الذي تعلَّقَ به الظرف.

و «خير» هنا يجوز أن تكون للتفضيل وأن لا تكون، فإنَّ كانت للتفضيل كان المعنى: وما عند الله خيرٌ للأبرار ممَّا لهم في الدنيا، ويحتمل: خير لهم ممَّا يتعلَّب فيه الكفار من المتاعِ القليلِ الزائلِ.

آ. (١٩٩) قوله تعالى: ﴿لَمَن يُوْمِنْ﴾: اللام لام الابتداء دَخَلَتْ على اسم «إنَّ» لتأخُّره عنها. و «من أهلٍ» خبرٌ مقدم، و «مَن» يجوزُ أن تكون موصولةً، وهو الأظهرُ، وموصوفةٌ أي: لقوماً، و «يؤمن» صلَةً على الأول فلا محلَّ له، وصفةٌ على الثاني فمحلهُ النصب. وأتى هنا بالصلةِ مستقبلةً وإن كان ذلك قد مضى، دلالةً على الاستمرارِ والديمومة.

قوله: «خاشعين» فيه أربعةٌ أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الضمير في «يؤمن»، وجمعه حَمَلًا على معنى «مَن» كما جَمَعَ في قوله: «إليهم»، وبدأ بالحمل على اللفظ — في «يؤمن» — على الحمل على المعنى لأنه الأولى. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «إليهم»، فالعامل فيه «أنزل». الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «يشترون»، وتقديمُ ما في حَيْزٍ «لا» عليها جائزٌ على الصحيح، وتقدُّم شيء من ذلك في الفاتحة. الرابع: أنه صفةٌ لـ «مَن» إذا قيل بأنها نكرةٌ موصوفةٌ، وأمَّا الأوجهُ فجائزةٌ سواءً كانت موصولةً أو نكرةً موصوفةً.

قوله: «لله» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خاشعين» أي لأجلِ

- آل عمران -

الله . والثاني : أن يتعلّق بـ «لا يَسْتُرُونَ» ذكره أبو البقاء^(١)، قال : «وهو في نية التأخير، أي : لا يسترون بآيات الله ثمناً قليلاً لأجل الله» .

قوله : «لا يَسْتُرُونَ» كقوله : «خاشعين» إلا في الوجه الثالث لتعذّره، ونزله عليه وجهاً آخر : وهو أن يكون حالاً من الضمير المستكنّ في «خاشعين» أي : غير مشترين . وتقدّم معنى الخشوع والاشتراء وما قيل فيه وفي الباء في البقرة^(٢) .

قوله : «أولئك لهم أجرهم» «أولئك» مبتدأ . وأما «لهم أجرهم» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها : أن يكون «لهم» خبراً مقدّماً، و «أجرهم» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول، وعلى هذا فالظرف فيه وجهان، أحدهما : أنه متعلّق بـ «أجرهم»، والثاني : أنه حال من الضمير في «لهم» وهو ضمير الأجر لأنه واقع خبراً .

الوجه الثاني : أن يرتفع «أجرهم» بالجارّ قبله، وفي الظرف الوجهان، إلّا أن الحال من «أجرهم» الظاهر، لأن «لهم» لا ضمير فيه حينئذٍ . الثالث : أن الظرف هو خبر «أجرهم» و «لهم» متعلق بما تعلّق به هذا الظرف من الثبوت والاستقرار . ومن هنا إلى آخر السورة تقدّم إعراب نظائره .

* * *

(١) الإملاء ١/ ١٦٤ .

(٢) الآية ١٦ .

إعراب سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿مِنْ نَفْسٍ﴾: متعلق بـ «خَلَقَكُمْ» فهو في محل نصب. و«مِنْ» لابتداء الغاية. وكذلك «منها زوجها»، و«بَثَّ منهما». وابن أبي عبيدة^(١): «واحدٍ» من غير تاء، وله وجهان، أحدهما: مراعاة المعنى، لأن المراد بالنفس آدم عليه السلام. والثاني: أن النفس تُذَكَّر وتؤنث، وعليه^(٢):

١٥٢٤- ثلاثة أنفُسٍ وثلاث ذَوْدٍ

قوله: «وَخَلَقَ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه عطفٌ على معنى «واحدة» لما فيه من معنى الفعل كأنه قيل: «مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ» أي انفردت، يُقال: «وَحَدٌ، يَحْدُ، وَحْدًا وَحِدَةً»، بمعنى انفرد. الثاني: أنه عطفٌ على محذوف، قال الزمخشري^(٣): «كأنه قيل: من نفسٍ واحدةٍ أنشأها - أو ابتدأها - وخلق منها، وإنما حُذِفَ لدلالة المعنى عليه، والمعنى: شَعَبَكُمْ من نفس واحدة هذه صفتُها» بصفةٍ هي بيانٌ وتفصيلٌ لكيفية خَلْقِهِم منها. وإنما حَمَلَ الزمخشري والقائل الذي قبله على ذلك مراعاةً الترتيبِ الوجودي؛ لأنَّ خَلَقَ

(١) البحر ١٥٤/٣.

(٢) تقدم برقم ٤٤١.

(٣) الكشف ١/٤٩٢.

حواء - وهي المُعَبَّرُ عنها بالزوج - قبل خلقنا، ولا حاجة إلى ذلك، لأنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح .

الثالث: أنه عطفَ على «خَلَقَكُمْ» فهو داخلٌ في حَيَزِ الصلَةِ، والواو لا يُبَالِي بها، إذ لا تقتضي ترتيباً. إلا أن الزمخشري^(١) خَصَّ هذا الوجهَ بكون الخطابِ في «يا أيها الناس» لمعاصري الرسول عليه السلام فإنه قال: «والثاني: أن يُعْطَفَ على «خَلَقَكُمْ» ويكون الخطابُ للذين بُعِثَ إليهم الرسول، والمعنى: خَلَقَكُمْ من نفس آدم، لأنَّهم مِنْ جملة الجنسِ المفرَّعِ منه، وَخُلِقَ منها أُمُكُمْ حواء». فظاهرُ هذا خصوصيةَ الوجهِ الثاني بكون الخطابِ للمعاصرين، وفيه نَظَرٌ. وَقَدَّرَ بعضهم مضافاً في «منها» أي: مِنْ جنسِها زوجها، وهذا عند مَنْ يرى أن حواء لم تُخْلَقْ من آدم، وإنما خُلِقَتْ من طينة فَضَلَّتْ من طينة آدم، وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه.

وقرى^(٢): «وخالقٌ وبأثٌ» بلفظِ اسمِ الفاعل. وَخَرَّجَهُ الزمخشري^(٣) على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: وهو خالقٌ وبأثٌ. يقال: بَثَّ وَأَبَثَ بمعنى «فَرَّقَ» ثلاثياً ورباعياً.

وقوله: «كثيراً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لـ «رجالاً» قال أبو البقاء^(٤): «ولم يؤنَّه حَمَلاً على المعنى، لأنَّ «رجالاً» عددٌ أو جنسٌ أو جمع، كما ذُكِرَ الفعلُ المسندُ إلى جماعة المؤنث كقوله: «وقال نِسوةٌ»^(٥). والثاني: أنه نعتٌ لمصدر تقديره: وبثَ منهما بَثّاً كثيراً. وقد تقدم أن

(١) الكشف ٤٩٢/١.

(٢) نسبها في الشواذ ٢٤ إلى خالد الحذاء، وانظر: البحر ١٥٥/٣.

(٣) الكشف ٤٩٣/١.

(٤) الإملاء ١٦٥/١.

(٥) الآية ٣٠ من يوسف.

مذهب سيبويه^(١) في مثله النصبُ على الحال. فإن قيل: لِمَ خَصَّ الرجالُ بوصفِ الكثرة دون النساء؟ ففيه جوابان، أحدهما: أنه حَذَفَ صَفَتَهُنَّ للدلالة ما قبلها عليها [أي]: ونساء كثيرة. والثاني: أنَّ الرجال لشهرتهم يناسبهم ذلك بخلاف النساء فإنَّ الأليقَ بهنَّ الخمولُ والإخفاء.

قوله: «تَسَاءَلُونَ» قرأ الكوفيون^(٢): «تَسَاءَلُونَ» بتخفيف السين على حذف إحدى التائين تخفيفاً، والأصل: تَسَاءَلُونَ، وقد تقدَّم لنا الخلاف: هل المحذوفُ الأولى أو الثانية؟ وقرأ الباقر بالتشديد على إدغام تاء التفاعل في السين لأنها مقاربتُها في الهمس، ولهذا تُبَدِّلُ من السين قالوا: «ست»^(٣) والأصل: «سِدْسٌ».

وقرأ عبدالله: «تَسْأَلُونَ» من سأل الثلاثي. وقرئ^(٤) «تَسْلُونَ» بنقل حركة الهمزة على السين.

و«تَسَاءَلُونَ» على التفاعل فيه وجهان، أحدهما: المشاركة في السؤال. والثاني: أنه بمعنى فَعَلَ، وَيَدُلُّ عليه قراءة عبدالله. قال أبو البقاء^(٥): «ودخل حرف الجر في المفعول لأن المعنى: تتحالفون» يعني: أن الأصل كان تعدية «تَسْأَلُونَ» إلى الضمير بنفسه، فلما ضُمِّنَ معنى «تتحالفون» عُدِّي تَعْدِيَتُهُ.

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) ويعني بهم: عاصماً وحمة والكسائي. انظر: السبعة ٢٢٦؛ والكشف ١/٣٧٦؛ والشواذ ٢٤؛ والبحر ٣/١٥٧.

(٣) ست أصلها: سِدْسٌ، فأبدلوا من السين تاء فقالوا: سِدْتُ، فكروها أيضاً اجتماع الدال ساكنة مع التاء، فأدغموا الدال في التاء فقالوا: ست. انظر: المتع في التصريف ٧١٥.

(٤) قراءة ابن عباس واليماني. الشواذ ٢٤.

(٥) الإملاء ١/١٦٥.

قوله: «والأرحام» الجمهور / على نصب ميم «والأرحام» وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة أي: واتقوا الأرحام أي: لا تقطعوها. وقدّر بعضهم مضافاً أي: قطع الأرحام، ويقال: «إنّ هذا في الحقيقة من عطف الخاص على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالفتَه، وقطع الأرحام مندرجٌ فيها». والثاني: أنه معطوفٌ على محل المجرور في «به» نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَّا لَمْ يَشْرِكْهُ في الإتيان على اللفظ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبدالله^(١): «وبالأرحام». وقال أبو البقاء^(٢): «تَعْظُمُونَهُ والأرحام، لأنَّ الحَلْفَ به تعظيمٌ له».

وقرأ حمزة^(٣) «والأرحام» بالجر، وفيها قولان، أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدّم تحقيق القول في هذه المسألة، وأنّ فيها ثلاثة مذاهب، واحتجاج كل فريق في قوله تعالى: «وكفر به والمسجد»^(٤).

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج^(٥) وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذي مذهبه جواز ذلك أنه قال^(٦): «حدّثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم قال: «والأرحام» - بخفض الأرحام - هو كقولهم: «أسألك بالله والرحم» قال: «وهذا قبيح»، لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه».

(١) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٥٧. (٢) الإملاء ١/١٦٥.

(٣) السبعة ٢٦٦؛ الكشف ١/٣٧٥.

(٤) الآية ٢١٧ من البقرة.

(٥) معاني القرآن ٢/٢ قال: «خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطراب شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟

(٦) انظر: معاني القرآن ١/٢٥٢؛ تفسير الطبري ٧/٥١٩؛ إعراب القرآن للنحاس ٣٩١/١.

والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسم وهو خفص بحرف القسم مُقَسَّم به، وجواب القسم: «إِنَّ الله كان عليكم رقيباً». وضَعَف هذا بوجهين، أحدهما: أن قراءَتِي النصب وإظهار حرف الجر في «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافقُ القراءات. والثاني: أنه نُهيَ أن يُحْلَفَ بغير الله تعالى والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك.

وقدّر بعضهم مضافاً فراراً من ذلك فقال: «تقديره: وربُّ الأرحام» قال أبو البقاء^(١): وهذا قد أغنى عنه ما قبله «يعني الحلف بالله تعالى. ولقاتل [أن يقول: «إِنَّ الله تعالى أن يُقَسِّمَ بما شاء كما أقسم بمخلوقاته كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن مُنْهيين عن ذلك»، إلا أن المقصودَ من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حَمْلُ هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فيها، وحمزة بالرتبة السَّيِّئة المانعة له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة.

وقرأ^(٢) عبدالله أيضاً: «والأرحامُ» رفعاً وهو على الابتداء، والخبر محذوف فقدره ابن عطية^(٣): «أهلُّ أن توصل»، وقدره الزمخشري^(٤): «والأرحامُ ممَّا يتقى، أو: مما يُتَسَّال به»، وهذا أحسنُ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقدره أبو البقاء^(٥): «والأرحامُ محترمة» أي: واجبُ حرمتها.

(١) الإملاء ١/١٦٥.

(٢) وهو عبدالله بن يزيد وليس عبدالله بن مسعود كما في البحر ٣/١٥٧ والأول أبو عبد الرحمن القرشي روى عن نافع وله اختيار في القراءة، توفي سنة ٢١٣، أو هو البغدادي الثقة الذي أخذ عن سليم عن حمزة وروى عنه البزاز وخلف. انظر: طبقات القراء ١/٤٦٣.

(٣) المحرر ٤/٨.

(٤) الكشف ١/٤٩٣.

(٥) الإملاء ١/١٦٥.

وقوله: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيًّا» جار مجرى التعليل. والرقيب: فعيل للمبالغة من رَقَبَ يَرْقُبُ رَقْبًا وَرَقُوبًا وَرَقْبَانًا إِذَا أَحَدُ النَّظَرِ لِأَمْرٍ يَرِيدُ تَحْقِيقَهُ، واستعماله في صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ، قال^(١):

١٥٢٥- كمقاعِدِ الرُّقْبَاءِ لِلضَّرْبَاءِ أَيْدِيَهُمْ نَوَاهِدِ

والرقيب أيضاً: ضرب من الحَيَّات. والرقيب: السهم الثالث من سهام الميسر وقد تقدمت في البقرة^(٢). والارتقاب: الانتظار.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿بِالطَّيِّبِ﴾: هو المفعول الثاني لـ «تَبَدَّلُوا»، وقد تقدم في البقرة في قوله تعالى: «فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(٣) أَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْبَاءِ هُوَ الْمَتْرُوكُ وَالْمَنْصُوبُ هُوَ الْحَاصِلُ. وَتَفْعَلُ هُنَا بِمَعْنَى اسْتَفْعَلُ وَهُوَ كَثِيرٌ، نَحْوُ: تَعَجَّلْ وَتَأَخَّرْ بِمَعْنَى اسْتَعْجَلْ وَاسْتَأَخَّرْ. وَمِنْ مَجِيءِ تَبَدَّلَ بِمَعْنَى اسْتَبَدَلَ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ^(٤):

١٥٢٦- فَيَاكْرَمَ السُّكْنِ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا

عَنِ الدَّارِ وَالْمُسْتَخْلِفِ الْمُتَبَدَّلِ

أي: المستبدل.

قوله: «إِلَى أَمْوَالِكُمْ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّ «إِلَى» بِمَعْنَى «مَعَ»

(١) البيت لأبي ذؤاد الإيادي، وهو في مجاز القرآن ١١٣/١، وتفسير الطبري ٥٢٤/٧، والبحر ١٥٠/٣، والرقباء: ج رقيب، وهو أمين أصحاب الميسر يحفظ ضربهم بالقداح ويرتبههم. الضرباء: ج ضربيب وهو الضارب بالقداح. والبيت من مجزوء الكامل، والشرط الأول منه عند الضاد الأولى.

(٢) انظر: الآية ٢١٩.

(٣) انظر الآية ٥٩.

(٤) ديوانه ١٤٦٥؛ وغريب الحديث ٣٤٣/٤؛ وشواهد الكشاف ٤٨٠/٤.

كقوله: «إلى المرافق»^(١)، وهذا رأي الكوفيين. والثاني: أنها على بابها، وهي ومجرورها متعلقة بمحذوف على أنها حال، أي: مضمومة أو مضافة إلى أموالكم. والثالث: أن يضمن «تأكلوا» معنى «تضموا» كأنه قيل: ولا تضموها إلى أموالكم آكلين. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: قد حُرِّمَ عليهم أكل مال اليتامى وحده ومع أموالهم، فلمْ وَرَدَ النهي عن أكلها^(٣) معها؟ قلت: لأنهم إذا كانوا مستغنيين عن أموال اليتامى بما رَزَقَهُم الله من الحلال، وهم مع ذلك يَظْمَعُونَ فيها كان القَبْحُ أبلغَ والذمُّ ألحق، ولأنهم كانوا يفعلون كذلك، فنعى عليهم فَعَلَهُمْ، وشَنَعَ بهم ليكون أزر لهم».

قوله: «إنه كان حُوباً» في الهاءِ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تعودُ على الأكلِ المفهوم من «لا تأكلوا». والثاني: على التبدُّلِ المفهوم من «لا تتبدَّلوا». والثالث: عليهما، ذهاباً به مذهب اسم الإشارة نحو: «عَوَانُ بين ذلك»^(٤)، ومنه^(٥).

١٥٢٧- كأنه في الجِلْدِ تَوَلَّيعُ البَهْقِ

وقد تقدم ذلك في البقرة، والأولُ أولى، لأنه أقربُ مذكور.

وقرأ الجمهور: «حُوباً» بضم الحاء. والحسن^(٦) بفتحها، وبعضهم: «حَاباً» بالالف، وهي لغات في المصدر، والفتح لغة تميم. ونظير الحُوبِ

(١) الآية ٦ من المائدة: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق».

(٢) الكشف ٤٩٥/١.

(٣) الكشف: أكله.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة: «قال: إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر، عَوَانُ بين ذلك».

(٥) تقدم برقم ٥٣٩، وللبيت قصة، انظرها في هذا الرقم.

(٦) الشواذ ٢٤؛ البحر ١٦١/٣.

والحباب: القول والقال، والطرد والطُرد - وهو الإثم - وقيل: المضموم اسم مصدر. والمفتوح مصدر. وأصله من حَوْب الإبل وهو زجرها، فُسِّي به الإثم، لأنه يُزَجَّر به، ويُطلق على الذنب أيضاً، لأنه يزجر عنه، ومنه قوله عليه السلام: «إن طلاق أم أيوب لحَوْب» أي: لذنْب عظيم، يقال: «حَابَ يَحُوب حَوْباً وَحَوْباً وحَاباً وَحُوباً وحِيَابَةً». قال المخبِّل السعدي^(١):

١٥٢٨- فلا يَدْخُلْنَ الدهرَ قَبْرَكَ حُوبٌ
فإنَّكَ تَلْقَاهُ عَلَيْكَ حَسِيبٌ

وقال الآخر^(٢):

١٥٢٩- وإنَّ مَهَاجِرِينَ تَكْنُفَاهُ
غَدَاتُشِدٍ لَقَدْ خَطَا وَحَابَا

والْحَوْبَةُ: الحاجة، ومنه في الدعاء: «إليك أرفع حَوْبَتِي»^(٣) وأوقع الله به الْحَوْبَةَ، وتحَوَّبَ فلان: إذا خَرَجَ من الْحَوْبِ، كتحَرَّجَ وتَأَثَّم، فالتضعيف فيه للسَّلْب.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿وإنْ خِفْتُمْ﴾: شرط، وفي جوابه وجهان، أحدهما: أنه قوله: «فإنكحوا»، وذلك أنهم كانوا يتزوجون الثمان والعشر ولا يقومون بحقوقهن، فلما نزلت: «ولا تأكلوا أموالهم» أخذوا يتحرَّجون من

(١) اللسان: «حوب» برواية:

فلا يَدْخُلْنَ الدهرَ قَبْرَكَ حَوْبَةً يقوم بها يوماً عليك حسيبٌ وهو في البحر ١٥٠/٣.

(٢) البيت لأمية بن الأسكر، وهو في أمالي القالي ١٠٩/٣ والطبري ٥٢٩/٧؛ والبحر ١٥٠/٣؛ والخزانة ٤٠٥/٢، ويروى البيت: «وخابا» بالمعجمة.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما ورد في المسند ٢٢٧/١: «رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي واغسل حوبتي».

ولاية اليتامى، فقليل لهم: إن خفتهم من الجور في حقوق اليتامى فخافوا أيضاً من الجور في حقوق النساء فانكحوا هذا العدد، لأن الكثرة تُفضي إلى الجور ولا تنفع التوبة من ذنب مع ارتكاب مثله.

والثاني: أن الجواب قوله: «فواحدة» والمعنى: أن الرجل منهم كان يتزوج اليتيمة التي في ولايته، فلما نزلت الآية المتضمنة للوعيد على أكل مال اليتيم تحرّجوا من ذلك، فقليل لهم: إن خفتهم من نكاح النساء اليتامى فانكحوا ما طاب من الأجنيات، أي: اللاتي لسن تحت ولايتكم، فعلى هذا يحتاج إلى تقدير / مضاف، أي: في نكاح يتامى النساء. فإن قيل: «فواحدة» جواب [١٩٥/ب] لقوله: «فإن خفتهم ألا تعدلوا» فكيف يكون جواباً للأول؟ أجيب عن ذلك بأنه أعاد الشرط الثاني، لأنه كالأول في المعنى، لما طال الفصل بين الأول وجوابه، وفيه نظر لا يخفى. على متأمله.

والخوف هنا على بابه، فالمراد به الحذر، وقال أبو عبيدة^(١): إنه بمعنى اليقين، وأنشد:

١٥٣٠ - فقلت لهم خافوا بألفي مُدَجِّجٍ
سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

أي: أيقنوا، وقد تقدّم تحقيق ذلك والرد عليه، وأن في المسألة ثلاثة أقوال عند قوله تعالى: «إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله»^(٢).

قوله: «أن لا تُفسطوا» إن قُدِّرَتْ أنها على حذف حرف جر أي: «من أن لا» ففيها الخلاف المشهور: أهي في محل نصب أو جر، وإن لم تقدّر ذلك بل

(١) مجاز القرآن ١١٤/١. وتقدم البيت برقم ٤٣١.

(٢) الآية ٢٢٩ من البقرة.

وَصَلَ الفعل إليها بنفسه، كأنك قلت: «فإن حذرتم» فهي في محل نصب فقط، كما تقدّم في البقرة.

وقرأ الجمهور: «تَقْسُطُوا» بضم التاء من «أَقْسَط» إذا عدل، ف«لا» على هذه القراءة نافية، والتقدير: وإن خِفْتُمْ عدم الإقسط أي: العدل. وقرأ^(١) إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب بفتحها من «قسط»، وفيها تأويلان، أحدهما: أن «قَسَطَ» بمعنى جار، وهذا هو المشهور في اللغة، أعني أن الرباعي بمعنى عدل، والثلاثي بمعنى جار، وكان الهمزة فيه للسلب، فمعنى «أَقْسَط» أي: أزال القسط وهو الجور، و«لا» على هذا القول زائدة ليس إلا، وإلا يفسد المعنى، كهي في قوله: «لثلا يعلم»^(٢). والثاني: حكى الزجاج^(٣): أن «قسط» الثلاثي يُستعمل استعمالَ «أَقْسَط» الرباعي، فعلى هذا تكون «لا» غير زائدة، كهي في القراءة الشهيرة، إلا أن التفرقة هي المعروفة لغة.

قال الراغب^(٤): «القَسَطُ»: أن يأخذ قِسْطَ غيره، وذلك جورٌ، والإقسط: أن يُعْطِيَ قِسْطَ غيره، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: «قَسَطَ الرجل إذا جار، وأقسط: إذا عدل، قال تعالى: «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا»^(٥)، وقال تعالى: «وَأَقْسِطُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»^(٦).

ومن غريب ما يحكى أن الحجاج لما أحضر الخبر الشهير سعيد ابن جبير، قال له: «ما تقول في؟» قال: «قاسط عادل»، فأعجب الحاضرين،

(١) الشواذ ٢٤، البحر ١٦٢/٣.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد: «لثلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله».

(٣) لم يرد هذا الرأي له في «معاني القرآن».

(٤) المفردات ٤١٨.

(٥) الآية ١٥ من الجن.

(٦) الآية ٤٢ من المائدة.

فقال لهم الحجاج: «ويلكم. لم تفهموا. عنه، إنه جعلني جائراً كافراً، ألم تسمعوا قوله تعالى: «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً» وقوله تعالى: «ثم الذين كفروا بربهم يعدلون»^(١) وقد تقدم استيفاء الكلام في هذه المادة في قوله: «قائماً بالقسط»^(٢).

قوله: «ما طاب» في «ما» هذه أوجه أحدها: أنها بمعنى الذي، وذلك عند مَنْ يرى أَنَّ «ما» تكون للعاقل، وهي مسألة مشهورة، قال بعضهم: «وَحَسَنَ وَقَوَّعَهَا هُنَا أَنَّهَا وَاقِعَةٌ عَلَى النِّسَاءِ وَهِيَ نَاقِصَاتُ الْعُقُولِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هِيَ لَصِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِنَوْعٍ مَنْ يَعْقِلُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: النِّوَعُ الطَّيِّبُ مِنَ النِّسَاءِ، وَهِيَ عِبَارَاتٌ مُتَقَارِبَةٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ نَعُدَّهَا أَوْجْهًا. الثاني: أنها نكرة موصوفة أي: انكحوا جنساً طيباً، أو عدداً طيباً.

الثالث: أنها مصدرية، وذلك المصدر واقع موقع اسم فاعل تقديره: فانكحوا الطيب. وقال الشيخ^(٣) هنا: «والمصدر مقدر هنا باسم الفاعل، والمعنى: فانكحوا النكاح الذي طاب لكم»، والأول أظهر.

الرابع: أنها ظرفية، والظرفية تستلزم المصدرية، والتقدير: فانكحوا مدة يطيب فيها النكاح لكم. إذا تقرر هذا فإن قلنا: إنها موصولة اسمية أونكرة موصوفة أو مصدرية والمصدر واقع موقع اسم الفاعل كانت^(٤) «ما» مفعولاً بـ «انكحوا». ويكون «من النساء» فيه وجهان، أحدهما: أنها لبيان الجنس المبهم في «ما» عند مَنْ يثبت لها ذلك. والثاني: أنها تبعيضية، أي: بعض النساء، وتتعلق بمحذوف على أنها حال من «ما طاب». وإن قلنا: إنها

(١) الآية ١ من الأنعام.

(٢) الآية ١٨ من المائدة.

(٣) البحر ١٦٢/٣.

(٤) قوله «كانت» جواب الشرط.

مصدرية ظرفية أو مصدرية محضة، ولم يُوقع المصدر موقع اسم فاعل كما تقدمت حكايته عن الشيخ كان مفعول «فانكحوا» قوله «من النساء»، نحو قولك: «أكلت من الرغيف، وشربت من العسل» أي: شيئاً من الرغيف وشيئاً من العسل. فإن قيل: لِمَ لا تجعل على هذا «مثنى» وما بعدها هو مفعول «فانكحوا» أي: فانكحوا هذا العدد؟ فالجواب: أن هذه الألفاظ المعدولة لا تلي العوامل.

وقرأ ابن أبي عملة^(١): «مَنْ طاب» وهو مرجح كون «ما» بمعنى الذي للعاقل. وفي مصحف أبي بن كعب: «طيب» بالياء، وهذا ليس بمبني للمفعول، لأنه قاصر، وإنما كتب كذلك دلالة على الإماله وهي قراءة حمزة. قوله: «مثنى» منصوب على الحال من «ما طاب». وجعله أبو البقاء^(٢) حالاً من «النساء». وأجاز هو وابن عطية^(٣) أن يكون بدلاً من «ما». وهذان الوجهان ضعيفان: أما الأول فلأن المُحدَث عنه إنما هو الموصول، وأتى بقوله: «من النساء» كالتبيين. وأما الثاني فلأن البدل على نية تكرار العامل، وقد تقدم أن هذه الألفاظ لا تباشر العوامل.

واعلم أن هذه الألفاظ المعدولة فيها خلاف، وهل يجوز فيها القياس أم يقتصر فيها على السماع؟ قولان: قول البصريين عدم القياس، وقول الكوفيين وأبي إسحاق جوازها، والمسموع من ذلك أحد عشر لفظاً: أحاد وموحد، ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، ومخمس، ولم يُسمع خماس، وعشار ومعشر. واختلفوا أيضاً في صرفها وعدمه: فجمهور النحاة على منعه، وأجاز الفراء^(٤) صرفها، وإن كان المنع عنده أولى.

(١) البحر ١٦٢/٣.

(٢) الإملاء ١٦٦/١.

(٣) المحرر ١٥/٤.

(٤) معاني القرآن ٢٥٤/١.

واختلفوا أيضاً في سبب منع الصرف فيها على أربعة مذاهب، أحدها: مذهب سيبويه^(١)، وهو أنها مُبْعَتِ الصرف للعدل والوصف: أمّا الوصفُ فظاهر، وأمّا العدلُ فلكونها معدولةً من صيغة إلى صيغة، وذلك أنها معدولةٌ عن عددٍ مكرر، فإذا قلت: جاء القوم أحاداً أو مَوْحَدَ، أو ثَلَاثَ أو مَثَلَتَ كان بمنزلة قولك: «جاؤوا واحداً واحداً / وثلاثةً ثلاثة». ولا يُراد بالمعدول عنه [١/١٩٦] التوكيد، إنما يراد به تكرير العدد كقولهم: «عَلَّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً».

والثاني: مذهب^(٢) الفراء، وهو العدلُ والتعريفُ بِنِيَّةِ الألف واللام، ولذلك يَمْتَنِعُ إضافتها عنده لتقديرِ الألف واللام، وامتنع ظهورُ الألف واللام عنده لأنها في نية الإضافة.

الثالث: مذهب أبي إسحاق^(٣): وهو عَدْلُهَا عن عددٍ مكرر، وعَدْلُهَا عن التأنيث.

والرابع: نقله الأخفش^(٤) عن بعضهم أنه تكررُ العدل، وذلك أنه عدل عن لفظ اثنين اثنين، وعن مناه لأنه قد لا يستعمل في موضع تُستعمل فيه الأعدادُ غيرُ المعدولةِ تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ولا تقول: «جاءني مثنى وثلاث» حتى يتقدّم قبله جمعٌ، لأن هذا الباب جُعِلَ بياناً لترتيبِ الفعل. فإذا قلت: «جاء القوم مثنى» أفادَ أَنَّ مجيئهم وقع من اثنين اثنين، بخلاف غير المعدولة، فإنها تفيّدُ الإخبار عن مقدارِ المعدودِ دونَ غيره، فقد بَانَ بما ذكرنا اختلافُهما في المعنى، فلذلك جاز أن تقومَ العلةُ مقامَ علمتين لإيجابها حكمين مختلفين. انتهى. ولهذه المذاهب أدلةٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضعها.

(١) الكتاب ١٥/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٥٤/١.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٥/٢.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٢٢٥/١ المعدل عن اثنين وثلاث وأربع.

وقال الزمخشري^(١): «إنما مُنعت الصرف لما فيها من العدل: عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكررها، وهن نكرات يُعرَّفَن بلام التعريف، يقال: «فلان ينكح المثنى والثلاث». قال الشيخ^(٢): «وما ذهب إليه من امتناعها لذلك لا أعلم أحداً قاله، بل المذاهب فيه أربعة»، وذكرها كما تقدم، وقد يقال: إن هذا هو المذهب الرابع، وعَبَّرَ عن العدل في المعنى بعدلها عن تكررها. وناقشه الشيخ أيضاً في مثاله بقوله: «ينكح المثنى» من وجهين، أحدهما: دخول «أل» عليها، قال: «وهذا لم يذهب إليه أحد، بل لم تستعمل في لسان العرب إلا نكرات». الثاني: أنه أولاها العوامل، ولا تلي العوامل، بل يتقدمها شيء يلي العوامل، ولا تقع إلا أخباراً كقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٣)، أو أحوالاً كهذه الآية الكريمة، أو صفاتٍ نحو قوله تعالى: «أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع»^(٤)، وقوله^(٥):

..... ١٥٣١

ذئابٌ تبغى الناس مثنى وموحدٌ

وقد وقعت إضافتها قليلاً كقوله^(٦):

(١) الكشف ٤٩٦/١.

(٢) البحر ١٥١/٣.

(٣) أبو داود الصلاة ٨٠/٢؛ ابن ماجه: الإقامة ٣٧١/١؛ المسند ٢١١/١.

(٤) الآية ١ من فاطر.

(٥) البيت لساعدة بن جؤية، وصدره:

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه

وهو في ديوان الهذليين ٢٣٧/١؛ والكتاب ١٥/٢؛ وابن يعيش ٦٢/١؛ والعمري

٣٥٠/٤. وتبغى: تطلب.

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١١٣؛ وصدره:

يفاكهننا سعدٌ ويغدو لجمعنا

١٥٣٢ -

بَمْشَى الرُّقَاقِ الْمُتْرَعَاتِ وَبِالْجُرُزِّ

وقد استدلَّ بعضهم على إيلانها العواملَ على قلة بقوله^(١):

١٥٣٣ - ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةٍ عِشْمِيٍّ

أَدَارُ سِدَاسَ أَنْ لَا يَسْتَقِيمَا

ويمكنُ تأويله على حذف المفعول لفهم المعنى تقديره: ضربتهم خماسَ.

ومن أحكام هذه الألفاظ ألا تؤنَّثَ بالناء، لا تقول: «مَثَنَاءٌ» ولا «ثَلَاثَةٌ»، بل تجري على المذكر والمؤنث جَرَيَانًا واحدًا.

وقرأ^(٢) النخعي وابن وثاب: «وَرُبِعَ» من غير ألف. وزاد الزمخشري^(٣) عن النخعي: «وُثِّلَتْ» أيضًا، وغيره عنه: «ثُنِيَ» مقصوراً من «ثَنَاءٌ». حَذَفُوا الألف من ذلك كله تخفيفاً، كما حذفها الآخر في قوله^(٤):

١٥٣٤ - وَصِلْيَانَا بَرْدَا

= وهو في البحر ١٥٢/٣؛ والجمع ٢٧/١؛ والدرر ٩/١. يفاكهنا: يمازحنا. أي يمازحنا بمشَى زقاق الخمر وذبح البعير.

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في الجمع ٢٦/١؛ والدرر ٨/١، وعبسمي: نسبة إلى عبدشمس.

(٢) البحر ١٦٣/٣.

(٣) الكشف ٤٩٧/١.

(٤) من كلام العرب، يضعونه على السنة البهائم، قالت السدكة للضب: ورداً، فقال:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرْدَا
لَا يَسْتَهِي أَنْ يُرْدَا
إِلَّا غَرَارًا عَرْدَا.

وهو في الحيوان ١٢٥/٦؛ والمحاسب ٣٧٧/١؛ والمخصص ٢٥٨/١٣؛ وشواهد الكشف ٣٨٣/٤؛ وصَرْدَا: باردٌ، والعرار: رياحين البر، والعارد من النبت: ما غلظ، والصليان: نوع من النبات.

يريد: بارداً.

قوله: «فإن خفتم» شرط، جوابه: «فواحدة»، وقد تقدم أن منهم من جعل «فواحدة» جواباً للأول، وكرر الثاني لما طال الفصل، وجعل قوله: «فانكحوا» جملةً اعتراض، ويُعزى لأبي عليّ، ولعله لا يصح عنه. قال الشيخ^(١): «لأنه إذا أُنتج من الآيتين: هذه وقوله: «ولن تستطيعوا»^(٢) ما أُنتج من الدلالة اقتضى أنه لا يجوز أن يتزوج غير واحدة أو يسرى بما ملكت يمينه، ويبقى الفصل بجملة الاعتراض لا فائدة له، بل يكون لغواً على زعمه».

والجمهور على نصب «فواحدة» بإضمار فعل أي: فانكحوا واحدة وطؤوا ما ملكت أيما نكم، وإنما قدّرنا ناصباً آخر لملك اليمين؛ لأن النكاح لا يقع في ملك اليمين إلا أن يريد به الوطء في هذا والتزوج في الأول، فيلزم استعمال المشترك في معنیه أو الجمع بين الحقيقة والمجاز، وكلاهما مقول به، وهذا قريب من قوله^(٣):

١٥٣٥ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً

وبابه.

وقرأ^(٤) الحسن وأبو جعفر: «فواحدة» بالرفع، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: الرفع بالابتداء، وسوّغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على فاء الجزاء، والخبر

(١) البحر ١٦٤/٣.

(٢) الآية ١٢٩ من النساء: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم».

(٣) تقدم برقم ١٥٠.

(٤) البحر ١٦٤/٣؛ الكشف ٤٩٧/١.

محذوف أي: فواحدة كافية. الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فالمُقْنِعُ واحدة. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر أي: فيكفي واحدة.

و«أو» على بابها مِنْ كونها للإباحة أو التخيير. و«ما» في «ما مَلَكَتْ» كهي في قوله: «ما طابَ». وأضافَ المَلِكُ لليمين لأنها محلُّ المحاسن، وبها تُنَلَّقَى راياتُ المجد. ورُوي عن أبي [عمر]و: «فما ملكت أيمانكم»^(١)، والمعنى: إنَّ لم يَعْدِلْ في عُشْرَةِ واحدةٍ فما ملكت يمينه. وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة: «أوَمَنْ ملكت أيمانكم».

قوله: «ذلك أدنى» مبتدأ وخبر، و«ذلك» إشارة إلى اختيار الواحدة أو التسري. و«أدنى» أفعلٌ تفضيل من دنا يدنو أي: قَرُبَ أي: أقربُ إلى عدمِ العَوْل.

و«أَنَّ لا تَعُولُوا» في محلِّ نصب أو جَرٍّ على الخلافِ المشهور في «أن» بعد حذف حرف الجر، وفي ذلك الحرف المحذوف ثلاثة أوجه، أحدها: «إلى» أي: أدنى إلى ألا تَعُولُوا. والثاني: «اللام» والتقدير: أدنى لثلاث تَعُولُوا. والثالث: وقَدَّرَه الزمخشري^(٣): مِنْ أن لا تَمِيلُوا، لأن أفعل التفضيل يَجْري مجرى فعله، فما تَعَدَّى به فعله تَعَدَّى هو به، وأدنى من دنا، و«دنا» يتعدَّى به إلى واللام ومِنْ. تقول: دَنَوْتُ إليه وله ومنه.

وقرأ الجمهور: «تَعُولُوا» مِنْ عَالٍ يَعُول إذا مال وجار، والمصدر: العَوْل

(١) البحر ١٦٤/٣.

(٢) البحر ١٦٤/٣؛ الكشف ٤٩٧/١.

(٣) الكشف ٤٩٧/١.

والعِيَالَة، وعَالَ الحاكم أي: جار، قال أبو طالب في النبي صلى الله عليه وسلم^(١):

— ١٥٣٦ —

له حاكمٌ من نفسه غيرُ عائل

وعَالَ الرجل عِيَالَه يَعُولُهُمْ أي: مَانَهُمْ من المَوْئنة، ومنه: «أبدأ بنفسك ثم بمن تعول»^(٢)، وحكى ابن الأعرابي: عال الرجل يعول: كثر عياله، وعَالَ يَعِيلُ افتقر وصار له عائلَةٌ. والحاصل: أن «عال» يكونُ لازماً ومتعدياً، فاللازمُ يكون بمعنى مَالٍ وجَارٍ، ومنه: «عال الميزانُ»، وبمعنى كَثُرَ عِيَالُهُ، وبمعنى تفاقم الأمر، والمضارعُ من هذا كله يَعُولُ، وعَالَ الرجل: افتقر، وعَالَ في الأرض ذهب فيها، والمضارعُ من هذين يَعِيلُ، والمتعدي يكون بمعنى أثقل وبمعنى مان من المَوْئنة وبمعنى غَلَبَ، ومنه «عيل صبري» /، ومضارع هذا كله: يَعُولُ، وبمعنى أعجز، تقول: أعالني الأمرُ أي: أعجزني، ومضارع هذا يَعِيلُ، والمصدر غَيْلٌ ومَعِيلٌ. فقد تلخص من هذا أن «عال» اللازم يكون تارة من ذوات الواو وتارة من ذوات الياء باختلاف المعنى، وكذلك «عال» المتعدي أيضاً.

وفُسِّر الشافعي «تَعُولُوا» بمعنى: يكثرُ عيالكُم، وردَّ هذا القول جماعة كآبي بكر بن داود الرازي والزجاج^(٣) وصاحب «النظم». قال الرازي^(٤):

(١) السيرة ٢٩٦/١ وصدره:

بميزان صدقٍ لا يُغِلُّ شَعِيرَةً

وهو في الطبري ٥٥٠/٧؛ والقرطبي ٢١/٥.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٣١٢/٢؛ المسند ٩٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٧/٢.

(٤) الرازي هذا صاحب «أحكام القرآن»، وليس الفخر الرازي صاحب التفسير المشهور الذي انتصر للشافعي. انظر: ١٧٧/٩ من تفسيره.

«هذا غلطٌ من جهة المعنى واللفظ: أما الأول فلإباحة السراري مع أنه مَظَنَّة كثيرة العيال كالتزوج، وأما اللفظ فلأن مادة «عال» بمعنى كَثُرَ عياله من ذوات الياء لأنه من العَيْلَة، وأما «عال» بمعنى جارٍ فَمِنْ ذَوَاتِ الواو فاختلقت المادتان، وأيضاً فقد خَالَفَ المفسرين». وقال صاحب النظم: «قال أولاً «ألاً تعدلوا» فوجِبَ أن يكونَ ضِدُّه الجور».

وقد ردَّ الناسُ على هؤلاء، أمَّا قولهم: «التسرِّي أيضاً يكثرُ معه العيال مع أنه مباح» فممنوعٌ، وذلك لأنَّ الأُمَّةَ ليست كالمنكوحَةِ، ولهذا يَعْزَلُ عنها بغيرِ إذنها ويُزَجُّها ويأخذُ أجرتها ينفقها عليه وعليها وعلى أولادها. وقال الزمخشري^(١): «وجهه أن يُجعل من قولك: «عالَ الرجلُ عِياله يعولهم» كقولك: مانهم يَمُونهم أي: أنفق عليهم، لأنَّ مَنْ كثر عياله لزمه أن يَعُولهم، وفي ذلك ما يَصُعبُ عليه المحافظة من كسبِ الحلال والأخذ من طيب الرزق» ثم أثنى على الشافعي ثناءً جميلاً، وقال: «ولكنَّ للعلماء طرقٌ وأساليبٌ، فسلك في تفسير هذه الكلمة مَسَلَكَ الكنايات». انتهى.

وأما قولهم: «خالفَ المفسرين» فليس بصحيح، بل قاله زيد ابن أسلم وابن زيد. وأما قولهم «اختلفت المادتان» فليس بصحيح أيضاً؛ لأنه قد تقدَّم حكايةُ ابن الأعرابي عن العرب: «عال الرجلُ يَعُول: كثر عياله»، وحكاها الكسائي أيضاً، قال: «يقال: عال الرجلُ يَعُول، وأعالُ يَعِيل: كَثُرَ عياله» ونقلها أيضاً الدوري المقرئ لغةً عن جَمِيرٍ وأنشد^(٢):

١٥٣٧- وإنَّ الموتَ يأخذُ كلَّ حَيٍّ

بلا شك وإنَّ أَمْشى وعَلا

(١) الكشف ٤٩٧/١.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٦٥/٣.

أَمْشَى: كَثُرَتْ مَاشِيَتُهُ، وَعَالَ: كَثُرَ عِيَالُهُ، وَلَا حَاجَةَ فِي هَذَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ «عَالَ» مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَهَمْ لَا يُنْكَرُونَ أَنَّ «عَالَ» يَكُونُ بِمَعْنَى كَثُرَ عِيَالُهُ، وَرُوي عَنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ فُسِّرَ «تَعُولُوا» بِمَعْنَى تَفْتَقِرُوا، وَلَا يُرِيدُ بِهِ أَنْ تَعُولُوا وَتَعِيلُوا بِمَعْنَى، بَلْ قَصِدَ الْكِنَايَةَ أَيْضاً، لِأَنَّ كَثْرَةَ الْعِيَالِ سَبَبُ الْفَقْرِ.

وَقَرَأَ طَلْحَةُ^(١): «تَعِيلُوا» بِفَتْحِ تَاءِ الْمُضَارَعَةِ مِنْ عَالَ يَعِيلُ: افْتَقِرْ، قَالَ^(٢):

١٥٣٨- وَمَا يَذْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ

وَمَا يَذْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَعْصِلُ

وَقَرَأَ طَاوُسٌ: «تُعِيلُوا» بضمها من أعال: كَثُرَ عِيَالُهُ، وَهِيَ تَعَصَّدُ تَفْسِيرَ الشَّافِعِيِّ الْمَتَقَدِّمِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى. وَقَالَ الرَّاعِبُ^(٣): «عَالُهُ وَغَالُهُ يَتَقَارِبَانِ، لَكِنَّ الْغَوْلَ فِيمَا يُهْلِكُ، وَالْعَوْلَ فِيمَا يُثْقَلُ، وَعَالَتِ الْفَرِيضَةُ: إِذَا زَادَتْ فِي الْقِسْمَةِ الْمَسْمَاةِ لِأَصْحَابِهَا بِالنَّصِّ».

آ. (٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾: مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَهِيَ جَمْعُ «صَدَقَةٍ» بِفَتْحِ الصَّادِ وَضَمِّ الدَّالِ بَزَنَةُ «سَمْرَةٍ»^(٤)، وَالْمُرَادُ بِهَا الْمَهْرُ، وَهَذِهِ هِيَ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ. وَقَرَأَ^(٥) قَتَادَةُ: «صَدَقَاتِهِنَّ» بِضَمِّ الصَّادِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ، جَمْعُ صَدَقَةٍ بَزَنَةُ غُرْفَةٍ. وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ بِضَمِّهِمَا، وَهِيَ جَمْعُ صَدَقَةٍ بِضَمِّ الصَّادِ وَالدَّالِ، وَهِيَ تَثْقِيلُ السَّاكِنَةِ الدَّالِ لِلِاتِّبَاعِ. وَقَرَأَ ابْنُ وَثَّابٍ وَالنَّخَعِيُّ: «صَدَقَتَهُنَّ» بِضَمِّهِمَا مَعَ الْإِفْرَادِ. قَالَ

(١) البحر ١٦٥/٣، وَنَسَبَهَا فِي الشَّوَّاذِ ٢٤ إِلَى طَاوُسٍ.

(٢) الْبَيْتُ لِأَحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ، وَهُوَ فِي الْقُرْطُبِيِّ ٢١/٥.

(٣) الْمَفْرَدَاتُ ٣٦٦.

(٤) السَّمْرَةُ: نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ.

(٥) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: الشَّوَّاذِ ٢٤؛ الْبَحْرُ ١٦٦/٣؛ الْقُرْطُبِيُّ ٢٤/٥.

الرمخشري^(١): «وهي تثقيل «صُدَقَة» كقولهم في «ظُلْمَة»: «ظُلْمَة». وقد تقدم لنا خلاف: هل يجوزُ تثقيل الساكنِ المضمومِ الفاءِ؟ وقرئ: «صَدَقَاتِهِنَّ» بفتح الصاد وإسكان الدال، وهي تخفيف القراءة المشهورة كقولهم في عَصُد: عَصُد.

وفي نصب «نَحْلَة» أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبة على المصدر، والعامل فيها الفعل قبلها؛ لأن «أَتَوْهِنَّ» بمعنى انجَلَوْهِنَّ، فهي مصدرٌ على غير الصدرِ نحو: «فَعَدْتُ جُلُوسًا».

الثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، وفي صاحب الحال ثلاثة احتمالات، أحدها: أنه الفاعل في «فَاتَوْهِنَّ» أي: فَاتَوْهِنَّ نَاحِلِينَ. الثاني: أنه المفعولُ الأولُ وهو «النساء». الثالث: أنه المفعولُ الثاني وهو «صدقاتهن» أي: منحولات.

الوجه الثالث: أنها مفعول من أجله؛ إذا فُسِّرَتْ بمعنى «شِرْعَة».

الوجه الرابع: انتصابُها بإضمارِ فعلٍ بمعنى شَرَعَ، أي: نحل الله ذلك نَحْلَة أي: شَرَعَه شِرْعَة ودينًا.

والنَّحْلَة: العَطِيَّةُ عن طيبِ نفس، والنَّحْلَة: الشَّرْعَة، ومنه «نَحْلَة الإسلام خير النَّحْل»، وفلان ينتحل بكذا أي: يَدِين به، والنَّحْلَة: الفريضة.

قال الراغب^(٢): «والنَّحْلَة والنَّحْلَة: العَطِيَّةُ على سبيلِ التبرع، وهي أخصُّ من الهبة، إذ كل هبةٍ نَحْلَة^(٣) من غيرِ عكس، واشتقاقه فيما أرى من

(١) الكشف ٤٩٨/١.

(٢) المفردات ٥٠٦.

(٣) الأصل: «إذ كل نحلة هبة من غير عكس» وهو سهو واضح والتصحيح من «المفردات»، وزاد الراغب: «وليس كل نحلة هبة».

النَّحْلَ نظراً إلى فعله، فكان «نَحَلْتُهُ» أعطيته عطية النحل» ثم قال: «ويجوز أن تكون النَّحْلَةُ أصلاً فَسُمِّيَ النحلُ بذلك اعتباراً بفعله» وقال الزمخشري^(١): «مَنْ نَحَلَهُ كَذَا: أعطاه إياه، ووهبه له عن طيب نفسه، نَحْلَةٌ وَنَحْلٌ، ومنه حديث أبي بكر رضي الله عنه: «إني كنت نَحَلْتُكَ جَدَادَ عَشْرِينَ وَسَقاً»^(٢).

قوله: «منه» في محل جر، لأنه صفة لـ «شيء» فيتعلق بمحذوف أي: عن شيء كائن منه. و«مَنْ» فيها وجهان، أحدهما: أنها للتبعية، ولذلك لا يجوز لها أن تَهَبَ كُلَّ الصَّدَاقِ. وإليه ذهب الليث. والثاني: أنها للبيان، ولذلك يجوز أن تَهَبَ كُلَّ الصَّدَاقِ. قال ابن عطية^(٣): «و«مَنْ» لبيان الجنس ههنا، ولذلك يجوز أن تَهَبَ المهر كله، ولو وقعت على التبعية لما جاز ذلك». انتهى. وقد تقدّم أن الليث يمنع ذلك فلا يُشَكِّلُ كونها للتبعية.

وفي هذا الضمير أقوال، أحدها: أنه يعود على الصَّدَاقِ المدلول عليه بـ «صَدَقَاتِهِنَّ». الثاني: أنه يعود على «الصَّدَقَاتِ» لسدِّ الواحدِ مَسَدَّهَا، لوقيل: «صَدَقَهُنَّ» لم يختل المعنى، وهو شبيه بقولهم: «هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُهُ» لأنه لوقيل: «هو أحسنُ فتى» لصحَّ المعنى، ومثله^(٤):

١٥٣٩- وطابَ ألبانُ اللِّقَاحِ وَبَرَدُ

في «برد» ضميرٌ يعود على «ألبان» لسدِّ «لَبَنٍ» مَسَدَّهَا. الثالث: أنه يعودُ على «الصَّدَقَاتِ» أيضاً، لكن ذهاباً / بالضمير مذهب الإشارة، فإن اسم الإشارة قد يُشار به مفرداً مذكراً إلى أشياء تقدّمته كقوله: «قل أؤنبشكم بخير

(١) الكشف ٤٩٨/١.

(٢) رواه مالك في الموطأ: الأقضية ٧٥٢/٢، ولكنه برواية «جَادُ» والجداد: قطع ثمر النخل. وانظر: اللسان: جدد، والوسق: كيل معروف.

(٣) المحرر ١٩/٤.

(٤) رجز لم أقف عليه، واللقاح: صفة للناقة.

من ذلكم»^(١) بعد ذكِّره أشياء قبله، وقد تقدَّم لك في البقرة ما حكي عن رؤية لَمَّا قِيلَ له في قوله^(٢):

١٥٤٠- فيها خطوطٌ من سوادٍ وِبلَقْ
كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِّيعُ الْبَهَقِ

«أردتُ ذلك»، فَأَجْرَى الضميرُ مجرى اسم الإشارة. الرابع: أنه يعودُ على المال، وإن لم يَجِرْ له ذِكْرٌ؛ لأنَّ الصَّدَقَاتِ تَدُلُّ عليه. الخامس: أنه يعودُ على الإيتاء المدلول عليه بـ «آتوا» قاله الراغب وابن عطية^(٣). السادس: قال الزمخشري^(٤): «ويجوزُ أن يُذَكَّرَ الضميرُ لينصرف إلى الصَّدَاقِ الواحدِ، فيكون متناولاً بعضه، ولو أنْثُ لتناول ظاهره هبة الصَّدَاقِ كُلِّه، لأنَّ بعض الصَّدَقَاتِ واحد منها فصاعداً. وقال الشيخ^(٥): «وأقولُ حَسَنَ تذكيرِ الضميرِ أنَّ معنى «فَإِنْ طِبَّنَ»: فَإِنْ طَابَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ، فلذلك قال «منه» أي: مِنْ صَدَاقِهَا، وهو نظير: «وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مُتْكَأً»^(٦) أي: لكلِّ واحدةٍ، ولذلك أفردَ «مُتْكَأً».

قوله: «نَفْسًا» منصوب على التمييز، وهو هنا منقولٌ من الفاعل، إذ الأصل: فَإِنْ طَابَتْ أَنْفُسُهُنَّ، ومثله: «واشتعل الرأسُ شيباً»^(٧)، وهذا منصوب عن تمام الكلام. وجيء بالتمييز هنا مفرداً، وإن كان قبله جمعٌ لعدم اللَّبْسِ، إذ من المعلوم أنَّ الكلَّ لَسَنَ مشتركٍ في نفس واحدة، ومثله: «قَرَّ

(١) الآية ١٥ من آل عمران، وقد ذكر قبله الشهوات.

(٢) تقدم برقم ٥٣٨.

(٣) المحرر ١٩/٤.

(٤) الكشف ٤٩٩/١.

(٥) البحر ١٦٦/٣.

(٦) الآية ٣١ من يوسف.

(٧) الآية ٤ من مريم.

الزیدون عیناً» ويجوز «أنفساً» و«أعيناً». ولا بد من التعرُّض لقاعدةٍ يعمُّ النفعُ بها: وهي أنه إذا وقع تمييز بعد جمع منتصبٍ عن تمام الكلام فلا يخلو: إمَّا أن يكون موافقاً لما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان الأول وَجِبَتْ مطابقةُ التمييز لما قبله نحو: «كُرِّمَ الزیدون رجالاً» كما يطابقه خبراً وصفةً وحالاً.

وإن كان الثاني: فإمَّا أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه، فإن كان مفرد المدلول وَجِبَ إفراؤُ التمييز كقولك في أبناء رجل واحد: «كُرِّمَ بنوزید أباً أو أصلاً»، أي: إنَّ لهم جميعاً أباً واحداً متصفاً بالكرم، ومثله: «كُرِّمَ الأتقياء سعيّاً» إذا لم تقصدِ بالمصدر اختلاف الأنواع لاختلاف محالِّه. وإن كان مختلف المدلول: فإمَّا أن يُلَيِّسَ إفراؤُ التمييز لوأفرد أولاً، فإن ألبَسَ وَجِبَتْ المطابقة نحو: كُرِّمَ الزیدون آباء، أي: أن لكل واحدٍ أباً غيرَ أب الآخر يتصفُ بالكرم، ولوأفردت هنا لتوَهَّم أنهم كلُّهم بنو أب واحد، والغرضُ خلافه. وإن لم يُلَيِّسَ جاز الأمران: المطابقة والإفراد، وهو الأولى، ولذلك جاءت عليه الآية الكريمة، وحكمُ الثنية في ذلك كالجمع.

وحَسَّنَ الإفراؤَ أيضاً هنا ما تقدَّم مِنْ مُحَسِّنٍ تذكيرِ الضمير وإفراذه في «منه» وهو أن المعنى: فإن طابت كُلُّ واحدةٍ نفساً. وقال بعض البصريين: «إنما أفرد لأن المراد بالنفس هنا الهوى، والهوى مصدرٌ، والمصادر لا تُشَيَّ ولا تُجمع» وقال الزمخشري^(١): «ونفساً تمييزاً، وتوحيدها لأنَّ الغرض بيان الجنس، والواحد يدلُّ عليه». ونحا أبو البقاء^(٢) نحوه، وشبَّهه بـ «درهماً» في قولك: «عشرون درهماً».

(١) الكشف ٤٩٨/١.

(٢) الإملاء ١٦٦/١.

واختلفَ النحاةُ في جوازِ تقديمِ التمييزِ على عاملِهِ إذا كان متصرفاً، فمَنَعَهُ سيبويه^(١)، وأجازَه المبرد^(٢) وجماعةٌ مستدلّين بقولهم^(٣):

١٥٤١- أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِييْهَا
وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيبُ
وقوله^(٤):

١٥٤٢-

... إذا عَظَفاه ماءً تَحَلَّبَا

الأصل: تطيَّب نفساً، وتحلَّباً ماءً. وفي البيتين كلامٌ طويل ليس هذا محلُّه. وحجَّةُ سيبويه في منع ذلك أنَّ التمييزَ فاعلٌ في الأصل، والفاعل لا يتقدم فكذلك ما في قوته. واعتُرض على هذا بنحو: «زيداً» من قولك: «أخرجتُ زيداً» فإنَّ «زيداً» في الأصل فاعلٌ قبل النقل، إذ الأصل: «خرج زيد». والفرق لائح. وللتمييز أقسام كثيرة مذكورة في كتب القوم.

والجَارَّان في قوله: «فإنَّ طِبْنَ لكم عن شيءٍ متعلِّقان بالفعل قبلهما» مضمناً معنى الإعراض، ولذلك عُذِّي بـ«عَنْ» كأنه قيل: فإنَّ أَعْرَضْنَ لكم عن شيءٍ طيباتِ النفوس. والفاء في «فَكَلَّوه» جوابُ الشرط وهي واجبةٌ، والهاءُ في «فَكَلَّوه» عائدةٌ على «شيءٍ».

(١) الكتاب ١/١٠٥.

(٢) المقتضب ٣/٣٦ - ٣٧.

(٣) البيت للمخيل السعدي، وهو في الكتاب ١/١٠٨؛ واللسان: حجب؛ والجمع ٢٥٢/١؛ والدرر ١/٢٠٨.

(٤) البيت لربيعة بن مقروم وقامه:

رَدَّدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٌ مُقَلَّصٌ كَمِيشٍ

وهو في المغني ٥١٥؛ والأشمونى ٢/٢٠٢. والسيد: الذئب. والنهد: العالي، ويعني به الفرس. والمقلص: طويل القوائم. والكميش: السريع. وعظفاه: جانيه.

قوله: «هنيئاً مريئاً» في نصب «هنيئاً» أربعة أقوال: أحدها: أنه منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، تقديره: أكلاً هنيئاً. الثاني: أنه منصوب على الحال من الهاء في «فكلوه» أي: مُهنأً أي: سهلاً. الثالث: أنه منصوب على الحال بفعل لا يجوز إظهاره البتة، لأنه قصّد بهذه الحال النيابة عن فعلها نحو: «أقائمأً وقد قعد الناس»، كما ينوب المصدر عن فعله نحو: «سقيأً له ورعياً». الرابع: أنهما صفتان قامتا مقام المصدر المقصود به الدعاء النائب عن فعله. قال الزمخشري^(١): «وقد يُوقف على «فكلوه» ويبتدأ «هنيئاً مريئاً» على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين كأنه قيل: هنيئاً مرءأً». قال الشيخ^(٢): «وهذا تحريف لكلام النحاة، وتحريفه هو جعلهما أقيمتا مقام المصدر، فانتصابهما انتصاب المصدر، ولذلك قال: «كأنه قيل: هنيئاً مرءأً، فصار كقولك «سقيأً لك» و«رعياً لك»، ويدل على تحريفه وصحة قول النحاة أن المصادر المقصود بها الدعاء لا ترفع الظاهر، لا تقول: «سقيأً الله لك» ولا: «رعياً الله لك» وإن كان ذلك جائزاً في أفعالها، و«هنيئاً مريئاً» يرفعان الظاهر بدليل قوله^(٣):

١٥٤٣- هنيئاً مريئاً غير داءٍ مخاير

لَعَزَّةٌ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

ف «ما» مرفوع بـ «هنيئاً» أوبـ «مريئاً» على الإعمال، وجاز ذلك وإن لم يكن بين العاملين ربط بعطف ولا غيره، لأن «مريئاً» لا يُستعمل إلا تابعا لـ «هنيئاً» فكانهما عامل واحد، ولو قلت: «قام قعد زيد» لم يكن من الإعمال إلا على نيّة حرف العطف. انتهى.

(١) الكشف ٤٩٩/١.

(٢) البحر ١٦٨/٣.

(٣) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ٤٩/١؛ وأمالى الشجري ١٦٥/١.

إلا أن في عبارة سيويه ما يُرشدُ لما قاله الرمخشري، فإنه قال^(١):
«هنيئاً مريئاً: صفتان نصبهما نصبُ المصادرِ المدعوُّ بها بالفعلِ غيرِ
المستعملِ إظهاره المختلِ للدلالةِ الكلامِ عليه، كأنهم قالوا: ثَبَّتَ ذلكَ هنيئاً
مريئاً»، فأولُ العبارةِ يساعدُ الرمخشري، وآخرها - وهو تقديره بقوله: «كأنهم
قالوا: ثَبَّتَ ذلكَ هنيئاً» يُعكِّرُ عليه. فعلى القولين الأولَّين يكونُ «هنيئاً مريئاً»
متعلقينِ بالجملةِ قبلهما لفظاً ومعنى، وعلى الآخرَينِ مقتطعينِ لفظاً، لأنَّ
عاملهما مقدَّرٌ من جملةٍ أخرى كما تقدَّم تقريره.

واختلف النحويون في قولك لِمَنْ قال: «أصاب فلان خيراً هنيئاً له
ذلك» هل «ذلك» مرفوعٌ بالفعلِ / المقدَّرِ تقديره: ثَبَّتَ له ذلكَ هنيئاً، فحذف [ب/١٩٧]
«ثَبَّتَ» وقام «هنيئاً» الذي هو حالُ مقامه، أو مرفوعٌ بـ «هنيئاً» نفسه، لأنه لما
قام مقامُ الفعلِ رَفَعَ ما كان الفعلُ يرفعه، كما أنَّ قولك: «زَيْدٌ في الدار» «في
الدار» ضميرٌ كان مستتراً في الاستقرار، فلما حُذِفَ الاستقرار وقامَ الجار
مَقَامَهُ رَفَعَ الضمير الذي كان فيه. ذهب إلى الأول السيرافي، وجعل في
«هنيئاً» ضميراً عائداً على «ذلك»، وذهب إلى الثاني أبو علي، وجعل «هنيئاً»
فارغاً من الضمير لرفعه الاسمَ الظاهر. وإذا قلت: «هنيئاً» ولم تقل «ذلك»،
فعلى مذهب السيرافي يكون في «هنيئاً» ضميرٌ عائِدٌ على ذي الحال،
وهو ضميرُ الفاعلِ الذي استتر في «ثَبَّتَ» المحذوف، وعلى مذهب الفارسي
يكون في «هنيئاً» ضميرٌ فاعل بها، وهو الضميرُ الذي كان فاعلاً لـ «ثَبَّتَ»،
ويكون «هنيئاً» قد قام مقام الفعلِ المحذوفِ فارغاً من الضمير.

وأما نصبُ «مريئاً» ففيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنه صفة لـ «هنيئاً»، وإليه
ذهب الحوفي. والثاني: أنه انتصب انتصاب «هنيئاً»، وقد تقدَّم ما فيه من

(١) عُدَّها في ١٣٧/١ بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل ولم يقدر ثبت. وأجاز في
١٥٩/١ - ١٦٠ تقدير ثبت وهنَّاهُ ذلكَ هنيئاً.

الوجوه^(١). ومنع الفارسي كونه صفة لـ «هنيئاً» قال: «لأن هنيئاً قام مقام الفعل والفعل لا يوصف، فكذا ما قام مقامه»، ويؤيد ما قاله الفارسي أن اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر إذا وصفت لم تعمل عمل الفعل^(٢).

ولم يستعمل «مريئاً» إلا تابعاً لـ «هنيئاً». ونقل بعضهم أنه قد يجيء غير تابع، وهو مردود، لأن العرب لم تستعمله إلا تابعاً. وهل «هنيئاً مريئاً» في الأصل اسماً فاعلاً على زنة المبالغة أم هما مصدران جاءا على وزن فاعيل كالصهيل والهدير؟ خلاف. نقل الشيخ^(٣) القول الثاني عن أبي البقاء قال: «وأجاز أبو البقاء أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فاعيل كالصهيل والهدير، وليس من باب ما يطرّد فيه فاعيل في المصدر». انتهى. وأبو البقاء في عبارته إشكال فلا بد من التعرض إليها ليُعرف ما فيها، قال^(٤): «هنيئاً جاء على وزن فاعيل، وهونعت لمصدر محذوف أي: أكلأ هنيئاً، وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء، والتقدير: مُهَنِّئٌ و«مريئاً» مثله، والمريء فاعيل بمعنى مُفْعِل، لأنك تقول: «أمرأني الشيء». ووجه الإشكال: أنه بعد الحكم عليهما بالمصدرية كيف يجعلهما وصفين لمصدر محذوف، وكيف يفسر «مريئاً» المصدر بمعنى اسم الفاعل؟

وذهب الزمخشري^(٥) إلى أنهما صفتان، قال: «الهنيء والمريء صفتان من هَنُو الطعَامِ ومَرُو إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه». انتهى.

(١) تقدم فيه أربعة أوجه، وذكر الآن وجهاً، فتصير الأوجه المحتملة في «مريئاً» خمسة كما قال.

(٢) على حين أنه قد عمل في قول الشاعر: «هنيئاً مريئاً ما استحلّت» كما مر في الشاهد السابق فلو كان «مريئاً» صفة لـ «هنيئاً» ما جاز له أن يعمل.

(٣) البحر ١٦٨/٣.

(٤) الإملاء ١٦٧/١.

(٥) الكشف ٤٩٩/١.

وَهَنَّا يَهْنَا - بغير همز - لغة ثانية أيضاً. ويقال: هَنَانِي^(١) الطعامَ ومَرَانِي، فإن أفردت «مَرَانِي» لم يُستعمل إلا رباعياً فتقول: «أُمرَانِي» وإنما استُعمل ثلاثياً للتشاكل مع «هَنَانِي»، وهذا كما قالوا: «أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وما حَدَّثَ» بضم دال «حدث» مشكلة لـ «قَدَّمَ»، ولو أفرد لم يستعمل إلا مفتوح الدال، وله^(٢) نظائر آخر. ويقال: هَنَأْتُ الرجلَ أَهْنَيْتُهُ بكسر العين في المضارع أي: أعطيته. واشتقاق الهنيء من الهناء وهو ما يُطلى به البعير من الحرب، قال^(٣):

١٥٤٤- مُتَبَذَّلًا تَبْذُو محاسِنُهُ

يَضَعُ الهِنَاءَ مواضِعَ النُّقْبِ

والمَريءُ: ما ساغ وسهل في الحلق، ومنه قيل لمجرى الطعام من الحَلَقوم إلى فم المعدة: مَريء^(٤).

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾: أصلُ تُؤْتُوا: تُؤْتِيُوا مثل: تُكْرِمُوا، فاستثقلت الضمة على الياء، فَحُذِفَتِ الضمة فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، فَحُذِفَتِ الياء لثلاث يلتقي ساكنان.

والسُّفَهَاءُ جمعُ سفیه، وعن مجاهد: «المراد بالسفهاء النساء»، وَضَعَفَهُ بعضهم بأن فَعِيلَةً إنما تجمع على فَعَائِلٍ أو فَعِيلَاتٍ، قاله ابن عطية^(٥). وقد نقل بعضهم أن سفیهة تُجمع على سَفَهَاءَ كالمذكر، وعلى هذا لا يَضَعُفُ قول مجاهد، وجمعُ فَعِيلَةٍ على فُعَلَاءَ وإن كان نادراً إلا أنه قد نُقِلَ في هذا

(١) وثمة لغة ثانية «هَنَّا لي» كما في القاموس «هنا».

(٢) انظر: المعنى ٧٦٣.

(٣) البيت لدريد بن الصمة، وهو في الأغاني ٢٢/١٠؛ والطبري ٥٥٩/٧؛ واللسان: نقب. والنقب: أول الحرب.

(٤) بوزن أمير كما في القاموس: مرأ.

(٥) المحرر ٢١/٤.

اللفظ خصوصاً، وتخصيصُ ابن عطية جمعَ فَعِيلَة بفعائل أو فَعِيلَات ليس بظاهرٍ، لأنها يَطْرُد فيها أيضاً «فعال» نحو: كَرِيمة وكرام وظَرِيفة وظُرَاف، وكذلك إطلاقه فَعِيلَة وكان من حقه أن يقيدها بالأ تكون بمعنى مفعولة تحرراً من قتيلة فإنها لا تُجمع على فعائل.

والجمهورُ على «التي جعل الله لكم» بلفظ الإفراد صفةً للأموال، وإن كانت جمعاً؛ لأنه تقدّم غير مرة أن جمع ما لا يعقل في الكثرة، أو لم يكن له إلا جمعٌ واحد: الأحسن فيه أن يُعامل معاملة الواحدة المؤنثة، والأموال من هذا القبيل لأنها جمعٌ ما لا يعقل، ولم تُجمع إلا على أفعال، وإن كانت بلفظ القلة لأن المراد بها الكثرة.

وقرأ الحسن^(١) والنخعي: «اللاتي» مطابقةً للفظ الجمع، وكان القياسُ ألا يوصف بـ «اللاتي» إلا ما يوصف مفردة بـ «التي»، والأموال لا يوصف مفرداً وهو «مال» بـ «التي». وقال الفراء^(٢): «العرب تقولُ في النساء: «اللاتي» أكثر مما تقول «التي»، وفي الأموال: «التي» أكثر مما تقول: «اللاتي». وكلاهما في كليهما جائز. وقرئ: «اللواتي» وهي جمعُ اللاتي، فهي جمعُ الجمع، أو جمع «التي» نفسها.

قوله: «قياماً» إن قلنا إن «جَعَلَ» بمعنى صَيَّر فـ «قياماً» مفعول ثانٍ، والأول محذوفٌ وهو عائذ الموصول، والتقدير: «التي جعلها» أي: صَيَّرها لكم قياماً. وإن قلنا إنها بمعنى «خَلَق» فـ «قياماً» حال من ذلك العائد المحذوف، التقدير: جَعَلَهَا أي: خلقها وأوجدتها في حال كونها قياماً.

(١) البحر ٣/١٦٩.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٧.

وقرأ^(١) نافع وابن عامر: «قِيَمًا» وباقي السبعة: «قِيَامًا» وابن عمر: «قِيَامًا» بكسر القاف، والحسن وعيسى بن عمر: «قِيَامًا» بفتحها، ويروى عن أبي عمرو. وقرىء «قِيَامًا» بزنة عَنَب.

فأما قراءة نافع وابن عامر ففيها ثلاثة أوجه، أحدهما: أن «قِيَمًا» مصدر كالقيام وليس مقصوراً منه، قاله الكسائي والأخفش والفراء^(٢)، فهو مصدر بمعنى القيام الذي يُراد به الثبات والدوام. وقد ردّ هذا القول بأنه كان ينبغي أن تصح الواو لتحسينها بتوسطها، كما صَحَّت واو «عَوَّض» و«جَوَل»^(٣). وأجيب عنه بأنه تبع فعله في الإعلال، فكما أُعِلَّ فعله أُعِلَّ هو، ولأنه بمعنى القيام فَحِيلَ عليه في الإعلال. وحكى الأخفش: قِيَمًا وقِيَامًا قال: «والقياس تصحيح الواو، وإنما اعتلّت على وجه الشذوذ كقولهم: «ثيرة»^(٤)، وقول بني ضبة: «طِيال» في جمع طويل، وقول الجميع «جِياد» جمع جَوَاد، وإذا أعلّوا «دِيَمًا» لاعتلال «دِيَمَة» فاعتلال المصدر لاعتلال فعله أولى، ألا ترى إلى صحة الجمع مع اعتلال مفردِه في معيشة ومعايش، ومقامة ومقاوم، ولم يصححوا مصدرًا أعلّوا فعله^(٥).

الثاني: أنه مقصور من «قيام»، فحذفوا الألف تخفيفاً كما قالوا: خِيَمَ في «خِيَام» و«مَخِيَط» و«مَقُول» في: «مَخِيَّاط» و«مَقُول».

والثالث: أنه جمع «قيمة» كـ «دِيم» في جمع دِيَمَة، والمعنى: أن الأموال كالقيم للنفوس لأن بقاءها بها. وقد ردّ الفارسي^(٦) هذا الوجه، وإن كان

(١) السبعة ٢٦٦؛ الكشف ٣٧٦/١؛ البحر ١٧٠/٣؛ الشواذ ٢٤.

(٢) معاني القرآن ٢٥٦/١.

(٣) الحول: التحول والتحقق.

(٤) ثيرة: جمع ثور.

(٥) انظر المسألة في: المتع في التصريف ٤٧١.

(٦) الحجة (خ) ٢٤٦/٢.

هو قول البصريين غير الأخفش^(١) بأنه قد قرئ قوله تعالى: «دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ»^(٢) وقوله: «الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاسِ»^(٣) وَلَا يَصِحُّ معنى الْقِيَمَةِ فيهما. وقد ردَّ عليه الناس بأنه لَا يُلْزَمُ من عدم صحة معناه في الآيتين المذكورتين أَلَّا يَصِحَّ هنا، إذ معناه هنا لائقٌ، وهناك معنى آخرٌ يليق بالآيتين المذكورتين كما سيأتي.

وأما قراءة باقي السبعة فهو مصدرٌ «قام» والأصل قِوام، فأبدلت الواو ياءً للقاعدة المعروفة، والمعنى: التي جَعَلَهَا الله سبب قيام أبدانكم أي: بقاؤها. وقال الزمخشري^(٤): «أي تقومون بها وتنتعشون».

وأما قراءة عبد الله بن عمر^(٥) ففيها وجهان، أحدهما: أنه مصدر قاوم [١٩٨/١] كـلاوَذَ لِيُوَاذَا، ضَحَّتِ الواو في المصدر / كما صحت في الفعل. والثاني: أنه اسم لما يقوم به الشيء، وليس بمصدرٍ كقولهم: «هذا ملك الأمر» أي ما يُمَلِكُ به.

وأما قراءة الحسن^(٦) ففيها وجهان، أحدهما: أنه اسم مصدر كالكَلَامِ والدوام والسلام. والثاني: أنه لغة في القِوام المراد به القامة، والمعنى: التي جعلها الله سبب بقاء قاماتكم، يقال: جارية حسنة القِوام والقِوام والقامة، كلُّهُ بمعنى واحد. وقال أبو حاتم: «قِوَامٌ بِالْفَتْحِ خَطَأٌ» قال: «لأنَّ القِوَامَ امتداد القامة»، وقد تقدَّم تأويل ذلك على أن الكسائي قال: «هو بمعنى القِوام» أي بالكسر، يعني أنه مصدر.

(١) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٢) الآية ١٦١ من الأنعام وهي قراءة الكوفيين وابن عامر. السبعة ٢٧٤.

(٣) الآية ٩٧ من المائدة وهي قراءة ابن عامر. السبعة ٢٤٨.

(٤) الكشف ٥٠٠/١.

(٥) قِوَاماً بكسر القاف.

(٦) قِوَاماً بفتح القاف.

وَأَمَّا «قَوْمًا» فهو مصدرٌ جاء على الأصل، أعني تصحيح العين كالجَوَل والعَوَض.

قوله: «فِيهَا» فيه وجهان، أحدهما أن «في» على بابها من الظرفية أي: اجْعَلُوا رِزْقَهُمْ فِيهَا. والثاني: أنه بمعنى «مِنْ» أي: بعضها، والمراد: من أرباحها بالتجارة.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا﴾: في «حتى» هذه وما أشبهها - أعني الداخلة على «إذا» - قولان، أشهرهما: أنها حرف غَايَةٍ دَخَلَتْ على الجملة الشرطية وجوابها، والمعنى: وابتَلُوا النِّسَامَ إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دَفْعَ أموالهم بشرط إيناس الرُّشْد، فهي حرف ابتداء كالداخلة على سائر الجمل كقوله^(١):

١٥٤٥- وما زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا
بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةٍ أَشْكَلُ

وقول امرئ القيس^(٢):

١٥٤٦- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

والثاني: - وهو قول جماعة منهم الزجاج وابن دُرُسْتُوهِ - أنها حرف جر، وما بعدها مجرور بها، وعلى هذا فـ «إذا» تنمَّضُ للظرفية، ولا يكون فيها معنى الشرط، وعلى القول الأول يكون العامل في «إذا» ما تَخَلَّصَ من معنى جوابها تقديره: إذا بلغوا النكاح راشدين فادْفَعُوا.

(١) تقدم برقم ٦٥٦.

(٢) ديوانه ٩٣، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٣، واللسان: مطا؛ وابن يعيش ٥/٧٩؛

ورصف المباني ٥٠، والمغني ١٣٦؛ وشواهد المغني ٣٧٤.

وظاهرُ عبارة بعضهم أن «إذا» ليست بشرطية، قال: «وإذا ليست بشرطية لحصول ما بعدها، وأجاز سيبويه^(١) أن يُجازى بها في الشعر، وقال: «فعلوا ذلك مضطرين»، وإنما جُوزي بها لأنها تحتاج إلى جواب، وبأنه يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً، واحتجَّ الخليل على عدم شرطيتها بحصول ما بعدها، ألا ترى أنك تقول: «أجيتك إذا احمرَّ البُسر»، ولا تقول: «إن احمرَّ». قال الشيخ^(٢): «وكلامه يدل على أنها تكون ظرفاً مجرداً ليس فيها معنى الشرط، وهو مخالفٌ للنحويين، فإنهم كالمجمعين على أنها ظرفٌ فيها معنى الشرط غالباً، وإن وجد في عبارة بعضهم ما ينفي كونها أداة شرطٍ فإنما يعني أنها لا يُجزم بها لا أنها لا تكون شرطاً». وقدّر بعضهم مضافاً قال: «تقديره: بلغوا حدَّ النكاح أو وقته، والظاهر أنه لا يُحتاج إليه، إذ المعنى: صلّحوا للنكاح. والفاء في قوله: «فإن أنستم» جوابٌ «إذا»، وفي قوله «فادفعوا» جوابٌ «إن».

وقرأ ابن^(٣) مسعود: «فإن أحسّتم» والأصل: أحسّستم فحذفَ إحدى السينين، ويحتمل أن تكونَ العينَ أو اللام، ومثله قول أبي زبيد^(٤):

١٥٤٧- سيوى أن العِتاقَ من المَطايا

حَسِينَ به فهنَّ إليه شوسُ

وهذا حذفٌ لا يتقاس، ونقلَ بعضهم أنها لغة سُلَيْم، وأنها مُطَرْدَةٌ في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاء الضمير أو نونه.

ونكر «رُشِداً» دلالةً على التنويع، والمعنى: أي نوعٍ حصل من الرشد

(١) الكتاب ٤٣٣/١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩٧/١.

(٢) البحر ١٧٢/٣.

(٣) البحر ١٧٢/٣.

(٤) تقدم برقم ١٣٠٧.

كان كافياً. وقرأ الجمهور: «رُشِداً» بضمه وسكون، وابن^(١) مسعود والسلمي بفتحيتين، وبعضهم^(٢) بضميتين. وسيأتي الكلام على ذلك في الأعراف مشبعاً إن شاء الله تعالى.

وَأَنَسَ كَذَا: أَحْسَ بِهِ وَشَعَرَ، قَالَ^(٣):

١٥٤٨- آتَسْتُ نَبَأَهُ وَأَفْرَعَهَا الْقُنْدُ
نِصَاصُ عَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمَاءُ

وقيل: «وجد» عن الفراء^(٤)، وقيل: «أبصر».

قوله: «واسرافاً وبادراً» فيه وجهان، أحدهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجله أي: لأجل الإسراف والبدار. ونقل عن ابن عباس أنه قال: «كان الأولياء يستغنمون أكل مال اليتيم، لثلا يكبر، فيتنزع المال منهم». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال أي: مسرفين ومبادرين. و«بادراً» مصدر بادر، والمفاعلة هنا يجوز أن تكون من اثنين على بابها، بمعنى أن الولي يبادر اليتيم إلى أخذ ماله، واليتيم يبادر إلى الكبر، ويجوز أن يكون من واحد بمعنى: أن فاعلاً بمعنى فعل نحو: سافر وطارق^(٥).

قوله: «أَنْ يَكْبَرُوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول بالمصدر أي: وبادراً كبرهم، كقوله: «أوإطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً»^(٦)، وفي إعمال

(١) الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٣٧/٥؛ البحر ١٧٢/٣.

(٢) وهو الحسن. الشواذ ٢٤.

(٣) البيت من معلقة الحارث بن حنظلة، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٤٣٥؛ والبحر ١٥٢/٣؛ والنبأ: الصوت الخفي.

(٤) معاني القرآن ٢٥٧/١.

(٥) طارقت النعل: صيرتها طاقاً فوق طاق.

(٦) الآية ١٤ من البلد.

المصدر المنون خلاف مشهور. والثاني: أنه مفعول من أجله على حذف، أي: مخافة أن يَكْبِرُوا، وعلى هذا فمفعول «يداراً» محذوف. وهذه الجملة النّهية فيها وجهان، أصحهما: أنها استئنافية، وليست معطوفة على ما قبلها. والثاني: أنها عطف على ما قبلها وهو جواب الشرط بـ «إن» أي: فادفعوا ولا تأكلوها، وهذا فاسد، لأن الشرط وجوابه مترتبان على بلوغ النكاح، وهو معارض لقوله «ويداراً أن يَكْبِرُوا» فيلزم منه سبقه على ما ترتب عليه^(١) وذلك ممتنع.

قوله: «وكفى بالله حسيباً» في «كفى» قولان، أحدهما: أنها اسم فعل. والثاني: - وهو الصحيح - أنها فعل، وفي فاعلها قولان: أحدهما - وهو الصحيح - أنه المجرور بالباء، والباء زائدة فيه وفي فاعل مضارعه نحو: «أولم يكف بربك»^(٢) باطراد. قال أبو البقاء^(٣): «زيدت لتدل على معنى الأمر إذ التقدير: اكتف بالله». والثاني: أنه مضمّر، والتقدير: كفى الاكتفاء، و«بالله» على هذا في موضع نصب لأنه مفعول به في المعنى، وهذا رأي ابن السراج. ورد هذا بأن إعمال المصدر المحذوف^(٤) لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة كقوله^(٥):

١٥٤٩ - هل تذكرون إلى الدّيرين هجرتكم
ومسحككم صلبكم رُحمان قريانا

أي: قولكم يا رُحمان. وقال الشيخ^(٦): «وقيل: الفاعل مضمّر،

(١) قوله «على ما ترتب» مكرر في الأصل.

(٢) الآية ٥٣ من فصلت.

(٣) الإملاء ١/١٦٨.

(٤) المصدر هو «الاكتفاء» وعمله في الجار والمجرور «بالله».

(٥) تقدم برقم ٣٣.

(٦) البحر ٣/١٧٤.

وهو ضمير الاكتفاء، أي: كفى هو، أي: الاكتفاء، والباء ليست زائدة، فيكون في موضع نصب، ويتعلق إذ ذاك بالفاعل، وهذا الوجه لا يسوغ على مذهب البصريين؛ لأنه لا يجوز عندهم إعمال المصدر مضمراً، وإن عني بالإضمار الحذف امتنع عندهم أيضاً لوجهين: حذف الفاعل، وإعمال المصدر محذوفاً وإبقاء معموله». وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: إذا قلنا بأن فاعل «كفى» مضمراً لا نعلق «بالله» بالفاعل حتى يلزم ما ذكر، بل نعلقه بنفس الفعل كما تقدّم، وهذا القول سبقه إليه مكّي^(١) والزجاج^(٢) فإنه قال: «دخلت الباء في الفاعل، لأن معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله»، وهذا الكلام يشعر أن الباء ليست بزائدة، وهو كلام غير صحيح، لأنه من حيث المعنى الذي قدره يكون الفاعل هم المخاطبين، و«بالله» متعلق به، ومن حيث كون الباء دخلت في الفاعل يكون الفاعل هو الله تعالى فتناقض.

وفي كلام ابن عطية^(٣) نحو من قوله أيضاً، فإنه قال: «بالله» في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض، وفائدة زيادته تبيين معنى الأمر في صورة الخبر أي: اكتفوا بالله، فالباء تدل على المراد من ذلك»، وفي هذا ما رد به على الزجاج وزيادة جعل الحرف زائداً وغير زائداً. وقال ابن عيسى: «إنما دخلت الباء في «كفى بالله» لأنه كان يتصل اتصال الفاعل، ويدخول الباء اتصال المضاف واتصال الفاعل؛ لأن الكفاية منه تعالى ليست كالكفاية من غيره، فضعف لفظها لمضاعفة معناها» ويحتاج إلى فكر.

قوله: «حسباً» فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييز يدل على ذلك صلاحية دخول «من» عليه، وهي علامة التمييز. والثاني: أنه حال.

(١) لم يرد هذا في المشكل.

(٢) لم يرد هذا في «معاني القرآن».

(٣) المحرر ١٣٧/٤، وقد جاء قوله لدى تفسيره الآية ٤٥ من النساء.

و «كفى» هنا متعدية لواحد، وهو محذوف تقديره: وكفاكم الله. وقال أبو البقاء^(١): «وكفى» تتعدى إلى مفعولين حذفا هنا تقديره: كفاك الله شرهم بدليل قوله: «فسيكفيهم الله»^(٢). والظاهر أن معناها غير معنى هذه. قال الشيخ^(٣) بعد أن ذكر أنها متعدية لواحد: «وتأتي بغير هذا المعنى متعدية إلى اثنين كقوله: «فسيكفيهم الله». وهو محل نظر.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾: هذا الجار في محل رفع لأنه صفة للمرفوع قبله أي: نصيب كائن أو مستقر، ويجوز أن يكون في محل نصب متعلقاً بلفظ «نصيب» لأنه من تمامه.

وقوله: «مِمَّا قُلَّ» في هذا الجار أيضاً وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من «ما» الأخيرة في «مِمَّا ترك» بإعادة حرف الجر في البديل، والضمير في «منه» عائِدٌ على «ما» الأخيرة، وهذا البديل مرادٌ أيضاً في الجملة الأولى حذفٌ للدلالة عليه، ولأنَّ المقصود به التأكيد لأنه تفصيلٌ / للعموم المفهوم من قوله: «مِمَّا ترك» فجاء هذا البديل مفصلاً لحالتيه من الكثرة والقلة. والثاني: أنه حالٌ من الضمير المحذوف من «ترك» أي: ممَّا تركه قليلاً أو كثيراً أو مستقراً ممَّا قل.

و «نصيباً» فيه أوجهٌ أحدها: أن ينتصب على أنه واقعٌ موقع المصدر، والعامل فيه معنى ما تقدّم، إذ التقدير: عطاءٌ أو استحقاقاً، وهذا معنى قول مَنْ يقول: منصوبٌ على المصدر المؤكد. قال الزمخشري^(٤): «كقوله: «فريضةً من الله»^(٥) كأنه قيل: قسمةٌ مفروضة». وقد سبقه الفراء^(٦) إلى هذا

(١) الإملاء ١/١٦٨.

(٢) الآية ١٣٧ من البقرة.

(٣) البحر ٣/١٧٤.

(٤) الكشف ١/٥٠٣.

(٥) الآية ١١ من النساء.

(٦) معاني القرآن ١/٢٥٧.

قال: «نُصِبَ لانه أُخْرِجَ مُخْرَجَ المصدرِ، ولذلك وَحَدَهُ كقولك: «له عليّ كذا حقاً لازماً» ونحوه: «فريضة من الله» ولو كان اسماً صحيحاً لم يُنْصَبْ، لا تقول: «لك عليّ حق درهماً».

الثاني: أنه منصوبٌ على الحال، ويُحتمل أن يكونَ صاحبُ الحال الفاعلُ في «قُلْ أو كُثِّرْ»، ويُحتمل أن يكونَ «نصيب» وإن كان نكرةً لتخصُّصه: إمّا بالوصفِ وإمّا بالعمل، والعامِلُ في الحال الاستقراءُ الذي في قوله: «للرجال». وإلى نصبه حالاً ذهب الزجاج^(١) ومكي^(٢)، قالوا: «المعنى لهؤلاء أنصيباء على ما ذكرناها في حالِ الفرض».

الثالث: أنه منصوبٌ على الاختصاص، بمعنى: أعني نصيباً، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «إن عني الاختصاصَ المصطلحَ عليه فهو مردودٌ بكونه نكرةً، وقد نَصَّوا على اشتراطِ تعريفه».

الرابع: النصبُ بإضمار فعلٍ أي: أوجبت - أو جعلت - لهم نصيباً.
الخامس: أنه مصدرٌ صريحٌ أي: نَصَبْتُهُ نصيباً.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾: في هذا الضمير ثلاثة أوجه، أحدها: [أن] يعودُ على المالِ لأنَّ القسمةَ تدلُّ عليه بطريقِ الالتزامِ.
الثاني: أن يعودَ على «ما» في قوله: «مِمَّا تَرَكَ». الثالث: أن يعودَ على نفسِ القسمةِ وإن كان مذكراً مراعاةً للمعنى، إذ المرادُ بالقسمةِ الشيءُ المقسومُ، وهذا على رأي مَنْ يرى ذلك، وأمّا مَنْ يقولُ: القسمةُ من الاقتسامِ كالخبرة من الاختبار، أو بمعنى القسَم فلا يتأتَّى ذلك.

(١) معاني القرآن له ١٢/٢، والقول الذي سيورده له وليس لمكي.

(٢) المشكل ١٨١/١.

(٣) الكشف ٥٠٣/١.

(٤) البحر ١٧٥/٣.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾: قرأ الجمهور بسكون اللام في الأفعال الثلاثة. وهي لام الأمر، والفعل بعدها مجزومٌ بها. وقرأ الحسن^(١) وعيسى بن عمر بكسر اللام في الأفعال الثلاثة، وهو الأصل، والإسكان تخفيفٌ إجراءً للمنفصل مُجرى المتصل، فإنهم شبهوا «ولْيَخْشَ» بـ «كَتِف»^(٢) وهذا كما تقدّم الكلام في نحو: «وهي» و«لَهي» في أول البقرة.

و«لو» هذه فيها احتمالان، أحدهما: أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، أو حرف امتناع لامتناع على اختلاف العبارتين. والثاني: أنها بمعنى «إن» الشرطية. وإلى الاحتمال الأول ذهب ابن عطية^(٣) والزمخشري^(٤). قال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى وقوع «لو تركوا» وجوابه صلة لـ «الذين»؟ قلت: معناه: وَلْيَخْشَ الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلقهم ذريةً ضعافاً، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم، كما قال القائل^(٥):

١٥٥٠- لقد زاد الحياة إليّ حُباً

بناتي أنهن من الضعاف

أحاذرُ أن يرَيْنَ البؤس بعدي

وأن يشرِّينَ رنقاً بعد صافي

(١) البحر ١٧٧/٣.

(٢) المنفصل: «ولْيَخْشَ»، لأن الواو منفصلة عن اللام، والمتصل: «كتف»، وقد أجازوا التسكين في الأول حملاً على ظاهرة التسكين في الثاني الذي يجوز فيه ذلك لتتابع الحركات فيه.

(٣) المحرر ٢٩/٤.

(٤) الكشف ٥٠٤/١.

(٥) البيتان لأبي خالد القناني سعيد بن مسجوح، وهو في الكامل ٨٩٥؛ وإصلاح المنطق ٥٩؛ وشواهد الزمخشري ٤٥٦/٤.

وقال ابن عطية^(١): «تقديره: لو تَرَكُوا لخافوا، ويجوزُ حذف اللام من جواب لو»، ووجهُ التمسُّك بهذه العبارة أنه جعلَ اللامَ مقدرةً في جوابها، ولو كانت «لو» بمعنى «إن» الشرطية لَمَا جاز ذلك، وقد صَرَّحَ غَيْرُهُمَا بذلك، فقال: «لو تركوا» «لو» يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و«خافوا» جواب «لو». وإلى الاحتمال الثاني^(٢) ذهب أبو البقاء^(٣) وابن مالك، قال ابن مالك: «لو» هنا شرطيةٌ بمعنى «إن»، فتقلَّبَ الماضي إلى معنى الاستقبال، والتقدير: وَلَيُخْشِ الذين إن تركوا، ولو وقع بعد «لو» هذه مضارع كان مستقبلاً كما يكون بعد «إن» وأنشد^(٤):

١٥٥١- لا يُلْفِكَ السَّرَاجُوكَ إِلَّا مُظْهِراً
خُلُقَ الكَرَامِ ولو تَكُونُ عَدِيماً

أي: وإن تكن عديماً. ومثْلُ هذا البيت الذي أنشده قول الآخر^(٥):

١٥٥٢- قومٌ إذا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النساءِ ولو بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

والذي ينبغي: أن تكونَ على بابها من كونها تعليقاً في الماضي.

وإنما حَمَلَ ابنَ مالك وأبا البقاء على جَعْلِهَا بمعنى «إن» تَوْهَمُ أنه لَمَّا أمر بالخشية - والأمرُ مستقبل ومتعلِّقُ الأمر موصولٌ - لم يَصِحَّ أن تكون الصلَةُ ماضيةً على تقدير دلالة على العَدَمِ الذي يُنْأَفِي امتثال الأمر، وحَسَنَ مكانَ

(١) المحرر ٢٩/٤.

(٢) أي: كونها بمعنى «إن».

(٣) الإملاء ١٦٨/١.

(٤) تقدم برقم ٢٥٥.

(٥) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١٧٢/١؛ ونوادر أبي زيد ١٥٠؛ والحامسة الشجرية

٣٨١/١؛ والمقرب ٩٠/١؛ والمغني ٢٩٢؛ وشواهد المغني ٦٤٦.

«لو» لفظ «إن»، ولأجل هذا التوهم لم يُدْجَل الزمخشري «لو» على فعل مستقبل، بل أتى بفعلٍ ماضٍ مسندٍ للموصولِ حالة الأمر فقال: «وَلَيْخَشَ الذين صَبَتْهُمْ وحَالُهُمْ أَنَّهُمْ لو شَارَفُوا أن يتركوا». قال الشيخ^(١): «وهذا الذي توهموه لا يلزم، إلا إن كانت الصلة ماضية في المعنى واقعة بالفعل، إذ معنى «لو تركوا من خلفهم» أي: ماتوا فتركوا من خلفهم، فلو كان كذلك لَلَزِم التأويلُ في «لو» أن تكون بمعنى «إن» إذ لا يجامع الأمرُ بإيقاع فعلٍ مَن^(٢) مات بالفعل، أمّا إذا كان ماضياً على تقديرٍ فيصحُّ أن يقع صلة، وأن يكون العاملُ في الموصولِ الفعلُ المستقبل، نحو قولك: «ليزُرْنَا الذي لومات أمس» لبيكناه» انتهى.

وأما البيتان المتقدمان فلا يلزم من صحة جعلها فيهما بمعنى «إن» أن تكون في الآية كذلك، لأنّا في البيتين نضطرُّ إلى ذلك: أمّا البيتُ الأولُ فلأنَّ جواب «لو» محذوفٌ مذكورٌ عليه بقوله: «لَا يُلْفِكُ» وهو نَهْيٌ، والنهْيُ مستقبلٌ فلذلك كانت «لو» تعليقاً في المستقبل. وأما البيتُ الثاني فللدخول ما بعدها في حيزٍ «إذا»، و«إذا» للمستقبل.

ومفعول «وَلَيْخَشَ» محذوفٌ أي: وَلَيْخَشَ الله. ويجوزُ أن تكون المسألة من بابِ التنازع، فإنَّ «وَلَيْخَشَ» يطلبُ الجلالة، وكذلك «فليتقوا»، ويكونُ من إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

قوله: «مِنْ خَلْفِهِمْ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلّقٌ بـ «تركوا» ظرفاً له. والثاني: أنه متعلّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «ذرية»، لأنّه في الأصلِ صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَتْ عليها فجُعِلَتْ حالاً.

(١) البحر ٣/١٧٨.

(٢) قوله «من» مفعول «يجامع».

وأمال^(١) حمزة ألف «ضِعَافًا» ولم يُبالِ بحرف الاستعلاء لانكساره، ففيه انحذارٌ فلم ينافِرِ الإمالة.

وقرأ^(٢) ابن محيٍصن: «ضُعَفَاءُ» بضم الضاد والعين، وتنوين الفاء. والسلمي وعائشة: «ضِعَفَاءُ» بضم الضاد وفتح العين والمد، وهو جمع مقيس في فعل صفة نحو: ظريف وظرفاء وكريم وكرماء. وقرىء «ضِعَافِي» بالفتح والإمالة نحو: سَكَارَى. وظاهر عبارة الزمخشري^(٣) أنه قُرِئ: «ضِعَافِي» بضم الضاد مثل سَكَارَى، فإنه قال: «وَقُرِئَ ضُعَفَاءُ وَضِعَافِي وَضِعَافِي نَحْوِ سَكَارَى وَسَكَارَى» فيُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ قُرِئَ بضم الضاد وفتحها، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ قُرِئَ: «ضِعَافِي» بفتح الضاد دون إمالة، و«ضِعَافِي» بفتحها مع الإمالة كسَكَارَى بفتح السين دون إمالة، وسَكَارَى بفتحها مع الإمالة، والظاهر الأول، والغالب على الظن أنها لم تُثَقَلْ قراءة^(٤).

وأمال حمزة^(٥) ألف «خاف» للكسرة المقدرة في الألف، إذ الأصل «خَوَفٌ» بكسر العين بدليل فتحها في المضارع نحو: «يخاف»، وعُلِّلَ أبو البقاء^(٦) ذلك بأن الكسر قد يَعرِضُ في حال من الأحوال، وذلك إذا أُسْنِدَ الفعل إلى ضمير المتكلم / أو إحدى أخواته نحو: خِفْتُ وخِفْنَا، والجملة من [أ/١٩٩] «لو» وجوابها صلة «الذين».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿ظُلُمًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ

(١) الكشف ٣٧٧/١؛ البحر ٣/١٧٨.

(٢) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٧٨.

(٣) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٤.

(٤) الكشف ٥٠٤/١.

(٥) بل نقلها صاحب الشواذ ٢٤ ونسبها إلى عيسى أيضاً ومثّل بالمثل نفسه.

(٦) البحر ٣/١٧٨.

(٧) الإملاء ١/١٦٨.

من أجله، وشروط النصب موجودة. والثاني: أنه مصدرٌ في محل نصب على الحال أي: يأكلونه ظالمين، والجملة من قوله: «إنما يأكلون» في محل رفع خبراً بـ «إن»، وفي ذلك دلالة على وقوع خبر «إن» جملةً مصدريةً بـ «إن» وفي ذلك خلاف. قال الشيخ^(١): «وحسنه هنا وقوع اسم «إن» موصولاً فطال الكلام بصلة الموصول، فلما تباعد لم يُبال بذلك، وهذا أحسن من قولك: «إن زيدا إن أباه منطلق». ولقائل أن يقول: «ليس فيها دلالة على ذلك؛ لأنها مكفوفة بـ «ما»، ومعناها الحصر فصارت مثل قولك في المعنى: «إن زيدا ما انطلق إلا أبوه» وهو محل نظر.

قوله: «في بطونهم» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بـ «يأكلون» أي: بطونهم أوعية للنار: إما حقيقة بأن يخلق الله لهم ناراً يأكلونها في بطونهم، أو مجازاً بأن أطلق المسبب وأراد السبب. والثاني: أنه متعلق بمحذوف؛ لأنه حالٌ من «ناراً»، وكان في الأصل صفة للنكرة فلما قدّمت انتصبت حالاً.

وذكر أبو البقاء^(٢) هذا الوجه عن أبي علي في «تذكرته»، وحكى عنه أنه منع أن يكون ظرفاً لـ «يأكلون»، فإنه قال: «في بطونهم ناراً» قد تقدّم في البقرة^(٣) منه شيء، ويخص هذا الموضع أن «في بطونهم» حالٌ من «ناراً» أي: ناراً كائنة في بطونهم، وليس بظرفٍ لـ «يأكلون»، ذكره في «التذكرة». وفي قوله: «والذي يخص هذا الموضع» فيه نظر، فإنه كما يجوز أن يكون «في بطونهم» حالاً من «نار» هنا يجوز أن يكون حالاً من «النار» في البقرة، وفي إبداء الفرق عسر، ولم يظهر في منع أبي علي كون «في بطونهم» ظرفاً للأكل وجه ظاهر.

(١) البحر ١٧٨/٣.

(٢) الإملاء ١٦٨/١.

(٣) الآية ١٧٤: «أولئك إنما يأكلون في بطونهم إلا النار».

قوله: «وَيُصَلُّونَ» قرأ الجمهور بفتح الياء واللام، وابن عامر^(١) وأبو بكر بضم الياء مبنياً للمفعول من الثلاثي. ويَحْتَمِلُ أن يكون من أَصْلَى، فلماً بُني للمفعول. قام الأول مقامَ الفاعل. وابن أبي عبلة بضمهما مبنياً للفاعل من الرباعي، والأصل على هذه القراءة: سَيُصَلُّونَ من أَصْلَى مثل يُكْرِمُونَ من أكرم، فاستقلَّت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت أولهما وهو الياء، وضمَّ ما قبل الواو لتصح^(٢).

و «أَصْلَى»: يُحْتَمِلُ أن تكون الهمزة فيه للدخول في الشيء، فيتعدى لواحد وهو «سعيراً» وأن تكون للتعدية، فالمفعول محذوف، أي: يُصَلُّونَ أنفسهم سعيراً.

وأبو حيوة بضم الياء وفتح الصاد، واللام مشددة، مبنياً للمفعول من «صَلَّى» مضعفاً. قال أبو البقاء^(٣): «والتضعيفُ للتكثير».

والصَّلَى: الإيقاد بالنار، يقال: صَلَّى بكذا - بكسر العين -، وقوله: «لَا يَصْلَاهَا»^(٤) أي يَصَلَّى بها. وقال الخليل: «صَلَّى الكافر النارَ» قاسى حرَّها. وصلاه النار وأصلاه غيره، هكذا قال الراغب^(٥)، وظاهر هذه العبارة أن فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى، يتعديان إلى اثنين ثانيهما بحرف الجر، وقد يُحذف. وقال غيره: «صَلَّى بالنار أي: تَسَخَّنَ بقربها»، فـ «سعيراً» على هذا منصوب على إسقاط الخافض. ويدلُّ على أن أصل «يَصْلَاهَا» يَصَلَّى بها قول الشاعر^(٦):

(١) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ٣٧٨/١؛ البحر ١٧٩/٣؛ الشواذ ٢٤.

(٢) أي إنها تصح بعد الحذف: سَيُصَلُّونَ فكان من حق الواو أن تقلب ياء لسكونها وقبلها كسر.

(٣) الإملاء ١٦٩/١.

(٤) الآية ١٥ من الليل.

(٥) المفردات ٢٩٣.

(٦) تقدم برقم ٩٣٥.

١٥٥٣- إذا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبٍ عَدُوَّهُمْ

فقد خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرُهَا

وقيل: يُقَالُ صَلَّيْتُهُ النَّارَ: أَذْنَيْتُهُ مِنْهَا، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً مِنْ غَيْرِ إِسْقَاطِ خَافِضٍ. وَالسَّعِيرُ فِي الْأَصْلِ: الْجَمْرُ الْمَشْتَعِلُ، سَعَرَتْ النَّارُ: أَوْقَدَتْهَا، وَمِنْهُ: «مُسْعِرُ حَرْبٍ» عَلَى التَّشْبِيهِ. وَالْمُسْعَرُ: الْآلَةُ الَّتِي تُحَرِّكُ بِهَا النَّارَ.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾: هذه جملة من مبتدأ وخبر، يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بـ «يُوصِي» لِأَنَّ الْمَعْنَى: يَفْرَضُ لَكُمْ، أَوْ يُشْرَعُ فِي أَوْلَادِكُمْ، كَذَا قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١)، وَهَذَا يَقْرُبُ مِنْ مَذْهَبِ الْفَرَاءِ فَإِنَّهُ يُجْرِي مَا كَانَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ مُجْرَاهُ فِي حِكَايَةِ الْجَمْلِ بَعْدَهُ. قَالَ الْفَرَاءُ^(٢): «وَلَمْ يَعْمَلْ «يُوصِيكُمْ» فِي «مِثْلٍ»^(٣)، إِجْرَاءً لَهُ مُجْرَى الْقَوْلِ فِي حِكَايَةِ الْجَمْلِ، فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ «يُوصِيكُمْ». وَقَالَ مَكِّي^(٤): «لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظٍّ» ابْتِدَاءً وَخَبَرٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، تَبَيَّنَ لِلْوَصِيَّةِ وَتَفْسِيرُ لَهَا. وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: «ارْتَفَعَ «مِثْلٌ» عَلَى حَذْفِ «أَنَّ» تَقْدِيرُهُ: «أَنَّ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظٍّ»، وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ^(٥).

وَيُحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، بَلْ جِيءَ بِهَا لِلْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ، فَهِيَ جُمْلَةٌ مَفْسَّرَةٌ لِلْوَصِيَّةِ، وَهَذَا أَحْسَنُ وَجَارٍ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً الزَّمَخْشَرِيِّ^(٦) فَإِنَّهُ قَالَ: «وَهَذَا إِجْمَالٌ تَفْصِيلُهُ «لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظٍّ»

(١) الإملاء ١/١٦٩.

(٢) لم يرد هذا الرأي كتابه «معاني القرآن».

(٣) أي: لم ينصبه مفعولاً.

(٤) المشكل ١/١٨١.

(٥) البحر ٣/١٨١.

(٦) الكشف ١/٥٠٥.

حَظُّ الْأُنثَيْنِ». وقوله: «لِلذَّكَرِ» لا بُدَّ من ضمير [فيه] يعود على «أولادكم» من هذه الجملة، فيُحتمل أن يكون محذوفاً، أي: للذكر منهم نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بَدْرَهُمْ» قاله الزمخشري^(١). ويُحتمل أن يكونَ قَامَ مقامه الألفُ واللامُ عند مَنْ يَرَى ذلك، والأصل: لِدَكرِهِمْ.

و «مثل» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: للذكرِ منهم حَظٌ مثلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ. و «في أولادكم» قيل: ثُمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: في أولادِ موتاكم. قالوا: لأنه لا يَجُوزُ أَنْ يُخاطَبَ الحيُّ بقسمةِ الميراثِ في أولاده ويُفَرَضَ عليه ذلك. وقال بعضهم: «إِنْ قلنا: إِنْ معنى «يُوصِيكُمْ» «يَبِينُ لَكُمْ» لم يحتج إلى هذا التقدير». وَقَدَّرَ بعضهم قبل «أولادكم» مضافاً أي: في شأنِ أولادكم، أو في أمرِ أولادكم.

وقرأ^(٢) الحسن وابن أبي عبة: «يُوصِيكُمْ» بالتشديد، وقد تقدَّم أنَّ أوصى ووصَّى لغتان.

قوله: «فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً» الضميرُ في «كُنَّ» يعودُ على الإناثِ اللاتي سَمَلَهُنَّ قوله «في أولادكم». فَإِنَّ التقدير: في أولادكم الذكورِ والإناثِ، فعادَ الضميرُ على أحدِ قِسَمَي الأولادِ، وإذا عادَ الضميرُ على جمعِ التكسيرِ العاقلِ المرادُ به مَحْضُ الذكورِ في قوله عليه السلام: «وَرَبُّ الشَّيَاطِينِ وَمَنْ أَضْلَلُنَّ»^(٣) كَمَوَدِّهِ على جماعةِ الإناثِ، فَلَأَنَّ يعودَ كذلك على جمعِ التكسيرِ الشاملِ للإناثِ بطريقِ الْأَوَّلَى والأخرى، هذا معنى قولِ الشيخ^(٤). وفيه نظرٌ لأنَّ عودَه هناك كضميرِ الإناثِ إنما كان لمعنى مفقودِها، وهو طلبُ المشاكلةِ

(١) الكشف ٥٠٦/١.

(٢) البحر ١٨١/٣.

(٣) رواه الترمذي في الدعوات (التحفة) ٥٠٦/٩.

(٤) البحر ١٨١/٣.

لأنَّ قَبْلَهُ: «اللهم ربَّ السموات وَمَنْ أَظْلَلْنَ، وربَّ الأرضين وما أَقْلَلْنَ» ذَكَرَ ذلك النحويون. وقيل: الضمير يَعُودُ على المتروكات أي: فإنَّ كانت المتروكات، ودَلَّ ذِكْرُ الأولاد عليه، قاله أبو البقاء^(١) ومكي^(٢). وَقَدَّرَهُ الزمخشري^(٣): «فإنَّ كان البنات أو المولودات».

فإذا تَقَرَّرَ هذا فَـ «كُنَّ» كان واسمُها، و«نساء» خبرُها، و«فوق اثنتين» ظرف في محل نصب صفةٌ لـ «نساء» وبهذه الصفةِ تحضَّلُ فائدةُ الخبرِ، ولو اقْتَصِرَ عليه لم تَحْضَلْ فائدةٌ، ألا ترى أنه لو قيل: «إنَّ كان الزيدون رجالاً كان كذا» لم يَكُنْ فيه فائدةٌ.

وأجاز الزمخشري^(٤) في هذه الآية وَجْهين غريبين، أحدهما: أن يكونَ الضميرُ في «كُنَّ» ضميراً مبهماً، و«نساء» منصوبٌ على أنه تفسيرٌ له يعني تمييزاً، وكذلك قال في الضمير الذي في «كانت» من قوله «وإنَّ كانت واحدةٌ» على أن «كان» تامة. والوجهُ الآخر: أن يكونَ «فوق اثنتين» خبراً ثانياً لـ «كُنَّ»، ورَدَّهما عليه الشيخ^(٥): «أما الأولُ فلأنَّ «كان» ليست من الأفعال التي يكونُ فاعلُها مضمراً يُفسَّرُ ما بعده، بل هذا مختصٌّ من الأفعال بـ «نعم» و«بئس» وما جرى مجراها، وبابِ التنازع عند إعمالِ الثاني. وأما الثاني فلما تقدَّم من الاحتياجِ إلى هذه الصفةِ؛ لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أن تستقلَّ به [ب/١٩٩] / فائدةُ الإسنادِ، وقد تقدَّم أنه لو اقْتَصِرَ على قوله: «فإنَّ كُنَّ نساءً» لم يُقَدَّرَ شيئاً، لأنه معلوم.

(١) الإملاء ١/١٦٩.

(٢) المشكل ١/١٨١.

(٣) الكشف ١/٥٠٦.

(٤) الكشف ١/٥٠٦.

(٥) البحر ٣/١٨٢.

وقرأ^(١) الحسن ونعيم بن ميسرة^(٢): «ثُلثا» و«الثُلث» و«النُصف» و«الرُّبع» و«الثُّمن» كلُّ ذلك بإسكان الوسط. والجمهور بالضم، وهي لغة الحجاز وبني أسد. قال النحاس^(٣): «من الثلث إلى العشر». وقال الزجاج^(٤): «هي لغة واحدة، والسكون تخفيف».

قوله: «وإنْ كانت واحدة» قرأ نافع^(٥): «واحدة» رفعاً على أنْ «كان» تامة أي: وإنْ وُجِدَتْ واحدة، والباقون «واحدة» نصباً على أنْ «كانت» ناقصةً، واسمها مستترٌ فيها يعودُ على الوارثة أو المتروكة، و«واحدة» نصبٌ على خبر «كان»، وقد تقدّم أن الزمخشري أجاز أن يكونَ في «كان» ضميرٌ مبهمٌ مفسّرٌ بالمنصوب بعدُ.

وقرأ السلمي: «النُصف» بضم النون، وهي قراءة علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وقد تقدّم شيء من ذلك في البقرة في قوله: «فنصفُ ما فرضتم»^(٦).

قوله: «ولأبويه لكلِّ واحدٍ منهما السدُسُ» «السدس» مبتدأ و«لأبويه» خبر مقدم، و«لكلِّ واحدٍ» بدلٌ من «لأبويه» وهذا ما نصَّ عليه الزمخشري فإنه قال^(٧): «لكلِّ واحدٍ منهما» بدلٌ من «لأبويه» بتكرير العامل، وفائدة هذا البديل أنه لو قيل: «ولأبويه السدُسُ» لكان ظاهره اشتراكهما فيه، ولو قيل:

(١) الشواذ ٢٥؛ الكشف ٥٠٧/١.

(٢) أبو عمرو ونعيم بن ميسرة الكوفي، روى عن عبدالله بن عيسى وأبو عمرو بن العلاء، وروى عنه الكسائي، توفي سنة ١٧٤. انظر: طبقات القراء ٣٤٢/٢.

(٣) إعراب القرآن ٣٩٩/١.

(٤) معاني القرآن ١٧/٢.

(٥) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ٣٧٨/١.

(٦) الآية ٢٣٧.

(٧) الكشف ٥٠٧/١.

«لأبويه السدسان» لَأَوْهَمَ قِسْمَةَ السدسين عليهما بالتسوية وعلى خلافهما^(١). فإن قلت: فهلا قيل: «ولكل واحد من أبويه السدس» وأي فائدة في ذكر الأبوين أولاً ثم في الإبدال منهما؟ قلت: لأن في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً وتشديداً كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير. و«السدس» مبتدأ، وخبره «لأبويه»، والبذل متوسط بينهما للبيان. انتهى.

وناقشه الشيخ^(٢) في جعله «لأبويه» الخبر دون قوله «بكل واحد» قال: «لأنه ينبغي أن يكون البذل هو الخبر دون المبدل منه» يعني أن البذل هو المعتمد عليه، والمبدل منه صار في حكم المطرح، ونظره بقولك: «إن زيدا عينه حسنة» فكما أن «حسنة» خبر عن «عينه» دون «زيد» لأنه في حكم المطرح فكذلك هذا، ونظره أيضاً بقولك: «أبوك كل واحد منهما يصنع كذا» ف«يصنع» خبر عن «كل واحد» منهما، ولو قلت: «أبوك كل واحد منهما يصنعان كذا» لم يجز.

وفي هذه المناقشة نظر، لأنه إذا قيل لك: مامحل «لأبويه» من الإعراب؟ نضطر إلى أن نقول: في محل رفع خبراً مقدماً، ولكنه نقل نسبة الخبرية إلى «لكل واحد منهما» دون «لأبويه». قال^(٣): «وقال بعضهم»^(٤): «السدس» رفع بالابتداء، و«لكل واحد» الخبر، و«لكل» بدل من الأبوين، و«منهما» نعت لواحد، وهذا البذل هو بعض من كل، ولذلك أتى معه بالضمير، ولا يتوهم أنه بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة لجواز «أبوك

(١) أي: كان يأخذ الوالد أكثر من الوالدة من هذين السدسين.

(٢) البحر ١٨٣/٣.

(٣) أي: صاحب البحر.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول لأبي البقاء وليس في «الإملاء»، ويبدو أن السمين أدرك هذا، ولذلك نسب إلى بعضهم.

يَصْنَعَانِ كَذَا» وامتناع «أبواكَ كُلُّ واحدٍ منهما يصنعان كذا» بل تقول: «يَصْنَعُ». انتهى.

والضميرُ في «لأبويه» عائِدٌ على ما عَادَ عليه الضميرُ في «ترك»، وهو الميثُ المدلولُ عليه بقوة الكلام. والثنيةُ في «أبويه» من التغليب، والأصلُ: لأبيه وأمه، وإنما غَلَبَ المذكِرُ على المؤنثِ كقولهم: القَمَرانُ^(١) والعُمَرانُ وهي ثنيةٌ لا تنقاس.

قوله: «فَلِأَمِّهِ» قرأ^(٢) الجمهور «فَلِأَمِّهِ» وقوله: «في أم الكتاب» في سورة الزخرف^(٣)، وقوله: «حتى نبعث في أمها» في القصص^(٤)، وقوله: «في بطون أمهاتكم» في النحل^(٥) والزمر^(٦)، وقوله: «أوبيوت أمهاتكم» في النور^(٧)، و«في بطون أمهاتكم» في النجم^(٨)، بضم الهمزة من «أم» وهو الأصل. وقرأ حمزة والكسائي جميع ذلك بكسر الهمزة، وانفرد حمزة بزيادة كسر الميم من «أمهات» في الأماكن المذكورة، هذا كله في الدُّرَج. أما في الابتداءِ بهمزة «الأم» و«الأمهات» فإنه لا خِلَافَ في ضَمِّها.

وأما وجهُ قراءة الجمهور فظاهرٌ لأنه الأصلُ كما تقدّم. وأما قراءة حمزة والكسائي بكسر الهمزة فقالوا: لمناسبة الكسرة أو الياء التي قبل الهمزة، فكُسِرَت الهمزةُ إِتِّبَاعاً لِمَا قَبْلَهَا، ولاستثقالهم الخروجَ من كُسْرِ أَوْشَبِهِ إلى

(١) القمران: الشمس والقمر، والعمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ٣٧٩/١.

(٣) الآية ٤.

(٤) الآية ٥٩.

(٥) الآية ٧٨.

(٦) الآية ٦.

(٧) الآية ٦١.

(٨) الآية ٣٢.

ضم، ولذلك إذا ابتدأ بالهمزة ضمها لزوال الكسر أو الياء. وأما كسر حمزة الميم من «أمهات» في المواضع المذكورة فلإتباع، أتبع حركة الميم لحركة الهمزة، فكسرة الميم تبع التبع، ولذلك إذا ابتدأ بها ضم الهمزة وفتح الميم لما تقدم من زوال موجب ذلك. وكسر همزة «أم» بعد الكسرة أو الياء حكاية سيبويه^(١) لغة عن العرب، ونسبها الكسائي والفراء إلى هوازن وهذيل.

قوله: «فإن كان له إخوة» «إخوة» أعم من أن يكونوا ذكراً أو إناثاً أو بعضهم ذكراً وبعضهم إناثاً، ويكون هذا من باب التغليب. وزعم قوم أن الإخوة خاص بالذكور، وأن الأخوات لا يحجبن الأم من الثلث إلى السدس، قالوا: لأن إخوة جمع أخ، والجمهور على أن الإخوة وإن كانوا بلفظ الجمع يَقَعُونَ على الاثنين، فيَحْجُبُ الأخوان أيضاً الأم من الثلث إلى السدس، خلافاً لابن عباس فإنه لا يحجب بهما والظاهر معه^(٢).

قوله: «من بعد وصية» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه متعلق بما تقدمه من قسمة الموارث كلها لا بما يليه وحده، كأنه قيل: قسمة هذه الأنصاء من بعد وصية، قاله الزمخشري^(٣)، يعني أنه متعلق بقوله: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ» وما بعده. والثاني: ذكره الشيخ^(٤) أنه متعلق بمحذوف أي: يَسْتَحِقُّونَ ذلك كما فصل [٢٠٠/أ] من بعد وصية. والثالث: أنه حال من السدس تقديره / مستحقاً من بعد وصية، والعامل الظرف، قاله أبو البقاء^(٥). وجَوَزَ فيه وجهاً آخر قال: [ويجوز أن يكون ظرفاً]^(٦) أي: يستقر لهم ذلك بعد إخراج الوصية، ولا بد من

(١) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٢) لأن ظاهر لفظ «إخوة» الجمع.

(٣) الكشف ١/٥٠٨.

(٤) البحر ٣/١٨٦.

(٥) الإملاء ١/١٦٩.

(٦) ما بين معقوفين غروم في الأصل.

تقدير حذف المضاف؛ لأن الوصية هنا المال الموصى به، وقد تكون الوصية مصدراً مثل الفريضة. وهذان الوجهان لا يظهرون لهما وجه. وقوله: «والعامل الظرف يعني بالظرف الجائر والمجرور في قوله «فلأمه السدس» فإنه شبيه بالظرفية، وعمل في الحال لما تضمنته من الفعل لوقوعه خبراً. و«يوصي» فعل مضارع المراد به المضمرة^(١) أي: وصية أوصى بها. و«بها» متعلق به، والجملة في محل جر صفة لـ «وصية».

وقرأ^(٢) ابن كثير وابن عامر وأبو بكر «يُوصى» مبنياً للمفعول في الموضعين، وافقهم حفص في الأخير^(٣)، والباقون مبنياً للفاعل، وقرأ^(٤) شاذاً: «يُوصى» بالتشديد مبنياً للمفعول، فـ «بها» في قراءة البناء للفاعل في محل نصب، وفي قراءة البناء للمفعول في محل رفع لقيامه مقام الفاعل.

قوله: «أودين» «أو» هنا لأحد الشئتين. قال أبو البقاء^(٥) «ولا تدل على ترتيب، إذ لا فرق بين قولك: «جاءني زيد أو عمرو» وبين قولك: «جاءني عمرو أو زيد» لأن «أو» لأحد الشئتين، والواحد لا ترتيب فيه، وبهذا يفسد قول من قال: «من بعد دين أو وصية»، وإنما يقع الترتيب فيما إذا اجتمعاً فيقدم الدين على الوصية».

وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: فما معنى «أو»؟ قلت: معناها الإباحة، وأنه إن كان أحدهما أو كلاهما قُدم على قسمة الميراث كقولك: «جالس [الحسن] أو ابن سيرين»، فإن قلت: لِمَ قُدمت الوصية على الدين، والدين

(١) أي الضمير الذي صاحبه وهو قوله «بها».

(٢) السبعة ٢٢٨؛ الكشف ٣٨٠/١.

(٣) وذلك في آخر الآية ١٢ من السورة.

(٤) قراءة أبي الدرداء وأبي رجاء. الشواذ ٢٥.

(٥) الإملاء ١٦٩/١.

(٦) الكشف ٥٠٨/١.

مُقَدَّم عليها في الشريعة؟ قلت: لَمَّا كانت الوصية مُشَبَّهةً للميراث في كونها مأخوذةً من غير عوض كان إخراجها ممَّا يَشُقُّ على الورثة بخلاف الدَّيْنِ فَإِنَّ نفوسهم مطمئنة إلى أدائه، فلذلك قُدِّمَتْ على الدَّيْنِ بعثاً على وجوبها والمسارة إلى إخراجها مع الدَّيْنِ؛ ولذلك جِيءَ بكلمة «أو» للتسوية بينهما في الوجوب».

قوله: «آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ» مبتدأ، و«لَا تَذَرُون» وما في حيزه في محلِّ الرفع خبراً له، و«أَيُّهُمْ» فيه وجهان، أشهرهما عند المُعَرِّبين أن يكون «أَيُّهُمْ» مبتدأ وهو اسمُ استفهام، و«أَقْرَبُ» خبره، والجملة من هذا المبتدأ وخبره في محلِّ نصب بـ «تَذَرُون» لأنها من أفعال القلوب، فعُلِّقَ اسمُ الاستفهام عن أن تعمل في لفظه؛ لأنَّ الاستفهام لا يَعْمَلُ فيه ما قبله في غير الاستثبات.

والثاني: أنه يجوز أن تكون «أَيُّهُمْ» موصولةً بمعنى الذي، و«أَقْرَبُ»: خبر مبتدأٍ مضمَر هو عائدُ الموصول، وجازَ حذفُه لأنه يجوز ذلك مع «أي» مطلقاً أي: أطالت الصلة أم لم تَطُلْ، والتقدير: أَيُّهُمْ هو أَقْرَبُ، وهذا الموصول وصلته في محلِّ نصب على أنه مفعول به، نصبه «تَذَرُون»، وإنما بُنِيَ لوجود شرطَي البناء: وهما أن تُضَافَ «أي» لفظاً وأن يُحذفَ صدرُ صلتها، وصارت هذه الآية نظيرَ الآية الأخرى وهي: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»^(١) فصارَ التقدير: لا تَدْرُونَ الذي هو أَقْرَبُ. قال الشيخ^(٢): «وَلَمْ أَرَهُمْ ذَكَرُوهُ» يعني هذا الوجه. قلت: ولا مانعَ منه لا من جهةِ المعنى ولا من جهةِ الصناعة. فعلى القول الأول تكونُ الجملةُ ساذجةً مسدَّةً للمفولين، ولا حاجةَ إلى تقدير حذف، وعلى الثاني يكونُ الموصولُ في محلِّ نصبٍ مفعولاً أولً،

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) البحر ٣/١٨٧.

ويكون الثاني محذوفاً، وبعدم الاحتياج إلى حذف المفعول الثاني يترجح الوجه الأول.

ثم هذه الجملة أعني قوله: «آباؤكم وأبناؤكم لا تذرون» لا محل لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية. قال الزمخشري^(١): - بعد أن حكى في معانيها أقوالاً اختار منها الأول - «لأن هذه الجملة اعتراضية، ومن حق الاعتراض أن يؤكد ما عترض بينه وبين ما يناسبه» يعني بالاعتراض أنها واقعة بين قصة الموارث، إلا أن هذا الاعتراض غير مراد النحويين، لأنهم لا يعنون بالاعتراض في اصطلاحهم إلا ما كان بين شيئين متلازمين كالاعتراض بين المبتدأ وخبره، والشرط وجزائه، والقسم وجوابه، والصلة وموصولها. ثم ذكر في معانيها أقوالاً أحدها: - وهو الذي اختاره - أن جعلها متعلقة بالوصية فقال: «ثم أكد ذلك - يعني الاهتمام بالوصية - ورغب فيه بقوله «آباؤكم وأبناؤكم» أي: لا تذرون من أنفع لكم من آباءكم وأبائكم الذين يموتون، أمن أوصى منهم أم من لم يوص، يعني أن من أوصى ببعض ماله فعرضكم لثواب الآخرة بامضاء وصيته فهو أقرب لكم نفعاً وأحضر جدوى ممن ترك الوصية فوفر عليكم عرض الدنيا، وجعل ثواب الآخرة أقرب وأحضر من عرض الدنيا، ذهاباً إلى حقيقة الأمر، لأن عرض الدنيا وإن كان قريباً عاجلاً في الصورة إلا أنه فان، فهو في الحقيقة الأبعد الأقصى، وثواب الآخرة وإن كان آجلاً إلا أنه باق، فهو في الحقيقة الأقرب الأدنى».

وانتصب «نفعاً» على التمييز من «أقرب»، وهو منقول من الفاعلية، واجب النصب، لأنه متى وقع تمييز بعد أفعل التفضيل: فإن صح أن يصاغ منها فعل مسند إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجب النصب كهذه الآية، إذ يصح أن يقال: أيهم قرب لكم نفعه، وإن لم يصح ذلك وجب جره نحو: «زيد أحسن»

(١) الكشف ٥٠٩/١.

فقيه» بخلاف «زيد أحسن فقها» وهذه قاعدة مفيدة^(١). و«لكم» متعلق بـ «أقرب».

قوله: «فريضة» فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدر مؤكّد لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأن معنى «يوصيكم» فرض الله عليكم، فصار المعنى: «يوصيكم الله وصية فرض» فهو مصدر على غير الصدر. والثاني: [٢٠٠/ب] أنها مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء^(٢): و«فريضة» / مصدر لفعل محذوف أي: فرض الله ذلك فريضة. والثالث: - قاله مكي^(٣) وغيره - أنها حال لأنها ليست مصدرًا، وكلام الزمخشري^(٤) محتمل للوجهين الأوّلين فإنه قال: «فريضة» نُصِبَتْ نُصْبِ المصدر المؤكّد، أي: فرض ذلك فرضاً.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾: هذه الآية مما ينبغي أن يُطَوَّلَ فيها القول لإشكالها واضطراب أقوال الناس فيها. ولا بد قبل التعرّض للإعراب من ذكر معنى الكلالة واشتقاقها واختلاف الناس فيها، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها، لأنه متوقّف على ما ذكرنا فنقول - وبالله العون - اختلف في معنى الكلالة فقال جمهور اللغويين وغيرهم: إنه الميت الذي لا ولد له ولا والد، وقيل: الذي لا والد له فقط. وقيل: الذي لا ولد له فقط، وقيل: هو من لا يرثه أب ولا أم، وعلى هذه الأقوال كلّها فالكلالة واقعة على الميت. وقيل: الكلالة: الورثة ما عدا الأبوين والولد، قاله قطرب، وسُمّوا بذلك لأن الميت بذهاب طرّفه تُكَلِّله الورثة أي: أحاطوا به من جميع نواحيه،

(١) انظر: المقتضب ١٤٤/٢، ٣٣/٣؛ ابن عقيل ٦٥/١.

(٢) الإملاء ١٦٩/١.

(٣) لم يزد في كتابه «المشكل» على قوله «مصدر».

(٤) الكشف ٥٠٩/١.

ويؤيد هذا القول بأن الآية نزلت في جابر، ولم يكن له يوم أنزلت أب ولا ابن. وقيل: الكلالة: المال الموروث. وقيل: الكلالة: القرابة، وقيل: هي الورثة. فقد تلخص مما تقدم أنها: إما الميت الموروث أو الوارث أو المال الموروث أو الإرث أو القرابة.

وأما اشتقاقها فقيل: هي مشتقة من تكلله الشيء أي: أحاط به، وذلك أنه إذا لم يترك ولداً ولا والدأ فقد انقطع طرفاه وهما عمودا نسبه وبقي ماله الموروث لمن يتكلله نسبه أي: يحيط به كالإكليل، وعنه «الروضة المكللة» أي: بالزهر، وعليه قول الفرزدق^(١):

١٥٥٤- وَرِثْتُمْ قَنَاءَ الْمَجْدِ لَا عَنْ كَلَالَةٍ

عن ابني منافٍ عبدشمس وهاشم

وقيل: اشتقاقها من الكلال وهو الإعياء، فكأنه يصير الميراث للوارث من بعد إعياء. وقال الزمخشري^(٢): «والكلالة في الأصل: مصدرٌ بمعنى الكلال وهو ذهابُ القوة من الإعياء. قال الأعشى^(٣):

١٥٥٥- فَالَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ

وَلَا مِنْ وَحَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

فاستعير للقرابة من غير جهة الولد والوالد، لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كأنها كالةٌ ضعيفةٌ. وأجاز فيها أيضاً أن تكونَ صفةً على وزن فعالة قال: «كالهَجَاجَةِ وَالْفَقَاقَةِ لِلْأَحْمَقِ».

(١) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٧٦/٥.

(٢) الكشف ٥١٠/١.

(٣) ديوانه ١٣٥؛ وابن يعيش ١٠/١٠٠؛ وأما الشجري ١١٢/١؛ وشواهد الكشف

٣٦٨/٤. والوحي: المعجزة.

إذا تقرر هذا فَلْتَعُدَّ إلى الإعراب فنقول والعون بالله: يجوز في «كان» وجهان أحدهما: أن تكون ناقصة، و«رجل» اسمها، وفي الخبر احتمالان، أحدهما: أنه «كلالة» إن قيل: إنها الميت، وإن قيل: إنها الوارث أو غير ذلك فتَقْدَرُ حذف مضاف أي: ذا كلالة، و«يُورَثُ» حينئذٍ في محل رفع صفة لـ «رجل» وهو فعل مبني للمفعول، ويتعدى في الأصل لاثنتين أقيم الأول مقام الفاعل وهو ضمير الرجل، والثاني محذوف تقديره: يُورَثُ هو ماله.

وهل هذا الفعل من وَرِث الثلاثي أو أَوْرَث الرباعي؟ فيه خلاف، إلا أن الزمخشري^(١) لَمَّا جعله من الثلاثي جعله يتعدى إلى الأول من المفعولين بـ «مِنْ» فإنه قال: «وَيُورَثُ مِنْ وَرَث، أي: يورث منه» يعني أنه في الأصل يتعدى بـ «مِنْ»، وقد تُحذف، تقول: «وَرِثْتُ زيدا ماله» أي: مِنْ زيد، وَلَمَّا جَعَلَهُ مَنْ «أورث» جعل الرجل وارثاً لا موروثاً فإنه قال: «فإن قلت: فإن جَعَلْتُ «يُورَثُ» على البناء للمفعول من «أورث» فما وجهه؟ قلت: الرجل حينئذٍ الوارث لا الموروث» وقال الشيخ^(٢): «إنه من «أورث» الرباعي المبني للمفعول» ولم يقيده بالمعنى الذي قيده الزمخشري.

الاحتمال الثاني: أن يكون الخبر الجملة من «يُورَثُ»، وفي نصب «كلالة» حينئذ أربعة أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير في «يُورَثُ» إن أريد بها الميت أو الوارث، إلا أنه يحتاج في جعلها بمعنى الوارث إلى تقدير مضاف أي: يُورَثُ ذا كلالة؛ لأن الكلالة حينئذ ليست نفس الضمير المستكن في «يُورَثُ». قال أبو البقاء^(٣) على جعلها بمعنى الميت: «ولو قرئ «كلالة» بالرفع على أنها صفة أو بدل من الضمير في «يُورَثُ» لجاز، غير أنني لم أعرف

(١) الكشف ٥٠٩/١.

(٢) البحر ١٨٩/٣.

(٣) الإملاء ١٦٩/١.

أحداً قرأ به فلا يُقرَأَنَّ إلا بما نُقلَ» يعني بكونها صفة أنها صفة لـ «رجل».

الثاني: أنها مفعولٌ من أجله إن قيل: إنها بمعنى القرابة أي: يورث لأجل الكلالة. الثالث: أنه مفعول ثانٍ لـ «يورث» إن قيل إنها بمعنى المال الموروث. الرابع: أنها نعتٌ لمصدر محذوف إن قيل: إنها بمعنى الورثة أي يورث ورثة كلالة، وقَدَّر مكي^(١) في هذا الوجه حَذَفَ مضافٍ قال: «تقديره ذات^(٢) كلالة». وأجاز بعضهم على كونها بمعنى الورثة أن تكونَ حالاً.

والوجه الثاني من وجهي كان: أن تكونَ تامةً فيُكْتَفَى بالمرفوع أي: وإن وجد رجل، و«يُورث» في محلِّ رفع صفةً لـ «رجل» و«كلالة» منصوبةٌ على ما تقدَّم من الحال أو المفعول من أجله أو المفعول به أو النعت لمصدرٍ محذوفٍ على حَسَبِ ما قُرِّرَ من معانيها. وَيَخُصُّ هذا وجه آخر ذكره مكي: وهو أن تكون «كلالة» منصوبة على التفسير، قال مكي^(٣): «كان أي: وقع، و«يورث» نعتٌ للرجل، و«رجل» رفع بـ «كان»، و«كلالة» نَصَبٌ على التفسير، وقيل: هو نصبٌ على الحال، على أن الكلالة هو الميت على هذين الوجهين» وفي جعلها تفسيراً — أي تمييزاً — نظرٌ لا يخفى.

وقرأ^(٤) الجمهور: «يُورث» مبنياً للمفعول وقد تقدَّم توجيهه. وقرأ الحسن: «يُورث» مبنياً للفاعل، ونُقل عنه أيضاً وعن أبي رجاء كذلك، إلا أنهما شَدَّدا الراء، وتوجيه القراءتين واضحٌ ممَّا تقدَّم: وذلك أنه إن أُريد بالكلالة الميت فيكون المفعولان محذوفين، و«كلالة» نصب على الحال أي: وإن كان رجلٌ يورث وارثه — أو أهله — ماله في حال كونه كلاله، وإن أُريد بها

(١) المشكل ١/١٨٣.

(٢) المشكل: ذا.

(٣) المشكل ١/١٨٣.

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ٢٥؛ البحر ٣/١٨٩؛ القرطبي ٥/٧٧.

القراءة فتكون منصوبة على المفعول من أجله، والمفعولان أيضاً محذوفان على ما تقدّم تقريره، وإن أريد بها المال كانت مفعولاً ثانياً، والأول محذوف أي: يورث أهله ماله، وأن أريد بها الوارث فبالعكس أي يورث ماله أهله.

وقوله: «أو امرأة» عطف على «رجل»، وحذف منها ما أثبت في المعطوف عليه للدلالة على ذلك، التقدير: أو^(١) امرأة تورث كلاله، وإن كان لا يلزم من تقييد المعطوف عليه تقييد المعطوف ولا العكس، إلا أنه هو الظاهر.

وقوله: «وله أخ» جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، والواو الداخلة عليها واو الحال، وصاحب الحال: إمّا «رجل» إن كان «يورث» صفةً له، وإمّا الضمير المستتر في «يورث». ووحد الضمير في قوله: «وله»؛ لأنّ العطف بـ «أو» وما وردّ على خلاف ذلك أوّل عند الجمهور، كقوله: «إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما»^(٢) وإنما أتى به مذكراً لأنه يجوز إذا تقدّم متعاطفان بـ «أو» مذكراً ومؤنث كنت بالخيار: بين أن تراعي المتقدّم أو المتأخّر فتقول: «زيد أو هند قام»، وإن شئت: «قامت» /، وأجاب أبو البقاء^(٣) عن تذكيره بثلاثة أوجه، أحدها: أنه يعود على الرجل وهو مذكر مبدوء به. الثاني: أنه يعود على أحدهما، ولفظ «أحد» مفرد مذكر. والثالث^(٤): أنه يعود على الميت أو الموروث لتقدّم ما يدل عليه.

والضمير في قوله: «فلكل واحد منهما» فيه وجهان، أحدهما: أنه يعود على الآخر والأخت. والثاني: أنه يعود على الرجل وعلى أخيه أو أخته، إذا أريد بالرجل في قوله «وإن كان رجل يورث» أنه وارث لاموروث، كما تقدّمت

(١) قوله «أو» تكرر في الأصل.

(٢) الآية ١٣٥ من النساء.

(٣) الإملاء ١٧٠/١.

(٤) الأصل: «والثاني» وهو سهو.

حكايته عن الزمخشري. قال الزمخشري^(١) - بعد ما حكيناه عنه -: فإن قلت: فالضميرُ في قوله «فلكل واحدٍ منهما» إلى مَنْ يرجعُ حينئذٍ قلت: على الرجل وعلى أخيه أو أخته، وعلى الأول: إليهما، فإن قلت: إذا رجع الضمير إليهما أفاد استواءهما في حيازة السدس من غير مفاضلة الذكر للأنثى، فهل تبقى هذه الفائدة قائمةً في هذا الوجه؟ قلت: نعم لأنك إذا قلت: السدس له، أو لواحدٍ من الأخ أو الأخت على التخيير فقد سَوَّيْتَ بين الذكر والأنثى انتهى.

وقرأ أبي^(٢): «أخ أو أخت من الأم». وقرأ سعد بن أبي وقاص: «من أم» بغير أداة تعريف. وأجمع الناس على أن المراد بالأخ والأخت من الأم كقراءتهما، ولأن ما في آخر السورة يدل على ذلك وهو كون: للأخت النصف، وللأختين الثلثان، وللأخوة الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين.

قوله: «فإن كانوا» الواو ضميرُ الإخوة من الأم المدلول عليهم بقوله: «أخ أو أخت»، والمراد الذكور والإناث، وأتى بضمير الذكور في قوله «كانوا» وقوله «فهم» تلياً للمذكر على المؤنث، و«ذلك» إشارةً إلى الواحد، أي: أكثر من الواحد، يعني: فإن كان مَنْ يرث زائداً على الواحد؛ لأنه لا يصح أن يقال: «هذا أكثر من واحد»^(٣) إلا بهذا المعنى لتنافي معنى كثير وواحد، وإلا فالواحد لا كثرة فيه.

وقوله: «مَنْ بعد وصية يوصى» قد تقدم^(٤) إعراب ذلك وهذا مثله.

قوله: «غير مُضَارٍّ» غيرٌ نصبٌ على الحال من الفاعل في «يوصى»

(١) الكشف ٥١٠/١.

(٢) البحر ١٩٠/٣؛ الكشف ٥١٠/١.

(٣) لأن «أكثر» دالة على التفضيل.

(٤) انظر: الآية ١١ من النساء.

وهو ضمير يعود على الرجل في قوله: «وإن كان رجل»، هذا إن أريد بالرجل الموروث، وإن أريد به الوارث كما تقدم فيعود على الميت الموروث المدلول عليه بالوارث مِنْ طريق الالتزام كما دل عليه في قوله: «فلهن ثلثا ما ترك» أي: تركه الموروث، فصار التقدير: يوصى بها الموروث، هكذا أعربه الناس فجعلوه حالاً: الزمخشري^(١) وغيره.

إلا أن الشيخ^(٢) رد ذلك بأنه يؤدي إلى الفصل بين هذه الحال وعاملها بأجنبي منهما، وذلك أن العامل فيها «يوصى» كما تقرر، وقوله: «أو دين» أجنبي لأنه معطوف على «وصية» الموصوفة بالعامل في الحال، قال: «ولو كان على ما قالوه من الإعراب لكان التركيب: «من بعد وصية يوصى بها غير مضار أو دين». وهذا الوجه مانع في كلتا القراءتين: أعني بناء الفعل للفاعل أو المفعول، وتزيد عليه قراءة البناء للمفعول وجهاً آخر، وهو أن صاحب الحال غير مذكور، لأنه فاعل في الأصل حذفت وأقيم المفعول مقامه، ألا ترى أنك لو قلت: «ترسل الرياح مبشراً بها» بكسر الشين، يعني: «يرسل الله الرياح مبشراً بها» فحذفت الفاعل وأقامت المفعول مقامه، وجئت بالحال من الفاعل لم يجز فكذلك هذا». ثم خرجه على أحد وجهين: إما بفعل^(٣) يدل عليه ما قبله من المعنى؛ ويكون عاماً لمعنى ما يتسلط على المال بالوصية أو الدين وتقديره: يلزم ذلك ماله، أو يوجه فيه غير مضار بورثته بذلك الإلزام أو الإيجاب. وإما بفعل مبني للفاعل للدلالة المبني للمفعول عليه أي: يوصي غير مضار، فيصير نظير قوله: «يسح له فيها بالغدو والاصال رجال»^(٤) على قراءة من فتح الباء.

(١) الكشف ٥١٠/١.

(٢) البحر ١٩١/٣.

(٣) أي: منصوب بفعل.

(٤) الآية ٣٦ من النور، وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. السبعة ٤٥٦.

قوله: «وصية» في نصبها أربعة أوجه؛ أحدها: أنها مصدر مؤكد، أي: يوصيكم الله بذلك وصيةً. الثاني: أنها مصدر في موضع الحال، والعامل فيها يوصيكم. قاله ابن عطية^(١)، والثالث: أنها منصوبة على الخروج: إمّا من قوله: «فلكل واحد منهما السدس» أو من قوله: «فهم شركاء في الثلث» وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين. والرابع: أنها منصوبة باسم الفاعل وهو «مُضَارٌّ»، والمُضَارَّةُ لا تقع بالوصية بل بالورثة، لكنه لمّا وصّى الله تعالى بالورثة جعل المُضَارَّةَ الواقعة بهم كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغةً في ذلك، ويؤيد هذا التخرّيج قراءة الحسن^(٢): «غير مُضَارٌّ وصية» بإضافة اسم الفاعل إليها على ما ذكرناه من المجاز، وصارَ نظيرَ قولهم: «يا سارقُ الليلة» التقدير: يا سارقاً في الليلة، ولكنه أضاف اسم الفاعل إلى ظرفه مجازاً وتأسعاً^(٣)، فكَذلك هذا، أصله: غير مُضَارٌّ في وصية من الله، فأتسع في هذا إلى أن عُدّي بنفسه من غير واسطة، لِمَا ذكرت لك من قصد المبالغة.

وهذا أحسنُ تخرّيجاً من تخرّيج أبي البقاء فإنه ذكر^(٤) في تخرّيج قراءة الحسن وجهين، أحدهما: أنه على حذف «أهل» أوذي أي: غير مُضَارٌّ أهل وصية أوذي وصية. والثاني: على حذف وقت أي: وقت وصية قال: «وهو من إضافة الصفة إلى الزمان، ويقرب من ذلك قولهم: «هوفارسُ حربٍ» أي: فارس في الحرب، وتقول: «هوفارسُ زمانه» أي: في زمانه، كذلك تقدّر القراءة: غير مُضَارٌّ في وقت الوصية.

ومفعول «مُضَارٌّ» محذوفٌ إذا لم تُجعل «وصية» مفعولةً أي: غير مُضَارٌّ ورثته بوصية.

(١) المحرر ٤/٤٤.

(٢) الشواذ ٢٥؛ البحر ٣/١٩١.

(٣) أي: إنه اتسع في الفعل فعده إلى الظرف تعديته للمفعول به.

(٤) الإملاء ١/١٧٠.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ﴾: حَمَلَ عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «يُدْخِلْهُ» و «يُدْخِلْهُ»، وَعَلَى مَعْنَاهَا فَجَمَعَ فِي قَوْلِهِ «خَالِدِينَ». وَهَذَا أَحْسَنُ الْحَمَلِينَ، أَعْنِي الْحَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ الْمَعْنَى، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ وَإِنْ كَانَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(١) قَدْ مَنَعَهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لَثْبُوتِهِ عَنِ الْعَرَبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ، وَلَهُ شُرُوطٌ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ النُّحُو.

وَفِي نَصَبِ «خَالِدِينَ» وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي «يُدْخِلْهُ»، وَلَا يَضُرُّ تَغَايُرُ الْحَالِ وَصَاحِبِيهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ جَمْعًا وَصَاحِبُهَا مُفْرَدًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ^(٢) لِأَنَّ الْخُلُودَ بَعْدَ الدَّخُولِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ «جَنَاتٍ» مِنْ بَابِ مَا جَرَى عَلَى مَوْصُوفِهِ لَفْظًا وَهُوَ لَغِيْرُهُ مَعْنَى نَحْوِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمِّهِ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنِ غُلَامُهَا، فـ «قَائِمَةٍ» وَ «حَسَنِ» وَإِنْ كَانَا جَارِيَيْنِ عَلَى مَا قَبْلَهُمَا لَفْظًا فَهَمَا لِمَا بَعْدَهُمَا مَعْنَى، أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الزَّجَاجِ^(٣) وَتَبِعَهُ التَّبْرِيزِي، إِلَّا أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَجِبَ / إِبْرَازُ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ^(٤): أَلْبَسَ أَوْ لَمْ يُلْبَسْ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَفْصِّلُونَ فَيَقُولُونَ: إِذَا جَرَتْ الصِّفَةُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ: فَإِنْ أَلْبَسَ وَجِبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوِ: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» إِذَا كَانَ الضَّرْبُ وَاقِعًا مِنْ زَيْدٍ عَلَى

(١) المحرر ٤٥/٤.

(٢) وهذا نحو قولهم: «مررت برجل معه صقر صائدٌ به غداً» فهي عكس الحال المقترنة في قولنا: مررت بسعيد جالساً.

(٣) لم يذكر ذلك في كتابه «معاني القرآن» في إعرابه لـ «خالدِينَ»، وإنما في إعرابه لـ «خالدًا» ٢٦/٢.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٧.

عمرو، وإن لم يُلبس لم يَجِبِ الإبرارُ نحو: «زَيْدٌ هُنْدُ ضَارِبُهَا»، إذا تَقَرَّرَ هذا فمذهب الزواج في الآية إنما يتمشى على رأي الكوفيين، وهو مذهب حسن.

واستدلَّ مَنْ نَصَرَ مذهب الكوفيين بالسماع، فمنه قراءة مَنْ قرأ: «إلى طعامٍ غيرِ ناظرين إناه»^(١) بجر «غير» مع عدم بروز الضمير، ولو أبرزه لقال: «غيرِ ناظرين إناه أنتم» ومنه قول الآخر^(٢):

١٥٥٦- قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ
بَكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

ولم يقل: بَانُوهَا هم، وقد خَرَجَ بعضهم البيت على حذف مبتدأ تقديره: هم بانوها، فـ «قومي» مبتدأ أول و «ذرا» مبتدأ ثان، و «هم» مبتدأ ثالث، و «بانوها» خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

وقد منع الزمخشري كونَ «خالدين» و «خالداً» صفةً لـ «جنات» و «ناراً» بعدم بروز الضمير فقال^(٣): «فإن قلت: هل يجوز أن يكونا صفتين لـ «جنات» و «ناراً»؟ قلت: لا، لأنهما جريا على غير مَنْ هما له، فلا بد من الضمير في قولك: «خالدين هم فيها، وخالداً هو فيها».

وَمَنَّ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) ذَلِكَ أَيْضاً بِعَدَمِ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ لَكِنْ مَعَ «خَالِدًا»،

(١) الآية ٥٣ من الأحزاب وهي قراءة ابن أبي عبيدة. فتح القدير ٢٩٧/٤.

(٢) لم أهدأ إلى قائله وهو في التصريح ١٦٢/١؛ والعيني ١٥٧/١؛ والهمع ٩٦/١؛ والدرر ٧٢/١.

(٣) الكشف ٥١١/١.

(٤) عبارة المطبوعة «ويجوز» بسقوط «لا» وهي محرفة كما يبدو من التعليل. انظر: الإملاء ١٧٠/١.

ولم يتعرض لذلك مع «خالدين»، ولا فرق بينهما، ثم حكى جواز ذلك عن الكوفيين، وهذا المنع على مذهب البصريين كما تقدم.

وقرأ^(١) نافع وابن عامر هنا «نُدْخِلْهُ» في الموضعين، وفي سورة التغابن^(٢) والطلاق^(٣) والفتح^(٤) بنون العظمة، والباقون بالياء، والضمير لله تعالى، وإنما جمع «خالدين» في الطائعين، وأفرد «خالداً» في العاصين، قالوا: لأنَّ أهل الطاعة أهل الشفاعة، فلما كانوا يَدْخُلُونَ هم والمشفوع لهم ناسب ذلك الجمع، والعاصي لا يَدْخُلُ به غيره النار فناسب ذلك الأفراد.

والجملة من قوله «تجري من تحتها الأنهار» في محل نصب صفة لـ «جنات»، وقد تقدّم غير مرة أنَّ المنصوب بعد «دخل» من الظروف هل نصبه نصب الظروف أو نصب المفعول به؟ الأول قول الجمهور، والثاني قول الأخفش، فكذلك «جنات» و«ناراً».

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي﴾: اللاتي: جمع «التي» في المعنى لا في اللفظ؛ لأنَّ هذه صيغ موصوعة للتثنية والجمع، وليست بثنية ولا جمع حقيقة. وقال أبو البقاء^(٥): «اللّاتي جمع «التي» على غير قياس، وقيل: هي صيغة موصوعة للجمع» ومثل هذا لا ينبغي أن يُعَدَّ خلافاً. ولها جموع كثيرة: ثلاث عشرة لفظية، وهي: اللاتي واللواتي واللّاتي، وبلا ياءات فهذه ست، واللاي بالياء من غير همز، واللا من غير ياء ولا همز، واللّواء بالمد، واللّوا بالقصر، و«الألى» كقوله^(٦):

(١) السبعة ٢٢٨؛ الكشف ٣٨٠/١.

(٢) الآية ٩.

(٣) الآية ١١.

(٤) الآية ١٧.

(٥) الإملاء ١٧٠/١.

(٦) البيت لعمارة بن راشد، وهو في اللسان: فصم، والعيني ٤٥٣/١. والجل: الخلل.

١٥٥٧- فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنْ غَوْرَ تَهَامَةٍ
فَكُلُّ فِتَاةٍ تَتْرُكُ الْجِجَلَّ أَفْصَمًا
إِلَّا أَنْ الْكَثِيرَ أَنْ تَكُونَ جَمَعَ «الذي». و«اللآءات» مكسوراً مطلقاً
أو معرباً إعراب جمع المؤنث السالم كقوله^(١):

١٥٥٨- أَوْلَتْكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ
وَأَخْدَانُكَ اللَّاءَاتُ زَيْنٌ بِالْكَتَمِ
برفع «اللآءات»^(٢).

وفي محلّ «اللاتي» قولان، أحدهما: أنه رفعٌ بالابتداء، وفي الخبر
حيثُذَّ وجهان، أحدهما: الجملةُ مِنْ قوله: «فَاسْتَشْهَدُوا»، وجازَ دخولُ الفاءِ
زائدةً في الخبرِ وإن لم يَجُزْ زيادَتُها في نحو: «زَيْدٌ فَاضْرِبْ» على رأي
الجمهور، لأنَّ المبتدأ أشبه الشرطَ في كونه موصولاً عاماً صلته فعلٌ مستقبل،
والخبرُ مستحقٌّ بالصلة.

الوجه الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، والتقدير: «فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حَكْمُ
اللاتي»، فحذَفَ الخبرُ والمضافُ إلى المبتدأ للدلالة عليهما، وأُقيمَ المضافُ
إليه مُقَامَهُ، وهذا نظيرُ مَا فَعَلَهُ سيبويه^(٣) في نحو: «الزانية والزاني فاجْلِدُوا»^(٤)
و«السارق والسارقة فاقطعوا»^(٥) أي: فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حَكْمُ الزانية، ويكونُ

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في اللسان: لنا، والجمع ٨٣/١؛ والدرر ٥٨/١. والكتم: نبت
يصبح به الشعر.

(٢) لم يشر إلى لغة أخرى وهي: اللواتي.

(٣) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

(٤) الآية ٢ من النور.

(٥) الآية ٣٨ من المائدة.

قوله «فاستشهدوا» و«فاجلّدوا» دالاً على ذلك الحكم^(١) المحذوف لأنه بيان له.

والقول الثاني^(٢): أن محلّه نصب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب بفعلٍ مقدرٍ للدلالة السياق عليه لا على جهة الاشتغال لما سنذكره، والتقدير: اقصّدوا اللاتي يأتين، أو تعمّدوا. ولا يجوز أن ينتصب بفعلٍ مضمّرٍ يفسره قوله «فاستشهدوا» فتكون المسألة من باب الاشتغال، لأن هذا الموصول أشبه اسم الشرط كما تقدّم تقريره، واسم الشرط لا يجوز أن ينتصب على الاشتغال لأنه لا يعمل فيه ما قبله^(٣)، فلو نصبناه بفعلٍ مقدرٍ لزم أن يعمل فيه ما قبله. هذا ما قاله بعضهم، ويقرّب منه ما قاله أبو البقاء فإنه قال^(٤): «وإذا كان كذلك - أي كونه في حكم الشرط - لم يحسن النصب؛ لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعلٍ غير قوله «فاستشهدوا» لأن «استشهدوا» لا يصح أن يعمل النصب في «اللتي» وفي عبارته مناقشة يطول بذكرها الكتاب.

والثاني^(٥): أنه منصوب على الاشتغال /، ومنعهم ذلك بأنه يلزم أن يعمل فيه ما قبله جوابه أنا نقدّر الفعل بعده لا قبله، وهذا خلاف مشهور في أسماء الشرط والاستفهام: هل يجري فيها الاشتغال أم لا؟ فمنعه قوم لما تقدّم، وأجازه آخرون مقدّرين الفعل بعد الشرط والاستفهام، وكونه منصوباً على الاشتغال هو ظاهر كلام مكي^(٦) فإنه ذكر ذلك في قوله: «واللذان يأتينها»

(١) قوله «الحكم» يعني به الخبر.

(٢) أي في عمل «اللتي».

(٣) يبيّن أن هذا يُقضي إلى أن يعمل فيما يشبه الشرط ما قبله، فتكون قد وقعنا في المحذور السابق.

(٤) الإملاء ١٧١/١.

(٥) أي: من وجوه نصب «اللتي».

(٦) المشكل ١٨٤/١.

منكم فأذوهما»^(١) والأيّتان من وادٍ واحد، ولا بدّ من إيراد نصّه ليتّضح لك قوله، قال - رحمه الله : «واللذان يأتياها» الاختيارُ عند سيبويه^(٢) في «اللذان» الرفع، وإن كان معنى الكلام الأمر، لأنه لما وصل بالفعل تمكّن معنى الشرط فيه إذ لا يقع على شيء بعينه، فلما تمكّن معنى الشرط والإيهام جرى مجرى الشرط في كونه لم يعمل فيه ما قبله كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمرٍ أو مظهر. ثم قال : «والنصب جائزٌ على إضمارِ فعلٍ لأنه إنما أشبه الشرط، وليس الشبيهُ بالشيء كالشيء في حكمه». انتهى. وليس لفاعل أن يقول : مرأهُ النصبُ بإضمارِ فعلِ النصب لا على الاشتغال، بل بفعلٍ مدلولٍ عليه، كما تقدم نقله عن بعضهم؛ لأنه لم يكن لتعليقه بقوله : «لأنه إنما أشبه الشرط إلى آخره» فائدة إذ النصبُ كذلك لا يحتاج إلى هذا الاعتذار.

وقوله : «مِنْ نسائِكُمْ» في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل من «يأتين»، فيتعلّق بمحذوفٍ أي : يأتين كائناتٍ من نسائكم. وأما قوله «منكم» ففيه وجهان، أحدهما : أن يتعلّق بقوله : «فاستشهدوا». والثاني : أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفة لـ «أربعة»، فيكون في محلِّ نصبٍ تقديره : فاستشهدوا عليهنّ أربعةً كائنة منكم.

قوله «حتى»، «حتى» بمعنى إلى، فالفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وهي متعلقة بقوله : «فأمسكوهن» غاية له. وقوله : «أو يجعل» فيه وجهان، أحدهما : أن تكون «أو» عاطفة فيكون الجعلُ غايةً لإمساكهن أيضاً، فينتصب «يجعل» بالعطف على «يتوفأهن». والثاني : أن تكون «أو» بمعنى «إلا» كالتي في قولهم «لألزمنك أو تقضيني حقي» على أحدِ المعنيين، والفعل بعدها

(١) الآية ١٦ من النساء.

(٢) الكتاب ١/٧٢.

منصوب. أيضاً بإضمار «أن» كقوله^(١):

١٥٥٩- فَسِرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمَسِ الْغِنَى

تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتَعْدِرَا

أي: إلا أن تموت. والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن الجعل ليس غايةً لإمساكهن في البيوت.

قوله: «لهن» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بـ «يَجْعَلُ». والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه حال من «سبيل»، إذ هو في الأصل صفة نكرة قُدِّمَ عليها فُصِّبَ حالاً، هذا إن جُعِلَ الجعل بمعنى الشرع أو الخلق، وإن جُعِلَ بمعنى التصيير فيكون «لَهُنَّ» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على الأول وهو «سبيل»، وتقديمه هنا واجب لأنهما لو انحلَّ لمبتدأ وخبر وَجَبَ تقديم هذا الخبر لكونه جاراً، والمبتدأ نكرة لا مسوَّغ لها غير ذلك.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ﴾: الكلام عليه كالكلام على «اللاتي»^(٢) إلا أن في كلام أبي البقاء ما يؤهم جواز الاشتغال فيه، فإنه قال^(٣): «الكلام في «اللذان» كالكلام في «اللاتي»، إلا أن من أجاز النصب يَصِحُّ أن يقدَّرَ فعلاً من جنس المذكور تقديره: آذوا اللذين، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ههنا ولوعري من الضمير؛ لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها»^(٤)

(١) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٨٩؛ والمقرب ٢٦٣/١؛ ورصف المباني ١٣٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٦/٢.

(٢) أي في الآية قبلها.

(٣) الإملاء ١٧١/١.

(٤) هذا الكلام ينفي نفيًا قاطعاً أن أبا البقاء يميز الاشتغال هنا، وذلك لأن ما بعد الفاء سيكون مفسراً لما قبل الموصول، فيكون بذلك قد عمل ما بعد الموصول فيما قبله وهذا ممنوع.

فَقَوْلُهُ: «مَنْ أَجَازَ النَّصْبَ» يَحْتَمِلُ مَنْ أَجَازَ النَّصْبَ الْمُتَقَدِّمُ فِي «اللاتِي» بِإِضْمَارِ فِعْلٍ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِغَالِ كَمَا قَدَّرَهُ هُوْبْنَحُو «أَقْصِدُوا»، وَيَحْتَمِلُ مَنْ أَجَازَ النَّصْبَ عَلَى الْإِسْتِغَالِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، إِلَّا أَنَّ هَذَا بَعِيدٌ لِأَنَّ الْآيَتَيْنِ مِنْ وَاحِدٍ فَلَا يُطْنُّ بِهِ أَنَّهُ يَمْنَعُ فِي إِحْدَاهُمَا وَيَجِيزُ فِي الْأُخْرَى، وَلَا يَنْفَعُ كَوْنُ الْآيَةِ الْأُولَى فِيهَا الْفِعْلُ الَّذِي يَفْسِّرُ مُتَعَدِّ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَالْفِعْلُ الَّذِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ فَيَكُونُ أَقْوَى، إِذْ لَا أَثَرَ لَذَلِكَ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ. وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي «يَأْتِيَانَهَا» لِلْفَاحِشَةِ.

وَقَرَأَ^(١) عَبْدُ اللَّهِ: «يَأْتَيْنَ بِالْفَاحِشَةِ» أَيِ يَجِئْنَ بِهَا، وَمَعْنَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ «يَغْشَيْنَهَا وَيَخَالِطْنَهَا».

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: «وَاللَّذَانِ» بِتَخْفِيفِ النُّونِ، وَقَرَأَ^(٢) ابْنُ كَثِيرٍ: «وَاللَّذَانِ» هُنَا، وَ«الَّذِينَ» فِي حَمِ السَّجْدَةِ^(٣) بِتَشْدِيدِ النُّونِ. وَوَجْهُهَا جَعَلَ إِحْدَى النُّونَيْنِ عَوْضاً مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ الَّتِي كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَبْقَى، وَذَلِكَ أَنَّ «الَّذِي» مِثْلُ «الْقَاضِي»، وَ«الْقَاضِي» تَبَتُّ يَأْؤُهُ فِي الثَّنِيَّةِ، فَكَانَ حَقُّ يَاءِ الَّذِي وَالتِّي أَنْ تَبَتُّ فِي الثَّنِيَّةِ وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهَا: إِمَّا لِأَنَّ هَذِهِ ثَنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، لِأَنَّ الْمُبْهَمَاتِ لَا تُثْنَى حَقِيقَةً، إِذْ لَا يَثْنَى إِلَّا مَا يُتَكَّرُ، وَالْمُبْهَمَاتُ لَا تُتَكَّرُ، فَجَعَلُوا الْحَذْفَ مَبْنِيَّةً عَلَى هَذَا، وَإِمَّا لِطَوْلِ الْكَلَامِ بِالصَّلَةِ. وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ تَشْدِيدَ النُّونِ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ الْأَلْفِ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ الْيَاءِ فِي الْحَرْفِ وَالنَّصْبِ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ فِي حَمِ السَّجْدَةِ^(٤): «أَرْنَا لِلَّذِينَ أَضْلَلْنَا» حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

(١) البحر ١٩٥/٣.

(٢) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ٣٨١/١؛ الشواذ ٢٥.

(٣) الآية ٢٩، وتسمى فَصَلَتْ أَيْضاً.

(٤) الآية ٢٩.

وُقِرَى: «اللَّذَانَّ» بهمزة وتشديد النون، ووجهها أنه لما شَدَّدَ النون التقى ساكنان ففَرَّ من ذلك بإبدالِ الألفِ همزةً، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في الفاتحة^(١).

وقرأ عبدالله: «والذين يَفْعَلُونَهُ مِنْكُمْ»، وهذه قراءةٌ مشكَّلةٌ لأنها بصيغة [٢٠٢/ب] الجمع، / وبعدَها ضميرُ ثنية^(٢)، وقد يُتَكَلَّفُ لها تخريجٌ: وهو أنَّ «الذين» لما كان شاملاً لصنفي الذكور والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته، وهذا كما عاد ضمير الجمع على المثنى الشامل لأفرادٍ كثيرةٍ مندرجةٍ تحته كقوله تعالى: «وإنَّ طائفتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا»^(٣)، «هذان خَصَمَانِ اختصموا»^(٤)، كذا قال الشيخ^(٥) وفيه نظر، فإنَّ الفرقَ ثابتٌ؛ وذلك لأنَّ «الطائفة» اسمٌ لجماعةٍ وكذلك «خصم»؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ فَأُطْلِقَ على الجمعِ.

وأصلُ فَأَذُوهُمَا: فَأَذِيُوهُمَا، فاستثقلتِ الضمةُ على الياءِ فحُذِفَتْ الياءُ التي هي لامٌ، وُضِمَّ ما قبل الواوِ لتصحَّ.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾: قد تقدَّم الكلامُ على «إنما» في أول البقرة^(٦). وما قيل فيها. و«التوبة» مبتدأ، وفي خبرها وجهان، أظهرهما: أنه «على الله» أي: إنما التوبة مستقرة على فضل الله، ويكون «للذين» متعلقاً^(٧) بما تعلَّقَ به الخبر. وأجاز أبو البقاء^(٨) عند ذِكْرِه هذا الوجهَ

(١) انظر: إعرابه للآية ٧ من الفاتحة.

(٢) وهو الضمير في «فأذوهُمَا».

(٣) الآية ٩ من الحجرات.

(٤) الآية ١٩ من الحج.

(٥) البحر ١٩٧/٣.

(٦) انظر: الآية ١١.

(٧) الأصل: «متعلق» وهو سهو.

(٨) الإملاء ١٧١/١.

أن يكونَ «للذين» متعلقاً بمحذوف على أنه حال قال: «فعلى هذا يكون
«للذين يعملون السوء» حالاً من الضمير في الظرف وهو «على الله»، والعاملُ
فيها الظرفُ أو الاستقرار أي: كائناً للذين، ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ في
الحالِ التوبة لأنه قد فُصل بينهما بالخبر^(١)، وهذا الذي قاله فيه تكلفٌ
لا حاجةَ إليه.

الثاني: أن يكونَ الخبرُ «للذين» و«على الله» متعلقٌ بمحذوف على أنه
حال من شيء محذوف، والتقدير: «إنما التوبة إذا كانت - أو إذ كانت - على
الله للذين يعملون»، ف«إذا» و«إذ» معمولان لـ«الذين»؛ لأنَّ الظرفَ يتقدم على
عامله المعنوي. و«كان» هذه هي التامةُ وفاعلُها هو صاحب الحال. ولا يجوز
أن تكون «على الله» حالاً من الضمير المستتر في «للذين»، والعامل فيها
«للذين» لأنه عامل معنوي، والحال لا تتقدم على عاملها المعنوي. هذا ما قاله
أبو البقاء^(٢)، ونظرَ هذه المسألة بقولهم: «هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً» يعني أنَّ
التقدير هنا: إذ كان بُسراً أطيبُ منه إذ كان رُطباً، ففي هذه المسألة أقوال^(٣)
كثيرة مضطربة لا يحتملها هذا الكتاب. وقدَّر الشيخ^(٤) مضافين حذفاً من
المبتدأ والخبر فقال: «التقدير: إنما قبولُ التوبةِ مترتبٌ على فضلِ الله،
ف«على» باقيةٌ على بابها» يعني من الاستعلاء.

قوله «بجهالةٍ» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ
من فاعل «يعملون»، ومعناها المصاحبة أي: يعملون السوء ملتبسين بجهالةٍ
أي: مصاحبين لها، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول أي: ملتبساً بجهالة،
وفيه بُعدٌ وتَجَوُّزٌ.

(١) أبو البقاء: «بالجار» والمعنى واحد.

(٢) الإملاء ١/١٧١.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٢٥١، ٤/٢٠٧؛ ابن عقيل ١/٥٤٨.

(٤) البحر ٣/١٩٧.

والثاني: أن يتعلق بـ «يعملون» على أنها باء السببية. قال الشيخ^(١):
«أي: الحامل لهم على عمل السوء هو الجهالة، إذ لو كانوا عالمين بما يترتب
على المعصية متذكّرين له حال عملها لم يقدّموا عليها كقوله: «لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمن»^(٢) لأن العقل حينئذ يكون مغلوباً أو مسلوباً.

قوله: «من قريب» فيه وجهان، أحدهما: أن تكون «من» لابتداء الغاية
أي: تتبدى التوبة من زمانٍ قريب من زمان المعصية لثلا يقع في الإصرار،
وهذا إنما يتأتى على قول الكوفيين، وأما البصريون فلا يجيزون أن تكون
«من» لابتداء الغاية في الزمان، ويتأولون ما جاء منه، ويكون مفهوم الآية أنه
لوتاب من زمانٍ بعيد لم يدخل في مَنْ خُصَّ بكرامة قبول التوبة على الله
المذكورة في هذه الآية، بل يكون داخلاً فيمن قال فيهم «فأولئك عسى الله أن
يتوب عليهم»^(٣).

والثاني: أنها للتعبير أي: بعض زمانٍ قريب، يعني: أي جزء من
أجزاء هذا الزمان أتى بالتوبة فيه فهو تائب من قريب. وعلى الوجهين فـ «من»
متعلقة بـ «يتوبون»، و«قريب» صفة لزمان محذوف كما تقدّم تقريره، إلا أن
حذفت هذا الموصوف وإقامة هذه الصفة مقامه ليس بقياس، إذ لا ينقاس
الحذف إلا في صور^(٤)، منها أن تكون الصفة جرت مجرى الأسماء الجوامد
كالأبطح^(٥) والأبرق، أو كانت خاصةً بجنس الموصوف نحو مررت بكاتب،

(١) البحر ١٩٨/٣.

(٢) رواه ابن ماجه في الفتن باب ٣ (١٢٩٩/٢).

(٣) ليس ثمة آية بهذا اللفظ فآية النساء ٩٩: «فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم»، وآية التوبة
١٠٢: «خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم».

(٤) انظر: الكتاب ١١٦/١.

(٥) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. والأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين
مختلطة.

أو تقدّم ذكّر موصوفها نحو: «اسقني ماءً ولو بارداً، وما نحن فيه ليس شيئاً من ذلك.

وفي قوله: «ثم يتوبون» إعلامٌ بسعةِ عفوهِ، حيث أتى بحرف التراخي .
والفاء في قوله «فأولئك» مؤذنةٌ بتسبّب قبول الله توبتهم إذا تابوا من قريب .
وضمّن «يتوب» معنى يعطفُ فلذلك عدّى بـ «على»^(١)، وأمّا قوله: «إنما التوبة على الله» فراعى المضاف المحذوف إذ التقدير: إنما قبولُ التوبة على الله، كذا قال الشيخ^(٢) وفيه نظر .

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: حتى حرفُ ابتداء، والجملةُ الشرطية بعدها غايةٌ لما قبلها أي: ليست التوبة لقومٍ يعملون السيئات، وغاية عَمَلِهِمْ إذا حضرهم الموتُ قالوا: كيت وكيت، وهذا وجه حسن، ولا يجوز في «حتى» أن تكون جارةً لـ «إذا» أي: يعملون السيئات إلى وقت حضور الموت من حيث إنها شرطية، والشرط لا يعمل فيه ما قبله، وإذا جعلنا «حتى» جارةً تعلّقت بـ «يعملون»، وأدوات الشرط لا يعمل فيها ما قبلها^(٣)، ألا ترى أنه يجوزُ: «بمَنْ تمرر أمر»، ولا يجوزُ: مَرَرْتُ بِمَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ، لأنَّ له صدرَ الكلام، ولأن «إذا» لا تتصرف على المشهور كما تقدم تقريره في أول البقرة .
واستدلَّ ابن مالك^(٤) على تصرفها بوجه، منها: جرُّها بـ «حتى» نحو: «حتى

(١) وتاب تعدى بـ «على» أيضاً من غير تضمين .

(٢) قاله الشيخ ضمن سياقه، وذلك في حديثه عن اختلاف متعلقي التوبة فالأول: «على الله» والثاني «عليهم»، فقد راعى المضاف المحذوف في الأول، والتقدير: قبول التوبة على الله، وكأنه قال في الثاني: هو يعطف عليهم . انظر: البحر ١/١٩٩ .

(٣) أي: إن «حتى» جرّت على هذا الإعراب الظرف الشرطي «إذا» فتعلق الجار والمجرور بـ «يعملون» الذي هو سابق للمجرور، وبذلك عمل الشرط فيما قبله بالتعلق وهذا ممنوع .

(٤) مذهبه في شرح الكافية الشافية ٦٨٠/٢ عدم تصرف إذا، وأضاف «بأن الخروج عن الظرفية إن لم يكن إلا بدخول حرف الجر فإنه لا يعتد به» .

إذا جاؤوها»^(١) «حتى إذا كنتم»^(٢)، وفيه من الإشكال ما ذكرته لك، وقد تقدم تقرير ذلك عند قوله: «حتى إذا بلغوا»^(٣).

قوله: «ولا الذين يموتون» «الذين» مجرور المحل عطفاً على قوله «للذين يعملون» أي: ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء، فسوى بين من مات كافراً وبين من لم يتب إلا عند معاينة الموت في عدم قبول توبته، والمراد بالعاملين السيئات المنافقون.

وأجاز أبو البقاء^(٤) في «الذين» أن يكون مرفوع المحل على الابتداء، وخبره «أولئك» وما بعده، معتقداً أن اللام لام الابتداء، وليست بـ «لا» النافية. وهذا الذي قاله من كون اللام لام الابتداء لا يصح إلا أن يكون قد رُسِمَتْ في المصحف لام داخلية على «الذين» فيصير «وللذين»، وليس المرسوم كذلك، إنما هو لام وألف، وألف لام التعريف الداخلة على الموصول، وصورته: ولا الذين.

قوله: «أولئك» مبتدأ، و«أعتدنا» خبره، و«أولئك» يجوز أن يكون إشارة [٢٠٣/أ] إلى «الذين يموتون وهم كفار /، لأن اسم الإشارة يجرى مجرى الضمير فيعود لأقرب مذكور، ويجوز أن يُشار به إلى الصفتين: الذين يعملون السيئات والذين يموتون وهم كفار. وأعتدنا أي: أحضرنا.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرْتَوْا﴾: في محل رفع على الفاعلية بـ «يَحِلُّ» أي: لا يحل لكم إرث النساء. وقرئ^(٥) «لا تحل» بالتاء من فوق

(١) الآية ٧١ من الزمر.

(٢) الآية ٢٢ من يونس.

(٣) الآية ٦ من النساء.

(٤) الإملاء ١/ ١٧٢.

(٥) نسبها في الشواذ ٢٥ إلى نعيم بن مسيرة؛ والبحر ٢٠٢/٣.

على تأويل أن ترثوا: بالورثة، وهي مؤنثة، وهذا كقراءة: «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا»^(١) بتأنيث «تكن» ونصب «فتنتهم» بتأويل «ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتهن»، إلا أن في آية الأنعام مسوغاً وهو الإخبار عنه بمؤنث كما سيأتي.

و «النساء» مفعول به: إمّا على حذف مضاف أي: أن ترثوا أموال النساء إن كان الخطاب للأزواج؛ لأنه روي أن الرجل منهم إذا لم يكن له غرض في المرأة أمسكها حتى تموت فيرثها، أو تقتدي منه بمالها إن لم تمت. وإما^(٢) من غير حذف، على معنى أن يكن بمعنى الشيء الموروث إن كان الخطاب للأولياء أو لأقرباء الميت، فقد نقل أنه إذا مات أحدهم وترك امرأة وابناً من غيرها كان أحق بها من نفسها^(٣). وقيل: كان الولي إن سبق وألقى عليها ثوبه كان أحق بها، وإن سبقت إلى أهلها كانت أحق بنفسها، فنهوا أن يجعلوهن كالأشياء الموارث، وعلى ما ذكرت فلا يحتاج إلى حذف أحد المفعولين: إمّا الأول أو الثاني على جعل «أن ترثوا» متعدياً لاثنتين كما فعل أبو البقاء^(٤) قال: «والنساء فيه وجهان، أحدهما: هُنَّ المفعول الأول، والنساء على هذا هن الموروثات، وكانت الجاهلية ترث نساء آبائهم وتقول: نحن أحق بنكاحهن. والثاني: أنه المفعول الثاني والتقدير: أن ترثوا من النساء المال انتهى. قوله: «هُنَّ المفعول الأول» يعني والثاني محذوف تقديره: أن ترثوا من آبائكم النساء. و«كرهاً» مصدر في موضع نصب على الحال من النساء أي: أن ترثوهن كارهات أو مكروهات. وقرأ^(٥) الأخوان «كرهاً» هنا وفي براءة^(٦)

(١) الآية ٢٣ من الأنعام، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: السبعة ٢٥٥.

(٢) قوله «وإما» معطوف على «إما» قبله بسطور.

(٣) أي بأن يتزوجها هذا الابن، فقد كان أولياء الميت يعدون أنفسهم أنهم أحق بالمرأة المتوفى زوجها من أهلها. وانظر: البحر ٢٠٢/٣.

(٤) الإملاء ١٧٢/١.

(٥) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ٣٨٢/١؛ والأخوان حمزة والكسائي.

(٦) الآية ٥٣.

والأحقاف^(١) بضم الكاف، وافقهما عاصم وابن عامر من رواية ابن ذكوان عنه على ما في الأحقاف، والباقون بالفتح. وقد تقدّم الكلام في الكره والكره: هل هما بمعنى واحد أم لا؟ في البقرة^(٢) فأغنى عن إعادته. ولا مفهوم لقوله «كرها» يعني فيجوز أن يرثوهن إذا لم يكرهن ذلك لخروجه مخرج الغالب^(٣).

قوله: «ولا تَعْضُلُوهُنَّ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مجزوم بـ «لا» الناهية، عطف جملة نهى على جملة خبرية، فإن لم تُشترط المناسبة بين الجمل - كما هو مذهب سيويه - فواضح، وإن اشترطنا ذلك - كما هو رأي بعضهم - فلأن الجملة قبلها في معنى النهي، إذ التقدير: لا ترثوا النساء كرهاً فإنه غير حلال لكم. وجعله أبو البقاء^(٤) على هذا الوجه مستأنفاً، يعني أنه ليس بمعطوف على الفعل قبله.

والثاني: - أجازَه ابن عطية^(٥) وأبو البقاء^(٦) - أن يكون منصوباً عطفاً على الفعل قبله. قال ابن عطية: «ويُحتمل أن يكون «تَعْضُلُوهُنَّ» نصباً عطفاً على «ترثوا»، فتكون الواو مُشركة عاطفة فعلاً على فعل».

وقرأ ابن مسعود^(٧): «ولا أن تَعْضُلُوهُنَّ» فهذه القراءة تُقوّي احتمال النصب^(٨) وأن العَضْلُ ممّا لا يحلّ بالنص. وردَّ الشيخ^(٩) هذا الوجه بأنك إذا

(١) الآية ١٥.

(٢) الآية ٢١٦.

(٣) أي إن المراد نفي الوراثة في حال الطوع والكراهة، لا جوازها في حالة الطوع استدلالاً بالآية، فخرج هذا الكره مخرج الغالب؛ لأن غالب أحوالهم أن يكن مجبورين على ذلك.

انظر: البحر ٢٠٢/٣.

(٤) الإملاء ١٧٢/١.

(٥) المحرر ٦١/٤.

(٦) الإملاء ١٧٢/١.

(٧) البحر ٢٠٤/٣؛ القرطبي ٢٠٤/٣.

(٨) أي: على العطف على ما قبله وليس على النهي.

(٩) البحر ٢٠٤/٣.

عظفت فعلاً منفيًا بـ «لا» على مثبت وكانا منصوبين فإن الناصب لا يُقدَّر إلا بعد حرف العطف لا بعد «لا»، فإذا قلت: «أريدُ أن أتوبَ ولا أدخل النار» فإن التقدير: أريد أن أتوبَ وأن لا أدخل النار، لأنَّ الفعلَ يطلبُ الأولَ على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي، فالمعنى: أريد التوبةَ وانتفاء دخولي النار، فلو كان الفعلُ المتسلطُ على المتعاطفين منفيًا فكذلك، ولو قدَّرتَ هذا التقديرَ في الآية لم يصحَّ لو قلت: «لا يحلُّ أن لا تعضلوهنَّ» لم يصحَّ إلا أن تجعل «لا» زائدة لا نافية، وهو خلاف الظاهر، وأما أنْ تقدَّرَ «أنْ» بعد «لا» النافية فلا يصحُّ، وإذا قدَّرتَ «أنْ» بعد «لا» كان من عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر، لا من باب عطف الفعل على الفعل، فالتبس على ابن (١) عطية العطفان، وظنَّ أنه بصلاحية تقدير «أنْ» بعد «لا» يكونُ من عطفِ الفعل على الفعل، وفَرَّقَ بين قولك: «[لا] أريدُ (٢) أن تقومَ وأن لا تخرج» وقولك: «لا أريدُ أن تقومَ ولا أن تخرج» ففي الأول نَفْيُ إرادة وجود قيامه، وأراد انتفاء خروجه فقد أرادَ خروجه، وفي الثانية نَفْيُ إرادة وجود قيامه ووجود خروجه، فلا يريدُ لا القيامَ ولا الخروج. وهذا في فهمه بعضُ غموضٍ على مَنْ لم يتمرَّنْ في علم العربية» انتهى ما رَدُّ به.

وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ المثال الذي ذكره في قوله: «أريد أن أتوبَ ولا أدخل النار» فإنَّ تقديرَ الناصب فيه قبل «لا» واجب من حيث إنه لو قدَّر بعدها لفسد التركيب، وأمَّا في الآية فتقدير «أنْ» بعد «لا» صحيحٌ، فإنَّ التقدير يصير: لا يحلُّ لكم إرث النساء كرهاً ولا عضلُهنَّ. [ويؤيد ما قلته وما ذهب إليه ابن عطية قولُ الزمخشري (٣) فإنه قال: فإن قلت: (٤) تعضلوهن ما وجهُ

(١) المحرر ٦١/٤.

(٢) سقطت «لا» سهواً من الأصل وأثبتناها من البحر.

(٣) الكشف ٥١٥/١.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

إعرايه؟ قلت: النصب عطفاً على «أن تروثوا» و«لا» لتأكيد النفي أي: لا يحلّ لكم أن تروثوا النساء ولا أن تعضّلوهن»، فقد صرّح الزمخشري بهذا المعنى وصرّح بزيادة «لا» التي جعلها الشيخ خلاف الظاهر.

وفي الكلام حذف تقديره: «ولا تعضّلوهن من النكاح» إن كان الخطاب للأولياء، أو: «ولا تعضّلوهن من الطلاق» إن كان الخطاب للأزواج. وتقدّم معنى العَضْل في البقرة^(١).

قوله: «لِتَذْهَبُوا» اللام متعلّقة بـ «تعضّلوهن»، والباء في «بعض» فيها وجهان، أحدها: أنها باء التعديّة المرادفة لهزتها أي: لَتَذْهَبُوا [بعض] ما آتيتموهن^(٢). والثاني: أنها للمصاحبة، فيكون الجارّ في محلّ نصب على الحال، ويتعلّق بمحذوف أي: لتذهبوا مصحوبين ببعض، و«ما» موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، وعلى التقديرين فالعائد محذوف، وفي تقديره إشكال تقدّم الكلام عليه في البقرة عند قوله: «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ»^(٣) فليلتفت إليه.

قوله: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه منقطع، فيكون «أن يأتين» في محلّ نصب. والثاني: أنه متصل، وفيه حيثن ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستثنى من ظرف زمان عام تقديره: «ولا تعضّلوهن في وقت من الأوقات إلا وقت إتيانهن بفاحشة». الثاني: أنه مستثنى من الأحوال العامة تقديره: لا تعضّلوهن في حال من الأحوال إلا في حال إتيانهن بفاحشة. الثالث: أنه مستثنى من العلة العامة تقديره: لا تعضّلوهن لعلّ من العلل إلا لإتيانهن بفاحشة. / وقال أبو البقاء^(٤) بعد أن حكى فيه وجه

(١) الآية ٣.

(٢) أي إن الفعل لا يتعدى أصلاً، وحين دخلت «صار» يتعدى ومعناها معنى همزة التعديّة.

(٣) الآية ٣.

(٤) الإملاء ١٧٢/١.

الانقطاع : «والثاني: هو في موضع الحال تقديره: إلّا في حال إتيانهم بفاحشة، وقيل: هو استثناء متصل، تقديره: ولا تعضلوهن في حال إلا في حال إتيان الفاحشة» انتهى. وهذا الوجهان هما في الحقيقة وجه واحد، لأنّ القائل بكونه منصوباً على الحال لا بُدّ أن يقدر شيئاً عاماً يجعل هذه الحال مستثناة منه.

وقرأ^(١) ابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «مُبَيَّنَةٌ» بفتح الياء اسم مفعول في جميع القرآن، أي: بَيَّنَّهَا مَنْ يَدَّعِيهَا وَأَوْضَحَهَا. والباقون بكسرها اسم فاعل وفيه وجهان، أحدهما: أنه من «بَيَّنَّ» المتعدي، فعلى هذا يكون المفعول محذوفاً تقديره مَبَيَّنَةٌ حال مرتكبها. والثاني: أنه من بَيَّنَّ اللازم، فإنَّ «بَيَّنَّ» يكون متعدياً ولازماً يقال: بَانَ الشيء وأبان واستبان وبَيَّنَّ وتبيَّن بمعنى واحد أي: ظَهَرَ. وقرأ بعضهم^(٢): مُبَيَّنَةٌ بكسر الباء وسكون الياء اسم فاعل من «أبان»، وفيها الوجهان المتقدمان في المشددة المكسورة، لأنَّ «أبان» أيضاً يكون متعدياً ولازماً، وأما «مُبَيَّنَات»^(٣) فقرأهن الأخوان وابن عامر وحفص عن عاصم بكسر الياء اسم فاعل، والباقون بفتحها اسم مفعول، وقد تقدّم وجه ذلك.

قوله: «بالمعروف» في الباء وجهان، أظهرهما: أنها باءُ الحال: إمّا من الفاعل أي: مصاحبين لهنّ بالمعروف، أو من المفعول أي: مصحوبات بالمعروف. والثاني: أنها باءُ التعدية. قال أبو البقاء^(٤): «بالمعروف» مفعول أو حال.

قوله: «فعسى» الفاء جواب الشرط، وإنما اقترنت بها «عسى» لكونها

(١) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ٣٨٣/١.

(٢) وهي قراءة ابن عباس كما في القرطبي ٩٦/٥.

(٣) الآية ٣٤ من النور. وانظر: السبعة ٢٢٩.

(٤) الإملاء ١٧٢/١.

جامدة. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: من أي وجه صح أن يكون «فغسي» جزاءً للشروط؟ قلت: من حيث إن المعنى: فإن كرهتموهن فاصبروا عليهن مع الكراهة، فلعل لكم فيما تكرهون خيراً كثيراً ليس فيما تحبونه».

وقرى^(٢) «ويجعل» برفع اللام. قال الزمخشري^(٣): «على أنه حال»، يعني ويكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ لثلاثاً يلزم دخول الواو على مضارع مثبت. و«غسي» هنا تامة لأنها رفعت «أن» وما بعدها، والتقدير: فقد قربت كراحتكم، فاستغنيت عن تقدير خبر، والضمير في «فيه» يعود على «شيء» أي: في ذلك الشيء المكروه. وقيل: يعود على الكره المدلول عليه بالفعل. وقيل: يعود على الصبر وإن لم يجز له ذكر.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿مَكَانَ زَوْجٍ﴾: ظرف منصوب بالاستبدال، والمراد بالزوج هنا الجمع أي: وإن أردتم استبدال أزواج مكان أزواج، وجاز ذلك لدلالة جمع المستبدلين، إذ لا يتوهم اشتراك المخاطبين في زوج واحد مكان زوج واحد، والإرادة معنى الجمع عاذ الضمير من قوله: «إحداهن» على «زوج» جمعاً. والتي نهى عن الأخذ منها هي المستبدل مكانها، لأنها آخذة منه بدليل قوله: «وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض» وهذا إنما هو في القديمة لا المستحدثة.

وقال: «إحداهن» ليدل على أن قوله: «وآتيتم» المراد منه: وآتى كل واحد منكم إحداهن، أي: إحدى الأزواج، ولم يقل: «آتيتموهن قنطاراً» لثلاثاً يتوهم أن الجميع المخاطبين آتوا الأزواج قنطاراً، والمراد: آتى كل واحد زوجته قنطاراً، فدل لفظ «إحداهن» على أن الضمير في «آتيتم» المراد منه كل

(١) الكشف ١/٥١٥.

(٢) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٥.

(٣) الكشف ١/٥١٥.

واحدٍ واحدٍ، كما دَلَّ لفظ «وإن أردتم استبدالَ زوجٍ مكانَ زوجٍ» على أنَّ المراد استبدالَ أزواجٍ مكانَ أزواجٍ، فأريد بالمفرد هنا الجمعُ للدلالة «وإن أردتم».

وأريد بقوله «وآتيتم» كلُّ واحدٍ واحدٍ، لدلالة «إحداهن» وهي مفردة على ذلك. ولا يُدُلُّ على هذا المعنى البليغ بأوجز ولا أفصح من هذا التركيب. وتقدَّم معنى القنطار واشتقاقه في آل عمران^(١). والضمير في «منه» عائذ على «قنطاراً».

وقرأ^(٢) ابن محيصن: «آتيتم أحداهن» بوصل ألف «إحدى» كما قرئ: «إنها لأحدى الكُبر»^(٣) حَذَفَ الهمزة تخفيفاً كقوله^(٤):

١٥٦٠- إن لم أقَاتِلْ فآلبسوني بُرْقُعاً

وبهذا الذي ذكرته يتضح معنى الآية.

وقد طَوَّلَ أبو البقاء^(٥) فيها ولم يأت بباطل، ولا بد من التعرُّض لما قاله والتنبيه عليه. قال: «وفي قوله «وآتيتم إحداهن قنطاراً» إشكالان، أحدهما: أنه جَمَعَ الضميرَ والمتقدِّمَ زوجان. والثاني: أن التي يريد أن يُستبدلَ بها هي التي تكون قد أعطاهما مالاً فينهاه عن أخذه، فأما التي يريد أن يستحْدِثَها فلم يكن أعطاها شيئاً حتى ينهى عن أخذه، ويتأيد ذلك بقوله: «وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض». والجوابُ عن الأول: أنَّ المراد بالزوج الجمعُ، لأنَّ الخطابَ لجماعة الرجال، وكلُّ منهم قد يريد

(١) الآية ٧٥ من آل عمران.

(٢) القرطبي ١٠١/٥، والبحر ٢٠٦/٣.

(٣) الآية ٣٥ من المدثر، وهي رواية عن ابن كثير كما في الشواذ ص ١٦٥.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في المحتسب ١٢٠/١، والخصائص ١٥١/٣، والقرطبي

١٠١/٥، والبحر ٢٠٦/٣.

(٥) الإملاء ١٧٢/١.

الاستبدال، ويجوز أن يكونَ جُمعَ لأن التي يريد أن يستبدلَها يُفْضي حالها إلى أن تكون زوجاً، وأن يريد أن يستبدلَ بها كما استبدل بالأولى فجمع على هذا المعنى. وأمّا الإشكال الثاني ففيه جوابان أحدهما: أنه وَضَعَ الظاهر مَوْضِعَ المضمَر، والأصل: وآتيموهن. والثاني: أَنَّ المستبدلَ بها مبهمَةٌ فقال «إحدهن» إذ لم تتعين حتى يَرْجِع الضمير إليها، وقد ذكرنا نحوه من هذا في قوله: «فتذكرُ إحدهما الأخرى»^(١) انتهى.

وفي قوله: «وَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمَر» نظراً، لأنه لو كان الأصل كذلك لأوهم أن الجميع آتوا الأزواج قطاراً كما تقدّم، وليس كذلك.

قوله: «أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً» الاستفهام للإنكار أي: أتفعلونه مع بُهْتَانِهِ. وفي نصب «بُهْتَاناً وإثماً» وجهان، أحدهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجله أي: لبهتانكم وإثمكم. قال الزمخشري^(٢): «وإن لم يكن غرضاً بكقولك: قعدَ عن القتالِ جُبْنًا». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال، وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الفاعل في «أَتَأْخُذُونَهُ» [أي] باهتين وأثمين. والثاني: أنه المفعول أي: أَتَأْخُذُونَهُ مُبْهَتاً مُحْيراً لَشَنْعَتِهِ وَقُبْحِ الْأَحْدُوثَةِ عَنْهُ. وبُهْتَان: فُعلان من البُهْت، وقد تقدّم معناه في البقرة^(٣)، وتقدم أيضاً الكلام في «كيف» ومحلّها من الإعراب في البقرة أيضاً في قوله: «كيف تكفرون»^(٤).

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَى﴾: الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب، وأتى بـ «قد» لِيَقْرَبَ الماضي من الحال، وكذلك «أَخَذَنَ»

(١) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٢) الكشف ٥١٤.

(٣) انظر الآية ٢٥٨.

(٤) الآية ٢٨.

و«قد» مقدرةٌ معه لتقدمِ ذِكْرَها. و«منكم» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بـ«أخذن». وأجاز فيه أبو البقاء^(١) أن يكونَ حالاً من «ميثاقاً» فُدمَ عليه، كأنه لَمَّا رأى أنه يجوز أن يكونَ صفةً لوتأخرَ لجاز ذلك وهو ضعيف. و«أفضى» معناه ذهب إلى فضائه أي: ناحية سَعَتِهِ، يقال: فُضًّا يَفْضُو، فالف «أفضى» عن بَاءٍ أصلها واو.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾: في «ما» هذه قولان أحدهما: أنها موصولة اسمية واقعة على أنواعٍ مَنْ يَعْقِلُ، كما تقدم ذلك في قوله «ما طاب لكم»^(٢)، وهذا عند مَنْ لا يجيز وقوعها على آحاد العقلاء. فأما مَنْ يُجيز ذلك فيقول: إنها واقعة موقعٍ «مَنْ»، فـ«ما» مفعول به بقوله «ولا تنكحوا»، والتقدير: ولا تزوجوا مَنْ تزوج آبَاؤُكم. والثاني: أنها مصدرية أي: ولا تنكحوا مثلَ نكاح آبائكم الذي كان في الجاهلية وهو النكاح الفاسد كنكاح الشُّغار^(٣) وغيره، واختار هذا القول جماعة منهم ابن جرير الطبري^(٤) قال: «ولو كان معناه: ولا تنكحوا النساء التي نكح آبَاؤُكم لوجب أن يكون موضعُ «ما» من». انتهى. وتبين كونه حراماً أو فاسداً [من] قوله: «إنه كان فاحشةً ومَقْتاً». قوله «من النساء»: تقدم نظيره أولُ السورة^(٥).

قوله: «إلا ما قد سَلَفَ» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه منقطع، إذ الماضي لا يُجامع الاستقبال، / والمعنى: أنه لَمَّا حَرَّمَ عليهم نكاح ما نكح آبَاؤُهم تطرَّق الوهمُ إلى ماضى في الجاهلية ما حكمه؟ فقيل: إلا ما قد سَلَفَ أي: لكن ما سلف فلا إثم فيه. وقال ابن زيد في معنى ذلك أيضاً: «إن

(١) الإملاء ١/ ١٧٣.

(٢) الآية ٣ من النساء.

(٣) الشُّغار: أن تزوجَ الرجلُ امرأةً على أن يزوجه أخرى بغير مهر.

(٤) تفسير الطبري ٨/ ١٣٨.

(٥) الآية ٣.

المراد بالنكاح العقد الصحيح» وَحَمَلَ «إلا ما قد سلف» على ما كان يتعاطاه بعضهم من الزنا فقال: «إلا ما قد سلف من الآباء في الجاهلية من الزنا بالنساء فذلك جائز لكم زواجهم في الإسلام، وكأنه قيل: ولا تَعْقِدُوا على مَنْ عَقَدَ عليه آبَاؤُكُمْ إلا ما قد سلف مِنْ زِنَاهُمْ، فإنه يجوز لكم أن تتزوجوهم فهو استثناء منقطع أيضاً.

والثاني: أنه استثناء متصل وفيه معنيان، أحدهما: أن يُحْمَلَ النكاح على الوطء، والمعنى: أنه نهى أن يَطَّأ الرجل امرأة وَطَّأها أبوه إلا ما قد سلف من الأب في الجاهلية من الزنا بالمرأة فإنه يجوز للابن تزويجها. نُقِلَ هذا المعنى عن ابن زيد أيضاً، إلا أنه لا بد من التخصيص في شيئين: أحدهما قوله: «ولا تَنْكِحُوا» أي: ولا تَطَّؤُوا وَطَّأً مباحاً بالتزويج. والثاني: التخصيص في قوله: «إلا ما قد سلف» بوطء الزنا، وإلا فالوطء فيما قد سلف قد يكون وَطَّأً غير زنا، وقد يكون زنا، فيصير التقدير: ولا تَطَّؤُوا ما وطىء آبَاؤُكُمْ وَطَّأً مباحاً بالتزويج إلا مَنْ كان وَطَّأها فيما مضى وَطَّء زنا. ويجوز على هذا المعنى الذي ذهب إليه ابن زيد أن يُراد بالنكاح الأول العقد، وبالثاني الوطء، أي: ولا تتزوجوا مَنْ وَطَّأها آبَاؤُكُمْ إلا من كان وَطَّأها وَطَّء زنا.

والمعنى الثاني: «ولا تَنْكِحُوا مثل نكاح آبائكم في الجاهلية إلا ما تقدم منكم مِنْ تلك العقود الفاسدة فمباح لكم الإقامة عليها في الإسلام إذا كان مما يقرُّ الإسلام عليه» وهذا على رأي مَنْ يَجْعَلُ «ما» مصدريةً وقد تقدم.

وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف استثنى «ما قد سلف» من «ما نكح آبَاؤُكُمْ»؟ قلت: كما استثنى «غير أن سيوفهم» من قوله: «ولا عيب فيهم» يعني: إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره،

وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق إلى إباحته، كما تعلق بالمُحال في التأييد في نحو قولهم: «حتى يَبْيَضُ القَارُّ» و«حتى يَلْجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ». انتهى. أشار - رحمه الله - إلى بيت النابغة في قوله^(١):

١٥٦١ - ولا عيبَ فيهم غيرَ أنْ سيوفهم

بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ

يعني إن وُجِدَ فيهم عَيْبٌ فهو هذا، وهذا لا يَعُدُّه أَحَدٌ عَيْبًا فانتفى العيب عنهم بدليله. ولكن هل الاستثناء على هذا المعنى الذي أبداه الزمخشري من قبيل المنقطع أو المتصل؟ والحق أنه متصل لأن المعنى: ولا تَنْكِحُوا ما نكح آبَاؤُكم إلا اللاتي مَضَيْنَ وَفَيْنَ، وهذا مُحَالٌ، وكونه مُحَالًا لا يُخْرِجُهُ عن الاتصال. وأما البيتُ ففيه نظرٌ، والظاهر أن الاستثناء فيه متصلٌ أيضاً، لأنه جَعَلَ العيبَ شامِلاً لقوله «غيرَ أنْ سيوفهم» بالمعنى الذي أَرَادَهُ. وللبحث فيه مجال.

وتَلَخَّصْ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ المرادَ بالنكاحِ في هذه الآيةِ العقدُ الصحيحُ أو الفاسدُ أو الوطء، أو: يُرَادُ بالأولِ العقدُ والثاني الوطءُ، وقد تَقَدَّمَ القولُ في البقرة: هل هو حقيقةٌ فيهما أو في أحدهما؟ واختلافُ الناسِ في ذلك.

وزعم بعضهم أن في الآيةِ تقديمًا وتأخيرًا والأصل: ولا تَنْكِحُوا ما نكح آبَاؤُكم من النساء، إنه كان فاحشةً ومَقْتًا وساء سبيلاً إلا ما قد سلف. وهذا فاسدٌ من حيث الإعراب ومن حيث المعنى: أمَّا الأولُ فلأنَّ ما في حَيْزٍ «إِنَّ» لا يَتَقَدَّمُ عليها، وأيضاً فالمستثنى لا يَتَقَدَّمُ على الجملة التي هو من متعلقاتها سواءً كان متصلاً أم منقطعاً، وإن كان في هذا خلافٌ ضعيفٌ. وأمَّا الثاني فلأنه

(١) ديوانه ٦٠؛ والجمع ٢٣٢/١؛ والخزانة ٩/٢؛ والدرر ١٩٥/١. القراع: المقارعة والمجالد.

أخبر أنه فاحشة ومقت في الزمان الماضي بقوله «كان» فلا يصح أن يُستثنى منه الماضي، إذ يصير المعنى: هو فاحشة في الزمان الماضي إلا ما وقع منه في الزمان الماضي فليس بفاحشة.

والمقت: بغض مقرون باستحقاق فهو أخص منه. والضمير في قوله «إنه» عائذ على النكاح المفهوم من قوله: «ولا تنكحوا»، ويجوز أن يعود على الزنى إذا أريد بقوله «إلا ما قد سلف» الزنى. و«كان» هنا لا تدل على الماضي فقط لأن معناها هنا معنى لم يزل^(١)، وهذا المعنى هو الذي حمل المبرد على قوله «إنها زائدة»^(٢). وردّ عليه بوجود الخبر والزائدة لا خبر لها، وكأنه يعني بزيادتها ما ذكرته من كونها لا تدل على الماضي فقط، فعبر عن ذلك بالزيادة.

قوله: «وساء سبيلاً» في «ساء» قولان، أحدهما: أنها جارية مجرى «بئس» في الذم والعمل، ففيها ضمير مبهم يُفسره ما بعده وهو «سبيلاً» والمخصوص بالذم محذوف تقديره: «وساء سبيلاً سبيل هذا النكاح» كقوله: «بئس الشراب» أي: ذلك الماء. والثاني: أنها لا تجري مجرى «بئس» في العمل بل هي كسائر الأفعال، فيكون فيها ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير في «إنه»، و«سبيلاً» على كلا التقديرين تمييز.

وفي هذه الجملة وجهان أحدهما: أنه لا محل لها بل هي مستأنفة، ويكون الوقف على قوله: «ومقتاً» ثم يستأنف «وساء سبيلاً» أي: وساء هذا

(١) قوله: «لم يزل» غير واضح في الأصل.

(٢) نسبة القول بزيادتها إلى المبرد قال به الزجاج في «معاني القرآن» ٣٢/٢، ونقل قول الزجاج هذا صاحب الخزانة ٣٨/٤. والحقيقة أن هذا النقل فيه نظر لأنه يرفض في «المقتضب» ١١٧/٤ زيادة «كان» في بيت اشتهرت فيه الزيادة وهو قوله:

وجيران لنا كانوا كرام

ومضى يؤوله مع أنه يقول: عدّ النحاة جميعاً أن «كان» في البيت ساقطة.

السبيل مِنْ نِكَاح مَنْ نَكَحَهُنَّ مِنَ الْآبَاءِ. والثاني: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى خَيْرِ «كَانَ»، عَلَى أَنْ يُجْعَلَ مُحْكِيّاً بِقَوْلِ مَضْمَرٍ، ذَلِكَ الْقَوْلُ هُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَيْرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَقُولاً فِيهِ: سَاءَ سَبِيلاً، هَكَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١). وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً عَلَى خَيْرِ «كَانَ» مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ قَوْلٍ، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي قُوَّةِ الْمَفْرَدِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقَعُ خَبِراً بِنَفْسِهِ تَقُولُ: «زَيْدٌ سَاءٌ رَجُلًا» وَ«كَانَ زَيْدٌ سَاءٌ رَجُلًا»، فَغَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنْكَ أَتَيْتَ بِأَخْبَارِ «كَانَ» أَحَدَهَا مَفْرَدَ وَالْآخَرَ جُمْلَةً، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ جُمْلَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ، وَالْإِنْشَائِيَّةُ لَا تَقَعُ خَبِراً لـ «كَانَ»، فَاحْتَاجَ إِلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ وَفِيهِ بَحْثٌ.

آ. (٢٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾: «أُمَّهَاتُ» جَمْعُ «أُمٍّ» فَالْهَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْجَمْعِ، فَرَقاً بَيْنَ الْعَقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ. يُقَالُ فِي الْعَقْلَاءِ: «أُمَّهَاتُ» وَفِي غَيْرِهِمْ: «أُمَّاتُ» كَقَوْلِهِ^(٢):
١٥٦٢- وَأُمَّاتٍ أَطْلَاءٍ صَغَارٍ.....

هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ يُقَالُ: «أُمَّاتُ» فِي الْعَقْلَاءِ، وَ«أُمَّهَاتُ» فِي غَيْرِهِمْ وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَ الِاسْتِعْمَالَيْنِ فِي الْعَقْلَاءِ فَقَالَ^(٣):
١٥٦٣- إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبُحْنَ الْوُجُوهُ
فَرَجَّتِ الظَّلَامُ بِأُمَّاتِكَ

وَقَدْ سُمِعَ «أُمَّهَةٌ» فِي «أُمٍّ» بِزِيَادَةِ هَاءٍ، بَعْدَهَا تَاءٌ تَأْنِيثُ قَالَ^(٤):

١٥٦٤- أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي

(١) الإِمْلاء ١/١٧٣.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٣) الْبَيْتُ لِمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣/١٦٩؛ وَابْنُ يَعِيشَ ٣/١٠؛ وَاللِّسَانُ: أُمٌّ؛ وَشَوَاهِدُ الشَّافِيَةِ ٣٠٨؛ وَالْهَمْعُ ١/٢٣؛ وَالْدَّرَرُ ١/٦.

(٤) الْبَيْتُ لِقَصِي بْنِ كَلَابٍ، وَبَعْدَهُ:

= عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبٍ

فعلى هذا يجوز أن تكون «أمهات» جمع «أُمَّهَة» المزيد فيها الهاء، [٢٠٤/ب] والهاء قد أتت زائدة في مواضع / قالوا: هَبْلَعٌ وهَجْرَعٌ من البَلْعِ والجَرَعِ.

قوله: «وبناتكم» عطفٌ على «أمَّهاتكم». وبنات جمع بنت، وبت تأنث ابن، وتقدّم الكلام عليه وعلى اشتقاقه ووزنه في البقرة في قوله: «يا بني إسرائيل»^(١)، إلا أن أبا البقاء^(٢) حكى عن الفراء أن «بنات» ليس جمعاً لـ «بنت» يعني بكسر الباء بل جمع «بنة» يعني بفتحها، قال: وكُسِرَت الباء تنبيهاً على المحذوف. قلت: هذا إنما يجيء على اعتقاد أن لامها ياء، وقد تقدم لنا خلاف في ذلك وأن الصحيح أنها واو، وحكى عن غيره أن أصلها: بَنَوَة، وعلى ذلك جاء جمعها ومذكرها وهو بنون، قال: «وهو مذهب البصريين» قلت: لا خلاف بين القولين في التحقيق، لأنَّ مَنْ قال: بنات جمع «بنة» بفتح الباء لا بد وأن يعتقد أن أصلها «بَنَوَة» حُذِفَتْ لامُها وعُوِّضَ منها تاء التأنيث، والذي قال: بنات جمع «بَنَوَة» لَفَظٌ بالأصل فلا خلاف.

واعلم أن تاء «بنت» و«أخت» تاء تعويض عن اللام المحذوفة كما تقدّم تقريره، وليست للتأنيث، ويبدّل على ذلك وجهان، أحدهما: أن تاء التأنيث يلزم فتح ما قبلها لفظاً أو تقديرًا نحو: ثمرة وفتاة، وهذه ساكن ما قبلها. والثاني: أن تاء التأنيث تُبدّل في الوقف هاء، وهذه لا تُبدّل بل تُقَرَّر على حالها. قال أبو البقاء^(٣): «فإن قيل: لِمَ رُدَّ المحذوف في «أخوات» ولم يُرَدَّ في «بنات»؟ قيل: حُمِلَ كل واحد من الجمعين على مذكّره، فمذكر

= وهو في المحاسب ٢/٢٢٤؛ وأمالى القالي ٢/٣٠١؛ واللسان: سلل؛ وابن يعيش ٣/١٠؛ والخزانة ٣/٣٠٦؛ والهمع ١/٢٣؛ والدرر ١/٥.

(١) الآية ٤٠.

(٢) الإملاء ١/١٧٤.

(٣) الإملاء ١/١٧٤.

«بنات» لم يُردَّ إليه المحذوف بل قالوا فيه «بنون»، ومذكر «أخوات» ردَّ فيه محذوفه قالوا في جمع أخ: إخوة وإخوان.

وهذا الذي قاله ليس بشيء لأنه أخذ جمع التكسير وهو إخوة وإخوان مقابلًا لـ «أخوات» جمع التصحيح، فقال: ردَّ في أخوات كما ردَّ في إخوة، وهذا أيضاً موجود في «بنات»؛ لأنَّ مذكره في التكسير ردَّ إليه المحذوف. قالوا: ابن وأبناء، ولَمَّا جمَعُوا أخاً جمع السلامة قالوا فيه «أخون» بالحذف، فردُّوا في تكسير ابن وأخ محذوفهما، ولم يردُّوا في تصحيحهما، فبان فساد ما قال.

قوله: «وخالانكم» ألف «خالة» و«خال» منقلبة عن واو، بدليل جمعه على «أخوال»، قال تعالى: «أوبوت أخوالكم»^(١).

قوله: «من الرضاعة»: في موضع نصب على الحال فيتعلق بمحذوف تقديره: وأخواتكم كائنات من الرضاعة. وقرأ أبو حنيفة^(٢): «من الرضاعة» بكسر الراء. «من نساكنكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من «ربائبكم» تقديره: «وربائبكم كائنات من نساكنكم». والثاني: أنه حال من الضمير المستكن في قوله: «في حُجُوركم» لأنه لَمَّا وقع صلة تحمّل ضميراً، أي: اللاتي استقررن في حُجُوركم.

والربائب: جمع «ربيبة» وهي بنت الزوج أو الزوجة، والمذكر: ربيب، سُمِّيَا بذلك؛ لأن أحد الزوجين يربُّه^(٣) كما يربُّ ابنه. وقوله: «اللّاتي في حُجُوركم» لا مفهوم له لخروجه مخرج الغالب^(٤). والحُجُور: جمع «حُجْر»

(١) الآية ٦١ من النور.

(٢) البحر ٢١١/٣؛ الشواذ ٢٥.

(٣) يربه: يعاهده.

(٤) أي: إن إضاقتهم إلى الحُجُور حملاً على أغلب ما يكون الربائب عليه، وهي محرمة وإن =

بفتح الحاء وكسرهما، وهو مقدّم ثوب الإنسان ثم استعملت اللفظة في الحفظ والستر.

قوله: «اللاتي دَخَلْنَ بهنَّ» صفة لـ «نساءكم» المجرور بـ «من»، اشترط في تحریم الربیبة أن یَدْخُلَ بأَمرها.

ولا جائز أن تكون صفة لـ «نساءكم» الأولى والثانية^(١) لوجهين، أحدهما: من جهة الصناعة، وهو أن «نساءكم» الأولى مجرورة بالإضافة والثانية مجرورة بـ «من» فقد اختلف العاملان، وإذا اختلفا امتنع النعت، لا تقول: «رأيت زيدا ومررت بعمر العاقلين» على أن يكون «العاقلين» نعتاً لهما. والثاني من جهة المعنى: وهو أن أم المرأة تحرّم بمجرد العقد على البنت دَخَلَ بها أو لم يَدْخُلَ بها عند الجمهور، والربیبة لا تحرّم إلا بالدخول على أمها.

وفي كلام الزمخشري^(٢) ما يلزم منه أنه يجوز أن يكون هذا الوصف راجعاً إلى الأولى في المعنى فإنه قال: «من نساءكم» متعلق بـ «ربائبكم» ومعناه: أن الربیبة من المرأة المدخول بها مُحَرَّمَةٌ على الرجل حلالاً له إذا لم يدخل بها. فإن قلت: هل يصح أن يتعلق بقوله: «وأمهات نساءكم»؟ قلت: لا يخلو: إما أن يتعلق بهن وبالربائب فتكون حرمتهن وحرمة الربائب غير مبهمتين جميعاً، وإما أن يتعلق بهن دون الربائب، فتكون حرمتهن غير مبهمة وحرمة الربائب مبهمة، ولا يجوز الأول لأن معنى «من» مع أحد المتعلقين خلافاً معناها مع الآخر، ألا تراك إذا قلت: «وأمهات نساءكم من

= لم تكن في الحجر، ولكن بعض أهل الظاهر اشترطوا في تحریمها أن تكون في حجره.
انظر: البحر ٢/٢١١.

(١) أي صفة لهما معاً.

(٢) الكشف ١/٥١٦.

نسائكم اللاتي دخلتم بهن» فقد جعلت «من» لبيان النساء وتمييزاً للمدخل بهن من غير المدخول بهن، وإذا قلت: «وربائبكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن» فإنك جاعل «من» لابتداء الغاية كما تقول: «بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم من خديجة»، وليس بصحيح أن يعني بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيين مختلفين، ولا يجوز الثاني لأن الذي يليه هو الذي يستوجب التعليق به ما لم يعرض أمر لا يرد، إلا أن تقول: أعلقه بالنساء والربائب، وأجعل «من» للاتصال كقوله تعالى: «المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض»^(١)، [وقال]^(٢):

..... ١٥٦٥

فإني لست منك ولست مني

[وقوله]^(٣):

١٥٦٦ - ما أنا من دود ولا دود مني

وأما النساء متصلات بالنساء لأنهن أمهاتهن، كما أن الربائب متصلات بأمهاتهن لأنهن بناتهن، هذا وقد اتفقوا على أن التحريم لأمهات النساء مبهم. انتهى. ثم قال: «إلا ما روي عن علي وابن عباس وزيد وابن عمر وابن الزبير أنهم قرؤوا «وأما نسائكم اللاتي دخلتم بهن» فكان ابن عباس يقول: «والله ما أنزل إلا هكذا» فقله: «أعلقه بالنساء والربائب» إلى

(١) الآية ٦٧ من التوبة. والأصل: «والمؤمنون والمؤمنات» والتصحيح من الزنجشري وليس ثمة آية بهذا النص.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٣.

(٣) لم أعتد إلى قائله وهو في الكشف ٥١٦/١، والبيت على هذه الرواية من الرجز، وثمة بيت من الرمل شبيه به وهو:

أيها السائل عنهم وعني لست من هند ولا هند مني
وهو في ابن يعيش ١٢٥/٣.

آخره يقتضي أن القيد الذي في الرائب - وهو الدخول - في أمهات^(١) نسائكم، كما تقدم حكايته عن علي وابن عباس. قال الشيخ^(٢): «ولا نعلم أحداً أثبت له «مِنْ» معنى الاتصال، وأما الآية والبيت والحديث فمؤولة.

قوله: «وحلائل» جمع «حليلة» وهي الزوجة، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تحلُّ مع زوجها حيث كان، فهي فَعِيلَةٌ بمعنى فاعلة، والزوج حليل كذلك، قال^(٣):

١٥٦٧- أغشى فتاة الحَيِّ عند حليلها
وإذا غَزَا في الجيش لا أغشاها

وقيل: اشتقاقها من لفظ الحلال؛ إذ كُلُّ منهما حلال لصاحبه، وهو قول الزجاج^(٤) وجماعة، فـ «فَعِيلٌ» بمعنى مفعول أي: مُحَلَّلَةٌ له وهو محللٌ لها، إلا أن هذا يُضَعِّفُهُ دخولُ التانيث، اللهم إلا أن يقال إنه جرى مَجْرَى الجوامد / كالنطيحة والذبيحة. وقيل: هما من لفظ «الحَلِّ» ضد العَقْد؛ لأنَّ كلاً منهما يحلُّ إزار صاحبه.

«والذين من أصلابكم» صفةٌ مبيّنة؛ لأنَّ الابن قد يُطلق على المُتَبَنَّى به وليس امرأته حراماً على مَنْ تَبَنَّاهُ، وأمَّا الابن من الرضاع فإنه وإن كان حكمه حكم ابن الصُّلب في ذلك فمبيِّنٌ بالسنة فلا يرد على الآية الكريمة:

وأصْلاب: جمع «صُلب» وهو الظهر، سُمِّيَ بذلك لقوته اشتقاقاً من الصُّلابة، وأفصحُ لغتيه: صُلبٌ بضم الفاء وسكون العين وهي لغة الحجاز،

(١) أي ينطبق أيضاً على فئة أمهات النساء.

(٢) البحر ٢/٢١٢.

(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٣٠٨؛ والبحر ٣/١٩٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٤.

وبنو تميم وأسد يقولون «صَلْبًا» بفتحهما، حكى ذلك الفراء عنهم في كتاب «لغات القرآن» له، وأنشد عن بعضهم^(١):

١٥٦٨ - فِي صَلْبٍ مِثْلِ الْعَيْنِ الْمُؤَدَمِ

وحكى عنهم: «إِذَا أَقُومُ اشْتَكَى صَلْبِي».

قوله: «وَأَنْ تَجْمَعُوا» فِي مَحَلٍّ رَفَعَ عِظْفًا عَلَى مَرْفُوعٍ «حُرْمَت» أَي: وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَالْمَرَادُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي النِّكَاحِ، أَمَّا فِي الْمَلِكِ فَجَائِزٌ اتِّفَاقًا، وَأَمَّا الْوِطْءُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ فَفِيهِ خِلَافٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ.

قوله: «إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ أَي: لَكِنْ مَا مَضَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُهُ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى إِلَّا مَا عَقَّدَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ يَبْقَى النِّكَاحُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَلَكِنْ يَخْتَارُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَيَفَارِقُ الْأُخْرَى، وَكَانَ قَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى فِي «مَا قَدْ سَلَفَ» الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَيْهِ مُتَّصِلًا، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى الْإِتِّصَالُ الْبَيْتَ لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾: قرأ الجمهور هذه اللفظة سواء كانت معرفة بـ «أل» أم نكرة بفتح الصاد، والكسائي^(٢) بكسرهما في الجمع إلا قوله «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ» فِي رَأْسِ الْجُزْءِ^(٣) فَإِنَّهُ وَافِقُ الْجُمْهُورِ. فَأَمَّا الْفَتْحُ فَفِيهِ وَجْهَانِ، أَشْهَرُهُمَا: أَنَّهُ أَسْنَدُ الْإِحْصَانِ إِلَى غَيْرِهِنَّ، وَهُوَ إِمَّا

(١) الْبَيْتُ لِلْعَجَاجِ وَقَبْلَهُ:

رَبِّمَا الْعِظَامُ فَعَمَّةُ الْمُخْدَمِ

وهو في ديوانه ٤٠٥/١؛ ومفردات الراغب ٢٩٢؛ وإصلاح المنطق ٢٩، وشواهد الزنجشيري ٥٤٤/٤، والمؤدَم: لِيَنَّ الْأَدَمَةَ، وَالْمُخْدَم: مَوْضِعُ الْخَلْخُلَاءِ مِنَ السَّاقِ.

(٢) السبعة ٢٣؛ والكشف ٣٨٤/١.

(٣) وهو الجزء الخامس ويقع عند هذه الآية التي يعربها الآن.

الأزواج أو الأولياء، فإن الزوج يُحصِن امرأته أي: يُعِفُّها، والوليُّ يُحصِنُها بالتزويج أيضاً والله يُحصِنُها بذلك. والثاني: أن هذا المفتوح الصاد بمنزلة المكسور، يعني أنه اسمُ فاعل، وإنما شدَّ فتح عين اسم الفاعل في ثلاثة ألقاظ: أَحَصَنَ فهو مُحَصِّنٌ وأَلْقَحَ فهو مُلْقِحٌ، وأسَهَبَ فهو مُسَهِّبٌ.

وأما الكسر فإنه أسند الإحصان إليهن؛ لأنهن يُحصِنُ أنفسهن بعفافهن، أو يُحصِنُ فروجهن بالحفظ، أو يُحصِنُ أزواجهن. وأما استثناء الكسائي التي في رأس الجزء قال: «لأن المراد بهن المَزَوَّجات فالمعنى: أن أزواجهن أحصنوهن، فهن مفعولات»، وهذا على أحد الأقوال في المحصنات هنا مَنْ هن؟ على أنه قد قرئ - شاذاً - التي في رأس الجزء بالكسر أيضاً، وإن أُريد بهن المَزَوَّجات؛ لأنَّ المراد أحصنَ أزواجهن أو فروجهن، وهو ظاهر. وقرأ يزيد بن^(١) قطيب: «والمُحَصِّنَات» بضم الصاد، كأنه لم يَعتدَّ بالساكن فأتبع الصاد للميم كقولهم: «مُتَنَّن».

وأصل هذه المادة الدلالة على التَمَنُّع ومنه «الحِصْن» لأنه يُمنَع به، و«جِصَان» للفرس من ذلك. ويقال: أَحَصَنَتِ المرأةُ وَحَصَنَتْ، ومصدرُ حَصَنَتْ: «حِصْن» عن سيويه^(٢) و«حَصَانَة» عن الكسائي وأبي عبيدة، واسمُ الفاعلِ مَنْ أَحَصَنَتْ مُحَصِّنَة، ومن حَصَنَتْ حَاصِنٌ، قال^(٣):

١٥٦٩ - وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ

مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

(١) البحر ٢١٤/٣. ويزيد بن قطيب الشامي ثقة، له اختيار ينسب إليه، روى عن عبدالله بن قيس، وروى عنه عمران الحمصي، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات لابن الجزري ٣٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٢٢٦/٢، وأجاز فيها الكسر والضم.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢٠٩/٢؛ والطبري ١٦٥/٨؛ والبحر ١٩٣/٣. والملس: البراءة من كل عيب يلزم. والقراف: المخالطة. والوقس: الجرب ويعني به هنا العيب.

ويقال لها: «حَصَان» أيضاً بفتح الحاء، قال حسان يصف عائشة رضي الله عنها^(١):

١٥٧٠- حَصَانُ رِزَانُ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ
وتَصْبَحُ غَرْنَى مِنْ لُحُومِ الْعَوَافِلِ

والإحصان في القرآن وَرَدَ، ويُراد به أحد أربعة معان: التزوج والعفة والحرية والإسلام، وهذا تنفعك معرفته في الاستثناء الواقع بعده: فإن أُريد به هنا التزوّج كان المعنى: وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المحصنات أي: المزوجات إلا النوع الذي ملكته أيمانكم: إما بالنسبي أو بملك من شري وهبة وإرث، وهو قول بعض أهل العلم، ويدل على الأول قول الفرزدق^(٢):

١٥٧١- وَذَاتِ حَلِيلٍ أَنْكَحَتْهَا رِمَاخُنَا
حَلَالٌ لِمَنْ يَبْنِي بِهَا لَمْ تُطْلَقِ

يعني: أن مجرد سبائها أحلّها بعد الاستبراء. وإن أُريد^(٣) به الإسلام أو العفة فالمعنى: أن المسلمات أو العفيفات حرام كلهن، يعني فلا يُزنى بهن إلا ما مُلِكَ منهن بتزويج أو ملك يمين، فيكون المراد بـ «ما ملكت أيمانكم» التسلط عليهن وهو قدر مشترك، وعلى هذه الأوجه الثلاثة^(٤) يكون الاستثناء متصلاً. وإن أُريد به الحرائر فالمراد إلا ما مُلِكَت بملك اليمين، وعلى هذا فالاستثناء منقطع.

وقوله: «من النساء» في محل نصب على الحال كنظيره المتقدم. وقال

(١) ديوانه ٣٨٠؛ والانصاف ٧٥٩؛ وشواهد الكشاف ٥٥٤: وما تزن: ما تنهم، ويعني بالشرط الثاني أنها لا تغتاب، وغرنى: جائعة.

(٢) تقدم برقم ٩٦١.

(٣) معطوف على قوله: وإن أُريد به هنا التزوج.

(٤) أي: التزوج والإسلام والعفة.

مكي^(٢): «فائدة قوله «من النساء» أَنَّ الْمُحْصَنَاتِ تَقَعُ عَلَى الْأَنْفُسِ، فَقَوْلُهُ «من النساء» يَرْفَعُ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالَ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ بِالْمُحْصَنَاتِ الْأَنْفُسُ قَوْلُهُ: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ»^(٣) فلو أُريدَ به النساءُ خاصةً لَمَا حَدَّ مِنْ قَذْفِ رَجُلًا بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ حَدَّهُ بِهَذَا النَّصِّ. انْتَهَى.. وَهَذَا كَلَامٌ عَجِيبٌ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَسْلِيمِ مَا قَالَهُ فِي آيَةِ النُّورِ كَيْفَ يَتَوَهَّمُ ذَلِكَ هُنَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ^(٤)؟

قوله: «كِتَابُ اللَّهِ» فِي نَصْبِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَه، أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَبْلَهُ وَهِيَ قَوْلُهُ: «حُرِّمَتْ»، وَنَصْبُهُ بِفِعْلِ مُقَدَّرِ أَيْ: كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا. وَأَبْعَدُ عِبِيدَةً^(٥) السَّلْمَانِي فِي جَعْلِهِ هَذَا الْمَصْدَرُ مُؤَكَّدًا لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ»^(٦).

الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ بـ «عَلَيْكُمْ» وَالتَّقْدِيرُ: عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ أَيْ: الزَّمَوْهُ كَقَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»^(٧)، وَهَذَا رَأْيُ الْكِسَائِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ، أَجَازُوا تَقْدِيمَ الْمَنْصُوبِ فِي بَابِ الْإِغْرَاءِ مُسْتَدِلِّينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَبِقَوْلِ الْآخِرِ^(٨):

١٥٧٢- يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ ذَلُّوِي دُونَكُمْ

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ بِحَمْدِ دُونِكَا

(١) لم أجده في المشكل.

(٢) الآية ٤ من النور.

(٣) أي: لأن المقام هنا تعدد الصور المحرمة للزواج فهل يتصور الزواج من الأنفس؟

(٤) عبيدة بن عمرو الكوفي التابعي، أخذ عن عبد الله بن مسعود، وأخذ عنه النخعي. توفي

سنة ٧٢. طبقات الفراء ١/٤٩٨.

(٥) الآية ٣ من النساء.

(٦) الآية ١٠٥ من المائدة.

(٧) البيت لجارية من مازن أولراجز من بني أسيد بن عمرو، وهو في الإنصاف ٢٢٨؛ وابن

يعيش ١١٧/١؛ والشذور ٤٠٧؛ وأوضح المسالك ١٢١/٣؛ والدرر ١٣٨/٢.

والمائح: النازل في البئر ليملا منه، ودونك: خذ.

فـ«دلوي» منصوبٌ بـ«دونك» وقد تقدّم. والبصريون يمنعون ذلك، قالوا: لأنَّ العاملَ ضعيف، وتأوّلوا الآيةَ على ما تقدّم، والبيتُ على أن «دلوي» منصوبٌ بـ«المائع» أي: الذي ماح دَلَوِي.

والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريبٌ من الإغراء. وقال أبو البقاء^(١) في هذا الوجه: «تقديره: الزموا كتاب الله» و«عليكم» إغراء، يعني أن مفعوله قد حُذف للدلالة بـ«كتاب الله» عليه، أي: عليكم ذلك، فيكون أكثر تأكيداً. وأمّا «عليكم» فقال أبو البقاء^(٢): إنها على القول بأن «كتاب» مصدرٌ يتعلق بذلك الفعل المقدر الناصب لـ«كتاب» ولا يتعلّق بالمصدر» قال: «لأنه هنا فَضْلَةٌ». قال: «وقيل: يتعلّق بنفسِ المصدر / لأنه ناب عن الفعل، حيث لم يُذكر معه فهو كقولك: مروراً يزيد [٢٠٥/ب] قلت: وأمّا على القول بأنه إغراء فلا محلّ له لأنه واقعٌ موقعٌ فعل الأمر، وأمّا على القول بأنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ أي: الزموا فـ«عليكم» متعلّقٌ بنفسِ «كتاب» أو بمحذوفٍ على أنه حال منه.

وقرأ^(٣) أبو حيوة «كَتَبَ اللَّهُ» على أن «كتب» فعل ماضٍ، و«الله» فاعلٌ به، وهي تؤيد كونه منصوباً على المصدر المؤكّد. وقرأ ابن السّمِيعَ اليماني: «كُتِبَ اللهُ» جعله جمعاً مرفوعاً مضافاً لله تعالى على أنه خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ، تقديره: هذه كتبُ الله عليكم.

قوله: «وأجلّ» قرأ الأخوان^(٤) وحفص عن عاصم: «أَحَلَّ مَبْنِياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل، وكلتا القراءتين الفعلُ فيهما معطوفٌ على

(١) الإملاء ١/ ١٧٥.

(٢) الإملاء ١/ ١٧٥.

(٣) البحر ٣/ ٢١٤؛ الشواذ ٢٥.

(٤) السبعة ٢٣١؛ الكشف ١/ ٣٨٥.

الجملة الفعلية من قوله: «حُرِّمَتْ»، والمُحَرَّم والمُحَلَّل هو الله تعالى في الموضوعين، سواء صُرِّح بإسناد الفعل إلى ضميره أو حَذَفَ الفاعل للعلم به.

وَأَدْعَى الزمخشري^(١) أن قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للمفعول عطف على «حُرِّمَتْ» لِيُعْطِفَ فعلٌ مبني للمفعول على مثله، وأما على قراءة بنائه للفاعل فجعله معطوفاً على الفعل المُقَدَّرُ الناصب لـ «كتاب» كأنه قيل: كَتَبَ اللهُ عليكم تحريمَ ذلك وأَحَلَّ لكم ما وراء ذلكم. قال الشيخ^(٢): «وما اختاره - يعني من التفرقة بين القراءتين - غير مختار؛ لأنَّ الناصب لـ «كتاب الله» جملة مؤكدة لمضمون الجملة من قوله «حُرِّمَتْ» إلى آخره، وقوله «وأَحَلَّ لكم» جملة تأسيسية فلا يناسب أن تُعْطِفَ إلا على تأسيسية مثلها لا على جملة مؤكدة، والجملتان هنا متقابلتان، إذ إحداهما للتحريم والأخرى للتحليل، فالمناسب أن تُعْطِفَ إحداهما على الأخرى لا على جملة أخرى غير الأولى، وقد قَعَلَ هو مثل ذلك في قراءة البناء للمفعول فليكن هذا مثله» وفي هذا الرد نظر^(٣).

و «ما وراء ذلكم» مفعول به: إمَّا منصوبُ المحل أو مرفوعه على حَسَبِ القراءتين في «أَحَلَّ».

قوله: «أَنْ تَبْتَغُوا» في محله ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجذر، فالرفع على أنه بدل من «ما وراء ذلكم» على قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للمفعول؛ لأن «ما» حيثُذا قائمة مقام الفاعل، وهذا بدلٌ منها بدلٌ اشتمال. وأمَّا النصب فالأجود أن يكون على أنه بدل من «ما» المتقدمة على قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للفاعل، كأنه

(١) الكشاف ٥١٨/١.

(٢) البحر ٢١٦/٣.

(٣) كان أولى بالمؤلف أن يبين وجهة النظر هذه، لأن كلام أبي حيان ظاهره منطقي سليم، وقد يكون هذا النظر موضوع الجملة التأسيسية وجواز عطف الجملة المؤكدة عليها.

قال: وَأَحَلَّ اللهُ لَكُمْ الْإِبْتِغَاءَ بِأَمْوَالِكُمْ مِنْ تَرْوِيجٍ أَوْ مِلْكِ يَمِينٍ. وَأَجَازَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١) أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجَلِهِ، قَالَ: «بِمَعْنَى: بَيَّنَّ لَكُمْ مَا يَحِلُّ مِمَّا يَحْرُمُ إِرَادَةً أَنْ يَكُونَ ابْتِغَاؤُكُمْ بِأَمْوَالِكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً فِي حَالِ كَوْنِكُمْ مُحَصِّنِينَ».

وَأَنْحَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢)، وَجَعَلَهُ إِنَّمَا قَصِدَ بِذَلِكَ دَسِيسَةَ الْإِعْتِزَالِ ثُمَّ قَالَ: «وِظَاهَرُ الْآيَةِ غَيْرُ مَا فَهَمَهُ، إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعَالَى أَحَلَّ لَنَا ابْتِغَاءَ مَا سِوَى الْمَحْرُمَاتِ السَّابِقِ ذِكْرُهَا بِأَمْوَالِنَا حَالَةَ الْإِحْصَانِ لَا حَالَةَ السَّفَاحِ، وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَرَّبَ «أَنْ تَبْتَغُوا» مَفْعُولاً لَهُ، لِأَنَّهُ فَاتَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَهُوَ اتِّحَادُ الْفَاعِلِ فِي الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ بِـ «أَحَلَّ» هُوَ اللهُ تَعَالَى وَالْفَاعِلُ فِي «تَبْتَغُوا» ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ فَقَدْ اخْتَلَفَا، وَلَمَّا أَحَسَّ الزَّمْخَشَرِيُّ - إِنْ كَانَ أَحْسَ - جَعَلَ «أَنْ تَبْتَغُوا» عَلَى حَذْفِ «إِرَادَةٍ» حَتَّى يَتَّحِدَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ «وَأَحَلَّ» وَفِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَمْ يَجْعَلِ «أَنْ تَبْتَغُوا» مَفْعُولاً لَهُ إِلَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَإِقَامَتِهِ مَقَامَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ خُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ. انتهى.

وَلَا أَدْرِي مَا هَذَا التَّحْمُلُ، وَلَا كَيْفَ يَخْفَى عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ شَرْطُ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ حَتَّى يَقُولَ: «إِنْ كَانَ أَحْسَ»!!!

وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ فِيهِ النَّصْبَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «وَفِي «مَا» - يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ «وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» - وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هِيَ بِمَعْنَى «مَنْ»، فَعِلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ «أَنْ تَبْتَغُوا» فِي مَوْضِعِ جَرٍّ أَوْ نَصْبٍ عَلَى تَقْدِيرٍ: بَأَنْ تَبْتَغُوا أَوْ لِأَنَّ تَبْتَغُوا، أَي: أُبَيِّحْ لَكُمْ غَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ النِّسَاءِ

(١) الكشف ٥١٨/١.

(٢) البحر ٢١٧/٣.

(٣) الإملاء ١٧٥/١.

بالمهور، والثاني: أن «ما» بمعنى الذي، والذي كناية عن الفعل أي: وأحل لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرّم، و«أن تبتغوا» بدل منه، ويجوز أن يكون أصله بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا. وفي ما قاله نظر لا يخفى^(١).

وأما الجرّ فعلى ما ذكره أبو البقاء. وقد تقدّم ما فيه.

و«مُحْصِنِينَ» حال من فاعل «تَبْتَغُوا»، و«غَيْرَ مَسَافِحِينَ» حال ثانية، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «مُحْصِنِينَ»، ومفعول محصنين ومسافحين محذوف أي: مُحْصِنِينَ فَرَوَجَكُمْ غَيْرَ مَسَافِحِينَ الزواني، وكأنها في الحقيقة حال مؤكدة لأن المُحْصِنِينَ غَيْرُ مَسَافِحِينَ. ولم يقرأ أحد بفتح الصاد من «محصنين» فيما علمت.

قوله: «فما استمتعتم به» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون شرطية. والثاني: أن تكون موصولة. وعلى كلا التقديرين فيجوز أن يكون المراد بها النساء المستمتع بهن أي: النوع المُستمتع به، وأن يراد بها الاستمتاع الذي هو الحدث. وعلى جميع الأوجه المتقدمة فهي في محل رفع بالابتداء، فإن كانت شرطية ففي خبرها الخلاف المشهور: هل هو فعل الشرط أو جوابه أو كلاهما؟ وقد تقدّم تحقيقه في البقرة^(٢). وإن كانت موصولةً فالخبر قوله: «فَاتَوْهِنَّ»، ودخلت الفاء لشبه الموصول باسم الشرط، وقد تقدّم أيضاً تحقيقه. ثم إن أريد بها النوع المستمتع به فالعائد على المبتدأ—سواء كانت «ما» شرطاً أو موصولة—الضمير المنصوب في «فَاتَوْهِنَّ»، ويكون قد راعى لفظ «ما» تارة فأفرد في قوله «به» ومعناها أخرى، فجَمَعَ في قوله «منهن»

(١) يبدو أن هذا النظر في عبارة أبي البقاء «في موضع جر أو نصب على تقدير بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا» حيث إن التقديرين في محل جر، ولكن الحرف قد اختلف، فكيف يقول في

موضع نصب؟

(٢) انظر: الآية ٣٨.

و «فآتوهن»، فيصيرُ المعنى: أي نوع من النساء استمتعتم به فآتوهنَّ، أو النوع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن، وإن أريد بها الاستمتاع فالعائدُ حينئذٍ محذوفٌ تقديره: فأي نوع من الاستمتاع استمتعتم به من النساء فآتوهنَّ أجورهن لأجله، أو: أي نوع من الاستمتاع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن أجورهنَّ لأجله.

و «مَنْ» في «منهن» تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون للبيان. والثاني: أن تكون للتبويض، ومحلُّها النصب على الحال من الهاء في «به» ولا يجوز في «ما» أن تكون مصدرية لفساد المعنى، ولعود الضمير في «به» عليها^(١). /

[٢٠٦/أ]

والسُّفاح: الزنا، وأصله الصَّبُّ، لأن الزاني يَصُبُّ فيه، وكانوا يقولون: سافحيني وماذيني. والمسافحُ: مَنْ تظاهر بالزنا، ومتخذ الأخدان مَنْ تَسَرَّ فاتخذ واحدة خفية.

قوله: «فريضة» حالٌ من «أجورهن» أو مصدرٌ مؤكَّد أي: فرض الله ذلك فريضة، أو مصدرٌ على غير الصدر؛ لأن الإيتاء مفروض فكأنه قيل: فآتوهنَّ أجورهنَّ إيتاءً مفروضاً.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ﴾: «مَنْ» شرطية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة. وقوله: «فمما ملكت»: إمَّا جوابُ الشرط وإمَّا خبر الموصول، وشروطُ دخولِ الفاء في الخبر موجودة. و «منكم» في محل نصبٍ على الحال مِنْ فاعلٍ «يَسْتَطِعُ».

وفي نَصْب «طَوَّلاً» ثلاثة أوجه أظهرها: أنه مفعول بـ «يَسْتَطِعُ»، وفي

(١) تقدَّم أكثر من مرة أن الجمهور لا يميزون أن يعود الضمير على «ما» المصدرية، وابن السراج يميز ذلك.

قوله: «أَنْ يَنْكِحَ» على هذا ثلاثة أقوال، القول الأول: أنه في محل نصب بـ«طَوَّلًا» على أنه مفعول بالمصدر المنون؛ لأنه مصدر «طَلَّت الشيء» أي: نلته، والتقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات. ومثله قول الفرزدق^(١):

١٥٧٣- إن الفرزدق صخرة مملومة
طالت فليس ينالها الأوعالا

أي: طالت الأوعال فلم تنلها، وإعمال المصدر المنون كثير، قال^(٢):
١٥٧٤- بضرب بالسيوف رؤوس قوم
أزلنا هامهمن عن المقييل

وقول الله تعالى: «أو إطعام في يومٍ ذي مسغبة يتيماً ذا»^(٣)، وهذا الوجه ذهب [إليه] الفارسي.

القول الثاني: أن «أَنْ يَنْكِحَ» بدل من «طَوَّلًا» بدل الشيء من الشيء؛ لأن الطول هو القدرة أو الفضل، والنكاح قدرة وفضل.

القول الثالث: أنه على حذف حرف الجر، ثم اختلف هؤلاء: فمنهم من قدره بـ«إلى» أي: طَوَّلًا إلى أن يَنْكِحَ، ومنهم من قدره باللام، أي: لأن يَنْكِحَ، وعلى هذين التقديرين فالجار في محل الصفة لـ«طَوَّلًا» فيتعلق بمحذوف، ثم لما حذف حرف الجر جاء الخلاف المشهور في محل «أَنْ» أنصب هو أم جر؟ وقيل: اللام المقدرة مع «أَنْ» هي لام المفعول من أجله أي: طَوَّلًا لأجل نكاحهن.

(١) ليس في ديوانه، وهو في الإملاء ١٧٦/١؛ والبحر ٢٢٠/٣ والشاهد لغوي في «طالت».

(٢) البيت للمرار بن منقذ، وهو في الكتاب ٦٠/١؛ وابن يعيش ٦١/٦؛ والأشموني ٢٨٤/٢؛ والهام: الرؤوس. والمقييل: العنق.

(٣) الآية ١٤ من البلد.

الوجه الثاني مِنْ نصب «طَوَّلًا» أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ
أَي: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ لَعَدَمِ طَوَّلِ نِكَاحِ الْمُحْصَنَاتِ، وَعَلَى هَذَا فـ «أَنْ
يَنْكِحَ» مَفْعُولٌ «يَسْتَطِعُ» أَي: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ نِكَاحِ الْمُحْصَنَاتِ لَعَدَمِ الطَّوْلِ.

الوجه الثالث: أَنْ يَكُونَ منصوباً عَلَى الْمَصْدَرِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّة^(١):
«وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «طَوَّلًا» نَصْبًا عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِسْطَاعَةُ لِأَنَّهُمَا
بِمَعْنَى، وَ«أَنْ يَنْكِحَ» عَلَى هَذَا مَفْعُولٌ بِالْإِسْطَاعَةِ أَوْ بِالْمَصْدَرِ» يَعْنِي أَنَّ
الطَّوْلَ هُوَ اسْتَطَاعَةٌ فِي الْمَعْنَى فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ اسْتَطَاعَةً.

قوله: «فَمِمَّا» الْفَاءُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا: إِمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ، وَإِمَّا زَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ
عَلَى حَسَبِ الْقَوْلَيْنِ فِي «مِنْ». وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا
مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْفَاءِ تَقْدِيرُهُ: فَلْيَنْكِحْ مِمَّا مَلَكَتْهُ أَيْمَانُكُمْ، وَ«مَا» عَلَى
هَذَا مُوَصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، أَي: النَّوْعُ الَّذِي مَلَكَتْهُ، وَمَفْعُولُ ذَلِكَ الْفِعْلِ
الْمُقَدَّرِ مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَلْيَنْكِحْ امْرَأَةً أَوْ أَمَةً مِمَّا مَلَكَتْهُ أَيْمَانُكُمْ، فـ «مِمَّا» فِي
الْحَقِيقَةِ مُتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَذَلِكَ الْمَفْعُولِ الْمُحذُوفِ، وَ«مِنْ»
لِلتَّبْعِيضِ نَحْو: أَكَلْتُ مِنَ الرِّغِيفِ، وَ«مَنْ فِتْيَانُكُمْ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ
مِنَ الضَّمِيرِ الْمُقَدَّرِ فِي «مَلَكَتْ» الْعَائِدِ عَلَى «مَا» الْمُوَصُولَةِ، وَ«الْمُؤْمَنَاتِ»
صِفَةٌ لـ «فِتْيَانِكُمْ».

الثاني: أَنْ تَكُونَ «مِنْ» زَائِدَةٌ وَ«مَا» هِيَ الْمَفْعُولَةُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ
أَي: فَلْيَنْكِحْ مَا مَلَكَتْهُ أَيْمَانُكُمْ. الثالث: أَنْ «مِنْ» فِي «مَنْ فِتْيَانُكُمْ» زَائِدَةٌ،
وَ«فِتْيَانِكُمْ» هُوَ مَفْعُولُ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ أَي: فَلْيَنْكِحْ فِتْيَانَكُمْ، وَ«مِمَّا مَلَكَتْ»
مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الْفِعْلِ، وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، أَوْ بِمُحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ
«فِتْيَانِكُمْ» قُدِّمَ عَلَيْهَا، وَ«مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ. الرابع: أَنْ مَفْعُولُ «فَلْيَنْكِحْ»

هو المؤمنات أي: فليتكح الفتيات المؤمنات، و«مما ملكت» على ما تقدم في الوجه قبله، و«من فتياتكم» حالٌ من ذلك العائد المحذوف. الخامس: أن «مما» في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فالمنكوحة مما ملكت. السادس: أن «ما» في «مما» مصدرية أي: فليتكح من ملك أيمانكم، ولا بد أن يكونَ هذا المصدر واقعاً موقع المفعول نحو: «هذا خلق الله»^(١) ليصح وقوع النكاح عليه. السابع - وهو أغربها ونُقِلَ عن جماعة منهم ابن جرير^(٢) -: أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا وأن التقدير: ومن لم يستطع منكم طَوْلًا أن ينكح المحصنات المؤمنات فليتكح بعضكم من بعض الفتيات، ف«بعضكم» فاعل ذلك الفعل المقدر، فعلى هذا يكون قوله: «والله أعلم بإيمانكم» معترضاً بين ذلك الفعل المقدر وفاعله. ومثل هذا لا ينبغي أن يقال.

قوله: «والله أعلم بإيمانكم» جملةٌ من مبتدأ وخبر، وجيء بها بعد قوله «من فتياتكم المؤمنات» ليفيد أن الإيمان الظاهر كافٍ في نكاح الأمة المؤمنة ظاهراً، ولا يشترط في ذلك أن يعلم إيمانها علماً يقيناً، فإن ذلك لا يطلع عليه إلا الله تعالى، وفيه تأنيس أيضاً بنكاح الإماء فإنهم كانوا ينفرون من ذلك.

قوله: «بعضكم من بعض» مبتدأ وخبر أيضاً، جيء بهذه الجملة أيضاً تأنيساً بنكاح الإماء كما تقدم، والمعنى: أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفع الحر عن نكاح الأمة عند الحاجة إليه، وما أحسن قول أمير المؤمنين علي: «الناس من جهة التمثيل أكفاء، أبوهم آدم والأم حواء».

قوله: «يأذن أهلهم» متعلق بـ «انكحوهن»، وقدّر بعضهم مضافاً محذوفاً أي يأذن أهل ولايتهن، وأهل ولاية نكاحهن هم الملاك. و«بالمعروف» فيه

(١) الآية ١١ من لقمان.

(٢) وهو الطبري. انظر تفسيره ١٩١/٨.

ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «آتوهنَّ» أي: آتوهن مهورهنَّ بالمعروف.
/ الثاني: أنه حال من «أجورهن» أي: ملتبساتٍ بالمعروف يعني غيرَ ممطولةٍ. [٢٠٦/ب]
والثالث: أنه متعلق بقوله: «فانكحوهن» أي: فانكحوهن بالمعروف بإذن
أهلهن ومَهْرٍ مثلهن والإشهاد عليه، وهذا هو المعروف. وقيل: في الكلام
حذف تقديره: وآتوهنَّ أجورهن بإذن أهلهن، فحذف من الثاني لدلالة الأول
عليه نحو: «والذاكرين الله كثيراً والذاكرات»^(١) أي: الذاكرات لله. وقيل:
ثم مضافٌ مقدر أي: وآتوا موالِيهنَّ أجورهنَّ، لأنَّ الأمة لا يُسَلَّمُ لها شيءٌ من
المهر.

قوله «مُحَصَّنَاتٍ غَيْرَ مسافحاتٍ» حالان من مفعول «فآتوهن» ومحصنات
على هذا بمعنى مُزَوَّجات. وقيل: محصنات حالٌ من مفعول «فانكحوهن»،
ومحصنات على هذا بمعنى عفافٌ أو مسلمات، والمعنى: فانكحوهن حالَ
كونهن محصناتٍ لا حالَ سِفَاحِهِنَّ واتخاذِهِنَّ للأخذان. وقد تقدَّم أن
«محصنات» بكسر الصادِ وفتحها، ومامعناها، وأنَّ «غيرَ مسافحين» حالٌ مؤكدة.

«ولا متخذاتٍ» عطفٌ على الحال قبله. والأخذان مفعول بـ «متخذاتٍ»
لأنه اسمُ فاعلٍ، وأخذان جمع «خِذْن»، كـ: عدل وأعدال، والخِذْنُ:
الصاحب، وقد تقدَّم أن المسافح هو المجاهر بالزنى، ومتخذُ الأخدانِ
هو المستترُ به، وكذلك هو في النساء، وكان الزنى في الجاهلية منقسماً إلى
هذين القسمين.

قوله: «فإذا أَحْصَيْنَّ» قرأ^(٢) نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص
عن عاصم: «أَحْصَيْنَّ» بضم الهمزة وكسر الصاد على البناء للمفعول، والباقون

(١) الآية ٣٥ من الأحزاب.

(٢) السبعة ٢٣٠؛ الكشف ٣٨٥/١.

بفتحهما على البناء للفاعل، فمعنى الأولى: «إِذَا أَحْصَيْنَ بِالتَّزْوِجِ» فالمُحْصِنُ لهنَّ هو الزوج، ومعنى الثانية: «إِذَا أَحْصَيْنَ فَرُوجَهُنَّ أَوْ أَرْوَاجَهُنَّ» وهو واضح مما تقدم.

والفاء في «فَإِنْ» جواب «إِذَا» وفي «فَعَلِيهِنَّ» جواب «إِنْ»، فالشَرْطُ الثاني وجوابه مترتب على وجود الأول، ونظيره: «إِنْ أَكَلْتُ فَإِنْ ضَرَبْتُ عَمْرًا فَانْتَ حُرٌّ» لا يُعْتَقُ حَتَّى يَأْكُلَ أَوَّلًا ثُمَّ يَضْرِبَ عَمْرًا ثَانِيًا، ولو أَسْقَطْتُ الْفَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَى «إِنْ»^(١) فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ انْعَكَسَ الْحُكْمُ، وَلَزِمَ أَنْ يَضْرِبَ أَوَّلًا ثُمَّ يَأْكُلَ ثَانِيًا. وَهَذَا يُعْرَفُ مِنْ قَوَاعِدِ النُّحُو، وَهُوَ أَنَّ الشَّرْطَ الثَّانِي يُجْعَلُ حَالًا فَيَجِبُ التَّلَبُّسُ بِهِ أَوَّلًا.

قوله: «مَنْ الْعَذَابُ» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي صِلَةِ «مَا» وَهُوَ «عَلَى»، فَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَوِي، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ هَذَا الْجَارُ^(٢)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «مَا» الْمَجْرُورَةِ بِإِضَافَةِ «نِصْفٍ» إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا بَدَّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا مَا يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا، وَ«نِصْفٌ» هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا الْخَفْضُ بِالْإِضَافَةِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ، إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ يَرَى أَنَّهُ^(٣) إِذَا كَانَ جُزْءًا مِنَ الْمُضَافِ جَازَ ذَلِكَ فِيهِ، وَالتَّصْفُفُ جُزْءٌ فَيَجُوزُ ذَلِكَ.

قوله: «ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ» «ذَلِكَ» مُبْتَدَأٌ، وَ«لِمَنْ خَشِيَ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرُهُ، وَالْمُشَارُّ إِلَيْهِ بِ«ذَلِكَ» إِلَى نِكَاحِ الْأُمَّةِ الْمُؤْمِنَةِ لِمَنْ عَدِمَ الطَّوْلُ. وَالْعَنْتُ فِي الْأَصْلِ انْكَسَارُ الْعِظَمِ بَعْدَ الْجَبْرِ، فَاسْتَعِيرَ لِكُلِّ مَشَقَّةٍ، وَأُرِيدَ بِهِ هُنَا مَا يَجْرُؤُ إِلَيْهِ الزَّنى مِنَ الْعِقَابِ الدُّنْيَوِيِّ وَالْآخِرَوِيِّ، وَ«مِنْكُمْ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ

(١) أي من الشرط الثاني.

(٢) التقدير: نصف الذي استقر هو على المحصنات كائنًا من العذاب كائنٌ عليهن.

(٣) أي المضاف إليه.

في «خَبِيٍّ» أي: في حال كونه منكم. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» للبيان.
قوله: «وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» مبتدأ وخبر لتأويله بالمصدر وهو كقوله:
«وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»^(١).

آ. (٢٦) فله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ﴾: في مثل هذا التركيب للناسِ مذاهبٌ: مذهب البصريين أن مفعول «يريد» محذوف تقديره: يريد الله تحريمَ ما حَرَّمَ وتحليلَ ما حَلَّلَ وتشريعَ ما تقدَّم لأجل التبيين لكم، ونسبه بعضهم لسيبويه، فمتعلِّقُ الإرادة غيرُ التبيين وما عُطِفَ عليه، وإنما تأولوه بذلك لثلاثٍ يلزم تعدِّي الفعلِ إلى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو ممتنعٌ، وإلى إضمارِ «أَنْ» بعد اللام الزائدة.

والمذهب الثاني: — ويُعزى أيضاً لبعض البصريين — أن يُقدَّر الفعلُ الذي قبل اللام بمصدرٍ في محل رفع بالابتداء، والجار بعده خبره، فيقدر «يريد الله ليبين»: إرادةُ الله للتبيين، وقوله^(٢):
١٥٧٥ — أريدُ لأنسى ذِكْرَها.

أي: إرادتي، وقوله تعالى: «وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ»^(٣) أي: أُمِرْنَا بما أُمِرْنَا [به] لنسلم، وفي هذا القولُ تأويلُ الفعلِ بمصدر من غير حرف مصدر، وهو ضعيف نحو^(٤): «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّنِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» قالوا: تقديره: «أَنْ تَسْمَعُ» فلَمَّا حَذَفَ «أَنْ» رَفَعَ الفعل، وهو في تأويل المصدر لأجل الحرف

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٨٥٠.

(٣) الآية ٧١ من الأنعام.

(٤) مثل عربي يُضرب للرجل تكون سمعته أحسن من لقائه. انظر: مجمع الأمثال

المقدر فكذلك هذا، فلام الجر على الأول في محل نصب لتعلقها بـ «يريد» وعلى هذا الثاني في محل رفع لوقوعها خبراً.

الثالث: - وهو مذهب الكوفيين^(١) - أن اللام هي الناصبة بنفسها من غير إضمار «أن»، وهي وما بعدها مفعول الإرادة، ومنع البصريون ذلك؛ لأن اللام ثبت لها الجر في الأسماء، فلا يجوز أن يُنصب بها، فالنصب عندهم بإضمار «أن» كما تقدم.

الرابع: وإليه ذهب الزمخشري^(٢) وأبو البقاء^(٣) أن اللام زائدة، و«أن» مضمرة بعدها، والتبيين مفعول الإرادة. قال الزمخشري: «يريد الله ليبين» يريد الله أن يبين، فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين، كما زيدت في «لا أبا لك» لتأكيد إضافة الأب». وهذا - كما رأيت - خارج عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه أن «أن» تضمير بعد اللام الزائدة، وهي لا تضمير - فيما نص النحويون - بعد لامٍ إلا وتلك اللام للتعليل أو للجحود.

وقال بعضهم: اللام هنا لام العاقبة كهي في قوله: «ليكون لهم عدواً وحزناً»^(٤)، ولم يذكر مفعول التبيين، بل حذفه للعلم به، فقدّره بعضهم: «ليبين لكم ما يقربكم»، وبعضهم: «أن الصبر عن نكاح الأماء خير»، وبعضهم: «ما فصل من الشرائع»، وبعضهم: «أمر دينكم» وهي متقاربة.

ويجوز في الآية وجه آخر حسن: وهو أن تكون المسألة من باب الأعمال: تنازع «يبين» و«يهدي» في «سنن الذين من قبلكم»؛ لأن كلا منهما يطلبه من جهة المعنى، وتكون المسألة من إعمال الثاني، وحذف الضمير من

(١) انظر: الإنصاف ٥٧٥.

(٢) الكشف ١/٥٢١.

(٣) الإملاء ١/١٧٦.

(٤) الآية ٨ من القصص.

الأول تقديره: لِيُبَيِّنَهَا لَكُمْ ويَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، والسُّنَّةُ: الطريقة، ويؤيد هذا أن المفسرين نقلوا أنَّ كل ما بَيَّنَّ لنا تحريمه وتحليله من النساء في الآيات المتقدمة فقد كان الحكم كذلك أيضاً في الأمم السالفة، وأنه بَيَّنَّ لكم المصالح، لأنَّ الشرائع وإن كانت مختلفة في نفسها إلا أنها متفقة في المصلحة.

آ. (٢٧) وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُتَوَبَّ عَلَيْكُمْ﴾: تكريراً لقوله: «يَتَوَبَّ عَلَيْكُمْ» المعطوف على «ليبين». قال ابن^(١) عطية: «وتكرار إرادة الله للتوبة على عباده تقوية للإخبار الأول، وليس القصْدُ في الآية إلا الإخبار عن إرادة الذين يتبعون الشهوات، فَقَدَّمَتْ إرادة الله توطئةً مُظْهِرَةً لفساد إرادة مُتَّبِعِي الشهوات». وهذا الذي قاله إنما يتمشى على أنَّ المجرور باللام في قوله «ليبين» مفعول به للإرادة لا على كونه علة، وقد تقدَّم أن ذلك قول الكوفيين وهو ضعيف، وقد ضَعُفَ هو أيضاً. وإذا تقرر هذا فنقول: لا تكرار في الآية؛ لأنَّ تعلق الإرادة بالتوبة في الأول على جهة العِلَّةِ، وفي الثاني على جهة المفعولية، فقد اختلف المتعلقان.

قوله: «ويريد الذين» بالرفع عطفاً على «والله يريد» عطف جملة فعلية على جملة اسمية، ولا يجوز أن ينتصب لفساد المعنى، إذ يصير التقدير: «والله يريد أن يتوب ويريد أن يريد الذين». واختار الراغب أن الواو للحال تنبيهاً على أنه يريد التوبة عليكم في حال ما يريدون أن تَمِيلُوا، فخالف بين الإخبارين^(٢) في تقديم المُخْبَرِ عنه في الجملة الأولى وتأخيرها في الثانية،

(١) المحرر ٨٩/٤.

(٢) الإخباران هما: والله يريد، ويريد الذين، والمخالفة بأن الأولى اسمية والثانية فعلية، وتقديم المخبر عنه يعني بـ «والله» وتأخيرها، يعني أنه أتى به بعد الفعل فقال: ويريد الذين.

ليبين أن الثاني ليس على العطف». وقد رُدَّ عليه بأن إرادة الله التوبة ليست مقيدة بإرادة غيره الميل، وبأن الواو باشرت المضارع المثنى^(١). وأتى بالجملة الأولى اسمية دلالة على الثبوت، وبالثانية فعلية دلالة على الحدوث.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ﴾: في هذه الجملة احتمالان أحدهما: - وهو الأصح - أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. والثاني: أنها حال من قوله: «والله يريد أن يتوب» العامل فيها «يريد» أي: والله يريد أن يتوب عليكم يريد أن يخفف عنكم. وفي هذا الإعراب نظر من وجهين، أحدهما: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وبين عاملها بجملة معطوفة على جملة العامل في الحال ضمن تلك الجملة المعطوفة عليها، والجملة المعطوفة وهي «ويريد الذين يتبعون» جملة أجنبية من الحال وعاملها. والثاني: أن الفعل الذي وقع حالاً رفع الاسم الظاهر فوق الربط [٢٠٧/١] بالظاهر، لأن «يريد» رفع اسم الله / وكان من حقه أن يرفع ضميره، والربط بالظاهر إنما وقع في الجملة الواقعة خبراً أو صلة، أما الواقعة حالاً وصفة فلا، إلا أن يردَّ به سماع، ويصير هذا الإعراب نظيراً: «بكر يخرج يضرب بكر خالداً». ولم يذكر مفعول التخفيف فهو محذوف فقيل: تقديره: يخفف عنكم تكليف النظر وإزالة الحيرة. وقيل: إنهم ما تركبون.

قوله «ضعيفاً» في نصبه أربعة أوجه، الأظهر: أنه حال من «الإنسان» وهي حال مؤكدة. الثاني: أنه تمييز قالوا: لأنه يصلح لدخول «من» وهذا غلط. الثالث: أنه على حذف حرف الجر، والأصل: خلق من شيء ضعيف أي: من ماء مهين أو من نطفة، فلما حذف الموصوف وحرف الجر وصل الفعل إليه بنفسه فنصبه. والرابع: - وإليه أشار ابن عطية^(٢) - أنه منصوب على

(١) وهذا ممنوع عند الجمهور، وإذا جاء أول على إضمار مبتدأ.

(٢) المحرر ٩٠/٤.

أنه مفعول ثان بـ «خلق»، قالوا: وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «خُلِقَ» بمعنى «جُعِلَ» فيكسبها ذلك قوة التعدّي إلى مفعولين، فيكون قوله «ضعيفاً» مفعولاً ثانياً، وهذا الذي ذكره غريب لم نرهم نصّبوا على أن «خلق» يكون كـ «جعل» فيتعدّى لاثنتين مع حصرهم للأفعال المتعدية لاثنتين، بل رأيناهم يقولون: إن «جعل» إذا كانت بمعنى «خلق» تعدّت لواحد.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾: في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: — وهو الأصح — أنه استثناء منقطع لوجهين، أحدهما: أن التجارة لم تندرج في الأموال المأكولة بالباطل حتى يستثنى عنها، سواء فسّرت الباطل بغير عوض أو بغير طريق شرعي. والثاني: أن المستثنى كون، والكون ليس مالاً من الأموال. والثاني: أنه متصل، واعتلّ صاحب هذا القول بأن المعنى: لا تأكلوها بسبب إلا أن تكون تجارة. قال أبو البقاء^(١): «وهو ضعيف، لأنه قال: «بالباطل»، والتجارة ليست من جنس الباطل، وفي الكلام حذف مضاف تقديره: إلا في حال كونها تجارة أو في وقت كونها تجارة». انتهى. فـ «أن تكون» في محلّ نصب على الاستثناء وقد تقدّم لك تحقيق ذلك.

وقرأ الكوفيون^(٢): «تجارة» نصباً على أن «كان» ناقصة، واسمها مستتر فيها يعود على الأموال، ولا بد من حذف مضاف من «تجارة» تقديره: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة، ويجوز أن يُفسّر الضمير بالتجارة بعدها^(٣) أي: أن تكون التجارة تجارة كقوله^(٤):

١٥٧٦ —

إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً

(١) الإملاء ١٧٧/٠.

(٢) السبعة ٢٣١؛ والكشف ٣٨٦/١، والكوفيون: عاصم وهمة والكسائي.

(٣) أي: بعد كان.

(٤) تقدم برقم ١١٣٤.

أي: إذا كان اليوم يوماً، واختار أبو عبيد قراءة الكوفيين. وقرأ الباقون «تجارة» رفعاً على أنها «كان» التامة. قال مكي^(١): «الأكثَرُ في كلام العرب أن قولهم: «إلا أن تكون» في الاستثناء بغير ضمير فيها، على معنى يَحْدُثُ وَيَقَعُ». وقد تقدم القول في ذلك في البقرة.

و«عن تراضٍ» متعلق بمحذوفٍ لأنه صفة لـ «تجارة»، فموضعه رفع أو نصب على حَسَبِ القراءتين. وأصل «تراضٍ» «تراضيو» بالواو، لأنه مصدر تراضى تفاعل من رَضِيَ، ورَضِيَ من ذوات الواو بدليل الرضوان، وإنما تطرُفت الواو بعد كسرة فقلبت ياء فقلت: تراضياً. و«منكم» صفة لـ «تراضٍ» فهو في محل جر، و«من» لا ابتداء الغاية. وقرأ علي^(٢) رضي الله عنه: «تَقْتُلُوا» بالتشديد على التكرير، والمعنى: لا يقتل بعضكم بعضاً.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾: «مَنْ» شرطية مبتدأ، والخبر: «فسوف»، والفاء هنا واجبة لعدم صلاحية الجواب للشرط، و«ذلك» إشارة إلى قتل الأنفس. و«عدواناً وظلماً» حالان أي: معتدياً ظالماً أو مفعولاً من أجلها، وشروطُ النصب متوفرة. وقرئ^(٣): «عِدواناً» بكسر العين.

وقرأ الجمهور «نُصْلِيه» من أصلى والنون للتعظيم. وقرأ^(٤) الأعمش: «نُصْلِيه» مشدداً، وقرئ^(٥) «نُصْلِيه» بفتح النون، من صُلِّيَتْ النار. ومنه: «شاة مَصْلِيَّة». و«يُصْلِيه» بياء الغيبة. وفي الفاعل احتمالان، أحدهما: أنه ضمير الباري تعالى. والثاني: أنه ضمير عائد على ما أشير بـ «ذلك» إليه من القتل، لأنه سبب في ذلك. ونكر «ناراً» تعظيماً.

(١) لم أجد هذا القول في الشكل والكشف.

(٢) البحر ٢٣٣/٢؛ الشواذ ٢٥.

(٣) البحر ٢٣٣/٣؛ الكشف ٥٢٢/١.

(٤) الشواذ ٢٥؛ البحر ٢٣٣/٣.

(٥) نسبها في الشواذ ٢٥ إلى الأعمش وحيد.

آ. (٣١) وقرأ^(١) ابن جبير وابن مسعود ﴿كَبِيرٌ﴾: بالإفراد، والمراد به الكفر. وقرأ المفضل^(٢) «يُكْفَرُ» و«يُدْخِلُكُمْ» بياء الغيبة لله تعالى. وابن عباس^(٣) «مَنْ سَيِّئَاتِكُمْ» بزيادة «من».

وقرأ^(٤) نافع وحده هنا وفي الحج^(٥): «مَدْخَلًا» بفتح الميم، والباقون بضمها، ولم يختلفوا في ضم التي في الإسراء^(٦). فأما المضموم الميم فإنه يحتمل وجهين، أحدهما: أنه مصدر، وقد تقرر أن اسم المصدر من الرباعي فما فوقه كاسم المفعول، والمَدْخُول فيه على هذا محذوف أي: وَيُدْخِلُكُمْ الجنة إدخالاً. والثاني: أنه اسم مكان الدخول، وفي نصبه حينئذ احتمالان، أحدهما: أنه منصوب على الظرف، وهو مذهب سيويه^(٧). والثاني: أنه مفعول به وهو مذهب الأخفش^(٨). وهكذا كل مكان مختص بعد «دخل» فإن فيه هذين المذهبين. وهذه القراءة واضحة؛ لأن اسم المصدر والمكان جاريان على فعليهما.

وأما قراءة نافع فتحْتَاج إلى تأويل، وذلك لأن المفتوح الميم إنما هو من الثلاثي، والفعل السابق لهذا - كما رأيت - رباعي، فقليل: إنه منصوب بفعلٍ مقدر مطاوع لهذا الفعل، والتقدير: يُدْخِلُكُمْ فتَدْخُلُونَ مَدْخَلًا، و«مَدْخَلًا» منصوب على ما تقدم: إمَّا المصدرية وإمَّا المكانية بوجهيهما.

(١) البحر ٢٣٤/٣؛ القرطبي ١٥٩/٥؛ الشواذ ٢٥.

(٢) البحر ٢٣٥/٣؛ الكشف ٥٢٢/١.

(٣) البحر ٢٣٥/٣.

(٤) السبعة ٢٣٢؛ الكشف ٣٨٦/١.

(٥) الآية ٥٩.

(٦) الآية ٨٠.

(٧) الكتاب ١٥/١ - ١٦.

(٨) لم يشر إلى إعرابها هنا في «معاني القرآن» واكتفى بالحديث عن حركة الميم.

وقيل: هو مصدر على حذف الزوائد نحو: «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(١) على أحد القولين.

آ. (٣٢) و ﴿مَا﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾: موصولة أونكرة موصوفة، والعائدُ الهاءُ في «به». و«بَعْضَكُمْ» مفعول بـ«فَضَّلَ» و«على بعض» متعلق به.

قوله: «واسألوا»: الجمهورُ على إثباتِ الهمزة في الأمر من السؤال الموجَّه نحو المخاطب إذا تقدَّمه واو أو فاء نحو: «فاسأل الذين»^(٢) «واسألوا الله من فضله»^(٣). وابن كثير^(٤) والكسائي بنقل حركة الهمزة إلى السين تخفيفاً لكثرة استعماله. فَإِنْ لَمْ تَقْدَمْ وَاو وَلَا فَاءَ فَالْكَلَّ عَلَى النِّقْلِ نَحْوُ: «سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(٥)، وَإِنْ كَانَ لَغَائِبَ فَالْكَلَّ عَلَى الْهَمْزِ نَحْوُ: «مَا أَنْفَقُوا»^(٦). وَوَهْمُ ابْنِ عَطِيَّةٍ^(٧) فَنَقَلَ اتِّفَاقَ الْقَرَاءِ عَلَى الْهَمْزِ فِي نَحْوِ: «وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ»^(٨) وَلَيْسَ اتِّفَاقُهُمْ فِي هَذَا بَلْ فِي «وَلَيْسَالُوا مَا أَنْفَقُوا» كَمَا تَقْدِمُ. وَتَخْفِيفُ الْهَمْزِ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: «سَالِ يَسَالُ» بِالْفِ محضة، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ عِنْدَ «سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» فَعَلَيْكَ بِالِاتِّفَاتِ إِلَيْهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي «سَلْ» وَ«فَسَلْ» وَأَمَّا «وَسَلُوا» فَلَا يَتَأْتَى فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: سَالُوا كَخَافُوا، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ التَّرَمُّ الْحَذْفُ لِكثَرَةِ الدُّوَرِ.

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) الآية ٩٤ من يونس.

(٣) الآية ٣٢ من النساء وهي الآية التي يعربها.

(٤) السبعة ١٣٢؛ الكشف ٣٨٧/١.

(٥) الآية ٢١١ من البقرة.

(٦) الآية ١٠ من الممتحنة.

(٧) المحرر ١٠٠/٤.

(٨) الآية ١٠ من الممتحنة.

وهو يتعدى لاثنتين، والجلالة مفعول أول، وفي الثاني قولان، أحدهما: أنه محذوف فقدّره ابن عطية^(١): «أمانيتكم»، وقدره غيره: شيئاً من فضله، فحذف الموصوف وأبقى صفته نحو: «أطعمته من اللحم» أي: شيئاً منه، و«مِنْ» تبعيضية. والثاني: أن «مِنْ» زائدة، والتقدير: «واسألوا الله فضله»، وهذا إنما يتمشى على رأي الأخفش لفقدان الشرطين، وهما تنكير المجرور وكون الكلام غير موجب.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا﴾: فيه ستة أوجه، وذلك يستدعي مقدمة قبله، وهو أن «كل» لا بُدَّ لها من شيء تُضاف إليه. واختلفوا في تقديره: قيل: تقديره: «ولكلّ إنسان»، وقيل: لكل مال، وقيل: لكل قوم، فإن كان التقدير: «لكلّ إنسان» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: «ولكلّ إنسانٍ موروثٍ جعلنا موالٍ» أي: ورثاً مما ترك، ففي «ترك» ضمير عائد على «كل» وهنا تم الكلام، ويتعلق «مما ترك» بـ «موالٍ» لما فيه من معنى الورثة، أو بفعل مقدّر أي: يرثون مما. و«موالٍ» مفعول أول لـ «جعل» بمعنى صير، و«لكل» جار ومجرور هو المفعول الثاني قدّم على عامله، ويرتفع «الوالدان» على خبر مبتدأ محذوف، أو بفعل مقدر أي: يرثون مما، كأنه قيل: ومن الوارث؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون، والأصل: «وجعلنا لكلّ ميتٍ ورثاً يرثون مما تركه هم الوالدان والأقربون».

والثاني: أن التقدير: «ولكلّ إنسانٍ موروثٍ جعلنا ورثاً مما ترك ذلك الإنسان»، ثم بيّن الإنسان المضاف إليه «كل» بقوله: الوالدان، كأنه قيل: ومن هو هذا الإنسان الموروث؟ فقيل: الوالدان والأقربون. والإعراب كما تقدّم في الوجه قبله. وإنما الفرق بينهما أن الوالدين في الأول وارثون، وفي الثاني [ب/٢٠٧]

مُوروثون، وعلى هذين الوجهين فالكلام جملتان، ولا ضمير محذوف في «جعلنا»، و«موالي» مفعول أول، و«لكل» مفعول ثان.

الثالث: أن يكون التقدير: ولكل إنسان وارثٍ مِمَّن تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي أي: موروثين، فيراد بالموالي الموروث، ويرتفع «الوالدان» بـ «ترك»، وتكون «ما» بمعنى «مَن»، والجار والمجرور صفة للمضاف إليه «كل»، والكلام على هذا جملة واحدة، وفي هذا بُعد كبير.

الرابع: وإن كان التقدير: «ولكل قوم» فالمعنى: ولكل قوم جعلناهم موالي نصيبٍ ممَّا تركه والدُهم وأقربوهم، فـ «لكل» خبر مقدم، و«نصيب» مبتدأ مؤخر، و«جَعَلْنَاهُمْ» صفة لقوم، والضمير العائد عليهم مفعول «جَعَلَ» و«موالي»: إمَّا ثانٍ وإمَّا حال، على أنها بمعنى «خلقنا»، و«مِمَّا ترك» صفة للمبتدأ، ثم حُذِفَ المبتدأ وبقيت صفته، وحُذِفَ المضاف إليه «كل» وبقيت صفته أيضاً، وحُذِفَ العائد على الموصوف. ونظيره: «لكلُّ خلقه الله إنساناً مِنْ رِزْقِ الله» أي: لكل أحد خلقه الله إنساناً نصيبٌ من رِزْقِ الله.

الخامس: وإن كان التقدير: «ولكل مال» فقالوا: يكون المعنى: ولكل مالٍ ممَّا تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي أي: ورثاً يَلُونَهُ وَيَحْوزُونَهُ، وجعلوا «لكل» متعلقة بـ «جعل»، و«مِمَّا ترك» صفة لـ «كل»، والوالدان فاعل بـ «ترك» فيكون الكلام على هذا وعلى الوجهين قبله كلاماً واحداً، وهذا وإن كان حسناً إلا أن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بجملة عاملة في الموصوف. قال الشيخ^(١): «وهو نظير قولك: «بكل رجلٍ مررت تميمي» وفي جواز ذلك نظر». قلت: ولا يحتاج إلى نظر؛ لأنه قد وُجِدَ الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة العاملة في المضاف إلى الموصوف، كقوله تعالى:

«قل أغير الله أتخذ ولياً فاطر السموات»^(١) ف «فاطر» صفة له «الله»، وقد فُصِّل بينهما بـ «أَتَخِذُ» العامل في «غير» فهذا أولى .

السادس: أن يكون «لكل مال» مفعولاً ثانياً له «جعل» على أنها تصيرية، و «موالي» مفعول أول، والإعراب على ما تقدم. وهذا نهاية ما قيل في هذه الآية فله الحمد .

قوله: «والذين عاقدت»^(٢) في محلّه أربعة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ والخبر قوله: «فأتوهم». الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بإضمار فعل، وهذا أرجح من حيث إن بعده طلباً. والثالث: أنه مرفوع عطفاً على «الوالدان والأقربون» فإن أريد بالوالدين أنهم موروثون عاذ الضمير من «فأتوهم» على «موالي»، وإن أريد أنهم وارثون جاز عوذه على «موالي» وعلى الوالدين وما عطف عليهم. الرابع: أنه منصوب عطفاً على «موالي»، قال أبو البقاء^(٣): «أي وجعلنا الذين عاقدت وراثاً، وكان ذلك ونسخ»، وردّ عليه الشيخ^(٤) بفساد العطف، قال: «إذ يصير التقدير: ولكل إنسان، أو لكل شيء من المال جعلنا وراثاً والذين عاقدت أيمانكم» ثم قال: «فإن جعل من عطف الجمل وحذفت المفعول الثاني لدلالة المعنى عليه أمكن ذلك أي: جعلنا وراثاً لكل شيء من المال، أو لكل إنسان، وجعلنا الذين عاقدت أيمانكم وراثاً، وفيه بعد ذلك تكلف». انتهى .

وقرأ^(٥) الكوفيون: «عَقَدْتُ» والباقون: «عَاقَدْتُ» بألف، ورُوي عن

(١) الآية ١٤ من الأنعام.

(٢) كتبها المؤلف على قراءة غير الكوفيين كما سيأتي.

(٣) الإملاء ١٧٨/٠.

(٤) البحر ٢٣٨/٣.

(٥) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ٣٨٨/١. والكوفيون هم عاصم وحمة والكسائي.

حمزة التشديد في «عقدت». والمفاعلة هنا ظاهرة لأن المراد المحالفة. والمفعول محذوف على كل من القراءات، أي: عاقدتهم أو عقدت حلفهم ونسبة المعاقد أو العقد إلى الأيمان مجاز، سواء أريد بالأيمان الجارحة أم القسم. وقيل: ثم مضاف محذوف أي: عقدت ذوو أيمانكم.

أ. (٣٤) وقوله تعالى: ﴿على النساء﴾: متعلق بـ «قوامون» وكذا «بما»، والباء سببية، ويجوز أن تكون للحال، فتعلق بمحذوف لأنها حال من الضمير في «قوامون» تقديره: مستحقين بتفضيل الله إياهم. و«ما» مصدرية وقيل: بمعنى الذي. وهو ضعيف لحذف العائد من غير مسوغ. والبعض الأول المراد به الرجال والبعض الثاني النساء، وعدل عن الضميرين فلم يقل: بما فضلهم الله عليهن للإبهام الذي في «بعض». و«بما أنفقوا» متعلق بما تعلق به الأول. و«ما» يجوز هنا أن تكون بمعنى الذي من غير ضعف؛ لأن للحذف مسوغاً أي: وبما أنفقوه من أموالهم.

و«من أموالهم» متعلق بـ «أنفقوا» أو بمحذوف على أنه حال من الضمير المحذوف. قوله: «فالصالحات قانتات حافظات» «الصالحات»: مبتدأ وما بعده خبران له. و«للغيب» متعلق بـ «حافظات». وأل في «الغيب» عوض من الضمير عند الكوفيين كقوله: «واشتعل الرأس شيباً»^(١) أي: رأسي. وقوله^(٢):

١٥٧٧- لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُسْوَةٌ لَعَسَ
وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ

أي: لثاتها.

والجمهور على رفع الجلالة من «حفظ الله». وفي «ما» على هذه

(١) الآية ٤ من مريم.

(٢) تقدم برقم ٧٢.

القراءة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مصدرية والمعنى: بحفظ الله إياهن أي: بتوقيفه لهن أو بالوصية منه تعالى عليهن. والثاني: أن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف أي: بالذي حفظه الله لهن من مهر أزواجهن والنفقة عليهن قاله الزجاج^(١). والثالث: أن تكون «ما» نكرة موصوفة، والعائد محذوف أيضاً كما تقرر في الموصولة بمعنى الذي.

وقرأ أبو جعفر^(٢) بنصب الجلالة، وفي «ما» ثلاثة أوجه أيضاً، أحدها: أنها بمعنى الذي، والثاني: نكرة موصوفة، وفي «حَفِظَ» ضميرٌ يعود على «ما» أي: بما حَفِظَ من البر والطاعة. ولا بد من حذف مضافٍ تقديره: بما حفظ دين الله أو أمر الله، لأنَّ الذات المقدسة لا يحفظها أحد. والثالث: أن تكون «ما» مصدرية، والمعنى: بما حفظن الله في امتثال أمره، وساغَ عودُ الضمير مفرداً على جمع الإناث لأنهن في معنى الجنس، كأنه قيل: ممن صَلَحَ، فعادَ الضمير مفرداً بهذا الاعتبار، ورد الناسُ هذا الوجه بعدم مطابقة الضمير لما يعود عليه وهذا جوابه. وجعله ابن جني^(٣) مثل قول الشاعر^(٤):

١٥٧٨ —————. فإنَّ الحوادث أودى بها

أي: أودَيْنَ، وينبغي أن يقال: الأصلُ بما حَفِظَتِ اللّه، والحوادث أودَت؛ لأنها يجوز أن يعود الضمير على جمع الإناث كعوده على الواحدة منهن، تقول: «النساء فامت»، إلا أنه شذَّ حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث.

(١) معاني القرآن ٤٨/٢.

(٢) القرطبي ١٧٠/٥؛ البحر ٢٤٠/٣.

(٣) المحتسب ١٨٨/١ قال: «على حذف المضاف أي: بما حفظ دين الله»، ولم يستشهد بالبيت المذكور هنا.

(٤) تقدم برقم ٣٩٠.

وقرأ عبدالله^(١) - وهي في مصحفه كذلك - «الصلوألُ قوائتُ حوافظُ»
 بالتكسیر. قال ابن جني^(٢): «وهي أشبه بالمعنى لإعطائها الكثرة، وهي
 المقصودة هنا»، يعني أن فواعل من جموع الكثرة، وجمع التصحيح جمع
 قلة ما لم يفتَر بالالف واللام. وظاهر عبارة أبي البقاء^(٣) أنه للقلة وإن اقترن
 بـ «أل» فإنه قال: «وَجَمْعُ التصحيح لا يَدُلُّ على الكثرة بوضعه، وقد استعمل
 فيها كقوله تعالى: «وهم في الغُرُفاتِ آمِنون»^(٤). وفيما قاله أبو الفتح وأبو البقاء
 نظراً، فإن «الصلالحات» في القراءة المشهورة معرفةً بـ «أل»، وقد تقدّم أنه تكون
 للعموم، إلا أن العموم المفيد للكثرة ليس من صيغة الجمع، بل من «أل»،
 وإذا ثبت أن الصالحات جمع كثرة لزم أن يكون «قائتات» «حافظات» للكثرة
 لأنه خبرٌ عن الجمع، فيفيد الكثرة، ألا ترى أنك إذا قلت: «الرجال قائمون»
 لزم أن يكون كل واحد من الرجال قائماً^(٥)، ولا يجوز أن يكون بعضهم
 قاعداً، فإذا القراءة الشهيرة وافية بالمعنى المقصود.

قوله «في المضاجع» فيه وجهان، أحدهما: أن «في» على بابها من
 الظرفية متعلقة بـ «اهجروهن» أي: اتركوا مضاجعتهن أي: النوم معهن دون
 كلامهن ومؤاكلتهن. والثاني: أنها للسبب قال أبو البقاء^(٦): «واهجروهنَّ
 بسبب المضاجع كما تقول: «في هذه الجناية عقوبة» وجعل مكى^(٧) هذا
 الوجه متعيناً، ومنع الأول، قال: «ليس «في المضاجع» ظرفاً للهجران، وإنما

(١) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٤٠؛ القرطبي ١٧٠/٥.

(٢) المحتسب ١٨٧/١.

(٣) الإملاء ١٧٨/١.

(٤) الآية ٣٧ من سبأ.

(٥) في الأصل «قائم» وهو سهو.

(٦) الإملاء ١٧٩/١.

(٧) الشكل ١٨٩/١.

هو سبب لهجران التخلف، ومعناه: فاهجروهن من أجل تَخْلِفِهِنَّ عن المضاجعة معكم». وفيه نظرٌ لا يَخْفَى. وكلامُ الواحدِي يُفْهِمُ أنه يجوز تعلُّقه بـ «نشوزهن» فإنه قال - بعدما حكى عن ابن عباس كلاماً - : «والمعنى على هذا: واللاتي تخافون نشوزهن في المضاجع»، والكلامُ الذي حكاه عن ابن عباس هو قوله «هذا كُلُّه في المضجع إذا هي عَصَتْ أن تضطجع معه» ولكن لا يجوزُ ذلك؛ لثلاثِ يُلْزَمُ الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي. وقَدَّرَ بعضهم معطوفاً بعد قوله: «واللاتي تخافون» أي: واللاتي تخافون نشوزهن ونَشْرَزْنَ، كأنه يريد أنه لا يجوز الإقدامُ على الوعظ وما بعده بمجرد الخوف. وقيل: لا حاجةً إلى ذلك؛ لأن الخوفَ بمعنى اليقين، وقيل: غلبةُ الظنِّ في ذلك كافية / .

[١/٢٠٨]

قوله: «فَلَا تَبْتَغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا» في نصب «سبيلاً» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به، والثاني: أنه على إسقاط الخافض، وهذان الوجهان مبنيان على تفسير البغي هنا ما هو؟ فقيل: هو الظلم من قوله: «فَبَغَى عَلَيْهِم»^(١)، فعلى هذا يكون لازماً، و«سبيلاً» منصوبٌ بإسقاط الخافض أي: بسبيل. وقيل: هو الطلب من قولهم: بَغَيْتُهُ أي طلبته^(٢). وفي «عليهن» وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «تبغوا». والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «سبيلاً» لأنه في الأصل صفةُ النكرة قُدِّمَ عليها.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الشقاق مضاف إلى «بين» ومعناها الظرفية، والأصل: «شقاقاً بينهما» ولكنه

(١) الآية ٧٦ من القصص: «إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ».

(٢) فعلى هذا يكون الفعل متعدياً، و«سبيلاً» مفعوله.

(٣) الأصل «قدمت» وهو سهو لأنه عبر عن «عليهن» بالذكر، فلا مسأغ للتعبير عنه هنا بالمؤنث.

أُتِسعَ فيه فأُضيفَ الحدث إلى ظرفه، وظرفيته باقية نحو: سَرَّني مسير الليلة، ومنه «مَكْرُ الليل»^(١). والثاني: أنه خرج عن الظرفية، وبقي كسائر الأسماء كأنه أريد به المعاشرة والمصاحبة بين الزوجين، وإلى هذا مِيلُ أبي البقاء^(٢) قال: «والْبَيِّنُ هنا الوصلُ الكائنُ بين الزوجين».

و «مِنْ أهله» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «ابعثوا» فهي لايتداء الغاية. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ للنكرة أي: كائناً من أهله فهي للتبعض.

قوله: «إِنْ يريدا» الضميران في «يُريدا» و «بينهما» يجوز أن يعودا على الزوجين أي: إِنْ يُريدِ الزوجان إصلاحاً يُوَفِّقُ الله بين الزوجين، وأن يعودا على الحكمين، وأن يعودَ الأول على الحكمين، والثاني على الزوجين، وأن يكون بالعكس، وأُضْمِرَ الزوجان وإن لم يَجِرْ لهما ذِكْرٌ لدلالة ذِكْرِ الرجال والنساء عليهما. وجَعَلَ أبو البقاء^(٣) الضمير في «بينهما» عائداً على الزوجين فقط، سواء قيل بأن ضمير «يُريدا» عائِد على الحكمين أو الزوجين.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾: تقدَّم نظيرتها في البقرة^(٤)، إلا أن هنا قال «وبذي القربى» بإعادة الباء، وذلك لأنها في حَقِّ هذه الأمة فلاعتناء بها أكثر، وإعادة الباء يَدُلُّ على زيادة تأكيد فناسب ذلك هنا بخلاف آية البقرة فإنها في حق بني إسرائيل. وقرأ ابن أبي^(٥) عتبة «إحسان» بالرفع، على أنه مبتدأ وخبره الجار قبله، والمراد بهذه الجملة الأمر بالإحسان وإن كانت خبرية كقوله: «فصبرٌ جميل»^(٦).

(١) الآية ٣٣ من سبأ «بل مكر الليل والنهار».

(٢) الإملاء ١/ ١٧٩.

(٣) الإملاء ١/ ١٧٩.

(٤) انظر: الآية ٨٣ من البقرة.

(٥) البحر ٣/ ٢٤٤.

(٦) الآية ٨٣ من يوسف.

قوله: «والجارِ ذي القربى» الجمهورُ على خفضِ «الجار» والمراد به القريبُ النسب، وبالجارِ الجَنْبِ البعيدُ النسب. وعن ميمون^(١) بن مهران: «والجارِ ذي القربى أريد به جار القريب» قال ابن عطية^(٢): «وهذا خطأ لأنه على تأويله جمع بين «أل»^(٣) والإضافة، إذ كان وجه الكلام «وجارِ ذي القربى». ويمكنُ تصحيحُ كلام ابن مهران على أن «ذي القربى» بدلُ من «الجار» على حذف مضاف أي: والجار جارِ ذي القربى كقوله^(٤):
 ١٥٧٩- نَضَرَ اللَّهُ أعْظَمًا دَفَنُوهَا

بسجستان طُلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

أي: أعظمَ طلحة، ومنَ كلامهم: «لويعلمون: العلمُ الكبيرةُ سنة»
 أي: علم الكبيرة سنة، فَحَذَفَ البِدَلَ لدلالة الكلام عليه.

وقرأ بعضهم^(٥): «والجارِ ذا القربى» نصباً. وَخَرَّجَهُ الزمخشري^(٦) على الاختصاص كقوله: «حافظوا على الصلواتِ والصلاة الوسطى»^(٧).

والجُنُبُ صِفَةٌ على فُعَل نحو: ناقة سُرْح، ويستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع مذكراً ومؤنثاً نحو: رجالُ جُنُب، قال تعالى: وإن كنتم جنبا^(٨)،

(١) ميمون بن مهران الرقي، عالم الجزيرة، غزا مع معاوية إلى قبرص، وكان ثقة في الحديث. توفي سنة ١١٧. انظر: تذكرة الحفاظ ٩٣/١؛ الأعلام ٣٠١/٨.

(٢) المحرر ١١١/٤.

(٣) أل في كلمة «الجار» والإضافة إلى كلمة «القريب» التي وضعها.

(٤) تقدم برقم ٧٣.

(٥) قراءة أبي حيوة. انظر: الشواذ ٢٦؛ البحر ٢٤٥/٣.

(٦) الكشف ٥٢٦/١.

(٧) الآية ٢٣٨ من البقرة والشاهد في قوله «والصلاة الوسطى» حيث إنه خَصَّ بالأهمية هذه الصلاة المعينة، وقد يكون الشاهد في نصب «الصلاة» على قراءة محمد بن أبي سارة كما في الشواذ ٥، ويكون نصبها على الاختصاص.

(٨) الآية ٦ من المائدة.

وبعضهم يُثنيّه ويجمعه، ومثله: شُلِّل. وعن عاصم^(١): «والجارِ الجَنب» بفتح الجيم وسكون النون، وهو وصفٌ أيضاً بمعنى المجانب كقولهم: رجلٌ عَدَل. وألفُ الجارِ عن واو لقولهم: تجاوروا وَاوْجَارَتْهُ، ويُجمع على جيرة وجيران. والجَنابة: البُعد. قال^(٢):

١٥٨٠- فلا تَحْرِمْنِي نائلاً عن جَنَابَةٍ

فلإني امرؤٌ وَسَطُ القِيَابِ غَرِيبُ

لأنَّ الإنسانَ يُتْرَكُ جانباً، ومنه: «واجْتَنِبْنِي وَبَنِي»^(٣).

قوله: «بِالجَنب» يجوز في الباء وجهان أحدهما: أن تكون بمعنى «في». والثاني: أن تكونَ على بابها وهو الأولى، وعلى كلا التقديرين تتعلّق بمحذوف لأنها حال من الصاحب. «وما ملكت» يجوز أن يريد غير العبيد والإماء بـ«ما»، حَمَلاً على الأنواع كقوله: «ما طاب لكم»^(٤) وأن يكونَ أريدَ جميعُ ما ملكه الإنسان من الحيواناتِ فاختلف العاقل بغيره فأتى بـ«ما».

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾: فيه سبعة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بدلاً من «مَنْ» وُجِعَ حَمَلاً على المعنى. الثاني: أنه نصب على البدل من «مختالاً» وُجِعَ أيضاً لما تقدم. الثالث: أنه نصب على الذم. الرابع: أنه مبتدأ وفي خبره قولان، أحدهما: أنه محذوف، فقدّره بعضهم: «مُبْعُضُونَ لدلالة «إن الله لا يحب» وبعضهم: «معذبون» لقوله: «وأعدنا للكافرين عذاباً»، وقدّره الزمخشري^(٥): «أحقاء بكل ملامة»، وقدّره

(١) وهي رواية المفضل عنه. انظر: البحر ٣/٢٤٥؛ القرطبي ١٨٣/٥.

(٢) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٤٨؛ والمفضليات ٣٩٤؛ والبحر ٣/٢٣٠. والنائل: المعطاء.

(٣) الآية ٣٥ من إبراهيم.

(٤) الآية ٣ من النساء.

(٥) الكشف ١/٥٢٦.

أبو البقاء^(١): «أولئك قرناؤهم الشيطان». والثاني: أنه قوله: «إن الله لا يظلمُ مثقالَ» ويكون قوله: «والذين ينفقون» عطفاً على المبتدأ والعائد محذوف، والتقدير: الذين يبخلون، والذين يُنفقون أموالهم رثاء الناس، إن الله لا يظلمهم مثقال ذرة، أو مثقال ذرة لهم، وإليه ذهب الزجاج^(٢)، وهذا متكلفٌ جداً لكثرة الفواصل، ولقلق المعنى أيضاً. الخامس: أنه خير مبتدأ مضمر أي: هم الذين. السادس: أنه بدلٌ من الضمير المستكنّ في «فخوراً»، ذكره أبو البقاء^(٣)، وهو قلقٌ. السابع: أنه صفةٌ لـ «مَنْ»، كأنه قيل: لا يُحبُّ المختال الفخورَ البخلِ.

و «بالبخل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يأمرون» فالباءٌ للتعدي على حَدٍّ: أمرتك بكذا. والثاني: أنها باء الحالية، والمأمور محذوف، والتقدير: ويأمرون الناس بشكرهم مع التباسهم بالبخل، فيكون في المعنى كقول الشاعر^(٤):

١٥٨١- أَجْمَعْتَ أَمْرَيْنِ ضَاعَ الْحَزْمُ بَيْنَهُمَا

يَبِيَهُ الْمُلُوكُ وَأَفْعَالُ الْمَمَالِكِ
والمُختال: التَّيَاهُ الْجَهُولُ، والمُختال اسمُ فاعلٍ من اختال يختال أي: تكبر وأعجب بنفسه، وألفه عن ياءٍ لقولهم: الخِيَلَاءُ والمَخِيلَةُ، وسُمِعَ أيضاً: خَالَ الرجلُ يَخَالُ خَوْلاً بالمعنى الأول، فيكون لهذا المعنى مادتان: خَيْلٌ وخَوَلٌ. والفخر: عَدُوٌّ مناقِبِ الإنسان ومحاسنِهِ، وفخور صيغةٌ مبالغة. وفي البخل أربع لغات: فتح الخاء والباء وبها قرأ حمزة^(٥) والكسائي،

(١) ليس في «الإملاء» شيء من هذا وإنما قدره: مبغضون ١٧٩/١.

(٢) معاني القرآن ٥٣/٢.

(٣) الإملاء ١٧٩/١.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٤٦/٣.

(٥) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ٣٨٩/١؛ الشواذ ٢٦.

ويضمهما، وبها قرأ الحسن وعيسى بن عمر، وبفتح الباء وسكون الخاء وبها قرأ قتادة وابن الزبير، ويضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ جمهور الناس. والبخل والبخل كالْحُزْن والحَزْن والعُرْب والعَرَب. و«مَنْ فضله» يجوز أن يتعلّق بـ «آتاهم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «ما» أو مِنَ العائِدِ عليها.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْفَقُونَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مرفوعاً عطفاً على «الذين ييخلون» والخبر «إن الله لا يظلم»، وقد تقدم ذلك وضَعْفُهُ. الثاني: أنه مجرور عطفاً على «الكافرين» أي: أعتدنا للكافرين وللذين ينفقون أموالهم رثاء الناس، قاله ابن جرير^(١). الثالث: أنه مبتدأ وخبره محذوف أي: مُعَدَّبُونَ، أو: قرينهم الشيطان، فعلى الأولين يكون من عطفِ المفردات، وعلى الثالث من عطفِ الجمل.

قوله: «رثاء الناس» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله، وشروطُ النصب متوفرة. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون» يعني مصدراً واقعاً موقع الحال أي: مُرائين. والثالث: أنه حالٌ من نفس الموصول ذكره المهدي. و«رثاء» مصدرٌ مضاف إلى المفعول.

قوله: «ولا يُؤْمنون» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف. والثاني: أنه عطف على الصلة، وعلى هذين الوجهين فلا محلّ له من الإعراب. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون». إلا أن هذين الوجهين الأخيرين — أعني العطف على الصلة والحالية — يمتنعان على الوجه المحكي عن المهدي، وهو كون «رثاء» حالاً من نفس الموصول؛ لثلا يلزم الفصل بين أبعاض الصلة أو بين الصلة ومعمولها بأجنبي وهو «رثاء»؛ لأنه حالٌ من الموصول لا تعلّق له بالصلة، بخلاف ما إذا جعلناه مفعولاً له أو حالاً من فاعل «ينفقون» فإنه على الوجهين معمولٌ لـ «ينفقون» فليس أجنبياً، فلم يُبال بالفصل به.

(١) تفسير الطبري ٣٥٦/٨.

وفي جَعَلَ «ولا يؤمنون» حالاً نظَرُ من حيث / إِنَّ بَعْضَهُمْ نَصَّ عَلَى أَنْ [٢٠٨/ب] المضارع المنفي بـ «لا» كالمثبت في أنه لا تدخل عليه واو الحال، وهو محلُّ تَوَقُّفٍ. وكررت «لا» في قوله: «ولا باليوم» وكذا الباء إشعاراً بأن الإيمان منتفٍ عن كُلِّ عَلَى حَدِّهِ لوقلت: «لا أضرب زيدا وعمراً» احتمل نفي الضرب عن المجموع، ولا يلزم منه نفي الضرب عن كُلِّ واحدٍ على انفراده، واحتمل نفيه عن كل واحد بانفراده، فإذا قلت: «ولا عمراً» تعين هذا الثاني.

قوله: «فساء قريناً» في «ساء» هذه احتمالان أحدهما: أنها نُقِلَتْ إلى الذمِّ فجرت مَجْرئ «بش»، ففيها ضميرٌ فاعل لها مفسَّرٌ بالنكرة بعده، وهي «قريناً»، والمخصوصُ بالذمِّ محذوف أي: فساء قريناً هو، وهو عائدٌ: إما على الشيطان وهو الظاهر، وإما على «من» وقد تقدَّم حكمُ نعم وبش. والثاني: أنها على بابها فهي متعدية ومفعولها محذوفٌ، و«قريناً» على هذا منصوبٌ على الحال أو على القطع، والتقدير: فسَاءَ أي: فسَاءَ الشيطانُ مُصَاحِبَهُ. واحتجوا للوجه الأول، بأنه كان ينبغي أن يَحذفَ الفاءُ من «فساء» أو تقترب به «قد»؛ لأنه حينئذ فعل متصرفٌ ماضٍ، وما كان كذلك ووقع جواباً للشرط تجرَّدَ من الفاءِ أو اقترن بـ «قد»، هذا معنى كلام الشيخ^(١). وفيه نظرٌ لقوله تعالى: «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيْئَةِ فَكُبَّتْ»^(٢) «وَأَنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ»^(٣) فما يُؤوِّلُ به هذا ونحوه يتأوَّلُ به هذا. ومِمَّنْ ذهب إلى أن «قريناً» منصوبٌ على الحال ابنُ عطية^(٤)، ولكن يحتمل أن يكونَ قائلًا بأن «ساء» متعدية، وأن يكونَ قائلًا برأي الكوفيين، فإنهم ينصبون ما بعد نعم وبش على الحال.

(١) البحر ٣/٢٤٨.

(٢) الآية ٩٠ من النمل.

(٣) الآية ٢٧ من يوسف.

(٤) المحرر ٢/١١٦ ولكن الذي في المطبوعة نصبه على التمييز وليس الحال.

والقرين: المصاحب الملازم، وهو فعيل بمعنى مفاعل كالخليط والجلس. والقرن: الحبل، لأنه يُقرن به بين البعيرين قال^(١):

١٥٨٢- وابن اللبون إذا لُز في قرن

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿وماذا عليهم﴾: قد تقدّم الكلام على نظيرتها، وهذا يحتمل أن يكون الكلام قد تمّ هنا أي: وأي شيء عليهم في الإيمان بالله، أو: وماذا عليهم من الوبال والعذاب يوم القيامة، ثم استأنف بقوله «لو آمنوا» ويكون جوابها محذوفاً أي: لحصلت لهم السعادة. ويحتمل أن يكون تمام الكلام بـ «لو» وما بعدها، وذلك على جعل «لو» مصدرية عند مَنْ يثبت لها ذلك أي: وماذا عليهم في الإيمان، ولا جواب لها حينئذٍ. وأجاز ابن عطية^(٢) أن يكون «ماذا عليهم» جواباً لـ «لو» فإن أراد من جهة المعنى فمسلّم، وإن أراد من جهة الصناعة فقاسد؛ لأنّ الجواب الصناعي لا يتقدم عند البصريين، وأيضاً فلا استفهام لا يجاب به «لو». وأجاز أبو البقاء^(٣) في «لو» أن تكون بمعنى «إن» الشرطية كما جاء في قوله: «ولو أعجبكم»^(٤) أي: وأي شيء عليهم إن آمنوا، ولا حاجة إلى ذلك.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿مثقال ذرة﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف أي: لا يظلم أحداً ظملاً وزناً ذرة، فحذف المفعول والمصدر وأقام نعتَه مقامه. ولما ذكر أبو البقاء^(٥) هذا الوجه

(١) تقدم برقم ٤٧٦.

(٢) المحرر ١١٧/٤.

(٣) الإملاء ١٨٠/١.

(٤) الآية ٢٢١ من البقرة: «ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبكم».

(٥) الإملاء ١٨٠/١.

قَدَّرَ قَبْلَهُ مضافاً محذوفاً قال: «تَقْدِيرُهُ: ظِلْماً قَدَّرَ مَثْقَالَ ذَرَّةٍ، فَحَذَفَ الْمَصْدَرُ وَصَفَتُهُ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُمَا». وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَثْقَالَ نَفْسَهُ هُوَ قَدَّرَ مِنَ الْأَقْدَارِ، جُعِلَ مَعْيَاراً لِهَذَا الْقَدَّرِ الْمَخْصُوصِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «يُظْلَمُ» وَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ، كَانَهُمْ ضَمَّنُوا «بِظُلْمٍ» مَعْنَى «بِغَضَبٍ» وَ«بِنَقْصٍ» فَعَدَّوْهُ لاثْنَيْنِ، وَالْأَصْلُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ أَحَدًا مَثْقَالَ ذَرَّةٍ.

قوله: «وَأَنَّ تَكُ حَسَنَةً» حُذِفَتِ النُّونُ تَخْفِيفاً لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ كَلِمِيَّةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ نُونِ «يَكُونُ» مَجْزُومَةً، بِشَرْطِ الْأَلَّا يَلِيَهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ نَحْوُ: «لَمْ يَكُنْ» وَالْأَلَّا تُحَرِّكَ النُّونَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ: «لَمْ يَكُنْ» الَّذِينَ كَفَرُوا»^(١) خِلَافاً لِيُونُسَ، فَإِنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ^(٢):

١٥٨٣- فَإِنَّ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً .

فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَعِيفَةً .

وَهَذَا عِنْدَ سَبِيحِيَّةٍ^(٣) ضَرْبُ نَحْوِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ النُّونُ لِعُتْبَتِهَا وَسُكُونِهَا فَاشْتَبَهَتْ الْوَاوَ^(٤)، وَهَذَا بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ: «لَمْ يَضُنَّ» وَ«لَمْ يَهْنُ» لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ «كَانَ»، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَعُودَ الْوَاوُ عِنْدَ حَذْفِ هَذِهِ النُّونِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا حُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَقَدْ زَالَ ثَانِيهِمَا وَهُوَ النُّونُ إِلَّا أَنَّهَا كَالْمَلْفُوظِ بِهَا.

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ «حَسَنَةً» نَصَباً عَلَى خَبَرِ «كَانَ» النَّاقِصَةِ، وَاسْمُهَا مُسْتَرٌّ فِيهَا

(١) الْآيَةُ ١ مِنَ الْبَيْتَةِ.

(٢) الْبَيْتُ لِحَنْجَرِ بْنِ صَخْرٍ الْأَسَدِيِّ، وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ ٤٢٢؛ وَالْأَشْمُونِيُّ ١/١٤٥؛ وَالْعَيْنِيُّ ٦٣/٢؛ وَالْهَمْعُ ١/١٢٢؛ وَالذَّرَرُ ١/٩٣.

(٣) الْكِتَابُ ٢/٢٨٩.

(٤) أَيِ: الْوَاوِ الَّتِي قَبْلَهَا الَّتِي حُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالشَّبَهَ فِي ظَاهِرَةِ الْحَذْفِ، وَلَيْسَ فِي سَبَبِهِ، لِأَنَّ سَبَبَ حَذْفِ النُّونِ هُوَ التَّخْفِيفُ وَلَيْسَ اتِّقَاءُ السَّاكِنِينَ.

يعود على «مثقال» وإنما أنتَ ضميرُه حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى: وإن تكن زنة ذرة حسنة، أو لإضافته إلى مؤنث فاكسب منه التأنيث. وقرأ^(١) ابن كثير ونافع «حسنة» رفعاً على أنها التامة أي: وإن تقع أو توجد حسنة.

وقرأ^(٢) ابن كثير وابن عامر: «يُضَعِّفُهَا» بالتضعيف، والباقون «يضاعفها». قال أبو عبيدة^(٣): «ضاعف» يقتضي مراراً كثيرة، و«ضَعَفَ» يقتضي مرتين، وهذا عكسُ كلام العرب؛ لأن المضاعفة تقتضي زيادة المثل، فإذا شُدَّتْ دَلَّتْ البنية على التكثير، فيقتضي ذلك تكرير المضاعفة بحسب ما يكون من العدد. وقال الفارسي^(٤): «هما لغتان بمعنى، يدل عليه قوله نُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ»^(٥) «فِيُضَعِّفُهُ لَهَا أَضْعَافاً كَثِيراً»^(٦) وقد تقدم لنا الكلام على هذا بأبسط منه هنا. وقرأ ابن هرمز: «نضاعفها» بالنون، وقرئ^(٧) «يُضَعِّفُهَا» بالتخفيف من أضغفه مثل أكرم.

قوله: «مِنْ لَدُنْهُ» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يُؤْتِ» و«من» للابتداء مجازاً. والثاني: يتعلّق بمحذوف على أنه حال من «أجراً» فإنه صفة نكرة في الأصل قدّم عليها فانتصب حالاً.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ﴾: فيها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها في

(١) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ٣٨٩/١.

(٢) السبعة ١٨٤؛ البحر ٢٥١/٣؛ الشواذ ٢٦.

(٣) المجاز ١٢٧/١.

(٤) الحجة (خ) ٢٨٦/٢.

(٥) الآية ٣٠ من الأحزاب قراءة ابن كثير وابن عامر، وأبو عمرو «يُضَعِّفُ»، والباقون «يُضَاعَفُ». السبعة ٥٢١.

(٦) الآية ٢٤٥ من البقرة قراءة ابن كثير، وابن عامر كذلك ونصب الفاء، وقرأ نافع وحمة والكسائي بالالف ورفع الفاء. السبعة ١٨٥.

(٧) قراءة الحسن كما في الشواذ ٢٦.

محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف أي: فكيف حالهم أو صنعهم؟ والعامل في «إذا» هو هذا المقدّر. والثاني: أنها في محلّ نصب بفعل محذوف أي: فكيف تكونون أو تصنعون؟ ويجري فيها الوجهان: النصب على التشبيه بالحال كما هو مذهب سيويه، أو على التشبيه بالظرفية كما هو مذهب الأخفش، وهو العامل في «إذا» أيضاً. والثالث: -حكاه ابن عطية^(١) عن مكي^(٢) - أنها معمولّة لـ «جئنا»، وهذا غلط فاحش.

قوله: «من كل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «جئنا». والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالّ من «شهيد»، وذلك على رأي مَنْ يجوزُ تقديمَ حالِ المجرور بالحرف عليه^(٣)، وقد تقدم تحريره. والمشهودُ عليه محذوفٌ أي: بشهيد على أمته / .

[٢٠٩/١]

واليشقّال^(٤): مِفْعَال من الثَّقَل وهو زنة كل شيء، والدُّرّة: النملة الصغيرة، وقيل: رأسها، وقيل: الخرذلة، وقيل: جزء الهباءة، عن ابن عباس: أنه أدخل يده في التراب ثم نفّحها وقال: «كلُّ واحدةٍ منه ذرّة» والأوّل هو المشهور؛ لأن النملة يُضْرَبُ بها المثل في القلة، وأصغرُ ما تكون إذا مرَّ عليها حَوْلٌ، قالوا لأنها حينئذ تصغرُ جداً، قال حسان^(٥):

١٥٨٤- لو يَدِبُ الحَوْلِيُّ مِنْ وَلَدِ الذَّرِّ
رَ عَلَيْهَا لَأَنْدَبَتْهَا الكُلُومُ

(١) المحرر ١٢١/٤.

(٢) ليس في الشكل.

(٣) انظر: المقتضب ١٧١/٤ - ٣٠٣؛ ابن عقيل ٥٤١/١.

(٤) وهي اللفظة الواردة في آية ٤٠.

(٥) الديوان ٤٠؛ البحر ٢٥٠/٣. والكولوم: الجراح.

وقال امرؤ القيس^(١):

١٥٨٥- من القاصراتِ الطرفِ لو دبَّ مُحَوِّلُ

من السدْرِ فوق الإتبِ منها لأثرا

قوله تعالى: «وجئنا بك» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها في محل جر عطفاً على «جئنا» الأولى أي: فكيف تصنعون في وقت المجيئين؟. والثاني: أنها في محل نصب على الحال، و«قد» مرادة معها، والعامل فيها «جئنا» الأولى أي: جئنا من كل أمة بشهيد وقد جئنا، وفيه نظر. والثالث: أنها مستأنفة فلا محل لها. قال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكون مستأنفاً، ويكون الماضي بمعنى المستقبل». انتهى. وإنما احتاج إلى ذلك لأنَّ المجيء بعد لم يقع، فادَّعى ذلك، والله أعلم. و«على هؤلاء» متعلق بـ «شهيذاً» و«على» على بابها وقيل: هي بمعنى اللام وفيه بُعد، وأجيز أن تكون «على» متعلقة بمحذوف على أنها حال من «شهيذاً»، وفيه بُعد، و«شهيذاً» حال من الكاف في «بك».

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه معمول لـ «يود» أي: يودُّ الذين كفروا يوم إذ جئنا. والثاني: أنه معمول لـ «شهيذاً» قاله أبو البقاء^(٣)، قال: «وعلى هذا يكون «يود» صفةً لـ «يوم»، والعائد محذوف تقديره: فيه، وقد ذكر ذلك في قوله «واتقوا يوماً لا تجزي»^(٤) وفيما قاله نظر لا يخفى.

والثالث: أن «يوم» مبني لإضافته إلى «إذ» قاله الحوفي، قال: «لأنَّ الظرف إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه معه، و«إذ» هنا اسمٌ؛ لأنَّ الظروف

(١) الديوان ٦٨؛ والبحر ٢/٢٠٦. والإتب: القميص من نوع معين.

(٢) الإملاء ١/١٨١.

(٣) الإملاء ١/١٨١.

(٤) الآية ٤٨ من البقرة.

إذا أُصِفَ إليها خَرَجَتْ إلى معنى الاسمية من أجل تخصيصِ المضاف إليها، كما تُخَصِّصُ الأسماءُ، مع استحقاقها^(١) الجر، والجرُّ ليس من علامات الظروف.

والتنوينُ في «إذ» تنوينُ عوضٍ على الصحيح، فقليل: عوض من الجملة الأولى في قوله «جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ، وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً»، والرسولُ على هذا اسم جنس. وقيل: عوض من الجملة الأخيرة، وهي «وَجِئْنَا بِكَ»، ويكون المراد بالرسول محمداً صلى الله عليه وسلم. وكان النظم «وَعَصَوْكَ» ولكن أُبرِزَ ظاهراً بصفة الرسالة تنويهاً بقدره وشرفه.

وفي قوله: «وَعَصَوْا» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها جملة معطوفة على «كفروا» فتكون صلةً، فيكونون جامعين بين كفرٍ ومعصية. وقيل: بل هي صلة لموصول آخر فيكونون طائفتين. وقيل: هي في محل نصب على الحال من «كفروا» و«قد» مرادة أي: وقد عصوا. وقرأ يحيى^(٢) وأبو السَّمَال: «وَعَصُوا الرسول» بكسر الواو على الأصل.

قوله: «لَوْ تَسَوَّى» إن قيل: إنَّ «لو» على بابها كما هو قول الجمهور فمفعول «يود» محذوف أي: يود الذين كفروا تسوية الأرض [بهم]، ويدلُّ عليه: «لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ» وجوابها حيثُذ محذوف أي: تَسَوَّى بذلك. وإن قيل: إنها مصدرية كانت هي وما بعدها في محل مفعول «يود» ولا جواب لها حيثُذ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك في «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ»^(٣). قال أبو البقاء^(٤).

(١) أي استحقاق «إذ».

(٢) البحر ٢٥٣/٣.

(٣) الآية ٩٦ من البقرة.

(٤) الإملاء ١٨١/١.

«وَعَصَا الرُّسُولِ» في موضع الحال، و«قد» مرادة، وهي معترضة بين «يود» وبين مفعولها وهو «لَوْ تَسَوَّى»، و«لو» بمعنى «أَنْ» المصدرية. انتهى. وفي جَعْلِهِ الجملة الحالية معترضة بين المفعول وعامله نَظَرَ لَا يَخْفَى، لأنها مِنْ جملة متعلقات العامل الذي هو صلة للموصول، وهذا نظير ما لو قلت: «ضَرَبَ الَّذِينَ جَاءُوا مُسْرِعِينَ زَيْدًا» فكما لا يقال إِنَّ «مُسْرِعِينَ» معترض به فكذلك هذه الجملة.

وقرأ^(١) أبو عمرو وابن كثير وعاصم «تَسَوَّى» بضم التاء وتخفيف السين مبنياً للمفعول. وقرأ حمزة والكسائي: تَسَوَّى بفتحها والتخفيف، ونافع وابن عامر بالتثنية. فأما القراءة الأولى فمعناها: أنهم يَدُون أن الله تعالى يُسَوِّي بهم الأرض: إما على أن الأرض تنشق وتبتلعهم، وتكون الباء بمعنى «على»، وإما على أنهم يَدُون أن لو صاروا تراباً كالبهائم، والأصل: يَدُون أن الله يُسَوِّيهم بالأرض، فُقِلَبَ إلى هذا كقولهم: «أدخلت القلنسوة في رأسي»، وإما على أنهم يَدُون لو يُدْفَنُونَ فيها، وهو كمعنى القول الأول، وقيل: لو تُعْدَلُ بهم الأرض أي: يُؤْخَذُ ما عليها منهم فدية.

وأما القراءة الثانية فأصلها «تَتَسَوَّى» بتاءين، فحذفت إحداهما. وفي الثالثة حُذِفَتْ إحداهما. ومعنى القراءتين ظاهرهما تقدّم، فإن الأقوال الجارية في القراءة الأولى جارية في القراءتين الأخريتين، غاية ما في الباب أنه نَسَبَ الفعل إلى الأرض ظاهراً.

قوله: «ولا يَكْتُمُونَ» فيه ستة أوجه، وذلك أَنَّ هذه الواو تحتمل أن تكون للعطف وأن تكون للحال: فإن كانت للعطف احتمل أن يكون من عطف المفردات، وأن يكون من عطف الجملة، إذا تقرر هذا فيجوز أن [يكون] «ولا يَكْتُمُونَ» عطفاً على مفعول «يود» أي: يَدُون تسوية الأرض بهم وانتفاء

(١) السبعة ٢٣٤؛ الكشف ٣٩٠/١.

كتمان الحديث، و«لو» على هذا مصدرية، وَيَبْعُدُ جَعْلُهَا حرفاً لِمَا كَانَ سِقْعَ لَوْقَعٍ غَيْرِهِ، وَيَكُونُ «ولا يكتمون» عطفاً على مفعول «يُودُّ» المحذوف. فهذان وجهان على تقدير كونه من عطف المفردات.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ عطفاً على جملة «يُودُّ»، أَخْبَرَ تعالى عنهم بخبرين أحدهما: الودادة لكذا، والثاني: أنهم لَا يَقْدِرُونَ على الكتم في مواطنٍ دونَ مواطنٍ، و«لو» على هذا مصدرية، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ «لو» حرفاً لِمَا كَانَ سِقْعَ لَوْقَعٍ غَيْرِهِ، وجوابها محذوف، ومفعولُ «يود» أيضاً محذوف، ويكون «ولا يكتمون» عطفاً على «لو» وما في حَيْزِهَا، ويكونُ تعالى قد أَخْبَرَ عنهم بثلاثِ جمل: الودادة وجملة الشرط بـ«لو» وانتفاء الكتمان، فهذان أيضاً وجهان على تقدير كونه من عطف الجمل.

وإِنْ كَانَتْ لِلْحَالِ جاز أَنْ تَكُونَ حالاً من الضمير في «بهم»، والعامل فيها «تُسَوَّى»، ويجوزُ في «لو» حينئذٍ أَنْ تَكُونَ مصدريةً وَأَنْ تَكُونَ امتناعيةً، والتقدير: يُوْدُونُ تسوية الأرضِ بهم غيرَ كاتمين، أو: لو تُسَوَّى بهم غيرَ كاتمين لكان بغيتهم، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ حالاً من «الذين كفروا»، والعاملُ فيها «يود»، ويكونُ الحال قيداً في الودادة، و«لو» على هذا مصدريةً في محلِّ مفعولِ الودادة، والمعنى: يومئذ يود الذين كفروا تسوية الأرضِ بهم غيرَ كاتمين الله حديثاً، وبعد أن تكون «لو» على هذا الوجه امتناعيةً للزوم الفصل بين الحال وعاملها بالجملة. و«يكتمون» يتعدى لاثنتين، والظاهر أنه يصل إلى أحدهما بالحرف، والأصل: ولا يكتمون من الله حديثاً.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن في الكلامِ حَذَفَ مضافٍ تقديره: مواضع الصلاة، والمراد بمواضعها المساجدُ، ويؤيدُ هذا قوله بعد ذلك: «إلا عابري سبيلٍ» في أحد التاويلين. والثاني: أنه لا حذف، والنهي عن قربان نفس الصلاة في هذه الحالة.

قوله: «وَأَنْتُمْ سُكَارَى» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تَقْرَبُوا». وقرأ الجمهورُ: «سُكَارَى» بضم السين وألف بعد الكاف، وفيه قولان، أحدهما: - وهو الصحيح - أنه جمع تكسير، نص عليه سيبويه^(١)، قال: «وَقَدْ يُكْسَرُونَ بَعْضُ هَذَا عَلَى فُعَالِي، وَذَلِكَ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ «سُكَارَى» وَعُجَالِي». والثاني: أنه اسمُ جمع، وزعم ابنُ الباذش أنه مذهب سيبويه، قال: «وهو القياسُ لأنه لم يأت من أبنية الجمع شيءٌ على هذا الوزن». وذكر السيرافي الخلاف، ورجَّح كونه تكسيراً.

[٢٠٩/ب] وقرأ الأعمش: «سُكْرَى» بضم السين وسكون الكاف /، وتوجيهها أنها صفةٌ على فُعْلَى كحُبْلَى، وقعت صفةٌ لجماعةٍ أي: وأنتم جماعةٌ سُكْرَى. وحكى جناح^(٢) بن حبيش: «كُسْلَى وَكُسْلَى» بضم الكاف وفتحها. قاله الرزمخشري^(٣). وقرأ النخعي: «سَكْرَى» بفتح السين وسكون الكاف، وهذه تحتمل وجهين، أحدهما: ما تقدَّم في القراءة قبلها وهو أنها صفةٌ مفردةٌ على فُعْلَى كإمرأةٍ سَكْرَى وُصِفَ بها الجماعة. والثاني: أنها جمعٌ تكسيرٌ كَجَرَحَى وَمَوْتَى وهَلَكَى، وإنما جُمِعَ سَكْرَانٌ على «فُعْلَى» حملاً على هذه؛ لما فيه من الآفةِ اللاحقةِ للفعل، وقد تقدَّم لك شيءٌ من هذا في قوله في البقرة عند قوله: «وإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى»^(٤)، وقرأ^(٥) «سُكَارَى» بفتح السين، والألف، وهذا جمعٌ تكسيرٍ نحو: نَدَمَانٌ وَنَدَامَى وَعَطْشَانٌ وَعَطَاشَى.

وَالسُّكْرُ لَفَةٌ: السُّدُّ، ومنه قيلَ لِمَا يَعْْرِضُ لِلْمَرْءِ مِنْ شَرِبِ الْمُسْكِرِ؛ لِأَنَّهُ

(١) الكتاب ٢/٢١٢.

(٢) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٥٥؛ القرطبي ٥/٢٠٢.

(٣) لم أقف على ترجمة له.

(٤) الكشف ١/٥٢٨، وذكره ابن خالويه في شواذه: ٢٦.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة.

(٦) رواها ابن خالويه في شواذه ٢٦٩ عن عيسى بن عمر.

يَسُدُّ مَا بَيْنَ الْمَرْءِ وَعَقْلِهِ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ السُّكْرُ لِإِزَالَةِ الْعَقْلِ بِالسُّكْرِ، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ لِإِزَالَتِهِ بِغَضَبٍ وَنَحْوِهِ مِنْ عَشَقٍ وَغَيْرِهِ قَالَ (١):

١٥٨٦- سُكْرَانِ سُكْرٌ هَوًى وَسُكْرٌ مُدَامَةٌ
أَنْتَى يُفِيْقُ فَتَى بِهِ سُكْرَانِ

وَالسُّكْرُ - بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ الْكَافِ - حَيْسُ الْمَاءِ، وَبِكسْرِ السَّيْنِ نَفْسُ الْمَوْضِعِ الْمَسْدُودِ، وَأَمَّا «السُّكْرُ» بفتحهما فَمَا يُسَكَّرُ بِهِ مِنَ الْمَشْرُوبِ، وَمِنْهُ «سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا» (٢)، وَقِيلَ: السُّكْرُ - بضم السَّيْنِ وَسُكُونِ الْكَافِ - السُّدُّ أَي: الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ قَالَ (٣):

١٥٨٧- فَمَا زَلْنَا عَلَى السُّكْرِ نُدَاوِي السُّكْرِ بِالسُّكْرِ
وَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَصْلَ الْمَادَّةِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِنْسَادِ، وَمِنْهُ «سَكِرَتْ عَيْنُ الْبَازِي» إِذَا خَالَطَهَا نَوْمٌ، وَ«سَكِرَ النَّهْرُ» إِذَا لَمْ يَجِرْ، وَسَكْرَتُهُ أَنَا.

قوله: «حَتَّى تَعْلَمُوا» «حَتَّى» جَارَةٌ بِمَعْنَى «إِلَى»، فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ النَّهْيِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ»، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ. وَ«مَا» يَجُوزُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي، أَوْ نَكْرَةً مُوصُوفَةً، وَالْعَائِدُ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَحْذُوفٌ أَي: يَقُولُونَهُ، أَوْ مُصَدَّرِيَّةٌ فَلَا حَذْفَ إِلَّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ السَّرَاجِ وَمَنْ تَبِعَهُ.

قوله «وَلَا جُنْبًا» نَصَبٌ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْحَالِ قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ «وَأَنْتُمْ سُكَارَى»، عَطَفَ الْمَفْرَدَ عَلَى الْجُمْلَةِ لَمَّا كَانَتْ فِي تَأْوِيلِهِ، وَأَعَادَ مَعَهَا

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْمَفْرَدَاتِ لِلرَّاغِبِ ٢٤٢.

(٢) الْآيَةُ ٦٧ مِنَ النَّحْلِ.

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٣/٢٥٠.

«لا» تنبيهاً على أن النهي عن قربان الصلاة مع كل واحدة من هذين الحالين على انفرادهما، فالنهي عنها مع اجتماع الحالين أكد وأولى.

والجُنُب: مشتق من الجنابة وهي البُعد قال^(١):

١٥٨٨- فلا تَحْرِمْنِي نائلاً عن جَنَابَةٍ

فإني امرؤ وَسَطُ الْقِيَابِ غَرِيبُ

وسُمِّي الرجلُ جُنُباً لبعده عن الطهارة، أولأنه ضائع بجنبه ومس به، والمشهور أنه يُستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ومنه الآية الكريمة. قال الزمخشري^(٢): «لجربانه مجرى المصدر الذي هو الإجناب» ومن العرب مَنْ يُثْنِيه فيقول: «جُنُبَان» ويجمعه سَلَامَةً فيقول: «جُنُبُون» وتكسيراً فيقول: «أجناب»، ومثله في ذلك: «سُلُل» وتقدم تحقيق ذلك.

قوله: «إلا عابري» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على الحال، فهو استثناء مفرغ، والعامل فيها فعل النهي، والتقدير: لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة، إلا في حال السفر أو عبور المسجد، على حسب القولين. وقال الزمخشري^(٣): «إلا عابري سبيل» استثناء من عامة أحوال المخاطبين، وانتصابه على الحال. فإن قلت: كيف جمع بين هذه الحال والحال التي قبلها؟ قلت: كأنه قيل: لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حال أخرى تُعَذَّرُونَ فيها وهي حال السفر، وعبور السبيل عبارة عنه. والثاني: أنه منصوب على أنه صفة لقوله: «جُنُباً» وصفه بـ«إلا» بمعنى «غير» فظهر الإعراب فيما بعدها، وسيأتي لهذا مزيد بيان عند قوله تعالى: «لو كان فيهما

(١) تقدم برقم ١٥٨٠.

(٢) الكشف ١/٥٢٨.

(٣) الكشف ١/٥٢٨.

آلهة إلا الله لَفَسَدَتَا»^(١) كأنه قيل: لا تَقْرَبوها جُنْباً غيرَ عابري سبيل أي: جُنْباً مُقِيمِينَ غيرَ مَعْدُورِينَ، وهذا معنى واضح على تفسير العبور بالسفر. وأما مَنْ قَدَّر مواضع الصلاة فالمعنى عنده: لا تَقْرَبُوا المساجدَ جُنْباً إلا مجتازين لكونه لا ممرَّ سواه، أو غير ذلك بِحَسَبِ الخلاف.

والعبور: الجواز، ومنه: «ناقةٌ عُبرَ الهَوَاجِرُ» قال^(٢):

١٥٨٩- عَيْرَانَةٌ سُبُحُ الْيَدَيْنِ شِمْلَةٌ .

عُبرَ الهَوَاجِرِ كَالِهَزَفِ الْخَاضِبِ

وقوله: «حَتَّى تَغْتَسِلُوا» كقولهِ: «حَتَّى تَعْمَلُوا» فهي متعلقة بفعلِ النهي .
قوله: «أَوْ عَلَى سَفَرٍ» فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَطْفاً عَلَى خبر «كَانَ» وهو «مَرَضَى» وكذلك قوله: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ» «أَوْ لَا مَسْتَمَ» وفيهِ دَلِيلٌ عَلَى مجيء خبر «كَانَ» فعلاً ماضياً. من غير «قَدْ»، وادِّعَاءُ حَذْفِهَا تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، كَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّيْخُ^(٣)، وَلَا دَلِيلٌ فِيهِ لِحَتْمَالِ أَنْ يَكُونَ «أَوْ جَاءَ» عَطْفاً عَلَى «كُنْتُمْ» تَقْدِيرُهُ: «وَأِنْ جَاءَ أَحَدٌ»، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) وَهُوَ أَظْهَرُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

و«مَنْكُمْ» فِي مَحَلٍّ رَفْعٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ «أَحَدٍ»، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ وَ«مَنْ الْغَائِطُ» مُتَعَلِّقٌ بـ «جَاءَ»، فَهُوَ مَفْعُولُهُ. وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: «الْغَائِطُ» بِزَنْةٍ فَاعِلٍ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَطْمَئِثُ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ عَبَّرَ بِهِ عَنْ نَفْسِ الْحَدَثِ كُنَايَةً لِلِاسْتِحْيَاءِ مِنْ ذِكْرِهِ، وَفَرَّقَتْ الْعَرَبُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ مِنْهُ، فَقَالَتْ: «غَاطَ فِي

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء .

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في تفسير القرطبي ٢٠٦/٥ . والغيرانة من الإبل: الناجية في نشاط، والسرْح: السريعة، والشملة: الخفيفة السريعة، والهزَف: الطويل الرش، والخاضب: الظليم إذا أكل الربيع فاحمَرَّت ساقاه وقوامه .

(٣) البحر ٢٥٨/٣ .

(٤) الإملاء ١٨٢/١ .

الأرض» أي: ذهب وأبعد إلى مكان لا يراه فيه إلا مَنْ وَقَفَ عليه، وتَعَوَّط: إذا أَحْدَثَ. وقرأ^(١) ابن مسعود: «من الغَيْطِ»، وفيه قولان، أحدهما: - وإليه ذهب ابن جني^(٢) - أنه مخفف من فَعِيل كَهَيِّنَ وَمَيَّتَ في: هَيِّنَ وَمَيَّتَ. والثاني: أنه مصدرٌ على وزن فَعَّلَ قالوا: غاط يغيط غَيْطًا، وغط يغوط غَوْطًا. وقال أبو البقاء^(٣): «هو مصدرٌ «يَغُوط» فكان القياس «غَوْطًا» فَغَلَبَ الواو ياءً وإنْ سَكَنْتْ وانفَتَحَ ما قبلها لِحَفَّتْهَا» كأنه لم يَطْلُع على أَنَّ فيه لغةً أخرى من ذواتِ الياء حتى ادَّعى ذلك. وقرأ الأخوان^(٤) هنا وفي المائدة^(٥): «لَمَسْتُمْ والباقون: «لامستم» ففعل: «فاعِل» بمعنى فَعَلَ، وقيل: لَمَسَ: جَامَعَ، ولا مَسَ لما دون الجماع.

قوله: «فلم تَجِدُوا» الفاء عَطَفَتْ ما بعدها على الشرط. وقال أبو البقاء^(٦): «على جاء»، لأنه جَعَلَ «جاء» عطفًا على «كنتم» فهو شرط عنده. والفاء في قوله «فَتَيَمَّمُوا» هي جوابُ الشرط، والضمير في «تَيَمَّمُوا» لكلِّ مَنْ تَقَدَّمَ من مريضٍ ومُساوٍ ومتَعَوِّطٍ وملامسٍ أو لامسٍ، وفيه تغليبٌ للخطابِ على الغيبةِ، وذلك أنه تَقَدَّمَ غيبةً في قوله: «أوجاء أحد» وخطابٌ في «كنتم» و«لمستم» فَغَلَبَ الخطابُ في قوله «كنتم» وما بعده عليه. وما أحسنَ ما أتى هنا بالغيبةِ لأنه كنايةٌ عما يُسْتَحْيَا منه فلم يخاطِبْهم به، وهذا من محاسن الكلام، ونحوه: «وإذا مَرَضْتُ فهو يشفين»^(٧). و«وَجَدَ» هنا بمعنى «لَقِيَ» فتعدَّتْ لواحد.

(١) الشواذ ٢٦؛ والبحر ٢٥٨/٣؛ والقرطبي ٢٢٠/٥.

(٢) المحتب ١٩٠/١.

(٣) الإملاء ١٨١/١.

(٤) السبعة ٢٣٤؛ الكشف ٣٩١/١.

(٥) الآية ٦.

(٦) الإملاء ١٨٢/١.

(٧) الآية ٨٠ من الشعراء.

و«صعيداً» مفعولٌ به لقوله: «تَيَمَّمُوا» أي: اقصدوا، وقيل: هو على إسقاطِ حرف أي: بصعيدٍ، وليس بشيءٍ لعدمِ اقتيابه. و«بوجوهكم» متعلقٌ بـ«امسحوا» وهذه الباءُ تحتل أن تكون زائدة، وبه قال أبو البقاء^(١)، ويحتمل أن تكون متعدية، لأن سيويه حكى: «مَسَحْتُ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ» فيكون من باب: نصحته ونصحت له. وحُذِفَ الممسوحُ به، وقد ظهر في آية المائدة^(٢) في قوله «منه» فَحِيلَ عليه هذا.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ الْكِتَابِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوفٍ إذ هو صفةٌ لـ«نصيياً» فهو في محل نصب، والثاني: أنه متعلق بـ«أوتوا» أي: أوتوا من الكتابِ نصيباً. و«يَشْتَرُونَ» حالٌ وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه واو «أوتوا»، والثاني: أنه الموصول، وهي على هذا حالٌ مقدرة، والمُشْتَرَى به محذوف أي: بالهدى، كما صرَّح به في مواضع. و«يريدون» عطفتُ على «يشترون». وقرأ النخعي^(٣): «وَيُرِيدُونَ أَنْ تُضَلُّوا» بقاء الخطاب، والمعنى: وتريدون أيها المؤمنون أن تدعوا الصوابَ / وقرأ [٢١٠/أ] الحسن: «أَنْ تُضَلُّوا» من «أضلَّ». وقرئ^(٤): «أَنْ تُضَلُّوا السَّيْلُ» بضم التاء وفتح الضاد على ما لم يُسمَّ فاعله. و«السَّيْلُ» مفعول به كقولك: «أخطأ الطريق»، وليس بظرفٍ، وقيل: يتعدى بـ«عَنْ» تقول: «ضَلَلْتُ السَّيْلُ، وَعَنْ السَّيْلُ».

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾: قد تقدَّم الكلامُ على هذا التركيبِ أولَ السورة^(٥) فَأَغْنَى عن إعادته، وكذلك تقدَّم الكلامُ في المنصوبِ بعده.

(١) الإملاء ١٨٢/١ وانظر: الكتاب ٣٧/١.

(٢) الآية ٦، «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه».

(٣) البحر ٢٦١/٣؛ الشواذ ٢٦.

(٤) قراءة الحسن كما في القرطبي ٢٤٢/٥.

(٥) الآية ٦.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾: فيه سبعة أوجه أحدها: أَنْ يَكُونَ «مِنَ الَّذِينَ» خبراً^(١) مقدماً، و«يُحَرِّفُونَ» جملة في محل رفع صفة لموصوف محذوف هو مبتدأ، تقديره: «من الذين هادوا قوم يُحَرِّفُونَ» وحذف الموصوف بعد «مِنَ» التبعيضية جائز، وإن كانت الصفة فعلاً كقولهم: «منا ظعن ومنا أقام» أي: فريق ظعن، وهذا هو مذهب سيويه^(٢) والفارسي، ومثله^(٣):

١٥٩٠- وما الدهر إلا تارتان فمئهما
أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح
أي: فمئهما تارة أموت فيها.

الثاني: - قول الفراء^(٤) - وهو أن الجار والمجرور خبر مقدم أيضاً، ولكن المبتدأ المحذوف يقدره موصولاً تقديره: «من الذين هادوا من يحرفون»، ويكون قد حمل على المعنى في «يُحَرِّفُونَ»^(٥)، قال الفراء: «ومثله»^(٦):

١٥٩١- فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقُ لَهُ
وَأَخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْيَدِ
قال: «تقديره: «ومِنْهُمْ مَنْ دَمْعُهُ سَابِقُ لَهُ». والبصريون لا يجيزون

(١) الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.

(٢) الكتاب ١/٣٧٥.

(٣) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٢٤؛ والكتاب ١/٣٧٦؛ والكامل ٥٣٨؛ والمحاسب ١١٢/١؛ وحاشية الشجري ١٨٣؛ والهمع ٢/١٢٠؛ والدرر ٢/١٥١.

(٤) معاني القرآن ١/٢٧١.

(٥) أي: إنه جمع على معنى «من» وليس على لفظها.

(٦) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٤١/١؛ البحر ٣/٢٦٢.

حَذَفَ الموصولَ لأنه جزءُ كلمة، وهذا عندهم مؤوَّلٌ على حذف موصوف كما تقدم، وتَأْوِيلُهُمْ أَوَّلَى لعطفِ النكرة عليه وهو «آخر»، و«أخرى» في البيت قبله، فيكونُ في ذلك دلالةٌ على المحذوف، والتقديرُ: فمنهم عاشقٌ سابقٌ دمعُه له وآخرُ.

الثالث: أنَّ «من الذين» خبرٌ مبتدأٌ محذوف أي: هم الذين هادوا، و«يُحَرِّفُونَ» على هذا حالٌ من ضمير «هادوا». وعلى هذه الأوجه الثلاثة يكونُ الكلامُ قد تَمَّ عند قوله «نصيراً».

الرابع: أن يكونَ «من الذين» حالاً من فاعل «يريدون» قاله أبو البقاء^(١)، وَمَنَعَ أن يكونَ حالاً من الضمير في «أوتوا» ومن «الذين» أعني في قوله: «ألم ترَ إلى الذين أوتوا» قال: «لأنَّ الحال^(٢) لا تكونُ لشيءٍ واحد إلا بعطفٍ بعضها على بعض». قلت: وهذه مسألةٌ خلافٌ، من النحويين مَنْ مَنَعَ، ومنهم مَنْ جَوَّزَ وهو الصحيح.

الخامس: أنَّ «من الذين» بيانٌ للموصولِ في قوله: «ألم ترَ إلى الذين أوتوا» لأنهم يهودٌ ونصارى فبينهم باليهود، قاله الزمخشري^(٣)، وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فُصِّلَ بينهما بثلاثِ جمل وهي: «والله أعلم» إلى آخره، وإذا كان الفارسي قد مَنَعَ الاعتراضَ بجملتين فما بالك بثلاث!! قاله الشيخ^(٤)، وفيه نظرٌ فإنَّ الجملَ هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّرُ الشيئين شيئاً واحداً.

(١) الإملاء ١/١٨٢.

(٢) كذا في الأصل، عبارة أبي البقاء: «لأنَّ شيئاً واحداً لا يكون له أكثر من حال واحدة» ويعني أن «يشتركون» كانت حالاً من «الذين أوتوا» فلا يكون لها أكثر من حال واحدة إلا بالعطف، وهذا معدوم.

(٣) الكشف ١/٥٣٠.

(٤) البحر ٣/٢٦٢.

السادس: أنه بيان لأعدائكم، وما بينهما اعتراض أيضاً وقد عُرِف ما فيه.

السابع: أنه متعلّق بـ «نصيراً»، وهذه المادة تتعدّى بـ «من». قال تعالى: «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ»^(١) «فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ»^(٢) على أحد تأويلين: إمّا على تضمين النصر معنى المنع أي: منعه من القوم، وكذلك: وكفى بالله مانعاً بنصره من الذين هادوا، وإمّا على جعل «من» بمعنى «على» والأول مذهب البصريين. فإذا جعلنا «من الذين» بياناً لما قبله فيمتلئ؟؟ والظاهر أنه يتعلق بمحذوف، ويدلّ على ذلك أنهم قالوا في «سُقْيَا لَكَ»: إِنَّ «لَكَ» متعلق بمحذوف لأنه بيان.

وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل: هو حال من «أعدائكم» أي: واللّه أعلم بأعدائكم كائنين من الذين هادوا، والفصل بينهما مُسَدَّد فلم يمنع من الحال؛ فقله هذا يُعْطِي أنه بيان لأعدائكم مع إعرابه له حالاً فيتعلّق بمحذوف، لكن لا على ذلك الحذف المقصود في البيان.

وقد ظهر ممّا تقدّم أنّ «يُحَرِّفُونَ»: إمّا لا محلّ له، أو له محلّ رفع أو نصب على حسب ما تقدم. وقرأ أبو رجاء^(٤) والنخعي: «الكلام» وقرئ «الكلم» بكسر الكاف وسكون اللام جمع «كَلِمَة» مخففة من كَلِمَة، ومعانيهما متقاربة.

و«عن مواضعه» متعلّق بـ «يُحَرِّفُونَ»، وذكر الضمير في «مواضعه» حملاً على «الكلم» لأنها جنس.

(١) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(٢) الآية ٢٩ من غافر.

(٣) الإملاء ١/١٨٢.

(٤) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٦٣؛ القرطبي ٥/٢٤٣.

وجاء هنا: «عن مواضعه»، وفي المائدة: «من بعد مواضعه»^(١) قال الزمخشري^(٢): «أما «عن مواضعه» فعلى ما فسرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمه الله وضعه فيها بما اقتضت شهواتهم من إبدال غيره مكانه، وأما «من بعد مواضعه» فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قمين^(٣) بأن يكون فيها، فحين حرقوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارء، والمعنيان متقاربان». قال الشيخ^(٤): «وقد يقال إنهما سيان، لكنه حذف هنا وفي أول المائدة»^(٥) «من بعد مواضعه»؛ لأن قوله «عن مواضعه» يدل على استقرار مواضع له، وحذف في ثاني المائدة «عن مواضعه» لأن التحريف من بعد مواضعه يدل على أنه تحريف عن مواضعه، فالأصل: يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ عَنْهَا، فَحَذَفَ هُنَا الْبَعْدِيَّةَ وَهَنَّاكَ «عَنْهَا» تَوْسَعًا فِي الْعِبَارَةِ، وَكَانَتْ الْبِدَاءُ هُنَا بِقَوْلِهِ «عَنْ مَوَاضِعِهِ» لِأَنَّهُ أَخْصَرُ، وَفِيهِ تَنْصِصٌ بِاللَّفْظِ عَلَى «عَنْ» وَعَلَى الْمَوَاضِعِ وَإِشَارَةٌ إِلَى الْبَعْدِيَّةِ.

وقال^(٦) أيضاً: «والظاهر أنهم حيث وُصفوا بشدة التمرد والطغيان وإظهار العداء واشتراء الضلالة ونقض الميثاق جاء «يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ» كأنهم حرقوها من أول وهلة قبل استقرارها في مواضعها وبأدروا إلى ذلك، ولذلك جاء أول المائدة كهذه الآية حيث وصفهم بنقض الميثاق وقسوة القلوب، وحيث وُصفوا باللين وترديد الحكم إلى الرسول جاء «من بعد مواضعه» كأنهم لم يبادروا إلى التحريف، بل عرض لهم بعد استقرار الكلم في مواضعها فهما سياقان مختلفان».

(١) الآية ٤١.

(٢) الكشف ١/ ٥٣٠.

(٣) قمن: جدير.

(٤) البحر ٣/ ٢٦٣.

(٥) الآية ١٣.

(٦) البحر ٣/ ٢٦٣.

وقوله «ويقولون» عطفٌ على «يُحَرِّفُونَ»، وقد تقدّم، وما بعده في محلّ نصبٍ به. قوله: «غَيْرَ مُسْمَعٍ» في نصبه وجهان أحدهما: أنه حال، والثاني: أنه مفعولٌ به، والمعنى: اسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ كلاماً ترضاه، فسمّك عنه ناب. قال الزمخشري^(١) - بعد حكاية نصبه على الحال وذكره المعنى المتقدم - «ويجوز على هذا أن يكون «غَيْرَ مُسْمَعٍ» مفعول «اسْمَعْ» أي: اسْمَعْ كلاماً غَيْرَ مسموعٍ إياك لأنّ أذنك لا تَعِيهِ نُبْوَاعُهُ». وهذا الكلام ذو وجهين: يعني أنه يحتمل المدح والذم فيإرادة المدح تقدّر: «غَيْرَ مُسْمَعٍ مكروهاً»، فيكون قد حذف المفعول الثاني، لأنّ الأول قام مقام الفاعل، وإرادة الذمّ تقدّر: «غَيْرَ مُسْمَعٍ خيراً»، وحُذِفَ المفعول الثاني أيضاً.

وقال أبو البقاء^(٢): «وقيل: أرادوا غَيْرَ مسموعٍ منك»، وهذا القول نقله ابن عطية^(٣) عن الطبري^(٤)، وقال: «إنه حكايةٌ عن الحسن ومجاهد». قال ابن عطية^(٥): «ولا يساعده التصريف» يعني أن العرب لا تقول: «أَسْمَعْتُكَ» بمعنى قَبِلْتُ منك، وإنما تقول: «أَسْمَعْتُهُ» بمعنى سَبَّيْتُهُ، و«سَمِعْتَ مِنْهُ» بمعنى قَبِلْتُ مِنْهُ، يُعْبَرُونَ بالسماع لا بالإسماع عن القبول مجازاً، وتقدّم القول في «راعنا» في البقرة^(٦).

قوله: «لَيَّا» بالسنتهم وطعناً فيهما وجهان أحدهما: أنهما مفعولٌ من أجله ناصبهما: «ويقولون». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال أي: لاوينَ وطاعينين. وأصل لَيَّا: «لَوِيٌّ» من لوى يَلْوِي، فأدْغَمَتِ الواوُ في الياء

(١) الكشف ٥٣٠/١.

(٢) الإملاء ١٨٣/١.

(٣) المحرر ١٣٦/٤.

(٤) تفسير الطبري ٤٣٤/٨.

(٥) المحرر ١٣٦/٤.

(٦) الآية ١٠٤.

بعد قلبها ياءً فهو مثل «طَيَّ» مصدر طَوَّى يَطْوِي . و«بَالْسِتَيْهِمْ» و«في الدين» متعلقان بالمصدرين قبلهما . و«لَوَأْنَهُمْ قَالُوا» تقدّم الكلام على ذلك في البقرة^(١) بأشبع قول .

قوله «لَكَانَ خَيْرًا» فيه قولان، أظهرهما: أنه بمعنى أفعَل، ويكون المفضلُ عيه محذوفاً، أي: لو قالوا هذا الكلامَ لكان خيراً من ذلك الكلامِ . والثاني: أنه لا تفضيلَ فيه، بل يكون بمعنى جيد وفاضل، فلا حَذَفَ حينئذٍ، والباءُ في «بكفرهم» للسببية .

قوله: «إِلَّا قَلِيلاً» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الاستثناء من «لَعَنَهُم» أي: لَعَنَهُم الله إلا قليلاً منهم، فإنهم آمنوا فلم يَلْعَنَهُم . والثاني: أنه مستثنى من الضمير في «فلا يؤمنون» والمرادُ بالقليلِ عبدالله بن سلام وأضرابه . ولم يستحسن مكي^(٢) هذين الوجهين: أمّا الأول قال: «لأنَّ مَنْ كَفَرَ ملعون لا يُسْتثنى منهم أحدٌ . وأمّا الثاني: فلأنَّ الوجهَ الرفعُ على البدل؛ لأنَّ الكلامَ غير موجبٍ» . والثالث: أنه صفةٌ / لمصدرٍ محذوفٍ أي: إلا إيماناً [٢١٠/ب] قليلاً، وتعليقه هو أنهم آمنوا بالتوحيد وكفروا بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم وشريعته .

وعَبَّرَ الزمخشري^(٣) وابن عطية^(٤) عن هذا التقليل بالعدم، يعني أنهم لا يُؤْمِنُونَ البتة، كقوله^(٥):

(١) لا يقصد اللفظ نفسه لأن مثل هذه الآية لم ترد في البقرة، وإنما يعني أن ثمة مذهبين في مجيء «أَنْ» بعد «لو»: إما أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أو يكون فاعلاً ثبت محذوفاً.

(٢) المشكل ١/١٩٣ .

(٣) الكشف ١/٥٣١ .

(٤) المحرر ٤/١٤٠ .

(٥) البيت لتابطشراً، وعجزه:

كثيرُ الهوى شقى النوى والمسالكِ

وهو في الحماسة ١/٧٥؛ وشواهد الكشف ٤/٤٧١ . شقى النوى: كثير الهمم .

١٥٩٢- قليل التشكي للمهم يُصيبه

قال الشيخ^(١): «وما ذكرناه من أن التقليل يُراد به العدم صحيح، غير أن هذا التركيب الاستثنائي ياباه، فإذا قلت: «لم أقم إلا قليلاً» فالمعنى: انتفاء القيام إلا القليل فيوجد منك، لا أنه دال على انتفاء القيام البتة بخلاف «قلماً يقول ذلك أحد إلا زيد» و«قل رجل يفعل ذلك» فإنه يحتمل القليل المقابل للتكثير، ويحتمل النفي المحض، أما أنك تنفي ثم توجب، ثم تريد بالإيجاب بعد النفي نفيًا فلا، لأنه يلزم أن تجيء «إلا» وما بعدها لغواً من غير فائدة، لأن انتفاء القيام قد فهم من قولك: «لم أقم» فأى فائدة في استثناء مثبت يراد به انتفاء مفهوم من الجملة السابقة؟ وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون ما بعد «إلا» موافقاً لما قبلها في المعنى، والاستثناء يلزم أن يكون ما بعد «إلا» مخالفاً لما قبلها فيه».

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ﴾: متعلق بالأمر في قوله: «آمنوا»، و«نطمس» يكون متعدياً، ومنه هذه الآية، ومثلها: «وإذا النجوم طُمِسَتْ»^(٢) لبنائه للمفعول من غير حرف جر، ويكون لازماً يقال: «طمس المطرُ الأعلام» و«طمسَت الأعلام»، قال كعب^(٣):
١٥٩٣- من كل نضاحية الذفرى إذا عرقت

عُرِضَتْهَا طامِسُ الأعلام مجهول

وقرأ الجمهور: «نطمس» بكسر الميم، وأبرزاء^(٤) بضمها، وهما لغتان

(١) البحر ٣/٢٦٥.

(٢) الآية ٨ من المرسلات.

(٣) تقدم برقم ٩٥٥.

(٤) البحر ٢/٢٦٦.

في المضارع. وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ مِضَافاً أَي: عَيُونَ وَجُوهَ، وَيُقَوِّيه أَنَّ الطَّمَسَ لِلْأَعْيُنِ، قَالَ تَعَالَى: «لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ»^(١).

وقوله: «على أدبارها» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بـ «نَرَدُّهَا». والثاني: أن يتعلّق بمحذوف؛ لأنه حال من المفعول في «نَرَدُّهَا» قاله أبو البقاء^(٢)، وليس بواضح.

قوله: «أو نلْعَنَهُمْ» عطفٌ على «نَطْمِسَ»، والضميرُ في «نلْعَنَهُمْ» يعودُ على الوجوه، على حَذَفِ مِضَافٍ إِلَيْهِ، أَي: وجوه قوم، أو على أن يُرَادَ بِهِمُ الْوُجُهَاءُ والرُّؤَسَاءُ، أو يعودُ على الذين أوتوا الكتاب، ويكون ذلك التفاتاً من خطابٍ إلى غيبة، وفيه استدعائهم للإيمان، حيث لم يواجههم باللعنة بعد أن شَرَّفَهُمْ بكونهم من أهل الكتاب. وقوله: «وكان أمرُ الله»: أمرٌ واحدٌ أُريدَ به الأمرُ. وقيل: هو مصدرٌ واقعٌ موقعُ المفعول به أَي: مأموره أَي: ما أوجَدَه كائنٌ لا محالة.

آ. (٤٨) وقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾: مستأنفٌ، وليس عطفًا على «يَغْفِرُ» الأولِ لفسادِ المعنى. والفاعل في «يشاء» ضميرٌ عائِدٌ على الله تعالى، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الزمخشري^(٣) أنه ضميرٌ عائِدٌ على «مَنْ» في «لِمَنْ»؛ لأنَّ المعنى عنده: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ الشُّرْكَ لِمَنْ لَا يَشَاءُ أَنْ يَغْفِرَ له بكونه ماتَ على الشرك غيرَ تائبٍ منه، ويغْفِرُ ما دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ أَنْ يَغْفِرَ له بكونه مات تائباً من الشرك، و«لِمَنْ يَشَاءُ» متعلّقٌ بـ «يغفر».

آ. (٤٩) وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾: تقدّم مثله، و«بل» إضرابٌ عن

(١) الآية ٦٦ من يس.

(٢) الإملاء ١٨٣/١، وعبارته: «حال من ضمير الوجوه».

(٣) الكشف ٣٢/١.

تركيتهم أنفسهم. وقَدَّر أبو البقاء^(١) قبل هذا الإضراب جملةً قال: «تقديره: أخطؤوا بل الله يزكي من يشاء».

وقوله: «ولا يُظلمون» يجوز أن يكون حالاً ممَّا تقدَّم، وأن يكون مستأنفاً، والضمير في «يُظلمون» يجوز أن يعود على مَنْ يشاء أي: لا يُنْقِصُ من تركيتهم شيئاً، وإنما جَمَعَ الضمير حملاً على معنى «مَنْ»، وأن يعود على الذين يُزَكُّون، وأن يعود على القبيلين: مَنْ زَكَّى نفسه وَمَنْ زَكَّاه الله، فذاك لا يُنْقِصُ من عقابه شيئاً، وهذا لا يُنْقِصُ من ثوابه شيئاً. والأول أظهر؛ لأن «مَنْ» أقرب مذكور، ولأن «بل» إضراب منقطع ما بعدها عمَّا قبلها. وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكون مستأنفاً أي: مَنْ زَكَّى نفسه، وَمَنْ زَكَّاه الله». انتهى، فجعلَ عود الضمير على الفريقين بناءً على وجه الاستئناف، وهذا غير لازم، بل يجوزُ عَوْدُهُ^(٣) عليهما والجملةُ حاليةٌ.

و «فتيلاً» مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، ويجوز أن يكون نعت مصدرٍ محذوفٍ، كما تقدَّم تقريره في «مثقال ذرة»^(٤). والفتيل: خيط رقيق في شقِّ النواة، يُضْرَب به المثل في القلة، وقيل: هو ما خرج من بين إصبعيك أو كفِّيك من الوسخ حين تغتلبهما، فهو فعيل بمعنى مفعول، وقد ضَرَبَتِ العربُ المثل في القلة التافهة بأربعة أشياء اجتمعن في النواة، وهي: الفتيل والنقير - وهو الثُقرة التي في ظهر النواة - والقُطْمير - وهو القشر الرقيق فوقها - وهذه الثلاثة واردة في الكتاب العزيز، والثُفروق - وهو ما بين النواة والقُمع الذي يكون في رأس الثمرة كالعلاقة بينهما -.

(١) الإملاء ١/ ١٨٣.

(٢) الإملاء ١/ ١٨٣.

(٣) سقطت هاء «عوده» من الأصل.

(٤) الآية ٤٠ من النساء.

فهرس

الموضوع	الصفحة
سورة آل عمران	٥
سورة النساء	٥٥١

انتهى الجزء الثالث من كتاب
 الذم للصوفيا
 ويليهِ إن شاء الله الجزء الرابع
 مبتدئاً بالآية ٥٠ من سورة النساء